

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

عولمة
السياسة العالمية

تأليف

جون بيليس و ستيف سميث

الترجمة والنشر باللغة العربية
مركز الخليج للأبحاث

عولمة
السياسة العالمية

تأليف

جون بيليس و ستيف سميث

ترجمة و نشر

مركز الخليج للأبحاث

الطبعة الأولى

٢٠٠٤

مركز الخليج للأبحاث
١٨٧ برج عود ميثاء الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب. ٨٠٧٥٨
دبي - الإمارات العربية المتحدة
تلفون: ٧٧٧٠ ٣٢٤ ٩٧١٤+
فاكس: ٩٧١٤٣٢٤٧٧٧١+
البريد الالكتروني:info@grc.ae
الموقع على الانترنت:www.grc.ae

طبعة إنجليزية أولى صدرت عام 1997 بواسطة دار نشر جامعة اكسوفورد ، تحت عنوان.
'The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations'

طبعة عربية أولى عام ٢٠٠٤ صدرت عن مركز الخليج للأبحاث، دولة الإمارات العربية المتحدة. تمت ترجمة ونشر هذا الكتاب بالعربية بالترتيب مع دار نشر جامعة اكسفورد.

ر.د.م.ك. ٢ ٠٦ ٤٠٠ ٩٩٤٨

"The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations" was originally published in English in 1997 by Oxford University Press.

First Arabic edition published in the United Arab Emirates by Gulf Research Center, 2004. This edition translated and published by arrangement with Oxford University Press.

ISBN 9948 400 06 2

إنّ مركز الخليج للأبحاث بقيامه بترجمة هذا الكتاب ونشره ليسعى إلى الإسهام في زيادة معرفة القارئ العربي وثقافته إيمانا منه بأنّ المعرفة حق للجميع.

عبد العزيز بن عثمان بن صقر
رئيس مجلس الإدارة
مركز الخليج للأبحاث

جدول المحتويات:

جدول الأشكال:

جدول الحقول:

مقدمة المحرر

قام جدال واسع في أوساط علماء السياسة الدّوليّة خلال تسعينيات القرن العشرين حول أهمية التغيرات التي يشهدها العالم. وتركّز قسط كبير من هذا الجدال على مفهوم العولمة التي تشكّل موضوعا متماسكا في توليفة هذا الكتاب الدراسي التمهيدي. إذ يستحضر هذا الكتاب مجموعة كبيرة من الخبراء الذين تتباين آراؤهم في العولمة. ذلك أنّ العولمة بالنسبة لبعضهم هي تحويل للشكل التقليدي الناظم الدولة، في حين يرى آخرون أنّ السياسة الدّوليّة تبقى من دون تغيير إلى حد بعيد.

ولا تتمثّل الغاية من هذا الكتاب في تقديم منظور منفرد، بل في إعطاء الطلاب فرصة استيعاب شامل للسياسة الدّوليّة المعاصرة من خلال دراسة المقاربات المختلفة للموضوع في سياق محاور رئيسية إجمالية موحدة.

عن الكتاب

يتألّف هذا الكتاب من خمسة وعشرين فصلا كتب كلّ واحد منها أحد كبار الاختصاصيين في ميدان العولمة والسياسة العالمية. يتضمّن كلّ فصل مناقشة للنقاط الأساسية في عولمة السياسة العالمية، ويركّز اهتمامه على تقديم عرض لكيفية عمل السياسة العالمية المعاصرة.

وتبحث المقدمة مفهوم العولمة وتلخّص الحجج الرئيسية المؤيدة والمعارضة. ويليها أربعة أقسام تشمل مايلي:

- الخلفية التاريخية للسياسة العالمية المعاصرة.
- النظريات الرئيسية التي تطرح تفسيرات للسياسة العالمية.
- تركيبات السياسة العالمية وعملياتها.
- القضايا الرئيسية للسياسة العالمية المعاصرة.

وينتقل هذا الكتاب من استعراض السياسات الدّوليّة بعد انتهاء الحرب الباردة إلى تناول المجريات العالمية وأثرها على أكثر القضايا إلحاحا في القرن الحادي والعشرين.

المحرران:

جون بيليس John Baylis هو أستاذ السياسة الدّوليّة في جامعة ويلز، ابريستويث. وقد شارك (مع ن.جيه رينغر N.J.Rengger) في تحرير Dilemmas of World Politics "معضلات السياسة العالمية".

ستيف سميث Steve Smith هو أستاذ السياسة الدّوليّة في جامعة ويلز،ابريستويث. وقد شارك (مع مارتين هوليس Martin Hollis) في تأليف Explaining and Understanding International Relations "شرح وفهم العلاقات الدولية".

الخصائص الرئيسية للكتاب:

١. ينقسم الكتاب إلى أربعة أجزاء رئيسية تتناول السياق التاريخي، والمقاربات النظرية المختلفة للموضوع، والتراكيب والعمليات المرحلية في السياسة الدّوليّة والقضايا المعاصرة الهامة.

٢. روعي في هذا الكتاب أن يكون كلّ فصل من فصوله سهل الفهم وسهل القراءة، وأضيف إلى كلّ منها عدد من وسائل التعليم الجديدة والمفيدة بما في ذلك:

- دليل القارئ: وهو ملخّص مقتضب للنقاط البارزة في بداية كل فصل.
- الحقول: وهي أطر تضم المفاهيم الرئيسية والمقتبسات المهمة ودراسات لحالات نموذجية وسلاسل تأريخية ضمن الفصول.
- النقاط الرئيسية: تنتهي الأقسام المهمة في كلّ فصل بسلسلة من النقاط الرئيسية لإبراز أهم الأفكار التي عرضت في كل من تلك الأقسام.
- الأشكال والخرائط: وتحوي معلومات مفيدة ترفد المعلومات الواردة في النص.
- أسئلة نهاية الفصول: يختتم كلّ فصل بسلسلة من الأسئلة التي يمكن الإفادة منها لغرض المناقشة أو كتابة المقالات والبحوث.
- للمزيد من المطالعة: يختتم كلّ فصل أيضا بدليل قصير يرشد القارئ إلى مجموعة من الكتب أو المؤلفات في موضوع الفصل لمطالعتها إذا رغب أن يتوسّع في دراسة ذلك الموضوع.
- مراجع موحّدة: في نهاية الكتاب قائمة مفصّلة بمصادر الأبحاث الواردة فيه

تقديم وشكر

يسرّ معدّي هذا الكتاب أن يتقدما بالشكر إلى تيم بارتون (Tim Barton) من Oxford University Press على حماسته ونصحه ودعمه المستمر خلال إعداد هذا الكتاب وإخراجه. كما أنّهما يدينان بالشكر إلى إيلين لاو (Elaine Lowe) لمساعدتها على إخراج النسخة الخطية النهائية للكتاب.

ونهدي الكتاب إلى البروفيسور جاك سبينس (Jack Spence) الذي قدّم دعما كبيرا للغاية للمؤلفين كليهما على مدى السنين الخمس والعشرين الماضية.

نبذة عن مؤلفي فصول الكتاب

جون بيليس (John Baylis): أستاذ في قسم السياسة الدّوليّة بجامعة ويلز، أبيريستويث. من أحدث مؤلفاته المنشورة:

Diplomacy of Pragmatism, ed Oxford University Press

"معضلات السياسة العالمية"

بالتعاون مع رينغر N.J. Rengger ، وكتاب:

The Diplomacy of Pragmatism, (Macmillan, 1993)

"دبلوماسية البراغماتية: بريطانيا وتشكيل حلف ناتو"

وكتاب:

Ambiguity And Deterrence: British – Nuclear Strategy (Oxford University Press 1995)

"الغموض والردع : الاستراتيجية النووية البريطانية بين ١٩٤٥ – ١٩٦٤ "

كريس براون (Chris Brown): أستاذ علم السياسة في جامعة ساوثهامبتون. من مؤلفاته:

International Relations Theory: New Normative Approaches (Harvester Wheatsheaf, 1992)

" نظرية العلاقات الدولية: مقاربات معيارية جديدة"

ومن إعداده كتاب:

Political Restructuring in Europe (Routledge, 1994)

"إعادة البناء السياسي في اوروبا"

كما كتب العديد من المقالات في نظرية السياسة الدولية. وينتظر أن تنشر له دار ماكميلان كتابه القادم:

Understanding International Relations

" فهم العلاقات الدّوليّة عام ١٩٩٧.

فيونا بتلر (Fiona Butler): محاضرة في الاندماج الأوروبي (كرسي جين مونيه) في قسم السياسة الدّوليّة بجامعة ويلز، أبيريستويث. من مؤلفاتها الحديثة:

The European Union: Structure and Process (Pinter, 2nd edn., 1996)

"الاتحاد الأوروبي: البنية والعملية"، بالتعاون مع كلايف آرشر

وبحث عن:

Political Community in Integration Theories: A Blind Alley?

"المجتمع السياسي في نظريات الاندماج: طريق مسدود؟

نشر في كتب "السياسة" (Politics)، ١٩٩٦ (١) ١٦ ، وبحث عن:

The EC's Common Agriculture Theory

"السياسة الزراعية المشتركة للجماعة الأوروبية"

في كتاب جولييت لودج (المحررة)، والبحث المعنون:

The EC and the Challenge of the Future

"الجماعة الأوروبية وتحدي المستقبل"

سوزان ل. كاروثرز (Susan I. Carruthers): محاضرة في قسم السياسة الدّوليّة بجامعة ويلز، أبيريستويث. وهي متخصصة في التاريخ الدولي ولاسيما منه وسائل الإعلام؛ ومن مؤلفاتها كتاب:

Winning Hearts And Minds: British Governments And Colonial Counterinsurgency, 1944 -60 (Leicester University Press, 1995)

"اكتساب القلوب والعقول: الحكومات البريطانية ومكافحة التمرد في المستعمرات، ١٩٤٤ – ١٩٦٠"

كما شاركت في إعداد كتاب:

War Culture and The Media (Flick books, 1996)

" الحرب والثقافة ووسائل الإعلام"

تعكف الآن على كتابة:

The Media at War

"وسائل الإعلام في الحرب"

ريتشارد كروكات (Richard Crockatt): أحد كبار المحاضرين في التاريخ الأمريكي بجامعة إيست آنجيليا، حيث يدرّس أيضا العلاقات الدولية. من مؤلفاته:

The Fifty Years war: The United States and The Soviet Union in world politics 1941-1991 (Routledge, 1995)

"حرب الأعوام الخمسين: الولايات المتّحدة والاتحاد السوفييتي في السياسة العالمية، ١٩٤١ – ١٩٩١"

و يقوم بإعداد كتاب:

British Documents on Foreign Affairs, 1940-1945 (University Publications of America, forthcoming)

"الوثائق البريطانية عن الشؤون الخارجية، ١٩٤٠ – ١٩٤٥"

تيموثي دان (Timothy Dunne): محاضر في السياسة الدّوليّة بجامعة ويلز، أبيريستويث. له عدد من المقالات المنشورة عن المجتمع الدولي بما فيها:

The Social Construction of International Society , The European Journal of International Relations 1 (3): 167 – 89

"البناء الاجتماعي للمجتمع الدولي"

والمنتظر أن تنشر له دار ماكميلان كتابا جديدا بعنوان:

Inventing International Society: A History of The English School (London: St Antony`s / Macmillan, forthcoming 1998)

" ابتداع المجتمع الدولي: تاريخ المدرسة الانجليزية"

أوين غرين (Owen Greene): أحد كبار المحاضرين في العلاقات الدّوليّة والدراسات الأمنية في قسم دراسات السلام بجامعة برادفورد. وكان تلقّى تدريبا في الرياضيات والفيزياء، وأجرى بحثا في الفيزياء النظرية لسنوات عديدة قبل التحول إلى دراسة العلاقات الدولية. وقد ألّف وحده أو بالتعاون مع غيره من البحّاثة، تسعة كتب، ومايزيد على مائة بحث في ميدان قضايا البيئة الدّوليّة ومشكلات الأمن الدولي.

وتركّز بحث نشره أواخر القرن العشرين على قضايا التنمية وتطبيق الأنظمة الدّوليّة وفاعليتها، ولا سيّما في مجال التغيير المناخي وتآكل طبقة الأوزون وتلوث البحار في بعض أقاليم الأرض وأهمية القيام بعمليات المراقبة وبلوغ الشفافية والمراجعة.

فريد هاليداي (Fred Halliday): أستاذ العلاقات لدولية في كلية لندن للدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. من كتبه:

Rethinking International Relations (Macmillan, 1994)

"إعادة التفكير في العلاقات الدولية"

Islam and the myth of Confrontation (I.B. Tauris, 1996

"الإسلام وأسطورة المواجهة"

ستيف هوبدن (Steve Hobden): محاضر في قسم السياسة الدّوليّة بجامعة ويلز، أبيريستويث. وقد أنهى قبل سنوات قليلة مشروعا للأبحاث يرمي إلى دراسة جوانب

الارتباط بين علم الاجتماع التاريخي والعلاقات الدولية. وهو يدرّس في ميادين النظرية السياسية الدّولية والأمم المتّحدة وأمريكا اللاتينية.

داريل هاوليت (Darry Howlett): محاضر في العلاقات الدّولية في قسم الدراسات السياسية بجامعة سوثهامبتون. من مؤلفاته

The 1995 NPT Review and Extension Conference: Assessment and Implications`, in Vicente Garrido, Antonio Marquina, and Harad Muller (eds.), The Implication of 1995 NPT Review and Extension Conference: A Spanish point of view (Complutense University, 1996). And CD-ROM "The Cold War Years: 1945 – 1996 " (forthcoming)

روبرت جاكسون (Robert H. Jackson): أستاذ في جامعة كولومبيا البريطانية وهو يبحث في المسائل المعيارية في ميدان السياسة الدولية. من مؤلفاته:

Quasi-States (Cambridge University Press, 1990)

"أشباه الدول"

وكتاب ، بالتعاون مع أ. جيمس:

States in a Changing World, ed. With A. James (Clarendon press, 1993)

"الدول في عالم متغير"

وقد أتمّ كتابا بعنوان:

The Global Covenant: power and Responsibility in World Politics

"الميثاق العالمي: القوّة والمسؤولية في السياسة العالمية"

ريتشارد ليتل (Richerd Little): أستاذ في قسم السياسة الدّولية بجامعة بريستول. وقد عمل مع باري بوزان (Barry Buzan) في إصدار كتاب يرسم إطارا لدراسة التحولات التاريخية في النظم الدولية. وكتابه الأحدث، الذي ألفه بالتعاون مع نخبة من زملائه البحاثة، صدر بعنوان:

The logic of Anarchy: Neorealism to Structural realism (Columbia University press, 1993)

"منطق الفوضى: من الواقعية الجديدة إلى الواقعية البنيوية"

سايمون ميردين (Simon Murden): محاضر في قسم السياسة الدّوليّة بجامعة ويلز أبيريستويث. وهو متخصص في شؤون الشرق الأوسط، ولاسيما منها:

Emergent Regional Powers and International Relations in The Gulf 1988 – 1991 (Ithaca press, 1995)

"قضايا الاقتصاد الدولي في الخليج، ١٩٨٨ – ١٩٩١"

كما أجرى بحوثا في شؤون العراق منذ حرب الخليج والأثر الثقافي لنظام اقتصاد السوق في الشرق الأوسط.

جان جندي بيتمان (Jan Jindy Pettman): مديرة مركز الدراسات النسائية ومساعدة أستاذ في هذا المركز التابع للجامعة الوطنية الاسترالية. وتختصّ في كتاباتها ببحث القضايا المتعلّقة بالجنسين وبالعولمة وسياسة الانتماء كهوية مميزة. صدر أحدث كتبها بعنوان:

World Women: A Feminist International Politics (Routledge, 1996).

"عولمة المرأة: سياسة دولية نسائية"،

جان آرت شولت (Jan Aart Scholte): محاضر بارز في العلاقات الدّوليّة بجامعة ساسيكس. من أبرز مؤلفاته:

International Relations of Social Change (Open University Press, 1993)

"العلاقات الدّوليّة للتعير الاجتماعي"

وكتاب:

Globalisation: A Critical Introduction (Macmillan, forthcoming)

"العولمة: مقدمة نقدية"

وتتحرّى أبحاثه في الآونة الأخيرة دور الحركات الاجتماعية عبر الحدود في إطار نظام حكم اقتصادي عالمي.

لين سكوت (Len Scott): محاضر في قسم السياسة الدّوليّة بجامعة ويلز، أبيريستويث. يعمل في حقلي التاريخ الدولي والدراسات الأمنية، وهو مؤلف كتاب:

Conscription and the Attlee Governments: The Politics and Policy of National Service 1945-51 (Oxford University Press, 1993)

"التجنيد وحكومات آتلي: السياسات والنهج في ميدان الخدمة الوطنية

وقد عكف أخيرا على إتمام كتابين، أحدهما عن:

Britain and the Cuban Missile Crisis 1962

"بريطانيا وأزمة الصواريخ الكوبية ١٩٦٢"

والثاني (بالتعاون مع ستيفن تويغ Stephen Twigge) بعنوان:

The Command and Control of British Nuclear Weapons 1945-1964.

" الأسلحة النووية البريطانية والسيطرة عليها، ١٩٤٥ - ١٩٦٤"

ستيف سميث (Steve Smith): أستاذ في قسم السياسة الدّوليّة بجامعة ويلز، أبيريستويث. تخصّص في أبحاث النظرية السياسية الدولية. من أحدث مؤلفاته كتاب:

International Relations Theory Today, edited with Ken Booth (Policy Press, 1995)

"نظرية العلاقات الدّوليّة اليوم"، الذي تعاون في إعداده مع كين بوث،

وكتاب:

International Theory Positivism and Beyond, ed. with Ken Booth and Marysia Zalewski (Cambridge University Press, 1996)

"النظرية الدولية: الإيجابية وماوراءها، بالتعاون مع كين بوث وماريزيا زالوسكي"

بول تيلور (Paul Taylor) أستاذ العلاقات الدّوليّة في كلية لندن للدراسات الاقتصادية حيث تختص أبحاثه بميدان التنظيم الدولي، ولا سيّما التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتّحدة وسياسة مؤسّسات الاتحاد الأوروبي، من أحدث مؤلفاته كتاب:

International Organization in the Modern World (Pinter,1993)

"التنظيم الدولي في العالم الثالث"

وكتاب:

The European Union in the 1990s (Oxford University Press, 1996)

" الاتحاد الأوروبي في تسعينيات القرن العشرين"

وقد أعدّ مجموعة من الكتب في التنظيم الدولي وأسهم في أبحاث عدد من الكتب في هذا المجال مع غروم (A.J.R.Groom)، وفي يونيو من عام ١٩٩٤ أصبح محرر

The Review of International Studies

"مجلة الدراسات الدولية"

كارولين توماس (Caroline Thomas): مساعدة أستاذ في العلوم السياسية بجامعة سوثهامبتون. وتولي اهتماما خاصا بـــ "الجنوب" في ميدان العلاقات الدولية. ومن مؤلفاتها الحديثة بالتعاون مع P.Willein :

Globalisation and the South (Macmillan, 1997)

" العولمة والجنوب"

وقام بإعداد كتاب:

Rio: Unravelling the Consequences (Frank Cass, 1994)

" ريو: كشف العواقب "

روجر توز (Roger Tooze): مساعد أستاذ في قسم السياسة الدّوليّة بجامعة ويلز، أبيريستويث. من مؤلفاته الحديثة كتابه:

Technology, Culture and Competitiveness (Routledge, 1997)

"التكنولوجيا والثقافة والقدرة على المنافسة"

كما عكف على تأليف كتاب عن تنظير الاقتصاد السياسي الدولي.

نيكولاس ويلر (Nicholas J. Wheeler): محاضر في قسم السياسة الدّوليّة بجامعة ويلز، أبيريستويث، ومن أحدث مؤلفاته مقالة بعنوان:

Guardian Angel or Global Gangster: a Review of the Ethical Claims of International Society, Political Studies, 44 (1) (March 1996)

"الملاك الحارس أم رجل العصابات العالمي: عرض للادعاءات الأخلاقية للمجتمع الدولي ضمن كتاب "دراسات سياسية" ' ٤٤(١) (مارس ١٩٩٦) و

"Agency, Humanitarianism and Intervention", in B.Parekh (ed.)

"الوكالة والنزعة الانسانية والتدخل"، و

Humanitarian Intervention (special issue of the International Political Science Review, January 1997).

ومقالة أخرى بعنوان: التدخل لأغراض إنسانية" (عرض في عدد خاص من "مجلة العلوم السياسية الدولية"، يناير ١٩٩٧).

برايان وايت (Brian White): أستاذ العلاقات الدّوليّة ورئيس قسم العلاقات الدّوليّة والعلوم السياسية بجامعة ستافوردشاير. وهو مؤلف كتاب:

Britain, Detente and Changing East-West Relations (Routledge, 1992)

" بريطانيا والوفاق والعلاقات المتغيرة بين الشرق والغرب"

كما أسهم في تأليف وإعداد كتاب:

British Foreign Policy: Tradition, Change and Transformation (Unwin Hyman, 1988.

" السياسة الخارجية البريطانية: المنهج والتغير والتحول"

Understanding Foreign Policy: The Foreign Policy Systems Approach (Elgar, 1989)

"فهم السياسة الخارجية: مقاربة أنظمة السياسة الخارجية".

وكتاب:

Issues in World Politics (Macmillan, 1997)

" قضايا في السياسة العالمية"

بيتر ويليتس (**Peter Willetts**): مساعد أستاذ في العلاقات الدّوليّة في جامعة سيتي.

له مؤلّفات عديدة في مجال المنظمات الدولية، بما في ذلك إعداد كتابين عن المنظمات غير الحكومية، هما :

Pressure Groups in the Global System (Pinter, 1982) The Conscience of the World: The Influence of Non-Governmental Organizations in the UN System (Hurst, 1996)

"جماعات الضغط في النظام العالمي" و" ضمير العالم: تأثير المنظمات غير الحكومية في نظام الأمم المتحدة".

الجزء الأول من عولمة السياسة

تـقـدمـة الكـتـاب

ستيف سميث وجون بيليس

Steve Smith and John Baylis

- من السياسة الدولية إلى السياسة العالمية
- نظريات السياسة العالمية
- النظريات الثلاث والعولمة
- العولمة والنظريات التي سبقتها
- العولمة: أسطورة أم حقيقة واقعة؟

الجزء الأول من عولمة السياسة

تـقـدمـة الكـتـاب

ستيف سميث وجون بيليس

Steve Smith and John Baylis

- من السياسة الدولية إلى السياسة العالمية
- نظريات السياسة العالمية
- النظريات الثلاث والعولمة
- العولمة والنظريات التي سبقتها
- العولمة: أسطورة أم حقيقة واقعة؟

يرمي هذا الكتاب إلى إعطاء القارئ فكرة عامة عن أوجه السياسة العالمية المعاصرة. وعنوان الكتاب ليس عرضيا، فنحن نرغب أولا أن نعرض أوجه السياسة العالمية بتمايزها عن كل من السياسة الدولية أو العلاقات الدولية، وثانيا يعتقد كثيرون أن عالمنا المعاصر ما بعد الحرب الباردة يختلف اختلافا بيّنا عن الفترات السابقة بسبب نشوء العولمة. ومن الصعب أن نشرح جوانب السياسة العالمية في مثل هذه الحقبة لأنّ مفهوم العولمة مصطلح يتعرض بخاصة إلى مجادلات عديدة. وتثور هذه المجادلات لأنّ هناك خلافا كبيرا على ما نعني بالضبط حين نتحدث عن الحقبة الراهنة على أنّها حقبة العولمة، وما إذا كان هذا يعني أنّ السمات الرئيسية للسياسة العالمية تختلف بأي حال عن مثيلاتها خلال الحقب السابقة. ونسعى في هذه المقدمة إلى شرح أسلوب عرضنا لمفهوم العولمة، وطرح أفكار تشجع على اعتبارها تطورا جديدا مهما في ميدان السياسة العالمية، وطرح أفكار معاكسة.

وقبل الخوض في مفهوم العولمة تمهيدا للدخول في الفصول التالية، رغبنا في القيام بخطوتين: أولاهما إيضاح المصطلحات المتعددة المستعملة في مجال السياسة العالمية، ومن ثمّ تخصيص حيز لبحث الطرق الرئيسية التي سعى أصحابها من خلالها إلى شرح مفاهيم السياسة العالمية حتّى أواخر التسعينيات من القرن العشرين.

ونحتاج إلى القيام بهاتين الخطوتين لأنّنا لا نهدف من هذه التقدمة إلى عرض نظرة منفردة نرى من خلالها مفهوم العولمة، ويتفق عليها كل من أسهموا في وضع هذا الكتاب، بل نرمي إلى وضع القارئ أمام سياق يقرأ ضمن إطاره الفصول التالية. وهذا يعني طرح مجموعة من الآراء في العولمة والأسلوب المناسب للنظر إليها وإدراك مفهومها.

وينصبّ اهتمامنا في هذا على الإشارة إلى أنّ الأوصاف النظرية الرئيسية كلها تفسر العولمة بمفاهيم متباينة، فبعضها يعتبر أنّها ليست أكثر من مجرد مرحلة عابرة من مراحل التاريخ البشري لا تعني أن علينا أن نعيد النظر في مفاهيمنا للسياسة العالمية، وبعضها يعتبر أنّها أحدث مظهر من مظاهر تنامي الرأسمالية والعنصرية الغربية، في حين يعتبر البعض الآخر أنها مثال لتحول جوهري في ميدان السياسة العالمية يتطلب إيجاد طرق جديدة لفهمه وإدراكه. ولا يجمع بين من أسهموا في وضع هذا الكتاب رأي

واحد متفق عليه، لا بل هناك من يمثل الآراء التي ذكرناها جميعا. ولعلّ القارئ يتنبه ممّا أوردنا حتّى الآن إلى أنّ هناك ثلاثة أهداف رئيسية لكتابنا هذا، وهي:

- عرض فكرة عامة عن أوجه السياسة العالمية في حقبة من العولمة.
- تلخيص الأساليب النظرية الرئيسية المتوافرة لشرح أوجه السياسة العالمية المعاصرة.
- طرح الأفكار الضرورية في محاولة للإجابة عما إذا كانت العولمة تمثل تحولا جوهريا في السياسة العالمية.

من السياسة الدولية إلى السياسة العالمية

From International Politics to World Politics

الكتاب الذي بين أيدينا يشير في عنوانه الكبير إلى السياسة العالمية لا إلى السياسة الدولية أو العلاقات الدولية، فلماذا؟ هذان المسمّيان يستخدمان تقليديا للإشارة إلى نوع التفاعلات والعمليات في ميدان السياسة العالمية التي يعالجها هذا الكتاب. وإذا استعرض قارىء فهارس العديد من الكتب الأخرى المماثلة لوجد في الواقع أنها تضم عناوين مشابهة، لكن تلك الكتب تورد عبارتي: السياسة الدولية، أو العلاقات الدولية كمصطلحين بوصفهما عنوانها الرئيس.

يضاف إلى هذا أنّ المنهج المعتمد في تلك الكتب والذي يدرس هذه الموضوعات يطلق عليه، وعلى الدوام تقريبا، المسمّيان: السياسة الدولية أو العلاقات الدولية. والسبب في أننا اخترنا عبارة السياسة الدولية هو اعتقادنا أنها أكثر شمولا للمعنى المقصود من كل من العبارتين البديلتين. والقصد من وراء عبارتنا المختارة هذه هو أن نوضح أننا مهتمون ببحث **السياسة** و **النماذج السياسية** في العالم ككل، لا في مجرد ما يربط بين الدول ـــ الأمم (كما هو مضمون معنى عبارة "السياسة الدولية").

وبهذا يتضح نطاق اهتمامنا في بحث العلاقات بين المنظمات، دولا كانت أم غير دول (كالشركات المتعددة الجنسيات، على سبيل المثال، أو المنظمات الإرهابية؛ وهذه بمجموعها تعرف باسم: المنظمات غير الحكومية، ((NGOs)) وعلى غرار ذلك يبدو مصطلح **"العلاقات الدولية"** مصطلحا حصريا إلى نطاق يفوق الحدّ اللازم؛ إنّه بالطبع يوسّع نطاق اهتمامنا من مجرد دراسة العلاقات السياسية بين الدول ـــ الأمم إلى نطاق

أكبر، لكنّه يظل يحصر تركيزنا في إطار العلاقات فيما بين الدول، في حين أننا نعتقد بأنّ العلاقات فيما بين المدن والحكومات الأخرى أو المنظمات الدولية مثلا قد لا تقلّ أهمية عن العلاقات بين الدول ذات السيادة السياسية. لهذا فإنّنا نميل إلى وصف العلاقات التي نعنى بدراستها بأنّها العلاقات الدائرة في نطاق السياسة العالمية، مع التنبيه إلى شرط مهم وهو أننا لا نريد أن يحصر القارئ تعريفه للسياسة في حيّز ضيّق للغاية نحن لا نقصده.

وسيبرز هذا التنبيه مرارا وتكرارا في فصول الكتاب اللاحقة، لأنّ العديد من البحّاثة المساهمين في وضع هذا الكتاب يرغبون في توسيع نطاق التعريف الخاص بالسياسة إلى حدود شاسعة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك العلاقة بين السياسة والاقتصاد، فهناك تداخل واضح بينهما، ويكسب كثيرا من لديه القدرة على إقناع الآخرين بأنّ التوزيع الراهن للموارد هو ببساطة شأن من شؤون الاقتصاد لا من شؤون السياسة. من هنا نرغب أن يكون فكر القارئ مرنا عند هذا الحد الأولي من الكتاب الذي ستشرح فصول عدة فيه سمات عالمنا المعاصر موضحة أنّها سمات سياسية مع أنّنا ربّما لم نكن نعتقد سابقا أنها كذلك. لهذا نركّز على بحث نماذج العلاقات السياسية، بمفهومها الواسع، وهي العلاقات السائدة في عالمنا المعاصر.

وسنبحث في هذا الكتاب الكثير منها فيما يتعلّق بالعلاقات بين الدول كوحدات سياسية، غير أنّ الكثير منها أيضا، وربّما معظمها، لن يكون من هذا الصنف.

نظريات السياسة العالمية Theories of World Politics

المشكلة الأساسية التي تواجه أي مهتم بفهم السياسة العالمية المعاصرة هي أن هناك العديد من الدراسات والأبحاث والآراء المتعلقة بها بحيث يصعب معها تحديد الجوانب غير ذات الصلة.

والسؤال هو: أين ينبغي أن نبدأ إذا أردنا أن نشرح أهم العمليات السياسية ونفسرها؟

ما على الأشخاص الذين يواجهون هذه المشكلة سوى اللجوء إلى **"النظريات"**، سواء أكانوا يدركون مفهومها أم لا. فالنظريّة ليست مجرد نموذج شكلي واسع الإطار يضم في حناياه الفرضيات والافتراضات، **بل هي بالأحرى نوع من وسائل التبسيط التي تتيح لنا أن نحدد الحقائق ذات العلاقة والحقائق التي لا تمتّ للموضوع بصلة.** والأمر هنا يشبه النظارات الشمسية ذات العدسات المختلفة الألوان: فإذا ارتدى امرؤ نظارات

بعدسات حمراء، بدا العالم لناظريه أحمر؛ وإذا ارتداها بعدسات صفراء بدا العالم في عينيه أصفر. والعالم في الحالين واحد لا يتغير، كلّ ما هنالك أنه يبدو للناظر مختلفا. وهكذا الحال بالنسبة إلى النظريات. وسنلخص الأفكار النظرية الرئيسية الثلاث التي هيمنت على آراء الباحثين في ميدان السياسة العالمية كي يكوّن الدارس فكرة عن الألوان التي تصبغ جوانب هذه السياسة. لكنّنا قبل هذا التلخيص نلفت الانتباه إلى أنّنا لا نعتبر النظرية خيارا من الخيارات. فهي ليست من الأمور التي يمكن أن لا تزعج نفسك ببحثها، وأن تحصر تركيزك فيما يحضّك على الاهتمام بـ**"الحقائق"**.

إنّنا نعتقد أنّ هذا أمر مستحيل بكل بساطة، لأنّ السبيل الوحيد الذي يمكن للدارس من خلاله فرز المهم من بين ملايين الحقائق المحتملة هو اعتماد وسيلة تبسيطية تدلّه على أهمها بالنسبة إلى موضوع دراسته. وفي رأينا أن النظرية هي إحدى هذه الوسائل التبسيطية. كما نذكّر بأنّ الباحث قد لا يعي نظريته، فقد تكون مجرد فكرة عن نظرته إلى العالم من موروثات أسرته أو مجموعة أقرانه أو وسائل الإعلام من حوله. وربّما بدت له ببساطة شكلا من أشكال التفكير السليم بعيد كل البعد عن شأن معقد كالنظرية. لكنّنا نعتقد اعتقادا راسخا بأنّ كل ما في الأمر هو أن الفرضيات النظرية للباحث **ضمنية لا صريحة**، ونفضّل أن نكون واضحين قدر الإمكان حين يتعلّق الأمر ببحث السياسة العالمية، وإلا فنحن ننظر إلى العالم من خلال ما يماثل النظارات الحمر دون أن نعي حتّى إذا كنا نرتدي نظارات كهذه.

يسعى المهتمون منذ قرون إلى إدراك مفهوم السياسة العالمية ولاسيّما حين نشأ فرع أكاديمي منفصل تحت اسم **"السياسة الدولية"** عام ١٩١٩ الذي أحدث فيه "قسم السياسة الدولية" في جامعة أبيريستويث. واللافت أن مؤسّس ذلك القسم، وهو صناعي ويلزي يدعى ديفيد ديفيس (David Davies)، كان يعتقد بأنّ هدفه أن يكون عاملا مساهما في منع نشوب الحروب. وآلية ذلك أنّ دراسة السياسة الدولية دراسة علمية تمكن الأكاديميين من العثور على أسباب المشكلات السياسية البارزة في العالم ووضع حلول تساعد أرباب السياسة في حلّها. وخلال السنوات العشرين الأولى من عمر ذلك القسم الأكاديمي اتسم هذا الفرع من الدراسة بالتزام واضح بتغيير العالم.

ويعرف هذا الالتزام بالموقف **المعياري**، الذي يعتبر مهمة الدراسة الأكاديمية جعل العالم مكانا أفضل لسكانه. أمّا معارضو هذا الفكر فقد وصفوه بأنّه منحى المثالية،

من حيث إنه يصور العالم كما ينبغي أن يكون، وأنه يسعى إلى دفع الأحداث إلى هذا الاتجاه. وطرح هؤلاء المعارضون اتجاها آخر سمّوه الواقعية يشدّد على رؤية عالمنا كما هو في الواقع، لا كما نرغب أن يكون. والعالم كما هو في الواقع لا يراه الواقعيون عالما جميلا للغاية، فسكّانه في أفضل الحالات أنانيون، وربّما كانوا أسوأ من ذلك بكثير. ويعتقد هؤلاء من خلال نظرتهم إلى العالم أنّ آراء من قبيل إمكان الارتقاء بالبشر إلى درجة الكمال، وإمكان تحسين أوضاع السياسة العالمية أمور بعيدة المنال.

ولا يزال هذا الخلاف بين **المثالية والواقعية** قائما حتّى يومنا هذا، غير أنّ من الإنصاف القول: إنّ الاتجاه **الواقعي** يلقى قبولا أوسع. ويعزى هذا أساسا إلى أنّه أقرب إلى الحسّ السليم من الاتجاه **المثالي**، لا سيّما ونحن نتعرض إلى سيل من الصور اليومية في وسائل الإعلام التي تظهر لنا مدى وحشية الإنسان ضد أبناء جلدته. ولكن هل هذه النظرة **الواقعية** حيادية بقدر ما تقارب الحسّ السليم؟ إنّنا إذا لقنّا أجيالا من الطلبة الذين يدرسون السياسة العالمية أنّ البشر أنانيون، ألا تصبح هذه الفكرة أمرا طبيعيا في منحى أفكارهم يرددونها إذا اشتغلوا في الإعلام أو دوائر الدولة أو تسلموا مناصب عسكرية أو حتّى على موائد الطعام أمام أبنائهم، أو يعملون بموجبها إذا وصلوا إلى مراتب عليا في السلطة؟ سنترك للقارئ التمعنّ في ذلك وهو يطالع فصول هذا الكتاب. أمّا في هذه المرحلة فإنّنا نرغب أن يترك الباب مفتوحا أمام الأفكار المتعلقة بذلك، وأن نشير إلى أننا غير مقتنعين بأنّ الاتجاه **الواقعي** موضوعي وغير معياري كما يصوره مؤيدوه.

والثابت أن الاتجاه الواقعي كان المنحى المهيمن في مجال تفسير السياسة العالمية على مدى المائة السنوات الأخيرة. وسنلخّص الآن الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها الاتجاه **الواقعي**، ومن ثمّ نقوم بالعملية ذاتها بالنسبة إلى الاتجاهين المنافسين الرئيسين كنظريات في ميدان السياسة العالمية وهما **الليبرالية** و **نظرية النظام العالمي** (World – System Theory). وسنبحث هذه النظريات الثلاث بتفصيل أوفى في الجزء الثاني من هذا الكتاب، مع فصل يعرض أحدث المقاربات التي ترمي إلى شرح مفهوم السياسة العالمية المعاصر. كما سيتواتر ذكرها في الأجزاء الثلاثة الأخرى التي يتألف منها كتابنا هذا.

في الجزء الأول نعرض الخلفية **التاريخية** للعالم المعاصر. وفي الجزء الثالث نعرض التراكيب والعمليات الرئيسية في مجال السياسة العالمية المعاصرة. وفي الجزء

الرابع نعرض القضايا البارزة في عالمنا المعولم. ومع أنّنا في هذه المرحلة، لن نتعمّق كثيرا في هذه النظريات، إلا أنّنا نحتاج إلى إعطاء القارئ فكرة مبسطة عن موضوعاتها الأهم لأنّنا نرغب، بعد إيجازها، أن نذكر شيئا عن ما يمكن أن تنطوي عليه هذه النظريات من آراء حيال العولمة.

الواقعية والسياسة العالمية **Realism and World Politics**

يرى الواقعيون أنّ العناصر الفاعلة الرئيسية على المسرح العالمي هي الدول، التي تعتبر عناصر فاعلة ذات سيادة من الناحية القانونية. وتعني السيادة أنّه لا عنصر فاعلا فوق الدولة يستطيع أن يجبرها على التصرف بطرق محددة. وعلى العناصر الأخرى كالشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية جميعا أن تعمل ضمن إطار العلاقات ما بين الدول. وأما بالنسبة إلى ما يدفع الدول إلى التصرف على النحو الذي تتصرف به، فإنّ الواقعيين يعتبرون أن للطبيعة البشرية هنا أهمية جوهرية. فهي في نظرهم طبيعة ثابتة، ومن جانب مهم فهي أيضا تتصف بالأنانية. والاعتقاد بغير ذلك خطأ، وهو خطأ اتهم الواقعيون المثاليين بارتكابه.

ونتيجة لهذا تمثّل السياسة العالمية (أو السياسة الدولية بعبارة أدق بالنسبة إلى الواقعيين) صراعا من أجل السلطة فيما بين الدول التي تسعى كل منها إلى تعظيم مصالحها الوطنية إلى أقصى حدّ ممكن. ومثل هذا النظام القائم في ميدان السياسة العالمية جاء نتيجة عمل آلية تعرف باسم <u>ميزان القوى</u>، حيث تتحرّك الدول بهدف منع أي دولة واحدة من أن تكون في وضع مسيطر.

وبهذا تكون السياسة العالمية في كل مساراتها تعني المساومات والتحالفات حيث تكون الدبلوماسية الآلية الرئيسية العاملة على تحقيق التوازن بين مختلف المصالح الوطنية، لكن الأداة الأهم المتوافرة لتنفيذ السياسات الخارجية للدول في نهاية الأمر هي القوّة العسكرية. وفي آخر المطاف، وبما أنّه لا يوجد كيان ذو سيادة أعلى من الدولة كي يشكل النظام السياسي الدولي، نجد أنّ السياسة العالمية **نظام ذاتي العون** (self -help system) حيث يتعيّن على الدول أن تعتمد على مواردها العسكرية الذاتية لتحقيق غاياتها. وغالبا ما يمكن تحقيق هذه الغايات من خلال التعاون، لكن احتمال نشوب الصراع قائم على الدوام.

وقد تطوّر في السنوات الأخيرة شكل آخر مهم للواقعية عرف باسم "**الواقعية الجديدة**" (Neo-Realism) يركّز على أهمية بنية (structure) النظام السياسي الدولي كأثر فاعل في تصرفات الدول جميعا؛ وهكذا شهدنا خلال الحرب الباردة قوّتين عظميين تسيطران على النظام الدولي، الأمر الذي أدّى إلى انتهاج قواعد محددة للتصرف. والآن وقد زالت الحرب الباردة بين القطبين، نسمع أنّ بنية السياسة العالمية تتحرك نحو تعدّد الأقطاب، وهو واقع سوف ينطوي، في نظر الواقعيين الجدد، على قواعد مختلفة تماما للعبة السياسية العالمية.

الليبرالية والسياسة العالمية **Liberalismand World Politics**

تختلف آراء الليبراليين حيال السياسة العالمية عن آراء الواقعيين، لكنهم مثلهم ذوو تقاليد قديمة في هذه الساحة. وكنّا قد ذكرنا سابقا المذهب المثالي (Idealism) الذي لم يكن في الواقع سوى شكل متطرف من الليبرالية. وهناك أوجه متعددة من الليبرالية (أو كما تعرف غالبا باسم التعددية Pluralism) وهو ما سيطالعنا في الفصل الخاص بهذا البحث في الجزء الثاني من الكتاب، لكن الموضوعات الرئيسية التي يشملها الفكر الليبرالي هي أنّ البشر يمكن الارتقاء بهم إلى درجة الكمال، وأنّ الديمقراطية ضرورية لتطوير هذه الإمكانية، وأن للأفكار أهميتها على هذا الصعيد. وخلف هذا كله يكمن الإيمان **بالتقدّم**. ولهذا يرفض الليبراليون رأي الواقعيين القائل: إنّ الحرب هي الشرط الطبيعي للسياسة العالمية، كما أنّهم يشكّكون أيضا في الرأي القائل: إنّ الدولة هي الطرف الفاعل في مسرح السياسة العالمية، برغم أنّهم لا ينكرون أهميتها. غير أنّهم يعتبرون الشركات متعددة الجنسيات، والأطراف الفاعلة التي تتخطّى الحدود الوطنية كالجماعات الإرهابية والمنظمات الدولية، فئات ذات أهمية بالغة على صعيد بعض ميادين القضايا في إطار السياسة العالمية.

ويميل الليبراليون في هذه الميادين التي تتحرّك الدولة في نطاقها إلى اعتبار الدولة مجموعة من المؤسسات البيروقراطية لكلّ منها مصالحه الذاتية، وليس في اعتبارها عنصرا فاعلا فريدا أو موحّدا. لهذا لا يمكن أن يكون هناك شيء من قبيل المصلحة الوطنية في هذا السياق، لأنها لا تمثل سوى ما ينجم عن سيطرة المنظمات البيروقراطية على عملية اتخاذ القرار داخل بلد ما. وفيما يخص العلاقات ما بين الدول، يشدد

الليبراليون على فرص التعاون، وتصبح المسألة الكبرى هنا تهيئة الأجواء التي يمكن فيها تحقيق التعاون على أفضل وجه. وصورة السياسة العالمية المنبثقة عن هذه النظرية الليبرالية هي صورة نظام معقّد من المساومات بين العناصر الفاعلة المتنوعة.

وهنا أيضا لا تفقد القوّة العسكرية أهميتها، لكن المنهج الليبرالي ليس مقيّدا إلى درجة المنهج الواقعي. فالليبراليون ذوو نظرة إلى المصالح الوطنية أرحب بكثير من المنظور العسكري، وهم يؤكدون هنا على أهمية المسائل الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية. وهم يرون أنّ النظام في السياسة العالمية لا ينطلق من ميزان القوى بل من تفاعلات الطبقات المتعددة من ترتيبات الحكم التي تشمل القوانين والأعراف المتفق عليها والنظم (regimes) الدولية والقواعد المؤسساتية. ولا يعتقد الليبراليون، في الأساس، أن السيادة مهمة على صعيد الممارسة، كما يعتقد الواقعيون أنها كذلك على الصعيد النظري. فقد تكون الدول ذات سيادة من الناحية القانونية، لكن عليها واقعيا أنّ تتفاوض مع جميع أنواع العناصر الفاعلة الأخرى، لتجدّ في النتيجة أنّ حريتها في العمل كما كانت تشتهي قد تقلّصت إلى حدّ خطير. والترابط (Interdependence) بين الدول سمة مهمة للغاية في ميدان السياسة العالمية.

نظرية النظام العالمي والسياسة العالمية

World-System Theory and World Politics

وهذا هو الموقع النظري الثالث الرئيس الذي نورده في هذا البحث، والذي يعرف أيضا بالاسمين: **البنيوية** Structuralism أو **الماركسية الجديدة** اللذين يوحيان بمضمونهما. ونشير إلى أن نظرية النظام العالمي كانت تاريخيا الأقل أثرا و تأثيرا من النظريات الثلاث موضوع بحثنا، كما أنّ مايربطها بكل من النظريتين الأخريين: الواقعية والليبرالية، أقل ممّا يربط هاتين النظريتين إحداهما بالأخرى. ففي نظرية النظام ــ العالمي نجد أنّ السمة الأهم من سمات السياسة العالمية هي أنّها تدور في إطار اقتصاد رأسمالي عالمي.

وأهم العوامل الفاعلة في هذا الاقتصاد العالمي هي **الطبقات الاجتماعية** وليس الدول، وأن سلوك جميع العناصر الفاعلة المماثلة الأخرى يفسّر من خلال القوى الطبقية في نهاية المطاف. من هنا نجد أنّ الدول و الشركات متعددة الجنسيات وحتّى المنظمات

الدولية تمثّل المصلحة الطبقية السائدة في النظام الاقتصادي العالمي. ويختلف أصحاب نظرية النظام ـ العالمي في شأن مدى تأثير العوامل الفاعلة والدافعة كالدول في هذا الميدان، لكنهم جميعا يتفقون على أنّ الاقتصاد العالمي يضيّق إلى حدّ كبير من حرية الدول في الحركة و المناورة. ولا يعتبر أصحاب نظرية النظام ـ العالمي السياسة العالمية حلبة للصراع بين المصالح الوطنية للدول أو حلبة تتضارب فيها العديد من القضايا بقدر ما يعتبرونها الميدان الذي تتهاوى فيه **الصراعات الطبقية** ويتلاشى زخمها.

أمّا استتباب النظام والانضباط في السياسة العالمية فيدرجه أصحاب تلك النظرية في نطاق اقتصادي في المقام الأول لا في نطاق عسكري. والسمة البارزة للاقتصاد الدولي هي تقسيم العالم إلى: مناطق مركزية، وشبه هامشية (شبه الطرف)، وهامشية الأطراف. وضمن المنطقتين الأخيرتين توجد ملامح مركزية ترتبط باقتصاد العالم الرأسمالي، في حين نجد حتّى داخل المنطقة المركزية مناطق اقتصادية هامشية متداخلة فيها. وفي هذا كلّه نجد أيضا أنّ المهم هو هيمنة قوة **الرأسمالية الدولية** لا قوّة الدول من حيث هي كيانات سياسية، وأنّ هذه هي القوى التي ترسم في نهاية الأمر ملامح النماذج السياسية الرئيسية في نطاق السياسة العالمية. ولا يهتم أصحاب نظرية النظام ـ العالمي بمسألة السيادة قدر اهتمام أصحاب النظرية الواقعية بها لأنّها تشير إلى القضايا السياسية والقانونية، في حين أنّ أهمّ سمات السياسة العالمية هي درجة تمتّع أي دولة بالاستقلال الاقتصادي الذاتي، وفي هذا المجال يعتبر أصحاب نظرية النظام ـ العالمي الدول جميعا ملزمة بالتقيد بأحكام الاقتصاد الرأسمالي الدولي.

النظريات الثلاث والعولمة The Three Theories and Globalization

كانت هذه المنطلقات النظرية الثلاثة معا النظريات الرئيسية التي اعتمدت لفهم أبعاد السياسة العالمية. وفي الثمانينيات من القرن العشرين أصبح من الشائع أن يدور الحديث عن قيام مناظرة بين أصحاب النماذج النظرية inter-paradigm أي أن هذه النظريات الثلاث (المعروفة بالنماذج paradigms المنسوبة إلى الفيلسوف توماس كون Thomas Kuhn المتخصص في العلوم الطبيعية) كانت تنافس إحداها الأخرى، وأنّ **"الحقيقة"** في شأن السياسة العالمية تكمن في المناظرة والنقاش فيما بينها. وتوحي النظرة الأولى إليها بأنّ كلا منها يصلح بخاصة لتفسير بعض جوانب تلك السياسة بشكل أفضل

من النظريتين الأخريين، وكان ممّا يغري الباحثين محاولة الجمع بينها في تفسير شامل لمدلولاتها. لكننا نحذر بأنّ هذا ليس الخيار السهل كما قد يبدو. والسبب في هذا هو أنّ هذه النظريات ليست آراء نظرية مختلفة عن عالم واحد، بل هي **ثلاثة آراء نظرية عن عوالم مختلفة**.

ولنشرح هذا باختصار: من الواضح أن كلا من هذه النظريات الثلاث تركّز على جوانب مختلفة للسياسة العالمية (الواقعية تركّز على العلاقات المعتمدة على القوّة والنفوذ بين الدول، والليبرالية تركّز على مجموعة أوسع نطاقا بكثير من التفاعلات بين الدول وغيرها من الهيئات الفاعلة، ونظرية النظام ــ العالمي تركّز على نماذج الاقتصاد العالمي) فإنّ كلا منها تنطوي على ما هو أكثر ممّا تركّز عليه في الواقع. وتدّعي كل منها أنّها تبرّز أهمّ سمات السياسة العالمية، وأنّها تعرض وصفا أفضل لهذه السمات من منافستيها النظريتين الأخريين. وهكذا نجد أنّ النظريات الثلاث تتنافس حقا فيما بينها.

وحين نستطيع أن نختار منها ما يميز إحداها عن الأخرى لا نستطيع أن نضيف أجزاء من إحداها إلى الاثنتين الأخريين فهذا ليس بالأمر اليسير. فعلى سبيل المثال، يعتقد أصحاب نظرية النظام ــ العالمي أنّ سلوك الدول تحدّده القوى الطبقية في نهاية الأمر، وهي قوى لا يعتقد أصحاب نظرية الواقعية أنّ لها أثرا في ذلك السلوك. بعبارة أخرى إنّ هذه النظريات الثلاث هي في الواقع ثلاثة مظاهر لمفهوم السياسة العالمية أكثر من كونها صورا جزئية لهذه السياسة. وهي لا تتفق على تعريف محدد لهذه السياسة.

ونوضح هنا أننا لا نعتقد أن أيا من هذه النظريات تعطينا الإجابات كلها حين يتعلّق الأمر ببحث السياسة العالمية وشرحها في عصر يتجه نحو العولمة. فكل من هذه النظريات ترصد العولمة من منظار مختلف. ولا نرغب في تفضيل إحداها على الأخرى؛ لأنّ الهدف من هذا الكتاب تزويد القارئ بمناظير منوعة يرصد بدوره من خلالها مفهوم العولمة. وكل ما سنفعله في هذا الصدد هو الإشارة إلى ما يمكن أن تقدمه لنا كل نظرية منها حين ننظر إلى العولمة بمنظارها، وبعد ذلك ننطلق إلى الحديث عن انبثاق العولمة، وطرح آراء في نقاط قوتها ونقاط ضعفها في سياق وصف للسياسة العالمية المعاصرة.

١. بالنسبة إلى الواقعيين، لا تغيّر العولمة أهم سمات السياسة العالمية وهي التقسيمات الإقليمية (السياسية) للعالم إلى الكيانات المعروفة بـــ"**الدول -الأمم**". وفي حين يمكن للترابط المتزايد بين النظم الاقتصادية المختلفة والمجتمعات

المتعددة في العالم أن يجعل هذه النظم والمجتمعات أكثر اعتمادا بعضها على بعض، فليس في وسعنا أن نطبق ذلك على نظام الدول. ففي إطار هذا النظام تحتفظ الدول بحق السيادة، والعولمة لا تجعل الصراع بين الدول من أجل النفوذ السياسي أمرا من منسيات الماضي. كما أنّها لا تلغي أهمية التهديد باستخدام القوّة أو أهمية توازن القوى. فالعولمة إذا قد تؤثر في حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لكنها لا تتجاوز واقع النظام السياسي الدولي الذي تقوم عليه الدول كوحدات سياسية.

٢. بالنسبة إلى الليبراليين نجد أنّ الصورة تبدو مختلفة إلى حدّ كبير. فهم يعتبرون العولمة الناتج النهائي لعملية تحويلية طويلة الأمد مرّت بها السياسة العالمية. وهم يرون أنّ العولمة في الأساس قد نسفت آراء الواقعيين في السياسة العالمية التي يعتبرون أنّها أظهرت أن الدول لم تعد عناصر فاعلة في عالم اليوم كما كانت حالها ذات يوم. وقد حلّت محلها عناصر فاعلة لا تحصى وذات درجات متفاوتة من الأهمية حسب الإقليم موضوع الاهتمام. ويركّز الواقعيون اهتمامهم في الثورة الراهنة في مجال التقنية والاتصالات والمتمثلة في العولمة. ويتمخّض عن هذا الترابط المتزايد بين المجتمعات العالمية، والذي يتبع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية في العالم اليوم، نموذج للعلاقات السياسية العالمية شديد الاختلاف عن النموذج الذي كان سائدا من قبل. إذ لم تعد الدول وحدات منغلقة، هذا إذا كانت كذلك أصلا، ونتيجة لهذا يبدو العالم أشبه بنظام كنسيج بيت العنكبوت من العلاقات المتشابكة منه بنموذج الدولة الذي تطرحه الواقعية أو النموذج الطبقي الذي تطرحه نظرية النظام-العالمي.

٣. بالنسبة إلى أصحاب نظرية النظام-العالمي، تعتبر العولمة نوعا من الزيف. فهي في نظرهم ليست أمرا جديدا، بل هي في الواقع مجرد المرحلة الأخيرة في تطور الرأسمالية العالمية. كما أنّها لا تعتبر تحوّلا نوعيا في السياسة العالمية، ولا تلغى جميع نظرياتنا ومفاهيمنا السائدة. وفوق هذا فهي ظاهرة تتبع النظام الغربي الذي يدعم أساسا وبكل بساطة تطور الرأسمالية الدولية. وبدلا من جعل العالم يتقارب، فإنها تعمق الشروخ القائمة بين المركز والمنطقتين شبه الهامشية (شبه الطرف) والهامشية (الأطراف) في إطار الاقتصاد العالمي.

ونأمل أنّ يتمكّن القارئ في نهاية هذا الكتاب من أن يستنبط النظرية التي يعتقد أنّها تفسّر له ظاهرة العولمة أفضل من غيرها بين هذه النظريات الثلاث، هذا إن وجد أيا منها صالحة لذلك. وقد خصّصنا حيزا مستفيضا في الجزء الثاني من الكتاب لشرح هذه النظريات بتفصيل أوفى لإعطاء فكرة أوسع بكثير عن الأفكار الرئيسية التي تنطوي عليها النظريات الثلاث. على أنّ النقطة المهمة التي نود أن نذكرها هنا هي توكيد التزامنا السابق بالفكرة القائلة إن النظريات لا ترسم الواقع الحقيقي. أي أنّ النظريات التي ذكرناها تتباين آراؤها في العولمة؛ لأنّ لها رؤية مسبقة عن ما يعتبر أهم عناصر السياسة العالمية. ولهذا لا يتوافر لنا خيار يجيب ببساطة عن السؤال الذي يتلهف البحّاثة للإجابة عنه، ألا وهو: أي من تلك النظريات تعطينا الرؤية "الأصدق" أو "الصحيحة" عن العولمة؟

العولمة والنظريات التي سبقتها lobalization and its Precursors

يتمحور كتابنا هذا حول العولمة، وينحصر اهتمامنا من خلاله كما ذكرنا سابقا، في إعطاء القارئ فكرة عامة عن السياسة العالمية في عصر معولم. ونعني بالعولمة ببساطة: عملية الترابط المتزايد بين المجتمعات بشكل يكون معه تأثير الأحداث في ركن من أركان العالم متزايدا أكثر فأكثر في الناس والمجتمعات ضمن ركن أو أركان أخرى بعيدة للغاية عن مركز تلك الأحداث. فعالم العولمة هو عالم يتصاعد فيه ترابط الأحداث السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ويكون لها تأثير متزايد أيضا.

بعبارة أخرى، تتأثّر المجتمعات بشكل يتزايد كثافة وعمقا كل يوم بأحداث مجتمعات أخرى. ويمكننا تقسيم هذه الأحداث إلى ثلاثة أنواع: **اجتماعية** و **اقتصادية** و **سياسية**. وفي كلّ من هذه الأنماط يبدو أن العالم "يتقلّص" وأن الناس يدركون ذلك يوما بعد يوم. وأبرز مثال على ذلك هو **"شبكة مواقع العالم أجمع"** (World Wide Web) [التي يرمز إليها اختصارا بالأحرف الإنكليزية الثلاثة [WWW] والتي تسمح لنا بالاتصال المباشر والفوري بمواقع **"شبكة المعلومات الدولية"** (Internet) المنتشرة في جميع أنحاء العالم ونحن جالسون في بيوتنا. كما قلب البريد الإلكتروني مفاهيم الاتصال بين الناس بطريقة ما كان يمكن لمؤلفي هذا الكتاب تصورها حتّى قبل خمسة أعوام، أي قرابة عام ١٩٩٥. لكن ما سبق ليس إلا الأمثلة الأوضح في هذا الميدان.

ومن الأمثلة الأخرى: الاتصالات التلفازية في أنحاء العالم، والصحف العالمية والحركات الاجتماعية الدولية **كمنظمة العفو الدولية أو السلام الأخضر**، وسلاسل المحلات العالمية التي تحمل اسم شركة كبرى بترخيص خاص كسلسلة مطاعم الوجبات السريعة ماكدونالدز أو كوكاكولا أو بيتزا هات Pizza Hut، والاقتصاد المعولّم (المتجسد في العديد من منتجات مختلف الدول في أي متجر كبير للسلع الاستهلاكية في أنحاء العالم)، إضافة إلى المخاطر والأوبئة على صعيد العالم كالتلوث ومرض الإيدز، إلخ... وهناك بالطبع أمثلة عديدة أخرى، لكن ما ذكرنا كاف لرسم صورة عن واقع العولمة. ويبدو أنّ هذا النموذج من الأحداث هو الذي قد غيّر طبيعة السياسة العالمية عما كانت عليه قبل بضع سنوات. والنقطة المهمة التي ينبغي إبرازها هي أنّ هذا التغيير لم يكن كميّا وحسب، بل كان نوعيا أيضا، ويمكننا التصريح بثقة بأنّ نظاما سياسيا "جديدا" قد انبثق نتيجة للعولمة.

وبعد عرضنا هذا، نشير إلى أنّ العولمة ليست ظاهرة جديدة كليا في تاريخ العالم، لا بل إن العديد من البحّاثة يرون أنّها مجرد اسم جديد لظاهرة قديمة. وفي حين نرغب أن نترك الأمر للقارئ كي يحكم على ما إذا كانت العولمة في مظهرها الراهن تمثّل مرحلة جديدة في تاريخ العالم أم أنّها مجرد استمرار لعمليات متلاحقة خلال فترة طويلة، فإننا نريد حتما أن نشير إلى أن العالم شهد إرهاصات عدة أو ظواهر ممهدة لها.

فالعولمة تنطوي على سمات مشابهة لما لا يقلّ عن تسعة مظاهر للسياسة العالمية طرحها وناقشها البحّاثة قبل فترتنا المعاصرة. وهذا عرض موجز لهذه المظاهر.

أولا، تتشابه العولمة مع نظرية الحداثة (theory of modernization) في العديد من الملامح (انظر Modelski 1972) و(Morse 1976). إذ يعتقد هذان الباحثان بأنّ التصنيع يولّد مجموعة جديدة تماما من الاتصالات بين المجتمعات ويغيّر العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت من سمات العالم قبل الحداثة. والتصنيع يغيّر أيضا وبشكل فاعل طبيعة الدولة ويوسّع نطاق مسؤولياتها ويضعف في الوقت نفسه سيطرتها على العواقب. وينتج عن هذا اندثار النموذج القديم المتمثل في سياسة القوّة ضمن إطار العلاقات الدولية.

وهنا يتراجع الاعتماد على استخدام القوة، ويصبح لزاما على الدول أن تتفاوض مع أندادها لتحقيق أهدافها، كما يخضع كيان الدولة ذاته للتساؤل عن مدى قوته أو مصيره حين يواجه أنداده من اللاعبين الآخرين. ويبدو من جوانب عدة، أنّ الحداثة جزء من عملية العولمة، وأنّها لا تختلف عنها إلا في أنها تنطبق بدرجة أكبر على العالم المتقدم ولا تنطوي في أقصى حالاتها إلا على مجموعة من العمليات.

ثانيا، هناك نقاط تشابه واضحة في آراء الكتاب ذوي الأثر في هذا المجال كالباحث والت روستو (Walt Rostow) الذي كتب عام ١٩٦٠ أنّ **النمو الاقتصادي** سار في نسق واحد لدى النظم الاقتصادية جميعا حين مرّت في مرحلة التصنيع. ورأى الباحث أنّ اقتصاد تلك النظم تطور في ظل النظم الأكثر "**تطورا**" إلى أن وصل إلى المرحلة التي أصبح معها قادرا على تحقيق نمو اقتصادي يقف ذاتيا على قدميه. وما يربط هذا بالعولمة أن روستو انتبه إلى وجود نموذج واضح للتقدم الاقتصادي يتصف بمراحل تنهجها النظم الاقتصادية جميعا وهي في طور تبني سياسات رأسمالية. كما انتبه في هذا الصدد إلى وجود تجاوب تلقائي مع حركة التاريخ تميل نظرية العولمة أيضا إلى الاعتماد عليه.

ثالثا، تمخض النموذج **الليبرالي** الذي بحثناه آنفا عن عدد من المؤلفات المهمة في هذا الميدان، نخص منها الأعمال التي كان لها أثر بالغ في هذا النطاق والتي كتبت عن الترابط الاقتصادي (economic interdependence) (Cooper 1968) دور النظم الانتقالية (Keohane و Nye 1971) وما نتج عن ذلك من النموذج المتشابك للسياسة العالمية (Mansbach, Ferguson and Lampert 1976). ويتنبأ الكثير من هذه الأعمال بالموضوعات النظرية الرئيسية للعولمة، مع أنها أيضا تنطبق إلى درجة أكبر بكثير على نظم العالم المتقدم منها على العولمة.

رابعا، هناك نقاط تشابه ملحوظة بين صورة العالم التي ترسمها العولمة، والصورة التي رسمها مارشال ماكلوهان (Marshall McLuhan) في كتابه المهم عن "**القرية العالمية**" (١٩٦٤).

ويذكر المؤلف أنّ التقدّم التقني في ميدان الاتصالات الالكترونية أوجد لنا عالما نستطيع فيه أن نشاهد مباشرة أحداثا تقع في مناطق نائية من العالم. ويعتقد ماكلوهان أنّ الآثار البارزة لهذا التطور هي أنّ الزمان والمكان قد انضغطا إلى درجة يفقد كل شيء

عندها هويته التقليدية. ونجم عن ذلك أنّ المجموعات القديمة للتنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي لم تعد فاعلة في عالم اليوم. ويتنبأ ماكلوهان من دون شك وبشكل ملحوظ ببعض الجوانب الرئيسية للعولمة، مع أنّه يجدر بنا أن نشير إلى أنّه كان يتحدث أساسا عن الثورة التقنية في مجال الاتصالات، وإلى أنّ المؤلفات التي كتبت عن العولمة أبعد مدى من ذلك بكثير.

خامسا، هناك تداخلات مهمة بين بعض من الموضوعات الرئيسية للعولمة وأعمال بعض المؤلفين أمثال جون بيرتون (John Burton) (1972) الذي كتب عن نشوء "**مجتمع عالمي**".

ويرى بيرتون أن النظام القديم يتجه تدريجيا نحو الاندثار مع ما كنا نشهده من تفاعلات متزايدة الأهمية بين الهيئات غير الحكومية. وبيرتون هو الذي استنبط عبارة نموذج "النسيج المتشابك" (Cobweb) في ميدان السياسة العالمية. والنقطة المحورية هنا هي أن أهم نماذج السياسة العالمية هي تلك التي تنجم عن التجارة والاتصالات واللغة والأيديولوجية.. إلخ، إضافة إلى التركيز الأكثر شيوعا على العلاقات السياسية بين الدول.

سادسا، خلال الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين شهدنا عملا يستشرف آفاق المستقبل قام به من أسّسوا **مشروع نماذج النظام العالمي** [World Order Models Project (WOMP)]، وهي منظمة أحدثت عام ١٩٦٨ لدراسة بدائل تحل محل نظام العلاقات بين الدول ويكون من شأنها القضاء على الحروب. وما يثير أقصى الاهتمام في العديد من دراسات أولئك الناشطين [أمثال ميندلوفيتس (Mendlovitz) (١٩٧٥) وفولك (Falk) (١٩٧٥، ١٩٩٥)] هو أنّها ركّزت على القضايا المتعلقة بالحكومة العالمية والتي تعتبر اليوم قضايا محورية في الكثير من الأبحاث الجارية تحت اسم العولمة.

وبالنسبة إلى أصحاب ذلك المشروع (وكان يطلق عليهم بالإنكليزية "WOMPers") نجد أنّ الفرد هو وحدة التحليل، أما مستوى هذا التحليل فهو المستوى العالمي. واللافت أنّ المشروع أصبح أوسع مدى بكثير في منتصف التسعينيات من القرن العشرين من حيث الموضوعات التي يبرزها، مركزا في ذلك على أكثر الناس عرضة للمآسي في العالم وعلى قضايا البيئة.

سابعا، هناك خطوط متوازية مهمة بين بعض الأفكار التي تطرحها العولمة وأفكار أولئك الذين دعوا إلى قيام **مجتمع دولي**. ومن أبرز هؤلاء هيدلي بول (Hedley Bull) الذي أشار عام ١٩٧٧ إلى تطور مجموعة من المعايير المتفق عليها ومظاهر التفاهم المشتركة على مدى قرون بين زعماء الدول إلى درجة أنها شكلت بصورة راسخة مجتمعا (عالميا) لا مجرد نظام دولي. لكن على الرغم من أنّ هيدلي بول انزعج من نشوء ما وصفها بـــ"**نظم العصور الوسطى الجديدة**"، حيث تتنافس سلسلة من المنظمات شبه الوطنية و"ما بين الوطنية" مع الدولة على السلطة، فإنّه لم يكن يشعر بأنّ كيان الدولة -الأمة كان على وشك التلاشي كي يحل محله مع الزمن مجتمع عالمي.

ثامنا، ترتبط نظرية العولمة في نقاط مشتركة بالحجج التي أوردها فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) عام ١٩٩٢ والتي لم تلق قبولا حسنا، عن ما وصفه بـــ"**نهاية التاريخ**". والادعاء الأبرز في تلك الحجج أن قوة السوق الاقتصادية تفرز ديمقراطية ليبرالية تحل محل جميع أنماط الحكم الأخرى. ومع أنّه يقرّ بأنّ هناك أنماطا أخرى من الأنظمة السياسية تتحدى النمط الديمقراطي الليبرالي، فإنّه لا يعتقد أن أيّا من النظم البديلة كالشيوعية والفاشية والإسلام يستطيع تسيير عجلة الاقتصاد بقدر استطاعة نظام الديمقراطية الليبرالية أن يفعل ذلك. وبهذا المعنى نجد أنّ للتاريخ اتجاها، وينحو هذا الاتجاه نحو التوسع في السوق الاقتصادية على صعيد العالم أجمع.

تاسعا وأخيرا، هناك نقاط تشابه واضحة للغاية بين بعض الجوانب السياسية للعولمة والأفكار طويلة الأمد المتعلقة بالتقدم الليبرالي. وقد تجسدت هذه الأفكار قبل فترة قصيرة في **نظرية "السلم الليبرالي"** التي وضعها كتّاب من أمثال بروس راسيت (Bruce Russett) عام ١٩٩٣ وما يكل دويل (Michael Doyle) في مؤلفين كتبهما عام ١٩٨٣، مع أنّ جذورها تعود إلى قرون خلت في أعمال مثل كتابات الفيلسوف إيمانويل كانت.(Immanuel Kant)

والفكرة الأساسية في هذه النظرية هي النظم الديمقراطية الليبرالية لا يقاتل بعضها بعضا، فعلى الرغم من احتمال وجود خلاف بالطبع على تحديد مفهوم الديمقراطية الليبرالية، فإنّ أتباع هذا الرأي يقولون، وبحق: إنّ التاريخ لم يشهد قط أن دخل نظامان من الديمقراطية الليبرالية أحدهما في حرب ضد الآخر. والسبب في قولهم ذاك هو أنّ

المسؤولية تجاه الشعب مسألة أساسية للغاية في الأنظمة الديمقراطية بحيث لا تسمح الشعوب في ظل هذه الأنظمة لحكامها بسهولة أن تدخل في حرب مع دولة ديمقراطية أخرى.

ومرة ثانية نشهد أنّ الرابط الرئيس لهذا مع نظام العولمة هو الرأي القائل: إنّ هناك اتجاها نحو التاريخ والاستفادة من دروسه، وهذا يجعل من الأصعب بكثير على الحكّام في النظم الديمقراطية أن يبادروا إلى شنّ الحروب.

العولمة: أسطورة أم حقيقة واقعة؟ Globalization: Myth or Reality?

مهمتنا الأخيرة في هذه المقدمة أن نقدّم للقارئ عرضا موجزا بأهم الآراء المؤيدة والمعارضة للعولمة. ولا نتوقّع من قارئنا أن يحدّد موقفه حيال هذه المسألة في هذه المرحلة، لكنّنا نعتقد أنّ علينا أن نطرح عددا من الأفكار الرئيسية كي يضعها نصب عينيه لترشده وهو يمضي في قراءة هذا الكتاب. ولأهمية الأفكار المتعلّقة بالعولمة لكونها مرحلة جديدة بارزة من مراحل السياسة العالمية، فقد مهّدنا لها آنفا؛ ولأنّ هذه الأفكار عرضت بأقصى درجة من الإيضاح في الفصل التالي، فإنّنا نرى من المفيد أن نعرض أيضا جوانب من النقد الذي وجه إليها.

وفيما يلي الحجج الرئيسية المؤيدة لكون العولمة تمثّل فترة جديدة من السياسة العالمية:

١. بلغ من سرعة وتيرة التحول الاقتصادي أنّها أدّت إلى نشوء سياسة عالمية جديدة، فلم تعد الدول وحدات منغلقة، ولم تعد تستطيع السيطرة على الاقتصاد في كل منها. وقد أصبح الاقتصاد العالمي في أنظمته ومستوياته المختلفة أكثر ترابطا مع الأنظمة الأخرى من أي وقت مضى ولا يتوقف التوسع في هذا المجال على صعيدي التجارة والتمويل.

٢. لقد غيّرت الاتصالات الحديثة أساليب التعامل مع بقية أجزاء العالم تغييرا ثوريا بصورة جذرية. ونعيش اليوم في عالم نستطيع أن نشاهد فيه الأحداث التي تجري داخل جزء منه في جزء آخر على الطرف البعيد من الأرض مباشرة. كما تغيّر الاتصالات الالكترونية المعاصرة أفكارنا عن المجموعات الاجتماعية التي نعمل ونعيش ضمنها.

٣. نشهد اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بروز ثقافة عالمية، تتشابه فيها المناطق المدنية جميعا. وتجمع عالمنا المعاصر ثقافة مشتركة ينبثق معظمها من هوليوود.

٤. عالم اليوم أصبح متجانسا أكثر من ذي قبل، وتتقلص فيه الفوارق بين الشعوب.

٥. الزمان والمكان في طور الانهيار، فأفكارنا القديمة عن المكان الجغرافي والتأريخ الزمني تنسفها الآن سرعة الاتصالات الحديثة ووسائل الإعلام.

٦. يبرز اليوم كيان سياسي عالمي يتصف بتحركات سياسية واجتماعية تتخطّى الحدود الوطنية (transnational) وبدايات تغير في الولاء من مستوى الدولة إلى شبه الدولة والهيئات المتخطية للحدود الوطنية والهيئات الدولية.

٧. هناك ثقافة عالمية (cosmopolitan) في طور الارتقاء حيث أخذ الناس "يفكرون على الصعيد العالمي ويتصرفون على الصعيد المحلي".

٨. كما تنشأ اليوم أيضا ثقافة المخاطر (risk culture) حيث يدرك الناس أن المخاطر الكبرى التي تواجههم مخاطر عالمية (كالتلوث ومرض الإيدز) ويدركون أيضا أن الدول عاجزة عن التصدي لهذه المخاطر.

وبقدر ما هناك من أسباب وجيهة لاعتبار العولمة مرحلة جديدة في مجال السياسة العالمية ترتبط غالبا بالفكرة القائلة: إنّ العولمة بطبيعتها تقدمية، أي: أنّ من شأنها تحسين معيشة الشعوب، فإنّ هناك في المقابل آراء تعاكس ذلك.

ومن أبرز هذه الآراء:

١. من الاعتراضات الواضحة على موضوع العولمة أنّها مجرد صيحة تنذر بأحدث مراحل الرأسمالية. ويعتقد هرست (Hirst) وتومبسون (Thompson) (١٩٩٦) في انتقاد قوي لنظرية العولمة، بأنّ إطار موضوعها يجعلها تبدو كما لو أنّ الحكومات الوطنية في هذا السياق عاجزة لا حول لها ولا قوة في مواجهة الاتجاهات العولمية، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى شلّ مساعي تلك الحكومات لإخضاع القوى الاقتصادية العالمية لسيطرتها وتنظيمها.

ويشير الباحثان، لاعتقادهما بأنّ الحيّز الأكبر من نظرية العولمة يفتقر إلى العمق التاريخي، إلى أنّها ترسم صورة عن الحالة الراهنة توحي بأنّها حالة أكثر تفردا ممّا هي

عليه في الواقع؛ كما أنّها أكثر رسوخا وتجذّرا ممّا قد تكون فعلا. في حين أنّ الاتجاهات السائدة يمكن أن تنقلب في عكس اتجاهها.

ويخلص الباحثان إلى أن الحالات الأكثر تطرفا للعولمة ما هي إلا "أسطورة"، وهما يدعمان رأيهما هذا بخمس نتائج مستخلصة من دراستهما للاقتصاد العالمي المعاصر (٢-٣):

أولا، **الاقتصاد المدوّل** (Internationalized) الراهن ليس حالة فريدة لم يشهد التاريخ لها مثيلا. ويرى الباحثان أنّه في بعض الجوانب أقل انفتاحا ممّا كان عليه الاقتصاد الدولي بين عامي ١٨٧٠ و١٩١٤.

ثانيا، وجدا أنّ الشركات متعددة الجنسيات **"حقّا"** نادرة نسبيا، فمعظمها شركات وطنية تتاجر دوليا. وليس هناك اتجاه نحو تشكيل شركات دولية.

ثالثا، ليس هناك انتقال للأموال ورؤوس الأموال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، والاستثمارات المباشرة تتركّز بشكل كبير فيما بين دول العالم المتقدم.

رابعا، الاقتصاد العالمي ليس عالميا، بل إنّ التجارة والاستثمارات وتدفق الأموال والتمويل تتركز في ثلاث كتل: أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان.

خامسا، وأخيرا، يعتقد الباحثان بأنّ في وسع هذه الكتل الاقتصادية الثلاث، إذا نسّقت سياساتها، أن تنظّم الأسواق والقوى الاقتصادية العالمية.

ونرى هنا أنّ هرست وتومبسون يحصران أبحاثهما في النظريات الاقتصادية للعولمة، وأن العديد من الجوانب الرئيسية المطروحة تتعلّق بعوامل كالاتصالات والثقافة أكثر ممّا تتعلّق بعلم الاقتصاد؛ ومع هذا يعتبر بحثهما نقدا متينا لأحد الطروحات الأساسية في موضوع العولمة الأكثر تطرفا، مع تركيز نقدهما للفكرة القائلة: إنّ الاقتصاد العالمي قوة تتجاوز قدرتنا على التحكم فيها، وهما يعتبران هذه الفكرة مضلّلة وتعيقنا عن وضع سياسات للسيطرة على اقتصادنا الوطني. ولطالما كنا نسمع بأنّ علينا أن نخضع اقتصادنا لأوضاع **"السوق العالمية"**، لكن هرست وتومبسون يعتقدان أنّ هذا نوع من الأساطير.

من الاعتراضات الواضحة الأخرى أنّ العولمة غير متوازنة للغاية في تأثيراتها. فهي أحيانا تبدو مقاربة جدا لنظرية غربية لا تنطبق إلا على جزء صغير من عالم البشر. وهنا نجد أنّ الادعاء بأنّه حتّى لو كانت أقلية ضئيلة للغاية من

سكان العالم تستطيع أن تدخل أحد المواقع العالمية على شبكة الانترنت (World Wide Web) ما هو إلا ادعاء مبالغ فيه حين نعلم أن معظم سكان كوكبنا ربّما لم تسنح لهم فرصة الاتصال الهاتفي ولو مرة واحدة في حياتهم.بعبارة أخرى لا تنطبق العولمة إلا على دول العالم المتقدم، أمّا في بقية أنحاء الأرض فليست هناك ممارسة للعولمة بالدرجة نفسها. وبهذا نواجه خطر المبالغة في تقدير مدى العولمة وعمقها في عالمنا المعاصر.

٢. ومن الاعتراضات ذات العلاقة بما سبق أنّ العولمة ربّما كانت ببساطة أحدث مرحلة من مراحل الإمبريالية الغربية. وهي هكذا، وحسب طرحها آنفا، ليست سوى مجرد قالب جديد لنظرية الحداثة القديمة. فالقوى التي تمرّ اليوم بمرحلة العولمة هي من دون عناء القوى السائدة في العالم الغربي. ولكن ماذا عن القيم غير الغربيّة؟ وما هو موقعها في هذا العالم المعولم الذي ينشأ اليوم؟ وما يثير القلق هنا أن تلك القيم لا تجد لها موقعا في عالم كهذا أبدا، وأن ما تهلّل له العولمة هو انتصار فكر العالم الغربي على حساب الأفكار العالمية للثقافات الأخرى.

٣. ويشير النقاد أيضا إلى أن هناك **خاسرين** كثرا أثناء مسيرة العالم نحو درجات متصاعدة من العولمة. والسبب في هذا أنها تمثل نجاح الرأسمالية الليبرالية في عالم منقسم اقتصاديا. وربّما كان من نتائج ذلك أنّ العولمة تتيح الفرصة لإحداث استغلال أكثر كفاءة للدول الأفقر مع حدوث هذا كله باسم الانفتاح. والتقدم التكنولوجي المرافق للعولمة هو تقدم يفيد تلقائيا الدول الأغنى في العالم، ويسمح بأن تصبح مصالحها فوق المصالح المحلية للدول الأخرى. وبهذا نجد أنّ العولمة ليست إمبريالية فحسب، بل هي مستغلّة أيضا.

٤. وهناك نقطة واضحة ومباشرة نرغب في إيرادها وهي أن القوى المعولمة ليست كلها بالضرورة قوى "خيّرة". فالعولمة تسهّل أنشطة عصابات المخدرات والجماعات الإرهابية، كما تثير الفوضى في المواقع العالمية .W.W.W على شبكة الانترنت تساؤلات مهمة عن ضرورة وجود الرقابة وممارستها وحجب مواد معينة عن المشتركين.

٥. وبالعودة إلى ما يسمى نظام الحكم العالمي وجوانبه في نطاق العولمة، نجد أنّ القلق الأكبر هنا هو معرفة الجهات التي تكون الحركات الاجتماعية " **المتخطية للحدود الوطنية** " مسؤولة أمامها. فحين يتعاظم نفوذ شركات كبرى مثل آي بي إم (IBM) أو شل (Shell) على نطاق العالم، ألا يثير هذا النفوذ المتعاظم تساؤلا عن مدى مسؤوليتهما تجاه نفوذ النظام الديمقراطي في بعض الدول؟ هنا يشير الباحث ديفيد هيلد (David Held) بقوة إلى ما يدعوه بـ"**الديمقراطية الكونية**" (cosmopolitan democracy) (١٩٩٥)، لكنه حدّد بوضوح المعالم القانونية والديمقراطية لهذا النظام. والقلق الذي يساورنا في هذا المجال هو أنّ معظم المنظمات القوية التي تبرز على الساحة الآن في عالم يسير في خطى العولمة هي بالتحديد ليست مسؤولة أمام النظم العالمية. وينطبق هذا الرأي على منظمات عالمية "خيّرة" على ما يبدو أمثال منظمة العفو الدولية (Amnesty International) والسلام الأخضر (Green Peace).

٦. وأخيرا، يبدو أنّ هناك تناقضا ضمنيا في صميم نظرية العولمة. فمن ناحية يصورونها لنا بأنّها انتصار القيم الغربية التي تتبع اتجاهات السوق التجارية، لكن إذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن لنا أن نفسّر النجاح الاقتصادي الهائل الذي شهده الاقتصاد الوطني في بعض الدول وفي هذا العالم المعولم؟ نقصد هنا أساسا ما يسمى بـ"نمور" آسيا، أي الدول من أمثال سنغافورة وتايوان وماليزيا وكوريا التي شهدت اقتصادياتها أعلى معدلات للنمو على صعيد الاقتصاد الدولي لكنها تميل إلى قيم "**آسيوية**" مختلفة كثيرا.

وهذه دول ترفض بشدة القيم الغربية ومع ذلك حقّقت نجاحا اقتصاديا هائلا. والتناقض هنا إذا يكمن في ما إذا كانت هذه الدول قادرة على الاستمرار في عملية التحديث على ذلك المستوى من النجاح من دون أن تتبنّى القيم الغربية. وإذا نجحت في ذلك، فما الذي يعنيه هذا بالنسبة إلى جانب من أهم جوانب العولمة ألا وهو الرأي القائل: إنّ العولمة تجسد عملية نشر مجموعة من القيم عبر العالم؟

إنّ استطاعت تلك الدول المضي في سبيلها المستقل الذي تسير عليه نحو التحديث الاقتصادي والاجتماعي، فلا بدّ أن نتوقع نزاعات تنشب في المستقبل بين القيم "**الغربية**" و"**الآسيوية**" في شأن قضايا كحقوق الإنسان والجنس (وضع المرأة والرجل) والدين.

ونأمل أن تحفزك الآراء المؤيدة والمعارضة للعولمة التي أوردناها آنفا إلى التفكير بعمق فيما إذا كان استخدام مفهوم العولمة مفيدا في شرح السياسة العالمية المعاصرة. والفصول اللاحقة لا تتضمّن موقفا مشتركا مؤيدا للعولمة أو معارضا لها.

ونختم هذه المقدمة بطرح عدد من الأسئلة التي نرغب أن تضعها في ذهنك وتسترجعها وأنت تقرأ باقي الفصول:

- هل العولمة ظاهرة جديدة في السياسة العالمية؟
- أيّ من النظريات التي ناقشناها آنفا تشرح العولمة بشكل أفضل من الأخريات؟
- هل العولمة تطور سلبي أم إيجابي؟
- هل العولمة مجرد المرحلة الأخيرة من تطور الرأسمالية؟
- هل ستقضي العولمة على كيان الدولة؟
- هل تجعل العولمة العالم أكثر ديمقراطية أم أقل ديمقراطية؟
- هل العولمة مجرد مظهر معاصر للإمبريالية الغربية؟
- هل تقلّل العولمة من احتمال نشوب الحروب؟

ونأمل أن تساعدك هذه المقدمة والفصول اللاحقة على الإجابة عن هذه الأسئلة وأن يقدم لك هذا الكتاب ككل عرضا جيدا للاتجاهات السياسية في العالم المعاصر.

ونترك لك الآن الخيار في أن تقرّر ما إذا كانت العولمة استنتاجا مرحلة جديدة في السياسة العالمية، أو ما إذا كنت تعتقد أنها تطور سلبي أم إيجابي.

مراجع أخرى للقراءة

هناك عدد من كتب المراجع الجيدة التي تعرّف بالعولمة. منها كتاب:
Globalization (London: Routledge, 1995) لمؤلفه M. Waters, وهو عرض واضح للعولمة كتبه عالم الاجتماع.

وكتاب: International Relations of Social Change
(Buckingham: Open University Press, 1993) لمؤلفه
A. Scholte .لوهو كتاب في غاية الوضوح والشمولية في بحث جوانب العلاقات الاجتماعية في مفهوم العولمة.

وكتاب:

P. Lewis لمؤلفيه (Cambridge: Polity Press, 1992) Global Politics و A. McGrow وهو مجموعة جيدة من المقالات عن مناحي السياسة العالمية ويضم فصولا وثيقة للغاية بموضوع العلاقة بين النظريات الثلاث التي بحثناها آنفا وبين العولمة.

وكتاب:

Globalization: Social Theory and Global Culture (London: Sage, 1992) لمؤلفه R. Robertson وهو بحث واسع النطاق عن العلاقات بين العولمة والثقافة.

وكتاب:

(Cambridge: Polity Press, 1996) Globalization in Question لمؤلفيه G. Thompson و P. Hirst وهو عبارة عن نقد صريح للوجه الاقتصادي من نظرية العولمة.

وكتاب:

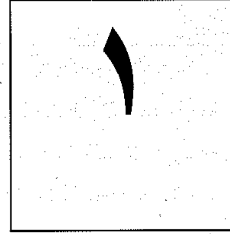
(Cambridge: Governance Without Government. Cambridge University Press, 1992) للمؤلفيه. N. Rosenau و D Czempiel E.- وهو مجموعة جيدة من المقالات عن الجوانب السياسية من العولمة.

وكتاب:

Politics Turbulence in World (Princeton: Princeton University Press, 1990) لمؤلفه .

وكتاب:

J. N. Rosenau The End of Sovereignty Aldershot: Edward Elgar, 1992) لمؤلفيه (J. Falk و J. A. Camilleri ، والكتابان الأخيران مرجعان جيدان للمهتمين بأحدث الاتجاهات في مناحي السياسة العالمية في بداية تسعينيات القرن العشرين.



عولمة السياسة العالمية

The Globalization of World Politics

جان آرت شولت

(Jan Aart Scholte)

دليل القارئ

يبحث هذا الفصل الاستهلالي مضامين العولمة بالنسبة إلى نظام الدولة وإلى طبيعة السياسة العالمية بشكل أعمّ. ويتضمن القسم الأول منه تعريفا عاما مفصلا للعولمة؛ ويتحدّث القسم الثاني عن العملية التي نقلت العولمة بها السياسة العالمية بعيدا عن النظام الويستفالي (Westphalian) وفكرته المركزية التي تقوم على مبدأ كيان الدولة ذات السيادة؛ والقسم الثالث يستعرض أربعة أنماط ناشئة لنظام الحكم العالمي:

أ - تنامي الروابط عبر الحدود بين السلطات التي هي دون الدولة substate.

ب - توسع نطاق القانون العالمي.

جـ - تزايد دور القطاع الخاص في التنظيم العالمي.

د - انتشار الحركات الاجتماعية العالمية.

وينتهي الفصل ببيان أنّ الاتجاهات الراهنة لصياغة نظم الحكم العالمي ضمن شروط العولمة لها مضامين تدعو إلى القلق على مصير الديمقراطية.

مقدمة: عالم معولم

Introduction: A Globalizing World

حين تنتشر كلمة جديدة ما على نطاق واسع يكون السبب في أغلب الحالات أنّها تدل على تغير مهم يشهده العالم، فالظروف الجديدة تستدعي أفكارا جديدة تواكبها. مثال على ذلك أن الفيلسوف جيريمي بينثام Jeremy Bentham حين أحدث كلمة "دولي" (international) في ثمانينيات القرن الثامن عشر فقد ترسخت لأنّها أبرزت حقيقة متجذّرة في عصره، وهي قيام الدول - الأمم (nation-states) والمبادلات فيما بينها عبر الحدود. ولم يكن أحد قد تحدث عن **"العلاقات الدولية"** (international relations) قبل ذلك التاريخ، لأنّ البشرية لم تشهد من قبل نظاما من المجتمعات القومية المنضوية تحت لواء دول تملك السيادة على أرض ذات حدود معترف بها.

وبعد ذلك بمائتي عام وفي ثمانينيات القرن العشرين بدأ الناس جميعا يستعملون مصطلح **"العولمة"**، وسرعان ما دخلت هذه الكلمة ضمن المفردات التقليدية لا في الأوساط

الأكاديمية وحسب، بل في أوساط الصحافيين والسياسيين والمصرفيين والعاملين في ميداني الإعلان والترفيه.

وعلى الفور انتشر هذا المصطلح في العديد من لغات العالم القاصية والدانية، وأصبح من المألوف أن نتحدث جميعا عن الأسواق العالمية والاتصالات العالمية والمؤتمرات العالمية والمخاطر العالمية.. إلخ. وخلال ثمانينيات القرن العشرين أخذ الطلبة الذين يدرسون "**العلاقات الدولية**" والمواد المشابهة يبحثون في قضايا نظام الحكم العالمي تمييزا له عن "النظام "الدولي" وفي التغير البيئي العالمي، والعلاقات الجنسية العالمية (أوضاع المرأة والرجل في المجتمعات المختلفة في العالم)، والاقتصاد السياسي العالمي، وهلم جرا. وها نحن نرى أن مصطلح العولمة قد اقتحم عنوان الكتاب الذي بين أيدينا.

صحيح أنّ أفكارا تتحدث عن عالم واحد كانت متداولة قبل ثمانينيات القرن العشرين، فقد بدأ الناطقون باللغة الإنجليزية يستخدمون كلمة "global" للدلالة على "العالم بأسره" في نهاية القرن التاسع عشر، و كانت الكلمة تعني في السابق "spherical" "كروي" إشارة إلى الكرة الأرضية، إلا أن الكلمتين "globalize" "**يعولم**" و"globalism" "مذهب العولمة" وردتا أولا في كتاب مغمور نشر عام ١٩٤٤، في حين أن مصطلح "Globalization" "**العولمة**" دخل القاموس للمرة الأولى عام ١٩٦١ (Reiser and Davies 1944, Webster 1961, 212, 219)، ومع هذا وبرغم هذه الفترة الطويلة من تداول الكلمات والمصطلحات عن العالم الواحد، فلم تصبح هذه المصطلحات جزءا من المفردات اليومية في هذا الميدان إلا خلال الربع الأخير من القرن العشرين. والمثال على ذلك أننا نكاد لا نجد كتابا أو مقالة قبل عام ١٩٧٥ يشيران إلى العالمية أو مفهومها، في حين نجد اليوم، وقد دخلنا القرن الحادي والعشرين، أنّ مفهوم العالمية هذا قد أصبح منتشرا في طول العالم وعرضه.

العولمة: تعريف Globalization: A Definition

هل لنا أن نستنتج، كما كانت الحال مع كلمة "**دولي**" (international) قبل قرنين من الزمان، أنّ الانتشار الراهن والواسع للإشارات العديدة إلى "**العولمة**" "Globalization" هو في حدّ ذاته مؤشر إلى أن تغيّرا بعيد المدى والأثر يجري الآن

في ميدان الشؤون الدولية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي طبيعة هذا التغيّر على وجه الدقة؟ لطالما اعترض النقاد ــ وبحق ــ على مصطلح "**العولمة**" الذي يرون بأنّه يستعمل غالبا بغموض وتباين. (راجع ما عرضناه في الحقل ١-١ من نماذج عن المفاهيم المختلفة لهذا المصطلح).

ونشير هنا بخاصة إلى أن عديدا من الكتّاب عجزوا عن أن يحددوا الفارق بين العلاقات **العالمية**"و"**العلاقات "الدولية"**. والواقع أنّ كثيرين يستخدمون مصطلحي "**العولمة**" و"**التدويلية**" "internationalization" أو "**الحكومة الدولية**" أحدهما مكان الآخر. وإذا كان المفهومان يشيران إلى الظروف نفسها، فلا يكون هناك معنى للحديث عن العولمة. وفي هذه الحال تصبح المناقشات الراهنة عن العولمة مجرد إعادة صياغة للطروحات القديمة التي عرضها الواقعيون والليبراليون والماركسيون قبل عشرين أو ستين أو حتّى ما يزيد على مائة سنة خلت. وبهذا قد لا تتضمّن النظريات المعروضة في الجزء الثاني من هذا الكتاب شيئا يزيد على ما قد يكون واردا في كتاب عن "العلاقات الدولية" صدر في ثلاثينيات أو سبعينيات القرن العشرين.

غير أن الوقائع التي شهدها العالم خلال ما يقارب السنوات الأربعين الأخيرة من ذلك القرن كشفت عن أن تغيرا ملحوظا ومهما يتنامى فعلا في عالم اليوم وأن مصطلح "**العولمة**" يجسده بوضوح. وبالمفهوم الذي نستخدمه هنا نجد أنّ "**العولمة**" تشير إلى العملية التي تكتسب العلاقات الاجتماعية من خلالها سمات مجردة عن المسافات والحدود بحيث يتعايش البشر باطراد في العالم باعتباره مكانا واحدا منفردا.

وتمارس العلاقات الاجتماعية ــ والتي نقصد بها الطرائق المعقّدة التي لا تحصى والتي يتفاعل البشر، وتؤثّر مجموعاتهم إحداها في الأخرى، من خلالها ــ وتنظم هذه العلاقات أيضا وباطراد متزايد على أساس وحدة بشرية واحدة في كوكبنا الأرضي. وعلى غرار ذلك نجد أنّ مواقع البلدان، ولاسيّما منها الحدود بين الدول الإقليمية، تتقلّص أهميتها من بعض النواحي المهمة في حياتنا كبشر، مع احتفاظها بهذه الأهمية. والعولمة بهذا المفهوم هي اتجاه مطرد أصبح العالم بتأثيره – من نواح عدة وبوتيرة متسارعة عموما- كوكبا اجتماعيا بلا حدود نسبيا.

الحقل ١ -١: العولمة: مجموعة تعاريف

"تشير العولمة إلى جميع العمليات التي ينضوي سكان العالم من خلالها تحت لواء مجتمع عالمي واحد يدعى "**المجتمع العالمي**".

(Martin Albrow, 1990).

"يمكن أن نعرّف العولمة بأنّها تكثيف للعلاقات الاجتماعية على نطاق العالم والتي تربط ما بين المواقع المتباعدة بطريقة تجعل الأحداث المحلية تكتسي طابع الأحداث التي تطرأ على بعد أميال عديدة، والعكس بالعكس".

(Anthony Giddens, 1990).

"العولمة (Die Globalisierung) ... التشابك العالمي الذي جمع في لحمة واحدة المجتمعات التي كانت سابقا على كوكبنا متباينة ومنعزلة وحوّلها إلى مجتمعات ذات اعتماد متبادل ووحدة من "**عالم واحد**".'

(مترجمة عن الألمانية"Emanuel Richter).

"من السمات الملحوظة في مسيرة العولمة تدويل الإنتاج، والتقسيم الدولي الجديد للعمالة، وحركات الهجرة الجديدة من الجنوب إلى الشمال، وأجواء التنافس الجديدة التي تسرّع وتيرة هذه العمليات، وتدويل نظام الدولة... وهو ما يحوّل الدول إلى وكالات لعالم (**العولمة**)".

(Robert Cox 1994).

"ينقلب عالمنا شيئا فشيئا إلى مجمع للتبضع حيث تتوافر الأفكار والسلع في كل مكان وفي آن معا".

(Rosabeth Moss Kanter, 1995).

"لا تلمح العولمة ببساطة إلى موضوعية الترابط المتزايد، بل تنطوي أيضا على قضايا ثقافية وذاتية [أي مدى وعمق الوعي بأنّ العالم مجال واحد]"

(Roland Robertson, 1992).

"العولمة هي ما كنا نحن سكان "**العالم الثالث**" نسميه قرونا عدة بالاستعمار".

(Martin Khor, 1995).

ونحتاج في ضوء ما تقدّم إلى أن نفرّق بين العولمة والحكومة الدولية. فالحكومة الدولية، كما يشير تركيبها اللغوي، تلمح إلى عملية من تكثيف الروابط فيما بين كيانات قومية. وفي إطار الحكومة الدولية قد يكون للدول تأثير عميق وواسع النطاق بعضها في بعض، لكنها تظل كيانات متميزة ومنفصلة. وفي إطار العلاقات الدولية أيضا، تنقسم الدول إحداها عن الأخرى بحدود مرسومة بدقة ووضوح إضافة إلى الزمن الطويل الذي يستغرقه عموما قطع المسافة بين أراضي هذه الدول.

وإذا أتيح لنا أن نوضّح الفارق بين مفهومي "**العولمة**" و"**الحكومة الدولية**" في قالب بسيط، فإننا نقول: إنّ "**المملكة**" الدولية هي شبكة من البلدان المحددة بحدود، في حين أنّ الكوكب العالمي نسيج من الشبكات عبر الحدود. فالروابط الدولية (كتجارة الكاكاو مثلا) تقتضي أن يعبر المتاجرون مسافات بعيدة في أزمان طويلة نسبيا، لكن الروابط العالمية (كنشرات الأخبار المنقولة بالأقمار الاصطناعية مثلا) تصل إلينا مباشرة ومن دون حدود. ويمكن أن تنتشر الظواهر العالمية في أنحاء العالم في وقت واحد وأن تنتقل عبر القارات في لمح البصر، فهي بذلك ظواهر **تتجاوز الأقاليم** (supraterritorial). وفي حين نجد أنّ نماذج الترابط في ميدان العلاقات "الدولية" تتأثر كثيرا بالانقسامات بين الدول القومية، نجد في المقابل أن العلاقات المترابطة في ميدان العلاقات "**العالمية**" غالبا ما يكون لها ارتباط ضئيل بالحدود الوطنية للدول.

وبالطبع يمكن أن تتعايش العلاقات الدولية والعالمية معا، والواقع القائم يظهر لنا أن عالمنا المعاصر هو في آن] معا عالم مدوّل ومعولم.

ملامح العولمة Aspects of Globalization

ربّما يزداد تمايز العلاقات العالمية وضوحا إذا استعرضنا بإيجاز بعض مظاهرها الرئيسيّة. فمن حيث الاتصالات (communications)، على سبيل المثال، تجسدت العولمة من خلال شبكات الحاسوب ووسائل الإعلام التي تعتمد نظامي الاتصال الهاتفي والالكتروني وما شابه ذلك. وقد أتاحت هذه التكنولوجيا لسكّان العالم أجمع الاتصال شبه الفوري فيما بينهم بصرف النظر عن مواقعهم على الكرة الأرضية وعن الحدود الرسمية التي قد تفصل بينهم. وتصل رسالة بالفاكس اليوم إلى موقع وراء المحيطات في زمن لا يتجاوز كثيرا الزمن الذي نخاطب فيه بالهاتف جيراننا الأقربين.

وفيما يخصّ المنظمات (organizations) نجد أنّ العولمة قد انتشرت بانتشار الشركات والجمعيات والوكالات التنظيمية العاملة كشبكات عبر الحدود واتساع نطاق أنشطتها. فنرى أن هيئات كشركة نيسان Nissan اليابانية ومنظمة العفو الدولية mnesty International ومنظمة حماية الملكية الفكرية العالمية World Intellectual Property Organization تعتبر الكوكب الأرضي كله ميدانا لأنشطتها كما تعتبر البشر أجمع "زبائن" فعليين أو محتملين لديها.

وعلى **صعيد البيئة** (ecologically)، تجسّدت العولمة من خلال ظواهر كالتغير المناخي على كوكبنا (وهو ما يعرف بظاهرة "تسخّن الكوكب") و"ثقب الأوزون" وتوقع نفاد موارد طبيعية معينة في أنحاء العالم كله، وتراجع التنوع الحيوي على سطح الأرض. ولا يمكن عزل أي من هذه التطورات البيئية في بلد أو آخر، فقد نشأت جميعا في العالم ككتلة واحدة، وهي تؤثّر فيه على هذا الأساس.

ومن ناحية **الإنتاج** (production) توسع ما يعرف بـــ"**المصانع العالمية**" في قطاعات إنتاجية كالسيارات والالكترونيات الدقيقة (Micro Electronics). ففي هذا القطاع نجد أنّ مختلف مراحل التصنيع (كالأبحاث والتطوير، ومعالجة المواد، وتحضير العناصر وتجميع الأجزاء وصقلها ومراقبة الجودة) ليست منحصرة في إطار الاقتصاد الوطني لبلد ما، بل تترابط مع بلدان عدة في خط إنتاجي واحد. ويتزامن مع هذا بروز العولمة على صعيدي المال والتمويل، حيث نشهد أسواق الأوراق المالية نشطة على مدار الساعة وعلى امتداد العالم كله، ونشهد انتشار بطاقات الائتمان (credit cards) المقبولة عالميا وتزايد استعمال عملات مثل الينّ والمارك وهكذا.

كما أن الميدان العسكري شهد نشوء الأسلحة العولمية كالصواريخ الباليستية العابرة للقارات وأقمار التجسس الاصطناعية وما شابه ذلك، وهو ما حوّل العالم إجمالا، ومن جوانب معينة، إلى مجال استراتيجي واحد. ومع أنّ حرب الخليج (الثانية) عامي ١٩٩٠-١٩٩١ جرت على أرض العراق والكويت، فقد شاركت فيها تكنولوجيا الاستشعار عن بعد بالأقمار الاصطناعية، وغارات الطائرات القاذفة الأسرع من الصوت، وتحويل الدفعات المالية بالأجهزة الالكترونية لتمويل العمليات العسكرية، وحرب الدعاية في أجهزة الإعلام العالمية، وتحالف عالمي ضد بغداد حظي بالشرعية من قبل هيئة ذات نظام حكم عالمي هي الأمم المتحدة.

وقد شملت العولمة العديد من المعايير التي تحكم شؤون حياتنا، بما في ذلك آلاف المقاييس التقنية وحقوق الإنسان الشاملة (كما يقال). وقد اكتسبت هذه المعايير وعدد متزايد باطراد من الأحكام الأخرى سمة تجعلها توصف بأنّها معايير تتجاوز الحدود الإقليمية وليست منحصرة في دولة بعينها.

وأخيرا، فقد شهدنا العولمة تبرز في التفكير اليومي للناس. ورأينا أنّ الذين عاشوا أواخر القرن العشرين يدركون أن العالم ميدان واحد إلى درجة لم تكن الأجيال السابقة تدرك معها ذلك. وربّما كان الحافز الأعظم لحدوث هذا التحول في الإدراك قد طرأ عام ١٩٦٦ مع عرض الصور الأولى الملتقطة من الفضاء الخارجي التي أظهرت الكرة الأرضية كموقع شامل واحد.

وخلاصة ما تقدّم أنّ العولمة ذات مدى واسع النطاق والتنوع. والواقع أنها في سياق تبلورها قد أثّرت في جوانب العلاقات الاجتماعية كلها بطريقة ما. فالمذياع يأتينا بأخبار بوينس آيريس وبكين في آن معا ونحن نتناول الإفطار، والتغيرات الطارئة في الأسواق المالية تغني ثرواتنا أو تمحوها وربّما طرأ ذلك بين عشية وضحاها. ونحن نشارك الملايين والملايين في وقت واحد في شرب الكوكا كولا وتناول الوجبات السريعة لسلسلة مطاعم ماكدونالدز وارتداء الجينــز والاستماع إلى آخر الأغنيات الرائجة ومشاهدة آخر ما تطرحه شركات إنتاج الفيديو في الأسواق عالميا.

ولا تختلف سياراتنا الخاصة والعامة عن حافلات بومباي في طرح دخان الوقود في الهواء، والإسهام في حدوث ظاهرة الاحتباس الحراري في الجو المحيط بكوكبنا. كما أنّنا في مكاتبنا نستطيع عبر الإنترنت، الشبكة العالمية من شبكات الحاسوب العديدة، أن نتواصل فورا مع وارسو أو واشنطن. ونلمس أنّ الاتحاد الأوروبي يحدّد أسعار المواد الغذائية التي نتناولها، كما أنّ جنود جيوشنا الوطنية ينضمون إلى وحدات من جيوش أخرى في مهمة موحدة لحفظ السلام في مكان ما من العالم تحت علم الأمم المتحدة. وسرعان ما نجد تبرعاتنا لجمعية أوكسفام (البريطانية) الخيرية تصل بأشكالها المختلفة إلى رواندا في وسط القارة الافريقية. هذه الظروف السابقة لم تكن قائمة حين كان آباؤنا صغارا، وكل المؤشرات اليوم تدل على أن أبناءنا سيعيشون ظروف العولمة بكثافة أكبر ممّا يعيشها جيلنا الحالي الذي يدرك أنّه لا يعيش في أوطان منفردة، بل في عالم يتكون من موقع واحد حيث أثر المكان والزمان مباشر وفوري.

عولمة السياسة العالمية

الحقل ١ -٢؛ بعض الأحداث الرئيسية في تاريخ العولمة

١٨٦٦ بدء خدمات أول خط دائم للتلغراف عبر المحيط.

١٨٦٥ إحداث أول وكالة تنظيمية عالمية (اتحاد التلغراف الدولي).

١٨٨٤ بدء نظام التنسيق التوقيتي على مستوى العالم (حسب توقيت غرينتش).

١٨٩١ أول مكالمات هاتفية عبر الحدود (بين لندن وباريس).

١٩١٩ بدء أول رحلات جوية منتظمة عبر الحدود.

١٩٢٩ تنظيم أول ترتيبات تمويلية لمشاريع في عرض البحار (في لوكسمبورغ)*.

١٩٣٠ أول بث إذاعي بالراديو عالميا (خطاب ملك بريطانيا جورج الخامس مفتتحا "مؤتمر لندن البحري" منقولا في وقت واحد إلى ٢٤٢ محطة عبر ست قارات).

١٩٤٦ إنتاج أول حاسوب (كمبيوتر) رقمي.

١٩٤٩ عروض تنظيم الرحلات الجماعية تمهد السبيل لسياحة عالمية على نطاق واسع.

١٩٥٤ إحداث أول منطقة لمعالجة عمليات التصدير (في إيرلندة).

١٩٦٣ إصدار أول سند مالي أوروبي (من قبل مستقرض في إيطاليا، بالدولار الأمريكي، في سوق لندن)*.

١٩٦٦ أول صور للكرة الأرضية من الفضاء الخارجي.

١٩٦٩ بناء أول طائرة ركاب نفاثة من الحجم الكبير (بوينغ ٧٤٧).

١٩٦٩ إحداث أول شبكة حاسوب على نطاق واسع.

١٩٧١ تأسيس أول سوق للأوراق المالية تدار الكترونيا بالكامل (نظام ناسداك NASDAQ في أمريكا).

١٩٧٢ أول مؤتمر عالمي لبحث قضية مشتركة (مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة البشرية).

١٩٧٤ الحكومة الأمريكية تلغي أحكام الرقابة على الأوراق المالية الأجنبية (تبعتها دول أخرى في ذلك خلال السنوات اللاحقة).

١٩٧٦ إطلاق أول قمر اصطناعي للبث الإذاعي المباشر (أي البث إلى الصحون اللاقطة على أسطحة المباني في العالم).

١٩٧٧ استخدام أسلاك الألياف البصرية على نطاق تجاري للمرة الأولى، وهو ما أحدث زيادة هائلة في طاقات الاتصالات

١٩٥٤ عرض أول إعلان يحمل صورة (كاوبوي مارلبورو) للدعاية لهذه السجائر (الأمريكية).	بعيدة المدى.
١٩٥٥ افتتاح أول مطعم في سلسلة مطاعم ماكدونالدز (الأمريكية).	١٩٧٧ إحداث نظام سويفت SWIFT لتحويل المبالغ الكترونيا عبر المصارف على مستوى العالم كله.
١٩٥٦ أول ربط هاتفي بالخطوط السلكية عبر المحيطات.	١٩٨٧ ظهور "ثقب الأوزون" الذي كاد يكون كاملا فوق القارة القطبية الجنوبية يثير الوعي البيئي عالميا.
١٩٥٧ اختراع الصواريخ الباليستية العابرة للقارات.	١٩٨٧ انهيار أسعار الأسهم في وول ستريت (سوق الأوراق المالية في نيويورك) ينتشر على الفور في أسواق العالم.
١٩٥٧ إصدار أول قرض بالعملة الأوروبية (من قبل مصرف سوفياتي، بالدولارات الأمريكية، في سوق لندن) *	١٩٩١ إحداث "المواقع العالمية" (WWW) في شبكة المعلومات العالمية (إنترنت).
١٩٦٠ مارشال ماكلوهان ينحت عبارة "القرية العالمية"	١٩٩٧ إتمام مشروع الربط العالمي والمستمر بأسلاك الألياف البصرية.
١٩٦٢ إطلاق أول قمر اصطناعي للاتصالات.	* للمزيد من إيضاح العبارات: "في عرض البحار" (offshore) "والعملات الأوروبية" (eurocurrencies) و"السندات الأوروبية" (eurobonds) راجع الفصل 22 الذي يبحث "شؤون التجارة والمال في العالم".
١٩٦٣ بدء المكالمات الهاتفية عبر الحدود بالاتصال المباشر.	

الأصول التاريخية للعولمة Historical Origins

يصعب تحديد زمن في الماضي يمكننا أن نقول: إنّه شهد مولد العولمة والتحديد الزمني غير دقيق ومثير للخلاف دوما، وذلك لأنّ التغير والديمومة عموما أمران متراكبان. والتاريخ لا يقدم لنا فواصل واضحة ودقيقة يتفق الجميع عليها، وقد أرجع

البحّاثة بتفاوت بداية العولمة إلى فجر الحضارة الإنسانية كما في (Gamble-1994) أو إلى بداية الحقبة المعاصرة (Modelski-1988) أو إلى منتصف القرن التاسع عشر (Robertson-1992) أو إلى أواخر خمسينيات القرن العشرين (Rosenau-1990) أو إلى أواخر سبعينيات ذلك القرن (Harvey-1989). على أنّنا إذا اعتبرنا أنّ مفهوم العولمة هو نشوء ظاهرة تجاوز الحدود الجغرافية والسياسية فإنّ تأريخها يعود إلى فترة تجمع بين رأيي روبيرتسون وروزنو (انظر الحقل ١-٢ لتأريخ الأحداث الرئيسية في تطور العولمة).

وروبيرتسون على حقّ في اعتقاده أن المؤشرات الأولى إلى العولمة ظهرت قبل عشرات السنين ولو على نطاق أضيق بكثير وبوتيرة أبطأ بدرجات عما نشهده اليوم. فالاتصال البرقي (التلغرافي)، مثلا، بدأ خلال أربعينيات القرن التاسع عشر. وبرزت لمدة حركات اجتماعية عالمية (كالحركة النسائية) وهيئات تنظيمية (كاتحاد البريد العالمي) في وقت لاحق خلال ذلك القرن. وشهدت عشرينيات القرن العشرين تكاثر البرامج الإذاعية على أثير الموجات القصيرة عبر القارات. وعقدت الاجتماعات بين الحكومات لبحث مشكلات التلوث البيئي عبر حدود دولها منذ ثلاثينيات القرن العشرين.

لكن من الناحية الأخرى لم تبرز العولمة بصورة ملحّة ومستمرّة وشاملة ومكثفة وبوتيرة متزايدة، بسرعة مؤثرة في حياة قطاعات كبيرة من البشر، إلا في حوالي ستينيات القرن العشرين. وفي الواقع أنّ جميع مظاهر العولمة تقريبا، كما يبين الحقل السابق، ترتبط بالنصف الثاني من ذلك القرن، وليس قبل ذلك. فالاتصال الهاتفي المباشر عبر العالم لم يكن متاحا قبل ثمانينيات القرن المذكور. وقبل ستينيات القرن العشرين لم تكن البشرية تسمع بالأرقام التي أصبحت مألوفة في تسعينيات ذلك القرن والتي بلغت، على سبيل المثال، ٨٣٠ مليون جهاز تلفزيون، و ٤٠,٠٠٠ شركة متعددة الجنسيات، وآلاف عدة من الأقمار الاصطناعية لأغراض متعددة، و ١٥,٠٠٠ رابطة لمواطني الدول المختلفة عبر حدودها السياسية، وعمليات تحويل أوراق مالية بقيمة ١٢٣٠ بليون دولار أمريكي عبر العالم كل يوم، وما يزيد على ألف مليون مسافر على الرحلات الجوية كل عام، والمشكلات البيئية العالمية المتنوعة والكلام المجازي عن قرية عالمية. والعولمة المكتملة، بمعنى العملية العولمية ذات الثقل الذي يتطلب منا أن نجري تعديلات جذرية في فهمنا للسياسة العالمية، هي تطور جديد نسبيا.

الخصائص Qualifications

والآن وقد توصّلنا إلى أنّ العولمة تحول كبير وجديد نسبيا بشكل عام في مسار تاريخ العالم، نحتاج إلى أن نتروى في إصدار أحكامنا في هذا الشأن بطرح عدد من التحفظات المتعلقة بمداها وعمقها وأسبابها وعواقبها. ولسوء الحظ، نلمس أن كثيرا من المناقشات في العولمة توصم بالإفراط في تبسيط موضوعها، والمبالغة في مداها، والحديث عن الأماني دون سواها. ونتيجة هذا التخبّط الفكري، اتجه بعض النقاد إلى التطرف المعاكس وصرفوا النظر عن الأفكار المتعلقة بالعولمة بوصفها ضربا من الأساطير (كما فعل هرست وتومبسون، ١٩٩٦)، وفي الخصائص الخمس التالية رد على اعتراضات بعض النقاد وإشارة إلى فهم أكثر اتزانا وعمقا للعملية برمتها.

أولا، لم يتم الانخراط في العولمة بالمدى ذاته في كل مكان. فعلى وجه العموم، نجد أنّ تضاؤل أهمية المسافات والحدود السياسية كان أكبر بشكل ملموس في أمريكا الشمالية ودول حوض المحيط الهادئ وأوروبا ممّا كان عليه في المناطق الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا ودول آسيا الوسطى. وقد تركّزت بعض الظواهر العولمية كالشركات العالمية والبريد الالكتروني بشكل رئيس في ما يسمى بشمال الكرة الأرضية. كما أنّ تأثير العولمة تركّز عموما في سكان المدن وأصحاب المهن والأجيال الأصغر سنا أكثر من غيرهم نسبيا، مع أنّ هذه العملية لم تترك أحدا لم تمسته بشكل أو بآخر. وليس من مظاهر العولمة أن ظروفا معيّنة برزت في جميع الأماكن وأثرت في جميع الناس بدرجة واحدة، لكنها تعني أن أمورا كثيرة تحدث في عالمنا المعاصر بصرف النظر عموما عن المسافات الإقليمية والحدود بين الدول.

ثانيا، العولمة ليست تلك العملية المباشرة التي تفرز التجانس بين البشر والتي تهدف بعض الآراء إلى جعلنا نعتقد بصحة هذه الفكرة. صحيح أن قدرة وسائل الإعلام الالكترونية الواسعة الانتشار على تجاوز الحدود الجغرافية أسهمت في نشر العديد من الأشياء والأفكار والمعايير والعادات في العالم أجمع، إلا أنّ العولمة لم تقض بأي حال على التنوع الثقافي عالميا. فمشاهدو فيلم عالمي في أماكن مختلفة من العالم، مثلا، يفسرون الأفكار التي يعرضها هذا الفيلم بأشكال مختلفة حسب اختلاف ثقافاتهم، كما أنّ أحد المنتجات العالمية يستخدم أيضا بأشكال مختلفة في أماكن مختلفة وفق الحاجات أو

العادات المحلية المعيّنة. يضاف إلى هذا أنّ فكرة جلب العالم كله إلى داخل بيوتنا دفعت الكثيرين في أنحاء العالم إلى اتخاذ موقف دفاعي حيال ذلك بتوكيد هويتهم المتميزة وبإلحاح، في بعض الحالات، أقوى من أي وقت مضى. وبهذا الشكل أسهمت العولمة في نشر الحركات الوطنية والعرقية والدينية النهضوية منذ ستينيات القرن العشرين (Scholte, 1996)، لذا نجد أنّ العولمة تنطوي على خليط معقّد من الاتجاهات المتضافرة نحو التقارب الثقافي من ناحية، وعلى تمايز متزايد بين مختلف المجموعات البشرية من ناحية ثانية.

ثالثا، لم تلغ العولمة أهمية المكان والمسافات والحدود الإقليمية في ميدان السياسة العالمية. أجل، لقد أدخلت هذه العملية أبعادا إضافية من الناحية الجغرافية في العلاقات الاجتماعية مع بداية عصر الإعلام الفضائي والاتصالات عبر الأمواج الكهرطيسية وما إلى ذلك؛ غير أنّ هذا لا يعني أن خطوط الطول والعرض والارتفاع الجغرافية المألوفة لم تعد لها أهمية في نهاية القرن العشرين. فالمكان الجغرافي، مثلا، لا يزال واضح الأهمية بالنسبة إلى مواقع الموارد الطبيعية والمشاعر المرتبطة بالهوية القومية، وأضف إلى ذلك الكثير. وتحتفظ المسافات أيضا بأهميتها كعوامل مؤثرة في الحد من نطاق الهجرة والتهريب بصرف النظر عن عجز حرس الحدود عن التصدي لهجوم صاروخي أو تحويل العملات بالوسائل الالكترونية. من هنا نجد أنّ العولمة لم تضع **"نهاية للجغرافيا"**، بل أوجدت مجالا جديدا يتجاوز الحدود متوازيا ومتضافرا في الوقت ذاته مع الجغرافيا الاقليمية المألوفة. وبالتالي فقد أصبحت "خارطة" الشؤون العالمية أكثر تعقيدا من أي وقت مضى.

رابعا، لا يمكن فهم العولمة من منظور كونها قوة دافعة وحيدة. إذ لا يمكن حصر مفهومها، على سبيل المثال، في كونها مجرد مؤامرة أمريكية أو غربية، كما أنّها ليست ببساطة النتيجة الحتمية للرأسمالية أو المحصلة النهائية التي رسمتها الأقدار لما يعرف بـ**"الثورة الصناعية"** أو إحدى عواقب السعي العلماني الحديث إلى الحقيقة الشمولية. وربّما كان هناك شيء من هذه الطروحات كلها في مفهوم العولمة، لا بل ربّما كانت هناك أيضا طروحات أخرى، لكن أيا منها بمفرده لا يفيدنا في أحسن الحالات إلا بعرض أفكار جزئية غير متعمقة في ذلك المفهوم. لهذا نحتاج كي ندرك تفسيرا أكمل للعولمة إلى

الخوض في مجموعة معقدة ومتذبذبة من القوى السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية والنفسانية المترابطة، بعضها يتداعى، وبعضها يتناقض.

خامسا، وربّما كانت هذه أهم الخصائص، وهي أن العولمة ليست الدواء الشافي لكل العلل. فقد تنبأ الليبراليون في بعض كتاباتهم بمجيء عالم بلا حدود مبشر بانبلاج فجر المساواة والازدهار والسلام والحرية للجميع (كما ورد مثلا فيما كتب Ohmae ١٩٩٠). لكن الدلائل التي ظهرت خلال العقود القليلة الماضية سرعان ما أشارت إلى عكس ذلك مع الأسف. ومن هذه الدلائل أن الناس، حسب جنسهم (ذكورا أم إناثا) وطبقتهم وجنسيتهم ودينهم وتصنيفاتهم الاجتماعية الأخرى، تفاوتت قدراتهم عموما على العيش في ظروف العولمة أو إسماع أصواتهم من خلالها أو الفوز ببعض من مكاسبها. فالفقر لا يزال منتشرا على نطاق واسع في عالم اليوم الذي تستقطبه العولمة. ولم يسبق أن انخفضت الظروف البيئية في العالم إلى هذه المستويات المتدنية من قبل.

وعلى الرغم من أنّنا نجحنا حتّى الآن في الحول دون نشوب حرب عالمية ثالثة، فإنّ هناك خمسة وثلاثين صراعا مسلحا كبيرا (ونقصد هنا أي صراع يزهق أرواح أكثر من ألف شخص سنويا) لا تزال محتدمة منذ عام ١٩٩٣ (Weiss et al. 1994:18). كما لم تثبت العولمة أنّها صيغة لإحلال الديموقراطية (كما سنفصّل لاحقا) أو أنّها حل لمشكلات الاغتراب. والواضح أنه ليس هناك ارتباط مباشر بين العولمة ومظاهر التحرر الاجتماعي.

ومع هذا فإنّ الإقرار بالقيود الآنفة التي تحدّ من نطاق عملية التغير لا يعني أن شيئا لم يتغير في ميدان السياسة العالمية نتيجة العولمة. وعلى الرغم من أنّ بعض المعلقين قد ابتلوا بداء المبالغة في مدى أثر العولمة، فإنّ علينا أن نقرّ بأنّ تحولا كبيرا وواسعا وعميق الأثر في السياسة العالمية بأبعادها الشاسعة قد بدأ يتكشّف في العقود المنصرمة. وعلى هذا فإنّ العولمة تستحق بكل تأكيد الاهتمام الذي استقطبته في الآونة الأخيرة.

النقاط الرئيسية

- العولمة تنطوي على عملية –لا تزال مستمرة- أخذ العالم من خلالها، ومن جوانب عديدة، يتقارب ليصبح مكانا موحدا.
- العولمة تحيط بطريقة أو بأخرى بكل مجال من الحياة الاجتماعية.
- على الرغم من أنّ الأسس البارزة للعولمة قد أرسيت منذ أواسط القرن التاسع عشر وما بعده فإنّ اتجاهها المتكامل يعود في بدايته إلى حوالي ستينيات القرن العشرين.
- من نواقص العديد من أوصاف العولمة أنها تتسم بالتبسيط أو المبالغة أو التمنّي.

العولمة ونظام الدول Globalization and the States-System

تنطوي المناقشات الخاصة بالعولمة غالبا على دراسات لاستكشاف عملية تغيّر تاريخية بعيدة المدى والأثر. ويتساءل البحّاثة في هذا الصدد، وفي حين يتقارب العالم ليصبح مكانا واحدا، عما إذا كان سيصبح أيضا مكانا من نوع آخر مختلف بشكل جذري. من هذه التساؤلات، هل ستؤدي الأهمية المتضائلة للمسافات والحدود الإقليمية إلى إطلاق مجموعة من التغييرات المهمة في نماذج الإنتاج السائدة؟ هل يمكن أن تحدث العولمة تحولا في أسلوب صياغة البشر لمشاعرهم تجاه هويتهم ومجتمعاتهم بحيث يصبحون مثلا أقل تعصبا لقوميتهم (أو ربّما أكثر تعصبا لها)؟ هل يمكن أن تغيّر العولمة مسار العلاقات بين البشر والبيئة الطبيعية؟ هل يمكن أن تغيّر العولمة أسلوب صياغة البشر مكونات معارفهم عن العالم وتشجع، مثلا، على بعث المعتقدات الدينية من جديد؟ هل يمكن أن تحوّل العولمة هياكل أنظمة الحكم، أي الأساليب التي تصاغ بها الأحكام وتمارس على أساسها السلطات في العالم؟

وفي محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات ربط المعلقون العولمة بدرجات متفاوتة بانبثاق **مجتمع المعلومات** (Information Society)، وبروز **الرأسمالية اللاحقة** (Late Capitalism)، وحلول **ما بعد الحداثة** (Post-modernity)، وانهيار الشيوعية وحتّى **نهاية التاريخ** (راجع الحقل ١-٣). وقد صوّرت هذه الآراء العولمة لنا بأنّها مرحلة انتقالية بين مختلف حقب التاريخ. وليس في هذا الفصل مجال لتقويم أبعاد

هذه الآراء بنطاقها الأوسع واستخلاص نتيجة عامة عن مضامين العولمة بالنسبة إلى عملية التغير الاجتماعي. وقد سعى كاتب هذا الفصل إلى عرض تحليل أوسع في مكان آخر (Scholte 1997). لذا لا تعرض بقية هذا الفصل إلا بعض الانطباعات العامة عن مضامين العولمة بالنسبة إلى نظام الدول والنماذج الأوسع نطاقا لأنظمة الحكم في العالم.

النظام الويستفالي The Westphalian Order

قبل بروز العولمة المكثفة منذ بضعة عقود، كانت السياسة العالمية تنتظم على أساس ما يعرف بالنظام الويستفالي نسبة إلى "سلام ويستفاليا" "eace of Westphalia" (١٦٤٨)، الذي يحوي بيانا رسميا مبكرا عن المبادئ الأساسية التي أصبحت تهيمن على الشؤون العالمية خلال القرون الثلاثة اللاحقة. وكان النظام الويستفالي نظام دول (states - system). وعلى مدى القرنين التاسع عشر والعشرين، وفيما كانت الدول تأخذ أشكال الأمم-الدول بصورة متزايدة، أصبحنا نرى إشارات إلى "**الدولي**" إضافة إلى العلاقات فيما بين الدول وإشارات متواترة إلى النظام الويستفالي على أنه "**النظام الدولي**" ("the international system").

الحقل ١ -٣ : مفاهيم رئيسة عن التغير الاجتماعي المعاصر غالبا ما ترتبط بعملية العولمة
مجتمع المعلومات: دأب عدد من أصحاب النظريات الاجتماعية منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين على القول: إنّ المجتمعات المعاصرة تشهد تحولا كبيرا في المنحى المركزي لعملية الانتاج. ففي حين كان النشاط الاقتصادي سابقا يتمحور حول الزراعة وانتاج السلع، يقال: إنّ المعلومات والمعارف في الظروف المستجدة –ولاسيّما منها ظروف العولمة- هي التي تشكل المصادر الأساسية للثروة. ويزعم أنّ الحاسوب ووسائل الإعلام الجماهيرية والاتصالات بعيدة المدى وما شابه ذلك قد أصبحت أهم المكاسب في مجال الاقتصاد، متفوقة بذلك على الأرض واليد العاملة والمنشآت الصناعية والمال. وبدلا من الإشارة إلى "**مجتمع معلومات**" نرى أن بعض المعلقين يعرضون في الواجهة طروحات مماثلة في

قالب "**عصر المعلومات**" أو "**مجتمع ما بعد العصر الصناعي**" أو "**اقتصاد والخدمات**" أو "**مجتمع المعرفة**".

الرأسمالية اللاحقة:

لقد استحدث الماركسيون وغيرهم هذه العبارة للإشارة إلى أن التاريخ المعاصر قد أحدث تغييرات في مؤسّسات الرأسمالية وآلياتها. وعلى غرار زملائهم من أصحاب نظرية مجتمع المعلومات، يبرز بعض الكتاب حدوث تحول في المنحى المركزي لتراكم الفائض الانتاجي بعيدا عن الصناعات الأقدم، ونحو أنماط الاقتصاد المعتمدة على المعلومات والإشارات والصور. ويبرز آخرون نشوء ظاهرة الشركات العالمية أو التحركات نحو إدارة الشركات على نمط يعتمد نظام اللامركزية أو نشوء امبريالية جديدة (neo- imperialism) مقابل ظهور "**العالم الثالث**"، وهكذا. وقد طرح بعض الكتّاب نقاطا من هذا القبيل وهم يتحدثون عن "**نهاية الرأسمالية المنظمة**" أو حتّى "**مجتمع ما بعد الرأسمالية**" من دون الحديث عن "**الرأسمالية اللاحقة**".

ما بعد الحداثة:

بالتلازم مع العولمة، نجد أنّ عبارتي "**ما بعد الحداثة**" (Post-modernity) و"مذهب ما بعد الحداثة" (Post-modernism) تأتيان في مقدمة المصطلحات التي تمهّد لمفهوم النظرية الاجتماعية المعاصرة. ويمكن أن يكون معنى هاتين العبارتين مراوغا يفتقر إلى الدقة كمعنى العولمة. وتفيد الإشارات إلى شأن ما بعد الحداثة عادة إلى وجود أزمة في ظروف الحداثة أو إلى ابتعاد عنها. فعلى سبيل المثال، يربط العديد من المعلقين نظرية ما بعد الحداثة بزوال المعرفة الأساسية (أو أسس المعارف). من هذا المنظور نجد أنّ ظرف ما بعد الحداثة ينطوي على زوال الاعتقاد العصري والعقلاني ذي المنحى الإيجابي والقائل إن في وسعنا، من خلال العلوم، أن نرسي قواعد ثابتة لحقائق ومعان شمولية وراسخة. كما أن الأفكار المتعلقة بما بعد الحداثة تشير غالبا إلى انشغال متزايد في المجتمعات المعاصرة بقضايا تتعلّق بالهوية المتميزة. فالفرد في حقبة ما بعد الحداثة يعاني من "نفس منشرخة" تتكاثر فيها مشاعره وتتضارب إزاء وجوده وانتمائه (من حيث جنسيته مثلا وجنسه وعرقه وظروفه الجنسية وهكذا).

يضاف إلى هذا أنّ العديد من الكتّاب يدرسون ما بعد الحداثة من منظور الخضوع لظروف المتغيرات السريعة والأحداث العابرة في عالم تهيمن عليه وسائل الإعلام

والعقلية الاستهلاكية وما إلى ذلك. كما أنّ أصحاب نظرية ما بعد الحداثة كثيرا ما يبرزون، في مجال "العلاقات الدولية"، نهاية لثوابت الحدود الإقليمية وسيادة الدولة اللتين هيمنتا ذات يوم على السياسة العالمية من حيث كل من النظرية والتطبيق. وفي كلّ من هذه الطرق وغيرها نجد أنّ نظرية ما بعد الحداثة تفرز بلبلة وفوضى وانعدام الأمن في داخل الحياة الاجتماعية. لكن علينا أيضا أن نشير إلى أنّ معلّقين آخرين يشككون في مثل هذه الادعاءات ويرون أن التطورات التاريخية الأخيرة تنطوي على استمرار للحداثة لا على تجاوزها. وهم يفضلون أن يصفوا ظروف الأيام الحاضرة بأنّها "حداثة عليا" أو "حداثة لاحقة" أو "حداثة فائقة".

نهاية التاريخ:

حظيت هذه النظرية المثيرة للجدل والخلاف باهتمام واسع النطاق أوائل تسعينيات القرن العشرين من خلال كتابات فرانسيس فوكوياما، الموظف السابق في وزارة الخارجية الأمريكية، الذي كتب (عام ١٩٩٢) أن انهيار الأنظمة الشيوعية ينذر بانتصار عالمي للديمقراطية الليبرالية على جميع أشكال أنظمة الحكم المنافسة الأخرى. وفي رأيه أن الديمقراطية الليبرالية لكونها تخلو من التناقضات الأساسية من داخلها وتلبي أعمق ما يتوق إليه البشر من رغبات، فإنّ انتصارها يسجل نهاية للتطور الارتقائي في المجتمع.

وقد مثّل النظام الويستفالي إطارا لنظام الحكم، بمعنى أنه طرح أسلوبا عاما لصياغة الأحكام الاجتماعية وتطبيقها ومراقبتها وتنفيذها. وقد دعّم هذا النموذج من نظام الحكم في جوهره مبادئ مفهوم الدولة والسيادة. فمفهوم الدولة من هذا المنظور كان يعني أنّ العالم مقسّم إلى أجزاء إقليمية يخضع كل منها إلى حكومة منفصلة مستقلة. وهذه الدولة الحديثة جهاز مركزي يمثل السلطة الشعبية المنظمة رسميا ويتمتع باحتكار قانوني (فائق الفاعلية) لمنع العنف المسلح في المناطق الخاضعة لأحكامه القانونية.

كما أنّ الدولة الويستفالية كانت دولة ذات سيادة بمعنى أنها كانت تمارس سلطة شاملة وعليا وغير محدودة وحصرية فوق الأراضي المخصصة لها. وكان الحكم الشمولي يعني، من حيث المبدأ، أن الدولة ذات السيادة كانت تتمتّع بسلطة فرض القوانين في شؤونها كلها داخل البلاد. وكان حكم السلطة العليا يعني، مع عدم الاعتراف بأي سلطة أعلى، أن الدولة ذات السيادة كانت لها الكلمة الأخيرة في الأراضي الخاضعة لها. وكان

الحكم غير المحدود بشكل عام يعني أن حق الدولة في ممارسة السلطات القانونية كاملة على أراضيها كان يعتبر حقا مقدّسا من قبل الدول الأخرى، على الرغم من أنّ فترات النظام الويستفالي شهدت من حين لآخر مناقشات في شأن المهام المحتملة للهيئات الأجنبية إذا اقتضت الضرورة تدخلها ضمن حدود دولة ما لأسباب إنسانية.

وأخيرا، كان الحكم الحصري يعني أنّ الدول ذات السيادة لا تشترك في الصلاحيات المتعلقة بممارسة السلطات القضائية داخل أراضي كل منها، إذ لم تكن هناك **"سيادة مشتركة"** فيما بين الدول؛ أما "السيادة الجماعية" فكانت عبارة تناقض ذاتها.

وينبغي أن نشدّد على أن نظام الحكم الويستفالي كان ظاهرة تاريخية. أو بعبارة أخرى أن نظام الدول ذات السيادة كان إطارا خاصا لنظم حكم معينة نشأت في زمن معين تبعا لظروف خاصة سادت في حقبة معينة. فنظام الدول ذات السيادة ليس حالة طبيعية أبدية. وكانت السياسة تدار دون هذا المبدأ التنظيمي قبل القرن السابع عشر، وليس هناك سبب يجعل تاريخ العالم يتابع مسيرته مرة أخرى من دون وجود نظام الدول ذات السيادة.

نهاية نظام السيادة The End of Sovereignty

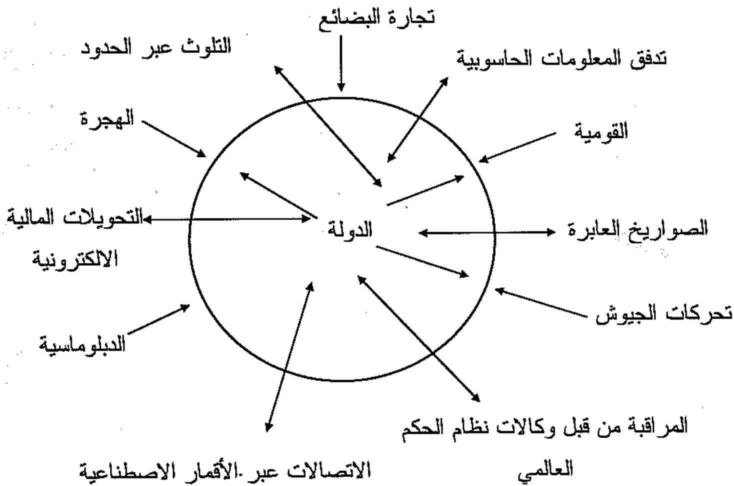
يمكننا في الواقع أن نقول: إنّ العولمة أسهمت إلى حدّ بعيد في جعل النظام الويستفالي نظاما قديما بائدا. فقد بقي بعده جهاز الدولة قائما، لا بل قد أصبح من بعض الجوانب أوسع وأقوى وأكثر تدخلا في شؤون الحياة الاجتماعية من أي وقت مضى. غير أنّ المعيار الجذري للسيادة وفق النظام الويستفالي لم يعد قائما، كما لا يمكن استرداده على هذه الساحة في ظروف العولمة التي تسود عالمنا المعاصر. ولا يزال مفهوم السيادة مهما في سياق الخطاب السياسي ولاسيّما بالنسبة إلى من يسعون إلى عرقلة مظاهر التراجع المطّردة في ممارسة تقرير المصير على الصعيد الوطني أو عكس اتجاهها في مواجهة العولمة. لكن قدرات الدولة على إصدار الأحكام وتطبيقها، من الناحيتين القانونية والعملية، لم تعد في مستوى معايير السيادة كما كان يعتقد تقليديا.

وكانت سيادة الدولة تقوم على افتراض أنّها تمارس فوق رقعة من الأرض. فلكي تتمكن الحكومات من ممارسة سلطة كلية وحصرية على أرض ما، لا بدّ أن تكون الأحداث تجري في مواقع محددة، وأن يتمّ فصل الولايات القضائية وفق حدود مرسومة بوضوح ويكون بوسع المسؤولين الحكوميين مراقبتها مراقبة صارمة. على أنّ العلاقات

الاجتماعية، في ظروف العولمة، حين تكتسب عددا كبيرا من المزايا التي لا علاقة لها بالأراضي المؤطّرة بحدود، وحين تذوب هذه الحدود في سيل عارم من تدفق المعلومات الالكترونية وغيرها، فإنّ شروطا مسبقة مهمة لمزاولة سيادة فاعلة فوق أراضي دولة ما تزول من الوجود. (راجع الشكل ١-١).

فمن ناحية، أدّت مجموعة من التطورات المادية إلى تقليص مدى سيادة الدولة، وأصبحت الدولة العصرية عاجزة وحدها عن السيطرة على ظواهر جديدة من قبيل الشركات العالمية والاستشعار عن بعد بواسطة الأقمار الصناعية ومشكلات البيئة العالمية والتجارة العالمية بالأسهم والسندات.

ولا يمكن احتجاز أي من هذه الظواهر في نطاق مجال أرضي محدود ربّما تسعى دولة ما إلى ممارسة سلطة قانونية حصرية فوقه. كما لا يمكن إيقاف عمليات إرسال المعلومات الحاسوبية وآثار الأخطاء وتسرب المواد النووية المشعة والاتصالات الهاتفية عند نقاط التفتيش الحدودية. وقد شبّت وسائل الإعلام العالمية عن طوق هيمنة الدولة على اللغة المستعملة واتجاهات التربية.



الشكل ١ - ١ الدولة في عالم معولم

وقد فقدت الدولة أيضا في مواجهة الإبداعات المالية بالمصارف العالمية والتحويلات المالية الضخمة الكترونيا عبر العالم ملكيتها الحصرية لمعلم سابق آخر من معالم السيادة، ألا وهو العملة الوطنية.

وإضافة إلى هذه التغييرات المادية، أدّت العولمة أيضا إلى خلخلة عدد من القواعد الثقافية والسيكولوجية الراسخة للسيادة. فنتيجة تنامي الشبكات المختلفة عبر الحدود، على سبيل المثال، أصبحت للملايين ولاءات أكملت، لا بل ربّما فاقت، مشاعر التآزر القومي التي أسبغت في السابق الشرعية على سيادة الدولة. وقد ساعدت المؤتمرات الخاصة ببحث القضايا العالمية، والاتصالات العالمية بعيدة المدى وما شابه ذلك، على إرساء قواعد روابط مهمة ضمن الحركات النسائية وروابط فيما بين الطبقة الإدارية عبر الدول، وفي أوساط الشاذين جنسيا رجالا أو نساء، وفيما بين المعاقين، وبين آلاف المجموعات المرتبطة بالحواسب والتي تشكلت من خلال الروابط الإخبارية على "**شبكة المعلومات العالمية**" (انترنت).

وفي الوقت ذاته أسهمت العولمة في الغالب أيضا، كما ذكرنا سابقا، في تعزيز انتماءات على نطاق محلي أضيق، مثلا، فيما بين السكان الأصليين والمجموعات العرقية المتفرعة الأخرى في بعض الدول. يضاف إلى هذا أن الكثيرين في عالمنا المعولم المعاصر أصبحوا لا يجدون غضاضة يوما بعد يوم في إعطاء قيم، من قبيل النمو الاقتصادي وحقوق الإنسان والحفاظ على البيئة، أولوية تفوق قيمة سيادة دولهم ومعيار تقرير المصير القومي المرتبط بتلك السيادة.

وقد كان للدولة أثر في الطريقة والمدى اللذين فقدت بهما شيئا من سيادتها في مواجهة العولمة، لكن لم يكن لديها خيار للاحتفاظ بها. وحتّى الحكومة الصينية التي كانت تصرّ بشكل خاص على إحلال نظام عالمي قائم على مركزية السيادة وعلى الدوام، وضعت فكرة "**الترابط العالمي**" في صلب خطتها الاقتصادية العشرية لعقد تسعينيات القرن العشرين. ولقد جرت انتهاكات للسيادة بالطبع في ظل النظام الويستفالي أيضا، لكن المعيار العام لهذا النظام كان يمكن تحقيقه في ذلك الوقت بشكل يستند على الأقل إلى النفاق. وكان في وسع الدولة، بترسيخها دعائم مؤسّساتها وأدوات حكمها، أن ترتقي من مجرد سيادة قانونية إلى سيادة فاعلة. ومقابل ذلك، وفي ظروف العولمة المعاصرة، أصبح نظام الحكم من حيث سلطة الدولة العليا والحصرية على أراضيها شأنا لا يمكن بتاتا

تطبيقه عمليا، إذ لا يسمح أي قدر من بناء المؤسسات والتشريع الصادر عن الدولة وحدها بأنّ تتمكن هذه الدولة من بسط سيطرتها المطلقة على المناطق الخاضعة لها. والواقع أنّ العديد من الدول الحديثة الناشئة في حقبة ما بعد الاستعمار -وخلال الفترة الماضية من انبثاق العولمة - لم تكن قط دولا ذات سيادة.

استمرارية نظام الدولة The Persistence of the State

ومع هذا، وعلى الرغم من أنّ العولمة وضعت حدا للسيادة، فإنها لم تنذر بعد بنهاية نظام الدولة، لا بل على العكس من ذلك، فقد برهنت الدولة على أنها نظام متين للغاية في الفترات المنصرمة، باستثناء القليل من أنماط الحكم المتفردة (كما في الصومال وأفغانستان). وحتّى الاضطراب الذي رافق انهيار الحكم الشيوعي لم يتمخض إلا عن بعض التغييرات في حدود الدول التي كانت منضوية تحت لواء ذلك الحكم، وبقيت الدولة، ككيان لنظام الحكم، سليمة لم يعترها تغيير يذكر في مناطق أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق.

والواقع أن معظم الحكومات قامت خلال فترة العولمة فعلا بزيادة رواتب موظفيها وحجم ميزانياتها ونطاق أنشطتها وإمكانات إشرافها على أجهزتها. وفي الوقت الحاضر هناك مؤشّر طفيف إلى أنّ العولمة تسير بنا إما نحو الحكومة العالمية المركزية ذات السيادة، كما تنبأ ونادى الليبراليون الشموليون منذ عهد طويل، أو نحو نظام حكم فوضوي على نطاق العالم من خلال المجتمعات المحلية كما دعا إلى ذلك بعض مناصري البيئة الراديكاليين.

من هنا يتنبأ العولميون بنهاية كيان الدولة الإقليمية (ذات السيادة ضمن حدود جغرافية محددة) على مسؤوليتهم. لكن لا هم ولا الواقعيون المؤمنون بكيان الدولة في صلب نظريتهم، محقون في آرائهم. فالعولمة لا تعمل على حلّ كيان الدولة وتفتيته، لكنها في الوقت ذاته لم تتركه سليما تماما. والتحدّي الذي يواجه دارسي العلوم السياسية هو تحديد كيف يغيّر تنامي المجال الاجتماعي الذي يتجاوز الحدود أنشطة الدولة ودورها في التاريخ المعاصر. ويمكننا أن نورد في هذا الصدد باقتضاب تحولين عامين محتملين:

الأول، قد يكون من المرجّح، تحت تأثير العولمة، أن يكون كيان الدولة آيلا إلى التغيّر. فقد كانت الدولة ذات السيادة تعمل على صون المصالح الداخلية وتقوم مقام حاجز

حماية في وجه الاختراقات الخارجية. وفي المقابل، غالبا ما تهتم الدولة في حقبة ما بعد السيادة بالقضايا العالمية إضافة إلى اهتمامها بقضاياها الوطنية. فالدولة الإيرانية خلال ثمانينيات القرن العشرين، مثلا، قدمت دعما هائلا للحركات الإسلامية في العالم كله. وبشكل أعم، وأيضا نجد الدول المعاصرة تخدم مرارا مصالح الرأسمال العالمي إضافة إلى رأسمالها الوطني (وأحيانا على حساب هذا الأخير).

ثانيا، قد تكون العولمة من الأسباب التي تقلّل من فرص نشوب حرب كبرى بين الدول. فمن اللافت أنّ معظم الحروب الآن تأخذ طابع الانقلابات الداخلية ضد الحكومات، وليس الصراع المسلح بين الدول. ومع أنّ من السابق لأوانه أن نستخلص نتائج محددة في هذا الصدد، فإنّ انتشار المصالح العالمية يبدو أنّه يخفض إلى حدّ بعيد نسبة الحوافز أمام الدول كي تقوم بغزو أراضي دول أخرى. فالحروب بين الدول لا تخدم عموما إلا مصلحة ضئيلة في الترويج للرأسمالية العالمية، وإدارة شؤون البيئة العالمية، والسياحة العالمية.. إلخ؛ لا بل سرعان ما تلحق الضرر بهذه الأمور حتما.

- ترتبط العولمة بعدد من التغيرات التي تنطوي على آثار بعيدة المدى في النظام العالمي.
- تطرح العولمة تحديا أساسيا للنظام الويستفالي الذي يعتمد نظام الدولة ومبدأه الأساسي المستند إلى سيادة الدولة.
- على الرغم من أنّ العولمة وضعت حدّا لمبدأ السيادة، فهي لا تسهم بأي حال في تفتيت كيان الدولة.
- قد تتصرّف الدولة في فترة ما بعد السيادة بطريقة مختلفة عن قرينتها السابقة في ظل النظام الويستفالي.

نظام حكم ما بعد السيادة Post-Sovereign Governance

إذا لم تعد السياسة العالمية مستندة إلى المبدأ الجوهري المرتبط بنظام الدولة ذات السيادة، فكيف يمارس نظام الحكم في العالم المعولم المعاصر؟ لقد أكّدت الفقرات السابقة أن الدولة لا تزال بارزة في الواجهة على الرغم من أنّ طاقاتها وتوجهاتها وأنشطتها قد تغيرت بتراجع أهمية السيادة. لكن في الوقت ذاته اكتسبت أطراف أخرى إلى جانب الدولة أدوارا مهمة أيضا في عملية بناء نظام الحكم العالمي. وتكمل جهود هذه الأطراف في

بلورة القواعد والمعايير أحيانا الإجراءات التي تقوم بها الدولة، لكنها في مناسبات أخرى قد تنافس مبادرات الحكومات الوطنية، لا بل قد تتخطّاها. وفي أي حال نجد أنّ نظام الحكم العالمي اليوم أبعد ما يكون عن التدني إلى مستوى نظام الدول.

نظام الحكم العالمي ما دون الدولة Governance SubstateGlobal

من التطورات المذهلة في عولمة الزمن الحاضر تنامي الروابط عبر الحدود فيما بين سلطات ما دون الدولة (substate)، التي اتخذت تبعا لذلك عددا كبيرا من المبادرات السياسية التي تتجاوز الحكومات المركزية. من الأمثلة على ذلك أنّ عددا من الأقاليم الكندية والصينية ومعظم الولايات الفيدرالية في الولايات المتحدة أصبح لها اليوم بعثات "**دبلوماسية**" خاصة خارج هذه الدول تعمل باستقلال نسبي عن سفارات دولها في العالم. وفي أوروبا تحتفظ نحو خمسين حكومة إقليمية في سبع عشرة دولة الآن بروابط مباشرة من خلال "**جمعية الأقاليم الأوروبية**" و"**لجنة الاتحاد الأوروبي للأقاليم**" وعدد من الهيئات المماثلة الأخرى التي أنشئت منذ سبعينيات القرن العشرين.

وعلى صعيد البلديات أيضا جرى تطوير مناهج سياسية عديدة "ما وراء السيادة" (transsovereign) من قبل السلطات المحلية تعنى بشؤون من قبيل مكافحة التلوث ومنع الجرائم ونزع السلاح والتعاون من أجل التنمية. ولا غرو في ذلك، لا سيّما على صعيد مراكز المدن الكبرى. فتدفق رؤوس الأموال العالمية والممرّات الجوية للطائرات ومواقع الاتصالات بعيدة المدى غالبا ما تربط مدنا مثل سنغافورة وفرانكفورت عبر العالم بقدر أكبر من ارتباط هذه المدن بأخواتها القريبات داخل الدولة ذاتها.

نظام الحكم العالمي ما فوق الدولة Suprastate Global Governance

وفي حين تحولت إحدى المبادرات في ميدان صنع السياسة العالمية "**تدنّيا**" إلى مستوى الحكم المحلي للأقاليم والبلديات، تحولت أعداد كبيرة من السلطات الأخرى "**ارتقاء**" إلى مستوى سلطات ما فوق الدولة. والأطر التنظيمية ما بين الحكومات ليست بأي حال شأنا جديدا في النصف الثاني من القرن العشرين، لكن عددها ازداد واتسع مجالها وتأثيرها كثيرا مع حلول العولمة.

فمن ناحية، تكاثرت ترتيبات نظام الحكم الإقليمي وتنامت (ولو بدرجات متفاوتة) في كل أصقاع العالم من منطقة البحر الكاريبي إلى جنوب شرق آسيا. وزاد عدد تلك

الاتفاقات في مجموعها على مائة اتفاق أبرمت منذ عام ١٩٤٥، وقد أبرم تسعة وعشرون اتفاقا منها بين عامي ١٩٩٢-١٩٩٥. كما أنّ أكثر المنظمات الإقليمية تطورا، وهو الاتحاد الأوروبي، أصدر نحو عشرين ألف إجراء تنظيمي في هذا النطاق. ومن ناحية ثانية، توسعت أيضا مهام هيئات عالمية جديدة أو قائمة من قبل كالأمم المتحدة. والواقع أن ما كانت تدعى "**المنظمات الدولية**" يمكن اليوم، وفي ضوء قدراتها وتأثيرها المتزايدين، أن نعيد تسميتها وبحق "**وكالات نظام الحكم العالمي**" على سبيل المثال. بمعنى آخر أنّ شؤونا تجري اليوم في نطاق هذه الهيئات تفوق بأعدادها كثيرا الشؤون التي تجري في نطاق التشاور والتنسيق "**فيما بين الحكومات**"، وهما الأمران اللذان اقتضيا إنشاء المؤسسات القديمة أصلا.

ويشمل التوسع في تنظيم ما فوق الدولة طيفا واسعا من الهيئات لا يمكننا فيما يلي إلا أن نعرض جزءا منها وحسب. ففي ميدان **سياسية الاقتصاد الكلي** (macroeconomic policy)، مثلا، أصدرت "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) منذ ستينيات القرن العشرين عددا من المبادئ التوجيهية التي كان لها أثر فاعل في مجموعة كاملة من القضايا بما فيها تقنيات الإعلام الحديث، وترسخ دولة الرفاه، وإحداث الوظائف، ووضع مبادئ نموذجية للسلوك كي تحتذيها الشركات متعددة الجنسيات. ومنذ عام ١٩٧٩ أكمل كلّ من "**صندوق النقد الدولي**" و"**البنك الدولي**" السيولة النقدية والمهام التنموية الكبيرة اللتين كان يتمتع بهما بمناهج سياسة بعيدة الأثر لإحلال الاستقرار إضافة إلى برامج لتعديل الهياكل الحكومية وإصلاحها في حوالي مئة بلد.

وفي عدد من هذه الحالات أرسل موظفون من "**الصندوق**" و"**البنك**" للعمل داخل وزارات المال والإشراف عليها في عدد من تلك البلدان. كما أن "منظمة التجارة العالمية" (WTO) التي أنشئت عام ١٩٩٥ تمارس أنشطة أوسع نطاقا بكثير بسلطات أقوى بالفعل من سابقتها "الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة" (GATT). ومنذ منتصف سبعينيات القرن العشرين يقوم "**بنك التسويات الدولية**" (Bank for Internationl Settlements) برعاية أسواق المال العالمية. وفي ميدان **إدارة الصراع** (conflict management) اكتسبت وكالات ما فوق الدولة كالأمم المتحدة "**ومنظمة الوحدة الأفريقية**" و"منظمة الأمن والتعاون في أوروبا" مكانة متزايدة أكثر بكثير من ذي قبل. كما توسّع نظام الحكم ما فوق الدولة توسعا عظيما في ميدان

حقوق الإنسان ويشهد على ذلك عدد لم يسبق له مثيل من حوادث التدخل متعدد الجنسيات لأغراض إنسانية في دول عديدة خلال تسعينيات القرن العشرين. ومع أن فكرة حقوق الإنسان تعود تاريخيا إلى قرون خلت، إلا أن معظم بنود القانون العالمي المقننة في هذا الشأن برزت للوجود منذ ستينيات ذلك القرن. وبداية بـــ"مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية" الذي عقد عام ١٩٧٢، تكاثرت الاجتماعات العالمية والصكوك القانونية والمؤسسات المتخصصة التي تصدت للتدهور البيئي (ecological degradation) في أنحاء العالم.

وعلى صعيد وسائل الإعلام الالكترونية (electronic media) وصل حجم دليل المعايير التقنية الصادر عن **"اتحاد الاتصالات الدولية" (ITU)** إلى قرابة عشرة آلاف صفحة. وبالنظر إلى مضامين هذه الأمثلة، أصبح المواطنون والحكّام في دول العالم يقرّون بقناعة متزايدة بأنّ نظام الحكم الجغرافي الذي تمثّله الدولة لا يمكنه في حدّ ذاته أن يعالج كما ينبغي ظواهر في نطاق ما وراء الحدود الجغرافية مرتبطة بمجالات المعلومات المعاصرة والاتصالات وتقنيات إنتاج الأسلحة والتغيرات البيئية العالمية والأسواق العالمية وهلمّ جرّا.

وبالطبع تبقى هناك قيود مهمة على نظام حكم ما فوق الدولة. فنظام الحكم العالمي الرسمي لا يزال غضّا للغاية في ميادين مختلفة بما في ذلك على سبيل المثال ميدان السياسة الخاصة بالمنافسة ومعايير العمل والسيطرة على التسلح. يضاف إلى هذا أن معظم المؤسسات المرتبطة بنظام الحكم العالمي تعاني من نقص موظفيه ونقص مزمن في التمويل. كما أنّ التنسيق بين الوكالات المعنيّة وانعدام آليات التنفيذ الفعالة بشكل متكرر أسهما في تفاقم سوء السمعة اللاحق بالقانون العالمي. ومع هذا كله بلغ نظام حكم ما فوق الدولة درجة كافية من الانتشار والفاعلية إلى حد جعله يشكل جزءا مهما من نظام الحكم العالمي في عالم اليوم الذي تستقطبه العولمة.

نظام الحكم العالمي المرتكز على السوق Marketized Global Governance

لا تعتبر هذه النبذة عن نظام الحكم العالمي المعاصر كاملة إذا اقتصرت على بحث الوكالات الرسمية على مستويات ما دون الدولة والدولة وما فوق الدولة. فلم تنبثق جميع الأحكام في العالم المعولم أواخر القرن العشرين عن القطاع العام، إذ كان للأسواق

التجارية أيضا دور مهم في التنظيم العالمي وغالبا ما كانت هذه الأسواق تتدخل حيث كانت الدول ووكالات نظام الحكم العالمي خلّفت ثغرات كي تعمل على سدّها.

وربّما بلغ صوغ الأحكام (rules) وتطبيقها من قبل هيئات القطاع الخاص أقصى مداه في ميدان أسواق المال العالمية التي لم تشهد سوى قدر ضئيل للغاية من تطـور نظـام الحكـم العالمي الرسمي الفاعـل في مجالها. فقـد انبثـقـت مبـادئ السـلـوك النموذجـي في ميدان أسواق المال العالميـة، مثـلا، بشكل رئيس عن "الاتحاد الدولي لأسواق الأوراق المالية" (International Federation of Stock Exchanges) الذي تأسس عام ١٩٦١، "والرابطة الدولية لسوق السندات" (International Securities Market Association) (عام ١٩٦٩)، و"المنظمة الدولية لعمولات السندات" (International Organization of Securities Commissions) شبه الرسمية المؤسسة عام ١٩٨٤. وتمكنت وكالات متخصصة في تحديد أسعار السندات الضامنة لسداد الديون أمثال "شركة مودي لخدمة المستثمرين" (Moody's Investors Service) و"ستاندارد وبورز" (Standard&Poor's) باقتدار من أداء دور تنظيمي في أسواق الاعتماد العالمية (Sinclair 1994). كما أن المصارف التجارية اتخذت مبادرات مهمة بالتوازي مع وكالات رسمية كصندوق النقد الدولي لمعالجة (وقد يقول البعض: سوء معالجة) الأزمات المالية المتكررة للدول المثقلة بالديون منذ عام ١٩٨٢.

وقد تجاوزت المبادرات الخاصة بوضع سياسة مالية عالمية من قبل القطاع الخاص حدود الأسواق المالية أيضا. فعلى سبيل المثال، يوحّد "**المنتدى الاقتصادي العالمي**" (World Economic Forum) الذي أنشئ عام ١٩٧١، أنشطة نحو تسعمائة شركة كبرى تحت شعار (الأعمال من أجل المصلحة العالمية العامة). وقام "المنتدى" في سياق مبادراته العديدة، بمساع توفيقية في نزاعات كبرى عدة بين الدول، بما في ذلك الصراع العربي-الإسرائيلي. وكان أيضا العنصر الفاعل في إطلاق ما يعرف بـ"**جولة الارغواي**" من المفاوضات الخاصة بالتجارة العالمية والتي تمخض عنها قيام "منظمة التجارة العالمية".

ومن الأنشطة التي أصبحت فاعلة أيضا في مجال صنع السياسة العالمية عشرات المنح المقدمة من القطاع الخاص، ومن أبرزها مثالان هما "مؤسسة فورد" (التي كان لها

نفوذ خاص في ميدان المعونات الخاصة بالتنمية منذ ستينيات القرن العشرين) و"مؤسّسات سوروس" (Soros) التي كانت من أكبر المساهمين في نشر التحرر داخل الكتلة السوفيتية السابقة.

ونذكر أيضا **"مجلس الأعمال العالمي من أجل التنمية المستدامة"** (World Business Council for Sustainable Development) المؤسّس عام ١٩٩١، الذي أدخل مفهوم نظام الشركات إلى الهيئات الخاصة بإدارة شؤون البيئة العالمية. كما طرحت مقترحات لإحداث غرفة شركات دائمة داخل هيئة الأمم المتحدة وبموازاة الجمعية العامة للهيئة الدولية. وحتّى لو لم يتم تبني هذا الاقتراح، كما يبدو مرجحا، فمن الواضح أن نظام الحكم العالمي ليس شأنا من شؤون القطاع العام وحده.

الحركات الاجتماعية العالمية Global Social Movements

ليست مؤسّسات السوق العناصر الفاعلة الوحيدة خارج القطاع العام التي لها دور تسهم به في نظام الحكم في عالمنا المعولم هذا، إذ يصدر حيز كبير من المبادرة في هذا الشأن عن قطاع ثالث من الحركات الاجتماعية العالمية، وهو قطاع غير رسمي ولا يسعى إلى الربح. وفي هذا الميدان يعبّأ قلق الجماهير واحتجاجاتها بحملات ترمي إلى إعادة صياغة السياسات والهياكل الأعمق للعلاقات الاجتماعية (كالاتجاهات العسكرية أو الرأسمالية مثلا) التي تعكسها تلك السياسات. وتكون الروابط والجمعيات عالمية، في هذا النطاق، ما دامت تعالج مشكلات العالم أجمع، ومن حيث إنّها تتابع قضاياها باستغلال الظروف التي توفرها العولمة (كالسفر الجوي وشبكات الحواسيب والقوانين العالمية إلخ.) وكما أشرنا سابقا، فإنّ الدلائل السابقة على الحركات الاجتماعية عبر الحدود التي نشهدها اليوم تعود تاريخيا إلى القرن التاسع عشر؛ لكن الأنشطة المعاصرة تشمل أعدادا أكبر بكثير من الناس وموارد أعظم من المؤسسات المعنية ولها تأثير أشد فاعلية.

والحركات الاجتماعية العالمية تتميّز بتنوّع هائل. ومن مظاهر ذلك أنها تتصدى لمعالجة مجموعات واسعة من القضايا تتراوح ما بين حقوق السكان الأصليين لإقليم ما إلى قضايا حاملي فيروس مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أو المصابين به. كما أنّ لدى تلك الحركات تصورات متباعدة للغاية فيما بينها عن العالم المتحول الذي تحلم بإقامته، متنقلة فيما يلهم أفكارها بين المذهب الفوضوي إلى الفاشية الجديدة إلى مجموعة

كبيرة من الديانات التقليدية والناشئة وغيرها كثير. وتعتبر بعض هذه الحركات عالمية من حيث إنها تعمل من خلال شبكات تغطي العالم أجمع من قبيل "بدائل التنمية مع المرأة من أجل عصر جديد"، (Develeopment Alternatives with Women for a New Era) وتعرف اختصارا بـ(DAWN). وعلى النقيض من ذلك، هناك حركات أخرى "**تفكر عالميا وتعمل محليا**"، أي أنّها ذات اتجاهات فكرية عالمية في حين أنّها تمارس أنشطتها على مستوى المجتمع المحلي.

وهناك أيضا حركات تشنّ حملات منعزلة في حين تسعى حركات أخرى إلى تحقيق أهدافها من خلال اتفاقات تحالف على نطاق أوسع، ومنها "شبكة العمل لمواجهة مشكلات المبيدات" (Pesticides Action Network) التي تضمّ نحو ثلاثمائة وخمسين جماعة في أكثر من خمسين بلدا. ومن أنشطة التحرّك الاجتماعي ما يشمل كلا من المساعي الارتجالية المتفرقة التي يقوم بها الهواة (كالعديد من احتجاجات الطلاب) والبرامج المدروسة طويلة الأمد التي يعدّها المحترفون والعاملون المخضرمون في المؤسسات المعنية (كالأنشطة الراسخة لحركتي "السلام الأخضر Green Peace" و"المعونة المسيحية Christian Aid".

وأخيرا نذكر أن الحركات الاجتماعية العالمية تنتهج استراتيجيات متنوعة، فبعض النشطاء يعتقد أن من المناسب أن يعمل مع الحكومات ووكالات نظام الحكم العالمي وروابط رجال الأعمال، في حين يعتقد بعضهم الآخر أن أي تعامل مع المؤسّسة التقليدية يعتبر تنازلا مرفوضا عن المبادئ.

وعلى الرغم من أنّ الحركات الاجتماعية العالمية غالبا ما تعاني من نقص في الموارد ومن الخلافات الداخلية التي تهددها بالانقسام، ففي وسعها أن تمارس نفوذا ملموسا في نظام الحكم العالمي المعاصر. وقد أسهمت هذه الحركات فعلا، فيما أسهمت، و إلى حدّ كبير في حقن أفكار التجديد والتطوير في مناهج السياسات الخاصة بالحفاظ على البيئة، مثلا، وحماية حقوق الإنسان، والإغاثة وقت الكوارث، وتوفير الرفاه الاجتماعي وتحسين ظروف المجتمعات المحلية. ولم تحلّ تسعينيات القرن العشرين حتّى كانت وكالات نظام الحكم العالمي الكبرى قد أقامت العديد من مكاتب الاتصال مع ما تسميها هذه الوكالات عادة بالمنظمات غير الحكومية (NGOs) [راجع الفصل الخامس عشر]. وقام العديد من جمعيات التحرك الاجتماعي بأدوار مهمة في تقديم المشورة

للمؤسسات الرسمية وفي تقديم العون لتطبيق سياساتها. والواقع أن هيئات كالبنك الدولي ومكتب المندوب السامي لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة، أصبحت تعتمد أحيانا اعتمادا كبيرا على معونة بعض المنظمات غير الحكومية.

الحقل ١ -٤: فيروس HIV ومرض AIDS - دراسة حالة في نطاق نظام الحكم العالمي

تعرّف العلماء على مرض نقص المناعة المكتسب AIDS للمرة الأولى عام ١٩٨١. وفي حقبة العولمة، ومع مئات الملايين من المسافرين الذين يعبرون الحدود جوا كل عام، ارتفع عدد الإصابات المسجلة بهذا المرض إلى مائة وخمسين ألف حالة في العالم خلال عام ١٩٨٨ وزاد هذا العدد إلى أربعمائة ألف حالة بنهاية عام ١٩٩١. وخلال هذه الفترة أصيب من ثمانية إلى عشرة ملايين شخص آخرين بفيروس HIV الذي يعتقد أنّه يسبب هذا المرض. وفي ظروف انعدام العلاج الشافي يتوقع أن يصاب ملايين آخرون به في أنحاء العالم.

وقد حظي الفيروس والمرض باهتمام عالمي لم يحظ به أي وباء آخر في فترة ما قبل السفر عبر الحدود. وسرعان ما أثار المرض ذعرا عالميا أدّى بدوره إلى عقد المؤتمرات العالمية وتشكيل مجموعات التضامن العالمية ووضع سياسات عالمية واعتبار الأول من ديسمبر من كل عام **"يوم الإيدز العالمي"**. وأقرّ العالم بلسان أحد رؤساء الحكومة السابقين في فرنسا، بأنّ "الإيدز سيهزم في كل مكان، أو أنّه لن يهزم على الإطلاق".

وضمّت الحملة العالمية ضد الإيدز مجموعات كبيرة من وكالات نظام الحكم العالمي. وعملت الدول من جانبها، على تنشيط أنظمة الصحة العامة فيها إمّا إفراديا أو من خلال المشاورات المنتظمة بين الحكومات. وفي الوقت ذاته بادرت هيئات نظام ما فوق الدولة" لمواجهة الوباء مثل

IDS Task Force of the European Union" القوة المتخصصة بمكافحة الإيدز التابعة للإتحاد الأوربي) "lobal Programme on AIDS) البرنامج العالمي لمكافحة الإيدز) التابع لمنظمة الصحة العالمية، وقام عدد من الشركات العالمية كشركة Benetton برعاية إعلانات للخدمة العامة لمواجهة انتشار المرض. كما

حرصت هيئة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من الجمعيات التي لا تسعى إلى الربح وتعنى بشؤون رعاية المرضى، على إقامة اتصالات وأعمال تنسيق منتظمة عبر الحدود. وعلى الصعيد الأهلي، شكّل المصابون والمرضى **"الشبكة العالمية للأفراد المعايشين لفيروس HIV ومرض الإيدز"**. ولم نشهد تنظيمات عالمية متعددة الأوجه كهذه تصدت مثلا لوباء الانفلونزا الذي اجتاح العالم عامي ١٩١٨-١٩١٩، ناهيك عن وباء الطاعون الذي عصف بالقارات خلال القرن الرابع عشر.

وقد حضر الآلاف من الجماعات المدنية المؤتمرات العديدة برعاية الأمم المتحدة لبحث القضايا العالمية منذ سبعينيات القرن العشرين حيث مارست ضغوطها على المسؤولين ونفوذها في صياغة برامج العمل التي تمخضت عنها تلك المؤتمرات. وتفيدنا أحداث كهذه في رسم صورة عن السياسة الجديدة التي كانت تتشكّل خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، والتي شهدنا الحركات الاجتماعية فيها توجه الكثير من جهودها لإعادة صياغة السياسات التي تنتهجها الحكومات على الصعيدين القومي والمحلي من خلال وكالات تنظيمية ما فوق الدولة.

وبهذه الطرق وغيرها لم يهدف كثير من الناشطين داخل الحركات الاجتماعية العالمية إلى تغيير تلك السياسات فحسب –وقد نجحوا في ذلك إلى حد ما- بل سعوا أيضا إلى إعادة تركيب الأفكار والوسائل السياسية من جذورها. وكثيرا ما كانت مبادراتهم تتحدى المفاهيم والإجراءات وأساليب العمل السياسي السائدة. فقد تبنّى عدد من هذه الحركات أنماطا من أساليب اتخاذ القرار لا تعتمد أبدا على التنظيم الطبقي من القمة إلى القاعدة أو العكس، وأشركت عددا أكبر من النساء في أنشطتها يفوق أعدادهن في القنوات الرسمية أو التجارية.

ونتيجة أنشطة الحركات الاجتماعية العالمية، أصبحت المشاركة الشعبية في السياسة العالمية مباشرة وكثيفة إلى حد يفوق كثيرا ما شهدته فترة الحكم الويستفالي حين لم تكن مشاركة المواطنين تعني أكثر من مجرد صوت في الانتخابات العامة لتحديد الحزب السياسي الذي سيرسم معالم السياسة الخارجية للدولة.

النقاط الرئيسية

- شجعت العولمة على زيادة التعاون المباشر عبر الحدود بين الحكومات الإقليمية والبلدية.
- أحدثت العولمة توسعا كبيرا في تنظيم ما فوق الدولة من خلال وكالات نظام الحكم العالمي.
- يقوم القطاع الخاص بدور نشط في نظام الحكم العالمي المعاصر، من خلال وكالات الإشراف والمجموعات الفكرية ذات النفوذ والمؤسسات والمجالس الاستشارية.
- تبعث الحركات الاجتماعية العالمية الكثير من الحيوية والإبداع في السياسة العالمية المعاصرة من خلال التنوع الهائل في أشكالها التنظيمية وتركيزها على القضايا المهمة وإبرازها، إضافة إلى الأساليب التي تنتهجها لتطبيق أفكارها.

تحدي الديمقراطية العالمية The Challenge of Global Democracy

عرفنا أنّ العولمة قد شجّعت على إحداث تحول في نظام الحكم العالمي بعيدا عن التركيز المتفرد على نظام الدول ونحو تنظيم معقّد متعدد الطبقات من وسائل وضع الأحكام وإحلال النظام حيث لا يعتبر أي موقع مكانا ذا سيادة. وتفتقر الإدارة السياسية اليوم إلى وجود مركز واضح ومحدد للقيادة والسيطرة من النوع الذي كانت تتيحه في الماضي الدولة الويستفالية. يضاف إلى هذا أن قدرا كبيرا من زمام المبادرة في مجال صوغ المعايير السياسية هو الآن في أيدي هيئات خارج نطاق القطاع العام، أي وكلاء السوق التجارية والحركات الاجتماعية. والسؤال الآن: ما مضامين هذه التطورات بالنسبة إلى الديمقراطية؟

الديمقراطية –التي تعني حكم الشعب- تعتبر على نطاق واسع الجانب الأخلاقي الرئيس الذي يسبغ الشرعية في إطار نظام الحكم المعاصر. ومع أنّ تعريفات الديمقراطية وآليات تحقيقها كانت متنوعة إلى حدّ كبير من بلد إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى، فهناك إجماع واسع وراسخ نسبيا في عالم اليوم على أن نظام الحكم الجيد يعني

نظام الحكم الديمقراطي. من هنا، وقبل إنهاء هذا الفصل، نجد من المناسب أن نطرح سؤالا مهما ومعياريا ألا وهو: ما الذي يجري للديمقراطية في العالم المعولم المعاصر؟

قد تبدو العولمة من النظرة الأولى أنها توفّر إمكانيات لترسيخ دعائم الديمقراطية. وقد عرفنا سابقا أنها تفتت سيادة الدولة، كما شهدنا على الدوام أنه كان هناك تأزم جوهري بين السيادة والديمقراطية. فالسيادة تنطوي على سلطة شاملة وعليا وغير محدودة وحصرية، في حين يفترض عموما أن الديمقراطية تنطوي على سلطة محدودة ومبعثرة ومشروطة وجماعية. وحتّى عندما تنتخب الحكومات بشعبية كبيرة يبقى احتمال الخطر في أن تتركّز السلطة في يدّ الدولة. وينبغي عند هذا الحد أن يقدمّ زوال السيادة من حيث المبدأ فرصا لتوسيع مجال الديمقراطية.

لكن المؤسف أنّ العولمة حتّى الآن قد جعلت الأمور أسوأ في أغلب الحالات. فنظام الحكم المعاصر ما بعد السيادة مصاب بفجوات كثيرة من مظاهر العجز الديمقراطي. يتجسد ذلك في أن الدولة ووكالات نظام الحكم العالمي والسوق التجارية والحركات الاجتماعية العالمية جميعها تعاني من نواحي التقصير على صعيد المشاركة الشعبية وجني ثمراتها، والتشاور والنقاش، وإشراك الجماهير ونطاق تمثيلها في العملية الديمقراطية ومدى الدستورية والمسؤولية.

العولمة والدولة الديمقراطية Globalization and the Democratic State

يفترض بعض المتحمسين أن العولمة والأقرطة (اعتماد النظام الديمقراطي) قد تكونان وجهين لعملة واحدة. وقد احتفل الليبراليون بوحي من هذه الفكرة، باكتساح موجة التغيير الديمقراطي أنحاء كثيرة في العالم أواخر القرن العشرين إثر انهيار سياسة التمييز العنصري، والشيوعية ونظم أخرى تعتمد أسلوب الحزب الواحد في الحكم. غير أنّ التنافس السياسي في الدول التي تعتمد أسلوب تعدد الأحزاب لم يكن في حدّ ذاته ضمانا لتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية والإشراف على أنشطة الدولة. وما زالت أغلبية الدول ماضية كعادتها في انتهاك حقوق الإنسان في هذه الفترة من العولمة. وحتّى الدول التي تحظى بسجل ممتاز لدى "**منظمة العفو الدولية**"، نادرا ما تستشير مواطنيها ولاسيّما فيما يتعلّق بالسياسات المرتبطة بالعولمة. إذ لا يكاد يكون لمواطني هذه الدول كلمة تذكر في قرار الدولة بأنّ تعتمد، أو لا تعتمد، توصيات "**صندوق النقد الدولي**"، مثلا، لإجراء تعديل

في هيكل البرامج الاجتماعية. وحتّى في حال قرّرت الدولة أن تشرك مواطنيها إشراكا كاملا في هذه القضايا، فغالبا ما تكون قدرة الحكومات الوطنية على التحكم في تدفق موجات العولمة إلى داخل بلدانها قدرة محدودة كما ذكرنا سابقا. وعند هذا الحد، لا تقدم لنا الدولة ضمانا بأنّها ستعطي الإرادة الشعبية كلمتها في اتخاذ القرارات المتعلقة برأس المال العالمي ومشكلات البيئة العالمية.. إلخ. من هنا ينبغي أن تكتمل الحكومة التي تدير شؤون البلاد بأسلوب ديمقراطي، أو ربّما ينبغي حتّى أن تحل محلها، أدوات حكم ومؤسسات أخرى.

وكالات نظام الحكم العالمي والديمقراطية

Global Governance Agencies and Democracy

لسوء الحظ فإنّ هذه الوكالات لا تعطينا في هذه الفترة الضمانات الإضافية اللازمة لنشر الديمقراطية في العالم. فالمشاركة الشعبية المباشرة، أولا، ضئيلة للغاية في أنشطة الوكالات المذكورة. ومعظم الاجتماعات التي يعقدها **"مجلس حكّام البنك الدولي"** و**"مجلس الوزراء الأوروبي"** و**"مجلس الأمن الدولي"** وغيرها من هيئات اتخاذ القرار، تجري في جلسات مغلقة، وراء أبواب موصدة. كما أنّ معظم مواطني العالم يجهلون تماما مجريات الأعمال اليومية لهذه الهيئات. وما هذه المنظمات، في الحيّز الأكبر من أنشطتها، سوى ممالك من "سياسات الفنيين" (تكنوبوليتيكس technopolitics) حيث الاقتصاديون والمحاسبون والمديرون والمهندسون والكيميائيون والمحامون وغيرهم من "الخبراء" (التكنوقراطيين) يقعون خارج نطاق التدقيق الديمقراطي. وحين تنجم عواقب وخيمة عن سياسات هؤلاء، كما هي الحال، مثلا، بالنسبة للآثار الضارة بظروف الرفاه الناجمة عن العديد من سياسات التعديل الهيكلي في الكثير من الدول، فإنّ الوكالات المعنية بذلك لا تعتبر رسميا وشعبيا مسؤولة عن تلك العواقب.

وقد يقول البعض: إنّ وكالات نظام الحكم العالمي تؤدي وظيفة تمثيلية غير مباشرة، من حيث وجود وفود الدول فيها للتحدث باسم السكّان الوطنيين على اختلافهم في أنحاء العالم. غير أنّ لمعظم الدول تمثيلا ديمقراطيا مريبا. يضاف إلى هذا أن أساس **"دولة واحدة بصوت واحد"** المعتمد في تمثيل الدول داخل العديد من الهيئات العالمية، يعني أن دولة صغرى كأندورا، ودولة كبرى كالهند تتساويان في قيمة صوت كل منهما.

وعلى صعيد آخر لا يعتبر احتكار العضوية الدائمة وحق النقض (الفيتو) من قبل خمس دول في مجلس الأمن الدولي مبررا من الناحية الديمقراطية. وكذلك هي الحال بالنسبة إلى التصويت على أساس الحصص داخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حيث يسيطر ربع عدد الدول الأعضاء فيهما على ثلاثة أرباع عدد الأصوات.

وهناك اعتراف متزايد بأنّ طابع وكالات نظام الحكم العالمي غير ديمقراطي. وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات (محدودة) منذ سبعينيات القرن العشرين لرفع نسبة المشاركة الشعبية المباشرة في أنظمة حكم ما فوق الدولة ورفع نسبة العوائد الناجمة عن هذه المشاركة على الشعوب. كما قطع معظم هذه الهيئات خطوات في اتجاه الكشف عن قدر أعظم من المعلومات للجماهير عن أنشطتها. لكن هذه الإصلاحات قليلة ومنتقصة في أحسن الأحوال. ولم يتحقّق شيء يذكر حتّى الآن إثر الاقتراحات الداعية إلى إحلال ديمقراطية أبعد مدى في هيكلية تلك المؤسسات وأعمالها.

ديمقراطية السوق العالمية Democracy? Global Market

لقد نجمت التدنيات الأخرى المقلقة في مستويات الديمقراطية عن سوقنة (سيادة أحكام السوق التجارية) نظام الحكم الموصوف آنفا. ويصح القول: إنّ الدعاة إلى مبدأ **"دعه يعمل"** (أي: مبدأ الحرية الاقتصادية) يدّعون بأنّ السوق توسع مدى المشاركة والإشراف الشعبيين. وهم يرون من منظورهم، أنّ الديمقراطية العالمية تتحقق عندما يصوّت المستهلكون والرأسماليون (لا المواطنون) بنقودهم (لا بأصواتهم الانتخابية) من أجل الحصول على أقصى مردود لأموالهم (لا تحقيق أقصى الامكانات البشرية) في أحد الأسواق العالمية (لا في دولة إقليمية).

ويفترض هذا الرأي بأنّ المال والمادة هما كل شيء وغاية المنتهى على صعيد السياسة. وفي هذا السياق أخضعت الاهتمامات الديمقراطية التقليدية بالكرامة الإنسانية وتكافؤ الفرص لطغيان التراكض وراء الكفاءة الإدارية وجودة المنتجات. وفي أجواء ديمقراطية السوق تعني المحاسبة مسؤولية مجلس الإدارة تجاه حملة الأسهم ومسؤولية شركة ما تجاه زبائنها، مع أنّ حملة الأسهم، على الصعيد الواقعي، نادرا ما يكون لهم تأثير في سياسات الشركة، والزبائن غالبا ما يكونون أسرى كبار المحتكرين. وأعظم ما يدعو إلى القلق هنا بالطبع، هو أن المشاركة الشعبية في أنظمة الحكم المرتبطة بأحكام

السوق التجارية والحصول على مزايا تلك المشاركة يعتمدان أولا على الثروة والدخل. وما أقل عدد الأشخاص الذين يتلقّون دعوات لحضور اجتماعات "**المنتدى الاقتصادي العالمي**" ومثيلاته من الهيئات.

الحركات الاجتماعية العالمية والديمقراطية

Global Social Movements and Democracy

وفي مقابل دعاة السوق يقف دعاة الحركات الاجتماعية العالمية باعتبار أنها السبيل لتحقيق الديمقراطية في هذا العالم المعولم. واللافت حتما أنّ الناشطية المدنية العالمية (Global Civic Activism) قد تنامت بشكل يدعو إلى الإعجاب خلال العقود المنصرمة. وقد منحت العولمة فرصا بشكل خاص للنساء والمعوقين والشاذين جنسيا من الجنسين والسكان الأصليين في بعض الدول كي تعبئ هذه الفئات طاقاتها إلى درجة لم تكن متاحة عموما لها في إطار سياسة الحكم الإقليمي في ظل النظام الويستفالي.

غير أنّ هذه المكتسبات التي تفضي إلى الديمقراطية ينبغي أن توضع في المنظور المناسب وفي مواجهة الجوانب الأخرى الأبعد ما تكون عن الديمقراطية والتي ترتبط بالحركات الاجتماعية العالمية المعاصرة. ويكفي القول: إنّ قسما ضئيلا جدا من سكان العالم قد سنحت له فرص للمشاركة المباشرة في هذه المبادرات، وما زالت الغالبية الكاسحة من المحرومين في هذا العالم تعوزها الأموال والمهارات اللغوية (أو التسهيلات الخاصة بالترجمة) والإفادة من خدمات الإنترنت (شبكة المعلومات الحاسوبية العالمية) والموارد الأخرى التي يعتمد عليها نفوذ الحركات الاجتماعية العالمية. ونتيجة لهذا ظلّت هذه الناشطات في معظم نواحيها حكرا على قسم ضئيل من سكان العالم تنتمي غالبيته إلى البيض، ويكاد يكون جميع أفراده من الطبقة الوسطى الذين يتجمعون في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان.

وعلى الرغم من الزيادات التي طرأت مؤخرا، لا يزال أقل من ١٥% من عدد المنظمات غير الحكومية ذات الوضع الاستشاري لدى الأمم المتحدة يتمركز فيما يدعى بالجنوب (من الكرة الأرضية). زد على ذلك أن أعضاء الحركات الاجتماعية العالمية، في الشمال كما في الجنوب، ينتخبون أنفسهم عموما ولا يتبعون إجراءات رسمية لتحقيق الشفافية في أنشطتهم وضمان محاسبتهم تجاه أولئك الذين يدّعون أنهم يخدمونهم.

وخلاصة القول: إنّ الديمقراطية تعاني وضعا حرجا في جميع مجالات نظام الحكم المعاصر. وفي عالم اليوم المعولم يجري وضع الأحكام وتطبيقها بشكل رئيس من خلال التنافس بين فئة النخبة لا من خلال الديمقراطية التمثيلية، ناهيك عن ديمقراطية المشاركة. ولا يتضح في الوقت الحاضر ما إذا كان يمكن أن تتحقق الديمقراطية في المستقبل العولمي القادم. لذلك تعتبر إعادة النظر في شأن الديمقراطية، كما يرى بعض المفكرين، المهمة الأولى التي تواجه النظرية السياسية اليوم.

النقاط الرئيسية

- العولمة تجعل من المستحيل تحقيق الديمقراطية من خلال الدولة وحدها.
- وكالات نظام الحكم العالمي تعاني من مظاهر عديدة من العجز الديمقراطي الشديد.
- نظام الحكم العالمي بوسائل السوق التجارية ينطوي على نواح عميقة من عدم المساواة وحكم مستويات الكفاءة العالية على حساب الديمقراطية.
- والحركات الاجتماعية العالمية أيضا تعاني، بعامة، من بلبلة وهشاشة في رصيدها الديمقراطي.

الخاتمة

يشير هذا الفصل الافتتاحي، شأنه شأن الفصول اللاحقة في هذا الكتاب، إلى أن العولمة قد غيّرت، ولا تزال تغير، طبيعة السياسة العالمية، مع أنّ سمة هذا التغيير ومداه يخضعان لنقاش كبير. فالمحللون يواجهون انقساما عميقا فيما بين آرائهم حين يتطرقون لوضع التعريفات والمعايير والتفاسير والتنبؤ بحدوث العلل وبحث التقويمات الأخلاقية للعولمة. والواقع أنّ العديد من زملائي في ميدان العلاقات الدولية لن يوافقوا على أجزاء من الأفكار التي طرحتها في هذا الفصل، لا بل قد لا يوافقون عليها كلها. لكننا نواجه اليوم قضايا وتفاعلات مختلفة في الشؤون العالمية، ولن يفيدنا التصدي لدراسة "العلاقات الدولية" بالأسلوب الذي كانت تنتهجه الأجيال السابقة من الباحثين.

وخلاصة ما سبق أقول: إنّ التاريخ المعاصر يشهد تحولا مهما في نطاق السياسة العالمية الواسع المدى، فإضافة إلى الجغرافيا التقليدية للأماكن والمسافات والحدود، نشهد الآن بعدا عالميا واسع الأرجاء لا تعرف فيه ظروف معينة وبشكل فعال مكانا محددا (أي: أنها يمكن أن تطرأ في أي مكان على الأرض) أو مسافات محددة (أي أنها تستطيع أن تعبر كوكبنا في لمح البصر) أو حدودا مرسومة (أي أنها تتحرّك عبر الدول دون أن تعيقها الحدود الرسمية). وقد كان للانتشار المتسارع للظواهر العالمية منذ منتصف القرن العشرين عدد من المضامين المهمة بالنسبة إلى نماذج أنظمة الحكم. فمن ناحية، جعلت العولمة المبدأ الأساسي القديم المتمثل في السيادة لاغيا، على الرغم من أنّ الدولة مع هذا استمرت في القيام بدور رئيس في تنظيم الحياة الاجتماعية.

ومن ناحية أخرى، شجّعت العولمة على تزايد أوجه أخرى عدة من السلطة والحكم في مجال السياسة العالمية، بما في ذلك العلاقات ما دون الدولة عبر الحدود، وقوانين نظام ما فوق الدولة، والمبادرات التنظيمية من قبل مؤسّسات السوق والحملات التي تقوم بها الحركات الاجتماعية العالمية.

لذا يحتاج دارسو **"العلاقات الدولية"** اليوم إلى استكشاف آليات عمل نظام الحكم العالمي ككل. ولا يمكننا، تبعا للنموذج التقليدي، أن ننطلق في ذلك الاستكشاف تلقائيا من بحث نظام الدولة أو نظام الدول، كما لا يمكننا أن نفترض، ونحن راضون عن أنفسنا، بأنّ النماذج القديمة للسيادة والديمقراطية ستخرجنا من هذه المعضلة في عالم معولم. إن ضمان قيام الديمقراطية في نظام حكم ما بعد السيادة هو أحد التحديات الكبرى في بناء الأمن العالمي خلال القرن الحادي والعشرين.

أسئلة:

١. ما الفارق بين العولمة والتدويلية (أي نظام "الحكومة الدولية")؟
٢. إلى أي مدى تعتبر العولمة ظاهرة جديدة؟
٣. اذكر بعض المفاهيم الخاطئة التي شاع ارتباطها بفكرة العولمة.
٤. ما هي بعض القوى الدافعة وراء العولمة؟
٥. ما المقصود بعبارة: سيادة الدولة؟

٦. كيف أسهمت العولمة في تآكل نظام الدولة ذات السيادة؟
٧. لماذا حافظت الدولة على بقائها في الحقبة المعاصرة من العولمة؟
٨. كيف تقوّم العلاقة بين العولمة والحرب؟
٩. ابحث في المكتسبات الأخيرة التي حققها قانون ما فوق الدولة والقيود المستمرة عليه.
١٠. اشرح إسهام القطاع الخاص في نظام الحكم العالمي.
١١. ما هي الحركات الاجتماعية العالمية، وكيف تشارك في السياسة العالمية؟
١٢. كيف تطرح العولمة تحديات أمام الديمقراطية؟

مراجع أخرى للقراءة:

Bull, H., The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics (London: Macmillan, 1977)

تبحث هذه الدراسة الكلاسيكية للنظرية الدولية بروز نظام الدول وارتقاءه اللاحق وآفاق مستقبلة.

Carlsson, I. et al., Our Global Neighborhood (Oxford: Oxford University Press, 1995)

يتقصّى هذا التقرير الذي أعدته "لجنة بحث نظام الحكم العالمي" (وهي مجموعة من الأكاديميين والناشطين ورجال الدولة من جميع أنحاء العالم) تطور نظام الحكم على النطاق العالمي، وبخاصة من خلال نظام الأمم المتحدة. ويبرز التقرير نواحي القصور المتعددة في مجال الترتيبات الراهنة ويعرض عددا من المقترحات من أجل الإصلاح على صعيد المؤسسات.

Featherstone, M. (ed.), Global Culture: Nationalism, Globalization and Modernity (London: Sage, 1990)

يجمع هذا الكتاب مختارات من كتابات عدد من علماء الاجتماع وعلماء الأصول البشرية المهتمين بالعولمة ولاسيّما من حيث تأثيرها في النواحي التي نخضع فيها لأثر السياسة العالمية.

Hirst, P., and Thompson, G., Globalization in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance (Cambridge: Polity Press, 1996)

يطرح هذا الكتاب آراء تعارض الافتراضات "العولمية" بأنّ العولمة ظاهرة جديدة لا يمكن أن تتراجع وتتجاوز كليا نطاق سيطرة الدولة.

Kofman, E., and Youngs, G., (eds.), Globalization: Theory and Practice (London: Printer, 1996)

تعمّق مقالات هذا الكتاب آراءنا في العولمة والتي اكتسبناها من خلال حوار ما بين النظم المعنية في إطار العلاقات الدولية والجغرافيا. وما دامت العولمة تنطوي على تغيير للجوانب الواسعة النطاق في الحياة الاجتماعية، فهي تصبح موضوعا يهتم الجغرافيون كثيرا بأنّ يخوضوا فيه.

Peterson, V. S., and Runyan, A. S., Global Gender Issues (Boulder, Col.: Westview Press, 1993)

يبرز هذا الكتاب الجامعي عددا من الطرق المهمة، والمهملة في الغالب، التي تتدرج بها في نطاق العولمة العلاقات بين الجنسين (أي الهياكل الاجتماعية من الذكورة والأنوثة).

Rosenau, J. N., and Czempiel, E.-O., (eds.), Governance without Government: Order and Change in World Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1992)

تتقصى هذه المجموعة من المقالات بأقلام منظّرين من أمريكا الشمالية في العلاقات الدولية مسائل كيان الدولة والسيادة ونظام الحكم العالمي والديمقراطية في مجال السياسة العالمية أواخر القرن العشرين.

Sakamoto, Y. (ed.), Global Transformation: Challenges to the State System (Tokyo: United Nations University Press, 1994)

في هذا الكتاب الذي نشرته **جامعة الأمم المتحدة**، يعرض أكاديميون من أنحاء العالم تصوراتهم وآراءهم في الملامح المتغيرة للسياسة العالمية المعاصرة.

Scholte, J. A., Globalisation: A Critical Introduction (London: Macmillan, 1997)

يعالج هذا المؤلف العولمة من منظور تاريخي ــ اجتماعي، ويجري تقويما لهذا الاتجاه الجديد لا من حيث نماذج نظام الحكم (كما أوردنا في الفصل السابق) فحسب، بل من حيث هياكل الانتاج والهوية والبيئة والمعرفة أيضا.

Sklair, L., Sociology of the Global System (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1991)

يركّز هذا البحث الذي يتقصى جانب الاقتصاد السياسي من العولمة على دور الشركات متعددة الجنسيات وعلى اتجاه عالمي نحو الاستهلاك.

Waters, M., Globalization (London: Routledge, 1995)

يعرض هذا البحث التمهيدي في مجال علم الاجتماع مسحا موجزا لنظريات العولمة، كما يعرض النتائج الاقتصادية والسياسية والثقافية الناجمة عن عملية العولمة.

الجزء الأول

السياق التاريخي The Historical Context

نرغب في هذا الجزء من الكتاب أن نضع القارئ في سياق تاريخي يمكن من خلاله فهم طبيعة العولمة وأبعادها. ولنا في هذا هدفان: **الأول**، أن نمهّد للجوانب الرئيسية من التاريخ الدولي وذلك من خلال مجموعة من الفصول المركزة تأريخيا وبشكل مكثف بالتدريج. ونبدأ بعرض عام للمجتمع الدولي من أسس انطلاقه من بلاد الإغريق القديمة وحتّى القرن العشرين. ونعتقد أن قارئنا بحاجة إلى اكتساب تفهم أساسي للتطورات البارزة في تاريخ السياسة العالمية، إضافة إلى نوع من السياق المناسب لتفهم الحقبة المعاصرة من تاريخ العالم. ويتبع ذلك فصلان يبحثان في القضايا الرئيسية لتاريخ القرن العشرين، أحدهما: يبحث في الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية، والثاني: يبحث في الفترة التي تليها.

ويتركّز فصلنا الأخير بشكل أكثر تحديدا على الفترة المبتدئة بأواخر ثمانينيات القرن العشرين، ويتعمّق في أبرز التطورات التاريخية خلال هذه الفترة، أي نهاية الحرب الباردة. ونتمنى أن تغدق هذه الفصول على قارئنا الكثير من المعلومات الحافزة إلى إثارة اهتمامه بها في حد ذاتها، لكن هدفنا الثاني هو لفت انتباه القارئ إلى أهم قضايا التاريخ الدولي بحيث يتعمّق بنفسه في فهم هذه القضايا، سواء أكانت نظرية أم عملية، وهي المسائل التي تبحثها الأجزاء الثلاثة الباقية من هذا الكتاب.

من هذا المنطلق نعتقد أن عرضا للتاريخ الدولي من شأنه أن يضع القارئ في سياق يستهلّ من خلاله بحث ظاهرة العولمة: هل هي ظاهرة جديدة تغيّر تغييرا جذريا النماذج الرئيسية للتاريخ الدولي أم أن هناك ظواهر سبقتها تجعلها ذات تأثير أقل ثورية ممّا نعتقد؟

٢

تطور المجتمع الدولي
The Evolution of International Society

روبرت اتش جاكسون

(Robert H. Jackson)

- الأصول والتعاريف
- بلاد الإغريق وإيطاليا في عصر النهضة
- المجتمع الدولي الأوروبي
- عولمة المجتمع الدولي
- مشكلات المجتمع الدولي العالمي

دليل القارئ

يبحث هذا الفصل فكرة المجتمع الدولي، وبعضا من مظاهره التاريخية. والمنطلق هو بحث التنظيم البشري على شكل مجتمعات سياسية منفصلة جغرافيا والعلاقات الأفقية من الصراع والتعاون التي انبثقت من تعايشاتهما السياسية المشتركة. وعلينا أن نفهم المجتمع الدولي على أنه ردّ مؤسّساتي متميز لاستيعاب ذلك الواقع من التعايش السياسي. وقد اتخذ هذا المجتمع أشكالا متعددة من العصور القديمة إلى العصر الحاضر، لكنه يكشف أيضا عن سمات مشتركة، أهمها وجود علاقة من الاستقلالية فيما بين المجتمعات السياسية التي تعرف عادة بالدول.

أرغب أن أقرّ بفضل كلّ من Kal Holsti وRon Deibert لنواحي النقد المفيدة التي أبدياها لدى مراجعتهما مسودة سابقة لهذا البحث.

الأصول والتعاريف Origins and Definitions

لكي نفهم عالمنا المعاصر ومدى أهمية العولمة نحتاج إلى بحث مسيرة الارتقاء التي وصلت بالمجتمع الدولي إلى وضعه الحاضر. ولا يمكن أن يتجاوز الأصل التاريخي للعلاقات الدولية كونه ضربا من التخمين. لكنّنا من الناحية الفكرية، نجد أنّ ذلك الأصل كان فترة بدأ البشر خلالها يستقرون في أراض محددة ويتجمعون على شكل مجتمعات سياسية تقوم على أقاليم منفصلة. وواجهت كلّ مجموعة منهم المشكلة التي لا مفرّ منها، وهي التعايش مع المجموعات المجاورة التي لم يكن في وسع تلك المجتمعات تجاهلها أو تجنبها لوجودها على أرض الواقع إلى جوارها المباشر.

وكان على كلّ مجموعة أن تتعامل مع مجموعات تقطن بعيدا لكنها كانت لا تزال قادرة على مدّ تأثيرها إليها. ولا بدّ من أن التجاور الجغرافي أصبح يعتبر منطقة التقارب السياسي إن لم يكن قد أصبح نوعا من الحدود الفاصلة. (ونذكر هنا أن إحداث الحدود الدولية المرسومة رسميا جاء بالطبع في فترة لاحقة بعيدة مع قيام مجتمع الدول الأوروبية الحديث). وحيث كان يطرأ التماس كان لا بدّ أن يترافق بأنشطة بشرية من قبيل التنافس والخلافات والتهديدات والترهيب والتدخل والغزو والفتح وغير ذلك من التفاعلات القتالية.

لكنّه لا بدّ أيضا من أنه قد فتح باب الحوار والتعاون والتبادل والتواصل والاعتراف بالآخر وغير ذلك من العلاقات الودية.

ويمكن اعتبار ذلك الواقع الاجتماعي من العلاقات بين المجموعات البشرية على صعيد أفقي ــ مجازياــ أنّه المشكلة الجوهرية للعلاقات الدولية المبنية على تمايز أساسي بين ذواتنا الجماعية وذوات الآخرين الجماعية في عالم أرضي مؤلف من العديد من الذوات الجماعية المماثلة والمتواصلة فيما بينها. وإن لم تكن هناك خطوط أفقية من التقسيمات الأرضية بين "نحن" و"هم"، فيمكن مع ذلك أن تظلّ هناك مجتمعات بشرية: ربّما على شكل مجتمعات سياسية منفصلة، أو ربّما على شكل مجموعات مرتحلة أو متنقلة بدافع الغزو، أو ربّما على شكل مجتمع عمودي كالإمبراطوريات، أو ربّما حتّى على شكل مجتمع عالمي مختلط من جميع أجناس البشر وخال من التمييز الجذري بين المجموعات البشرية أو ربّما في تشكيل أو نظام آخرين. لكن لا يمكن أن تكون هناك علاقات دولية بالمعنى المعروف لهذه العبارة في ظل تلك التشكيلات. وبالاختصار، فإنّ العلاقات الدولية، حسب مفهومها تاريخيا وتقليديا، هي علاقات المجموعات البشرية القائمة على أرض محددة وذات ملامح سياسية مميزة.

ونصل الآن إلى بداية تعريف "**المجتمع الدولي**". وكما سبق وأشرنا، فإنّ هذا المصطلح يعني: العلاقات بين تجمعات بشرية منظمة سياسيا تحتل أراضي محددة ومميزة وتتمتع بقدر من الاستقلال بعضها عن بعض وتمارس السلطات التي يمنحها إياها هذا الاستقلال. وبهذا المفهوم يمكن تعريف المجتمع الدولي بأنّه مجتمع من التجمعات السياسية لا تخضع لأي سلطة سياسية أعلى.

الحقل ٢ -١ مفاهيم رئيسية

التعايش: "مذهب عش ودع غيرك يعش" بين التجمعات السياسية أو الدول. المنطقة: رقعة من سطح الكرة الأرضية يستوطنها تجمع سياسي أو دولة. سيادة الدولة: تميز للدولة يبرز استقلالها السياسي عن جميع الدول الأخرى. الدولة المتسلطة: دولة تسيطر على الدول	الأمن القومي: إحدى القيم الأساسية في السياسة الخارجية للدول. مجتمع الدول: رابطة من الدول ذات السيادة تستند إلى مصالحها وقيمها ومعاييرها المشتركة. القانون الدولي: أحكام السلوك الرسمية التي تعترف بها الدول أو تتعاقد على

المجاورة وتخضعها لسلطانها من دون أن تحتل أراضيها.

الامبراطورية: دولة تملك الأرض التي تقوم عليها وأراضي خارجها: دولة إمبريالية.

الدولة الروحية: دولة تقوم على المبادئ الدينية.

الهيمنة: السلطة والسيطرة اللتان تمارسهما دولة متزعمة على دول أخرى.

منطلق الدولة: التطبيق العملي لمذهب الواقعية والمترادف معه بالفعل.

ميزان القوى: مذهب ونظام تلجم من خلالهما قوة دولة ما (أو مجموعة من الدول) بسبب القوّة المكافئة لدول أخرى.

أساسها فيما بينها.

النظام الدولي: قيمة مشتركة وحالة من الاستقرار والطمأنينة إلى التصرفات في إطار العلاقات بين الدول.

اللاتمييز: مذهب التعامل المتكافئ بين الدول.

حق تقرير المصير: حق تجمع سياسي أو دولة في أن يصبح دولة ذات سيادة.

حق الدفاع عن النفس: حق دولة ما في شن حرب للدفاع عن نفسها.

المجتمع العالمي: المجتمع الذي تفرزه العولمة.

الميثاق العالمي: الأحكام والقيم والمعايير التي تحكم المجتمع العالمي من الدول.

الحقل ٢ -٢: أقدم الوثائق عن "المجتمع الدولي"

هناك اتفاقات رسمية مسجلة بين المدن ــ الدول القديمة تعود إلى عام ٢٤٠٠ ق.م ، وتحالفات تعود إلى ١٣٩٠ ق.م ومبعوثون إلى ٦٥٣ ق.م. (Barber 1979: 8-9).

ويشار إلى هذه المجتمعات المنفصلة، بلغة العلاقات الدولية، بأنّها دول يفهم عادة أنها كيانات مؤلفة من (١) سكان دائمين (٢) أرض محددة تقوم عليها (٣) وتخضع لسلطة حكومة مركزية (٤) تكون مستقلة عن جميع الحكومات الأخرى من نوع مماثل (Brownlie 1979).

وجرت العادة أن يطلق على هذا الوضع من الاستقلال الدستوري أو السياسي تعبير سيادة الدولة (James 196:25). ويلخص (Hedley Bull 1977:8) أساس الموضوع بما يلي: "نقطة الانطلاق في العلاقات الدولية هي وجود دول، أو مجتمعات

سياسية مستقلة، لكل منها حكومة وتمارس السيادة على جزء محدد من سطح الكرة الأرضية، ويقطن فيها جزء محدد من سكان هذا الكوكب من البشر".

ويقدّم لنا (Hedley Bull 1977:13) أيضا التعريف التالي للمجتمع الدولي: "مجتمع من الدول (أو مجتمع دولي) ينشأ حين تشكل مجموعة من الدول، بوعي منها لوجود مصالح مشتركة معينة وقيم مشتركة معينة، مجتمعا بمفهوم أنها تعتبر أنفسها ملتزمة بمجموعة مشتركة من الأحكام في علاقة كل منها بالأخرى، وتشترك في عمل مؤسساتها المشتركة".

والمجتمع الدولي في الأساس تركيب سياسي جماعي أو "ليبرالي". والقيمة الجوهرية هنا هي الفرصة السياسية المتاحة للناس كي يتمتعوا بوجود جماعي منفصل جغرافيا وبعيد عن التدخل المنبوذ من قبل المجموعات المجاورة والغرباء الآخرين. فالاستقلال هو القيمة الجوهرية في صميم مجموعة من القيم الدولية المهمة، بما في ذلك حق تقرير المصير، وعدم التدخل، وحق الدفاع عن النفس، وما شابه ذلك. والصيغة المؤسساتية الأساسية التي تجسد هذه القيم وتبرزها هي سيادة الدولة.

ومن الصيغ الأبرز والأجدر بالذكر في سياق العلاقات بين الدول ذات السيادة هي الدبلوماسية التي تهدف أولا، كما هو واضح، إلى تسهيل هذه العلاقات وتطويعها. وقد جرى التعبير عن الترتيبات الدبلوماسية، بالطبع، بأشكال مختلفة من زمان أو مكان معينين إلى زمان ومكان آخرين: فالدبلوماسية في عهد اليونان القديمة، مثلا، كانت غير الدبلوماسية في إيطاليا إبّان عصر النهضة والتي اختلفت بدورها عن الدبلوماسية الكلاسيكية التقليدية خلال القرن الثامن عشر أو الدبلوماسية العالمية خلال القرن العشرين (Nicolson 1954).

ومن الصيغ الأخرى القانون الدولي، الذي يعتبر أحدث عهدا، ويعود إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر حين كتبت أول نصوص قانونية دولية معترف بها، وكان الهدف منها توثيق الممارسات القانونية الجديدة من قبل ما كان يعرف في الفترة قريبة العهد في ذلك الوقت بالدول ذات السيادة.

ومن الصيغ الأخرى أيضا الاعتراف الرسمي فيما بين الدول والمعاملة بالمثل وقوانين الحرب والمؤتمرات الدولية وكثير غيرها. وفي القرن التاسع عشر تزايدت أهمية صيغة أخرى ألا وهي التراكب المعقد والواسع والمكثف من المنظمات الدولية -الشاملة

والإقليمية وذات المهمات المحددة - والتي يدار بوساطتها اليوم الكثير من شؤون العلاقات الدولية.

وهناك نقطة تستحق بخاصة أن يسلط الضوء عليها لكي يمكننا أن نفهم فكرة المجتمع الدولي ومظاهره في سياقها التاريخي المناسب. فالعلاقات الأفقية أو الهرمية بين المجموعات السياسية شأن مألوف تاريخيا في أغلب مناطق العالم وهي قديمة قدم الأحداث التاريخية المدوّنة. والإمبراطورية السياسية هي الشكل السائد من أشكال العلاقات بين المجموعات البشرية. والعلاقات الأفقية بين المجموعات السياسية نادرة نسبيا.

وقد تمكّن الإغريق القدامى من إقامة مجتمع دولي صمد قرونا عديدة في خضم سياسي من إمبراطوريات عدة تتنافس على الهيمنة بما فيها فارس ومقدونيا وروما. وفي ذلك الزمان كانت هناك أيضا إمبراطوريات كبرى إلى جانب ما ذكرنا كما كان هناك نظام الوصاية في الأقاليم النائية خارج أوروبا والشرق الأوسط بما فيها الإمبراطورية الصينية، أعظم الإمبراطوريات من نوعها على الإطلاق، التي عاشت آلاف السنين ولو في ظلّ سلالات متعاقبة من الأباطرة.

وكانت الإمبراطورية النموذج السائد في إطار علاقات المجموعات السياسية في أوروبا الغربية طوال فترة الإمبراطورية الرومانية وخليفتها، مسيحية العصور الوسطى، التي بقيت حتّى حوالي القرن السادس عشر. وفي أواخر العصور الوسطى (١٣٠٠-١٥٠٠) أقام إيطاليو عصر النهضة وأداروا مجتمعا دوليا صغيرا في بلادهم يستند إلى نظام المدن/الدول في شمال إيطاليا ووسطها. والمجتمع الدولي العصري الأول المستند إلى نظام الدول ذات الرقعة الإقليمية الواسعة نشأ في وقت قصير بعد ذلك في شمال غرب أوروبا وهو الذي كان النواة التي ارتقى منها المجتمع الدولي العالمي المعاصر (انظر حقل التسلسل التأريخي لاحقا). لكن الإمبراطوريات بقيت قائمة في أوروبا والعديد من أنحاء العالم حتّى القرن العشرين.

وكان النظام الإمبراطوري مهيمنا في أوروبا الشرقية حتّى نهاية الحرب العالمية الأولى. ومع أن الأوروبيين أنشأوا مجتمعا من الدول فيما بينهم جسّد بجلاء الحداثة السياسية، فإنّهم في الوقت ذاته أنشأوا إمبراطوريات شاسعة ليحكموا من خلالها مجتمعات سياسية غير أوروبية في باقي أنحاء العالم. وهكذا نجد أنّ المجتمع الدولي لم يكن شائعا

عبر التاريخ على الرغم من أنّه أصبح عولميا في القرن العشرين وهو السائد الآن في القارات جميعا.

النقاط الرئيسية

- المجتمع الدولي هو رابطة من دول أعضاء لا تتفاعل عبر حدود دولية فحسب، بل تشترك أيضا في أهداف ومنظمات ومعايير سلوكية مشتركة.
- هناك أنماط تاريخية مختلفة للمجتمع الدولي أهمها المجتمع الدولي العالمي المعاصر.
- لكي نفهم طبيعة المجتمع الدولي علينا أن نتذكر دوما العلاقات المتباينة بين المجموعات البشرية كالإمبراطوريات التي كانت أكثر شيوعا تاريخيا.
- الاستقلال السياسي هو القيمة الأساسية للمجتمع الدولي.

بلاد الإغريق وإيطاليا عصر النهضة

Ancient Greece and Renaissance Italy

يعرّف لنا آدم وطسون في دراسة مهمة نشرها عام (١٩٩٢)، فيما يعرف، المدن/الدول المستقلة في بلاد الإغريق القديمة، ونظام –الدول في إيطاليا خلال عصر النهضة، و"**سلام ويستفاليا**" المناوئ للهيمنة، و"**تآلف أوروبا**" (Concert of Europe) وعولمة نظام –الدول الأوروبي، وحقبة القوتين العظميين والمجتمع الدولي المعاصر. وعلى هذا نجد أنفسنا أمام موضوع تاريخي واسع لا يمكننا أن ندرس منه سوى بضعة أمثلة بارزة في هذا الفصل.

وسأبحث في هذا القسم باقتضاب مثالين قديمين ومهمين على فكرة المجتمع الدولي وروايات إقامته ألا وهما: بلاد الإغريق القديمة، وإيطاليا عصر النهضة. وتعتبر اليونان القديمة، التي كان يطلق عليها اسم هيلاس، أول مظهر تاريخي للمجتمع الدولي. وكانت هيلاس رقعة جغرافية ووحدة ثقافية، لكنها لم تكن كيانا سياسيا منفردا أو دولة منفردة. وكان المجتمع الدولي الإغريقي (الهيليني) يتألّف من عدد كبير من المدن/الدول المتوزعة جغرافيا في أسفل شبه جزيرة البلقان والجزر الكثيرة في البحار المجاورة: إيجه والادرياتيكي والمتوسط. وكان الإغريق القدامى يعتقدون أنهم مرتبطون بأجداد ولغة ودين

وأسلوب معيشة مشتركين، وأنّ هذه المقومات جميعا تميزهم عن جيرانهم الذين كانوا يعتبرونهم "برابرة" –أي أولئك الذين لم يكونوا ينطقون بالإغريقية- كالفرس.(Wight 1977:46-7; 85)

وكانت أثينا أشهر تلك المدن في بلاد الإغريق، لكن كانت هناك كيانات مماثلة عديدة مثل اسبارطة وكورنيثيا، التي شكّلت بمجموعها أول مجتمع دولي في تاريخ الغرب. لهذا كان من المهم أن نؤكّد أنّ اليونان القديمة لم تكن دولة: إذ كان الإغريق يسمون أنفسهم الهيلينيين. وقد تشكّل المجتمع الدولي الهيليني من مدن دول كانت مستقلة تقريبا بعضها عن بعض لكنها كانت ترتبط بثقافة مشتركة اعتبرت مهمة لتماسكها كمجتمع دولي. يضاف إلى هذا، كما أشرنا، أن الإغريق القدامى كانوا متشددين في تمييز بلادهم هيلاس عن جيرانها "البرابرة" كالفرس الذين ارتبطوا معهم بعلاقات سياسية لكن من دون روابط ثقافية أو ارتباطات سياسية.

وكانت المدن/الدول في هيلاس ترتبط فيما بينها بعلاقات مكثفة ومتداخلة، وكانت ديانة سكانها وعاداتهم وتقاليدهم ونظمهم السياسية متماثلة على الرغم من أنّ كلا من تلك المدن/الدول كانت لها هويتها واحتفالاتها ومذاهبها الدينية وارتباطاتها السماوية ومؤسّساتها السياسية.

الحقل ٢ -٣: التسلسل التأريخي التقريبي لنشوء المجتمع الدولي	
٥٠٠ – ١٠٠ ق.م	إغريقي قديم أو هيليني
١٣٠٠ – ١٥٠٠ ب.م	إيطاليا عصر النهضة
١٥٠٠ – ١٦٥٠	أوروبي حديث مبكر
١٦٥٠ – ١٩٥٠	أوروبي – غربي
١٩٥٠ -	عولمي

وكان كاهن (معبد) ديلفي يستشار على أنه مصدر للسلطة في الخلافات الناشبة بين المدن/الدول هناك. وقد طوّر الإغريق مفردات سياسية خاصة، منها: **"المصالحة"** و**"الهدنة"** و**"الميثاق"** و**"التحالف"** و**"الائتلاف"** و**"التحكيم"** و**"المعاهدة"** و**"السلام"** من ضمن

قائمة تضم كلمات أخرى مترجمة. وكان لديهم مفهوم للحياد عبّروا عنه بعبارة ترجمتها: "البقاء هادئا". (Nicolson 1954: 3-14).

ولم تكن لديهم مؤسسة دبلوماسية تعتمد أسلوب السفراء المقيمين الذي ابتدع في إيطاليا عصر النهضة. غير أنّهم مع هذا استطاعوا أن يطوروا مؤسسة يمكن مقارنتها بذلك الأسلوب وعرفت باسم الإنابة، التي كانت تؤدي الوظيفة الأساسية ذاتها وضمّت المقيمين المحليين من المدن الإغريقية الأخرى (Wight 1977: 53-6).

وتعتبر مسألة ما إذا كان هناك مجتمع دولي وفق تعريف هيدلي بول الآنف الذكر، حيث المدن الإغريقية كانت تنضوي في عضويته بوعي ذاتي، أمرا أقل وضوحا وأكثر إثارة للجدل. ولم يحدث الإغريق القدامى قواما مترابطا من بنود قانون دولي، لأنّهم ما كان في وسعهم أن يعتبروا الحواضر (Polis) –التجمعات السياسية التي كانت تشكل المدن/الدول حيث كانوا يعيشون- كيانات لها حقوق وعليها واجبات في علاقاتها بالمدن/الدول الأخرى استنادا إلى أساس ما من المساواة التقريبية.(Wight 1977:51) وكانت الدول - المدن الإغريقية مكتفية ذاتيا من الناحية السياسية على الرغم من أنّها كانت تستند إلى ثقافة وديانة مشتركتين؛ فهي لم تكن جزءا من رابطة سياسية أكبر تتألف، على سبيل المثال، من قوام مشترك من القانون الدولي. وكان مجتمعها الدولي، بالقدر الذي كان كذلك في حينه، ثقافيا-دينيا أكثر من كونه قانونيا - سياسيا.

ومع أنّ الإغريق القدامى لم يكن لديهم مفهوم صريح عن القانون الدولي كما نعرفه اليوم، فقد كانوا يقرّون مع ذلك بأنّ مبادئ معينة تفرضها الآلهة أو يمليها الواقع الملموس يجب أن تحكم مسار الشؤون الدولية بين المدن/الدول في بلاد هيلاس. فقد كانت المعاهدات بين تلك الكيانات تخضع للوصاية الخاصة للإله زيوس، الحاكم القادر على جميع الآلهة والبشر، وكانت جريمة أن تنقض معاهدة من دون تبرير معترف به، أو أن تتخلى دولة عن إحدى حليفاتها في غمرة حملة عسكرية. وكتب هارولد نيكلسون (1954:5) أن الإغريق القدامى كان بينهم "على ما يبدو... عقوبة دينية تقلّل من ضراوة الأعمال البربرية الهائجة في الحروب وتماثل ميثاق جنيف الذي نهتدي به اليوم".

وقد لا يكون هذا التشبيه في مكانه لأنّ اتفاقات (ميثاق) جنيف مجموعة متطورة وواضحة من نصوص القانون الدولي. لكن النـــزعة النفعية الضيقة الأفق والانتهازية المحض في ميداني الحرب والسياسة الخارجية كانتا عند الإغريق القدامى خطأين

أخلاقيين: فقد كان شنّ هجوم عسكري مباغت عملا غير أخلاقي؛ وكانت الحروب العدائية مرتبطة بسلوك يتوقع صدوره عن البرابرة لا الإغريق. ولطالما كان الانتقاد يوجه إلى بعض تلك الدول، مثل اسبرطة، بسبب مخاتلاتها الدبلوماسية. وإلى جانب القوانين والأعراف التي كانت سائدة في مدن هيلاس، كما جاء في كتاب نيكلسون (ص١٠)، فقد اعترف الإغريق اعترافا باهتا بوجود معايير محددة للسلوك تنطبق على البشر جميعا المتحضرين منهم والبرابرة على السواء.

وتقارب هذه الممارسات، كما يتضح، مفهوم هيدلي بول، ولهذا لا نفاجأ حين تعتبر اليونان القديمة غالبا أول مجتمع دولي بارز في العرف الغربي. لكن علينا أن نؤكّد ثانية أن الإغريق لم يتحركوا في إطار مفهوم من السيادة المتكافئة، إذ كان واضحا أن بعض الدول حينذاك كانت أكثر مساواة وتكافؤا من غيرها: بمعنى أنّه كانت هناك بضع قوى كبرى، كأثينا وإسبارطة، والعديد من القوى الأصغر التي غالبا ما كانت تقحم نفسها في منافسات وتآلفات وحروب بعضها مع بعض. ولم تكن الدول الأصغر تحظى بوضع متكافئ مع الدول الكبرى آنذاك. وقد أوضح لنا توسيديديس (Thucydides) ذلك في وصفه حرب البيلوبونيز (٤٣١-٤٠٤ق.م) بين أثينا وإسبارطة التي استقطبت المجتمع الدولي الإغريقي في حينها.

ونقرأ في ذلك الوصف حوارا شهيرا يناشد فيه سكان ميلوس، وهي إحدى المدن/الدول الصغيرة، من يسمعهم تحقيق العدالة في مواجهة الأثينيين الأقوياء الذين كانوا وجهوا لهم إنذارا نهائيا. لكن الأثينيين رفضوا تلك المناشدة بازدراء وردوا عليهم بأنّ العدالة بين الدول تقوم على أساس تكافؤ القوى: "الأقوياء يفعلون ما يملكون القوّة لفعله والضعفاء يقبلون بما عليهم أن يقبلوا... هذه هي القاعدة الآمنة – الوقوف في وجه الأنداد، والتصرف باحترام تجاه من هم أعلى مرتبة، ومعاملة من هم أدنى مرتبة برفق واعتدال." (Thucydides, trans. Warner. 1972: 402; 407) وهذا هو التصريح النموذجي المألوف عن الأخلاق السياسية للواقعية في العرف الغربي. (راجع الفصل السادس).

وفي نهاية المطاف طغت على هيلاس مقدونيا الإمبراطورية التي كانت دولة ضمن القارة الأوروبية مستندة إلى شبه جزيرة البلقان. ولم يكن في قدرة أعظم القوى في اليونان القديمة، ألا وهي أثينا، أن تقف في وجه اندفاع المقدونيين لتحقيق التفوق على

الهيلينيين. ودخل تاريخ المنطقة عندئذ في حقبة من نظام حكم طبقي وامبراطوري في علاقات المجتمعات السياسية هناك.

وتمكّن الرومان، الذين أزاحوا المقدونيين في نهاية الأمر من بناء إمبراطورية أعظم من خلال الغزو والاحتلال وبسط حكمهم على معظم أرجاء أوروبا ورقعة واسعة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى الرغم من أنّ الرومان كانوا يعترفون بقانون أممي بدائي (jus gentium) فإنه لم يكن قانونا صريحا من أجل دول مستقلة أو ذات سيادة، فقد كانت روما هي الوحيدة التي تتمتّع بالسيادة، وكانت علاقاتها بجميع المجتمعات السياسية الخاضعة لسيطرتها علاقات امبريالية لا دولية. وبدلا من الحوار والوفاق اللذين يقومان عادة بين الدول المستقلة، كان أمام الأقاليم الخاضعة للإمبراطورية (Imperium) الرومانية واحد لا غير من خيارين: إمّا الطاعة أو الثورة.

وبعد فترة طويلة من الانحطاط تفككت عرى إمبراطورية روما (الغربية) في القرن الرابع بعد الميلاد تحت ضغط "البرابرة" الذين كانوا يشنون هجماتهم عليها من أطراف الإمبراطورية. وفي نهاية المطاف حلّ في روما نظام حكم ديني منظم عرف بالمسيحية اللاتينية، وكان أحد نظامين إمبراطوريين خلفا إمبراطورية روما. ولم تسقط الإمبراطورية الشرقية في القسطنطينية ـــ والتي كانت أيضا نظام حكم دينيا ـــ وصمدت ألف عام بعد ذلك متقمصة تعاليم المسيحية اليونانية –الأرثوذكسية، وعرفت بالإمبراطورية البيزنطية (Byzantium).

وقضى الأتراك العثمانيون أخيرا على هذه الإمبراطورية أواسط القرن الخامس عشر، وأقاموا مكانها دولة مسلمة ناشئة توسّعت بالفتوحات. وفي شمال أفريقيا حلّت دول إسلامية ناشئة أيضا محل بقايا الإمبراطورية الرومانية التي صمدت هناك قرونا عدة بعد سقوط روما، وبسطت الإمبراطورية العثمانية سيطرتها على هذه المنطقة بعد وقت طويل.

وهكذا كانت العصور الوسطى عصور إمبراطوريات، وفترة من العلاقات والصراعات بين إمبراطوريات مختلفة، ولم تكن عصور مجتمع دولي قائم على وجود دول ذات سيادة.

وكانت أوروبا العصور الوسطى في الغرب، والتي دامت قرابة الألف عام من ٥٠٠ إلى ١٥٠٠ بعد الميلاد، تدعى (Respublica Christiana) (التي يمكن ترجمتها بـــ"**النظام الجمهوري المسيحي**")، وهو مجتمع شمولي مبني على كيان مشترك

من السلطة الدينية (Sacerdotium) والسلطة العسكرية (Regnum) منح على الأقل حدا أدنى من الوحدة والتماسك للأوروبيين مهما كانت لغتهم وأيا كان موطنهم (Wight 1977:47). كان ذلك على الأقل الترتيب الرسمي المعترف به في إطار النظرية السياسية للعصور الوسطى (Gierke 1987:13).

وكانت أوروبا العصور الوسطى في الواقع، بطبيعة الحال، مقسّمة عبر حدود الإقطاعيات على المستويين الإقليمي والمحلي للمجتمع. وكان أوروبيو تلك العصور يدينون بولاء سياسي تقليدي لأسيادهم الإقطاعيين المباشرين في تلك التجمعات المحلية العديدة التي كانت الأغلبية الساحقة تقضي حياتها فيها. وكان ولاؤهم للملك (أو بعبارة أخرى للدولة العلمانية) ضعيفا. ومع هذا أظهر أولئك الأوروبيون في العصور الوسطى عموما طاعة دينية تقليدية للكنيسة (الغربية) التي كانت نظام حكم دينيا مهيمنا من الأساقفة والكهنة برئاسة أسقف روما: البابا.

وكان من مهام البابا أن يمارس مرجعيته كقاض، وقد فعل ذلك مرارا، وفصل في المنازعات بين الحكّام العلمانيين. وحتّى بداية العصر الحديث في بواكيره (١٥٠٠-١٦٥٠ بعد الميلاد) كان البابا لا يزال يتمتع بالتبجيل والاحترام في كثير من مناطق أوروبا، وقد قام بين فترة وأخرى بمساع للتوسط بين الحكّام ذوي السيادة، كما فعل البابا إينوسنت الرابع حين نجح في تسوية مسألة اقتسام القارة الأمريكية المكتشفة حديثا آنذاك والمحيطات حولها بين أسبانيا والبرتغال.

وبمرور الزمن استطاع الملوك الأوروبيون القضاء على كبار الإقطاعيين وتحدّوا سلطة البابا وأصبحوا بذلك المدافعين عن الدول ضد الاضطرابات الداخلية والتدخل أو التهديد الخارجيين. ويوجز مارتين وايت (Wight 1986:25) ذلك التحول السياسي بهذا التلخيص الدقيق: "اتسعت الدائرة الداخلية من الولاء بالنسبة إلى الإنسان العادي، وتقلصت الدائرة الخارجية من ذلك الولاء، والتقت الدائرتان وتطابقتا في دائرة محددة ازدواجيا بوضوح بينهما، حيث كان الولاء غامضا من قبل. وهكذا برزت الدولة الحديثة إلى الوجود؛ وحدة من الولاء أضيق نطاقا لكن أكثر قوّة ممّا كان الوضع عليه في عصر مسيحية العصور الوسطى".

ويذكر بيركهارت أن "النظام الديني-السياسي في العصور الوسطى أخذ يتفكّك خلال القرن السادس عشر بتأثير حركة الإصلاح البروتستانتي والنظام الديني السياسي

الجديد الذي جاء به مارتين لوثر والذي رسخ سلطة الملوك وشرعية مملكاتهم. وبحلول ذلك الوقت كان قد مضى زمن طويل على تحول مركز البابا نفسه إلى دولة وإلى سلطة قوية بالفعل.وكانت احدة من قوى عدة متنافسة في إيطاليا" (Burekhardt 1958: 120-42) غير أنّ بابوية عصر النهضة، والتي اشتهرت بالمحسوبية والفساد، ظلّت مع ذلك تسهم في ابتداع مظاهر جديدة للدبلوماسية، كمنصب السفراء المقيمين والأحكام الخاصة بالسلك الدبلوماسي في روما.

ومن التناقضات اللافتة في التاريخ الأوروبي أن البابوية لم تعمل على مقاومة المجتمع الدولي الحديث في باكورته وعلى تقويضه فحسب، بل عملت أيضا على دعم أسس إنشائه وتوسعه في آن معا.

والتجربة التاريخية الثانية الجديرة بالذكر في مسيرة تطور المجتمع الدولي شملت الدول الصغيرة في إيطاليا إبّان عصر النهضة التي كانت أول من انفصل عن إمبراطورية العصور الوسطى وازدهرت في شمال إيطاليا بين القرنين الرابع عشر والخامس عشر. وكان عصر النهضة فترة تنوير في ميادين الفنون والعلوم انطلقت من إحياء التعاليم القديمة، ولاسيّما مظاهر الفكر في كل من اليونان وروما القديمتين، والتي ظلت حيّة بفضل العلماء العرب في العالم الإسلامي خلال العصور الوسطى.

وفي سياق ابتداعهم "**النهضة**" ابتدع الإيطاليون أيضا الدولة الحديثة المستقلة (Stato) التي كانت أبرز نماذجها دول البندقية وفلورنسا وميلانو والدولة البابوية. وكانت تلك الدويلات قائمة في نطاق مدينة وما حولها من الضواحي -مع أنّها كانت أحيانا تمتد إلى أبعد من ذلك، كما كانت الحال في جمهورية البندقية التي كانت تتبع لها أقاليم واسعة على طول الساحلين الشمالي والشرقي للبحر الأدرياتيكي.

وكان المسؤولون الإيطاليون الجدد في نظام Stato (الدولة الحديثة المستقلة)، بإحداثهم نظمهم السياسية المتحررة الخاصة بهم، يتحدّون بالطبع السلطة الدينية - السياسية السائدة في العصور الوسطى ويعلنون انفصالهم عنها وتحررهم من سلطانها. (Burckhardt 1958:62-44) وجلبت جمهورية البندقية، الدولة التجارية المسيطرة آنذاك، إلى أوروبا العديد من التقاليد والمؤسسات الدبلوماسية الخاصة بالمجتمع الدولي بعد أن كانت اكتسبتها من خلال علاقاتها التجارية والسياسية مع الإمبراطورية البيزنطية.

وكانت جمهورية البندقية بذلك مثلا يحتذي للدول الإيطالية الأخرى، ولفرنسا وأسبانيا فيما بعد، ولأوروبا برمتها في نهاية المطاف. (Nicolson 1954:24).

وقد أطلق الإيطاليون العنان للاعتقاد القائل: إنّ مصالح الدولة وسلوك رجالها المحنكين يجب أن يسترشدا بهدي مبادئ أخلاقية مستقلة في مضمار السياسة. وأصبح الفكر السياسي من النموذج الواقعي الذي يستند إلى ما يمكننا تسميته بـ"سياسة القوة" و"**المصالح القومية**" يعرف بتبرير وجود الدولة، وأصبح يعرف في وقت لاحق بـ"**سياسة الواقع**" (Realpolitik) حيث تتميّز أخلاقيات الدولة والمبادئ الأخلاقية لرجالها عن الأخلاق الدينية الشاملة أو المبادئ الأخلاقية العادية المتعارف عليها وترتقي فوقها (Vincent 1982:74).

ومع هذا أقامت المدن/الدول في إيطاليا، ولفترة قاربت القرن ١٤٢٠-١٥٢٧، نظاما اجتماعيا فيما بينها يستند إلى الحوار الدبلوماسي. وكان إيطاليو عصر النهضة يتمتعون أيضا بقدرة على التعمق الثاقب في مدى أهمية ميزان القوى للحفاظ على نظام دولي فيما بينهم. غير أنّ الترتيبات التي وضعوها لذلك كانت معظم الأحيان قائمة على مبدأ النفعية الذي لم يكن أساسا سليما لتطوير مقوّمات مجتمع دولي دائم فيما بينهم. كما شجّعت تلك الترتيبات تدخل القوى الخارجية بدعم من دولة إيطالية (أو مجموعة من الدول) ضد دولة أخرى، الأمر الذي قضى في نهاية المطاف على مجتمع الدول الإيطالية، وأحلّ في مكانه نظاما من السيطرة الخارجية عبر جبال الألب.

وفي النهاية، بلغ حجم المدن/الدول الإيطالية مساحة أصغر، وأصبحت قوتها أضعف وانقساماتها أشدّ ممّا كان يمكن أن يجعلها قادرة على الدفاع عن أنفسها في مواجهة الدول ذات المساحة الأكبر بكثير والتي كانت مندفعة سياسيا بأفكار حكّام طموحين في أوروبا الغربية. وكانت مساحة فرنسا أو أسبانيا وحدها تعادل مساحة الدول الإيطالية كلها مجتمعة. وهكذا وجدت الدول الإيطالية نفسها في مواجهة تحد خارجي جديد لاستقلالها أخطر في مجموعه من أي تحد كان صدر من أي دولة فيها ضد أخرى. وكان يمكن أن تنجح تلك الدول في مقاومة الدول الإقليمية الجديدة بفاعلية أكبر لو كانت تمكنت من تحقيق الوحدة السياسية والعسكرية فيما بينها لتقيم دولة إقليمية كبيرة واحدة تضمها جميعا.

ودعا مكيافيلي إلى إقامة إيطاليا موحدة في السنوات الأولى من القرن السادس عشر الميلادي وكرّس الكثير من أفكاره لشرح الأسلوب المناسب لتحقيق ذلك الهدف لا سياسيا وحسب بل عسكريا أيضا في كتاب ألّفه عن فن الحرب.

الحقل ٢ -٤: نظريات عصر النهضة عن الحنكة في إدارة شؤون الدولة

صاغ مكيافيلي (١٤٦٩-١٥٢٧) نظريته عن الحنكة في إدارة شؤون الدولة، ولاسيّما في كتابه الشهير **"الأمير"**، بأنّها رؤيا بالغة الأهمية على صعيد السياسة الخارجية تتساوى فيها الفضيلة السياسية بالدهاء لدى تطوير سلطة الدولة وتطبيقها، وبأن الرذيلة السياسية ما هي إلا إيمان ساذج (أي مسيحي) بالعدالة. ويعتبر الشرف والمجد والحظ والضرورة، وفوق هذا كله، الفضيلة ـــ بالمعنى العلماني الدقيق للحنكة السياسية في إدارة شؤون الدولة ـــ أفكارا جوهرية في رأي مكيافيلي وغيره من المعلقين السياسيين الآخرين في عصر النهضة (أمثال فرانشيسكو جيتشيارديني المؤرّخ السياسي لفلورنسا). وتشكّل هذه الآراء جزءا مهما ممّا أصبح يعرف بالنظرية الكلاسيكية للواقعية.(Angela 1969: ch.7)

لكن الحكّام الإيطاليين لم يكن في قدرتهم أو رغبتهم أن يقوموا بذلك، ولعلّ السبب يعود إلى التنافس المتأصل بشدة بين مختلف المدن/الدول التي كانوا يحكمونها وإلى مدى طموحهم كأفراد أو كأسر حاكمة. وفي القرن السادس عشر تغلبت أسرة هابسبرغ الحاكمة في النمسا وإسبانيا على تلك الدول الإيطالية إضافة إلى الفرنسيين الذين لم تنته سيطرتهم على شبه الجزيرة الإيطالية أخيرا إلا في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي.

النقاط الرئيسية

- هناك سابقتان تاريخيتان لقيام المجتمع الدولي هما اليونان القديمة وإيطاليا عصر النهضة.
- الإمبراطوريتان اللتان تعارضتا مع سمات تلك المجتمعات الدولية لكنهما كانتا أيضا بمثابة جسر تاريخي فيما بينها هما الإمبراطورية الرومانية وخليفتها

المسيحية المباشرة في الغرب، ألا وهي "الجمهورية المسيحية" Respublica Christiana في العصور الوسطى.

- كان المجتمع الدولي الإغريقي قائما على الحواضر (كبرى المدن أو Polis) والثقافة الهيلينية.
- كان المجتمع الدولي الإيطالي قائما على نظام الدولة الحديثة المستقلة (Stato) والتمسك القوي لكل مدينة بهويتها وتنافسها الشديد مع مثيلاتها في إيطاليا عصر النهضة.
- اكتسحت القوى المجاورة التي تسعى إلى الهيمنة تلك المجتمعات الدولية الصغيرة في نهاية المطاف.

المجتمع الدولي الأوروبي European International Society

كان بناء الكاتدرائيات في العصور الوسطى يستغرق سنوات عديدة وأحيانا قرونا، حتّى يصل إلى شكله النهائي، وكان هذا شأن بناء المجتمع الدولي الأوروبي الذي بدأت بواكيره في القرنين السادس عشر والسابع عشر ولكنه لم يكتمل حتّى حلول القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وكانت الدولة الإقليمية الحديثة التي استند إليها، دولة منبثقة عن عصر النهضة الإيطالي وحقبة الإصلاح البروتستانتي.وقد نهج حكّام الدول الأوروبية الجديدة منهج الإيطاليين، ونتج عن ذلك أن انتشرت فنون عصر النهضة وعلومه، بما في ذلك فن إدارة شؤون الدولة، في جميع أرجاء أوروبا الغربية.

وكان من شأن اللاهوت السياسي الذي جاء به مارتن لوثر، وما رافقه من "دافع نحو فصل العناصر السياسية عن طرائق الفكر الدينية" (Wolin 196:143) أن فصل أيضا الشرعية السياسية للدولة عن الامتياز الديني الذي كانت تتمتّع به "**الجمهورية المسيحية**" (Respublica Christiana) في العصور الوسطى. ويعتبر مكيافيلي ولوثر من أهم واضعي أسس مجتمع الدول الحديث.

وفي العصر الحديث تحرّرت السياسة العلمانية، ولاسيّما سياسة الدولة وفن إدارة شؤونها، من القيود الأخلاقية الصارمة والضوابط الدينية التي كانت سائدة في العالم المسيحي إبّان العصور الوسطى. واليوم نجد أنّ الدولة ذات السيادة قد حدّدت معالم العلاقات بين المجموعات السياسية الرئيسية في أوروبا، وأصبحت هذه العلاقات الآن

علاقات دولية متميزة وملموسة. وقد كان الكثير من الحكّام الأوروبيين يطمحون إلى توسيع رقعة دولهم، في حين كان الآخرون منهم يجهدون للدفاع عن بلادهم ضد الاعتداءات الخارجية. وتطوّرت مظاهر التنافس بين الدول نتيجة ذلك إلى حروب في كثير من الحالات وإلى توسع رقعة بلد ما على حساب البلدان الأخرى. والمعروف أن فرنسا وأسبانيا والنمسا وانجلترا وهولندا والدانمارك والسويد وبولندا وروسيا وبروسيا والدول الأخرى ضمن المجتمع الدولي الأوروبي الحديث كانت تدخل في حروب بعضها ضد بعض في فترات مختلفة.

وكان السبب وراء اندلاع بعض تلك الحروب الأفكار المطروحة في عصر الإصلاح البروتستانتي الذي أدّى إلى إحداث شروخ عميقة لدى مسيحيي أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر. لكن الحروب الأخرى (وهي الغالبية باطراد) كانت تنشب لأسباب تعود إلى مجرد وجود دول مستقلة لجأ حكامها إلى الحرب كوسيلة رئيسية للدفاع عن مصالحهم وإرضاء طموحاتهم والتوسع، إن أمكن، في بسط سيطرتهم على المزيد من الأراضي. وأصبحت الحرب بمثابة مؤسسة دولية لتسوية المنازعات بين الدول ذات السيادة.

ولقد سعت أسرة هابسبرغ الكاثوليكية، التي كانت تسيطر على دولة مترامية الأطراف تعتمد نظام الأسر الحاكمة المتوارثة وتضم أقاليم من أراض متفككة في النمسا وأسبانيا وهولندا وإيطاليا وبوهيميا وهنغاريا ومناطق أخرى في كل من أوروبا الشرقية والغربية، إلى فرض "إمبرطوريتها" الخاصة –باسم **"الجمهورية المسيحية"** - على أوروبا التي كانت تتشرذم إلى تجمعات دينية-سياسية، بعضها كاثوليكي وبعضها الآخر بروتستانتي بتأثير الإصلاح البروتستانتي والإصلاح الكاثوليكي المعاكس.

وأدّى ذلك السعي إلى تحقيق التفوق في بسط السيطرة على أوروبا إلى نشوب حرب طاحنة عرفت بـ**"حرب الأعوام الثلاثين"** (١٦١٨-١٦٤٨) وانتهت بهزيمة أسرة هابسبرغ وبالتفاوض على معاهدات السلام في ويستفاليا عام ١٦٤٨ (Wedgwood 1992). ولم تكن تلك هي المقامرة الأولى من أجل تحقيق التفوق السياسي في أوروبا، وربّما لن تكون الأخيرة. لكن لغة التبرير الدولي بعد ذلك العام ستتغير تدريجيا، مبتعدة عن طروحات الوحدة المسيحية والأصولية الدينية، ومقتربة من مفاهيم التنوع الدولي بالاستناد إلى مجتمع علماني من الدول ذات السيادة.

وجاءت فترة كانت فيها معاهدات ويستفاليا ومعاهدات أوتريخت (١٧١٣) لا تزال تشير إلى "الجمهورية المسيحية"، لكنها كانت المعاهدات الأخيرة التي احتوت تلك الإشارة، لأنّ ما نشأ تاريخيا في غضون ذلك كان مجتمعا أوروبيا علمانيا من الدول التي لم تعد فيها السلطة المهيمنة سياسيا ودينيا قائمة بأي معنى يذكر.

وتوضح من خلال المنازعات بين حركتي الإصلاح والإصلاح المعاكس بحلول منتصف القرن السابع عشر الميلادي أن على الدول البروتستانتية والدول الكاثوليكية حتما أن تتعايش. وكان ذلك إقرارا بأنّ المشكلة الأساسية في علاقاتهما كانت مشكلة سياسية وليست دينية. ولم تقاتل تلك الدول بعضها بعضا على أسس منطلقات دينية، بل على أسس سياسية ــ إقليمية، مع تفاهم بعض الدول الكاثوليكية ــ وأبرزها فرنسا ــ مع دول بروتستانتية كالسويد في تحالف ضد آل هابسبرغ الكاثوليك. وقد جسّد ذلك التحالف ضد آل هابسبرغ أيضا مفهوم ميزان القوى؛ حيث كان الهدف من تشكيل تلك المنظمة بتحالف عدد من الدول بقوتها العسكرية المشتركة أن تعمل كقوة موازنة تقف في وجه المساعي الرامية إلى فرض الهيمنة والإمبراطورية السياسيتين. وكان للعقيدة الداعية إلى تبرير فكرة إقامة الدولة الأولوية مقارنة بأي التزام من رواسب الماضي يدعم فكرة **"الجمهورية المسيحية"** التي أصبحت تعتبر في أوساط كثيرة مجرد أيديولوجية يتبناها طرف واحد من أطراف الصراع. وكان ذلك التحول العلماني بعيدا عن الشرعية الدينية هو حجر الأساس للمجتمع الدولي منذ ذلك الحين.

وقد اعترفت معاهدات ويستفاليا رسميا بوجود دول منفصلة ذاتِ سيادة في إطار مجتمع دولي واحد. ولم يعد الدين السند القانوني للتدخل أو الحرب فيما بين الدول الأوروبية. وبهذا تكون تلك التسوية قد تمخضت عن ميثاق دولي جديد يستند إلى وجود دول ذات سيادة أزاحت فكرة "الجمهورية المسيحية" العائدة إلى العصور الوسطى وحلّت محلها. وسنرى أن بذور نشوء سيادة الدول ومبدأ عدم التدخل التي زرعها رجال الدولة أولئك في القرن السابع عشر الميلادي قد تطوّرت تدريجيا لتصبح بنودا في ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقات جنيف وهيئات القانون الدولي المعاصرة الأخرى.

الحقل ٢ -٥: المجتمع الدولي الويستفالي

استند المجتمع الدولي الويستفالي إلى ثلاثة مبادئ: الأول يعرف باللاتينية كما يلي: Rex est imperator in regno suo (أي: الملك إمبراطور في مملكته). ويؤكّد هذا المعيار أن العاهل لا يخضع لأي سلطة سياسية أعلى من سلطته. وكل ملك، هكذا، مستقل عن الملوك الآخرين جميعا ومتساو مع أي ملك آخر. والمبدأ الثاني كان: Cujus regio, ejus religio (أي: الحاكم يقرر المذهب الديني في مملكته).

وهذا يعني أنه لم يكن يحق لأي أجنبي أن يتدخل في حكم يصدره العاهل على أساس ديني. وكان المبدأ الثالث هو توازن القوى: وكان ذلك المبدأ يرمي إلى منع أي ساع إلى الهيمنة من النهوض والسيطرة على الآخرين جميعا.

وبهذا نجد أنّ نقطة البدء الإجرائية لنشوء المجتمع الدولي الأوروبي الحديث تكون، بصورة عامة للغاية، مقرونة عادة بـ"**سلام ويستفاليا**". وتلك على الأقل هي الفكرة التقليدية. ويرى مارتين وايت (1977: 150-2)، وخلافا لذلك نوعا ما، أن سلام ويستفاليا كان بمثابة فترة النضج للمجتمع الدولي الأوروبي وليس فترة بروزه على أرض الواقع، وهو يرجع بدايات هذا المجتمع إلى أيام "مجلس كونستانس (١٤١٥) (Council of Constance) الذي حوّل البابوية، في الواقع، إلى قوة سياسية شبه علمانية لها منطقتها وحدودها الخاصة.

غير أنّ هينــزلي (F. H. Hinsley 1967: 153) يرى، من ناحية أخرى، أن المجتمع الدولي الحديث لم يبرز الى حيز الوجود بشكل كامل قبل القرن الثامن عشر، لأنّ "**الجمهورية المسيحية**" كانت لا تزال قائمة قبل ذلك. لكن مهما تكن نظرتنا إلى معاهدات ويستفاليا المتعددة الدول ، والمعاهدات التي أبرمت بعدها، فإنها كانت تعتبر أساس القانون الدولي العلماني، أو ما أصبح يعرف بـ"قانون أوروبا العام" (Hinsley 1967: 168).

وقد صاغ أدام واتسون (1992: ch.17) مفهوم معاهدات ويستفاليا بهذه العبارة المحكمة: "ميثاق أوروبا المستند على الدوام إلى مبدأ مناهض للهيمنة". وكان لمجتمع الدول الأوروبي ذاك سمات بارزة عدة يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا، تشكل من دول أعضاء أقرّ القانون الدولي باستقلالها السياسي وتساويها القانوني.

ثانيا، كانت كل دولة عضو تتمتّع بالشرعية في نظر باقي الدول الأعضاء جميعا.

ثالثا، كانت شؤون العلاقات بين الدول ذات السيادة تدار، باطراد، من قبل هيئة من الدبلوماسيين المحترفين، وتوجّه بوساطة نظام تعددي منهجي من التواصل الدبلوماسي.

رابعا، ظلّ دين المجتمع الدولي مسيحيا، لكن تمييز معالم ذلك المجتمع عن الثقافة التي كانت ذات سمات أوروبية أصبح متزايد الصعوبة.

خامسا، وأخيرا، نشأ ميزان قوى بين الدول الأعضاء كان يرمي إلى الحول دون سعي أي من تلك الدول إلى الهيمنة على أي من شريكاتها.

الحقل ٢ -٦: غروتيوس والقانون الدولي
صاغ الدبلوماسي والفيلسوف البروتستانتي الهولندي هوغو غروتيوس Hugo Grotius بدايات فكرة القانون الدولي عام ١٦٢٥ حين وضع "قوانين الحرب والسلام" التي اعتبرت الأساس الفكري لهذا الموضوع، والتي كانت ذات تأثير هائل ولا تزال تعتبر نصا رائدا في هذا المضمار. وكان غروتيوس يأمل من ذلك أن يضيق نطاق الحرب ويوسع نطاق السلام بإيضاح معايير للسلوك بمعزل تام عن أي عقيدة دينية، وأن يتمكن بذلك من التحكم في توجيه العلاقات بين جميع الدول المستقلة، البروتستانتية والكاثوليكية على السواء.

ولم تتبلور فكرة مناوأة الهيمنة المتجسدة في تحالف موازن من القوى الكبرى يهدف إلى الحفاظ على حرية الدول الأعضاء جميعا والإبقاء على مجتمع الدول الأوروبي التعددي ككل إلا بطريق المحاولة والخطأ، ولم تكتمل نظريته إلا بعد وقت طويل. وكان أعظم تهديد تاريخي لميزان القوى الأوروبي قبل القرن العشرين هو سعي نابليون إلى الهيمنة على القارة (١٧٩٥-١٨١٥).

ويمكننا أن نقرأ السياسة الخارجية البريطانية، والأمريكية لاحقا، كدروس تاريخية في محاولتها الحفاظ على ميزان القوى أو استعادته. وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قامت بريطانيا غالبا بدور المدافع عن ميزان القوى بإضافتها ثقلها العسكري (ولاسيّما في البحر) إلى الائتلاف الذي تشكل ضد البلد الساعي إلى الهيمنة، وبخاصة فرنسا النابليونية في فترة ما بعد الثورة. ولعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا مماثلا إبّان الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا النازية واليابان الإمبراطورية، وإبان الحرب الباردة ضد روسيا الشيوعية. وطالما قبلت كل من بريطانيا والولايات المتحدة بمبادئ المجتمع الدولي في مواجهة الأيديولوجيات الثورية المعاكسة فلا يمكن اعتبارهما في حد ذاتهما دولتين تسعيان إلى الهيمنة بالمعنى السياسي التقليدي لهذا المصطلح.

والخلاصة: تبلور أول مفهوم متكامل لنظرية المجتمع الدولي وتطبيقاتها كميثاق صريح بأساس قانوني وسياسي في أوروبا وفيما بين دولها ذات السيادة. وقد ذهب إدموند بيرك، Edmund Burke في إشارته إلى التهديد المزعوم ضد النظم الملكية ونظم الأسر الحاكمة في أوروبا من قبل فرنسا الجمهورية والثورية، إلى حد أنه وصف أوروبا القرن الثامن عشر بأنّها "بالفعل دولة عظمى واحدة تستند إلى أساس واحد من القانون العام بقدر من التنوع في عادات الأقاليم والمؤسسات المحلية".

ويرى بيرك أنّ المجتمع الدولي الأوروبي كان يقوم على مبدأين: "قانون جوار" —أي الاعتراف بالدول المجاورة واحترام استقلالها- و"قواعد الحصافة" —أي مسؤولية رجال الدولة لا في حماية المصلحة الوطنية فحسب، بل في الحفاظ على المجتمع الدولي أيضا (Raffety 1928: 156-51). وعبّر عن آراء مماثلة أيضا العديد من الخبراء الأوروبيين في القانون الدولي آنذاك، وليس هناك كبير شك في أن للمجتمع الدولي الحديث جذوره في الثقافة السياسية والفكر السياسي لشعوب أوروبا.

النقاط الرئيسية

- كان "سلام ويستفاليا" التعبير الصريح الأول عن مجتمع الدول الأوروبي الذي كان سابقة لجميع التطورات اللاحقة للمجتمع الدولي.

- أزاح المجتمع الدولي ما اصطلح على تسميته "**الجمهورية المسيحية**" في العصور الوسطى وحلّ محله.
- كان على البحّاثة في الجانب الخارجي من عملية تطور الدول العلمانية الحديثة أن يجدوا أسلوبا منظما ومشروعا لإدارة العلاقات المتبادلة من دون الإذعان إلى سلطة أعلى أو الرضوخ للهيمنة الخارجية.
- كان أول مجتمع دولي متكامل البناء بمؤسساته الدبلوماسية الخاصة، وصيغته القانونية الرسمية، وممارساته الناضجة على يدّ المحنكين من رجال الدولة بما في ذلك السعي إلى الحفاظ على ميزان القوى.

عولمة المجتمع الدولي The Globalization of International Society

ثبت أنّ السيطرة السياسية الأوروبية التي انتشرت وراء نطاق القارة والتي بدأت أواخر القرن الخامس عشر الميلادي ولم تتوقف حتّى أوائل القرن العشرين، لم تكن سيطرة الإمبريالية الأوروبية فحسب، بل كانت أيضا، وفي وقت لاحق، سيطرة المجتمع الدولي (Bull& Watson). وتاريخ أوروبا الحديثة — في حيز كبير جدّا منه — هو تاريخ من التنافس السياسي والاقتصادي الذي تجلى بخاصة في الحروب بين دول ذات سيادة.

وكان ذلك التنافس الأوروبي يجري حيثما أمكن أن تبرز الطموحات ومظاهر القوّة الأوروبية، وهذا ما وصل في نهاية المطاف إلى نطاق عالمي. وقد دخلت الدول الأوروبية في منافسات بعضها مع بعض للتغلغل في مناطق مغرية اقتصاديا ومفيدة عسكريا في أنحاء أخرى من العالم والسيطرة عليها.

وكانت الحروب واسعة النطاق تجري حتّى القرن التاسع عشر بين الدول خارج القارة الأوروبية. ولم يخضع أي من الأراضي أو الشعوب الأوروبية لسيطرة حكومات في القارة بطريق الغزو أو الاحتلال، وكانت أحيانا تنتقل من دولة أوروبية إلى أخرى كما حدث لكندا الفرنسية التي ضمّتها بريطانيا في نهاية "**حرب السنوات السبع**" التي خاضتها ضد فرنسا (١٧٥٦-١٧٦٣) والتي انتصرت فيها بريطانيا. على أن "**الإنجازات الباهرة**" في القرن التاسع عشر عند قيام "**تآلف أوروبا**" –الائتلاف لتحقيق ميزان القوى الذي تشكل من القوى الكبرى التي هزمت نابليون (بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا) - كان تجنّب

الدول الأعضاء الدخول في حروب بعضها ضد بعض خلال توسعها التنافسي خارج أوروبا.

وكان ذلك تباينا واضحا مع "الأعمال الحربية التي لم تكن تنتهي بعضها ضد بعض فيما وراء البحار خلال القرون السابقة". (Watson 1992: 272) وأصبح القانون الدولي والدبلوماسية وميزان القوى تطبق جرّاء ذلك في أنحاء العالم، ولم يقتصر تطبيقها على أوروبا أو الغرب. وبحلول نهاية القرن التاسع عشر كانت حتّى القارات المعزولة، والتي كان يستحيل الوصول إليها سابقا، كمجاهل أفريقيا ، تخضع للسلطات القانونية للقوى الأوروبية وأهوائها.

لكن لم تخضع كلّ دولة غير غربية للسيطرة السياسية لإحدى القوى الأوروبية الإمبريالية. غير أنّ تلك الدول التي نجت من تلك السيطرة كان يتعين عليها أن تقبل بالقانون الدولي وأن تسير وفق الأعراف الدبلوماسية للمجتمع الدولي. فالإمبراطورية العثمانية (تركيا)، التي كانت جغرافيا وعرقيا دولة أوروبية جزئيا، كانت على صلة وثيقة بالدول الأوروبية لكنها لم تقبل قط بالمتطلبات السلوكية للمجتمع الدولي.

وأصرّ العثمانيون بدلا من ذلك على معاملة الدول الأوروبية وفق شروطهم الإسلامية الخاصة. وعلى الرغم من أنّ العثمانيين كانوا يتدخلون بانتظام في أوروبا، وعادة ما كان ذلك يجري لقطع الطريق أمام أعدائهم من آل هابسبرغ كي لا يطمعوا في أراضيهم، فإنّ أولئك العثمانيين كانوا ينأون عن الأعراف المسيحية قديما وأعراف المجتمع الدولي الأوروبي لاحقا، فهم، كمسلمين، كانوا يعتقدون أنهم أسمى من مثل ذلك المجتمع.

وكان العثمانيون قادرين على فرض شروط على الدول الأوروبية في أوج قوتهم بدءا من منتصف القرن الخامس عشر وحتّى بداية القرن السابع عشر. لكنهم بحلول منتصف القرن التاسع عشر كان قد مضى عليهم زمن طويل وهم يعانون من الانحطاط وأجبرتهم القوى الأوروبية التي أصبحت آنذاك متفوقة عليهم بوضوح على أن يقبلوا بمبادئ القانون الدولي والشروط الأخرى التي كانت الدول الغربية تمليها عليهم.

وبعد ذلك بفترة قصيرة قررت اليابان أن تفعل الشيء ذاته ولو بقدر أقل من الإجبار والمهانة، فقد نجحت اليابان في امتلاك المقومات اللازمة كي تصبح قوة عصرية، وتمكنت مع بداية القرن العشرين من أن تهزم الإمبراطورية الروسية في حرب كبرى،

وأصبحت هي ذاتها من القوى الاستعمارية أيضا. وتعرضت الصين لاعتداءات واسعة النطاق على أراضيها من قبل الدول الأوروبية والولايات المتحدة واليابان، ولم تحظ بالعضوية الكاملة في المجتمع الدولي حتّى عام ١٩٤٥ حين أصبحت عضوا دائما في مجلس الأمن الدولي.

ولم تستطع معظم الأنظمة السياسية غير الغربية أن تتصدى للإمبريالية الغربية وفقدت استقلالها نتيجة لذلك كما كانت الحال في أنحاء جنوب آسيا وجنوبها الشرقي ومعظم أنحاء الشرق الأوسط وجميع أنحاء القارة الأفريقية ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ في واقع الأمر.

وجاءت المرحلة الثانية من عولمة المجتمع الدولي من خلال حركتي رد الفعل: القومية ومناهضة الاستعمار. وفي سياق رد الفعل ذاك طالب الزعماء السياسيون الوطنيون بالتخلص من الاستعمار وبالاستقلال استنادا إلى الأفكار الأوروبية والأمريكية الداعية إلى حق تقرير المصير. وتبعت ذلك المطالبة بالتالي بالحصول على عضوية متساوية داخل مجتمع دولي شامل ومنفتح على جميع الثقافات والحضارات من دون تمييز (Jackson 1990).

الحقل ٢ -٧: حق تقرير المصير
برز مبدأ الشرعية الذي أقرّ نزع الاستعمار في "الإعلان عن منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة" الشهير الصادر عام ١٩٦٠ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار ١٥١٤) الذي لم يعلن أن "جميع الشعوب تتمتّع بحق تقرير المصير" وبالتالي حق العضوية في المجتمع الدولي وحسب، بل أوضح أيضا أن "المزيد من الاستمرار في الاستعمار... جريمة تشكل خرقا لميثاق الأمم المتحدة".

وكانت تلك "**الثورة ضد الغرب**"، كما وصفها هيدلي بول، الوسيلة الرئيسية التي توسع المجتمع الدولي بها إثر الحرب العالمية الثانية. وفي فترة وجيزة استمرت نحو عشرين عاما بدأت باستقلال الهند وباكستان عام ١٩٤٧، أصبحت غالبية المستعمرات في آسيا وإفريقيا دولا ذات سيادة وأعضاء كاملي العضوية في منظمة الأمم المتحدة. وأدّى

نزع الاستعمار الأوروبي في "العالم الثالث" إلى رفع عدد أعضاء مجتمع الدول من نحو ٥٠ إلى أكثر من ١٦٠، أي ما يتجاوز ثلاثة أمثال العدد السابق.

وتجسّد العمل الأخير في مسار نزع الاستعمار الأوروبي الذي أكمل عملية عولمة المجتمع الدولي في حلّ الاتحاد السوفيتي لدى انتهاء الحرب الباردة. وهنا لم يستند حقّ تقرير المصير إلى استقلال المستعمرات الأوروبية ما وراء البحار، بل إلى نطاق الحدود الداخلية لأقاليم الإمبراطورية الروسية (القيصرية) السابقة التي استولى عليها الشيوعيون واحتفظوا بها بعد ثورتهم عام ١٩١٧.

وأصبحت تلك الحدود الروسية القديمة بهذا حدودا دولية جديدة. وأدّى تفكك الاتحاد السوفيتي بدوره وما تزامن معه من انحلال كل من يوغسلافيا وإثيوبيا وتشيكوسلوفاكيا إلى توسيع العضوية في المجتمع الدولي بما يزيد على ١٨٠ دولة. واليوم، وللمرة الأولى في تاريخ العالم، نشهد قيام مجتمع دولي مطرد على نطاق عالمي – من دون أي ثغرات متفرقة خلاله من وجود حكومات منعزلة يشكلها السكان الأصليون أو من سلطة قانونية تفرضها قوة استعمارية ومن دون أي قوة مهيمنة خارجية –مجتمع يستند إلى سيادة الأقطار المحلية وإلى مجموعة مشتركة من الأحكام التي يتجسد أهمها في ميثاق (الأمم المتحدة).

النقاط الرئيسية

- انبثق عن التنافس والحروب بين الدول الأوروبية منظمة عسكرية ومستوى من التكنولوجيا مكّناها من إظهار قوتها على نطاق عالمي. ولم يتمكّن من الوقوف في وجه ذلك التوسع سوى عدد قليل من النظم السياسية غير الأوروبية.
- بدأ العمل بتطبيق القانون الدولي والدبلوماسية وتحقيق ميزان القوى على النمط الأوروبي في أنحاء العالم كله.
- لجأ الوطنيون من السكان الأصليين غير الغربيين إلى الثورة في نهاية الأمر، وطالبوا بحقّ تقرير المصير الذي أدّى إلى نزع الاستعمار، وتوسيع نطاق المجتمع الدولي.

- تلا ذلك توسّع آخر إثر انتهاء الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفيتي وعدد من الدول الشيوعية الأخرى.
- وهناك اليوم، وللمرة الأولى في التاريخ، مجتمع دولي واحد جامع وعلى نطاق عالمي.

مشكلات المجتمع الدولي العالمي

Problems of Global International Society

القيم والمعايير الجوهرية لمجتمع الدول العالمي المعاصر هي السلم والأمن العالميان وسيادة الدول وحق تقرير المصير وعدم التدخل في شؤون الغير وعدم التمييز، وبشكل عام، حرمة جميع الدول القائمة ووحدة أراضيها وعدم انتهاك سيادتها بصرف النظر عن مستوى تطورها ونظام حكمها وأيديولوجيتها السياسية ونمط ثقافتها أو أي سمات أو ظروف داخلية لها. وفي وسعنا أن نشير إلى أن هذه القيم والمعايير تجسيد للميثاق العالمي للمجتمع الدولي المعاصر وتعبير عنه.

ويقوم هذا الإطار الاجتماعي أساسا كي يجيز سيادة الدول الأعضاء في المجتمع الدولي العالمي ويكون بمثابة تعهد لتحمل الأعباء المترتبة على ذلك. وفي هذا الإطار نجد أنّ سيادة الدولة، وهي ما تعتبر الدعامة الرئيسية، مؤكدة على النطاق العالمي.

لكن هذا البناء العالمي ينطوي أيضا على مشكلات ومعوقات لم يسبق لبعضها مثيل في تاريخ المجتمع الدولي. وليس من مجال إلا لبحث أهم تلك المشكلات باقتضاب. كنتيجة لهذا الفصل:

أولا، من اللافت أن ليست هناك ثقافة داعمة مشتركة يستند إليها المجتمع الدولي العالمي الذي يتقاطع في نقاط التقاء كثيرة مع الثقافات والحضارات الكبرى في العالم. فليس هناك سند ثقافي يمكن مقارنته بالمسيحية أو الحضارة الأوروبية أسهم في استمرار المجتمع العالمي الأوروبي الغربي.

وربّما أمكن لمعايير السوق الحرة وقيمها، ولحقوق الإنسان، وللديمقراطية الليبرالية، ولحكم القانون أن توفر لنا مثل ذلك السند. وقد تعهدت الدول الرائدة المتقدمة في هذا العصر، كالدول الأعضاء في "**منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي**" (OECD)، بإقرار تلك القيم وسعت عموما إلى الحفاظ عليها. لكن تظل دول مهمة

أخرى أعضاء في المجتمع الدولي، كعديد من دول أفريقيا الشرقية والدول الإسلامية، تعترض على بعض تلك المعايير والقيم. وقد تميل روسيا بدورها قريبا إلى هذا الاتجاه.

ثانيا، إذا كان دعم الميثاق العالمي سيجري في المستقبل فليس من المحتمل أن يكون مفيدا على نطاق واسع إلا إذا كانت معاييره وقيمه الجوهرية تتطابق مع مصالح ومشاغل الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي المعاصر، إن لم يكن جميع هؤلاء الأعضاء. وربّما تطلب ذلك أن تنفصل تلك المعايير والقيم، أو على الأقلّ تتباعد، عن مثيلاتها في أي ثقافة بعينها، بما في ذلك الثقافة الغربية.

ولا تزال الدول الأعضاء جميعا تتعهد علانية وبوضوح بالتمسك بتلك المعايير والقيم الجوهرية للمجتمع الدولي المشمولة في معظمها بمواثيق منظمات دولية إقليمية كميثاق منظمة الوحدة الإفريقية (Brownlie 1971: 2-8).

ثالثا، التنوع الإقليمي للمجتمع الدولي العالمي المعاصر أكثر وضوحا وصراحة بكثير من المجتمع الدولي الأوروبي أو أي مجتمع دول سابق آخر. وهذا يقودنا إلى التعددية الدولية المستندة إلى تجمعات من الدول، كجنوب شرق آسيا أو أوروبا الغربية أو أمريكا اللاتينية أو أفريقيا ، تشترك في إقليم جغرافي واحد وقد تكون لها روابط ثقافية مشتركة وحياة اقتصادية مترابطة أيضا. ولكي يستوعب الميثاق العالمي بنجاح هذه التعددية الإقليمية-الثقافية ينبغي أن لا يثقل بأعباء معايير وقيم تقحم فيه إقحاما من ثقافة واحدة بعينها، بما في ذلك معايير الديمقراطيات الغربية وقيمها.

رابعا، منذ عام ١٩٤٥ تجمدت الحدود الدولية واعتبرت حدودا مقدسة فيما كان العالم يحاط بسلطات محلية ذات سيادة تستند إلى مبدأ تقرير المصير. ومن الواضح أن هذا الوضع لم يشجع الدول على الدخول في حروب أو عمليات تدخل مسلح في شؤون الدول الأخرى بهدف التوسع الجغرافي، وهي ممارسات كانت مألوفة في تاريخ المجتمع الدولي الأوروبي الذي كانت الحروب المتكررة بين دوله تنشب من أجل الأرض وقضايا أخرى، لكن ذلك أوجد أيضا حاجزا أمام إقامة سلطات قانونية جديدة عن طريق الحول بفاعلية دون خلط الأوراق لسلطات قانونية إقليمية معيّنة للمجتمع الدولي استجابة للمتغيرات في الهويات الاجتماعية-السياسية والمطالب اللاحقة للفوز بتقرير المصير القومي، كما شهدنا في كرواتيا والبوسنة والهرسك.

خامسا، أدّى مبدأ عدم التدخل إلى قلب مشكلة الأمن التقليدية رأسا على عقب في كثير من الدول ولاسيّما منها دول ما بعد الاستعمار وما بعد الشيوعية. ففي هذه الدول أصبح التهديد للأمن يأتي على الأرجح من الداخل، بمعنى أن النموذج السائد للحرب أصبح داخليا ولم يعد دوليا (Holsti 1996). وفي العديد من الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، يأتي التهديد الأكبر لأمنها من حركات التمرد المسلح أو من الحكومة أو من كليهما، اللذين يحتجزان المواطنين رهائن في ما يشار إليها بأنّها دول معوزة أو منهارة.(Zartman 1995)

إنّ مبدأ عدم التدخل يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، على المجتمع الدولي أن يواجه هذه المشكلة. كما أنّه من الصعب أيضا إحلال نوع من الوصاية الدولية على ما يتضح أنها دولة معوزة، مثل الصومال، لأن هذه الوصاية إحلالا وقانونا وفق ما هي عليه الآن كانت قد أعدّت للمستعمرات لا لدول مستقلة. وليس لدى المجتمع الدولي حاليا إجراءات مقبولة عموما يستطيع أن يواجه بها مشكلة الدول المعوزة.

سادسا، على الرغم من أنّ المجتمع الدولي العالمي الراهن مبني على مبدأ السيادة المتكافئة رسميا بين الدول، فإنّ فيه حالات ، هائلة وبالغة من عدم التكافؤ بين دوله الأعضاء ولاسيّما بين الدول الغنية الأعضاء في "**منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي**" (OECD) والدول الأفقر في آسيا وإفريقيا "والعالم الثالث".

وقد أدّى هذا التفاوت الاجتماعي ـــ الاقتصادي الكبير إلى بروز نظرية وتطبيق لم يسبق لهما مثيل على صعيد المعونات الدولية تدعى الدول الغنيةً بموجبهما إلى تخفيف وطأة الفقر في الدول الفقيرة. وأدّى هذا بدوره إلى تغيير المفاهيم الأخلاقية للمجتمع الدولي: من المفهوم التقليدي القديم المستند إلى مبدأي الاعتماد الوطني على الذات والمعاملة بالمثل، إلى المفهوم الجديد المستند إلى ممارسة الاعتماد على الإحسان الدولي وعدم المعاملة بالمثل حين يتعلّق الأمر بالدول الفقيرة.

ولا تزال المعونات الدولية المادية طوعية إلى حدّ كبير ، لكن الدول الفقيرة والجهات التي تساندها سعت إلى إجبار الدول الغنية على تخصيص جزء معين من ناتجها القومي الإجمالي للمعونة الدولية. ويحوي المجتمع الدولي العالمي ما يوصف بالفوضى

المعيارية من الحقوق والمسؤوليات اللامتبادلة، وهو ما لم تكن تحويه المجتمعات الدولية السابقة المؤلفة من دول متفاوتة في مستويات التقدم.

الحقل ٢ -٨: ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الدول وواجباتها الاقتصادية
ينصّ الميثاق على ما يلي: "يحقّ لكل دولة أن تنتفع من جوانب التقدم والتطوير في العلوم والتكنولوجيا... وعلى كلّ دولة واجب التعاون في رفع مستوى... رفاه جميع الشعوب وظروف معيشتها، ولاسيّما منها شعوب الدول النامية... والتعاون الدولي في سبيل التنمية هو الهدف والواجب المشتركان لجميع الدول... وينبغي على الدول المتقدمة أن تمنح معاملة عامة تفضيلية للدول النامية تستند إلى مبدأي عدم المعاملة بالمثل وعدم التمييز...". (ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول، الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٩٧٤).

سابعا، ربّما كان المجتمع الدولي العالمي يمر الآن بعملية تطور تدريجية ليصبح مجتمعا عالميا، من حيث التنظيم وإرساء المعايير، يختلف اختلافا بيّنا من وجوه عديدة مهمة عن المجتمعات الدولية السابقة. فهو ينطوي على معايير عالمية الأبعاد كحقوق الإنسان التي تقدس البشر وتصونهم بصرف النظر عن جنسياتهم. كما ينطوي على معايير عالمية تتعلّق بكوكبنا كحماية البيئة التي تفرض مسؤوليات جديدة، قانونية وأخلاقية، على الدول ذات السيادة، وبخاصة تلك الدول التي لديها أكبر الطاقات المسبّبة للتلوث. وينطوي أيضا على إحياء الأقليات وصحوة المجموعات العرقية الأصلية وتصاعد المطالبة بحقوق كل من الجنسين، المرأة والرجل، على صعيد السياسة العالمية. وينطوي على دور سريع التوسع للمنظمات غير الحكومية (NGOs) كمنظمتي **"السلام الأخضر"** و**"العفو الدولية"**، التي تفرض لنفسها أهمية متزايدة في ميدان السياسة العالمية. وهذه المنظمات كانت قائمة على الدوام، بطبيعة الحال، لكنها أكثر بروزا وأهمية اليوم ممّا كانت عليه قبل تصاعد أهمية الدولة ذات السيادة التي طغت على ما سواها جميعا من المجموعات السياسية والاجتماعية في القرن السابع عشر.

وأخيرا، يثير هذا الاتجاه للمجتمع الدولي نحو تحوّله التدريجي إلى مجتمع عالمي تساؤلات مهمة عن استمرار أهمية سيادة الدولة. وقد أثير الكثير من هذه التساؤلات في فصول أخرى من هذا الكتاب فلا يمكن الإجابة عنها باستفاضة هنا.

وحسبنا أن نذكر– على سبيل الختام – أنّ سيادة الدولة كانت سمة محدّدة من سمات السياسة الدولية على مدى ثلاثمائة وخمسين عاما. غير أنّ سيادة الدولة ليست مؤسسة ثابتة، بل هي على العكس مؤسسة دينامية نشطة التحرك ومستمرة التحول والارتقاء. فقد مرت من التاريخ مرحلة كانت فيها الأسر الحاكمة، مثلا، تملك بأيديها سيادة الدولة، لكن هذه السيادة اليوم حق جماعي لمواطني أي دولة جميعا من دون استثناء. ومرّت فترة تاريخية أيضا كان للدول ذات السيادة فيها الحق في شنّ حرب عدوانية سعيا إلى تحقيق مصالحها الذاتية التي تحددها هي، لكن هذا الحق ألغي وتلاشى في القرن العشرين. وكان في وسع الدول ذات السيادة في فترة ما أن تسيطر على أرض أجنبية مأهولة وتعتبرها مستعمرة تابعة لها. وقد تلاشى هذا الحق أيضا.

ويمكننا إعطاء الكثير من الأمثلة الأخرى على دينامية سيادة الدولة وكونها مؤسسة متحولة. ولكن لعل الأمثلة التي ذكرناها كافية لتجعلنا نشكك في الادعاءات القائلة إن السياسة العالمية تتحرك في اتجاه يتجاوز مجال سيادة الدولة. ويرجّح إلى حدّ كبير أن تكون سيادة الدولة تتطور ارتقاء مرة أخرى أيضا.

غير أنّ علينا أن نؤكّد أن التغير التاريخي مستمر، لكن زوبعة هذا التغير مستمرة أيضا، وسيمضي وقت قبل أن ينقشع الغبار ونتمكن من رؤية جوانب هذه القضية المهمة جوهريا بوضوح. ولكن إذا كان لي أن أراهن على شكل السياسة العالمية في نهاية القرن الحادي والعشرين فإنّني سأدعم التشخيص الذي يرى أن أحفادنا سوف يعيشون في عالم لا تزال ملامحه الأساسية مطبوعة بطابع سيادة الدولة وربّما حتّى بطابع الدول الموجودة على خارطته. لكنني لن أراهن على أنّ الدول ذات السيادة آنذاك سوف تظل المؤسسات ذاتها التي هي عليها اليوم. وسيتكفل التاريخ بذلك.

النقاط الرئيسية

- المجتمع الدولي اليوم إطار اجتماعي عالمي من المعايير والقيم المشتركة على أساس سيادة الدولة.
- من المظاهر البارزة لهذا الإطار الاجتماعي ميثاق الأمم المتحدة.
- لكن تلك المعايير والقيم المشتركة أثارت مشكلات وعوائق لم يسبق لها مثيل في مجال السياسة العالمية المعاصرة.
- يجري الآن نقاش في شأن مستقبل سيادة الدولة، وبالتالي في شأن مستقبل المجتمع الدولي العالمي المعاصر.

أسئلة

١. ما الذي يذكره لنا المجتمع الدولي عن القيم السياسية وميول البشر حول العالم؟
٢. ما القيمة الجوهرية للمجتمع الدولي؟
٣. ناقش وقوّم بإيجاز مفهوم هيدلي بول (Hedley Bull) عن المجتمع الدولي.
٤. قارن بين المجتمع الدولي في كل من اليونان القديمة وإيطاليا عصر النهضة.
٥. ابحث في "سلام ويستفاليا" كمرحلة جديدة في مسار تطور المجتمع الدولي.
٦. لماذا قبل مجتمع أوروبي أصلا من الدول في أنحاء العالم بشكل عام؟
٧. هل يمكن لمجتمع دولي عالمي يضم كلا من الأعضاء الأثرياء والأعضاء المعدمين أن يصمد في الفترات المقبلة؟
٨. هل يعتبر المجتمع الدولي العالمي جزءا من الحل أم جزءا من المشكلة حين يتعلّق الأمر بمسألة الدولة المعوزة؟
٩. هل للمجتمع الدولي القائم على أساس سيادة الدولة أي مستقبل؟

مراجع أخرى للقراءة

Watson, Adam, The Evolution of International Society (London:Routledge, 1992).

دراسة مدققة لتاريخ مختلف المجتمعات الدولية والامبراطوريات المنافسة لها أو المرتبطة بها.

Bull, Hedley, and Watson, Adam (eds.), The Expansion of International Society (Oxford:Clarendon Press, 1984).

رواية مستفيضة وحيدة للتوسع التاريخي للمجتمع الأوروبي إلى بقية أنحاء العالم.

Armstrong, David, Revolution and World Order (Oxford:Clarendon, 1993).

دراسة مهمة عن الدول الثورية في المجتمع الدولي.

Hamilton, K., and Langhorne, R., The Practice of Diplomacy (London:Routledge, 1995).

بحث تاريخي متميز لتطور فكرة الدبلوماسية وقيامها.

Stern, Geoffrey, The Structure of International Society (London:Pinter, 1995).

كتاب جديد رائع عن المجتمع الدولي.

Lyons, Gene M., and Mastanduno, Michael (eds.), Beyond Westphalia? (Baltimore and London:Johns Hopkins University Press, 1995).

بحث استقصائي جديد لمسألة ما إذا كان المجتمع الدولي يتطور خارج نطاق مجتمع الدول ذات السيادة.



التاريخ الدولي ١٩٠٠-١٩٤٥
International History 1900—1945

سوزان إل. كاروثرز

(Susan L. Carruthers)

- مقدمة
- جذور الحرب العالمية الأولى
- صنع السلام، ١٩١٩: تسوية فيرساي
- الركود الاقتصادي العالمي، ١٩٢٩–١٩٣٣
- جذور الحرب العالمية الثانية في آسيا وحوض المحيط الهادئ
- الطريق إلى الحرب في أوروبا
- الخاتمة

دليل القارئ

يرمي هذا الفصل إلى تعريف التحولات الرئيسية في العلاقات الدولية بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٤٥ ومحاولة إعطاء تفسيرات لها. ولقد شهدت تلك السنوات أحداثا وتحولات هائلة، ففي غضون خمس وأربعين سنة دخل العالم كله في حربين شاملتين، وفترة من الركود الاقتصادي الخطير، وشهد نهاية أربع إمبرطوريات كبرى، وإطاحة الحكم القيصري في روسيا نتيجة الثورة البلشفية.

ويتطرق هذا الفصل إلى الاضطرابات داخل أوروبا، وانحسار سيطرتها على الشؤون الدولية باعتبار ذلك أهم سمة من سمات النصف الأول من القرن العشرين. فبحلول عام ١٩٤٥ كانت الأزمة الطويلة التي مرّت بها أوروبا قد أدّت إلى تمزيقها. وانقسمت القارة إلى تبعية إحدى القوتين العظميين الناشئتين آنذاك، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، اللتان سعت كلتاهما إلى التركيز قبل كل شيء على التنمية الداخلية خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين. فكيف نفسّر انحطاط أوروبا؟

يعرض هذا الفصل كلا من التطورات داخل أوروبا وخارجها: يتساءل عن دور الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في فترة ما بين الحربين، وكيف صعد نجم اليابان في الشرق الأقصى. ونختتم الفصل ببحث الجدال التاريخي الذي ثار حول أسباب الحرب العالمية الثانية التي تمخّضت عن ذلك الانهيار المشهود لأوروبا.

مقدمة

تعتبر سنة ١٩٠٠ نقطة انطلاق مناسبة، لكنها ليست الأنسب بالضرورة، للقيام بتحليل للتاريخ الدولي الحديث. وقد أشار إريك هوبسبوم Eric Hobsbawm إلى أنّ القرن العشرين لم يبدأ بالفعل إلا عام ١٩١٤ بحرب ماحقة أطاحت بالأوضاع الراهنة في القرن التاسع عشر حين كانت حفنة من الدول الأوروبية تهيمن على مقدرات العالم (Hobsobawm 1994: 3).

وقبل الحرب العالمية الأولى لم تخض أوروبا تجربة حرب شاملة شاركت فيها معظم الدول المسيطرة على مدى قرن من الزمان، ولم يشهد العالم من قبل قط حربا

جرّت إلى أتونها هذه الأعداد الكبيرة من الدول والشعوب. ولم تكن تلك **"حربا عالمية"** حقيقية فحسب، بل كانت أيضا أول **"حرب كلية"** في القرن العشرين، عبّأت فيها الدول الكبرى المشاركة طاقات جميع شعوبها فعلا، سواء كانوا جنودا على خطوط النار أو عمّالا على **"الجبهة الداخلية"**.

وكانت عواقب الحرب العالمية الأولى هائلة. منها أن الدبلوماسيين والزعماء السياسيين الذين اجتمعوا في فيرساي عام ١٩١٩، بعد أكثر من أربع سنوات من الحرب الطاحنة، كانوا عاقدي العزم على أن لا تتوقف مساعيهم عند حلّ القضايا المباشرة التي خلّفتها الحرب (كمسألة التعامل مع الدول المهزومة ولاسيّما ألمانيا، والدول المنهارة كالإمبراطورية العثمانية والنمساوية – الهنغارية) بل على أن تتجاوز ذلك إلى جعل نشوب الحرب أمرا مستحيلا في المستقبل. وأصبح الشعار الشعبي العاطفي الطاغي هو "لن يتكرر هذا أبدا".

ومع ذلك، وبعد عشرين عاما فقط من **معاهدة فيرساي** نشبت حرب ثانية ذات أبعاد عالمية أوسع نطاقا وأبعد أثرا من الحرب الأولى. وهكذا كانت السنوات ما بين ١٩٠٠-١٩٤٥ أكثر فترات التاريخ البشري دمارا. فلم يقتل الإنسان من بني جلدته أعدادا أكبر ممّا فعل في أي فترة سابقة استغرقت أربعة عقود من الزمن خلال تاريخه كله فحسب، بل استنبط في هذه الحرب الثانية أساليب أكثر وحشية وبربرية في قتله بني جنسه من أي وقت مضى: من إفناء النازيين ستة ملايين يهودي في معسكرات الاعتقال (كذا!)، إلى إلقاء الأمريكيين القنبلتين الذريتين على مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين في أغسطس عام ١٩٤٥.

وبدا العالم عام ١٩٤٥ غير العالم الذي كان معروفا عام ١٩٠٠ (كما يظهر الحقلان ٣-١ و٣-٢). وقد طغى على مسار الأحداث خلال تلك الأعوام مشهد التفكك والتفتت، وتهاوت سلسلة من الإمبراطوريات منهارة في كل من النمسا وهنغاريا وتركيا وروسيا في الحرب العالمية الأولى، وسقط الحكم الإمبراطوري في الصين، التي كانت لفترة طويلة عرضة للغزوات الأجنبية، في حمأة حرب أهلية مديدة. كما انهار الاقتصاد الدولي إثر **انهيار وول ستريت** (شارع المال في نيويورك) عام ١٩٢٩. وكان من نتائج (الكساد الاقتصادي) الذي تبع ذلك انهيار بعض النظم الديمقراطية في ثلاثينيات القرن العشرين، في حين ازدهرت النظم الديكتاتورية اليمينية في ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا

واليابان، والعديد من بلدان أمريكا اللاتينية. وكانت ذروة تلك السنوات المضطربة التي ندعوها حين نعود بنظرنا إلى الوراء (فترة ما بين الحربين)، **حربا شاملة** لم ينج من أتونها كليا سوى قلة قليلة من سكان العال

الحقل ٣ -١: ملامح العالم الرئيسية في عام ١٩٠٠ الدول الأوروبية تهيمن بتقاليدها على النموذج العالمي للعلاقات الدولية
ربع سكان العالم يعيشون في أوروبا (نحو ٤٠٠ مليون من أصل ما مجموعه ١٦٠٠ مليون نسمة) "القوى العظمى" الأوروبية (بريطانيا فرنسا وإيطاليا وألمانيا والنمسا – هنغاريا وروسيا) تتمتّع باحتكار القوّة العسكرية إضافة إلى سيطرتها على التجارة العالمية. الإمبراطوريات الاستعمارية التابعة للدول الأوروبية (ولاسيّما بريطانيا وفرنسا، ولكن تلحق بها أيضا بلجيكا وهولندا والبرتغال) تغطي مناطق كبيرة في أرجاء العالم. نحو ٥٠٠ مليون نسمة يعيشون تحت الحكم الاستعماري الأوروبي. البحث عن مستعمرات جديدة يستمر، ولاسيّما مساعي المانيا في أفريقيا وروسيا القيصرية في آسيا. إمبراطوريات إقليمية عدة تمر في حالة متطاولة من الانهيار. إمبراطورية آل هابسبرغ (التي كانت تغطي أراضي النمسا وهنغاريا ومناطق كبيرة من أوروبا الوسطى والبلقان). الإمبراطورية العثمانية (التي كان مركزها في تركيا، وتسيطر على مناطق واسعة في الشرق الأوسط والبلقان) روسيا القيصرية، وإمبراطورية الصين. الاقتصاد الرأسمالي العالمي في عام ١٩٠٠ كان يتركز في المملكة المتحدة (بريطانيا) باعتبارها أكبر قوة تجارية وامبريالية في العالم، لكنها عرضة للتهديد بشكل متزايد. توسع سريع في الصناعة في أمريكا الشمالية. اليابان تدخل عصر التحديث والتصنيع.

وكان أبرز تحول ذي أبعاد عالمية خلال النصف الأول من القرن العشرين الانهيار الفعلي لأوروبا التي لم تعد القارة المهيمنة في العالم. فقد أصبح العالم الذي كانت تسيطر عليه عام ١٩٠٠ مجموعة صغيرة من الدول الأوروبية الكثيفة السكان والمزدهرة اقتصاديا والتي بسطت سلطانها على رقعة كبيرة من كوكبنا، بحلول عام ١٩٤٥، عالما توجّه فيه الشؤون الدولية **"القوّتان العظميان"** الجديدتان: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. وأصبحت أوروبا، على الأقلّ مؤقتا، في حالة من الخراب، ومثقلة بالديون، وخضعت دول شرق القارة ووسطها للاحتلال السوفيتي.

الحقل ٣-٢: ملامح العالم الرئيسية في عام ١٩٤٥
بروز الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي
الولايات المتحدة تصبح أول دولة نووية كبرى بعد تفجير القنبلتين النوويتين في هيروشيما وناغازاكي أوائل شهر أغسطس ١٩٤٥.
الولايات المتحدة تخرج من الحرب العالمية الثانية دولة دائنة كبرى ومركز الاقتصاد الدولي.
الاتحاد السوفيتي منهار اقتصاديا بعد الحرب لكن (الجيش الأحمر) يحتل كل أراضي أوروبا الشرقية ومعظم دول أوروبا الوسطى حتّى برلين وما بعدها.
انهيار أوروبا
سرعان ما انقسمت القارة إلى شرق وغرب، وألمانيا منقسمة حتّى عام ١٩٨٩.
الأوضاع الاقتصادية الأوروبية في حالة من الدمار، وديون كبيرة في ذمة الأوروبيين للولايات المتحدة.
الإمبراطوريات الأوروبية الاستعمارية تطيح بها الحرب باستيلاء اليابان على المستعمرات في جنوب شرق آسيا.
تصاعد الحركات القومية لدى شعوب الإمبراطوريات الاستعمارية
(ميثاق الأطلسي) الذي نشأ خلال الحرب يلتزم بحقّ تقرير المصير لشعوب المستعمرات.
الهند تسعى إلى الاستقلال (الذي نالته عام ١٩٤٧).

هو شي منه يعلن فيتنام جمهورية مستقلة عام ١٩٤٥.

حرب أهلية في الصين

انتهت بانتصار ماوتسي تونغ، وتأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩.
ومع سكان الاتحاد السوفيتي أصبح ثلث سكان العالم آنذاك يعيشون تحت الحكم الشيوعي.

وأدّت الحرب العالمية الثانية أخيرا إلى تفكك أوروبا. لكن تلك الحرب في الواقع أبرزت جيشانا كان يفور منذ عشرات السنين قبلها. وقد يقول كثير من المؤرخين: إنّ الحرب العالمية الثانية كانت في أساسها امتدادا للأولى، وإنّ أوروبا لم تكن تعاني من "**أزمة الأعوام العشرين**" كما وصف [(E.H.Carr) الفترة ما بين 1919-1939، (Carr 1939)] بقدر ما كانت تطحنها "**حرب الأعوام الثلاثين**" التي كانت جذورها تمتد حتّى سبعينيات القرن التاسع عشر.

جذور الحرب العالمية الأولى The Origins of World War One

لماذا فقدت أوروبا مكانتها المهيمنة في العالم خلال السنوات الممتدة من عام ١٩٠٠ إلى ١٩٤٥؟ يكمن الجواب في جزء منه داخل أوروبا ذاتها، وفي جزء آخر خارجها. فقد تقاتلت الدول الأوروبية بشراسة فيما بينها. كما واجهت القارة ـــ التي شهدت مولد الثورة الصناعية، وكانت ذروة النشاط المالي في العالم ـــ تحديات اقتصادية أيضا من الدول التي دخلت بسرعة عصر الصناعة الثقيلة، وأبرزها الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى غرار ذلك انطلقت اليابان في الشرق الأقصى لتتوسّع بسرعة في الميدانين الاقتصادي والعسكري وتشكل تحديا مهما في مجالهما أمام المصالح التجارية والاستعمارية للقوى الأوروبية في شرق آسيا.

وسوف نبحث في التطورات الاقتصادية العالمية في حينها، لكننا نتطرق أولا لبحث الجذور الداخلية لأسباب عدم الاستقرار في أوروبا. وتعود هذه الجذور في فترات متفاوتة إلى سبعينيات القرن التاسع عشر حين تعرّض الاستقرار النسبي في القارة إثر انتهاء الحروب النابليونية إلى هزّة حين قامت في ألمانيا دولة قومية واحدة وموحّدة.

مساعي ألمانيا لاحتلال وضع الدولة العظمى

Germany's Bid for World Power Status

اتضحت بسرعة طموحات ألمانيا الموحدة في التوسع الإقليمي. وعلى الرغم من أنّ بسمارك نفسه كان حذّر من التمادي في النــزعة التوسعية لألمانيا، فإنّ حلفاءه كانوا أقلّ حذرا أو أضيق نظرا، وجهدوا كي تتساوى ألمانيا مع القوى العظمى الأخرى باكتساب أهم مظهر من مظاهر وضع الدولة العظمى، ألا وهو بناء إمبراطورية فيما وراء البحار. وهكذا كانت المنازعات الإمبريالية عاملا رديفا مهما في اندلاع الحرب العالمية عام ١٩١٤. ولم تكن بريطانيا بالتأكيد لتتجاهل ألمانيا وهي تتحدّى مكانتها كأعظم قوة تجارية في العالم آنذاك لا سيّما أنّها كانت في تنافس شديد مع ألمانيا في البحار. وكانت فرنسا تواجه الأسباب الضاغطة ذاتها في علاقتها بألمانيا وخشيتها منها. ولذلك شهدت السنوات الأولى من القرن العشرين قيام تحالف لم يكن محتملا من قبل بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية لوقف اندفاع ألمانيا نحو احتلال الأراضي والأسواق. غير أنّ الألمان من طرفهم لم يكونوا يعتبرون أنفسهم معتدين، بل ضحايا نظام إمبريالي معاكس تماما لمصالحهم: فقد كانت بريطانيا وفرنسا تسيطران على أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، وكانت روسيا واليابان وبريطانيا تتنافس داخل الصين، بينما أمسكت الولايات المتحدة بزمام السيطرة في أمريكا اللاتينية. واقتسمت هذه القوى فيما بينها السوق العالمية وفق أهوائها.

ولم يعد الفوز بالمستعمرات مجرد مسألة مهابة أو مكانة، بل كان يعتبر لزوما بالنسبة إلى ألمانيا. وكانت مناطق الصراع الرئيسية هي شمال أفريقيا ، حيث نشبت المصادمات مع فرنسا وبريطانيا من أجل المغرب عام ١٩٠٦ وعام ١٩١١، والشرق الأوسط حين عملت ألمانيا على بناء خط للسكك الحديدية من برلين إلى بغداد.

الحقل ٣-٣: "المشكلة الألمانية"
ألمانيا قبل التوحّد حتّى عام ١٨٧١ لم تكن (ألمانيا) البتة موجودة بالوضع الذي نعرفها عليه اليوم. كانت ألمانيا مجموعة من خمس وعشرين دولة تتراوح حجما بين إمارات صغيرة إلى بروسيا التي أثبتت نفسها كقوة اقتصادية وعسكرية بعدد سكانها الذي بلغ ثلاثين مليونا

(يذكر أن عدد سكان بافاريا التي كانت تليها حجما بلغ خمسة ملايين ونصف المليون).
بعض السكان من أصل ألماني كانوا يعيشون تحت سيادة دول أخرى كما كانت الحال في مقاطعة الألزاس واللورين التي كانت جزءا من فرنسا، ومقاطعة شليسفيج-هولشتاين التي كانت خاضعة للدانمارك.

التوحيد

كان ضمّ تلك الدول بعضها إلى بعض وضمّ أراض (أجنبية) يعيش فيها سكان من أصل ألماني (جيرماني) من إنجازات مستشار بروسيا أوتو فون بسمارك.
شنّت ثلاث حروب لتأمين توحيد ألمانيا ولضمان سيطرة بروسيا على حساب عزل النمسا: حرب عام ١٨٦٤ ضد الدانمارك من أجل شليسفيج-هولشتاين، وحرب عام ١٨٦٦ ضد الإمبراطورية النمساوية-الهنغارية، وحرب عام ١٨٧٠ ضد فرنسا من أجل الألزاس واللورين.

ألمانيا بعد التوحيد

للمرة الأولى في التاريخ الحديث تهيمن على وسط أوروبا دولة واحدة واسعة الأرجاء.

عدد سكان ألمانيا الذي بلغ ٦٧ مليون نسمة عام ١٩١٣ لم يكن يفوقه في أوروبا سوى عدد سكان روسيا القيصرية.

حقّقت ألمانيا قفزات سريعة في مجال التصنيع. وأصبح إنتاجها من الفحم والحديد والفولاذ (والذي كان في سبعينيات القرن التاسع عشر أقلّ بكثير من حجم الانتاج البريطاني) يفوق إنتاج بريطانيا بحلول عام ١٩١٤.

تضاعفت قيمة الإنتاج الزراعي الألماني من عام ١٨٧١ إلى عام ١٩١٤، وارتفع حجم الإنتاج الصناعي إلى أربعة أمثال وحجم التجارة مع بقية أنحاء العالم إلى أكثر من ثلاثة أمثال.

بهذه الطاقات الهائلة من الأراضي والسكان والقوة العسكرية والصناعية توافرت لألمانيا القدرة على التوسع الخارجي. ويعتقد الكثيرون أن تلك الطاقات كانت بمثابة إغراء لألمانيا للقيام بذلك التوسع. وهكذا كان مولد ألمانيا الموحدة هو نفسه مولد "**المشكلة الألمانية**".

لكن القوى الاستعمارية الأوروبية كانت في صراع على قضايا إمبريالية قبل ذلك، ولا تكفي تلك المنازعات وحدها لتعطينا تفسيرا لنشوب الحرب في يوليو من عام ١٩١٤. وقد جرت نقاشات حادة بين المؤرّخين في شأن جذور تلك الحرب، وبعضهم يتفق مع حكم المنتصرين فيها على أن (ذنب الحرب) يقع على عاتق ألمانيا وحدها، في حين يعارضه بعضهم الآخر.

وأشهر تفسير لهذه النظرة كان التفسير الذي قدّمه فريتس فيشر في كتابه المعنون بالألمانية "Griff nach der Weltmacht. Bid for World Power" السعي إلى وضع القوّة العالمية" المنشور عام ١٩٦١. والذي يبرز مدى الأهداف التوسعية لألمانيا في الحرب، مشيرا إلى أنّ الحكومة الألمانية اتجهت عمدا إلى الحرب سعيا وراء تحقيق تلك الأهداف.

ومن الجهة المقابلة يرى مؤرخون آخرون بأنّ حربا عامة نشبت بالصدفة على الأرجح لا بالتخطيط، ويعزى ذلك جزئيا إلى الأسلوب الذي وضعت به الخطط العسكرية. فقد وضعت الاستراتيجية الألمانية التي رسمها الكونت الفريد فون شليفين لمواجهة احتمال دخول ألمانيا في حرب على جبهتين ضد فرنسا وروسيا. ولهذا رسم خطته على أساس توجيه ضربة حاسمة إلى فرنسا قبل توجّه القوّات الألمانية نحو الروس المتأخرين في التعبئة. وبهذا تكون (خطة شليفين) قد أسهمت في توسيع نطاق الحرب بسرعة عند إطلاق الرصاصات الأولى.

وقد أطلقت تلك الرصاصات الأولى لا من قبل ألمانيا، بل في سارايفو على الآرشدوق فرانس فيرديناند (وريث عرش الإمبراطورية النمساوية-الهنغارية) من مسدس في يد أحد القوميين الصرب. وعلينا أن ننتبّه من حادثة الاغتيال تلك إلى الجذور المتأصلة لأزمة أوروبا التي بلغت ذروتها أخيرا في الحرب.

المسألة الشرقية The 'Eastern Question'

إلى جانب "**المسألة الألمانية**" كان المصدر الرئيس الآخر لحال عدم الاستقرار في أوروبا أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين هو ما كان يدعى "**المسألة الشرقية**" التي نجمت عن الانهيار البطيء للإمبراطورية العثمانية. وكان لكل من القوى

الأوروبية الكبرى مصالحها المهمة في تحديد الأسلوب المناسب لملء الفراغ الناشئ عن زوال تلك القوّة والذي كانت آثاره تمتد من البلقان إلى الشرق الأوسط.

ومن جهة ثانية كانت الشعوب الخاضعة لحكم الدولة العثمانية تجهد، في عصر القوميات آنذاك، كي تمارس حقها في حكم نفسها بنفسها. ففي البلقان، وبدعم من مختلف القوى الأوروبية العظمى، اشتبكت الجماعات القومية المتنافسة في سلسلة حروب إحداها ضد الأخرى. وتبع ذلك أنّ روسيا القيصرية (برغم كونها في مرحلة الانهيار النهائي) رفضت أن تقف مكتوفة الأيدي حين هدّدت الإمبراطورية النمساوية-الهنغارية أبناء جلدتها من السلاف في إقليم الصرب إثر اغتيال فرانس فيرديناند في شهر يونيو من عام ١٩١٤.

وسرعان ما أشعل حادث كان يمكن أن يكون ذا بعد محلي فتيل حرب كبرى، وتبعا لنظام التحالف المعقّد الذي كان يتراكم خلال العقدين السابقين لعام ١٩١٤ وجدت الإمبراطورية النمساوية/الهنغارية وألمانيا نفسيهما من جهة في مواجهة عسكرية ضد بريطانيا وفرنسا وروسيا من الجهة الثانية. واستمرّت الحرب أكثر من أربع سنوات شهد معظمها جمودا على الجبهات العسكرية، ودارت رحاها بشدة وهول تجسدا في حرب الخنادق التي أزهقت أرواح الملايين من جيل الشبان الفرنسيين والبريطانيين والألمان.

النقاط الرئيسية

- يعود عدم الاستقرار طويل الأمد في أوروبا إلى قيام ألمانيا الموحدة في سبعينيات القرن التاسع عشر، وهو الحدث الذي أخلّ بميزان القوى في القارة.
- تصادمت القوى الأوروبية بسبب قضايا إمبريالية أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فيما كانت ألمانيا تسعى إلى اكتساب المستعمرات والأسواق في العالم.
- كان عدد من دول الأسر الحاكمة في حالة انهيار، وكانت الحركات القومية تتنامى ولاسيّما في البلقان ووسط أوروبا.
- وتمخضت مجموعة من عوامل التوتر هذه في النهاية عن نشوب الحرب العالمية الأولى.

صنع السلام، ١٩١٩: تسوية فيرساي

Peace-Making, 1919: The Versailles Settlement

مشكلات ما بعد الحرب Post-War Problems

حين وضعت الحرب أخيرا أوزارها، واجه صانعو السلام الذين اجتمعوا في فيرساي عام ١٩١٩ مجموعة من المشكلات المحبطة. فقد خلّفت الحرب ملايين الضحايا، منهم من لقي حتفه ومنهم من أصيب بجراح أو عاهات، ومنهم من فقد منزله أو وسائل عيشه. وكانت الإمبراطوريتان المتداعيتان النمساوية-الهنغارية والعثمانية من ضحايا تلك الحرب أيضا، في حين أطاحت الثورة البلشفية بالنظام القيصري في روسيا.

هل كان هناك منتصرون حقا في تلك الحرب؟ المؤكّد أن اقتصاد الدول المنتصرة، لا أقل من اقتصاد الدول المنهزمة، قد تآكلت تحت وطأة سنوات أربع من الحرب الشاملة. فقد جهدت الأطراف المتقاتلة جميعا كي تلحق بأعدائها هزيمة ماحقة، فالحرب الشاملة كانت تتطلب انتصارا شاملا، لكن ثمن تدمير العدو تدميرا تاما كان التدمير الكلي تقريبا لموارد الدولة التي تسعى إلى ذلك.

وقد أضاف الدمار الذي لحق خاصة بفرنسا التي دارت رحى معظم الحرب فوق أراضيها، بعدا مرتبطا بالعقوبات إلى جدول أعمال المجتمعين في فيرساي وتجسد في هذا التساؤل: كيف يمكن استخلاص التعويضات (الأموال والسلع والمواد الخام) من ألمانيا لتمويل إعادة البناء داخل الدول التي شاركت في الحرب؟ وكيف يضمن صانعو السلام، وهذه أخطر المسائل، أن لا تعود ألمانيا إلى العمل على فرض سيطرتها من جديد على باقي دول أوروبا؟

ولا عجب، في ضوء العجز عن تقصّي جذور المشكلات في أوروبا وتنوع عناصر التحالف الذي شكّله المنتصرون، أن يفشل المؤتمرون بين بعضهم وبعض في الاتفاق على صياغة النظام الذي ينبغي أن يقوم في القارة بعد الحرب. فقد اتفقت أكبر دولتين منتصرتين، وهما بريطانيا وفرنسا، على تحديد مسؤولية ألمانيا عن نشوب تلك الحرب، الأمر الذي برّر عرض تسوية قاسية، لكنهما اختلفتا على شروط تلك التسوية. غير أنّ القوّة المرشدة في فيرساي لم تكن إحدى القوى الأوروبية (أو أكثر من واحدة)، بل كانت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

"النقاط الأربع عشرة" للرئيس ويلسون

President Wilson's 'Fourteen Points'

كانت الولايات المتحدة دخلت الحرب في مراحلها اللاحقة، وطرح رئيسها مجموعة ذات صبغة مثالية من التوجهات العامة كان يعتقد أنّ من شأنها أن ترسم ملامح السلام في ما بعد الحرب. كيف لنا أن نتجنّب نشوب الحرب؟

دعت **"النقاط الأربع عشرة"** التي تقدّم بها الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون إلى تبني نهج جديد في مجال الدبلوماسية الدولية: **"مواثيق علنية يتم التوصل إليها علناً"**، تحلّ محلّ الدبلوماسية السرية البالية التي أوصلتنا إلى اتفاقات خاصة بين الدول تحدد القوى التي تخصص لكل منها أراض معينة تخضع لسيطرتها بعد الحرب العالمية الأولى. وكان ويلسون يعتقد أيضا أن احتمال تجنب الحرب يزداد بإنشاء منظمة دولية تقوم على مبدأ "الأمن الجماعي" (راجع الفصل ١٠). وكانت خطته الرامية إلى إحداث "عصبة أمم" تستند إلى وجود دول أعضاء **"محبة للسلام"** تعتبر أي تهديد للسلم العالمي -أي أيّ خرق لسيادة دولة عضو من قبل دولة أخرى- عملا عدوانيا يهدد في النهاية تلك الدول جميعا، ولهذا يتعين مواجهته جماعيا. كما أنّه من الناحية المثالية يعتبر قيام **"العصبة"** في حدّ ذاته بمثابة ضمان لمنع الدول العدوانية من القيام بأعمال توسعية. وبهذا كانت **"عصبة الأمم"** إحدى السمات المميزة في عالم ما بعد سنة ١٩١٩: فقد كانت أول محاولة منهجية لإنشاء هيئة دولية ترمي إلى التوسط في المنازعات ولها كيان دائم و"ميثاق" مقنّن. وعلى الرغم من أنّ "عصبة الأمم" فشلت فشلا ذريعا في القيام بعمل حاسم ضد العدوان الياباني والإيطالي والألماني في ثلاثينيات القرن العشرين، فإنها كانت نموذجا قامت على غراره **"هيئة الأمم المتحدة"** عام ١٩٤٥.

الحقل ٣-٤ "النقاط الأربع عشرة" للرئيس الأمريكي ويلسون: عرض موجز
١. مواثيق سلام علنية يتم التوصل إليها علنا، والدبلوماسية الدولية ينبغي أن تستمر في العلن.
٢. حريّة ملاحة مطلقة في البحار.
٣. إزالة الحواجز الاقتصادية كلها بأسرع وقت ممكن.
٤. تتعهّد الدول بنزع أسلحتها وضمان ذلك، إلى أدنى درجة تتناسب مع تأمين

السلامة الداخلية.

٥. تسوية حرة ومنفتحة وغير متحيزة لجميع المطالب الاستعمارية، استنادا إلى المبدأ القائل بتساوي مصالح السكان المعنيين وزنا مع المطالب العادلة للحكومة التي يتعين تحديد تسميتها.

٦. إخلاء جميع المناطق الروسية من القوّات الأجنبية، وتسوية المسائل التي تمس روسيا.

٧. يجب الجلاء عن بلجيكا وإعادة سيادتها.

٨. يجب الجلاء عن الأراضي الفرنسية، وإعادة سيادتها، وإعادة مقاطعة الألزاس واللورين إلى الحكم الفرنسي.

٩. ينبغي تعديل الحدود الإيطالية على طول خطوط واضحة على أساس توزيع قومي واضح المعالم.

١٠. ينبغي منح شعوب الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية الفرصة لتطوير حكمها الذاتي.

١١. يجب الجلاء عن أراضي جمهوريات رومانيا والصرب والجبل الأسود؛ ويجب إعطاء جمهورية الصرب حق الوصول إلى البحر، وإيجاد ضمانات دولية لحماية استقلال دول البلقان ووحدة أراضيها.

١٢. يجب ضمان السيادة للأجزاء التركية من الإمبراطورية العثمانية؛ ويجب السماح للجنسيات الأخرى بتطوير حكمها الذاتي؛ ويجب فتح مضيق الدردنيل بشكل دائم أمام الملاحة البحرية.

١٣. يجب إقامة دولة بولونية مستقلة، وفتح ممرّات حرة وآمنة لها على البحر.

١٤. ينبغي تشكيل رابطة عامة من الدول تقدم ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي ووحدة أراضي الدول جميعها.

تقرير المصير: قيام دول جديدة

Self-Determination: The Creation of New States

لا يقلّ إصرار الرئيس ويلسون على إحداث هيئة دولية للأمن الجماعي أهمية عن التزامه بمبدأ "**حق تقرير المصير الوطني**". كان ويلسون من أعداء الفكر الإمبريالي، ومن

المؤمنين المتحمسين بحق الجماعات القومية المتمايزة في حكم نفسها بنفسها بمنحها السيادة على الأراضي التي تعيش فيها. وكان المثل الأعلى الذي تمسك به الرئيس ويلسون هو: لكل أمة دولة. غير أنّ الجنسيات المختلفة في أنحاء أوروبا التي تداعت فيها الإمبراطوريات قبل فترة قصيرة –ولاسيّما منطقة البلقان ووسط أوروبا وشرقها- لم تكن، من الناحية الواقعية، منفصلة جغرافيا بوضوح بعضها عن بعض.

لهذا واجه صانعو السلام من القوى الكبرى آنذاك مهمة صعبة في رسم حدود الدول الجديدة في أوروبا، والتي لم يكن بعضها قط قائما من قبل. وغالبا ما كانت مسألة الحدود تكشف صعوبة التوصل إلى الحلول عن طريق التنازلات، فتشيكوسلوفاكيا، على سبيل المثال، التي أصبحت دولة للمرة الأولى في التاريخ عام ١٩١٩، كانت تضم جماعات قومية عديدة أشار إليها موسوليني بتهكم بأنها: "تشيكو-جيرمانو (ألمانو)-بولونو-ماغيارو (مجرو)-روتينو-رومانو-سلوفاكيا".

وتمخّضت مثالية ويلسون عن قيام سلسلة من الدول الضعيفة نسبيا في جنوب أوروبا وشرقها ووسطها مثل هنغاريا ويوغوسلافيا ورومانيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا. ولم تكن هذه الدول تعاني من الانقسامات العرقية وحسب، بل من ضعف الاقتصاد، وهشاشة المؤسّسات السياسية، الأمر الذي قد يتوقعه المرء في أحوال دول ناشئة حديثا أو دول أعيد تأسيسها.

والسؤال هنا: لماذا أثار صانعو السلام في أوروبا اعتراضات أمام إصرار الرئيس ويلسون على حق تقرير المصير إذا أخذنا في الاعتبار المشكلات المتعلقة برسم الحدود وضعف الدول الوليدة التي جعل قيامها ألمانيا محاطة بجيران عاجزين نسبيا عن حماية أنفسهم؟

ويكمن الجواب في انشغال دول أوروبا الغربية بتهديد جديد. فقد كان صانعو السلام في فيرساي يخشون بالتأكيد احتمال قيام انتفاضة تعيد ألمانيا إلى سابق عهدها، وربّما كان يشغلهم أيضا بالقدر نفسه من القلق التخوف من انتشار البلشفية خارج حدود **"اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية"** الذي كان لينين شكّله حديثا، وامتدادها إلى داخل أوروبا الغربية. فقد أعلن لينين صراحة أن الثورة السوفيتية ليست سوى منطلق لثورة عالمية- وهي حتمية تاريخية كرّست حركة **"الشيوعية الدولية"** (Comintern) التي تتزعمها موسكو، نفسها للعمل على الإسراع في قيامها.

يضاف إلى هذا أنّ الحرب على ما يبدو كانت الأرض الخصبة المثالية لقيام أحزاب شيوعية في أوروبا الغربية يمكن للسوفييت أن يخترقوها، ويستغلوها كوسائل لتحقيق الثورة العالمية. وبهذا نجد أنّ الخوف من البلشفية هو ما يفسّر لنا تحمّس أرباب السياسة في كل من بريطانيا وفرنسا لمبدأ حق تقرير المصير. فلا بدّ من الناحية الفعلية، لتلك الدول الجديدة من أن تنهج سياسة مناوئة للسوفييت؛ لأنّها نشأت عموما على أرض كانت في السابق تابعة لروسيا، ونقصد هنا كلا من فنلندا وجمهوريات البلطيق وبولندا ورومانيا.

وكانت هذه الدول بحكم موقعها الجغرافي تشكل "**حزام الخطر**" المثالي لمحاصرة الاتحاد السوفيتي. لكنها لم تتصدّ لمعالجة التهديد الذي كانت ألمانيا تشكله للأمن الأوروبي: وهكذا شهدت فترة ما بين الحربين دورة جديدة من تشكيل التحالفات، وتوقيع المعاهدات حين قدّمت بريطانيا وفرنسا (وإيطاليا أيضا بموجب معاهدة لوكارنو عام ١٩٢٥) ضمانات لدول عدة في وسط أوروبا وشرقها بالتحرك إذا تعرضت حدود هذه الدول للانتهاك من قبل دولة معتدية.

مستقبل ألمانيا The Future of Germany

اختزنت التسوية الإقليمية التي أقرها صانعو السلام في فيرساي، من نواح عدة، مشكلات من شأنها أن تبرز في المستقبل، لم يكن أقلّها إعادة تشكيل ألمانيا. فلم يطبق المؤتمرون حين جاؤوا إلى هناك لتحديد مصير ألمانيا مبدأ حق تقرير المصير بصرامة. كما لعب إصرار فرنسا الدور الأكبر في استعادتها مقاطعة الألزاس واللورين، واحتلالها مقاطعة السار، وهي المنطقة الصناعية الرئيسية في الجناح الغربي لألمانيا، لكي تستخرج منها الفحم والفولاذ والحديد.

واحتلت القوّات الفرنسية أيضا أرض الراين لتضمن بقاء ألمانيا منـــزوعة السلاح، كما أصرّت بنود المعاهدة الخاصة بذلك. يضاف إلى هذا أنّ السياسيّين الألمان (والكثير من المواطنين الألمان) انزعجوا من إلحاق الجالية الألمانية بالبولنديين ضمن بولندا التي أعيد تشكيل كيانها. ولم تكن بولندا قائمة كدولة مستقلة منذ القرن الثامن عشر، لكنها بعد فيرساي أصبحت تشطر الجزء الشاسع من ألمانيا عن بروسيا الشرقية.

وقد نشأ ذلك الوضع الشاذ من تصميم صانعي السلام على وجوب أن يكون لبولندا منفذ على البحر عند ميناء دانتسيغ (أوغدانسك). وكان الألمان يتساءلون معترضين: أين حق دانتسيغ في تقرير المصير؟

وأثارت الترتيبات الإقليمية عام ١٩١٩، والتي فقدت ألمانيا بسببها ثلاثة عشر في المائة من أراضيها، غضب الكثير من الألمان، الأمر الذي استغله حزب الاشتراكيين القوميين بزعامة أدولف هتلر في ثلاثينيات القرن العشرين كواحد من المظالم الكامنة في تلك التسوية. لكن ربّما كان الأمر الأكثر إيلاما هو إقحام **"ذنب الحرب"** الألماني في بنود معاهدة فيرساي.

"ذنب الحرب" والتعويضات 'War Guilt' and Reparations

أدخلت القوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى بند **"ذنب الحرب"** في المعاهدة لسبب بارز هو تبرير استجرار تعويضات هائلة من ألمانيا. وشجّع الضغط الشعبي في بريطانيا وفرنسا صانعي السلام في فيرساي على "عصر ليمونة ألمانيا حتّى تصرخ بذورها"، وهو الخط الذي انتهجه رئيس الوزراء الفرنسي آنذاك جورج كليمانصو بكل الحماسة. كما وافق رئيس الوزراء البريطاني في حينه لويد جورج على وجوب فرض تعويضات تدفعها ألمانيا، مع أنّه لم يصل في ذلك إلى مستوى شدة العقوبة التي سعت فرنسا إلى فرضها على الألمان. ولم تتم في فيرساي فعلا تسوية المسألة

والخلاصة، إذاً، وكما تنبأ القائد العسكري الفرنسي فوش بدقة بعد توقيع معاهدة فيرساي، أنّ المعاهدة لم تكن لتجلب السلام، بل كانت مجرد هدنة مدتها عشرون عاما. فهي لم تحل أيّا من مشكلات أوروبا الجذرية.

فمن الناحية الاقتصادية كانت (إذا اهتدينا بأفكار كينـز) قاسية أكثر من اللازم على ألمانيا، وبالتالي على أوروبا ككل. وهكذا شهدت سنوات ما بين الحربين مزيدا من تدهور الأوضاع في أوروبا مقارنة بالولايات المتحدة التي خرجت بعد الحرب الدولة المستفيدة تماما منها، وقد أثقلت بريطانيا وفرنسا بالديون الأمريكية الهائلة التي أصرّ الرئيس ويلسون على أن يتمّ سدادها.

وكان سلام فيرساي، بترتيباته الإقليمية على الأرض، وتطبيقه الانتقائي لمبادئ ويلسون شديد الوطأة للغاية على ألمانيا وفق آراء عدة، أبرزها آراء الكثير من الألمان

التي تجسدت بحماسة فائقة في عهد نظام هتلر. زد على ذلك أنّ أعدادا متزايدة من غير الألمان كانوا يتعاطفون مع الرأي القائل: إنّ فيرساي أعطت ألمانيا مبررات مشروعة لمظالمها؛ ويفسّر هذا من بعض النواحي انتهاج سياسة "**الاسترضاء**" من قبل الحكومات البريطانية في ثلاثينيات القرن العشرين. وفي المقابل، ووفق خط فكري آخر (انتهجه مع آخرين غيره المؤرّخ A. J. P. Taylor) فإنّ المشكلة الحقيقية لمعاهدة فيرساي هي أنّها لم تكن قاسية بشكل كاف. فلم تحلّ "**المشكلة الألمانية**"، من حيث إنّ ألمانيا ظلّت أكبر دولة موحدة في قلب أوروبا، ولم يتم القضاء تماما على قدراتها التي تمكنها من شنّ حرب جديدة. ومهما يكن من شأن نظرتنا إلى فيرساي ، سواء أكانت عقوباتها شديدة أم غير كافية - فإنّ المعاهدة كاد أن يكون مكتوبا عليها الفشل لأسباب ليس أقلها عدم وجود أي قوة كبرى تلتزم بشكل مطلق بدعمها وتثبيتها.

النقاط الرئيسية

- صيغ الكثير من بنود معاهدات السلام المبرمة إثر انتهاء الحرب العالمية الأولى (والمعروفة بتسوية فيرساي) بهدي من "**النقاط الأربع عشرة**" ذات الأهداف المثالية التي طرحها الرئيس الأمريكي ويلسون.
- من شأن إقامة "**عصبة أمم**" أن تكون بمثابة رادع يمنع نشوب الحروب مستقبلا بقيامها بعمل جماعي ضد الدول المعتدية.
- أقيمت سلسلة من الدول الجديدة في حوض البلقان وفي وسط أوروبا وشرقها حيث انهارت الإمبراطوريتان: العثمانية والنمساوية-الهنغارية.
- صارت ألمانيا "**مذنبة**" لأنّها كانت البادئة بالحرب، وفقدت بسبب ذلك جزءا من أراضيها لمصلحة بولندا، وأعيدت الألزاس واللورين إلى فرنسا، وفرض نزع السلاح على ألمانيا، واحتلت فرنسا أرض الراين باعتبارها منطقة أمنية، كما ترتّب على الألمان دفع تعويضات للدول المنتصرة.
- نبش الكثير من النقاد أخطاء في تلك "التسوية"، فبعضهم اعتقد أنّها كانت شديدة القسوة على ألمانيا، وبعضهم رأى أنها لم تكن قاسية بالقدر الكافي.

الركود الاقتصادي العالمي ١٩٢٩-١٩٣٣

The Global Economic Slump, 1929—1933

احتلت الولايات المتحدة في عشرينيات القرن العشرين المكانة المركزية في الاقتصاد العالمي التي كانت تحتلها بريطانيا حتّى عام ١٩١٤. فبحلول عام ١٩٢٩ كانت الولايات المتحدة تنتج ٤٢% من الناتج الصناعي لدول العالم أجمع، في حين كانت بريطانيا وفرنسا وألمانيا مجتمعة لا تنتج أكثر من ٢٨% من ذلك الناتج (Hobsbawm 1994: 97). في البداية أوحى ازدهار الاقتصاد الأمريكي بأنّ الاقتصاد العالمي قد تجاوز مصائب الحرب العالمية الأولى، وحافظ على سلامته نسبيا مع أنّ الولايات المتحدة قد حلّت محل بريطانيا، وأصبحت الدولة المموّلة الرئيسية الجديدة في العالم.

غير أنّه تبيّن أنّ استمرار نظام ما قبل عام ١٩١٤ كان وهما، لأن الحرب كانت ألحقت أضرارا لا يمكن إصلاحها باقتصاد العالم المعولم الذي تعود بداياته إلى أيام الثورة الصناعية. وكشف **انهيار سوق الأوراق المالية في وول ستريت** (نيويورك) في التاسع والعشرين من أكتوبر عام ١٩٢٩ وما نجم عن ذلك من عواقب، كشفا تاما زيف إنعاش النمو الاقتصادي بعد الحرب. وسرعان ما تأكّد للجميع أن النظام المالي العالمي كان يعاني من اضطراب شديد.

الحقل ٣ -٥ الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بين الحربين
كان من أسباب عدم استمرار التسوية السلمية عام ١٩١٩، كما كان الخبراء يعلّقون في أغلب الأحيان، إحجام أي من القوى العظمى، ولاسيّما الولايات المتحدة، عن رعايتها. وبرزت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في أعقاب الحرب العالمية الثانية أكبر "قوّتين عظميين"، وهيمن العداء المتبادل بينهما –"**الحرب الباردة**"- على العالم لأربعين سنة. والسؤال الآن: لماذا كانت كلتاهما غير فاعلة نسبيا على المسرح الدولي خلال الأعوام العشرين التي أعقبت الحرب العالمية الأولى؟ **الاتحاد السوفيتي**

نوفمبر ١٩١٧: أوصلت الثورة البلشفية إلى السلطة في الإمبراطورية القيصرية السابقة نظاما ماركسيا-لينينيا.

مارس ١٩١٨: عقد لينين معاهدة سلام منفصلة مع ألمانيا (تمّ التنازل فيها عن ربع مساحة الأراضي الروسية وثلث عدد السكان) وذلك من أجل التركيز على ترسيخ النظام الثوري.

١٩١٨-١٩٢٠: وقبل التمكن من ترسيخ الثورة اندلعت الحرب الأهلية. ونجح **"الجيش الأحمر"** بقيادة تروتسكي في إخضاع قوّات الروس البيض المناوئة للثورة والمدعومة من فرنسا وبريطانيا واليابان والولايات المتحدة.

١٩٢٤: تسلّم ستالين السلطة إثر وفاة لينين، وكرّس جهوده لبناء الاشتراكية في بلد واحد.

١٩٢٩: عرضت أول خطة خمسية للاقتصاد السوفيتي ، وصعّد ستالين وتيرة التخطيط الحكومي في مجال الصناعة مع المضي قدما في مسار الزراعة الجماعية.

١٩٣٦-١٩٣٨: قام ستالين بعملية التطهير العظيم لأعداء نظامه الديكتاتوري.

آب ١٩٣٩: وقّع ستالين ميثاق عدم الاعتداء مع ألمانيا النازية. وهذا يشير إلى ضآلة دور الأفكار الأيديولوجية في السياسة الخارجية السوفيتية (على الرغم من أنّ ستالين لم يتخلّ كلية عن دعم الاتحاد السوفيتي للأحزاب الشيوعية في أنحاء العالم). وكان للاهتمامات الأمنية السوفيتية مكان الأولوية القصوى بدلا من فرض الأفكار الأيديولوجية، وقد وعد الميثاق الموقّع مع ألمانيا بأنّ يحصل الاتحاد السوفيتي على أراض في منطقة البلطيق مقابل تغاضي السوفيت عن دخول هتلر إلى بولندا.

الولايات المتحدة الأمريكية

مارس ١٩٢٠: رفض مجلس الشيوخ الأمريكي المصادقة على معاهدة فيرساي، وأبرم سلاما منفصلا مع ألمانيا عام ١٩٢١ لم يتضمن عبارة **"ذنب الحرب"** أو شروط عصبة الأمم. وبهذا تكون الولايات المتحدة قد استهلّت سياسة خارجية انعزالية في جوهرها، وانتهجتها إلى أن أقدم اليابانيون على مهاجمة الأسطول الأمريكي في بيرل هاربور. لكن واشنطن حافظت على اهتمامها واشتراكها السابقين في عدد من القضايا الدولية لا سيّما منها القضايا المتعلقة بنزع السلاح والأمن – ليس أقلها ما كان في

منطقة حوض المحيط الهادئ التي كانت تعتبر من مناطق الاهتمام التقليدية للولايات المتحدة حيث كان النفوذ الياباني يتصاعد.

١٩٢١-١٩٢٢: تميّز مؤتمر واشنطن لنـزع السلاح بالأسلوب الذي عالج فيه تصاعد النفوذ الياباني في المحيط الهادئ. وثـبّت ذلك المؤتمر القوّة النسبية لأساطيل الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان وفرنسا وإيطاليا بمعدل ٥: ٥: ٣: ١,٧٥: ١,٧٥. وثبتت أيضا سيادة الصين، وتمت المحافظة على سياسية **"الباب المفتوح"** في التجارة مع الصين.

١٩٣١: تجسّد قلق الحكومة الأمريكية إزاء عدوان اليابان على الصين في موقفها تجاه أزمة منشوريا التي بدأت عام ١٩٣١ حين احتلت القوّات اليابانية جزءا تتسع رقعته باستمرار من مقاطعة منشوريا في شمال الصين. وعلى الرغم من أنّ الصين لم تكن عضوا في عصبة الأمم، فقد عرضت الولايات المتحدة عليها أن تساعدها في جهودها الرامية إلى تحديد جذور الأزمة. غير أنّ واشنطن أحجمت إلى حدّ كبير عن استخدام القوة، أو تشجيع "العصبة" على استخدام تلك القوة، لدحر العدوان الياباني.

ولم يكن النفوذ الأمريكي الأول في العالم طوال سنوات ما بين الحربين نفوذا في الحلبة الدبلوماسية بقدر ما كان مؤثرا في الميدان الاقتصادي، حيث برز الاقتصاد الأمريكي آنذاك كأقوى اقتصاد في العالم. وأسهمت رؤوس الأموال الأمريكية في إعادة بناء ألمانيا بما في ذلك منحها قروضا تساعدها على دفع تعويضات الحرب لكل من بريطانيا وفرنسا اللتين تمكنتا بذلك، وبدورهما، من سداد ديونهما للولايات المتحدة.

ولا يزال الخلاف دائرا في شأن الأسباب الكامنة وراء" أكبر زلزال عالمي على الإطلاق سبق أن سجّل على مقياس ريختر الخاص بالمؤرخين الاقتصاديين ألا وهو **الكساد الاقتصادي العظيم** في ما بين الحربين" (Hobsbawm 1994: 86)، ولا يمكن الإسهاب في شرح تلك الأسباب هنا. لكن ما لا يختلف الخبراء فيه هو الأثر الحقيقي على نطاق العالم لذلك "الكساد" (Depression). ويوضّح هذا الأثر لانهيار سوق الأوراق المالية على نطاق العالم كله، مدى عدم الاستقلالية الكاملة للدول في فترة ما بين الحربين ومدى عجزها عن تحديد مصائرها بأنفسها. فقد كشف أنها كانت تحت رحمة قوى

اقتصادية هائلة لم يكن للحكومات الوطنية سوى قدرة ضئيلة على التحكم فيها، هذا إذا كان لها مثل هذه القدرة أصلا.

والمعروف أن نتائج "**الكساد**" في أمريكا وأوروبا من الأمور المألوفة بقدر كاف للقارئ الغربي. فقد اعتمدت دول أوروبا الغربية على القروض الأمريكية بأشكالها المختلفة، لذا تكررت صورة الكساد الأمريكي في أوروبا حين نضبت تلك القروض.

وكان من أعراض ذلك ارتفاع سريع وكبير في مستوى التضخم وهبوط في مستوى الطلب لدى المستهلكين في الدول الصناعية الكبرى، الأمر الذي أدّى بدوره إلى هبوط في مستوى الإنتاج الصناعي. ومن تحصيل الحاصل أن يتبع ذلك كله ارتفاع كبير في نسبة البطالة. وفي الحقبة التي سبقت الأيام التي أخذ الناس يعتبرون فيها تقديم خدمات الرفاه الاجتماعي جزءا من واجب الدولة تجاه مواطنيها (وهي حقبة استهلت باندلاع الحرب العالمية الثانية في معظم أنحاء أوروبا الغربية وأمريكا)، كانت البطالة تعني الحرمان التام والفقر المدقع الساحق للملايين هناك. وحتّى الذين ظلوا يتمتّعون بالاحتفاظ بوظائفهم، فقد أدّى بهم التضخم الاقتصادي الهائل (وفي بعض الدول الانهيار الكامل لأسعار عملاتها) إلى زوال مدخراتهم بين ليلة وضحاها وتبخّر قيمة العملات الورقية كما حدث في ألمانيا إبّان عهد حكومة فايمار.

وربّما لم تعايش المناطق الأخرى في العالم خارج الولايات المتحدة وأوروبا نتائج "**الكساد**" الاقتصادي بهذا القدر. فقد تأثّرت به كل دولة لها نصيب في التجارة العالمية، سواء كانت دولا مستقلة (كدول أمريكا اللاتينية) أو مستعمرات تحت حكم دول أوروبا الغربية. ولم يكن الهبوط الحاد في مستوى الطلب على السلع والمحاصيل في الدول الغربية يعني مجرد انتشار البطالة في أوساط عمّال المصانع على نطاق هذه الدول، بل إنه أدّى أيضا إلى نشر الدمار في أوساط منتجي المواد الخام التي تصنع منها السلع التي يحتاج إليها المستهلكون.

ولنأخذ على ذلك مثالا واحدا هو ما حصل للمزارعين اليابانيين العاملين في حقول إنتاج الحرير حين وجدوا المادة التي يعتمدون على إنتاجها في معيشتهم تتعرّض فجأة للكساد المدمّر عندما توقّف الأمريكيون عن شراء الجوارب الحريرية خلال فترة "**الكساد**" الذي ضرب الولايات المتحدة أوائل ثلاثينيات القرن العشرين.

وعلى غرار ذلك وجد المزارعون الذين ينتجون المحاصيل المزروعة في ما يعرف اليوم بالدول النامية (أو دول **"العالم الثالث"**) ويبيعونها لدول العالم المتقدمة، أسعار محاصيلهم تنخفض بشدة. لهذا عمد مزارعو البن في البرازيل مثلا إلى بيع محاصيلهم إلى شركات السكك الحديد البرازيلية كوقود بديل للفحم وذلك للحول دون تعرض أسعار البن للانهيار.

بعبارات اقتصادية نقول: إنّ نتيجة "الكساد" الاقتصادي الأمريكي أدّت إلى توقف عولمة الاقتصاد العالمي، أو إلى عكس مسار هذه العملية. فبدلا من استمرار تنامي نظام للتجارة العالمية الحرة (كما كانت الحال منذ "الثورة الصناعية" حتّى عام ١٩١٤)، أخذت الدول الرأسمالية الكبرى تسعى آنذاك إلى عزل نظمها الاقتصادية القومية قدر المستطاع عن النـــزوات الغريبة للأسواق الدولية.

وتمّ التخلّي عن التجارة الحرة لمصلحة السياسات الحمائية للمنتجات الوطنية، حيث سعت الدول إلى جعل اقتصاداها مكتفيا ذاتيا قدر الإمكان. وأحدثت نظاما من حواجز التعريفة الجمركية العالية لتثبيط المنتجين المحليين عن استيراد السلع الأجنبية. لذا تقلّص حجم التجارة الدولية تقلصا حادا نتيجة تلك السياسة. وقادت الولايات المتحدة مسيرة الاتجاه نحو انتهاج السياسة الحمائية التجارية لكونها في وضع محظوظ لا يجعلها في حاجة إلى منتجات الدول الأخرى بالقدر الذي كانت تحتاج إليها بريطانيا مثلا والعديد من الدول الصناعية الأخرى.

الجدول ٣-١

القروض الخارجية الرئيسية التي قدمتها الحكومة الأمريكية خلال الحرب وبعدها بملايين الدولارات

الدولة المتلقية	قبل الهدنة (نقدا)	بعد الهدنة (نقدا وعينا)	مجموعة قيمة المديونية
بريطانيا العظمى	٣٦٩٦	٥٨١	٤٢٧٧
فرنسا	١٩٧٠	١٤٣٤,٨	٣٤٠٤,٨
إيطاليا	١٠٣١	٦١٧	١٦٤٨

روسيا	١٨٧,٧	٤,٩	١٩٢,٦
بلجيكا	١٧١,٨	٢٠٧,٣	٣٧٩,١

المصدر: كتاب "ديون الحرب والازدهار العالمي"، للمؤلفين: Leo Pasvolsky و arold Moulton (1932:426)، وكتاب "تاريخ دبلوماسي للشعب الأمريكي" Thomas A.Bailey (1974:657).

وقد ترافقت الأزمة الاقتصادية في ثلاثينيات القرن العشرين مع اضطرابات سياسية عميقة. وربّما كان لنا أن نتساءل عمّا إذا كان هتلر، بصرف النظر عن "الكساد"، سيجد أرضا خصبة لقيام النازية وتصاعدها في ألمانيا.

وقد يكون من السذاجة أن نظن أنّ "الكساد" وحده هو المسؤول عن ارتقاء هتلر إلى السلطة هناك عام ١٩٣٣. ويمكن اعتبار النازية ذروة اتجاهات مذهبية متأصلة في مسار التطور الألماني وأن "الكساد" في حدّ ذاته لم يكن هو السبب في نشوء النازية.

وتظلّ المسألة البارزة، على أي حال، أن "الكساد" ــ وتكاليفه البشرية ــ جعل الحلول السياسية المتطرفة تبدو مغرية في ثلاثينيات القرن العشرين. وفي أوروبا، برزت إلى مقدمة الواجهة التصرفات المتطرفة لليمين السياسي. فبعد تمكنه من السلطة في ألمانيا، مضى هتلر قدما لتشجيع الحركات النازية على حدود بلاده، ولاسيّما في النمسا وتشيكوسلوفاكيا.

وفي تلك الفترة ذاتها أتمّ موسوليني بناء **"الدولة الفاشية"** في إيطاليا خلال ثلاثينيات القرن العشرين. وفي أسبانيا نجح فرانكو أخيرا في الانتصار على "الجبهة الشعبية" التي ضمّت صفوفها ضده. لكن ظهور الأشكال الأكثر تطرفا في الميدان السياسي لم يكن ببساطة ظاهرة أوروبية، فقد أطيح بعدد من الأنظمة في أمريكا اللاتينية خلال ثلاثينيات ذلك القرن لتحلّ محلها أنظمة جديدة ذات صبغة يمينية أو يسارية صريحة.

وفي الدول الخاضعة للاستعمار أيضا أدّى "الكساد" الاقتصادي في الولايات المتحدة إلى إعطاء زخم قوي للحركات الوطنية هناك. ففي الهند، على سبيل المثال، نجح غاندي في تعبئة حملة جماهيرية للعصيان المدني ضد الحكم البريطاني، في حين شرع الوطنيون الشيوعيون بقيادة هو شي منه في الهند الصينية الخاضعة آنذاك للحكم الفرنسي

في مسيرتهم الطويلة نحو الاستقلال الذي استتبع في نهاية المطاف حروبا مديدة ضد كل من فرنسا والولايات المتحدة بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها عام ١٩٤٥.

النقاط الرئيسية

- منذ "**الثورة الصناعية**" يتنامى اقتصاد رأسمالي عالمي يرافقه مستوى من التجارة العالمية يتوسع باطراد.
- الحرب العالمية الأولى عطلت ذاك التطوّر، الأمر الذي خلف أثرا سيئا للغاية في النظام الاقتصادي الدولي الذي كان في بدايته مستترا وراء نشاط الاقتصاد الأمريكي في عشرينيات القرن العشرين.
- تمخّض "انهيار سوق وول ستريت للأوراق المالية" عام ١٩٢٩ عن إحداث كساد اقتصادي عالمي كشف مدى تأثر الأنظمة الاقتصادية القومية بالقوى الاقتصادية الدولية.
- أدّت موجة الكساد الاقتصادية في العديد من الدول حول العالم إلى بروز حركات سياسية متطرفة أخذت تتعاظم قوتها، وكان الكثير منها ذا اتجاه يميني متطرف.

جذور الحرب العالمية الثانية في آسيا وحوض المحيط الهادئ

The Origins of World War Two in Asia and the Pacific

لم نكرس كبير اهتمام حتّى الآن للتطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأقصى. لكننا إذا أردنا أن نفهم أسباب اندلاع الحرب العالمية الثانية، أو بروز اليابان على الساحة الدولية بعد ذلك، فلا بدّ من أن نتقصّى التطورات التي جرت بين الحربين العالميتين في آسيا، ولاسيّما داخل كل من اليابان والصين.

كان وضع اليابان في آسيا خلال العقود الأولى من القرن العشرين مماثلا من بعض الجوانب لوضع ألمانيا في أوروبا. وقد شهدت ألمانيا بعد توحيدها فترة من التحديث والتصنيع السريعين. وكانت سعت إلى أن تصبح إمبراطورية متوسعة تتحدى كلا من فرنسا وبريطانيا خلال السنوات التي سبقت عام ١٩١٤. وخرجت ألمانيا من الحرب العالمية الأولى مثقلة بالأسى جرّاء المعاملة التي واجهها بها أعداؤها المنتصرون ومصممة على قلب الجوانب الرئيسية لتسوية فيرساي في عملية "إعادة نظر" أبرزت

أهميتها العواقب الماحقة للكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة. وسعت ألمانيا إلى حل مشكلاتها في ظل نظام يميني متطرف عن طريق التوسع الخارجي وسهّل عليها هذه العملية ضعف الدول المجاورة لها. ويمكننا تطبيق الكثير من جوانب وضع ألمانيا ذاك على اليابان في الشرق الأقصى.

اليابان و"نهضة ميجي" Japan and the 'Meiji' Restoration'

خلال السنوات ما بين ١٨٦٨ و١٩١٢ وهي فترة حكم الإمبراطور ميجي، شهدت اليابان عملية تحديث سريعة وفق نموذج مستعار من الدول الغربية الصناعية ذات الاقتصاد المتطور. ورافقت تلك العملية جهود لعصرنة المجتمع الياباني وحياته السياسية: فقد ألغي الإقطاع الزراعي؛ وأعيد تنظيم الجيش وفرض التجنيد الإلزامي وهو ما كان بداية انحلال فئة الساموراي في المجتمع الياباني؛ وشجع الناس على تلقي التعليم والسفر إلى الخارج؛ وأدخل نظام برلماني جديد إلى البلاد. وعلى غرار ألمانيا، تنامت في اليابان اتجاهات نحو إقامة إمبراطورية متوسعة؛ لكن خلافا لألمانيا، لم تكن اليابان تمتلك طبيعيا وفرة من المواد الأولية داخل حدودها من أجل التصنيع الثقيل. لكن كلا منهما كانت تعتقد أن شعبها كان يتزايد عددا بسرعة لدرجة أن مواطنيهما سرعان ما سيتجاوزون طاقة الدولة الجغرافية والمالية التي ستعجز عن تحمل تبعات تلك الزيادة في عدد السكان.

ولهذا انتهج هتلر سياسة "Lebensraum" (المجال الحيوي) للشعب الألماني في وسط أوروبا وشرقها، في حين تطلعت اليابان نحو الصين باعتبارها "المجال" الأنسب للتوسع.

التوسع اليابانـــي في الصين JapaneseExpansion in China

وكما استفادت ألمانيا من انحطاط الإمبراطوريات المجاورة (النمساوية – الهنغارية والعثمانية والروسية) أصبحت النـــزعة التوسعية في اليابان أسهل تطبيقا أيضا بسبب الوضع الشبيه بالانقراض الذي كانت الصين تئن تحت وطأته. فبحلول أواخر القرن التاسع عشر كادت الصين التي كانت ذات يوم إمبراطورية عظمى لأجيال طويلة تصبح عاجزة عن أن تمسك بزمام سلطاتها كدولة. وأطيح بآخر أباطرة الصين عام ١٩١١، وانغمست البلاد في حمأة حرب أهلية مديدة، تقاتل فيها أمراء الحرب الإقليميون أحدهم ضد الآخر، في حين اشتبكت حركة غوميندانغ الوطنية بقيادة صن يات سين (وتسلم

قيادتها بعد ذلك تشيانغ كاي تشيك) مع الحزب الشيوعي الصيني بقيادة ماو تسي تونغ الذي انتصر في نهاية المطاف عام ١٩٤٩.

ووفّرت تلك الفوضى الداخلية وغياب حكومة مركزية قوية فرصا جديدة لـ"المستغلين" الأجانب. ولطالما اخترقت القوى الخارجية الصين بهدف الحصول على حصة لها من السلع الصينية "الغريبة" كالشاي والتوابل والأفيون والحرير، والاتجار مع أكثر دول العالم سكانا. وكان لبريطانيا حصة الأسد في الاتجار مع الصين خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، لكن روسيا القيصرية أيضا كان لها نصيب عظيم في بناء خطوط سكك الحديد في شمال الصين.

وأولت اليابان اهتماما خاصا بإقليم منشوريا، واشتبكت في عامي ١٩٠٤-١٩٠٥ مع روسيا في حرب سجّلت أول انتصار لدولة آسيوية على دولة أوروبية كبرى. وترسخ وضع اليابان نتيجة الحرب العالمية الأولى التي حارب فيها اليابانيون ضد ألمانيا مستغلين الفرصة للحصول على الممتلكات الصينية التابعة للألمان.

وعلى الرغم من أنّ اليابان كانت على عداء مع ألمانيا، فإنّ كلتا الدولتين كانت تشعر بأنّ شروط التسوية في فيرساي كانت مجحفة. وقد سعت اليابان من دون جدوى إلى تضمين مبدأ المساواة العرقية في شروط معاهدات فيرساي. وتجسّد التمييز العرقي الغربي ضد اليابانيين في التشريع الأمريكي عام ١٩٢٤ الخاص بالهجرة والذي وقف بالفعل في وجه هجرة اليابانيين إلى داخل الولايات المتحدة. كما شعرت اليابان بأنّها لم تحصل على الأراضي الكافية إقرارا بحجم دورها في الحرب. يضاف إلى هذا ازدراء اليابان خلال عشرينيات القرن العشرين للأسلوب الذي سعت به كل من الولايات المتحدة وبريطانيا من خلال **معاهدات واشنطن** إلى الحدّ من بناء القوّة البحرية اليابانية، والحول دون زيادة خضوع الصين للسيطرة اليابانية.

وظلّ عدد من واضعي السياسة اليابانية ملتزمين بانتهاج سياسة ذات طابع دولي خلال عشرينيات القرن العشرين. وكان أولئك يعتقدون على وجه الخصوص أن على اليابان أن تتصرف كعضو مسؤول في المجتمع الدولي، وأن تضطلع بدور نشط داخل عصبة الأمم. لكن نفوذ العسكريين أخذ يتصاعد بازدياد، وأخذت تصبح لهم الكلمة العليا في الحياة السياسية اليابانية، وضغطت طبقة الضبّاط (ولاسيّما منهم أولئك الذين كانوا متمركزين في شمال الصين إثر انتصار اليابان على روسيا في حرب عامي ١٩٠٤-

١٩٠٥) بقوة لم يسبق لها مثيل من أجل التوسع الياباني في الصين. ورسخت تجربة اليابان على صعيد الانتفاضة الاجتماعية النـــزعة العسكرية داخل البلاد. ففي أواخر عشرينيات القرن العشرين عانت اليابان من آثار هزتين زعزعتا استقرارها، كانت إحداهما حقيقية، وكانت الأخرى مجازية.

فقد أدّى زلزال كانتو الهائل عام ١٩٢٣ إلى مقتل نحو مائة ألف شخص وتدمير نحو مليوني منـــزل. وكانت الثورة البركانية التي خلّفت آثار ذلك الزلزال بمثابة رمز لاهتزاز المجتمع الياباني نفسه خلال حقبة من التحولات التحديثية السريعة.

وكانت الهزة الثانية، المجازية، التي ضربت المجتمع الياباني هي "**فترة الكساد الاقتصادي**". وكما كانت الحال في أوروبا، أصبحت الظروف الاجتماعية ــ الاقتصادية الناجمة عن ذلك الكساد في اليابان أرضا خصبة لتنامي التطرف اليميني هناك. وزاد اغراء النـــزعة التوسعية إلى ما وراء حدود البلاد وتزايد حديث الزعماء السياسيين والعسكريين اليابانيين عن إقامة "**منطقة ازدهار مشترك**" في آسيا. وما كانت هذه العبارة سوى تعبير ملطّف عن الهيمنة الاقتصادية اليابانية (إن لم يكن سعي اليابان إلى الحكم الصريح) لعدد من الدول المجاورة. وأجّجت النـــزعة القومية اليابانية المتصاعدة نار تلك الطموحات الإمبريالية لليابان، وكان الأساس الآيديولوجي لتلك النـــزعة **مبدأ الشينتو**، أي الاعتقاد بألوهية وعصمة الامبرطور الذي يدين له كل مواطن بولاء شخصي.

الأزمة المنشورية وما بعدها The Manchurian Crisis and After

وهكذا أصبحت السياسة الخارجية اليابانية ذات مطالب متزايدة باطّراد، وتجسد ذلك في "**الأزمة المنشورية**" عام ١٩٣١ التي تعتبر أحيانا الطلقة التي فجرت الحرب العالمية الثانية. فقد استغلّت اليابان مناوشة بسيطة بين جنودها و"قطّاع الطرق الصينيين" كذريعة لاحتلال جزء أكبر من أراضي منشوريا.

ورغم احتجاجات الصين لدى عصبة الأمم ظلّت اليابان متمسكة بموقفها دون تراجع، وبحلول عام ١٩٣٢ كانت قد أقامت دولة عميلة لها مسيطرة على أراضي منشوريا كلها تدعى "منشوغوو".(Manchuguo) وكان ردّ عصبة الأمم على أول عمل عدواني فاضح من قبل إحدى دولها الأعضاء ضد عضو آخر ردّا باهتا، فقد أرسلت لجنة

برئاسة إيرل ليتون البريطاني للتحقيق في الحادث الأول بين الصين واليابان الذي كان السبب في اندلاع الأزمة.

واستغرق إعداد تقرير اللجنة سنة كاملة، وحتّى بعد هذه المدة الطويلة اقتصر التقرير على الدعوة إلى الاعتدال، وأوصى بعدم الاعتراف بحكومة "**منشوغوو**" وقيام وساطة دولية بين الصين واليابان لحلّ الخلافات بينهما. لكنه لم يوص بأي إجراء إلزامي ضد اليابان لانتهاكها القانون الدولي.

والسؤال الآن: هل كان في الإمكان ردع عدوان هتلر في أوروبا وعدوان موسوليني في شرق أفريقيا (حيث سعى إلى الاستيلاء على الحبشة، آخر دولة إفريقية مستقلة) لو كانت عصبة الأمم اتخذت قرارا حاسما في شأن منشوريا؟ ويبدو أن الجواب الحتمي تقريبا هو النفي، فلم يكن أي من الديكتاتورين يعبأ كثيرا ببنود القانون الدولي البراقة، كما أن معظم المؤرّخين يتفقون على أن كلا من هتلر وموسوليني كانت له طموحات توسعية في أراضي الدول الأخرى منذ عهد بعيد لم تكن لتتغير بسبب عمل أكثر صرامة قد تتخذه عصبة الأمم حيال الأزمة المنشورية.

غير أن فشل العصبة الذريع في كبح جماح العدوان الياباني قد يكون أسهم في نشر أجواء من التساهل جعلت الديكتاتورين في أوروبا يتجرآن على الاستهانة بالقانون الدولي توقعا منهما أنهما لن يكونا عرضة لعقوبات دولية. والمؤكّد أن اليابانيين في الشرق الأقصى لم يردعهم اندلاع الأزمة المنشورية عن ارتكاب المزيد من الأعمال العدوانية. وقد استمرت الدولة العميلة لهم "**منشوغوو**" في البقاء حتّى نهاية الحرب العالمية الثانية، ولم تنزعج اليابان كثيرا من عدم اعتراف معظم الدول بتلك الحكومة، ومما لا شك فيه أن ذلك لم يكن مبعث راحة كبيرة للمنشوريين أنفسهم.

ولم يأت عام ١٩٣٧ حتّى كانت اليابان في خضم حرب شاملة مع الصين، وهذه الحرب أيضا استمرت حتّى عام ١٩٤٥. لكن القوى الغربية لم تتجاهل كليا أعمال التوسع اليابانية المتصاعدة داخل أراضي الدول المجاورة ـــ وهو الوضع الذي عرف باسم "**النظام الجديد**" في شرق آسيا. ففي عام ١٩٣٩ ألغت الحكومة الأمريكية اتفاقية التجارة التي كانت أبرمتها مع اليابان عام ١٩١١ مقيدة بذلك قدرة اليابانيين على استيراد المواد الأولية اللازمة لدعم مجهودهم الحربي.

ولا عجب في أنّ العلاقات بين البلدين تدهورت بسرعة وشدة، وبلغ ذلك التدهور ذروته حين أقدم اليابانيون على قصف الأسطول البحري الأمريكي في ميناء بيرل هاربور أوائل ديسمبر من عام ١٩٤١. ونتج عن ذلك إعلان كل من بريطانيا والولايات المتحدة الحرب على اليابان في الثامن من ذلك الشهر، في حين ردت ألمانيا وإيطاليا بإعلان الحرب على الولايات المتحدة بعد ثلاثة أيام.

ودخلت الحرب العالمية الثانية بذلك من دون شك مرحلة الانتشار على نطاق العالم أجمع. والواقع أنّه لم يكن هناك شك لشهور عديدة قبل ذلك في أن نقاطا قد رسمت لامتداد خطوط التقسيم الرئيسية في آسيا، كما لم يكن هناك شك في أن محورا كان يتشكل آنذاك بين ألمانيا وإيطاليا واليابان. وتمّ التوصل إلى **"حلف القوى الثلاث"** عام ١٩٤٠، وهو الذي تحوّل إلى تحالف عسكري عام ١٩٤٢. وهكذا..

الحقل ٣ -٦ جذور الحرب في حوض المحيط الهادئ: تسلسل تأريخي	
١٨ سبتمبر ١٩٣٠	حادث موكدين في منشوريا بين القوّات اليابانية و"قطّاع الطرق" الصينيين الذي كان بداية الغزو الياباني لمنشوريا.
٢٤ فبراير ١٩٣٣	عصبة الأمم تتبنى تقرير ليتون الذي أوصى بقيام وساطة دولية في النزاع بين الصين واليابان، وحض الدول الأعضاء على عدم الاعتراف بالدولة العميلة التي أقامتها اليابان في منشوريا (منشوغوو)، لكن التقرير لم يوص بفرض عقوبات على اليابان.
٢٧ مارس ١٩٣٣	اليابان تعلن انسحابها من عصبة الأمم.
٢٩ ديسمبر ١٩٣٤	اليابان تندد بمعاهدة واشنطن البحرية لعام ١٩٢٢.
١٥ يناير ١٩٣٦	اليابان تنسحب من المؤتمر البحري المنعقد في لندن.
٢٥ نوفمبر ١٩٣٦	ألمانيا واليابان توقعان "الحلف المناهض للكومينترن".
٧ يوليو ١٩٣٧	اندلاع الحرب بين اليابان والصين.
٦ نوفمبر ١٩٣٧	إيطاليا تنضم إلى "الحلف المناهض للكومينترن".
١٤ يونيو ١٩٣٩	اليابان تبدأ بفرض حصار على مدينة تيين تسين الصينية.

٢٦ يوليو ١٩٣٩ الولايات المتحدة تلغي اتفاقية التجارة مع اليابان لعام ١٩١١.
٣٠أغسطس١٩٤٠اليابان تحتل شمال الهند الصينية.
١٣ إبريل ١٩٤١ اليابان توقّع اتفاق حياد مع الاتحاد السوفيتي.
٢١ يوليو ١٩٤١ حكومة فيشي في فرنسا تسمح لليابان باحتلال أراضي الهند - الصينية بأجمعها.
٢٦ يوليو ١٩٤١ الولايات المتحدة تجمد الودائع اليابانية لديها.
٧ ديسمبر ١٩٤١ اليابان تهاجم الأسطول الأمريكي في بيرل هاربور.
٨ ديسمبر ١٩٤١ بريطانيا والولايات المتحدة تعلنان الحرب على اليابان.
١١ ديسمبر١٩٤١ ألمانيا وإيطاليا تعلنان الحرب على الولايات المتحدة.

وفيما كانت القوّات الألمانية تجتاح مساحات واسعة من الأراضي في أوروبا، كان اليابانيون قد احتلوا أجزاء شاسعة من آسيا كانت إلى ذلك الوقت مستعمرات أوروبية. فقد سقطت مناطق الهند الشرقية التي كانت تابعة لهولندا، والهند الصينية التي كانت تابعة لفرنسا، في أيدي اليابانيين، تماما كما خضعت هولندا وفرنسا نفساهما للحكم النازي. وفي حين تمكنت بريطانيا نفسها من تفادي الغزو الألماني، إلا أنّ مستعمراتها في جنوب شرق آسيا كبورما وسيلان ومالايا لم تنج من الاكتساح الياباني.

النقاط الرئيسية

- منذ عام ١٨٦٨ دخلت اليابان حقبة متسارعة من التحديث والتصنيع الثقيل مع ما نجم عن ذلك من عواقب اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة.
- بدأت اليابان بالتوسّع داخل أراضي شمال الصين، فيما كانت الصين تعاني من حرب أهلية مديدة، وذلك من أجل الحصول على أسواق جديدة ومواد أولية وأراض لتلبية متطلبات الأعداد المتزايدة من السكان في اليابان.

- على الرغم من أنّ اليابان وقفت ضد ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، فإنّها خرجت من تلك الحرب حانقة، كألمانيا، على شروط التسوية التي أقرّت في أعقابها.
- بين عامي ١٩٣١-١٩٣٣ رسّخت اليابان مواقعها في منشوريا وأقامت فيها دولة عميلة تدعى "منشوغوو"، وكان رد عصبة الأمم على أفدح عمل عدواني واجهته حتّى ذلك الوقت ردا ضعيفا للغاية.
- بحلول عام ١٩٣٧ كانت اليابان دخلت حالة الحرب مع الصين، الأمر الذي أدّى إلى تأزم في العلاقات بين اليابان والولايات المتحدة بلغ ذروته بهجوم اليابانيين على الأسطول الأمريكي في ميناء بيرل هاربور.

الطريق إلى الحرب في أوروبا The Path to War in Europe

فيما كانت الأزمة في الشرق الأقصى تتعمّق خلال ثلاثينيات القرن العشرين، كانت أوروبا تترنح جرّاء الأزمات المتعاقبة: من غزو إيطاليا للحبشة، إلى قيام ألمانيا بإعادة تسليح الراينلاند، إلى الحرب الأهلية في أسبانيا، إلى توسّع ألمانيا في النمسا ثم تشيكوسلوفاكيا وبعدها بولندا، وهي النقطة التي أعلنت عندها كل من بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا في سبتمبر عام ١٩٣٩.

الجدال حول جذور الحرب العالمية الثانية

The Controversy over the Origins of the Second World War

ألمحنا في ما سبق من هذا الفصل إلى أنّ الحرب العالمية الثانية تعتبر من أوجه عدة استمرارا للأولى: مظهر آخر من مظاهر عدم الاستقرار المتجذّر في أوروبا وتجسيدا لاختلال ميزان القوى في القارة منذ توحيد ألمانيا. غير أنّ العديد من المؤرّخين يعتقدون أنه إضافة إلى القوى البنيوية المتأصلة التي كانت تعمل على نسف أسس الاستقرار في أوروبا، فإنّ العامل البشري لعب أيضا دورا في قيام الحرب العالمية الثانية.

فالحق أنّ رواية قصة الجذور التي انبثقت عنها الحرب العالمية الثانية من دون الإشارة إلى هتلر، تشبه رواية قصة آدم وحواء دون ذكر الأفعى. وبالنسبة إلى كثيرين (سواء أكانوا مؤرخين أم غيرهم) كانت الحرب العالمية الثانية بكل بساطة **"حرب هتلر"** التي خطّط لها، والتي كانت النتيجة المقصودة لتصميمه على تحقيق السيطرة على العالم.

وكان ذلك أيضا الحكم الذي صدر عن محاكمات نورنبرغ على مجرمي الحرب النازيين بعد انتهاء تلك الحرب. بيد أنّ جذور الحرب العالمية الثانية كانت، وربّما ممّا يدعو إلى الدهشة، مسألة خلاف شديد بين روايات المؤرخين. ففي حين يتفق معظم المؤرّخين على أن المسؤولية في نشوب الحرب تقع على عاتق هتلر وألمانيا النازية، فقد اختلفوا فيما إذا كان هتلر قد خطّط بالفعل لإشعال تلك الحرب، ومدى طموحاته التوسعية، وما إذا كانت تنحصر في السيطرة على أوروبا أم كانت تتجاوز ذلك إلى فرض الهيمنة الألمانية على العالم.

هل كان لدى هتلر برنامج زمني لتحقيق طموحاته التوسعية التي وضعها في كتابه "كفاحي" (Mein Kampf) الذي جمع بين سيرته الذاتية وبيانه السياسي في الوقت ذاته؟ هل كان هتلر قرّر، بحلول عام ١٩٣٧، أن يحتل تشيكوسلوفاكيا ومن ثمّ بولندا قبل أن يستدير نحو أوروبا الغربية، كما تشير إلى ذلك على ما يبدو وثيقة (بعنوان "مذكرات هوسباخ") كانت طرحت في محاكمات نورنبرغ؟ هل كان هتلر يظن أن في وسعه أن يبسط سيطرة ألمانيا على أوروبا من **دون** التسبب في نشوب حرب كبرى؟ أم أنه كان يعتقد أنّ **"الحرب الشاملة"** أمر لا مناص منه، لكنه لم يتنبأ بوقوعه قبل أربعينيات القرن العشرين حين تكون قد تمت تعبئة الاقتصاد الألماني إلى الحد الأقصى لمواجهة متطلبات حرب كهذه؟ لقد طرح المؤرخون هذه الأسئلة جميعا، لكن أجوبتهم كانت متباينة (Robertson 1971 ; Martel 1986).

ويبقى كتاب A.J.P. Taylor المعنون **"جذور الحرب العالمية الثانية"** (The Origins of the Second World War) أكثر ما كتب في ذلك إثارة للجدال من قبل أحد المؤرّخين المرموقين. وكان هذا الكتاب نشر للمرة الأولى عام ١٩٦١ وأثار زوبعة شديدة من النقد. وكان سبب تلك الزوبعة أن تيلور أشار في كتابه إلى أن هتلر لم يكن يختلف جوهريا عن أي رجل دولة في أوروبا، وذكر أنّ الأيديولوجية النازية ــ على الرغم من أنها كانت المسؤولة عن **"شرور غرف الغاز"**ــ فإنها لم تكن كافية كسبب يفسر لنا نشوب الحرب. وما فعله هتلر، شأنه في ذلك شأن أسلافه في عهد حكومات فايمار، لم يتجاوز الرغبة في تحسين أوضاع ألمانيا في أعقاب تسوية فيرساي، ولكي يعكس جوانبها المجحفة بحق ألمانيا والمسيئة لها.

ولم يكن هتلر، في رأي تيلور، زعيما لديه برنامج للتوسع وإشعال حرب عامة، بل كان أبعد عن ذلك كثيرا، ولم يكن سوى انتهازي يستغل أخطاء الآخرين والفرص التي قدمها له دعاة سياسة الاسترضاء في كل من بريطانيا وفرنسا. وكانت الحرب التي اندلعت في سبتمبر عام ١٩٣٩ مفاجأة لهتلر من حيث الأساس. مع أنّ تيلور ادّعى في سيرته الذاتية فيما بعد أن رأيه في هتلر كمتخبط وانتهازي أصبح هو الرأي الذي يعتبر أنّه الفكر السديد، كان أمرا مبالغا فيه (Taylor 1983: 299).

وربّما كان الأصح أن يقال: إنّ معظم المؤرّخين يعتقدون بأنّ هتلر كان لديه هدف ثابت لفترة طويلة ــ وهو التوسّع في أوروبا، إن لم يكن في أبعد منها ــ مقترنا بمرونة قصيرة الأمد في أسلوبه التكتيكي وتوقيت تنفيذ قراراته. لكن المؤكّد أنّ معظم المؤرّخين يرفضون رأي تيلور القائل: إنّ الأيديولوجية النازية لم يكن لها أي دور في نشوب الحرب العالمية الثانية.

ظهور الفاشية والنازية في أوروبا

The Rise of Fascism and Nazism in Europe

وإذا نحّينا آراء A. J. Taylor جانبا، نجد أنّ معظم المؤرّخين الأكاديميين يعتبرون أن دراسة الآيديولوجيتين النازية والفاشية أمر مهم لفهم جذور تلك الحرب. لقد نشأت الحركات اليمينية المتطرفة في أوروبا خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين مستمدة انطلاقتها من الاستياء الشعبي حيال شروط تسوية عام ١٩١٩. وقد غذّت هذه الحركات أوضاع عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الناجمة عن الحرب العالمية الأولى. ولم تقم في إيطاليا بالفعل قط حكومة مركزية مستقرة على الرغم من توحيد أقاليمها في القرن التاسع عشر.

ومع أنّ الرواية الفاشية تقول: إنّ موسوليني استولى على السلطة بفضل **"الزحف على روما"** الذي تزعمه، فإنّ الوقائع تقول: إنّ الملك والسياسيين المحافظين وجّهوا إليه الدعوة لتشكيل برلمان عام ١٩٢٢، لأنّ الأحزاب اليمينية التقليدية كانت فشلت في تشكيل حكومة مستقرة. وأحضر موسوليني بقطار خاص إلى روما، ولم يتزعم قط مسيرة الزحف عليها. وشرع موسوليني حين أصبح رئيسا للوزراء في القيام بـــ**"ثورة فاشية"**

داخل الحياة الإيطالية، الأمر الذي أثار المخاوف على الأقل لدى بعض الذين كانوا مسؤولين عن إيصاله إلى سدة الحكم.

و"**الفاشية**" مذهب سياسي مراوغ تصعب الإحاطة به، وهذا رأي الكثير من المؤرّخين والفلاسفة السياسيين. لا بل إنّ هذا المذهب في الواقع بعيد عن التماسك لدرجة أنّه لا يستحق جدلا أن يسمى "مذهبا". فقد كان من سماته الأساسية، كما ظهرت ممارسته في إيطاليا، إقامة نمط من الدولة السلطوية تتدخل الدولة من خلاله في جميع جوانب حياة مواطنيها.

وفي مجال التوظيف، ألغيت نقابات العمّال واستبدلت بما سمي "مؤسسات" أرباب العمل والمستخدمين التي كان يشرف عليها موظفون فاشيون عملوا على توطيد مصالح الشركات الكبرى على حساب الحركة العمالية. وعلى الصعيد السياسي، أقصيت أحزاب المعارضة عن الحكم وأقيمت هالة من التمجيد حول شخص "الدوتشي" موسوليني. وحقنت الحياة الاجتماعية بالأيديولوجية الفاشية، من المؤسّسات النسائية إلى النوادي الرياضية واتحادات الشبيبة.

وكان للفاشية أيضا تأثير في السياسة الخارجية مع أنّه كانت هناك استمرارية في منحى الأهداف التي تربط موسوليني بأسلافه. فقد مجّدت الفاشية العنف والكفاح، ضمن المجتمع وفيما بين الدول، واعتبرتهما من الأمور الطبيعية والبطولية. واعتبرت الحرب أنها الاختبار الأقصى لا لامتحان "رجولة" الأفراد فحسب، بل أيضا لقياس مدى نضج الدولة ومكانتها بين مراتب الدول. لذلك لم يكن موسوليني ملتزما بقلب ذلك البند في تسوية فيرساي الذي اقتطع أراضي من إيطاليا على ساحل الأدرياتيكي فحسب، بل ملتزم أيضا بتوسيع "الإمبراطورية الرومانية الجديدة" في شمال أفريقيا ، وحتّى بالحرب إذا اقتضى الأمر.

وكان الهدف الواضح لذلك التوسع هو الحبشة –آخر ما تبقى من الدول المستقلة في أفريقيا - وانطلقت القوّات الإيطالية عام ١٩٣٥ لتستولي على تلك الدولة من امبراطورها هيلاسيلاسي. وامتدت تلك الحملة العسكرية لفترة أطول بكثير ممّا كان موسوليني قد تصوّر. ولم يكن موسوليني هو المستفيد الأبرز من تلك الحملة، بل أدولف هتلر، الذي استغلّ مغامرة "الدوتشي" في شمال أفريقيا كغطاء للمضي في خططه الرامية إلى تفكيك بنود التسوية لعام ١٩١٩ في أوروبا.

كان هتلر جاء إلى السلطة في ألمانيا بعد أكثر من عشر سنوات من وصول موسوليني إليها في إيطاليا. وبعد سنوات من الاقتتال في الشوارع، وتهييج الرعاع في أقبية الجعة، تمكّن الحزب الاشتراكي الوطني (النازي) الذي تزعمه هتلر من الفوز في انتخابات عام ١٩٣٣ في ألمانيا. وفور وصوله إلى منصب مستشار الرايخ سارع هتلر، كما فعل موسوليني في إيطاليا، إلى تمكين قبضة حزبه على كل من أجهزة الدولة والشعب الألماني ككل.

وتسلّم النازيون السلطة في أجهزة الحكومتين المركزية والمحلية؛ وأخذت الدولة تدير شؤون الصناعة، وسيطرت على أجهزة الإعلام الألمانية. وألغيت أحزاب المعارضة وقمع المنشقون إمّا بالعقوبات الجسدية أو بالخوف منها. وأرسل من استهدفهم احتقار هتلر بخاصة — هم اليهود والغجر والشواذ جنسيا ـ إلى معسكرات الاعتقال بأعداد متزايدة.

ولم تترك الأيديولوجية النازية ولا الحزب النازي أي وجه من أوجه الحياة في ألمانيا إلا كان لهما أثر فيه. وقد شابهت الأيديولوجية النازية مثيلتها الفاشية الإيطالية في كثير من الجوانب، لكن كانت لها اتجاهات متميزة وأكثر مرارة، ولاسيّما في **"معاداة السامية"** ذات النــزعة الداعية إلى إبادة اليهود. وكان في صلب نظرة هتلر إلى العالم إيمانه العنصري بتفوق العرق الألماني النقي –العرق الآري- الذي ينتمي إليه الشعب الألماني.

ولم يقف هتلر عند الاعتقاد بأنّ أراضي ألمانيا وشعبها تعرضا للسرقة والسلب في تسوية عام ١٩١٩، بل إنّ أهدافه التوسعية أيضا تجاوزت كثيرا حدود إصلاح المفاسد التي شملتها تلك التسوية في فيرساي. ففي مساعيهم لتحقيق **"المجال الحيوي"** يستطيع أبناء العرق الآري أن يقوموا بشكل مشروع بـ**"الزحف نحو الشرق"** (drang nach osten) على حساب أبناء العرق السلافي ممن هم **"دون البشر"** (untermenschen) في شرق أوروبا، والاتحاد السوفيتي بخاصة.

وهكذا نجد أنّ نظرة هتلر إلى العالم كانت تستند إلى فكرة انحطاطية في **"المذهب الداروني الاجتماعي"** الذي يقدّر فيه لأبناء العرق **"الأقوى"** أن يتوسعوا على حساب جيرانهم الأدنى مرتبة من الناحية الوراثية.

من "الاسترضاء" إلى الحرب From Appeasement to War

لم يخف النازيون أطماعهم التوسعية، وقد كشف كتاب "**كفاحي**" آراء هتلر العنصرية وخططه التوسعية بشكل فاضح. فلماذا إذا لم تبذل الحكومتان البريطانية والفرنسية جهدا أكبر لمنع هتلر من تحقيق تلك المطامع؟ ولماذا سمح له بإعادة تسليح ألمانيا (الراينلاند) وضمّ النمسا وغزو تشيكوسلوفاكيا قبل أن يواجهه الحلفاء بعد غزوه بولندا في سبتمبر عام ١٩٣٩؟ لماذا ــ باختصار ــ ظل هتلر يسترضى طوال ذلك الوقت؟

حظيت سياسة "**الاسترضاء**" التي انتهجتها القوى الغربية إزاء هتلر خلال فترة طويلة من ثلاثينيات القرن العشرين باهتمام كبير من قبل الباحثين وما زالت مصدرا مقنعا لذكر الأمثلة التاريخية المشابهة بالنسبة إلى السياسيين لاحقا. وكان الجيل الأول من المؤرّخين بعد الحرب قاسيا للغاية (وقد يكون ذلك مفهوما) في حكمه على المسترضين: فقد وصم تشيمبرلين (رئيس الوزراء البريطاني آنذاك) ونظراؤه الفرنسيون من قبل أولئك المؤرّخين بأنهم "**مذنبو ميونيخ**".

فبالجبن الذي كانوا يسترضون به هتلر كان زعماء بريطانيا وفرنسا ببساطة يفتحون شهيته لمزيد من الأطماع، ويجعلونه يتجرأ على الاعتقاد بأنّ في وسعه أن ينجح في ارتكاب المزيد من الانتهاكات الجريئة لبنود معاهدة فيرساي.

لكن عددا من المؤرّخين اللاحقين كانوا أقل قسوة نسبيا في حكمهم على "المسترضين" ممن سبقوهم. ولا ينبغي، بالتأكيد، أن نقلّل من حجم الأزمات الداخلية والدولية التي واجهت السياسيين والدبلوماسيين في أوروبا الغربية خلال ثلاثينيات القرن العشرين. كما كانت الانتهاكات اليابانية للسيادة الصينية مصدر قلق واضح في الشرق الأقصى.

وهكذا كانت الأحداث في آسيا بمثابة غطاء مناسب تستّر هتلر تحته كي ينسحب من مؤتمر نزع السلاح في جنيف ومن عصبة الأمم عام ١٩٣٣، ويبدأ عملية إعادة تسليح ألمانيا. كما استفادت الزعامة الألمانية من غزو إيطاليا الحبشة وكانت أبعد ما تكون عن حليف موثوق لموسوليني خلال الحرب التي تلت ذلك هناك. فمع أن موسوليني أعلن قيام "محور روما ــ برلين" بين ألمانيا وإيطاليا في نوفمبر ١٩٣٦، كان هتلر قد أرسل بعض الأسلحة إلى قوّات هيلاسيلاسي المنهكة في الحبشة كي يطيل أمد الحرب ويمكّن ألمانيا بذلك من فتح المزيد من الثغرات التي تمزّق بنود تسوية فيرساي في حين كان الاهتمام

البريطاني والفرنسي ما يزال محصورا في شمال شرق أفريقيا. وبينما كانت عصبة الأمم في خضم الخلاف على ما إذا كانت ستفرض عقوبات على إيطاليا بسبب قضية الحبشة، نشبت الحرب الأهلية في إسبانيا، التي أبرزت بشكل صارخ الشروخ الأيديولوجية في أوروبا.

وهكذا واجه السياسيون البريطانيون والفرنسيون السيناريو الرهيب لحرب تندلع على ثلاث جبهات: في حوض المحيط الهادئ (ضد اليابان)، وفي البحر المتوسط (ضد إيطاليا)، وفي وسط أوروبا (ضد ألمانيا). ولم تكن بريطانيا ولا فرنسا مستعدتين عسكريا لحدث هائل كذاك الوضع.

كما لم يؤيد الرأي العام في الدول المعنية خلال فترة طويلة من الثلاثينيات اللجوء إلى الحرب لمنع أعمال العدوان أو التصدي لها. وكانت هناك على أي حال قضايا داخلية ملحّة تستدعي المعالجة: فقد أدّى "الكساد" الاقتصادي في الغرب إلى إيجاد بطالة وفقر مزمنين. إضافة إلى أنّ ذكرى الحرب العالمية الأولى كانت ما تزال حيّة ماثلة، الأمر الذي جعل السياسيين الذين كان يهمهم شأن الجماهير حريصين على عدم اللجوء إلى حلول عسكرية للمشكلات الدولية.

وهكذا كانت سياسة "الاسترضاء"، في رأي بعض المؤرخين، ومن نواح معينة، محاولة مبرّرة لكسب الوقت. فقد أتاحت الفرصة للمضي قدما في عملية تسليح الجيشين البريطاني والفرنسي وتعبئة الرأي العام بحيث إذا توجّب تحدي ألمانيا عسكريا، وثبت أنّ ادعاء هتلر بأنّه "رجل سلام" ادعاء باطل، فيمكن حينذاك بذل جهد عسكري جاد للوقوف في وجهه.

لكن يمكننا أن ننتقد هذا التأويل الأكثر تسامحا حيال سياسة الاسترضاء على أساس أنه يمتدح المسترضين بوصفهم كانوا يتمتّعون بقدر عظيم من بعد النظر، وهم يسعون إلى كسب الوقت الذي قد يمكّنهم من شنّ حرب أكثر فاعلية في نهاية المطاف ضد هتلر، بينما هم كانوا في الواقع يميلون إلى الاعتقاد بأنهم إذا أذعنوا لمطالب "القائد" (Führer) فإنه سيتوقف عن طرحها. فلم يكتف تشيمبرلين بقبول أنّ لألمانيا بعض المظالم المشروعة، بل كان يعتبر هتلر أيضا في مصاف باقي رجال الدولة، مفترضا أن الخلافات بين رجال الدولة في أوروبا يمكن تسويتها من خلال المفاوضات والحلول الوسط بما أنّ الجميع من حيث الجوهر يرغبون في السلام.

ومكّن هذا الخطأ في تفسير النوايا النازية، بالتالي، هتلر من شن سلسلة باهرة من الهجمات على تسوية فيرساي بمأمن من العقاب أو الحساب. فأعاد احتلال الراينلاند عام ١٩٣٦ برد فعل فرنسي مفاجئ في ضعفه. وشجع الحركات النازية في النمسا وضغط على المستشار النمساوي شوشنيغ (Schuschnigg) لضم أعضاء نازيين إلى حكومته. وفي مارس ١٩٣٨ أرسل القوّات الألمانية عبر الحدود لتأمين عملية "توحيد" النمسا مع ألمانيا التي عرفت بعملية "Anschluss" (أنشلوس). وبعدها جاء دور تشيكوسلوفاكيا. وهنا أيضا استغل هتلر الرأي القائل: إنّ ألمانيا ظلمت عام ١٩١٩ حين ضم ثلاثة ملايين ونصف المليون ألماني من "أرض الجنوب" (Sudetenland) إلى سكان الدولة التشيكية الحديثة. وبدأت تحركات القوّات الألمانية ضد تشيكوسلوفاكيا في مايو عام ١٩٣٨.

ومع أن الزعماء البريطانيين والفرنسيين أظهروا قلقا واضحا إزاء ذلك، فقد مضوا في استرضاء هتلر، وهي السياسة التي بلغت أوجها في مؤتمر ميونيخ في سبتمبر ١٩٣٨ الذي أصبح يعتبر الآن مؤتمرا مشينا. ففيه وافق رئيسا الحكومتين البريطاني والفرنسي على احتلال ألمانيا "سوديتين لاند" ، لكنهما عرضا ضمانات (مع إيطاليا وألمانيا) لوضع الحدود الخاصة بالدولة التشيكية المتبقية. كما وعد هتلر تشيمبرلين أيضا بأنّ بلديهما (بريطانيا وألمانيا) "لن يدخلا في حرب إحداهما ضد الأخرى أبدا مرة ثانية"، وهي الورقة الشهيرة التي وصفها تشيمبرلين بأنّ من شأنها أن تضمن "**السلام في زماننا**".

ونعلم أنّها لم تحقّق ذلك. ففي مارس من عام ١٩٣٩، غزت ألمانيا باقي أراضي تشيكوسلوفاكيا، وتجاهلت بريطانيا وفرنسا تعهداتهما التي قدمتاها في ميونيخ، بينما صرّح تشيمبرلين قبل ذلك ببضعة أشهر بأنّ تشيكوسلوفاكيا لا يمكن الدفاع عنها. لكن القوى الغربية، وفي غمرة احتلال ألمانيا الفعال لمناطق وسط أوروبا كلها، أخذت تمطر ما تبقى من الدول الحرة في شرق أوروبا والبلقان بالضمانات المتواترة. فما هو السبب وراء هذه الثورة الدبلوماسية؟

يبدو أنّ الجواب يكمن في أن سياسة الاسترضاء لم تعد سياسة يمكن الدفاع عنها من الناحية الأخلاقية بعد أن تجاوزت مطامع هتلر حدود مراجعة المظالم الألمانية الناجمة عن تسوية عام ١٩١٩. فقد كشف هتلر بإرساله القوّات الألمانية لاقتحام براغ عن أن مطامعه التوسعية لا تقف عند حدود الأراضي "**الجرمانية**"، ولم يكن هناك أيضا سبب

للاعتقاد بأنّه سيرضى بالتوقف بعد احتلال تشيكوسلوفاكيا. وبدت بولندا وهولندا وفرنسا جميعها وقد أصبحت الآن تحت خطر التوسع الألماني.

وهكذا، وخوفا على سلامة أراضي بلديهما، قرّر زعماء بريطانيا وفرنسا دخول الحرب ضد هتلر إثر غزوه بولندا في سبتمبر عام ١٩٣٩. ربّما تمت التضحية بالتشيكيين على مذبح "الاسترضاء"، لكن لا يمكن أن يواجه البولنديون المصير نفسه من دون قتال.

النقاط الرئيسية

- كانت جذور الحرب العالمية الثانية مادة جدل خاص بين المؤرّخين الذين اختلفوا في شأن المدى الذي ذهب إليه هتلر في التخطيط للحرب.
- أدّت الفاشية والنازية حسب ممارستهما في إيطاليا وألمانيا إلى إعادة كاملة لتنظيم المجتمعين على خطوط سلطوية، في حين وضعت الخطط التوسعية الطموحة، على صعيد السياسة الخارجية، متجاوزة بكثير مسألة إعادة النظر في جوانب من **معاهدة فيرساي**.
- لجأ واضعو السياسة في بريطانيا وفرنسا إلى انتهاج سياسة لاسترضاء هتلر في مواجهة العديد من الأزمات الدولية في الصين والحبشة وأوروبا.
- تمّ التخلّي عن هذه السياسة بعد قيام ألمانيا بغزو براغ في مارس ١٩٣٩، وأعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا فور قيام الأخيرة بغزو بولندا في سبتمبر من ذلك العام.

الحقل ٣-٧ جذور الحرب العالمية الثانية في أوروبا: تسلسل تأريخي

٣٠ أكتوبر ١٩٢٢	موسوليني يصبح رئيسا لوزراء إيطاليا.
٣٠ يناير ١٩٣٣	هتلر يصبح مستشارا لألمانيا.
١٤ أكتوبر ١٩٣٣	ألمانيا تنسحب من مؤتمر جنيف لنزع السلاح وتسحب عضويتها في عصبة الأمم.
١٥/١٤ يونيو ١٩٣٤	هتلر وموسوليني يلتقيان في البندقية.
٢٥ يوليو ١٩٣٤	اغتيال المستشار النمساوي دولفوس على يد نازيي النمسا.
١٦ مارس ١٩٣٥	ألمانيا تعيد العمل بنظام التجنيد الإلزامي.

٣ أكتوبر ١٩٣٥ إيطاليا تغزو الحبشة.
١١ أكتوبر ١٩٣٥ عصبة الأمم تقرر فرض عقوبات على إيطاليا.
٧ مارس ١٩٣٦ ألمانيا تعيد احتلال الراينلاند (التي اعتبرتها معاهدة فيرساي منطقة منزوعة السلاح).
٩ مايو ١٩٣٦ إيطاليا تضم الحبشة إليها.
١٧ يوليو ١٩٣٦ الحرب الأهلية تندلع في أسبانيا بين قوّات الجنرال فرانكو الفاشية وبين قوّات "الجبهة الشعبية" التي تضم الشيوعيين والاشتراكيين والنقابيين.
١ نوفمبر ١٩٣٦ موسوليني يعلن قيام **محور روما ــ برلين.**
١١ ديسمبر ١٩٣٧ إيطاليا تنسحب من عصبة الأمم.
١٣ مارس ١٩٣٨ توحيد النمسا وألمانيا (أنشلوس).
٢٠ مايو ١٩٣٨ شائعات عن تحركات قوّات ألمانية ضد تشيكوسلوفاكيا.
١٥ سبتمبر ١٩٣٨ رئيس الوزراء البريطاني تشيمبرلين يلتقي هتلر في بيرختسغادن.
٢٢ سبتمبر ١٩٣٨ تشيمبرلين وهتلر يلتقيان في غوديسبورغ.
٣٠/٢٩ سبتمبر ١٩٣٨ مؤتمر ميونيخ.
٢٨ مارس ١٩٣٩ نهاية الحرب الأهلية الإسبانية.
٣١ مارس ١٩٣٩ بريطانيا وفرنسا تقدمان ضمانا لبولندا بأنهما ستدافعان عن وحدة الأراضي البولندية ضد أي هجوم ألماني إثر احتلال ألمانيا ما تبقى من أراضي تشيكوسلوفاكيا.
١٧ ابريل ١٩٣٩ الاتحاد السوفيتي يقترح عقد تحالف مع بريطانيا وفرنسا.
٢٢ مايو ١٩٣٩ حلف فولاذي يوقّع بين إيطاليا وألمانيا.
١٢ أغسطس ١٩٣٩ بريطانيا وفرنسا تشرعان في محادثات عسكرية مع الاتحاد السوفيتي.
٢٣ أغسطس ١٩٣٩ ستالين يوقع الحلف السوفيتي - النازي.
٢٥ أغسطس ١٩٣٩ بريطانيا توقع المعاهدة مع بولندا.
١ سبتمبر ١٩٣٩ ألمانيا تغزو بولندا، وإيطاليا تبقى على الحياد.
٣ سبتمبر ١٩٣٩ بريطانيا وفرنسا تعلنان الحرب على ألمانيا.

١٧ سبتمبر ١٩٣٩	الاتحاد السوفيتي يغزو بولندا.
٣٠ نوفمبر ١٩٣٩	الاتحاد السوفيتي يغزو فنلندا.
٩ ابريل ١٩٤٠	ألمانيا تغزو الدانمارك والنرويج.
١٠ يونيو ١٩٤٠	إيطاليا تدخل الحرب.
٢٢ يونيو ١٩٤٠	فرنسا توقع هدنة مع ألمانيا.
٢٢ يونيو ١٩٤١	ألمانيا تغزو الاتحاد السوفيتي.
٨ ديسمبر ١٩٤١	الولايات المتحدة تدخل الحرب.

الخاتمة

أبرز هذا الفصل الأزمة المتطاولة التي شهدتها أوروبا منذ أواخر القرن التاسع عشر والتي تجسدت في نشوب حربين عالميتين أحاقتا بأوروبا والعالم الأوسع خلال النصف الأول من القرن العشرين. وقد خلّفت الحرب العالمية الأولى العديد من الدول الأوروبية في حالة دمار اقتصادي وضعف في البنى السياسية. كما انهار عدد من الإمبراطوريات التي كانت قائمة في أوروبا، أي الإمبراطورية النمساوية ــ الهنغارية والإمبراطورية العثمانية والنظام القيصري في روسيا. وأدّت تلك الحرب أيضا إلى تعطيل نمو اقتصاد رأسمالي دولي يعمل بفاعلية. ورغم أنّ النتيجة المتمخضة عن الحرب كانت في البداية مقنّعة بحيوية الاقتصاد الأمريكي، فإنّ الوضع انكشف بوضوح إثر انهيار ذلك الاقتصاد في أكتوبر ١٩٢٩ وأعقب ذلك انتشار "الكساد" في جميع أرجاء العالم التي كانت تنشط في ميدان التجارة الدولية.

وهكذا نجد أنّ "الكساد" لم يكشف مدى الترابط الاقتصادي في عالم ما بين الحربين فحسب، بل كشف أيضا مدى تضاؤل الاقتصاديات الأوروبية التي كانت سائدة من قبل (ولاسيّما الاقتصاد البريطاني) أمام تأثير الاقتصاد الأمريكي.

لكن الخطر الذي تهدد تفوق الديمقراطيات الأوروبية لم يأت من النمو الاقتصادي الأمريكي وحده، فاليابان كانت قوة صاعدة في شرق آسيا وكانت مرت بفترة وجيزة من التصنيع السريع، وبحلول ثلاثينيات القرن العشرين أخذت تسعى إلى تحقيق مطامحها التوسعية في الصين وما وراءها. وداخل أوروبا، أدّت الظروف التي نشأت في أعقاب

الحرب العالمية الأولى والسخط الشعبي على شروط معاهدة فيرساي إلى تشجيع قيام الحركات السياسية المتطرفة وأبرزها الفاشية في إيطاليا (وأسبانيا) والنازية في ألمانيا.

وانطلق كلّ من هتلر وموسوليني لتوسيع رقعة أراضي بلديهما، وحتّى لو لم يكن هتلر قد خطّط لنشوب الحرب على النمط الذي سارت وفقه حين اندلعت أخيرا في سبتمبر ١٩٣٩، فلا شكّ في أنه كان على استعداد للمجازفة بقيام الحرب كي يحقق طموحاته.

وكما سنقرأ في الفصل التالي، فقد كانت للحرب العالمية الثانية عواقب **عالمية** عميقة. ففيها شهدنا قيام تحالف لم يكن متوقعا ضم بريطانيا وأمريكا والاتحاد السوفيتي لمحاربة دول "المحور": ألمانيا وإيطاليا واليابان. لكن لم يقدر لذلك التحالف أن يصمد في وجه هجمة السلام وظهرت عليه دلائل التأزم الشديد في خضم مسار الحرب. لا بل إنّ في وسع المرء أن يقول: إنّ الحرب الباردة كانت سحبها تتشكّل حين كانت معارك الحرب العالمية الثانية لا تزال دائرة.

ولهذا نجد بعض المؤرّخين ممّن يعيدون النظر في أحداث التاريخ، وأبرزهم المؤرّخ الأمريكي Gar Alperovitz، يعتقدون بأنّ ضرب أمريكا مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين بالقنبلة الذرية كان في الواقع بمثابة الطلقة الأولى في الحرب الباردة، فلم تكن تلك القنبلتان تهدفان إلى إجبار اليابانيين على الاستسلام (وهو ما كانوا سيفعلونه على أي حال) بقدر ما كان الهدف منهما تخويف الاتحاد السوفيتي بإظهار الجبروت العسكري الأمريكي.

ومهما يكن من صدق هذا الادعاء، فالثابت أنّ القوّتين العظميين، بعد أن خرجتا من نطاق السياسة الانعزالية خلال فترة ما بين الحربين، وجدتا أن من المستحيل أن تتفقا على شكل عالم ما بعد الحرب. فقد كانت الولايات المتحدة تريد عالما يقوم على مبادئ السوق الحرة والتحرر، في حين كان السوفيت يريدون نشر الشيوعية في أرجاء العالم، الأمر الذي كان يخشاه الأمريكيون، أو على الأقل إنشاء "منطقة أمنية" من دول تدور في فلكهم داخل أوروبا الشرقية. وتمخض جمود الأوضاع بعد الحرب عن انقسام أوروبا إلى معسكرين لفترة دامت خمسا وأربعين سنة، وعن حل "**المشكلة الألمانية**" بتقسيم ألمانيا إلى دولتين منفصلتين.

لقد كان للحرب الثانية أثر بالغ في رسم خارطة أوروبا، كما أعادت بشكل جذري رسم ملامح المكانة الأوروبية في العالم. فقد أصبحت السيادة للقوتين الأعظم كما اتضح

من درجة التأثير المادي والاقتصادي الذي مارستاه على "الدول التابعة" التي كانت تدور في فلك كل منهما داخل أوروبا. يضاف إلى هذا أن الحرب قلصت الكثير من السلطة والمكانة اللتين كانت تتمتّع بهما القوى الأوروبية الإمبريالية في مستعمراتها. ففي آسيا، أخذت بريطانيا وفرنسا وهولندا ترقب الكثير من ممتلكاتها الإقليمية تسقط في أيدي اليابانيين، وكانت مساعيها لاستعادة السيطرة على تلك المستعمرات بعد الحرب قصيرة الأمد في معظمها. ففي عالم تسيطر عليه قوّتان عظميان تعلنان مناهضتهما للاستعمار، وفي أعقاب حرب شجعت حركات قومية متعصبة، أصبحت السياسة الإمبريالية تبدو بشكل متزايد سياسة لا تتماشى مع روح العصر الجديد. وهكذا ولّى عصر سيطرة أوروبا على العالم.

أسئلة

١. كيف سيطرت أوروبا على السياسة الدولية في بداية القرن العشرين؟
٢. لماذا اعتبرت ألمانيا "مشكلة" إثر توحيدها عام ١٨٧١؟
٣. ما العوامل التي أدّت إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤؟
٤. ما نقاط الضعف الرئيسية في التسوية السلمية ما بعد الحرب؟
٥. هل عوملت ألمانيا بإجحاف في معاهدة فيرساي؟
٦. لماذا لم تكن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أكثر نشاطا وفاعلية في ميدان السياسة الدولية خلال الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية؟
٧. لماذا كان لانهيار سوق وول ستريت للأوراق المالية في أكتوبر ١٩٢٩ ذلك الأثر العميق والعواقب البالغة دوليا؟
٨. من أي الجوانب كانت اليابان تعتبر "تهديدا" للقوى الأوروبية الكبرى خلال النصف الأول من القرن العشرين؟
٩. هل من الإنصاف أن نعتبر الحرب العالمية الثانية "حرب هتلر"؟
١٠. ما نقاط الضعف في سياسة الاسترضاء؟
١١. إلى أي مدى كانت الحرب العالمية الثانية مسؤولة عن تضاؤل مكانة أوروبا الغربية أمام القوى الأخرى؟

مراجع أخرى للقراءة

أبحاث عامة

Hobsbawm, E., Age of Extremes: The Short Twentieth Century 1914-91 (London: Michael Joseph, 1994).

في هذا الكتاب نظرة تحرك الفكر وهي جديرة للغاية بالقراءة لتفسير أحداث قرن يعتبر المؤلف أنه بدأ عام ١٩١٤.

Keylor, W., The Twentieth Century World: An International History (New York: Oxford University Press, 1992).

ينطوي هذا الكتاب على استعراض ممتاز لأحداث القرن بأكمله، وفيه أقسام مستفيضة عن الفترة الممتدة حتّى عام ١٩٤٥. ويولي اهتماما خاصا بالعوامل الاقتصادية.

Ross, G., The Great Powers and the Decline of the European States System, 1914-45 (London: Longmans, 1983).

تاريخ دبلوماسي قصير لكنه مفصل يشرح انهيار "نظام الدول" المؤلف من "القوى الأوروبية العظمى"، ويشمل تأريخا مفيدا للأحداث.

الحرب العالمية الأولى وما بعدها:

Henig, R., Versailles and After, 1919-33 (London: Methuen, 1984).

كتيب يضم الشروط الرئيسية للتسوية السلمية لما بعد الحرب.

Joll, J., The Origins of the First World War (London: Longmans, 1984).

تجميع مفيد من المناقشات حول جذور الحرب.

الحرب العالمية الثانية:

Iriye, A., The Origins of the Second World War in Asia and the Pacific (London: Longmans, 1987).

يقع في سلسلة كتاب J. Joll السابق نفسها، ويبحث تعاظم الاتجاه الإمبريالي في اليابان واندلاع الحرب.

Martel, G. (ed.), The Origins of the Second World War Reconsidered: The A. J. P. Taylor Debate after Twenty Five Years (London: Allen & Unwin, 1986).

كتاب يحوي دراسات أكاديمية أحدث عن جذور الحرب.

Robertson, E. M. (ed.), The Origins of the Second World War: Historical Interpretations (London: Macmillan, 1971).

مجموعة مفيدة من المقالات التي تشرح مدى الخلاف حول فرضية تيلور؛ بما في ذلك المواجهة العنيفة بين تيلور وخصمه الأول Hugh Trevor-Roper.

Taylor, A. J. P., The Origins of the Second World War (Harmondsworth: Penguin, 1961).

أثار هذا الكتاب زوبعة من الجدل حول ادعاء المؤلف بأنّ هتلر -رجل الدولة الأوروبي العادي- ارتكب خطأ فادحا بدخوله الحرب. ويتحدث تيلورفيه بإسهاب عن معاهدة فيرساي وسياسة الاسترضاء.



التاريخ الدولي ١٩٤٥ - ١٩٩٠
International History 1945—1990

لين سكوت

(Len Scott)

- مقدمة
- نهاية الإمبراطورية
- الحرب الباردة
- القنبلة
- الخاتمة

دليل القارئ

يتقصّى هذا الفصل عددا من التطورات البارزة في ميدان السياسة الدولية من عام ١٩٤٥ وحتّى عام ١٩٩٠. لقد شهدت تلك الفترة تغيرات جذرية في ميادين السياسة والتكنولوجيا والأيديولوجيات مع ما رافق ذلك من آثار هائلة في الشؤون العالمية. والتطورات البارزة التي يبحثها هذا الفصل هي انطلاق الحرب الباردة وحيازة الأسلحة النووية ونهاية عصر الإمبريالية الأوروبية. وقد تأثرت السياسة العالمية منذ عام ١٩٤٥ إلى حدّ كبير بالصراع الذي دار بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وكلاهما برز بعد الحرب "قوة عظمى". وامتد نطاق المصالح الأيديولوجية والسياسية والعسكرية لهاتين القوتين وحلفائهما ليشمل العالم كله.

ومن الأسئلة الكبرى التي يطرحها هذا الفصل ما يتعلّق بمدى أثر الحرب الباردة في اشتداد أو منع الصراع في أوروبا وآسيا وغيرهما، كما يتساءل عن الأوجه التي أصبحت فيها عملية إزالة الاستعمار متداخلة في صراعات الحرب الباردة ومدى أهمية ذلك في سياق فهمنا لكثير من الحروب والصراعات في دول **"العالم الثالث"**. وأخيرا نتساءل عن مدى خطورة المواجهة النووية بين الشرق والغرب: هل حافظت الأسلحة النووية على السلام بين القوى العظمى، أم أنها أدّت إلى إثارة الصراع والمجازفة بحدوث كارثة عالمية؟

هذا الفصل يثير هذه التساؤلات ويبحث العلاقة بين تطوير الأسلحة النووية ومراحل العلاقات بين الشرق والغرب بدءا من "الوفاق" (détente) ومرورا بتدهور العلاقات السوفيتية ــ الأمريكية خلال ثمانينيات القرن العشرين.

مقدمة

قرأنا في الفصل الثالث كيف كانت الحرب العالمية الثانية عالمية في نطاقها وشاملة في طبيعتها. وقد أسهمت في إحداث تغييرات جوهرية في ميدان السياسة العالمية بعد عام ١٩٤٥. فقبل عام ١٩٣٩ كانت أوروبا الحكم الفصل في الشؤون العالمية، وظلّ كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، لأسباب مختلفة، منشغلين بمسائل التنمية

الداخلية على حساب أي دور عالمي. وأدّت الحرب إلى جرّ السوفيت والأمريكيين إلى أعماق أوروبا عسكريا وسياسيا وأسهمت في تحويل العلاقات فيما بينهما. وسرعان ما برز هذا التحول في علاقات الدولتين خارج أوروبا حيث كانت تندلع مواجهات عديدة. وعلى غرار الحرب العالمية الثانية تشكلت جذور الحرب الباردة في أوروبا لكنها انتشرت سريعا وأفرز ذلك الانتشار عواقب هائلة بالنسبة إلى دول وشعوب عديدة في أنحاء العالم كله.

وتضاءلت مكانة أوروبا كقوة عالمية باطراد بعد عام ١٩٤٥، على الرغم من أنّ هذا لم يكن دوما أمرا ظاهرا لمن كانوا في السلطة أو مؤيديهم. ومع هذا كانت آثار الوباء الاقتصادي الذي أصاب الدول المتقاتلة في الحرب العالمية، بما فيها دول أوروبا الغربية التي خرجت من تلك الحرب منتصرة، آثارا واضحة باطراد وشفافية، كما كانت الحال بالنسبة إلى الإدراك المتزايد للإمكانيات الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

فكلتا الدولتين خرجت من الحرب قوة عظمى، تجمع ما بين الأهداف السياسية العالمية والقدرات العسكرية ومنها أسلحة الدمار الشامل والوسائل التي تتيح لكل منهما إطلاق تلك الأسلحة إلى مسافات عبر القارات.

وفي أوروبا، سرعان ما اتخذ الوضع العسكري للقوتين العظميين شكل التزامات سياسية دائمة، رغم النوايا الأمريكية المبكرة في الانسحاب وتسريح قواتها من الخدمة بعد عام ١٩٤٥. غير أنّ مظاهر الضعف السياسي والاقتصادي والعسكري لأوروبا كانت واضحة التباين مع مظاهر القوّة السوفيتية وتزايد التفكير في الغرب بسوء نوايا السوفييت.

وقد ترافق اندلاع الحرب الباردة في أوروبا مع انهيار التحالف الذي قام خلال الحرب بين بريطانيا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. ويبقى التساؤل عن مدى الصدق في وصف ذلك التحالف بأنّه لم يكن سوى **"زواج مصلحة"**، ومدى الصدق في اعتبار أنّ انهياره كان أمرا حتميا بعد عام ١٩٤٥، من المسائل المهمة والتي تطرح فيها آراء متضاربة. لكن ممّا لا شك فيه أن التركات التي خلفتها الحرب العالمية الثانية كانت عبئا ثقيلا على الأجيال المتعاقبة.

ومن الآراء في هذا المجال أن أبرز تلك التركات وأبلغها أثرا بالتأكيد هي القنبلة الذرية التي كلف إنتاجها أموالا طائلة وصنعت خوفا من أن تحرز ألمانيا النازية قصب

السبق في هذا السباق الأول للتسلح النووي مع ما قد ينجم عن ذلك من عواقب مرعبة. وبعد عام ١٩٤٥ طرحت الأسلحة النووية تحديات غير مسبوقة للمعنيين بشؤون السياسية العالمية وللزعماء المسؤولين عن إدارة الشؤون الدبلوماسية في عالم ما بعد الحرب.

وكانت الحرب الباردة السباق، والذريعة في آن معاً، لتعاظم الترسانات النووية|؟ التي تهدد الوجود البشري ذاته على وجه الأرض، والتي لا تزال تنتشر (كما كانت حالها باستمرار) بعد نهاية الحرب الباردة والمواجهة بين الشرق والغرب. ومنذ عام ١٩٤٥ تبدلت السياسة العالمية بأشكال عدة.

وقد أبرزت هذه التغيرات التطورات السياسية والتكنولوجية والأيديولوجية، التي نبحث منها في هذا الفصل ثلاثة تطوّرات هي:

١. نهاية عصر الإمبراطوريات: انسحاب الدول الأوروبية من أصقاع إمبراطورياتها في أفريقيا وآسيا.
٢. الحرب الباردة: المواجهة السياسية والعسكرية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.
٣. القنبلة: تطوير القنبلة الذرية والقنبلة الهيدروجينية ووسائل إطلاقهما. ولقد حدثت طبعا تغيرات مهمة أخرى، بل أحداث مستمرة لا تقل أهمية عما ذكرنا، وسنبحث بعضها في فصول أخرى.

ومن تلك الأحداث والتطورات تبدل الاقتصاد السياسي الدولي وإنشاء هيئة الأمم المتحدة. ومع هذا فالتطورات الثلاثة البارزة المذكورة آنفا تعتبر إطارا للإسهاب في بحث الأحداث والاتجاهات التي رسمت معالم هذا العالم في حقبة ما بعد الحرب.

نهاية الإمبراطورية End of Empire

يعتبر انهيار النظام الإمبريالي في القرن العشرين من التغيرات الجوهرية في مضمار السياسة العالمية. ولقد أبرز هذا التغير تضاؤل أهمية أوروبا كحكم فصل في الشؤون العالمية، بل وأسهم في ذلك. واعتبر الرأي القائل: إنّ حقّ الشعوب في تقرير مصيرها يجب أن يكون المبدأ الرائد في ميدان السياسة الدولية، مؤشّرا إلى حدوث تحول في المواقف والقيم. ففي عصر الإمبريالية كان الوضع السياسي لبلد ما يعود للقوى

الإمبريالية. لكن النظام الإمبريالي أصبح بعد عام ١٩٤٥ ينظر إليه نظرة عداء دولي متزايد.

وأصبح هناك إقرار متزايد أيضا بأنّ النظام الاستعماري وميثاق الأمم المتحدة لا يتطابقان، على الرغم من أنّ استقلال الدول المستعمرة غالبا ما كان بطيئا وأحيانا كان ينتزع بعد صراع طويل أو حرب متطاولة. وغالبا أيضا ما كانت الحرب الباردة تعقد عملية الانتقال إلى الاستقلال وتعرقلها.

وقد أثّرت عوامل عديدة في عملية إزالة الاستعمار، منها: موقف الدولة المستعمرة؛ أيديولوجية القوى المناهضة للإمبريالية واستراتيجيتها؛ دور القوى الخارجية. كما كان للعوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية أدوار عديدة في توقيت انتقال السلطة وطبيعته. وكان لمختلف الدول الإمبريالية والدول الناشئة حديثا تجارب متباينة في أسلوب الانسحاب من أصقاع الإمبراطوريات. وفيما يلي عرض مفصل لثلاث من أبرز التجارب الأوروبية في هذا المضمار.

الجدول ٤ -١ أهم أحداث إزالة الاستعمار الأوروبي ١٩٤٥ -١٩٨٠

البلد	الدولة المستعمرة	سنة الاستقلال
الهند	بريطانيا	١٩٤٧
الباكستان	بريطانيا	١٩٤٧
بورما	بريطانيا	١٩٤٨
اندونيسيا	هولندا	١٩٤٩
غانا	بريطانيا	١٩٥٧
الملايو	بريطانيا	١٩٥٧
المستعمرات الفرنسية الافريقية	فرنسا	١٩٦٠
الجزائر	فرنسا	١٩٦٢
غينيا -بيساو	البرتغال	١٩٧٤
موزامبيق	البرتغال	١٩٧٥
الرأس الأخضر	البرتغال	١٩٧٥

ساو تومي	البرتغال	١٩٧٥
أنغولا	البرتغال	١٩٧٥
زيمباوي	بريطانيا	١٩٨٠

بريطانيا **Britain**

في عام ١٩٤٥ كانت الإمبراطورية البريطانية تترامى أصقاعها في جميع أرجاء العالم. وفي ما بين ١٩٤٧ و١٩٨٠ منح تسعة وأربعون من تلك الأصقاع الاستقلال. وجرى نقاش داخل بريطانيا عن دورها الإمبريالي الذي يمكن أن نتلمس بداياته في القرن التاسع عشر، لكن الإقرار المتزايد بعد عام ١٩٤٥ بعدالة حق تقرير المصير، إضافة إلى إدارك قوة الاتجاهات القومية، أحدثا تفكيرا في إعادة تقويم للسياسات السابقة. وكان أبرز ما نتج عن ذلك الانسحاب من الهند، **"جوهرة التاج"** في الإمبراطورية، عام ١٩٤٧، الأمر الذي يعتبره معظم البريطانيين عملا ناجحا من أعمال إزالة الاستعمار، مهد الطريق لإقامة أكبر دولة ديمقراطية في العالم.

أمّا مدى احتمال النجاح في تفادي العداء الذي نجم عن ذلك بين الهند وباكستان، ومدى تجسيد هذا العداء للمساعي البريطانية السابقة في إطار سياسة فرّق تسد، فيبقيان من الأمور الخاضعة للنقاش. لكن الواضح هو أنّ الهند كانت نموذجا استثنائيا في السنوات الأولى التي تلت الحرب، وأنّ الحكومات البريطانية المتعاقبة كانت تحجم عن التسرع في إزالة الاستعمار عن باقي أصقاع الإمبراطورية. وجاءت الفترة البارزة للإمبراطورية البريطانية في أفريقيا قرابة نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين، وكان رمزها خطاب رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان عام ١٩٦٠ في جنوب أفريقيا الذي حذّر فيه مضيفيه من **"رياح التغيير"** التي تهب على قارتهم.

وكان الانتقال من النظام الإمبريالي في مجمله انتقالا سلميا، وأدّى إلى قيام دول ديموقراطية ومستقرة. وقد حدثت مواجهات مع عناصر ثورية من السكان الأصليين، كان أبرزها في كينيا (١٩٥٢-١٩٥٦) والمالايو (١٩٤٨-١٩٦٠)، لكنها كانت مواجهات ذات نطاق محدود، وفي المالايو انتهجت سياسة خاصة بمكافحة الثورات أثبتت فاعليتها.

واعتبرت التجربة البريطانية في إزالة الاستعمار، من وجهة النظر الأوروبية، أنجح من التجربة الفرنسية، لكن عملية الانتقال إلى المبدأ الانتخابي "شخص واحد صوت

واحد" في روديسيا/زيمبابوي (اليوم)، وإلى حكم الغالبية من السود هناك، أوقفت من قبل أقلية من البيض كانت على استعداد لتجاهل كل من الحكومة البريطانية والرأي العام العالمي.

وكانت هذه الأقلية تحظى بتواطؤ الحكومة في جنوب أفريقيا آنذاك معها. ففي فترة سياسة **الفصل العنصري** (apartheid) بعد عام ١٩٤٨، مارس زعماء جنوب أفريقيا سياسة اعتبرها كثيرون النهج العنصري المماثل للإمبريالية. كما مارست جنوب أفريقيا شكلا أقرب إلى النمط التقليدي من النظام الإمبريالي إبّان فترة احتلالها ناميبيا، ومارست أيضا نفوذا بارزا في الصراع الذي دار بعد عصر الاستعمار وخلال الحرب الباردة في كل من أنغولا وموزامبيق. وسعت بريطانيا، شأنها شأن فرنسا، إلى ضمان أن يتمّ منح الاستقلال بشروط تكون في مصلحة الدولة الاستعمارية، حتّى عندما كان القرار بالانسحاب من المستعمرات يستند إلى الاعتقاد بأنّ تكلفة قتال الوطنيين في تلك المستعمرات تفوق المكاسب التي قد تتحقّق.

وعملت كل من بريطانيا وفرنسا على تأمين الحدّ الأقصى من المكاسب بوضع أطر اقتصادية وسياسية ترمي إلى خدمة مصالحهما. وكانت الأداتان الرئيستان لتحقيق ذلك رابطة الكومونولث البريطانية والاتحاد الفرنسي في أفريقيا، مع أنّ الكومونولث طور هوية خاصة وأخذ يجهر من حين لآخر بآراء وهموم تخالف آراء الحكومة البريطانية. ففي ثمانينيات القرن العشرين، على سبيل المثال، لعبت "الرابطة" دورا مهما في الحملات المناوئة لسياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، ووضعت تلك السياسة في مقدمة المواجهة مع حكومة مارغريت تاتشر في بريطانيا.

فرنسا France

تتباين التجربة البريطانية في ميدان إزالة الاستعمار مع التجربة الفرنسية في هذا المضمار. فقد كانت فرنسا هزمت في الحرب العالمية الثانية وسعت الحكومات الفرنسية المتعاقبة إلى الحفاظ على مكانة البلاد على صعيد الشؤون الدولية بالحفاظ على وضعها كدولة إمبريالية.

وحاول الفرنسيون في الهند الصينية بعد عام ١٩٤٥ أن يبقوا على دورهم الاستعماري، ولم ينسحبوا من هناك إلا بعد حرب عصابات طويلة وهزيمة عسكرية على

أيدي القوّات الثورية الفيتنامية، الفييت منه، بقيادة هوشي منه. لكن الصورة كانت مختلفة في أفريقيا. فقد ثارت رياح التغيير عبر المستعمرات الفرنسية في تلك القارة، وانسحبت فرنسا في عهد شارل ديغول من أصقاع إمبراطوريتها هناك، في حين ظلّت تسعى إلى الحفاظ.

الحقل ٤ -١ مفاهيم رئيسية
<u>قوى عظمى:</u> مصطلح كان يطلق على الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بعد عام ١٩٤٥، مشيرا إلى أنشطتهما السياسية على صعيد العالم وقدراتهما العسكرية، بما في ذلك، وبخاصة، الترسانة النووية لكل منهما.
"<u>رياح التغيير</u>": إشارة رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان في سياق خطاب القاه في جنوب أفريقيا عام ١٩٦٠ إلى التغيرات السياسية التي كانت تحدث في أنحاء القارة الافريقية منذرة بنهاية الإمبريالية الأوروبية.
<u>أبارتيد:</u> نظام الفصل العنصري الذي بدأ العمل به في جنوب أفريقيا عام ١٩٤٨، وكان يرمي إلى توكيد سيادة البيض في البلاد.
<u>الهيمنة:</u> السيطرة السياسية (أو الاقتصادية أو كلتاهما معا) على إقليم ما، وعادة ما يكون ذلك من قبل قوة عظمى.
<u>مبدأ ترومان:</u> تصريح الرئيس الأمريكي هاري ترومان في مارس عام ١٩٤٧ بأنّه "يجب أن تكون سياسة الولايات المتحدة تهدف إلى دعم الشعوب الحرّة التي تقاوم محاولات الإخضاع على يد أقليات مسلحة أو من قبل ضغوط خارجية". وجاء هذا المبدأ الذي كان يرمي أصلا إلى إقناع الكونغرس لتأييد منح معونة محدودة لكل من تركيا واليونان، كي يبرز سياسة الاحتواء ودعم أمريكا الاقتصادي والسياسي لحلفائها.
<u>سياسة الاحتواء:</u> استراتيجية سياسية أمريكية تهدف إلى التصدي لما يعتقد أنه توسع سوفييتي، صرّح بتأييدها علنا للمرة الأولى دبلوماسي أمريكي يدعى جورج كينان عام ١٩٤٧. وأصبحت هذه الاستراتيجية عاملا قويا في إطار السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي طوال الأعوام الأربعين التي تلت ذلك.
<u>منظمة معاهدة شمال الأطلسي(ناتو):</u> منظمة أنشئت بموجب معاهدة أبرمت في ابريل من عام ١٩٤٩ ضمت اثنتي عشرة دولة (أصبحت لاحقا ست عشرة دولة) من دول

غرب أوروبا وأمريكا الشمالية. ويعتبر أبرز جوانب ناتو (حلف شمال الأطلسي) التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن أوروبا الغربية.

الوفاق: تخفيف حدة التوتر بين الشرق والغرب، وقد استمر الوفاق (détente) السوفيتي -الأمريكي من أواخر ستينيات القرن العشرين إلى أواخر سبعينياته، وتميز بإجراء المفاوضات وإبرام الاتفاقات الخاصة بالحد من انتشار الأسلحة النووية.

التقارب: إعادة العلاقات الودية (Rapprochement) بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة أوائل سبعينيات القرن العشرين.

"السياسة الشرقية": سياسة ألمانيا تجاه الشرق (Ostpolitik) من منتصف إلى أواخر ستينيات القرن العشرين، وترمي إلى تطوير علاقات ألمانيا الغربية مع دول حلف وارسو.

الانفتاح: سياسة المزيد من الانفتاح (Glasnost) التي اعتمدها الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف منذ عام ١٩٨٥، وتنطوي على قدر أكبر من التسامح حيال المنشقين والمنتقدين داخل الاتحاد السوفيتي.

الإصلاح: سياسة إعادة البناء (Perestroika) التي انتهجها غورباتشوف بالارتباط مع سياسة (Glasnost)، وترمي إلى تحديث النظامين السياسي والاقتصادي للاتحاد السوفيتي.

مبدأ سيناترا: من بيان لوزارة الخارجية السوفيتية في أكتوبر عام ١٩٨٩ بأنّ دول شرق أوروبا كانت "تدبّر أمورها على طريقتها" (في إشارة إلى أغنية المغني الأمريكي فرانك سيناترا الشهيرة بعنوان "دبرت أموري على طريقتي")، وكان ذلك البيان إيذانا بنهاية مذهب بريجينيف والهيمنة السوفيتية في شرق أوروبا.

مبدأ بريجينيف: تصريح رئيس الوزراء السوفيتي ليونيد بريجينيف في نوفمبر ١٩٦٨ بأنّ الدول الأعضاء في حلف وارسو تتمتّع بـ"سيادة محدودة" في مضمار تطورها السياسي.

التدمير المتبادل المضمون: (MAD) حالة تمتلك فيها كل من القوتين العظميين القدرة على تدمير الخصم حتّى بعد تعرضها أولا للهجوم بالأسلحة النووية.

على نفوذها من خلال الاتحاد الفرنسي ومن خلال المجموعة الفرنسية في فترة لاحقة. غير أنّ الفرنسيين رفضوا الانسحاب من الجزائر بالذات، إذ كان كثير من

الفرنسيين يعتبرون الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا ذاتها. وخلّفت الحرب الناجمة عن ذلك، والتي امتدت من عام ١٩٥٤ حتّى عام ١٩٦٢، خمسة وأربعين ألف قتيل، كما وصلت فرنسا نفسها إلى حافة الحرب الأهلية.

البرتغال Portugal

كانت آخر إمبراطورية أوروبية في أفريقيا هي البرتغال، وبعد إطاحة النظام الديكتاتوري العسكري في لشبونة، جرى الانسحاب من أصقاع الإمبراطورية بسرعة إثر ذلك. وتمّ الانتقال إلى الاستقلال بسلاسة نسبية في كل من غينيا – بيساو والرأس الأخضر وساو تومي، لكن الكفاح ضد الاستعمار في كل من موزامبيق وأنغولا كان يتراجع أمام الصراع فيما بين مختلف الجماعات المناوئة للاستعمار. وكانت تلك الجماعات تتلّقى الدعم من القوى الخارجية (كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين وجنوب أفريقيا) التي ساهمت في تسليح جماعاتها وتمويلها.

وجسّد نمط الصراع الذي نجم عن ذلك تعقيد الولاءات من أيديولوجية وقبلية ومناوئة للاستعمار. وكانت العواقب استمرار الحروب الأهلية، وفي موزامبيق، انتشار المجاعة في نهاية الأمر، وموت الكثيرين جوعا هناك. وكان من الأسئلة التي تعيّن طرحها عن العديد من الدول الأفريقية المنبثقة حديثا مدى أثر الانقسامات السياسية والأيديولوجية والعوامل القبلية في اندلاع الصراع.

والواقع أنّ من الأسئلة المهمة على صعيد بحث الاستقرار السياسي داخل الدول المستقلة حديثا التساؤل بشكل عام عن مدى دور القوى الإمبريالية في إيجاد الانقسامات القبلية أو تعميقها هناك. ولا يقل عن ذلك أهمية التساؤل عن مدى قدرة الزعامات السياسية الجديدة في تلك الدول على معالجة المشكلات السياسية والاقتصادية المنتشرة في مجتمعاتها.

إرث وعواقب: القومية أم الشيوعية؟

Legacies and Consequences: Nationalism or Communism?

وممّا تقدّم نجد أنّ النمط الذي سارت عليه عملية إزالة الاستعمار في أفريقيا كان متنوعا ويبرز مواقف القوى الاستعمارية وطبيعة الحركات الوطنية أو الثورية المحلية، وفي بعض الحالات، تدخل بعض الدول الأجنبية بما فيها قطبا الحرب الباردة. وفي آسيا،

أثبتت العلاقة بين النـــزعات القومية والماركسية الثورية أنّها قوة قادرة. وفي الملايو تمكن البريطانيون من القضاء على حركة شيوعية متمردة (١٩٤٨-١٩٦٠)، في حين أخفق الفرنسيون في تحقيق مثل ذلك الإنجاز في الهند-الصينية (١٩٤٦-١٩٥٤). وبالنسبة إلى الفيتناميين، سرعان ما تركزت مقاومة القمع الأجنبي الذي دام قرونا ـــ من قبل الصينيين واليابانيين والفرنسيين ـــ على عدو "إمبريالي" جديد هو الولايات المتحدة.

أمّا بالنسبة إلى الأمريكيين فقد حلّ التدخل المتزايد والمستتر في فيتنام محل إحجامهم في البداية عن دعم الإمبريالية الأوروبية هناك، ومنذ عام ١٩٦٥ بدأ التزامهم العلني والمتزايد بدعم دولة فيتنام الجنوبية التي أقيمت قبل ذلك بفترة وجيزة. وسرعان ما طبّقت الولايات المتحدة هدفها الرامي إلى احتواء الشيوعية على الصراع في الهند-الصينية. ومن الناحية الأخرى كان دعم الصين والاتحاد السوفيتي لفيتنام الشمالية والفييت كونغ (المقاتلون الشيوعيون) جزءا من سياسة الحرب الباردة في ذلك الصراع. لكن الولايات المتحدة أخفقت في وضع أهداف حربية محدودة واستراتيجية سياسية لإلحاق الهزيمة بتلك القوات.

وفي نهاية المطاف أدّى نجاح الفيتناميين الشماليين في الحرب الثورية إلى حمل واشنطن على البحث عن "سلام مشرف" ما دام من غير الممكن تحقيق الأهداف السياسية وما دام "النصر" لم يعد ممكنا أيضا. وكان هجوم الفييت كونغ في رأس السنة الفيتنامية عام ١٩٦٨ حدثا حاسما في الحرب، رغم أن القوّات الأمريكية لم تنسحب من فيتنام الشمالية أخيرا حتّى عام ١٩٧٣، أي قبل عامين من الهزيمة النهائية لفيتنام الجنوبية.

وكان من التطورات البارزة منذ عام ١٩٤٥ الاتجاه العالمي نحو إزالة الاستعمار، لكن هذا التوجه كثيرا ما كان ينحسر بسبب الظروف المحلية. فقد خسرت دول عدة استقلالها منذ ذلك العام كالتيبت التي غزتها الصين عام ١٩٥٠. ومع أن الإمبريالية قد اضمحلت عموما، إلا أنّ أشكالا أخرى من السيطرة أو الهيمنة أخذت تنشأ. وقد استخدمت فكرة الهيمنة لانتقاد تصرفات القوى العظمى، ولاسيّما الهيمنة السوفيتية على دول أوروبا الشرقية، والهيمنة الأمريكية على دول أمريكا الوسطى.

النقاط الرئيسية

- كان لمختلف القوى الأوروبية مواقف مختلفة من سياسة إزالة الاستعمار بعد عام ١٩٤٥: فبعضها، كبريطانيا، قرّر ترك مستعمراته في حين أراد بعضها الآخر الحفاظ على أصقاع الامبراطورية إما جزئيا (كالفرنسيين) أو كليا (كالبرتغاليين).
- اتخذت القوى الأوروبية مواقف مختلفة إزاء دول أو أقاليم مختلفة؛ فقد تم انسحاب البريطانيين، على سبيل المثال، من آسيا بأسرع كثيرا بعد عام ١٩٤٥ من انسحابهم من أفريقيا.
- كانت عملية إزالة الاستعمار سلمية بشكل عام في العديد من الدول؛ وأدّت إلى نشوب حروب ثورية في دول أخرى (كالجزائر والملايو وأنغولا) حسب مواقف القوى الاستعمارية والحركات الوطنية.
- أقحم الكفاح من أجل الاستقلال أو التحرر الوطني في صراعات الحرب الباردة حين كان هناك تدخل من قبل القوتين العظميين أو حلفائهما كما كانت الحال في فيتنام.
- يعتمد الحكم على نجاح إزالة الاستعمار، جزئيا، على النظرة التي ينتقيها المرء من الآراء المطروحة في هذا المجال ــ إمّا رأي الدولة الأوروبية (الإمبريالية) أو رأي الحركة المعنية من حركات الاستقلال.

الحرب الباردة The Cold War

كان لبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوّة عظمى بعد عام ١٩٤٥ أهمية قصوى على صعيد السياسة الدولية. وكان لصراعها مع الاتحاد السوفيتي دور من الأدوار الخطيرة في تحريك الشؤون العالمية، وبعث روح النشاط فيها، وترك أثرا ــ بشكل مباشر أو غير مباشر ــ في كلّ ركن من أركان الأرض. وفي الغرب، دار نقاش ساخن، وحتّى مرير، بين المؤرّخين لتحديد الجهة المسؤولة عن انهيار العلاقات التي كانت سائدة خلال الحرب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وبروز الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى عالميا بعد عام ١٩٤٥ لا يقلّ أهمية عن بروز الولايات المتحدة على هذا الصعيد

وذلك في سياق فهمنا لأوضاع الشؤون الدولية في تلك الفترة. كما أن العلاقات بين "اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية" و"الحلفاء" التابعين له في شرق أوروبا من جهة، وبين **"جمهورية الصين الشعبية"** والعديد من الحركات والحكومات الثورية في **"العالم الثالث"** من جهة ثانية، كانت من القضايا الحيوية في ميدان السياسة العالمية، ومن العوامل البارزة في إطار الشؤون السوفيتية ـــ الأمريكية.

ويلقي التمعن في مراحل العلاقات بين الشرق والغرب الضوء على السمات الرئيسية للحرب الباردة. ويظل أمر تعريف هذه المراحل عرضة للنقاش. ويرتبط التساؤل عن وقت بدء الحرب الباردة، مثلاً، ارتباطا وثيقا بالتساؤل عن الجهة (إن كانت هناك أي جهات) التي كانت مسؤولة عن ذلك. ويرجع بعض المؤرّخين جذور هذه الحرب إلى أيام **"الثورة الروسية"** عام ١٩١٧، في حين يركز بعضهم الآخر على تواريخ متعددة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٠.

ومن المسائل الجوهرية في سياق المجادلات حول جذور الحرب الباردة وتطورها اللاحق، مسألة ما إذا كانت تلك الحرب أمرا لم يكن هناك بدّ من وقوعه، وما إذا كانت نتيجة لأخطاء ومفاهيم مغلوطة وقع فيها الزعماء السياسيون، أو ما إذا كانت الرد الذي أطلقه الساسة الغربيون الشجعان تجاه النوايا السوفيتية السيئة والعدوانية. وقد عرف ما دار في تلك المجادلات حتّى الآن من الملفات والمصادر الغربية، وغالبا ما كانت تتمحور على الإجراءات وردود الفعل الغربية. وبانتهاء الحرب الباردة الآن أخذ قسم أكبر من الأدلة ينكشف عن الإجراءات السوفيتية والمنظار الذي كانت موسكو ترى المسائل المتعلقة بتلك الحرب من خلاله.

وفيما يلي عرض للمراحل الرئيسية للحرب الباردة (التي قد لا يتفق جميع المؤرّخين في شأنها)، لكنها تساعدنا على فهم السمات الرئيسية للعلاقات بين الشرق والغرب والتغيرات التي طرأت عليها بعد عام ١٩٤٥.

١٩٤٥ ـــ ١٩٥٣ : اندلاع الحرب الباردة 1945-1953: Onset of the Cold War

كان اندلاع تلك الحرب في أوروبا ينم عن الفشل في تطبيق المبادئ التي تمّ الاتفاق عليها في مؤتمري يالطا وبوتسدام اللذين عقدا حين كانت الحرب العالمية الثانية لا تزال دائرة. وكان مستقبل ألمانيا ومستقبل عدد من دول أوروبا الوسطى والشرقية،

ولاسيّما بولندا، من القضايا التي كانت تثير توترا متزايدا بين الحلفاء السابقين أثناء الحرب.

وكان من المهام الجسام التي تواجه الدول المعنية مسألة المواءمة بين مبادئ حق تقرير المصير الوطني ومفاهيم الأمن الوطني. وكان يسود في الغرب شعور متزايد بأنّ السياسة السوفيتية نحو دول أوروبا الشرقية لم تكن موجهة بهدي من القلق التاريخي إزاء مسألة الأمن، بل بوحي من التوسع الأيديولوجي. في مارس من عام ١٩٤٧ سعت إدارة الرئيس الأمريكي ترومان إلى تبرير تقديمها مساعدة محدودة لكل من تركيا واليونان، ورافقت ذلك المسعى بيانات كان الهدف منها كشف المرامي السوفيتية إضافة إلى إعلان بأنّ الولايات المتحدة ستساند الدول التي تتعرض لتهديد سوفييتي بالتخريب أو التوسع.

وكان مبدأ ترومان وسياسة الاحتواء التي ارتبطت به بمثابة وصف للصورة الذاتية الأمريكية بأنّ الولايات المتحدة تنتهج في جوهر الأمر سياسة دفاعية، وقد دعّم ذلك المبدأ "مشروع مارشال" الذي كان يرمي إلى إنعاش الاقتصاد الأوروبي الذي دمرته الحرب العالمية الثانية، والذي أعلن عنه في يونيو عام ١٩٤٧، وكان ضروريا لإعادة بناء الاقتصاد في أوروبا الغربية.

وفي أوروبا الشرقية كان يجري العمل بشكل مدروس على تقويض القوى الديموقراطية والاشتراكية وغيرها من القوى المناوئة للشيوعية وإزالتها في الوقت الذي كانت فيه الأنظمة الماركسية ـ اللينينية الموالية لموسكو توضع في السلطة داخل دول تلك المنطقة. وكان الاستثناء الوحيد لذلك هو يوغسلافيا حيث نجح الزعيم الماركسي الماريشال تيتو في ترسيخ سلطته، وفي الوقت ذاته تمكن من الاحتفاظ بالاستقلال عن موسكو. وتبع ذلك نجاح يوغسلافيا بزعامة تيتو في الاضطلاع بدور مهم في **حركة عدم الانحياز** في "العالم الثالث".

وحدثت أول مواجهة كبيرة في سياق الحرب الباردة بسبب وضع برلين عام ١٩٤٨. كانت العاصمة الألمانية السابقة قد تركت في عمق منطقة الاحتلال السوفيتي لألمانيا، وفي يونيو عام ١٩٤٨ سعى ستالين إلى حلّ مشكلة وضع المدينة بقطع المواصلات عنها بطرق السيارات والسكك الحديد.

وأمكن الحفاظ على استمرار معيشة سكانها واستقلالها الذاتي سياسيا من خلال جسر جوي غربي مكثف. وأنهى ستالين حصاره ذاك في مايو عام ١٩٤٩. وشهدت تلك

الأزمة أيضا نشر قاذفات أمريكية بعيدة المدى في بريطانيا وصفت رسميا بأنّها "قادرة على حمل أسلحة ذرية" مع أنّ أيا منها لم تكن مزودة بأسلحة نووية. وتبع نشر القاذفات الأمريكية التزام سياسي تجسّد بإنشاء "**منظمة معاهدة شمال الأطلسي**" (ناتو) الموقعة معاهدتها في إبريل من عام ١٩٤٩.

ويقضي المبدأ الرئيس للمعاهدة بأنّ أي هجوم يقع على إحدى الدول الأعضاء في "المنظمة" يعتبر هجوما على جميع الدول الأعضاء فيها. وكان حجر الزاوية في هذا التحالف، من الناحية العملية، هو التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن أوروبا الغربية. وكان ذلك يعني في واقع الأمر أن هناك استعدادا لدى الولايات المتحدة لاستخدام الأسلحة النووية لردع "العدوان" السوفيتي. أمّا بالنسبة للاتحاد السوفيتي فسرعان ما تبع "التطويق السياسي" تهديد عسكري متصاعد، ولاسيّما في الميدان النووي.

وعلى الرغم من أنّ انطلاقة الحرب الباردة كانت في أوروبا، فإنّ الأحداث والصراعات في آسيا وغيرها من مناطق العالم، لعبت أيضا دورا مهما خلالها. ففي عام ١٩٤٩ أسفرت الحرب الأهلية التي دامت ثلاثين عاما في الصين عن انتصار الشيوعيين بقيادة ماو تسي تونغ. وكان لذلك الحدث أثر بالغ في الشؤون الآسيوية والمفاهيم المرتبطة بذلك في كل من موسكو وواشنطن.

وفي عام ١٩٥٠ فسّر هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية على أنّه جزء من هجوم شيوعي عام واختبار لمدى صلابة موقف الولايات المتحدة إزاء ذلك الحدث وتصميم الأمم المتحدة على التصدي للعدوان. وأدّى التزام كل من أمريكا والأمم المتحدة، الذي تبعه في أكتوبر عام ١٩٥٠ تورّط الصين في الصراع، إلى نشوب حرب في المنطقة دامت ثلاث سنوات، وقتل فيها أكثر من ثلاثة ملايين شخص قبل أن يتم تثبيت الحدود التي كانت قائمة قبل تلك الحرب بين الكوريتين. وظلّت كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية بالذات مشتبكتين في صراع دائم على ما يبدو، حتّى بعد انتهاء الحرب الباردة.

١٩٥٣ ــ ١٩٦٩ : الصراع والمواجهة والحل الوسط

1953-1969: Conflict, Confrontation, and Compromise

كان من نتائج الحرب الكورية حشد قوّات أمريكية تقليدية في غرب أوروبا تحسبا من أن يكون أي هجوم شيوعي في آسيا خدعة لتحويل الأنظار عن النيات الهجومية

الحقيقية في أوروبا. وأصبحت الفكرة القائلة إن الشيوعية كانت كيانا سياسيا ذا كتلة واحدة توجه بالكامل من موسكو هاجس الأمريكيين الدائم، وهو هاجس لم تكن لندن أو غيرها تشاطرهم إياه.

ومع ذلك كانت دول غرب أوروبا تعتمد على واشنطن لضمان أمنها العسكري، وتعمّق ذلك الاعتماد على الولايات المتحدة مع رسوخ المواجهة أثناء الحرب الباردة. وتمخّض عن إعادة تسليح ألمانيا الغربية (جمهورية ألمانيا الاتحادية) عام ١٩٥٤ إنشاء حلف وارسو عام ١٩٥٥. واستمر الحشد العسكري على قدم وساق وشهدت تلك العملية حشودا لم يسبق لها مثيل من القوّات التقليدية، لا بل والنووية أيضا. وبحلول ستينيات القرن العشرين كان قد نشر حوالي سبعة آلاف سلاح نووي في أوروبا الغربية وحدها.

وقد نشر حلف ناتو تلك الأسلحة النووية ليحقق بها التوازن العسكري مع التفوق العددي للقوات السوفيتية التقليدية، في حين كان على قوّات "مسرح العمليات النووي" السوفيتية أن تعوض التفوق النووي الإجمالي الذي كان يتمتع به الأمريكيون. وقبيل نهاية الخمسينيات من القرن العشرين نشرت الولايات المتحدة أيضا صواريخ نووية في أوروبا.

وكانت وفاة ستالين عام ١٩٥٣ حدثا مهما كانت له عواقب مؤثرة بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتي في الداخل والخارج. وبذل نيكيتا خروتشوف، الذي خلف ستالين أخيرا، جهودا حثيثة لتحديث المجتمع السوفيتي، لكنه أسهم في إطلاق العنان للإصلاحيين والاتجاهات الإصلاحية في أوروبا الشرقية. وفي حين تمت السيطرة على الاتجاه الإصلاحي في بولندا، كان الوضع في هنغاريا يشكل تهديدا للهيمنة السوفيتية، وأدّى التدخل السوفيتي هناك عام ١٩٥٦ إلى إراقة الدماء في العاصمة بودابست، وإلى إدانة دولية لموسكو. وكان يمكن أن تكون الإدانة أعظم لو لم تكن دولتان من ديمقراطيات أوروبا الغربية هما بريطانيا وفرنسا متورطتين في الهجوم على مصر بسبب مسألة قناة السويس، الأمر الذي أدّى إلى شعور كبير بالأسى والقنوط لدى الولايات المتحدة. وقد نجحت العقوبات الاقتصادية الأمريكية بشكل فاعل في تحجيم ما كان يعتقد أنه التشنج الأخير للامبريالية البريطانية.

واتسمت سياسة خروتشوف تجاه الغرب بأنّها كانت مزيجا من السعي إلى التعايش والمواجهة في آن معا. وأثار الدعم السوفيتي لحركات التحرير الوطني المخاوف في الغرب من تحد شيوعي على نطاق العالم، وأدّى إلى تصعيد التصميم الأمريكي على دعم

الأصدقاء وضرب الأعداء في "العالم الثالث". وجاءت الالتزامات الأمريكية تجاه الديمقراطية الليبرالية وحق تقرير المصير الوطني للشعوب انطلاقا من الأفكار النظرية للحرب الباردة إضافة إلى المفاهيم النابعة من المصالح الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة.

وتجسدت أخطر أيام الحرب الباردة في أزمة برلين عام ١٩٦١ وأزمة كوبا عام ١٩٦٢ إذ كان يكمن في كلتيهما خطر المواجهة العسكرية المباشرة بين الشرق والغرب، لا بل الاحتمال المؤكد في أكتوبر من عام ١٩٦٢ بنشوب حرب نووية بينهما. ويبقى التساؤل عن المدى الذي اقترب إليه العالم في ذلك الوقت من حافة حرب ماحقة لا تبقي ولا تذر، وعن السبب المحدد الذي كان وراء الحفاظ على السلام العالمي إثر أزمة الصواريخ في كوبا، مثار نقاش كبير بين المؤرّخين والمسؤولين الحكوميين في تلك الفترة الذين لا يزالون على قيد الحياة.

وتبعث أحداث عام ١٩٦٢ فترة أكثر استقرارا من التعايش والتنافس. وفي تلك الفترة استمرت الترسانات النووية لكل من القوتين العظميين في التنامي واستمرت كل منهما في دعم الأصدقاء وضرب الأعداء. وفي الوقت ذاته، وحين كان التورط الأميريكي في فيتنام يتعمّق كانت العلاقات السوفيتية ــ الصينية تتدهور، ووصل الحد بذلك التدهور إلى دخول الدولتين في حرب حدود محدودة بسبب خلاف على تبعية أراض لكل منهما عام ١٩٦٩. وعلى الرغم من مظاهر التوتر تلك، كانت أسس ما عرف فيما بعد بـــ الوفاق توضع ركائزها بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وما عرف بـــ التقارب بين الولايات المتحدة والصين. وتعود جذور "الوفاق" في أوروبا إلى **"السياسة الشرقية"** (Ostplitik) التي صاغها المستشار الألماني الاشتراكي فيلي برانت، ونتج عنها إبرام اتفاقات تعترف بالوضع الخاص لمدينة برلين وبسيادة ألمانيا الشرقية.

كانت جذور **"الوفاق"** الأمريكي ــ السوفيتي تعود إلى إقرار الطرفين المتبادل بالحاجة إلى تجنب الأزمات التي قد تؤدي إلى نشوب حرب نووية، وفي الحوافز الاقتصادية والعسكرية التي تنجم عن تفادي سباق منفلت نحو التسلح. كما تطلعت كل من واشنطن وموسكو نحو بكين حين كانتا تضعان حساباتهما **"الثنائية"**.

الجدول ٤ -٢ أزمات الحرب الباردة

١٩٤٨- ١٩٤٩	برلين الاتحاد السوفيتي /الولايات المتحدة/بريطانيا/فرنسا
١٩٥٤- ١٩٥٥	أزمة مضائق تايوانالولايات المتحدة/جمهورية الصين شعبية
١٩٦١	برلين الاتحاد السوفيتي /الولايات المتحدة/ناتو
١٩٦٢	كوبا الاتحاد السوفيتي /الولايات المتحدة/كوبا
١٩٧٣	الحرب العربية -الإسرائيليةمصر /إسرائيل/سوريا/الولايات المتحدة/الاتحاد لسوفيتي
١٩٨٣	مناورات Able Archer الاتحاد السوفيتي /الولايات المتحدة/ناتو

١٩٦٩ ـــ ١٩٧٩ : صعود "الوفاق" وسقوطه

1969-1979: The Rise and Fall of Détente

كانت الفترة المعروفة بفترة "الوفاق" بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة تمثّل محاولة من قبل القوتين العظميين لترتيب شؤون العلاقات فيما بينهما ضمن إطار من المفاوضات والاتفاقات. وفي الغرب كان "الوفاق" مرتبطا بالزعامة السياسية للرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون ومستشاره هنري كيسنجر، اللذين قاما أيضا بدور فاعل للغاية في إحلال "التقارب" بين الصين والولايات المتحدة. ولم تكن تلك المرحلة في العلاقات الأمريكية ـــ السوفيتية نهاية للصراع السياسي بين الطرفين لأنّ كلا منهما كان يسعى إلى تحقيق أهداف سياسية متعددة أثبت بعضها لاحقا أنّه يزداد تعارضا مع تطلعات القوّة العظمى الأخرى.

ومضت كل منهما في دعم الأنظمة والحركات الصديقة، وجاء ذلك في فترة شهدت اندلاع العديد من الانتفاضات السياسية في أرجاء "العالم الثالث" (انظر الجدول ٤ - ٣). وفي عام ١٩٧٣ تبين المدى الذي كانت القوتان العظميان قادرتين عند حدّه على ضبط أصدقائهما والمدى الذي كانتا تصلان إليه للوفاء بالتزاماتهما حين اندلعت الحرب

العربية ــ الإسرائيلية وأقحمت كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فيما أصبح مواجهة محفوفة بالمخاطر.

الجدول ٤ -٣ الانتفاضات الثورية في "العالم الثالث" بين ١٩٧٤ -١٩٨٠

إثيوبيا	الإطاحة بالإمبراطور هيلاسيلاسي	سبتمبر ١٩٧٤
كمبوديا	الخمير الحمر يستولون على العاصمة بنوم بنه	ابريل ١٩٧٥
فيتنام	فيتنام الشمالية/وقوات الفييت كونغ يستولون على سايغون	ابريل ١٩٧٥
لاووس	باتيت لاو يستولي على السلطة	مايو ١٩٧٥
غينيا -بيساو	نيل الاستقلال عن البرتغال	سبتمبر ١٩٧٤
موزامبيق	نيل الاستقلال عن البرتغال	يونيو ١٩٧٥
الرأس الأخضر	نيل الاستقلال عن البرتغال	يوليو ١٩٧٥
ساو تومي	نيل الاستقلال عن البرتغال	يوليو ١٩٧٥
أنغولا	نيل الاستقلال عن البرتغال	نوفمبر ١٩٧٥
أفغانستان	انقلاب عسكري في البلاد	ابريل ١٩٧٨
إيران	آية الله خميني يتسلم السلطة	فبراير ١٩٧٩
غرينادا	خركة نيوجويل تتسلم السلطة	مارس ١٩٧٩
نيكاراغوا	ثوار الساندينيستا يستولون على العاصمة ماناغوا	يوليو ١٩٧٩
زيمباوي	نيل الاستقلال عن بريطانيا	ابريل ١٩٨٠

المصدر: Halliday (1986:92).

وكانت واشنطن تعتبر الدعم السوفيتي للحركات الثورية في "العالم الثالث" دليلا على ممارسة سياسة ازدواجية. ويدّعي بعض الأمريكيين بأنّ دعم موسكو للقوى الثورية في إثيوبيا عام ١٩٧٥ قضى على "الوفاق"، في حين يشير آخرون إلى الدور السوفيتي في أنغولا عام ١٩٧٨.

يضاف إلى هذا أن النظرة التي توحي بأنّ الاتحاد السوفيتي كان يستغل الاتفاقات الخاصة بالحدّ من التسلح لاكتساب مزايا عسكرية ربطت بتصرفات السوفيت في "العالم الثالث"، فقد جسّد النفوذ السوفيتي المتصاعد ــ كما كان يقال ــ التفوق العسكري السوفيتي المتصاعد. غير أنّ الآراء في موسكو كانت مخالفة لذلك وتشير إلى افتراضات مختلفة في شأن نطاق "الوفاق" والغاية منه. كما اعتبرت أحداث أخرى أن من شأنها أن تضعف النفوذ الأميريكي.

إذ كانت الإطاحة بالشاه في إيران عام ١٩٧٩ خسارة لحليف مهم بالنسبة إلى الغرب في المنطقة، على الرغم من أنّ الحكومة الإسلامية المتشددة التي خلفت نظام الشاه كانت معادية للاتحاد السوفيتي بقدر عدائها للولايات المتحدة.

وجاء ديسمبر من عام ١٩٧٩ ليكون نقطة تحول في الشؤون بين الشرق والغرب. فقد وافق حلف (الناتو) عندئذ على نشر صواريخ كروز وبيرشينغ-٢ فوق الأراضي الأوروبية في حال أخفقت المفاوضات مع السوفيت في تقليص ما اعتبره (الناتو) اختلالا خطيرا في موازين القوى بين الطرفين.

وفي وقت لاحق من ذلك الشهر تدخلت القوّات السوفيتية في أفغانستان لدعم حلفاء موسكو الثوريين هناك. وندّد الغرب و"العالم الثالث" بشدة بالاتحاد السوفيتي في حينه لذلك التصرف، وسرعان ما وجد السوفيت أنفسهم متورطين في صراع طويل ودموي، الأمر الذي جعل الكثيرين يقرنونه بتورط الأمريكيين في فيتنام. وفي الولايات المتحدة كان أثر ذلك على إدارة الرئيس كارتر أن الرئيس الأمريكي غيّر نظرته إلى الاتحاد السوفيتي. وفي عام ١٩٨٠ انتخب رونالد ريغان رئيسا للولايات المتحدة، وساعدته على ذلك انتقاداته لسياسة "الوفاق" والحد من الأسلحة، فالتزم بنهج أقرب إلى المواجهة مع السوفييت.

١٩٧٩ ــ ١٩٨٦ : "الحرب الباردة الثانية"

1979-1986: 'The Second Cold War'

وصفت الفترة اللاحقة من التوتر والمواجهة بين القوتين العظميين بأنّها "الحرب الباردة الثانية"، وقورنت بالفترة المبكرة من التوتر والمواجهة بينهما خلال الفترة بين عام ١٩٤٦ و ١٩٥٣. وساد خوف حقيقي في أرجاء أوروبا الغربية وفي الاتحاد السوفيتي من

خطر نشوب حرب نووية. وكان معظم ذلك الخوف ناجما عن التصريحات والسياسات الصادرة عن إدارة الرئيس ريغان، إذ اعتبرت البيانات الأمريكية في شأن الأسلحة النووية (انظر لاحقا) والتدخل العسكري في جزيرة غرينادا عام ١٩٨٣ وضد ليبيا عام ١٩٨٦ أنّها دلائل على سياسة حربية تصادمية جديدة. وكانت سياسة ريغان تجاه أمريكا الوسطى ودعمه لمتمردي الكونترا في نيكاراغوا محل مجادلات سياسية داخل الولايات المتحدة وعلى الصعيد الدولي أيضا. وفي عام ١٩٨٦ أدانت محكمة العدل الدولية الولايات المتحدة لانتهاكها القانون الدولي بسبب هجمات على موانئ نيكاراغوا دبرتها سرا وكالة الاستخبارات الأمريكية.

ومع هذا كان لجوء إدارة ريغان إلى استخدام القوّة محدودا، كما فشلت بعض العمليات العسكرية في ذلك السياق فشلا ذريعا، ولاسيّما في لبنان عام ١٩٨٣. غير أنّ التصريحات والمفاهيم المتعلقة بذلك كانت بعيدة عن الواقع. ومع ذلك، كانت الزعامة السوفيتية، كما تشير الدلائل، تأخذ تصريحات إدارة ريغان (وأفعالها) على محمل الجدّ التام، وكان لديها اعتقاد بأنّ القيادة الأمريكية كانت تخطّط للبدء بضربة نووية. وفي عام ١٩٨٣ أسقطت الطائرات السوفيتية المقاتلة طائرة ركاب مدنية تابعة لشركة الخطوط الجوية الكورية الجنوبية في المجال الجوي السوفيتي.

وأدى رد الفعل الأمريكي على الحادث آنذاك، والشروع في نشر الصواريخ النووية الأمريكية في أوروبا، إلى إشعال مناخ من التوتر الشديد في العلاقات بين الشرق والغرب. وفي نوفمبر من عام ١٩٨٣ أساءت الاستخبارات السوفيتية تفسير الأسباب وراء إجراء مناورات عسكرية لحلف الناتو (تحت الاسم الرمزي Able Archer) ودفعت القيادة السوفيتية إلى الاعتقاد بأنّ الناتو كان يحضّر لمهاجمة الاتحاد السوفيتي. وليس من الواضح حتّى اليوم المدى الذي وصل إليه العالم آنذاك في الاقتراب من مواجهة نووية خطيرة أواخر ١٩٨٣.

وكانت القيادة السوفيتية مغلولة بسبب توالي عدد من الزعماء الطاعنين في السن على سدة القيادة (من بريجينيف إلى آندروبوف إلى تشيرنينكو) الذين زاد اعتلال صحتهم من تقييد ردود الفعل السوفيتية تجاه التحدي الأمريكي والتهديد الأمريكي. لكن ذلك الوضع تغيّر بشكل مثير إثر وصول ميخائيل غورباتشوف إلى رئاسة الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٥.

وأدّى "**الفكر الجديد**" في السياسة الخارجية الذي طرحه غورباتشوف وإصلاحاته الداخلية إلى إحداث ثورة في نطاق العلاقات الخارجية للاتحاد السوفيتي وضمن المجتمع السوفيتي أيضا. فقد أفضت سياستاه الداخليتان غلاسنوست (الانفتاح) وبيريسترويكا (إعادة البناء) إلى إطلاق العنان للقوى الوطنية وغيرها، الأمر الذي أفضى بدوره إلى تفكيك أوصال "**اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية**" وتدميره مع شعور غورباتشوف بالقنوط والأسى وهو يشاهد ما يحدث.

كان غورباتشوف يرمي من سياساته في ميدان السياسة الخارجية إلى تحويل العلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية إلى شكل يختلف عما كانت عليه. وكانت إصلاحاته الداخلية أيضا عاملا فاعلا للتغيير الذي حدث في دول أوروبا الشرقية، مع أنّ غورباتشوف، بخلاف خروتشوف، لم يكن على استعداد لمواجهة ذلك التغيير بالقوة والإكراه.

فحين جوبه غورباتشوف بالتمرد في أوروبا الشرقية، أعلنت وزارة خارجيته أن الدول هناك كانت "**تدبر الأمور على طريقتها**" مستذكرة في ذلك عنوان الأغنية الشهيرة للمغني الأميركي فرانك سيناترا بعنوان "دبرتها على طريقتي"، وكان ذلك إيذانا بانتهاء مذهب بريجينيف الذي كان يقضي بمنح دول أوروبا الشرقية قدرا محدودا من السيادة والتطور السياسي.

وكان مذهب سيناترا يعني أن دول هذه المنطقة أصبح يسمح لها اعتبارا من ذلك الوقت بأنّ "تدبر أمورها على طريقتها" وانهارت الأنظمة المنحازة إلى موسكو في أنحاء أوروبا الشرقية وحلت محلها أنظمة ديمقراطية في عملية انتقالية جرى معظمها بصورة سلمية وسريعة (راجع الفصل ٥). وكان من المظاهر الباهرة لتلك العملية توحّد ألمانيا وزوال ألمانيا الشرقية، التي كانت تعرف رسميا باسم (جمهورية ألمانيا الديمقراطية).

وقد استغلّ غورباتشوف في سياسته تجاه الغرب الاتفاقات الخاصة بالأسلحة النووية كوسيلة لبناء الثقة، ولكي يظهر الطبيعة الجادة والمتعمقة للأهداف التي كان يرمي إلى تحقيقها. ومع وجود اتفاقات جذرية مماثلة على صعيد القوّات التقليدية في أوروبا والتي كان ذروتها اتفاق باريس لعام ١٩٩٠، فقد شهدت نهاية الحرب الباردة نجاحا في ميدان الحد من الأسلحة النووية، ولكن ليس بداية نزع السلاح النووي. ويرتبط تاريخا

الحرب الباردة والقنبلة النووية ارتباطا وثيقا للغاية، لكن في حين انتهت الحرب الباردة الآن، فإنّ الأسلحة النووية ما تزال تفرض وجودها.

النقاط الرئيسية

- هناك خلافات حول بداية الحرب الباردة، وأسبابها والجهة المسؤولة عنها.
- المعروف أنّ الحرب الباردة بدأت في أوروبا إثر الفشل في تطبيق الاتفاقات التي تم التوصل إليها في بوتسدام ويالطا.
- يمكننا ملاحظة مراحل متميزة في العلاقات بين الشرق والغرب كان التوتر وخطر المواجهة خلالها يتصاعدان ويتراجعان.
- اشتدت بعض الحروب الأهلية والإقليمية وتطاولت فتراتها بسبب تدخل القوى العظمى؛ أما الحروب الأخرى فربما كان من الممكن تفاديها أو تقصير فترة استمرارها.
- لم ينجم عن نهاية الحرب الباردة إلغاء الأسلحة النووية.

القنبلة The Bomb

استخدام القنبلة الذرية عام ١٩٤٥ Using the Bomb in 1945

الأسلحة النووية كانت موجودة قبل الحرب الباردة، وبقيت موجودة بعدها. فقد طوّر الحلفاء الغربيون القنبلة الذرية في حربهم ضد ألمانيا النازية واليابان في العهد الإمبراطوري. وكانوا ينوون استخدام هذا السلاح بطريقة مشابهة كثيرا لأسلوب القصف الاستراتيجي الذي استخدموه فوق المدن الألمانية واليابانية. وكان لتدمير مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين مغزى كبير في الشؤون الدولية ما بعد الحرب، لكن، كما يستدل من الجدول ٤-٤، فإنّ حجم عدد الضحايا ونطاق الدمار لم يكونا أمرا استثنائيا. ولا تزال دقة الأهمية المتعلقة بما حدث لهيروشيما وناغازاكي على صعيد الشؤون الدولية ما بعد الحرب مثار نقاش وجدال مستمرين. فإذا نحيّنا الجانب الأخلاقي المتعلّق بمهاجمة المدينتين جانبا، نجد أنّ تدمير المدنيين أثار جدلا حاميا، ولاسيّما فيما بين المؤرّخين الأمريكيين، حول السبب الذي دفع إلى إسقاط قنابل ذرية عليهما، ويرى Gar Alperovitz في كتابه الشهير **"الدبلوماسية الذرية"** الذي نشر للمرة الأولى عام

١٩٦٥، أنّ الرئيس ترومان الذي كان يعلم بهزيمة اليابان، كان دافعه الحقيقي إلى إلقاء القنابل على المدينتين اليابانيتين هو إرغام الاتحاد السوفيتي على خدمة المصالح الأمريكية في كل من أوروبا وآسيا في سياق الشؤون الدولية لفترة ما بعد الحرب. ودفعت مثل تلك الادعاءات إلى صدور ردود فعل غاضبة ورافضة عن المؤرّخين الآخرين.

وقد استفادت المناقشات التي تلت ذلك من دلائل تاريخية أوفى، رغم أن هذا لم يحسم النقاش الدائر إلا جزئيا. ويكاد المؤرخون يجمعون على أنّ قرار الرئيس ترومان آنذاك كان انعكاسا لوجود اعتبارات مختلفة. ويظلّ الجدل قائما حول مدى اضطرار ترومان إلى إلقاء القنبلة النووية لمجرد إنهاء الحرب، ولأي مدى كانت عوامل أخرى، ومنها إجبار الاتحاد السوفيتي على مراعاة المصالح الأمريكية في شؤون ما بعد الحرب، وراء اتخاذه قراره ودخلت في حساباته حينذاك.

هل كان ينبغي تدمير هيروشيما وناغازاكي على أي حال، ومهما كانت الظروف؟

هذا سؤال يبقى مع ذلك موضع جدل ونقاش تماما كالسؤال المتعلق بالآثار المترتبة على تدميرهما. وهذا هو الحال أيضا بالنسبة إلى التساؤلات عما إذا كان استخدام القنبلة الذرية قد أظهر هول قوة أسلحة كهذه في نظر صانعي القرارات خلال فترة ما بعد الحرب، ولذلك منعوا استخدامها، أو ما إذا كانت هيروشيما، بدفعها الاتحاد السوفيتي إلى الإسراع في إنتاج القنبلة الذرية، قد دفعت في الوقت ذاته إلى الإسراع بالدخول في سباق للتسلح النووي أو أنها كانت بدايته بالفعل.

الجدول ٤-٤ تقدير تقريبي لعدد ضحايا الحرب العالمية الثانية

هيروشيما	(٦ أغسطس ١٩٤٥): ٧٠-٨٠ ألفا "فورا"؛ ١٤٠ ألفا بنهاية ١٩٤٥؛ ٢٠٠ ألف بحلول عام ١٩٥٠
ناغازاكي	(٩ غير أن ١٩٤٥): ٣٠-٤٠ ألفا "فورا"؛ ٧٠ ألفا بنهاية ١٩٤٥؛ ١٤٠ ألفا بحلول عام ١٩٥٠
طوكيو	(٩ مارس ١٩٤٥): مائة ألف وأكثر.
درسدن	(١٣-١٥ فبراير ١٩٤٥) ٦٠-١٣٥ ألفا.
كوفنتري	(١٤ نوفمبر ١٩٤٠) ٥٦٨ شخصا.
لينينغراد	(خلال الحصار ١٩٤١-١٩٤٤) ٩٠٠ ألف وأكثر.

المصادر:

Rhodes, R., The Making of the Atomic Bomb (New York: simon & Schuster, 1986); Committee for the Compilation of Materials, Damage Caused by the Atomic Bombs in Hiroshima and Nagasaki, Hiroshima and Nagasaki: The Physical, Medical, and Social Effects of the Atomic Bombings (New York: Basic Books, 1981); Gilbert, M., Churchill: A Life (London: Heinemann, 1991).

نحو ميدان المعركة العالمي Toward the Global Battlefield

القنبلة الذرية التي ألقيت على هيروشيما كانت لها قوة تدميرية تعادل ١٢٥٠٠ طن من المادة المتفجرة TNT وفي عام ١٩٥٢ فجّرت الولايات المتحدة قنبلة نووية ــ حرارية أو هيدروجينية بقوة تدميرية تعادل ١٠٤٠٠٠٠٠ طن من TNT وأخذت القوّة التدميرية للأسلحة النووية اللاحقة تقاس بمدى الميغا طن الجديد، وأصبحت كل قنبلة منها قادرة على تدمير أي من أكبر مدن العالم في انفجار واحد. ولا يقل عن ذلك أهمية تطوير وسائل نقل هذه القنابل وقذفها نحو أهدافها. ففي عام ١٩٤٥ استغرقت رحلة القاذفة الأمريكية التي كانت تحمل القنبلة الذرية التي ألقيت على هيروشيما ودمرتها زهاء ست ساعات لتعبر بها المحيط الهادئ نحو هدفها.

ولم تكن لدى الولايات المتحدة في البداية قاذفات تستطيع بمداها القصير أن تصل إلى الاتحاد السوفيتي من أراضيها، لذا كانت تستخدم لذلك الغرض القواعد البريطانية وغيرها لوضع الأهداف السوفيتية في مرمى القصف. وقامت كل من الدولتين العظميين بتطوير قاذفات ذات مدى بعيد، ومن ثم طوّرت صواريخ باليستية تستطيع أن تصيب أهدافا في أراضي القوّة العظمى الأخرى من داخل أراضي القوّة الأولى.

وفي عام ١٩٥٧ أجرى الاتحاد السوفيتي تجربة لإطلاق **"صاروخ باليستي عابر للقارات"** (ICBM) وأطلق في وقت لاحق من ذلك العام قمرا اصطناعيا **"سبوتنيك"** مستخدما صاروخا من ذلك الطراز.

وفي عام ١٩٦٠ بدأت الولايات المتحدة بتركيب هذه الصواريخ على متن الغواصات (للاطلاع على تفصيلات سباق التسلح التكنولوجي راجع الجدول ٤ -٥).

وبحلول تلك الحقبة أصبح العالم كله تحت خطر التحول إلى ميدان معركة عالمي النطاق تستطيع فيه كلتا القوتين العظميين أن تضرب أراضي القوّة الأخرى بالأسلحة

النووية من أراضيها هي، وفي زمن لا يتجاوز ٣٠-٤٠ دقيقة تستغرقها رحلة صاروخ باليستي من قارة إلى أخرى. وتوسّع نطاق هذا البعد العالمي بظهور قوى نووية جديدة ــ بريطانيا ١٩٥٢، فرنسا عام ١٩٦٠ وجمهورية الصين الشعبية ١٩٦٤. وفي خمسينيات القرن العشرين كان هناك قلق متزايد بسبب انتشار الأسلحة النووية، وفي ستينيات القرن العشرين جرى التفاوض للتوصل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، التي تلتزم الدول النووية بموجبها بوقف سباق التسلح في حين تلتزم الدول التي لا تملك مثل تلك الأسلحة بعدم صنعها.

وعلى الرغم من النجاح الظاهر للاتفاق الخاص بتلك المعاهدة فإنّ من المعروف أن دولا عدة قد طوّرت أسلحة نووية (كإسرائيل والهند وجنوب أفريقيا في عهد التمييز العنصري) كما بذلت دول أخرى جهودا كبيرة من أجل التوصل إلى السلاح النووي (كالعراق وكوريا الشمالية والباكستان).

وسعى كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة أيضا إلى تطوير صواريخ تستطيع أن تسقط الصواريخ الباليستية المهاجمة، وبذلك تكون خطا دفاعيا للوقاية من الهجمات الذرية. ولم تكن لهذه **"الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية"** (ABMs) فاعلية كبيرة من الناحية التكنولوجية واستمر الطرفان في الاعتماد على الأسلحة النووية الهجومية من أجل أمنهما.

الجدول ٤ -٥ سباق التكنولوجيا النووية

السلاح	تاريخ تجربته أو نشر	
	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي
القنبلة الذرية	١٩٤٥	١٩٤٩
القاذفات عابرة القارات	١٩٤٨	١٩٥٥
القاذفات النفاثة	١٩٥١	١٩٥٤
القنبلة الهيدروجينية	١٩٥٢	١٩٥٣
الصواريخ الباليستية العابرة للقارات	١٩٥٨	١٩٥٧
الصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات	١٩٦٠	١٩٦٤
الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية	١٩٧٤	١٩٦٦

المركبة العائدة متعددة الأهداف المستقلة	١٩٧٠	١٩٧٥

المصدر:

McNamara, R., Blundering into Disaster (New York: Pantheon, 1987:60).

وفي عام ١٩٧٢ تمّ التوصل إلى اتفاق يحدّ من عدد الصواريخ الدفاعية ABM إلى مستوى رمزي. غير أنّ الرئيس الأمريكي ريغان شكّك عام ١٩٨٣ بمبادئ ذلك الاتفاق بإطلاقه "**مبادرة الدفاع الاستراتيجي**" (SDI) (انظر لاحقا).

الجدول ٤ -٦ سباق التسلح: القنابل والرؤوس الحربية لدى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ١٩٤٥ -١٩٩٠

	١٩٤٥	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
الولايات المتحدة	٢	٤٥٠	٤٧٥٠	٦٠٦٨	٥٥٥٠	٤٠٠٠	٨٥٠٠	١٠١٠٠	١١٢٠٠	٩٦٨٠
الاتحاد السوفيتي	٠	٠	٢٠	٣٠٠	٦٠٠	١٨٠٠	٢٨٠٠	٦٠٠٠	٩٩٠٠	١٠٩٩٩

المصادر: الأرقام السوفيتية الواردة هنا تستند إلى التقديرات الغربية:

McNamara, R., Blundering into Disaster (New York: Pantheon, 1987:154-5); International Institute for Strategic Studies, The Military Balance 1990-1991 (London: IISS, 1991)

ويطلق على تنامي الترسانات لدى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي غالبا مصطلح "**سباق التسلح**"، على الرغم من أنّ مدى العداء النظري للخصم، ومدى شدة الضغوط الداخلية التي أدّت إلى تصاعد حجم تلك الترسانات النووية لدى الطرفين، لا يزالان من الأمور التي تخضع للنقاش.

وبالنسبة إلى الولايات المتحدة فقد فرضت التزاماتها تجاه حليفاتها في حلف الناتو (NATO) أيضا ضغوطا، كما قدمت فرصا، لتطوير ونشر أسلحة نووية أقصر مدى ("تكتيكية" و"ميدانية"). أمّا على الصعيد الاستراتيجي (أو المدى البعيد) فقد كانت النقلة النوعية لا تقل أهمية عن النقلة الكمية. و بشكل خاص أصبح الخوف، من أن يملك طرف

واحد أسلحة كافية وبدقة كافية لتدمير الترسانة النووية للطرف الآخر، خوفا متبادلا. وقد وصف روبيرت أوبنهايمر (Robert Oppenheimer)، أحد العلماء الذين اخترعوا القنبلة الذرية في الولايات المتحدة، العصر النووي بأنّه يشبه عقربين محبوسين في إبريق زجاجي، وليس لأي منهما وسيلة للنجاة، وليس أمام كل منهما خيار إلا بالتهديد بما قد يكون عملا انتحاريا إذا نفّذ تهديده. ومع هذا فإنّ المنطق وراء ما عرف في الغرب بـ**"التدمير المتبادل المحقق"** (MAD) يعتمد على أن كل طرف يملك القدرة على تدمير خصمه حتّى بعد تعرضه للهجوم. وفي معظم سنوات الحرب الباردة كان كل واحد من الطرفين يخشى أن يكون الطرف الآخر يتحرك، أو كان يعتقد أنه يتحرك، نحو وضع يمكنه من تحقيق تفوق ذي معنى. لكن ما هو واضح هو أن أفكار "التدمير المتبادل المحقق" لم تكن لها سوى صلة ضئيلة ببنى القوّة العسكرية واستراتيجياتها التي كانت تنتهجها القوتان العظميان.

وما زاد الوضع تعقيدا وجود خلافات في موقف القوتين العظميين، فقد جوبه الاتحاد السوفيتي بادئ ذي بدء بوضع كانت الولايات المتحدة فيه تحتكر التفوق النووي ومن ثم بتفوق أمريكي مطّرد. وتفاقم ذلك الوضع بالمحاوطة السياسية وتصاعد العداء مع الصين المتسلحة نوويا. ومن الجانب الأمريكي التقى سوء تقدير القوّة النووية للسوفييت في خمسينيات القرن العشرين مع القلق إزاء المطامح السياسية السوفيتية، الأمر الذي ازداد تعقيدا بسبب الالتزامات العسكرية والسياسية للولايات المتحدة ولاسيّما تجاه الناتو، وتصميمها على استخدام السلاح النووي لردع أي عدوان سوفييتي على دول أوروبا الغربية. وحتّى لو لم يكن في الإمكان مطلقا تحقيق الانتصار في حرب نووية فإنّ سياسات كل من القوتين العظميين واستراتيجياتهما، وكذلك الحال بالنسبة إلى الناتو يمكن أن تبدو مضطربة إذا طبقت على تلك المسائل ذات الأهمية البالغة.

صعود الوفاق وسقوطه: سقوط الحد من التسلح وصعوده

Rise and Fall of Detents: Fall and Rise of Arms Control

من التساؤلات الجوهرية هنا التساؤل عن مدى كون سباق التسلح نتيجة أخطاء سوء التقدير المتبادل بين القوتين العظميين، والتساؤل عن مدى الحصيلة الحتمية للخلافات السياسية التي لا يمكن التوفيق بين أطرافها. وكان عدد من الأمريكيين ذوي النفوذ

يعتقدون بأنّ السوفيت كانوا ميّالين إلى السيطرة على العالم، وقد شجع اعتقاد هؤلاء بالتأكيد البيانات والتصريحات الصادرة عن الزعامة الشيوعية والتي كانت تدعو إلى الثورة العالمية. وما واضح أن الأسلحة النووية كانت الإطار والذريعة لإقدام السوفيت على المواجهات الأخطر وأبرزها نشرهم الصواريخ النووية في كوبا عام ١٩٦٢.

ومن الواضح أيضا أنّه حين تراجعت المواجهة السياسية بين الأمريكيين والسوفيت وسادت أجواء الوفاق بينهما، أصبحت الاتفاقات الخاصة بالأسلحة النووية أكثر إنجازات ذلك الوفاق وضوحا للعيان. ومع هذا، وبقدر ما كان الوفاق سبيلا لإدارة شؤون الصراع بين الشرق والغرب، ولم يحل جوهر الخلاف؛ كذلك كان الحد من الأسلحة وسيلة لتنظيم تنامي الترسانات النووية وليس للتخلص منها (راجع الجدول ٤ -٦). ويرى بعض النقاد أنّ الحد من الأسلحة أسهم من الناحية الأخرى في إضفاء الشرعية على وجود الترسانات النووية وتناميها. ونزع السلاح يعني التخلص من هذا السلاح. لكن في حين كان الحد من الأسلحة يعرض أحيانا على أنه الخطوط الأولى نحو نزع السلاح، فإنه كان في وجه أعم يعتبر وسيلة لإدارة أوضاع الأسلحة النووية.

وكما انهار الوفاق في سبعينيات القرن العشرين، فقد تراجعت أهمية الإنجازات التي حقّقها الاتفاق الخاص بإجراء **"محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية" (SALT)** فاتحة المجال أمام تجدد الصراع والجدال في شأن الأسلحة النووية. ففي الغرب، لفت منتقدو الوفاق والمساعي الخاصة بالحد من الأسلحة الأنظار إلى أن السوفيت كانوا يحققون تفوقا نوويا. ورأى بعض هؤلاء المنتقدين أنّ على الولايات المتحدة آنذاك أن تنتهج سياسات وخططا استراتيجية تستند إلى الفكرة القائلة: إنّ الانتصار في حرب نووية أمر ممكن. وكان انتخاب رونالد ريغان في منصب الرئاسة في الولايات المتحدة عام ١٩٨٠ بداية التباعد في العلاقات الأمريكية ـــ السوفيتية.

وكانت حقبة **"الحرب الباردة الثانية"** مرحلة جديدة في العلاقات السياسية والنووية بين الشرق والغرب. وكان من المسائل التي ورثها ريغان، والتي كان لها دور كبير في انهيار العلاقات بين الشرق والغرب، هي مسألة الصواريخ النووية في أوروبا. وأدّى قرار حلف الناتو بنشر صواريخ على قواعد أرضية قادرة على ضرب أهداف داخل الأراضي السوفيتية إلى الدخول في فترة من التوتر الشديد بين دول الحلف الغربي والاتحاد السوفيتي ، إضافة إلى إحداث شرخ داخل الناتو ذاته. وعزّزت تصريحات ريغان

غير المتحفظة والعلنية الانطباع بأنّه لم يكن يتلقى معلومات دقيقة بقدر ما كانت آراؤه خطرة فيما يتعلّق بالمسائل النووية، رغم أن بعض سياساته الخاصة بالأسلحة عموما كانت متطابقة مع سياسات سلفه جيمي كارتر.

ففيما يتعلّق بالحد من الأسلحة، لم يكن ريغان مهتما بالاتفاقات التي من شأنها تجميد الوضع الراهن لا لسبب سوى الرغبة في التوصل إلى اتفاق، كما فشل المفاوضون الأمريكيون والسوفيت في تحقيق تقدم في المحادثات المتعلقة بالأسلحة ذات المدى البعيد والمتوسط. وكتب لمبادرة واحدة بالذات أن تكون لها نتائج مهمة على صعيد الحد من الأسلحة وصعيد علاقات الولايات المتحدة مع كل من الاتحاد السوفيتي والدول الحليفة لها. تلك هي **مبادرة الدفاع الاستراتيجي** (SDI) التي سرعان ما أطلق عليها اسم "**حرب النجوم**"، والتي كانت عبارة عن برنامج للأبحاث يرمي إلى تقصي إمكان وضع نظام دفاعي في قواعد فضائية ضد الصواريخ الباليستية.

ويبدو أن السوفيت أخذوا تلك المبادرة على محمل الجد البالغ، وادّعوا أن الرئيس ريغان كان يخطّط فعلا لاستعادة الاحتكار النووي الذي كان للولايات المتحدة في خمسينيات القرن العشرين. غير أنّ التفوق التكنولوجي الذي ادعى مؤيدو "**مبادرة الدفاع الاستراتيجي**" أنها تتمتّع به لم يتحقق، وتقلص برنامج الأبحاث الخاص بها ومن ثم ألغي بعد ريغان.

ومهّد وصول ميخائيل غورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفيتي الطريق أمام عقد اتفاقات خاصة بالأسلحة النووية والتقليدية، الأمر الذي ساعد على تخفيف حدة التوتر التي سادت العلاقات بين الشرق والغرب أوائل ثمانينيات القرن العشرين. وفي عام ١٩٨٧ سافر غورباتشوف إلى الولايات المتحدة لتوقيع "**معاهدة القوى النووية المتوسطة**" (INF) التي تحظر إنتاج الصواريخ النووية المتوسطة المدى بما في ذلك صواريخ كروز وبيرشينغ-٢.

واعتبرت تلك المعاهدة نصرا للرئيس السوفيتي ، غير أنّ زعماء حلف الناتو، بمن فيهم مارغريت تاتشر والرئيس ريغان، اعتبروها برهانا على سلامة السياسات التي كان ينتهجها الحلف منذ عام ١٩٧٩. وقد تم التوصل إلى معاهدة INF في وقت أقصر من الفترة التي استغرقتها معاهدة جديدة في شأن الحظر التام على الأسلحة النووية الاستراتيجية، ويعود ذلك جزئيا إلى رأي السوفيت في مبادرة الدفاع الاستراتيجي

(SDI). وكان جورج بوش، الذي تسلّم الرئاسة في الولايات المتحدة بعد ريغان، هو الذي توصل مع السوفيت إلى **"معاهدة تخفيضات الأسلحة الاستراتيجية"** (START) التي خفّضت ترسانات الأسلحة النووية بعيدة المدى (رغم أن ذلك لم يتجاوز المستوى الذي كانت عليه هذه الأسلحة في أوائل ثمانينيات القرن العشرين). وحين تم التوصل إلى معاهدة المتابعة (ستارت-٢) عام ١٩٩٢، كان الاتحاد السوفيتي قد تفكّك. وكان انهياره يعني نشوء أربع دول نووية هي روسيا وكازاخستان وبيلوروسيا (روسيا البيضاء) وأوكرانيا. ومع هذا أعلنت هذه الدول الأربع الجديدة التزامها بتلك المعاهدة والعلاقات الودية الجديدة مع الغرب التي كانت مؤشرا إلى انتهاء الحرب الباردة. لكن تفكك الاتحاد السوفيتي أثار، من ناحية ثانية، مخاوف من انتشار التكنولوجيا النووية والفنيين الخبراء في هذا الميدان.

يضاف إلى هذا أن انتشار الأسلحة النووية المستمر يثير احتمال نشوب أكثر من سباق إقليمي للتسلح وأكثر من أزمة إقليمية، كتلك التي حدثت حين ساد اعتقاد بأنّ الهند وباكستان كانتا على حافة مواجهة نووية بينهما عام ١٩٩٠. ربّما تكون نهاية الحرب الباردة قد أدّت إلى تقليص بعض المشكلات النووية، لكنها ربّما قد أدّت بالفعل إلى تفاقم مشكلات أخرى. غير أنّ المؤكد هو أنها لم تحل تماما مشكلة الأسلحة النووية.

الجدول ٤ -٧ أهم الاتفاقات الخاصة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح

الأطراف	تاريخ التوقيع	السلاح/نظام الإطلاق	المعاهدة/الاتفاق
+١٠٠	١٩٢٥	الأسلحة الكيماوية: يحظر استخدامها	بروتوكول جنيف
(مائة دولة فما فوق) +١٠٠	١٩٦٣	تحظر التجارب النووية في طبقات الجو وتحت الماء والفضاء الخارجي	معاهدة الحظر المحدود على التجارب
+١٠٠	١٩٦٨	تحد من انتشار هذه الأسلحة	معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
+٨٠	١٩٧٢	تحظر إنتاج هذه الأسلحة	اتفاقية الأسلحة البيولوجية

	واستخدامها		
الولايات المتحدة/ الاتحاد السوفيتي	١٩٧٢	تحظر الأسلحة الاستراتيجية*	سالت١ (SALT1) (معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية) الأولى
الولايات المتحدة/ الاتحاد السوفيتي	١٩٧٢	تحظر هذه الصواريخ	SALT11 (معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية) الثانية
الولايات المتحدة/ الاتحاد السوفيتي	١٩٧٩	تحظر الأسلحة الاستراتيجية*	
الولايات المتحدة/ الاتحاد السوفيتي	١٩٨٧	تحظر فئتين من الصواريخ التي تطلق من قواعد أرضية	معاهدة القوى النووية المتوسطة
الولايات المتحدة/ الاتحاد السوفيتي	١٩٩٠	تقضي هذه المعاهدة بخفض ترسانات الأسلحة الاستراتيجية*	ستارت١ (Start1)

الأسلحة الاستراتيجية: أسلحة بعيدة المدى.

المصدر: جدول معدّل من البحث الذي أجرته **مجموعة هارفارد للدراسات النووية** بعنوان "الحد من الأسلحة ونزع السلاح: ما يمكن عمله وما لا يمكن عمله"، والوارد في Holroyd F. (ed.), Thinking About Nuclear Weapons (London: Croom Helm, 1985: 96). (التفكير في الأسلحة النووية).

النقاط الرئيسية

- لا يزال الجدال دائرا في شأن القنبلة الذرية عام ١٩٤٥، وأثر ذلك في الحرب الباردة.

- كانت الأسلحة الذرية عاملا مهما في الحرب الباردة. ولا يزال النقاش دائرا في شأن مدى الزخم الذي أفرزه سباق التسلح من تلقاء ذاته.
- كان للاتفاقات الخاصة بخطر الأسلحة النووية والحد من انتشارها دور مهم في العلاقات السوفيتية ــ الأمريكية (وبين الشرق والغرب).
- اتفقت الدول النووية على الرغبة في منع انتشار الأسلحة النووية إلى دول أخرى.
- نشبت أزمات دولية عديدة واجه فيها العالم خطر قيام حرب نووية. ولا يزال الحكم على المدى الذي اقترب العالم فيه من خطر قيام تلك الحرب موضع نقاش.

الخاتمة

كانت التغيرات التي طرأت في ميدان السياسة العالمية منذ عام ١٩٤٥ تغيرات هائلة. ويثير تقويم أهمية هذه التغيرات الكثير من المسائل المعقدة المتعلقة بطبيعة التاريخ الدولي والعلاقات الدولية. وقد دارت مجادلات ساخنة في شأن الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بتحديد الطرف المنتصر في الحرب الباردة، وكيف انتصر، وما هي مضامين هذا النصر.

ونشدّد في هذه الخاتمة على نقاط عدة بشأن العلاقة بين ثلاثة اتجاهات بحثناها في سياق الفصل، ألا وهي: نهاية عصر الإمبراطوريات، والحرب الباردة، والقنبلة الذرية. فقد شهدت الفترة التاريخية الممتدة من عام ١٩٤٥ حتّى الآن زوال الإمبراطوريات الأوروبية الناشئة قبل القرن العشرين، وخلال سنواته الأولى؛ كما شهدت تصاعد الحرب الباردة ونهايتها.

وتبع نهاية تلك الحرب زوال أحد قطبي الصراع فيها وهو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (راجع الفصل ٥). والعلاقة بين زوال الإمبراطوريات وصراعات الحرب الباردة في "العالم الثالث" علاقة وثيقة، مع أنها أيضا شائكة. وفي بعض الحالات أسهم تورط القوى العظمى في إحداث التغيير. لكن في حالات أخرى حين كانت تلك القوى تتورّط مباشرة في الصراع كان ذلك يؤدّي إلى تصعيد حدة ذلك الصراع، وإطالة

أمده. وكانت الأيديولوجية الماركسية بأشكالها المختلفة بمثابة العقيدة الملهمة لكثير من حركات التحرر في "العالم الثالث"، لكنها كانت استفزازا للولايات المتحدة وغيرها.

وأبرز الأمثلة على ذلك الصراع في فيتنام، لكن في سياق حركات الكفاح ضد الاستعمار كان للحرب الباردة دور رئيسي. وأفضل أسلوب نحكم من خلاله على مدى إسهام تلك الحرب في عملية إزالة الاستعمار، هو دراسة كل حالة بمفردها. ومن المسائل البارزة في هذا المجال دراسة مدى كون القيم والأهداف لدى الزعماء الثوريين وحركاتهم نابعة من أصول وطنية لا من أصول ماركسية. وقد قيل: إن كلا من هو شي منه في فيتنام وفيدل كاسترو في كوبا كانا زعيمين وطنيين كان يمكن للغرب أن يكسبهما إلى صفه، لكنهما تحولا نحو موسكو والشيوعية في مواجهة عداء أمريكي وغربي.

وتظهر الانقسامات بين الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية أيضا الاتجاهات المتباعدة داخل العقيدة الماركسية. وقد جرت أحداث كان فيها الصراع بين الشيوعيين أنفسهم لا يقل مرارة عن الصراع بينهم وبين الرأسماليين.وعلى غرار ما سبق، نجد أنّ العلاقة بين الحرب الباردة وتاريخ الأسلحة النووية علاقة وثيقة أيضا، مع أنها شائكة في الوقت ذاته.

ويرى بعض المؤرّخين أنّ إقدام الولايات المتحدة على استخدام الأسلحة الذرية لعب دورا حاسما في زرع جذور الحرب الباردة. في حين يرى مؤرخون آخرون أن الهلع الناشئ عن التهديد بالتدمير التام والشامل يعتبر نقطة جوهرية في فهم السياستين الدفاعية والخارجية للاتحاد السوفيتي آنذاك: فالتهديد غير المسبوق بالإبادة يفسّر لنا المخاوف والعداء المتبادلين لدى مجموعتي زعماء كل من الطرفين خلال العصر النووي. وكانت هناك آراء أيضا تقول إنه لولا الأسلحة النووية لكان وقوع الصراع المباشر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أكثر احتمالا بكثير، وإنّه لو لم تكن تلك الأسلحة رادعا فاعلا لكان احتمال نشوب حرب في أوروبا أكبر بكثير ممّا لو لم تكن تلك الأسلحة موجودة. لكن هناك مؤرّخين يعتقدون، من ناحية ثانية، بأنّ دور الأسلحة النووية في العلاقات بين الشرق والغرب كان دورا محدودا نسبيا وبأن أهميتها، من الناحية السياسية، قد بولغ فيها.

وكانت الأسلحة النووية محورا للاتفاق السياسي، وكانت الاتفاقات الخاصة بهذه الأسلحة خلال فترة الوفاق بمثابة العملة المتداولة على صعيد السياسة الدولية. ويثير

التساؤل عن مدى إسهام الأسلحة النووية في حفظ السلام (إن كانت قد حفظته فعلا) وعن السبب في ذلك، قضايا مهمة للغاية لا من أجل تقويم الحرب الباردة فحسب، بل أيضا من أجل البحث في مسألة انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل انتقالا من القرن العشرين إلى القرن الحادي والعشرين.

ومن التساؤلات بالغة الأهمية بالنسبة إلى المؤرّخين وواضعي السياسات على السواء التساؤل عن مدى اقتراب العالم من حافة حرب نووية عام ١٩٦١ (أزمة برلين) أو عام ١٩٦٢ (أزمة صواريخ كوبا) أو عام ١٩٧٣ (الحرب العربية ــ الإسرائيلية) أو عام ١٩٨٣ (مناورات Able Archer)، وعن الدروس التي يمكن تعلمها من تلك الأحداث. ومن المسائل الجوهرية في هذا المجال معرفة مدى مساهمة الطروحات المتعلقة بالحرب الباردة، وتدخل القوى النووية العظمى في فرض الاستقرار في أقاليم كان عدم الاستقرار فيها قبل ذلك قد أدّى إلى نشوب الحروب والصراعات.

وربّما دفعت الحرب الباردة إلى نشر حشود لم يسبق لها مثيل من القوّات العسكرية والنووية في أوروبا، لكنها كانت في الوقت نفسه فترة من الاستقرار والازدهار الاقتصادي العظيم، في الغرب بالتأكيد. ولا يزال المؤرّخون يبحثون ويناقشون مسألة حجم التكاليف التي تعين تكبدها لتحقيق ذلك الاستقرار مع وجود خطر مستديم بنشوب مواجهة نووية.

لقد انتهت الحرب الباردة وانصرم عهد الإمبراطوريات، لكن مخلفاتهما في أنحاء الكرة الأرضية، بخيرها وشرّها، بما ظهر منها وما خفي، لا تزال قائمة. ولا يزال عصر "القنبلة" وغيرها من أسلحة الدمار الشامل (الكيماوية منها والبيولوجية) مستمرا أيضا. ومن المسائل الخاضعة للنقاش مدى تأثير الصدام بين المذهبين الشيوعي والليبرالي/الرأسمالي في تسهيل مسيرة العولمة أو إعاقتها. وعلى الرغم من محدودية الخيال البشري لا تزال التصورات المتعلقة بالعواقب المحتملة لنشوب حرب نووية تصورات واقعية تماما.

وقد كشف الحادث الذي وقع في مفاعل تشيرنوبل النووي السوفيتي عام ١٩٨٦ أن الإشعاع الذري لا يعرف حدودا. وفي ثمانينيات القرن العشرين أشار بعض العلماء إلى أن جزءا صغيرا من الأسلحة النووية الموجودة في العالم إذا تفجّر فوق جزء صغير من مدن العالم، يمكن أن يقضي على الحياة من جذورها في النصف الشمالي من الكرة

الأرضية بأكمله. وعلى الرغم من تراجع خطر نشوب حرب بالأسلحة النووية الاستراتيجية، لا تزال المشكلة العالمية الناجمة عن وجود أسلحة نووية من المسائل الشائعة والملّحة التي تدعو إلى القلق، وقد دخل العالم الألفية الثالثة.

أسئلة

١. هل كان الرئيس الأمريكي هاري ترومان مسؤولا عن انهيار التحالف الذي كان قائما خلال الحرب بعد عام ١٩٤٥ ونشوب الحرب الباردة؟

٢. لماذا أصبحت الولايات المتحدة متورطة في حروب في آسيا بعد عام ١٩٤٥؟ اشرح جوابك بالإشارة إما إلى الحرب الكورية أو حرب فيتنام.

٣. هل نجح "الوفاق"؟

٤. هل لرونالد ريغان وميخائيل غورباتشوف أن يدّعيا الفضل الأكبر في إنهاء الحرب الباردة؟

٥. لماذا حاولت فرنسا أن تظل قوة إمبريالية في الهند الصينية والجزائر؟

٦. ما عواقب انهيار الإمبراطورية البرتغالية في أفريقيا ؟

٧. هل نجح البريطانيون في إزالة الاستعمار بعد عام ١٩٤٥؟

٨. اذكر أوجه المقارنة وأوجه التباين بين نهاية عصر الإمبراطوريات في أفريقيا ونهايته في آسيا بعد عام ١٩٤٥.

٩. لماذا ألقيت القنبلتان الذريتان على مدينتي هيروشيما وناغازاكي؟

١٠. هل أسهمت الأسلحة الذرية في منع نشوب الحرب في أوروبا بعد عام ١٩٤٥؟

١١. إلى أي مدى اقترب العالم من شفير حرب نووية خلال أزمة برلين (١٩٦١) أو أزمة الصواريخ الكوبية (١٩٦٢)؟

١٢. ماذا كان دور الأسلحة النووية في مجال العلاقات السوفيتية ـــ الأمريكية خلال ثمانينيات القرن العشرين؟

مراجع أخرى للقراءة

مراجع عامة:

Vadney, T. E., The World since 1945 (Harmondsworth: Penguin, 1987).

يعرض هذا الكتاب أبرز التطورات في السياسة العالمية من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٨٦، ويبحث في العلاقة بين المواجهة بين القوتين العظميين و"العالم الثالث".

Dunbabin, J. P D., International Realations since 1945, i. The Cold War: the Great Powers and their Allies, and ii. The Post-Imperial Age: the Great Powers and the Wider World (London: Longmans, 1994).

يسرد هذا الكتاب ذو المجلدين عرضا تحليليا مفصلا بعض الشيء لأبرز الأحداث والتطورات في ميدان السياسة الدولية منذ عام ١٩٤٥.

يركّز المجلد الأول على بحث الصراع بين القطبين الكبيرين ودور أوروبا في الحرب الباردة؛ في حين يغطي المجلد الثاني قضايا إزالة الاستعمار والمسائل الإقليمية والتحديات الجديدة التي تواجه النظام الدولي في العقود اللاحقة.

الحرب الباردة

Gaddis, J., Russia, The Soviet Union and the United States: An Interpretative History (New York: McGraw Hill, 1990).

عرض شامل للعلاقات بين روسيا التي كانت سابقا الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، ويبحث المراحل المختلفة لتلك العلاقات بما في ذلك جذور الحرب الباردة ومساراتها ونهايتها.

Halliday, F., The Making of the Second Cold War (London: Verso, 2nd edn. 1986).

يبحث هذا الكتاب في مرحلة العداء الأمريكي ـ السوفيتي خلال الحرب الباردة بين عام ١٩٧٩-١٩٨٥ ويضع ذلك في إطار تحليل أوسع للحرب الباردة موضوعيا وتاريخيا.

القنبلة

Lebow, R. N., and Stein, J. G., We All Lost the Cold War (Princeton: Princeton University Press, 1994).

يعرض هذا الكتاب تفسيرا تعديليا للحرب الباردة، ويعيد تقويم دور الرادع النووي ومخاطره من خلال بحث مسهب لدراسة حالتين: أزمة الصواريخ الكوبية والحرب العربية ـــ الإسرائيلية عام ١٩٧٣.

Newhouse, J., The Nuclear Age (London: Michael Joseph, 1989).

يعرض هذا الكتاب تاريخ الأسلحة النووية، مع بحث الأبعاد التكنولوجية والسياسية لسباق التسلح منذ استخدام القنبلة الذرية في هيروشيما إلى زمن المناقشات والمسائل التي طرحت في ثمانينيات القرن العشرين.

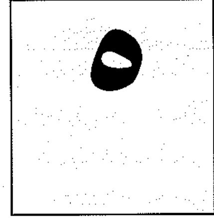
Alperovitz, G., The Decision to Use the Atomic Bomb (London: Harper Collins, 1995).

هذه دراسة مفصلة للقرار الأمريكي باستخدام القنبلة الذرية ضد اليابان، وفيها تقويم للجدل الدائر في شأن استخدام ذلك السلاح وجذور الحرب الباردة.

إزالة الاستعمار

Low, D. A., Eclipse of Empire (Cambridge: Cambridge University Press, 1993).

في هذا الكتاب تحليل مستفيض لانسحاب البريطانيين من إمبراطوريتهم، ومقارنات بين ذلك وتجارب القوى الأخرى كتجربة فرنسا في أفريقيا وتجربة هولندا في إندونيسيا.



نهاية الحرب الباردة
The End of the Cold War

ريتشارد كروكات

(Richard Crockatt)

- مقدمة
- العوامل الداخلية: انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفي
- انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية
- العوامل الخارجية: العلاقات مع الولايات المتحدة
- التفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية
- الخاتمة: العواقب والمضامين

دليل القارئ

كانت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول في بنى السياسة الدولية وفي أدوار ومهام الدول ــ الأمم وفي المنظمات الدولية. وكان السبب الأهم في نهاية الحرب الباردة انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية. وكان لذلك جذور داخلية عميقة في تاريخ مجتمعات الكتلة السوفيتية، لكن التفسير الكامل لنهاية الحرب الباردة يجب أن يشمل بحث الضغوط الخارجية ولاسيّما المجريات السياسية للولايات المتحدة والسلبيات الاقتصادية النسبية المتزايدة التي مرت بها دول الكتلة السوفيتية في فترة ما بعد الحرب. وفي نهاية المطاف عجزت الكتلة السوفيتية عن المنافسة لأنها فشلت في مواكبة عولمة الرأسمالية. ومنذ نهاية الحرب الباردة أصبح أبرز سمات السياسة الدولية غياب أي مبدأ واضح من مبادئ النظام أو البناء.

مقدمة

الأحداث التاريخية لا تأتي مدموغة بلصاقة تبلغنا بدقة عن مدى أهمية هذه الأحداث. الزمن وحده هو الذي يمكن أن يبلغنا بذلك، وهذا قد يستغرق سنين طويلة. وقد روي عن رئيس الوزراء الصيني شو إن لاي قوله جوابا عن سؤال عن أهمية الثورة الفرنسية إنه "لم يمض وقت كاف بعد لنعرف ذلك". ومع هذا فإنّ بعض تلك الأحداث ذات أثر فوري بطبيعتها تمكننا من أن نقول بثقة إن شيئا مهما قد حدث، حتّى إذا لم يتوافر لنا تفسير كامل لها.

والأحداث التي جرت بين عام ١٩٨٩-١٩٩١ من انهيار "**الستار الحديدي**" إلى تفكك الاتحاد السوفيتي في ديسمبر ١٩٩١ تمثل نقطة تحول من أوجه ثلاثة:

أولها، أنها كانت نهاية الهيكلية العالمية ذات القطبين بشكل عام، والتي كانت تقوم على أساس التناحر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الذي اتسم به النظام الدولي منذ أربعينيات القرن العشرين.

وثانيهما، أن مجموعة ثانية من التغيرات المهمة حدثت على مستوى الدولة ــ الأمة. فقد عانت الدول الشيوعية السابقة من مشكلات خطيرة ناجمة عن الفترة الانتقالية

التي مرت بها والتي تراوحت بين مشكلات الانهيار الاقتصادي الذي أثر فيها جميعا، إلى تفكك أوصال الأمة ذاتها (كما حدث للاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا، وكما حدث بشكل أكثر تفجرا في يوغسلافيا).

وحتّى تلك الدول التي احتفظت بأنظمتها الشيوعية كالصين وكوريا الشمالية وكوبا، فإنها واجهت تحديات هائلة لأنّها كان عليها أن تتكيف مع أوضاع يزداد معها تهميشها. لكن الدول التي لم تكن تكابد عملية الانتقال في فترة ما بعد الشيوعية أجبرت هي أيضا على إعادة تحديد مصالحها الوطنية وأدوارها في ضوء التغير الجذري في ميزان القوى الدولي.

وقد انطبق هذا على الدول الكبرى كالولايات المتحدة التي أقامت سياساتها على أساس وجود تهديد سوفييتي، بقدر ما انطبق على الدول الصغرى في "العالم الثالث" التي كانت بدرجات متفاوتة دولا "زبونة" للدول العظمى. والقضية العامة هي أن نهاية الحرب الباردة عززت عملية إعادة تحديد المصالح الوطنية بالنسبة إلى جميع الدول، وأدّت في بعض الحالات إلى إعادة تشكيل الأمم نفسها.

والمؤشر المهم **الثالث** إلى التغير الذي طرأ مع نهاية الحرب الباردة ظهر في الأدوار الجديدة أو المعدّلة التي أنيطت بالمنظمات الدولية. وأبرز الأمثلة على ذلك أن انتهاء الانقسام التلقائي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن الدولي، الذي كان يجعل كلا منهما يستخدم حق النقض (الفيتو) اعتياديا لتعطيل مقترحات الطرف الآخر، قد أوجد أملا في إمكان أن تعمل الأمم المتحدة من جديد كهيئة جماعية بحق.

صحيح أن هذا الاحتمال الجديد في تحقيق الإجماع في شأن القضايا الرئيسية داخل مجلس الأمن لم يضمن أن تتصرف الأمم المتحدة بشكل حاسم أو بصلاحية فاعلة ـــ فقد كان ما يزال وليد الدول التي تشكل منها وهي دول استمرت في صون سيادتها الوطنية ـــ غير أنّه أزاح عقبة من أمام عملية اتخاذ القرار الجماعي وهي عقبة كانت تشل عمل الأمم المتحد ة خلال الحرب الباردة (راجع الفصل ١٤).

وكان لنهاية الحرب الباردة أيضا أثر كبير في مختلف منظمات المعاهدات المتعددة الأطراف. فقد حلّ حلف وارسو (أو "**منظمة معاهدة وارسو**") في حين أخذت "**منظمة معاهدة شمال الأطلسي**" (NATO) تجهد لقولبة نفسها في مسار تجري من خلاله إعادة تحديد الإطار الذي سيشمل الأمن الأوروبي ككل.

كما طرحت أسئلة عن الأدوار المحتملة للمنظمات الأمنية الأخرى القائمة في أوروبا أمثال الاتحاد الأوروبي الغربي (WEU) ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE). وجرت مناقشات أيضا داخل الاتحاد الأوروبي (EU) من أجل توسيع عضويته بحيث تضم دولا في شرق أوروبا. ومهما كان طموح هذه المساعي بعيد المنال، ومهما كان مدى الفشل في تحقيق نظام أوروبي ودولي جديد، فإنّ نهاية الحرب الباردة فرضت وضع هذه الأسئلة على جدول الأعمال التي ينبغي التصدي لها (راجع الفصل ٢١).

وباختصار، فقد شهدت نهاية الحرب الباردة تغيرا جذريا على مستوى النظام السائد، وعلى مستوى الدول ــ الأمم وداخل المنظمات الدولية.

وقبل الخوض في أسباب تلك التحولات ونتائجها، يجب إيراد نقطتين أوليتين. الأولى تتعلّق بما نعنيه بمصطلح "الحرب الباردة"، حيث إن هذا المصطلح استخدم بمعنيين متمايزين:

١ــ **أولا**، بمعنى ضيق يشير إلى السنوات بين ظهور مبدأ ترومان (١٩٤٧) وفترة السخونة في المواجهات أيام خروتشوف في منتصف خمسينيات القرن العشرين، حين قام عداء مستحكم بين القوتين العظميين. كما استخدم مصطلح الحرب الباردة ليشير إلى العداء العلني خلال تلك السنوات، والذي برز ثانية ــ على سبيل المثال ــ خلال سنوات رئاسة كيندي والفترة الرئاسية الأولى لريغان.

ويشير هذا المصطلح إلى نوع معين من **السلوك**، يتصف بالمواجهة الأيديولوجية المكشوفة. وقد تناوبت فترات الحرب الباردة تلك مع فترات "**الوفاق**" (١٩٥٣-٦٠، ١٩٦٩-٧٥، ١٩٨٥-٨٩)، والتي كانت المفاوضات ومساعي تخفيف حدة التوتر خلالها من الأمور الراسخة في برامج عمل المعنيين من كلا الطرفين.

٢ــ **والمعنى الثاني** لمصطلح الحرب الباردة، وهو المعنى الذي نعتمده هنا، يشير إلى بنية العلاقات بين الشرق والغرب أكثر ممّا يشير إلى السلوك ضمن مسار هذه العلاقات. ومن حيث استمرار العناصر الرئيسية لتلك البنية طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإنّ مصطلح الحرب الباردة يشمل كل الفترة من أواخر أربعينيات القرن العشرين إلى أواخر ثمانينياته.

ومن هذا المنظور فإنّ "**الوفاق**" يعتبر جزءا من الحرب الباردة لا شأنا خارجا عنها، من حيث إنه في حين كان هناك تغير سلوكي خلال فترات الوفاق فقد بقيت البنية الأساسية للعلاقات الأمريكية ــ السوفيتية ثابتة من دون تغير. ولذلك فحين نتحدث عن نهاية الحرب الباردة فإننا نعني نهاية ذلك الوضع البنيوي الذي تأطّر ضمن حدود التنافس السياسي والعسكري بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، والعداء الأيديولوجي بين الشيوعية والرأسمالية، وانقسام أوروبا وتعاظم نطاق الصراع من المركز إلى أطراف النظام الدولي.

والنقطة الأولية الثانية تتعلّق بارتباط انهيار الشيوعية بنهاية الحرب الباردة. ظاهريا يعتبر هذان الحدثان أمرا واحدا. فقد انتهت **المباراة العظمى** في الصراع الأمريكي ــ السوفيتي حين تخلّى أحد الخصمين عن الاستمرار في القتال. وصحيح أن انهيار الشيوعية كان السبب المباشر في انتهاء الحرب الباردة، لكن من الخطأ أن يفسّر ذلك كليا من هذا المنظور.

وسنحلّل فيما يلي نهاية الحرب الباردة بالإشارة إلى ثلاث مجموعات من العوامل:

(١) التطورات داخل الكتلة السوفيتية.

(٢) العناصر الخارجية الفاعلة المتجسدة في السياسات الغربية تجاه الكتلة السوفيتية.

(٣) الوضع النسبي المتغير للكتلة السوفيتية بالنسبة إلى الغرب.

وسنتبع ذلك بمناقشة للنتائج الفورية لنهاية الحرب الباردة على صعيد العالم ككل. ونختتم الفصل ببعض الأفكار التي لا بدّ من أن تكون غير نهائية عن آفاق مستقبلية محتملة.

النقاط الرئيسية

- كانت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول تاريخية كبرى إذا قيست بالتغيرات التي حدثت في النظام الدولي والدولة ــ الأمة والمنظمات الدولية.
- يمكن استخدام مصطلح "**الحرب الباردة**" للإشارة إلى كل من السمات السلوكية للعلاقات الأمريكية ــ السوفيتية التي اعتراها التذبذب خلال الفترة ما بين عام ١٩٤٥-١٩٨٩، وإلى البنية الأساسية لتلك العلاقات وهي البنية التي ظلت ثابتة.

- العناصر البنيوية الرئيسية للحرب الباردة عناصر منافسة سياسية وعسكرية (نووية قبل كل شيء) بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وصراع أيديولوجي بين الرأسمالية والشيوعية وانقسام أوروبا وتوسع نطاق الصراع بين القوتين العظميين ليشمل دول "العالم الثالث".
- انهيار الشيوعية يعتبر السبب الأقرب في انتهاء الحرب الباردة، لكنه لا يفسر لنا جميع جوانب التحول في السياسة الدولية منذ عام ١٩٨٩.

العوامل الداخلية: انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفيتي

External Factors: Relations with the United States

مشكلات بنيوية في النظام السوفيتي

Structural Problems in the Soviet System

من بين أبرز السمات في انهيار الشيوعية هي فجائيته. إذ كان مفاجأة للخبراء الغربيين في شؤون الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية بقدر ما كان مفاجأة للزعماء السياسيين والجماهير العادية.

وكان أحد الخبراء الغربيين المختص بالشؤون السوفيتيية الذي تمثل آراؤه قطاعا لا بأس به من المفكرين، قد كتب في دراسة نشرت عام ١٩٨٦ "أنه من غير المحتمل أن تكون الدولة (السوفيتية) الآن، أوستكون في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، تواجه خطر التفكك الاجتماعي أو السياسي. ولهذا علينا أن ندرس العوامل التي جعلت النظام هناك مستقرا في فترة ما بعد ستالين، والتي لا تزال تعمل بفاعلية في الوقت الحاضر" .(Bialer 1986:19)

إنّ التغيير الثوري بطبيعته ينطوي على عنصر كبير من الأمور التي لا يمكن أن تكون في الحسبان. فالخمود المؤسساتي والتقاليد الاجتماعية والعادة السيكولوجية من الأمور التي تجعل في مقدور الأنظمة أن تحتفظ بمظاهرها الخارجية إلى ما بعد وقت طويل من بدء تحلّلها من الداخل. وربّما ظلّ أكثر رصد عام لأسباب الثورة إفادة لنا هو ما لاحظه الفيلسوف السياسي الفرنسي Alexis de Tocqueville حين قال: إنّ الثورة لا تقوم حين تكون الأنظمة الديكتاتورية في أوج بطشها، بل حين تسعى إلى إصلاح ذاتها. ففي سعيها إلى إضفاء صبغة المؤسسات والشرعية على تلك الإصلاحات تقدم الأنظمة

القديمة تنازلات سياسية لخصومها، وبفعلها هذا تفتّت بيدها أسس قوتها وسلطتها. ويعتبر هذا النموذج، على عموميته، نقطة انطلاق جيدة للتعرف على أسلوب يمكننا من فهم الفترة الثورية التي قضاها ميخائيل غورباتشوف في السلطة.

لقد كان ارتقاء غورباتشوف إلى سدة الرئاسة في الاتحاد السوفيتي في شهر مارس من عام ١٩٨٥ في حدّ ذاته حدثا ذا مغزى كبير. كان غورباتشوف أول أمين عام للحزب الشيوعي السوفيتي يصل سن الرشد بعد الحرب العالمية الثانية. ولم تكن له خبرة جيدة بعهد ستالين، ولم يكن مدينا بالفضل لتراث ستالين من سابقيه. وكان قد عيّن في المكتب السياسي (Politburo) الحاكم في فترة قريبة العهد عام ١٩٧٨ وقبيل نهاية حقبة الركود في عهد بريجينيف. وحين دفع غورباتشوف بدفقة من الحيوية الجديدة في أوصال النظام السوفيتي بوصفه أحد الأشخاص الذين كانوا يمثّلون الطبقة الصاعدة من السياسيين الممتهنين المثقفين، فقد كان يجسّد بذلكُ التباين الكبير بين طبقته تلك وبين مجموعة الزعماء المسنين والجامدين فكريا التي كانت تسود أيام بريجنيف. ولم يرتق غورباتشوف إلى السلطة فور وفاة بريجنيف. ففي أعقاب وفاته عام ١٩٨٢ جاءت فترة لم يعرف الاتحاد السوفيتي فيها حاكما فعليا على رأس السلطة العليا التي شهدت تعيين يوري آندروبوف أولا، ومن ثمّ كونستانتين تشيرنينكو ثانيا، وكلاهما وافته المنية خلال وجوده في السلطة لما يزيد قليلا على العام الواحد. وقد مكّن رحيل الحرس القديم، إضافة إلى رسوخ قاعدة السلطة من المنادين بالتغيير المساندة لغورباتشوف، من أن يجري تنقلات كبيرة في أفراد الدوائر المختلفة، الأمر الذي ترك انطباعا بأنّ غورباتشوف يستهل حقبة جديدة من تاريخ السوفييت.

ومن الأهمية بمكان أن ندرك مع ذلك بأنّه لم يكن في نيّته تفكيك أوصال الاتحاد السوفيتي. فعقيدته السياسية الذائعة Perestroika (إعادة البناء) (١٩٨٨) تعارض الستالينية بشدة، لكنها لا تعارض الاشتراكية. فقد كتب يقول:" إنّه من خلال Perestroika وGlasnost (الانفتاح) ستكتسب أفكار الاشتراكية زخما جديدا وسيتم هذا بالعودة إلى أفكار لينين الذي "لا يزال حيّا في عقول ملايين الناس وقلوبهم" (Gorbachev 1988:131;25).

والواقع أنّ الإحساس بالتجديد الذي بعثه غورباتشوف لم يكن على ما يبدو يشير إلى انتهاء الحرب الباردة؛ بل على العكس من ذلك فقد خلّف لدى الكثير من اليمينيين في

الولايات المتحدة شعورا بأنّ الاتحاد السوفيتي إذا تجدّد عزمه فسيشكل تحديا أمام الغرب أشد ممّا كان عليه في عهد الزعامة القديمة المتصلبة.

فكيف لنا إذن أن نفسّر التحول الذي حدث في السنوات القليلة اللاحقة؟ قد يكون من المفيد لنا أن نميز بين نوعين من الأسباب وراء ذلك: قصيرة الأمد وبعيدة الأمد. وكانت المشكلة الرئيسية البعيدة الأمد مشكلة اقتصادية، مع أنها كانت لها جذور سياسية، من حيث إنّ السياسات والممارسات الاقتصادية كانت تمليها الأيديولوجيا السياسية. وقد أقحمت نقاط الضعف في هيكلية النظام الاقتصادي الموجه سلطويا والذي كان يعتمد على التخطيط الرسمي المركزي المتصلب حيث يكافأ الإنتاج الإجمالي للبضائع وليس الإنتاجية بشكل عام، وأوجد إحباطات بدلا من الحوافز للتشجيع على الإبداع في مجالي الإدارة وأساليب الإنتاج.

وبدلا من مراعاة العلاقة بين العرض والطلب بالنسبة إلى المستهلكين وحسب قوانين السوق، كان مركز القرار الرسمي منذ عشرينيات القرن العشرين هو الذي يملي على المؤسّسات المعنية نوع البضائع التي ينبغي إنتاجها ويحدد أيضا أسعارها وفق أولويات تتدرج حتّى إنتاج الآلات الصناعية الثقيلة من منظور دفع الاقتصاد السوفيتي بالقوة إلى الدخول في القرن العشرين.

وقد نجح هذا الأسلوب نظريا إلى حد ما؛ إذ ترجع قدرة الاتحاد السوفيتي على الصمود أمام الهجوم الألماني عام ١٩٤١ وهزيمة "**الرايخ الثالث**" في نهاية الأمر، بدرجة كبيرة إلى الوتيرة الصارمة التي دفع بها ستالين الاقتصاد السوفيتي والشعب السوفيتي في ثلاثينيات القرن العشرين.

وجاء ذلك الفوز بعد دفع تكاليف بشرية هائلة وكلفة ترسيخ الأولوية للصناعة الثقيلة في إطار الفكر الاقتصادي السوفيتي إلى درجة تتجاوز بكثير مستوى الحاجات العملية والنفعية العادية. وقد وصل الاتحاد السوفيتي إلى تلك النقطة خلال سبعينيات القرن العشرين حين اكتسحت الثورة التكنولوجية في الأتمتة وإنتاج الحواسب الالكترونية الغرب لكنّها تجاوزت الاتحاد السوفيتي فيما عدا القطاع العسكري.

وحتّى في هذا القطاع وجد الاتحاد السوفيتي من الصعب عليه أن يواكب الغرب في تقدمه ضمن هذا المجال (Dibb 1988:266). يضاف إلى ذلك أن الزراعة السوفيتية كانت قطاعا يوصم بالضعف من قطاعات الاقتصاد السوفيتي. ففي قطاع

الزراعة، كما في قطاع الصناعة، أدّى التخطيط المركزي إلى خنق الإنتاجية وتشجيع الممارسات التي تعوزها المرونة.

الحقل ٥ -١ التغيير في الاتحاد السوفيتي
١٩٨٥ مارس إثر وفاة كونستانتين تشيرنينكو، أصبح ميخائيل غورباتشوف أمينا عاما للحزب الشيوعي السوفيتي.
١٩٨٧ غورباتشوف ينشر كتابه المعنون Perestroika.
١٩٨٨ إبريل الاتحاد السوفيتي يتعهّد بسحب قواته من أفغانستان بحلول شهر فبراير ١٩٨٩؛ وفي أكتوبر من ذلك العام يصبح غورباتشوف رئيسا للاتحاد السوفيتي بدلا من أندريه غروميكو.
١٩٨٩ مارس إجراء اقتراع لانتخاب أعضاء "مؤتمر نواب الشعب".
١٩٩٠ مارس مجلس نواب الشعب يلغي الدور القائد للحزب الشيوعي؛ وليتوانيا تعلن الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي.
١٩٩١ أغسطس انقلاب ضد غورباتشوف.
١٩٩١ ديسمبر زوال الاتحاد السوفيتي ونشوء "رابطة الدول المستقلة".

تلك المشكلات كانت في صلب النظام وقديمة العهد. وإذا كان الأمر كذلك، فكيف تسنى للاتحاد السوفيتي أن يظل قائما طوال تلك السنوات، ولماذا أصبحت تلك المشكلات خطيرة في ثمانينيات القرن العشرين؟

وفي الإجابة عن هذين التساؤلين ثمة عناصر سياسية إضافة إلى العناصر الاقتصادية. فقد كان ذلك البقاء ممكنا من الناحية الاقتصادية لأن الاقتصاد السوفيتي، كما ذكرنا آنفا، كان أداؤه جيدا في مجالات معينة كإنتاج الآلات الصناعية الثقيلة والعتاد العسكري. كما كان لدى البلاد احتياطي كبير من النفط تمكّن الاتحاد السوفيتي من بيعه لقاء الحصول على العملات الصعبة.

أمّا من الناحية السياسية فقد أسهمت سياسة فرض النظام الصارم وممارسة القمع التي انتهجها الحزب الشيوعي في خنق المعارضة والانشقاق، كما أسهمت من الناحية الإيجابية في نشر أجواء من التضحية الجماعية كالتي تدعو إليها الحكومات في زمن

الحرب. والواقع أنّه يمكننا وصف النظام الاقتصادي السوفيتي بأنّه اقتصاد حرب من حيث الجوهر.

أمّا فيما يتعلّق بالأسباب التي جعلت الأوضاع خطرة في ثمانينات القرن العشرين من الناحية الاقتصادية، كما عرفنا، فإنّ إخفاق السوفيت في تحديث اقتصادهم بمواكبة الغرب كانت له أهمية بالغة. كما أنّ الانخفاض الخطر في حجم إنتاج المحاصيل الزراعية أواخر سبعينيات ذلك القرن والتباطؤ في الإنتاج ضمن قطاعات صناعية مهمة أديا إلى إيجاد مناخ عام من الركود الاقتصادي. وبدأت تروج في الغرب أيضا تقارير أوائل ثمانينيات القرن عن تدهور في مستويات الصحة العامة في الاتحاد السوفيتي ، وارتفاع في معدلات الوفيات عموما، ووفيات الأطفال أيضا هناك. (Hobsbawm 1994:472).

نتائج إصلاحات غورباتشوف: The Effects of Gorbachev's Reforms:

الانفتاح وإعادة التنظيم السياسي Glasnost and Political Restructuring

وعلى أي حال، فحتّى تلك المشكلات كان يمكن ألا تكون خطرة بالنظر لقدرة النظام السوفيتي على دعم نفسه ذاتيا على الرغم من المعيقات. لكنها انقلبت من مشكلات في النظام إلى أزمات فيه بسبب مبادرات معينة طرحها غورباتشوف. وكانت أولى تلك المبادرات قراره بالسماح بنشر المعلومات عن حقائق الحياة السوفيتية (وهو ما عرف بسياسة Glasnost أو "الانفتاح")، وكانت المبادرتان الثانية والثالثة هما إعادة التنظيم السياسي والاقتصادي (وهو ما عرف بسياسة Perestroika أو "إعادة البناء"). وكانت عناصر من هذه البرامج الإصلاحية موجودة في المساعي المماثلة السابقة في الاتحاد السوفيتي، خلال عهد خروتشوف على سبيل المثال. وإذا كان هناك عنصر واحد يميز أسلوب غورباتشوف عن أسلوب سابقيه فقد كان ذلك العنصر يتجسد في اعتقاده بأنّ الرضى والموافقة، لا الإكراه والإجبار، هما اللذان ينبغي أن تسير على هديهما، قدر المستطاع، عملية تحقيق تلك التغييرات.

الحقل ٥ -٢ الأسباب الداخلية لانهيار الشيوعية السوفيتية
الأسباب البعيدة المدى: نقاط ضعف في بنية الاقتصاد، منها:

نظام تخطيط مركزي صارم غير مرن.

عجز عن التحديث.

انعدام الكفاءة والحوافز في حقل الإنتاج الزراعي.

الأسباب قصيرة المدى:

الركود الاقتصادي في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين.

محاصيل زراعية ضئيلة في أواخر سبعينيات وأوائل ثمانينيات ذلك القرن.

إصلاحات غورباتشوف السياسية والاقتصادية.

وكانت مبادرة Glasnost، بمعنى ما، صدى للتقليد الشيوعي القديم على صعيد النقد الذاتي المعمّم على نطاق واسع. وكان الفارق بين ذلك التقليد وأسلوب غورباتشوف هو أن Glasnost نبذت بقدر أكبر المستوى القديم من الممارسة وفق طقوس محضة، وتحرّرت بقدر أكبر من القيود التي كانت تحيط بها وانفتحت بقدر أكبر من الأشكال المألوفة للنقد الذاتي الذي كان يدور على صفحات جريدة البرافدا والنشرات الحزبية المماثلة.

وسرعان ما تجاوزت Glasnost الأطرّ المرسومة لها بفضل استهدافها النقاء والتطهير لا التدمير، وبأن تكون وسيلة لكسب التأييد الشعبي لإصلاحات غورباتشوف لا أن تكون مطية لمهاجمة النظام نفسه. لكن سرعان ما أخذت السيطرة على الرأي العام تفلت من قبضة غورباتشوف أيضا حين أخذت إصلاحاته تخفف إحكام السيطرة على الصحافة والإذاعة والتلفزة والسينما.

(والواقع أن المرء لم يكن في وسعه التحدث عن شيء اسمه الرأي العام في الاتحاد السوفيتي إلا الآن). ومنحت حرية التعبير عن الرأي صوتا مسموعا لأولئك الذين كانوا يعارضون غورباتشوف ولأولئك الذين كانوا يريدون أن تمضي الإصلاحات إلى حد أبعد وبوتيرة أسرع ممّا كان غورباتشوف نفسه يفعل. ومع أن سياسة "**الانفتاح**" لم تؤدّ في حدّ ذاتها إلى نشوء أحزاب معارضة، إلا أنّ منطقها الكامن وراء مفهومها الانفتاحي أدّى في النهاية إلى القضاء على المبدأ الأساسي الذي كان يستند إليه الحزب الشيوعي السوفيتي في الحفاظ على دوره القيادي.

وعلى الرغم من أنّ الوضع المتميز للحزب الذي كانت تضمنه المادة السادسة من الدستور السوفيتي ، لم يلغ حتّى عام ١٩٩٠ فقد أدّت سلسلة من الإصلاحات التي وصلت

ذروتها بالتغييرات الكبرى المقترحة في المؤتمر التاسع عشر للحزب (الشيوعي السوفيتي) المنعقد في يونيو عام ١٩٨٨، إلى إحداث تحول جذري في ميزان القوى السياسية داخل الدولة السوفيتية. وربّما كان من الأصدق أن نقول: إنّ غورباتشوف بإصلاحاته تلك كان يقرّ بوجود **مجتمع مدنـــي** كان في طور التشكل ومتميز عن مصلحة كل من الحزب الشيوعي والحكومة.

وكان الاقتراح الرئيسي لغورباتشوف هو إحداث مجلس تشريعي (نيابي) جديد يخصص ما لا يزيد على ثلث مقاعده للحزب الشيوعي ومنظماته. وينتخب باقي أعضاء "**مؤتمر نواب الشعب**"، وهو الاسم الجديد للبرلمان السوفيتي، بشكل مباشر على أساس الاختيار الشعبي.

وبسرعة خارقة ودفعة واحدة تحوّل النظام السياسي إثر انتخابات عام ١٩٨٩، وذلك بدخول أعداد هائلة من مشاركين جدد إلى الحياة العامة وكانت نسبة كبيرة منهم لا ترتبط بأي التزام تجاه الحزب الشيوعي. والواقع أن أعدادا هائلة من المرشحين الشيوعيين هزمت في تلك الانتخابات. ووصف الاجتماع الأول الذي عقده "مؤتمر نواب الشعب" في مايو ١٩٨٩ بأنّه "أكبر الأحداث جللا في الاتحاد السوفيتي منذ ثورة عام ١٩١٧". ففيه ثارت "عاصفة من النقاش الحر أطاحت بكل المحظورات الشيوعية المعروفة" (Roxburgh 1991:135).

وكان العنصر البارز الآخر في إعادة البناء السياسي إنشاء نظام من الرئاسة التنفيذية، وهو منصب أصرّ غورباتشوف على أن يسمح له باعتلائه دونما معارض. كان هدفه في ذلك أن يحتفظ بقبضته في توجيه مسارات التغيير، لكن لم يكن مناص من أن يتنبّه منتقدوه، وحتّى بعض مؤيديه، إلى التناقض في تصرف زعيم يعظ بوجوب إحلال الديمقراطية، ويدّعي في الوقت ذاته لنفسه الحق في أن يتعالى عليها. لكن سعي غورباتشوف إلى إحلال الإصلاحات من القمة فنازلا، من الناحية الجدلية، وعلى الرغم من أنّ منافعها تعود عليها أيضا، قد تمّ على الطريقة الروسية/السوفيتية، ويمكننا أن نتفهم ذلك في بلد كان عرضة لتكاثر الانشقاق فيه.

وقد أدّى تآكل سلطة الحزب الشيوعي الذي كان يضم فصائل الشعب وطاقاته إلى تحويل طبيعة القوى المحركة لدى المؤسسات السياسية في مركز السلطة إلى مسار آخر لكنها هددت أيضا بنية الاتحاد السوفيتي ذاته وتماسكه.

انهيار الإمبراطورية السوفيتية The Collapse of the Soviet Empire

كان الاتحاد السوفيتي بأعراقه المتعددة ولغاته المتعددة التي تضمها خمس عشرة جمهورية "ذات استقلال ذاتي" والعديد من الوحدات الفرعية داخل كل جمهورية، يشكل امبراطورية إلا بالاسم، وكانت تحمي ذلك الكيان من انفراط عقده مؤسسات مركزية قوية وضغوط من أجل الالتزام الإيديولوجي والتهديد الماثل دوما باستخدام القوة. وكان للحزب الشيوعي دور رئيس في كل من تلك الميادين، وقد أدّى تآكل سلطته إلى إطلاق العنان للتعبير عن تطلعات الشعب إلى الحرية التي كانت تقمع، لكنها لم تمت، خلال سبعين عاما من الحكم السوفيتي.

وجاءت المطالبة بالاستقلال من دول البلطيق بخاصة وهي: إستونيا ولاتفيا وليتوانيا ومن ثم جورجيا، غير أنّ القدوة التي مثّلتها تلك الدول كانت مثلا يحتذى بالنسبة إلى جميع الجمهوريات السوفيتية الأخرى فعليا. وقد نشب صراع أكثر تعقيدا ودموية في جمهورية أذربيجان نجم عن رغبة الأرمن في ضم إقليم ناغورنوكاراباخ (وهو إقليم أرمني داخل أراضي أذربيجان وتحت إدارتها) إلى جمهورية أرمينية السوفيتية.

الحقل ٥ -٣ أسس سياستي غلاسنوست وبيريسترويكا
أسس سياسة Glasnost (الانفتاح) تشجيع مبدأ حرية النقد. تخفيف القيود عن وسائل الإعلام والنشر. حرية العبادة. **أسس سياسة Perestroika (إعادة البناء)** برلمان (مجلس تشريعي) جديد، ينتخب ثلثا أعضائه على أساس الاختيار الشعبي (أي السماح بانتخاب أعضاء غير شيوعيين). إحداث نظام رئاسة تنفيذية. إلغاء "الدور القائد" للحزب الشيوعي.

"قانون المشاريع" الذي يسمح لإدارات مشاريع الدولة ببيع جزء من منتجاتها في السوق الحرة.
قانون "المشاريع المشتركة" الذي يسمح للشركات الأجنبية بتملك مؤسّسات تجارية سوفييتية.

ولكي نفهم خلفيات انهيار الحكم السوفيتي نورد نقطتين مهمتين في هذا السياق:

١. من الواضح أن **"مسألة الجنسيات"** كانت قضية مهملة تماما في سياسة ميخائيل غورباتشوف، فمن الواضح أنه لم يكن متعاطفا مع مطالب أبنائها، كما أنه على الرغم من حرصه على التمسك بمصداقيته باعتبار أنّه ليبرالي حين ادعى بأنّ المحاولات التي استخدم فيها عنف أشد لقمع الحركات القومية في الجمهوريات قد جرت دون أوامره، فقد أصرّ على أن موسكو لا تستطيع أن توافق على انفصال أي من الجمهوريات عنها.

٢. لكن غورباتشوف، حين واجه واقع الأعمال الانفصالية (وأبرزها ما أقدمت عليه جمهوريات البلطيق) لم يرغب عمليا في استخدام القوّة القصوى للطاقات العسكرية السوفيتية لقمع تلك الإجراءات. وكانت النتيجة أن نجح في أن يبعد عنه كلا من الليبراليين الذين كانوا يرون بأنّ روسيا لا ينبغي لها أن تقف في طريق حركات الاستقلال، والمحافظين الذين اعتبروا تنازلاته للحركات القومية خيانة لوحدة أراضي الاتحاد السوفيتي وتماسكه.

وخلال عام ١٩٩٠ و١٩٩١ تذبذب غورباتشوف في محاولاته لإرضاء كل من المحافظين والليبراليين. فقد وعد المحافظين بقمع الحركات القومية باستخدام القوة، وعندما تأرجح في اتجاه الليبراليين أوائل عام ١٩٩١ أعلن عن اقتراح بعقد **"معاهدة اتحاد"** جديدة من شأنها أن تحيل السلطات بدرجة كبيرة إلى الجمهوريات السوفيتية. وكانت تلك هي الخطوة التي استثارت المحافظين ودفعتهم إلى القيام بانقلابهم ضده في شهر أغسطس من عام ١٩٩١، واحتجازه أياما عدة في شبه جزيرة القرم، في حين تحدّى بوريس يلتسين الانقلابيين في موسكو، وأرسى بذلك أساس وظيفته المقبلة كرئيس لروسيا فيما بعد. ولم يؤدّ فشل الانقلاب، بعكس آمال غورباتشوف وتوقعاته، إلى استعادته منصبه ومكانته في أعين الشعب السوفيتي لأسباب عدة لم يكن أقلها الشعور بأنّ ميل غورباتشوف نحو اليمين

أسهم في جعل ذلك الانقلاب ممكن الحدوث. يضاف إلى هذا أن غورباتشوف لم يكن يدرك مدى تحرك الرأي العام بتحريض من الحركة التي كان أطلقها ودفع مسيرتها.

ومضى غورباتشوف في مؤتمر صحافي عقده لدى عودته إلى موسكو بعد الانقلاب في الدفاع عن الحزب الشيوعي، وبدا بوضوح أنه رجل الأمس الذي لا يدرك مدى التغيير الذي حدث. ففي غضون أشهر قليلة أعقب انتشار فكر البيريسترويكا والتحرك القومي تفكك الاتحاد السوفيتي وقيام كيان مهلهل مكانه يدعى "رابطة الدول المستقلة".

إعادة البناء الاقتصادي Economic Restructuring

لا يمكن فصل إعادة البناء الاقتصادي، بمعنى ما، عن الشؤون السياسة لأن الاقتصاد في إطار النظام السوفيتي، كما أشرنا آنفا، شأنه شأن مجالات الحياة جميعا، كان يخضع لمنطق سياسي مشتق من الأيديولوجية السائدة. ومع هذا كانت المبادرات الاقتصادية مهمة في حدّ ذاتها أيام غورباتشوف من حيث إنّ هدفها كان محصورا بالضبط في إحداث فصل بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي أو السير إلى مسافة ما في هذا الاتجاه. وقد بدأت التغييرات الحقيقية في عام ١٩٧٨ بإضفاء الوضع القانوني (ضمن نطاقات محددة بوضوح) على امتلاك المزارع الخاصة والتعاونيات التجارية، وبعد ذلك بسنة منح **"قانون المشاريع"** حرية محدودة لمديري مشاريع الدولة لبيع نسبة من منتجات مشاريعهم في السوق الحرة بدلا من إجبارهم، كما كانت الحال في السابق، على بيع تلك المنتجات بأجمعها للحكومة (Goldman 1992:111-17).

وفي تلك الإجراءات كلها كان هناك تحرّك جزئي في اتجاه السوق الحرة أو بعبارة أدق، كانت هناك محاولة لجسر الفجوة بين الاقتصاد الموجه والخانق والنظام الاقتصادي الذي يتبع توجهات السوق الحرة مع ما ينطوي عليه ذلك من حوافز. وفي مجال السياسة الاقتصادية الخارجية سمح قانون جديد في شأن "المشاريع المشتركة" للشركات الأجنبية بتملك مؤسسات اقتصادية داخل الاتحاد السوفيتي (بنسبة ٤٩% في البداية، ثم جرى تعديل القانون عام ١٩٩٠ لتصبح النسبة ١٠٠%). ويعتبر هذا ابتداعا هائلا بالنسبة لاقتصاد كان يسعى عموما إلى عزل نفسه عن النظام الرأسمالي، فمثل هذا النشاط التجاري كان يجري

في السابق مع الغرب تحت إشراف صارم من قبل وزارة التجارة الخارجية. والآن أصبح في وسع فرادى الشركات أن تتصرف بحرية (Hough 1988:66-72).

غير أنّ نتائج هذه التغييرات الاقتصادية كانت كارثة. فقد نجحت الإصلاحات في اجتثاث أسس النظام القديم، لكنها لم تنجح في أن تحل محله آلية اقتصادية عملية. فقد توقّف العمل على مستوى تخطيط الدولة ولم يستبدل بآلية تخضع لتوجهات السوق الحرة وتعمل بكفاءة تامة، كما أن مستويات الأسعار لم تكن ثابتة وكان بعضها يمثّل مدخلات الإعانات الحكومية والبعض الآخر يسير وفق قدرة المستهلكين على الدفع. وكانت حصيلة خمس سنوات من اتباع سياستي بيريسترويكا وغلاسنوست انتشار التضخم والنقص في توافر السلع والتدهور في الإنتاج.

ويمكننا أن نضيف إلى هذا ارتفاعا في معدلات ارتكاب الجرائم والشعور بتفشي الفوضى الاجتماعية وانطباعا عاما بعدم الاطمئنان تجاه المستقبل. وحين ترك غورباتشوف منصبه في عام ١٩٩١ كان الكثير من الابتهاج الذي رافق التحرر من القمع الشيوعي قد تلاشى وربّما ثبت أن ما لا مناص منه هو أن هدم البناء كان أسهل من إعادة البناء.

النقاط الرئيسية

- الطريقة المفاجئة التي انهار بها النظام الشيوعي (في الاتحاد السوفيتي) دحض تنبؤات الخبراء.
- كان وصول غورباتشوف إلى السلطة بمثابة نذير ببروز جيل جديد على مستوى القيادة السوفيتية رغم أنه ألمح في وقت سابق إلى أنه سيكسر القالب السياسي السوفيتي.
- عانى الاتحاد السوفيتي من مشكلات اقتصادية تعزى إلى النظام القائم وتفاقمت في ثمانينيات القرن العشرين جرّاء مشكلات المحاصيل الشحيحة والإخفاق في مواجهة التحديات التي فرضتها ثورة الحواسيب.

- بدأت سياسة Glasnost (الانفتاح) بتخفيف القيود على الرقابة، الأمر الذي كان غورباتشوف يأمل أن يشرف بنفسه على العملية التي تحقّق ذلك، لكن العملية انزلقت من قبضته مع بروز شيء يقارب الرأي العام الحقيقي إلى الوجود.
- أدّى اجتماع سياستي الانفتاح وإعادة البناء إلى نسف الدور التقليدي للحزب الشيوعي ومن ثم إلى انهيار الاتحاد السوفيتي ذاته الذي تفكك بنهاية عام ١٩٩١ إلى دول مستقلة منفصلة.
- نتج عن إعادة البناء الاقتصادي إزالة الأساس الفكري الذي كان يستند إليه النظام القديم، لكن من دون أن تحل محله آلية اقتصادية جديدة وعملية.

انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية

The Collapse of Communism in Eastern Europe

كان انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، الذي تجسد في أبرز مظاهره بتحطيم جدار برلين في نوفمبر من عام ١٩٨٩، مرتبطا بشكل وثيق بالأحداث التي جرت في الاتحاد السوفيتي، لكن كانت له أيضا جذوره الخاصة. فخبرة دول أوروبا الشرقية بالشيوعية لم تتجاوز أربعين عاما في حين خضع الاتحاد السوفيتي للحكم الشيوعي سبعين عاما.

وفي جميع الحالات، ما عدا يوغسلافيا، كان النظام الشيوعي قد فرض فرضا على تلك الدول ولم يتح لها اختياره بنفسها. وأظهرت السرعة المفاجئة التي انهارت بها الشيوعية في دول أوروبا الشرقية، والسلاسة النسبية التي تمكن بها مواطنو هذه الدول من نفض تراث وعادات استمرت أربعين سنة، أن تلك العادات لم تكن سوى مظاهر خارجية ليست لها جذور. وكان من القوى المؤثرة التي أبقت على تلك العادات منذ أواخر أربعينيات القرن العشرين، التهديد السوفيتي بالتدخل لفرض الالتزام بالنظام الشيوعي الصارم في حال انحرفت شعوب أوروبا الشرقية عن الصراط الذي حددته موسكو لهم. ومن هنا ينبغي أن نشرح في هذا الصدد أمرين اثنين:

١. مصادر معارضة للحكم الشيوعي في أوروبا الشرقية.
٢. قرار الاتحاد السوفيتي بعدم التدخل لكبح الانتفاضة التي حدثت في تلك المنطقة خلال فصلي الصيف والخريف من عام ١٩٨٩.

تراث الاحتجاجات في أوروبا الشرقية

The Legacy of Protest in Eastern Europe

في أعقاب فرض ستالين الحكم السوفيتي وتثبيته بالسياسة الحازمة والقاسية التي اتبعها بين عامي ١٩٤٧ و١٩٥٣، أقرّ نيكيتا خروتشوف بمبدأ **السبل المنفصلة إلى الاشتراكية**، لكنه ربط تطبيق هذا المبدأ في نطاقات محددة صارمة. وكان هذا يعني في الواقع العملي أن موسكو ستتصرف بحزم ومن دون تنازلات في حال بدا أن النظام الاشتراكي وتماسك الكتلة السوفيتية ذاتها قد أصبحا في خطر، وذلك كما حدث في هنغاريا عام ١٩٥٦ وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨. وقد تم تبرير سحق الثورة في شهر أغسطس عام ١٩٦٨ في تشيكوسلوفاكيا على أساس مبدأ "**السيادة المحدودة**" لدول كتلة أوروبا الشرقية (الذي يعرف أيضا باسم **مبدأ بريجينيف**).

وحيث أمكن العثور على زعماء من أبناء دول أوروبا الشرقية لفرض إرادة موسكو على شعوب تلك الدول، كما جرى في بولندا عام ١٩٥٦ وكذلك عام ١٩٨٠-١٩٨١، فقد أمكن تلافي التدخل المباشر من الاتحاد السوفيتي. لكن حيث تمكن النظام الشيوعي أن يطور إصلاحات نابعة بوضوح وتميز من مصادر وطنية ضمن إطار نظم ديكتاتورية صارمة، كما جرى في كل من رومانيا وألبانيا، كانت موسكو على استعداد لأن تحتمل، أو على الأقل تقبل على مضض، الابتعاد بدرجات متفاوتة عنها. وفي حال ألبانيا، الدولة الصغيرة التي ليست لها حدود مع الاتحاد السوفيتي ، وصل الأمر في مسار الابتعاد عن موسكو إلى حدّ الانحياز نحو الصين في فترة الشقاق المتفاقم بين الاتحاد السوفيتي والصين. واحتفظت رومانيا في عهد تشاوشيسكو بعلاقة غامضة نوعا ما مع كل من موسكو وحلف وارسو، وهذا موقف لا يختلف عن موقف فرنسا حيال حلف (ناتو): الاحتفاظ بالاستقلال السياسي والعسكري، ولكن ضمن إطار ارتباط واسع النطاق مع باقي دول الكتلة. وباختصار، كانت الكتلة الشرقية أكثر تنوعا وأكثر هشاشة بطبيعة تركيبها ممّا يوحي به معنى كلمة "كتلة".

وقد يكون من الصعب، في سياق تفسير الأحداث التي جرت عام ١٩٨٩، أن نبالغ في تقدير أهمية الصعود اللافت لنجم حركة **التضامن** في بولندا عام ١٩٨٠. لقد كانت بولندا دائما تتمتّع بوضع حساس بالنسبة إلى موسكو بسبب موضعها الاستراتيجي على

حدود الاتحاد السوفيتي من جهة، وبسبب التراث القديم من الكراهية بين البولنديين والروس.

وكانت حركة **التضامن** تشكّلت داخل أحواض السفن في ميناء غدانسك البولندي كواحد من اتحادات العمال، وسرعان ما اكتسبت وضعا يقارب وضع هيئة سياسية مستقلة عن الحزب الشيوعي ويشكل أعضاؤها ثلث عدد الشعب البولندي. ودعت الحركة إلى إجراء استفتاء شعبي في شأن انضمام بولندا إلى عضوية "منظمة التجارة العالمية" وفي شأن مبدأ حكم الحزب الواحد في البلاد. وفي أجواء رنين أجراس الخطر الغاضبة في موسكو، لم يكن من الممكن تجنب التدخل العسكري السوفيتي في بولندا إلا بتنصيب زعيم جديد في سدة السلطة هناك هو الجنرال ياروزيلسكي الذي كان على استعداد لتنفيذ رغبات موسكو بإعلانه فرض نظام الحكم العسكري، وحظر حركة التضامن.

غير أنّ الفارق بين ما جرى في بولندا وبين أحداث قمع المعارضة سابقا كان أن (حركة) **التضامن** تمكنت من الاستمرار، لا بل من زيادة قوتها أيضا حين لجأت إلى العمل السري خلال ثمانينيات القرن العشرين، في حين حملت الكنيسة الكاثوليكية لواء المعارضة وفق الخطوط التي رسمتها حركة التضامن.

وبهذا تصاعدت وتيرة الانشقاق وتجاوزت نطاق المجموعات الصغيرة من المثقفين ما وراء حدود بولندا، وعلى الرغم من أنّ الأحداث لم تكن بذلك الخضمّ، ظهر أن الانشقاق كان له تاريخ وأنه اكتسب دفعة جديدة بفضل تطور منظمات كانت مهمتها مراقبة مدى التزام حكومات الكتلة الشرقية بالبنود الخاصة بحقوق الإنسان الواردة في التوصيات الصادرة عن "**مؤتمر هلسنكي الخاص بالأمن والتعاون في أوروبا**" المنعقد عام ١٩٧٥. والمهم في هذا الصدد بشكل خاص هو قيام جماعة الميثاق ٧٧ في تشيكوسلوفاكيا.

وقامت جماعة مماثلة في موسكو نفسها. وعلى الرغم من الملاحقة المسعورة من قبل السلطات لتلك المنظمات وزج أعضائها في السجون وترحيلهم من بلادهم في بعض الحالات، فقد استرعت انتباها هائلا في الغرب وكان لها تأثير معنوي في حكومات الكتلة السوفيتية. إذ أنّ تلك تلك المنظمات لم تكن تطالب بأكثر من أن تنفذ حكوماتها الوعود التي قطعتها على نفسها باحترام حقوق الإنسان بتوقيعها "اتفاقات هلسنكي". وبهذه الطريقة

أثبتت الاتفاقات الخاصة بالوفاق (détente) بين الشرق والغرب أنها كانت لها آثار خفية أساسية مهمة في الكتلة السوفيتية بفضل الخلفية الوفاقية التي أوجدتها على هذا الصعيد.

الحقل ٥ -٤ الثورات في أوروبا الشرقية

١٩٨٨ مايو استبدال يانوش كادار كأمين عام للحزب الشيوعي في هنغاريا.

١٩٨٩ يناير البرلمان الهنغاري يسمح بقيام أحزاب مستقلة في البلاد.

إبريل رفع الحظر المفروض على حركة التضامن في بولندا.

يونيو اكتساح مرشحي حركة التضامن الفوز بأصوات الناخبين في الانتخابات العامة.

يوليو دعوة الجنرال ياروزيلسكي حركة التضامن لتشكيل حكومة ائتلافية.

سبتمبر هنغاريا تسمح للاجئين من المانيا الشرقية بالعبور من أراضيها إلى داخل النمسا.

اكتوبر هنغاريا تتبنى دستورا يضمن إقامة نظام ديمقراطي جديد على أساس تعدد الأحزاب. الزعيم الألماني الشرقي إريك هونيكر يستقيل من منصبه الذي خلفه فيه ايغون كرينتس.

نوفمبر الثالث من الشهر: تشيكوسلوفاكيا تفتح حدودها للشرقيين الراغبين في الذهاب إلى الغرب. العاشر منه: تفكيك جدار برلين؛ واستقالة جيفكوف الأمين العام للحزب الشيوعي البلغاري من منصبه. الرابع والعشرون منه: استقالة القيادة التشيكوسلوفاكية جماعيا.

ديسمبر السادس من الشهر: استقالة الحكومة في ألمانيا الشرقية. الثاني والعشرون منه: الإطاحة بالزعيم تشاوشيسكو في رومانيا وإعدامه (يوم الخامس والعشرين من ذلك الشهر).

ويتبع هذه النقطة مباشرة الأثر النموذجي لسياستي غلاسنوست وبيريسترويكا في الاتحاد السوفيتي ، الأمر الذي يعتبر ذا مغزى خطير في سياق تفسير التوقيت الذي انهارت فيه الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية. فبعد عام ١٩٨٥، ولاسيّما في بولندا وهنغاريا، وفي حين كان المنشقّون في أوروبا الشرقية يطالبون حكوماتهم بأنّ تقدم لهم ما كان يعطيه غورباتشوف للشعب السوفيتي ــ لا بل إنهم طالبوا في الواقع بأكثر من ذلك

ــ لم تكن قيادات أوروبا الشرقية تملك الأداة التي كان في وسعها دائما أن تعتمد عليها في الماضي، ألا وهي التهديد بالتدخل السوفيتي.

وفي منتصف عام ١٩٨٨ كانت المعارضة في هنغاريا قد أجبرت زعيم الحزب الشيوعي يانوش كادار على الاستقالة. وفي يناير من عام ١٩٨٩ أجبر الجنرال ياروزيلسكي على رفع الحظر السياسي الذي كان فرضه على **حركة التضامن** وعلى إجراء انتخابات عامة في بولندا. وفي أعقاب تلك الانتخابات التي حقق فيها مرشحو **التضامن** فوزا حاسما، وجد الجنرال ياروزيلسكي نفسه تحت ضغط الطلب من جورباتشوف كي يوافق على تشكيل حكومة بزعامة "**التضامن**" .ti 1990: 167; Dawisha 1990: 155)

غورباتشوف ونهاية مبدأ بريجَنيف

Gorbachev and the End of the Brezhnev Doctrine

لماذا تخلّى غورباتشوف عن **مبدأ بريجنيف**؟ لا شك في أن هناك أسبابا عديدة لذلك، غير أنّ أبرزها جميعا ربّما كان الإقرار بأنّ كبح جماح التغيير في أوروبا الشرقية سيكون متناقضا كليا مع الإصلاحات التي يجريها داخل الاتحاد السوفيتي. وكان غورباتشوف يدرك بأنّ مصداقيته داخل بلاده، والتي كانت هشّة بما فيه الكفاية حين أخذ الاقتصاد السوفيتي بالتراجع، تتطلّب أن يطرح سياسات مماثلة ضمن "الامبراطورية الداخلية" في الاتحاد السوفيتي، مع أنّ هناك شكا في ما إذا كان قد تنبأ بالأثر الذي قد يزعزع حكومات أوروبا الشرقية والناجم عن تغييرات كهذه. فإذا كان الإصلاح في الاتحاد السوفيتي جاء من القمة، في بدايته على الأقل، فقد كانت له في دول أوروبا الشرقية قاعدة شعبية هددت على الفور القيادات الشيوعية وانبثق عنها وضع ثوري هناك.

ومن الأسباب الأخرى لإحجام غورباتشوف عن فرض مبدأ بريجنيف على دول أوروبا الشرقية هو أنه كشف كثيرا في خطبه وكتاباته عن تصوره لقيام بيت أوروبي مشترك يضع حدّا لانقسام أوروبا. ومرة ثانية يتساءل الإنسان عمّا إذا كان غورباتشوف تنبّأ بأنّ يؤدي هذا أيضا في نهاية المطاف إلى وضع حد للأنظمة الشيوعية في أوروبا؛ ويرجّح أنّه تصور قيام نظام شيوعي جرى إصلاحه وإنعاشه وينهج سياسات معتدلة في نطاق رغبة أصيلة في تعايش سلمي مع الغرب، وتصور توسعا في التجارة مع الغرب

أيضا، وزيادة كبيرة في إبرام العقود بين القطبين على مختلف الصعد وفي جميع المجالات.

وفي أي حال، كان المنطق وراء موقف غورباتشوف الداعي إلى عدم التدخل هو الحول دون تحكم سوفيتي مباشر في عملية التغيير في دول أوروبا الشرقية.

إضافة إلى ذلك كانت هناك اعتبارات تتعلّق بالسياسة الخارجية أيضا في سياق انتهاج سياسة "**دعه يعمل**" (laissez-faire) تجاه أوروبا الشرقية. وكان المبدأ السائد في الاتحاد السوفيتي آنذاك هو مبدأ الحد من الإنفاق العام وخفضه بدلا من التورط في مغامرات جديدة، بدليل الانسحاب من أفغانستان بعد التدخل العسكري فيها (١٩٧٩) وهو التدخل العقيم والباهظ التكاليف والذي واجه نقمة شعبية متزايدة.

وتماشيا مع **التفكير الجديد** في ميدان السياسة الخارجية بشكل عام (وهو الذي نعالجه بتفصيل أكبر لاحقا) فقد استبعدت القيادة السوفيتية نمط السياسات العدوانية والتدخلية التي كانت الخط المنتهج خلال السنوات الأخيرة من حكم بريجينيف.

وأخيرا، لم يكن في وسع غورباتشوف أن يتوقع الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الغرب، وأن يتوصل معه إلى اتفاقات في شأن ترسانات الأسلحة وأن يحصل منه على شروط تجارية أفضل إذا وجد الغرب أن سياساته مؤيدة لقمع الحرية في دول أوروبا الشرقية.

في تلك الظروف تدهورت سلطة الحكومة في كل من بولندا وهنغاريا خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٨٩ ومن ثمّ انهارت في دول أوروبا الشرقية جميعا بحلول نهاية ذلك العام. واستهلّ ذلك الانهيار بإزالة السياج الأمني بين النمسا وهنغاريا، الأمر الذي أتاح للآلاف من الألمان الشرقيين عبور الحدود في طريقهم إلى المانيا الغربية خلال شهر سبتمبر ١٩٨٩.

وفجأة تلاشى وهم الشيوعية الذي صمد بفضل وجود "الستار الحديدي" وذلك بتغاضي هنغاريا عن ذلك النــزوح من الشرق إلى الغرب. وثبت عقم الجهود التي بذلت لوقف انهيار ألمانيا الشرقية ثم تشيكوسلوفاكيا فبلغاريا باستدعاء زعماء جدد لتولي زمام السلطة هناك محل الزعماء القدامى، ولم ينتج عن تلك الخطة لتغيير الأفراد سوى تأخير الأحداث، التي لم يكن هناك مناص من وقوعها، إلى أجل قصير. وقام المتظاهرون بخرق جدار برلين في نوفمبر (١٩٨٩) فاتحين بذلك الباب أمام إمكان توحيد الألمانيتين، الأمر

الذي لم يكن من الممكن التفكير فيه قبل ذلك بما يقارب الجيل الواحد. وفي تشيكوسلوفاكيا، وتحت ضغط احتجاج شعبي كبير، سقطت الحكومة في نوفمبر أيضا من ذلك العام وانتخب فاكلاف هافيل، الكاتب المسرحي والمنشق السياسي، رئيسا للجمهورية.

في رومانيا فقط وقعت حوادث عنف عندما لجأت قوّات الأمن تحت إمرة تشاوشيسكو إلى استخدام القوّة بوحشية للدفاع عن حكمه، وتحطيم المعارضة الشعبية، لكن تلك المحاولة لم يكتب لها أن تطول. فبحلول نهاية شهر ديسمبر من ذلك العام كان ألقي القبض على تشاوشيسكو وزوجته وجرى إعدامهما. ولم تستمر الشيوعية وبشكل واهن إلا في ألبانيا، لكن الزعامة القديمة هناك أيضا سقطت أمام وتيرة الأحداث الساخنة المتلاحقة.

وقد أظهرت الطريقة التي انهارت بها الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية تصلب تلك الأنظمة وهشاشتها في آن معا وبأنها كانت تعتمد في نهاية الأمر على التهديد بالقوة السوفيتية للحفاظ على هياكل سلطاتها. وبزوال ذلك التهديد أصبح في إمكان المشاعر المتحفزة للتغيير والتي كانت موجودة على الدوام أن تعبر عن نفسها أخيرا.

النقاط الرئيسية

- كان انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية مفاجئا، لكن الاحتجاجات ضد الأنظمة الشيوعية هناك لم تكن بالشيء الجديد.
- كان الاتحاد السوفيتي مجبرا دوما على الاعتراف بوجود فوارق قومية ورغبات في الحكم الذاتي لدى شعوب أوروبا الشرقية، وكان قد سعى إلى الإبقاء على توازن بين المحافظة على تماسك الكتلة السوفيتية والسماح لتلك الشعوب بإظهار قدر من الفوارق المتنوعة فيما بينها.
- بينت نقابة "**التضامن**" العمالية البولندية مدى عمق تيارات الانشقاق التي حافظت على وتيرتها الساخنة حتّى بعد فرض حظر على النقابة عام ١٩٨١.
- كان من عناصر العملية الثورية التي جرت في أوروبا الشرقية التخلي عن مبدأ بريجنيف القاضي بمنح سيادة محدودة لدول هذه المنطقة.

- أظهر فشل محاولات زعماء أوروبا الشرقية لإيقاف المد الثوري عام ١٩٨٩ باللجوء إلى تنصيب أفراد جدد في مواقع السلطة، أظهر مستوى شمولية الأزمة الشيوعية.

العوامل الخارجية: العلاقات بالولايات المتحدة

External Factors: Relations with the United States

مناقشة السياسة الأمريكية ونهاية الحرب الباردة

Debate About US Policy and the End of the Cold War

بدأ النقاش في شأن الأشخاص المسؤولين أو الأمور المسؤولة عن إنهاء الحرب الباردة بمجرد وقوع ذلك الحدث، وسرعان ما أفرز أدبيات هائلة (راجع Hogan 1992). وأصبح ذلك النقاش قضية واضحة في انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٩٢ (Kennan 1992; Pipes 1992)

وكان ادعاء الحزب الجمهوري، وهو الادعاء الذي جرد إلى مستوى الأوليات، أن الرئيس ريغان بموقفه الحازم تجاه الاتحاد السوفيتي ، ولاسيّما رفضه تقديم تنازلات على صعيد تطوير مشروعه المعروف باسم "**مبادرة الدفاع الاستراتيجي**" (SDI)، كانت له نتائج حاسمة لإجبار الاتحاد السوفيتي على التوجه إلى مائدة المفاوضات، وبالتالي إلى تحقيق انهيار الشيوعية ذاتها. وكانت الولايات المتحدة أثبتت أنها على استعداد لأن تتفوّق على الاتحاد السوفيتي في مجال الإنفاق ولاسيّما على الأسلحة النووية، وبذلك تجبر موسكو إمّا على مجاراة الغرب في ذلك وبالتالي مواجهة الإفلاس، أو على الاتجاه نحو الواقعية والتفاوض على إجراء خفوضات في الأسلحة النووية.

وقد اختار غورباتشوف السبيل الثاني بدليل توقيعه "معاهدة القوى النووية المتوسطة" (INF) في ديسمبر عام ١٩٨٧، وخفضه من جانب واحد حجم القوّات التقليدية كما أعلن في الأمم المتحدة عام ١٩٨٨، وإحرازه تقدما في التوصل إلى "معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية" الأولى -START)1) الموقعة عام ١٩٩١. ولم يكن في وسع غورباتشوف من دون تلك الاتفاقات أن يأمل في إيجاد الأموال اللازمة لتمويل خطط التجديد التي طرحها لتطبيقها داخل بلاده. وقيل في سياق ذلك النقاش أيضا، إن سياسات

ريغان التي استندت إلى التراث الذي خلفته "سياسة الاحتواء" التي كان انتهجها الرئيس ترومان، جعلت غورباتشوف والاتحاد السوفيتي يركعان.

وقد صدر ردّان اثنان على ذلك النقاش:

كان **الأول** القول: إنّ الغرب لم يكسب الحرب الباردة من خلال سياسة الاحتواء السياسي ــ الجغرافي (geopolitical) والردع العسكري كما كان يعتقد على نطاق واسع. وكان من القائلين بذلك aymond Garthoff مؤلف كتاب **"التحول الكبير"** (The Great Transition) الذي يعتبر أغنى التحليلات المتعلقة بنهاية الحرب الباردة من حيث المادة والمعلومات.

أمّا الحشد العسكري الذي كان الرئيس ريغان يعدّه فكان له أثر أقل في انتصار الغرب في هذه الحرب. بل جاء ذلك "الانتصار" بدلا من ذلك حين وصل جيل جديد من الزعماء السوفيت إلى سدة الحكم، وأدركوا مدى فشل نظامهم داخل الاتحاد السوفيتي وفشل سياساتهم في الخارج. على أنّ ما نجحت سياسة الاحتواء في تحقيقه هو إحباط أي إغراء من موسكو لتوسيع نطاق الهيمنة السوفيتية بالوسائل العسكرية (Garthoff 1994: 753).

والرد **الثاني** على القول: إنّ الغرب حقّق الانتصار في الحرب الباردة هو الادعاء بأنّ سياسات ريغان لم تفشل في إنهاء تلك الحرب فحسب، بل إنها أيضا أخرت نهايتها بالفعل. وكتب Richard Ned Lebow و Janet Gross Stein في هذا الصدد أن "الحشد الذي أعده الرئيسان كارتر وريغان لم ينجح في هزيمة الاتحاد السوفيتي ، بل على العكس من ذلك، فقد أدّى إلى إطالة أمد الحرب الباردة. وقد أجّج تصميم غورباتشوف على إصلاح اقتصاد أثقل الإنفاق العسكري حيزا منه، منطلقا بدوافع مصالح خاصة، لكن أيضا وبقدر أكبر من ذلك بكثير كان منطلقا بدوافع سياسات متصلبة على صعيد الهياكل التنظيمية، بحثه الدؤوب عن نوع من التكيف مع الغرب. كان ذلك الدأب والمثابرة هما اللذان أنهيا الحرب الباردة وليس "مبادرة الدفاع الاستراتيجي" التي أطلقها ريغان (Lebow and Stein 1994: 37).

وتجمع بين هذين الردين نقطة مشتركة هي أن **العوامل الداخلية** كانت السبب الأول في إنهاء الحرب الباردة. ولا يستبعد أي منهما الضغوط الخارجية التي أسهمت في وضع حد لتلك الحرب، لكن كلا منهما يفسرها بطريقة مختلفة.

هل كانت سياسة ريغان عقيمة تماما على صعيد الإسهام في انهيار الشيوعية، كما يدّعي Grathoff، أم أنها كانت معيقا فعّالا لها، كما يدّعي Lebow وStein ؟ نستطيع تقويم أثر الضغوط الخارجية في هذا الصدد من خلال استعراض سجل النشاط الدبلوماسي فيما بين ١٩٨٥ و١٩٩١:

الدبلوماسية الأمريكية ـ السوفيتية بين عامي ١٩٨٥ -١٩٩١

Soviet – American Diplomcy 1985 – 1991

يجب أن نؤكّد من البداية بأنّ العلاقات الأمريكية ـ السوفيتية لم تتغير بين ليلة وضحاها بعد تسلم غورباتشوف السلطة في الاتحاد السوفيتي. فمن الجانب الأمريكي ظلت الشكوك قائمة تجاه نواياه حتّى وقت متأخر لغاية خريف عام ١٩٨٩. وعلى الرغم من توقيع معاهدة "**القوى النووية المتوسطة**" في ديسمبر من عام ١٩٨٧، والتي كانت أول معاهدة لخفض حجم هذه القوى، وليس فقط الحدّ منها، خلال حقبة الحرب الباردة، فقد كان التقدم بطيئا في الميادين الأخرى.

والواضح أن ريغان كان يرغب في التوصل إلى اتفاقات في شأن الأسلحة الاستراتيجية، لكن ليس على حساب ما كان يعتبره عناصر أساسية للأمن. وحين أصبح بوش رئيسا لم يتخذ مبادرات تجاه الاتحاد السوفيتي خلال الأشهر التسعة الأولى من فترة رئاسته (من يناير حتّى سبتمبر ١٩٨٩).

ونوّه ريتشارد تشيني، وزير الدفاع الأمريكي، في مايو ١٩٨٩ بأنّه كان لديه شعور بأنّ غورباتشوف

الحقل ٥ -٥ لقاءات القمة الأمريكية ـ السوفيتية بين ١٩٨٥ و١٩٩١		
١٩٨٥	نوفمبر	قمة جنيف (غورباتشوف ـ ريغان)
١٩٨٦	اكتوبر	قمة ريكيافيك (غورباتشوف ـ ريغان)
١٩٨٧	ديسمبر	قمة واشنطن (غورباتشوف ـ ريغان) التي وقعت فيها المعاهدة الخاصة بـ"القوى النووية المتوسطة" (INF)

١٩٨٨	مايو ــ يونيو	قمة موسكو (غورباتشوف ــ ريغان)
١٩٨٩	ديسمبر	قمة مالطا (غورباتشوف ــ بوش)
١٩٩٠	مايو	قمة واشنطن (غورباتشوف ــ بوش)
١٩٩١	يوليو	(START) "معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية" تمّ توقيعها في موسكو (غورباتشوف ــ بوش)

يمكن أن يفشل بسهولة في سياسة "إعادة البناء" (Perestroika) التي طرحها وأن يطيح به المتشددون في بلاده. لهذا فإنّ من الخطورة بمكان أن يولي غورباتشوف ثقة كبيرة (صحيفة الغارديان البريطانية ــ ٣ مايو ١٩٨٩: ٢٦).

وأشار بوش من جهته إلى أنه لا يشاطر وزير دفاعه رأيه هذا، لكنه كان رأيا شائعا في بعض الدوائر الحكومية الأمريكية. ولم يكن في الإمكان القول: إنّ بنية العلاقات بين الشرق والغرب قد تغيّرت بكاملها إلا بعد انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية.

ومع ذلك، فقد كان هناك فارق نوعي في العلاقات السوفيتية ــ الأمريكية خلال الفترة بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٩ مقارنة بالسنوات التي سبقتها. فحتّى عام ١٩٨٣ كان ريغان يصف الاتحاد السوفيتي بأنّه **إمبراطورية شريرة**. (كما أنّه بالمناسبة، لم يتخل عن رأيه ذاك مع أنّه خفف من حدة لهجة خطبه وتصريحاته في هذا الصدد لاحقا). يضاف إلى هذا أنّه كان من بين أولويات سياسته الخارجية خلال فترة رئاسته الأولى التكديس الهائل للأسلحة النووية والتقليدية، ودعم عدد من الجماعات في العالم الثالث ــ وكان أبرزها جماعة مقاتلي الكونترا في نيكاراغوا "**والمجاهدين**" في أفغانستان ــ وهي الجماعات التي كانت تقاوم السلطة السوفيتية، أو الحكومات التي كانت تعتبر حكومات دول عميلة للسوفييت.

وكان الاتحاد السوفيتي من جهته غارقا حتّى أذنيه في أفغانستان وكان يتخذ موقفا متعنتا إزاء مسألة القوّات النووية المتوسطة والميدانية في أوروبا. وقد جسدت السنوات الأخيرة من فترة رئاسة كارتر والفترة الأولى من رئاسة ريغان بحق ما أطلق عليه اسم **الحرب الباردة الثانية** (Halliday 1983).

وكان من الدوافع المهمة للتغيير الفلسفة الجديدة على صعيد الشؤون الخارجية التي خص بها غورباتشوف العلاقات الأمريكية ــ السوفيتية من حيث التطبيق. وأطلق على

تلك الفلسفة مصطلح التفكير الجديد الذي كان يقصد به في المقام الأول، على صعيد السياسة الخارجية، الإقرار بأنّه في عصر أسلحة الدمار الشامل التي تستحيل مواجهتها بأي وسيلة دفاعية يمكن الاعتماد عليها، فإنه لا يمكن تحقيق الأمن بتكديس المزيد من الأسلحة.

وتحقيق الأمن، ضمن هذا المنظور، يعتبر مهمة سياسية لا عسكرية، ولا يمكن لهذه المهمة أن تنجز إلا بالتعاون ما بين الأطراف المتنازعة. وحل الاعتراف بالمصالح الأمنية المشتركة وباستقلال الدول المرتبطة بموسكو وبالتحديات العالمية المشتركة، محل الافتراض السوفيتي التقليدي بحتمية الصراع بين الرأسمالية والشيوعية. وارتبطت بإعادة النظر هذه في الأصولية المذهبية السوفيتية العقيدة العسكرية الداعية إلى فكرة الاكتفاء المعقول التي قضت بالتخلي العلني عن الدوافع العدوانية، وأتاحت للقيادة السوفيتية للمرة الأولى التفكير في إجراء خفوضات متناظرة ومتماثلة في حجم القوّات والأسلحة. لولا هذا التغير في فلسفة الفكر السوفيتي لما كان من الممكن إبرام **"معاهدة القوى النووية المتوسطة"** لأنّها كانت تنطوي على التخلي عن بعض المبادئ السابقة ـــ من قبيل الإصرار على اعتبار الرادعين النوويين لكل من بريطانيا وفرنسا مرتبطين بالأسلحة الأمريكية المماثلة ـــ وهي المبادئ التي كانت جزءا لا يتجزأ من الموقف التفاوضي السوفيتي منذ ستينيات القرن العشرين.

وفي ميادين أخرى من السياسة الخارجية أيضا كان يبدو أن تقديم التنازلات أصبح الفكر السائد في تلك الفترة. وأعلن في أغسطس من عام ١٩٨٩ أن القوّات السوفيتية ستنسحب من أفغانستان. وخلال السنة اللاحقة، كرر غورباتشوف في خطاب أمام الأمم المتحدة مبادئه الخاصة بالسياسة الخارجية، وأضاف إلى ذلك التزامه بنـــزع الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٠٠، وإجراء خفض من جانب واحد في حجم القوّات السوفيتية المسلحة بمقدار خمسمائة ألف جندي. (White 1990: 159-61; Oberdorfer 1992: 316-19)، و ممّا لا شك فيه:

أولا: أن غورباتشوف كان بالفعل قد تخلى عن المبادئ والممارسات التي كانت مرتبطة بالسياسة السوفيتية حتّى ثمانينيات القرن العشرين.

ثانيا: أن هذه التنازلات كان لها أثر كبير في إحداث الخضم الواسع من التغييرات في العلاقات السوفيتية ـ الأمريكية خلال تلك السنوات.

ويبدو من الواضح أيضا أن رفض ريغان التراجع على الإطلاق عن **"مبادرة الدفاع الاستراتيجي"** وقضايا أخرى قد وضع غورباتشوف أمام واحد من خيارين: إما أن لا يتمكن من التوصل إلى أي اتفاق مع الولايات المتحدة أو أن يقدم تنازلات كي يتوصّل إلى اتفاقات معها. وحتّى لو كان تصلب ريغان في موقفه، كما يزعم البعض، قد أدّى إلى تأخير التوصل إلى اتفاقات، فإنّ غورباتشوف على ما يبدو قد وضع في حساباته أنّه كلّما مضى إلى شوط أبعد في تطبيق سياسة **"إعادة البناء"** داخل الاتحاد السوفيتي ، كلّما قلّت نسبة المرونة التي كانت أمامه في ميدان السياسة الخارجية. وعلى هذا الأساس نجد أنّ تمسك ريغان بنهجه المتشدد حيال القضايا الرئيسية كان له بالفعل أثر في انتزاع التنازلات من الاتحاد السوفيتي.

غير أن هذا ليس هو القصة بكاملها. والتحرك لم يكن في اتجاه واحد على طول الخط؛ كما لم تكن الاتفاقات كلها تميل إلى مصلحة الولايات المتحدة على الدوام. لنأخذ مثلا المسألة الحسّاسة المتعلقة بقرار غورباتشوف بعدم اشتراط تخلّي الولايات المتحدة عن **"مبادرة الدفاع الاستراتيجي"** لقاء موافقة الاتحاد السوفيتي على معاهدة **"القوى النووية المتوسطة"**، لأنه كان يدرك على ما يبدو أن تلك "المبادرة" كانت قضية ساخنة على الصعيد السياسي الأمريكي، وأنّه سيحقّق مكاسب أكبر إذا انتهج خطا معتدلا حيال هذه القضية. وقد ثبتت صحة ذلك الموقف؛ لأنّ الكونغرس الأمريكي بدأ يتخذ القرارات لخفض حجم التمويل المخصص لمبادرة الدفاع الاستراتيجي (SDI) إثر توقيع المعاهدة الخاصة بالقوى النووية المتوسطة (INF). يضاف إلى ذلك أنّ مسألة تصديق **"المعاهدة"** المذكورة كانت مشكلة بالنسبة إلى العسكريين الأميريكيين كما كانت مشكلة بالنسبة إلى نظرائهم السوفييت، فكلاهما كانت تساوره الشكوك العميقة إزاء الأنظمة التي قد تعترض بأحكامها مسار التصديق على المعاهدات. غير أنّ أهم العناصر في هذا المجال هو شخصية رونالد ريغان الذي كان موقفه حيال الأسلحة النووية أكثر تعقيدا وتناقضا ممّا يمكن أن توحي به أكثر تصريحاته في هذا الشأن تشدّدا وتهجما.

وليس في وسعنا أن نتجاهل مواقف ريغان الذي كاد في قمة ريكيافيك عام ١٩٨٦ أن يتوصل مع غورباتشوف إلى اتفاق على إقامة عالم متحرر تماما من الأسلحة النووية، والذي كان يعتبر **"مبادرة الدفاع الاستراتيجي"** بإخلاص واضح، مبادرة سلمية بكاملها (لأنها دفاعية) ومن شأنها أن تجعل الأسلحة الهجومية عديمة الجدوى حين يمتلكها طرفا الصراع كلاهما، والذي قبل هذا وذك، وبإخلاص واضح أيضا، كان يحمل كرها من أعماقه للأسلحة النووية ورغبة لا تقل قوة وعمقا في أن يكون متحررا من رعبها.

ولم يكن ريغان بحق قط من أنصار نظرية الرادع النووي وما يرتبط به من مفهوم **" التدمير المتبادل المحقق"** (MAD). وكان أصيب بالصدمة لدى زيارته مركز القيادة النووية الأمريكي عام ١٩٨٠ حين اكتشف أن ذلك المركز يمكن أن يدمّر بإصابة مباشرة من صاروخ سوفييتي. ومن هنا جاء تصميمه على تطوير **"مبادرة الدفاع الاستراتيجي"** التي أطلقها. وباختصار فإنّ ريغان، شأنه شأن كثيرين في اليسار السياسي، ولكن لأسباب مختلفة تماما، كان قد حرّر نفسه إلى حد ما من المذاهب المتوارثة المتعلقة بالأسلحة النووية. ولم يكن على استعداد للتنازل من جانب واحد أو أن يعرض الأمن الأمريكي للخطر.

والواقع أنّه أظهر خلال فترة رئاسته الأولى رغبته في تخصيص أموال هائلة جديدة للشؤون الدفاعية. ومع هذا فقد كان من نواح عديدة أكثر جرأة في سعيه للتوصل إلى اتفاقات في شأن الأسلحة الاستراتيجية (بل أكثر تهورا، كما كان يعتقد بعض منتقديه) من الكثير من مستشاريه الذين كانوا تربوا في المدرسة التقليدية في آرائها إزاء الرادع النووي. كما أنّ من الأسهل على رئيس أمريكي عرف عنه أنّه من المحافظين أن يتوصل إلى اتفاقات مع الاتحاد السوفيتي من رئيس ليبرالي. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك دفع الرئيس ريتشارد نيكسون عملية "الوفاق" إلى الأمام. فلأنّهما لا يشكّ في أنهما أمريكيان في الصميم، ولا يشكّ في التزامهما بمناهضة الشيوعية، فقد كانا يتمتعان بالحرية في التوصل إلى اتفاقات مع الاتحاد السوفيتي يمكن أن تكون عرضة للتشكيك فيها لو أن رؤساء ليبراليين هم الذين كانوا توصلوا إليها.

والاستنتاج الحتمي هنا، هو أنه في حين أن المسألة الأساسية هي التنازلات السوفيتية للولايات المتحدة، فقد كان هناك تحرك أمريكي في هذا الاتجاه أيضا. إذ لم يخل

توقيع ريغان المعاهدة الخاصة بالقوى النووية المتوسطة (INF) من مخاطر سياسية بالنسبة إليه. فقد واجهت تلك المعاهدة معارضة شديدة من أوساط المحافظين داخل الولايات المتحدة وعدد من الزعماء الأوروبيين الذين شعروا بأنّها تمثّل شيئا من التراجع في الالتزام الأمريكي بالدفاع النووي عن أوروبا.

وقد أظهر قرار ريغان بإقصاء عدد ممّن كانوا يعرفون بأنهم **"صقور"** السياسة الخارجية الأمريكية من عضوية إدارته خلال فترة رئاسته الثانية ـــ أمثال وزير الدفاع كاسبار واينبرغر ومساعد وزير الدفاع ريتشارد بيرل ـــ أن السياسة الأمريكية أصبحت أكثر هدوءا وحكمة تجاه الاتحاد السوفيتي ممّا كانت عليه في الأعوام ما بين ١٩٨١-١٩٨٥. وبهذا انبثق عامل من عوامل التفاعل بين الإدارة الأميريكية برئاسة ريغان والزعامة الجديدة في الاتحاد السوفيتي ، الأمر الذي يلقي ظلالا من الشك على التفسيرات في شأن نهاية الحرب الباردة التي تضعها في الإطار المبسّط(إما -أو) بمعنى أنّ تلك النهاية تحققت إمّا لأن سياسات ريغان كانت العامل الأساسي في تحقيقها، أو لأنّ سياسات غورباتشوف كانت صاحبة الفضل كله في ذلك.

- تمحورت الآراء في شأن الدور الأمريكي في إنهاء الحرب الباردة حول ما إذا كانت سياسة ريغان المتشددة تجاه الاتحاد السوفيتي قد أجبرت موسكو على الإذعان، أو أن تلك السياسة لم يكن لها أثر يذكر أو أنها بالفعل قد أطالت أمد تلك الحرب.
- لم تتغير العلاقات السوفيتية ـــ الأمريكية بين ليلة وضحاها بعد أن اعتلى غورباتشوف سدة الحكم في الاتحاد السوفيتي. وكانت ردود الفعل الأمريكية على مبادراته تتسم بالحذر والتحفظ.
- أطاح منهج التفكير الجديد الذي طرحه غورباتشوف بالفكر السوفيتي التقليدي في ميدان السياسة الخارجية.
- قدمت تنازلات غورباتشوف، التي أسهمت في التوصل إلى معاهدة **"القوى النووية المتوسطة"** في تحسين مناخ العلاقات السوفيتية ـــ الأمريكية بشكل عام، بطريقة مدروسة وغير متسرعة في البداية، لكنها أصبحت تقدم بازدياد من جانب واحد و بتسارع أكبر ونطاق أوسع مع تسارع وتيرة الإصلاحات الداخلية.

- ليست القضية ببساطة قضية تنازلات سوفيتية. فقد تحركت الولايات المتحدة أيضا بصورة إيجابية ملحوظة، الأمر الذي يشير إلى أن أي تفسير استقطابي أحادي النظرة إلى أسباب نهاية الحرب الباردة هو تفسير مبسط أكثر ممّا ينبغي وضيّق الأفق.

التفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية

The Interaction between Internal and External Environments

عزلة النظام الشيوعي عن النظام الرأسمالي العالمي

Isolation of the Communist System from the Global Capitalist System

لا ينبغي أن نقصر تفسير انتهاء الحرب الباردة على قرارات أو سياسات محددة من قبل الدول العظمى وحسب، فهناك بعض العوامل التي تفرزها الظروف الكامنة وراء العلاقة العامة بين الشرق والغرب. وأهم هذه العوامل عزلة الاتحاد السوفيتي والكتلة الشيوعية عن التيار التحديثي للرأسمالية. فقد كانت العقيدة الشيوعية تعتقد، بداية، أن نجاح الثورة البلشفية لا يمكن ضمانه إلا بنشر الثورة، والأفضل أن يكون ذلك في أنحاء العالم، لكن في كل الأحوال ضمن دول أوروبا المتقدمة. وإذ لم يتحقق ذلك خلال السنوات التي تلت مباشرة عام ١٩١٧، فقد استنبط ستالين مذهب الاشتراكية في دولة واحدة ليبرر حصر نطاق الثورة في روسيا وحدها.

وكان ما تلا ذلك من توسع الشيوعية في دول أوروبا الشرقية والصين وكوريا الشمالية وكوبا بعد الحرب العالمية الثانية نقطة انطلاق للثورة العالمية من الناحية النظرية، لكن من الناحية العملية فقد تزامن انتشار الشيوعية مع توسع نطاق الرأسمالية العالمية في ما وصفها Eric Hobsbawm بأنّها **"السنوات الذهبية"** (Hobsbawm 1994).

وقد أضفى التصادم بين هاتين العمليتين بطبيعة الحال، سمة عالمية على الحرب الباردة خلال خمسينيات القرن العشرين وما بعدها (راجع الفصل ٤).

ومن منظور هذا البحث نرى أن أهم مظهر من مظاهر هذه التطورات هو الانفصال المستمر بين الكتلتين الشيوعية والرأسمالية، وكان من رموز ذلك الانفصال رفض الاتحاد السوفيتي أن يشارك في **"خطة مارشال"** الأمريكية الخاصة بإعادة إعمار

أوروبا بعد الحرب (١٩٤٨-١٩٥٢). فقد كان الاتحاد السوفيتي يعتقد، ولاعتقاده ذاك ما يبرره، بأنّ شروط المشاركة التي طالبت بها الولايات المتحدة والتي كان بينها فتح دول الكتلة السوفيتية أمام الاستثمارات الغربية، وبالتالي رفع نسبة المكاسب الاقتصادية والسياسية للدول الغربية، كان من شأنها القضاء على الاستقلال الذاتي للنظام السوفيتي وجعله في وضع أدنى وأقل مزايا من وضع الغرب. كما لم يؤد، في أول الأمر، قرار السوفيت بأنّ يحققوا التنمية بأنفسهم أساسا إلى الإضرار بالكتلة السوفيتية على ما يبدو. فخلال خمسينيات القرن العشرين فاقت معدلات النمو الاقتصادي السوفيتي فعلا مثيلاتها في جميع الدول الرأسمالية فيما عدا ألمانيا الغربية (آنذاك) واليابان (Munting 1982: 132, 137; Van der Wee 1987: 50)

والواضح أنّ ذلك بدأ من نقطة انطلاق منخفضة وبوجود نقاط ضعف تكاد تكون مكشوفة تماما في بنية الإنتاج الصناعي والزراعة. ومع هذا كانت الأرقام الإجمالية في هذا الميدان تدعو إلى الإعجاب، كما أنّ إطلاق القمر الاصطناعي سبوتنيك عام ١٩٥٧ قبل الشروع في برنامج الأقمار الاصطناعية الأمريكي، بدا مؤشرا إلى تمتع الاقتصاد السوفيتي بحيوية كبيرة كفيلة على الأقل بأنّ تشكل تهديدا عسكريا حقيقيا للغرب. وفي عام ١٩٦٠ أعلن خروتشوف أنه يتوقّع أن يتفوق الإنتاج الاقتصادي السوفيتي على الإنتاج الأمريكي في غضون عشر سنوات، وقد صدّقه في ذلك الكثيرون في الغرب على اختلاف اتجاهاتهم السياسية.

ومن منظور انتهاء الحرب الباردة، نجد أنّ قلق الغرب خلال خمسينيات وأوائل ستينيات القرن العشرين لم يكن في محله على ما يبدو. فنحن نعلم أنّ معدلات نمو الاقتصاد السوفيتي في ستينيات ذلك القرن تباطأت، ومن ثم هبطت هبوطا حادا في سبعينياته وثمانينياته، وأنّ دوافع القيادة السوفيتية لإحلال "**الوفاق**" مع الغرب خلال سبعينيات القرن المذكور، تعزى جزئيا إلى رغبتها في الفوز باستيراد البضائع ذات "التقنية العالية" (High Tech) وذلك إدراكا منها للتخلف المتزايد للاتحاد السوفيتي في هذا المجال. وأهم ما نستخلص من ذلك أنّ الكتلة السوفيتية لم تعان فقط من مجرد انخفاض معدلات النمو والإنتاج الاقتصادي من الناحية المطلقة، بل من تزايد تدني وضعها **النسبي** مقارنة بالغرب. وكان العالم يتغير من حول الكتلة السوفيتية، ممّا أثبت صحة تنبؤ تروتسكي (الذي اعتبره ستالين أواخر عشرينيات القرن العشرين، نوعا من

الهرطقة) بأنّ جزيرة سوفييتية من الشيوعية لا يمكنها أن تظل طافية في بحر من الرأسمالية.

وما لا يقل أهمية أيضا هو أن مساعي الكتلة السوفيتية لرفع مستوى الروابط التجارية مع الغرب وزيادة فرص السفر والزيارات والتبادل الثقافي معه كشفت هشاشة النظام الشيوعي أمام النفوذ الاقتصادي والثقافي الغربي بدلا من أن ترسخ مكانة هذا النظام. فعلى الصعيد الاقتصادي تجلى ذلك في حجم الديون التي ترتبت على دول في الكتلة السوفيتية كبولندا وهنغاريا تجاه المصارف الغربية.

وعلى الصعيد الثقافي أصبح في وسع مواطني دول أوروبا الشرقية باطراد أن يجروا مقارنات بين ظروف معيشتهم في بلادهم وبين معيشة المواطنين في الغرب. وكانت برامج تلفزيون ألمانيا الغربية، على سبيل المثال، تحظى بأعداد كبيرة من المشاهدين في ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا؛ وكانت "**إذاعة أوروبا الحرة**" والمحطات المماثلة تبث برامج موجهة إلى الكتلة الشرقية. ويجب أيضا أن نشير إلى تنامي الحركة السلمية عبر القارة الأوروبية خلال سبعينيات القرن العشرين، والتي ربطت بين القوى المناهضة للأسلحة النووية والقوى المناصرة للديمقراطية على جانبي "الستار الحديدي". وفي حين يوجد خلاف في الرأي على مدى تأثير تلك الضغوط في سياسات الحكومات الغربية،فمن المستحسن أن نفترض بأنّها أسهمت في إحداث جيشان في أوروبا الشرقية (Thompson 1990; Kaldor 1995).

وباختصار، فإنّ السياسة الانعزالية والأوتاركية (autarky) الاقتصادية (أي التنمية المنفصلة بمعزل عن التجارة العالمية)، التي يمكن المجادلة بأنّها دفعت إلى الأمام معدلات النمو والتماسك الأيديولوجي داخل الكتلة الشرقية في أوائل فترة ما بعد الحرب، أصبحتا بعد ذلك عبئا على دول الكتلة وأصبح من المستحيل في نهاية الأمر الإبقاء عليهما.

ومن المفيد أن ندرس الحرب الباردة على أساس أنها تتألف من **نظامين** متداخلين ومتراكبين في آن معا:

١ـ **نظام حرب باردة** يتميز بعداوة أمريكية ـ سوفيتية ومواجهة نووية وامتداد تلك المنازعات المركزية إلى حواف النظام الدولي.

٢ــ **النظام الرأسمالي العالمي** الذي تميز بانتشار نطاق الإنتاج والتجارة وتزايد الترابط الاقتصادي على مستوى العالم.

كان وجود الاتحاد السوفيتي محددا ومحدودا بالحرب الباردة، في حين كانت الولايات المتحدة مشاركا كاملا، لا بل كانت المشارك الرئيس، في تنامي الرأسمالية العالمية. فمهما كانت المشكلات الاقتصادية للولايات المتحدة منذ سبعينيات القرن العشرين فما بعد ـــ وقد كانت مشكلات كبيرة ـــ فإنّها لم تبلغ حد إفراز أزمة خطيرة على صعيد الشرعية السياسية كتلك التي تعرض لها الاتحاد السوفيتي.

ومن الأساليب للتعبير عن ذلك أن نقول: إنّ الحرب الباردة لم تستغرق قط وبشكل حقيقي إمكانات الولايات المتحدة على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وعلى النقيض من ذلك كان الاتحاد السوفيتي محددا ضمن أطر الأيديولوجية والتاريخ إلى حد العزلة الموهنة وعاجزا عن مواجهة التحدي الذي طرحته عولمة الاقتصاد السياسي الرأسمالي (Crockatt 1995: 370-1)

- علينا ألا نقصر بحثنا عن أسباب انتهاء الحرب الباردة على الظروف الداخلية والخارجية، وندرسها بفصل كل منهما على حدة، بل أنّ نبحثها ضمن إطار التفاعل بين الاثنتين.
- جعل انفصال الكتلة الشيوعية عن النظام الرأسمالي تلك الكتلة تعاني من وضع متدن نسبيا باطراد مقارنة بالغرب الرأسمالي، رغم أنّ انفصالها ذاك لم يكن، على ما اتضح، مسيئا للشيوعية حتّى سبعينيات القرن العشرين.
- كان تزايد الوعي بالوضع المتدني نسبيا أحد العوامل في انهيار الشيوعية.

الخاتمة: العواقب والمضامين

Conclusion: Consequences and Implications

من السابق لأوانه القفز إلى نتائج محددة وموثّقة فيما يتعلّق بانتهاء الحرب الباردة لكننا يمكن أن نشير إلى بعض العواقب المباشرة، ونطرح عددا من الأفكار التي لا بدّ من أن تكون تكهنية في شأن المستقبل. فقد أزالت نهاية الحرب الباردة دفعة واحدة تقريبا الظروف البنيوية و الأيديولوجية التي كانت أساس الصراع بين القوتين العظميين على

مدى السنوات الأربعين السابقة لذلك. وكان هذا في حدّ ذاته بشيرا بتخفيف عام في حدة التوتر يتراجع في خطر نشوب حرب، ولاسيّما حرب نووية.

ومن حيث إنّ الصراع بين القوتين الأعظم كان كامنا وراء الصراعات الإقليمية في مختلف أنحاء العالم، فقد أتاحت نهاية الحرب الباردة احتمال إيجاد حلول لتلك المنازعات. وفي الجانب الأكثر تفاؤلا وجدنا أنّ الظروف أصبحت إثر نهاية تلك الحرب مهيأة لإقامة **نظام عالمي جديد** تصبح فيه قوة الولايات المتحدة، بالتنسيق مع باقي أعضاء مجلس الأمن الدولي، عامل استقرار عالمي. ووصف أحد الكتّاب في معرض حديثه عن الشعور بالانتصار الذي ميّز ردود الفعل الأمريكية الأولية إزاء انتهاء الحرب الباردة، ذلك الوضع بأنّه "لحظة ذات قطب واحد" (Krauthammer 1990-1).

واعتبر بعض الدارسين حرب الخليج عام ١٩٩١ نموذجا لنوع جديد من الإجراء الدولي الجماعي تتصرّف فيه الأمم المتحدة، بدعم قوي من الولايات المتحدة، كما كان أعضاؤها المؤسسون ينوون لها أن تتصرف كمنظمة أمن جماعي حقيقية. وفوق هذا وذاك كان من شأن انتهاء الحرب الباردة أن يجلب عائدا من "عوائد السلام" في المجالين المالي والسياسي. وأصبح في وسع الدول بعد تلك الحرب أن تصرف موارد أقل في ميدان سياستها الخارجية والعسكرية، وأن تخصصها للنمو الاقتصادي الداخلي.

وعلى النقيض المقابل لهذا الطرح كان هناك الرأي القائل: إنّ الحرب الباردة كانت قد أسهمت في إحلال الاستقرار على صعيد السياسة الدولية، وبأنها فعلا رسخت دعائم **السلام الطويل** الذي شهدته سنوات ما بعد الحرب (العالمية الثانية) بدليل عدم نشوب حرب بين القوى العظمى (Gaddis 1986). من هذا المنظور نرى أنّ انتهاء الحرب الباردة، لذلك السبب، كان حدثا أسهم في إشاعة عدم الاستقرار، مهما كان احتمال ترحيب البعض بانهيار الشيوعية نتيجة انتهاء تلك الحرب.

وكانت أسوأ التنبؤات تتحدث عن انتشار الفوضى والعنف في الدول التي خلفت الاتحاد السوفيتي والأنظمة التي برزت في أوروبا الشرقية، عند تحقيق القوى القومية والعرقية، المكبوتة مدة طويلة، حرية التعبير، وعن ترافق ذلك بتصاعد عام في عدم الاستقرار عالميا (Mearsheimer 1993).

وفي غضون أشهر من انهيار الشيوعية كان النقاش في شأن ما سبق آنفا (وآراء أخرى أيضا) قد أفرز مؤلفات مستفيضة. وكان في وسع كل من معسكري ذلك النقاش أن

يستند إلى الأدلة التي تبرهن على صحة ادعاءاته، لأن عالم ما بعد الحرب الباردة كشف، ولا عجب، عن اتجاهات متنوعة ومتضاربة. فكان في وسع **المتشائمين** أن يشيروا إلى تفكك جمهورية البوسنة ودول أخرى خلفت دولة يوغسلافيا السابقة على ذلك النحو الدموي والعنيف، وتفرقها إلى مجموعات عرقية متنافسة، وتفشي انتفاضات عرقية وقومية مماثلة في أنحاء أخرى من العالم.

أمّا **المتفائلون** فكان في وسعهم الإشارة إلى موافقة كل من أوكرانيا وروسيا البيضاء (بيلاروسيا) وكازاخستان على إخضاع الأسلحة النووية في أراضيها للسيطرة الروسية، والإشارة أيضا إلى قرار روسيا وأمريكا المشترك بالتوقف عن استهداف كل منهما الأخرى بالأسلحة النووية. وقد بقي الكثير من الأخطار النووية ماثلا حتّى اليوم، لكن تلك الاتفاقات كانت بمثابة خطوات على الطريق نحو إزالة التوتر النووي الذي دام لأكثر من أربعين عاما (راجع الفصل ١٧).

ولا يهم كثيرا أن نرسم مخططا مبسطا يوضح التوازن بين آراء كل من المعسكرين، لأن كل تطور جديد ينطوي على اتجاهات إيجابية وسلبية كامنة فيه على السواء. والأنسب من ذلك أن نتساءل عن مدى تأثير انتهاء الحرب الباردة في الوسط الذي كان يجري فيه الصراع الدولي.

عدم الاستقرار في حدّ ذاته ليس أمرا جديدا بالتأكيد في ميدان السياسة الدولية، بل إنه كان داء مزمنا خلال الحرب الباردة في العديد من أنحاء العالم. ونشكّ في مرور سنة واحدة في فترة ما بعد الحرب لم تشهد نشوب حرب، إما أهلية أو قومية. فلم يتمتع الكثير من مناطق العالم، ولاسيّما دول **"العالم الثالث"**، بأي فترة من **السلام الطويل** (Brecher and Wilkenfeld 1991). ومع هذا فقد طرأ واقع جديد بعدم وجود أي بناء واضح في النظام الدولي الناشئ بعد الحرب الباردة.

ومع عظمة القوّة الأمريكية، كان يبدو أن هناك احتمالا ضئيلا في تحقيق **"السلم الأمريكي" (Pax Americana)** وليس أقل الأسباب في ذلك أن الأمريكيين أنفسهم لا يستطيعون الاتفاق فيما بينهم على نوع الدور الدولي الذي ينبغي أن تلعبه الولايات المتحدة في غياب التهديد المألوف من قبل القوّة السوفيتية. وفي حين أن الاتجاه نحو **النظام الدولي** ظل يمثل قوة كبيرة داخل الولايات المتحدة، فإنّ الاتجاه نحو **الانعزالية** كان عاملا يجبر أي رئيس أمريكي على أن يحسب له حسابا (راجع M. Cox 1995).

كما لم ينبثق بناء جديد من الأمن الجماعي مستند إلى الأمم المتحدة على الرغم من أنها نشطت بوضوح في ميدان الإشراف على الانتخابات وعمليات حفظ السلام بعد عام ١٩٨٩، وأقرت في حالات عديدة، كحرب الخليج والصراعات في يوغسلافيا السابقة، استخدام القوّة العسكرية الكثيفة من قبل هيئات أخرى لتحقيق أغراض الأمم المتحدة وتحت لوائها. غير أنّ هذه المنظمة بقيت وليدة الدول التي شكّلتها وتعوزها الإرادة الذاتية. ولا يستبعد احتمال إحداث تغيير جذري في سلطات الأمم المتحدة لكن ذلك لا يبدو محتملا في المدى القصير أو المتوسط.

ومن الهياكل البنيوية الممكنة في النظام الدولي التي لا يحتمل نشوؤها، نموذج ثالث يستند إلى "تآلف قوى" على غرار ما قام في أوروبا إثر انتهاء حروب نابليون، على الرغم من أنّ ما يعرف بمجموعة الدول السبع الأغنى في العالم (G7) أي الدول الصناعية المتقدمة، ربّما كانت هي التي تملك القدرات التي تؤهلها لأن تكون تلك الهيئة الدولية المتآلفة. وربّما كان عدم ارتقاء هذه الدول إلى درجة أن تصبح تلك الهيئة الدولية، ولا يحتمل أن تصبح كذلك، انعكاسا لرفض الدول الأخرى، ولو كانت صغيرة وضعيفة، أن يملي عليها أحد إرادته. ومهما يكن من شأن الفوارق الفعلية في القوى ضمن النظام الدولي، فقد كان هناك مزاج ديمقراطي يعارض إضفاء الشرعية على نوع من حكم "القوة العظمى" الذي اتسمت به دبلوماسية القرن التاسع عشر.

ويضاف إلى هذا أن نتساءل عمن كانت بالتحديد هي "القوى العظمى" في عالم لم تتماش فيه القوّة الاقتصادية والقوة العسكرية معا على الدوام، وعالم لم يكن فيه تداول القوّة ذاتها ثابتا مستقرا.

وباختصار فإنّ المؤسّسات ومبادئ النظام المنبثقة عن تجارب الماضي لم تطبق، في عالم ما بعد الحرب الباردة، بوضوح أو بشكل مباشر، الأمر الذي خلّف قدرا كبيرا من العمل غير المنجز أمام أصحاب النظريات والنشطاء في ميدان العلاقات الدولية على السواء كي ينهمكوا في إنجازه.

الحقل ٥ ـ ٦ مفاهيم رئيسية

مبدأ بريجينيف: فكرة منح "سيادة محدودة" لدول الكتلة السوفيتية، كانت تستخدم لتبرير سحق حركة الإصلاح في تشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨.

المجتمع المدني: شبكة المؤسسات والأنشطة الاجتماعية (كالعلاقات الاقتصادية وجماعات الأسرة والأقارب والروابط الدينية وغيرها من الروابط الاجتماعية) التي تكمن خلف المؤسسات السياسية المحضة. ويعتقد أصحاب النظريات الديمقراطية بأنّ الطبيعة التطوعية لتلك الروابط تعتبر أمرا أساسيا للأنشطة في ميدان السياسة الديمقراطية.

البيت الأوروبي المشترك: مفهوم غورباتشوف (المرتبط بفكرته عن "التفكير الجديد" في ميدان السياسة الخارجية) بالنسبة إلى وحدة أوروبا الضرورية والحاجة إلى التغلب على "التصنع والطبيعة المؤقتة للمواجهة بين الكتل من كتلة إلى أخرى والطبيعة البائدة لكيان "الستار الحديدي".

إمبراطورية الشر: مصطلح أطلقه الرئيس ريغان في خطاب ألقاه عام ١٩٨٣ واصفا به الاتحاد السوفيتي.

التفكير الجديد: الوصف العام الذي أطلقه الرئيس غورباتشوف على إصلاحاته في مجال السياسة الداخلية والخارجية للاتحاد السوفيتي.

السلم الأمريكي: عبارة مشتقة من اللاتينية (من سلم روما Pax Romana) وتشير إلى سلام عالمي تمليه القوّة الأمريكية.

الاكتفاء المعقول: عبارة أطلقها غورباتشوف (وترتبط بنظريته عن "التفكير الجديد" في السياسة الخارجية) على سياسة دفاعية تستند إلى الاحتفاظ بمستوى الحد الأدنى الضروري من التسلح المتوافق مع حاجات الأمن القومي، وترمي إلى الحؤول دون تصاعد وتيرة السباق على التسلح النووي.

السبل المنفصلة التي تحقق الاشتراكية: إقرار خروتشوف بوجود تنوع داخل الكتلة السوفيتية وبصلاحية انتهاج طرق منفصلة (ضمن حدود صارمة) نحو الهدف الاشتراكي المشترك.

الاشتراكية في دولة واحدة: مصطلح أطلقه ستالين واستخدم لتبرير ابتعاد الاتحاد السوفيتي عن الرأي الماركسي التقليدي القائل: إنّ الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي لا

يمكن أن تنجح إلا بالترافق مع نشوب ثورات اشتراكية داخل الدول الصناعية المتقدمة.

النقاط الرئيسية

- فتحت نهاية الحرب الباردة الباب أمام التكهنات المتشائمة والمتفائلة (في شأن مستقبل عالم ما بعد هذه الحرب).
- كان في وسع الاتجاهين المذكورين الإشارة إلى دلائل تدعم ادعاءاتهما وتتوافر في الاتجاهات المتنوعة والمتضاربة في التطورات الدولية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة.
- لا تكمن المظاهر الجديدة للنظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة في وجود عدم الاستقرار والصراعات، بل في بيئة الظروف التي كانت تلك الصراعات تقع فيها.
- لا تقدم لنا المفاهيم عن النظام الدولي المستقاة من الماضي إرشادات واضحة عن الحاضر أو المستقبل.

أسئلـــة

١. هل تفيدنا دراسة نجريها عن نهاية الحرب الباردة في فهم الآلية التي يطرأ من خلالها تغير الأنظمة في السياسة العالمية؟
٢. ما الذي تعتقد أن غورباتشوف كان يأمل في تحقيقه من خلال سياستي "الانفتاح" و"إعادة البناء"؟
٣. ما هي العلاقات بين التغير في الاتحاد السوفيتي والثورات في أوروبا الشرقية؟
٤. لماذا فشلت التغييرات في زعامات دول أوروبا الشرقية خلال فصلي الصيف والخريف من عام ١٩٨٩ في أن تؤدي إلى انهيار الأنظمة الشيوعية هناك؟
٥. هل يمكنك أن تستنبط طرقا، غير التي ذكرت في هذا الفصل، لتصوّر العلاقة بين الأسباب الخارجية والداخلية لانهيار الشيوعية في الاتحاد السوفيتي ؟
٦. هل "انتصر" الغرب في الحرب الباردة؟

٧. ما هو الدور، إن وجد، الذي لعبه ريغان وإدارته في إنهاء الحرب الباردة؟
٨. لماذا فشل الخبراء على العموم في توقع انهيار الشيوعية؟
٩. هل النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة أقل استقرارا منه خلالها؟
١٠. ما مبادئ إحلال النظام، إن وجدت، التي تعمل في مجال السياسة الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة؟
١١. هل يمكن اعتبار الشيوعية إحدى ضحايا "عولمة السياسة العالمية"؟

مراجع أخرى للقراءة

R. Garthoff, The Great Transition: American-Soviet Relations and the End of the Cold War (Washington, DC: Brookings Institution, 1994).

أشمل تأريخ دولي لنهاية الحرب الباردة.

D. Oberdorfer, The Turn: From the Cold War to a New Era (New York: Touchstone Books, 1992).

وصف صحافي شامل كتب بدرجة عالية من الذكاء ويستحق القراءة.

Michael Beschloss and Strobe Talbott, At the Highest Levels: The Inside Story of the End of the Cold War (Boston: Little Brown, 1993).

وصف يسير على إيقاع الضربة فالضربة على مستوى السياسات العليا خلال عامي ١٩٨٩-١٩٩١.

M. Hogan (ed.), The End of the Cold War: Its Meaning and Implications (Cambridge: Cambridge University Press, 1992).

يضم هذا الكتاب مجموعة من الآراء المختلفة في شأن الحرب الباردة ونهايتها.

E. Hobsbawm, Age of Extremes: The Short Twentieth Century, 1914-1991 (London: Michael Joseph, 1994).

كتاب يتيح لقارئه اكتساب رؤى بعيدة المدى عن الفترة التي يغطيها ويعرض نهاية الحرب الباردة في ضوء أحداث القرن العشرين ككل.

R. Crockatt, The Fifty Years War: The United States and the Soviet Union in World Politics, 1941-1991 (London: Routledge, 1995).

كتاب يبحث في العلاقات السوفيتية ــ الأمريكية بين عام ١٩٤١-١٩٩١. وفيما يتعلّق بانهيار الشيوعية في الاتحاد السوفيتي نقترح البدء بكتابين جيدين من تأليف اثنين من الصحافيين:

A. Roxburgh, The Second Russian Revolution (London: BBC Publictions, 1991), و David Remnick, Lenin's Tomb: The Last Days of the Soviet Empire (London: Viking, 1993).

يضاف إليهما: M. Goldman, What Went Wrong With Perestroika (1992).

وهو كتاب جيد يبحث في المسائل الاقتصادية. أما التطورات في أوروبا الشرقية فتحظى بتغطية جيدة في كتابين:

C. Gati, The Bloc that Failed: Soviet-East European Relations in Transition (Bloomington: Indiana University Press, 1990).
K. Dawisha, Eastern Europe, Gorbachev and Reform: The Great Challenge (Cambridge University Press, 1990).

ومن الجانب الأمريكي نقترح قراءة:

John L. Gaddis, The United States and the End of the Cold War: Implications, Reconsiderations, Provocations (New York: Oxford University Press, 1992).

الجزء الثاني

نظريات السياسة العالمية Theories of International Politics

نعرض في هذا القسم من الكتاب النظريات الكبرى التي يسعى أصحابها إلى تفسير المقصود بعبارة "**السياسة العالمية**" وأبعادها. ولنا في هذا هدفان: أولهما، أنّنا نرغب في تمكين القارئ من تفهم الموضوعات الرئيسية للنظريات التي كان لها أكبر الأثر في تفسير السياسة العالمية.

ولهذه الغاية ضمنّا في هذا القسم فصولا عن المذاهب النظرية الثلاثة الرئيسية في مجال السياسة العالمية، ألا وهي: الواقعية ونظرية النظام العالمي والليبرالية. وقد كانت الواقعية أكثر هذه النظريات، وبفارق كبير، أثرا في ذلك المجال، لكنها، وكما أسلفنا في مقدمة الكتاب، تعرضت لانتقاد شديد على اعتبار أنها في الواقع أيديولوجية ترتدي قناع النظرية الموضوعية.

وقد شهد تاريخ العلاقات الدولية في معظم فتراته خلافا واضحا بين الواقعية ومنافستيها الرئيستين مع احتدام النقاش لمصلحة كل من الواقعية والليبرالية لوقت أطول وتطور أبعد مدى. ومن ثم ننطلق إلى تعريفك بأحدث الأعمال النظرية في ميدان السياسة العالمية، عارضين في هذا السياق بحثا مواكبا لآخر ما كتب عن تلك النظريات. لهذا نأمل أن يتمكن القارئ، في نهاية هذا الجزء، من فهم الموضوعات الرئيسية لمختلف النظريات ويتمكن أيضا من تقويم نقاط القوّة والضعف النسبية لكل منها.

وهدفنا الثاني أن نقدم للقارئ عرضا عاما لمصطلح النظرية يحتاج القارئ إليه ليتمكن من تقويم مدى أهمية العولمة في مجال فهمنا للسياسة العالمية. ونأمل بعد قراءة الفصول التالية أن يصبح القارئ في وضع أفضل يساعده على إدراك الجوانب التي قد تفسر بها هذه النظريات الخاصة بالسياسة العالمية مسألة العولمة بطرق مختلفة. ونظنّ أنّ القارئ سيتمكّن عندها من أن يقرّر بنفسه اختيار التفسير الذي يراه أكثر إقناعا، ونوع الدلائل التي قد يجدها فيما تبقى من أقسام هذا الكتاب لنجعله قادرا على تقدير المدى الذي تعتبر عنده العولمة علامة على دخول مرحلة جديدة متميزة في ميدان السياسة العالمية،

وما إذا كانت العولمة تتطلب نظريات جديدة، أو ما إذا كانت مجرد نزوة أو بدعة سائدة يمكن أن تغير ظاهر السياسة العالمية من دون أن تمس سماتها التحتية الرئيسية.

6

الــواقــعـيــة

Realism

تيموثي دن

(Timothy Dunne)

- مقدمة: الحكمة الأزلية للمذهب الواقعي
- واقعية واحدة، أم واقعيات عديدة؟
- الواقعية الأساسية
- الخاتمة: الواقعية وعولمة السياسة العالمي

دليل القارئ

الواقعية هي النظرية السائدة في ميدان العلاقات الدولية. لماذا؟ لأنّها تعطينا أقوى تفسير لحالة الحرب التي هي الظرف السائد للحياة في إطار النظام الدولي. وهذا هو الادعاء الجريء الذي يطرحه الواقعيون دفاعا عن واقعيتهم، وهو ادعاء سنخضعه للنقد في هذا الفصل. وفي القسم الثاني منه سنتساءل عما إذا كان هناك **مذهب واقعي** واحد أو مذاهب عدة للواقعية.

وما سنطرحه في النقاش التالي يشير إلى أنه رغم وجود خلافات مهمة، ولاسيّما بين الواقعية التاريخية والواقعية البنيوية (structural realism)، فمن الممكن لنا أن نتلمس أساسا مشتركا يجمع بين أفكار الواقعيين جميعا على اختلافها. والقسم الثالث من هذا الفصل يحدّد هذه العناصر المشتركة كالتالي: العون الذاتي ونظام الدولة والبقاء. وفي القسم الرابع والأخير نعود إلى التساؤل عن مدى أهمية المذهب الواقعي في تفسير ما هو قائم في عالمنا أو فهمه. وعلى الرغم من أنّ الواقعية لا تحدّد لنا معالم الكثير من المسائل المتعلّقة بعولمة السياسة العالمية، فإنّ إبرازها مسألة القوى المادية، مثل سلطة الدولة، يظلّ بعدا مهما من أبعاد العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة.

مقدمة: الحكمة الأزلية للمذهب الواقعي

Introduction: The Timeless Wisdom of Realism

بعبارة مجازية، نقول: إنّ كتاب **العلاقات الدولية** فتح على الصعيد الأكاديمي بعد "الحرب العظمى" (الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨). ويروي الفصل الأول قصة المثاليين في فترة ما بين الحربين العالميتين وإيمانهم العاطفي بقدرة البشرية على تجاوز ويلات الحرب. وفي الفصل الثاني نقرأ عن مدمري المثالية من الواقعيين. وقد شهدنا في كل من ميادين الحرب في أوروبا وفي أجواء الأمان النسبي في مقر الحكومة البريطانية بلندن، وجود المنظرين وممارسي السياسة مرة أخرى، الذين يحاولون إمالة شفرات طواحين الهواء التي تدير عجلة سياسة القوّة بطريقة دون كيشوتية. وما تبقى من قصة العلاقات الدولية، من جوانب عدة، يعتبر حيزا ملحقا بالمذهب الواقعي[1]

ولا يزال كبار المنظّرين وصانعي السياسة منذ عام ١٩٣٩ حتّى الوقت الحاضر ينظرون إلى العالم بمنظار واقعي (راجع الفصل ١٠). وكانت الوصايا التي أفرزتها تلك النظرة مناسبة بشكل خاص للظروف التي رافقت وصول الولايات المتحدة إلى مرتبة **الدولة المهيمنة** (أو الزعيمة) في العالم. وقد علّمت الواقعية الزعماء الأميريكيين أن يركزوا على المصلحة لا على الأيديولوجية وأن يدركوا أن في الإمكان أن يقوم تعايش بين الدول العظمى حتّى لو تضاربت قيمها ومعتقداتها. وباعتبار أنّ **الواقعية** تمثل "دليلا" يسترشد به للبلوغ بمصالح الدولة إلى الحدّ الأقصى ضمن ظروف معاكسة، فهذا أمر يفسر من بعض الجوانب السبب في أنها تظل "التقليد الجوهري في مجال دراسة السياسة العالمية" (Keohane 1989a:36).

والعناصر الأساسية للواقعية هي: الدولة، هي العامل الفاعل الرئيس، ومذهب نظام الدولة هو المصطلح الذي يطلق على فكرة الدولة باعتبارها الممثل الشرعي للإرادة الجماعية للشعب؛ الأولوية القصوى لزعماء الدولة هي ضمان بقاء دولتهم؛ والعون الذاتي (الاعتماد على النفس) هو مبدأ العمل ضمن ظروف نظام فوضوي حيث لا يوجد نظام حكومة عالمية. وهذه العناصر الثلاثة تشكل زوايا المثلث "الواقعي".

قبل الخوض في الفكر الواقعي بالتفصيل، نعود بالقارئ إلى مجاز العلاقات الدولية الأكاديمية باعتبارها كتابا منفردا. ومن المهم للدارس هنا أن يتذكر أن سيرة أي مادة درسية، كشأن جميع الأبحاث، منفتحة على قرارات متعددة، كما أن الفصول النهائية لم تكتب بعد. ومن التجارب الفكرية اللافتة أن نتساءل عمّا إذا كانت الواقعية ستكون لها الكلمة الأخيرة، بمعنى أنها ستكون النظرية السائدة في نهاية المطاف، وأن نتساءل أيضا عما إذا كانت خاتمة "كتاب" العلاقات الدولية التي تصاغ الآن في عجلة، ستعاد كتابتها على يد أحد المنظرين الواقعيين، حين تتكشف لنا "**نهاية العالم كما نعرفه**"؟

وربّما رأى العديد من المنظرين المعاصرين أن مركز ثقل هذا الفرع من فروع المعرفة قد تحول بالفعل بعيدا عن الواقعية واتجه نحو شكل جديد من الليبرالية، وهي نظرية ربّما تكون أنسب لحقبة ما بعد الحرب الباردة. في حين يرى منظّرون آخرون أكثر راديكالية أن ما نحتاج إليه هو أمر لا يقل عن إجراء عملية تحويل في مجال تخيلنا السياسي من حيث توسيع نطاق إحساسنا بالانتماء الاجتماعي إلى ما يتجاوز حدود سيادة

الدولة التي يعتبرها الواقعيون (وبعض المفكرين الليبراليين) من الأمور المسلّم بها. ورغم أن هذا الفصل أضيق من أن يعالج هذه الطروحات بإنصاف، فقد أوردنا "موجزاً" لها في الحقل ٦-٣ أملا في أن يراجعها القارئ في شكلها الأصلي.

وفي معرض ردّنا على النقاد يجدر أن نذكرهم بأنّ نذرا قد لاحت مرات عدة عن اقتراب نهاية المذهب الواقعي في طيات التفاسير العلمية خلال ستينيات القرن العشرين والمذهب التحويلي خلال سبعينيات ذلك القرن، وها نحن أولاء قد شهدنا عودة الواقعية في شكل أكثر رسوخا بدءا من أواخر سبعينيات وخلال ثمانينيات القرن العشرين. ومن هذا الجانب تشاطر الواقعية المذهب المحافظ إقراره بأنّ نظرية لا تملك وسائل التغيير، لا تملك وسائل الحفاظ على بقائها ذاته.

وتتعلّق مسألة حيوية البقاء بالنسبة إلى الواقعية بأحد ادعاءاتها الأساسية، ألا وهو أنها تجسيد لقوانين السياسة الدولية، وهي القوانين التي تبقى صحيحة عبر الزمان (التاريخ) والمكان (الجغرافيا). ويعرض هذا الطرح واحد من كبار الواقعيين المعاصرين، روبرت غيلبين (Robert Gilpin) الذي يشكك "فيما إذا كان الباحثون في العلاقات الدولية خلال القرن العشرين يعرفون أي شيء لم يعرفه ثوسيديديس وأقرانه عن سلوك الدول خلال القرن الخامس قبل الميلاد". والمعروف أن ثوسيديديس هو مؤرخ "الحروب البيلوبونيزية" (1981:227-8) التي جرت بين القوتين العظميين في العالم الإغريقي القديم، وهما أثينا وإسبارطة. وتعتبر حلقة ثانوية من حلقات ذلك الصراع التاريخي، تعرف باسم **"حوار ميلوس"**، مثلا رائعا لعدد من المبادئ الرئيسية. وتعيد دراسة الحالة رقم ١ (الحقل ٦-١) ذلك الحوار الذي جرى بين القادة الأثينيين الواقعيين الذين نزلوا جزيرة ميلوس لممارسة **"حقهم"** في غزو سكان الجزيرة والرد **"المثالي"** الذي استثاره سلوك أولئك القادة لدى أولئك السكّان.

ومختصر الكلام إن ما كان يمارسه الأثينيون على الميلوسيين كان منطق سياسة القوة. فقد كان في قدرتهم فرض الأمر الواقع على الميلوسيين بفضل تفوقهم العسكري الهائل على سكان الجزيرة: إما أن تخضعوا بسلام أو تواجهوا الإفناء. وحاول الميلوسيون من طرفهم أن يبعدوا عن أنفسهم شبح ذلك المنطق بمناشدة الأثينيين بدورهم أن يراعوا مبادئ العدالة ويتذكروا الرب المعبود والإسبارطيين حلفاء الميلوسيين.

الحقل ٦ -١ دراسة حالة١: الحوار الميلوسي ــ الواقعية والإعداد للحرب[٢]

الأثينيون: إذاء ومن طرفنا فنحن لن نستعمل عبارات طليّة كأن نقول مثلا: لنا حق في بناء إمبراطوريتنا لأنّنا هزمنا الفرس... ونطلب منكم، من طرفكم، أن لا تتخيلوا بأنكم سوف تؤثرون فينا بقولكم إنكم، بالرغم من كونكم إحدى مستعمرات إسبارطة، لم تنضموا إلى إسبارطة في الحرب، أو إنكم لم تلحقوا بنا قط أي أذى..... وأنتم تعلمون كما نعلم نحن أنه حين تبحث هذه المسائل من قبل أناس عمليين، فإنّ معيار العدالة يعتمد على تكافؤ القوّة والقدرة على الإخضاع وأنه في الواقع يفعل الأقوياء ما تمكنهم قوتهم من فعله والضعفاء يتقبلون ما عليهم أن يتقبلوا.

الميلوسيون: إذا من وجهة نظرنا (بما أنكم تجبروننا على أن نبعد العدالة عن مجرى التخاطب وعلى أن نحصر أنفسنا في نطاق المصلحة الذاتية)... لا ينبغي لكم أن تقضوا على مبدأ يعود بالخير على البشر جميعا، ألا وهو، أنه في حال جميع أولئك الذين يواجهون الخطر يجب أن يكون هناك شيء مثل العدل والإنصاف.

الأثينيون: نحن لا نريد أي متاعب في ضمكم إلى إمبراطوريتنا، ونريد أن تنجوا بأرواحكم لمصلحة كل من أنفسكم وأنفسنا.

الميلوسيون: وكيف يمكن أن تتساوى مصلحتنا في أن نكون العبيد ومصلحتكم في أن تكونوا السادة؟

الأثينيون: أنتم، بإذعانكم، ستنقذون أنفسكم من الكارثة، ونحن بعدم القضاء عليكم، سنتمكن من الإفادة منكم.

الميلوسيون: إذا فأنتم لا توافقون على كوننا محايدين، أصدقاء بدلا من أن نكون أعداء، بل حلفاء لا نوالي أيا من الطرفين؟

الأثينيون: لا... لو كنا على صداقة معكم، لاعتبر رعايانا ذلك دليلا على ضعف لدينا، في حين أن بغضكم (لنا) دليل على قوتنا... بحيث إننا بغزوكم لن نوسع حجم إمبراطوريتنا فحسب، بل نوسع نطاق أمنها أيضا.

الميلوسيون: لكن هل تظنون أنه ليس هناك أمن لكم فيما نعرضه (عليكم)؟ فهنا أيضاء بما أنكم لن تسمحوا لنا بأنّ نتطرّق إلى ذكر العدالة، بل تطلبون منا أن نذعن

لمصالحكم، نحن، كذلك، يجب أن نبلغكم ما هي مصالحنا، وإذا تصادف أن التقت مصالحكم ومصالحنا، فيجب أن نسعى إلى إقناعكم بالحقيقة الواقعة. أليس مؤكدا أنكم ستجعلون جميع الدول التي تقف في الوقت الحاضر على الحياد أعداء لكم، حين تشاهد (تلك الدول) ما يجري هنا وتستنتج بطبيعة الحال أنكم بمرور الزمن سوف تهاجمونها أيضا؟... ومع هذا فإنّنا نعلم أن الحظ، في حالة الحرب، يقلب الموازين أحيانا ويجعلها أكثر تكافؤا.

الأثينيون: الأمل، ذلك الشيء المريح وقت الخطر!

الميلوسيون: إنّنا نثق بأنّ الآلهة ستهبنا حظا طيبا كحظكم، لأننا ننهض لما هو حق ضد ما هو باطل؛ أما في ما يخص ما يعوزنا من قوة، فإننا نثق بأنّ هذا سيعوّض بفضل تحالفنا مع الإسبارطيين، الذين لا بد، إن لم يكن لأي سبب آخر، فمن أجل الشرف، ولأننا من أبناء جلدتهم، أن يهبّوا لنجدتنا.

الأثينيون: أما في ما يخص رضى الآلهة، فإننا نعتقد بأنّ لنا حقا فيه يعادل حقكم... إن رأينا في الآلهة ومعرفتنا بالبشر يجعلاننا نستنتج بأنّ من القوانين العامة واللازمة للطبيعة أن يسود المرء على كل ما يستطيع. وهذا ليس ناموسا أوجدناه نحن بأنفسنا، ولا نحن أول من عمل به حين وجد. بل وجدناه قائما أصلا، وسنتركه قائما إلى الأبد لدى أولئك الذين يأتون بعدنا. إنّنا نعمل بموجبه وحسب، وإننا لنعلم أنكم أنتم أو أي طرف آخر يملك القوّة ذاتها التي نملكها سيتصرف بالضبط على النهج نفسه.

ولهذا، وما دام الأمر تعلق بالآلهة، فإننا لا نرى سببا وجيها يجعلنا نخشى أن نكون من المغضوب عليهم. لكن في ما يتعلّق بآرائكم عن إسبارطا وثقتكم بأنها، بدافع من الشرف، ستهب لمساندتكم، فما علينا إلا أن نقول: إنّنا نهنئكم على تبسيطكم الأمور، لكننا لا نحسدكم على غبائكم... فنحن أعلم من الجميع بأنّ الإسبارطيين أكثر ما يعرف عنهم أنهم يعتقدون بأنّ ما يحلو لهم فعله هو الأمر المشرّف وأن ما يلائم مصالحهم هو العدل.

الميلوسيون: لكن هذه هي النقطة بالذات التي يمكننا أن نشعر بأكثر الاطمئنان حيالها. فمصلحتهم الذاتية هي نفسها التي ستجعلهم يرفضون خيانة رعايا مستعمراتهم، (نحن) الميلوسيين.

الأثينيون: يبدو أنكم تتسون أن المرء إذا سعى وراء مصلحته الذاتية فهو يريد أن يكون سالما في مأمن، في حين أنّ سبيل العدالة والشرف يورد المرء موارد الخطر... لا تجعلوا إحساسا زائفا بالشرف يضلكم عن سواء السبيل... وأنتم، إن اتبعتم سديد الرأي، ستحرصون على أن تجتنبوا ذلك. وأنتم، إن خيّرتم في أن تختاروا بين الحرب والسلامة، فلن تكونوا متصلّفين بلا تعقّل إلى حدّ أن تسيئوا الاختيار. وسترون أن ليس هناك ما يشين في الإذعان لأعظم مدينة في هيلاس (بلاد الإغريق) حين تمنحكم مثل هذه الشروط المعقولة: التحالف على أساس دفع الجزية والحرية في أن تتمتعوا بممتلكاتكم الخاصة. هذه هي القاعدة السليمة: مناهضة الأنداد، والتصرف باحترام تجاه الأسياد، والاعتدال في معاملة من هم أدنى شأنا.

الميلوسيون: قرارنا، أيها الأثينيون، هو تماما نفسه كما كان أولا. إنّنا لسنا على استعداد لأن نتخلى في لحظة وجيزة عن الحرية التي تمتعت مدينتنا بها منذ تأسيسها وعلى مدى سبعمائة عام.

الأثينيون: يبدو لنا... أنّكم ترون الغوامض حقائق، لأنّكم ببساطة ترغبونها أن تكون كذلك.

وكما يوضح هذا الحوار، نرى أنّ الميلوسيين أجبروا على الرضوخ للقانون الواقعي الحديدي القاضي بأنّ "الأقوياء يفعلون ما تمكّنهم قوتهم من فعله والضعفاء يتقبلون ما عليهم أن يتقبلوا". وسنرى أنّ الواقعيين فيما بعد يتفقون مع ثوسيديديس في الرأي بأنّ من سمات منطق سياسة القوّة أنه قابل للتطبيق في كل زمان ومكان. فبدلا من الأثينيين والميلوسيين يمكننا بكل بساطة أن نحلّ محلهم، على سبيل المثال، الألمان النازيين ومواطني تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٩، والاتحاد السوفيتي وهنغاريا (المجر) عام ١٩٥٦، أو إندونيسيا وتيمور الشرقية عام ١٩٧٥. ففي كل حالة من تلك الحالات كان على الدولة الأضعف أن ترضخ لإرادة الدولة الأقوى. فالقوة تطغى على الأخلاق، واستخدام القوّة أو التهديد باستخدامها يتفوقان على المبادئ القانونية كالحق في الاستقلال (السيادة).

وسنعود في خاتمة هذا الفصل إلى مسألة ما إذا كان الاتجاه **الواقعي** يجسّد بالفعل "**حقائق أزلية**" عن السياسة. هل يستطيع باحث تمكن من فهم تاريخ الصراع الدولي في

القرن الخامس قبل الميلاد أن يطبق **حقًا** مناهج الأدوات الفكرية ذاتها على صعيد السياسة العالمية في نهاية الألف الثانية بعد الميلاد؟ في القسم التالي نبدأ بتفكيك عناصر **الواقعية** لكي نكشف الأسلوب الذي تطورت به ممارسة هذه النظرية على مدى القرون الخمسة والعشرين الماضية. وبعد بحث الروافد التي تصب في المجرى العام لنظرية **الواقعية** وفكرها، سنحاول في القسم الثالث أن ننبش "نواة" من بحثنا لمبادئ واقعية يستطيع جميع الواقعيين أن يتفقوا عليها.

النقاط الرئيسية

- لقد كانت الواقعية النظرية المهيمنة في ميدان السياسة الدولية منذ بداية **"العلاقات الدولية"** الأكاديمية عام ١٩١٩.
- للواقعية تاريخ أطول من هذا بكثير خارج النطاق الأكاديمي. وتتردد أصداء التشكيك في طاقة الفكر البشري على إحراز تقدم أخلاقي في المنظّرين السياسيين الكلاسيكيين أمثال ثوسيديديس وميكيافيللي وهوبز وروسو.
- في **"الحوار الميلوسي"**، أحد أحداث الحرب البيلوبونيزية، يستخدم ثوشيديديس عبارات الأثينيين لإبراز وجهة النظر الواقعية لعدد من المفاهيم الرئيسيّة كالمصلحة الذاتية والتحالفات وميزان القوى والقدرات وانعدام الأمن. ويرد سكان ميلوس بعبارات **مثالية** مناشدين مراعاة العدل والإنصاف ومحاسن الحظوط وتعاليم الآلهة، وفي نهاية المطاف، يذكّرون الأثينيين بالمصالح المشتركة.
- في السنوات الأخيرة من القرن العشرين و نهاية الألفية الثانية كانت الواقعية لا تزال تستهوي الأكاديميين وتمدّ صانعي السياسة بالمعلومات، رغم أنّ انصرام الحرب الباردة شهد انطلاقة متجددة لأفكار **النظرية الليبرالية**، وانضوت مجموعة متنوعة من الآراء الأكثر انتقادا تحت لواء **ما بعد الوضعية**.

واقعية واحدة أم واقعيات عديدة؟ One Realism, or Many?

تعرضت المساعي الرامية إلى ربط عناصر نظرية موحدة **للواقعية** برمتها إلى الانتقاد من قبل كتاب متعاطفين مع ذلك الاتجاه (M. J. Smith 1986:3) وكتّاب من منتقديه. ونذكّر هنا بقلم واحد من كبار منتقدي الواقعية أنه "ليس هناك تقليد منفرد للواقعية السياسية، بل هناك عقدة من مظاهر التوتر والتناقض والتهرب المثبتة تاريخيا (Walker 1993:106).

وممّا يتطابق مع الرأي القائل إنه ليست هناك نظرية واقعية واحدة بل نظريات عدة، المحاولة (لاحقا) لوصف مختلف نماذج الواقعية وأبعادها. والتمييز الأبسط في هذا الميدان يأخذ شكلا من أشكال التوزيع إلى فترات: الواقعية الكلاسيكية (حتى القرن العشرين)، الواقعية الحديثة (١٩٣٩-١٩٧٩) والواقعية ــ الجديدة (من ١٩٧٩ فصاعدا). غير أنّ هذه الفترات المختلفة لا يمكن أن تتغلب على مشكلة التنوع والتعدد. إذ لا يتفق الواقعيون الكلاسيكيون جميعا، مثلا، على الأسباب التي دعت إلى قيام الحرب، أو ما إذا كان ميزان القوى حالة طبيعية أو حالة يجب إحداثها من لا شيء.

ومن الأشكال البديلة في إطار عملية التصنيف هو الشكل الذي يتبع الموضوع (ويحوي الجدول ٦-١ ملخصا لأنواع الواقعية المتعددة المدرجة لاحقا). ومن أكثر هذه الأنواع إقناعا التمييز الذي أشار إليه ر. ب. ج ووكر وفرّق فيه بين الواقعية التاريخية والواقعية البنيوية (R. B. J. Walker 1993:108-22) والذي ينطلق من التصنيف التالي[٣].

ويعتبر ميكيافيللي أبرز ممثلي فكر **الواقعية التاريخية**، مناصرا مجموعة من الحقائق الثابتة التي تسمح لزعماء الدولة بأنّ يخضعوا البيئة الخارجية لسيطرتهم. ويعتبر E. H. Carr مكيافيللي عصرنا الذي يدعو إلى سياسة خارجية تعترف بتداخل كل من القوّة والأخلاق والإخضاع والاسترضاء معا في إطارها. ويبدأ تسلسل مؤيدي **الواقعية البنيوية** عبر التاريخ من ثوسيديديس الذي دعا إلى اعتبار سياسة القوّة قانونا للسلوك البشري. وخفض مستوى الواقعية على هذه الشاكلة إلى حالة من حالات الطبيعة البشرية أمر يتكرر مرات عديدة في الأعمال البارزة الخاصة بدراسة القانون الكنسي الواقعي، وأشهرها كتاب Hans J. Margenthau الكاهن الواقعي في فترة ما بعد الحرب.

ولعلّ من المفيد أن نعتبر تلك الأعمال نظرية "بنيوية" وندعوها ـــ **الواقعية البنيوية الأولى**؛ لأن الواقعيين يعتبرون الطبيعة البشرية البنية **الحاسمة**، التي تقع خارج إطار التاريخ ولا يمكن تجاوزها. ويقصد من الاستعمال الأكثر تكرارا مصطلح "البنيوية" في أدبيات هذا الموضوع والوارد في عبارة - **الواقعية البنيوية الثانية**(٤) أن يكون بمثابة رمز لشكل النقاش الواقعي الذي يعزو سبب الصراع إلى التركيب الفوضوي للنظام العالمي الذي يحول دون أمراء المقاطعات ذات السيادة (روسو) أو الدول (والتز) الدخول في اتفاقات تعاونية لإنهاء حالة الحرب.

وبهذا يمكن أن يدفع تركيب ذلك النظام الدولي نحو الحرب حتّى لو كان زعماء هذه الدول يرغبون في السلام (Butterfield 1951:21). لكن عددا من الباحثين أشاروا إلى أنّ أولئك الواقعيين المعاصرين من أمثال Waltz وMearsheimer الذين سعوا إلى بناء نظرية واقعية من دون الاعتماد على افتراض يتعلّق بالطبيعة الإنسانية، غالبا ما "**يهرّبون**" إلى داخل فكرتهم عن "**نظام**" ما افتراضات سلوكية عن الدول باعتبارها كيانات متنافسة وأنانية.

زد على ذلك أن هذه السمات تبدو، في أعمال الواقعيين البنيويين المعاصرين، أنها تأتي في الأهمية **قبل** التفاعل المتبادل فيما بين الدول كما لو أنها كانت موجودة قبل بداية لعبة سياسة القوة.

ويتشكّل لدينا النوع الرابع والأخير من الواقعية من خلال قراءة أعمال توماس هوبز. فعلى الرغم من أنّ مؤلفه العظيم Leviathan يشير إليه الواقعيون غالبا من حيث تصويره المتشائم الواضح للطبيعة البشرية، فإنّ في وسعنا أن نصنّف هوبز بشكل أكثر فائدة في عداد من يسخّرون لدعم **الواقعية الليبرالية**. وتوحي مقارنته بين الأفراد في حالة طبيعية وكيانات ذات سيادة في حالة حرب بنوع من حرب باردة دائمة تعيش فيها الدول في حالة من الخوف من التعرض للهجوم - لكن الأمر الحاسم هو أنّ هوبز كان يرى أن الدول أقل هشاشة من الأفراد في الحالة الطبيعية مع كيانات أخرى ذات سيادة، وهي لذلك قادرة على التعايش مع كيانات أخرى ذات سيادة. وفيما تتبلور القواعد الأساسية للتعايش، كمبادئ السيادة وعدم التدخل، ينقلب النظام الفوضوي إلى **مجتمع فوضوي** وتتحول الواقعية من ذاتها إلى شكل من أشكال الواقعية الليبرالية. وقد لقي هذا الجناح الواقعي من

الليبرالية الاستحسان لدى البريطانيين من واضعي النظريات في ميدان العلاقات الدولية، الذين وصفهم جون فنسنت (John Vincent) بأنهم "أطروا هوبز مديحا من خلال تقليدهم إياه"(1981:96) (ﮪ).

ولا يعجب المرء كثيرا، في ضوء المجموعات المتنوعة المتوافرة من الواقعية، من أن يشكك في التماسك الإجمالي للواقعية كتقليد من تقاليد التقصي في شؤون العلاقات الدولية (Forde 1992:62). ويعتمد الجواب عن مسألة "**التماسك**"، بالطبع، على مدى دقة وصرامة المعايير التي نحكم بها على أنواع الاستمرارية التي تدعم نظرية بعينها. وربّما كان من الخطأ هنا أن نفهم التقاليد على أنها تيار واحد ومنفرد من تيارات الفكر، يتوارثه الواقعيون، في غلاف أنيق، من جيل إلى آخر.

والأفضل، بدلا من ذلك، أن نعتبر التقاليد الحية، كالمذهب الواقعي، تجسيدا لكل من الاستمراريات والمنازعات.

لهذا السبب كان من المهم بالنسبة إلى الطلبة أن يقرؤوا الواقعيين في سياقهم التاريخي والسياسي كي يحاولوا أن يفهموا العالم الذي يتحدثون إليه والقوى التي يتصدون لها.

الجدول ٦ -١ مخطط تفصيلي للمذاهب الواقعية

نوع الواقعية	أبرز المفكرين (أتباع المنهجين الكلاسيكي والحديث)	أبرز النصوص	"الأفكار الكبرى"
الواقعية البنيوية الأولى (الطبيعة البشرية)	ثوسيديديس (حوالي ٤٣٠ - ٤٠٠ق.م)	"الحرب البيلوبونيزية"	السياسة الدولية تسير بدافع من الصراع على السلطة تكمن جذوره في الطبيعة البشرية. أما العدالة والقانون والمجتمع فهي إما لا مكان لها أو أنها مطوقة.
	مورجانتو (١٩٤٨)	"السياسة بين	

		"الأمم"	
الواقعية التاريخية أو العملية	مكيافيللي (١٥٣٢) كار (١٩٣٩)	الأمير "أزمة الأعوام العشرين ١٩١٩ - ١٩٣٩"	تقرّ الواقعية السياسية بأنّ المبادئ تخضع للسياسات؛ وتكمن المهارة القصوى لزعيم الدولة في تقبّله أشكال سياسة القوّة المتقلبة في ميدان السياسة العالمية، وتكيفه مع ذلك.
الواقعية البنيوية الثانية (النظام الدولي)	روسو (حوالي ١٧٥٠) والتز (١٩٧٩)	"حالة الحرب" "نظرية السياسة الدولية"	النظام الفوضوي، وليس الطبيعة البشرية، هو الذي يدفع إلى الخوف والغيرة والشك وانعدام الأمن. ويمكن أن ينشأ الصراع حتّى إذا كانت للأطراف المعنية نوايا حسنة بعضها تجاه بعض.
الواقعية الليبرالية	هوبز (١٦٥١) بل (١٩٧٧)	"ليفياثان" "المجتمع الفوضوي"	يمكن امتصاص الفوضى الدولية من قبل الدول التي لها القدرة على ردع الدول الأخرى عن العدوان، والقدرة على استنباط قواعد أولية كأسس لتعايشها.

وفي حين أنّ هناك إقرارا بخطر فرض "أسلوب أسطوري من التماسك" (Skinner 1988:39) على مختلف المنظّرين والممارسين المرتبطين بالواقعية، فإنّ هناك أيضا أسبابا وجيهة تدعو إلى القيام بمحاولة لصياغة قالب جوهري مشترك من المقترحات التي يقرّها جميع الواقعيين (راجع القسم التالي، "**الواقعية الأساسية**"). وفي المقام الأول هناك فضيلة التبسيط؛ فالأفكار المعقدة يمكن تنقيتها مخلّفة مواد رسوبية يمكن أن لا تكون متوافقة مع أي من العناصر الأساسية لكنها تكون مع ذلك تركيبا يمثلها جميعا. والسبب الثاني الذي يدفع إلى محاولة التوصل إلى واقعية مركّبة هو أن هناك

إحساسا يشعر الواقعيون جميعا إزاءه بأنهم ينضوون في قالب جوهري مشترك من المقترحات، على الرغم من الخيوط المختلفة التي تسري عبر التقاليد الفكرية على هذا الصعيد. وسنبحث هذه المقترحات في القسم الثالث من هذا الفصل.

النقاط الرئيسية

- ليس هناك إجماع في أدبيات هذا الموضوع على ما إذا كان في وسعنا أن نتحدّث بشكل له مغزى عن الواقعية على أنّها نظرية واحدة متماسكة.
- هناك أسباب وجيهة تدعونا إلى محاولة القيام بتحديد معالم الأنماط المختلفة للواقعية بوضوح. وأبرز مظاهر الانشقاق تتجلى في الخلاف بين أولئك الذين يعتبرون الواقعية ترخيصا لاتخاذ أي إجراءات ضرورية لضمان البقاء السياسي (الواقعيون التاريخيون)، وأولئك الذين يعتبرونها ظرفا مستديما لتفجر الصراعات أو التحضير لنشوب صراعات في المستقبل (الواقعيون البنيويون).
- تنقسم الواقعية البنيوية إلى جناحين: جناح الكتّاب الذين يؤكّدون أنّ الطبيعة البشرية هي البنية (الواقعية البنيوية الأولى) وأولئك الذين يعتقدون بأنّ الفوضى هي البنية التي تشكل سلوك الدول وتحركه (الواقعية البنيوية الثانية).
- نجد على هوامش الواقعية شكلا من الواقعية الليبرالية التي ترفض الصورة المتشائمة التي يرسمها الواقعيون التاريخيون والبنيويون، وتعتقد أنّ في الإمكان تخفيف حدة حالة الحرب من خلال إدارة الأوضاع المتعلقة باستخدام القوّة والسيطرة عليها من قبل الدول الكبرى في النظام وتطوير الممارسات الأخرى كالدبلوماسية والقانون الدولي العرفي.
- السؤال عمّا إذا كان من المشروع لنا أن نتحدث عن شيء اسمه التقليد المتماسك للواقعية السياسية، يمسّ نقاشا مهما يثيره مؤرخو الآراء. ولم يعتبر أكثر الواقعيين كلاسيكية أنفسهم من المتمسكين بتقليد معين، ولهذا السبب فإنّ المذهب الواقعي، مثله مثل التقاليد الأخرى جميعا، ضرب من الاختراع والابتداع.

- حين نقرّ بوجود أنواع من المذاهب الواقعية، فإننا نواجه خطر المبالغة في الصفات الخاصة بكل من المفكرين والسياق الذي كتبوا ضمن إطاره، على حساب التقاط شذرات فهم أفضل للواقعية برمتها.

الواقعية الأساسية The Essential Realism

عرضنا في الفقرات السابقة أن الواقعية مذهب نظري واسع المدى تنضوي في مجموعته المتنوعة مجموعة متنوعة أيضا من الكتّاب والنصوص. وعلى الرغم من التفرعات العديدة لهذا المذهب، فإنّ الواقعيين جميعا يؤمنون بهذه العناصر الثلاثة: مذهب الدّولانية والبقاء والعون الذاتي[٦]. وفيما يلي نبحث في كل من هذه العناصر.

الدّولانية Statism

يرتبط معنى الدولة ذات السيادة في فكر الواقعيين ارتباطا حتميا باستخدام القوة. وإذا اقتصرنا على البعد الداخلي في إيضاح العلاقة بين العنف والدولة فإننا لا نحتاج إلى أكثر من إيراد التعريف الشهير للدولة الذي أطلقه ماكس ويبر (Max Weber) حين وصفها بأنّها "احتكار الاستخدام المشروع للقوة الفعلية ضمن منطقة معينة"[٧]. وتعني **السيادة**، داخل هذه المنطقة المعينة، أن للدولة سلطة عليا لإصدار القوانين وتنفيذها.

وهذا هو أساس العقد غير المكتوب بين الأفراد والدولة. فنحن كأفراد نقايض حريتنا بضمان الأمن لنا. ومتى يتم إرساء قواعد الأمن، يمكن عندئذ البدء بإحلال المجتمع المدني. ففي انعدام الأمن لا يمكن أن يكون هناك فن ولا ثقافة ولا مجتمع. وهذه المظاهر الأرقى جميعا من مظاهر الحياة الاجتماعية تأتي في مرتبة ثانوية من حيث الأهمية.

إذا فالخطوة الأولى بالنسبة إلى الواقعي هي تنظيم السلطة داخليا. ومن هذا المفهوم فإنّ "كل دولة هي في أساسها ماخ شتات (Machstaat)، أو دولة السطوة (Donelan 1990:25). ولا يمكن للمجتمع بمقوماته المعروفة أن يقوم إلا بعد أن تنظّم السلطة.

وفي حين تستطيع الدولة أن تمارس السلطة (أو القوّة المشروعة) داخليا، فإنّ الدولة ذات السيادة، في نطاق علاقاتها الخارجية، تتعايش مع الدول الأخرى ضمن **نظام فوضوي**، يعرّف بأنّه غياب سلطة مشتركة. ففي حال الفوضى تتنافس الدول مع الدول

الأخرى من أجل الحصول على الأمن والأسواق والنفوذ وهلمّ جرّا. وطبيعة هذا التنافس هي حصيلة الصفر (zero-sum)، وهذا يعني، بعبارة أخرى، أن حصول دولة ما على حصة زائدة يقتضي حصول دولة أخرى على حصة أقل.

ومن شأن هذا المنطق التنافسي لسياسة القوّة أن يحول دون الاتفاق على مبادئ شمولية، بعيدا عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ذات السيادة. ويعمل هذا الجانب القانوني الدولي لمفهوم السيادة عمل "لوحة" ممنوع تجاوز هذا الحد" التي ترفع عند الحدود الفاصلة بين الدول. لكن حتّى هذا المبدأ الذي يرمي إلى تيسير ظروف التعايش، هو مبدأ معلّق من قبل الواقعيين الذين يقولون: إنّ مبدأ عدم التدخل، على صعيد الممارسة العملية، ليس له رصيد في حساب العلاقات بين القوى العظمى و"**الخارج القريب**" منها.

وإذا سلّمنا بأنّ الخطوة الأولى للدولة هي تنظيم السلطة داخليا، والثانية هي تعظيم القوّة دوليا، فإنّ من الأهمية المسلّم بها أيضا أن ندرس بتعمّق أكبر ما يعنيه الواقعيون بخلطهم السياسة بالقوة على كل صعيد. فأي نوع من القوّة يقصده الواقعيون؟ لقد انحصر تعريف القوّة تقليديا وبمعنى ضيق، في ميدان الاستراتيجية العسكرية. إنها، بهذا المعنى، القدرة على أن تحظى دولة ما بما تريد إما بالتهديد باستخدام القوّة أو باستخدامها فعلا. وربّما كانت الدول الأخرى المعنية تتمتّع بالنفوذ، لكنها لا تتمتّع بقوة حقيقية. وهذا هو الشعور الذي جسّده ستالين بتساؤله ذي الدلالة الواضحة: "كم فرقة عسكرية تحت إمرة البابا؟" ومن الانتقادات المتداولة للواقعية الكلاسيكية والحديثة أنّها تعتمد أكثر ممّا ينبغي على رأي ذي بعد واحد إزاء مفهوم القوة. وهناك استثناءان مهمان لهذا الاتجاه:

أولهما أن الجناح الواقعي الأكثر ليبرالية طالما أشار إلى أهمية السعي إلى فهم أكثر ذكاء للقوة باعتبارها رمزا للمكانة والمهابة؛ بعبارة أخرى، القدرة على أن تحظى دولة ما بما تريد من دون التهديد باستخدام القوّة أو باستخدامها فعلا، بل من خلال النفوذ أو السلطة الدبلوماسيين.

وثانيهما أن كار (E.H.Carr) أدخل، بما يشبه عملية التطعيم، أبعادا اقتصادية وأيديولوجية في صلب المعادلة التقليدية التي يطرحها الواقعيون، والتي يرون من خلالها أن بأس قوة الدولة "يساوي" حجم قوتها العسكرية.

وعلى الرغم من هذه الطروحات لم تحظ الواقعية إلا بقدر ضئيل من الاهتمام لأن عنصرها الأساسي، القوة، على وجه التحديد، لم يحظ بنظريات كافية أو متكاملة كما أنه استخدم بشكل لا يتطابق مع مفهومه. فالتوكيد ببساطة بأنّ الدول تسعى إلى امتلاك القوّة لا يعطينا أجوبة عن التساؤلات المهمة: لماذا تتصارع الدول من أجل امتلاك القوة؟ لماذا يكون تكديس مقومات القوة، كما يقول مورغنتاو، "الهدف المباشر على الدوام"؟ هل القوّة بالتأكيد وسيلة لتحقيق غاية، أم أنها غاية في حد ذاتها؟

لقد سعى الواقعيون البنيويون المعاصرون في السنوات الأخيرة إلى إضفاء المزيد من الإيضاح في مجال المفاهيم لإلقاء الضوء على معنى مفهوم القوّة في السياق الواقعي.

وقد حاول كينث والتز (Kenneth Waltz) التغلب على هذا الإشكال بتحويل التركيز على القوّة نحو التركيز على **القدرات**. وهو يرى أنه يمكن تصنيف القدرات حسب مدى قوتها ورسوخها في الميادين التالية: "حجم السكان والمساحة وتوافر الموارد والطاقة الاقتصادية والقوة العسكرية والاستقرار السياسي والكفاءة" (1979:131).

وتكمن الصعوبة هنا في أن قوة الموارد لا تؤدي دوما إلى الانتصار العسكري. ففي "**حرب الأيام الستة**" بين إسرائيل وكل من مصر والأردن وسوريا، على سبيل المثال، كان توزيع الموارد في مصلحة التحالف العربي بوضوح، ومع هذا تمكن الطرف الذي يفترض أن يكون الأضعف من القضاء على قوّات الدول المعادية، والاستيلاء على أجزاء من أراضيها. كما أننا نجد أنّ تعريف القوّة بأنّها قدرات، أقل نجاحا من ذلك حين يتصدى لتفسير التفوق الاقتصادي النسبي لليابان على الصين. والفهم الأكثر تعمقا لمعنى القوّة وأبعادها يركز على قدرة الدولة على السيطرة على محيطها أو التأثير فيه في أوضاع ليست بالضرورة تصارعية.

يضاف إلى نقاط الضعف الآنفة في مجال معالجة الواقعيين لمفهوم القوة، أنها تحصر فكرها في قوة **الدولة**. فالدول، حسب رأي الواقعيين، هي العناصر الفاعلة **الوحيدة** التي "يعتدّ بها" **حقا**. والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية والمذاهب الدينية، مثلها مثل باقي الأيديولوجيات جميعا، يصعد نجمها ويأفل، لكن الدولة تبقى المعلم الدائم من معالم السياسية العالمية الحديثة. زد على ذلك، أن من غير الواضح ما إذا كانت هذه العناصر الفاعلة المنفصلة عن الدولة تتمتّع باستقلال ما عن سلطة الدولة، سواء كان ذلك

مثل حال إيطاليا واليابوية فيها، أوالولايات المتحدة وشركاتها العملاقة كشركة مايكروسوفت العالمية لإنتاج برامج الحاسوب.

ويتحدّد مدى ترسخ هوية الدولة لدى هذه العناصر الفاعلة المنفصلة عن الدولة أيضا بواقع أنّ عليها أن تشق طريقها عبر نظام دولي تفرض الدول أحكامه وقوانينه. وليس هناك مثال أفضل على ذلك من أهمية قوة الهيمنة الأمريكية في "تحمل تبعات" نظام بريتون وودز (Bretton Woods) التجاري الذي وضع إطار العلاقات الاقتصادية الدولية في الفترة ما بعد عام ١٩٤٥. ولم يكن دافع الولايات المتحدة من وراء ذلك هو الغيرية والإيثار، بل كان حسابا مدروسا على أساس أنها ستكسب من إدارة شؤون النظام الدولي أكثر ممّا تخسر إذا رفضت ممارسة هذا الدور القيادي.

والسبب الأخير في التركيز العلني لأصحاب نظرية الواقعية على الدول، هو نقاش أخلاقي، مع أنّه نقاش غالبا ما يكون ضمنيا في مؤلفاتهم. وهنا نرى أنّ الدول ليست مجرد أوعية للسلطة، بل هي كيانات جغرافية تتجسد هويتها في إطار من الدم والانتماء. وقد أظهرت لنا الحروب التي دارت رحاها في يوغسلافيا السابقة، كما توضح دراسة الحالة ٢ (الحقل ٦-٤)، عواقب المثلث المصيري في فكر الواقعيين المتمثل في: العرقية (الانتماء العرقي) والإقليمية وانعدام الأمن. وقد حدّد عدد من واقعيي ما بعد الحرب، أمثال مورغنتاو ونيبور، ممن استقوا من أعمال هيغل وغيره من الواقعيين الألمان، مفهوم الدولة بأنّها الوصية على المجتمع السياسي. ولكي تقوم الدولة بهذه الوظيفة يجب أن ترعى **المصلحة الوطنية**.

**البقــاء			Survival**

والمبدأ الثاني الذي يوحّد ما بين الواقعيين من مختلف اتجاهاتهم هو التوكيد على أن أبرز الأهداف، في حلبة السياسة الدولية، هو البقاء. فعلى الرغم من وجود بعض الالتباس في مؤلفات الواقعيين عندما يتساءلون عمّا إذا كان ترسيخ القوّة بتكديس مقوماتها غاية في حد ذاته، فإننا لا نجد انشقاقا من أي منهم عن الرأي القائل: إنّ الاهتمام الأقصى للدول ينحصر في الأمن. يضاف إلى هذا أنّ البقاء شرط مسبق في فكرهم لتحقيق الأهداف الأخرى جميعا، سواء انطوت على القيام بالغزو أو مجرد نيل الاستقلال. بعبارة

أخرى، وكما ذكر وولتز: "بعد دافع البقاء، قد تكون أهداف الدول متنوعة بأشكال لا نهاية لها".

ولقد سعى نيكولو مكيافيللي إلى أن يجعل من انطباعاته عن فن البقاء علما قائما في حد ذاته. وقد ألّف كتابه القصير والشيق، بعنوان **"الأمير"**، بدافع من نية معلنة وهي أن يصوغ مجموعة من الحكم التي تمكّن زعيما ما من الاحتفاظ بقبضته على السلطة. وقد استقى مكيافيللي تلك الحكم المأثورة من خبرته كدبلوماسي ودراساته في التاريخ القديم. فقد كان، على سبيل المثال، معجبا كل الإعجاب بالإمبراطورية الرومانية التي طوت جميع أعدائها المتربصين تحت جناحها بالغزو والهيمنة الإمبريالية.

لهذا، فإنّ الدرس الذي تعلمه من ذلك هو أن على الأمراء والملوك أن يكونوا على استعداد للحنث بالوعود التي كانوا قطعوها إذا كان في ذلك الحنث مصلحة لهم، وأن يكونوا على استعداد أيضا لغزو جيرانهم من الدول قبل أن تقوم هذه الدول المجاورة (حتما) بمهاجمتهم. كما تقضي الحاجة إلى البقاء بأنّ يتنصل الزعماء من الأخلاقيات التقليدية التي توصي باتباع التروّي والتقوى وابتغاء الخير الأعظم للبشرية جمعاء. كان مكيافيللي يعتقد بأنّ هذه المبادئ ضارة بالتأكيد إذا التزم بها زعماء الدول. وكان من الواجب ــ في رأيه ــ أن يتعلّم الزعماء نوعا مختلفا من الأخلاقيات التي لا تتفق مع الفضائل المسيحية التقليدية، بل التي تتوافق مع الضرورات السياسية.

وهناك عدد من الصعوبات الأخلاقية والعملية المرتبطة بوصايا مكيافيللي هذه، لا سيّما حين نربط تلك الوصايا بالسياسة الدولية المعاصرة. والواقع أنّ ما يفهم من الإفلاس الأخلاقي للواقعية هو الذي أثار عددا من أشد الانتقادات لهذه النظرية، والتي ندرجها ملخصة في الحقل ٦-٣.

وفيما يتعلّق بالجوانب المهمة، نجد اثنين من الموضوعات الميكيافيللية ذات العلاقة يترددان في مؤلفات الواقعيين الذين يمثّلون الاتجاه الحديث للنظرية، وينبثق كلا الموضوعين عن الرأي القائل: إنّ ميدان السياسة الدولية يقضي بتطبيق أحكام أخلاقية وسياسية تختلف عن تلك الأحكام المطبقة في ميدان السياسة الداخلية. وتلقّي مهمة فهم الطبيعة الحقة للسياسة الدولية والحاجة إلى حماية كيان الدولة مهما كانت العواقب (حتى لو وصل الأمر إلى التضحية بمواطني الدولة أنفسهم) عبئا ثقيلا على كاهل زعماء الدول.

وقد صاغ هنري كيسينجر، الأكاديمي الذي ينتمي إلى النظرية الواقعية، والذي أصبح وزيرا للخارجية الأمريكية في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون، تلك الفكرة بعبارته التالية: "إن بقاء الدولة هو مسؤوليتها الأولى والقصوى؛ ولا يمكن المساومة عليها أو تعريضها للخطر" (1977:204). في هذا السياق يجب على الزعماء أن يسترشدوا في سياساتهم بنهج **أخلاقي للمسؤولية**، بمعنى أن يزنوا العواقب بحذر وعناية، وأن يدركوا بأنّ التصرفات الفردية ذات الصفة اللاأخلاقية قد يتعين أن تسخّر للمصلحة العامة.

على سبيل المثال، دعونا هنا نتأمل الأساليب التي تلجأ إليها الحكومات تكرارا حين تسقط الحقوق القانونية والسياسية عن "من يشتبه في أنّهم إرهابيون" نظرا للخطر الذي يشكلونه على "**الأمن الوطني**". أصحاب المذهب الواقعي قد يحتجون، في هذه الحال، بالقول: إنّ إطلاق سراح "الإرهابيين المشتبه فيهم" من السجن لعدم كفاية الأدلة القضائية لمحاكمتهم يعتبر عملا غير مسؤول قد يعرّض حياة المدنيين الأبرياء للخطر. ويستغل منهج أخلاقي للمسؤولية في كل مرة تريد الدولة أن تبرّر خرقها لقوانين الحرب، كما فعلت الولايات المتحدة حين قررت ضرب هيروشيما وناغازاكي بالقنابل الذرية عام ١٩٤٥.

وتكمن الصعوبة في التعامل مع المبادئ بالنسبة إلى الصياغة الواقعية "لمنهج أخلاقي للمسؤولية" في أنه لا يطرح دليلا يرشد زعماء الدول إلى **الأسلوب** الذي ينبغي أن **يزنوا** به العواقب، مع أنّه يوجههم إلى وجوب دراسة عواقب أعمالهم (M. J Smith 1986:51).

ولا تكتفي الواقعية بعرض أسلوب أخلاقي بديل لزعماء الدول، بل تتجاوز ذلك إلى طرح اعتراض أوسع نطاقا يشمل جميع جوانب الفكر الداعي إلى انتهاج الأخلاق في معترك السياسة الدولية. وانطلاقا من الافتراض القائل: إنّ لكل دولة قيمها ومعتقداتها الخاصة، يرى الواقعيون أنّ الدولة هي الخير الأسمى، وأنه ليس هناك مجتمع وراء الحدود. وفي نظرهم تعتبر، فكرة قيام "**مجتمع دولي**"، التي طالما سعى الصحافيون إلى إيضاح معالمها، فكرة فجة غير ناضجة إلى درجة خطيرة مع غياب ثقافة واحدة مشتركة توحد ما بين مكونات مثل هذا المجتمع، وغياب مؤسّسات مشتركة أيضا.

وقد قلب (E. H. Carr) التشكك في الشموليات الأخلاقية إلى **"سلاح نقدي"** أشهره كي يكشف أن ما يفترض أنّها مبادئ شمولية تلمح إليها القوى العظمى (كالترويج لمزايا التجارة الحرة أو حقّ تقرير المصير للشعوب باعتبارها من الفضائل) ليست في حقيقة الأمر سوى "أصداء لا شعورية للسياسة القومية" (Carr 1946:87). وقد فجّرت هذه **النسبية الأخلاقية** كمّا هائلا من الانتقادات وبخاصة من قبل المنظّرين الليبراليين الذين تساءلوا: كيف يمكننا أن نحكم على تصرفات زعماء الدول وأعمالهم إذا كانت القيم كلها نسبية؟ أليست هناك سياسات خاطئة بصرف النظر عن الدول التي قد تنتهجها كسياسة اللجوء إلى ممارسة التعذيب أو إنكار الحقوق المدنية؟ وفي حين أنّ الجواب العفوي عن مثل هذه الأسئلة هو "أجل"، فإنّ النقاش يزداد ضبابية حين تحاجج دول أخرى لا ترتبط بالثقافة الأوروبية بأنّ ما تعتبره أوروبا "تعذيبا" نعتبره نحن **"طقسا خلاصيا"** (كما هي الحال في بعض الدول الإفريقية التي تمارس ختان الإناث). كما أنّ العديد من الدول النامية تعتقد بأنّ الحقوق المدنية تقوّض أسس التماسك الاجتماعي بإعطائها الحقوق الفردية أولوية على المصلحة الجماعية العامة. ولهذا يعتقد أتباع المذهب الواقعي بأنّ السعي إلى إقرار حقوق الإنسان في السياسة الخارجية ما هو إلا قيام إحدى الدول بفرض مبادئها الأخلاقية الخاصة على دولة أخرى (Morgenthau 1978:4).

العون الذاتي (الاعتماد على النفس) **Self - Help**

أضفى كتاب Kenneth Waltz المعنون: **"نظرية السياسة الدولية"**، وهو من الكتب الرائدة في هذا المضمار، بعدا أعمق على المذهب الواقعي التقليدي من حيث فهمه **النظام الدولي** الذي تتعايش الدول ضمن إطاره. فقد كان Waltz يرى ــ خلافا للواقعيين التقليديين ــ بأنّ السياسة الدولية ليست فريدة بسبب انتظام مسار الحرب والصراع ما دام ذلك أمرا مألوفا في السياسة الداخلية أيضا.

والفارق الأكبر بين النظامين الدولي والداخلي يكمن في بنية كل منهما. ففي إطار السياسة الداخلية لا يتعين على المواطنين أن يدافعوا عن أنفسهم. وفي النظام الدولي لا توجد سلطة أعلى لمنع استخدام القوّة ومواجهتها. لهذا لا يمكن تحقيق الأمن إلا **بالعون الذاتي**، أو الاعتماد على النفس. لكن أي دولة معنية ستذكي نار انعدام الأمن تلقائيا لدى دول أخرى في سياق سعيها إلى تحقيق الأمن لنفسها. والمصطلح الذي يطلق على السلسلة

المتصاعدة من حالات انعدام الأمن هو **المعضلة الأمنية**[٨]. ويرى كل من Booth وWheeler بأنّ المعضلات الأمنية تنشأ "حين تحدث الاستعدادات العسكرية لدولة ما شعورا بعدم الاطمئنان لا يمكن انتزاعه من تفكير دولة أخرى إزاء الحيرة فيما إذا كانت تلك الاستعدادات لأغراض `دفاعية´ لا غير (أي لدعم أمنها في عالم غير مستقر) أم كانت لأغراض هجومية (أي لتغيير الوضع الراهن لمصلحتها)" (1992:3).

والسؤال الآن: هل هناك مفرّ من المعضلة الأمنية؟ هناك آراء متباعدة لدى أتباع المذهب الواقعي تشطر معسكرهم إلى جناحين: جناح الواقعيين البنيويين الذين يعتقدون بأنّ المعضلة الأمنية حالة مزمنة في السياسة الدولية، وجناح الواقعيين التاريخيين الذين يرون أن في الإمكان تخفيف آثار هذه المعضلة، حتّى ضمن نظام العون الذاتي. والآلية الأساسية التي يمكن من خلالها تخفيف تلك الآثار هي تفعيل **ميزان القوى**.

وقد اعتبر ميزان القوى، طوال تاريخ نظام الدول الحديثة، من الأساسيات التي تحفظ حرية الدول. لهذا شاهدنا أن المحافظة على توازن القوى كانت من الأهداف الجوهرية على صعيد السياسات الخارجية التي انتهجتها الدول العظمى؛ وقد تجسدت هذه الفكرة الخاصة بالتوازن المستنبط في المذكرة التي أصدرتها وزارة الخارجية البريطانية والتي ندرجها في الحقل ٦-٢.

ويحاجج الواقعيون البنيويين بأنّ توازن القوى، في إطار نظام العون الذاتي، سيبرز حتّى في غياب سياسة واعية ترمي إلى الحفاظ عليه (أي إدارة حصيفة لشؤون الدولة). ويعتقد Waltz بأنّ موازين القوى تنشأ بصرف النظر عن نوايا أي دولة بعينها.

وفي رأيه أنّ التوازن العرضي يقوم من خلال التفاعلات والمعاملات بين الدول تماما على غرار التوازن الذي يقوم بين الشركات والمستهلكين في سوق اقتصادية حرة (وفق النظرية الاقتصادية الليبرالية الكلاسيكية). إذ يرجّح أن يشدّد الواقعيون الليبراليون على الدور المهم والحساس الذي يقوم به زعماء الدول والدبلوماسيون في الحفاظ على توازن القوى. بعبارة أخرى، إنّ ميزان القوى ليس أمرا طبيعيا (تلقائيا) أو حتميا، بل هو وضع يجب أن يبنى بناء.

الحقل ٦ -٢ السياسة الخارجية البريطانية وميزان القوى
يرينا التاريخ أنّ الخطر الذي يهدد استقلال هذه الدولة أو تلك كان ينشأ عموما، وفي بعض جوانبه على الأقل، عن الهيمنة المتوقعة في أي لحظة من قبل دولة مجاورة (لدولة ما) تتمتّع في آن معا بالقوة العسكرية والكفاءة الاقتصادية والطموح إلى توسيع رقعة حدودها أو بسط نفوذها... ولقد تمثل السبيل الوحيد لكبح جماح الطغيان في الهيمنة السياسية الناجم عن وضع كذلك الوضع، في قيام دولة منافسة تتمتّع بقوة هائلة متكافئة بالتصدي لتلك الهيمنة، أو بإقامة تجمع من دول عدة تشكل روابط دفاعية. والتوازن الذي يقيمه تجمع كهذا من القوى (العسكرية) يعرف اصطلاحيا بعبارة: ميزان القوى، وقد أصبح من البدهيات التاريخية أن ترتبط سياسة إنجلترا العلمانية بالمحافظة على هذا الميزان بإلقاء ثقلها في هذا النطاق تارة، وتارة في ذاك النطاق، لكن ذلك كان على الدوام إلى الطرف المناوئ للديكتاتورية السياسية الصادرة عن أقوى دولة منفردة أو مجموعة (من الدول) في أي وقت معيّن. مذكرة أعدها سير Eyre Crowe عن "الوضع الحاضر للعلاقات البريطانية مع فرنسا وألمانيا"، في الأول من يناير عام ١٩٠٧ (Viotti and Kauppi 1993:50).

وتتحد أشكال المذهب الواقعي جميعا في تأييدها للرأي القائل: إنّ ميزان القوى حالة غير مستقرة. وسواء أكان الأمر يتعلّق بالميزان المستنبط الذي كان قائما أيام "تآلف أوروبا" أوائل القرن التاسع عشر، أم ميزان القوى الأقل ثباتا أيام الحرب الباردة، فإنّ موازين القوى تختل أو تتلاشى، إمّا بسبب الحرب أو التغير السلمي، وتقوم مقامها موازين أخرى جديدة. وما يظهره لنا انهيار ميزان القوى لأمد طويل هو أنّ الدول لا تستطيع، في أحسن الأحوال، أن تفعل أكثر من تخفيف الآثار السلبية لأوخم العواقب الناجمة عن المعضلة الأمنية، إذ إنّها لا تستطيع الفكاك منها. والسبب في نشوء هذه الحالة القصوى هو انعدام الثقة على صعيد العلاقات الدولية.

وقد أوضح الواقعيون هذه النقطة عبر التاريخ بالإشارة إلى أمثولة **"صيد الغزال"**. وها هو ذا Kenneth Waltz ثانية يذكّرنا في كتابه: **"الإنسان والدولة والحرب"** بتلك الأمثولة التي كان رواها جان جاك روسو: لنفترض أن خمسة رجال اكتسبوا مقدرة بدائية

على التكلم، وفهم أحدهم الآخر، تصادف وجودهم معا، وكانوا جميعهم جياعا. وكان يمكن أن يشبع كل منهم إذا تناول مقدار خمس من لحم غزال، لهذا "اتفقوا" على التعاون فيما بينهم كي يوقعوا غزالا في فخ. لكن جوع أي منهم يمكن أيضا أن يزول إذا تناول أرنبا، وهكذا، وحين أصبح أرنب في متناول أيديهم، قبض أحدهم عليه.

لقد أصبح في يدّ المنشق عنهم الآن الوسيلة التي يسد بها جوعه، لكنه بفعله هذا يسمح للغزال بأنّ ينجو من الفخ. وهكذا تطغى المصلحة المباشرة لهذا المنشق على اعتبارات مصالح رفاقه (1959:167-8).

ويشير Waltz إلى أنّ الدرس المستفاد من هذه الأمثولة لا يعطي تبريرا لإقامة الحكومة كمؤسسة من مؤسّسات الدولة وحسب، بل هو أيضا قاعدة لفهم المشكلة المتمثلة في تنسيق مصالح الفرد بما يقابل المصالح الناتجة عن المصلحة العامة والمشتركة، وتحديد الخطوط بوضوح بين المصالح القصيرة الأمد والمصالح البعيدة المدى.

في نظام العون الذاتي على صعيد السياسة الدولية، يخفف منطق الاعتماد على الذات من صرامة الشرط الخاص بالمصالح الجماعية مثل **"الأمن"** و**"التجارة الحرة"**. وفي ظروف هذه التجارة، وحسب مقتضيات النظرية الخاصة بالوضع المتفوق النسبي، تصبح الدول جميعا أكثر ثراء في عالم يتيح الحرية لانتقال البضائع والخدمات عبر الحدود. لكن فرادى الدول، أو مجموعات الدول كالاتحاد الأوروبي، تستطيع أن تزيد ثرواتها بانتهاج سياسات ترمي إلى حماية منتجاتها الوطنية شريطة ألا ترد الدول الأخرى على هذه السياسات بالمثل.

والنتيجة المنطقية لذلك، بطبيعة الحال، هي أن تتبع باقي الدول سياسة الحماية التجارية، الأمر الذي سيؤدي إلى انهيار التجارة الدولية، وينتهي المطاف بأنّ يؤدي الركود الاقتصادي الناجم عن ذلك إلى تقليص حجم الثروة لكل دولة.

والحل الليبرالي المعاصر لمشكلة العمل الجماعي هذه في إطار أنظمة العون الذاتي يتحقق من خلال إنشاء أنظمة (regimes) [راجع الفصل ١٢]. أي أنه، بعبارة أخرى، يتحقق من خلال وضع نماذج لأحكام ومعايير وإجراءات، كالتي تجسدها بنود "الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة" (GATT)، بحيث يحتمل أن تصبح الدول أكثر اطمئنانا إلى أن الدول الأخرى سوف تعمل وفق تلك الأحكام وإلى أن الدول التي تخرج عن ذلك

الالتزام ستخضع للعقاب. ويتفق الواقعيون البنيويون المعاصرون مع الليبراليين على أن الأنظمة يمكن أن تيسر التعاون بين الدول في ظروف معينة، على الرغم من اعتقاد الواقعيين بأنّ التعاون في ظل نظام ينهج سياسة العون الذاتي "أكثر عسرا في أن يتحقق وأكثر صعوبة في أن يدوم وأكثر اعتمادا على سلطة الدولة" (Grieco; Baldwin 1993:302).

والتحدي الأشمل والأعمق للأسلوب الذي صاغ به الواقعيون مشكلة العمل الجماعي ضمن نظام العون الذاتي، ينطلق من النظرية الاستدلالية (٩) (Constructivism) [راجع الفصلين التاسع والعاشر].

ومع أنّ هذه مناظرة معقدة، فإنّ الخطوة الأهم في السياق النقدي هي القول إنه لا حاجة إلى أن تنطوي الفوضى على نظام منْ العون الذاتي. فقد وسعت الفوضى، تاريخيا، مجموعة من الممارسات فيما بين الدول. وفي القرن الثامن عشر وصف الفلاسفة ورجال القانون نظام الدول الأوروبية كرابطة من الدول أو أسرة من الأمم تجمع بينها قوانين وأعراف مشتركة.

وفي القرن العشرين شهد النظام الدولي اللامركزي شكلا متنوعا من التفاعلات، تتراوح بين حالة الحرب الفعلية، وفترات قصيرة من الأمن الجماعي، وأمثلة على قيام تجمعات إقليمية موحدة. والحالة الأولى فقط من هذه الحالات الثلاث يمكن شرحها من خلال (نظام) العون الذاتي. وقد ذكر Alexander Wendt في هذا السياق أن "العون الذاتي يفترض مسبقا وجود مصلحة ذاتية؛ وهو لا يفسرها. والفوضى هي ما تفهمه الدول منها" (1994:388).

النقاط الرئيسية

الدولانية (Statism) هي صلب النظرية الواقعية. وهذا ينطوي على زعمين: أولهما أن الدولة، بالنسبة إلى المنظّر، هي العنصر الفاعل الأبرز وأن العناصر الفاعلة الأخرى في السياسة العالمية جميعا ذات أهمية أقل. وثانيهما، أن "سيادة" الدولة تشير إلى وجود مجتمع سياسي مستقل، يتمتع بالسلطة القانونية فوق أراضيه.

- **نقد أساسي**: يعاب على الدولانية وجود عيوب فيها من حيث الأسس التجريبية (empirical) (التحديات التي تواجه سلطة الدولة من "الأعلى" ومن "الأسفل") والأسس المعيارية (normative) (عجز الدول ذات السيادة عن التصدي للمشكلات العالمية كالمجاعات وتردي ظروف البيئة وانتهاكات حقوق الإنسان).
- **البقاء**: الهدف الأول للدول جميعا هو البقاء؛ وهذه هي المصلحة الوطنية أو القومية العليا التي يجب على الزعماء السياسيين كلهم أن يلتزموا بالحفاظ عليها. والأهداف الأخرى جميعا، كالازدهار الاقتصادي، هي أهداف ثانوية (أو ما يدعى بـ**"السياسة الدنيا"**). وعلى الزعماء، كي يحافظوا على أمن دولهم، أن يتبنوا منهجا أخلاقيا يحكم على الأعمال والتصرفات وفق النتائج وليس من حيث الحكم عمّا إذا كان العمل الفردي صحيحا أم خاطئا. وإذا كانت هناك أي شموليات أخلاقية بالنسبة إلى الواقعيين السياسيين، فلا يمكن ترجمتها إلى واقع ملموس إلا ضمن مجتمعات محددة.
- **نقد أساسي**: أليست هناك حدود للأعمال التي يمكن أن تقوم بها دولة ما تحت ذريعة الضرورة؟
- **العون الذاتي**: لا يمكن الاعتماد على أي دولة أخرى لضمان بقاء دولة ما. ولا تسمح بنية النظام، في إطار السياسة الدولية، بوجود قيم مثل الصداقة والثقة والشرف؛ بل بحالة مستديمة من البلبلة ناشئة عن غياب حكومة عالمية. ويتحقق التعايش من خلال الحفاظ على توازن القوى، ويمكن تحقيق تعاون محدود في إطار المبادلات حيث تحقّق الدولة الواقعية مكاسب أكبر من الدول الأخرى.
- **نقد أساسي**: العون الذاتي كنظام، ليس نتيجة حتمية لغياب الحكومة العالمية، إنما هو اللعبة التي اختارت الأمم أن تدخل فيها. يضاف إلى هذا أن هناك أمثلة تاريخية ومعاصرة تشير إلى أن الدول فضلت إقامة أنظمة أمن جماعية، أو أشكال من الاندماج (التكامل) الإقليمي، على نظام العون الذاتي.

خاتمة: الواقعية وعولمة السياسة العالمية

Conclusion: Realism and the Globalization of World Politics

استهل هذا الفصل ببحث الادعاء الذي طالما ردده الواقعيون بأنّ نموذج السياسة الدولية ــ الذي اتخذ طابع الحروب التي تفصل بينها فترات للتحضير لحروب جديدة ــ بقي ثابتا خلال القرون الخمسة والعشرين السابقة. وفي الفقرات الختامية اللاحقة سنبحث بإيجاز ما إذا كانت الواقعية قادرة على مخاطبة عالمنا **نحن**، أم أنها أصبحت، كما يتهمها منتقدوها، نظرية لا تساير زمانها.

ولطالما سمعنا آراء تقول: إنّ نهاية الحرب الباردة كانت بمثابة ضربة قاضية للنظرية الواقعية. وعلى الرغم من إيمان أتباعها بقدرتها على استشراف التغيرات في النظام الدولي، فإنّ معظم الواقعيين البنيويين كانوا تنبؤوا باستمرار نظام عالمي مستقر ذي قطبين (أي تسود فيه دولتان عظميان) حتّى سنوات عديدة من القرن الحادي والعشرين (Waltz 1979:210). وبدا أنّ منتقدي الواقعية البنيوية كانوا على حق في اعتراضهم على عجزها عن قولبة المتغيرات في النظام الدولي ضمن إطار نظرية واضحة. (على الرغم، إنصافا للنظرية الواقعية، من أن أيّا من نماذج النظريات الأخرى على صعيد السياسة الدولية قد نجح في التنبؤ بتفكّك نظام الحرب الباردة بالوضوح الذي لمسناه عن ذلك في تنبؤات كثير من المفكرين والمنشقين من دول وسط أوروبا وشرقها).

وقد كبحت **المثالية** المبرّرة التي هلّلت لزوال الإمبراطورية السوفيتية إلى درجة لم يعد عندها يسمع لها صوت في السنوات القليلة المنصرمة فيما كان العالم يشهد عددا من أكثر الصراعات هولا في القرن العشرين. ففي يوغسلافيا السابقة شهدنا جرائم حرب ارتكبتها جميع الأطراف المتصارعة هناك، وهي جرائم كانت أوروبا اعتقدت أنها قد زالت إلى غير رجعة بهزيمة النازية. وفي حين أنّ من الجور الادعاء بأنّ حرب البلقان كانت حربا واقعية (بسبب تعدد أسبابها المعقدة) فإنّ جذورها الكامنة في الخوف المتولد عن انهيار الدولة اليوغسلافية والمرتبط بعدوى شكل من أشكال النــزعة القومية المحددة في إطار تخيّلات عن وجود هوية عرقية صافية، تحمل في طياتها تشابها مع واقعية تأسّلية من رابطتي الدم والانتماء، برزت فجأة بعد فترة طويلة من الكمون في الأعماق.

وتوضح دراسة الحالة٢ (الحقل ٦-٤) أن معاهدة السلام الهشة التي وقعت في دايتون بولاية أوهايو الأمريكية في شهر نوفمبر عام ١٩٩٥، كانت دونما شك أو التباس سلاما واقعيا.

ولا يبدو أن هناك كبير شك في أن يستمد زعماء الدول في المستقبل آراءهم من الأفكار الواقعية، إذ يعتقد بعضهم بأنّ اللجوء إلى القوّة هو الأداة الوحيدة المتبقية لضمان بقائهم. ومن المحتمل، تماما كما هي الحال المتمثلة في اتفاق دايتون للسلام، أن لا يكون في الإمكان وضع حد للمنازعات الإقليمية في المستقبل إلا ببروز ميزان جديد للقوى تضمنه قوة عظمى تتمتّع بالقدرة الاقتصادية على رشوة المناوئين له وتملّقهم وتهديدهم بالابتزاز.

ولا نقصد بهذا أن نقول: إنّ النظرية الواقعية لا تفيد إلا كدليل مرشد لفهم أسباب الحروب الكامنة وتسويتها في حال اندلاعها. فسوف تظلّ الواقعية سلاحا نقديا لكشف التفاعل ما بين المصالح القومية المتخفي تحت مظلة الادعاءات بالتمسك بالعواطف والمشاعر الشمولية. وليس هناك مثل على ذلك أقوى من القدرة الكامنة للنظرية الواقعية على تقويض أسس نظرة ماركسية أو ليبرالية تقدمية للتاريخ تتنبأ بالانتصار التدريجي للأفكار والقيم الأوروبية في أنحاء العالم أجمع. ولا يجد الواقعي مشقة في فهم الجوانب المتعلقة بعولمة السياسة العالمية ــ لا بل إن في وسع الواقعيين البنيويين أن يدّعوا بأنهم وضعوا طبيعة النظام الدولي في قالب نظرية أكثر تكاملا من أي نموذج نظري آخر مطروح على هذا الصعيد.

واللافت في نظرية واقعية ما عن العولمة **قبولها** بعسكرة النظام الدولي، وأشكال السيطرة والهيمنة السياسيتين التي تتجاوز الحدود (كسيطرة الهيمنة أو مناطق النفوذ)، وفي الوقت نفسه **رفضها** للفكرة القائلة إن العولمة تترافق بشعور متعمق بالكيان الاجتماعي. ويعتقد الواقعيون، من روسو إلى وولتز، بأنّ الترابط بين الدول الناشئ عن التواصل الوثيق بالحداثة، يحتمل أن يولّد "هشاشة (سياسية) متبادلة" بين هذه الدول كالتي يولّدها السلم والازدهار.

الحقل ٦ -٣ آراء النقاد

R. Ashley: يصورّ الواقعيون البنيويون بنية النظام العالمي كما لو كانت هناك بنية واحدة لا غير، (ألا وهي القوة) ووجودها مستقل عن الدول (وليس مبنيا **من قبل** الدول). لهذا السبب فإنّ الواقعية البنيوية المعاصرة نظرية جامدة ومجافظة (١٩٨٦).

C. Beitz: إنّ المقارنة بين الأفراد في حالة من الطبيعة والدول في حالة من الفوضى الدولية، مقارنة ليست في محلها لأسباب أربعة: فالدول ليست العناصر الفاعلة الوحيدة؛ وقوة الدول ليست متكافئة إلى حدّ كبير؛ والدول ليست مستقلة إحداها عن الأخرى؛ ونماذج التعاون قائمة (حتى ولو كانت منطلقة بدافع المصالح الذاتية) على الرغم من غياب حكومة عالمية قادرة على فرض الأحكام (١٩٧٩).

K. Booth: الواقعية عاجزة عن مخاطبة عالمنا. فبقاء غالبية الأفراد في نطاق السياسة العالمية يواجه الخطر، لا من جيوش الدول **"الأجنبية"**، بل في أغلب الحالات من حكوماتهم ذاتها، أو بتعبير أوسع، من بنى الرأسمالية العالمية التي تفرز وتكرر الدورة اليومية من "المفاسد البشرية" كنقص التغذية، والوفيات الناجمة عن الأمراض التي يمكن الوقاية منها والرّق والبغاء والاستغلال (١٩٩٥).

C. Brown: إنّ أقوى حجة تدمغ نهج التشكيك في الأخلاق الذي تدعو إليه الواقعية هي أنّ الدول تستخدم لغة أخلاقية عن الحقوق والواجبات في علاقاتها بعضها مع بعض (١٩٩٢).

J. Burton: التفاعل بين الدول ما هو إلا واحد من العديد من مستويات التفاعل في نطاق المجتمع العالمي. ويرى Burton أنّ علينا أن ننظر إلى العلاقات الدولية، لا على أساس أنها صورة لدول ككرات البلياردو يضرب بعضها بعضا بشكل عشوائي، بل على أساس أنّها **"نموذج لشبكة بيت العنكبوت"** تتفاعل وتترابط في إطاره عناصر فاعلة متعددة (كالشركات والأفراد والمجموعات.. إلخ) (١٩٩٠).

R. Cox: الواقعية نظرية لحل المشكلات. فهي تتقبل النظام السائد وتسعى إلى عزل بعض جوانب النظام لا لهدف سوى معرفة آلية عمله. وفكرة وجود نظرية تخدم غرضا تحرريا ــ أي التفكير في إيجاد نظم عالمية بديلة ــ ليست في قاموس الواقعيين البنيويين (١٩٨٦).

F.Halliday: إنّ المفهوم الواقعي للدولة في إطار السياسة الدولية (حيث تكون الدول متساوية، وتسيطر على الأراضي التابعة لها، وتنسجم مع الأمم وتمثل شعوبها) هو مفهوم بعيد جدا عن الواقعية. والتفسير الأوفى لمفهوم الدولة نجده في علم الاجتماع الذي يعرض لنا فارقا تحليليا بين الدولة والمجتمع، والدولة والحكومة، والدولة والأمة (١٩٩٤).

M. Hollis و S.Smith: تفترض الواقعية أن طرائق العلوم الطبيعية يمكن تسخيرها لتفسير العالم الاجتماعي (الذي تعتبر العلاقات الدولية جزءا منه). لهذا يمكن مساواة الواقعية بشكل من أشكال الإيجابية التي تسعى إلى إماطة اللثام عن القوانين العشوائية التي تمكننا من تفسير وقوع الأحداث على صعيد السياسة العالمية والتنبؤ أيضا بوقوعها (١٩٩٠).

F. Kratochwil: خلافا لتوقعات الواقعية البنيوية المعاصرة، لم تطرأ نهاية الحرب الباردة بسبب أي تحول جذري في توزيع القوى ضمن إطار النظام الدولي، إضافة إلى أن ذلك التحول حدث من دون نشوب حرب كبرى (١٩٩٣).

A. Linklater: يجب علينا أن نتجاوز تركيز الواقعيين البنيويين على الضوابط والقيود، وشغف الواقعيين الليبراليين بالنظام (order)، وذلك لكي نتمكن من تطوير شكل تحرري من أشكال النظرية الفكرية يرمي إلى تعميق شعورنا بالتضامن، ويوسع نطاق الأواصر المجتمعية في إطار السياسة العالمية (١٩٩٠).

V. Spike Peterson: يتناقض تركيز الواقعيين على الأمن القومي مع ذاته بالنسبة إلى النساء، لأنّه يتقنّع بقناع يغطي "شعور المرأة الشامل **بعدم الأمن**". ويتطلب التعامل مع حركة المساواة بين الجنسين بشكل جاد إعادة التفكير جذريا في آلية تأطير الأمن بشكل من أشكال السيادة التي تسبغ الشرعية على العنف ضد المرأة وتقسيم الموارد والهويات على أساس الانتماء الجنسي (١٩٩٢).

J. Rosenberg: الواقعية أيديولوجية محافظة. ومن أساسيات هذا الاتجاه المحافظ الاستقلال الذي يمنحه الواقعيون للعالم الدولي" ترسم حدود ومعالم هذه البيئة وتراقب انطلاقا من المفهومين التوأم: السيادة والفوضى" (1994:30).

M. J. Smith: على الرغم من القول: إنّ القيم لا ينبغي أن تؤثر في صياغة

السياسة الموضوعية، فما أكثر ما بدت الواقعية أنها لا تعدو أن تكون مجرد القيم والمعتقدات (التقليدية) للكاتب المعني، تاركة إيانا في شكّ من أنّها ليست سوى حدسية محافظة (conservative intuitionism) تحت قناع تبدو فيه أنها نظرية سياسية دولية (١٩٨٦).

C. Sylvester: منذ مكيافيللي حتّى أواخر القرن العشرين، كانت الصفات التي ألصقها "الرجال" بـ"النساء" ـ كعدم التعقل والاعتماد على الحاسة السادسة والحرص على إبراز المفاتن ـ تعتبر خطرا على الشؤون الدولية. ولهذا السبب ينادي الواقعيون التاريخيون بضرورة أن تبقى إدارة شؤون الدولة "مهنة الرجال" (١٩٩٤).

J. Vasques: يبرز تحليل إحصائي لأدبيات العلاقات الدولية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين هيمنة النموذج الواقعي على ما سواه من حيث الاعتماد الكاسح على الافتراضات الجوهرية للواقعية. لكن رغم هيمنة الواقعية على الساحة فقد فشلت في تفسير السياسة الدولية بشكل كاف. وتفيد نتائج التحليل بأنّ أكثر من ٩٠% من الفرضيات الواقعية التي بلغت سبعة آلاف فرضية قد زيّفت (١٩٧٩).

وهناك أسباب وجيهة تدعونا إلى الاعتقاد بأنّ القرن الحادي والعشرين سيكون قرنا واقعيا. لقد سدّدت "**المحرقة النازية**" ضربة قاتلة لشعور الغرب بالخلود، وهو الشعور الذي أذكته اكتشافات "**حركة التنوير**" في ميداني العقل والديمقراطية. وبرغم جهود الاتحاديين الرامية إلى إذكاء شعلة المثالية من جديد، فقد ظلت المصالح تقسم أوروبا التي لم يكن لها مصلحة مشتركة توحدها. ويتزايد الاعتقاد، خارج أوروبا وأمريكا الشمالية، بأنّ العديد من الفرضيات التي ثبّتت النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولاسيّما منها الفرضيات التي تتعلّق بحقوق الإنسان، ليست أكثر من مجرد فكرة غربية تدعمها الدولارات الاقتصادية و"الفرق" العسكرية. وفيما ينتقل محور السياسة العالمية إلى أقاليم آسيا وحوض المحيط الهادئ بخاصة، فقد أخذ هذا النموذج من الفردية الديمقراطية، الذي عمل الغرب الليبرالي على تصديره إلى باقي أنحاء العالم، أخذ يتكشف عن أنّه نموذج طارئ ثقافيا، ومتخلف اقتصاديا.

الحقل ٦-٤ دراسة حالة٢: الحوار البوسني ــ هل هو سلم واقعي؟

يونيو ١٩٩١ اندلع التوتر السائد بين جمهوريات يوغسلافيا السابقة في صراع مسلح. الصرب المحليون يقاومون مطالبة الكروات بالاستقلال. يتم احتواء الحرب الأهلية المريرة الناجمة عن ذلك أخيرا بفرض قوة من الأمم المتحدة قوامها ١٤ ألف رجل لحفظ السلام في كرواتيا.

إبريل ١٩٩٢ الاتحاد الأوروبي يعترف باستقلال البوسنة. صرب البوسنة يخشون على أمنهم؛ الحرب تندلع بين الحكومة البوسنية وصرب البوسنة.

فبراير ١٩٩٤ خلال حصار الصرب لسراييفو، تسقط قذيفة في سوق المدينة، وتقتل ٦٨ شخصا. وتستدعى القوّة الجوية الضاربة لحلف شمال الأطلسي من أجل حماية "**المناطق الآمنة**" وقوات حفظ السلام الدولية.

مارس ١٩٩٤ تنجح الولايات المتحدة في ترتيب اتفاق بين الحكومة البوسنية وكرواتيا، الأمر الذي أحدث نقلة مهمة في ميزان القوى تسمح لكلا الطرفين بأنّ ينقلب على صرب البوسنة.

يوليو ١٩٩٥ صرب البوسنة يستولون على مدينة سريبرينتسا التي أعلنتها الأمم المتحدة "منطقة آمنة". ولا يزال الآلاف من اللاجئين في عداد المفقودين. تزايد الإقرار لدى زعماء الدول الغربية بأنّ استراتيجية الاعتماد على قوّات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة يجب أن تستبدل بسياسة أكثر صرامة لفرض السلام.

أغسطس ١٩٩٥ بدعم خفي من الولايات المتحدة يشنّ الكروات هجوما كبيرا على كرايينا التي كان صرب كرواتيا يحتلونها. وتبع ذلك بسرعة هجوم مشترك قام به المسلمون والكروات في شمال غرب البوسنة أسفر عن جعل عشرات الآلاف من الصرب لاجئين. ولم يتدخل الرئيس الصربي سلوبودان ميلوسوفيتش في كلتا الحالتين؛ لأنّه كان يحسب أن مصالح الصرب ستكون في وضع أفضل إذا نجح في اجتذاب الموافقة الدولية، وبهذا يزيد من فرص إنهاء العقوبات المفروضة على صربيا (جمهورية الصرب).

٢٨ أغسطس ١٩٩٥ قذيفة أخرى تسقط وسط سراييفو، وتسفر عن قتل وتشويه أعداد أكبر من سكان العاصمة البوسنية المدنيين.

حلف شمال الأطلسي يشن هجوما جويا كاسحا على أهداف صربية في البوسنة إلى

أن يوافق الصرب على سحب الأسلحة من المدينة.

٥ اكتوبر ١٩٩٥ الولايات المتحدة تنتهز الفرصة السانحة لترتيب وقف عام لإطلاق النار إثر الهزائم المتلاحقة لصرب البوسنة. وأحكم الطوق على الأطراف المتقاتلة جميعا داخل قاعدة سلاح الجو الأمريكي بمدينة دايتون ــ ولاية أوهايو ــ لإجراء محادثات سلام حاسمة.

٢١ نوفمبر ١٩٩٥ الرئيس كلينتون يعلن التوصل إلى اتفاق سلام، وبهذا نجحت أمريكا في ما أخفقت فيه الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. واستند اتفاق "**السلام**" هذا إلى مقترحات بتقسيم الأرض تقرّ توزيع المناطق وفق مبدأ النقاء العرقي. وتم ضم مناطق شرق البوسنة، حيث عملت القوّات الصربية بكل قسوة على طرد مسلمي البوسنة منذ أبريل ١٩٩٢ وما بعد ذلك، إلى جمهورية الصرب. وبقي الاتحاد بين المسلمين والكروات مسيطرا على كرايينا التي كان الصرب يحتلونها سابقا وذلك في أعقاب الهجوم الكبير ضد الصرب الذين كانوا يعيشون في المنطقة خلال شهر أغسطس عام ١٩٩٥.

تعليق Eric Hobsbawm على "خطة السلام":

إنها تقوم على واقعية شديدة القسوة. فقد صنع السلام أساسا بترويع الصرب (عن طريق الابتزاز الاقتصادي) وتقوية الكروات، الذين ما كان يمكن أن يستسلم صرب البوسنة لولا انتصاراتهم العسكرية التي تحققت لهم بفضل الدعم والتدريب الأمريكيين. وعلى الرغم من الادعاءات بتسليح أبناء البوسنة، فإنّ هؤلاء لم يحصلوا إلا على أقل حصة من التسوية. فقد أصبحوا مجرد ملحق بالاتحاد "الكرواتي -المسلم" الذي حظي في أحسن الظروف بضمان يكفل عدم تكرار عمليات الإبادة الجماعية والطرد العرقي وثبات حدود الدولة البوسنية بشكل رسمي. أما من حيث معظم الجوانب الأخرى فإننا نجد أنّ تقسيم البوسنة بين جمهوريتي كرواتيا وصربيا، كما خطط لذلك كل من (الرئيس الصربي)

ميلوسوفيتش و(الرئيس الكرواتي) تودجيمان، قد تحقق. (Independent, 22 November 1995.

وليس هذا مفاجئا للواقعيين الذين يفهمون بأنّ الكلمات أسلحة وبأن الأفكار الخاصة بالنظام الدولي هي استمرار للدولانية بوسائل أخرى. وهنا نجد تحالفا بين الواقعية والعديد من زعماء الدول غير الغربية الذين يقرّون بأنّ القيم يتشاطرها الناس ضمن إطار المجتمعات وليس فيما بين هذه المجتمعات، وبأن المعرفة أمر طارئ وليست أمرا له جذور في الفكر الشمولي، وبأن الثقافات العالمية متشرذمة وعرضة للتشكيك فيها. وربّما احتاج الغرب إلى أن يصبح أكثر واقعية، لا أن يسعى إلى تحويل السياسة العالمية وقولبتها على صورته، كما سعت الليبرالية إلى القيام به في هذا **القرن**، وذلك كي يبقى محتفظا بمكانته في القرن القادم.

الحقل ٦ -٥ مفاهيم رئيسية في الفكر الواقعي
الفوضى لا ينطوي معناها على وجود حالة من الفوضى والبلبلة، بل على غياب السلطة السياسية.
النظام الفوضوي "المبدأ التنظيمي" للسياسة الدولية الذي يحدد بنيتها.
ميزان القوى يشير إلى وجود حالة توازن بين الدول؛ ويعتبره الواقعيون التاريخيون نتاج المساعي الدبلوماسية (التوازن المستنبط)، في حين يعتبر الواقعيون البنيويون أنه يميل إلى التوازن الطبيعي (التوازن العرضي).
القدرات عدد السكان والمساحة لأراضي دولة ما، ومواردها وقوتهاالاقتصادية ومقدرتها العسكرية واستقرارها السياسي وكفاءتها (Waltz 1979:131).
أخلاقيات المسؤولية الواقعيون التاريخيون يعرفون أخلاقيات المسؤولية بأنّها حدود الأخلاق في إطار السياسة الدولية؛ وهي تعني وزن عواقب التصرفات، والإدراك بأنّ الأعمال الأخلاقية تتمخض عن نتائج إيجابية.
المثالية تؤمن بأنّ للأفكار أثرا سببيا مهما في الأحداث داخل نطاق السياسة لدولية، وبأن الأفكار يمكن أن تتبدل. ويشير الواقعيون إلى المثالية بأنّها طوباوية بما أنّها تستهين بمنطق سياسة القوّة والقيود التي يفرضها ذلك على العمل السياسي.
الترابط هو الحالة التي تكون لتصرفات دولة ما فيها آثار على دول أخرى (ويمكن أن يكون ترابطا استراتيجيا أو اقتصاديا). ويساوي الواقعيون ما بين الترابط والهشاشة.

الهيمنة النفوذ الذي تستطيع دولة عظمى أن تمارسه على باقي الدول في نظام ما؛ ويتراوح مدى هذا النفوذ بين الزعامة (الريادة) والسيطرة.
النظام الدولي مجموعة من الأجزاء المترابطة يتصل أحدها بالآخر لتشكّل كلا متكاملا. ولهذه الأنظمة مبادئ للتعريف بها كمبدأ التسلسل الهرمي (في السياسة الداخلية) ومبدأ الفوضى (في السياسة الدولية).
المصلحة الوطنية يشير إليها الواقعيون وزعماء الدول ويعنون بها أهم أولويات الدولة ويأتي مبدأ البقاء على رأس القائمة.
القوة القدرة على التحكم في النتائج، مثال ذلك قدرة الدولة (أ) على جعل الدولة (ب) تتصرف بطريقة تحقق أقصى قدر من المصالح للدولة (أ).
العون الذاتي في بيئة فوضوية، لا يمكن للدول أن تفترض أن تهبّ دول أخرى للدفاع عنها حتّى لو كانت دولا متحالفة معها.
السيادة للدولة السلطة العليا داخليا والاستقلالية دوليا.
الدول كيان قانوني يقوم على رقعة من الأرض ويتألف من سكان مستقرين وحكومة؛ وهي تملك احتكارا لاستعمال القوّة بطريقة مشروعة؛ وسيادتها معترف بها من قبل الدول الأخرى في النظام الدولي.
الدولانيةالأيديولوجية التي تدعو إلى تنظيم البشرية في نطاق مجتمعات معينة؛ وتحمي الدولة قيم مجتمعها ومعتقداته وتصونها.
حالة الحرب الحالة (التي غالبا ما يصفها الواقعيون الكلاسيكيون) الناشئة عن وضع يخلو من صراع فعلي، لكن تسوده حرب باردة دائمة يمكن أن تنقلب إلى حرب "ساخنة" في أي وقت.
البنية من منظور فلسفة العلوم الاجتماعية تعتبر البنية عاملا قائما بشكل مستقل عن العنصر الفاعل (الطبقة الاجتماعية مثلا)، لكنه عامل مهم في تحديد طبيعة الفعل (الثورة مثلا). ومن منظور الواقعيين البنيويين المعاصرين تتشكّل البنية من عدد القوى العظمى الموجودة في ساحة النظام الدولي.
البقاء رأس الأولويات بالنسبة إلى زعماء الدول، وقد أكّد أهميته الواقعيون التاريخيون أمثال مكيافيللي وماينيكه وويبر.

أسئلة

١. من أي الجوانب يمثل الحوار الميلوسي مفاهيم رئيسية كالمصلحة الذاتية وميزان القوى والتحالفات والقدرات والإمبراطوريات والعدالة.. إلخ؟
٢. هل تعتقد بأنّ هناك مذهبا واقعيا واحدا، أم مذاهب واقعية عدة؟
٣. هل تفوق معرفتك بشؤون العلاقات الدولية خلال "الحروب البيلوبونيزية" مقدار معرفة طالب من أثينا بها؟
٤. هل تعتبر ممارسة السياسة الدولية من الشؤون الواقعية؟ وكيف تغذي الواقعية ممارسة الدولة لشؤونها بالمعلومات؟ وعبر أي القنوات أو العمليات تقولب الواقعية شكل السياسة الخارجية للدولة؟
٥. هل يخلط الواقعيون ما بين وصف الحرب والصراع، وتفسير سبب نشوبهما؟
٦. كيف يمكن تفادي المعضلة الأمنية أو تخفيف آثارها؟
٧. هل الواقعية أكثر من ايديولوجية تنتهجها الدول القوية المكتفية؟
٨. إلى أي مدى يتغاضى منتقدو الواقعية عن العمق الذي تتجذّر فيه نظريتها في سياق دفاع أخلاقي عن الدولة؟
٩. كيف يمكن للواقعيين أن يفسروا أسباب الحروب التي نشبت في جمهوريات يوغسلافيا السابقة؟ هل تجد حججهم في هذا الميدان مقنعة؟
١٠. هل على الغرب أن يتعلم كيف يكون أكثر واقعية، لا أقل واقعية، إذا أراد لحضارته البقاء خلال القرن الحادي والعشرين؟

مراجع أخرى للقراءة

Michael Joseph Smith, Realist Thought from Weber to Kissinger (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1986)

يعتبر هذا الكتاب أكثر كتب القرن العشرين شمولية في بحث الواقعية. ولاستعراض المذهب، ولاسيّما مذهب الواقعية البنيوية، في فصل واحد راجع المؤلف المعنون:

Explaining and Understanding International Relations (Oxford: Clarendon, 1990)

للباحثين Steve Smith و Martin Hollis الفصل الخامس. وفي الكتاب الدراسي المعنون:

International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism (New York: Macmillan, 1993)

للمؤلفين Paul Viotti و Mark Kauppi، وهو معالجة مستفيضة للمذهب الواقعي في فصله الثاني الذي يضم أيضا مقتطفات مهمة من الدراسات الكلاسيكية السابقة في هذا المجال. ويعتبر كتاب:

The Prince, ed. Q. Skinner (Cambridge: Cambridge University Press, 1988)

أفضل عمل منفرد عن الواقعية التاريخية. كما يعتبر كتاب:

E. H. Carr, The Twenty Years' Crisis 1919-1939: an Introduction to the Study of International Relations (London: Macmillan, 1946)

ذا أهمية بالغة وعملا يحفز إلى التفكير وينتقل بالواقعية التاريخية إلى معاصرة القرن العشرين. راجع منه الفصلين الخامس والسادس بخاصة. والمرجع الأهم عن الواقعية الليبرالية هو كتاب:

Hedley Bull, The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics (London: Macmillan, 1977)

ويجسد كتاب:

Hans J. Morgenthau, Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace (New York: Knopf, 1978)

مذهب الواقعية البنيوية١، الذي يركز على قوانين الطبيعة البشرية، ولاسيما في فصله الأول. أما كتاب:

Kenneth, Waltz, Theory of International Politics (Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1979)

فهو الكتاب النموذجي عن الواقعية البنيوية٢؛ راجع فيه الفصلين الأول والسادس بخاصة. وإلى جانب هذا الكتاب ينبغي على الطالب مراجعة كتاب:

Robert Keohane, Neorealism and its Critics (New York: Columbia University Press, 1986)

هذا المؤلف الذي يضم مجموعة من الأبحاث يحوي فصولا مهمة بقلم وولتز، ودفاعا شيقا عن الواقعية بقلم Robert Gilpin، ومقالات نقدية متينة بأقلام Richard Ashley و Robert Cox وJ. G. Ruggie. والمجموعة الأحدث من هذه الأبحاث التي تتعمق بالنقاش عن الواقعية هي التي أعدها David A. Baldwin بعنوان:

Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate (New York: Columbia University Press, 1993)

وللاطلاع على آفاق التحدي الأعمق من قبل النموذج الاستدلالي للنظرية الواقعية، راجع ما كتبه A. Wendt عن "المنظومة الدولية":

International Organization, 46:2 (1992), 395-421;

و"مجلة العلوم السياسية الأمريكية":

American Political Science Review, 88:2 (1994), 384-96.

---

(١) الواقعية و"السياسة الواقعية" (Realpolitik) و"سبب وجود الدولة" (Raison d'état)) مصطلحات تبادلية على نطاق واسع وفضفاض. وقد أوردت "الواقعية" (Realism) عندما تبدأ بحرف كبير "R" فإنها تشير إلى المفهوم الفكري العام لهذه النظرية. وعندما تبدأ بحرف صغير "r" (realism) فهي تشير إلى أتباع معينين لهذه النظرية أو إلى بعض نماذجها (كالواقعية التاريخية).

(٢) هذا مقتطف معدّل من مؤلف ثوسيديديس المعنون: "الحرب البيلوبونيزية"، ترجمة Rex Warner (London: Penguin Classics, 1945), 360-5.

(٣) أبرز Richard Ashley التصنيف "النقدي" الآخر حين أظهر وجه التباين بين "الواقعية العملية" لنهج مكيافيللي وكار (Carr) وبين "الواقعية الفنية" (technical) لنهج كل من غيلبين Gilpin وولتز Waltz (1981:221).

(٤) ما أوردته تحت مصطلح "الواقعية البنيوية٢" يشار إليه غالبا في أدبيات الواقعية بأنّه "الواقعية الجديدة" (Neo-Realism). ويرى روبرت كيوهين أنّ الواقعية الجديدة تختلف عن الأشكال السابقة للواقعية "في أنها لا تنطلق من افتراض اللامساواة بين أفراد الجنس البشري" (1989:40). وعلى الرغم من أنّ كيوهين محق في الإشارة إلى الانتقال

في السببية من الطبيعة البشرية إلى الفوضى، فإنه مخطئ في الاعتقاد بأنّ ذلك أمر مختلف عن مجرد كونه تغيرا من نوع من البنى إلى نوع آخر (من هنا جاء استعمال "الواقعية البنيوية١" و"٢" في سياق الفصل).

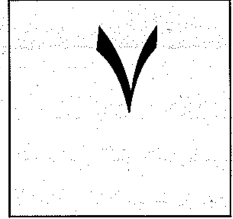
(٥) في أدبيات هذا الموضوع نقاش عن المدى الذي بلغته الواقعية الليبرالية البريطانية، من خلال مؤلفات Martin Wight و Hedley Bull كي تعتبر منشقة عن الواقعية كنظرية عامة. وللاطلاع على ردود متباينة نوصي بإجراء مقارنة بين Booth (١٩٩٥) و Wheeler (١٩٩٦).

(٦) هناك عدد من النماذج المماثلة لفكرة "الجوهر المشترك" مع الواقعية في أدبيات هذه النظرية. ويقصر كيوهين ذلك الجوهر على: الدولة كعنصر فاعل، والدولة كمبرر فكري والدولة بوصفها أقصى محتكر للسلطة. ويعتبر كيوهين مع غيلبين الذي يشاركه الرأي، اثنين من العديد من المفكرين الذين يتبنون هذا الاتجاه (Keohane 1989:39)..

(٧) تعتبر سميث المفكر ويبر، وبحق، أنه المنظّر الذي صاغ قوالب الفكر الواقعي في القرن العشرين، والسبب الأول في ذلك أنه وحّد بين السياسة والقوة.

(٨) من المهم أن نشير إلى أنه لا تنشأ كل أشكال الصراع عن المعضلة الأمنية (بما أن طرفي الصراع كليهما يتحليان بحسن النية تجاه بعضهما)؛ ويذكرنا التاريخ أن عددا أكبر من الصراعات نجمت عن تصرفات الدول الغازية.

(٩) يعرّف Alex Wendt النظرية الاستدلالية (Constructivism) كما يلي: "الاستدلالية نظرية بنيوية عن النظام الدولي تطرح الادعاءات الجوهرية التالية: (١) الدول هي الوحدات الأساسية لتحليل النظرية السياسية الدولية؛ (٢) البنى الرئيسية في نظام الدول تقبع في ثنايا التبادل الفكري وليست ذات طبيعة مادية؛ (٣) هويات الدول ومصالحها جزء مهم تشكله هذه البنى الاجتماعية ولا تعطيه الطبيعة البشرية أو السياسة الداخلية لذلك النظام من خارجه" (1994:385). وللجناح الذي يمثله الواقعيون الليبراليون، من الناحية الجدلية، الكثير من الجوانب المشتركة مع الاستدلالية، ويمكن، على الغرار نفسه، أن يتقولب في إطار نموذج نقدي للواقعية البنيوية (Dunne:1995).



نظرية النظام العالمي
World-System Theory

ستيف هوبدن وريتشارد وين جونز

(Steve Hobden and Richard Wyn Jones)

- مقدمة
- جذور نظرية النظام ــ العالمي
- وولرشتاين ونظرية النظام – العالمي
- النظام ــ العالمي الحديث في المكان والزمان
- السياسة في النظام - العالمي الحديث: مصادر الاستقرار
- الأزمة في النظام ــ العالمي الحديث
- نظرية النظام ــ العالمي والعولمة

دليل القارئ

نطرح في هذا الفصل منهج دراسة السياسة العالمية المعروف بنظرية النظام ــ العالمي، ونحدد ملامحه، ونجري تقويما له. ولهذا المنهج جذوره في الفكر الماركسي، ويفيدنا بأنّ السياسة العالمية لا يمكن فهمها بشكل صحيح إلا إذا بحثت في سياق بنية الرأسمالية العالمية. ويؤكّد هذا الفصل أنّ منظّري النظام العالمي يرون أنّ السمات التي أشار إليها دعاة أطروحة العولمة تكاد تكون قديمة لا جديد فيها، لا بل إنّها مجرد مظاهر حديثة لاتجاهات تعود إلى قرون سابقة داخل إطار النظام العالمي.

مقدمة

تعرض نظرية النظام العالمي، مقارنة بالواقعية والجماعية، رؤية غريبة بعض الشيء للعلاقات الدولية. ففي حين تصوّر هاتان النظريتان السياسة العالمية بأساليب تردد صدى الأساليب المعروضة من خلال صفحات الأخبار الخارجية في صحفنا ومجلاتنا، تهدف نظرية النظام العالمي إلى كشف النقاب عن حقيقة أعمق وكامنة ــ لا بل خفية. وهي أنّ الأحداث المألوفة على صعيد السياسة العالمية ــ كالحروب والمعاهدات وعمليات الإغاثة الدولية.. إلخ ــ تجري كلها ضمن إطار بنية تقولبها وتحدّد مسارها ومعالمها. وهذه البنية هي بنية نظام ــ عالمي جرى ترتيبه وفق منطق الرأسمالية العالمية. وهكذا يجب أن تستند أي محاولة لفهم السياسة العالمية إلى فهم أوسع نطاقا للتفاعلات التي تعمل ضمن إطار النظام العالمي.

وإضافة إلى عرض رؤية غير مألوفة نوعا ما للسياسة العالمية، فإنّ نظرية النظام العالمي مدعاة أيضا للانزعاج لأنّها ترى بأنّ أثر بنية النظام العالمي يتجلّى في ضمان الإبقاء على ازدهار أوضاع الأقوياء والأغنياء على حساب الضعفاء والفقراء.

وندرك جميعا أن هناك قدرا عظيما من اللامساواة في عالمنا. والإحصائيات المتعلّقة بالتكاليف البشرية للفقر تجعل أوصالنا ترتعد حقا من هولها (انظر الحقل ٧-١). ويبتلع نحو ثلث سكّان العالم الحصة الهائلة من موارد كوكبنا، ويترك الباقين ليحاولوا مضطرين وجاهدين أن يتدبروا ظروف فاقتهم قدر المستطاع. والواقع أنّ مجموع ثروات

أصحاب المليارات في العالم البالغ عددهم ٣٥٨ يساوي ــ وفق "تقرير عن التنمية البشرية أصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٩٦ ــ مجموع الدخول التي يحصلها الأفراد الأكثر فقراً الذين يشكّلون نسبة ٤٥% من سكّان العالم.

ويقول أصحاب نظرية النظام العالمي: إنّ الازدهار النسبي الذي تنعم به القلّة يقوم على بؤس الكثرة. وبعبارة عاطفية: هم يدّعون بأنّ على الكثرة الغالبة في ما ندعوه **"العالم الثالث"** أن يعانوا بحيث نتمكّن نحن في **"الغرب"** من أن نبقى متمتعين بمستويات معيشتنا المتميزة. وهكذا نرى أنّ بنية النظام العالمي المقولبة وفق منطق الرأسمالية العالمية تقضي بأن تكون **"الحياة الرغيدة"** للقلة على حساب شقاء الكثرة. وأصحاب نظرية النظام العالمي هنا يرددون أفكار كارل ماركس الذي ادعى بأن: "تكديس الثروة في أحد القطبين هو، لهذا السبب، تكديس في الوقت نفسه للشقاء وعذاب الكدح والرق والجهل والقسوة في القطب الآخر".

ولا ينبغي أن نفاجأ حين يردّد أصحاب نظرية النظام العالمي صدى أفكار ماركس هذه، إذا تذكرنا أن ماركس، والماركسية بصورة أعمّ، كانا من الآثار البارزة في تطوير نظرية النظام العالمي. لذا نتوجه إلى هذه الأفكار الآن لكي نتقصّى جذور نظرية النظام العالمي.

الحقل ٧ -١ مؤشرات اللامساواة في العالم
خمس سكّان العالم البالغ عددهم (حتّى عام ١٩٩٨) ٥,٦ مليار شخص، يعيشون في فقر شديد. ثلث أطفال العالم لا يحصلون على ما يكفيهم من الغذاء. نصف سكّان العالم لا يستطيعون الحصول بانتظام على أكثر العقاقير والأدوية ضرورة لصحتهم. يموت ١٢,٢ مليون طفل تحت سن الخامسة كل عام، وسبب وفاة ٩٥% منهم أمراض مرتبطة بالفقر. ١٣٠ مليون طفل ــ٨٠% منهم إناث - محرومون من الذهاب إلى المدارس. متوسط الدخل الفردي في سبعين بلدا يقل عما كان عليه عام ١٩٨٠، ويقل في ٤٣

بلدا في العالم عما كان عليه عام ١٩٧٠.

في عام ١٩٦٠ كانت نسبة العشرين في المائة من أغنى سكّان العالم تتمتّع بمستوى معيشة يفوق ثلاثين مرة مستوى معيشة العشرين في المائة من أفقر السكان. وبحلول عام ١٩٩٦ ازداد هذا الفارق إلى إحدى وستين مرة.

تفوق ثروة أصحاب المليارات في العالم البالغ عددهم ٣٥٨ شخصا كامل مجموع الدخول للبلدان تضمّ نحو نصف سكّان العالم مجتمعة.

يبلغ حجم الإنفاق العسكري في العالم ٧٧٨ مليار دولار كل عام.

المصادر: منظمة الصحة العالمية، الأمم المتحدة، البنك الدولي.

النقاط الرئيسية

- يعتقد أصحاب نظرية النظام العالمي بأنّ السياسة العالمية تتحرك ضمن إطار نظام ــ عالمي يسوده منطق الرأسمالية العالمية.
- من الآثار الكبرى للنظام ــ العالمي أنّ الأثرياء والأقوياء يزدادون ثراء وقوة على حساب الفقراء والضعفاء.

جذور نظرية النظام العالمي The Origins of World-System Theory

أعلن كارل ماركس في خطابه الافتتاحي أمام "**الرابطة الدولية للرجال العاملين**" في لندن عام ١٨٦٤، أنّ التاريخ كان "علّم الطبقات العاملة واجب أن يمكّنوا أنفسهم من ناصية أسرار السياسة الدولية". ومع أنّ ماركس نفسه كتب بغزارة عن الشؤون الدولية، إلا أنّ معظم كتاباته تلك كانت ذات صبغة صحافية. فهو لم يضمّن البعد الدولي في رسومه النظرية لحدود معالم الرأسمالية. وربّما لا ينبغي أن يدهشنا هذا "**الإسقاط**"، نظرا للنطاق الهائل لعمل ماركس. فمجرد هذا النطاق الواسع للمشروع النظري الذي أقحم فيه نفسه، إضافة إلى طبيعة منهجيته، كان لا بدّ من أن يجعلا عمله طارئا وغير منجز. ومع قولنا هذا نضيف أنّه منذ وفاة ماركس سعى الكثير ممن استلهموا أسلوبه وفكره إلى تطبيق نفاذ بصيرته النظرية في ميدان العلاقات الدولية.

وقد تمثّلت أولى المحاولات المتواصلة للإفادة من الأفكار الماركسية في تحليل المجال الدولي بالدراسات النقدية للإمبريالية التي طرحها وطورها مفكرون من أمثال

Hobson و Luxemburg و Bukharin و Hilferding و Lenin (راجع ١٩٩٠ Brewer) حوالي مطلع القرن العشرين.

ومما لا شكّ فيه أن أشهر الأعمال التي انبثقت عن تلك المناظرات النقدية عن طبيعة الإمبريالية وأكثرها أثرا في هذا الميدان، كان الكتيّب الذي أعده لينين، ونشر عام ١٩١٧، تحت عنوان **"الإمبريالية، أعلى مراحل الرأسمالية"**. وتراوحت الأفكار التي طرحها لينين في كتيّبه ذاك بين الاقتراب من أفكار ماركس وتطويرها وبين الابتعاد عنها. أمّا تطوير أفكار ماركس هنا فيتجلّى في أنّ لينين أقرّ بالطرح الأساسي في فكر ماركس من أنّ النموذج الاقتصادي للإنتاج هو الذي يحدد في النهاية العلاقات الاجتماعية والسياسية الأوسع نطاقا: وهي علاقة تختصر عادة عبر النموذج الشهير ذي البنية الفائقة ــ الأساسية. كما تقبّل لينين دعوى ماركس بأنّ التاريخ لا يمكن أن يفهم بشكل صحيح إلا من خلال صراع الطبقات. وهذا يعني، في نطاق المجتمع الرأسمالي، الصراع بين البرجوازية والبروليتاريا.

غير أنّ لينين كان يرى أيضا أنّ طبيعة الرأسمالية قد تغيّرت نوعا ما منذ أن نشر ماركس المجلد الأول من عمله الضخم **"رأس المال"** عام ١٨٦٧. كانت الرأسمالية حينذاك دخلت مرحلة جديدة ــ بل إنّها كانت مرحلتها الأعلى والنهائية ــ حين شهدنا تطوير **"الرأسمالية الاحتكارية"** (monopoly capitalism). وكان من آثار ذلك التحول أنّ الرأسمالية ــ من المنظور التحليلي ــ قد أصبح يتعين على الباحثين فيها أن يضعوها في سياق دولي أوسع نطاقا، بدلا من المضي في حصرها ضمن سياق تهيمن فيه المسائل الداخلية وأشبعه ماركس تمحيصا وتحليلا. وقد كان لذلك "الابتعاد عن" أعمال ماركس مضامين بعيدة المدى بالنسبة إلى تحليل لينين.

وقد أفضى مفهوم ماركس للرأسمالية به إلى ملاحظة تباعد بسيط بين مصالح البروليتاريا من جهة والبرجوازية من جهة أخرى. وهذا التباعد هو نفسه لا يتغير بصرف النظر عن الموقع الجغرافي للعامل أو الرأسمالي. وهكذا نجد ــ من الناحية الموضوعية ــ أنّه ليس هناك تضارب في المصالح بين عمال الدول على اختلافها، وإذا تمكنوا من التحرر من قيود الأيديولوجيات البرجوازية المسيطرة فسوف يقرّون بذلك. وقد صاغ ماركس هذا المفهوم في مقولته الشهيرة: **"يا عمال العالم اتحدوا، فليس هناك ما تخسرون سوى أصفادكم"**.

لكن لينين كان يرى أنّ الرأسمالية أحدثت بنية من مستويين ضمن الاقتصاد العالمي حيث **توجد نواة مركزية مهيمنة تستغل من هم على الأطراف من المجموعات الأقل تطورا**.

إنّ بنية كهذه البنية تعقّد إلى حدّ كبير أفكار ماركس عن وجود تباعد بسيط في المصالح بين البروليتاريا والبرجوازية. وبتطوير فكرة **النواة المركزية والأطراف**، لم يعد هناك تناغم تلقائي في المصالح بين فئات العمّال كافة. فنجد على صعيد هذا المفهوم أنّ في استطاعة البرجوازية في دول النواة (أو المركز) أن تفيد من المكاسب الناتجة عن استغلال الأطراف لتحسين ظروف البروليتاريا داخلها. بعبارة أخرى إنّ رأسماليي النواة يمكنهم تهدئة ــ أو بكلمة أكثر صراحة، شراء ــ الطبقة العاملة في بلادهم من خلال المزيد من استغلال دول الأطراف. لهذا نجد أن الانقسام البنيوي بين النواة المركزية والأطراف، وفق تحليل لينين، هو الذي يحدّد طبيعة العلاقة بين البرجوازية والبروليتاريا في كل بلد على حدة.

وحتّى هذا الملخص المبسط نوعا ما لنظرية لينين عن الرأسمالية يجب أن ينبّهنا إلى صفتين مهمتين من أسلوب دراسة النظام العالمي بالنسبة إلى فهم مجال السياسة العالمية.

الأولى هي أنّ مناحي السياسة جميعا، وعلى الصعيدين الدولي والداخلي، تدور ضمن إطار اقتصاد ــ عالمي رأسمالي.

والثانية هي أنّ الدول ليست العناصر الفاعلة المهمة الوحيدة في ميدان العلاقات الدولية، بل إنّ الطبقات الاجتماعية هي أيضا ذات أهمية بالغة في هذا الميدان. يضاف إلى هذا، أن مواقع هذه الدول والطبقات ضمن بنية الاقتصاد ــ العالمي الرأسمالي هي التي تحدّ من تصرفاتها، وتحدّد نماذج التفاعل والهيمنة فيما بينها.

وقد ظلّت التحليلات الخاصة بالسياسة العالمية، والمتأثرة بالأفكار الماركسية، ذات أثر واسع النطاق حتّى السنوات الأولى من الحرب الباردة على الأقلّ. وإذا رجعنا إلى الجذور، يسهل علينا أن نفهم السبب وراء ذلك. كانت الحرب العالمية الأولى تبدو، لا بل إنّها لا تزال تبدو أنّها تشبه صراعا عقيما لا معنى له بين تكتلات إمبريالية متنافسة داخل النواة المركزية الرأسمالية. وتبعت تلك الحرب الدموية البشعة فترة أزمة اقتصادية

متواصلة دفعت كثيرين ــ حتّى خارج الاتجاه اليساري من الطيف السياسي ــ إلى الاعتقاد بأنّ الرأسمالية قد دخلت مرحلة النــزع وأنها تلفظ أنفاسها الأخيرة. فلا عجب، في هذه الأجواء، أن تكون تصنيفات التحليل الماركسية، ونقد الإمبريالية بخاصة، قد وجدت أرضا خصبة. ونشير في هذا المجال إلى أنّ من الأهمية البالغة أن الكتاب الذي يعتبره كثيرون بأنّه العمل الذي أعلن بداية تكوين الواقعية الحديثة، ونعني به كتاب **"أزمة الأعوام العشرين"** لمؤلفه E. H. Carr (1939)، كان واضح التأثر العميق بأفكار ماركس.

بيد أنّ الاهتمام، بعد الحرب العالمية الثانية، بالأدوات الفكرية المتأثرة بالماركسية كوسيلة لفهم السياسة العالمية أخذ يضمحل بسرعة. وكانت الفترة الطويلة من الطفرة الاقتصادية المزدهرة بعد الحرب مؤشرا إلى أنّ الرأسمالية على ما يبدو قد تغلبت على المشكلات التي واجهتها في فترة ما بين الحربين. كما أنّ عملية إزالة الاستعمار أشارت إلى أنّ في وسع دول النواة المركزية أن تبقى، لا بل تزدهر، من دون الاضطرار إلى استغلال المستعمرات على الأطراف.

يضاف إلى هذا أن حصر الماركسيين جلّ اهتمامهم، خلال فترة ما بعد هيروشيما من مخاوف **"الدمار النووي المتبادل الحتمي"**، ربّما كان يبدو انحرافا سطحيا عن خط معالجة "القضايا الحقيقية" للسياسة العالمية، وأخطرها احتمال إزالة الجنس البشري من على وجه الأرض.

النقاط الرئيسية

- تعود جذور النظام العالمي إلى الفكر الماركسي حيث لنقد الإمبريالية أثر كبير فيه.
- يقسّم التحليل اللينيني للإمبريالية الاقتصاد العالمي إلى نواة مركزية (من الدول) وأطراف، ويرى أنّ الدول الرأسمالية في المركز تستخدم مكاسب ناتجة عن استغلال دول الأطراف لتحييد عمالها وكسب صمتهم.
- كان لنظرية لينين عن الإمبريالية ثقل خاص ومؤثّر في الفترة ما بين عامي ١٩١٧-١٩٣٩ حين كان يبدو خلال فترة **"الكساد"** الاقتصادي العظيم في

عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين أن تلك الأزمة تؤكّد أن الرأسمالية كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة.

- أصبحت النظريات الخاصة بالعلاقات الدولية والمنبثقة عن النقد الماركسي للإمبريالية أقل تأثيرا بكثير في الغرب إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وولرشتاين ونظرية النظام العالمي

Wallerstein and World-System Theory

ليس هناك كبير شك في أنّ التطورات التي حدثت في العالم الواقعي للسياسة العالمية هي التي أدّت إلى بروز الاهتمام مجددا بالتحليلات المتأثرة بالفكر الماركسي. فالصدمات النفطية والركود الاقتصادي العالمي العميق اللذان شهدهما العالم في سبعينيات القرن العشرين، مقترنين بعملية الانفراج بين الشرق والغرب التي توازت معهما، أسهمت كلها في دفع المسائل الاقتصادية إلى واجهة قضايا العالم. وما كان يشار إليه سابقا باستخفاف نوعا ما بـ"**السياسة الدنيا**"، بمعنى الإشارة إلى المسائل المرتبطة بالعلاقات الاقتصادية العالمية، أصبحت آنذاك في جوهر الموضوعات السياسية. وبدت التحليلات التي كانت تبرز الرابطة التي لا تنفصم بين الميدانين الاقتصادي والسياسي، أفضل كثيرا لفهم السياسة العالمية "**القائمة بالفعل**" من تحليلات النظّارات النظرية التي يرتديها معظم الباحثين في السياسة الدولية. وفي غمرة هذه الظروف حظيت الأفكار المتأثرة بالماركسية برواج هائل وأخذت تتطور بحماسة متجددة.

ويعتبر إيمانويل وولرشتاين (Immanuel Wallerstein)، من دون شكّ، أبرز البحّاثة الذين أفرزهم خضم ذلك التفاعل الفكري. وسنركز في ما يلي من هذا الفصل على مؤلّفه في هذا الميدان. لكن قبل أن نمضي قدما في ذلك نرى من المناسب أن نتوقف أولا عند نقطتين:

أولاهما أنّنا يجب أن نؤكّد أن مؤلف وولرشتاين ما هو إلا كتاب واحد من كتب عديدة يمكننا، بشكل فضفاض، أن ندرجها في قائمة الأعمال المتأثرة بالفكر الماركسي. ونورد في الحقل ٧-٢ باقتضاب عددا من المؤلفات الأخرى التي ترك الكثير منها أثرا في فكر وولرشتاين.

وثانيتهما، أن مشروع وولرشتاين لا يزال في تطور ولم يكتمل نهائيا بعد. لكنه يظل كاتبا غزير الإنتاج بمعدل يدعو إلى الإعجاب، ولهذا لا نستطيع في ما يلي من صفحات سوى أن نعرض ومضات من "**العمل المستمر**".

الحقل ٧-٢ منظرون آخرون عن الرأسمالية العالمية

خصّص هذا الفصل لبحث كتاب إيمانويل وولرشتاين باعتباره المثل الأبرز من بين أعمال الكاتب الذي طوّر أسلوبا راديكاليا لفهم العلاقات الدولية. غير أنّ هذا لا ينبغي أن يصرفنا عن أن كتابا آخرين عديدين قد أسهموا في تطوير منظور راديكالي لطبيعة الرأسمالية العالمية.

المدرسة الاعتمادية: (dependencia School) هو الاسم الذي يطلق على مجموعة من الباحثين الذين درسوا العلاقات الاقتصادية بين دول أمريكا اللاتينية والعالم المتقدم. ومن البحّاثة البارزين في هذه المجموعة Frank و Cardoso و Prebisch.

آندريه غوندر فرانك: من البحّاثة البارزين في المدرسة الاعتمادية، ويعود إليه الفضل، إلى حدّ كبير، في إثارة الاهتمام بفكر هذه المدرسة في أمريكا الشمالية. وتعرض فرانك للنقد من داخل المدرسة الاعتمادية لطرحه النظرية في صورة بدائية خام. وفي الآونة الأخيرة أصبح شديد الانهماك في بحث نظرية النظام العالمي. أبرز أعماله "**التراكم الاعتمادي والتخلف التنموي**".

“Dependent Accumulation and Underdevelopment” (New York: Monthly Review Press, 1979).

راؤول بريبيش: كان أول مدير تنفيذي للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية. وعمل مع فريق من الاقتصاديين من أمريكا اللاتينية على تطوير مفاهيم أصبحت في جوهر المدرسة الاعتمادية، منها مفاهيم الارتقاء بفكرة لينين عن العلاقات بين "**النواة والأطراف**"، وفكرة أن الدول النامية كانت الطرف الخاسر في الظروف المتهاوية للتجارة: أي أن الدخول الناتجة عن بيع المواد الأولية **(وهي أهم صادرات الدول النامية)** تهاوت قيمتها الشرائية عاما بعد عام أمام بيع المواد المصنعة (وهي أهم صادارت الدول المتقدمة). أبرز أعماله: "نحو سياسة تجارية جديدة من أجل التنمية":

“Towards a New Trade Policy for Development” (New York:

United Nations, 1964).

مدرسة الحوليات (Annales School) : هو الاسم الذي يطلق على مجموعة من البحّاثة المرتبطين بالدورية الفرنسية "حوليات التاريخ الاقتصادي لاجتماعي"(*Annales d'histoire économique et sociale*) ومثّل اتجاه هذه المدرسة تحولا ملحوظا عن الأسلوب التاريخي التقليدي. فخلافا للاتجاهات التاريخية المعروفة التي تحصر أبحاثها ضمن الوصف المغرق في التفصيل لأحداث بعينها، ولتواريخ حياة الأفراد (وهم عادة الملوك والسياسيون والعسكريون)، اتخذ "الحوليون" منحى مغايرا ركز على التغير الاجتماعي الطويل الأمد. من أبرز كتاب هذه المدرسة Fernand Braudel و Lucien Febvre و Marc Bloch.

فيرناند بروديل: من أبرز الذين كان لهم أثر واضح في فكر وولرشتاين، بفضل تحليله الزمن التاريخي في المقام الأول. ويستخدم بروديل في أعماله الرئيسية أسلوبا ذا ثلاثة مناح يقوم على مفاهيم مختلفة للزمن. فمنحى "**الأمد الطويل**" يركّز على العوامل البيئية، كالتغير المناخي، وطرق تأثيرها في التطور البشري. و"**الأمد المتوسط**" يركّز على استقصاء البنى الإنسانية كالرأسمالية والعنصرية والزعامة الأسرية أو القبلية. و"**الأمد القصير**" هو مستوى التاريخ الأكثر تقليدية وهو الذي يربط بين الأحداث. أبرز أعماله: "**البحر المتوسط وعالم البحر المتوسط في عصر فيليب الثاني**"

"The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II" (London: Fontana, 1975).

بول باران: هو الكاتب الذي طوّر أفكار لينين عن الرأسمالية الاحتكارية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وأبرز باران الخسائر المطلقة (لا النسبية) التي كانت تنطوي عليها التجارة بين الدول المتقدمة والمتخلفة. فمن حيث الأساس أصبحت الدول النامية دولا متخلفة نتيجة علاقاتها التجارية بباقي دول العالم. يضاف إلى هذا أن استخراج الثروة لم يسخّر لأغراض استثمارية في الدول المتخلفة، بل بدّدت الثروات في الإنفاق على حملات الإعلان، وأهم من ذلك على المصروفات العسكرية. أبرز أعمال Paul Baran "الاقتصاد السياسي للنمو"

"The Political Economy of Growth", (New York: Monthly Review Press, 1957).

كريستوفر تشيس -دان: يهتم أكثر من وولرشتاين بكثير بإيراد دور نظام ما بين - الدول. وهو يرى أنّ الأسلوب الرأسمالي للإنتاج ينهج منطقا واحدا تقوم العلاقات السياسية ـــ العسكرية والاقتصادية الاستغلالية فيه بأدوار رئيسية. أبرز أعمال Christopher Chase-Dunn، "التشكل العالمي: بنى الاقتصاد في العالم"
"Global Formation: Structures of the World Economy", (Oxford: Blackwell, 1989).

جانيت أبو لغد : من الذين نقدوا وصف وولرشتاين عن نشوء النظام العالمي الحديث في القرن السادس عشر. وهي تعتقد بأنّ أوروبا في العصور الوسطى كانت تشكل إحدى مناطق "الأطراف" لاقتصاد -عالمي كان يتمحور في الشرق الأوسط. أبرز أعمالها: "قبل الهيمنة الأوروبية: النظام العالمي ١٢٥٠-١٣٥٠ميلادي"
"Before European Hegemony: The World System AD 1250-1350", (Oxford: Oxford University Press, 1989).

هنريك فيرناندو كاردوسو: هو الرئيس البرازيلي الحالي. وكان أيضا أحد كتّاب **"المدرسة الاعتمادية"** وأحد نقادها. أكثر ما اشتهر به تأليفه كتابا مع إنزو فاليتو عن البرازيل. وهما يعتقدان بأنّ الواقع لا يعتمد على وجود وضع واحد من العلاقة الاعتمادية بين "النواة" و"الأطراف"، بل إنّ أوضاع الاعتمادية قد تتفاوت استنادا إلى مختلف العلاقات بين الطبقات الداخلية ورأس المال المتخطي للحدود الوطنية وحكومات دول "النواة المركزية". أبرز أعماله **"الاعتمادية والتنمية في أمريكا اللاتينية"**:
Henrique Fernando Cardoso and Enzo Faletto "*Dependency and Development in Latin America*" (Berkeley: University of California Press, 1979).

وولتر رودني : توسّع في تطبيق منهج نظري بنيوي على أوضاع القارة الإفريقية، مركزا في ذلك على تأثير الرق والسياسات الاستعمارية في شل القوى المحركة داخل المجتمعات الإفريقية. أبرز أعماله: "دور أوروبا في تخلف أفريقيا"،
Walter Rodney "*How Europe Underdeveloped Africa*" (London: Bogle-L'Ouverture, 1972).

يوهان غالتونغ: شدد على أهمية البحث في مجموعة أكبر من العوامل في تحليلنا للإمبريالية. ويرى أن لينين وهوبسون قد بالغا في تركيز أبحاثهما على التحليل الاقتصادي، ويعتقد بأنّه ينبغي أيضا دراسة عوامل أخرى مسيطرة كالعامل السياسي

والعسكري والثقافي وعامل الاتصالات. كما شدد غالتونغ على أهمية بحث العلاقات والمصالح المتطابقة بين النخبة من دول النواة ومن دول المركز (أي طبقة الكومبرادور Comprador). أبرز أعماله: "نظرية بنيوية للإمبريالية"،
Johan Galtung, "A Structural Theory of Imperialism"
مقالة نشرت في:
Journal of Peace Research, 8:1 (1971), 81-117.

كانت أعمال وولرشتاين الأولى دراسات عن الدول الإفريقية خلال الفترتين السابقة واللاحقة لحقبة الاستعمار في أفريقيا. وأثناء مسار عمله أخذ وولرشتاين يشعر بعدم رضى متزايد عن الأسلوب الذي لا يستوعب في البحث إلا بلدا واحدا كل مرة. فقد كان هناك الكثير ممّا لا يمكن تفسيره عن ظروف الفقر المستمرة في العديد من الدول الإفريقية إذا درست أوضاع كل منها على حدة. ولهذا، إذا أردنا أن نفهم مسار تطورها، أو بتعبير أدق، مسار عدم تطورها، فإنّ من الضروري أن نحلل أوضاع دول معينة ضمن كل اجتماعي لا يتجزأ، أي كيان أطلق وولرشتاين عليه اسم: **النظام العالمي الحديث**.

النظام العالمي: هو محور فكر وولرشتاين. فهو يعتقد بأنّ "وحدة التحليل" المناسبة لدراسة السلوك الاجتماعي أو سلوك المجتمعات هي "نظام ــ عالمي" (1991a:267). وعلينا أن نشير إلى أنّ هذا ادعاء له، إذا كان صحيحا، مضامين بعيدة الأثر، لأنّ ما يطرحه وولرشتاين في الواقع هو أن الظواهر الاجتماعية كلها، من ظروف الفقر في قرى غرب أفريقيا، إلى الصراع العرقي في البلقان، ومن العلاقات الدولية إلى طبيعة الحياة الأسرية، يجب أن تفهم وتستوعب من خلال هذا الكيان الأوسع. ولكي ندرك ما يقصده وولرشتاين بالنظام -العالمي، فإنّ من المفيد أن نكشف عن مدلول المصطلح ذاته.

يرى وولرشتاين أن لأي نظام صفتين تحدّدانه:

أولاهما أنّ العناصر التي هي ضمنه كلها مترابطة. وهي توجد في إطار علاقة ديناميكية نشطة فيما بينها، وإذا كان لأحد أن يفهم إسهامات كل عنصر ووظائفه وسلوكه، فعليه أن يفهم موقعه ضمن الكل الذي يدور فيه. وعلى هذا يعتقد وولرشتاين بأنّ المحاولات الرامية إلى التمييز والتفريق بين هذه العناصر، كالظواهر الاقتصادية والظواهر السياسية والاجتماعية ــ الثقافية، مثلا، هي محاولات مضلّلة. فلا شيء ضمن

نظام ما يمكن فهمه بمعزل عن غيره، ولهذا كان الأسلوب الكلي (لفهم الكيان ككل) هو الأسلوب الصالح الوحيد لذلك.

وثانية **هاتين الصفتين** هي أن الحياة داخل نظام ما **ذاتية الاحتواء** تقريبا. وهذا يعني أنّه إذا عزل النظام عن المؤثرات الخارجية فإنّ نتائج التفاعلات داخله تكون متطابقة تماما. وبهذا يتعين على أي شخص يسعى إلى تفسير التغيرات ضمن النظام أن يركّز على هذه التفاعلات الديناميكية الداخلية التي تحدث التغير، لا أن يبحث عن العوامل الخارجية (التي ليست من جنس النظام).

وحين يربط وولرشتاين بين الكلمتين: النظام العالمي في مصطلحه، فهو لا يعني بالبادئة (prefix) "العالمي" أن يشير إلى أنّ أي نظام محدد بعينه يشمل العالم كله، بل إنّ البادئة "العالمي" هنا يقصد بها أن تشير إلى كيان متميز بمفرده وذاتي الاحتواء. فوولرشتاين قد يعتبر الإمبراطورية الرومانية، على سبيل المثال، نظاما ــ عالميا على الرغم من أنّ حدودها لم تطوّق العالم كله. بهذا المعنى نقصد بالنظام العالمي أن نشير إلى منطقة جغرافية معينة تخضع لمنطق نظام واحد متميز. نقول هذا، ونذكر أيضا معه، أنّ إحدى السمات الجديدة للنظام ــ العالمي الذي نعيش معه، أي **النظام العالمي الحديث**، هي أنّه قد تنامى ليشمل العالم بأسره.

ويعتقد وولرشتاين بأنّ التاريخ قد شهد نمطين من النظام العالمي: **الإمبراطوريات - العالمية والاقتصادات -العالمية**. والتمايز الوحيد بين إمبراطورية -عالمية واقتصاد -عالمي يتعلّق بآلية اتخاذ القرارات في شأن توزيع الموارد، أي، بشكل عام، من يأخذ ماذا. ففي نظام إمبراطورية -عالمية يمكن للنظام السياسي المركزي أن يعيد، باستخدام سلطته، توزيع الموارد من مناطق الأطراف إلى منطقة النواة المركزية. وقد أخذت هذه الآلية أيام الإمبراطورية الرومانية شكل دفع "الضرائب" من أطراف الإمبراطورية إلى مناطقها الوسطى والمركزية. وبخلاف ذلك نجد أنّ ليست هناك سلطة مركزية سياسية واحدة في نظام الاقتصاد -العالمي، بل نجد مراكز قوى متعددة ومتنافسة. لذلك لا يجري توزيع الموارد بموجب "**مرسوم**" سياسي مركزي، بل وفق اتجاهات وسيط اقتصادي هو السوق. غير أنّه على الرغم من أنّ آلية توزيع الموارد في النمطين مختلفة، كما سنرى، فإنّ الأثر المحض في كل من الاقتصاد العالمي والإمبراطورية -العالمية متشابه، من حيث انتقال الموارد من مناطق الأطراف إلى المركز.

والنظام العالمي الحديث هو مثال لاقتصاد-عالمي. ويعتقد وولرشتاين أن هذا النظام نشأ في أوروبا قرابة مطلع القرن السادس عشر. ومن ثمّ توسع ليوصلنا إلى الوضع الحالي حيث لا ركن من أركان العالم إلا وقد انضوى بشكل كامل تحت تأثيره. وكانت القوّة الدافعة وراء عملية التوسع والضم هذه، والتي تبدو أنها تجري بلا هوادة، هي "**التراكم المستديم لرأس المال**"، أو باختزال، الرأسمالية. وبهذا يكون النظام العالمي الحديث نظاما رأسماليا قبل كل شيء، وهذا هو ما يمنحه قوته المحركة المركزية.

ويعرف وولرشتاين الرأسمالية بأنّها "نظام إنتاج للبيع في أحد الأسواق بهدف الربح واعتماد هذا الربح على أساس ملكية فردية أو جماعية" (1979:66). ونلفت الانتباه هنا إلى أنّ هذا وصف ينطبق على **علاقة** لا على مجموعة معينة من المؤسسات. والواقع أن وولرشتاين مصرّ على أنّ المؤسّسات تقوم وتتوالد باستمرار ضمن إطار هذه العلاقة الأوسع. ولا تمتد هذه الحالة من الدفق فقط إلى ما تعتبر عادة مؤسّسات اقتصادية بالمعنى الضيق، كشركات أو حتّى صناعات معينة، بل هي تشمل أيضا ما تعتبر غالبا مؤسّسات دائمة، وحتّى القائمة منذ البداية، كالوحدة الأسرية والمجموعات العرقية والدول. ويرى وولرشتاين أنّ أيا من هذه المؤسّسات لا يخضع لحركة الزمن، بمعنى أن أيا منها لا يبقى على حال واحدة. والادعاء بغير ذلك يعني اتخاذ موقف **يهمل مسار التاريخ**، أي الفشل في فهم أن خصائص المؤسّسات الاجتماعية محددة تاريخيا.

ويعتقد وولرشتاين وزملاؤه بأنّ المؤسّسات الاجتماعية كلها، صغيرها وكبيرها، في حركة دائمة من التكيف والتغير ضمن إطار نظام-عالمي ذي حركة دائمة نشطة.

يضاف إلى ذلك، وذلك له أهمية بالغة، أن العناصر داخل النظام ليست وحدها في حالة تغير، بل إن وولرشتاين يرى أنّ النظام ذاته مرتبط أيضا ارتباطا وثيقا بحركة التاريخ. فهو له بداية ويقول وولرشتاين، كما سنرى: إنه يقترب من نهايته. ولكي نتفهم طبيعة النظام نتحول الآن إلى الوصف الأكثر شكلية لخصائصه وإسهاماته.

النقاط الرئيسية

- يعتقد أصحاب نظرية النظام العالمي، مثل إيمانويل وولرشتاين، بأنّ الأحداث الاجتماعية كلها، يجب أن تخضع للتحليل ضمن سياق نظام-عالمي.

- للأنظمة سمتان بارزتان: أولاهما أن كل السمات داخل النظام مترابطة؛ وثانيتهما أن كل التطورات داخل النظام يمكن تفسيرها من خلال عوامل داخلية.
- شهد التاريخ نمطين من النظام العالمي: إمبراطوريات عالمية واقتصاديات عالمية. والنظام العالمي الحديث مثال على اقتصاد-عالمي.
- الاقتصاد العالمي نظام رأسمالي بدأ يظهر في أوروبا خلال القرن السادس عشر.

النظام العالمي الحديث في المكان والزمان

The Modern World-System inSpace and Time

للنظام العالمي الحديث سمات يمكن وصفها من خلال المكان والزمان. ويركّز البعد المكاني على الأدوار الاقتصادية المتباينة التي تقوم بها أقاليم مختلفة ضمن إطار الاقتصاد-العالمي. وقد رأينا كيف طرحت نظرية لينين عن الإمبريالية فكرة التقسيم بين المركز والأطراف على أساس تقسيم جغرافي للعمالة. ويشكّل المركز، حسب هذه النظرية، مستودعا لعمليات الإنتاج التي تتطلب أعلى مستوى من المهارات وأكبر تجمعات لرؤوس الأموال، في حين تشكل الأطراف مصدرا للمواد الخام واستخراج فائض هائل منها. وقد تبنى كتّاب آخرون تبعا لذلك هذا النموذج ولا سيّما أتباع المدرسة الاعتمادية [مدرسة "التبعية"] (راجع الحقل ٧-٢). غير أنّ وولرشتاين ضمّن نظريته (بشكل يثير الجدل نوعا ما) نطاقا اقتصاديا آخر في سياق وصفه للاقتصاد-العالمي، ألا وهو شبه-طرف (Semi-Periphery) متوسط بين المركز والأطراف.

يرى وولرشتاين أنّ المنطقة شبه-الطرف تقوم بدور وسط داخل النظام العالمي يكشف عن سمات معينة هي من خصائص المركز وسمات أخرى هي من خصائص الأطراف. فعلى سبيل المثال، نجد أن لشبه-الطرف قاعدة صناعية خاصة به تتعرض للاهتزاز نسبيا ويملكها أهل الإقليم الذي توجد فيه، على الرغم من اختراقها من قبل المصالح الاقتصادية لدول المركز (راجع أيضا الشكل ٧-١). وبفضل هذه الطبيعة المركّبة بين المركز والأطراف، تقوم منطقة شبه-الطرف بأدوار اقتصادية وسياسية مهمة ضمن إطار النظام العالمي الحديث. وهي ـ بخاصة ـ تزودنا بمصدر من مصادر اليد العاملة يوازن أي ضغط متصاعد لرفع الأجور في دول المركز، كما تعمل بمثابة موطن

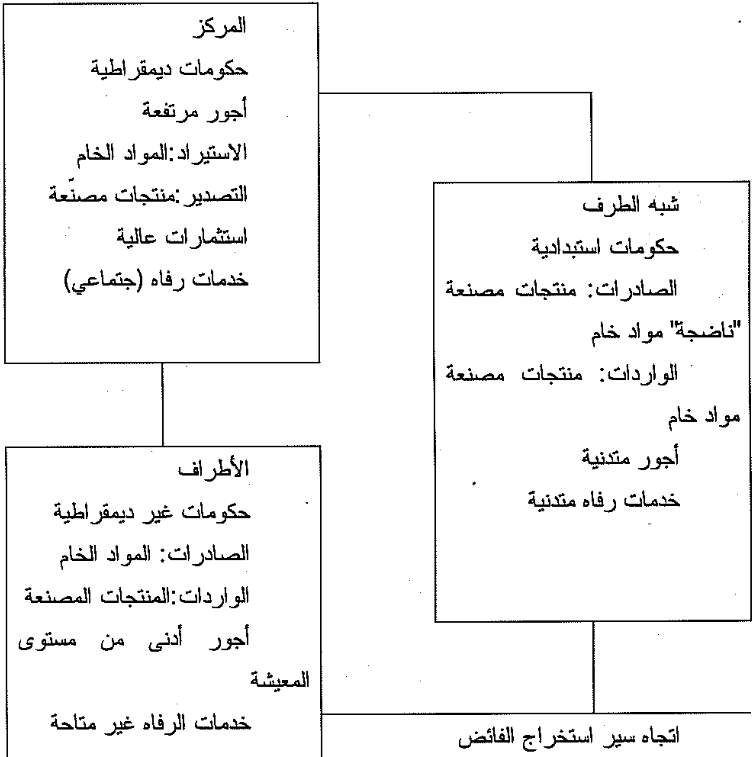
جديد لتلك الصناعات التي لم يعد في مقدورها أن تحقق أرباحا في المركز (كمعامل تجميع السيارات والنسيج).

ويؤدي شبه الطرف أيضا دورا حيويا لإشاعة الاستقرار في البنية السياسية للنظام-العالمي - وهي نقطة سنشرحها بإسهاب في القسم التالي.

ويعتقد دعاة نظرية النظام العالمي بأنّ المناطق الثلاث للاقتصاد-العالمي مرتبط بعضها ببعض في علاقة استغلالية تستجر الثروة فيها من الأطراف إلى المركز (راجع الحقل ٧-٣). ونتيجة لذلك تصبح المواقع النسبية للمناطق مترسخة أكثر فأكثر: فالأغنياء يزدادون غنى، والفقراء يزدادون فقرا.

إنّ المناطق الثلاث معا: المركز وشبه الطرف والأطراف، تشكل البعد المكاني للاقتصاد-العالمي. لكن إذا شرحت إحداها بمعزل عن الأخريين، فهي تشكل ما يشبه صورة جامدة للنظام-العالمي. ولكي نفهم نشاط القوى المحركة للتفاعل فيما بينها عبر الزمن، يجب أن نوجّه اهتمامنا إلى الأبعاد الزمانية في وصف وولرشتاين للاقتصاد-العالمي. إن هذه الأبعاد، حين تقترن بالأبعاد المكانية، هي التي تحدد المنحنى التاريخي للنظام.

وقد رسم وولرشتاين معالم أربع عمليات زمانية ناشطة في النظام العالمي الحديث: الإيقاعات الدورية، والاتجاهات المتنقلة، والتناقضات، والأزمة.

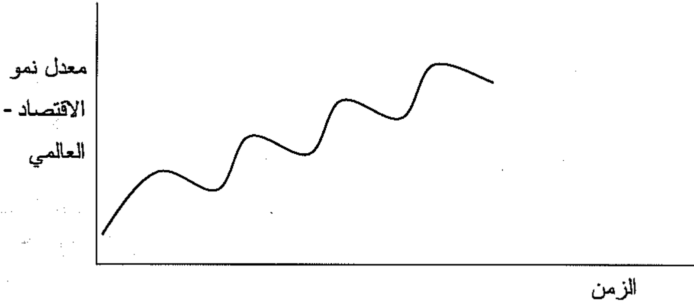


الشكل ٧ -١ ترابط العلاقات ضمن الاقتصاد -العالمي

والبعد الزماني الأول، **الإيقاعات الدورية** (cyclical rhythms)، يتعلّق بميل الاقتصاد العالمي الرأسمالي إلى الدخول في دورات متكررة من التوسع ومن ثمّ الانحسار الناجم عن التوسع، أو بالتعبير الدارج: دورات من الطفرات والنكسات. وقد تحمس وولرشتاين لآراء عالم الاقتصاد الروسي كوندراتييف (Kondratieff) الذي جمع كمّا مدهشا من المعلومات ليشير بها إلى أنّ تلك الفترات أو الدورات من التوسع والانكماش تحدث بانتظام كل ٤٠ إلى ٦٠ سنة (الشكل ٧-٢).

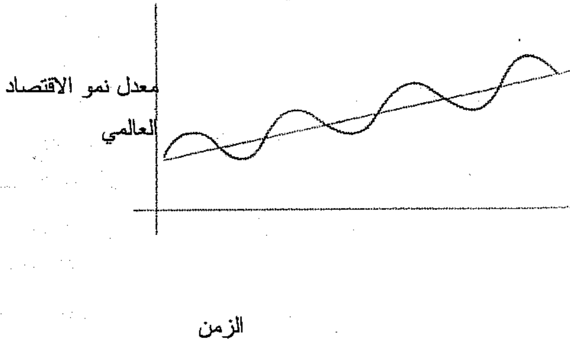
وعلى الرغم من أنّ الدلائل التي تدعم وجود هذه الدورات -التي غالبا ما يطلق عليها مصطلح **"موجات كوندراتييف"** - دلائل كاسحة، فإنّ هناك الكثير من الجدل في شأن

سبب حدوثها. ومع هذا، فهي تشكل إحدى القوى المحركة الرئيسية الناشطة ضمن النظام العالمي الحديث.



الشكل ٧ -٢ دورات الاقتصاد -العالمي

ومهما يكن من شأن العمليات التي تتحرك وراء هذه الموجات من النمو والكساد، فمن المهم أن نشير إلى أنّ كلا من هذه الدورات لا تعيد النظام ببساطة إلى النقطة التي انطلق منها. بل إنّنا إذا حددنا نقطة النهاية لكل موجة لاكتشفنا **الاتجاهات المتنقلة** (secular trends) ضمن النظام (الشكل ٧-٣). ويشير مصطلح الاتجاهات المتنقلة إلى النمو أو الكساد الطويل الأمد للاقتصاد العالمي.



الشكل ٧ -٣ تحديد الاتجاهات في الاقتصاد -العالمي

والسمة الزمانية الثالثة للنظام العالمي هي **التناقضات** (contradictions) تنشأ هذه التناقضات بسبب "القيود المفروضة من قبل البنى النظامية التي تجعل مجموعة معينة من مظاهر السلوك هي السلوك الأمثل بالنسبة إلى بعض القوى الفاعلة في المدى القصير، وتجعل مجموعة أخرى، قد تكون حتّى معاكسة، هي الأمثل بالنسبة إلى تلك القوى الفاعلة ذاتها في المدى المتوسط" (1991a:261). ويمكن أن نفهم هذه القيود ونشرحها حين نتفحص ما يعتبرها وولرشتاين أنها إحدى نقاط التناقض البارزة التي تواجه النظام الرأسمالي، ألا وهي أزمة الاستهلاك المتدني.

فمن مصلحة الرأسماليين على المدى القصير أن يرفعوا أرباحهم إلى الحدّ الأقصى عن طريق خفض أجور المنتجين، أي عمالهم. غير أنّ على الرأسماليين كي يحققوا تلك الأرباح، أن يبيعوا المنتجات التي ينتجها عمالهم إلى مستهلكين يرغبون في شرائها وقادرين على ذلك. وينشأ التناقض هنا من أنّه قد يكون العمّال (أي المنتجون) أيضا من بين المستهلكين، وكلّما خفضت أجورهم لرفع الأرباح إلى الحد الأقصى، انخفضت بالتالي قدرتهم كقوة شرائية. وبهذا ينتهي الأمر بالرأسماليين إلى تكديس السلع التي لا يستطيعون بيعها فوق الرفوف، ولا يجدون في الوقت نفسه سبيلا إلى وضع أيديهم على الأرباح.

وهكذا نجد أنّه ربّما كان مكسبا في المدى القصير أن يعمد الرأسماليون إلى خفض مستويات الأجور، لكن ذلك قد يؤدي في المدى الأطول إلى تدني مستويات الأرباح، لأن العمّال الذين يتلقون الأجور لن يعودوا قادرين على شراء سلع كثيرة بل سيضطرون إلى شراء سلع أقل: بعبارة أخرى، قد يتمخض هذا الوضع عن أزمة استهلاك متدن. لهذا تنشأ التناقضات في الاقتصاد العالمي من أن بنية النظام قد تعني أن الأعمال التي تدل ظاهريا على التعقل من قبل الأفراد يمكنها، مجتمعة أو بعد زمن معين، أن تتمخّض عن نتائج مختلفة للغاية، وربّما كانت نتائج مكروهة، بالنسبة إلى ما كان يقصد منها أصلا.

الحقل ٧ -٣ استغلال مناطق الأطراف
يرى أصحاب نظرية النظام العالمي بأنّ المناطق المختلفة للاقتصاد-العالمي مترابطة إحداها بالأخرى بعلاقة استغلالية يتم فيها استخراج الثروة من مناطق الأطراف من قبل دول المركز. ونتيجة لذلك تصبح مواقعها النسبية مترسخة بعمق حيث إنّ ثروة

الأغنياء تزداد على حساب الفقراء.

وهناك الكثير من الدلائل التجريبية (empirical) التي تدعم هذا الخط الفكري العام. ويظهر "تقرير عن التنمية البشرية" أصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٩٦ أنّ الفجوة بين الأغنياء والفقراء تتعاظم. فبين عام ١٩٦٠ و١٩٩١، زادت الدول الأغنى التي لا يتجاوز عدد مواطنيها نسبة ٢٠% من سكّان العالم، حصتها من الثروة العالمية من ٧٠% إلى ٨٥%، في حين هبطت حصة الدول الأفقر التي نسبتها ٢٠% من سكّان العالم أيضا، من ٢,٣% إلى ١,٤%. وطوال تلك الفترة حدث انتقال صاف هائل من الموارد ممّا يدعى بالدول النامية إلى الدول الأكثر غنى على الرغم من تطبيل هذه الدول وتزميرها عن تقديم برامج لمساعدة الدول الفقيرة، لكنها في نهاية المطاف لم تكن مساعدات مخلصة.

ومع أنّ الدلائل التجريبية تشير إلى أنّ استغلال مناطق الأطراف قائم بالفعل، إلا أنه ثبت أن من الأصعب أن نتصدى لشرح الآليات الدقيقة التي يحدث ذلك الاستغلال من خلالها. ويستخدم أصحاب نظرية النظام العالمي عموما عددا من الطروحات المختلفة كي يظهروا كيف تستجر الثروة من الأطراف إلى المركز. ولا يحظى أي من هذه الطروحات بالرضى التام، لكن اثنين منها كان لهما أثر خاص.

الأول، راؤول بريبيش (الحقل ٧-٢) الذي يعتقد بأنّ دول الأطراف كانت تعاني نتيجة ما يسميه "**ظروف التجارة المتداعية**". وهو يقول ببساطة: إنّ أسعار المنتجات المصنعة ازدادت بأسرع من ارتفاع أسعار المواد الخام. لهذا، على سبيل المثال، يتطلب الأمر سنة بعد سنة المزيد من أطنان القهوة لسداد سعر ثلاجة. وبالتالي يزداد فقر دول الأطراف كل سنة بالتناسب مع ثراء دول المركز نتيجة اعتمادها على السلع الأولية.

والثاني، أرغيري إيمانويل (Arghiri Emmanuel)، صاحب نظرية "**التبادل غير المتكافئ**"، كان أيضا ممن تركوا أثرا كبيرا في أوساط أصحاب النظريات المتعلقة بالنظام-العالمي. ويعتقد إيمانويل بأنّ هناك علاقة غير متكافئة قائمة بين دول المركز ودول الأطراف بسبب المستويات غير المتكافئة للأجور بينهما. وهو يرى أنّ العوامل البنيوية تعني أنّ معدلات الأجور في دول المركز ودول الأطراف لا تتكافأ بمرور الزمن بالطريقة التي تنبأت بها النظرية الاقتصادية الكلاسيكية. ومن هذه العوامل البنيوية حقوق عمالية مستندة إلى مؤسّسات ومستويات تكنولوجية أعلى في دول المركز وضوابط انتقال اليد العاملة من دول الأطراف إلى دول المركز بسبب القيود على الهجرة. ولهذه الأسباب

تتقلص إلى حدّ كبير قدرة العمّال في دول الأطراف على رفع مستويات أجورهم.

والنتيجة هي أننا حين نقارن السلع التي ينطوي إنتاجها على وقت متساو من العمل، نجد أن السلع المنتجة في دول المركز والمبيعة في دول الأطراف يتم شراؤها بأسعار باهظة بالنسبة إلى السلع المنتجة في دول الأطراف والمبيعة إلى دول المركز: أي أن هناك علاقة غير متكافئة في الصميم تحقق فيها منطقة الأجور المرتفعة مكاسب وأرباحا على حساب منطقة الأجور المنخفضة.

ومهما تكن الآليات الدقيقة التي يستغل المركز من خلالها الأطراف في المناطق الأبعد ضمن نطاق الاقتصاد العالمي، فإنّ أصحاب نظرية النظام العالمي يعتبرونها من السمات الأساسية للنظام العالمي الحديث.

نميل في سياق الحديث اليومي إلى استخدام كلمة **الأزمة** (Crisis) لكي نبرز بوضوح حتّى المشكلات البسيطة نسبيا. ويبدو أن فرق كرة القدم في بلادنا وحكوماتنا ومصادر تمويلنا الشخصي في حالة مستديمة من الأزمات! غير أنّ وولرشتاين، في نطاق النظام العالمي، يرغب في أن يحتفظ بتلك الكلمة وقصرها على وصف حدث زمني محدد بدقة. وهو يرى بأنّ الأزمة تشكل مجموعة فريدة من الظروف التي لا تبرز ولا تتبدى إلا مرة واحدة في عمر أي نظام-عالمي معين إيذانا بنهايته وحلول نظام آخر محله.

ومن المثير للاهتمام أنّ وولرشتاين يعتقد بأنّ العناصر الفاعلة داخل نظام-عالمي تتمتّع بأقصى قدر من الحرية في العمل والتحرك خلال فترة حدوث أزمة. فحين يعمل نظام ما بطريقة سلسة، يتحدد السلوك إلى حدّ كبير بطبيعة بنية هذا النظام. بل إن وولرشتاين يذهب في رأيه إلى حد الاعتقاد بأنّه " ليست هناك إرادة حرة حقيقية ضمن نظام تاريخي يعمل بشكل سليم. فالبنى تحدّ من نطاق الاختيار بل حتّى توجد الاختيار" (1991a:235). ولكن حين يدخل النظام في فترة من التدهور النهائي -أي فترة أزمة- تفقد البنى التي تشكله الكثير من قوتها ويصبح العمل الفردي أو الجماعي عندئذ ذا مغزى أكبر بكثير. وسنبحث في قسم آخر من هذا الفصل ادعاء وولرشتاين بأنّ نظامنا-العالمي قد دخل فعلا مثل هذه الفترة.

النقاط الرئيسية

- للنظام العالمي الحديث سمات مكانية وزمانية.
- تصف السمات المكانية الانقسام الجغرافي للنظام العالمي إلى مركز وشبه طرف وأطراف. ويقوم كل من هذه الأقسام بدور اقتصادي مختلف، وهي مترابطة فيما بينها بعلاقة استغلالية تحقق المناطق الأغنى من خلالها مكاسب وأرباحا على حساب المناطق الأفقر.
- تصف السمات الزمانية (الدورات، الاتجاهات، التناقضات، الأزمة) فترات التوسع والانكماش التي يمرّ بها الاقتصاد العالمي ويعزى إليها السبب في نهايته آخر المطاف.

السياسة في النظام - العالمي الحديث: مصادر الاستقرار

Politics in the Modern World-System: The Sources of Stability

قد يدهش القارئ من أنّ الرسم بالخطوط الأولى للنظام العالمي الحديث الذي حدّدنا معالمه حتّى الآن ربّما يوحي بأنّ هذا النظام كيان مجرد بعيد عن الواقع. فأين في الواقع، موضع السياسة من كل ذلك؟ على صعيد أحد المستويات يمكننا القول: إنّ ردا كهذا من شأنه أن يبتعد بنا تماما عن موقف وولرشتاين برمته. فإذا كانت دراسة السياسة العالمية حقا تتعلّق باكتشاف من يحصل على ماذا وأين ومتى ولماذا وكيف؟ على نطاق عالمي (Booth 1995a:329)، فعندئذ يكون لبنية الاقتصاد العالمي مضامين سياسية هائلة بالـــتأكيد.

والواقع أنّ إحدى نقاط الضعف الرئيسية في أساليب التيارات الفكرية الكبرى لدراسة السياسة العالمية بالنسبة إلى جميع من تأثروا بأي شكل من الأشكال بالفكر الماركسي، هي أن هؤلاء يميلون إلى وضع تمييز مضلّل تماما بين السياسة والاقتصاد، إذ يتولد عن هذه الأساليب الفكرية، بتركيزها على السياسة بمعزل عن الاقتصاد، فهم منحرف للواقع لا أمل في تقويمه.

ولكن، على الرغم من أخذ هذه النقطة بعين الاعتبار الجاد، يبقى هناك الخطر في أن تلك الأساليب نفسها تخضع لتحكّم ما يقابل ذلك من الأفكار الخاطئة أيضا حين تنظر

إلى الأمور جميعها من خلال المنظار الاقتصادي. وينبغي الإشارة هنا إلى أنّ وولرشتاين وزملاءه مضوا أشواطا بعيدة في التنصل من مثل هذا **التخافض الاقتصادي** (economic reductionism)، حتّى لو كان بعض النقاد لا يزالون غير مقتنعين بذلك (راجع أيضا الحقل ٧-٤).

ويرى وولرشتاين أن العالمين الاقتصادي والسياسي مرتبطان ارتباطا وثيقا لا فكاك منه: إنهما مرتبطان ارتباطا **جدليا** (dialectically). ولا يمكن خفض مستوى أحدهما إلى مستوى الآخر، كما أنّه ليس في وسعنا أن نأمل في فهم التطور التاريخي للنظام العالمي ككل من دون أن نفهم آليات التفاعل بينهما.

في هذا القسم سنبحث دور بعض من أبرز المؤسّسات السياسية والممارسات الثقافية التي تميز النظام العالمي الحديث. وسنركز بخاصة على أهميتها البالغة في الحفاظ على الاستقرار البنيوي للنظام.

والاستقرار، بطبيعة الحال، مفهوم نسبي. ويدرك وولرشتاين إدراكا جيدا بأنّ السنين الخمسمائة الماضية من تاريخ العالم قد تميزت بحدوث تغيرات جذرية زعزعت الاستقرار العالمي. ومع هذا، يعتقد وولرشتاين بأنّ ما يستحق الإشارة إليه هو أنّه على الرغم من هزات الحروب والمجاعات ودخول العالم حقب التصنيع والاستعمار وإزالة الاستعمار، فقد ظلّت البنية الأساسية للنظام العالمي مستقرة نسبيا منذ نشوئها في أوروبا خلال القرن السادس عشر. وعلى الرغم من توسع حدود الاقتصاد-العالمي، فإنه لا يزال منقسما إلى ثلاث مناطق اقتصادية متميزة ترتبط إحداها بالمنطقتين الأخريين بعلاقة استغلالية.

وفي حين نرى أنّ العوامل الاقتصادية على نطاق واسع، كوجود منطقة شبه-الطرف، تسهم جزئيا في الحفاظ على ذلك الاستقرار، فإنّ عديدا من المؤسّسات السياسية والعمليات والممارسات المختلفة داخل النظام عموما، لا يقل أهمية عن تلك العوامل بالنسبة لإحلال ذلك الاستقرار. ونشير إلى أهمية خاصة، بالنسبة إلى عملية تجدّد النظام العالمي الحديث الناجحة حتّى الآن، لكون الدولة ذات السيادة، المنتظمة في إطار نظام ما بين-الدول هي بمثابة البنية السياسية الأساسية لذلك النظام.

الحقل ٧ - ٤　نقد نظرية النظام العالمي

أثارت نظرية وولرشتاين عن النظام العالمي عاصفة من الجدل والخلاف. وقد ركز بعض النقاد على النظرية ذاتها، في حين تساءل آخرون عن مدى تطابق تأويلات وولرشتاين مع السجل التاريخي.

وقد تركّزت انتقادات معارضي نظرية النظام العالمي كنظرية في حد ذاتها على عدد من الافتراضات الأساسية التي طرحتها.

هل تعريف وولرشتاين للرأسمالية تعريف صحيح؟ لقد وضع وولرشتاين تعريفه للرأسمالية في نطاق مفهوم التبادل. ويقول إن السمة الأولى التي تميز الرأسمالية هي الاستيلاء على الأرباح من التبادل عن طريق بيع السلع بأسعار أعلى من الأسعار التي اشتريت بها.

لكن عملية الإنتاج بالنسبة إلى الماركسيين، تقع في صلب الرأسمالية. وهم يعتقدون بأنّ الرأسمالية نمط معين من أنماط الإنتاج الذي تتحكّم فيه طبقة من الملاّك والمديرين، وتشترى فيه العمالة وتباع كأي سلعة أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى صراع طبقي بين الرأسماليين والعمال. ويؤمن أصحاب هذا الرأي بأنّ الأرباح تتولد من خلال علاقة استغلالية لا تسمح للعمال بأنّ يحصلوا على القيمة الكاملة للسلع التي ينتجونها.

هل مسألة التعريف هذه مسألة مهمة؟ يشير كتّاب من أمثال Brenner إلى أنها كذلك (1977). وهو يذكّرنا بأنّ الإنتاج من أجل التبادل كان السمة التي تميزت بها مجتمعات كثيرة تعتبر بشكل عام مجتمعات ما قبل الرأسمالية، الأمر الذي ينطوي على اعتبار الأسلوب الذي يستخدم وولرشتاين به هذا المصطلح، كلاما لا معنى له. يضاف إلى هذا أن الماركسيين يعتبرون أن تحليل عملية الإنتاج تلك هو الذي يتيح لنا أن نفهم الآليات المحركة للرأسمالية وتناقضاتها وأزماتها.

هل تحليل وولرشتاين جبري؟ من الواضح أنّ فكر وولرشتاين يتعرض للاتهام بأنّ تحليله يتصف بأنّه جبري بسبب اعتقاده بأنّ العناصر المتعددة داخل النظام العالمي - كالمجموعات الإثنية والطبقات والدول ذات السيادة والأسر، إلخ، هي "نتاج" هذا النظام، وبأن سلوك تلك العناصر يتحدد من خلال "موقعها داخله".

وهو يلمح حتما إلى أنّ العناصر الفاعلة لا تملك إلا مجالا ضيقا للغاية للقيام بعمل

ذاتي مستقل، هذا إذا كان لها أي مجال لذلك أصلا. وقد تعرض هذا الموقف لهجوم شديد ولا سيّما من قبل أولئك الذين يعتقدون بأنّ الدول يمكنها أن يكون لها قدر كبير من الاستقلال الذاتي الذي ينبغي ألا يقلّل من أهميته، لا بل إنّ الدول تتمتّع فعلا بمثل هذا الاستقلال.

وربما كان الاتهام بالجبرية صحيحا في جوهره، حتّى لو لم يحمل في طياته إنصافا تاما لوولرشتاين في موقفه ذاك. فهو على سبيل المثال يقبل بالفكرة القائلة: إنّ مبادرات الدولة أتاحت لبعض البلدان أن تنتقل من إحدى مناطق الاقتصاد العالمي إلى منطقة أخرى منه، واليابان مثال على ذلك. لكن ذلك يجري ضمن قيود محددة، وكما أشار وولرشتاين، فإننا نجد أنّ السياسات نفسها التي تنتهجها دولة ما قد لا تؤدي إلى النتائج نفسها في دولة أخرى.

يضاف إلى هذا أن وولرشتاين يدرك جيدا أن البنى تضعف خلال الفترة الانتقالية من نظام إلى آخر، وهو ما يسمح بإيجاد مجال أوسع كثيرا من الاستقلال الذاتي. وحتّى في هذا المجال، قد يكون من الأجدى للباحثين في السياسة العالمية أن يتأملوا فيما إذا كان وولرشتاين محقا في تفكيره، بدلا من أن يحاولوا الدفاع عنه ضد اتهاماته بالجبرية كما لو كان ذلك نقطة بارزة من نقاط الضعف في فكره. فهل لدى زعماء الدول حقا الكثير من الخيارات الحقيقية حين شديدة للغاية، وأليس مصدر هذه القيود هو بنية النظام العالمي؟ حالة حكومة أربنـــز (Arbenz) في غواتيمالا الموضحة في الحقل ٧-٥ تظهر بجلاء ما يجري لأولئك الذين يحاولون أن يطبقوا خيارات أخرى.

<u>هل عمل وولرشتاين غائي؟</u> إذا اتهمنا تحليلا بالغائية فإننا نوحي بأنّه ينسب إلى الأحداث معنى ما أو غرضا ما. وبالنسبة إلى حالة وولرشتاين فإنّ ذلك الاتهام يوحي أيضا بأنّه يسلط الأضواء إلى الوراء متراجعا بالظروف المعاصرة للنظام العالمي، ويفسّر الأحداث الماضية كلها من منظور واحد لا غير ألا وهو إسهامها في مسار عملية تاريخية يعتبر انها تمخضت عن نتيجة واحدة ممكنة. والمشكلات في هذا التحليل مزدوجة. فهو أولا ينطوي على إعطاء تجانس للتاريخ يتجاوز الحدود؛ وهو ثانيا يخضع لتأثير فكرة خاطئة مفادها أن الأشياء ما كان يمكن أن "تطرأ" إلا بطريقة معينة، متجاهلا بذلك وجود احتمالات أخرى لا تحصى. وفي هذا يقول أحد النقاد: "إنّ قرارات وولرشتاين في شأن التاريخ اتخذت قبل أن يبدأ العمل... على أساس نظريته" (Chirot 1982:562).

وهذه النقطة الأخيرة تقودنا إلى مجموعة ثانية من الانتقادات التي تشير إلى أنّ الدلائل التاريخية، إذا درست بمنأى عن المنظور المنحرف لنظرية وولرشتاين، فإنّها في الواقع تنسف عددا من الطروحات الأساسية لهذه النظرية.

هل بالغ وولرشتاين في حجم مستوى التجارة لدى وصفه الاقتصاد العالمي الحديث المبكر؟ يذكر P.O'Brien أنّ مستويات التجارة في القرن السادس عشر أخفض بكثير ممّا أشار إليه وولرشتاين. ويقدّر أوبريان بأنّ أقل من واحد بالمائة من المنتجات الأوروبية بيع إلى دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وولايات الرق في أمريكا، ولم تزد وارادت الأوروبيين من تلك المناطق على نسبة ضئيلة جدا من استهلاكهم (1984:53).

ويثير هذا النقد مسألة ما إذا كان من الممكن التحدث عن اقتصاد عالمي في القرن السادس عشر. فمن دون وجود مستويات عالية من التجارة، لا يمكن أن يكون هناك تقسيم للعمالة بين مختلف المناطق، وهي النقطة التي تشكل جزءا أساسيا من نظرية وولرشتاين.

هل شبه-الطرف مفهوم مفيد؟ أثارت آراء وولرشتاين في شأن وجود شبه-طرف الكثير من النقد أيضا. فخلافا لرأيه بأنّ شبه-الطرف يعمل كمنطقة توفر الاستقرار السياسي بين دول المركز ودول الأطراف، ظهرت آراء تقول: إنّ هذه المنطقة تمثّل رقعة غير مستقرة بشكل خاص يحتمل أن ينطلق منها أي تهديد لاستقرار النظام العالمي.

والشاهد على ذلك، مثلا، التوتر القائم في منطقة الشرق الأوسط. كما انتشرت أيضا آراء تقول إنه ليس من دليل على أن منطقة شبه-الطرف تشكل موقعا تتحاشى رؤوس الأموال فيه الضغوط عليها لرفع الأجور في دول المركز. لكن تصرفات الشركات المتعددة الجنسيات تجعل من الصعب على المرء أن يساند هذا الرأي

الدول ونظام ما بين - الدول　　States and interstate System

يرى وولرشتاين وزملاؤه أنّه ليس من قبيل محض المصادفة أن يتعايش الاقتصاد العالمي الرأسمالي مع بنية سياسية من دول ذات سيادة تتنافس فيما بينها. بل إن وجود كل من الطرفين حيوي لوجود الطرف الآخر. وبعبارة أخرى، فإنّ الاقتصاد العالمي الرأسمالي لا يمكن أن يعمل ويتحرك من دون وجود نظام ما بين-الدول، وإنّ نظام ما بين-الدول لا يمكن أن يستمر في شكله الراهن من دون وجود النظام العالمي الرأسمالي.

فهما متشابكان في جميع أجزائهما التي يعتمد كل منها على الآخر. ولكن، لماذا يكون الوضع على هذه الشاكلة؟

يعتبر وجود الدول عموما من الأمور الحيوية لأداء الاقتصاد العالمي الرأسمالي وظائفه بنجاح، وذلك بطريقين على الأقل:

أولهما: أنّ الدول تشكل إطارا يمكن الحفاظ ضمنه على حقوق الملكية وترسيخها. و من دون وجود إطار كهذا لا تتوافر للرأسماليين البيئة المستقرة نسبيا، والتي تعتبر ضرورية للاستثمار ومنح التسهيلات الائتمانية والأنشطة الأخرى المهمة للغاية من أجل الأداء الناجح لأي اقتصاد رأسمالي. ولا علاقة لهذا بالادعاء القائل: إنّ على جميع الدول أن تقارب المثل الغربي للدولة باعتبارها الوصي القانوني لصيانة الحقوق الفردية.

المهم هو الشفافية في استشراف ما سيحدث مستقبلا والاطمئنان إليه، وهنا نجد أن في وسع الأنظمة الفاسدة أن توفر بيئة تتمتّع بمثل هذه الشفافية بقدر ما توفرها الأنظمة الديمقراطية. لكن إذا انهارت سلطة الدولة وحلّت محلها الفوضى، يصبح التطور الرأسمالي في مأزق حرج حقا.

وثانيهما: أنّ للدول دورا مهما للغاية تقوم به من أجل تقليص درجة التناقضات التي تتولّد بشكل حتمي داخل الاقتصاد العالمي الرأسمالي. وكما رأينا في القسم السابق، تنشأ التناقضات، لأنّ بنية النظام يمكن أن تفرض أن السلوك الذي يعتبر عقلانيا في المدى القصير يمكن أن يكون نظاما يجهز على نفسه بنفسه في المدى الأطول. وليس أوضح في الدلالة على ذلك من فشل الرأسماليين في الاستثمار ضمن البنية التحتيّة البشرية والمادية الضرورية لتحقيق الازدهار لهم في المدى البعيد. فتنظيم البرامج الخاصة بالتعليم العام الأساسي وبناء شبكة مواصلات ارتباطية وتمويل هذه البرامج، على سبيل المثال، من الأمور التي يعتبرها أي مشروع رأسمالي فردي أفكارا غير منطقية. ومع هذا فكلا النوعين من البرامج أساسي لنجاح الاقتصاد الرأسمالي. وتسهم الدول بجميع أنماطها في حل التناقضات من هذا الطابع بإصدار التشريعات وتخصيص الاعتمادات للإنفاق العام في هذا الصدد.

ولكننا نجد أنّه في حين يعتبر وجود الدول ذا أهمية بالغة في تجدد الاقتصاد العالمي الرأسمالي، فإنّ ما لا يقل أهمية عن ذلك هو أنّ الدول منتظمة في نظام ما بين -

الدول لا تتمتّع فيه دولة بمفردها بهيمنة كاملة على الدول الأخرى. ويعني وجود مراكز قوى متنافسة أنّ من غير المحتمل أن تعمد الحكومات إلى فرض قيود فوقية صارمة على الرأسماليين في بلادها خشية الإضرار بالازدهار النسبي لدولهم، وبالتالي المكانة التي تحظى بها هذه الدول. وإذا افترضنا قيام دولة عالمية واحدة (وهي ستكون، حسب المفهوم الوولرشتايني، إمبراطورية عالمية) فسيكون لتلك الدولة القدرة على محو استقلالية الرأسماليين من دون أن تخشى احتمال قيامهم بنقل أنشطتهم إلى مناطق لا تخضع للسلطة القانونية لتلك الدولة. وبهذا يمكن أن تقوّض إمبراطورية عالمية الأساس ذاته الذي يقوم عليه الاقتصاد العالمي الرأسمالي.

لكن تطوّر الأمور حتّى تصل بنا إلى قيام حكومة عالمية احتمال ضئيل للغاية والسبب بالضبط هو أن النظام العالمي منتظم في بنية تنافسية ما بين-الدول. ويعزى السبب في ذلك إلى أنّ التنافس بين المشاريع الرأسمالية المتضاربة يؤدّي إلى تذبذب منتظم في درجة القوّة النسبية لمختلف الدول والأقاليم ضمن النظام. ومن آثار ذلك أنه منذ تطور النظام العالمي الحديث، لم يحدث أن تمكنت أي دولة بمفردها على الإطلاق أن تحشد قوّة كافية للسيطرة على كل دولة أخرى ضمن النظام.

وهكذا نرى أنّ الاقتصاد العالمي الرأسمالي ونظام ما بين-الدول، حسب اعتقاد وولرشتاين وغيره من أصحاب نظرية النظام العالمي، يعزّز أحدهما الآخر. فهما وجهان متقابلان لعملة واحدة: إنّهما جزءان لا ينفصمان لكل واحد متكامل.

وهذا التركيز على الربط بين نظام ما بين-الدول والاقتصاد العالمي الرأسمالي والإصرار على أنّه لا يمكن فهمهما إلا من حيث اعتبارهما جزءا من النظام الأعمّ نفسه، هو الذي يميز نهج أصحاب نظرية النظام العالمي عن نهج الواقعيين. ومن السمات المميزة المهمة الأخرى أنّ وولرشتاين وزملاءه، بخلاف الواقعيين، لا يعتبرون الدول جميعها متماثلة من حيث وظائفها.

ومن المفيد هنا أن نذكّر بأنّ الواقعيين يرون بأنّ الدول جميعا تسعى إلى القوة، وهي لا تختلف في ذلك إلا بتفاوت قدراتها النسبية لتحقيق ذلك المسعى. لكن أصحاب نظرية النظام العالمي يتبنون نظرة أكثر تنوعا في أفكارها ويقولون: إنّه على الرغم من التشابهات العريضة المشروحة آنفا، فإنّ للدول وظائف مختلفة جوهريا حسب مواقعها ضمن تقسيمات النظام العالمي الحديث إلى ثلاث مناطق اقتصادية.

دول المركز – الزعامة المهيمنة والقوة العسكرية

Core States – Hegemonic Leadership and military force

لدول المركز مهمتان حيويتان في الحفاظ على بنية النظام العالمي الحديث. **أولاهما** أن بعض دول المركز قامت بدور قيادي نزّاع إلى الهيمنة ضمن نظام ما بين-الدول. **وثانيهما**، وبشكل أعمّ، أن دول المركز هي القوى العسكرية المسيطرة بشكل متفاوت ضمن النظام وهي تستخدم قوتها لتؤدب أولئك الذين يرفضون الانصياع لـ"**قواعد اللعبة**".

يرى وولرشتاين بأنّ "تصاعد وتراجع القوى المهيمنة الدوريّين... قد وفّر لنا الدرجة المهمة للغاية من التوازن" الضروري للسماح "لعملية التراكم الرأسمالي بأنّ تمضي قدما دونما عرقلة جادة" (1992:102). فالقوة المهيمنة هي دولة تتمتّع، بفضل كفاءتها الإنتاجية، بموقع تفوق اقتصادي وعسكري على جميع منافسيها. ويعتقد وولرشتاين بأنّ ثلاث دول بلغت موقع الهيمنة خلال الفترة التي بدأت بنشوء النظام العالمي الحديث؛ وهذه الدول هي هولندا في منتصف القرن السابع عشر، تبعتها بريطانيا في منتصف القرن التاسع عشر، ومن ثمّ الولايات المتحدة في منتصف القرن العشرين.

وتعزى أهمية تلك الفترات إلى أنّ القوى المهيمنة تقوم بدور قيادي ضمن النظام العالمي. ويسمح تفوق هذه القوى لها بأنّ تفرض أو تضمن ممارسات أو مؤسّسات معينة تهيمن على جميع التبادلات الدولية. وفي حين أنّ هذه التبادلات يقصد بها بلا شكّ أن تخدم أهداف القوى المهيمنة ذاتها، فإنّ الأثر الصافي الناتج عنها يرمي إلى إيجاد بيئة مضمونة العواقب نسبيا في المستقبل يتمكن التراكم الرأسمالي في وسطها من أن يمضي قدما بنجاح وعلى مدى النظام كله. وهكذا نجد مثلا أنّ نظام Bretton Woods الخاص بوضع النظم الاقتصادية العالمية والذي نشأ في ظل الهيمنة الأمريكية عند نهاية الحرب العالمية الثانية، كان بمثابة دعم رسخ الطفرة الاقتصادية الطويلة الأمد في فترة ما بعد الحرب.

وهكذا نرى أيضا أنّ أهمية ما يدعوه وولرشتاين بـ"**دورات الهيمنة**" تكمن في أنها تقيم نظاما معينا على مدى النظام العالمي كله، وهو نظام يميل إلى البقاء حتّى عندما تأخذ قوّة الدولة المهيمنة بالأفول والتراجع إلى أنّ يعاد تشكيلها في آخر الأمر على يد قوّة مهيمنة أخرى آخذة بالبروز. ويؤدّي وجود نظام ما بين-الدول تسيطر عليه قوى هيمنة

متعاقبة، بمعنى ما، إلى قيام نوع من البنيان الوسط الذي يتحاشى التطرفات المتساوية الضرر لإمبراطورية عالمية من شأنها، كما شاهدنا، أن تخنق الرأسمالية وتوجد وضعا فوضويا كليا لا تتمتّع الرأسمالية فيه بالاستقرار اللازم للتحرك بفاعلية.

والتفوق العسكري عنصر مهم في تحقيق الوضع المهيمن من قبل دولة معينة من دول المركز. ومع ذلك، وحتّى لو كان لدولة واحدة في المركز تفوق عسكري على الدول الأخرى، يجب الإقرار، حين ينظر إلى الأمر من منظار النظام العالمي ككل، بأنّ لدول المركز بشكل أعم قدرة عسكرية أعظم بكثير من دول شبه-الطرف أو الأطراف.

وقد أثبتت دول المركز المذكورة رغبة فائقة في استخدام قوتها العسكرية الجبارة كي تحافظ على موقعها المسيطر ضمن إطار الاقتصاد-العالمي. ولقد تدخلت هذه الدول تكرارا لضمان الاحتفاظ بقدرتها على الوصول إلى مصادر المواد الخام وإلى الأسواق الكبرى. يضاف إلى ذلك، أنّها قد استخدمت القوّة العسكرية أيضا لشلّ حركة دول الأطراف وشبه-الأطراف التي تعتبر دول المركز بأنّها تهدد استقرار النظام (order) الرأسمالي العالمي.

والأمثلة على التدخل العسكري لدول المركز كثيرة عديدة. من أبرزها "**حرب الخليج**" عام ١٩٩٢، التي برّرت فيها دول التحالف شنّ "**عملية عاصفة الصحراء**" بإعادة السيادة للكويت وضمان احترام معايير السلوك الأساسية لأداء مؤسّسات المجتمع الدولي وظائفها كما ينبغي. لكن قد يقول آخرون: إنّ العامل الأبرز في حسابات الرئيس الأمريكي بوش وحلفائه للتدخل الفاعل في تلك الحرب، كان الموقع الحيوي للكويت، وبالأخص المملكة العربية السعودية، في سوق النفط العالمية. ويمكن أن نجد أمثلة أخرى على استخدام دول المركز القوّة العسكرية للدفاع عن استقرار النظام العالمي في المحاولات الأمريكية المتكررة للإطاحة بالحكومات اليسارية في دول أمريكا اللاتينية، حتّى إذا كانت تلك الحكومات منتخبة بالأساليب الديمقراطية، كما كانت الحال في غواتيمالا (١٩٥٤) وتشيلي (١٩٧٣) ونيكاراغوا (١٩٧٩-١٩٩٠). [الحقل ٧-٥].

دول شبه -الطرف: جعل العالم مكانا آمنا للرأسمالية

Semi – peripheral states – making the World Safe for Capitalism

لقد لمسنا آنفا أن وجود دول في منطقة شبه-الطرف من شأنه أن يكون عامل استقرار مهما ضمن إطار النظام العالمي الحديث. ولطبيعة دول شبه-الطرف حيز مهم في تحقيق هذا الدور.

وتتميّز دول شبه-الطرف، بالمقارنة مع دول الأطراف، بأنّ لها بنى إدارية أكثر تماسكا وكفاءة نسبيا. وتتركّز هذه البنى على أداء مهمة تختص بتطوير وتطبيق استراتيجيات التنمية القومية في تلك الدول. ووفق اللغة الخاصة بنظرية النظام العالمي، نقول إنها تسعى إلى تحويل مواقع دولها ضمن إطار الاقتصاد العالمي من منطقة شبه-الطرف إلى المركز: وهو هدف يطمح إليه معظم هذه الدول، لكن القلة القليلة منها تنجح في الوصول إليه.

ومع هذا فإنّ كفاءة تلك الدول في شبه-الطرف هي أحد مميزاتها؛ وتتمثل المميزات الأخرى المرتبطة بذلك أيضا، بأنظمتها الاستبدادية. فحتّى عندما تكون حكومات دول شبه-الطرف تتبع النهج الديمقراطي اسميا، فغالبا ما تدار شؤونها من قبل نخبة صغيرة من السياسيين الذين يخضعون لرقابة العسكريين المتربصين للتدخل من أجل "**إعادة النظام**" في حال هدّد النظام الديمقراطي المصالح المودعة في عهدته. ومن أبرز وظائف القدرة القهرية لتلك الدول هي السيطرة على القوى العاملة. وهذا يساعد على ضمان أن تكون الأجور وظروف العمل أدنى في دول شبه-الطرف من مثيلاتها في دول المركز، حيث تمّ تطوير أنظمة للرفاه الاجتماعي أكثر تعقيدا وتكلفة نسبيا لضمان الاستقرار الاجتماعي.

وحسب أوضاع دول شبه-الطرف ذاتها، نجد أن تكاليف اليد العاملة تجعلها في موقع تنافسي أفضل مقارنة بدول المركز على صعيد الصناعات التقليدية، الأمر الذي يسهم في دفع عملية التنمية القومية. أمّا حسب أوضاع النظام العالمي ككل، فإنّ السيطرة الاستبدادية لحكومات شبه-الطرف على القوّة العاملة داخل بلادها هي التي تسمح لدول شبه-الطرف بأنّ تقوم بدورها المهم في إحلال الاستقرار.

الحقل ٧ -٥ الولايات المتحدة وشركة الفواكه المتحدة وغواتيمالا

هناك العديد من الأمثلة على قيام دول المركز بحماية مصالح رأسمالييها الناشطين في دول الأطراف. فقد تدخّلت حكومة الولايات المتحدة في العديد من المناسبات في الشؤون الداخلية لدول أمريكا اللاتينية بطلب من **"الشركات التي تتخطى الحدود الوطنية"** ومقرها في الولايات المتحدة. والأمر المشين بشكل خاص هو تورط الحكومة الأمريكية خلال فترة الرئيس آيزنهاور في عملية الإطاحة بحكومة انتخبت ديمقراطيا في غواتيمالا وذلك عام ١٩٥٤.

نالت حكومة جاكابو آربنـــز ٦٥% من أصوات الناخبين في الانتخابات العامة التي جرت هناك عام ١٩٥٠، واعتبرت تلك الانتخابات عموما مفتوحة وحرة. وكان آربنـــز وعد في حملته الانتخابية آنذاك بإجراء إصلاحات في نظام ملكية الأراضي. إذ كان توزيع الأراضي في غواتيمالا خلال خمسينيات القرن العشرين غير متكافئ يملك بموجبه ٢٠% فقط من السكان ما يصل إلى ٧٢% من الأراضي الزراعية. وكان الكثير من هذه الأراضي مهملا في حين كان سكّان الريف يعانون من الفقر وسوء التغذية. وكانت شركة **"الفواكه المتحدة"** الأمريكية الكبرى، وهي شركة متعددة الجنسيات، تملك وحدها ٤٢% من أراضي غواتيمالا الزراعية. وفي عام ١٩٥٣ أعلنت حكومة آربنـــز أنها ستنـــزع ملكية ٢٣٤ ألف آكر (حوالي ٩٣٦كم٢) من مجموع الأراضي التي تملكها شركة **"الفواكه المتحدة"** (والتي كانت مساحتها ثلاثة ملايين آكر) كجزء من تطبيق برنامج الإصلاح الزراعي.

وكان ردّ الشركة على تلك الخطوة تشكيل جماعة للضغط على الحكومة الأمريكية للقيام بعمل ما ضد قرار آربنـــز ذاك. وكانت جماعة الضغط تلك قد لقيت بلا شكّ مساعدة عدد من كبار الموظفين المسؤولين على صعيد السياسة الخارجية الأمريكية الذين كانت لهم ارتباطات مالية وثيقة بالشركة الكبرى. وسرعان ما بدأت الحكومة الأمريكية عملية واسعة لتدريب مجموعة من الأفراد العسكريين الغواتيماليين غير الموالين للحكومة في بلادهم.

وفي الوقت نفسه شنت الولايات المتحدة حملة في أرجاء أمريكا الشمالية كلها للتنديد بالتورط الشيوعي في أوساط حكومة آربنـــز. ولم ترق دماء كثيرة في الانقلاب

الذي أطاح أخيرا بحكومة آربنــز حين قامت مجموعة من مائة وخمسين متمردا تحت إمرة كاستيلو أرماس بعبور الحدود من هندوراس إلى داخل غواتيمالا يوم ١٨ يونيو ١٩٥٤. وحين فشلت القوّة المتمردة في إثارة ما كانت تتوقعه من ثورة شعبية ضد آربنــز، أمر الرئيس آيزنهاور بأنّ يشترك سرب صغير من الطائرات في احتلال العاصمة غواتيمالا سيتي.

وأثارت تلك الطائرات الرعب في نفوس السكان حين ألقت أصابع من المتفجرات (الديناميت) التي سببت ضجة عالية. وأمر آربنــز بتسليح ميليشيا من الفلاحين والعمال ظنا منه بأنّ ذلك الهجوم لم يكن سوى بداية عملية أوسع نطاقا بكثير لغزو البلاد. ورفض الجيش في غواتيمالا التعاون، وانضم أفراده إلى المتمردين ضد آربنــز الذي اضطر إلى الاستقالة، وقام السفير الأمريكي بتنصيب أرماس رئيسا لغواتيمالا مكانه.

وفي أعقاب ذلك التدخل أعيدت الأراضي التي انتزعت ملكيتها إلى شركة "الفواكه المتحدة" وأقدم النظام العسكري الجديد على إعدام عدد من الأشخاص ميدانيا يفوق عدد من لقوا حتفهم أثناء عملية الانقلاب. وتأسس في غواتيمالا بعد ذلك نمط من الحكم العسكري الوحشي استمر لمدة أربعين عاما.

دول الأطراف -الموطن الأمثل لطبقة الكومبرادور

Peripheral States – At home with the Comprador Class

من مصادر الاستقرار الأخرى ضمن النظام - العالمي وجود طبقة مسيطرة تدعى **"الكومبرادور"** داخل دول العالم النامية. وكان عدد من أصحاب النظريات الأكثر راديكالية قد ادعوا بأنّ النخبة الحاكمة في معظم دول الأطراف، إن لم يكن فيها جميعا، وحتّى في بعض دول شبه-الطرف، تتصرّف بطرق تخدم مصالح دول المركز داخل مجتمعاتها بالذات، ولا تنهج سياسات من شأنها أن توجد فرصا ولو ضئيلة لتحسين الظروف المعيشية لمواطنيها. وتشجع دول المركز والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات هذا النهج وهي لا تتردّد غالبا في التدخل، بشكل مباشر أو غير مباشر، كي تساعد الأنظمة العميلة لها أو لكي تطيح بالحكومات التي تهدد وضع طبقة الكومبرادور في دول الأطراف. ومن

الأمثلة التقليدية على هذا السلوك، الإطاحة بحكومة سلفادور أليندي اليسارية في تشيلي التي تعتبر من دول شبه-الطرف عام ١٩٧٣.

وقد أشار النقاد إلى أنّ هناك تفاهما قائما بالفعل بين دول المركز والنخب الحاكمة في دول "العالم الثالث" على طول الخطوط المصلحية التالية: إذا تأمّنت الحماية للمصالح التجارية والسياسية الغربية فلن تتعرض الأنظمة الحاكمة في "العالم الثالث" للتوبيخ الجاد مهما بلغت درجة القمع أو القوّة التي تصل إليها تصرفات هذه الأنظمة ضد شعوبها.

وهذا ما يفسّر بالتأكيد السبب في تواطؤ الدول الغربية مع تلك النماذج العديدة من الأنظمة الممقوتة في الدول النامية. وقد لخّص أحد الرؤساء الأمريكيين طبيعية ذلك التفاهم بدقة، وإن كان بشكل مبسّط، حين وصف ديكتاتورا ممقوتا بشكل خاص من بين رؤساء الأنظمة الديكتاتورية في أمريكا الوسطى بقوله: " إنّه ربّما كان وغدا نذلا، لكنه على الأقل وغدنا نحن" (Booth and Walker 1993:130).

ويعني وجود طبقة الكومبرادور أن بعض مصادر التوتر على الأقل، التي يمكن، لولا وجود هذه الطبقة، أن تنجم عن أوجه عدم التكافؤ التي يتصف بها النظام العالمي الحديث، قد جرى تحييدها، الأمر الذي يضمن بدوره قدرا من الاستقرار في العلاقات بين دول الشمال والجنوب أكبر بكثير ممّا لو كانت الأوضاع مخالفة لما هي عليه الآن.

الإطار الثقافي العالمي Geoculture

يبدو من كتابات وولرشتاين الأحدث أنه أصبح منشغلا باطراد بما يسميه "**الإطار الثقافي العالمي**" (Geoculture). ويشير هذا المصطلح إلى الإطار الثقافي للنظام العالمي الحديث حيث تدرس الثقافة على أوسع نطاق لتشمل القيم والعمليات الفكرية. ويصف وولرشتاين الإطار الثقافي العالمي بأنّه ذلك الجزء من النظام "الغائب عن الأنظار، ولذلك فقد كان تقويمه أكثر صعوبة، لكنه الجزء الذي لا يمكن للأجزاء الأخرى أن تزدهر من دونه" (1991b:11).

والذي يريد وولرشتاين أن يقوله هو أنّ النماذج المحددة من الفكر والسلوك –حتّى اللغة- المترسخة في الإطار الثقافي العالمي، ليست أساسية لضمان عمل النظام العالمي الحديث بفاعلية فحسب، بل هي أيضا توفّر الكثير من أرضية مشروعيته. ولهذا كان الإطار الثقافي العالمي، إضافة إلى الدول ونظام ما بين-الدول، من العوامل الأساسية

لإحلال الاستقرار بفضل ضمان هذه العوامل إنتاج النظام (order) العالمي المسيطر الذي أثبت حتّى الآن نجاحه.

ويركّز وصف وولرشتاين لعمل الإطار الثقافي العالمي على وجهين اثنين بخاصة: **الأول** هو دور الليبرالية باعتبارها الأيديولوجية السائدة في النظام؛ والثاني هو **"نظام المعرفة"** (Knowledge System) الذي يتفق على تسميته بمصطلح **"المذهب العلمي"** (Scientism). وها نحن أولاء نبحث باقتضاب كلا من هذين الوجهين بدوره.

الأيديولوجيات طاقات في غاية القوّة: فالناس يعيشون ويموتون من أجل إيديولوجية ما يعتنقونها. ويعتبر وجود أيديولوجية تدفع الناس إلى الإيمان بالنظام السائد وسيلة أقوى وأكثر فاعلية بكثير في نهاية المطاف للتمسك بذلك النظام من اللجوء ببساطة إلى وسيلة الإكراه. ويعتقد وولرشتاين بأنّ النظام العالمي الحديث تمكّن من الصمود خلال السنين المائتين الماضية، بفضل أيديولوجية ناجحة إلى درجة مدهشة أقنعت غالبية الناس بأنّ النظام العالمي الحديث هو السبيل العقلاني الوحيد، بل السبيل الوحيد الذي يمكن تصوره، لتنظيم المجتمع العالمي. تلك الأيديولوجية هي الليبرالية.

وقد ظلّت الليبرالية هي الأيديولوجية المسيطرة ضمن النظام إلى درجة أن أيديولوجيات أخرى "منافسة"، كالمذهب المحافظ والمذهب الاشتراكي، أقرّت بالأفكار الأساسية لليبرالية، وأصبحت في واقع الأمر تنويعات موضوعية لها. واتخذ ذلك شكل التسميتين: الليبرالية المحافظة والليبرالية الاشتراكية. ويشير وولرشتاين، مثلا، إلى أوجه التشابه العريضة بين ليبرالية الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون والنموذج الماركسي الذي نادى به لينين. فالاثنان يعتقدان بشكل راسخ، تبعا لنهج حركة التنوير (Enlightenment) في القرن الثامن عشر، بأنّ في وسع البشرية إذا تصرفت بطريقة عقلانية أن تبني مجتمعا أفضل على أساس مبادئ علمانية. كما يعتقد كلاهما بأنّ مثل هذا المجتمع الأفضل يمكن أن يضمّ البشرية جمعاء، بل إنّه يضمها فعلا في حال قيامه.

كانت طموحات كلّ من ويلسون ولينين عالمية في أبعادها. وأخيرا، كان كل منهما يعتقد بأنّ الدولة توفّر الآلية الأساسية لتحقيق هذا **"النظام العالمي الجديد"** (New World Order). وهذه النقطة مهمة للغاية، لأن الليبرالية، كما يقول وولرشتاين، "هي الأيديولوجية الوحيدة التي تتيح التعزيز الطويل الأمد لبنى الدولة، الذي يعتبر الدعامة الاستراتيجية لاقتصاد-عالمي رأسمالي فاعل". والسبب في ذلك أن

"المذهبين المحافظ والاشتراكي (حين لا يكونان مسخّرين لليبرالية) يتوجّهان إلى ما هو أبعد من إطار الدولة نحو إطار **"مجتمع"** تعبّر عنه مؤسّسات أخرى" (1991b:10). ولهذا كانت الأيديولوجية الليبرالية ذات أهمية كبيرة في دعم هيكلية النظام العالمي الحديث على شكل دول متنافسة.

وتنبثق الدعامة الثانية للنظام العالمي الحديث في الإطار الثقافي العالمي عن مذهب العلمية. وهو المصطلح الذي استعمله وولرشتاين ليصف به نظام المعرفة الذي تطور ضمن النظام بينما كان المجتمع يتحرك نحو العلمانية، وحين أصبحت المعرفة مشروعة باطراد في مجالات كانت محرمة عليها وذلك من حيث تسخير آليات العالم المادي. وكان للنجاح المذهل للعلوم الطبيعية في اكتشاف ما كان يبدو أنّها قوانين شاملة تنطبق عبر الزمان والمكان، مضامين ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى عمليات الإنتاج، وبالتالي عمليات تراكم رأس المال. كما أدّى ذلك أيضا إلى إيجاد نموذج علمي للمعرفة يعتبر أنّه المقاربة السليمة للدراسات الأخرى بما في ذلك العلوم الاجتماعية.

والخطّ المشترك الذي يربط بين هذين الوجهين للإطار الثقافي العالمي ينطلق من حوافزهما الرامية إلى إشاعة الشمولية. فالمذهب العلميّ يختص باكتشاف القوانين الشمولية وتطبيقها، في نهاية الأمر، لتحقيق منافع شمولية. وتسعى الليبرالية من طرفها إلى تطبيق مبادئ شمولية على تنظيم الدولة وسلوكها. والمشكلة هي أنّ هذا الحافز الشمولي ينطوي في طياته على فكرة المساواة التي تتباين تباينا فاضحا مع المظاهر الهائلة لعدم المساواة التي ورثناها من خلال عمل النظام العالمي. وهذا يفرض المعضلة المتمثلة في "كيفية الحفاظ على التركيبة الهرمية أو استعادتها من دون رفض الشمولية (Universalism) التي تعتبر عنصرا ضروريا من عناصر الإطار الثقافي العالمي" (Wallerstein 1996:97).

ويتجلّى الجواب عن ذلك في العنصرية والتمييز بين الجنسين، ويرى وولرشتاين أنّ كليهما عناصر حيوية في الإطار الثقافي العالمي. فقيمتهما بالنسبة إلى النظام تتمثّل في أنّهما بمثابة المبررات للنتائج غير المتكافئة التي تطرأ ضمن النظام العالمي على الرغم من التأكيد على الشمولية. وفي حين ينطوي معنى الشمولية على أن الجميع متساوون، فإنّ التمييز بين الأعراق وبين الجنسين يبرّر السبب في أن البعض أكثر تساويا من الآخرين.

النقاط الرئيسية

- ظلّ النظام العالمي الحديث يتمتع بالاستقرار المدهش منذ نشوئه في القرن السادس عشر. ولقد توسعت آفاقه لكن استمر وجود تقسيم مكاني ثلاثي الشعب: المركز وشبه-الطرف والأطراف.
- ويعزى ذلك الاستقرار إلى سبيلين أساسيين: من خلال بروز نظام ما بين-الدول، الذي يكون فيه لدول المناطق الثلاث المختلفة في إطار الاقتصاد العالمي أدوار مختلفة؛ وثاني السبيلين وجود إطار ثقافي عالمي انبثق عن النظام العالمي الحديث وتسيطر فيه أيديولوجيتان توأمان هما: المذهب الليبرالي، والمذهب العلمي.

الأزمة في النظام العالمي الحديث

Crisis in the Modern World-System

تفسّر هذه الجوانب المتعددة للإطار الثقافي العالمي فيما بينها الكثير من أسباب الاستقرار المدهش للنظام العالمي الحديث، حين تلتقي أيضا مع التنظيم السياسي لهذا النظام على شكل دول ذات سيادة تنافس إحداها الأخرى. لكن أحد الجوانب اللافتة في فكر وولرشتاين، كما أسلفنا، هو ادعاؤه بأنّ ذلك الاستقرار يتعرض الآن للزعزعة، وبأنّ النظام العالمي الحديث يدخل الآن مرحلة أزمته. ولماذا يمكن أن يكون الأمر كذلك إذا أخذنا في الاعتبار الضغوط القوية لإحلال الاستقرار التي حددنا معالمها للتو؟

وإذا أخذنا في الاعتبار ثانية انهيار الكتلة الشيوعية وأزمة الثقة الأعم في أوساط اليسار من الطيف السياسي، ألا يقرّ معظم الأطراف الآن بأنّ لا بديل سوى رأسمالية السوق الحرة والديمقراطية الليبرالية؟ وفي هذه الظروف، ألا يبدو أن من التعقل الأكبر أن نقرّ بانتصار النظام السائد لا أن ننذر بموته الوشيك؟

وينطلق اعتقاد وولرشتاين بأنّ النظام العالمي الراهن يواجه مشكلات خطيرة من مصادر عدة. وسنوجز، توخيا للإيضاح، الحديث عن القوى التي تزعزع استقرار النظام فيما هي تؤثّر في مجالاته الاقتصادية والسياسية وإطاره الثقافي العالمي. لكن على القارئ

أن يتذكّر دوما أن وولّرشتاين وغيره من أصحاب نظرية النظام العالمي يصرّون على أن تلك المجالات كلها مترابطة بعضها مع بعض بشكل وثيق.

المصادر الاقتصادية للأزمة The Economic Sources of Crisis

لمصادر الأزمة الاقتصادية جذور في التناقضات الجذرية للرأسمالية التي عرضناها في القسم الرابع من هذا الفصل. ويرى وولرشتاين، من المنظور التاريخي، بأنّ أحد السبل الرئيسية التي تمّ من خلالها التغلب على مشكلة الكساد الاقتصادي الراهن كان سبيل **التوسع** في حدود الاقتصاد العالمي وآفاقه.

وقد اتخذ هذا التوسع شكلين رئيسين: **أولهما**: التوسع الجغرافي للاقتصاد -العالمي بحيث يشمل عددا أكبر من أقاليم العالم، وبالتالي فتح أسواق جديدة والحصول على مصادر جديدة لليد العاملة والمواد الخام.

وثانيهما: تكثيف العلاقات الاقتصادية الرأسمالية ضمن المناطق المنضوية أصلا في نطاق الاقتصاد -العالمي. ولهذه العملية الأخيرة أشكال عديدة أبرزها التمدين (إشاعة الطابع المديني) (Urbanization) والتسليع (إشاعة الطابع السلعي) (Commodification).

فقد أجبر التمدين أعدادا متزايدة من سكّان المناطق الريفية على النـزوح إلى المدن، وهجر مناطقهم التي تتميّز غالبا بوجود خليط من العلاقات الاقتصادية – الاجتماعية الرأسمالية وما قبل – الرأسمالية - كي يعيشوا في المناطق المدنية الآخذة بالتوسع السريع، والتي يسودها نظام رأسمالي بكليته.

أمّا التسليع فيشير إلى العملية التي يستقطب من خلالها المزيد والمزيد من مظاهر الحياة اليومية إلى فلك السوق التجارية. وتسهم كلتا الظاهرتين في توسيع نطاق الاقتصاد العالمي الرأسمالي.

غير أنّ وولرشتاين يعتقد أيضا بأنّ توسيع نطاق الاقتصاد العالمي تتقلص فاعليته باطراد كوسيلة للتخلص من مشكلاته. فعلى الصعيد الجغرافي، توسع الاقتصاد العالمي، ومنذ فترة طويلة ليشمل العالم كله. يضاف إلى هذا أن العالم قد أصبح الآن حضريا بكامله تقريبا.

زد على ذلك أن هناك الآن مظاهر قليلة جدا من مظاهر الحياة مازالت بعيدة عن تأثير التسليع. فطريق النجاة هذه مسدودة أمام جميع النوايا والأهداف. والأعمق من ذلك، أن خمسة قرون من التراكمات الرأسمالية الحثيثة بلا هوادة قد أدّت إلى إحداث تراجع هائل وأضرار بالغة بالبيئة العالمية.

وقد بلغت تلك الأضرار درجة جعلت الكثيرين يتنبؤون بحدوث كارثة بيئية وشيكة قد تكون لها نتائج مدمرة بالنسبة إلى النظام العالمي. لكن بنية النظام تحول دون بذل أي جهد لتفادي مثل ذلك الاحتمال. فمواجهة المشكلات البيئية أمر يتطلّب تكاليف باهظة ومع هذا، كما يشير وولرشتاين، لا يتمتّع أي قطاع من قطاعات النظام العالمي بأي وضع يمكّنه من دفع جزء من هذه التكاليف من دون أن يطيح بتوازن النظام نفسه.

"إذا كانت المشروعات الاقتصادية [هي التي تدفع التكاليف] فسوف يؤدّي ذلك إلى تقليص تراكمات رأس المال التي لا نهاية لها. أما إذا تحقق ذلك بخفض مستوى الرفاه الشعبي، فستكون تلك القشّة الأخيرة التي نتمسك بها للحفاظ على التماسك الاجتماعي للدول". (1996:105).

المصادر السياسية للأزمة The Political Sources of Crisis

أدّت مظاهر عدم المساواة والهزات المتكررة التي يتسم بها النظام العالمي إلى بروز معارضة من مختلف الجماعات على الدوام، وهي جماعات أطلق عليها أتباع نظرية النظام العالمي اسم **الحركات المناوئة للنظام** (anti-stemic movements). وقد قامت هذه الحركات ومثيلاتها بدور انفصامي نوعا ما داخل النظام العالمي من حيث إنّها **"تقوّض وتعزز في آن معا"** البنية السائدة (Wallerstein 1991a:268).

وتصبح صورة هذا الوضع المتناقض ظاهريا أوضح عندما ندرك بأنّ الموجات المتعاقبة من الحركات المناوئة للنظام قد ضمت إلى النظام وأصبحت جزءا منه. ومن خلال هذه العملية، تمكّنت جماعات المصالح التي تمثّلها تلك الحركات من استحداث مصلحة لها في استمرار النظام السائد وتم بذلك الحفاظ على التماسك الاجتماعي.

على أنّ لضم الحركات المناوئة للنظام تكاليف تزداد أعباؤها باطراد. فقد تحقق إرضاء الحركات العمالية في دول المراكز من خلال تقديم خدمات للرفاه العمالي والاجتماعي تزايدت تعقيدا وتكلفة ودفعت الحكومات ثمن ذلك كله. لكن مزيجا من الركود

الاقتصادي والاتجاهات الديموغرافية يعني أنّ الصعوبات التي تواجهها الحكومات سوف تزداد في سعيها للمحافظة على المستويات الحالية من الإنفاق على خدمات الرفاه من دون أن يؤدّي ذلك إلى تقويض عملية تراكم رأس المال.

وفي الوقت نفسه، يؤدي فشل الحكومات في حماية مستويات الرفاه، وإبقائها في الحدود المناسبة إلى حتمية إحداث زعزعة خطيرة للشرعية التي يستند إليها النظام الاقتصادي والسياسي السائد فيما بين أولئك الذين يتمتعون حاليا بالحماية ضد أسوأ تأثيرات الاقتصاد العالمي. كما أنّ ذلك الفشل سيجعل من المستحيل تقريبا على الحكومات أن تضم الجماعات المهمّشة إلى صلب مجتمعاتها أو أن تقدم العون إلى الغالبية المهمشة في باقي أنحاء العالم.لهذا لن تسهم المشكلات المتفاقمة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي في قيام قوى أكثر مناهضة للنظام فحسب، بل إنّها ستزيد من صعوبة التعامل معها أكثر فأكثر.

ويستفحل تعقيد هذا كله بسبب التعقيدات المتزايدة أيضا في مستويات الحركات المعاصرة المناوئة للنظام وفي مستويات أدائها. فهي تدرك، بخلاف الحركات التي سبقتها، بأنّ الاستيلاء على سلطة الدولة لا يحل سوى القليل للغاية من المشكلات. ولذلك تتصف الحركات الاجتماعية الجديدة، التي لا تسعى إلى إنشاء أحزاب سياسية مركزية ومنضبطة، بسعيها إلى إحداث أشكال لا مركزية من المنظمات السياسية المتحالفة في إطار مبعثر ممّا يسمى "**ائتلاف قوس قزح**". ويصعب كثيرا ضم هذه الأنماط من التنظيم إلى أنشطة تلك الحركات وذلك بسبب طبيعتها ذاتها.

وما يزيد في تفاقم تلك المشكلات أنّ ثورة الاتصالات على نطاق العالم قد جعلت إخفاء المظاهر الفاضحة من عدم المساواة التي تدمغ النظام العالمي الحديث أكثر عسرا. ويتنبأ وولرشتاين بأنّ هذا قد يسهم فعلا في تنمية وعي سياسي عالمي يمكن، بدوره، أن يؤدي إلى صياغة شكل من أشكال التعبئة السياسية العالمية (1994).

مصادر الإطار الثقافي العالمي للأزمة The Geocultural Sources of Crisis

ويذكّرنا وولرشتاين أيضا بحدوث ما يرقى إلى تحول تكتوني (تشويهي) في طبيعة الأسس التي يدعم بها الإطار الثقافي العالمي مقومات النظام العالمي الحديث. ويشير بخاصة إلى أنّ الوضع السائد لليبرالية قد اضمحلّ إلى درجة مهلكة، وكانت الاضطرابات

الثورية التي عمّت أنحاء كثيرة من العالم عام ١٩٦٨ من النذر البارزة على وجود أزمة. ففي ذلك العام اتحد الطلبة الراديكاليون مع العمّال، وقاموا بسلسلة من الإضرابات والتظاهرات التي يعتبرها وولرشتاين أنّها قد نسفت عددا من أهم الدعائم التي كان النظام العالمي قائما عليها. لأنّه على الرغم من أنّ الاضطرابات آنذاك تركّزت إلى حدّ كبير في مدن قليلة، كان أهمها براغ وباريس ومكسيكو سيتي، فإنّ مدلولاتها كانت أوسع نطاقا بكثير.

كانت أحداث عام ١٩٦٨، قبل أي شيء آخر، هجوما على دولانيّة النظام القائم. كانت تلك الأحداث مؤشّرا صارخا على رفض كيانات الدولة، سواء دولة الرفاه كما في الغرب أو ما يسمى بالدولة الاشتراكية كما في الشرق، باعتبارها تجسيدا للبيروقراطية والسلطوية والكراهية المتجذّرة للحرية الإنسانية. ومع أنّ تلك الاضطرابات لم تدم طويلا، وقمع بعضها بوحشية بالغة، فقد تلطّخت الدولانية، التي تعتبر في جوهر الليبرالية، إلى الأبد. ولم يعد المواطنون يرغبون في أن يكلوا شؤونهم إلى الدولة، وهذا في حدّ ذاته تحول ذو مضامين واسعة النطاق والأثر بالنسبة إلى استقرار النظام العالمي في المستقبل.

يضاف إلى هذا أن أحداث ١٩٦٨ كانت أيضا تحديّا أساسيا للحركات التقليدية المناوئة للنظام. فقد وقعت تلك الأحداث خارج إطار هذه الحركات وكانت ردّا على سلبيتها بالقدر نفسه الذي كانت فيه ردّا على مظاهر عدم المساواة في النظام ذاته. وكانت أحداث ١٩٦٨ إعلانا عن بروز أشكال جديدة من الحركات المناوئة للنظام التي ليست على استعداد لقبول أشكال تقليدية من الممارسات السياسية، والتي هي حتّى الآن أقل ميلا إلى الانضواء تحت لواء البنى السياسية للنظام العالمي.

ويشير وولرشتاين، إضافة إلى أزمة الليبرالية المتفاقمة، أيضا إلى ما يعتبره تحديات أساسية تقوض الآن جميع أركان نظام المعرفة الذي يستند إليه النظام العالمي، ألا وهو المذهب العلمي (Scientism). وتصدر هذه التحديات بخاصة عن العلوم الطبيعية، حيث يشكك البحّاثة بشكل متزايد في المثل الأعلى الخاص بالحقيقة المطلقة الذي يعتبر من جوهريات العلمية، ويركّزون، بدلا منه، على أفكار من قبيل الاحتمال والشك. والنتيجة هي أنّ دعامة أخرى من دعائم الإطار الثقافي العالمي السائد تتعرض اليوم لعملية تقويض تدريجي بلا هوادة.

الأزمة والمستقبل: الاشتراكية أم الهمجية؟

The Crisis and the Future: Socialism or Barbarism?

الأزمة، كما بحثناها في القسم الرابع من هذا الفصل، هي فترة يتفكّك خلالها نظام تاريخي، لأن "تناقضات النظام تكون قد وصلت إلى درجة لا تعود عندها أي من الآليات الخاصة بإعادة تشغيل النظام اعتياديا قادرة على العمل بفاعليتها السابقة"(Wallerstein 1994:15). وإذا قبلنا بتشخيص وولرشتاين هذا، وسلّمنا بأنّ النظام العالمي الحديث قد دخل هذه الفترة من الأزمة، فإننا عندئذ نواجه سؤالين مهمين يجب علينا التصدي لحلّ مضامينهما.

أولا، إلى متى يحتمل أن تستمر الأزمة؟ **ثانيا**، ما الذي يحتمل أن يحل محل النظام العالمي الراهن؟

يعتقد وولرشتاين ــ إجابة عن السؤال الأول ــ بأنّ من المحتمل أن تدوم هذه الأزمة بين خمسة وعشرين وخمسين عاما. لكنه يعتقد أيضا أنه ليس في وسع أحد أن يجيب عن السؤال الثاني بأي درجة من الدقة. فالنظام العالمي الحديث ــ في رأيه ــ سوف يستبدل حتما بنظام آخر أو أنظمة أخرى متعددة. بيد أنّ طبيعة النظام البديل أو الأنظمة البديلة ستعتمد على نتائج الصراعات السياسية في السنوات المقبلة. ونستذكر هنا ما أورده وولرشتاين من أن البنى السائدة تفقد، في فترة الأزمة، الكثير من قدرتها وسلطتها ولا تعود قادرة على تحديد النتائج ضمن إطار نظامها، بل إن العمل الفردي والجماعي يمكن بالفعل أن يؤثر في مسار الأحداث إلى مدى أبعد بكثير ممّا لو كان النظام يعمل بفاعلية.

ولا شكّ في أنّ وولرشتاين نفسه يأمل في أن تتمخّض الصراعات التي ستشهدها العقود الزمنية القادمة عن انبثاق شكل من أشكال الحكومة العالمية الاشتراكية. والواقع أنه يعتقد بأنّ إحدى المهام الجسام التي تواجه أمثاله من المفكرين في المقبل من السنوات هي رسم معالم بدائل مرغوبة للنظام (order) السائد الآن. غير أنّه يشدد أيضا على أن إقامة نظام اشتراكي – حتّى لو كان مرغوبا - فهو ليس حتميا بأي شكل من الأشكال. فالأزمة فترة من الشك، ومن الممكن أن تشهد هذه الفترة بروز أي عدد من النتائج. ولا يستبعد أبدا أن تتمخّض الأزمة الراهنة عن انبثاق نظام أقل استساغة حتّى من النظام العالمي الحديث المشرف على نهايته.

النقاط الرئيسية

- على الرغم من الاستقرار الظاهر للنظام العالمي الحديث، يزعم وولرشتاين أنّه مقدم على الدخول في فترة أزمة نهائية.
- وتعزى هذه الأزمة إلى مزيج من عوامل تتعلّق بالاقتصاد والسياسة والإطار الثقافي العالمي.
- يقول وولرشتاين: إنّ شكل النظام العالمي الذي سوف يحلّ محلّ النظام الحالي ليس شكلا حتميا. ومن الممكن أن يكون للعمل الفردي تأثير في صياغة قالب النظام العالمي المنتظر أن يبرز في المستقبل.

نظرية النظام العالمي والعولمة World-System Theory andGlobalization

لقد حاولنا في هذا الفصل تقصّي جذور نظرية النظام العالمي ولا سيّما منها النموذج الذي طوّره إيمانويل وولرشتاين. وفي هذا القسم الختامي من الفصل سنبحث المنظور الذي يدرس منظّرو النظام العالمي من خلاله ظاهرة العولمة.

العولمة، كما حدّدنا ملامحها في الفصل الأول من الكتاب، هي الاسم الذي يطلق على العملية التي تحدث فيها التفاعلات الاجتماعية بجميع أنواعها، وبشكل متزايد من دون اعتبار للحدود الوطنية أو حدود الدولة، الأمر الذي جعل العالم يصبح "مجالا اجتماعيا واحدا لا حدود له نسبيا".

ومن الاتجاهات المحددة التي تعتبر أنّها تطبع العولمة بطابعها: الاندماج المتزايد للاقتصاديات الوطنية؛ إدراك متنام للترابط البيئي؛ انتشار الشركات والحركات الاجتماعية والوكالات الحكومية الدولية العاملة على نطاق عالمي؛ وثورة في ميدان الاتصالات ساعدت على تنمية وعي عالمي.

ولن يسعى منظّرو النظام العالمي بالتأكيد إلى أنّ ينكروا حدوث هذه التطورات أو أن ينكروا أهميتها، لكنهم قد يرفضون أي رأي يقول إنها، بشكل ما، أمور جديدة. بل هم يعتقدون، حسبما ذكر Chase-Dunn، بأنّها "مظاهر لاستمرار الإتجاهات التي كانت لفترة طويلة ترافق توسع الرأسمالية" (1994:97).

ويرى بعض أصحاب نظرية النظام العالمي أمثال وولرشتاين بأنّ العالم خضع زمنا طويلا لكيان اقتصادي وسياسي واحد متكامل هو **النظام العالمي الحديث**، الذي جمع في قبضته بالتدريج البشرية جمعاء. والعناصر المكونة لهذا النظام، كانت كلها على الدوام مترابطة في العلاقات ما بينها وفي اعتماد كل منها على العناصر الأخرى. وقد اندمجت **"الاقتصاديات الوطنية"** فيما بينها إلى درجة أنّ طبيعتها نفسها أصبحت تعتمد على موقعها ضمن إطار اقتصاد عالمي رأسمالي.

والأمر الوحيد "الجديد" في ذلك هو نشوء إدراك متزايد لهذه الروابط. كما أنّ العمليات البيئية كانت دوما تتجاهل حدود الدول، حتّى لو أن التراجع المتزايد في مستويات نظافة البيئة لم يتح له، إلا منذ عهد قريب، أن يخترق تلك الحدود ويتسرب إلى ميدان الوعي العام.

ولا يشير انتشار الشركات متعددة الجنسيات بالتأكيد إلى أي تغير كبير في النظام العالمي الحديث. بل هي تشكّل جزءا من اتجاه طويل الأمد نحو المزيد من الاندماج على صعيد الاقتصاد-العالمي. كما أنّ الاتصال الدولي ما بين الحركات المناوئة للنظام ليس أيضا بالتطور الجديد. والواقع أنّه كما تؤكّد بجلاء وإسهاب حتّى أكثر المراجعات تعجلا في السجل التاريخي، فإنّ أمثال تلك الحركات، سواء أكانت ذات صبغة اشتراكية أم قومية أم بيئية، قد استلهمت على الدوام أفكار جماعات مماثلة في بلدان أخرى أو أقامت روابط معها.

وأخيرا، فإنّ ثورة الاتصالات، التي نتبجّح بها كثيرا، ما هي إلا المظهر الأحدث من مظاهر اتجاه قديم في النظام العالمي يصبح فيه كل من المكان والزمان منضغطين بشكل متزايد. وفي حين أنّ كثافة تدفق المعلومات وغيرها عبر الحدود قد تكون في ازدياد، فإنّ هذا لا يشير بالضرورة إلى التغير الأساسي في طبيعة السياسة الدولية الذي أعلنه العديد ممن يدّعون بأننا قد دخلنا حقبة من العولمة. ويصرّ أصحاب نظرية النظام العالمي على أن السبيل الوحيد لاكتشاف الأهمية الحقيقية للتطورات المعاصرة هو أن ندرسها في سياق العمليات البنيوية الأعمق والناشطة ضمن النظام العالمي.

وحين نقوم بذلك فقد نكتشف مؤشرات غير مستبعدة إلى أنّ هناك تغيرات مهمة تجري بالفعل. فوولرشتاين، مثلا، يعتبر أن نزع الشرعية عن الدولة ذات السيادة هو أحد مظاهر الأزمة التي تحيق بالنظام العالمي الحديث. غير أنّ الخطوة الأساسية الأولى

لإيجاد سبيل يمهد لفهم الاتجاهات التي تعتبر دليلا على العولمة يجب أن تكون تحديد الخطوط التي تؤطّر النظام العالمي الحديث نفسه. وإذا فشلنا في القيام بذلك، فإننا لا مناص سنفشل في تقدير الأهمية الحقيقية للتغيرات التي تجري الآن.

ومن الأخطار الأخرى الناجمة عن اتخاذ موقف بعيد عن التاريخ والنقد إزاء العولمة هو أنه يعمي بصيرتنا عن أن نرى السبيل الذي تصبح فيه الإشارة المتزايدة إلى العولمة يوما بعد يوم جزءا من الترسانة الأيديولوجية للنخبة ضمن النظام العالمي. إذ يشار إلى العولمة بانتظام الآن على أنّها أحد الأسباب الداعية إلى اتخاذ إجراءات لتقليص حقوق العمّال وتخفيف قيود أخرى عن أرباب العمل. ويحتجّ كثير من السياسيين وكبار رجال الأعمال بأنّه ما لم يسمح للأعمال الحرة بالتحرك من دون قيود، فلن يكون في مقدورها أن تنجح على حلبة المنافسة في ظروف اقتصاد معولم.

ولا يمكن مواجهة مثل هذه التبريرات الأيديولوجية لوضع سياسات تحابي مصالح رجال الأعمال إلا من خلال فهم أوسع نطاقا للعلاقة بين البنيتين السياسية والاقتصادية للنظام العالمي. والفهم الذي يعرضه منظّرو النظام العالمي يوحي ــ كما شاهدنا ــ بأنّه ليس هناك شيء طبيعي أو حتمي بالنسبة إلى نظام (order) عالمي يقوم على أساس سوق عالمية. فالنظام العالمي الحالي، مثله مثل النظم التاريخية الأخرى جميعا، مآله في النهاية إلى زوال. ولهذا، فإنّ المهمة التي تواجهنا الآن ليست قبول حتمية النظام الراهن، بل وضع الأسس لنظام-عالمي جديد: مجتمع عالمي أكثر عدلا وأكثر إنسانية من نظامنا القائم.

النقاط الرئيسية

- يميل منظّرو النظام العالمي إلى التشكيك في التركيز الموجّه الآن نحو فكرة العولمة.
- ويرى هؤلاء المنظرون أنّ المظاهر التي تبدت حديثا للعولمة ما هي إلا جزء من اتجاهات قديمة في سياق تطور الاقتصاد العالمي الذي ترابطت ضمنه سمات النظام كلها، وأنّ تلك المظاهر ليست ظواهر جديدة للعولمة.

- يضاف إلى ما تقدّم أنّ فكرة العولمة تستغل بشكل متزايد كأداة أيديولوجية لتبرير تقليص حقوق العمّال و مكاسب الرفاه الاجتماعي.

أسئلة:

١. ما هي أوجه الاختلاف بين أفكار لينين وأفكار ماركس في شأن العلاقات الدولية؟
٢. إلى أي مدى يعتمد رخاء سكّان العالم المتقدم على فقر سكّان العالم الأقل تقدما؟
٣. ما هي أوجه الاختلاف بين اقتصاد عالمي وإمبراطورية عالمية؟
٤. ما هو مدى فائدة فكرة وولرشتاين عن وجود دول شبه الطرف؟
٥. إلى أي العوامل يعزى استقرار النظام العالمي الحديث؟
٦. ما هو دور طبقة "الكومبرادور"؟
٧. هل توافق وولرشتاين في رأيه بأنّ النظام العالمي الحديث يدخل الآن فترة أزمة؟
٨. ما هو رأي منظّري النظام العالمي في فكرة "العولمة"؟
٩. ما الذي تعتبره الإسهام الأكبر لنظرية النظام العالمي لفهمنا للسياسة العالمية؟

مراجع أخرى للقراءة

يعتبر كتاب إيمانويل وولرشتاين المؤلف من ثلاثة مجلدات كبيرة أكثر الأعمال اكتمالا في بحث نظرية النظام العالمي لدراسة العلاقات الدولية. فهو يستحق الدراسة إن كان لديك الوقت و الطاقة لذلك، وعنوانه هو:

Immanuel Wallerstein, *The Modern World-System,* (San Diego: Academy Press, 1974, 1980, 1989).

وقد جمعت المقالات العديدة التي كتبها وولرشتاين والتي تتعمّق في عرض آرائه في الحرب الباردة، وتشير إلى الاتجاهات التي يسير عمله الفكري نحوها، في عدد من المجلدات. راجع:

(Wallerstein 1979, 1984, 1991a, 1991b, 1995).

ويجدر بالقراءة أيضا عرض أحدث لآرائه في العلاقة بين نظام ما بين-الدول والاقتصاد العالمي، والذي يحوي أيضا بحثا عن الهيمنة والاتجاه المحتمل للاقتصاد-العالمي في:

I. Wallerstein, 'The Inter-State Structure of the Modern World-System', in S. Smith *et al., International Theory: Positivism and Beyond (Cambridge: Cambridge* University Press, 1996).

ومن الكثيرين الذين عملوا بشكل وثيق مع وولرشتاين، نخص بالتوصية:

Christopher Chase-Dunn, esp. *Global Formation: Structures of the World-Economy* (Oxford: Blackwell, 1989).

الذي ركز على تنظير العلاقة بين الاقتصاد العالمي ونظام الدول.

وبالنسبة إلى المنظّرين الآخرين في ميدان الرأسمالية العالمية نقترح التعمق في أبحاث أي من الكتّاب المدرجة أسماؤهم في الحقل ٧-٢. نخص منهم على صعيد "النظرية الاعتمادية" بأكثر أشكالها حيوية مؤلف *A. G. Frank* المعنون:

Dependent Accumulation and Underdevelopment (New York: Monthly Review Press, 1979).

وللاطلاع على بحث مستفيض بشكل خاص عن هذه النظرية، راجع كتاب:

Dependency and Development in Latin America (Berkeley: University of California Press, 1979),

لمؤلفيه: E. Faletto و F. H. Cardoso

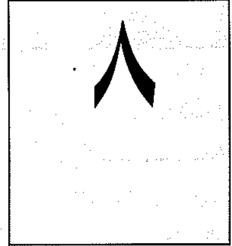
وربما تتجلّى قوّة الأسلوب الذي يعالج نظرية النظام العالمي بأفضل صورها بمقدار حجم النقد الذي تستثيره. إضافة إلى النقاد المذكورين في الحقل ٧-٤، راجع أيضا:

Skocpol. T., 'Wallerstein's *World Capitalist System*: A Theoretical and Historical Critique', American Journal of Sociology, 82:5 (1977).

Worsley, P., 'One World or Three? A Critique of the World-System Theory of Immanuel Wallerstein', *Socialist Register* (London: Merlin Press, 1980).

Harvey, D., 'The World Systems Theory Trap', *Studies in Comparative Development,* 22:1 (1987).

Washbrook, D., 'South Asia, The World System and World Capitalism', Journal of Asian Studies, 49:3 (1990).



الليبـــراليـــــة
Liberalism

تيموثي دن

(Timothy Dunne)

- مقدم
- تنويعات الليبرالية
- ثلاث استجابات لليبرالية للعولمة
- الخاتمة وملحق: أزمة الليبرالية

دليل القارئ

لم يكن في ممارسة العلاقات الدولية متسع لليبرالية. وفي حين شهد المجال السياسي المحلي في كثير من الدول درجة كبيرة من التقدم، حيث تهتمّ المؤسّسات بالنظام والعدالة، فإنّ المجال الدولي في حقبة نظام الدول الحديث قد اتسم بنظام متقلق وغياب العدالة. وسوف يتناول هذا الفصل، في المقدمة، هذا المأزق المحيط بوعد الليبرالية الزائف، ويبحث أيضا في تلك اللحظات في التاريخ التي أثّرت فيها الليبرالية تأثيرا مهما في نظرية العلاقات الدولية وممارستها.

والليبرالية، شأنها في ذلك شأن كلّ النظريات الكبرى، هي تجمع لعدد من الأفكار المختلفة. ويسعى القسم الثاني للكشف عن أهم التنويعات المتصلة بموضوع الليبرالية، ابتداء من المذهب الدولي الليبرالي المثالي لحركة التنوير، مرورا بالمثالية الليبرالية لفترة ما بين الحربين، وانتهاء بالمذهب المؤسّسي الليبرالي الذي اشتهر في السنوات التي تلت الحرب مباشرة.

وهذه المناقشة تثير سؤالين جديرين بالبحث سيتم تناولهما في القسم الثالث. ما الذي حدث لهذه العناصر التاريخية الثلاثة في التفكير الليبرالي المتعلّق بالعلاقات الدولية؟ وكيف عمل الكتّاب المعاصرون الذين ينتمون إلى هذه الاتجاهات المختلفة للتكيف مع العولمة؟ ويلخّص القسم الأخير الحجج آنفة الذكر، ويتأمّل بشكل أوسع في مصير الليبرالية في العلاقات الدولية في نهاية الألفية.

أودّ أن أشكر نيك ويلر لإلقائه نظرة فاحصة على هذا الفصل فقد جعل المناقشة أكثر ترابطا. كما أودّ أن أشكر ستيفن هوبدن على قراءته المتأنية وملاحظاته القيمة.

مقدمـــة

مع أنّ الواقعية (Realism) تعتبر النظرية السائدة للعلاقات الدولية، فإنّ لليبرالية[١٠] (Liberalism) ادعاء قويا بأنّها البديل التاريخي. وكما هو الحال في الأحزاب السياسية، فإنّ الواقعية هي الحزب "الطبيعي" للحكومة والليبرالية هي زعيمة

المعارضة التي يعد سبب وجودها هو ترصد الرؤوس الناطقة لسياسة القوّة لتشاؤمهم الذي لا يلين.

وكما هو الحال في الأحزاب التاريخية لـــ "**المعارضة**"، فإنّ الليبرالية كانت تجد نفسها من حين لآخر في موقف متفوق، حين كانت أفكارها وقيمها تحدد جدول أعمال العلاقات الدولية. ففي القرن العشرين أثّر الفكر الليبرالي على النخب صانعة القرار وعلى الرأي العام في عدد من الدول الغربية بعد الحرب العالمية الأولى، وهي الحقبة التي كثيرا ما يشار إليها في العلاقات الدولية الأكاديمية بأنّها **مثالية**.

وقد عادت المشاعر الليبرالية لفترة وجيزة في نهاية الحرب العالمية الثانية، مع ولادة الأمم المتحدة، رغم أنّ شعلة الأمل سرعان ما انطفأت جرّاء عودة سياسة القوّة المقترنة بالحرب الباردة. وقد شهدت نهاية الحرب الباردة انبعاث الليبرالية حيث أعلن زعماء الدول الغربية عن ولادة "**نظام دولي جديد**" وقدّم المفكرون الليبراليون تبريرات نظرية لما تتمتّع به الليبرالية من تفوق متأصل على الأيديولوجيات المنافسة كافة.

كتب ذات مرة واحد من أشهر المنظّرين المعاصرين في الميدان، وهو ستانلي هوفمان (Stanley Hoffmann)، يقول " لقد كانت العلاقات الدولية لعنة الليبرالية". ومضى هوفمان يقول: "إن جوهر الليبرالية هو الانضباط الذاتي والاعتدال والحل الوسط والسلام" في حين أن "**جوهر السياسة الدولية هو عكس ذلك تماما**" السلام المعكّر، في أحسن الحالات، أو حالة الحرب" (Hoffmann 1987: 396) وهذا الشرح لا يثير دهشة الواقعيين، الذين يجادلون بأنّه لا يمكن إحراز أي تقدم أو ايجاد أي قانون أوعدالة، حيث لا توجد قوّة مشتركة.

إنّ حقيقة أنّ السياسة الدولية لم تكن، تاريخيا، تتقبل الأفكار الليبرالية لا يجب تفسيرها بأنّها استسلام من قبل الليبراليين لمنطق سياسة القوة. ويجادل الليبراليون بأنّ سياسة القوّة ذاتها هي نتاج أفكار وأنّ الأفكار يمكن أن تتغيّر وهو الأمر الحاسم. لذا فحتّى لو أن العالم لم يكن يتقبل الليبرالية حتّى الآن، فإنّ هذا لا يعني أنه لا يمكن جعله يصبح نظاما عالميا ليبراليا. فبالنظر لهذا الموقف فإنّه من غير العجيب أن توصف الليبرالية في الأدبيات بأنّها "تقليد التفاؤل" (Clark 1989: 49 - 66).

وحالما نتجاوز التعميمات بشأن "العقل" الليبرالي فإننا سرعان ما نكتشف أنهلا توجد نسخة واحدة من الليبرالية، بل يوجد العديد منها. وكما يبين الحقل ٨ – ١ فإنّ

الليبراليين يقدّمون إجابات مختلفة جذريا لما يعتبرونه المعضلة البارزة في العلاقات الدولية، أي لماذا تحصل الحروب: فهل سببها هو الإمبريالية، أم ميزان القوى أم الأنظمة غير الديمقراطية؟ وعلاوة على ذلك يختلف الليبراليون حول ما إذا كان السلام هو هدف السياسة العالمية أم النظام العالمي وكيف يجب إقامة ذلك؟ عبر الأمن الجماعي، التجارة، أو الحكومة العالمية؟

وأخيرا فإنّ الليبراليين منقسمون حول مسألة كيفية استجابة الدول الليبرالية للدول (أو للحضارات) غير الليبرالية، هل يكون ذلك بالغزو أم بالتحويل أم بالتسامح؟

الحقل ٨ – ١ الليبرالية وأسباب الحرب، العناصر المحدّدة للسلام

إنّ من أكثر الأدوات التحليلية فائدة للتفكير بشأن الفروق بين فرادى المفكرين أو حول تنويعات معينة لموضوع شاسع مثل الليبرالية، هو التمييز بين مستويات التحليل. وعلى سبيل المثال، فإنّ كتاب كينيث والتز (Kenneth Waltz) Man, The State and War (الإنسان والدولة والحرب) قد فحص أسباب الصراع على صعيد الفرد والدولة والنظام الدولي ذاته. فكأن الجدول أدناه يقلب والتز رأسا على عقب ليبين كيف أن مختلف المفكرين الليبراليين قد طرحوا تفسيرات متباينة (عبر مستويات التحليل الثلاثة) لأسباب الحرب والعناصر المحدّدة للسلام.

"صور" الليبرالية	الشخصية العامة/ الفترة	أسباب الصراع	العناصر المحدّدة للسلام
الصورة الأولى: (الطبيعة البشرية)	ريتشارد كوبدن (منتصف القرن التاسع عشر)	عمليات تدخل الحكومات على الصعيدين المحلي والدولي والتي توقع الاضطراب في النظام الطبيعي	الحرية الفردية، التجارة الحرة، الازدهار، الترابط

الصورة الثانية: (الدولة)	وودرو ويلسون (أوائل القرن العشرين)	الطبيعة غير الديمقراطية للسياسة الدولية، لاسيما السياسة الخارجية وميزان القوى	حق تقرير المصير القومي، حكومات مفتوحة تتجاوب مع الرأي العام؛ **الأمن الجماعي**
الصورة الثالثة: (بنية النظام)	جيه. ايه. هوبسون (أوائل القرن العشرين)	نظام توازن القوى	**حكومة عالمية**، تتمتّع بسلطة التوسط وإنفاذ القرارات

النقاط الرئيسية

- ظلّت الليبرالية تؤثّر في ممارسة السياسة العالمية منذ القرن السابع عشر فصاعدا.
- وصل التفكير الليبرالي في العلاقات الدولية إلى الذروة في فترة ما بين الحربين في عمل المثاليين الذين كانوا يؤمنون بأنّ الحرب غير ضرورية وطريقة عفا عليها الزمن لتسوية النزاعات بين الدول.
- بالنظر للفروق الهامة ضمن المدرسة الليبرالية التقليدية – حول قضايا مثل الطبيعة البشرية وأسباب الحرب والأهمية النسبية التي يوليها مختلف أنواع الليبراليين للفرد وللدولة وللمؤسّسات الدولية في تحقيق التقدم – فربما كان من الأفضل التفكير لا **بنسخة** واحدة من الليبرالية – بل **بنسخ** متصارعة من الليبرالية.

تنويعات الليبرالية Varieties of Liberalism

لقد نشأ التفكير الليبرالي بشأن العلاقات الدولية مقترنا بالخطط المخلّفة المتعلقة بالسلام والتي أفصح عنها الفلاسفة (ورجال الدين) منذ أوائل القرن السادس عشر فصاعدا. وقد رفض الليبراليون الأوائل الفكرة القائلة: إنّ الصراع وضع طبيعي للعلاقات بين الدول، ولا يمكن تلطيف حدّته إلا من خلال الإدارة الحريصة للقوة عبر سياسات

ميزان القوى وإقامة التحالفات ضد الدولة التي تهدد النظام الدولي. ففي عام ١٥١٧ أفصح إراسموس (Erasmus) لأول مرة عن موضوع ليبرالي مألوف، وهو أن الحرب لا طائل تحتها.

وللتغلب عليها، فإنّه يتوجب على ملوك أوروبا وأمرائها أن يرغبوا في السلام، وأن يبدوا التفاتات لطيفة في العلاقات مع زملائهم الملوك على أمل أن يردوا بالمثل. وأكّد آخرون من المفكرين الليبراليين الأولين على الحاجة إلى هياكل مؤسّساتية لضبط **"الخارجين عن القوانين"** الدوليين.

وفي حوالي نهاية القرن السابع عشر دعا ويليام بن (William Penn) إلى برلمان أوروبي (Diet). والحق أن ثمة بعض النقاط المتشابهة التي تدعو إلى الإعجاب بين أفكار بن ومؤسّسات الاتحاد الأوروبي اليوم. كان بن يتصور أن يكون عدد المندوبين في البرلمان متناسبا مع قوّة الدولة وأن التشريع يحتاج إلى نوع من "تصويت مقيد للأكثرية"، أو، كما قال بن، تأييد ٧٥ بالمائة من المندوبين.

وتبين هذه الأفكار العامة لبعض أسلاف التفكير الليبرالي في العلاقات الدولية كيف أنّه، من مخططات بن المتعلقة بالبرلمان الأوروبي في ١٦٩٣ إلى معاهدة الاتحاد الأوروبي في ١٩٩٢، هناك مواضيع مشتركة متجذرة في الليبرالية؛ وفي هذه الحالة، فإنّ الموضوع هو أهمية إخضاع **"الإدارات"** المنفصلة لفرادى الدول لإرادة مشتركة تتفق عليها الدول التي تتصرف بشكل جماعي (انظر، على سبيل المثال، المادة الحاسمة **"الثالثة"** التي أوردها كانط (Kant) في الحقل ٨ — ٢).

ومع ذلك فمن الخطأ القول: إنّ تطور التفكير الليبرالي بشأن العلاقات الدولية كان يسير على خط مستقيم، بل إنّه كثيرا ما يكون بالإمكان رسم الفروق السياسية الراهنة من منطلق مبادئ ليبرالية متعارضة. وعودة إلى معاهدة الاتحاد الأوروبي المذكورة آنفا، يمكن عرض المناظرة التي اشتعلت في بريطانيا وغيرها باعتبارها واحدة جرى فيها تحدي المبدأ الليبرالي المتعلّق بالتكامل من قبل مبدأ ليبرالي آخر يتعلّق بحقّ الدول بالاحتفاظ بسيادتها بشأن قضايا أساسية في السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

كيف يجب علينا أن نفهم هذه العلاقة بين الاستقلال **والتكامل** التي تنطوي عليها الليبرالية؟ قد تكون إحدى الطرق تطبيق نهج تاريخي، يوفّر أوصافا تفصيلية للسياقات

التي ساهم بوساطتها مختلف الفلاسفة والسياسيين والمحامين الدوليين في تطوير القيم والمعتقدات الليبرالية الأساسية.

ومع أنّ للنهج السياقي مزاياه إلا أنه يميل إلى تقليص أهمية الحوار بين الماضي والحاضر، ويغلق النقاط المتوازية بين ايمانويل كانط (وهو فيلسوف – ملك من القرن الثامن عشر من مدينة كوينغسبرغ) وفرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) (المفكر السياسي في أواخر القرن العشرين والموظف السابق في وزارة الخارجية الأمريكية). وتتمثل طريقة بديلة، هي المفضلة في هذا الفصل، بتعرية تنويعات الليبرالية من حيث المواضيع وليس تاريخيا[١١].

ولهذه الغاية فإنّ القسم التالي يقوم بتحديد ثلاثة أنماط من التفكير بوصفها المكونات الأساسية لليبرالية: **المذهب الدولي الليبرالي، المذهب المثالي والمذهب المؤسّسي الليبرالي**.

وكما يبين الحقل ٨ – ٢، فإنّ الكثيرين من كبار الشخصيات الليبرالية مثل ايمانويل كانط كانوا يؤمنون بأنّ الإمكانيات الإنسانية الكامنة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تحول مواقف الأفراد وربط الدول بعضها مع بعض بنوع من **الفيدرالية**. وبهذا المعنى فإنّ كانط يجمع بين الالتزام بالمؤسّسات الدولية (التي تتجسّد في كل من المثاليين وأنصار المذهب المؤسّسي الليبرالي) إضافة إلى اعتقاد أولئك الأنصار بأنّ الأشكال الديمقراطية للحكومات تنطوي على تفوق متأصل. وكما هو الحال بالنسبة إلى كانط فإنّ تفكير الكثيرين من المفكرين الليبراليين العظام يتجاوز حدود أي فئة واحدة. ولهذا السبب فإنّ من المهم عدم استخدام الفئات كعناوين لمفكرين معينين، بل بوصفها تمثل نوعا مميزا في تاريخ التفكير الليبرالي بشأن العلاقات الدولية.

المذهب الدولي الليبرالي Liberal Internationalism

كان ايمانويل كانط وجيريمي بنثام (Jeremy Bentham) يمثّلان طليعة أنصار **المذهب الدولي الليبرالي** لحركة **التنوير**. وكان كلاهما يعارض همجية العلاقات الدولية، أو على ما وصفه كانط بوضوح "حالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون"، في وقت كانت فيه السياسة المحلية على حافة عصر جديد للحقوق والمواطنة والدستورية. وقد قاد النفور من الوحشية الخارجة عن القانون كلا منهما لوضع خطط من أجل "**السلام الدائم**".

ومع أنّ هذين البيانين كتبا قبل أكثر من قرنين فإنّهما يتضمنان بذور أفكار المذهب الدولي الليبرالي الأساسية، وبشكل خاص، الاعتقاد بأنّه يمكن للعقل أن يحقّق الحرية والعدالة في العلاقات الدولية. كان كانط يرى أنّ الشيء الحتميّ لتحقيق السلام الدائم يحتاج إلى تحويل الوعي الفردي، وإلى الدستورية الجمهورية، وإلى عقد فيدرالي بين الدول لإلغاء الحرب (بدلا من تنظيمها كما جادل الواقعيون الليبراليون أمثال هوغو غروتيوس Hugo Grotius). ويمكن تشبيه هذه الفيدرالية بمعاهدة سلام دائم، بدلا من طرف فاعل **"دولة عظمى"** أو حكومة عالمية.

الحقل ٨ - ٢ "السلام الدائم: مخطط فلسفي" لايمانويل كانط

المادة الحاسمة الأولى: يكون الدستور المدني لكل دولة دستورا جمهوريا

"كما لابدّ أن يكون عليه الحال في ظل هذا الدستور، إذا كانت الحاجة تدعو إلى موافقة المواطنين لتقرير ما إذا كان يجب أو لا يجب إعلان الحرب، فإنه من الطبيعي جدا بأنّهم سيترددون كثيرا في المضي في مثل هذا المشروع الخطر... ولكن في دستور لا يكون فيه الرعايا مواطنين، وبالتالي في دستور غير جمهوري، فإنّ شن الحرب من أبسط الأمور في العالم. ذلك لأن رئيس الدولة ليس زميلا مواطنا، بل هو مالك الدولة، ولن تجعله الحرب يضحي أدنى تضحية بولائمه وصيده وقصور ملذاته واحتفالات بلاطه... (Kant 1991: 99: 102).

المادة الحاسمة الثانية: يستند حقّ الأمم إلى فيدرالية بين الدول الحرة

"يمكن لكل أمة بل يجب عليها، من أجل أمنها، أن تطلب من الآخرين أن ينضووا معها في ظل دستور، يشبه الدستور المدني، يمكن من خلاله ضمان حقوق كل منهم... ولكن السلام لا يمكن تدشينه ولا المحافظة عليه من دون اتفاق عام بين الأمم؛ وهكذا فسوف تدعو الحاجة إلى نوع من العصبة، سوف ندعوها فيدرالية سلمية. وستكون مختلفة عن معاهدة سلام، من حيث إنّ تلك الأخيرة تنهي حربا واحدة، في حين إنّ الأولى تسعى لإنهاء جميع الحروب وإلى الأبد... ويمكن إثبات أنّ فكرة الفيدرالية هذه، والتي تمتد لتشمل تدريجيا جميع الدول وتؤدّي بالتالي إلى سلام دائم، هي فكرة قابلة للتطبيق، ولها حقيقة موضوعية (Kant 1991: 102 - 5).

المادة الحاسمة الثالثة: يكون الحق العالمي (cosmopolitan) محدودا بشروط الضيافة العالمية

"وهكذا فإنّ شعوب الأرض قد انخرطت بدرجات متفاوتة في مجتمع عالمي وتطورت إلى حد أن يتم الشعور بأنّ انتهاكا للحقوق في جزء ما من العالم هو انتهاك للحقوق في كل مكان. ففكرة الحق العالمي ليست خيالية ومبالغا بها؛ بل هي عنصر متمم للمدونة غير المكتوبة للحق السياسي والدولي، بحيث تحوله إلى حقّ عالمي للبشرية (Kant 1991: 105 - 8).

حاول جيريمي بنثام التصدي للمشكلة المحددة لميل الدول إلى اللجوء إلى الحرب كوسيلة لحلّ النزاعات الدولية. وقال "**ولكن إقامة محكمة مشتركة وضرورة الحرب لا يتبعان بالضرورة اختلافا في الرأي**" (Luard 1992: 416). وكما هو حال العديد من المفكرين الليبراليين الذين جاؤوا بعده، فقد بيّن بنثام أنّ الدول الفيدرالية مثل الدايت (Diet) الألماني والكونفيدرالية الأمريكية والاتحاد السويسري تمكّنت من تحويل هويتها من هوية مستندة إلى المصالح المتصارعة إلى فيدرالية أكثر سلمية. وكما اشتهرت حجّة بنثام "بين مصالح الأمم لا يوجد في أي مكان أي صراع حقيقي". يلاحظ أنّ هذه الخطط الرامية إلى تحقيق سلام دائم تعني ضمنيا توسعة العقد الاجتماعي بين الأفراد في مجتمع محلي إلى الدول في النظام الدولي، وبعبارة أخرى إخضاع الدول إلى نظام من الحقوق والواجبات القانونية. لكن أنصار المذهب الدولي الليبرالي – خلافا للمثاليين في فترة ما بين الحربين – كانوا يعتقدون، وهو أمر حاسم، بأنّ مجتمعا دوليا يحكمه القانون يمكن أن ينبثق من دون

حكومة عالمية.

تعدّ فكرة وجود نظام طبيعي يساند المجتمع البشري حجر زاوية أنصار المذهب الدولي الليبرالي. ولمعرفة أوضح بيان لهذا الموقف يجب الرجوع إلى الاقتصادي السياسي الاسكتلندي والفيلسوف الأخلاقي، آدم سميث (Adam Smith). فهو يقول: إنّ الأفراد حين يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة فإنهم يعزّزون ـــ من دون قصد منهم ـــ المصلحة العامة. والآلية التي تتوسّط بين دوافع الفرد و"مقاصد" المجتمع ككل، هي ما

سماه سميث "اليد الخفية". ومع أنّ سميث لم يكن يؤمن بأنّ الانسجام الطبيعي بين الفرد والدولة لا يمتد ليشمل الانسجام بين الدول **(Wyatt - Walter 1996: 28)** فإنّ هذا بالضبط ما أكد عليه أنصار المذهب الدولي الليبرالي في القرن التاسع عشر مثل ريتشارد كوبدن (Richard Cobden).

وكما هو الحال بالنسبة للعديد من الشخصيات الأساسية في المدرسة الليبرالية فقد كان كوبدن من النشطاء السياسيين فضلا عن كونه كاتبا ومعلقا على الشؤون العامة. وكان خصما مفوّها لممارسة القوّة الاستبدادية من جانب الحكومات في أنحاء العالم. فقد جادل بإقناع بأنّ تقدم لحرية يعتمد على المحافظة على السلام وانتشار التجارة ونشر التعليم أكثر من اعتماده على أعمال الحكومات ووزارات الخارجية **(Hill 1996: 114)**. كان كوبدن يرى أنّ السياسة أهم من أن تترك للسياسيين.

لقد كانت هذه الفكرة الليبرالية لـــ **"انسجام المصالح"** الطبيعي في العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية بالدرجة الأولى هي التي هاجمها ي. هو. كار (E.H.Carr) في عمله الجدلي "The Twenty Years' Crisis" **(أزمة السنوات العشرين)**. ومع أنّ كتابه يظل أكثر الكتب إثارة في الموضوع، و**"لا يترك لنا مكانا نتوارى فيه"** (Booth 1995: 123)، فيمكن القول: إنّ كار استهدف خطأ مثاليي فترة ما بين الحربين ليوجه لهم هجومه بدلا من أن يوجهه إلى أنصار المذهب الدولي الليبرالي للقرن التاسع عشر.

وكما سنرى في القسم التالي فإنّ المثاليين، بدلا من الاعتماد على الانسجام الطبيعي لتحقيق السلام، فإنهم كانوا يعتقدون اعتقادا جازما بأنّه لا بدّ من إقامة نظام دولي جديد، وأن تتم إدارته بواسطة منظمة دولية. وهذا المنحى من الجدل يمثّل تحوّلا مهما من **المذهب الدولي الليبرالي** إلى الحركة المثاليّة في أوائل القرن العشرين.

المثالية Idealism

كما كان هو الحال بالنسبة للمذهب الدولي الليبرالي، فقد كان الدافع وراء حقبة **المثالية**، (من أوائل القرن العشرين حتّى أواخر الثلاثينيات منه) هو الرغبة في منع حدوث الحروب. غير أنّ الكثيرين من المثاليين كانوا يشكون في أن مبادئ الحرية الاقتصادية، مثل التجارة الحرة، من شأنها أن تحقق السلام. فالمثاليون من أمثال جيه. ايه.

هوبسون (J. A. Hobson) جادلوا بأنّ الإمبريالية – وهي إخضاع الشعوب الأجنبية ومواردها – أصبحت السبب الأساسي للصراع في السياسة الدولية. كان هوبسون يرى أنّ الامبريالية نتجت عن الاستهلاك المتدني ضمن المجتمعات الرأسمالية المتطورة. وهذا دفع الرأسماليين إلى البحث عن أرباح أعلى فيما وراء البحار، الأمر الذي أصبح دينامية تنافسية بين الدول والعامل المساعد للنزعة العسكرية ممّا يؤدي إلى الحرب. وها هنا نجد ابتعادا عن حجّة المذهب الدولي الليبرالي القائلة: إنّ الرأسمالية مسالمة في أساسها. وإن حقيقة أن بريطانيا وألمانيا كانت لديهما اقتصادات مترابطة لدرجة عالية قبل الحرب العظمى (١٩١٤ – ١٨)، قد أكّدت، على ما يبدو، العيب القاتل في نزوع المذهب الدولي الليبرالي إلى **قرن الترابط** (Interdependence) بالسلام. واعتبارا من انتهاء القرن لم يعد بالإمكان احتواء التناقضات ضمن الحضارة الأوروبية، بين التقدّم والنزعة النموذجية، من جهة، وتسخير القوّة الصناعية للأغراض العسكرية، من جهة أخرى. فقد تورطت أوروبا في حرب مخيفة ذهب ضحيتها خمسة عشر مليون نسمة. ولم ينجم عن الحرب إنهاء ثلاث امبراطوريات فحسب بل كانت أيضا عاملا مساعدا أدّى إلى الثورة الروسية لعام ١٩١٧.

لقد غيّرت الحرب العالمية الأولى التفكير الليبرالي بحيث أصبح يدرك أنّ السلام ليس وضعا طبيعيا، بل هو وضع يجب إقامته. وقد وجه ليونارد وولف (Leonard Woolf) المؤلف الخبير في الشؤون الدولية نقدا شديدا قويا للفكرة التي مفادها أن السلام والازدهار جزء من نظام طبيعي متأصل بحاجة إلى **"آليات مبتدعة عن وعي وإدراك"** (Luard 1992: 465). لكن لعلّ أشهر الدعاة إلى سلطة دولية لإدارة العلاقات الدولية كان وودرو ويلسون (Woodrow Wilson).

كان هذا الرئيس للولايات المتحدة يرى أنّ السلام لا يمكن أن يستتبّ إلا بإيجاد مؤسسة دولية تقوم بتنظيم الفوضى الدولية. ولا يمكن ترك الأمن للصفقات الدبلوماسيّة الثنائية السرية ولإيمان أعمى بميزان القوى. فكما هو الحال بالنسبة للمجتمع المحلي فإنّ المجتمع الدولي لابدّ له من نظام للحكم ينطوي على إجراءات ديمقراطية من أجل معالجة النزاعات، وقوة دولية يمكن تحريكها في حال فشل المفاوضات. بهذا المعنى، فإنّ المثاليّة الليبرالية تقوم على أساس **قياس محلي** (Suganami 1989: 94 - 113).

لقد جادل ويلسون في خطابه الشهير **"النقاط الأربع عشرة"** الموجه إلى الكونغرس في يناير ١٩١٨، بأنّه **"ينبغي تشكيل تجمع عام للأمم"** من أجل المحافظة على السلام القادم. وكانت عصبة الأمم، بالطبع، هي المجتمع العام الذي شاء له المثاليون أن يوجد. ولكي تكون العصبة فعّالة، كان يتوجّب أن تكون لها قوّة عسكرية لردع العدوان وأن تستخدم، عند الضرورة، قوّة ساحقة لفرض إرادتها. تلك كانت الفكرة الكامنة وراء نظام **الأمن الجماعي** الذي احتلّ موقعا مركزيا في عصبة الأمم.

ويشير الأمن الجماعي إلى تدبير بموجبه **"تقبل كل دولة المبدأ القائل إن أمن دولة ما هو من شأن الجميع، وتوافق على الانضمام إلى رد جماعي على العدوان"** (Roberts and Kingsbury 1993:30). ويمكن مقابلته مع نظام تحالف أمني، تنضم بموجبه مجموعة من الدول بعضها إلى بعض، ويكون ذلك عادة استجابة لخطر خارجي محدد يتهددها (مما يعرف أحيانا بالدفاع الجماعي).

أمّا بالنسبة لعصبة الأمم، فإنّ المادة ١٦ تطرّقت إلى الالتزام الذي مفاده أنه في حالة وقوع حرب من الحروب فإنه يتعين على جميع الدول الأعضاء وقف العلاقات الطبيعية مع الدولة المعتدية وفرض العقوبات، وعند الضرورة، وضع قواتها المسلحة تحت تصرف مجلس العصبة إذا ما دعت الحاجة إلى استخدام القوّة لإرجاع الأمور إلى نصابها.

كانت تجربة عصبة الأمم كارثة. ففي حين أنّ الخطاب الأخلاقي عند تأسيس العصبة كان مثاليا بكل تأكيد، فإنّ الدول بقيت ـــ عمليا ـــ سجينة مصالحها الذاتية. وأفضل مثال على ذلك هو قرار الولايات المتحدة عدم الانضمام إلى المؤسّسة التي أوجدتها. وبوجود الاتحاد السوفييتي خارج النظام لأسباب أيديولوجية، سرعان ما أصبحت عصبة الأمم مكانا للحديث عن اهتمامات القوى **"الراضية"**. وكان قرار هتلر في مارس ١٩٣٦ إعادة احتلال أرض الراين، وهي منطقة منزوعة السلاح حدّدتها شروط معاهدة فرساي، إيذانا بقطع أسباب الحياة عن العصبة (كانت على قائمة **"الحالات الخطرة"** على اثر أزمة منشوريا في ١٩٣١ وأزمة اثيوبيا في ١٩٣٥). وفي الواقع فإنّ مصطلح الأزمة أصبح أكثر المصطلحات المألوفة في العلاقات الدولية طيلة الثلاثينيات.

ومع أنّ عصبة الأمم كانت الهيئة الرئيسية لنظام المثاليين ما بين الحربين، من الأهمية بمكان أن نلاحظ أفكارا أخرى سادت التفكير الليبرالي في الجزء الأول من القرن

العشرين. فقد أصبح التعليم إضافة ضرورية إلى جدول أعمال الليبراليين، ومن هنا أصول دراسة العلاقات الدولية كفرع من فروع المعرفة في ابريستويث في ١٩١٩ مع تأسيس كرسي وودرو ويلسون. كانت إحدى مهام أستاذ كرسي ويلسون تعزيز عصبة الأمم فضلا عن الإسهام في **"فهم أفضل للحضارات المختلفة عن حضارتنا"** (John et al. 1972: 86).

إنّ هذا النهج **المعياري** الواعي للذات في دراسة العلاقات الدولية، وهو الاعتقاد بأنّ العلم هو عما يجب أن يكون وليس فقط عما هو *كائن*، هو الذي يميز المثاليين عن أنصار المذهب المؤسّسي الذين در لهم أن يحملوا مشعل الليبرالية في الفترة الأولى التالية لعام ١٩٤٥.

قدّمت الأفكار الليبرالية، خارج مجال قضية الأمن العسكري، مساهمة هامة إلى السياسة العالمية حتّى أثناء الحرب الباردة. وقد كان مبدأ تقرير المصير الذي تبنّاه أنصار المذهب الدولي الليبرالي خلال قرون، إيذانا بنهاية الإمبراطورية. وقد تكرست حماية الأفراد من الإساءات إلى حقوق الإنسان في الوثائق الثلاث الأساسية التي تحدد المعايير: الإعلان العالمي لعام ١٩٤٨، وميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وميثاق الحقوق المدنية والسياسية. وحتّى الدعوات الأكثر راديكالية في منتصف سبعينيات القرن العشرين إلى **"نظام اقتصادي دولي جديد"** والمنبثقة عن الدول الأكثر فقرا بعد عهد الاستعمار، تضمنت نواة دفاع ليبرالي عن العدالة باعتبارها إنصافا. وكانت مشكلة التوزيع غير المتساوي للثروة والقوة بين العالم **"المتطور"** والعالم **"النامي"** مشكلة تبناها زعماء دول ليبراليون متعاقبون منذ تقرير براندت (على اسم مستشار المانيا الغربية السابق ويلي براندت) (Willy Brandt) حتّى التقرير الذي نشر حديثا لعام ١٩٩٥ من قبل اللجنة المعنية بالحكم العالمي التي ترأسها اينغفار كارلسون (Ingvar Karlson) (رئيس الوزراء السويدي) وشريدات رامفال (Shridath Ramphal) (الأمين العام السابق للكومنولث).

المذهب المؤسّسي الليبرالي Liberal Institutionalism

كان انهيار عصبة الأمم، وفقا لتاريخ هذا الفرع من فروع المعرفة يعني نهاية **المثالية**. وممّا لا شكّ فيه أنّ لغة المذهب المؤسّسي الليبرالي كانت أقلّ معيارية ؛ إذ كيف

يمكن لأي شخص أن يفترض إمكان حصول تقدّم بعد آوشفتز Auschwitz؟ ومع ذلك فقد بقيت بعض المعتقدات الأساسية. وحتّى في أوائل أربعينيات القرن العشرين كان هناك إدراك للحاجة إلى استبدال العصبة بمؤسسة دولية أخرى تكون مسئولة عن السلام والأمن الدوليين. وهذه المرة، في حال الأمم المتحدة، كان ثمة وعي بين الذين وضعوا الميثاق بضرورة توافق الرأي بين القوى العظمى من أجل اتخاذ إجراء تنفيذي، ومن هنا جاء نظام الفيتو (**حق النقض**) (المادة ٢٧ **من ميثاق الأمم المتحدة**) الذي يسمح لأي من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بممارسة حق النقض. وقد شكّل هذا التنقيح تعديلا هاما للنموذج الكلاسيكي للأمن الجماعي (Roberts 1996: 315). ومع التمحور الأيديولوجي للحرب الباردة، جاءت إجراءات الأمم المتحدة الخاصة بـ **الأمن الجماعي** جهيضة ميتة (حيث إن أيا من القوى العظمى وحلفائها يستطيع نقض أي إجراء يقترحه الطرف الآخر)[١٢].

ولم يتم تفعيل نظام **للأمن الجماعي** حتّى نهاية الحرب الباردة، وذلك بعد اجتياح الكويت من قبل العراق في ٢ أغسطس ١٩٩٠ (انظر دراسة الحالة ١، الحقل ٨ — ٣، للاطلاع على تحليل لحرب الخليج والأمن الجماعي).

وكانت مجادلة هامة من جانب أنصار المذهب المؤسّسي في الفترة الأولى لما بعد الحرب تتعلّق بعدم قدرة الدولة على التعامل مع عملية التحديث. وقد جادل ديفيد ميتراني (David Mitrany)، وهو منظر تكاملي رائد، بأنّه كان لا بدّ من التعاون الذي يتخطى الحدود الوطنية لحل المشاكل المشتركة (Mitrany 1943). وكان مفهومه الجوهري هو **التفرع** (ramification)، بمعنى أن التعاون في قطاع ما من المحتمل أن يجعل الحكومات توسع نطاق التعاون عبر قطاعات أخرى. وكلّما أصبحت الدول أكثر انخراطا في عملية **تكامل**، كلّما ازدادت "**تكلفة**" الانسحاب من المشاريع التعاونية.

هذه الحجّة بشان الفوائد الإيجابية التي تنجم عن التعاون عبر الحدود الوطنية تكمن في جوهر **المذهب المؤسّسي الليبرالي** (ويظل لها مكان مركزي بالنسبة لأنصار المذهب المؤسّسي الليبرالي الجديد، كما سيرد في القسم التالي). ويرى بعض الكتاب مثل هاس (Haas)، أنّ المؤسّسات الدولية والإقليمية كيانات مناظرة ضرورية للدول ذات السيادة والتي كانت قدرتها على توفير أهداف الرفاه آخذة في التناقص (8 - 154 :1968). وقد

وفّر عمل المؤسّساتيين الليبراليين من أمثال ميتراني وهاس دافعا هاما لزيادة التعاون الوثيق بين الدول الأوروبية، وكان ذلك في أول الأمر عبر إنشاء جماعة الفحم والصلب الأوروبية في ١٩٥٢. وانسجاما مع فرضية ميتراني فقد وفّر التعاون في قطاع الطاقة للحكومات الثقة للاضطلاع بخطة أكثر طموحا لتحقيق جماعة اقتصادية أوروبية تكرست في معاهدة روما في عام ١٩٥٦.

الحقل ٨ -٣ دراسة حالة ١ : حرب الخليج والأمن الجماعي
كان العراق دائما يجادل بأنّ دولة الكويت ذات السيادة هي صنيعة مفتعلة للقوى الإمبريالية، وعندما اقترن هذا الدافع السياسي بوضع اقتصادي ملح، نشأ بالدرجة الأولى عن تراكم الديون من جرّاء حرب السنوات الثماني ضد إيران، بدا أن حل مشاكل العراق يتحقق بضم الكويت. كما أنّ الرئيس العراقي، صدام حسين، افترض ان الغرب لن يستعمل القوّة للدفاع عن الكويت، وكان هذا خطأً في الحساب غذته ذكرى الدعم الذي قدمه الغرب أثناء الحرب الإيرانية – العراقية (كان ما يسمى "**أصولية**" إيران يعتبر تهديدا النظام الدولي أكثر خطورة من القومية المتطرفة للنظام العراقي). وأدّى اجتياح الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ إلى سلسلة من القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة داعية العراق إلى الانسحاب غير المشروط. وتم تطبيق العقوبات الاقتصادية، وتجمعت في الوقت نفسه القوات الدولية المتحالفة بقيادة الولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية. وقد حطمت عملية "**عاصفة الصحراء**" المقاومة العراقية في غضون ستة أسابيع (١٦ يناير الى ٢٨ فبراير ١٩٩١). ومن المؤكّد أنّ حرب الخليج قد بعثت مبدأ الأمم المتحدة المتعلّق بالأمن الجماعي، مع أنّه بقي عدد من الشكوك بشأن البواعث الخفية للحرب والطريقة التي تمّ خوضها بها (وعلى سبيل المثال، كان تحالف الجيوش الوطنية تحت سيطرة الولايات المتحدة بدلا من أن يكون خاضعا لقيادة الأمم المتحدة، كما نص على ذلك الميثاق). وقد أعلن الرئيس بوش أنّ الحرب تتعلّق بأكثر من بلد صغير، فهي تتعلّق "**بفكرة كبيرة**"، فكرة نظام عالمي جديد. ومحتوى هذا النظام العالمي الجديد هو "**حل المنازعات بصورة سلمية، والتضامن ضد العدوان، والترسانات المقلصة والخاضعة للرقابة، والمعاملة العادلة لجميع الشعوب**"

وبحلول أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، بدأ جيل جديد من البحّاثة (لا سيّما في الولايات المتحدة) من الذين تأثروا بأدبيات التكامل الأوروبي، في فحص أثر التحديث على نظام الدول[١٣] بمزيد من العمق التحليلي. فقد رفضوا بشكل خاص النظرة إلى العالم المتمحورة حول الدولة، والتي اعتمدها كل من الواقعيين التقليديين والسلوكيين. فلم تعد السياسة العالمية، من وجهة نظر أنصار المذهب المؤسّسي الليبرالي (أو التعدديين كما يشار إليهم في كثير من الأحيان) هي الساحة الحصرية للدول، كما كانت في السنوات الثلاثمائة الأولى من نظام الدول الوستفالي. ففي أحد النصوص المركزية لهذا جادل روبرت كيوهان (Robert Keohane) وجوزيف ناي (Joseph Nye) بأنّ الوضع المركزي للأطراف الفاعلة الأخرى، مثل جماعات المصالح والشركات المتخطية للحدود الوطنية والمنظمات الدولية غير الحكومية، كان لا بدّ أن يؤخذ بالاعتبار (١٩٧٢). وهنا نجد أن الصورة المهيمنة للعلاقات الدولية هي عبارة عن شبكة من الأطراف الفاعلة المتنوعة التي تربط بينها قنوات متعددة من التفاعل.

ورغم أن ظاهرة **تخطي الحدود الوطنية** (transnationalism) كانت إضافة هامة إلى مفردات منظّري العلاقات الدولية، فإنّها بقيت غير مطورة كمفهوم نظري. ولعلّ أهم مساهمة **للتعددية** كانت تطويرها لمفهوم **الترابط** (interdependence). فبالنظر لتوسع الرأسمالية وظهور ثقافة عالمية، أدرك التعدديون أنه يوجد تواصل متبادل بين الدول حمل معه مسؤولية مشتركة عن البيئة. ويلخّص النص التالي هذا الموقف تلخيصا أنيقا:

نحن جميعا عالقون في شبكة شاملة معقّدة من التفاعلات بحيث يكون لتغييرات تطرأ على جزء من النظام عواقب مباشرة وغير مباشرة على بقية النظام. (Little 1996: 77).

من الواضح أنّ الاستقلال المطلق للدولة، المتجذر بشدّة في عقول قادة الدول، كان يجري تطويقه بالترابط. ثمّ إن هذه العملية غير قابلة للانعكاس (Morse 1976: 97). على أن أنصار المذهب المؤسّسي الليبرالي يعتقدون ـ خلافا للواقعيين ـ أنّ أفول استقلال الدولة لا يدعو إلى الأسف بالضرورة، بل إنّهم يرون أنّ تخطي الحدود الوطنية والترابط ظاهرتان لابدّ من إدارتهما.

النقاط الرئيسية

المذهب الدولي الليبرالي: هو الاتجاه في التفكير الليبرالي الذي يقول: إنّ النظام الطبيعي قد أفسده قادة الدول والسياسات التي عفا عليها الزمن مثل ميزان القوى. ومن منطلق توجيهي، يعتقد أنصار المذهب الدولي الليبرالي أنّ الاتصال بين شعوب العالم، عبر التجارة أو السفر، سوف يسهّل إيجاد شكل أكثر مسالمة للعلاقات الدولية.

- **المثالية**: رغم أنه يوجد تواصل هام بين المذهب المؤسّسي الليبرالي والمثالية، مثل الاعتقاد بقوة الرأي العام العالمي في ترويض مصالح الدول، فإنّ المثاليّة مميزة من حيث إنها تؤمن بأهمية بناء نظام دولي. ويرى المثاليون، خلافا لأنصار المذهب الدولي، أن حرية الدول جزء من مشكلة العلاقات الدولية وليست جزءا من الحل. وينجم عن تشخيصهم شرطان. الأول هو الحاجة إلى تفكير **معياري** صريح: كيف يمكن تعزيز السلام وبناء عالم أفضل. والثاني، يجب أن تكون الدول جزءا من منظمة دولية، وأن تكون ملتزمة بقواعدها ومعاييرها.
- وكانت المثاليّة ترى أنه من الأمور الأساسية إقامة منظمة دولية لتسهيل التغيير السلمي، ونزع السلاح، والتحكيم، و(عند الضرورة) التنفيذ. لقد تأسّست **عصبة الأمم** في عام ١٩٢٠، لكن نظامها المتعلّق بالأمن الجماعي فشل في منع الانحدار إلى حرب عالمية في الثلاثينيات. فقد ضغطت الدول المنتصرة في التحالف أثناء الحرب ضد المانيا النازية من أجل إقامة مؤسّسة دولية جديدة لتمثيل مجتمع الدول ومقاومة العدوان. فتم توقيع ميثاق **الأمم المتحدة** في يونيو ١٩٤٥ من قبل خمسين دولة في سان فرنسيسكو. وكان يمثّل ابتعادا عن العصبة من جانبين هامين. فقد كانت العضوية شاملة تقريبا، وتمكنت القوى العظمى من منع حصول أي إجراء تنفيذي قد يكون مخالفا لمصالحها.
- **المذهب المؤسّسي الليبرالي**: الركن الثالث في نمط الليبرالية. في الأربعينيات التفت المذهب المؤسّسي الليبرالي إلى المؤسّسات الدولية للقيام بعدد من الوظائف التي لا تستطيع الدول القيام بها. وكان هذا هو العامل المساعد لنظرية التكامل في أوروبا والتعددية في الولايات المتحدة. وبحلول أوائل السبعينيات، طرحت التعددية تحديا

مهما للمثالية. فقد ركّزت على أطراف فاعلة جديدة (الشركات المتخطية للحدود الوطنية والمنظمات غير الحكومية) وأنماط جديدة للتفاعل (**الترابط، التكامل**).

ثلاث استجابات ليبرالية للعولمة

Three Liberal Responses toGlobalization

لقد رسم القسم السابق ثلاثة عناصر في تاريخ التفكير الليبرالي بشأن العلاقات الدولية. وفيما يلي سيتناول هذا الفصل هذه المحادثة بين أنواع الليبرالية المتصارعة حتّى تاريخه، من هنا البادئة (prefix) "neo" (الجديدة) التي ألحقت بكلّ واحد من تنويعات الليبرالية. ومع أنّ الحجّة الكامنة في كل عنصر تظلّ ثابتة، فقد حصلت تغيرات ملحوظة في الأغراض السياسية التي استخدمت من أجلها تلك الحجج.

المذهب الدولي الليبرالي – الجديد　Neo- Liberal Internationalism

تطلق على إحدى "**الأفكار الكبيرة**" في نظرية وممارسة العلاقات الدولية في التسعينيات عبارة "**أطروحة السلام الديمقراطي**". ويتمثّل جوهر هذه الفكرة، التي يمكن تعقبها إلى تصوير كانط الفلسفي لموضوع السلام الدائم، في أنّ الدول الليبرالية لا تحارب دولا ليبرالية أخرى. وبهذا المعنى فقد أوجدت الدول الليبرالية ما سمّاه مايكل دويل (Michael Doyle) "**السلام المنفصل**". ومع أنّ الدول الليبرالية مسالمة بالنسبة للدول الليبرالية الأخرى، فإنّ دويل يدرك بأنّ الديمقراطيات الليبرالية لا تقلّ عدوانية عن أي نوع آخر من الدول في علاقاتها مع الأنظمة الفاشية والشعوب التي ليست لها دول (Doyle 1995b: 100).

ومع أنّ الأدلة التجريبية (empirical) تبدو مؤيدة أطروحة السلام الديمقراطي، فإنّ من المهم ألاّ تغيب عنا محدودية الأطروحة. ففي المقام الأول، لكي يكون للنظرية أساس متين، يتعين على مؤيدي أطروحة **السلام الديمقراطي** تفسير السبب الذي جعل الحرب غير واردة بين الدول الليبرالية. ومنذ أكثر من قرنين، كان كانط يجادل بأنّه إذا كان قرار استخدام القوّة يتخذ من قبل الشعب، بدلا من أن يتخذه الأمير، فعندئذ سوف يقل تواتر الصراعات كثيرا. لكن هذه الحجّة تعني ضمنيا، من ناحية منطقية، تواترا أقل للصراعات بين الدول الليبرالية وغير الليبرالية، وقد ثبت أنّ ذلك مخالف للأدلة التاريخية. وقد يكون تفسير بديل لـــ "**أطروحة السلام الديمقراطي**" أن الدول الليبرالية غنية على

الأغلب، ولذا فإنّ كسبها أقل (وخسارتها أكثر) جرّاء الانخراط في الصراعات من خسارة الدول الفاشية الأفقر.

ولعلّ أكثر التفاسير إقناعا هو الحقيقية البسيطة وهي أن الدول الليبرالية تميل إلى أنّ تكون لها علاقات ودية مع الدول الليبرالية الأخرى. فالحرب بين كندا والولايات المتحدة غير واردة، ربّما ليس بسبب دستوريهما الديمقراطيين الليبراليين، بل لأنّهما صديقتان. بل إنّ الحرب بين دول ذات أنظمة سياسية واقتصادية **متباينة** قد تكون أيضا غير واردة؛ لأنّ لها تاريخا من العلاقات الودية. والمثال على ذلك هو المكسيك وكوبا، فرغم أن لهما تقليدا ثوريا مشتركا فإنّهما تعتنقان ايديولوجيتين اقتصاديتين متناقضتين.

وبصرف النظر عن محاولة البحّاثة العثور على جواب عن الأسباب التي تجعل الدول الديمقراطية الليبرالية أكثر مسالمة، فإنّ من المهم أنّ نلحظ العواقب السياسية لهذه الفرضية. ففي عام ١٩٨٩ كتب فرانسيس فوكوياما مقالة بعنوان **"نهاية التاريخ"** ابتهاجا بانتصار الليبرالية على جميع الايديولوجيات الأخرى، وقد جادل فيها بأنّ الدول الليبرالية أكثر استقرارا داخليا وأكثر مسالمة في علاقاتها الدولية (Fukuyama 1989: 3 - 18). وقد حققت مقالة فوكوياما وكتابه اللاحق الغرض السياسي الرامي إلى التأكيد على تفوق القيم الأمريكية، مع أنّه كان يكرر التعبير عن موضوع دولي ليبرالي مألوف، ولو بلهجة هيغيلية (Hegelian)، وأتاح بذلك الصبغة الشرعية لأولئك الذين كانوا يسعون إلى **"تصدير"** الليبرالية. فلم تعد المسألة مسألة ليبرالية في بلد ما، كما بدا لبعض الواقعيين أثناء الحرب الباردة، بل هي الليبرالية لجميع البلدان.

ما هي الأدوات المتاحة للدول لنشر القيم الليبرالية وتوسعة منطقة السلام؟ ثمة نطاق واسع من الخيارات المتاحة للدول الغربية في محاولتها عولمة الليبرالية. في إحدى نهايتي الطيف، يهيب انهيار هياكل دولة ما (مثل ما جرى في الصومال أو يوغسلافيا) بكثير من الليبراليين إلى الدعوة إلى تدخل إنساني بالقوة. ولكن كما قد يقول أي واقعي ليبرالي مثل هدلي بول (Hedley Bull)، فإنّ التدخل حتّى من أجل أسباب ليبرالية كثيرا ما يؤدي إلى مزيد من الفوضى. وبما أن مسألة التدخل لأسباب إنسانية قد تمّ تناولها بالتفصيل في الفصل العشرين، فإنّ الفقرات أدناه سوف تركّز على الأدوات غير العسكرية المتاحة لقادة الدول والمؤسّسات الدولية لتعزيز القيم الليبرالية في السياسة العالمية.

وعلى الصعيد السياسي، فإنّ الدول القوية ضمن النظام الدولي تستطيع استعمال وضغط المذهب المؤسساتي كوسيلة لضم الدول غير الليبرالية سابقا إلى النظام العالمي الليبرالي. وبعبارة أخرى، لكي تقبل روسيا ضمن مجموعة الدول السبع (G7) ذات الاقتصادات الصناعية الأقوى في العالم، فإنّ عليها أن تثبت أهليتها الليبرالية أولا. وقد طبقت العملية ذاتها في العلاقات بين الدول الشيوعية سابقا في أوروبا الوسطى والشرقية وبين الاتحاد الأوروبي. والهدف الذي ترمي إليه الدول الغربية في استخدام الضغط المؤسّسي هو التلاقي الاقتصادي الكلي السريع بين تلكَ الدول الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي واقتصادات الدول الأعضاء القائمة.

الحقل ٨-٤ فرانسيس فوكوياما: الليبرالية بوصفها نهاية التاريخ؟

في الكتاب الصادر في ١٩٩٢ **"The End of History and the Last Man"** (1992) (نهاية التاريخ والإنسان الأخير) – مجّد فوكوياما عولمة الرأسمالية الليبرالية. ولم يكن المقصود "**بنهاية التاريخ**" المعنى الحرفي، بل المعنى الفلسفي. لقد كان التاريخ برمّته حتّى الآن هو التفتح الذي لا يتوقف للفكرة الليبرالية. وقد جادل بأنّنا غير محكوم علينا بأنّ نعيش إلى الأبد في عالم واقعي من الصراع الحتمي. ويطرح فوكوياما تفسيرين سببيين للتغيير التاريخي المتدرّج. فعلى الصعيد المادّي، تسهّل المعرفة التراكمية للعلم التطور الاقتصادي المحتوم. وعلى صعيد الأفكار، يجادل فوكوياما (مثل هيغل قبله) بأنّ النضال التاريخي من جانب الأفراد من أجل نيل اعتراف الآخرين، أو ما يسمّيه **thymos** يصل إلى نهايته مع انتصار الليبراليّة. فللمرة الأولى في التاريخ، يستطيع الأفراد الحصول على الاعتراف المتبادل من دون إخضاعه لإرادة الآخرين (وبالتّالي حرمانهم من الاعتراف بهم). وكما أنّ الليبراليّة قد أحرزت تقدّما في المجتمع المحلّي، فإنّها غيرت العلاقات بين الدول الليبرالية في المجتمع الدولي. وكما هو الحال بالنسبة للدوليين الليبراليين – الجدد الآخرين (المشار إليهم أدناه)، فإنّ فوكوياما يعتقد بأنّ الدول الليبرالية قد أقامت اتحادا سلميا أصبحت فيه الحرب أمرا غير وارد.

وبالنسبة للعلاقات مع العالم الثالث، حيث تقل احتمالات ممارسة ضغط مؤسسي إقليمي، فإنّ أنجع الوسائل هي **الاشتراطية** (conditionality): أي السياسات التي يتعين على البلدان النامية إتباعها مقابل المزايا الاقتصادية (مثل القروض أو الاستثمارات). وفي الفترة الأقرب عهدا، توسعت الاشتراطية من شرط تحرير وخصخصة القطاع الاقتصادي، بحيث يشمل أهدافا تتعلّق بـ "**الحكم الصالح**" (good governance)، والالتزام بمعايير حقوق الإنسان. ومع أنّ الاشتراطية قد تدّعي بأنّها حققت بعض النجاحات، فإنّ قبولها في آسيا كان موضع مقاومة واعتراض. فالنمو الاقتصادي السريع لرابطة دول جنوب شرقي آسيا (ASEAN) (**فيتنام، بروناي، سنغافورة، ماليزيا، تايلند، اندونيسيا والفلبين**) قد جعلها أقل اعتمادا على المساعدة أو الخبرة الغربيتين، وأصبحت في الوقت ذاته أكثر انتقادا للافتراض الدولي الليبرالي الذي مفاده أنّ القيم الليبرالية مشتركة بين أمم العالم. فالمأزق الاسترالي، الموضح في دراسة الحالة الثانية، (الحقل ٨ – ٥) المتمثل بالاختيار بين تعزيز حقوق الإنسان في منطقة آسيا – المحيط الهادئ من دون الإضرار بمصالحها الاقتصادية والأمنية، قد يفيد في أن يكون عالما مصغرا للعلاقات المستقبلية بين غرب أضعف وعملاق اقتصادي محتمل مثل الصين.

ولقد أبرزت محاولة الدول الغربية عولمة الليبرالية عددا من نقاط الضعف المستوطنة في موقف المذهب الدولي الليبرالي الجديد[١٤].

فأولا، من وجهة نظر فكرية، فإنّ المنظّرين من أمثال دويل (Doyle) وفوكوياما يشعرون بالرضا عن مدى ليبرالية مجتمعهم ويميلون إلى المبالغة في تقدير عدد الديمقراطيات الليبرالية المستقرة في العالم (حوالي دزينتين، من أصل ١٨٠ دولة حسب رأي فريد هاليداي (Fred Halliday).

ثانيا، إنّ إلحاق الهزيمة بشيوعية الأسلوب الستاليني لا يعني أن الليبرالية قد انتصرت على جميع الأيديولوجيات الأخرى.

إنّ الديمقراطية الاجتماعية تظل أيديولوجية هامة في شمال أوروبا، ويوجد تنويع من أشكال المذهب الدستوري غير الليبرالي، على سبيل المثال، في آسيا وإلى حد أقل في اليابان.

ثالثا، لم تفعل الدول الغربية سوى القليل لإزالة الشك لدى الراديكاليين في بلدانهم والرأي العام في جنوب شرقي آسيا، وهو أن مشروع نشر القيم الليبرالية هو خيال مناسب لتعزيز المصالح التجارية للشركات الغربية.

وأخيرا، إن جدول أعمال المذهب الدولي الليبرالي – الجديد لتسعينيات القرن العشرين تبرز المبادئ التي كثيرا ما تتضارب والتي تدعم الليبرالية. أما تعزيز الحكم الصالح أو التحرر الاقتصادي فإنه يصطدم لا محالة بمعايير السيادة وتقرير المصير. وعلاوة على ذلك، كلّما تعمق انخراط الغرب في تنظيم البنية التحتيّة الاقتصادية والسياسية للدول النامية، قلت قدرة تلك الدول على أن تكون مسؤولة أمام جمهور الناخبين المحليين، ممّا يقطع بين الحكومة والشعب الصلة التي تلعب دورا مركزيا أساسيا بالنسبة للأشكال الليبرالية الحديثة للديمقراطية التمثيلية. (Hurrel and Woods 1995: 463).

المثالية – الجديدة **Neo - Idealism**

يشترك أنصار المذهب المثالي – الجديد، شأنهم في ذلك شأن المثاليين في فترة ما بين الحربين، في أشياء كثيرة مع المذهب الدولي الليبرالي: فكلاهما ملتزم بالأشكال الديمقراطية للحكومة، وكلاهما يعتقد بأنّ الترابط يولد السلام. ومن هذا المنطلق، فإنّ أنصار المثاليّة – الجديدة يعتقدون بأنّ السلام والعدالة ليسا حالتين طبيعيتين، بل هما نتاج تصميم مقصود. وعلاوة على ذلك، فإنّ عملية العولمة قد زادت من ضخامة هذه المهمة. وإن تشجيع أو حتّى إكراه الدول غير الليبرالية على أن تصبح أكثر ديمقراطية ليس سوى جزء ممّا تدعو الحاجة إليه لإيجاد نظام عالمي ليبرالي حقيقي. وانسجاما مع المثاليين الأصليين، يقول المثاليون – الجدد إن الإصلاح يجب أن يتم على الصعيد الدولي: فالمؤسّسات الدولية، مثل الدول ذاتها، بحاجة إلى أنّ تصبح أكثر ديمقراطية[١٥].

وكذلك فإنّ المثاليين – الجدد يعتقدون أنه يجب إدخال الحركات الاجتماعية في هياكل صنع القرار، لأنها في كثير من الأحيان أقرب إلى الناس العاديين من حكوماتهم. وعلاوة على التصدي إلى **"العجز الديمقراطي"** العالمي، فإنّ المثاليين – الجدد أكثر ميلا للإشارة إلى الجانب المظلم من العولمة من أصحاب المذهب الدولي الليبرالي. وسوف تتم مناقشة هذه الحجج بمزيد من التفصيل أدناه

الحقل ٨ -٥ دراسة الحالة٢: تعزيز القيم الليبرالية في إقليم غير ليبرالي – المعضلة الأسترالية *

كان غاريث إيفانز (Gareth Evans) وزيرا للشؤون الخارجية والتجارة بين ١٩٨٩ و١٩٩٦. وقد حاول في عهده تحويل السياسة الخارجية الأسترالية باتجاه الإقليم الآسيوي – الباسيفيكي، وذلك لأسباب تعود بالدرجة الأولى الى التّجارة والأمن. وكانت إحدى العقبات في وجه تمتين التعاون تتمثّل بالثقافات والخلفيات التاريخية المتباينة: كيف يمكن لجيران أستراليا الشماليين مثل إندونيسيا وماليزيا وتايلند والفليبين أن يقبلوها هي وتقاليدها الليبرالية الغربية؟ وقد تفاقمت هذه القضية من جرّاء رغبة الحكومة العمالية الأسترالية بالتصرّف بوصفها **"مواطنا دوليا صالحا"** من خلال تعزيز قيم مثل حقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والدولي، على السواء. ويشير إيفانز إلى أنّ أستراليا قامت، تحت رعايته، بتأكيدات ثنائية على حقوق الإنسان أكثر من أي بلد آخر، ٥٣٤ في ١٩٩٣ في ٩٠ بلدا.

وتعدّ العلاقة بين أستراليا وإندونيسيا مثالا جيّدا على معضلات **"الانخراط الشامل"** الفاعلة. وقد انتهت عقود من عدم الاكتراث الدبلوماسي في ١٩٨٨، عندما بدأ وزيرا الخارجية التفاوض بشأن معاهدة تعاون منطقة فجوة تيمور، التي رسمت حدودا متفقا عليها لاستغلال المعادن في بحر تيمور وكانت المعاهدة الأمنية المبرمة مع إندونيسيا، والموقّعة في ديسمبر ١٩٩٥، ذروة هذه الحقبة الجديدة من التعاون بين إندونيسيا وأستراليا. وممّا لا شكّ فيه أن تطبيع العلاقات الثنائية مع إندونيسيا مفيد للتجارة والأمن. غير أنّ لإندونيسيا واحدا من أسوأ سجلاّت حقوق الإنسان في السياسة العالمية: فالديمقراطية ليست من مكونات ثقافتها السياسية (الدولة يديرها الرئيس سوهارتو مع العسكريين)، ويتم إخماد الاحتجاجات السياسية بعنف مفرط، كما أنّ إندونيسيا متهمة بالقيام بأعمال الإبادة الجماعية ضد تيمور الشرقية التي ضمتها إليها في ١٩٧٥.

لقد حاولت أستراليا الجمع بين فهم واقعي لميزان القوى بين الدولتين (تعد إندونيسيا رابع بلد من حيث كثرة السكان البالغ عددهم ١٩٠ مليون مقابل ١٨ مليون في أستراليا) واهتمامات دولانية ليبرالية بالقيم مثل الحريّة والديمقراطية. لكن التوفيق بين النظام والعدل صعب المنال كما تبين من رد الفعل على سياسة إيفانز. فمن "اليسار"

المثالي – الجديد، جادل نقّاد من أمثال جون بيلجر John Pilger بأنّ أستراليا متواطئة في ميادين قتل التيموريين الشرقيين. فبدلا من الانخراط الشامل كان يتعين عليها أن تقف من النظام الإندونيسي موقف المنتقد الشامل. ومن جهة "**اليمين**" الواقعي، تمّ توجيه النقد إلى إيفانز بأنّه عرض المصلحة الوطنية للخطر من جرّاء إيقاء قضايا حقوق الإنسان على جدول الأعمال.

والفكرة الموجهة هنا هي أنّه بما أن أستراليا لا تملك القوّة لتحرير تيمور الشرقية فإنّ أي محاولة لعكس عملية الضم من شأنها أن تفشل، ويكون الثمن إيجاد علاقات عدائية مع إندونيسيا (Hirst 1996: 10)

في دراسة الحالة هذه يستخدم اسم "أستراليا" علما بأنّه توجد كيانات عدّة في السياسة الثقافية الأسترالية. لذا فإنّ المقصود بكلمة "أستراليا" هو الدولة الأسترالية.

يميل أصحاب المذهب الليبرالي الدولي إلى استخدام مصطلح العولمة بطرق إيجابية، وكأنّنا نعيش في قرية عالمية، إشارة منهم إلى التواصل الاقتصادي والأخلاقي. ومع ذلك فبالنسبة للمثاليين – الجدد الأكثر تشدّدا، فإنّ العالم يبدو أقرب ما يكون إلى مشهد من فيلم *"Blade Runner"* حيث تظهر تكنولوجيات ما بعد الحداثة مع الفوضى الأخلاقية والتفسخ الحضري.

ويدرك المثاليون الجدد مثل ريتشارد فالك (Richard Falk) أنّ العولمة والجماعة كثيرا ما تكونان على طرفي نقيض." فيقول: "هذا التوتر بين الأوامر الأخلاقية للجوار العالمي وديناميكيات العولمة الاقتصادية هو"**تهرب تميزت به كل تنويعات المذهب الدولي الليبرالي لما بعد عهد ويلسون**" (1995 a: 573). وبهذا المعنى، فقد وقع المذهب الدولي الليبرالي – الجديد ضحية للتوافق الليبرالي – الجديد الذي يقلّل إلى أدنى حدّ من دور القطاع العام في تأمين الرفاه، ويرفع شأن السوق بوصفها الآلية المناسبة لتخصيص الموارد والاستثمار وفرص العمل.

ومع أنّ عولمة الليبرالية قد حسّنت دخل الفرد لدى أكثرية سكّان العالم، فإنّ معدل الزيادة لدى الدول القوية كان أعلى بكثير. وحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإنّ "دخل أغنى مليار من الناس في أنحاء العالم يفوق دخل أفقر مليار بستين ضعفا؛

والمقصود بالفقراء بالنسبة للأمم المتحدة هم الذين ليس لديهم ماء شرب نظيف أو ما يكفي من الغذاء للمحافظة على الحد الأدنى من المعايير الغذائية[١٦].

يطرح المثاليون – الجدد مجموعة مختلفة جذريا من الوصفات لأصحاب المذهب الدولي الليبرالي. وعلى صعيد المؤسّسات الدولية، يعتقد كتاب مثل ديفيد هيلد (David Held)، نوربرتو بوبيو (Norberto Bobbio) ودانييل آرتشيبوغي (Danielle Archibugi) (Archibugi and Held 1995)، بين جملة كتاب آخرين، أنه يتعين على السياسة العالمية أن تصبح ديمقراطية. يبدأ تشخيص هيلد بالكشف عن نواقص **"النظام الوستفالي" (أو نظام الدول الحديث الذي تمّ تحديد تاريخه، للملاءمة، من منتصف القرن السابع عشر).**

وأثناء المراحل الأخيرة من هذه الفترة، شاهدنا تحول عدد من الدول إلى النظام الديمقراطي، لكن ذلك لم يقترن بتحويل مجتمع الدول إلى نظام ديمقراطي (Held 1993).

وهذه مهمة تزداد إلحاحا بالنظر للمستويات الراهنة للتواصل، حيث إنّ الحكومات **"الوطنية"** لم تعد مسيطرة على القوى التي تتحكّم بأشكال حياة مواطنيها **(مثل قرار إحدى الدول بالسماح بإزالة الإحراج الذي تنجم عنه عواقب بيئية بالنسبة لجميع الدول)**. فبعد ١٩٤٥، وضع ميثاق الأمم المتحدة حدودا لسيادة الدول باعترافه بحقوق الأفراد وذلك بسلسلة كاملة من اتفاقيات حقوق الإنسان. ولكن حتّى لو نفذت الأمم المتحدة ميثاقها في فترة ما بعد ١٩٤٥، فإنّها تكون مع ذلك قد تركت لبنات بناء النظام الوستفالي كما هي لم تمس، إلى حد بعيد، أي: الهرمية بين القوى العظمى والبقية **(الممثلة بأعضاء مجلس الأمن الدائمين)**؛ وحالات عدم المساواة الكبيرة بين الدول؛ والدور الأدنى للأطراف الفاعلة من غير الدول للتأثير في صنع القرار في العلاقات الدولية.

وبدلا من نموذجي وستفاليا والأمم المتحدة يطرح هيلد **"نموذجا عالميا للديمقراطية"**. وهذا يقتضي، في المقام الأول، إيجاد برلمانات إقليمية وتوسعة سلطة تلك الهيئات الإقليمية **(مثل الاتحاد الأوروبي)** القائمة حاليا.

ثانيا، يجب غرس اتفاقيات حقوق الإنسان في البرلمانات الوطنية ومراقبتها من قبل محكمة دولية جديدة معنية بحقوق الإنسان.

ثالثا، إصلاح الأمم المتحدة، أو استبدالها، ببرلمان عالمي ديمقراطي أصيل ويخضع للمساءلة. ومن دون أن يظهر هيلد بأنّه متفائل أكثر ممّا ينبغي بشأن احتمالات تحقيق **النموذج العالمي للديمقراطية** فإنه واثق مع ذلك كل الوثوق بأنّه إذا كان للديمقراطية أن تنجح وتزدهر، فإنه يتعين عليها أن تخترق المؤسّسات والأنظمة التي تدير السياسة العالمية.

إنّ المثاليّة – الجديدة لا تؤكّد على الإصلاح الديمقراطي المؤسّسي الكلّي فحسب، بل أيضا على إشاعة الديمقراطية على صعيد **"القواعد الأساسية"**. يقول الليبراليون المتشدّدون من أمثال ريتشارد فالك: إنّ المجتمع المدني العالمي ينطوي على قوّة تحريرية ضخمة. إنّ تطور القانون الإنساني الدولي، والمدى الذي يتم فيه الالتزام بهذه القوانين يصل إلى حدّ بعيد لملايين الأفراد النشطين المساندين لجماعات حقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية (Amnesty International) ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human Rights Watch) (Falk 1995: 164). وكذلك فإنّ حركات الاحتجاج العالمية مسؤولة إلى حدّ بعيد عن الإحساس العالمي المتصاعد بتردي البيئة.

وهذا التأكيد من جانب المثاليين – الجدد على ما يسميه فالك **"العولمة من الأسفل"** هو ترياق مهم لنظرة الليبرالية السائدة إلى العالم التي تتصف بأنّها متوجهة نوعا ما إلى الوضع الراهن والتي تقدّس قوى السوق، وتنشد مجرد الإصلاح التدريجي للمؤسّسات الدولية مثل الأمم المتحدة.

المذهب المؤسّسي الليبرالي – الجديد　　Neo – Liberal Institutionalism

في ثمانينيات القرن العشرين تحولت التعددية إلى المذهب المؤسّسي الليبرالي – الجديد[١٧]. إنّ إحدى مشاكل "التسمية" السابقة هي أن قلة من المفكرين هم الذين كانوا يتماهون مع الحركة. وعلى العكس من ذلك، فإنّ المذهب المؤسّسي الليبرالي قد جذب إليه أكثر المفكرين إنتاجا وتأثيرا في الميدان، وأصبح الأرثوذكسية الجديدة في عدد من مدارس العلاقات الدولية الأساسية في أمريكا الشمالية. وعلاوة على درجة عالية من التماهي مع الذات من جانب أصحاب المذهب المؤسّسي الليبرالي المعاصر، فإنّ التنقيح الهام الثاني للتعددية السابقة يمكن تحديده في جدول أعمال البحث الأكثر تركيزا بكثير للمذهب الدولي الليبرالي.

ويتعلّق التنقيح الثالث الأكبر للتعددية بالتحرك إلى الوراء نحو منهج متمحور حول الدولة إزاء السياسة العالمية (وهو تحرك أشار إليه كيوان وناي في ١٩٧٧).

ما السمات المميزة للمذهب المؤسّسي الليبرالي– الجديد؟ يمكن تركيز المبادئ الجوهرية لهذا المذهب الجديد في المبادئ الأربعة التالية:

الطرف الفاعل (Actor): يعتبر أنصار المذهب المؤسّسي أنّه من المسلّم به أن الدولة ممثل شرعي للمجتمع. ومع أنّ روبرت كيوهان أكد على أهمية الأطراف الفاعلة من غير الدول في عمله السابق عن التعددية، فإنّ فهمه للمذهب المؤسّسي الليبرالي – الجديد يقر بأنّ الأطراف الفاعلة من غير الدول تخضع للدول (Keohane 1989: 8).

- **البنية** (Structure): يسلم الليبراليون بشكل عام بالوضع البنيوي للفوضى في النظام الدولي، لكن الأمر الحاسم هو أن الفوضى لا تعني أن التعاون بين الدول شيء متعذر، كما يبين وجود **الأنظمة** (regimes) الدولية وانتشارها. والخلاصة أنه يمكن للأنظمة والمؤسّسات الدولية أن تلطف الفوضى من خلال خفض تكاليف التحقق، وتعزيز المعاملة بالمثل وجعل معاقبة الابتعاد عن المعايير أسهل تنفيذا.
- **العملية** (Process): إن التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي في ازدياد. وهنا يعتبر الاتجاه المستقبلي للاتحاد الأوروبي حالة اختبار حاسمة بالنسبة للمذهب المؤسّسي الليبرالي – الجديد.
- **الحافز** (motivation): تدخل الدول في علاقات تعاونية حتّى لو كانت دولة أخرى ستكسب أكثر من التفاعل، وبعبارة أخرى، فإنّ "**المكاسب المطلقة**" أكثر أهمية بالنسبة للمذهب المؤسّسي الليبرالي من "**المكاسب النسبية**" (التي أكّد عليها الواقعيون – الجدد).

من الأهمية القصوى بمكان أن يوضع نصب العين السياق الذي تطور منه المذهب المؤسّسي الليبرالي – الجديد. لقد طوّر كبار أنصار هذا المذهب، من أمثال اكسلرود (Axelrod) وكيوهان وأوي (Oye)، أفكارهم استجابة لنظرية كينيث والتز (Waltz) المتعلقة بالواقعية – الجديدة المحددة في عمله لعام ١٩٧٩ "**نظرية السياسة الدولية**". وعلاوة على ذلك فقد كانت هذه الاستجابة من *داخل* الاتجاه السائد بعكس تحدي النظرية

النقدية الجذرية الصادر عن الهوامش والتي تطورت أيضا في ثمانينيات القرن العشرين (Ashley 184; Cox 1981).

وبالنظر لهذا السياق، لا عجب أن يبدو **المذهب المؤسّسي الليبرالي – الجديد** على الأغلب أقرب إلى الواقعية المعاصرة من مدرسة التفكير الليبرالي بشأن العلاقات الدولية.

وكما يبين تحليل المثاليّة – **الجديدة**، فإنّ الليبراليين المتشددين لا يعتبرون الدولة شيئا مسلّما به. فليست الشرعية بالشيء الذي تملكه الدول كحق لها، بل هي شيء يجب أن يكتسب من خلال الحكم الإنساني العطوف والإجراءات الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، فقد كان أوائل أنصار المذهب المؤسّسي الليبرالي، من أمثال ميتراني وهاس، متشكّكين بشان استطاعة الدول أن تحقق الأهداف الليبرالية المتمثّلة بالنظام والعدل حتّى لو توفرت لها الإرادة في تحقيق ذلك. بناء عليه فقد اقترحوا أن تؤول السلطة نزولا إلى الحكومة المحلية/ الجمعيات البرلمانية الإقليمية أو صعودا إلى منظمات فوق الدولة أو إلى حكومة عالمية.

وعدا عن التباين الكبير بين الدولانية الراضية عن نفسها للمذهب المؤسّسي الليبرالي – الجديد، والتشكك إزاء الدولة الذي أظهره أنصار المذهب المؤسّسي الليبرالي الأوائل، يوجد خط فاصل هام بين **المذهب المؤسّسي** الليبرالي – الجديد والعنصرين الآخرين في التفكير الليبرالي. فكلا المذهبين **الدولي الليبرالي والمثالي** أوسع نطاقا وأكثر نقدا و، فوق كل شيء، أكثر سياسية من المذهب المؤسّسي الليبرالي المعاصر. وهذه حجّة عرضها ديفيد لونغ (David Long) بقوة في نقده قريب العهد لما يدعى **"مدرسة هارفارد"** للمذهب المؤسّسي الليبرالي – الجديد.

إنّ مذهب كيوهان المؤسّسي الليبرالي – الجديد هو مذهب ليبرالي ضعيف مجرد من اهتماماته المعيارية بحرية الأفراد وسعادتهم ويركّز على المتحولات الاقتصادية مستخدما الخطابات والنظريات النفعية للاقتصاد الليبرالي، ويجعل الدول هي العناصر الفاعلة في العلاقات الدولية (Long 1996: 496).

ودفاعا عنه، فإنّ كيوهان ينتقد، بحق، الافتراض الساذج لأنصار المذهب الدولي الليبرالي الكلاسيكي الذي يقول: إنّ التجارة تولد السلام. ويرى كيوهان أنّ النظام التجاري الحر يوفر الحوافز للتعاون لكنه لا يضمنه. فهو يميّز هنا تمييزا هاما بين التعاون والانسجام. فهو يقول: إنّ **"التعاون ليس شيئا تلقائيا، بل يحتاج إلى التخطيط**

والمفاوضات" (11 :1989). فبالنسبة لهذه النقطة نرى تداخلا مثيرا للاهتمام بين مثاليي ما بين الحربين وأنصار **المذهب المؤسّسي الليبرالي – الجديد**. على أنّ حقيقة أن كلا المعسكرين يعتبر التعاون من منجزات الأفراد والمؤسّسات (وليس جزءا من النظام الطبيعي) يجب ألا تعمينا عن أن "**مدرسة هارفارد**" ترى أن دور المؤسّسات هو *تنظيم* المصالح وليس تحويل الهويات، كما يعتقد المثاليون – الجدد.

النقاط الرئيسية

- يسيطر النقاش المتعلّق بالدول الليبرالية على برنامج أبحاث **المذهب المؤسّسي الليبرالي – الجديد**: إلى أي مدى تمتد المنطقة الليبرالية للسلام؟ ولم تكون العلاقات ضمنها علاقات سلام؟ وما هو النمط الذي من المحتمل أن ينشأ في العلاقات بين الدول الليبرالية والنظم الفاشية؟ من الأمور بالغة الأهمية أن أنصار المذهب الدولي الليبرالي – الجديد، في فترة ما بعد الحرب الباردة، قد انحازوا إلى المحاولات الغربية (**ولا سيّما الأمريكية**) لاستخدام وسائل السياسة الخارجية من أجل الضغط على الدول الفاشية لكي تتحول إلى الليبرالية.
- استجاب أنصار المذهب المثالي – الجدد للعولمة بالدعوة إلى إشاعة ديمقراطية مزدوجة في المؤسّسات الدولية والهياكل المحلية للدولة. إنّ المثاليّة – **الجديدة** الراديكالية تأخذ موقفا نقديا من انحياز الليبرالية السائدة إلى "**العولمة من الأعلى**"، الأمر الذي يهمّش إمكان التغيير من الأسفل عبر ممارسات المجتمع المدني العالمي.
- تتمثل تنويعات المذهب الليبرالي الأكثر تقليدية **بالمذهب المؤسّسي الليبرالي – الجديد**. ففي مركز برنامج أبحاثه يقع موضوع كيفية الشروع في التعاون والمحافظة عليه في ظروف الفوضى. وممّا يسهل هذه المهمة إنشاء الأنظمة (regimes). ولاحظ أنّ أنصار المذهب المؤسّسي الليبرالي – الجديد يشاطرون الواقعيين الافتراض بأنّ الدول هي أهم الأطراف الفاعلة، وأنّ البيئة الدولية فوضوية. غير أنّ مواقفهم تتباين بشأن احتمالات تحقيق أنماط تعاون مستمرة في ظلّ الفوضى.

الخاتمة وملحق: أزمة الليبرالية

Conclusion and Postscript: The Crisis ofLiberalism

ينطوي التفكير الليبرالي على ما يعتبر أزمة بشأن العلاقات الدولية في تسعينيات القرن العشرين. فالحماسة التي استقبل بها الليبراليون نهاية الحرب الباردة في ١٩٨٩ قد تبددت إلى حد بعيد؛ والقافلة العظيمة للبشرية التي انطلقت مع ثورات ١٩٨٩، عادت حركتها إلى التباطؤ وهي آيلة إلى توقف قريب. فالصراعات المتتالية التي اندلعت بعد الحرب الباردة، في أفغانستان، ليبيريا، الشيشان، والصومال، وبوروندي، ورواندا (بين جملة صراعات أخرى) تذكرنا بأنّ الأوضاع، التي أشعلت هذه التوترات في فترة ما بعد الحرب الباردة في كثير من أنحاء العالم، تظل قائمة. فهناك على سبيل المثال المنافسة السياسية الجغرافية على منح كميات كبيرة من الأسلحة للدول المنخرطة في حروب **"أهلية"**.

وتبدأ حصيلة تدقيق السياسة العالمية في التسعينيات، من وجهة نظر ليبرالية، تأخذ طابعا قاتما أكثر حين تضاف إلى قائمة الصراعات حروب يوغسلافيا السابقة. فخلافا لمآسي رواندا وبوروندي، فإنّ الصراع في البوسنة جرى على عتبة المنطقة الليبرالية. فكيف يمكن للكراهيات الوطنية التي أظهرتها جميع الأطراف المتحاربة أن تتجذر مرة ثانية في التربة الغربية؟

لقد شعر أنصار المذهب الدولي الليبرالي من أمثال مايكل ايغناتيف (Michael Ignatieff) بالقنوط؛ لأنّ أعمال القتل الجماعي قد عادت لتقض مضجع أوروبا بعد أربعين سنة من الهولوكوست **(المحرقة)**. فيجب ألا يغرب عن البال أن **حركة التنوير** هي التي قدّمت مفردات للتعبير عن الأفكار الليبرالية مثل حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وقد قال ايغناتيف: "إنّ ما جعل حروب البلقان تشكل صدمة كبيرة هو مدى قلة احترام المفاهيم العالمية في القارة التي نشأت فيها (١٩٩٥).

وعلى سبيل الردّ على ايغناتيف في الفقرات المتبقية، أقترح تفسيرين للإفلات المتزايد من وهم الليبرالية:

الأول ــ كما رأينا في هذا الفصل ــ هو أنّ الليبرالية لا تنطق بصوت واحد؛ وعلاوة على ذلك، كثيرا ما يمكن استخدام حجج ليبرالية متعارضة للدفاع عن مواقف

مختلفة. فواجب التدخل في حروب يوغسلافيا السابقة والذي دعا إليه ايغناتيف وغيره من أنصار المذهب الدولي الليبرالي يلقى دعما من المبدأ الليبرالي الكوزموبوليتاني (العالمي) الذي ينادي بتساوي جميع الأفراد في القيمة الإنسانية: وهي مشاعر نجدها في كلمات الشاعر جون دون (John Donne)، "**إنّ موت أي إنسان ينتقص مني، لأني جزء من البشرية**"..

لكن ليبراليين آخرين، من ذوي القناعات الأكثر ارتباطا بالجماعة، يجادلون بأنّ التزاماتنا للبشرية جمعاء أقل أهمية من واجباتنا تجاه المواطنين في دولتنا. فحسب هذا المنطق فإنّ مأساة البوسنة قد تنتقص منا جميعا، لكن هذا ليس بالسبب الكافي للمخاطرة بأرواح مواطني دولتنا في الدفاع عن مبادئ أخلاقية عالمية مجردة. فكيف يمكن لليبرالية أن تكون دليلنا حين يمكنها، من منظورات مختلفة، دعم التدخل وعدم التدخل؟ فمن المؤكّد أن هوفمان كان على صواب حين قال: إنّ حالة تردي الدول تظهر كيف أن السيادة والديمقراطية وحق تقرير المصير وحقوق الإنسان "**هي معايير أربعة متصارعة ومصدر للفوضى الليبرالية الكاملة**" (1995: 169).

وهناك سبب أعمق لأزمة الليبرالية، تثيره حجّة ايغناتيف، وهو أنّها مرتبطة بنظرة حركة التنوير للعالم، والتي أخذت تضعف بشكل متزايد. فعلى عكس آمال أنصار المذهب الدولي الليبرالي، فإنّ تطبيق العقل والعلم على السياسة لم يقرب بين المجتمعات. بل يمكن القول: إنّه أظهر الطبيعة المتفككة للجماعة السياسية، التي كثيرا ما يعبّر عنها من منطلق اختلافات اثنية، أو لغوية، أو دينية.

ويرى نقّاد الليبرالية مثل جون غراي (John Gray) أنّ فكرة "**المبادئ الأخلاقية العالمية**" ذاتها هي فكرة خطرة. إنّ رسالة عولمة القيم الليبرالية مثل الديمقراطية والرأسمالية والعلمانية تقوض تقاليد وممارسات الثقافات غير الغربية (Gray 1995: 146). ولكن كما بين عدد من الدول في جنوب شرقي آسيا في السنوات الأخيرة، فإنّه يمكن للتحديث أن يجري من دون ما يقابل ذلك من إشاعة الليبرالية في الدولة والمجتمع.

والسؤال الأساسي الذي يجب أن تجيب عنه الليبرالية مع اقتراب الحداثة من نهايتها هو ما إذا كانت تستطيع إعادة اختراع نفسها كفكرة سياسية لا ترمي إلى التعميم

العالمي وإسباغ الطابع الغربي، وتحافظ على القيمة الليبرالية التقليدية المتمثلة بالتضامن الإنساني من دون تقويض التنوع الثقافي.

الحقل ٨ – ٦ المفاهيم الأساسية لليبرالية
الأمن الجماعي (Collective Security) يشير إلى ترتيب "تسلّم بموجبه كل دولة في النظام بأنّ أمن دولة ما أمر يعني جميع الدول، وتوافق على المشاركة في رد جماعي على العدوان" (Roberts and Kingsbury, 1993: 30).
الاشتراطية (Conditionality) الطريقة التي تفرض بها الدول أو المؤسّسات الدولية شروطا على البلدان النامية مسبقا قبل تقديم المنافع الاقتصادية.
النموذج الكوزموبوليتاني للديمقراطية (Cosmopolitan Model of Democracy) يقترن هذا المفهوم بديفيد هيلد، وغيره من المثاليين – الجدد، وهو نموذج كوزموبوليتاني (عالمي) للديمقراطية ويقتضي ما يلي: إنشاء برلمانات إقليمية وتوسعة سلطة تلك الهيئات الإقليمية (**مثل الاتحاد الأوروبي**) القائمة؛ ويجب غرس اتفاقيات حقوق الإنسان في البرلمانات الوطنية ومراقبتها من قبل محكمة دولية جديدة لحقوق الإنسان؛ ويجب استبدال الأمم المتحدة ببرلمان عالمي ديمقراطي صحيح وأن يكون قابلا للمساءلة.
السلام الديمقراطي (Democratic Peace) هو بند مركزي من بنود الفكر الدولي الليبرالي. وتقول أطروحة السلام الديمقراطي: إنّ الحرب أصبحت غير واردة على الإطلاق بين الدول الليبرالية.
حركة التنوير (Enlightenment) تقترن بمفكري القرن الثامن عشر العقلانيين. وتتضمّن الأفكار الرئيسية (التي يقول البعض إنها ما زالت شعارات عصرنا): العلمانية، التقدم، العقل، العلم، المعرفة والحرية. شعار حركة التنوير هو: "Sapare aude! (**لتكن لك الشجاعة بأنّ تستخدم فهمك الخاص بك**" (Reiss 1991: 54).
المذهب المثالي (Idealism)

يسعى أنصار المذهب المثالي إلى تطبيق التفكير المثالي في السياسة المحلية على العلاقات الدولية. بعبارة أخرى، إسباغ الطابع المؤسّسي على حكم القانون. وهذا التفكير يعرف باسم **القياس المحلّي**. يرى مثاليو القرن العشرين أنّه يوجد شرطان رئيسيان لإقامة نظام عالمي جديد.

الأول: يجب أن يؤمن قادة الدول والمفكرون والرأي العام بأنّ التقدم ممكن التحقيق.

ثانيا، يجب إقامة منظمة دولية لتسهيل التغير السلمي ونزع السلاح والتحكيم و(حيث تدعو الحاجة) التنفيذ. فقد تأسّست عصبة الأمم في ١٩٢٠ لكن نظامها المتعلّق **بالأمن الجماعي** فشل في الحيلولة دون الانحدار إلى حرب عالمية في الثلاثينيات.

التكامل (Integration)

عملية اتحاد متزايد بين الدول في سياق إقليمي أو دولي. وكثيرا ما تبدأ العملية بالتعاون على حلّ مشاكل تقنية، وقد أشار إليها ميتراني بكلمة **التشعب** (ramification).

الترابط (Interdependence)

وضع تتأثّر فيه الدول (**أو الشعوب**) بقرارات تتخذها دول أو شعوب أخرى؛ مثلا من شأن قرار رفع أسعار الفائدة في المانيا أن يمارس تلقائيا ضغطا تصاعديا على أسعار الفائدة في دول أوروبية أخرى. ويمكن للترابط أن يكون متناظرا، أي أن تتأثر كلتا مجموعتي الأطراف الفاعلة على نحو متساو، أو قد يكون غير متناظر، حيث يختلف الأثر من طرف فاعل لآخر.

المذهب الليبرالي (Liberalism)

هو ايديولوجية ينصبّ اهتمامها المركزي على الفرد. ويرى معظم الليبراليين أنّ إقامة الدولة أمر لازم لحماية الحرية الفردية من الدمار أو الأذى من جانب أفراد آخرين أو دول أخرى.

لكن الدولة يجب أن تبقى دائما في خدمة الإرادة الجماعية لا أن تكون سيدتها (كما هو الحال في المذهب الواقعي).

المذهب المؤسّسي الليبرالي (Liberal Institutionalism)

تحوّل الليبراليون في أربعينيات القرن العشرين إلى المؤسّسات الدولية لتقوم

بالاضطلاع بعدد من الوظائف التي لا تستطيع الدولة القيام بها. وكان هذا هو العنصر المساعد لنظرية التكامل في أوروبا والتعددية في الولايات المتحدة. وبحلول أوائل السبعينيات طرحت التعددية تحديا هاما أمام المذهب الواقعي. فقد ركّزت على أطراف فاعلة جديدة (**الشركات المتخطية للحدود الوطنية والمنظمات غير الحكومية**) وعلى أنماط جديدة للتفاعل (**الترابط، التكامل**).

المذهب الدولي الليبرالي (Liberal Internationalism)

هو الفرع في التفكير الليبرالي الذي يقول: إنّ النظام الطبيعي قد أفسده قادة الدول غير الديمقراطية والسياسات التي عفا عليها الزمن مثل ميزان القوى. ويعتقد أنصار المذهب الدولي الليبرالي، توجيهيا، أن الاتصال بين شعوب العالم، من خلال التجارة أو السفر، سوف يسهّل تحقيق شكل أكثرسلاما للعلاقات الدولية. المفهوم الأساسي لمذهب الدولية الليبرالية هو: فكرة **انسجام المصالح**.

المعياري (Normative)

الاعتقاد بأنّ النظريات يجب أن تهتم بما يجب أن يكون بدلا من مجرد تشخيص ما هو *كائن*. إن إيجاد المعايير يشير إلى وضع مستويات في العلاقات الدولية يتعين على الحكومات (وغيرها من الأطراف الفاعلة) أن ترقى إليها.

التعددية (Pluralism)

مصطلح شامل، مأخوذ من علم السياسة الأمريكي، ويستعمل للإشارة إلى منظّري العلاقات الدولية الذين رفضوا الرأي الواقعي الذي يقول بأولوية الدولة وتماسك الدولة – بوصفها – طرفا فاعلا.

الحكومة العالمية (World Government)

يقترن بشكل خاص بالمثاليين الذين يؤمنون بأنّ السلام لا يمكن أن يتحقق في عالم منقسم بين دول منفصلة ذات سيادة. وكما أنّ حالة الطبيعة في المجتمع المدني قد ألغيت من قبل الحكومات، فكذلك يجب إنهاء حالة الحرب في المجتمع الدولي من خلال إقامة حكومة عالمية.

أسئلة

١. هل تتفق مع ستانلي هوفمان بأنّ الشؤون الدولية "غير مضيافة" لليبرالية؟ ما هي الحجج التي يمكن أن نسوقها لتأييد هذه المقولة أو تفنيدها؟
٢. هل كانت لغة الأخلاق الدولية، التي استخدمها المثاليون، طريقة لإخفاء مصالح بريطانيا وفرنسا في الاحتفاظ بسيطرتهما على النظام الدولي بعد الحرب العالمية الأولى؟
٣. هل يعدّ فرانسيس فوكوياما دولانيا معجبا بنفسه أم نصيرا خياليا للمذهب الدولي الليبرالي - الجديد؟
٤. هل الديمقراطيات أكثر مسالمة من الدول الفاشية؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، فلماذا؟
٥. كم أحرز من تقدم (إن وجد) في تفكير المذهب الدولي الليبرالي منذ كانط؟
٦. أي عناصر الليبرالية يقدّم أفضل شرح لنشوء الاتحاد الأوروبي، المذهب المؤسّسي الليبرالي (الجديد) أم المذهب المثالي (الجديد)؟
٧. هل تنطلق جميع أشكال الليبرالية من وجهة نظر متفائلة للطبيعة البشرية؟
٨. هل كانت استراليا "ليبرالية مفرطة" في علاقاتها مع دول مثل اندونيسيا؟
٩. ما النقاط التي يشترك بها أنصار المذهب المؤسّسي الليبرالي – الجديد مع أنصار المذهب المثالي؟ وعند أي نقطة تفترق تفاسيرهم للعلاقات الدولية؟
١٠. بالنظر للجدائل المختلفة في التفكير الليبرالي، كيف يمكننا أن نتحدث بشكل معقول عن مذهب ليبرالي متماسك؟

مراجع أخرى للقراءة

تتضمن المناقشات العامة الممتازة لليبرالية ما يلي:

S. Hoffmann, *Janus and Minerva* (Boulder, Col.: Westview, 1987), 394 – 436; M. J. Smith, (1992) 'Liberalism and International Reform' in T. Nardin and D. Mapel (eds.), *Traditions of International Ethics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992)

وعلاوة على ذلك انظر

The essays by M. Doyle, and M. Zacher and R. A. Matthew, in C. Kegley (ed.), *Controversies in International Relations: Realism and the Neoliberal Challenge* (New York: St Martin's, 1995)

ويتضمن النص ذاته أحدث المساهمات في مجال المناظرة الواقعية - الجديدة – الليبرالية – الجديدة. وتوجد اقتباسات قصيرة مفيدة من المفكرين الليبراليين الكلاسيكيين في

E. Luard, (ed.), *Basic Texts in International Relations* (London: Macmillan, 1992).

وللاطلاع على نقد مثير لنظرية السياسة الليبرالية، انظر

John Gray, Enlightenment's Wake: Politics and Culture at the Close of the Modern Age (London: Routledge, 1995).

وتوجد مقالات نقدية عن الليبرالية في العلاقات الدولية في

The '*Millennium Special Issue', The Globalization of Liberalism?* 24: 3 (1995); and Stanley Hoffmann, 'The Crisis of Liberal Internationalism', *Foreign Policy,* 98 (1995).

الحواشي

(١) "الليبرالية" (Liberalism) التي يكون أول حروفها (L) كبيرا (capital) تعني المذهب الليبرالي الواسع في الفكر الدولي، في حين أن (liberalism) التي يكون أول حروفها (l) صغيرا تعني نوعا خاصا من التفكير الليبرالي، أو مفكرا ليبراليا فردا، وكما هو المعتاد فإنّ "International Relations" تشير إلى الفرع الأكاديمي من فروع المعرفة في حين أن "international relations" تشير إلى ممارسات الأطراف الفاعلة الدولية.

(٢) للاطلاع على نظام بديل لتصنيف المذاهب الليبرالية، انظر Doyle (1995).

(٣) تمّ رفض ٢٣٢ قرارا (بممارسة حق الفيتو)، بين ١٩٤٥ و١٩٩٠، ورفض ٤ قرارات بين ١٩٩٠ و١٩٩٤.

(٤) يمكن القول: إنّ التعددية مصطلح غير كاف بالنظر لاستعماله في الفلسفة السياسية للإشارة إلى شكل من أشكال الليبرالية الذي يعطي الأولوية للاختلاف على الشمولية.

(٥) للاطلاع على مناقشة ممتازة لـ "أزمة المذهب الدولي الليبرالي" انظر Hoffmann (1995).

(٦) إنّ الصلة الرابطة بين مثاليي ما بين الحربين، وعمل الكتاب الذين سميتهم "**مثاليين – جددا**" قد أوضحها Luigi Bonante (1995) بشكل جيد.

(٧) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(٨) كثيرا ما يشار إليه في الأدبيات إما بوصفه المذهب المؤسّسي الليبرالي – الجديد (Keohane 1989) أو مجرد الليبرالية – الجديدة.

---

(10) "الليبرالية" (Liberalism) التي يكون أول حروفها (L) كبيرا (capital) تعني المذهب الليبرالي الواسع في الفكر الدولي، في حين أن (liberalism) التي يكون أول حروفها (l) صغيرا تعني نوعا خاصا من التفكير الليبرالي، أو مفكرا ليبراليا فردا، وكما هو المعتاد فإنّ "International Relations" تشير إلى الفرع الأكاديمي من فروع المعرفة في حين أن "international relations" تشير إلى ممارسات الأطراف الفاعلة الدولية.

(١١) للاطلاع على نظام بديل لتصنيف المذاهب الليبرالية، انظر Doyle (1995).

(١٢) تمّ رفض ٢٣٢ قرارا (بممارسة حق الفيتو)، بين ١٩٤٥ و١٩٩٠، ورفض ٤ قرارات بين ١٩٩٠ و١٩٩٤.

(١٣) يمكن القول: إنّ التعددية مصطلح غير كاف بالنظر لاستعماله في الفلسفة السياسية للإشارة إلى شكل من أشكال الليبرالية الذي يعطي الأولوية للاختلاف على الشمولية..

(١٤) للاطلاع على مناقشة ممتازة لـــ "أزمة المذهب الدولي الليبرالي" انظر Hoffmann (1995)

(١٥) إنّ الصلة الرابطة بين مثاليي ما بين الحربين، وعمل الكتّاب الذين سميتهم "مثاليين – جددا" قد أوضحها Luigi Bonante (1995) بشكل جيد

(١٦) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(١٧) كثيرا ما يشار إليه في الأدبيات إما بوصفه المذهب المؤسّسي الليبرالي – الجديد (Keohane 1989) أو مجرد الليبرالية – الجديدة.

٩

مقاربات جديدة للنظرية الدولية
New Approaches to International Theory

ستيف سميث
(Steve Smith)

- المقدمة
- النظريات التفسيرية / التكوينية والنظريات التأسيسية / المناهضة للتأسيسية
- النظريات العقلانية: النقاش الواقعي الجديد / الليبرالي الجديد
- النظريات التأملية
- جسر الفجوة: المذهب التفسيري الاجتماعي
- الخاتمة.

دليل القارئ

في هذا الفصل تلخيص لأهم المستجدات في نظرية العلاقات الدولية. وتبدأ من فكرة المناظرة بين النماذج التي تمّ طرحها في الفصول الثلاثة السابقة وصولا بالموضوع إلى الوقت الراهن. وبعد ذلك ينطلق هذا الفصل إلى بيان الكيفية التي رسمت بها نظرية العلاقات الدولية في أواخر التسعينيات من القرن العشرين. كما يقدّم الفصل إطارا للتفكير في النّظريات المعاصرة للعلاقات الدولية عن طريق معاينة الفرق بين النظريات ذات الطبيعة التوضيحية والنظريات التكوينية وبين النظريات التأسيسية والنظريات المناهضة للتأسيسية.

وعلى ضوء ذلك يقسّم الفصل النظريات المعاصرة إلى ثلاث فئات:

أولا، النظريات السائدة حول الليبرالية والواقعية ممثلة بالمناظرة الواقعية الحديثة / التحررية الحديثة التي تسمى: **النظريات العقلانية**.

ثانيا، يبحث هذا الفصل في أهم التطورات النظرية المعاصرة، والتي تختلف عن الفرضيات المشتركة للنظريات العقلانية، وهي بالتحديد النظرية المعيارية ونظرية المساواة بين الجنسين والنظرية النقدية وعلم الاجتماع التاريخي وما بعد الحداثة. وتدعى هذه النظريات **بالنظريات التأملية**.

ثالثا، يبحث هذا الفصل في **التفسيرية الاجتماعية**، وهي نظرية ترمي إلى تجسير الفجوات بين الفئتين السابقتين. كما يقدّم القرائن الواضحة للتفكير في هذه الطرق الحديثة وينتهي الفصل إلى طرح سؤال عن أيّ من هذه القرائن يسهم في رسم أكثر الصور إقناعا عن السياسات الدولية في عهد نظام عولمي: هل هي النظريات العقلانية أم النظريات التأملية أم التفسيرية الاجتماعية.

المقدمة

اطلعتم في الفصول الثلاثة السابقة على النظريات الثلاث السائدة في ميدان العلاقات الدولية، والتي تمّت مناقشتها أصلا في مقدمة هذا الكتاب. وقد سيطرت هذه النظريات الثلاث مجتمعة على هذا العلم خلال السنوات الخمسين المنصرمة، كما أنّ

الحوار الذي جرى بين أتباع هذه النظريات هو الذي أبرز اوجه التناقض في النظرية الدولية. وقد نتج عن ذلك **مناظرة بين النماذج**، وهي حوار كان له كبير الأثر في التفكير في العلاقات الدولية، إذ أدخل في خلد أجيال متعددة من الدارسين بأنّ الحوار بين العناصر المختلفة هو الذي يعطي معالجة كاملة فعّالة لأنواع الأسئلة التي يمكن طرحها حول السياسة الدولية.

أما العقبة التي وقفت في وجه هذا الحوار فهي أنّه غير قادر بأي حال من الأحوال على أن يشمل سلسلة القضايا التي تحتاج إلى أي نظرية معاصرة عن السياسة الدولية إلى التصدي لها، بل إنّه ــ على العكس من ذلك ــ يبدو في آخر الأمر كحركة سياسية يغلب عليها طابع المحافظة لما يوحي به من تفتح عقلي وتعددية فكرية. أمّا الحقيقة فهي أنّه من بين النظريات الثلاث المشاركة في المناظرة الآنفة الذكر تبرز واحدة، هي نظرية الواقعية كنظرية مهيمنة، ويبدو أن الحوار بينها وبين النظرية الليبرالية هو الموضوع المركزي في كل ما كتب حول النظرية الدولية، وهذا ما أوضحه تيموثي دان Timothy Dunne في الفصل السادس.

ومن المهم أن نشير إلى أنّ من أكبر العوامل التي تدعم هيمنة النظرية الواقعية هي أنّه يبدو أنّ هذه النظرية تصوّر العالم الذي نفهمه بالفطرة.

ومن هذا المنطلق يمكن استبعاد الأفكار البديلة على أنّها نظريات **معيارية أو مفعمة بالقيم** (value laden) وذلك تسهيلا لإظهار مثالبها أمام **موضوعية** الواقعية. وتقودنا هاتان الفكرتان (وهما موضوعية النظرية الواقعية واستجابتها للفطرة السليمة) إلى معرفة التبدلات التي طرأت في السنوات الأخيرة، وأدّت إلى الإطاحة بنفوذ النظرية الواقعية.

وقد تغيّرت هذه الصورة تغيّرا كبيرا خلال العقد الأخير مع تطوير سلسلة من المقاربات الجديدة التي تشرح السياسة الدولية. ويعكس هذا التغير في جزء منه عالما آخذا في التغيّر، حيث انخفضت مصداقية النظرية الواقعية بشكل كبير في نهاية الحرب الباردة، وخاصة في زيّها المتّشح بالواقعية الحديثة حيث ظلّ استقرار نظام العالم ذي القطبين بمثابة معلم مستمر من معالم السياسة الدولية. ومع زوال تلك الثنائية على نحو مفاجئ زالت القوّة التفسيرية لتلك النظريّة التي اعتمدت عليها الأغلبية في الواقعية الحديثة.

ولكن ذلك لم يكن بحال من الأحوال السبب الوحيد لبروز مقاربات جديدة. بل إنّ هناك ثلاثة أسباب واضحة أخرى:

أولها، أنّه كانت تحدث تغيرات أخرى في مفهوم السياسة الدولية ممّا حتّم طرح مقاربات جديدة للفهم. ويحضرني من هذه الأسباب تلك الملامح التي تمّ طرحها سابقا تحت عنوان **العولمة**. ومهما كانت القوّة التفسيرية للنظرية الواقعية فإنّها لم تثبت جدارة في التعامل مع بروز العناصر الفاعلة من غير الدول، والحركات الاجتماعية، والعمليات المتسعة بشكل جذري، وما شابه ذلك من حركات.

وباختصار فقد برزت الحاجة إلى مقاربات جديدة لتفسير هذه الأجزاء من السياسة الدولية، حتّى ولو بقيت النظرية الواقعية قادرة على التعامل مع جوانب سياسة القوّة.

وثانيها، أنّه رافق ذلك تطورات كبرى في حقول أكاديمية أخرى وخاصة في العلوم الاجتماعية بشكل عام وكذلك في فلسفة العلوم والعلوم الاجتماعية التي هاجمت الفرضيات المنهجية للنظرية الواقعية (أي أساليب إجراء الدراسة) وهو ما يعرف **بالفلسفة الوضعية** (وسنقوم بدراستها لاحقا). وقد اقترح في مكانها عدد كبير من أساليب التفكير البديلة المتعلقة بالعلوم الاجتماعية. وما لبثت العلاقات الدولية أن أصابتها العدوى.

ثالثا، لقد ثارت الشكوك حول هيمنة النظرية الواقعية وذلك ببزوغ أهم المنافسين لها تاريخيا وهي الليبرالية على شكل **المؤسّساتية الليبرالية الجديدة**، والتي تمت معالجتها في الفصل الثامن.

وسوف نرى لاحقا أن الحوار بين النظرية الواقعية الحديثة والليبرالية الحديثة صار أحد أهم الملامح الرئيسية في نظرية العلاقات الدولية التي سادت في تسعينيات القرن العشرين. ولكن هناك ملامح أخرى تشمل حالات التحرك بعيدا عن الفرضيات الرئيسية في المقاربات السائدة.

النقاط الرئيسية

- شكّلت نظريات الواقعية والليبرالية والبنيوية **المناظرة بين النماذج** خلال ثمانينيات القرن العشرين، لكن النظرية الواقعية كانت أكثرها سيطرة.

- بالرغم ممّا ادعته المناظرة بين النماذج من انفتاح فكري واعد فقد أدّى بها المطاف إلى تطبيع هيمنة النظرية الواقعية بواسطة التظاهربوجود حوار حقيقي بينما كان الفضل يعود إلى **"الفطرة السليمة"** و**"الموضوعية"** الظاهرية للواقعية.
- لقد بدأ نجم النظرية الواقعية بالأفول في السنوات الأخيرة وذلك لثلاث مجموعات من التطورات: **أولاها**، ظهور **العولمة** التي أبرزت كثيرا من الملامح الأخرى للسياسة العالمية على واجهة المسرح. **وثانيتها**، نظرية الفلسفة **الوضعية** وهي عبارة عن الفرضيات المنهجية الكامنة وراء النظرية الواقعية التي أفل نجمها إثر التطورات الحاصلة في العلوم الاجتماعية والفلسفية. **وثالثتها**، أنّ النظرية المؤسساتية الليبرالية الجديدة أخذت تكتسب أهمية متزايدة في التصدي للنظرية الواقعية ضمن الأدبيات السائدة.

النظريات التفسيرية / التكوينية والنظريات التأسيسية / المناهضة للتأسيسية

Explanatory/Constitutive Theories and Foundational/Anti-Foundational Theories

لكي نفهم الوضع الراهن فيما يتعلّق بالنظرية الدولية أودّ أن أشير إلى فرقين من شأنهما أن يساعداكم في استيعاب الفوارق بين النظريات التي سنقوم بشرحها أدناه. وقد تبعث المصطلحات شيئا من الشعور بالاضطراب، ولكنّها مجرد كلمات مناسبة للتعبير عن أفكار واضحة صريحة نسبيا. ولنبدأ بتوضيح الفرق بين النظرية التفسيرية والنظرية التكوينية. فالنظرية التفسيرية تنظر إلى العالم بوصفه شيئا يقع خارج نظرياتنا عنه. وعلى عكس ذلك فإنّ النظرية التكوينية تعتبر أنّ نظرياتنا تساعد فعلا على بناء العالم. وعلى الرغم من أنّ كلا من فروع المعرفة العلمية وغير العلمية تتبنّى هذا التمييز فإنّ نظرة تفحص تجعلك تدرك السبب الذي جعلها أكثر جاذبية في الأوساط غير العلمية. والسبب بالطبع هو أنّ من الواضح أنّ نظرياتنا عن العالم الذي نعيش فيه تجعلنا نتصرف بطرق معيّنة، وبذلك نجعل النظريات التي نتبناها تؤكّد نفسها بنفسها. فمثلا لو فكرنا بأنّ الأفراد عدائيون بالفطرة فمن المحتمل أن نتبنى موقفا حيال هؤلاء الأفراد يختلف عن موقفنا لو كنّا ننظر إليهم على أنهم مسالمون بطبيعتهم. ومع ذلك عليكم أن لاتعتبروا هذه الفرضية

حقيقة بديهية، لأنّها تفترض أنّ قدراتنا على التفكير والاستنباط تجعلنا نستطيع أن نقرر خياراتنا أي أن تكون لدينا إرادة حرّة، بدلا من أن تفرض علينا خياراتنا من خلف ظهرنا.

وماذا لو أنّ الطبيعة الإنسانية تجعلنا نرغب في بعض الأشياء بشكل طبيعي وان لغتنا وارادتنا الحرة ظاهريا ليستا إلا ترشيدا لحاجاتنا؟. وهذا مجرد فاتحة لحوار معقد، لكنه آسر، حول ما ينطوي عليه كون الإنسان إنسانا. فإذا أردت أن تتعمق فيه فستجد انه معالج في العديد من النصوص (انظر مثلا Hollis and Smith 1990).

وجوهر المسألة – مهما كان الموقف الذي تتبناه – في آخر الأمر أنّ هنالك حوارا أصيلا بين النظريات التي ترى العالم الاجتماعي شبيها بالعالم الطبيعي (وان النظريات التي نستعملها لتحليله هي مجرد نظريات تصف الحوادث بدلا من أن تبني تلك الحقيقة) وتلك النظريات التي تنظر إلى لغتنا ومفاهيمنا كعوامل تساعدنا على إيجاد تلك الحقيقة. ويطلق اسم النظريات **الطبيعية** على النظريات التي ترى أن العالم الطبيعي والاجتماعي هما أمر واحد.

وفي موضوع العلاقات الدولية فإنّ النظريات التي يغلب فيها الطابع الواقعي البنيوي والنظريات الواقعية المنوّه عنها في الفصلين السادس والثامن تميل إلى أنّ تكون نظريات تفسيرية ترى أنّ مهمة النظرية هي وصف العالم الخارج عن نطاق نظرياتنا. وتهتم هذه النظريات بكشف **"الأنماط المنتظمة"** في السلوك الإنساني، وبذلك تفسّر العالم الاجتماعي كما قد يفسر عالم الطبيعة العالم الفيزيائي.

وبالمقارنة فإنّ كل المناهج التي طورت خلال العقد الماضي أو نحوه تميل إلى أنّ تكون نظريات تكوينية. ومن الطريف أن ينطبق ذلك على بعض التفكير الليبرالي. فالنظرية –بالنسبة لهذه النظريات– ليست بمنأى عن الأشياء التي تحاول تفسيرها بل على العكس يمكنها أن تبني الكيفية التي نفكر بها عن العالم.

وبتعبير آخر، فإنّ نظرياتنا تحدد لنا ما نراه على أنّه العالم الخارجي. وهكذا فإنّ المفاهيم نفسها التي نستخدمها للتفكير بالعالم تساعد على أن تجعل العالم ما هو عليه الآن (فكر بالمفاهيم التي تهم في حياتك الخاصّة نفسها مثل السعادة – الحب – الثروة – المركز الخ...) ولتوضيح موقفي أعتقد أنّ نظرياتنا حول العالم الاجتماعي هي التي تؤلف هذا العالم. ولا أقول ذلك لأجعلكم تؤمنون به بل فقط لكي تستطيعوا أن تحدّدوا أين يمكن أن تكمن انحيازاتي فيما سوف يتبع ذلك.

أمّا التمييز بين النظرية التأسيسية **والنظرية المناهضة للتأسيسية** فيشير إلى المسألة التي تبدو بسيطة، وهي ما إذا كان باستطاعتنا اختبار آرائنا في العالم وتقييمها قياسا على أي عمليات حيادية أو موضوعية. وهذا النوع من التمييز يختص به فرع من فروع فلسفة العلوم الاجتماعية يعرف باسم **نظرية المعرفة** (ويفهم منها ببساطة دراسة الأسلوب الذي يمكننا من الادعاء بمعرفة شيء ما).

ويعتقد أتباع النظرية التأسيسية بأنّ كلّ الادعاءات بالحقيقة (أي فيما يتعلّق ببعض معالم العالم) يمكن الحكم عليها بأنّها صحيحة أو خاطئة. أمّا أصحاب النظرية المناهضة للتأسيسية فيعتقدون بأنّ الادعاءات بالحقيقة لا يمكن الحكم عليها على هذا النحو حيث يتعذّر وجود أرضية حيادية للقيام بذلك. وبدلا من هذا فإنّ كل نظرية تقوم بتحديد ما تعتبره حقيقة ولذلك لا يوجد وضع حيادي للحكم بين الادعاءات المتنافسة.

تصوّر مثلا حالة شخص ماركسي وآخر محافظ يتجادلان حول الحالة الحقيقية للاقتصاد، أو أحد الأصوليين الإسلاميين مع أحد المتشددين من أتباع الحركة النسائية يتناقشان في الأوضاع **"الحقيقية"** للمرأة ضمن المجتمعات الإسلامية. وينظر أصحاب النظرية التأسيسية إلى ما يسمى **(ما وراء النظرية)** للاختيار بين ادعاءات الحقيقة. أمّا أصحاب النظرية المناهضة للتأسيسية فيعتقدون انه لا توجد مواقف متاحة كهذه المواقف وإن الاعتقاد بوجودها هو مجرد انعكاس للانحياز إلى رأي معين خاص بنظرية المعرفة.

إنّ معظم المناهج الجديدة المتعلقة بالنظرية الدولية هي ــ بأكثر من معنى ــ أقلّ ارتباطا بالنظرية التأسيسية من النظريات التقليدية التي انطوت على المناظرة بين النماذج. وبذلك تتجه كلّ من نظريات ما بعد الحداثة وجزء من نظرية تحرر المرأة وقسم كبير من النظرية المعيارية نحو النظرية المناهضة للتأسيسية، رغم أنّ المناظرة الجديدة-الجديدة ونظرية علم الاجتماع التاريخي والنظرية النقدية تتجه نحو النظرية التأسيسية، ومن المثير للاهتمام أن نظرية البنائية الاجتماعية تقع في الوسط بشكل متزايد. وبالإجمال، ومن قبيل تقديم دليل تقريبي، فإنّ النظريات التفسيرية تميل إلى أنّ تكون تأسيسية، بينما تميل النظريات التكوينية إلى أنّ تكون، مناهضة للتأسيسية.

والمعضلة في هذه المرحلة لا تتمثّل في وضع لائحة تدقيق أوفي جعلك تفكر بالفروق بقدر ما تتمثّل باسترعاء انتباهك إلى الدور الذي تلعبه هذه الفرضيات بشأن طبيعة المعرفة في النظريات التي سنقوم بمناقشتها. والنقطة المركزية التي أودّ أن

أطرحها في هذا القسم هي أنّ التمييزين المذكورين فيه لم يناقشا قط في أدبيات العلاقات الدولية. وقد شهد العقد الأخير هذه الفرضيات الكامنة وهي تظهر إلى العلن أكثر فأكثر. وأهم التأثيرات التي أفرزتها هي دحض ادعاء النظريات الواقعية بأنّها تقول **الحقيقة**.

وقد تمّ الكشف عن كلتا الحالتين (**التمييزين**) وذلك بسبب حصول تغير عكسي كبير الأهمية في الطريقة التي كان علماء الاجتماع ينظرون بها إلى أسلوبهم في بناء المعرفة. فحتّى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين كان معظم علماء الاجتماع المختصين بالعلاقات الدولية يميلون إلى أنّ يكونوا من أنصار **الفلسفة الوضعية**. ومنذ ذلك الحين تعرّضت الفلسفة الوضعية للهجوم. ويمكن تعريف هذه الفلسفة بشكل أمثل على أنّها وجهة نظر تحدّد كيفية إنشاء معرفة تعتمد على أربع فرضيات رئيسة:

أولاها الاعتقاد بوحدة العلم أي أن المنهجيات نفسها يمكن تطبيقها في كل من العوالم العلمية وغير العلمية.

وثانيتها أن هناك فرقا بين الحقائق والقيم. فالحقائق حيادية بين النظريات المختلفة.

وثالثتها هي أن العالم الاجتماعي، شأنه في ذلك شأن العالم الطبيعي، يحتوي على أنماط منتظمة يمكن "**اكتشافها**" بوساطة نظرياتنا بطريقة العالم نفسها في بحثه عن الأنماط المنتظمة في الطبيعة.

وأخيرا أنّ تحديد حقيقة المقولات يتم عن طريق العودة إلى هذه الحقائق الحيادية. وهذا ما يسمى بنظرية المعرفة التجريبية (empiricist epistemology).

لقد تميّز الحوار حول النظرية الدولية في العقد الأخير برفض هذه الفرضيات. وقد أطلق يوسف لبيد (Yosef Lapid) (١٩٨٩) على ذلك مصطلح "**عصر ما بعد الفلسفة الوضعية**". ولتبسيط الأمر فقد خضعت النظرية الدولية التقليدية إلي الأنواع الأربعة من الافتراضات الوضعية الواردة آنفا.

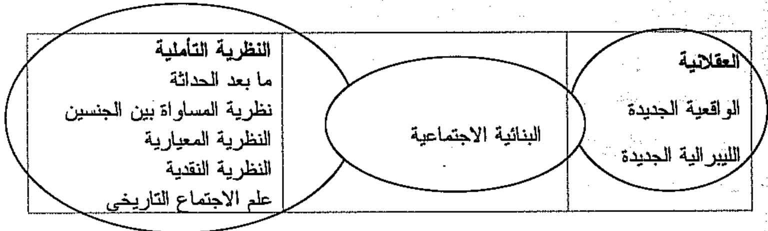
فمنذ أواخر الثمانينيات من القرن العشرين كانت المنهجيات التي ظهرت تميل إلى التشكيك بهذه الفرضيات نفسها. أمّا الخارطة التي نتجت عن النظرية الدولية في أواخر التسعينيات من القرن الماضي فلها ثلاثة معالم رئيسة:

أولها هو السيطرة المستمرة للنظريات الثلاث التي شكلت بمجملها المناظرة بين النماذج. ويمكن أن يطلق على ذلك اسم الموقف **العقلاني**، وهو تلخيص مناظرة الجديدة - الجديدة.

وثانيها ظهور نظريات غير وضعية وتشكل في مجملها الوضعية **التأملية**، التي تتمثّل بنظرية **ما بعد الحداثة والنظرية النقدية وعلم الاجتماع التاريخي والنظرية المعيارية** والكثير من أعمال أنصار المرأة التي ستتم مناقشتها أدناه.

وثالثها هو تطوير منهج يحاول مخاطبة الموقفين العقلاني والتأملي. وهذا هو الوضع الذي يقترن بشكل رئيسي بأعمال الكسندر ويندت Alexander Wendt (انظر بشكل خاص ١٩٩٢)، ويعرف باسم **البنائية الاجتماعية**. ويبين الشكل ٩-١ وضع هذه النظريات في أواخر تسعينيات القرن العشرين.

يلاحظ أنّ الشكل التالي يمثّل تقريبيا كيف يمكن تصنيف النظريات المختلفة. إلا انه يقود في بعض جوانبه إلى إعطاء فكرة غير صحيحة. حيث إنّه كما رأينا في الفصول الثلاثة السابقة، توجد نسخ مختلفة تماما لهذه النظريات الثلاث وبعضها اقل عقلانية من النظريات الأخرى.



الشكل ٩ -١ النظرية الدولية في أواخر تسعينيات القرن العشرين

وبالطريقة نفسها فإنّ بعض المناهج المصنفة تحت النظرية التأملية هي أقل تأملية من غيرها بشكل ملحوظ. فمثلا يميل علم الاجتماع التاريخي إلى تبني أساليب نظرية مشابهة لتلك التي تتبنّاها المناهج العقلانية، مع أنّها تميل إلى رفض الوحدة المركزية للعقلانية المتمثلة بالدولة. ومن هنا جرى تصنيفها كمنهج تأملي. وبعد أن ذكرنا ذلك فإنّ

التصنيف يوضح على نطاق واسع مشهد الحالة النظرية، وقد يكون من الأفضل لك أن تفكر باعتباره نقطة بداية مفيدة للتفكير في الفوارق بين النظريات المطروحة.

وكلّما تعمقنا في فهمها أدركت كم هي صورة تقريبية غير مصقولة ولكنّها تصنيف جيد كباقي التصنيفات الأخرى. ولكي تتعرّف على مدى التعقيدات المثارة فكر فيما تتأمل به الأساليب التأملية بالضبط: فهي بالنسبة للمطالبين بحقوق المرأة تعني المساواة بين الجنسين، وبالنسبة للنظرية المعيارية تعني القيم، وبالنسبة لأصحاب نظرية ما بعد الحداثة تعني بناء المعرفة وبالنسبة لأصحاب نظرية علم الاجتماع التاريخي تعني: العلاقة بين الدولة والطبقات الاجتماعية، وبالنسبة لأصحاب النظرية النقدية تعني: العلاقة بين السلطة والمعرفة. فهناك أوجه تشابه، ولكن هناك أيضا أوجه اختلاف هامة.

النقاط الرئيسية

- يمكن تمييز النظريات حسب كونها إمّا **تفسيرية** أو **تكوينية** أو حسب كونها تأسيسية أو مناهضة للتأسيسية. وكمبدأ عام فإنّ النظريات التفسيرية هي نظريات تأسيسية. أمّا النظريات التكوينية فهي مناهضة للتأسيسية.
- إنّ النظريات الثلاث الرئيسية التي تألّف منها **نقاش المناظرة بين النماذج** تعتمد على مجموعة من الفرضيات الوضعية، وبالتحديد على الفكرة القائلة: إن نظريات العلوم الاجتماعية يمكنها أن تستخدم المنهجيات نفسها الخاصة بنظريات العلوم الطبيعية، وأنّ الحقائق والقيم يمكن تمييزها، وأنّ الحقائق المحايدة يمكن أن تقوم بدور الحكم بين الادعاءات المتنافسة عن الحقيقة، وبأنّ العالم الاجتماعي يتضمن أنماطا منتظمة تستطيع النظريات أن **"تكتشفها"**.
- منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين نشأ هناك رفض لنظرية الفلسفة الوضعية حيث أصبحت المناهج الرئيسية الجديدة تتجه نحو فرضيات **تكوينية مناهضة للتأسيسية**.

إنّ الوضع النظريّ الراهن في ثلاثة مواقف: أولها النظريات **العقلانية** وهي في جوهرها آخر نسخ من صيغ النظريات **الواقعية والليبرالية** التي عالجناها في فصول

سابقة. وثانيها النظريات **التأملية** التي هي **ما بعد الوضعية**، وثالثها نظريات **البنائية الاجتماعية** التي تحاول أن تجسر الهوة بين المجموعتين الأوليين السابقتين من النظريات.

النظريات العقلانية: النقاش الواقعي الجديد/ الليبرالي الجديد

Rationalist Theories: The Neo-Realist/Neo-Liberal Debate

إنّ جزءا كبيرا من مجال هذا النقاش تناولته الفصول السابقة عن الليبرالية والواقعية. وسوف تتمّ مناقشته في فصول لاحقة، وخاصة في الفصل الذي يبحث في الأنظمة (انظر الفصل ١٢). وكلّ ما أحتاج إليه هنا هو فقط أن أقدّم بعض النقاط العامة حول هذا النقاش حتّى تروا كيف ينطبق ذلك على ما قلناه سابقا حول النظريات المعنية. ومن الناحية الجوهرية، فإنّ النقاش الجديد/ الجديد هو الصيغة التي برزت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين للمواجهة الطويلة الأمد بين الواقعية والليبرالية. وقد وصف آوول وايفر (Ole Waever 1996) هذا النقاش بأنّه "التوليفة الجديدة – الجديدة"، حيث يمتزج المنهجان السائدان امتزاجا فعّالا لينتجا جوهرا مركزيا لهذا الباب من أبواب المعرفة.

وقد بيّن "اوول" بأنّ هذه التوليفة ترى أنّ الواقعية الجديدة والمؤسساتية الليبرالية الجديدة تركّزان على مجموعة مشتركة من المسائل وتتنافسان فيما بينهما للبحث عن النظرية التي بإمكانها أن تقدم أفضل تفسير. ومن المهم أن ندرك بأنّ هذه التوليفة لم تكن ممكنة لولا وجود تيار واقعي مهيمن تحول إلى الواقعية الجديدة أو ما يسميه تيموثي دان (Timothy Dunne) **بالواقعية البنيوية الثانية**. والتيار المهيمن في الليبرالية والذي أصبح هو المؤسساتية الليبرالية الجديدة. وفي الحقيقة فقد كانت الواقعية والليبرالية عبر تاريخ نظرية العلاقات الدولية تصوران على أنهما بديلان، ومتنافران أحدهما مع الآخر.

أمّا في ثمانينيات القرن العشرين فقد أصبحت النظرية الواقعية أكثر اهتماما بدراسة كيف أنّ الفوضى (بدلا من الطبيعة الإنسانية) هي التي تؤثّر في سياسات الدول وكيف أنّ النظرية الليبرالية تركّز بشكل أكبر على الطريقة التي يستطيع فيها التعاون الدولي أن يتغلب على النتائج السلبية للفوضى. وقد اشترك كل نهج في وجهة نظر محددة حول كيفية إيجاد المعرفة وبدأ كل منهما مع مرور فترة ثمانينيات القرن العشرين بتحديد برامج بحث متشابهة للغاية.

وفي الحقيقة فإنّ كلا المنهجين بحث الموضوع ذاته من وجوه مختلفة: وكان ذلك الموضوع هو تأثير المؤسّسات الدولية في سلوك الدول ضمن حالة من الفوضى الدولية. فالواقعيون الجدد كانوا يعتقدون بأنّ المؤسّسات ليس بمقدورها التغلب على تأثيرات الفوضى. أمّا أصحاب النظرية الليبرالية الجديدة فقد اعتقدوا بأنّ بمقدورها التغلب عليها.

وكان ما تمخّض عنه هذا التداخل الهام هو برنامج بحث مشتركا، حيث قام أتباع كل منهج من المناهج بكتابة مقالات تحاول أن تظهر (جانبهم) على حقّ. وكانت حصيلة ذلك كتلة هائلة من المقالات حيث اعتقد الكثيرون أنّ ثمة نظرية في العلاقات الدولية قد أصبحت جاهزة. وعلى كل حال فإنّ هذه الحجج المتنافسة حول دور المؤسّسات في التخفيف من حدة الفوضى أدّت إلى تحقيق ميزة هي أنّها استطاعت أن تعبّر عن آرائها من منطلقات كميّة.

وبذلك أصبحت المجلات الرئيسية مليئة بمقالات ذات صَبغة كمية حيث راح كل منها يشير إلى المقالات التي نشرت من وجهة نظر جانبهم كما أشارت بشكل متزايد أيضا إلى مقالات الجانب الآخر. وبهذا المعنى المهم أصبح الطرفان منخرطين في نقاش شديد التفصيل حول سلوك الدولة في حالة من الفوضى.

وما أريد أن أركّز عليه هنا هو ليس فقط أنّ الطرفين قد انهمكا في النقاش، بل إنّهما أيضا ركّزا على الأمور نفسها لشرحها. وكانت النتيجة هي بروز فترة تحقّقت فيها وحدة هامة في هذا الفرع من فروع المعرفة حيث بحثت كل من النظريتين الرئيستين في المشكلات نفسها (ولو من جوانب متعاكسة) مستخدمتين الأساليب نفسها والطرق في دراستها. ومنذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين بقيت نظرية النقاش الواقعي الجديد/ الليبرالي الجديد ولمدة عقد كامل من الزمن مهيمنة على التيار الرئيس لذلك الفرع من فروع المعرفة.

فما هو محور النقاش إذا؟ لقد سجّلت ملخصا لخطوطه الرئيسية في الحقل ٩-١.

الحقل ٩-١ : الملامح الرئيسية للنقاش بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة
١. يرى الواقعيون الجدد أنّ الفوضى تشكل قيودا قاسية على سلوك الدولة أكثر ممّا يراه أصحاب النظرية الليبرالية.

٢. يرى الواقعيون الجدد أنّ التعاون الدولي هو أصعب في التحقيق وفي البقاء وأكثر اعتمادا على قوّة الدولة ممّا يرى أصحاب النظرية الليبرالية الجديدة.
٣. يؤكّد أصحاب النظرية الليبرالية الجديدة على وجود منافع مطلقة من التعاون الدولي، بينما يؤكّد الواقعيون الجدد على منافع نسبية. ويسأل الواقعيون الجدد: من الذي يكسب أكثر من التعاون الدولي؟ أمّا أصحاب النظرية الليبرالية الجديدة فيهتمون بتحقيق الحدّ الأقصى من المنافع الإجمالية للأطراف كافة.
٤. يفترض الواقعيون الجدد أنّ الفوضى الدولية تتطلب أن تنشغل الدول بقضايا أمنها وبقائها، بينما يركّز أصحاب النظرية الليبرالية الجديدة على الاقتصاد السياسي الدولي. ولذلك فإنّ كلتا النظريتين تميل إلى رؤية التعاون الدولي بطريقة مختلفة.
٥. يركّز الواقعيون الجدد على القدرات اكثر من تركيزهم على النوايا، بينما يركّز أصحاب النظرية الليبرالية الجديدة أكثر على النوايا والمدركات الحسّية أكثر من القدرات.
٦. لا يعتقد الواقعيون الجدد بأنّ المؤسّسات والأنظمة الدولية قادرة على تخفيف الآثار المتناقضة للفوضى الدولية على التعاون، بينما يرى أصحاب النظرية الليبرالية الجديدة بأنّ الأنظمة والمؤسّسات من شأنها أن تسهّل هذا التعاون.

المصدر: ملخص عن David Baldwin (1993:4-8)

وأعتقد أنّ السمات الرئيسية للنقاش هي في الحقيقة جدّ واضحة. ولكن اسمحوا لي أن أتناول النقطتين الرئيستين:

أولا: إنّ الواقعيين الجدد يركّزون على أهمية المكاسب النسبية بينما يركّز أصحاب النظرية الليبرالية الجديدة على المكاسب المطلقة. فما معنى هذا؟ يرى الواقعيون الجدد أنّ ما يهم الدول ليس فقط حسن الاستفادة من المحصلات المختلفة ولكن أيضا كم تستحق من الفائدة **مقارنة بالدول التي تنافسها**. إلا أنّ أصحاب النظرية الليبرالية الجديدة يعتقدون بأنّ القادة أكثر اهتماما بمستوى مكاسبهم المطلقة، ويفضلون المردود **الذي يحقق لهم أكثر ما يمكن بصرف النظر عما يتلقاه منافسوهم**. ويمكن التعبير عن هذه الفكرة

بطريقة أخرى حيث إنّ أصحاب النظرية الليبرالية الجديدة تقلقهم كيفية زيادة حجم الكعكة بحيث يتسنى للجميع كسب قطع أكبر منها، بينما الواقعيون الجدد قانعون بأنّه مهما كان حجم الكعكة كبيرا فإنّ كل شريك من الشركاء سوف ينظر بإمعان إلى حجم القطعة التي يجنيها من الكعكة مقارنة مع ما يحصل عليه جاره.

وقد تكون أنت بصورة هذه المشكلة إذا كان لديك أخوة أو أخوات! وينتج عن ذلك الكثير. فكما ترى بسرعة، إذا كنت تعتقد بأنّ الدول تهتم أكثر ما تهتم بما تحققه بالمقارنة مع منافسيها، فعندئذ تفكر في احتمالات التعاون الدولي بشكل مختلف عنه فيما إذا كنت تعتقد بأنّ المنافع المطلقة فقط هي الأهم.

وثانيا: يعتقد الواقعيون الجدد بأنّ نتائج الفوضى الدولية لا يمكن أن يلطفها وجود المؤسّسات، غير أنّ أصحاب النظرية الليبرالية الحديثة بالطبع لأنهم يعتقدون أن الشيء الأهم هو زيادة حجم الكعكة، يرون أن المؤسّسات الدولية يمكن أن تحدث فرقا، ربّما عن طريق تضييق هوة الشقاق أو عن طريق التعاون للحصول على كعكة أكبر بجهود مشتركة.. ويحظى الأمن المادي للدول باهتمام أصحاب النظرية الواقعية أكثر من أصحاب النظرية الليبرالية الجديدة، ولذلك فإنّ الواقعيين الجدد يهتمون أكثر ما يهتمون بقضايا الأمن القومي بينما يركّز أصحاب النظرية الليبرالية الجديدة بشكل أكبر على مسائل الاقتصاد السياسي.

ولكن علينا أنّ نلاحظ انه بالرغم من هذه التداخلات الكبيرة فإنّ هناك بعض نقاط ضعف واضحة في فرضية التوليفة الواقعية الجديدة / الليبرالية الجديدة. وأشير أولا إلى ما لاحظه بولدوين (Baldwin 1993) بأنّ كلا المنهجين يشتركان في العديد من الافتراضات. وهو يذكر أربعة منها:

أولا: إنّ أيا من الطرفين لا يبدو مهتما بقضية استخدام القوة. ويبدو أن كليهما يقلّل من أهمية استخدامها في العالم الحديث بينما كان ينظر إليها على مدى عقود طويلة كأحد الفوارق الرئيسية بين الواقعية (التي تؤمن بأنّ القوّة هي سمة طبيعية في السياسة الدولية) والليبرالية (التي تؤمن بعكس ذلك).

وثانيا: يعتقد أصحاب النظرية الليبرالية بأنّ العناصر الفاعلة هي عناصر معنوية، بينما يعتقد أصحاب النظرية الواقعية بأنّهم يولون القوّة القدر الأقصى من اهتمامهم. وعلى

أي حال فإنّ أيا من الطرفين لا يبدو مهتما بالأخلاقيات. ويتفق الطرفان على أن الفاعلين النشطاء يولون القيم القدر الأقصى من اهتمامهم.

وثالثا: وهو الأهم في تركيزنا على العولمة هو أنه بينما كانت الجولات الأولى من النقاش بين الواقعيين والليبراليين توضح أنّ الواقعيين يؤكّدون على مركزية الدولة كعنصر فاعل، وأنّ الليبراليين يركّزون على العناصر الفاعلة من غير الدول، فإنّ النقاش الواقعي الجديد / الليبرالي الجديد شهد اتفاق الطرفين على أنّ الدولة هي العنصر الفاعل الرئيس في السياسة الدولية.

وأخيرا فمع أنّ الواقعين كانوا ــ تاريخيا ــ يميلون إلى اعتبار الصراع من المعالم البارزة للسياسة الدولية وان الليبراليين كانوا يرون أن التعاون أكثر أهمية، فإنّ كلا الجانبين في النقاش الواقعي الجديد / الليبرالي الجديد يرى أنّ التعاون والصراع هما صلب الموضوع. وباختصار فإنّ الواقعيين الجدد والنظرية الليبرالية الجديدة يشتركون في افتراضات هامة ممّا يعني أنهم يتفقون على أكثر بكثير ممّا اعتاد الليبراليون والواقعيون الاتفاق عليه.

ومن نقاط الضعف الأخرى أنّ النقاش الواقعي الجديد / الليبرالي الجديد هو في الحقيقة **نقاش ضيق جدا**. ومع أنّني لا أريد الإقلال من أهمية النقاش المتعلّق بالمنافع النسبية / المطلقة، فإنّ من الواضح أنه لا يشمل الكثير من السمات المركزية للسياسة الدولية المعاصرة. ذلك أنّه من خلال تركيز النقاش على الدول يتجاهل تلقائيا معالم كبرى، وبالنظر إلى أنّه يتحاشى القضايا الأخلاقية فإنّه يحشر نفسه ضمن نقاش ضيق جدا. ويبدو هذا النقاش وكأنه يقتصر على الشعوب الغنية في الغرب، ويعتبر العديد من سمات هذا الكون المعولم شيئا مسلّما به يجب أن تجعله النظرية موضوع تساؤل. مثل: الهوية والقومية والاقتصاد والدين والجنس. وكل هذه الأنواع من الأسئلة مستبعدة من نظرية العلاقات الدولية كما يحدّدها أصحاب النقاش الواقعي الجديد/ الليبرالي الجديد.

وبعد الذي قيل كله، تجدر الملاحظة بأنّ النقاش الواقعي الجديد / الليبرالي الجديد يبقى هو النقاش المركزي في نظرية العلاقات الدولية وخاصة في أمريكا الشمالية. وقد يعود السبب في هذا إلى أنّ ذلك يعكس بدقة اهتمامات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. كما أنّ من المهم أن نلاحظ بأنّ توليفة النقاش الواقعي الجديد / الليبرالي الجديد

تعني بأنّ الواقعية والليبرالية هما في الواقع تنويعان للنظرية نفسها، مادامتا تشتركان في الكثير من الأمور.

فهذا النقاش بينهما يشمل الجانب **العقلاني** لنظرية العلاقات الدولية ويعارض تلك المناهج المعروفة باسم **التأملية** والتي سيجري بحثها لاحقا. ولاحظ كيف يؤدي النقاش بين النظريتين إلى الحيلولة دون إجراء نقاش مع نظريات أخرى لا تشترك معهما في الافتراضات نفسها بشأن كيفية إنشاء المعرفة.

النقاط الرئيسية

- إنّ توليفة النقاش **الواقعي الجديد/ الليبرالي الجديد** هي المرحلة الأخيرة من النقاش بين الواقعية والليبرالية ممّا سمحت به الأشكال التي أخذتها هذه النظريات في ثمانينيات القرن العشرين.
- في نهاية ثمانينيات القرن العشرين تطور النقاش **الواقعي الجديد / الليبرالي الجديد** إلى برنامج بحث كبير حيث ركّز كل من أنصار الليبرالية الجديدة والواقعية الجديدة على معالم السياسة الدولية نفسها واستخدما الأساليب نفسها لدراستها. ومن ذلك أنّ **النقاش الواقعي الجديد / الليبرالي الجديد** يمثل مجموعة واحدة من النظريات حول السياسة الدولية تتصف **بالعقلانية**. أمّا المعارضون له فهم أصحاب النظرية **التأملية**.
- يقول بولدوين Baldwin: إنّ هناك **ستة معالم رئيسة** للنقاش الواقعي الجديد/ الليبرالي الجديد، وأهمها التمييز بين التركيز على المكاسب **النسبية** والمكاسب **المطلقة**.
- من المهم ملاحظة عدد الافتراضات التي تشترك فيها النظرية الواقعية الجديدة مع النظرية الليبرالية الجديدة. فكل منهما يرى أنّ الدولة هي أهم العناصر الفاعلة ويرى أن العناصر الفاعلة توصل **الجانب النفعي إلى حده الأقصى**.
- إنّ التوليفة الواقعية الجديدة / الليبرالية الجديدة هي **نقاش** ضيق جدا يتغاضى عن السمات الكبرى لنظام سياسي معولم للعالم. ولذا فهو يبدو متناسبا بشكل دقيق مع **اهتمامات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**.

النظريات التأملية Reflectivist Theories

في هذا القسم أرغب في أن أتناول مجموعة من النظريات التي برزت في العقد الأخير من القرن العشرين، مع أنّه كانت هناك بالطبع نسخ لكل منها عبر تاريخ نظرية العلاقات الدولية. والنقطة التي أركّز عليها هي أنّ أيا من النظريتين لم تحظ بالاهتمام، أو يصبح لها مؤيدون إلا خلال الأعوام الأخيرة، وسيتناول العديد من الفصول الأخرى في هذا الكتاب بعض هذه النظريات، ولذلك فكلّ ما سأقوم به في هذا المقام هو تقديم فكرة عن المواضيع الرئيسية لكل من تلك النظريات. وستجدون مادة واسعة حول نظرية المساواة بين الجنسين في الفصل الخامس والعشرين، وعن بعض جوانب علم الاجتماع التاريخي والنظرية النقدية في الفصل السابع، وكذلك عن النظرية المعيارية في الفصل الرابع والعشرين.

وما أريد أن أقوم به في هذا القسم هو تعريفكم بخمسة من المجالات الرئيسية التي يتم الاضطلاع فيها بالعمل بالنظرية التأملية. ولا بدّ من التنبيه إلى أنّ مجالات العمل الخمسة هذه **لا تكون في مجموعها نظرية واحدة للتأملية**. أي أنّ مختلف الأعمال التي سأتناولها لا يمكن جمعها ببساطة وتقديمها على شكل نظرية واحدة تنافس **التوليفة الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة**. والسبب في ذلك يعود إلى وجود فوارق هائلة بين النظريات التأملية المختلفة، حتّى أنها تختلف فيما بينها بشكل كبير على تركيزها التجريبي **(empirical)**.

وتختلف بشكل جذري أكثر في رؤيتها لبناء المعرفة. إنّ كلا من هذه النظريات هي بطريقتها الخاصة نظريات **ما بعد الوضعية** ولكن بأساليب مختلفة!. **فعلم الاجتماع التاريخي** -على سبيل المثال- هو أقرب إلى **توليفة الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة** في رؤيته لطريقة بناء المعرفة منه إلى **ما بعد المعاصرة**. ولكنني أصنف المناهج الخمسة كمناهج تأملية لأنني أعتقد أنها جميعا ترفض واحدا أو أكثر من الافتراضات الرئيسية (إمّا الدولانية أو الوضعية) للتفسيرات العقلانية.

وباختصار، فإنّ **التفسيرات التأملية تلتقي بما ترفضه من أمور أكثر ممّا تلتقي بما تقبل به**. وبما أنّني سأتناول بالبحث خمسة من المنطلقات النظرية فإنّني لن أحاول تلخيص جميع النقاط الرئيسية، حيث لا يسعني فعل ذلك على أي حال ضمن المجال

المتاح. وبدلا من ذلك سأحاول تناول بعض الأسئلة النموذجية عن العمل في هذا المجال، وأنصحكم بالرجوع إلى **الدليل لمزيد من المراجع** حيث تجدون مقترحات عن مراجع أخرى.

النظرية المعيارية Normative Theory

طرأت على النظرية الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين عودة **النظرية المعيارية** إلى الظهور كمركز اهتمام للنظرية الدولية. فخلال عقود كثيرة مضت كان هذا العمل في معزل عن التيار السائد حيث إنّ الاتجاه السائد في هذا الفرع من فروع المعرفة قد وقع تحت سحر النظرية **الوضعية**. ولنذكر أنّ الادعاءات الأبرز للنظرية الوضعية تشمل فكرة بوجود فرق واضح بين "**الحقائق**" و"**القيم**". وهذا يعني بأنّه لا يجوز من الناحية العلمية أن ننفق وقتا أكثر من اللازم في النقاش عما يجب أن يكون عليه العالم. وعوضا عن ذلك فإنّ من الأفضل الاهتمام بالأشياء كما هي.

وهناك مشكلتان أساسيتان لهذا الموقف. **أولاهما** أنّه تحديد ضيق جدا لما تهتم به السياسة حيث إنّ دارسي علم السياسة قد فتنوا لآلاف السنين بالبحث عن **الحياة الطيبة**"، وما في أنماط معينة من الحياة وبعض أشكال الترتيب السياسي من نقاط ضعف وقوة. ولذلك فإنّ تعريف السياسة بأنّها تقتصر على المجال التجريبي (**empirical**) هو عمل فيه الكثير من التقييد، وقد تعتقدون أنه عمل سياسي أيضا (أي انه يهدف إلى دعم بعض الترتيبات السياسية القائمة).

ومع ذلك فإذا كان كل ما باستطاعتنا القيام به هو مناقشة **الكيفية** التي تعمل بها الأشياء وليس **السبب** في ذلك، فإنّ من شأن ذلك أن يؤدي إلى تطبيع الانقسامات الراهنة في السلطة. ولذلك فعندما تكون لدي السلطة فإنّ دراسة السياسة يجب أن تنحصر بكيفية عملها. فإذا ما طرحتم سؤالا حول ما إذا كان ينبغي أن أمتلك القوّة أو السلطة، وكان بمقدوري عندئذ رفض ذلك باعتباره "**مفعما بالقيم**" أو أنّه "**معياري**" فإنّ من شأن رفضي هذا أن يجعل عملكم يفقد مشروعيته على الفور.

و**المشكلة الثانية** المتعلّقة بتهميش الأعمال المعيارية هي الاعتراض الجدي بأنّ **جميع** النظريات تعكس قيما وأن السؤال الوحيد هو عما إذا كانت القيم محجوبة أم لا. ومن الأمثلة على ذلك المثال الذي أوردناه في الفقرة السابقة. فإذا كان بمقدوري أن

أخبركم بأنّ الأشياء "**هي ماهي عليه ليس إلا**" فإنّ من الواضح أنّ ذلك يعبر عن وجهة نظري بشأن ماهية العالم الاجتماعي وماهي السمات الثابتة وغير الثابتة فيه.

وفي نظري ـ كمؤلف لهذا الفصل ـ أنّ كلّ النظريات تنطوي على قيم في كل تحليلاتها، ابتداء من الأشياء التي تختار التركيز عليها بوصفها "**الحقائق**" التي ينبغي تفسيرها، بالطرق التي تستخدمها هذه النظريات لدراسة هذه "**الحقائق**"، ووصولا إلى الوصفات السياسية التي تقترحها. ولذلك فالمسألة ليست ما إذا كانت النظرية المعيارية غريبة أو اختيارية، بل إنّ كلّ النظريات تنطوي على افتراضات ومضامين معيارية، ولكنّها في الغالب غير ظاهرة.

وهكذا ففي العقد الأخير من القرن العشرين كان هناك انبعاث كبير للنظرية المعيارية عن السياسة العالمية. وقد يكون أوضح استعراض لما كتب عن هذا الموضوع هو ما كتبه كريس براون (Chris Brown 1992) . راجع الحقل ٩ -٢ للاطلاع على آرائه في النظرية المعيارية.

الحقل ٩ -٢ : وجهة نظر كريس براون عن النظرية المعيارية
يقصد بالنظرية المعيارية للعلاقات الدولية ذلك الحجم من الأعمال التي تتناول البعد الأخلاقي للعلاقات الدولية، وكذلك المسائل الأوسع المتعلقة بالمعاني والتفسيرات التي يولّدها هذا الفرع من فروع المعرفة. وهي في جوهرها تتناول الطبيعة الأخلاقية للعلاقات بين المجتمعات/ الدول سواء في سياق البرامج القديمة التي كانت تركّز على العنف والحرب، أو البرامج الحديثة / الأكثر حداثة التي تخلط بين هذه الاهتمامات التقليدية والطلب العصري للعدالة التوزيعية على مستوى العالم.
المصدر: Brown (1992: 3-4).

ففي كتابه يبدأ استعراضه بذكر وضعين معياريين عن السياسة الدولية **والكوزموبوليتانية والمجتمعية**. أمّا الكوزموبوليتانية فهي الرأي القائل إن أي نظرية معيارية عن السياسة العالمية لابدّ أن تركّز إما على **الإنسانية ككل** أو على **الأفراد**. ومن ناحية أخرى فإنّ المجتمعية تدّعي بأنّ نقطة التركيز المناسبة هي **المجتمع السياسي**

(الدولة). وهذا التمييز يعني بأنّ شروط النقاش هي فيما إذا كان هناك أساس للحقوق والالتزامات بين الدول في السياسة العالمية، أم أنّ أصحاب هذه الحقوق والالتزامات هم أفراد، سواء أكان ذلك باعتبارهم أفرادا أم على مستوى الإنسانية ككل. هل للدول الحق – مثلا - في أن تمتلك مخزونا كبيرا من الأسلحة النووية للدفاع عن النفس إذا كان باستطاعة هذه الأسلحة أن تقضي على البشرية جمعاء ؟ أو هل تقبل بعض الثقافات القيام "**بختان النساء**" لأن تلك هي "**الطريقة التي تجري بها الأمور عندها**" ، أم أنّ هناك حقوقا تمتلكها النساء المعنيات أكثر أهمية من حقوق الدولة في صناعة قراراتها ؟. وهذا يقودنا إلى قضايا معقدة تتعلّق بالتدخل في شؤون الدول الأخرى كما تتعلّق بحقوق الإنسان، ولكن بإمكانكم أن تلحظوا ما قد ينشأ من نقاش معياري واسع من هذه القضايا والقضايا المتصلة بها.

في القسم الأكبر من كتابه يستخدم براون التمييز بين الكوزموبوليتانية والمجتمعية لفحص ثلاث نقاط محورية رئيسة للنظرية الدولية المعيارية وهي: القيمة الأخلاقية التي يجب إسنادها إلى استقلال الدولة، وأخلاقيات العنف الدولي (**نظرية الحرب العادلة**) وقضية العدل الدولي مع إيلاء اهتمام خاص للالتزامات التي تدين بها الدول الغنية في العالم للدول الفقيرة. وكما يمكنكم أن تتصوروا، فإنّ الكوزموبوليتانيين والمجتمعيين لهم رؤى مختلفة حول هذه القضايا.

وإذا أخذنا القضية الأولى نجد أن الكوزموبوليتانية ترفض بوضوح الفكرة القائلة: إن للدول الحق في الاستقلال إذا كان هذا الاستقلال يسمح للدولة بانتهاج سلوك يتعارض مع الحقوق الأخلاقية للإنسانية ككل أو للأفراد. أمّا المجتمعية فتعارض أي تقييد على الاستقلال لا ينبع من المجتمع نفسه. وبالطريقة نفسها يختلف أنصار الكوزموبوليتانية والمجتمعية بشأن التوقيت الصحيح لتدخّل الدول في شؤون الدول الأخرى، وكيف ينبغي علينا أن نقيّم النداءات الداعية إلى توزيع أكثر عدلا للموارد الاقتصادية.

وأبرز أصحاب النظريات حول المسألة الأولى بيتز (Beitz 1979) وفروست (Frost 1996) وناردين (Nardin 1983). أمّا بالنسبة للمسألة الثانية فقد كان أبرز الكتاب ولزر (Waltzer 1977) وفي المسألة الثالثة يعتبر كل من راولز (Rawls 1971) وباري (Barry 1989) من المؤلفين الأساسيين.

النقاط الرئيسية

- بقيت **النظرية المعيارية** خارج الأضواء عقودا عدّة بسبب هيمنة **النظرية الوضعية** التي وصفتبأنّها "**مشحونة بالقيم**" و"**غير علمية**".
- في العقد الأخير عاد الاهتمام بالنظرية المعيارية ممّا ربط النظرية الدولية بالنقاشات الرئيسية التي كانت قائمة في علم السياسة. وقد ازداد التسليم الآن بأنّ **كل النظريات تنطوي على افتراضات معيارية إما بشكل صريح أو ضمني**.
- إنّ التمييز البارز في النظرية المعيارية هو بين النظرية **الكوزموبوليتانية** والنظرية **المجتمعية** حيث ترى الكوزموبوليتانية أن أصحاب الحقوق والالتزامات هم الأفراد بينما ترى المجتمعية أنهم يتمثلون بالدولة.
- يحدّد **كريس براون** ثلاثة مجالات رئيسية للنقاش في النظرية المعيارية المعاصرة: **استقلال الدولة، والأطر الأخلاقية لاستخدام القوة، والعدل الدولي**.

نظرية المساواة بين الجنسين Feminist Theory

سوف يتناول الفصل الخامس والعشرون بشيء من التفصيل التنويعات الرئيسية لنظرية المساواة بين الجنسين. ولا أريد أن أكرّر هذه التفاصيل هنا. وعوضا عن ذلك أريد إعطاءكم فكرة شاملة مبسطة للأشكال الأربعة الرئيسية لنظرية المساواة بين الجنسين قبل التوسع في شرح نوع واحد منها. على أنّه لا بدّ لي من التوضيح بأنّي سأركّز من بين هذه التنويعات على **نظرية الموقف من المساواة بين الجنسين**، ليس لأنّه موضوعي المفضل بالضرورة، بل لأن الفصل الخامس والعشرين الذي يبحث في قضية الجنس (gender) (الذكور والإناث) يؤدي مهمة شاملة بتوضيح القوّة الكبيرة التي يتمتع بها واحد من التنويعات الأخرى وهو **النظرية الليبرالية للمساواة بين الجنسين**.

أمّا الجزء الوارد أدناه حول **نظرية ما بعد الحداثة** فيتداخل مع ما أريد أن أقوله عن تنويع ثالث يتمثّل في **المساواة بين الجنسين من منظور ما بعد الحداثة**. أمّا التنويع الأخير وهو **نظرية المساواة بين الجنسين من وجهة نظر اشتراكية / ماركسية** فيشترك في كثير من النواحي مع بعض المواد المعنية **بنظرية النظام العالمي** الواردة مناقشتها في الفصل السابع.

لم يصبح عمل المساواة بين الجنسين المعني بالسياسة العالمية عملا شائعا إلا في أواسط ثمانينيات القرن العشرين. وقد نشأ هذا العمل أصلا من العمل في سياسة التنمية، وفي الأبحاث المتعلقة بالسلام، ولكن في نهاية ثمانينيات ذلك القرن نشأت أول موجة من أعمال المساواة بين الجنسين سميت: **"النظرية الليبرالية للمساواة بين الجنسين"** وطرحت السؤال التالي: **"أين كانت المرأة في السياسة الدولية؟"** فلم تكن يكتب عنها بالتأكيد في النصوص الرئيسية، بحيث ظهرت غير مرئية.

ومن ثمّ برز كتّاب وكاتبات مثل سينثيا اينلو (Synthia Enloe 1989:1993) وأظهروا مدى انخراط المرأة في السياسة العالمية. وهذا لا يعني أنّها لم تكن موجودة فيها، بل إنّها في الحقيقة لعبت دورا مركزيا إمّا كعاملة رخيصة الأجر في المصانع أو كغانية حول القواعد العسكرية أو كزوجة لدبلوماسي. والملاحظ هنا أنّ الصورة التقليدية التي رسمت لها في النظرية الدولية التقليدية اعتبرت أن هذه النشاطات أقل أهمية من أعمال رجالات الدولة (كذا).

وكانت إينلو مصممة على إظهار مدى حساسية أهمية هذه النشاطات النسائية في عمل النظام السياسي والاقتصادي الدولي. وهكذا فإنّ المساواة بين الجنسين الليبرالية كما أشار زاليوسكي (Zalewski 1993b:116) هي بنسخة **"أضف النساء وحرك"**.

ووفقا لذلك ينظر أنصار المساواة الليبرالية بين الجنسين إلى الأساليب التي استبعدت فيها المرأة من السلطة، ومن لعب دور كامل في الحياة السياسية، عوضا عن تقييدها بأدوار ذات أهمية كبرى لأداء الأمور، ولكنّها لا تعتبر عادة ذات أهمية في رأي نظريات السياسة العالمية. إنّ أنصار المساواة الليبرالية بين الجنسين يريدون من حيث الأساس أن تتمتّع النساء بالحقوق والفرص نفسها التي يتمتّع بها الرجال.

والفرع الثاني من نظرية المساواة بين الجنسين هو المساواة الاشتراكية / الماركسية. وكما يوحي الاسم فإنّ التأثير هنا هو تأثير ماركسي بتأكيده على دور القوى المادية والاقتصادية بالدرجة الأولى في تقرير حياة المرأة. وبالنسبة لنظرية المساواة الماركسية بين الجنسين فإنّ سبب عدم تحقيق المساواة للمرأة يعود إلى النظام الرأسمالي، فإسقاط النظام الرأسمالي هو الطريق لتحقيق المساواة للمرأة. والنظرية الاشتراكية للمساواة بين الجنسين، التي لحظت بأنّ اضطهاد المرأة حدث في مجتمعات ما قبل الرأسمالية، ويستمر في المجتمعات الاشتراكية، تختلف عن النظرية الماركسية للمساواة

بين الجنسين في أنّها تطرح سببا ماديا مركزيا. ثانيا في تحديد الظرف الذي يؤدي إلى عدم معاملة المرأة على قدم المساواة، وهو النظام الأبوي لسيطرة الذكور. فالنظرية الماركسية للمساواة بين الجنسين ترى أن الرأسمالية هي النظام الأكثر اضطهادا للمرأة.

أما عند الاشتراكيين من أنصار المساواة فإنّ الاضطهاد يأتي من الراسمالية مضافا إليها النظام الابوي. وبالنسبة لأنصار النظرية الاشتراكية / الماركسية -إذا- فإنّ تركيز أي نظرية في السياسة العالمية يكون على الأنماط التي يؤدّي فيها النظام الرأسمالي العالمي والنظام الأبوي للسلطة إلى حرمان المرأة بشكل مطرد مقارنة بالرجل. وكما يمكنكم أن تتصوروا، فإنّ هذا المنهج نافذ البصيرة بشكل خاص عند البحث في طبيعة الاقتصاد العالمي، وتفاوت مزاياه ومساوئه التي تنطبق على المرأة.

أمّا التنويع الثالث لنظرية المساواة بين الجنسين فهو المساواة بين الجنسين في فترة **ما بعد الحداثة**. وكما يوحي الاسم فإنّ هذا التنويع سلسلة من الأعمال النظرية تجمع معا عمل ما بعد الحداثة المتعلّق بالهوية والتركيز على الجنس (gender). وخلافا للتنويعات الأخرى للحركة المساواة بين الجنسين هنا، فإنّ التركيز هو على الجنس، وليس على المرأة بحدّ ذاتها. والجنس يشير إلى البنية الاجتماعية للفوارق بين الرجل والمرأة.

والقضية الرئيسية بالنسبة لنظرية المساواة في عصر ما بعد الحداثة هي نوع الدور الذي يناط بكل من الرجل والمرأة في بنية السياسة العالمية وعملياتها. وبتعبير آخر: أي نوع من "الرجال" يلزم للخدمة في الجيوش؟ لاحظ النقاش الحاد الذي نشأ مؤخرا حول كل من: النساء، والرجال الشاذين جنسيا، والنساء اللواتي يخدمن في القوات المسلحة. أي: ببساطة كيف ساهمت السياسة العالمية في إنتاج أنواع معينة من الرجال والنساء؟ هذا سؤال جذري لا يمكننا الخوض فيه هنا. ولكن مع أنّه يبدو بعيدا جدا عن النظريات الرئيسية للسياسة العالمية ممّا يجعلنا نميل إلى إهماله، أرجو منكم أن تتأملوا في الفكرة التي مفادها أن ما قد يكون أحدكم عليه من رجل أو امرأة قد لا يكون أمرا **"طبيعيا"**؛ ولكن قد يكون الأمر أن ما يعنيه أن يكون الإنسان امرأة أو رجلا في مجتمعكم عند قراءة هذه الأسطر يختلف عما يعنيه لقراء آخرين.

أمّا النسخة الأخيرة من نظرية المساواة بين الجنسين التي أودّ ذكرها بل التي أرغب في التركيز عليها فهي **المساواة الاستشرافية** بين الجنسين (Zalewski 1993a). وهذا التنويع نتج عن النظرية **الراديكالية** للمساواة بين الجنسين والتي تدّعي من حيث

الأساس بأنّ العالم كان يحكمه الرجال وما يحملونه من أفكار. وتبعا لذلك فقد أشارت النظرية الراديكالية للمساواة بين الجنسين إلى أنّ تجارب المرأة قد أهملت إلا عندما تمّ الإقلال من شأنها بمقارنتها بتجارب الرجل. فالهدف إذن هو إعادة وصف للحقيقة من وجهة نظر نسائية.

وفي أعمال المنظّرين البارزين للمساواة بين الجنسين مثل ساندرا هاردنغ (Sandra Harding 1986) يتمّ تطوير هذا المنهج ليصبح مساواة استشرافية بين الجنسين وهي محاولة لتطوير نسخة أنثوية عن الحقيقة. وبما أنّ المعرفة كانت حتّى هذا التاريخ معرفة ذكورية فإنّ النتيجة لم تكن تتعدّى كونها فهما جزئيا للعالم. والمنادون بنظرية المساواة الاستشرفية بين الجنسين يرغبون في تحسين هذا الفهم عن طريق تجسيد المنظورات الأنثوية. وهذا تحرك مثير للخلاف في موضوع المساواة بين الجنسين لأنه يفترض وجود شيء يدعى نظرة نسائية للعالم (تختلف عن تنويعات من الآراء الأنثوية حسب مواقعها الاجتماعية / الاقتصادية / الثقافية / الجنسية). كما أنّ له محاذير مثل جعل آراء النساء وطبيعتهن أمورا ضرورية، وثابتة بالقول: إنّ **هذه** هي الطريقة التي تنظر بها المرأة إلى العالم.

ومع ذلك وعلى الرغم من هذه المخاطر في نظرية المساواة الاستشرافية بين الجنسين فقد كان لها تأثير هام في إيضاح مدى سيطرة الذكور على النظريات الأساسية في السياسة العالمية. وللتعرف على مثال شديد الإقناع عن الطريقة التي ينظر بها أصحاب نظرية المساواة الاستشرافية بين الجنسين إلى السياسة العالمية، انظر الحقل ٩-٣، الذي يحوي صياغة جديدة قامت بها ج. آن تيكنر (Ann Tickner) "**للمبادئ الستة للواقعية السياسية**" الشهيرة التي طوّرها "**عراب**" الواقعية هانز مورغنتاو (Hans Morgenthau).

وفي كلّ حالة من الحالات سترى كيف قامت تيكنر بتوضيح كيف تعكس قواعد مورغنتاو "**الموضوعية**" القيم وتعاريف الحقيقة من وجهة نظر الرجل بدلا من وجهة نظر المرأة. وسترى كيف أعادت تيكنر صياغة هذه القواعد نفسها وفقا لخصائص أنثوية وليس ذكورية.

النقاط الرئيسية

- هناك أربعة تنويعات رئيسية لنظرية المساواة بين الجنسين وهي: **الليبرالية، والماركسية/الاشتراكية، وما بعد الحداثة، والاستشرافية.**
- النظرية **الليبرالية** للمساواة بين الجنسين تبحث الدور الذي تلعبه المرأة في السياسة العالمية، وتتساءل عن سبب تهميشها، وتطالب بمنح المرأة الفرص نفسها الممنوحة للرجل.
- النظرية **الاشتراكية /الماركسية** للمساواة بين الجنسين تركّز على **النظام الرأسمالي الدولي**. ويرى أنصار المساواة الماركسيون أنّ اضطهاد المرأة هو نتاج جانبي للرأسمالية، بينما تعتبر النظرية الاشتراكية للمساواة كلا من الرأسمالية والأبوية تركيبتين يجب التغلب عليهما إذا أرادت المرأة أن يكون لها أي أمل في تحقيق المساواة مع الرجل.
- أمّا أتباع نظرية ما بعد الحداثة للمساواة بين الجنسين فيهتمون بالجنس (gender) مقابل موقع المرأة بحد ذاته. وهم يبحثون عن الأساليب التي يتم بها بناء الذكورة والأنوثة ويهتمون بمعرفة كيف تقوم السياسة العالمية ببناء أنواع معينة من **"الرجال"** و**"النساء"**.
- يرغب أتباع نظرية المساواة **الاستشرافية** بين الجنسين أمثال آن تيكنر (Ann Tickner) في تصحيح الوضع الذي يسيطر فيه الذكور على تحديد معرفتنا للعالم. وتحقّق تيكنر ذلك عن طريق إعادة وصف المبادئ **"الموضوعية"** الستة للسياسة العالمية التي طورها هانز مورغنتاو وفقا للرؤية الأنثوية للعالم.

النظرية النقدية: Critical Theory

تتبنّى النظرية النقدية تقاليد فكرية عريقة فهي قد تطوّرت من الفكر الماركسي الذي يعود إلى عشرينيات القرن العشرين حين انبثقت عن أعمال **مدرسة فرانكفورت** (Frankfurt School). وتتداخل النظرية بشكل كبير مع **نظرية النظام العالمي**، إلا أنّه أصبح لها تأثير قوي في النظرية العالمية منذ أوائل ثمانينيات ذلك القرن. وكان أكثر

الشخصيات تأثيرا أندرو لانكليتر(Andrew Lanklater 1990) وروبرت كوكس (Rober Cox 1996).

وسوف أبني تعليقاتي النظرية النقدية على دراسة جيدة جدا عن **النظرية النقدية** كتبها مارك هوفمان (Mark Hoffman 1987) . ويلاحظ هوفمان أنّ هذه النظرية اتضحت معالمها بالتفصيل لأول مرة في مقالة كتبها ماكس هوركهايمر (Max Horkheimer). عام ١٩٣٧.

وكان هوركهايمر معنيا بتغيير المجتمع، وكان يعتقد بأنّ النظريات التي من شأنها تحقيق هذا التغيير لا يمكن تطويرها بالطريقة نفسها التي تقوم فيها العلوم الطبيعية بتطوير النظريات. فلا يمكن لعلماء الاجتماع أن يكونوا مثل علماء الطبيعة بمعنى أنهم مستقلون ونزيهون فيما يتعلّق بموضوع دراستهم، فهم جزء من المجتمع الذي يدرسونه. وفي مشاركة مهمة له في التفكير في طبيعة العلوم الاجتماعية احتجّ هوركهايمر بأنّ هناك ارتباطا وثيقا بين المعرفة والسلطة، وكان يعتقد بأنّ أهمّ القوى القادرة على التغيير في العلوم الاجتماعية هي القوى الاجتماعية، وليس المنطق "**المستقل**" للأشياء التي يتم تفسيرها.

وعند هذه النقطة يميّز هوركهايمر بين النظرية "**التقليدية**" والنظرية "**النقدية**": فالنظرية التقليدية ترى العالم كمجموعة من الحقائق تنتظر من يكتشفها باستخدام العلم. ولقد لمسنا وجهة النظر هذه سابقا عند مناقشتنا **للنظرية الوضعية**، وكان هدف هوركهايمر حقّا هو تطبيق النظرية الوضعية على العلوم الاجتماعية. وكان يجادل بأنّ صانعي النظريات التقليديين كانوا مخطئين حين جادلوا بأنّ "**الحقيقة**" التي تنتظر من يكتشفها قد يمكن إدراكها بشكل مستقل عن الإطار الاجتماعي الذي يتم فيه الإدراك. ولكن الوضع كان أسوأ من ذلك لأنّ هوركهايمر احتجّ بأنّ النظرية التقليدية شجعت على زيادة التلاعب بحياة البشر. وقد رأت العالم الاجتماعي منطقة للسيطرة والهيمنة تماما كالطبيعة، ولذلك فقد كانت لا تأبه بإمكانيات تحرير الإنسان.

الحقل ٩ -٣:إعادة صياغة المبادئ التي وضعها مورغنتاوعن الواقعية السياسية من قبل ج.آن تيكنر

المبادئ الستة التي وضعها مورغنتاو:

١. إنّ السياسة -شأنها في ذلك شأن المجتمع بشكل عام- تحكمها قوانين موضوعية لها جذور في الطبيعة الإنسانية التي لا تتبدل: ولذلك فإنّ من المكن تطوير نظرية عقلانية تعكس هذه القوانين الموضوعية.

٢. إنّ المعلم الرئيسي الذي يميّز الواقعية السياسية هو مفهوم المصلحة الذي يعرّف على أساس أنّ السلطة تغرس في مادة السياسة نظاما عقلانيا ممّا يجعل الفهم النظري للسياسة أمرا ممكنا. وتركّز الواقعية السياسية على الأمور العقلانية والموضوعية، وكذلك الأمور غير العاطفية.

٣. تفترض النظرية الواقعية بأنّ المصلحة المتمثلة بالسلطة هي فئة موضوعية صالحة عالميا، ولكن ليس لها معنى ثابت بشكل دائم. فالسلطة تعني: هيمنة الإنسان على أخيه الإنسان.

٤. إنّ الواقعية السياسية واعية للأهمية الأخلاقية للعمل السياسي. كما أنّها واعية للتوتر القائم بين الأوامر الأخلاقية ومستلزمات العمل السياسي الناجح.

٥. ترفض الواقعية السياسية ربط التطلعات الافتراضية لأمة معينة بالقوانين الافتراضية التي تتحكم بالعالم. إنّ مفهوم المنفعة محددا بشروط السلطة هو الذي يحمينا من خطر المغالاة الأخلاقية والحماقة السياسية.

٦. يحافظ المناصر للواقعية السياسية على استقلالية الساحة السياسية. وهو يطرح السؤال التالي: "**كيف تؤثر هذه السياسة في قوّة الأمة ؟**" إنّ الواقعية السياسية مبنية على مفهوم تعددي للطبيعة البشرية. فالإنسان الذي لا يتعدى كونه "**رجل سياسة**" ليس إلا حيوانا حيث تعوزه عندئذ القيود الأخلاقية. ولكن لتطوير نظرية استقلالية للسلوك السياسي لابدّ من أن يتجرد "**رجل السياسة**" **هذا** من الجوانب الأخرى للطبيعة البشرية.

مبادئ تكنر الستة:

١. إنّ نظرية المساواة بين الجنسين ترى أن الموضوعية، كما تعرف من وجهة

نظر ثقافية، ترتبط بالذكورية. ولذلك فإنّ القوانين التي تحكم الطبيعة البشرية التي يفترض أن تكون **"موضوعية"** تعتمد على رؤية ذكورية جزئية للطبيعة البشرية. فالطبيعة البشرية ذكورية وأنثوية معا: إنها تحتوي على عناصر تكاثر وتطوير المجتمع وكذلك على السيطرة السياسية. وتوفّر الموضوعية الديناميكية لنا رؤية أكثر ارتباطا بالموضوعية مع إمكانية أقل للسيطرة.

٢. تعتقد نظرية المساواة بين الجنسين بأنّ المصلحة الوطنية هي أمر متعدد الأبعاد ومرتبط بالسياقات. ولذا لا يمكن تعريفها فقط من منطلق القوة. وفي العالم المعاصر تتطلّب المصلحة القومية حلولا تعاونية بدلا من الحلول التي محصلتها صفر، وذلك للتصدي لمجموعة من المشكلات العالمية المترابطة مثل الحرب النووية والرفاه الاقتصادي وتدهور أوضاع البيئة.

٣. لا يمكن إضفاء معنى على السلطة يكون صحيحا على الصعيد العالمي. إنّ السلطة كقوة مهيمنة مسيطرة تميز المصالح الذكورية وتهمل إمكانية التفويض الجماعي، وهو جانب آخر من جوانب القوّة كثيرا ما يرتبط بالأنوثة.

٤. إنّ نظرية المساواة بين الجنسين ترفض إمكانية فصل الأوامر الأخلاقية عن العمل السياسي. فكل عمل سياسي له أهمية أخلاقية. إنّ جدول أعمال الواقعي للوصول إلى الحد الأقصى من النظام عبر السلطة والهيمنة يعطي الأولوية للأوامر الأخلاقية المتعلقة بالنظام على الأوامر المتعلقة بالعدل، وتلبية الحاجات الأساسية الضرورية إلى تأمين تناسل المجتمع.

٥. إنّ نظرية المساواة بين الجنسين التي تدرك بأنّ الطموحات الأخلاقية لأمة ما لا يمكن مساواتها بالمبادئ الأخلاقية العالمية، تسعى لإيجاد عناصر أخلاقية مشتركة في الطموحات الإنسانية يمكن أن تشكّل الأساس في التخفيف من الصراع الدولي وبناء المجتمع الدولي.

٦. إنّ نظرية المساواة بين الجنسين تنكر صلاحية الاستقلال السياسي. وحيث إن الاستقلال مرتبط بالذكورية في الثقافة الغربية فإنّ الجهود التنظيمية التي تبذل لبناء رؤية عالمية لا تعتمد على مفهوم تعددي للطبيعة الإنسانية هي جهود جزئية وترتبط بالذكورية. وإنّ إقامة الحدود حول مجال سياسي محدد بشكل ضيق يعرّف المفهوم السياسي بطريقة تستبعد اهتمامات المرأة ومساهماتها.

المصدر: (Tickner 1988:430-1, 437-8).

وعوضا عن ذلك اقترح هوركهايمر تبني **النظرية النقدية**. وكما أشار هوفمان فإنّ النظرية النقدية لا ترى الحقائق من منظور النظرية التقليدية نفسه. فأصحاب النظرية النقدية يرون أنّ الحقائق هي حصيلة لأطر اجتماعية وتاريخية محددة. إنّ الإدراك بأنّ النظريات مغروسة في هذه الأطر يتيح لأصحاب النظرية النقدية أن يفكروا مليا بالمصالح التي تخدمها أي نظرية معينة.

إنّ الهدف الصريح للنظرية النقدية هو التقدّم في موضوع تحرير الإنسان، وهذا يعني أن هذه النظرية هي نظرية معيارية صريحة لها دور تلعبه في النقاش السياسي. وهذا بالطبع عكس رأي النظرية التقليدية أو **الوضعية** التي تفترض أن النظرية يقصد بها أن تتمتّع بالحيادية، وأن تحصر اهتمامها في كشف الحقائق والأنماط الموجودة سلفا ضمن عالم مستقل خارجي. ففي فترة ما بعد الحرب كان يورغن هابرماس **(Jurgen Habermas)** على رأس مفسري النظرية النقدية وكان أكثر مقولاته تأثيرا هي مفهومه عن **حالة الكلام المثالي**، حيث يقوم الأفراد بإظهار **كفاءة في الاتصال** تؤدّي إلى توافق عقلاني حول النقاش السياسي. وهذه الحالة من شأنها أن تؤدّي إلى تطوير سياسات تحررية. ويعرف هذا بأنّه حالة "**أخلاق الحديث**".

وفي مجال النظرية الدولية كان أول المساهمين في نظرية نقدية رئيسة هو **روبرت كوكس** (Robert Cox) في عام ١٩٨١.انظر (Cox in his 1996: Ch. 6). لقد كانت مقالة كوكس ذات تأثير هائل، لأنّها كتبت في جانب منها كهجوم على الفرضيات الرئيسية لنظرية **الواقعية الجديدة** والتي انتقدها بأكبر فعّالية بسبب التزاماتها **المعيارية** الدفينة. فبدلا من أن تكون موضوعية يفضحها كوكس بأنّ فيها مجموعة من الآراء حول ما يترتب على الدول أن تتبعه في سياستها الخارجية، أي العقلانية الواقعية الجديدة. كما أنّه يكشف أنها نظرية جزئية تعرّف الدولة بطريقة محددة (وغير اقتصادية) وتستبعد من صلب قانونها مجموعة من العلاقات السياسية الأخرى.

وباختصار فإنّ كوكس يرى أنّ نظرية الواقعية الجديدة تجسّد ما عناه هوركهايمر بالنظرية التقليدية: ويسميها كوكس: **نظرية حل المشكلات** التي "تتناول العالم كما تجده،

بما يسود فيه من علاقات اجتماعية وسلطوية ومؤسّسات تنتظم تلك العلاقات فيها باعتبارها الإطار المفترض للعمل. والهدف العام من حلّ المشكلات هو جعل هذه العلاقات والمؤسّسات تعمل بسلاسة عن طريق التعامل بشكل فعّال مع بعض مصادر المشاكل.... ولا يتم التشكيك هنا في النموذج العام للمؤسسات والعلاقات" (1996:88). والنتيجة إذا هي **إضفاء الصيغة القانونية والمادية** على النظام القائم.

ولذلك فإنّ نظرية حل المشكلات تعمل على جعل التوزيع الحالي للسلطة يبدو طبيعيا. إلا أنّ كوكس في أحد أقواله المشهورة يبين رغم ذلك "أنّ **النظرية هي دائما مكرسة لخدمة البعض وتحقيق بعض الأهداف**" (1996:87). فالنظريات ترى العالم من زوايا اجتماعية وسياسية محدّدة وهي لا تتمتّع بالاستقلالية. ويقول كوكس:" **إنّه ليست هناك نظرية بحدّ ذاتها معزولة عن وجهة نظر لها في الزمان والمكان**". وعندما توجد نظرية تمثل نفسها على ذلك النحو فمن المهم أكثر أن نبحث فيها كايديولوجية وأن نعري منظورها **الدفين** (1996:87).

وعلى عكس ذلك يرى كوكس أنّ النظرية الدولية يجب أن تكون **نظرية نقدية**. وقد لخص هوفمان أفكار كوكس عن النظرية النقدية بوضوح شديد وهي مبينة في الحقل (٩-٤). والمثير للاهتمام بشكل خاص هو ما يتعلّق برؤية الحقيقة (علم الوجود) التي تبناها أصحاب النظرية النقدية. ويلاحظ كوكس، مرددا في ذلك كثيرا من المواضيع من المناهج **التأملية الأخرى**، أن التركيبات الاجتماعية هي **ذاتية مشتركة** (intersubjective) بمعنى أنها مبنية على أسس اجتماعية. وهكذا فبالرغم من أنّ أنصار نظرية الفلسفة الوضعية لا يرون فيها ما يرون بالذات في الأشجار والأبنية، فإنّ أنصار النظرية النقدية يرون في البنيان آثارا مماثلة جدا. ولذا يركّز فوكس على كيفية نشوء "**المعطيات**" الخاصة بالنظرية التقليدية مثل "الأفراد" أو "**الدول**" بواسطة بعض القوى التاريخية والاجتماعية. وهكذا فإنّ الدولة ليست دولة دائما *على عكس* الواقعية الجديدة، فالدول تختلف بشكل كبير عبر التاريخ وهي أشياء مختلفة في أوقاتٍ مختلفة. يرى كوكس إذن أن الدولة ليست ما تراه فيها الواقعية الجديدة من خصيلة للنظرية الدولية بل إنّها تنشأ عن القوى الاجتماعية كما تنشأ التركيبات الاجتماعية الأخرى. ويهتم كوكس بشكل خاص بكيفية تجاوز هذه البنى والتغلب عليها، ومن هنا تركيزه على طبيعة **الهيمنة**.

ومنذ أن قام كوكس بطرح النظرية النقدية في النظرية الدولية حدث العديد من المساهمات من منظرين نقديين آخرين. ولن أقوم بتلخيص مساهماتهم هذه هنا لضيق المكان، ولكن أود أن أورد مثالين مثيرين للاهتمام بشكل خاص قام بهما أندرو لينكليتر (1990) وتطور **الدراسات النقدية الأمنية** بناء على ما كتبه بعض المؤلّفين مثل كين بووث (Ken Booth 1991) وريتشارد وين جونز (Richard Wyn Jones 1995). ولمطالعة ملخص عن أعمال هؤلاء الكتّاب المناصرين للنظرية النقدية وغيرهم راجع (Devetak 1996a) وتتمحور أبحاث أولئك المفكرين جميعا حول الاهتمام بكيفية نشوء النظام الحالي وارتقائه. وهكذا فإنّ النظرية النقدية ليست قاصرة على اختبار نظام ما بين ـــ الدول، بل إنّها تركّز على كل الأمثلة الرئيسية للقوة والسيطرة. وهذا ما يجعلها مناسبة على نحو خاص للسياسة الدولية المعاصرة، لأنّها لا تتعامل مع الدولة على أنّها العنصر الفاعل "الطبيعي" بل إنّها تهتم ملامح السيطرة كافة في عالم تحكمه العولمة.

الحقل ٩ -٤ : النظرية النقدية لروبرت كوكس (Robert Cox)
إنّها تقع بمعزل عن النظام السائد في العالم، وتتساءل كيف تطوّر هذا النظام. إنّها تقييم تأملي للإطار الذي تفترضه نظرية حلّ المشكلات كأمر واقع. إنّها تنظر في مجتمع البنية السياسية والاجتماعية ككلّ، وتسعى إلى فهم عملية التغيير في إطار الكل وأجزائه معا. يترتب عليها وضع نظرية عن التاريخ وفهم التاريخ كعملية تغيير وتحول مستمرين. إنّها تبحث في أصول ومشروعية المؤسّسات الاجتماعية والسياسية والتحري فيما إذا كانت هذه المؤسّسات في حالة تغير، وكيفية حصول هذا التغير. وتسعى إلى أنّ تحدّد العناصر الشمولية بالنسبة للنظام العالمي والعناصر الطارئة تاريخيا. تتضمن نظرية كوكس النقدية نظرية حلّ المشاكل، وتهتم بكل من المصالح المعرفية الفنية والعملية المدركة، وتسعى باستمرار إلى تعديل مفاهيمها على ضوء الموضوع المتغير الذي تسعى إلى فهمه. تتضمّن عنصرا طوباويا معياريا لمصلحة نظام اجتماعي وسياسي يختلف عن

النظام السائد ويدرك أيضا العوائق التي تعترض سبيل الوصول إلى نظام عالمي بديل ممكن عبر عمليات تاريخية. إنّ القدرة على التحول موجودة في النظام السائد ولكنّها أيضا مقيدة بالقوى التاريخية التي أوجدت ذلك النظام.

إنّ هذه النظرية النقدية دليل لعمل استراتيجي يرمي إلى إيجاد نظام بديل.

المصدر: Hoffman (1987 : 237- 8)

النقاط الرئيسية

- تعود جذور **النظرية النقدية** إلى الماركسية، وقد انبثقت عن **مدرسة فرانكفورت** في عشرينيات القرن العشرين. ومن أبرز المناصرين لها منذ عام ١٩٤٥ هو **يورغن هابرماس** Jurgen Habermas.
- قام أحد مؤسّسي النظرية النقدية وهو ماكس هوركهايمر (Max Horkheimer) بكتابة مقالة هامة عام ١٩٣٧ ميّز فيها بين النظرية **التقليدية** والنظرية **النقدية**.
- كتب روبرت كوكس (Robert Cox) عن الفروق القائمة بين نظرية **حلّ المشكلات** والنظرية **النقدية**. فالنظرية الأولى تأخذ العالم على عواهنه وتعتبر التوزيع الحالي للسلطة قائما على أساس مادي. أمّا النظرية الثانية فتبحث في كيفية نشوء التوزيع الحالي للسلطة.
- يجادل **كوكس بأنّ النظرية مسخرة دائما لشخص ما ولهدف مّا، وأنّه لا توجد هناك نظرية بحدّ ذاتها**.
- ترى النظرية النقدية أنّ **البنى الاجتماعية حقيقية في تأثيرها**، بينما لا يراها أصحاب النظرية الوضعية كذلك، لأنّ تأثيرها لا يمكن أن يلمس بشكل مباشر.
- هناك العديد من المساهمات الأخرى في ميدان النظرية النقدية، أهمها أعمال **لنكليتر** (Linklater) وآخرين ممن يعملون في حقل الدراسات **الأمنية النقدية**

علم الاجتماع التاريخي Historical Sociology

كما أنّ النظرية النقدية تثير مشـــاكل تتعلّق بالدولة، وترفض أن تعتبرها نوعا من المسلّمات في السياسة العالمية، فكذلك يفعل **علــم الاجتماع التاريخي**. بل إنّ الموضوع الرئيسي لعلم الاجتماع التاريخي هــو الاهتمام بالطرق التي تتطور فيها المجتمعات عبر

التاريخ. وبهذا المعنى، فإنّه يهتم بالهياكل الكامنة التي تشكل المؤسّسات والمنظمات التي يتم ترتيب المجتمع البشري ضمنها. إن لعلم الاجتماع التاريخي تاريخا طويلا.

وفي مقدمة ممتازة لهذا النهج، يجادل دينيس سميث (Denis Smith) بأننا نركب الآن الموجة الثانية لعلم الاجتماع التاريخي، حيث بدأت الموجة الأولى في منتصف القرن الثامن عشر واستمرت حتّى عشرينيات القرن العشرين حين بدأ الاهتمام بذلك النهج بالأفول.

ولقد كانت الموجة الأولى استجابة للأحداث العظيمة التي جرت في القرن الثامن عشر، مثل الثورتين الأمريكية والفرنسية، فضلا عن عمليات التصنيع وبناء الأمم. ولقد كانت الموجة الثانية ذات أهمية خاصـــة بالنسبة للنظرية الدولية، لأن الكتاب الأساسيين وهم مايكل مان (Michael Mann) وثيدا سكوكبول (Theda Skocpol) وعمانـــوئيل والرشتاين (Immanuel Wallerstein) وتشارلز تيللي (Charles Tilly) وجون هول (John Hall) في تفسيراتهم لتطور المجتمعات ركّزوا جميعا إلى حد أكبر أو أصغر على العلاقة بين ما هو محلي وما هو دولي. وقد أوجز تيللي على نحو واضح هذا الاهتمام بقوله:" **إنّ الدول صنعت الحرب لكن الحرب صنعت الدولة**".

وباختصار، فإنّ السمة المركزية لعلم الاجتماع التاريخي هي الاهتمام بكيفية كون الهياكل التي نعتبرها شيئا مسلما به (بوصفها "**طبيعية**") هي منتجات مجموعة من العمليات الاجتماعية المعقدة. وهكذا، ففي حين أنّ **الواقعية الجديدة** تعتبر الدولة شيئا مسلما به، فإنّ علم الاجتماع التاريخي يسأل كيف تمّ إنتاج أنواع محددة من الدول على أيدي مختلف القوى التي تعمل في المجتمعات المحلية والدولية. سوف أورد مثالين على ذلك، أحدهما قدّمه **تشارلز تيللي**، والآخر قدمه **مايكل مان**.

إنّما يجب ألا يغرب عن البال هو أنّ هؤلاء الكتّاب إنّما يبينون درجة تعقيد الدولة كتنظيم، وبذلك يقوضون الرأي البسيط في الدولة الذي يوجد في كتابات الواقعيين الجدد. ويلاحظ أيضا أنّ علماء الاجتماع التاريخي يقوضون من حيث الأساس الفكرة القائلة: إنّ الدولة هي الدولة. فالدول تختلف وليست متماثلة وظيفيا كما تصورها الواقعية الجديدة. ثمّ إنّ علماء الاجتماع التاريخي يبينون أنّه لا يمكن أن يوجد تفريق بسيط بين المجتمعات المحلية والدولية. فهي مترابطة لا محالة، ولذا فمن غير الدقيق الادعاء، كما تفعل الواقعية

الجديدة، بأنّه يمكن فصل بعضها عن بعض. فلا يوجد ما يسمى "**النظام الدولي**" المتكامل ذاتيا والقادر بالتالي على ممارسة تأثير حاسم في سلوك الدول؛ ولكن هذا بالطبع هو ما يريد والتز (Waltz) أن يقوله بالضبط.

وأخيرا، يلاحظ أنّ علم الاجتماع التاريخي يبيّن أنّ الدولة تخلقها قوى دولية ومحلية، وأنّ ما هو دولي هو بحدّ ذاته عنصر محدد لطبيعة الدولة؛ وهذه الفكرة تبدو ذات صلة وثيقة بالجدل الذي يدور حول العولمة، لأنّ أحد مواضيعه السائدة، كما أوردنا في المقدمة، هو أنّ نظام الاقتصاد الدولي يضع مطالب على الدول بحيث لا تستطيع سوى أنواع معينة من الدول أن تزدهر جرّاء ذلك.

إنّ عمل **تشارلز تيللي** (Charles Tilly) مثير للاهتمام بشكل خاص، لأنّه مثال واضح على مدى تعقيد الكيان المتمثل بالدولة. ففي كتابه Coercion, Capital and European States, AD 900 - 1990 (**القسر ورأس المال والدول الأوروبية**)، يطرح تيللي السؤال الرئيسي التالي: "**ما الذي يفسر التباين الكبير عبر الزمان والمكان في أنواع الدول التي سادت أوروبا منذ عام ٩٩٠ الميلادي، ولماذا تركزت الدول الأوروبية في خاتمة المطاف حول تنويعات مختلفة للدولة القومية؟**" (1990: 5).

ويقــول الجواب الذي يورده: إنّ الدولة الوطنيـــة سادت في خاتمـــة المطاف بسبب دورها في خوض الحروب. وفي معرض التمييز بين الأنظمة كثيفـــة رأس المال والأنظمة كثيفة القسر (أو الأنظمة التي تستند إلى القوّة الاقتصادية وتلك التي تستند إلى القوّة العسكرية)، يلاحظ تيللي أنّ أنواعا ثلاثة من الدول قد نشأت عن تجمعات من هذه الأشكال من القوة، الإمبراطوريات التي تجني الجزية، وأنظمة من السيادة المبعثرة (**دول المدن**)، والدول الوطنية.

تلك الدول جاءت نتيجة مختلف التركيبات الطبقية التي نجمت عن حالات تركيز رأس المال والقسر. ويمكن القول بشكل عام: إنّ للأنظمة كثيفة القسر مدنا أقل وأنظمة طبقات زراعية أكثر من الأنظمة كثيفة رأس المال، الأمر الذي أفضى إلى تطور طبقات تمثل المصالح التجارية. وقد كانت دول المدن تنشأ حين كان تراكم رأس المال عاليا بالنسبة لقدرة الدولة على إجبار مواطنيها؛ ومن جهة أخرى، كانت الإمبراطوريات التي تجني الجزية تنشأ حيث كان يوجد الإجبار من دون وجود تراكم لرأس المال. وكما لاحظ

د. سميث (83 :1991)، فإنّ كلا منها هو شكل من أشكال الحكم غير المباشر، الذي يقتضي اعتماد الحاكم على تعاون قوى محلية مستقلة نسبيا. ولكن مع ازدياد نطاق الحرب، كانت النتيجة أن الدول الوطنية كانت أخذت تحصل على ميزة حاسمة على الأنواع الأخرى من تنظيمات الدول. ذلك لأن الدول الوطنية تطيق الإنفاق على جيوش كبيرة وكان بإمكانها الاستجابة لطلبات الطبقات التي تمثل المصالح الزراعية والتجارية على حدّ سواء.

وخلال فترة نحو ٣٥٠ سنة ابتداء من حوالي عام ١٥٠٠، أصبحت الدول الوطنية هي القاعدة إذ إنها كانت الدول الوحيدة التي تطيق الإنفاق على الوسائل العسكرية لخوض ذلك النوع من الحروب واسعة النطاق التي كانت تندلع. وبعبارة أخرى، صارت الدول تتحول من جرّاء الحروب؛ ويلاحظ تيللي أنّ الأنواع الثلاثة للدولة المذكورة آنفا تجمعت على نسخة واحدة للدولة بحيث أصبحت تعتبر الآن هي القاعدة. ولكن، خلافا للواقعية الجديدة، يلاحظ تيللي أنّ الدولة لم تأخذ شكلا واحدا عبر تاريخها كله. فعمله يبين كيف أنّ مختلف أنواع الدول قد وجد عبر التاريخ، وكلها تتضمّن تجمعات مختلفة من البنى الطبقية وأنماط العمل.

والأمر الحاسم هو **أنّ الحرب هي التي تفسر تلاقي هذه الأنواع من الدول لتتركز في شكل الدولة الوطنية**. وتلعب الحرب هذا الدور المركزي، لأنّ الدول إنّما تكسب سلطاتها من خلال الاستعداد للحرب حيث يتعين عليها إقامة بنية تحتية للضرائب والإمدادات والإدارة. وهكذا، فإنّ الدولة الوطنية تحصل على المزيد والمزيد من السلطة على سكّانها جرّاء انخراطها في الحرب، ولذا فبوسعها السيطرة على أشكال أخرى من الدول، لأنّها أكثر فعّالية من الإمبراطوريات التي تجمع الجزية أو دول المدن في هذه العملية.

والمثال الثاني لعلم الاجتماع التاريخي هو عمل مايكل مان (Michael Mann) الذي قام بدراسة في أربعة مجلدات عن مصادر السلطة الاجتماعية تناولت كامل تاريخ البشرية! (تناول المجلدان الأولان الفترة لغاية ١٩١٤، انظر كتابيه (1986) و(1993).) وهذا مشروع بالغ الطموح ويرمي لبيان كيف أخذت الدول الأشكال التي هي عليها بالضبط. وبهذا المعنى، فهو مماثل لعمل تيللي، ولكن الابتكار الأكبر لعمل مان هو أنّه طور وصفا معقدا لأشكال السلطة التي تتجمع لتشكل أنماطا معينة من الدول.

وهذا نموذجه الذي يشار إليه بالأحرف الأولى من أشكال القوّة الأيديولوجية والاقتصادية والعسكرية والسياسية (IEMP). وبالنظر إلى أنّ المجلدين الأولين يقعان في نحو ١٤٠٠ صفحة، فإنّي لن أحاول تلخيص عمله! يكفي القول: إنّ دراسته الدقيقة الممحصة للطرق التي اجتمعت فيها مختلف أنواع القوّة في ظروف تاريخية محدّدة تشكل إسهاما كبيرا لتفكيرنا بكيفية خروج الدول إلى حيّز الوجود وكيفية اتصالها بالنظام السياسي الدولي. إنّ ما قامت به هو تلخيص مناقشته في الحقل (٩ -٥).

الحقل ٩ -٥:نموذج مان من أشكال القوّة الأيديولوجية والاقتصادية والعسكرية والسياسية لتنظيم القوة

يميّز مان بين ثلاثة جوانب للقوة:

١. بين القوّة التوزيعية والقوة الجماعية، حيث تكون القوّة التوزيعية هي سلطة (أ)على(ب) (لكي يحصل (أ) على المزيد من القوّة التوزيعية، ينبغي على(ب) أن يفقد بعضها)، والقوة الجماعية هي القوّة المشتركة للأطراف الفاعلة (حيث يكون بوسع(أ) و(ب) التعاون لاستغلال الطبيعة أو طرف فاعل آخر (ج).

٢. يمكن أن تكون القوّة واسعة أو مكثفة. فالقوة الواسعة تستطيع تنظيم أعداد كبيرة من الناس عبر أراض شاسعة مترامية. أمّا القوّة المكثّفة فبإمكانها حشد مستوى عال من الالتزام من جانب المشتركين.

٣. يمكن أن تكون القوّة دكتاتورية أو منتشرة. تتضمّن القوّة الدكتاتورية أوامر إرادية صادرة عن طرف فاعل وطاعة واعية من جانب المرؤوسين. وتوجد أكثر ما توجد في منظمات القوّة العسكرية والسياسية؛ أما القوّة المنتشرة فليست لها قيادة مباشرة بل إنّها تنتشر بطريقة عفوية نسبيا ولا شعورية ولامركزية. ويجبر الناس على التصرف بطرق مختلفة ولكن ليس بأمر من أي شخص معين أو منظمة معينة. وتوجد القوّة المنتشرة أكثر ما توجد في منظمات القوّة لأيديولوجية والاقتصادية.

يجادل مان بأنّ أنجع ممارسة للقوة تجمع كل هذه العناصر الثلاثة. ويجادل بأنّه توجد أربعة مصادر للقوة الاجتماعية يمكنها أن تحدّد معا التركيبة الكلية للمجتمعات. وهذه

المصادر الأربعة هي:

١. القوّة الأيديولوجية تشتق من الحاجة الإنسانية إلى إيجاد معنى أسمى للحياة والاشتراك في القيم والمعايير والاشتراك في الممارسات الجمالية
٢. والطقوسية. فالسيطرة على الأيديولوجية تأتي بالقوة الاجتماعية العامة.
٣. تشتق القوّة الاقتصادية من الحاجة إلى استخراج موارد الطبيعة وتحويلها وتوزيعها واستهلاكها. وهي قوية بشكل عجيب لأنها تجمع بين التعاون الكثيف مع دارات التوزيع والتبادل والاستهلاك. وهذا يعطي توليفة مستقرة للقوة المكثفة والواسعة وعادة للقوة الدكتاتورية والمنتشرة.
٤. القوّة العسكرية هي التنظيم الاجتماعي للقوة المادية. وتشتق من ضرورة القيام بتنظيم الدفاع وفائدة العدوان. وللسلطة العسكرية جوانب مكثفة وجوانب واسعة على حد سواء، وبإمكانها أيضا تنظيم الناس في مناطق واسعة. وبوسع الذين يحتكرونها التحكم بدرجة من القوّة الاجتماعية العامة.
٥. تشتق القوّة السياسية من فائدة التنظيم الإقليمي والمركزي. والمقصود بالقوة السياسية هو قوّة الدولة. فهي من حيث الأساس دكتاتورية،وذات قيادة وإرادة وتصدر عن المركز.
٦. إنّ النضال من أجل السيطرة على منظمات القوّة الأيديولوجية والاقتصادية والعسكرية والسياسية يعطي الدراما المركزية للتنمية الاجتماعية. فالمجتمعات مركبة بالدرجة الأولى بواسطة القوّة المدمجة الأيديولوجية والاقتصادية والعسكرية والسياسية.

المصدر: Mann (1993: 6-10)

آمل أن تعطيكم هذه الخلاصة الموجزة لعلم الاجتماع التاريخي فكرة عن قدرته على إلقاء الضوء على الكيفية التي اتخذت فيها الدولة الشكل الذي كانت عليه عبر التاريخ. ويجب أن تجعلكم تفكرون أن نسخة الدولة التي تطرحها **الواقعية الجديدة** بسيطة جداء ولكن يلاحظ أيضا أنه يوجد تداخل يثير العجب بين تركيز الواقعية الجديدة على الحرب وتركيز علم الاجتماع التاريخي على كيفية التفاعل بين الدول والطبقات والحرب.

النقاط الرئيسية

- علم الاجتماع التاريخي له تاريخ مديد فقد كان موضوعا للدراسة قرونا عدة. وتركيزه المركزي هو على كيفية تطور المجتمعات بالشكل الذي تتطور به.
- يهتم علم الاجتماع التاريخي المعاصر قبل كل شيء بالكيفية التي تطورت بها الدولة منذ العصور الوسطى. وهو في الأساس دراسة التفاعلات بين الدول والطبقات والرأسمالية والحرب.
- يستقصي تشارلز تيللي الكيفية التي تلاقت فيها أنواع الدول الثلاثة الرئيسية التي وجدت في نهاية العصور الوسطى في خاتمة المطاف في شكل واحد، وهو **الدولة الوطنية**. ويجادل بأنّ السبب الحاسم تمثّل بقدرة الدولة الوطنية على خوض الحروب.
- لقد طور **مايكل مان** نموذجا قويا لمصادر قوّة الدول، هو المعروف بنموذج IEMP. وهذا يساعد على بيان كيفية اتخاذ مختلف أشكال الدولة للأشكال التي هي عليها.
- إن علم الاجتماع التاريخي يقتطع جزءا من قاعدة الواقعية الجديدة، لأنه يبين أن الدولة ليست منظمة واحدة متماثلة وظيفيا، لكنها تبدلت مع الزمن. لكنه شأنه في ذلك شأن الواقعية الجديدة، يهتم بالحرب. لذا فإنّهما يشتركان في جوانب لا بأس بها.

ما بعد الحداثة Post-Modernism

لقد كانت ما بعد الحداثة (Post- modernism) تطـــورا نظريا ذا تأثير خاص في جميع العلوم الاجتماعية في السنوات العشرين المنصرمة. وقد بلغت مرتبة النظرية الدولية في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، لكن لا يمكن القول:إنّها جاءت إلا في السنوات القليلة الماضية. ويمكن القول إنها قد تكون نهجا نظريا شـــائعا مثل أي من النظريات **التأمليـــة** (reflectivist) التي تمت مناقشتها في هذا الفصل. وكما لاحظ ريتشارد ديفيتاك (Richard Devetak) في خلاصته البالغة الفائدة لما بعد الحداثة، فإنّ جزءا من الصعوبة يكمن في تعريف ما بعد الحداثة تعريفا دقيقا (1996 b: 179).

وبصراحة فإنّه يوجد مجال للمناقشة في هذه المسألة المتعلقة بتعريف ما بعد الحداثة أكثر ممّا يتاح له المجال في هذا الكتاب برمتـــه! وقد طرح جان - فرانســوا ليوتارد (Jean - Francois Lyotard) تعريفا مفيدا حيث كـتب يقول: "بتبسيط شديد، أعرّف ما بعــد الحداثـــة بأنّها عــدم التصديــق بما وراء النصـــوص السردية" (metanarratives) (1984: xxiv).

والعبارة الأساسية هنا هي **"ما وراء النصوص السردية"** والتي تعني نظرية تدّعي أنّ لها أسسا واضحة للادعاءات المعرفية (وإذا أردنا استعمال اللغة الفلسفية، فإنّها تنطوي على نظرية معرفة تأسيسية) (Foundational epistemology). ومعنى ذلك أنّ ما بعد الحداثة تهتم بشكل أساسي بتفكيك ورفض الوثوق بأي وصف للحياة الإنسانية يدّعي أنه يصل مباشرة إلى **"الحقيقة"**. وهكذا فإنّ التحليل النفسي الفرويدي والماركسية والموقف الاستشراقي لأنصار المساواة بين الجنسين، على سبيل المثال، جميعها مشكوك فيها، لأنّها تدّعي بأنّها كشفت النقاب عن حقيقة معينة عن العالم. ثمّ إنّ أنصار ما بعد الحداثة غير راضين عن النظرية النقدية، لأنّهم يعتقدون بأنّها هي أيضا نوع آخر ممّا وراء النصوص السردية.

يقدم تحليل ديفيتاك (Devetak) مساعدة قيمة للمواضيع الأساسية لما بعد الحداثة. وسوف أتطرق إلى اثنين من المواضيع التي يناقشها: علاقة القوّة بالمعرفة، واستراتيجيات النصوص التي يستخدمها أنصار ما بعد الحداثة. لقد تأثّر عمل ما بعد الحداثة المتصل بالعلاقة بين القوّة والمعرفة أكثر ما تأثر بأعمال ميشيل فوكو (Michel Fowcault). وقد انصب عمل فوكو على العلاقة بين القوّة والمعرفة؛ ويلاحظ أيضا أن هذا اهتمام أساسي **للمنظرين النقديين**. ويعارض فوكو المفهوم (السائد في النظريات **العقلانية**) القائل: إنّ المعرفة محصنة إزاء عمليات القوة. وكما ورد آنفا، فإنّ هذا افتراض أساسي للفلسفة **الوضعية** (positivism). وبدلا من ذلك يجادل فوكو بأنّ القوّة **تنتج المعرفة** في واقع الأمر. فكل قوّة تحتاج إلى معرفة وكل معرفة تعتمد على العلاقات القائمة للقوة وتعززها. وهكذا لا يوجد شيء اسمه **"الحقيقة"**، بمعزل عن القوة. وتوســعا في التعبير

عما يقولــه فوكو نقول: كيف يمكن للتاريخ أن تكون لــه حقيقــة إذا كان للحقيقــة تاريخ؟ فالحقيقة ليست شيئا خارجا عــن الأوضاع الاجتماعية، بل هي جزء منها.

وتبعا لذلك فإنّ أنصار ما بعد الحداثة يريدون التطــرق إلى أي علاقات قوّة تدعمها "الحقائق" وممارسات المعرفة. لقد استخدم المنظرون الدوليون لما بعد الحداثة هــذه النظرة المتبصرة لفحص "**حقائق**" العلاقات الدولية لمعرفــة كيف أنّ المفاهيم وادعاءات المعرفة التي تسود في ذلك الباب من أبواب المعرفــة تعتمد في الواقــع إلى حدّ كبير على علاقــات قوّة محددة. وثمــة مثالان حديثان في عمل ســينثيا ويبــر (Cynthia Weber) (1995) وجينــس بارتلســون (Jens Bartelson) (1995) حول مفهوم السيادة. ففي كلتا الحالتين يظهر **مفهوم** السيادة بأنّه متغير تاريخيا (رغم محاولات بحّاثة الاتجاه السائد في إضفاء معنى ثابت له بشكل مصطنع) وأنّه ذاته عالق في **ممارسة** السيادة من خلال إنتاج الحديث عنها.

كيف يدرس أنصار ما بعد الحداثة التاريخ في ضوء هذه العلاقة بين القوّة والمعرفة؟ تتمثّل إجابة فوكو بالنهج المعروف باسم **علم الأنساب** (genealogy). لقد قمت في الحقل ٩-٦ بتلخيص موجز جيد جدا لهذا النهج لريتشــارد آشلي (Richard Ashley) (1987)، يطرح المواضيع الرئيسية لنهج علم الأنساب.

إنّ الرسالة المركزية لعلم الأنساب هي أنه لا يوجد ما يسمى بالحقيقة، بل توجد أنظمة للحقيقة. وهذه تعكس الطرق التي تتطور بها القوّة والحقيقة عبر التاريخ معا في علاقة تغذي بها كل منهما الأخرى. وهذا يعني أن ما يقال عن العالم الاجتماعي "**حقيقي**" فقط ضمن إطار **أحاديث** محددة. وبناء على ذلك فإنّ ما بعد الحداثة تهتم بالكيفية التي تهيمن فيها بعض الأحاديث، وبالتالي بعض الحقائق على حقائق أخرى. وهنا بالضبط تدخل القوّة على الخطّ طبعا. ولهذا السبب نجد أن أنصار ما بعد الحداثة يعارضون أي شيء ممّا وراء النصوص السردية، لأنّها تعني ضمنيا أنّه توجد شروط لإثبات وجود الحقيقة أو الزيف في ادعاءات المعرفة التي ليست نتاج أي حديث، وبالتالي فهي ليست منتجات القوة.

يتعلّق موضوع ديفتاك الثاني عمّا بعد الحداثة **باستراتيجيات النصوص** التي يستخدمها. وهذا شيء معقّد جدا، لكن الادعاء الرئيسي، حسب رأي ديريدا (Derrida)، هو أنّ الطريقة ذاتها التي نقوم فيها بإنشاء العالم الاجتماعي تتعلّق بالنصوص. يرى ديريدا (١٩٧٦) أنّ العالم يتم إنشاؤه مثل نص من النصوص بمعنى أنّ تفسير العالم يعكس مفاهيم اللغة ومبانيها، ما يسميه عملية تفاعل النصوص، وكانت لدى ديريدا طريقتان لكشف هذه التفاعلات النصية وهما: **التفكيك** (deconstrution) **والقراءة المزدوجة**. (double reading) ويستند التفكيك إلى الفكرة التي مفادها أنّ المفاهيم التي تبدو مستقرة وطبيعية والعلاقات ضمن اللغة هي في الواقع مركبات مصطنعة مرتبة هرميا بحيث إنّه في حالة الوحدات اللغوية المتضادة فإنّ واحدة منها يكون لها الامتياز على الأخرى دائما. لذا فإنّ التفكيك هو أسلوب يبين كيف أنّ جميع النظريات والخطابات تعتمد على حالات استقرار مصطنعة تنتج عن استخدام تضادات تبدو موضوعية وطبيعية ظاهريا في اللغة (غني/ فقير، جيد/ سيئ قوي/ ضعيف، صحيح/ خطأ).

إنّ القراءة المزدوجة هي طريقة ديريدا في إظهار كيف أنّ عمليات الاستقرار تلك تعمل من خلال إخضاع النص لقراءتين:

الأولى هي تكرار للقراءة السائدة لإظهار الكيفية التي تحقق فيها تماسكها، **والثانية** تشير إلى حالة التوتر الداخلية ضمن نص من النصوص والناجمة عن استخدام ما يبدو أنّه عمليات استقرار. وليس المقصود الوصول إلى قراءة "**صحيحة**" أو حتّى "**واحدة**" لنصّ من النصوص، بل لإظهار كيف أنّه يوجد دائما أكثر من قراءة واحدة لأي نص. لقد قام ريتشارد آشلي (1988) (Richard Ashley)، في النظرية الدولية، بمثل هذه القراءة المزدوجة بالضبط لمفهوم الفوضى بأنّ قدّم أولا قراءة لإشكالية الفوضى حسب الأدبيات التقليدية، ثمّ قراءة ثانية تبين أنّ التعارض الطبيعي الظاهري، بين الفوضى والسيادة، الذي يحقّق الغرض في القراءة الأولى، هو في الواقع تعارض مزيف.

ومن خلال تخريب القراءة الأولى جذريا يبين آشلي تماما مدى اعتباطية "**حقيقة**" الافتراضات التقليدية التي توضع حول الفوضى ونوع منطق إجراء الدول الذي تقتضيه.

وفي تحرك مماثل يتطرق روب ووكر (Rob Walker) (1993) إلى تفسير تقليد **الواقعية** ويبين كيف أنّ هذا لا يكون ممكنا إلا من خلال تجاهل الظلال الكبرى والتعقيدات الرئيسية الدقيقة في فكـر المفكرين الأساسيين في هذا التقليد، مثل ماكيافيللي (Machiavelli) وهوبز (Hobbes).

الحقل ٩ -٦: مفهوم علم الأنساب لدى فوكو
أولا، إنّ اعتماد موقف سلالي ينطوي على تحول جذري في التركيز التحليلي. فهو ينطوي على ابتعاد عن الاهتمام بالكشف عن تركيبات التاريخ والاتجاه نحو الاهتمام بفهم حركة وصدامات الممارسات التاريخية التي من شأنها أن تفرض أو تقاوم التركيبة... وبهذا التحول... نجد أنّ البحث الاجتماعي مؤهل بشكل متزايد لأن يجد تركيزه من خلال طرح أسئلة "كيف" وليس أسئلة "ماذا". كيف... يتم إنتاج تركيبات التاريخ وتمييزها واعتبارها شيئا ماديا وتحويلها؟ كيف.. يتم فتح ميادين الممارسة وإغلاقها وتأمينها؟ كيف... يتم تحديد مجالات الصمت؟ **ثانيا**، بما أنّ النهج السلالي قد رفض أي مفهوم للحقيقة الشاملة أو للهويات العميقة التي تتجاوز الاختلافات، فإنّ هذا النهج مؤهّل لاحتواء وفهم التاريخ برمته، بما في ذلك إنتاج النظام، على أنّه تصادم سياسي على القوّة لانهاية له. بين الإرادات المتعددة. ولا يعرض على مسرح هذا المكان المعدوم سوى دراما واحدة، هي المسرحية المتكررة إلى ما لا نهاية لعمليات السيطرة. والممارسات... يجب أن تفهم على أنّها تحتوي على استراتيجياتها الخاصة بها، وتكنولوجياتها السياسية.... وذلك من أجل ضبط الممارسات التاريخية المتعددة في إنتاج أنماط الهيمنة التاريخية. **ثالثا**، إنّ الموقف السلالي يجعل المرء مهيأ لأن يكون شديد الانتباه للظهور التاريخي للمساحات الاجتماعية وتحديدها وغزوها وإدارتها.... وقد يفكر المرء، على سبيل المثال، بتقسيمات الأراضي والسكان بين الدول الأمم... وقد يفكر المرء أيضا بفصل مجالات السياسة والاقتصاد، والتمييز بين السياسة العليا والدنيا، والتفريق بين المساحات العامة والخاصة، والخط الحدودي الفاصل بين المحلي والدولي، وتقسيم فروع المعرفة بين العلم والفلسفة، والحد بين الاجتماعي والطبيعي، أو فصل ما هو طبيعي

ومشروع عمّا هو شاذ وإجرامي... إنّ الموقف السلالي يستتبع استعدادا لمقاربة ميدان ممارسة مقاربة تاريخية، كمنتج يظهر إلى الوجود تاريخيا، فهو دائما مثار نزاع من الممارسات المتعددة... وبهذا المعنى، فإنّ ميدانا للممارسة... يعتبر ميدان صدامات، ساحة معركة... ويفترض أن يبحث المرء عن استراتيجيات القوّة وتقنياتها وطقوسها التي يتم بواسطتها استبعاد مواضيع ومفاهيم وسرديات وممارسات متعددة وإسكاتها وتفريقها وإعادة جمعها أو اعطاؤها تأكيدات جديدة أو معكوسة ليتم بذلك إعطاء امتيازات لبعض العناصر وتفضيلها على عناصر أخرى وفرض الحدود وضبط الممارسة بطريقة تولد بالضبط هذا التقسيم المطبّع للمساحة العملية.

رابعا، إنّ ما ينطبق على إنتاج وضبط المساحة الاجتماعية ينطبق أيضا على إنتاج وضبط المواضيع. فمن منطلق علم السلالات لا يوجد أتباع، ولا أنانيات متطابقة كاملة التشكيل ذات وجود سابق الممارسة ثمّ منخرطة في عمليات الصراع على السلطة السياسية. وكما هو الحال في ميادين الممارسة، ينشأ الأتباع في التاريخ... وبهذا المعنى، فإنّ التابع ذاته هو موقع نزاع القوّة السياسية ولا يتوقف عن ذلك.

خامسا، إنّ موقفا سلاليا لا يدعم اهتماما بتلك المشاريع النبيلة - مثل الفلسفة، والدين، والعلوم الاجتماعية الوضعية، أو الحملة السياسية الطوباوية - التي تنطلق من عمليات البحث عن جوهر الأشياء المخبأ والحقائق الكونية وعمليات التبصر العميقة في الهوية السرية التي تتجاوز الاختلاف... من وجهة نظر سلالية... بل يعاد تحديد موقعها على سطح الحياة السياسية. فهي تعتبر ممارسة سياسية منخرطة بشكل حميم في تفسير وإنتاج وتطبيع أنماط النظام المفروض، وأنماط السيطرة. وتعتبر وسيلة يمكن بواسطتها ضبط الممارسات وتقدم السيطرة في التاريخ.

المصدر: (Ashley (1987: 409- 11).

وكما يمكنكم أن تتصوروا، فإنّ مثل هذا الموقف النظري كان موضع جدال خلافي كبير في الأدبيات. فكثير من أنصار الاتجاه السائد يرون أن ما بعد الحداثة ليس لديها ما تقوله بشأن العالم "**الحقيقي**"، وأنّها إنّما تتلاعب بالألفاظ. على أنّه يبدو من الواضح لي أن ما بعد الحداثة تقوم في الواقع بتفكيك مفاهيم تفكيرنا وأساليبه ذاتها. فهي تساعدنا على

التفكير بالظروف التي نتمكن فيها من وضع النظريات عن السياسة العالمية؛ ويرى الكثيرون أنّ ما بعد الحداثة هي أنسب نظرية لعالم معولم.

النقاط الرئيسية

- يعرّف ليوتارد (Lyotard) ما بعد الحداثة بوصفها عدم التصديق إزاء ما وراء النصوص السردية، بمعنى أنها تنكر إمكان وجود أسس لإثبات حقيقة الأقوال الموجودة خارج حديث ما
- يركّز فوكو على العلاقة بين القوّة والمعرفة التي ترى الاثنتين مشكّلتين بشكل متبادل. وتفترض ضمنيا بأنّه لا يمكن وجود حقيقة خارج أنظمة الحقيقة. كيف يمكن للتاريخ أن تكون له حقيقة إذا كان للحقيقة تاريخ؟
- يطرح فوكو نهجا سلاليا في مقاربة التاريخ ويبين هذا النهج كيف أن بعض أنظمة الحقيقة قد سيطرت على الأنظمة الأخرى.
- يجادل ديريدا بأنّ العالم يشبه نصا من النصوص من حيث إنه لا يمكن استيعابه ببساطة ولكن يجب تفسيره. فهو ينظر إلى كيفية إنشاء النصوص، ويقترح أداتين رئيسيتين لتمكيننا من رؤية درجة الاعتباطية فيما يبدو أنّه أضداد "**طبيعية**" في اللغة، والأداتان هما التفكيك والقراءة المزدوجة.
- إنّ نهوج ما بعد الحداثة تتعرض للهجوم من قبل الاتجاه السائد لكونها مفرطة في الجانب النظري ولا تهتم بدرجة كافية بالعالم "**الحقيقي**"؛ لكن أنصار ما بعد الحداثة يرون أنّه لا يوجد في العالم الاجتماعي ما يسمى بالعالم "**الحقيقي**" بمعنى وجود حقيقة غير مفسرة من قبلنا.

جسر الفجوة: المذهب التفسيري الاجتماعي

Bridging the Gap: Social Constructivism

إنّ هذا التطور في نظرية العلاقات الدولية واعد جدا، إذ إنّ ميزته جاذبيته الكبيرة في كونه يقع بالضبط على تقاطع مجموعتين من النهوج المشار إليها آنفا، أي بين النهج العقلاني والنهج التأملي. وهو يفعل ذلك لأنّه يتعامل مع سمات السياسة العالمية نفسها التي تعدّ مركزية بالنسبة لكل من المكونات الواقعية الجديدة الجدد والمكونات الليبرالية -

الجديدة للعقلانية. ومع ذلك فهو يهتم اهتماما مركزيا بكلّ من المعاني التي تضفيها الأطراف الفاعلة على أفعالها وبهوية أولئك الفاعلين، وكل منهما موضوع مركزي للمقاربات التأملية.

إنّ المنتمين الرئيسيين الثلاثة لهذا الرأي هم كراتوشويل (Kratochwil) (1989)، أونوف (Onuf) (1989) ووندت (Wendt) (1992). وسأركز على وندنت لمجرد أن عمله كان له تأثير ضخم في تطوير موقف التفسيريين الاجتماعيين (social constructivist). ولعلّ مقاله لعام ١٩٩٢ المعنون "**الفوضى هي ما تفهمه منها الدول: التفسير الاجتماعي لسياسة القوة**" قد استشهد به في الأدبيات المهنية ربّما أكثر من أيّ مقال آخر في العقد المنصرم.

ويلخّص عنوانه بشكل أنيق الادعاء المركزي للمذهب التفسيري الاجتماعي. وأريد أن أكون واضحا كل الوضوح منذ البداية. فأنا لا أعتقد أنّ المذهب التفسيري الاجتماعي يستطيع أن يحقق ما يدعيه، لكني متأكد أيضا من أنه يعد بأنّ يكون واحدا من أهم التطورات النظرية في العقود الأخيرة، والسبب هو أنّه إذا كان بوسعه أن يحقق ما يدعيه فعندئذ سيكون النظرية السائدة في هذا الباب من أبواب المعرفة، لأنّه يمكن أن يتصل بجميع النهج الأخرى وفق شروط تلك النهج نفسها، في حين أنّه لا يكاد يوجد في الوقت الحاضر أي اتصال بين النظرية العقلانية والتأملية لأنّهما لا تشتركان في الآراء نفسها المتعلقة بكيفية.

الحقل ٩ -٧ رأي روبرت كيوهان في المناظرة بين الواقعيين والتأمليين

إنّ حجّتي الرئيسية في هذا المقال هي أنّ طلاب المؤسسات الدولية يجب أن يوجهوا اهتمامهم إلى المزايا النسبية للمنهجين، العقلاني، والتأملي. وإلى أن نفهم نقاط القوّة ونقاط الضعف في كل منهما، فلن يكون بوسعنا وضع استراتيجيات للبحث تكون متعددة الوجوه بشكل كاف بحيث تشمل مادة موضوعنا، وسوف يعاني عملنا التجريبي (**empirical**) بناء على ذلك... بل إنّ أكبر نقطة ضعف في المدرسة التأملية لا تكمن في عيوب حججها النقدية بل في عدم وجود برنامج بحث تأملي واضح يمكن أن يستخدمه طلاب السياسة العالمية.

إنّ واقعية والتزيان (Waltzian) الجديدة تنطوي على مثل هذا البرنامج البحثي؛ كما ينطوي عليه المذهب المؤسّسي الليبرالي – الجديد... وإلى أن يوضح البحّاثة التأمليون أو غيرهم من المتعاطفين مع حججهم مثل هذا البرنامج البحثي ويبينوا في دراسات خاصة أن بوسعه إلقاء الضوء على قضايا مهمة للسياسة العالمية فإنّهم سيظلون على هوامش الميدان، غير مرئيين إلى حدّ بعيد، من جانب معظم البحّاثة التجريبيين (empirical)... إنّ المناهج التأملية أقل دقة في تحديد بوصفها نظريات: فأنصار تلك المناهج أكثر خبرة في الإشارة إلى ما هو محذوف في النظرية العقلانية منهم في تطوير نظريات خاصة بهم ذات محتوى استنتاجي (a priori). ويتعين على مؤيدي برنامج البحث هذا تطوير نظريات يمكن اختبارها، وأن يكونوا واضحين صراحة بشأن نطاقهم... وقبل كل شيء يتعيّن على طلاب السياسة العالمية المتعاطفين مع هذا الموقف القيام باستقصاءات تجريبية منهجية مسترشدين بأفكارهم. فمن دون مثل هذه الدراسات المفصلة، سوف يتعذر تقويم برنامجهم البحثي.

وفي خاتمة المطاف يمكننا أن نأمل بحدوث توليف بين النهجين العقلاني والتأملي.

المصدر: Keohane (1989: 161, 173- 4)

بناء المعرفة. فإذا كان وندت على صواب فعندئذ يمكن للتفسيريين الاجتماعيين أن يناقشوا آثار قضايا الفوضى والمكاسب النسبية / المطلقة وأن يناقشوا في الوقت نفسه مع أنصار ما بعد الحداثة وأنصار المساواة بين الجنسين وعلماء الاجتماع التاريخي والمنظرين النقديين والمنظرين المعياريين المعاني المقترنة بالعمل وبشكل حاسم، العمليات التي تتشكّل بواسطتها هويات الأطراف الفاعلة.

وقبل الخوض في حجّة وندت، انظر إلى محتويات الحقل ٩-٧، الذي تمّ اقتباسه من كيوهان (Keohane) الذي كان في ذلك الوقت يشغل منصب رئيس رابطة الدراسات الدولية (ISA، وهي المنظمة المهنية الرئيسية في الولايات المتحدة للمدرسين والباحثين في العلاقات الدولية). وقد ورد النص المقتبس في محاضرته الرئاسية للرابطة في عام ١٩٨٨.

آمل أن تتمكّنوا من إدراك ما يقوله كيوهان: فهو يجادل بأنّه إذا لم يستطع التأمليون تطوير "فرضيات قابلة للاختبار" فإنهم سيهمّشون في دراسة السياسة العالمية.

إنّ الشيء المركزي الذي يجب ملاحظته هو أنّ هذا التحدي مطروح وفق قواعد توليد المعرفة التي يقبلها العقلانيون ولكن لا يقبلها التأمليون. وهذا يمكن أن يصبح شديد التعقيد قريبا، لكن نسخته المباشرة هي أنّ التحدي الذي طرحه كيوهان هو في جوهره تحدّ وضعي، والوضعية هي بالضبط ما يرفضه التأمليون. ولا عجب ألاّ يميل العقلانيون والتأمليون إلى مخاطبة بعضهم بعضا كثيرا؛ لأنّهم لا يشتركون بلغة واحدة. فالهويات التي يعتبرها العقلانيون بالضبط أمرا مسلّما به تصبح نقطة الانطلاق لمشروع بحث التأمليين؛ وعلى هذا الأساس، فإنّ نسخهم من القضايا الرئيسية في السياسة العالمية لا تشبه نسخ العقلانيين. ذلك لأنّه لا يوجد في الواقع شيء يذكر من الاتصال بين الموقفين. فهما يشبهان معسكرين متنافسين، ينشران أبحاثهما في مجلات مختلفة ويحضران مؤتمرات مختلفة.

وأقول: كلّ هذا لمجرد بيان مقدار ما ينطوي عليه الأمر من عواقب محتملة إذا استطاع وندت والتفسيريون بالفعل جسر الهوة بين العقلانيين والتأمليين: فإنّهم - أي العقلانيين والتأمليين - سيكونون في مركز هذا الباب من أبواب المعرفة. أو بعبارة أخرى: سيكون التفسيريون الوجه المقبول للعقلانية عند للتأمليين والوجه المقبول للنظرية التأملية عند العقلانيين!

وإذا استطاع وندت أن يثبت أنّ موقفه يمكن أن يكون نقطة الإتصال فإنه سيكون بذلك قد أوجد توليفة نظرية لمختلف مواقف هذا الباب من أبواب المعرفة، تلك المواقف المختلفة التي لم تكن فيما مضى متوافقا بعضها مع بعض. وتظهر الدعوى المركزية لوندت في الحقل ٩-٨.

وأريد الآن أن أستعرض حجته من خلال تلخيصها في عدد من النقاط. وكما فهمتها فإنّها تسير بالطريقة التالية:

١. إنّه يرى المناظرة بين الواقعيين - الجدد والليبراليين - الجدد ذات أهمية مركزية بالنسبة لنظرية العلاقات الدولية وأنها مهتمة بقضية ما إذا كان تصرف الدولة يتأثر أكثر ببنية النظام (الواقعية - الجديدة) أم بعمليات التفاعلات ومعرفة المؤسّسات (الليبرالية – الجديدة) (٣٩١).

٢. إنّ كلا من الواقعية - الجديدة والليبرالية - الجديدة نظريتان عقلانيتان، وتستندان إلى نظرية الاختيار العقلاني وتأخذان هويات ومصالح الفاعلين باعتبارها معطيات قائمة؛ فبالنسبة للعقلانيين تعتبر العمليات مثل عمليات المؤسّسات ذات تأثير في السلوك ولكن ليس على هويات ومصالح الفاعلين. فبالنسبة للنظريتين على حدّ سواء تكون الأطراف الفاعلة دولا مهتمة بمصالحها الخاصة (2 -391).

٣. هناك نظريات اجتماعية لا تعتبر المصالح والهويات معطيات، وهي تعرف بالنظريات التأملية أو التفسيرية. ومهما كانت الاختلافات بينها فإنّها جميعا تركّز على الكيفية التي تؤدّي بها الممارسات بين الأطراف الفاعلة إلى هويات ومصالح تتشكل في عمليات التفاعل بدلا من أن تكون متشكلة قبل التفاعل. فنحن ما نحن جرّاء كيفية تفاعلنا، وليس ما نحن عليه بصرف النظر عن الطريقة التي نتفاعل بها (4 -393).

٤. في حين أنّ الواقعيين - الجدد يعاملون طبيعة المساعدة الذاتية للفوضى على أنّها هي منطق النظام ذاته، فإنّ وندت يجادل بأنّ المعاني الجماعية تحدد التراكيب التي تنظم أعمالنا، كما أنّ الفاعلين يحصلون على مصالحهم وهوياتهم عبر مشاركتهم في تلك المعاني الجماعية. إنّ الهويات والمصالح علائقية تعرّف كما نعرّف الأوضاع. والمؤسّسات هي مجموعات مستقرة نسبيا من الهويات والمصالح. والمساعدة الذاتية هي إحدى هذه المؤسسات، ولذا فهي ليست الطريقة الوحيدة لجمع تعاريف الهويات والمصالح في حالة من الفوضى (-395 9).

٥. يرى وندت أنّنا نبالغ في الافتراض إذا كنا نفكّر بأنّ الدول لديها هويات ومصالح قائمة قبل التفاعل. فلا يوجد ما يسمى بمعضلة أمنية تلقائية للدول؛ إن مثل هذا الادعاء أو ذلك الذي يقول: إنّ الدول هي في وضع الأفراد في مثل **"صيد الوعول"** الشهير لروسو، يفترض مسبقا أن الدول قد حصلت على مصالح أنانية وهويات قبل عمليات تفاعلها. وبدلا من ذلك فإنّ المساعدة الذاتية لا تظهر إلا من جرّاء التفاعل بين الدول (4 -400).

٦. إذا وجدت الدول نفسها في وضع مساعدة ذاتية فإنّ ذلك لأنّ ممارساتها جعلتها في هذا الوضع، فإذا تغيّرت الممارسات فكذلك تتغير المعرفة الذاتية بين الأطراف التي تشكل النظام. على أنّ هذا لا يعني ضمنيا أن المساعدة الذاتية، مثل أي نظام اجتماعي آخر، يمكن تغييرها بسهولة، لأنّها عندما تتشكل تصبح حقيقة اجتماعية تعزز أشكالا معينة من السلوك وتعاقب أشكالا أخرى، وتصبح جزءا من الهوية الذاتية للفاعلين. لذلك فإنّ التفاهمات الذاتية بين الأطراف قد تديم نفسها (11 -405).
٧. إنّ حقيقة أن تشكيلات محددة للمصالح والهويات قد تديم ذاتها لا تعني أنه لا يمكن تغييرها. إذ يعطي وندت ثلاثة أمثلة على بدائل نسخة المساعدة الذاتية للعلاقات الدولية التي رسمها. وهذه تكون عبر ممارسات السيادة وعبر تطور التعاون، وعبر ممارسة استراتيجية نقدية (22 -412).
٨. يجب أن تكون مناهج البحث المستقبلي في مجال العلاقات الدولية قادرة على النظر إلى العلاقة بين ما تفعله الأطراف الفاعلة وما هي عليه. وبعبارة أخرى يتعين على هذا الباب من أبواب المعرفة أن ينظر إلى كيفية تعريف الفاعلين من الدول للهياكل الاجتماعية مثل النظام الدولي. ويرى وندت أنّ هذا هو المجال الذي يمكن فيه لليبراليين الجدد والتأمليين العمل معا لطرح وصف للعلاقات الدولية التي تنافس الوصف الواقعي الجديد عبر البحث عن كيفية اتصال بعض الممارسات التجريبية المعنية (**empirical**) بإيجاد الهويات والمصالح وإعادة إيجادها (422- 5).

وبعبارة أخرى، فإنّ الهويات والمصالح التي يعتبرها العقلانيون من المعطيات القائمة التي يرون أنها تنتج في السياسة الدولية التي نشاهدها، ليست من المعطيات في الواقع، لكنها أشياء قمنا نحن بإيجادها. وبعد أن نكون قد أوجدناها فإنّ باستطاعتنا إيجادها بشكل مختلف؛ وسيكون ذلك من الصعب لأننا عملنا جميعا على إضفاء صفة ذاتية على **"الطريقة التي يوجد بها العالم"**، ولكن يمكننا أن نجعله غير ذلك.

الحقل ٩ -٨: رأي وندت بالمشروع التفسيري الاجتماعي

إنّ غرضي في هذا المقال هو بناء جسر بين هذين التقليدين (**العقلانية والتأملية**)... من خلال تطوير حجّة تفسيرية... نيابة عن الادعاء الليبرالي القائل إن بوسع المؤسّسات الدولية تحويل هويات الدول ومصالحها... وستكون استراتيجيتي في بناء هذا الجسر أن أجادل ضد ادعاء الواقعية الجديدة بأنّ المساعدة الذاتية تعطى من قبل البنية الفوضوية بمعزل عن العملية... وأقول: إنّ المساعدة الذاتية وسياسة القوّة لا تتجمان منطقيا أو عفويا من الفوضى، وإذا كنّا اليوم نجد أنفسنا في عالم المساعدة الذاتية فإنّ هذا يعود إلى العملية لا إلى البنية. فلا يوجد "منطق" للفوضى بمعزل عن الممارسات التي توجد وتعطي صفة فورية لبنية من الهويات والمصالح بدلا من بنية أخرى؛ وليس للبنية وجود أو قوى عرضية طارئة في معزل عن العملية. إن المساعدة الذاتية وسياسة القوّة مؤسّستان، وليستا سمتين أساسيتين للفوضى. فالفوضى هي ما تجعلها عليه الدول.

المصدر: Wendt (1992: 394- 5)

إنّ هذه حجّة قوية جدا، لكني أقول: إنّها لن تعمل كجسر بين العقلانيين والتأمليين وفق ما يأمل وندت. وثمة خمسة أسباب لذلك.

الأول، هو أن وندت ليس في الواقع تفسيريا إلى الدرجة التي يوحي بها، وبالتأكيد ليس بالدرجة التي يرضى عنها التأمليون. ذلك لأنّه يعرّف المصالح والهويات تعريفا ضيقا جدا. فأنصار ما بعد الحداثة يريدون بالتأكيد ــ كما رأينا ــ أن يقولوا شيئا عن الهويات أكثر تشددا ممّا يفعله وندت، الذي يقف بحزم (على ما أظن) في الجهة العقلانية من الخط الفاصل، وهذا يعني أنه ليس تأمليا حقا. لذا فإنّ نسخته من التفسيرية محددة من هذا المنظور. فهو في الواقع تأملي "هزيل" وليس بالتفسيري "الثخين" أو "العميق" الذي نجده بين التأمليين.

الثاني، من المؤكّد أن وندت يقبل بأنّ أهم الأطراف الفاعلة في السياسة العالمية هي الدول، وأن سيطرتها سوف تستمر. وفي الواقع فإنه يقول بوضوح إن مشروعه البحثي يشبه مشروع الواقعية - الجديدة: **"فإني إلى ذلك الحد دولاني (statist) وواقعي"**

(424). وكما سترون عمّا قريب، فإنّ هذا تعريف للسياسة العالمية أكثر تقييدا من التعريف الذي قد يرغب في طرحه التأمليون.

الثالث، رغم أنّ وندت يقول إنه يوفق بين الليبراليين - الجدد والتأمليين (التفسيريين)، فإنّ من الواضح بالنسبة لي أنه لا يقوم بالتوفيق بين مجموعتين تشتركان في الرأي نفسه بالرأي نفسه حول كيفية تفسير المعرفة؛ فالعقلانيون هم ببساطة وضعيون (positivists) من حيث الأساس كما أنّ التأمليين هم من أنصار ما بعد - الوضعية. وهؤلاء الأخيرون لديهم فكرة مختلفة جدا عن فكرة الأولين بشأن كيفية تفسير المعرفة. وبصريح العبارة: لا يمكن جمعهم؛ لأنّ لديهم افتراضات يستبعد بعضها بعضا.

الرابع، إنّ تركيبات (مؤسسات) وندت هي في الواقع أنواع محددة من التراكيب. وخلافا للنظريات المادية مثل الماركسية أو نظرية المساواة بين الجنسين، فهي تتألف من أفكار. وهذا يعني أنّه ينظر إلى التراكيب الاجتماعية بوصفها أشياء "**خفيفة**"، جدا تتضمّن الأفكار التي توجد في أذهان الأطراف الفاعلين.

على أنّ كثيرا من النظريات الاجتماعية الأخرى من شأنها أن تجادل بأنّ التراكيب الاجتماعية تعكس مصالح مادية قوية. ولاحظوا أنّه لا يوجد مكان في وصفه لتراكيب مثل الرأسمالية أو النظام الأبوي. وبعبارة أخرى، يعتقد كثير من المنظّرين أن التراكيب التصورية (الشكل الوحيد للتركيب لدى وندت) تعكس مصالح مادية ضمنية؛ فنحن نفكر ببعض الأشياء، لأن من مصلحتنا أن نفعل ذلك. والنقطة المركزية هنا هي أن تراكيبه ليست مادية بدرجة كافية، حيث إنها تتألف من أفكار فحسب.

وأخيرا، يرى وندت أنّ الهويات تخلق من خلال عملية التفاعل، لكن النقاد يشيرون بأنّنا لا نقبل على التفاعلات من دون هوية مسبقة. وبدلا من أن تتكون هوياتنا عبر التفاعل فإنّها تسبق ذلك التفاعل جزئيا. فكّر، على سبيل المثال، في هويتك كامرأة أو كرجل؛ فمع أنّ من الواضح أنّ بعض جوانب ذلك يتم بناؤها بالطريقة التي تتصل بها بالآخرين عبر التفاعل، فإنّ من الصحيح أيضا أنّ بعض جوانب هويتك توجد قبل أي تفاعل مفترض. وهذا يعني أنّ هويتك سوف تجعلك تفسر الأطراف الأخرى في التفاعل بطرق معينة، ذلك لأنّه لا يوجد أبدا مواجهة أولى. ولاحظ أيضا أنّ هذا يعني القول: إنّ فكرته عن الهوية خفيفة جدا أو هزيلة.

إنّ هذه النقاط كلّها تجعلني أعتقد بأنّ وندت لم ينجح تماما في مسعاه. والسبب الرئيسيّ هو أنّه رغم اهتمامه الحقيقي بكلتا المجموعتين من النظريات فهو حين يحاصر، يكتشف على أنّه عقلاني وأنّه في الحقيقة واقعي أكثر ممّا ادعى في بادىء الأمر. وهكذا فهو في الحقيقة لا يقف بين العقلانيين والتأمليين، محاولا التقريب بينهم، بل هو في الواقع واقف على أحد جانبي السياج يحاول التحدث إلى من هم في الجانب الآخر، ولكن كونه من الطرف العقلاني يعني أنّه بالرغم من استخدامه للعديد من مصطلحات ومفاهيم التأمليين نفسها، فإنّه يعرّفها تعريفا أضيق، ومن الموقف المقابل في المناظرة حول كيفية تفسير النظريات.

ولكن أرجو أن تلاحظوا أنّ الكثيرين يعتقدون أنه ينجح بطريقة ما في تقريب النهجين، وعليكم أن تقرروا ذلك بأنفسكم وتكوّنوا رأيكم الخاص بكم في هذه المسألة.

النقاط الرئيسية

- تطرح التفسيرية الاجتماعية احتمال جسر الهوة بين النظريتين العقلانية والتأملية.
- هناك تفسيريون عديدون لكن أفضل مثال عليهم هو ألكسندر وندت ومقاله لعام ١٩٩٢ **"الفوضى هي ما تجعلها عليه الدول"**.
- إنّ محاولة وندت ذات أهمية لأنّ روبرت كيوهان يبين أنه إذا لم يطرح التأمليون برنامجا بحثيا فإنّهم سيبقون على هامش هذا الفرع من فروع المعرفة. أمّا وندت فهو يطرح مثل ذلك البرنامج البحثي لأنّه يعد بالتقريب بين الليبراليين - الجدد والتأمليين.
- إنّ دعوى وندت المركزية هي أنّ الفوضى الدولية ليست ثابتة، ولا تتضمّن تلقائيا سلوك الدولة الذي يهدف إلى خدمة المصلحة الذاتية الذي يرى العقلانيون أنّه متأصل في النظام. وبدلا من ذلك فهو يعتقد أنّه يمكن للفوضى أنّ تتخذ أشكالا عدة مختلفة؛ لأنّ الهويات والمصالح الأنانية التي يتخذها العقلانيون هي في الواقع نتاج التفاعل وليست سابقة له.

- ثمة اعتراضات عدّة هامة على حجّة وندت، وتتمثّل الرئيسية منها في أنه في حقيقة الأمر عقلاني وواقعي، فهو في الحقيقة لا يقرب بين العقلانية والتأملية، بل إنّما يعرّف التفسيرية تعريفا ضيقا جدا، يقبله العقلانيون ولكن لا يقبله التأمليون الذين يريدون تعريفا للهوية والمصلحة أكثر عمقا بكثير من التعريف الذي يطرحه. ثمّ إنّ وندت يعتبر الدول هي المعطيات القائمة في السياسة العالمية. ولكن لم يجب أن يكون ذلك كذلك، بدلا من الطبقات أو الشركات أو الإثنيات أو الجنسين؟ وأخيرا، لاحظ أن رأيه في الهوية هو رأي تصوري، في حين أنّ الكثيرين يجادلون بأنّ المصالح المادية تحدد أفكارنا وبالتالي تراكيبنا التصورية.

والخلاصة، فإنّ وصفه هو في الواقع تقليدي وعقلاني أكثر ممّا يبدو عليه الأمر للوهلة الأولى.

الخاتمة

لقد حاولت في هذا الفصل تلخيص المجالات الرئيسية الثلاثة للتطور في النظرية المعاصرة للعلاقات الدولية. وكما ترون فإنّ لي آرائي الخاصة بشأن أي واحدة من هذه النظريات الرئيسية الثلاث هي الأفضل، لكن هذا أقل أهمية بكثير من آرائكم أنتم بشأن المنظور الذي يقدم أفضل تفسير للسياسة العالمية في عصر العولمة هذا. ولكلّ من المواقف الثلاثة نقاط قوّة واضحة، ولعلّ أفضل نقطة بالنسبة لكم للبدء في التفكير بشأن أيها أكثر فائدة لكم هي أن تعودوا بتفكيركم إلى المقدمة والفصل الأول؛ وقد أثبتنا في كل من هذه الفصول العديد من النقاط بشأن العولمة، وقمنا في المقدمة بشكل خاص بإبراز بعض إيجابيات العولمة وسلبياتها.

وعليكم الآن أن تفكروا تفكيرا نقديا بشأن أي المنظورات النظرية المعاصرة التي تمت مناقشتها في هذا الفصل تعطيكم أفضل نظرة عامة للعالم المعولم الذي كنا نناقشه. من الواضح أنّ المنظور العقلاني، ولا سيّما التركيب الجديد - الجديد يسود الأدبيات المحترفة في علم العلاقات الدولية. وتلك هي المناظرة النظرية التي ستجدونها في معظم المجلات، لاسيّما الأمريكية. فهي تركّز على أنواع العلاقات السياسية الدولية التي تهم

العديد من الحكومات الغربية، ولاسيما المناظرة بشأن البنية الأمنية المستقبلية للنظام الدولي. كما أنّها قوية جدا في مجال النظر إلى السياسة الخارجية الاقتصادية، كما توحي بذلك المناقشات المتعلقة بقضية المكاسب النسبية / المكاسب المطلقة. ولكن هل تعتقدون أنه منظور واسع بما يكفي لاقتناص ما تعتبرونه أهم سمات السياسة العالمية؟ فقد ترون — من جهة — أنّنا بحاجة إلى نظريات تعرّف المجال السياسي تعريفا أوسع، بحيث يشمل الهوية، والاقتصاد، والاثنية، والثقافة، وما أشبه.

ومن جهة أخرى، فقد ترون أنّ أهمّ سمات السياسة العالمية تظلّ تلك التي كانت سائدة طيلة ألفي سنة منصرمة، وهي مشاكل الحرب والسلم والاستقرار الدولي. فإذا كنتم ترون ذلك فعندئذ قد تفضلون جدول أعمال النظرية العقلانية، وستفعلون ذلك بالتأكيد إذا كنتم ترون أنّ تلك المشاكل "طبيعية"، أي أنها سمات خارجة عن سيطرتنا بالطريقة نفسها التي تتصل بها اهتمامات عالم الطبيعة بعالم **"حقيقي"** له وجود مهما كان ما نعتقده فيه.

ومن البديهي أنّ النظريات التأملية تختلف اختلافا كبيرا فيما يتصل بماهية الشيء الذي تتأمله. وكما ورد آنفا فإنّها مختلفة جدا في الواقع، لكني أضعها كلها ضمن فئة واحدة لأنها جميعا ترفض الاهتمامات المركزية للعقلانية. هل تعتقدون أنّ أيّا منها تعطيكم فهما للسمات الرئيسية للسياسة العالمية أفضل من ذلك الذي يطرحه الاتجاه العقلاني السائد؟ أم هل تعتقدون أنّها لا تتعامل حقا مع ما هي **"بداهة"** أهم سمات السياسة العالمية؟

إنّ المشكلة الرئيسية في النظريات التأملية هي أنّها لا تكوّن في مجموعها موقفا نظريا واحدا كما تفعل النظريات العقلانية. فمن بعض الزوايا الهامة، إذا كنت من القائلين بالمساواة بين الجنسين فإنّك لا تتفق بالضرورة مع أنصار ما بعد الحداثة أو المنظّرين النقديين. ومن ناحية أساسية أكثر أيضا، لا يمكنك أن تكون منظرا نقديا ومن أنصار ما بعد الحداثة، على حدّ سواء!

وباختصار، فإنّ مجموعة النظريات المجموعة تحت الاسم التأملي لها مجموعة من الافتراضات التي يستبعد بعضها بعضا بشكل متبادل ولا توجد طريقة سهلة لرؤية التقارب للجمع بين النظريات. إن بعض التجميعات ممكنة (ما بعد حداثة تقول بالمساواة بين الجنسين، أو نظرية نقدية معيارية) لكن الشيء الوحيد الصحيح بشكل واضح هو أنّ كامل المجموع لا يمكن جمعه سويا ليشكل جدول أعمال نظريا واحدا بالطريقة نفسها التي تعمل بها المناظرة الجديدة - الجديدة على الجانب العقلاني.

ثمّ إنّ التأمليين ليست لديهم الفكرة نفسها بشأن كيفية تفسير المعرفة كما لدى العقلانيين، ولذا فهم غير قادرين على الاستجابة لتحدي كيوهان بأنّ يأتوا بفرضيات قابلة للاختبار مقارنة بتلك التي يقدمها الموقف العقلاني. وهذا يعني أنّ احتمال حصول مناظرة بين العقلانيين والتأمليين احتمال ضعيف جدا. فالطرفان ببساطة يريان السياسة العالمية بطرق جد مختلفة. أي طرف (أو أي فرع) ترى أنّه يفسّر السياسة العالمية تفسيرا أكثر نجاعة؟

إنّ كلّ هذا يجعل التفسيرية الاجتماعية جذابة بشكل خاص مادامت تطرح احتمال طريق وسط يمثل توليفا بين العقلانية والتاملية. وكما ورد آنفا فإنّ هذا الموقف، الذي يقترن بكل وضوح باسم وندت، يبدو واعدا جدا للكثيرين وأتوقع أن يصبح واحدا من مواضيع البحث الرئيسية في العلاقات الدولية في السنوات القادمة. ولكني لاحظت أيضا المشاكل المقترنة بموقف وندت. فمن ناحية مركزية هناك صعوبة كونه في الواقع غير تأملي على الإطلاق، بل هو عقلاني (ودولاني وواقعي!)، وبالتالي فإنّ محاولته تجسير الهوة ستكون دائما فاشلة لأنّه لا يقف حقا بين موقفين، بل هو على جانب واحد.

وهذا يثير مسألة ما إذا كنتم ترون أن المشروع التفسيري هو طريق المستقبل للنظرية الدولية. هل ترون أنه يمكن الجمع بين الموقفين؟ أم هل آراؤهما عن كيفية تفسير المعرفة مختلفة لدرجة أنه لا يمكن الجمع بينها؟ والمشكلة بالطبع هي أنّه يبدو من المعقول بشكل بارز القول: إنّ ثمة حاجة إلى الجمع بين موقفي العقلانية والتأملية، كما أنّ التركيز الليبرالي الجديد على المؤسّسات والمعرفة والتعلم يجعل من الممكن اكتشاف طريقة للاتصال بالتأمليين الذين يركزون على الهوية وتفسير الأطراف الفاعلين. لكن هذا يطرح السؤال الأخير في النظرية الاجتماعية، وهو ما إذا كان ستوجد دائما طريقتان لتنظير العالم الاجتماعي:

إحداهما وصف من الداخل يركّز على المعاني التي يضفيها الأطراف الفاعلون على أعمالهم؛ والأخرى وصف من الخارج، يرى أنّ معتقدات الأطراف الفاعلين هي نتاج للمصالح المادية. ولا أدعي أن بوسعي الإجابة عن ذلك السؤال، وهذا لا علاقة له بالمجال المتاح في هذا الفصل، بل إنّه سؤال يدور حوله نزاع حامي الوطيس في جميع العلوم الاجتماعية بحيث إنّ الشيء الوحيد الذي يمكن عمله بأمانة هو القول: إنّه لا يوجد جواب

سهل أو قاطع. وإنّ ما سأقوله هو أنّ الجواب عنه يعتمد جزئيا على كيفية رؤيتك للعالم الاجتماعي، وعلى أي أنواع من سمات السياسة العالمية هي التي تهمك.

آمل أن يكون هذا الفصل قد وفّر لكم نظرة عامة جيدة للتطورات الرئيسية في النظرية الدولية المعاصرة. وأملي الرئيسي هو أن تتكون لديكم ممّا ذكرته الفكرة التي مفادها أنّه لا توجد نظرية واحدة للسياسة العالمية تعتبر صحيحة لمجرد أنها تتعامل مع الحقيقة. وآمل أيضا أن تأخذوا موقف التشكّك المتفحص كلّما قال لكم أي منظّر: إنه يتعامل مع "**الواقع**" أو "بما هو عليه العالم في الواقع"، لأنّي أعتقد أنّ هذا هو السبيل الذي يمكن فيه تهريب قيم المنظّر (أو المحاضر أو كاتب الفصل!) من الباب الخلفي.

أعتقد أنّ السياسة العالمية في حقبة العولمة على جانب كبير من التعقيد. وأنه توجد نظريات شتى تحاول تفسير أجزاء مختلفة من ذلك التعقيد. وعليك أنّ تتبين أي النظريات تقوم في آن واحد بإعطاء أفضل تفسير للأشياء التي تهتم بها وتتيح لك أيضا الفرصة للتأمل في افتراضاتها. نفسها. والشيء المؤكّد هو أنّه يوجد ما يكفي من النظريات التي يمكن الاختيار من بينها، وهي ترسم سياسات عالمية جد مختلفة. فأي نظرية هي التي ترسم الصورة التي تشعر بأنّها تقتنص أبرز سمات السياسية العالمية على النحو الأفضل؟

أسـئلة

١. هل تعتقد أنّ النظريات الثلاث التي تنطوي عليها مناظرات ما بين النماذج تغطي جميع القضايا الرئيسية في السياسة العالمية المعاصرة؟
٢. لماذا ترفض نظريات ما بعد - الوضعية، النظرية الوضعية؟
٣. ما معنى القول إن الاختلاف الرئيسي بين النظريات هو ما إذا كانت تفسيرية أم إنشائية؟
٤. هل القضايا التي تعالجها المناظرة الجديدة - الجديدة هي القضايا المركزية في العالم المعولم اليوم؟
٥. هل تتفق مع روبرت كيوهان حين يقول إن النّهج التأملية بحاجة إلى استحداث فرضيات قابلة للاختبار تنافس النهج التي تطرحها العقلانية، إذا كانت التأملية ستحمل على محمل الجد بوصفها نهجا نظريا؟

٦. هل النظرية المعيارية أكثر من مجرد إضافة اختيارية لدراسة السياسة العالمية؟
٧. هل تجد إعادة صياغة ج. آن تيكنر لمبادئ هانس مورغنتاو الستة المتعلقة بالواقعية، بيانا مقنعا بالحاجة إلى تضمين المنظورات الأنثوية حول السياسة العالمية؟
٨. هل تتفق مع روبرت كوكس في أن النظرية هي دائما لشخص ما ولغرض ما؟
٩. ما هي التأثيرات الرئيسية لعلم الاجتماع التاريخي في دراسة السياسة العالمية؟
١٠. ماذا يمكن أن يصنع اعتماد نهج سلالي، مثل النهج الذي يقترحه ريتشارد آشلي، من أجل فهمنا للسياسة العالمية؟
١١. هل ترى أن تفسيرية وندت الاجتماعية نجحت في جسر الهوة بين العقلانية والتأملية؟
١٢. أيّ البدائل التي تمّت مناقشتها في هذا الفصل تعطي (في رأيك) أفضل وصف للسياسة العالمية؟ لماذا؟

مراجع أخرى للقراءة:

ثمة كتب عديدة تتناول النظرية الدولية المعاصرة. وتجد استعراضا جيدا في
S. Burchill and A. Linklater etal. *Theories of International Relations* (Basingstoke: Macmillan, 1996).
وتوجد تغطية أقدم ولكن تشمل تغطية جيدة جدا للنظريات الثلاث المتعلقة بالمناظرة بين النماذج في
P. R. Viotti and M. V. Kauppi International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism 2nd ed. (New York: Macmillan, 1993). وللاطلاع على مجموعتين من المقالات عن النظرية المعاصرة انظر
K. Booth and S. Smith (eds.), International Relations Theory Today (Cambridge: Polity Press, 1995) وS. Smith, K. Booth and M. Zalewski (eds.), International Theory: Positivism and Beyond (Cambridge: Cambridge University Press, 1996).
وللاطلاع على المناظرة الجديدة – الجديدة انظر
D. Baldwin (ed.), Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate (New York: Columbia University Press,

1993) و C. Kegley (ed.), Controversies in International Relations Theory: Realism and the Neoliberal Challenge (New York: St Martin's, 1995).

وللاطلاع على النّهج التأملية، انظر فيما يتعلّق بالنظرية المعيارية

C. Brown International Relations Theory: New Normative Approaches (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1992) وM. Frost Ethics in International Relations: A Constitutive Theory (Cambridge: Cambridge University Press, 1996);

وللاطلاع على نظرية المساواة بين الجنسين انظر

M. Zalewski 'Feminist Theory and International Relations', in M. Bowker and R. Brown (eds.), *From Cold War to Collapse* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), C. Enloe *Bananas, Beaches and Bases: Making Feminist Sense of International Politics* (London: Pandora, 1989)و *The MorningAfter: Sexual Politics at the End of the Cold War* (Berkeley: California University Press, 1993), (11) J. J. Pettman *Worlding Women: A Feminist International Politics* (St Leonards: Allen & Unwin, 1996);

وللاطلاع على النظرية النقدية، انظر

R. Cox with Sinclair, T., *Approaches to World Order* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996);و A. Linklater *Beyond Realism and Marxism* (London: Macmillan, 1990);

وللاطلاع على علم الاجتماع التاريخي، انظر

M. Mann The Sources of Social Power, vol. I (Cambridge: Cambridge University Press, 1986)و *The Sources of Social Power*, vol. ii (Cambridge University Press, 1993)و D. Smith *The Rise of Historical Sociology* (Cambridge: Polity Press, 1991);

وللاطلاع على ما بعد الحداثة، انظر

R. B. J. Walker *Inside/Outside: International Relations as Political Theory* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993)و J. George *Discourses of Global Politics* (Boulder, Col.: Lynne Rienner, 1994).

وللاطلاع على المذهب التفسيري الاجتماعي، انظر

A. Wendt 'Anarchy is What States Make of it', *International Organization*, 46: 2 (1992), F. Kratochwil *Rules, Norms, and Decisions* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989)و N. Onuf *A World of our Making: Rules and Rule in Social Theory and International Relations* (Columbia: University of South Carolina Press, 1989).

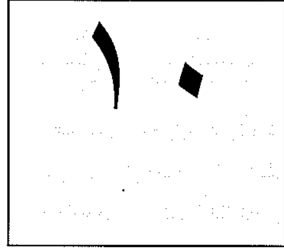
الجزء الثالث

التركيبات والعمليات Structures and Processes

في هذا الجزء من الكتاب نرغب في تعريفكم بالتركيبات والعمليات الرئيسية للسياسات الدولية المعاصرة. ومن الواضح أنّه سيكون هناك تداخل بين هذا القسم والقسم الذي يليه، حيث إنّ الفاصل بين التركيبات والعمليات وبين المسائل الدولية هو مسألة تتعلّق بوجهات النظر. أمّا بالنسبة لنا فإنّ الفرق هو أنّنا نقصد بالتركيبات والعمليات تلك المقومات المستقرة نسبيا للسياسة الدولية والتي هي أكثر ديمومة واستقرارا، من القضايا التي نعالجها في القسم التالي. وفي هذا الجزء أيضا نضع نصب أعيننا هدفين اثنين: **الأول**، أنّنا نريد أن تتكون لديكم فكرة جيدة عن أهمّ التركيبات والعمليات للسياسة الدولية في أواخر القرن العشرين.

ولهذا السبب فقد اخترنا مجموعة من طرائق التفكير في السياسة الدولية التي تلفت انتباهكم إلى هذه المقومات الأساسية. ولاحظوا أيضا أننا ندرك بأنّ مفهومنا عن ما هو تركيب، وما هو عملية هو أمر يدور حوله النقاش إلى حدّ كبير. ولكن قد يكون من المفيد القول: إنّ هذه الأمور مجتمعة تشكل الأرضية التي يتم فيها تناول القضايا التي لا بدّ من أن تعالج في الجزء التالي من الكتاب. إنّ كلّ المقومات التي يطرحها هذا القسم هي مقومات هامة لوضع حلول للمسائل التي نعالجها في القسم التالي، حيث إنّ هذه الحلول تشكل التركيبات الرئيسية للسياسة الدولية التي يتعين على هذه المسائل أن تواجهها والعمليات الرئيسية التي ستقرّر مصيرها.

أمّا هدفنا **الثاني** فهو أنّ هذه التركيبات والعمليات تساعدكم على التفكير بالعولمة، وذلك عن طريق دفعكم إلى التساؤل عمّا إذا كانت العولمة هي صيغة مختلفة نوعيا عن صيغ السياسة الدولية أم لا، أكثر ممّا هي عليه حتّى الآن؟ هل تتطلّب العولمة الإطاحة بالتركيبات أو العمليات التي كانت محور السياسة الدولية حتّى يومنا هذا، أم هل هي تمثل هذه الإطاحة؟



الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة

International Security in the Post-Cold War Era

جون بيليس

(John Baylis)

- مقدمة
- ما هو المقصود بمفهوم "الأمن"؟
- النهج التقليدي للأمن القومي
- المصاعب التي تواجه التعاون بين الدول
- فرص التعاون بين الدول
- التوتر المستمر بين الأمن القومي والأمن الدولي
- الخاتمة

دليل القارئ

يركّز هذا الفصل على نقاشين أساسيين حول تأثيرات نهاية الحرب الباردة في الأمن الدولي. ويبيّن النقاش الأول أنّ جوهر الأشياء لم يتغير إلا تغيرا طفيفا: فالعلاقات الدولية مرشحة لأنّ تكون أكثر عنفا في المستقبل ممّا كانت عليه في الماضي. أمّا النقاش الثاني فيبيّن أنّ التعاون مع التنافس كانا جنبا إلى جنب من معالم السياسة الدولية في السابق، وأن حقبة ما بعد الحرب الباردة قد أفسحت المجال أمام تطور حميد لنظام للأمن الدولي أكثر من ذي قبل.

وفي إطار هذا النقاش يبدأ الفصل بتناول وجهات النظر التقليدية للنظريات الواقعية والنظريات الواقعية الجديدة الأقرب عهدا. وبعد ذلك ننطلق إلى معالجة التحسينات التي طرأت على وجهة النظر الواقعية (التي تعكس وجهة نظر أكثر تفاؤلا حول مستقبل الأمن الدولي) الناضجة تحت عناوين "**الواقعية الطارئة**" و"**الفوضى المنظمة**" و"**المذهب المؤسّسي الليبرالي**" و"**السلام الديمقراطي**". وهناك وجهات نظر أخرى أكثر راديكالية تتم دراستها تحت عناوين: "**الأمن الجماعي**" و"**النظرية النقدية التفسيرية**" ومناهج "**ما بعد الحداثة**" و"**الآراء العولمية**".

ويختتم هذا الفصل بدراسة التوتر الدائم بين الأمن القومي والأمن الدولي ويبين أن من السابق لأوانه إطلاق حكم محدد حول ما إذا كان نموذج جديد من السياسة الدولية هو قيد النشوء، أم إذا كان من المحتمل حدوث مثل هذا التحول.

مــقــدمــة

يعكف دارسو السياسية الدولية على التصدي لبعض من أعمق المسائل التي تخطر في البال. ومن أهم هذه المسائل هو ما إذا كان بالإمكان تحقيق الأمن الدولي في هذا العالم الذي نعيش فيه. فعلى المدى الطويل للتاريخ الفكري لهذا الموضوع كان هناك دائما نقاش بين **الواقعيين والمثاليين**، حيث كان الواقعيون متشائمين، والمثاليون متفائلين في مواقفهما إزاء هذه القضية المركزية المتعلقة بميدان السياسة الدولية (انظر الفصل ٦). وقد ادّعت المثاليّة في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بأنّها تحظى بدعم واسع حيث إنّ عصبة

الأمم بدت وكأنها تبعث الآمال في إنشاء نظام دولي أعظم. وعلى نقيض ذلك فقد أصبحت الواقعية خلال الحرب الباردة التي بدأت بعد عام ١٩٤٥ هي المدرسة المسيطرة على الفكر في هذا الميدان.

وقد كان ينظر إلى مسألة الحرب والصراعات التي تتسم بالعنف وكأنها معالم دائمة في العلاقات بين الدول التي تمتد عبر التاريخ الإنساني، ولكن مع نهاية الحرب الباردة تجدد هذا النقاش واتسع. فقد رأى البعض أنّ انتهاء الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب يشكل نقطة انعطاف مهمة في التاريخ الدولي توجد نموذجا جديدا يؤدي إلى أنّ يصبح الصراع بين الدول تدريجيا شيئا ينتمي إلى الماضي، كما أنّ من شأنه أنّ يؤدّي إلى نشوء قيم مجتمعية جديدة تحقق تعاونا أكبر بين الأفراد والمجتمعات البشرية بشتى أشكالها (بما في ذلك الدول).

وانعكس ذلك في بروز آراء أكثر تفاؤلا في إقامة مجتمع عالمي يسود فيه السلام. إلا أن فريقا من المعنيين بقي يعتقد بأنّ الواقعية هي أفضل مناهج التفكير المتعلّق بالأمن الدولي. وهم يرون أنّ تغييرا طفيفا قد حدث نتيجة لأحداث عام ١٩٨٩. فقد كانت نهاية الحرب الباردة تؤذن ببزوغ حقبة جديدة تحقق تعاونا أكبر بين القوى الكبرى الموجودة، ولكن من المحتمل أن تكون هذه الحقبة حقبة مؤقتة حيث إنّ الدول استمرت في التنافس، وبقيت القوّة هي الحكم النهائي في الخلافات الدولية.

ويركّز هذا الفصل على هذا النقاش، مع التأكيد على الفروع المختلفة للتفكير ضمن هذه المدارس الفكرية المتفائلة والمتشائمة. على أن من الضروري قبل ذلك البحث عما تعنيه كلمة "**الأمن**" وسبر العلاقة بين الأمن القومي والأمن الدولي. وبعد ذلك يتحول الاهتمام إلى الطرق التقليدية في التفكير حول الأمن الدولي وإلى التأثير الذي مارسته هذه الأفكار في التفكير المعاصر. ويتبع ذلك استعراض للأفكار والمناهج البديلة التي ظهرت في المؤلفات الصادرة في الأعوام الأخيرة. ومن ثمّ تتيح النتائج إجراء تقييم لهذه الأفكار قبل العودة إلى المسألة المركزية وهي ما إذا كان تحقيق الأمن الدولي **أقلّ** أو **أكثر** احتمالا في الأعوام المتبقية من القرن العشرين وما بعدها.

ما المقصود بمفهوم "الأمن"؟

What is Meant by the Concept of 'Security'?

يتفق معظم المؤلفين على أنّ الأمن هو مفهوم مثير للجدل. وهناك إجماع على أنّه يخلو من وجود تهديد للقيم الرئيسية (سواء كانت قيما تتعلّق بالفرد أو المجتمع) ولكن، هناك خلاف رئيسي حول ما إذا كان التركيز يجب أن ينصبّ على أمن الأفراد أو الدول أو العالم ككل.

وخلال فترة الحرب الباردة سيطرت فكرة الأمن القومي على معظم المؤلّفات التي صدرت بهذا الخصوص، حيث كان يعبر عن هذه الفكرة بتعابير تغلب عليها الصفة العسكرية. وانحصر الاهتمام الرئيسي لكلّ من الأكاديميين ورجال دولة بالقدرات العسكرية التي يتعين على دولهم تطويرها للتصدي للتهديدات التي تواجهها. ولكن في الآونة الأخيرة تمّ انتقاد فكرة الأمن هذه على أنّها **تتمركز حول العرق** وأنها تنطوي على (تحامل ثقافي) وأنها معرّفة بشكل أضيق ممّا ينبغي وبدلا من ذلك فقد نادى العديد من المؤلفين المعاصرين ببناء مفهوم موسع للأمن خارج الحدود المحصورة لمفهوم الأمن القومي الضيق بحيث يشمل سلسلة من الاعتبارات الأخرى.

ويسعى باري بوزان (Barry Buzan) في دراسته المعنونة 'People, States and Fear" (الشعوب والدول والخوف) لإيجاد رؤيا حول الأمن تشمل جوانب سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية وعسكرية، ويعبر عنها من منطلقات دولية أكثر اتساعا. (انظر الحقل ١٠-١). وهذا من شأنه أن يجعل الدول تنخرط في التغلب على **"سياسات أمنية مفرطة في التمركز على الذات"** والتفكير بدلا من ذلك بالمصالح الأمنية لجاراتها (Buzan 1983:214-42) ويطرح كتاب بوزان أسئلة مشوقة وهامة حول ما إذا كان بالإمكان التوفيق بين الأمن القومي والأمن الدولي وفيما إذا كانت الدول قادرة، بالنظر إلى طبيعة النظام الدولي، على التفكير من منطلقات دولية وعالمية ذات طابع تعاوني أكثر من السابق. وهذا التركيز على فكرة التوتر بين الأمن القومي والأمن الدولي لا يروق لكل الكتاب الذين ألفوا كتبا حول موضوع الأمن. فهناك من يجادل منهم بأنّ التأكيد على العلاقات بين الدول يتجاهل التبدلات الجوهرية التي طرأت على السياسة الدولية خاصة في أعقاب الحرب الباردة.

ويرى البعض الآخر بأنّ العمليات الثنائية التي تمثلت بالاندماج والتشرذم التي اتصف بها العالم المعاصر تعني بأنّه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام بـ**"الأمن المجتمعي"**. وبناء على وجهة النظر هذه فإنّ الاندماج والتكامل الحاصل في مناطق مثل أوروبا يؤدي إلى تقويض النظام السياسي التقليدي المبنى على أساس الدول القومية بحيث يترك الأمم مكشوفة ضمن أطر سياسية أكثر اتساعا (مثل الاتحاد الأوروبي EU). وفي الوقت نفسه فإنّ تفكك الدول المختلفة مثل الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا قد أفرز مشكلات جديدة تتعلّق بالحدود والأقليات وفي تنظيم الأيديولوجيات التي تؤدي إلى ازدياد عدم الاستقرار الإقليمي (Waever et al. 1993:196).

ولقد أدّى ذلك إلى القول إن المجموعات الإثنية القومية، وليس الدول، هي التي ينبغي أن تحظى باهتمام أولئك الذين يهتمون بوضع تحليل لمفهوم الأمن.

وفي الوقت نفسه، هناك معلقون آخرون يرون بأنّ التركيز على الأمن القومي والأمن الدولي هو أقل ملاءمة في هذا المقام، وذلك بسبب نشوء مجتمع عالمي جنيني في تسعينيات القرن العشرين. وهؤلاء المعلقون، شأنهم في ذلك شأن واضعي **"النظرية المجتمعية"**، يشيرون إلى موضوع تفكك الدولة الأمة، ولكن يجادلون بوجوب بذل اهتمام أكبر بالمجتمع العالمي بدلا من المجتمع على المستوى الإثني - القومي. ويحاول هؤلاء الكتّاب أن يبرهنوا على أن أحد أهم التوجهات أواخر القرن العشرين هو عملية العولمة الواسعة التي تجري حاليا. وهم يسلّمون بأنّ هذه العملية تجلب أخطارا جديدة.

ويشمل ذلك المخاوف المتعلقة بأمور مثل انهيار النظام المالي العالمي وتسخن الكرة الأرضية وكذلك مخاطر حصول كوارث نووية. وهذه الأخطار التي تهدّد الأمن على مستوى العالم ينظر إليها على أنّها تقع إلى حدّ كبير خارج سيطرة الدول القومية. ويعتقد هؤلاء أنّ تطوير مجتمع عالمي هو وحده القادر على التعامل مع هذه الأخطار بشكل كاف.

الحقل ١٠-١ : مفاهيم "الأمن"

"إنّ الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة، لو تعرّضت للتحدي، على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه".

وولتر ليبمان Walter Lippmann

"يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم جود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر".

آرنولد وولفر Arnold Walfers

"في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد. أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي، فإنّ الأمن يتعلّق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي".

باري بوزان Barry Buzan

"لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه؛ ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنّه عملية تحرر".

بوث ووبلر Booth and Wheeler

النهج التقليدي للأمن القومي

The Traditional Approach to National Security

لقد رأينا في الفصل الثاني أنّه منذ اتفاقية **"ويستفاليا" (Westphalia)** التي عقدت عام ١٦٤٨ فصاعدا، اعتبرت الدول أقوى العناصر الفاعلة في النظام الدولي. وكانت الدول هي المعيار العالمي للشرعية السياسية وذلك في غياب سلطات أعلى منها للقيام على تنظيم علاقاتها بعضها مع بعض. وكان ذلك يعني النظر إلى "الأمن" على أنّه الالتزام الأول لحكومات الدول.

وقد تبنت هذه الحكومات وجهة النظر القائلة إنه لا بديل عن البحث عن حماية نفسها في عالم يمكن وصفه بأنّه **عالم الاعتماد على الذات**.

أمّا النقاش التاريخي الذي يدور حول أفضل الطرق لتحقيق الأمن القومي، فقد سعى كتّاب مثل هوبز Hobbes وماكيافيللي Machiavelli وروسو Rousseau إلى

رسم صورة أكثر تشاؤما لمضامين سيادة الدولة. وكان النظام الدولي يعتبر أنّه ميدان صراع وحشي تسعى فيه الدول لتحقيق أمنها على حساب أمن جيرانها. وقد كان ينظر إلى العلاقات بين الدول على أنّها صراع على السلطة حيث تحاول الدول بشكل مستمر بعضها استغلال بعض.

ووفقا لهذا المنظور لم يكن من المحتمل تحقيق **السلام الدائم**. وجلّ ما كان بإمكان الدول عمله هو محاولة تحقيق التوازن مع القوى الدول الأخرى لمنع أي منها من تحقيق السيطرة الشاملة. وكان يؤكّد هذا المنظور كتّاب مثل إي. اتش. كار (E.H.Carr) وهانس مورغنتاو (Hans Morganthau) اللذين أسسا ما يعرف بمدرسة الفكر الواقعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

ويشارك العديد من الكتاب المعاصرين وجهة النظر هذه - المتشائمة إلى حدّ ما - حيال العلاقات الدولية، مثل كينيث والتز (Kenneth Waltz) وجون ميرشايمر (John Mearsheimer). ويستند تشاؤم أتباع نظرية **الواقعية الجديدة** إلى عدد من الفرضيات التي يضعونها حول الطريقة التي يعمل بها النظام الدولي.

الحقل ١٠-٢ : أبعاد مختلفة للأمن الدولي
على المستوى السياسي كان هناك اعتراف متزايد بأنّ للأنظمة الحكومية والأيديولوجيات تأثيرا كبيرا لا في الاستقرار المحلي فحسب، بل في الأمن الدولي أيضا. وغالبا ما تحاول الحكومات الفاشية صرف النظر عن المشاكل الداخلية بالبحث عن مغامرات خارجية. ويبدو أنّ هذا هو أحد أهم الأسباب وراء الحرب بين بريطانيا والأرجنتين عام ١٩٨٢ على جزر ملفيناس أوالفولكلند.   إنّ التوجّه المعاصر إلى شرذمة الدول يطرح أيضا مشاكل واسعة تتعلّق بالأمن. ولقد كان هذا واضحا عند تفكك الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا في تسعينيات القرن العشرين، وكان من الممكن أن يشكل ذلك مشكلة كبرى لو بدأ الحزب الشيوعي الصيني يفقد السيطرة الفعّالة في السنوات التي تلت ذلك.   ولقد أدّى تزايد السكان والمشاكل المتعلقة بمحاولة الوصول إلى الموارد والأسواق إلى توجيه اهتمام أكبر إلى قضايا الأمن الاقتصادي العالمي. وليس الحرمان والفقر

مصدرين للأزمات الداخلية فحسب، ولكن يمكن أيضا أن يؤديا إلى توتر بين الدول. ويمكننا أن نرى مثالا على ذلك فيما حدث للعلاقات بين السنغال وموريتانيا أواخر ثمانينيات القرن العشرين. فقد أدّت الخلافات على الأراضي الزراعية إضافة إلى الضغط السكاني، إلى طرد جماعات الأقليات وإلى حدوث عنف إثني في وادي نهر السنغال الواقع على الحدود مع موريتانيا.

وصحيح أن هذا الخلاف لم يؤدّ إلى حرب بين الدولتين، ولكن نشأ عنه توتر دبلوماسي كبير ممّا أظهر الأهمية البالغة للاستقلال الاقتصادي وإمكانية نشوء الصراع نتيجة لذلك.

كما أنّ الضغوط الاقتصادية من شأنها أن تشجّع على وجود توتر اجتماعي داخل الدول، الأمر الذي يمكن أن تكون له عواقب على الأمن الدولي. وقد أدّت الهجرات الكبيرة التي حصلت بين الدول في السنوات الأخيرة إلى نشوء صراعات تتعلّق بالهوية. وكان أخطرها الهجرات التي حصلت من بنغلاديش إلى جنوب شرقي الهند، حيث ارتفع عدد سكّان ولاية أسام في الأعوام العشرين المنصرمة من سبعة ملايين إلى ٢٢ مليونا، ممّا أدّى إلى حدوث تغييرات اجتماعية كبيرة كان من شأنها تغيير موازين القوى السياسية بين الجماعات الدينية والإثنية في الولاية. وقد نجم عن ذلك صراع بين الجماعات المتباينة ممّا أدّى إلى تأزم في العلاقات بين الهند وبنغلاديش.

ويرتبط العديد من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لانعدام الأمن في العالم المعاصر بندرة الموارد البيئية. وكما بيّن توماس هومر - ديكسون Thomas Homer - Dixon - نّ ندرة الأراضي الزراعية والمياه والغابات والثروة السمكية، إضافة إلى التبدلات الجوية مثل ارتفاع تسخن الأرض، لها تأثير هام في الأمن الدولي. وكان الطمع في السيطرة على منابع النفط الدافع الرئيسي وراء حرب الخليج في عام ١٩٩١، كما أنّ الصراع من أجل السيطرة على مصادر المياه في الضفة الغربية المحتلة أدّى إلى ازدياد التوتر بين العرب واليهود في إسرائيل ممّا زاد في تعقيد الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية دائمة في المنطقة. (Homer – Dixon 1994:18).

الفرضيات الرئيسية للواقعية الجديدة Key Neo – Realist Assumptions

- إنّ النظام الدولي هو نظام فوضوي. ولا يقصد أتباع نظرية "**الواقعية الجديدة**" بذلك القول: إنّه نظام مشوش بالضرورة. بل إنّ الفوضى تعني أنّه لا توجد هناك سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة.
- لا مفرّ للدول التي تطالب بالسيادة من أن تبني قدرات عسكرية هجومية لتدافع عن نفسها وتوسّع نطاق سيطرتها. ومن هذا المنطلق فهي شديدة الخطر بعضها على بعض.
- إنّ الريبة التي تؤدّي إلى فقدان الثقة هي أمر متأصل في النظام الدولي. فليس باستطاعة الدول التأكد من نوايا جيرانها ولذلك يتوجب عليها دائما أن تكون متيقظة.
- ترغب الدول في الحفاظ على سيادتها واستقلالها ونتيجة لذلك فإنّ الرغبة في البقاء تبقى القوّة الدافعة الرئيسية التي تؤثّر في سلوكها.
- بالرغم من عقلانية الدولة فإنّ هناك دائما مجالا للخطأ في التقدير. ففي عالم يعاني من نقص في المعلومات يلجأ أحد الخصوم المحتملين إلى التضليل حول إمكانياته، وذلك لترك خصومه الآخرين فريسة للتخمين بشأن قدراته. وهذا يقود إلى خطأ في تقدير المصالح "الحقيقية" للدولة.

ويجادل أصحاب النظرية الواقعية الجديدة بأنّ هذه الافتراضات مجتمعة تثير رغبة الدول في التصرف بعدوانية بعضها تجاه بعض.

وبناء على هذا الرأي فإنّ الأمن القومي، أو انعدامه، يتعلّق إلى حدّ كبير **ببنية** النظام الدولي (ولذا يدعى هؤلاء الكتّاب أحيانا "**الواقعيون البنيويون**"). وينظر إلى البنية الفوضوية على أنّها بنية متينة. ويفهم من ذلك بأنّ السياسات العالمية في المستقبل قد تتصف بالعنف نفسه الذي اتصفت به في الماضي.

ويجادل جون ميرشايمر (Mearsheimer) في مقالة كتبها عام ١٩٩٠ بأنّ نهاية الحرب الباردة من شأنها أن ترجع بنا إلى السياسات التقليدية التي كانت تتسم **بميزان قوى** متعدد الجوانب حيث كان التطرف في النزعة القومية والتنافس الإثني يقودان إلى عدم استقرار وصراع واسع النطاق. وكان ميرشايمر ينظر إلى الحرب الباردة على أنّها فترة سلام واستقرار نتيجة لبنية القوى العالمية ثنائية الأقطاب التي كانت سائدة آنذاك. ويجادل

بأنّه بانهيار هذا النظام ربّما نعود إلى نوع من صراع القوى الكبرى الذي شكل مأزقا في العلاقات الدولية منذ القرن السابع عشر.

ويرى الكتّاب من ذوي النزعة الواقعية الجديدة أمثال ميرشايمر بأنّ السياسات الدولية قد لا تتصف بالحروب المستمرة، ولكن قد يكون هناك، مع ذلك، تنافس أمني شديد يكون قيام الحرب فيه، كهطول المطر، أمرا متوقعا باستمرار. ومن الأمور المتفق عليها أنّ التعاون بين الدول أمر متوقع وقائم فعلا ولكن هذا التعاون له حدود. فهو "مقيد بمنطق التنافس الأمني المسيطر الذي لا يلغيه التعاون مهما كان حجمه" (Mearsheimer 1994:9). فالسلام الحقيقي والدائم، أو العالم الذي لا تتنازع فيه الدول من أجل تحقيق السيطرة، أمر لا يحتمل أن يتحقّق.

معضلة الأمن **The "Security Dilemma"**

إنّ الرأي القائل: إنّ الحرب معلم تاريخي دائم من معالم السياسات العالمية وأنها لا يحتمل أن تزول هو رأي مبني على المفهوم القائل: إنّ الدول تواجه ما كان يدعى **بمعضلة الأمن** التي لا يمكن التخلص منها. وكان أول من أوضح فكرة معضلة الأمن في خمسينيات القرن العشرين هو جون هرتز (John Herz) الذي يقول:" إنّها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات، وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات، إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث إنّ كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنّها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنّها تشكل خطرا محتملا" (Herz.1950:157) وبناء على وجهة النظر هذه فإنّ الدول التي تعيش ضمن بيئة يحرص كل طرف فيها على تغليب مصالحه مثل بيئة النظام الدولي، تصطدم "بشكوك يصعب تبديدها" إزاء الاستعدادات العسكرية التي تقوم بها الدول الأخرى. فهل يقصد بهذه الاستعدادات مجرد الدفاع عن النفس أم أنّها جزء من خطط أكثر عدوانية ؟ وحيث إنّ الشكوك صعبة التبديد، تبقى الدول في حالة من عدم الثقة بعضها ببعض.

وبالتالي، فإذا كان عدم الثقة متبادلا فمن شأن ذلك أن يؤدّي إلى "دوامة من الفعل ورد الفعل، وإلى ازدياد مخاوف الطرفين إلى حدّ كبير". إنّ الشعور بانعدام الأمن يؤدي

إلى مزيد من الشعور بانعدام الأمن، ممّا يجعل احتمال قيام الحرب أمرا ممكنا على الدوام. (Wheeler and Booth 1991:29-31).

إنّ الخوف وانعدام الثقة، إذن، هما في صميم معضلة الأمن. وحتّى عندما يسود الاعتقاد بأنّ دولة ما تضمر نوايا حسنة، يظل هنالك شعور بأنّ هذه النوايا يمكن أن تتبدل. إنّ من يبالغ في حسن الظن يفتح الباب واسعا ليكون فريسة للاستغلال، ممّا يؤدي إلى عواقب كارثية. فهذا الخوف المستمر، كما يراه بترفيلد (Butterfield)، يولّد مأساة مروعة تحلّ بالعلاقات الدولية.

ويجادل بترفيلد قائلا: "إنّه وراء الصراعات الهائلة التي يعيشها الجنس البشري يوجد مأزق عسير يكمن في قلب المشكلة". ويرى بترفيلد في كتاباته التي أصدرها في خمسينيات القرن العشرين بأنّه ليس هناك ما يشير إلى أنّ الجنس البشري قادر على التغلب على هذه "**المعضلة المستحكمة**". (Butterfield 1951:20).

المصاعب التي تواجه التعاون بين الدول

The Difficulties of Co-operation between States

لا يعلّق معظم كتّاب النظرية الواقعية الجديدة آمالا كبيرة على حصول تبدل جوهري في طبيعة مسألة الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة. ويشير هؤلاء إلى حرب الخليج، وإلى التفكك الكبير الذي أصاب يوغسلافيا السابقة وأجزاء من الاتحاد السوفييتي، ويقولون: إنّنا لا نزال نعيش في عالم يسوده سوء الظن والتنافس الأمني المتواصل. وصحيح أن التعاون بين الدول قائم، إلا أنه من الصعب تحقيقه، بل إن الحفاظ عليه أكثر صعوبة.

ويرى البعض أنّ هناك عاملين أساسيين يسهمان في جعل التعاون أمرا صعبا حتّى بعد التبدلات التي حصلت عام ١٩٨٩. **أولهما** هو احتمال الغش، **وثانيهما** هو الاهتمام الذي تبديه الدول بما يعرف باسم "**المكاسب النسبية**"

الحقل ١٠ -٣ : وجهة نظر أحد رجال الدولة في "معضلة الأمن"

"إنّ التمييز بين الاستعدادات التي تتم بهدف خوض الحرب وبين الإجراءات الوقائية التي تتخذ ضد أي اعتداء هو تمييز حقيقي وواضح ومحدّد في أذهان أولئك الذين يقيمون ترسانات عسكرية. إلا أنّ هذا التمييز ليس واضحا أو مؤكدا في أذهان البعض الآخر. ولهذا السبب فإنّه في الوقت الّذي تشعر فيه كلّ حكومة بالاستياء من رأي يدّعي بأنّ أي إجراءات تقوم بها هي أكثر من مجرد إجراءات للدفاع عن النفس، فإنّها تعتبر في الوقت نفسه أن أي إجراءات تقوم بها حكومة أخرى ما هي إلا استعداد لشن هجوم."

(Lord Grey)

مسألة الغش The Problem of Cheating

لا ينكر كتّاب مثل وولتز Waltz وميرشايمر Mearsheimer بأنّ التعاون قائم بين الدول في أغلب الأحيان، وبأن هناك فرصا لتعاون الدول بعضها مع بعض أكبر من الفرص التي كانت في الماضي. ولكنهم يجادلون مع ذلك بأنّ هناك حدودا معينة لهذا التعاون، لأنّ الدول كانت وستبقى خائفة من قيام الآخرين بنقض أي اتفاقية تعقد وقيامها بتحقيق سبق عليها. ويعتبر هذا الأمر مخاطرة كبيرة بسبب طبيعة التقنيات العسكرية الحديثة التي من شأنها أن تحدث تحولا كبيرا في ميزان القوى بين الدول.

ويجادل ميرشايمر بأنّها "قد تفتح المجال واسعا أمام الطرف الذي يمارس الغش بأنّ يلحق هزيمة حاسمة بالدولة الضحية" (Mearsheimer 1994:20). وتدرك الدول أنّ هذا هو الواقع. فعلى الرغم من أنّها ترتبط بتحالفات وتوقع اتفاقيات للحدّ من انتشار الأسلحة، فإنّها تبقى حذرة ومدركة للحاجة إلى النهوض بأعباء أمنها القومي في نهاية المطاف. وهذا هو السبب الذي يحدو بالقوى النووية إلى الاستمرار في الاحتفاظ ببعض أسلحتها النووية بالرغم من اتفاقيات خفض الأسلحة الاستراتيجية التي عقدت في بداية تسعينيات القرن العشرين ومن تمديد اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية المعقودة عام ١٩٩٥.

مسألة المكاسب النسبية The Problem of Relative - Gains

ويرى العديد من أتباع نظرية الواقعية الجديدة أنّ أحد العوائق التي تقف في وجه التعاون أيضا هو أنّ الدول تميل إلى الاهتمام "**بالمكاسب النسبية**" أكثر من اهتمامها "**بالمكاسب المطلقة**". ويقول هؤلاء: إنّه بدلا من اهتمام هذه الدول بالتعاون لأنّه يحقّق مصالح كل من أي دولتين متعاونتين، فإنّه ينبغي أن تكون الدول عموما على دراية بالمكاسب التي تحققها من هذا التعاون بالمقارنة مع المكاسب التي يحققها الطرف المتعاون. ولأنّ الدول ستستمر في محاولاتها الدائمة للحصول على الحدّ الأقصى من المكاسب ضمن بيئة دولية تسودها الشكوك وانعدام الثقة، فإنّ التعاون يبقى **دائما** هدفا يصعب تحقيقه والحفاظ عليه.

إلا أنّ هذا الرأي في مسألة التعاون خلال فترة ما بعد الحرب الباردة لا يشترك فيه كل الكتاب حتّى ضمن المدرسة الواقعية الجديدة. فهناك اعتقاد بين الكثير من البحّاثة (والسياسيين) بأنّه ينبغي تعديل أو استبدال وجهة النظر "**التقليدية**" لأصحاب النظرية الواقعية الجديدة العاديين. إنّ معارضة الواقعية الجديدة القياسية تأخذ أشكالا مختلفة. ولتوضيح المعايير البديلة في إطار التفكير حول الأمن الدولي من فترة تسعينيات القرن العشرين، سنولي الاهتمام **بثماني** مقاربات مختلفة.

وعلى الرغم من الخلاف بين الكتّاب في هذه المواضيع فإنّهم جميعا يتفقون على رؤية عامة بأنّ تحقيق قدر أكبر من الأمن الدولي في المستقبل هو أمر ممكن من خلال التعاون. وبالفعل فإنّ الكثير منهم يعتقدون بأنّ الأمن الدوليّ شهد في السنوات الأخيرة من القرن العشرين تغيّرا كبيرا من شأنه أن يحقّق فرصا أكبر للسلام.

فرص التعاون بين الدول

The Opportunities for Co-operation between States

الواقعية المشروطة Contingent Realism

خلافا لآراء أولئك الواقعيين الجدد، مثل والتز (Waltz) وميرشايمر (Mearsheimer) المتشائمين بشأن التعاون بين الدول في عالم ما بعد الحرب الباردة، يوجد كتاب واقعيون آخرون يطرحون تقييما أكثر تفاؤلا. إذ يرى تشارلز غلاسر (Charles Glaser)، مثلا، أنّه "**خلافا للحكمة التقليدية، فإنّ النزعة العامة القوية**

للخصوم في التنافس ليست نتيجة منطقية حتمية للافتراضات الأساسية للواقعية البنيوية" (Glaser 1994/5: 51). ويقبل غلاسر بجزء كبير من تحاليل وافتراضات الواقعية البنيوية، لكنه يجادل بأنّه يوجد نطاق واسع من الظروف التي يمكن للخصوم أن يحقّقوا فيها أهدافهم الأمنية على أفضل وجه عبر السياسات التعاونية، بدلا من السياسات التنافسية. في مثل تلك الظروف سوف تختار الدول التعاون بدلا من المنافسة. لذا فإنّ الأمن يرى على أنّه "مشروط" بالظروف السائدة في حينه.

يجادل الواقعيون الشرطيون بأنّ الواقعية البنيوية **المعيارية** تنطوي على عيوب **لثلاثة** أسباب رئيسية:

١. فهم يرفضون نزعة المنافسة المتأصلة في النظرية. ويعتقدون أنّ سلوك الدول، ضمن عالم تتّسم فيه العلاقات الدولية بنزعة العون الذاتي، لا يعني بالضرورة أنّ الدول مقدر عليها المنافسة الدائمة التي تؤدي إلى الحرب. فعلى سبيل المثال، حين تواجه الدول الأمور المجهولة المقترنة بالانخراط في سباق التسلّح، مثل سباق سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، فإنّها تفضل التعاون. فهناك مزايا واضحة في العمل معا لخفض المخاطر والمجهول في هذه الفترة بدلا من التورّط في منافسة مستعرة كما كان يحدث في معظم سنوات الحرب الباردة.

٢. **والحجة الثانية** ذات الصلة هي أنّ الواقعية البنيوية المعيارية تنطوي على عيب بسبب تأكيدها على "**المكاسب النسبية**". وهناك من يحاجج بأنّ الدول كثيرا ما تلجأ إلى التعاون حصرا بسبب المخاطر التي تقترن بالسعي وراء المزايا النسبية. ويشير الكتاب الّذين بحثوا معضلة الأمن، إلى أنّ من الأفضل أمنيا، في غالب الأحوال، قبول التكافؤ التقريبي بدلا من السعي لتحقيق أقصى المكاسب، الأمر الذي سيشعل فتيل جولة أخرى من سباق التسلح من شأنها أن تؤدي إلى تقليص نطاق الأمن للجميع في المدى البعيد.

٣. إنّ **العيب الثالث** في الحجّة الدارجة، حسب رأي الواقعيين الشرطيين، هو أنّ التأكيد على الغش ينطوي على المبالغة. فالغش هو مشكلة بالتأكيد ومحفوف بالمخاطر، ولكن هذا ينطبق على سباق التسلح أيضا. وقد جادل شيللينغ (Schelling) وهالبرين (Halperin) بأنّه "**يمكن الافتراض بأنّ اتفاقية تترك**

احتمالا لحدوث الغش هي اتفاقية غير مقبولة أو أن من شأن الغش أن يؤدي بالضرورة إلى مكاسب هامة استراتيجيا".

والأخطار التي ينطوي عليها الحد من الأسلحة قد تكون مقبولة أكثر من الأخطار التي ينطوي عليها سباق التسلح. ويقول الواقعيون الشرطيون: إنّ هذا كثيرا ما تجاهله كتاب من أمثال والتز (Waltz) وميرشايمر (Mearsheimer). ومن الواضح أنّ هذا كان رأي القوى العظمى في أواخر ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن العشرين حين تمّ توقيع سلسلة واسعة من الاتفاقيات بما في ذلك معاهدة INF ومعاهدتا ستارت -١ وستارت -٢ (معاهدتا خفض الأسلحة الاستراتيجية ١ و٢).

والزخم الأكبر لهذه المجادلة هو أنه لا داعي للمبالغة في التشاؤم بشان الأمن الدولي في أعقاب الحرب الباردة.

النقاط الرئيسية

- يعتبر "**الواقعيون الشرطيون**" أنفسهم "**واقعيين بنيويين**" أو "**واقعيين جددا**".
- يعتقد هؤلاء بأنّ "**الواقعية الجديدة**" القياسية تنطوي على عيب لأسباب رئيسية ثلاثة: فهم يرفضون نزعة المنافسة في النظرية؛ ولا يقبلون أن الدافع الوحيد للدول هو "**المكاسب النسبية**"؛ ويعتقدون أن التأكيد على الغش ينطوي على المبالغة.
- يميل "**الواقعيون الشرطيون**" إلى أنّ يكونوا أكثر تفاؤلا بشأن التعاون بين الدول من "**الواقعيين الجدد**" التقليديين.

الفوضى الناضجة Mature Anarchy

إنّ كتّابا آخرين يصفون أنفسهم بأنّهم "**واقعيون جدد**" أو "**واقعيون بنيويون**" يشاركون أيضا في الرأي القائل: إنّ من الممكن تخفيف معضلة الأمن (إن لم يكن بالضرورة تجاوزها) عبر المزيد من التعاون بين الدول. وقد جادل باري بوزان (Barry Buzan) بأنّ إحدى السمات اللافتة والهامة لثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين هي الظهور التدريجي لنوع من "**الفوضى**" الأكثر "**نضوجا**"، تدرك فيها الدول الأخطار الشديدة التي تنطوي عليها مواصلة المنافسة الشديدة في عالم نووي.

ويرى بوزان أنّه مع التسليم بوجود نزعة لدى الدول للتركيز على مصالحها الأمنية المحدودة الضيقة، فإنه يسود اعتقاد متزايد بين الدول الأكثر "**نضوجا**" في النظام الدولي بأنّ هناك أسبابا (أمنية) وجيهة لأخذ مصالح جيرانها بالاعتبار عند رسم سياساتها الخاصة. ويقول: إنّ الدول تزداد "**إدراكا أن أوضاع الأمن الوطني مترابطة، وأنّ السياسات الأمنية المبالغ في انطوائها على الذات، بصرف النظر عن مدى إغراءاتها الشوفينية، تؤدّي إلى عكس الغرض منها في خاتمة المطاف**" (Buzan 1983: 208).

ويستشهد ببلدان الشمال كمثال على مجموعة من الدول التي انتقلت، عبر "**عملية نضوج**"، من المزاحمة العسكرية الشرسة إلى "جماعة أمنية" (security community). ويسلّم بوزان بأنّ مثل هذا التطور بالنسبة للمجتمع الدولي ككلّ سيكون بطيئا على الغالب وغير متساو في إنجازاته. غير أنّه يرى أنّ التغير الذي يبتعد عن الانشغال بالأمن الوطني نحو زيادة التأكيد على الأمن الدولي ممكن على الأقل ومستصوب بالتأكيد.

يمكن المجادلة بأنّ هذا ما حصل بالضبط في أوروبا خلال السنوات الخمسين المنصرمة. فبعد قرون من العلاقات العدائية بين فرنسا وألمانيا، وبين دول أوروبية غربية أخرى، تمّ إرساء قواعد شعور جديد بأنّ هذه الدول تشكل "**مجتمعا متآلفا**" في **معاهدة روما** التي حولّت الأعداء السابقين إلى حلفاء حميمين. وخلافا للماضي، لم تعد هذه الدول تفكر في استخدام العنف أو الإكراه لحل خلافاتها. فالاختلاف لا يزال موجودا إلا أنّه يوجد توافق في الرأي ضمن الاتحاد الأوروبي بأنّ تلك الخلافات سوف يتمّ حلها سلميا دائما من خلال الطرق السياسية.

ويجادل مؤيّدو مفهوم "**الفوضى الناضجة**" بأنّ هذه العملية "**التمدينية**" الجارية في أوروبا يمكن توسعتها لتمتد وتشمل جماعة أمنية أوسع نطاقا عبر ضم مناطق أخرى يجري معها تعاون اقتصادي وسياسي على نحو متزايد.

الحقل ١٠ – ٤ مفاهيم أساسية
"**الجماعة الأمنية** هي مجموعة بشرية أصبحت "مندمجة". والمقصود بالاندماج تولد "**شعور بالجماعة**"، ضمن أرض ما، وانبثاق مؤسّسات وممارسات على درجة من القوّة والاتساع تكفي لتأمين توقعات يمكن الاعتماد عليها بشأن "**التغيير السلمي**" بين

سكانها. والمقصود بـــ "**الشعور بالجماعة**" اعتقاد..... بأنّ المشاكل الاجتماعية المشتركة يجب حلّها، ويمكن حلها، عبر عمليات "**التغيير السلمي**". " كارل دويتش (Karl Deutsch)	
"الأنظمة الأمنية تتولد حين تتعاون مجموعة من الدول على إدارة منازعاتها وتفادي الحرب عبر إخماد معضلة الأمن من خلال أعمالها وافتراضاتها المتعلقة بأعمال غيرها من الدول، على السواء." روبرت جيرفيس (Robert Jervis)	
"المجمع الأمني يتضمّن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة كافية بحيث إن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل بعضها عن بعض". باري بوزان (Barry Buzan)	
"إن التسليم بأنّ **الأمن المشترك** هو المبدأ المنظم للجهود الرامية إلى تقليص خطر الحرب وتحديد الأسلحة والتحرك نحو نزع السلاح، يعني، من حيث المبدأ، أنّ التعاون سيحل محل المجابهة في حلّ مشكلة تضارب المصالح. وهذا لا يعني أنه يجب توقع زوال الاختلافات بين الأمم... والمهمة هنا هي مجرد ضمان ألا يجري التعبير عن هذه الصراعات باللجوء إلى الحرب، أو الاستعداد للحرب. ويعني أنّ على الأمم أن تفهم بأنّه يجب إعطاء المحافظة على السلام العالمي أولوية أعلى درجة من تأكيد مواقفها الأيديولوجية أو السياسية." (Palme Report 1992)	

النقاط الرئيسية

- يسلّم مؤيّدو مفهوم "**الفوضى الناضجة**" أيضا بأنّ **البنية** عنصر أساسي في تحديد سلوك الدول.
- لكن هناك آراء تؤمن بوجود اتجاه نحو "**الفوضى الناضجة**"، لاسيّما في أوروبا، يركز على ازدياد أهمية الاعتبارات الأمنية الدولية.
- هذا يجري لأنّ المزيد من الدول في العالم المعاصر تدرك بأنّ أمنها مرتبط بأمن الدول الأخرى.

- كلّما حدث ذلك ازدادت احتمالات تضاؤل معضلة الأمن.

المذهب المؤسّسي الليبرالي Liberal Institutionalism

تتمثّل إحدى الخصائص الرئيسية للنهج الواقعي الجديد القياسي إزاء الأمن الدولي بالاعتقاد بأنّ المؤسّسات الدولية لا تلعب دورا هاما في منع نشوب الحرب. فالمؤسّسات تعتبر نتاجا لمصالح الدول والقيود التي يفرضها النظام الدولي نفسه. فهذه المصالح والقيود هي التي تتحكّم بالقرارات المتعلقة بما إذا كانت الدول ستتعاون أو تتنافس، وليست المؤسّسات التي تتبعها تلك المصالح والقيود.

وقد طعن في هذه الآراء كل من رجال الدولة وعدد من الاختصاصيين بالعلاقات الدولية، لا سيّما بعد انتهاء الحرب الباردة. فقد أكد وزير الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد، على سبيل المثال، في يونيو ١٩٩٢ أنّ المؤسّسات ذاتها كانت قد لعبت، ولا تزال تلعب، دورا حاسما في تعزيز الأمن، لا سيّما في أوروبا. وصرّح بأنّ الغرب قد طور **"مجموعة من المؤسّسات الدولية التي أثبتت قيمتها فيما يتصل بمجموعة من المشاكل"**. ومضى يقول إنّ التحدي الكبير لفترة ما بعد الحرب الباردة هو تكييف هذه المؤسّسات لمعالجة الظروف الجديدة التي أصبحت سائدة. (Hurd 1992).

وقد أبرز هذا الرأي اعتقادا كان يعتنقه على نطاق واسع رجال الدولة الغربيون، وهو أنّ إطارا من المؤسّسات المتكاملة التي يعزز بعضها بعضا – الاتحاد الأوروبي، الناتو، اتحاد أوروبا الغربية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا – يمكن تطويره لتعزيز نظام أمن أوروبي دائم ومستقر من أجل فترة ما بعد الحرب الباردة. مثل هذا النهج ينطوي بالنسبة لكثيرين من المراقبين على إمكانات كبيرة لتحقيق السلام في مناطق أخرى من العالم أيضا. وكثيرا ما يستشهد برابطة شعوب جنوب شرقي آسيا بوصفها مؤسسة لها دور هام تلعبه في المحافظة على الاستقرار في جنوب شرقي آسيا. كما أنّ منظمة الوحدة الافريقية تلعب دورا في المساعدة على حل الخلافات بين الدول الافريقية.

وهذا رأي شائع بين جماعة متميزة من الكتاب الأكاديميين، وظهر في ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن العشرين. ويعتقد جميع هؤلاء الكتاب بأنّ النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول يفتح المجال أمام فرص لم يسبق لها مثيل في السنوات القادمة. ومع أنّ الماضي ربّما تميز بحروب مستمرة وصراع مستمر، فإنّ العلاقات الدولية شهدت

تغييرات هامة في نهاية القرن العشرين توجد الفرص لتقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول.

هذا النهج الذي يعرف بالمذهب المؤسّسي الليبرالي، يطبق إلى حدّ بعيد ضمن الإطار الواقعي، لكنه يبين أن المؤسّسات الدولية تلعب دورا في المساعدة على تحقيق التعاون والاستقرار أكثر أهمية ممّا يتصور **"الواقعيون البنيويون"**. يرى كيوهان (Keohane) ومارتن (Martin) (1995: 42) أن **"بوسع المؤسّسات توفير المعلومات، وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق، وتعمل، بصفة عامة، على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل"**. ويشير مؤيّدو هذه الأفكار إلى أهمية المؤسّسات الأوروبية الاقتصادية و السياسية في التغلب على العداوة التقليدية بين الدول الأوروبية. كما يشيرون إلى التطورات التي تجري ضمن الاتحاد الأوروبي والناتو في فترة ما بعد الحرب الباردة ليبينوا أنّ من الواضح أنّ الدول نفسها من خلال استثمار موارد كبيرة تؤمن بأهمية المؤسسات. وانطلاقا من هذا النوع من الحجج، فلو كانت الدول تتأثر فقط بالحسابات الضيقة للقوة، لتلاشى الاتحاد الأوروبي والناتو في نهاية الحرب الباردة. ولكن الذي حدث في الواقع هو العكس. فكلاهما محتفظ بحيويته في تسعينيات القرن العشرين، وهما منخرطان في عملية توسع.

وهذا لا يعني أن المؤسّسات تمنع حدوث الحروب، لكن بوسعها تخفيف مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي تنشأ في بعض الأحيان من المكاسب غير المتكافئة الناجمة عن التعاون. وبهذا المعنى، فمن المفترض أنه في عالم مقيد بقوة الدول والمصالح المتباينة، فإنّ المؤسّسات الدولية التي تعمل على أساس المعاملة بالمثل ستكون على الأقل جزءا مكونا من أي سلام دائم. وبعبارة أخرى، فإنّ من غير المحتمل أن تستأصل المؤسّسات الدولية ذاتها الحروب من النظام الدولي، لكنها تستطيع لعب دور في تحقيق المزيد من التعاون بين الدول.

وهذا يتجلّى في دعوة المسز ثاتشر في ١٩٩٠ إلى "جذب الديمقراطيات الجديدة في أوروبا الشرقية لتشارك على نحو أوثق في مؤسّسات أوروبا الغربية". فقد كانت تقول إن الجماعة الأوروبية قد نجحت في التوفيق بين الدول المتعادية ضمن أوروبا الغربية ويمكن استخدامها للتغلب على الانقسامات بين أوروبا الشرقية والغربية.

النقاط الرئيسية

- يرفض الواقعيون الجدد أهمية المؤسّسات الدولية في المساعدة على تحقيق السلام والأمن.
- غير أنّ السياسيين والأكاديميين المعاصرين الذين يكتبون من منطلق المذهب المؤسّسي الليبرالي، يعتبرون المؤسّسات آلية هامة لتحقيق الأمن الدولي.
- يسلّم مؤيّدو المؤسّسات الليبرالية بكثير من افتراضات مذهب الواقعية بشأن استمرار أهمية القوّة العسكرية في العلاقات الدولية، لكنهم يجادلون بأنّه بوسع المؤسّسات أن توفر إطارا للتعاون ممّا يساعد في التغلب على أخطار المنافسة الأمنية بين الدول.

نظرية السلام الديمقراطي Democratic Peace Theory

اكتسب نهج "ليبرالي" آخر إزاء الأمن الدولي زخما في عالم ما بعد الحرب الباردة. ويتركز هذا الزخم على الحجّة القائلة: إنّ الدول الديمقراطية لا تميل إلى محاربة الدول الديمقراطية الأخرى. لذا، فإنّ الديمقراطية تعتبر مصدرا رئيسيا للسلام. وكما هو الحال بالنسبة إلى "**المذهب المؤسّسي الليبرالي**"، فقد لقيت تلك الفكرة دعما واسعا في الأوساط السياسية والأكاديمية الأوروبية. وقد تعمد الرئيس بيل كلينتون في خطابه عن حالة "الاتحاد" عام ١٩٩٤ الإشارة إلى غياب الحرب بين الديمقراطيات كتبرير للسياسات الأمريكية الرامية إلى تعزيز عملية نشر الديمقراطية في أنحاء العالم. ويمكن رؤية دعم لهذا الرأي في السياسة الغربية الرامية إلى تعزيز الديمقراطية في أوروبا الشرقية والوسطى بعد نهاية الحرب الباردة وفتح الباب أمام انضمام هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي.

لقد اقترنت نظرية "**السلام الديمقراطي**" إلى حدّ بعيد بكتابات مايكل دويل (Michael Doyle) وبروس راست (Bruce Russet). وكما أنّ الواقعيين المعاصرين تأثروا بأعمال هوبز (Hobbes) وروسو (Rousseau) وماكيافيللي (Machiavelli)، فإنّ دويل يشير إلى النظرات المتبصرة المتضمنة في مقالة ايمانويل كانط (Immanuel Kant) لعام ١٧٩٥ المعنونة "Perpetual peace" (السلام الدائم). يقول دويل إن التمثيل

الديمقراطي والالتزام الايديولوجي بحقوق الإنسان، والترابط العابر للحدود الوطنية، كل ذلك يفسر اتجاهات "**الميل إلى السلام**" التي تتميز بها الدول الديمقراطية. (Doyle 1995a: 180 - 4). ويجادل أيضا بأنّ غياب هذه الصفات يفسر السبب الذي يجعل الدول غير الديمقراطية "**ميالة إلى الحرب**". فمن دون هذه القيم والقيود فإنّ **منطق القوّة** يحل مكان **منطق التوفيق**.

لا يعتقد مؤيّدو أفكار السلام الديمقراطي، بوصفها طريقة لتعزيز الأمن الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة، بأنّ الحروب بين الديمقراطيات نادرة أو لا وجود لها فحسب، بل إنهم يقولون إنه من الأكثر احتمالا أن تسوي الديمقراطيات خلافاتها المتعلقة بتعارض المصالح فيما بينها من دون التهديد باستخدام أي قوّة عسكرية أو استخدامها فعلا. ومن المسلم به أن تعارض المصالح سوف ينشأ، وهو ينشأ بالفعل، بين الدول الديمقراطية، لكن المعايير والقيود المؤسسية المشتركة تعني أنه نادرا ما تصعّد الديمقراطيات تلك المنازعات إلى حد التهديد باستخدام القوّة بعضها ضد بعض، أو أن تستخدم بالفعل القوّة على الإطلاق. فهي تقوم، أكثر بكثير من الدول الأخرى، بتسوية خلافاتها عبر الوساطة والمفاوضات أو عبر أشكال أخرى من الدبلوماسيّة السلمية. يرى دويل أن إحدى فوائد الديمقراطية هي أنّ الخلافات تعالج قبل وقت طويل من أن تصبح منازعات تخرج إلى الساحة العامة. ها هنا ارتباط وثيق بين الحجج التي يطرحها مؤيّدو مفهوم "**الفوضى الناضجة**" الذي وردت مناقشته آنفا.

هذه الحجج المتعلقة بالسلام الديمقراطي لا ترمي إلى رفض الواقعية كليا بل إلى الإيحاء بأنّ أثر الديمقراطيات الليبرالية في السياسة الدولية يتجاوز بالفعل ما يسلم به الكتاب الواقعيون. فقد جادل بروس راست (Bruce Russet) بأنّه لا داعي لطرح النظرات المتبصرة للواقعية جانبا، وهي النظرات التي تخبرنا بأنّ القوّة والاعتبارات الاستراتيجية تؤثر في قرارات الدول في محاربة بعضها بعضا. ولكن يجب أيضا عدم إنكار حدود تلك النظرات، وعدم قدرتها على تفسير العديد من الحالات التي اختارت فيها الدول الليبرالية قتال بعضها بعضا أو التهديد بذلك. يرى راست أنّ الأخطار تكمن في رؤية "**الواقعية الفجّة**" لحرب الجميع ضد الجميع، "**التي لا يتأثر فيها التهديد الذي تمثله الدول الأخرى بمعاييرها ومؤسساتها الداخلية**" (Russet 1995: 175).

يجادل راست بأنّ القيم الديمقراطية ليست التأثير الوحيد الذي يسمح للدولة بتجنب الحرب؛ فمما لا شكّ فيه أن القوّة والتأثيرات الاستراتيجية تؤثر في حسابات جميع الدول، بما في ذلك الديمقراطيات. وفي بعض الأحيان قد يكون لهذه الاعتبارات الاستراتيجية القول الفصل. إلا أنّه يعتقد أنّ الديمقراطيات التي تشترك بها الدول ذات أهمية في الشؤون الدولية ويجب عدم تجاهلها في أي محاولة لكبح معضلة الأمن وتحقيق المزيد من الأمن. لكنه لا يرى بأنّ القيم الديمقراطية المشتركة سوف تقضي بحد ذاتها على الحروب، بل إنه يقول، مثل أنصار المذهب المؤسّسي الليبرالي، إن تلك القيم سوف تساهم في إيجاد عالم أكثر سلاما.

النقاط الرئيسية

- ظهرت نظرية السلام الديمقراطي في ثمانينيات القرن العشرين. وكانت الحجّة البارزة هي أن انتشار الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي.
- تستند نظرية السلام الديمقراطي إلى منطق كانط (Kant) – الذي يؤكّد على ثلاثة عناصر: التمثيل الديمقراطي الجمهوري؛ التزام أيديولوجي بحقوق الإنسان؛ الترابط العابر للحدود الوطنية.
- تعتبر الحروب بين الديمقراطيات نادرة، ومن المعتقد أن الديمقراطيات تسوي الصراعات المتعلقة بالمصالح من دون التهديد باستعمال القوّة أو استعمالها فعلا بنسبة أكبر ممّا تفعله الدول غير الديمقراطية.
- إنّ مؤيدي السلام الديمقراطي لا يرفضون النظرات المتبصرة للواقعية، لكنهم يرفضون انشغال "**الواقعيات الفجّة**" بفكرة حرب الجميع على الجميع. و يجادلون بأنّ للمعايير والمؤسّسات الداخلية أهميتها.

أفكار الأمن الجماعي Ideas of Collective Security

ثمّة نهوج أخرى إزاء الأمن الدولي المعاصر تحمل السياسة الواقعية (realpolitik) وحسابات القوّة على محمل الجد، لكنها تجادل أيضا بأنّه يجب تضمين السياسة المحلية والاعتقادات والمعايير بوصفها محدّدات هامة لسلوك الدول. ويتمثّل أحد هذه النهوج بذلك الذي يقترن بأفكار الأمن الجماعي. ويجادل أنصار الأمن الجماعي بأنّه

رغم بقاء القوّة العسكرية خاصية مهمة من خصائص الحياة الدولية، فإنه توجد مع ذلك فرص واقعية لتجاوز عالم الواقعية الذي يتصف بالعون الذاتي، لا سيّما بعد نهاية الحرب الباردة. فهم يرفضون الفكرة القائلة: إن سلوك الدول هو مجرد نتاج *بنية* النظام الدولي، ويقولون إن *الأفكار* هي مهمة أيضا.

يرى تشارلز وكليفورد كوبشان (Charles and Clifford Kupchan)، في معرض تناولهما للأمن الجماعي، أنّ الدول توافق على التقيد ببعض المعايير والقواعد بغية المحافظة على الاستقرار وأنّها، عند الضرورة، تتكاتف لوقف العدوان (C. and C. Kupchan 1995). وانطلاقا من هذا التعريف نجد أنّ الأمن الجماعي ينطوي على اعتراف من جانب الدول بأنّه يجب عليها الاتفاق على ثلاثة مبادئ رئيسة في علاقاتها مع بقية الدول، إذا كان لها أن تعزز أمنها:

أولا: يجب أن تتخلى عن استعمال القوّة العسكرية لتغيير الوضع الراهن والموافقة بدلا من ذلك على تسوية منازعاتها سلميا. والتغييرات ممكنة في العلاقات الدولية، ولكن يجب تحقيقها عن طريق المفاوضات لا عن طريق القوة.

ثانيا: يجب عليها توسعة مفهومها للمصلحة الوطنية بحيث يشمل مصالح الجماعة الدولية ككل. وهذا يعني أنه حين يظهر طرف يثير المشاكل في النظام، فإنّ جميع الدول المسؤولة تقوم تلقائيا وجماعيا بالتصدي للطرف المعتدي بقوة عسكرية ساحقة.

ثالثا: والأهم من ذلك يجب على الدول التغلب على الخوف الذي يسود السياسة العالمية والتعود على ثقة بعضها ببعض. وكما جادل اينيس كلود (Inis Claude)، فإنّ نظاما أمنيا كهذا يعتمد على أن تعهد الدول "**بمصائرها إلى الأمن الجماعي**".

يقرّ مؤيّدو الأمن الجماعي، بوصفه طريقة لإحراز تقدم نحو تحقيق المزيد من الأمن الدولي، بأنّ أفكارهم ليست حلا ناجعا وشاملا لمنع نشوب الحرب. إلا أنّهم يجادلون بأنّه من خلال إقامة مؤسّسات للأمن الجماعي فإنّه يمكن تجنّب بعض من أسوأ المنافسات الأزلية المفرطة بين الدول. وحسب هذا الرأي فإنّ "**عملية التوازن المنظّمة ذات الصبغة المؤسسية أفضل من عملية التوازن غير المنظمة في ظل الفوضى**" (C. and C. Kupchan 1995). فالأمن الجماعي يعتبر طريقة لتوفير آلية أكثر نجاعة لعملية التوازن

إزاء طرف معتد. فمن خلال التصدي للمعتدين المحتملين بقوّة ساحقة، فإنّ تدابير الأمن الجماعي ترمي إلى توفير الردع واتخاذ إجراء أكثر نجاعة في حال فشل الردع.

و يقال أيضا: إنّ مؤسّسات الأمن الجماعي تساهم في مهمة إيجاد نظام دولي حميد أكثر من الأنظمة السابقة. فهي تساعد على إيجاد المزيد من الثقة بحيث تتمكن الدول من تركيز طاقاتها ومواردها على رفاهها المحلي بدلا من التركيز على التدابير الأمنية الوطنية المفرطة غير المجدية. ويقول أصحاب هذا الرأي: إنّ هناك مزايا عميقة الأثر في إضفاء الصبغة المؤسّسية على نظام أمنيّ يعد بتوطيد التوافق بين الدول بدلا من ترك نظام للعون الذاتي يأخذ مجراه مع مجرد الأمل بأنّ صراع القوى العظمى لن يعاود الظهور. وكما هو الحال بالنسبة للمذهب المؤسّسي الليبرالي والسلام الديمقراطي، فإنّ الهدف هو تحسين المنافسة الأمنية بين الدول من خلال تقليص احتمال أن يصل الحدّ بالتصاعد المتفاقم غير المقصود إلى اندلاع الحرب.

يجادل مؤيّدو هذه الأفكار بأنّه رغم أنّ تدابير الأمن الجماعي، مثل عصبة الأمم، قد فشلت في الماضي، فإنّه لا يوجد قانون صارم يقول: إنّها لابدّ من أن تفشل في المستقبل. ويرون أنّ فترة ما بعد الحرب الباردة قد أوجدت مناخا دوليا أكثر تجاوبا حيث تتوافر فيه فرص أكثر من الماضي لكي تشترك الدول بقيم ومصالح متماثلة. وهذا هو الحال بشكل خاص في أوروبا حيث انتشرت القيم الديمقراطية وانهارت سياسة المجابهة بين الشرق والغرب. هذه الظروف توفّر الأساسات التي لا مندوحة عنها لكي يعمل نظام أمني جماعي بنجاح.

ويشير المؤيّدون أيضا إلى حرب الخليج في ١٩٩١ كمثال لإجراء أمني جماعي فعّال في فترة ما بعد الحرب الباردة (للاطلاع على نقد لأفكار الأمن الجماعي انظر الحقل ١٠ — ٦).

النقاط الرئيسية

- يحمل منظّرو الأمن الجماعي القوّة على محمل الجد، لكنهم يجادلون بأنّه من الممكن تجاوز عالم الواقعية الذي يتميّز بالعون الذّاتي.

- يستند الأمن الجماعي إلى ثلاثة شروط رئيسية: أن تتخلّى الدول عن استخدام القوّة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن؛ أنّه يتعيّن عليها توسعة نظرتها إلى المصلحة العامة الوطنية بحيث تشمل مصالح الجماعة الدولية؛ وأنّه يتوجّب على الدول التغلّب على خوفها وأن تعتاد على أن يثق بعضها ببعض.
- يهدف الأمن الجماعي إلى إيجاد نظام أكثر نجاعة لعملية **"الموازنة المؤسسية المنظمة"** بدلا من الاعتماد على الموازنة غير المنظمة التي تجري في ظل الفوضى.
- يعتقد أنّ الأمن الجماعيّ يساهم في إيجاد نظام دولي حميد أكثر من الأنظمة السابقة.
- رغم حالات الفشل الماضية، يجادل مناصرو نظرية الأمن الجماعي بأنّه توجد فرصة لتجربة الأمن الجماعي مرة أخرى بحيث تحرز نجاحا أكثر في عالم ما بعد الحرب الباردة.

النظرية النقدية "التفسيرية" "Constructivist" Critical Theory

إنّ الفكرة القائلة: إنّ العلاقات الدولية لا تتأثر بسياسة القوّة فحسب، بل أيضا بالأفكار، يعتنقها كتّاب يصفون أنفسهم بأنّهم **"منظّرون نقديون"**. غير أنّ النظرية النقدية ليست نظرية واحدة، بل هي مجموعة من النظريات، يختلف الكثير منها من نواح هامة لكنها تشترك كلها بعدد من النواحي:

إحداها هي أنّ البنى الأساسية للسياسة الدولية هي بنى **اجتماعية** وليست **مادية** صرفة. **وثانيها** هي أن تغيير الطريقة التي نفكّر بها في شأن العلاقات الدولية يمكن أن تحدث تحوّلا إلى المزيد من الأمن الدولي.

تصف مجموعة من المنظّرين النقديين نفسها بأنّ أعضاءها **"تفسيريون"**. فهم يشتركون، على أحد الأصعدة، بكثير من الافتراضات الواقعية الرئيسية المتعلّقة بالسياسة الدولية. وهم يسلّمون بأنّ السياسة الدولية فوضوية؛ وأنّ لدى الدول قدرات هجومية؛ وأنّ الدول لا يمكن أن تكون متأكدة بشكل مطلق من نوايا الدول الأخرى؛ وأنّ الدول ترغب في البقاء؛ وأنّ الدول تحاول أن تسلك سلوكا عقلانيا. كما أنّهم يعتبرون أنفسهم **بنيويين**،

أي أنّهم يعتقدون بأنّ مصالح كل دولة على حدة يستدلّ عليها، بمعنى مهم، من خلال تركيبة النظام الدولي.

كما أنّ "**التفسيريين**" ينظرون إلى السياسة الدولية من منظور مختلف عن منظور الواقعيين الجدد الذين يميلون إلى اعتبار أنّ البنية تتكون من توزيع القدرات المادية فحسب. ومن جهة أخرى، يرى "**التفسيريون**" أنّ البنية هي نتاج العلاقات الاجتماعية. فهم يجادلون بأنّ البنى الاجتماعية تتكون من عناصر، مثل المعرفة المشتركة والموارد المادية والممارسات. وهذا يعني أنّ البنى الاجتماعية تعرّف ــ جزئيا ــ من خلال المفاهمات والتوقعات والمعرفة المشتركة.

وكمثال على ذلك، يجادل الكسندر ويندت (Alexander Wendt) بأنّ معضلة الأمن هي بنية اجتماعية تتألف من مفاهمات ذاتية بين الأفراد تكون فيها الدول على درجة من عدم الثقة بالدول الأخرى بحيث إنّها تفترض أسوأ الاحتمالات بشأن نوايا بعضها تجاه بعضها الآخر، ونتيجة لذلك، فإنّها تحدد مصالحها من منطلقات "العون الذاتي" (Wendt 1992). وفي المقابل، فإنّ الجماعة الأمنية هي بنية اجتماعية مختلفة نوعا ما، تتألف من معرفة مشتركة تثق فيها الدول بعضها ببعض بأنّ تحلّ المنازعات فيما بينها من دون اللجوء إلى الحرب.

إنّ التأكيد على بنية المعرفة المشتركة له أهميته في تفكير "**التفسيريين**". فالبنى الاجتماعية تتضمّن أشياء مادية، مثل الدبابات والموارد الطبيعية، لكن هذه الأشياء تكتسب **معناها** عبر بنية المعرفة المشتركة المغروسة فيها. إنّ فكرة سياسة القوّة أو **السياسة الواقعية** (realpolitik)، يتناسب حجم معناها بمقدار ما تقبل الدول الفكرة بوصفها قاعدة أساسية للسياسة الدولية. يرى "**التفسيريون**" أنّ سياسة القوّة هي *فكرة* تؤثّر بالفعل في الطريقة التي تتصرف بها الدول، لكنها لا تصف كل السلوك بين الدول. كما أنّ الدول تتأثر أيضا بأفكار أخرى، مثل حكم القانون وأهمية التعاون والكبح المؤسسيين.

ويجادل ويندت في دراسته "Anarchy is What States Make of it" (الفوضى هي ما تفهمه منها الدول) بأنّ معضلة الأمن والحروب تنجم عن النبوءات التي تحقق ذاتها. إن "**منطق المعاملة بالمثل**" يعني أنّ الدول تحصل على معرفة مشتركة بشأن معنى القوّة، وأنّها تتصرف بناء على ذلك. ويجادل أيضا بأنّ في وسع سياسات الطمأنة أن

تساعد أيضا على تحقيق بنية للمعرفة تستطيع أن توجّه الدول نحو تكوين جماعة أمنية تتمتّع بدرجة أكبر من السلام.

ومع أنّ "**التفسيريين**" يجادلون بأنّ معضلات الأمن ليست مسألة قضاء وقدر، إلا أنّهم يختلفون حول ما إذا كان بالإمكان تفاديها. يرى البعض أنّ كون التركيبات تبنى اجتماعيا لا يعني بالضرورة أنّه يمكن تغييرها. ويتجلّى ذلك في ملاحظة ويندت بأنّ "**البنى الاجتماعية تفيد التصرف في بعض الأحيان لدرجة أن تصبح الاستراتيجيات التحويلية متعذّرة**" (Wendt 1995: 80).

غير أنّ كثيرا من الكتّاب "**التفسيريين**" أكثر تفاؤلا. فهم يشيرون إلى التغييرات التي طرأت على الأفكار التي طرحها غورباتشوف خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، والتي أدّت إلى معرفة مشتركة بشأن نهاية الحرب الباردة. وعندما سلّم الطرفان بأنّ الحرب الباردة قد انتهت، فإنّها انتهت بالفعل.

وحسب هذا الرأي، فإنّ فهم الدور الحاسم للبنية الاجتماعية ذو أهمية في تطوير سياسات وعمليات التفاعل التي من شأنها أن تفضي إلى التعاون بدلا من الصراع. يرى المتفائلون أنّه يوجد "**تراخ**" كاف في النظام الدولي يسمح للدول بأنّ تتبع سياسات التغير الاجتماعي السلمي بدلا من الانخراط في صراع على حيازة القوّة ينطوي على المنافسة الأبدية. يرى معظم "**التفسيريين**" أنّه إذا وجدت فرص لتعزيز التغيير الاجتماعي فإنّ عدم اتّباع مثل تلك السياسات ينطوي على عدم الشعور بالمسؤولية.

النقاط الرئيسية

- تستند أفكار "**التفسيريين**" على افتراضين رئيسين: (١) أن البنى الأساسية للسياسة الدولية تنشأ اجتماعيا و(٢) أن تغيير الطريقة التي نفكر بها في شأن العلاقات الدولية يمكن أن يساعد على تحقيق درجة أعلى من الأمن الدولي.
- يسلّم المفكرون "**التفسيريون**" بكثير من افتراضات الواقعية الجديدة، لكنهم يرفضون الرأي القائل: "إنّ البنية" تتألّف من القدرات المادية فحسب. فهم يؤكّدون على أهمية البنية الاجتماعية التي تحدّد من منطلقات المعرفة والممارسات المشتركة فضلا عن القدرات المادية.

- يجادل "**التفسيريون**" بأنّ الأشياء المادية تكتسب معناها فقط من خلال بنية المعرفة المشتركة المغروسة فيها.
- إنّ سياسة القوّة والسياسة الواقعية التي يؤكّد عليها الواقعيون تعتبر مشتقة من المعرفة المشتركة التي تحقّق ذاتها.
- قد يكون "**التفسيريون**" متشائمين أو متفائلين بشأن تغيير العلاقات الدولية، وتحقيق درجة أعلى من الأمن الدولي.

آراء أنصار ما بعد الحداثة في الأمن الدولي

Post – Modernist Views on International security

لقد شهدت السنوات قريبة العهد ظهور نهج ما بعد الحداثة (post- modernist) إزاء العلاقات الدولية نجم عنه منظور مختلف نوعا ما إزاء الأمن الدولي. ويشترك كتّاب ما بعد الحداثة في الرأي القائل: إنّ الأفكار لها أهمية وأثر، لكنهم يرون أيضا أنّ الخطاب – كيفية حديث الناس عن السياسة والأمن الدوليين – بوصفه قوّة دافعة هامة، يؤثر في تصرف الدول.

يرى كتّاب مثل ريتشارد آشلي (Richard Ashley) أنّ الواقعية هي إحدى المشاكل المركزية لانعدام الأمن الدولي (Ashley 1984). **ذلك** لأنّ الواقعية هي خطاب قوّة، وحكم ساد في ميدان السياسة الدولية في الماضي وشجع الدول على المنافسة الأمنية. ويرى جون فاسكز (John Vasquez) أنّ سياسة القوّة هي صورة للعالم الذي يشجع السلوك الذي يأتي بالحرب. وبهذا المعنى فإنّ محاولة موازنة القوّة هي بحد ذاتها جزء من السلوك نفسه الذي يؤدّي إلى الحرب. يرى فاسكز (1983) أنّ التحالفات لا تنتج السلام بل تؤدي إلى الحرب. لذا فإنّ الهدف ــ بالنسبة للعديد من أنصار ما بعد الحداثة ــ هو استبدال خطاب الواقعية بــ "**خطاب اجتماعي**" يؤكّد على السلام والانسجام. والفكرة هي أنّه متى تمّ استبدال برنامج "**البرمجيات**" (software) الخاص بالواقعية والمغروس في رؤوس الناس ببرنامج "**برمجيات**" جديد يستند إلى المعايير الجماعية فسوف يتعلّم الأفراد والدول والمناطق التعاون بعضهم مع بعض، وعندها تصبح السياسة العالمية أكثر سلاما.

إنّ أحد الفروق المركزية بين الواقعية وما بعد الحداثة هو ابستمولوجياتها (epistemologies) **"نظريات المعرفة"** شديدة الاختلاف. وقد لاحظ جون ميرزهايمر (John Mearsheimer) أنّه في حين أنّ الواقعيين يرون إمكان وجود عالم ثابت يمكن معرفته، فإنّ أنصار ما بعد الحداثة يرون إمكان وجود تفسيرات لا نهائية للعالم الذي يحيط بهم... لا توجد ثوابت ولا معان ثابتة ولا أراض آمنة ولا أسرار عميقة ولا بنى نهائية أو حدود للتاريخ... لا يوجد إلا التفسير... والتاريخ نفسه يفهم على أنّه سلسلة من التفسيرات المفروضة على تفسيرات – ما من واحد منها أساسي وجميعها اعتباطية (Mearsheimer 1994: 42 - 3).

إنّ هذا التأكيد على أساس المعرفة بوصفها ذاتية وليست موضوعية يقود أنصار ما بعد الحداثة إلى التأكيد على أهمية القيم المعيارية. ولا ينظر إلى الواقعية كأيديولوجية دولانية فقدت صلتها بالنزعات المعولمة التي تجري حاليا في السياسة العالمية فحسب، بل أيضا كخطاب خطر يعتبر العقبة البارزة في وجه الجهود الرامية إلى تأسيس خطاب مهيمن أكثر سلاما.

وهذا يعود إلى أنّ مثل هذا الخطاب يزعم بأنّه يطرح رأيا عالميا بشأن كيفية تنظيم العالم، وما يتوجّب على الدول عمله إذا كانت ترغب في البقاء. ويرفض أنصار ما بعد الحداثة ما يعتبرونه **"اليقين المنافي للعقل"** للواقعية. فهم يرون أنّ التعقيد الكبير وتعذّر الجزم بالسلوك البشري، عبر جميع تنويعاته الثقافية والدينية والتاريخية واللغوية، يعني أنّه لا يمكن وجود تفسير وحيد للواقع العالمي. فمشكلة الواقعية ــ وفق هذا الرأي ــ هي أنّه من خلال تقليص تعقيدات السياسة العالمية لتصبح إطارا منظما وحيدا صلبا للفهم، فإنّه لا يبقى هنالك مجال لتفسيرات بديلة ونهوج تتعلّق بالأمن الدولي.

فإذا نظرنا إلى العالم من منطلق الفوضى، تعتبر **"سياسة القوة"** عندئذ هي الحلّ لمشكلة انعدام الأمن. ومن جهة أخرى، إذا لم تعتبر الفوضى وسياسة القوّة سمتين راسختين للتاريخ العالمي فعندها يمكن تجربة نهوج أكثر سلمية تتعلّق بالأمن.

وقد دفع هذا التحليل أنصار ما بعد الحداثة إلى محاولة إعادة تصور المناظرة بشأن الأمن الشامل من خلال طرح أسئلة جديدة كانت متجاهلة أو مهمّشة. ويرى جيم جورج (Jim George) أنّ الخطاب الاستراتيجي الجديد لما بعد الحرب الباردة "ركّز"

الانتباه على الشعور المتنامي بانعدام الأمن نظرا لانخراط الدولة في الشؤون العسكرية – الصناعية والوضع الخطر للاقتصاد العالمي.

وقد جرى التشكيك أيضا بمصير من أصبحوا، في أرجاء العالم، يشعرون بفقدان الأمن في حياتهم التي يعيشونها على هامش الوجود لكنهم لا يظهرون في الإحصائيات المتعلّقة بالإنفاق العسكري والحساب الاستراتيجي (George 1994). يجادل جورج بأنّ تلك الأسئلة بحاجة إلى خطاب جماعي جديد بشأن الأمن.

يعتقد كتّاب ما بعد الحداثة أنّ استبدال الواقعية بخطاب جماعي ليس من الأمور الأساسية فحسب، لكنه أيضا هدف ممكن التحقيق. ولأنّ على الخبراء، ولا سيّما الكتّاب الأكاديميون، القيام بدور للتأثير في "**تدفق الأفكار عن السياسة العالمية**" فإنّ من الأمور الحيوية بالنسبة لهم أن يقوموا بدورهم في عملية تغيير صياغة اللغة والخطاب عن السياسة الدولية. ويمكن تحويل طبيعة السياسة العالمية برمّتها كما يمكن التغلب على معضلة الأمن التقليدي، إذا لعبت "**الجماعات المعرفية**" (epistemic) دورها في نشر المثل العليا للجماعات (انظر الحقل ١٠ – ٥).

الحقل ١٠ -٥ : اتباع "سياسة المقاومة"
كما بين الناس في أنحاء الكوكب الأرضي في الأزمنة القريبة العهد، وبالنظر للفرص المتاحة لفهم العمليات التي يتمّ تكوينهم بموجبها (بصفتهم، على سبيل المثال، رعايا في عالم موضوعي من سياسة القوّة الفوضوية) من الممكن تغيير علاقات القوّة وقلب "**الحقائق**" التي لا يمكن اختزالها. في هذه الظروف يصبح من الممكن أيضا، الرفض والسؤال عن السبب وفهم الكيفية. ويمكن لسلسة من المقاومات أن تنجم عن هذا. فيمكن للناس، على سبيل المثال مقاومة ما تلحقه القومية المتطرفة من الأضرار، ومقاومة التأكّد الوهمي لنظرية الردع النووي، وتحويل الحياة العالمية إلى بناء الأشياء أو الأشخاص الآخرين؛ ويستطيعون المساعدة على منع تدمير هياكلهم الاجتماعية والبيئية باسم – على سبيل المثال – العقلانية الاقتصادية؛ وبوسعهم معارضة العرقيّة والتعصب للجنس واستغلال المهمّشين و"**المختلفين**"؛ وبوسعهم الإصرار على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تحدّد وتقرّر

فرص حياتهم ومصير ضحايا أنظمة الاستقرار المسيطرة والنظام "**الموجود هناك**" في العالم الحقيقي.

بهذه الطريقة تكون سياسة المقاومة ممكنة، وهي السياسة التي "**توسع عمليات إشاعة الديمقراطية في مجالات لم تتم تجربتها فيها قط: لتصل إلى البيت، إلى مكان العمل، إلى عمليات الانتاج الثقافي**".

"جيم جورج"

النقاط الرئيسية

- يؤكّد أنصار ما بعد الحداثة على أهمية الأفكار والخطاب في سياق التفكير بالأمن الدولي.
- يهدف أنصار ما بعد الحداثة إلى استبدال "**خطاب الواقعية**" بـــ "**الخطاب الجماعي**".
- للنهج الواقعي ونهج ما بعد الحداثة نظريتا معرفة (epistemologies) مختلفتان كل الاختلاف.
- يحاول أنصار ما بعد الحداثة إعادة تصور المناظرة حول الأمن الشامل بأنّ يبحثوا في مسائل جديدة تجاهلتها النهوج التقليدية.
- ثمة اعتقاد بين كتّاب ما بعد الحداثة بأنّه يمكن تغيير طبيعة السياسة الدولية إذا ساعدت "**الجماعات المعرفية**" على نشر المثل العليا للجماعة.

آراء عولمية بشأن الأمن الدولي Globalist Views of International Security

يشترك في إتاحة الفرصة للقيام بتغييرات في النظام الدولي بحاّثة يشيرون إلى الاتجاهات الجديدة الجارية في السياسة العالمية. في الماضي كانت الدولة في صلب التفكير بشأن العلاقات الدولية. إلا أنّ هذه الرؤية المتمحورة حول الدولة تتعرض إلى تحدّيات متزايدة. فالكتّاب الذين ينتمون إلى مدرسة "**المجتمع العالمي**" يجادلون بأنّه في نهاية القرن العشرين تسارعت عملية **العولمة** (التي كانت تتطوّر منذ قرون عدة) إلى أنّ بلغت نقطة "**أصبحت فيها الخطوط الواضحة للمجتمع العالمي**" ظاهرة. فظهور نظام اقتصادي عالمي واتصالات عالمية وعناصر ثقافة عالمية، كلّ ذلك قد ساعد على توفير

شبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية التي تتخطّى حدود الدول، وتحيط بالناس في أنحاء العالم. وتمضي الحجّة فتقول: إنّ البشرية تواجه في الوقت ذاته أخطارا جديدة تقترن بالبيئة والفقر وأسلحة الدمار الشامل، وذلك في الوقت ذاته الذي أصبحت فيه دولة الأمة تواجه أزمة.

يسلّم أنصار مدرسة "**المجتمع العالمي**" بأنّ العولمة هي عملية متفاوتة ومتناقضة. إذ لم تتميّز نهاية الحرب الباردة بزيادة الوعي العالمي وانبثاق سلسلة من الحركات الاجتماعية العالمية فحسب، بل أيضا بتشرذم الدول - الأمم. وقد تجلّى ذلك أكثر ما تجلّى بين الدول الشيوعية سابقا، لا سيّما الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا. على أنّ الضغوط ذاتها تعرّضت لها المجتمعات الديمقراطية الغربية حيث ازدادت الضغوط على المؤسّسات الأساسية مثل الأنظمة الملكية والكنائس والأسرة.

وقد أوجد ذلك ما سمّاه مارتن شو (Martin Shaw) "**أزمة المجتمع المدني الغربي**". فمع انتهاء المجابهة بين الشرق والغرب، يجادل شو (170 :1994) بأنّ "**الإسمنت الإيديولوجي للمجتمع المدني الغربي قد انحلّ**". ونتيجة لذلك فإنّ مجتمعات بأسرها، بما في ذلك "**القرى والبلدات والمجتمعات الإثنية، وطرق حياتها وتقاليدها وأشكال تنظيمها الاجتماعي – أصبحت كلها مهددة هي وحياة الأفراد ورفاههم**" (Shaw 172 : 1994).

وقد أدّت "**الشّروخ في فنّ إدارة الدولة**" المذكورة إلى نشوء حركة تبتعد عن الصراعات بين القوى العظمى باتجاه أشكال جديدة من انعدام الأمن ناجمة عن المنافسات ضمن الدول وعبر حدود الدول. وقد تجلّى ذلك في الحروب الوحشية التي اندلعت في البوسنة وروسيا والصومال ورواندا واليمن والجزائر في تسعينيات القرن العشرين. تلك الصراعات التي انطوت في بعض الحالات على الإبادة الجماعية و"**التطهير العرقي**" تطرح مشكلة خطيرة للجماعة الدولية تتمثّل في ما إذا كانت ستتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة بغية المحافظة على حقوق الأقليات وحقوق الإنسان.

يرى منظّرو المجتمع العالمي أنّ هذه الورطة تعكس التحول التاريخي للمجتمع البشري الذي حدث في نهاية القرن العشرين. ومع أنّ الدول لا تزال تتعثّر في سياساتها، كما يقول المنظّرون العالميون، فقد ازدادت ضرورة التفكير بأمن الأفراد والجماعات

ضمن المجتمع العالمي الناشئ. فلم يعد التركيز التقليدي على الأمن الوطني أو أمن الدولة (و سيادتها) يمثّل التغييرات الجذرية الجارية.

وترى هذه المدرسة الفكرية أنّ الحاجة تدعو إلى رسم سياسة جديدة للمسؤولية العالمية، ترمي إلى التصدي على نطاق عالمي لقضايا عدم المساواة والفقر وإجهاد البيئة، فضلا عن حقوق الإنسان وحقوق الأقليات والديمقراطية وأمن الأفراد والجماعات، الأمر الذي يتعارض إلى حدّ كبير مع مصالح سائدة على نطاق عالمي وضمن جميع الدول تقريبا. ويجادل المؤيّدون بأنّ التفكير في إطار هذه المنطلقات العولمية، بدلا من المنطلقات الوطنية أو الدولية، سيؤدّي إلى إجراءات أكثر نجاعة (بما في ذلك التدخل عند اللزوم) بغية معالجة الأخطار التي تتهدد الأمن والقائمة ضمن المجتمع العالمي في الوقت الراهن.

يستند النهج العولمي إزاء الأمن إلى ما يسميه انتوني غيدنز (Anthony Giddens) (1990: 154 - 8) **واقعية طوباوية** (Utopian realism). هذا الرأي يقول إن من "**الواقعي**" تصور التحول الجذري للسياسة الدولية كما عرفناها في الماضي. ويقال: إن مثل هذا التحول جار في الوقت الراهن. وبالنظر إلى الاتجاهات نحو العولمة، من الواقعي أن نتّصور توسع "**المجتمعات الأمنية**" الإقليمية القائمة حاليا لتصبح جماعة أمنية أوسع نطاقا. في كتابه "Global Society and International Relations" (**المجتمع العالمي والعلاقات الدولية**) (1994) يجادل شو بأنّ من الممكن رؤية انبثاق جماعة أمنية شمالية ضخمة.

ويرى أنّ ذلك يمتد من أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية إلى الدول الرئيسية لاتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية السابقة وأوروبا الشرقية واليابان، والدول في شرقي آسيا واستراليا التي تتّجه حديثا نحو التصنيع. كما يرى دولا أخرى، بما في ذلك الصين والهند ومصر وجنوب أفريقيا، منخرطة في الامتدادات الإقليمية لهذه الجماعة. وفي أساس هذه الرؤية ثمة عملية اتصالات عالمية يمكن أن تساعد على إيجاد توافق جديد بشأن المعايير والمعتقدات التي يمكن، بدورها، أن تحول طبيعة الأمن العالمي.

النقاط الرئيسية

- يجادل أنصار "**مدرسة المجتمع العالمي**" بأنّ نهاية القرن العشرين شهدت عملية عولمة متسارعة.
- يمكن مشاهدة العولمة في ميادين التنمية الاقتصادية والاتصالات والثقافة. كما أنّ الحركات الاجتماعية العالمية هي أيضا استجابة لأخطار جديدة تقترن بالبيئة والفقر وأسلحة الدمار الشامل.
- إنّ ممّا يدفع نحو العولمة هو التشرذم الراهن للدول - الأمم، والذي زادت من وتيرته نهاية الحرب الباردة.
- إنّ الشروخ في فنّ إدارة الدولة تؤدي إلى ظهور أنواع جديدة من الصراع داخل الدول بدلا من الصراعات بين الدول، ولا يستطيع نظام الدولة معالجتها. وقد ساعد ذلك على تشجيع سياسة منبثقة تتعلّق بالمسؤولية العالمية.
- ممّا يساعد العولمة أيضا هو انتشار الجماعات الأمنية الإقليمية وتطور توافق متنام بشأن المعايير والمعتقدات.

التوتر المستمر بين الأمن الوطني والدولي

The Continuing Tension between National and International Security Conclusion

تحتل قضية الاستمرار والتغير موقعا مركزيا في النقاش المعاصر المتعلّق بالأمن العالمي والدولي الذي تناولناه آنفا. وهذا ينطوي على أسئلة عن كيفية تفسير الماضي، وما إذا كانت السياسة الدولية تتعرّض في الواقع إلى تغيير مثير في الوقت الراهن. وثمة أسئلة أخرى تتعلّق بالمدى الذي تمثّل هذه التغييرات عنده تحولا أساسيا للسياسة الدولية وما إذا كان من الممكن إيجاد نظام دولي أو عالمي يتصف بسلام وأمن طويلي الأجل. ويفسّر الواقعيون السجل التاريخي التجريبي (empirical) بأنّه تبرير لآرائهم التي مفادها أنّ السياسة الدولية كانت دائما تتصف بالمنافسة الأمنية والحروب المتكررة، ويغلب الظن على أن هذا النمط سوف يستمر في المستقبل. وهم يرون أنّه لم يحدث تحوّل نموذجي يقاس عليه عام ١٩٨٩؛ فلم يتغير أي شيء في الواقع.

قد تكون العلاقات بين الشرق والغرب أكثر سلاما، في الوقت الراهن، لكن احتمال عودة صراع القوى العظمى يظل قائما، وتبرز الصراعات، مثل الصراع الذي جرى في يوغسلافيا السابقة وحرب الخليج في أوائل تسعينيات القرن العشرين، الأهمية الراسخة للمنافسة الأمنية بين الدول والجماعات من غير الدول. وهذا يظهر الميل لدى الواقعيين إلى رفض الحجّة القائلة: إنّ من الممكن تغيير ممارسة سياسة القوّة عبر تحقيق توافق عالمي مؤيّد لــ "**التفكير الجديد**"، أو خطاب جماعي، يستند إلى معايير ومعتقدات أقرب إلى السلام. ووفق هذا الرأي، تكاد تكون احتمالات اعتماد أفكار، مثل الأمن الجماعي، معدومة (انظر الحقل ١٠ – ٦).

و يرفض الواقعيون أيضا الادعاء الذي يثيره البعض من نقادهم والذي مفاده أنّ الدولة آخذة في أن تصبح أقل مركزية في حين تؤخذ الاعتبارات الإقليمية والعالمية على نطاق أوسع باطّراد. وينظر إلى استمرار أولوية الدولة على أنّه حقيقة راسخة للمستقبل المنظور. وحتّى في أوروبا، حيث مجموعة كبيرة من الدول آخذة بالاندماج (التكامل) بشكل مطّرد في مجال اقتصاداتها السياسية، هناك من يقول: إنّ هذا سيؤدي فقط إلى نشوء كيان أكبر يجبر على أن يقوم بدور يشبه دور الدولة في إطار النظام الدولي. وهذا يجعل الكثيرين من الواقعيين يجادلون بأنّه، مهما كان إغراء محاولة تطوير استراتيجية أمنية عالمية أو دولية، فإنّ من المحتمل أن تظلّ الدول في المستقبل تحدّد مصالحها الأمنية من منطلقات وطنية إلى حدّ كبير.

على أنّه نشأ وعيٌ متنام في تسعينيات القرن العشرين بين الواقعيين بأنّ العملية المزدوجة للاندماج (التكامل) والتشرذم تعني بالفعل أنّه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للأجندة الأمنية فيما يتجاوز الدولة. وقد أدّى ذلك إلى زيادة الاهتمام بمفهوم "**الأمن المجتمعي**" الوارد آنفا. وقد جادل كتّاب من أمثال اوليه ويفر (Ole Waever) وباري بوزان (Barry Buzan) ومورتن كلستراب (Morten Kelstrup) وبيير لوميتر (Pierre Lemaitre) بأنّ إيلاء المزيد لــ "**المجتمع**" (الذي يحدد من منطلق اثني – وطني) لا يقلّل من أهمية الأمن *الوطني*. فهو يعيد "المزيد ممّا هو "**وطني**" إلى "**الأمن الوطني**". كما يفتح تلك المنطقة الواقعة بين الدولة والاندماج (التكامل) الإقليمي التام التي أهملها المحلّلون التقليديون" (Waever et al. 1993: 196).

الحقل ١٠ – ٦ المشاكل التي يطرحها الأمن الجماعي
لقد جادل جون ميرزهايمر بأنّ الأمن الجماعي ينطوي على عيب أصيل. و يقول إنه توجد تسعة أسباب رئيسية، تجعل فشله محتملا:
١ - كثيرا ما تجد الدول من الصعب، إن لم يكن من المتعذر، التمييز بين "**المعتدي**" و"الضحية" في الصراعات الدولية.
٢ - يفترض الأمن الجماعي أنّ كل اعتداء أمر خاطئ، في حين أنه قد توجد ظروف يكون فيها الاجتياح مبررا ضد جار يلوح بالتهديد.
٣ - بما أنّ بعض الدول تحرص على الصداقة بشكل خاص لأسباب تاريخية أو أيديولوجية، فمن غير المحتمل أن تنضم إلى تحالف ضد أصدقائها.
٤ - قد تؤدّي العداوة التاريخية بين الدولِ إلى تعقيد العمل الناجع لنظام أمني جماعي.
٥ - بما أنّ الدول ذات السيادة تميل إلى أنّ تلقي الأعباء على غيرها في دفع ثمن التصدي للعدوان، فإنه كثيرا ما توجد صعوبة في توزيع الأعباء بشكل منصف.
٦ - تنشأ صعوبات في حشد تصدّ سريع للعدوان بسبب عدم الرغبة في الانخراط في تخطيط احتياطي يسبق الأزمة.
٧ - كثيرا ما تمتنع الدول عن الانضمام إلى تحالف، لأنّ من المحتمل أن يحول العمل الجماعي صراعا محليا إلى صراع دولي.
٨ - تمتنع الدول عن تقديم التزام تلقائي بالانضمام إلى عمل جماعي لأسباب تتعلّق بسيادة الدولة.
٩ - ينطوي الأمن الجماعيّ على تناقض في الطريقة التي ينظر بها إلى القوّة العسكرية. فهو يعتبرها أمرا ممقوتا، ومع ذلك فإنّ الدول يجب أن تكون مستعدة لاستخدامه ضد طرف معتد. المصدر: J. Mearsheimer, "The False Promise of International Institutions", *International Security*, 19: 3 (Winter 1994/5).

الخاتمة

ما هي الاستنتاجات التي يمكن أن نتوصل إليها من هذا التحليل لمختلف الآراء عن الأمن الدولي في أواخر تسعينيات القرن العشرين؟ فمع تحركنا نحو القرن الحادي والعشرين تظلّ الحسابات الاستراتيجية والقوة عنصرا هاما حيويا في سلوك الدول. ولكن كما أنّه وجدت فترات طويلة من التعاون في الماضي، كذلك تتيح الفوضى الدولية التي شهدتها السنوات الأخيرة من القرن العشرين فرصا كبيرة لاستمرار التعاون والمضي في التطور.

ويظلّ لبنية النظام الدولي، سواء أكان تحديدها من منطلقات مادية أو اجتماعية، أثر كبير في العلاقات بين الدول ولا سيّما من حيث الطريقة التي تنظر بها إلى مصالحها الأمنية. على أنّ هذا لا يعني أنّ على الدول دائما أن تحدد مصالح أمنها الوطني من منطلقات ضيقة. كما أنّها لا تحول دون حدوث تغييرات مهمة في الأمن الدولي فيما تقوم الأفكار والخطاب (الجماعي) والتطورات العالمية التي لا شكّ في أنّها جارية في الوقت الراهن، بتعديل عمليات التفاعل التي تميز السياسة العالمية.

يسهم انتشار الدول الديمقراطية والقيم الديمقراطية – إضافة إلى اعتقاد مبرر – من قبل رجال الدولة الغربيين بخاصّة بأنّ للمؤسسات الليبرالية دورا هاما تقوم به في تلطيف معضلة الأمن التقليدي، يسهم في تفاقم فوضى أكثر استفحالا خلال تسعينيات القرن العشرين. وقد بدأت أفكار **الأمن المشترك** أو التعاوني (التي تراعي الدول، بوحي منها، المصالح الأمنية لجيرانها) تؤثّر تأثيرا هاما في السياسات الأمنية داخل أوروبا وفي أنحاء أخرى من العالم. **فالجماعات الأمنية والأنظمة الأمنية** يتمّ تطويرها تحت مظلة التفكير الأمني التعاوني (انظر الحقل ١٠ – ٤). ويمكن رؤية ذلك في التطورات التي حدثت في الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وحلف الناتو، فضلا عن العلاقات بين بلدان الشمال ورابطة دول جنوب شرقي آسيا في تلك المنطقة. وتجسّد الأنظمة الأمنية مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ (التي تمّ تمديد مفعولها لمدة غير محدودة في ١٩٩٥) الطريقة التي تقبل بها الدول بالفعل معايير وقواعد للسلوك تساعد على التغلب على أخطار المنافسة.

تنطوي هذه التطورات في كل من نظرية الأمن وممارسته ـ من بعض الجوانب ـ على ما يمكن اعتباره انتقالا من الانشغال التقليدي بالأمن القومي إلى اعتراف متزايد بأهمية اعتبارات الأمن الدولي والعالمي. وقد يكون هذا ـ جزئيا ـ نتيجة التحول في الخطاب المتعلّق بالأمن في ثمانينيات القرن العشرين (كما يقول المنظّرون النقديون) لكن الذي لا يقل أهمية، إن لم يكن ذا أهمّية أكبر، هو ظروف الفترة الجغرافية السياسية المتغيرة والتسليم بأنّ الكثير من الأهداف الأمنية القومية لا يمكن أن يتحقق إلا عبر العمل التعاوني الأوسع نطاقا. وتعمل الحسابات الاستراتيجية (التي لها علاقة تكافلية مع الخطاب الأمني) من بعض الجوانب المهمة، على دفع الدول بشكل متزايد نحو المزيد من التعاون.

لكن لابدّ من القول: إنّه على الرغم من سريان هذا الاتجاه، فهو غير شامل ، ولا يزال يوجد توتر متواصل بين المصالح القومية والدولية (و العالمية) لا يمكن تجاهله. وكما جادل بوزان (42 - 214 :1983) فإنّ **"أمر الأمن القومي الملّحَ في تقليص نواحي الضعف لا ينسجم مع مخاطر الاتفاق الدولي، وتضعف احتمالات الاتفاق الدولي جرّاء آثار معضلة القوّة – الأمن المتعلقة بالاستراتيجية الأمنية"**.

ويمكننا أن نلمس بروز مثال على الأهمية العملية للتناقض الذي يسببه هذا التوتر من المناقشات التي دارت حول الردع النووي منذ نهاية الحرب الباردة. فمن جهة، تبيّن أن الردع النووي كاستراتيجية تستند إلى التهديد يعدّ عائقا كبيرا في وجه تطور نظام **"أمني تعاوني"** بين الشرق والغرب. وقد أدّى هذا إلى سلسلة واسعة من السياسات الرامية إلى التخفيف من أهمية الأسلحة النووية وعكس سباق التسلح.

إنّ العملية الشاملة لإزالة الأسلحة النووية التي تنطوي عليها معاهدتا ستارت الأولى والثانية ومعاهدة القوّة النووية المتوسطة، وتوسعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والمفاوضات الجارية بشأن التوقف عن إنتاج المادة الانشطارية، وقرار الولايات المتحدة وروسيا التوقف عن استهداف إحداهما الأخرى، ومفهوم الناتو الاستراتيجي الجديد، تشير برمّتها إلى تصميم الحكومات الوطنية على محاولة تعزيز الأمن الدولي في تسعينيات القرن العشرين عبر إلغاء التأكيد على دور الأسلحة النووية في سياساتها الأمنية.

إلا أنّ القوى النووية تظلّ، على صعيد آخر، تعزّز قدراتها النووية نوعيا (عبر المحاكاة التي تتم معالجتها بالحاسوب وغير ذلك من التقنيات). ومع أنّ الأسلحة النووية قد تراجعت مكانتها فإنّها لا تزال موجودة، وتظلّ الدول النووية (والدول النووية التي لا تصرح عن نفسها مثل اسرائيل حتّى الآن والهند وباكستان في السابق) تحافظ على استراتيجيات الردع النووي. وما يعنيه هذا هو أن الدول التي تملك أسلحة نووية (المعلنة وغير المعلنة) تظلّ تشكّل خطرا ضمنيا للخصوم الحاليين أو المحتملين لمجرد استمرارها في امتلاك الأسلحة النووية.

والنتيجة هي أنّ الدول تسعى وراء تحقيق المزيد من التعاون الذي يتطلّب وجود الثقة، والقيام، في الوقت نفسه، بحماية مراهناتها عبر المحافظة على قدرات عسكرية وطنية تعكس انعدام الثقة وعدم التأكّد من أنّ الأمن التعاوني يمكن أن يتغلّب في خاتمة المطاف على معضلة الأمن بشكل تام. وهذا يبرز انعدام الإجماع عموما في الوقت الحاضر على القبول التام بأفكار الأمن التعاوني بوصفها أساس الأمن القومي.

لذا، ومع اقتراب نهاية القرن العشرين ورغم التغييرات الجارية في السياسة العالمية، يظلّ الغموض التقليدي بشأن الأمن الدولي، قائما. بعد انتهاء الحرب الباردة أصبح العالم أكثر أمنا من نواح عدّة حيث زالت المجابهة النووية الّتي كانت العنصر المركزي في علاقات الشرق والغرب.

وقد لعب انتشار القيم الديمقراطية والجماعية وعملية العولمة، والآثار التعاونية عموما للمؤسسات الدولية، دورا هاما في كبح بعض جوانب المنافسة لمعضلة الأمن بين الدول. غير أنّ هذه الاتجاهات الهامة يقابلها إلى حدّ ما دليل على استمرار أهمية القوّة العسكرية بوصفها الحكم الفصل في المنازعات بين الدول وبصورة خاصة داخل الدول. وما تزال سباقات التسلح بالأسلحة التقليدية مستمرة في مناطق أخرى من العالم، ولا يزال حتّى الآن للأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية أثر قويّ في الحسابات الأمنية لدول عديدة، ولا يزال عدد من رجال السياسة المجانين والطموحين على رأس بعض الحكومات، كما وتحول الفوارق الثقافية فضلا عن مجموعة واسعة من القيم دون التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن مجموعة كبيرة من القضايا الهامة.

ويتجلّى عدم الشعور الاجتماعي بالأمن بشكل متزايد فيما تعمل قوى الشرذمة والتكامل، على حدّ سواء، على زعزعة استقرار الكيانات التقليدية وبالتالي على تعقيد العلاقات بين الدول.

نتيجة ذلك، فإنّ من السابق لأوانه الاستنتاج بأنّ تحولا نموذجيا يحدث الآن في السياسة العالمية عقب الحرب الباردة أو أنّ مثل ذلك التحول ممكن الحدوث. وممّا لا شكّ فيه، كما تدلّ على ذلك فصول عدة من هذا الكتاب، أنّ تطورات جديدة وإيجابية تجري الآن في العالم الذي نعيش فيه ممّا يوحي بأنّه لا داعي لأن يكون مستقبل السياسة الدولية على ما كان عليه الحال في الماضي. ولكن البينات التاريخية التجريبية (empirical) توحي بالحذر، في الوقت نفسه. فكثيرا ما أدّت فترات من ازدياد العلاقات التعاونية بين الدول (**و بين الجماعات**) إلى الإيحاء بانبلاج فجر كاذب، وابتهاج لا مبرر له من أنّ "**السلام الدائم**" أصبح وشيكا.

إنّ بنية النظام الدولي تقيّد بشكل فاعل الطريقة التي يسلك بها الأفراد أو الدول أو المؤسّسات الدولية بضوابط مهمة. وكذلك الحال بالنسبة إلى سيطرة المواقف الواقعية إزاء الأمن الدولي على أفكار الكثيرين من زعماء العالم السياسيين. وهذا لا يعني أنّه لا مجال للتغير السلمي أو أنّ طرح أفكار جديدة والتوجه بخطاب جديد في شأن العلاقات الدولية أمران لا أهمية لهما في قولبة الخيارات التي لابدّ من اللجوء إليها بالأشكال والصيغ المرغوبة.

فالفرص في تطوير درجة أعلى من الأمن الدولي والعالمي موجودة على الدوام. إلا أنّه في عالم من التنوع المتواصل وسوء الظن والبلبلة، من المرجّح أن يظلّ البحث عن مجتمع عالمي أكثر تعاونا في صراع مع الضغوط القوية على الدول كي ترعى أمنها القومي الخاص. وتبقى مسألة ما إذا كان للأمن الدولي أن يتحقّق، وكيفية تحقّق ذلك، كما يجادل هربرت باترفيلد (Herbert Butterfield)، "أصعب" المشاكل التي يتعين على الذين يدرسون العلاقات الدولية ويمارسونها التصدي لها.

أسئلة

١. لماذا يعتبر الأمن "مفهوما يخضع للجدال"؟
٢. لماذا يركّز الكتاب الواقعيون التقليديون على الأمن القومي؟
٣. ماذا يعني كتّاب الواقعية الجديدة بمصطلح "البنية"؟
٤. ما هو المقصود بعبارة "معضلة الأمن"؟
٥. لماذا تجد الدول صعوبة في التعاون؟
٦. ماذا تفهم من مصطلحي "الواقعية المشروطة" و"الفوضى الناضجة"؟
٧. هل تجد "المذهب المؤسّسي الليبرالي" مقنعا؟
٨. لماذا يحتمل أن تكون الدول الديمقراطية أكثر سلاما؟
٩. لماذا تظن أن التدابير الأمنية الجماعية فشلت في الماضي؟
١٠. كيف تختلف آراء "التفسيريين" بشأن العلاقات الدولية عن آراء "الواقعيين الجدد"؟
١١. هل تعتقد بأنّ الأفكار والخطاب يؤثران في طريقة سلوك الدول؟
١٢. هل يمكن حل التوتر بين الأمن القومي والدولي

مراجع أخرى للقراءة

يعتبر كتاب ب. بوزان (B. Buzan):
Peoples, States and Fear (London: Harvester, 1983)
نقطة انطلاق ممتازة لدراسة الأمن القومي والوطني. ويبرز الكتاب إلى حدّ كبير منظورا للواقعية الجديدة.

تغطي دراسة مايكل جوزيف (Michael Joseph):
Realist Thought From Weber to Kissinger (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1982)
تطور ما وصف بأنّه الواقعية الكلاسيكية وتتناول بعضا من المفكرين الرئيسيين في هذا الميدان.

ويطرح كينيث والتز (Kenneth Waltz) نظرة عامة للواقعية الجديدة في مقالته:

"Realist Thinking and Neorealist Theory" المنشورة في *Journal of International Affairs*, 44: 1 (1990).

للاطلاع على رأي بديل شيق انظر مقالة الكسندر وندت (Alexander Wendt)
"Anarchy is What States Make of it: The Social Construction of Power Politics",

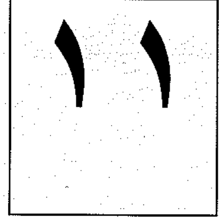
المنشورة في:

International Organization, 46: 2 (1992)

تطرح هذه المقالة تحليلا مفيدا جدا للمنظور "التفسيريين". في دراستهم المعنونة:
Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe (London: Pinter, 1993)

يطور أوليه ويفر وباري بوزان ومورتن كلستراب وبيير لوميتر المفهوم الجديد لـــ "**الأمن المجتمعي**"، الذي يطرح منظورا مبتكرا لدراسة جوانب الأمن التي لا تتعلّق بالدول والتي تأثّرت بها أوروبا في فترة ما بعد الحرب الباردة.

وهناك مناقشة معاصرة مفيدة جدا تتعلّق بالطبيعة المتغيرة للأمن في كتاب ليبشوتز
(Ronnie D. Lipschutz) (ed.), *On Security* (New York: Columbia University Press, 1995).



الاقتصاد السياسي الدولي في عصر العولمة

International Political Economy in an Age of Globalization

روجر توز

(Roger Tooze)

- مقدمة
- ما هو الاقتصاد السياسي الدولي؟
- الكلمات والسياسة
- التفكير في الاقتصاد السياسي الدولي، والعلاقات الدولية، والعولمة
- ما نوع العالم الذي صنعناه؟
- الخاتمة: ثمّ ماذا؟

دليل القارئ

يحدّد هذا الفصل الاقتصاد السياسي الدولي كواحد من أهم العناصر في تركيبة السياسة الدولية، ومجال مركزي لقضية علاقات دولية آخذة في العولمة. وهو يميز الاقتصاد السياسي الدولي باعتباره القضايا الناجمة عن تلاشي الحدود بين ما يعتبر سياسة واقتصادا وبين ما كان يعتبر وطنيا ودوليا. ويجادل الفصل بأنّ الاقتصاد السياسي الدولي يبنى عن طريق التفاعل الاجتماعي ولا يمثل حقيقة خارجية معينة ــ ولذا فإنّ الادعاءات والمناقشات حول الاقتصاد السياسي الدولي في الجدل الأكاديمي وفي السياسة الرسمية وغير الرسمية على السواء هي جزء لا يتجزأ من العملية السياسية.

إنّ المشكلة المهمة بالنسبة للاقتصاد السياسي الدولي هي مشكلة بنيوية ــ فهي نظام من الوحدات السياسية القائمة على أساس الإقليم، يغشاه الآن اقتصاد عالمي يسحب السلطة من فرادى الدول ومجموعات الدول. وتعمل هذه المشكلة البنيوية كسياق لجميع قضايا الاقتصاد السياسي الدولي الأخرى لأنّها تؤطرها ــ فمشاكل التجارة والتمويل والاستثمار وحلولها السياسية تختلف في اقتصاد معولم. ويركّز هذا الفصل على المفاهيم والأفكار التي تدعم أساس ذلك، كما يستكشف انعكاسات فهمنا لهذه المشكلة البنيوية وسياستنا تجاهها بتحليل طبيعة الاقتصاد الدولي، التقليدي وآثاره المترتبة على العلاقات الدولية، ويقارن ذلك مع طبيعة وانعكاسات "**اقتصاد عالمي**".

وقد جرى تحديد ومناقشة عدد من التطورات في الاقتصاد العالمي، مع إجراء تقييم لآثارها على الموضوع الأساسي للاقتصاد السياسي الدولي: تركّز النشاط الاقتصادي العالمي في بلدان الثلاثي (أمريكا الشمالية، والاتحاد الأوروبي، اليابان/آسيا)؛ وتدفقات رأس المال، والمؤسّسات العالمية والإنتاج الدولي؛ والتمازج المحلي/ الدولي؛ والأساس العقائدي الأيديولوجي للاقتصاد السياسي العالمي.

وينتهي هذا الفصل بمراجعة التغييرات، وتجميع عدد من الحجج معا للاستنتاج بأنّ التوتر الجوهري بين الدولة الإقليمية وقوى العولمة سيسود الاقتصاد السياسي الدولي في المستقبل المنظور

مقدمة:

أهمية الاقتصاد السياسي الدولي للعلاقات الدولية المعولمة

Introduction: The Significance of IPE for Globalized International Relations

إنّ الاقتصاد السياسي الدولي هو ميدان للدراسة ــ مجال من القضايا والمشاكل ــ وطريقة للتفكير في السياسة والاقتصاد العالميين، على حدّ سواء. ومن المناسب بشكل خاص في سياق هذا الكتاب أن ننظر الآن في حلبة الاقتصاد السياسي الدولي في عالم معولم؛ لأنّ الاقتصاد الدوليّ يعتبر على نطاق واسع البؤرة الأساسية لقوى العولمة والطريقة الرئيسية التي بها تتنقل العولمة في جميع أنحاء العالم.

وبعبارة أخرى: فإنّ ما يحدث في الاقتصاد الدولي (نتيجة لعوامل وتأثيرات وقوى شتى، ولكنّها تضم بشكل حاسم الأهمية ما يتم إنتاجه، وكيف، وطبيعة التكنولوجيا ومداها والتطورات في السرعة، والعول، وكلفة النقل والاتصالات) هو **انعكاس** للتغييرات التي تحدثها العولمة. وهذه التغييرات واسعة النطاق ولكنّها تشمل تغييرات في طبيعة الإنتاج والتجارة وامتدادهما، وتنامي شركات كبيرة جدا على مدى العالم، وتدويل التمويل، وترابط الناس والأعمال التجارية عن طريق شبكات اتصال دولية.

غير أنّ ما يحدث في الاقتصاد الدولي فيه إمكانية **التسبب** في العولمة **وتعميقها**، ولذا فإنّ له تأثيرا حقيقيا ومحتملا على طبيعة السياسة العالمية. ومن هنا فإننا **إذا** كنا نعيش فعلا في عالم معولم الآن، فإنّ طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية وتركيبها سوف يظهران ذلك لأنّ هذه العلاقات هي التي تتغير أولا استجابة للأشكال الجديدة من الإنتاج والاستثمار والتمويل والتجارة، التي هي العناصر الهامة لحالة العولمة. وإنّ أي تغييرات في هذه العلاقات سيكون لها أثر هام جدا على الحكومات الوطنية **(وعلاقاتها الدولية)**، وعلى المؤسّسات، وعلينا كأفراد بسبب مدى تغير السياسة الوطنية والاقتصاد الوطني وتأثرهما بما يحدث في الاقتصاد السياسي الدولي.

وسيركّز هذا الفصل على الأفكار والمفاهيم والافتراضات الكامنة وراء حجّة **"العولمة"**، ويبني على مركزية الاقتصاد السياسي الدولي في عولمة العالم. وسننظر في طبيعة الاقتصاد السياسي الدولي ومشاكله، وكيف يتمّ تحديده وتفسيره، وما هي المصاعب

الرئيسية التي يقدمها ذلك لفهمنا للعالم المعاصر. ثمّ ينظر الفصل في كيفية شروعنا في فهم هذه المشاكل وتقييمها، مجادلا بأنّ طريقة استخدامنا للكلمات والأفكار في الوصف والمجادلة، ومن ثمّ في إقامة فهم للعالم هي نفسها جزء من العملية السياسية ويجب أخذها في الحسبان عند محاولة فهم الاقتصاد السياسي الدولي.

وفي القسم الخاص بـ"التفكير بالاقتصاد السياسي الدولي، والعلاقات الدولية والعولمة" نحدّد ونناقش الموضوع الأساسي في الاقتصاد السياسي الدولي ــ ونعرض مشكلة النظام السياسي الدولي القائم على دول إقليمية يغشاها على نحو متزايد نظام اقتصادي مبني على الأسواق العالمية والإنتاج العالمي، وكذلك المكونات الأساسية لــ "**اقتصاد دولي**" و"**اقتصاد سياسي عالمي**". وعلى هذا الأساس نستطيع أن نحدد التعرجات العريضة لـ"**ماهية نوعية العالم الذي صنعناه**". ونستنتج أنه عالم معقد لا يشمل القضايا الناشئة من التحديات لسلطة الدولة وشرعيتها فحسب، بل يشمل أيضا تحليلا أعمق للتغييرات الحادثة على المستويات العالمية والعلاقات بين المستويات العالمية والمحلية.

وتجادل خاتمة الفصل بأنّه ليست هناك حلول أنيقة يسهل الوصول إليها لمشاكل حسن الإدارة العالمية، وأنّ هذه المشاكل سوف تشتدّ على امتداد السنوات العشر القادمة.

ما هو الاقتصاد السياسي الدولي What is IPE?

المصطلحات، والتصنيفات، والتفسيرات Terms, labels, and Interpretations

إنّ الاقتصاد السياسي الدولي عنوان لطريقة معينة في التفكير في العلاقات الدولية وتحليلها. وله عدد من المعاني المحددة المرتبطة عموما بالمنظورات المتنافسة، ولكن ليس هناك تعريف واحد متفق عليه عموما، ولا يوجد أي منظور مقبول، لأن أي تعريف ــ كما سنرى ــ سيعكس قيما وتفضيلات معينة، ونحن ــ ببساطة ــ لا نتفق جميعا على تلك القيم والتفضيلات.

وعملية حلّ الخلافات في القيم والتفضيلات هي العملية السياسية نفسها، والآراء المختلفة في الاقتصاد السياسي الدولي تعكس مواقف سياسية وأحكاما سياسية مختلفة.

وضمن دراسة العلاقات الدولية، فإنّ الاقتصاد السياسي الدولي هو أساسا طريقة تفكير في العالم تؤكّد علاقتين كبريين متداخلتين: **إحداهما** هي أن السياسة والاقتصاد لا ينفصلان ــ فالسياسة لا يمكن فهمها إلاّ إذا أخذ الاقتصاد في الحسبان، والعكس بالعكس،

حيث إنّ الاقتصاد لا يمكن فهمه إلا إذا أخذت السياسة في الحسبان. والسياسة تبني الاقتصاد في الوقت ذاته الذي يبني الاقتصاد فيه السياسة.

وهذا يعني أنّ الاقتصاد السياسي الدولي لا يقبل الفكرة القائلة: إنّ العمليات التي أنشأت أشكالا من العولمة قد سيّست اقتصادا دوليا كان في السابق غير سياسي، بل كان منظما على أساس "**اقتصادي**" عقلاني محض (فصيّرته تلك العمليات سياسيا). ذلك أنّه بالنسبة للاقتصاد السياسي الدولي، كان الاقتصاد الدولي على الدوام سياسيا من حيث كونه يختص بعمليات (من يحصل على ماذا، ومتى، وكيف) وهذه هي السياسة. وكما يجادل بول هيرست (Paul Hirst) وغراهام طومسون (Grahame Thompson) في تحليل جديد مهم، فإنّ (اصطلاح "**الاقتصاد الدولي**" كان دائما اختزالا لما هو في الحقيقة نتاج تفاعل معقد بين العلاقات الاقتصادية والسياسة، تشكله وتعيد تشكيله صراعات القوى العظمى) (١٩٩٦: ١٤).

أمّا التأكيد الآخر للعلاقة المتداخلة فيأتي من ملاحظة أنه بالنسبة للاقتصاد بين ما هو "**دولي**" (أي خارج الدولة) وما هو "**وطني**" (أي داخل الدولة) لم يعد قائما. والحجّة هي أن المدى والعمق في الاعتماد المتداخل (وهو اعتماد متبادل ولكنه ليس متساويا بالضرورة) – الناجم عن العمليات الاقتصادية التي تتخطّى الحدود الوطنية، التي تتقاطع مع حدود الدول، وعن التجارة المتزايدة، وعن عضوية المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وعن عمليات العولمة - قد ضمّت المجتمعات والاقتصاديات الوطنية معا إلى درجة أنّه لم يعد من الممكن لسياسة وطنية أن تكون "**محلية**" محضة (انظر دراسة الحالة ١، الحقل ١١: ١).

إنّ الوضع المؤدي إلى تلاشي الحدود بين السياسة والاقتصاد، وبين الوطني والدولي هو بشكل أساسي خلق مستويات عالية من الاعتماد المتداخل بين الاقتصاديات السياسية الوطنية. فالمستويات العالية من الاعتماد المتداخل تربط الاقتصاديات الوطنية بطريقة فعّالة، بحيث يصبح الاقتصاد الوطني أكثر حساسية، وأحيانا أكثر انكشافا وتعرضا للتغيرات في اقتصاديات وطنية أخرى.

وعلى سبيل المثال فإنّ تغيرا في أسعار الفائدة النقدية في الولايات المتحدة (**وهو قرار وطني أمريكي**) يمكن أن تكون له آثار بعيدة المدى على أوضاع وسياسات مالية وطنية أخرى (ممّا يفترض أنّه تحت سيطرة حكومة ذلك البلد) فيؤدي ذلك بدوره إلى

تغييرات في السياسات والأوضاع (**المحلية**) في دول أخرى بإرغامها على تخفيض أسعار الفائدة، وعلى العلاقات الدولية عندما تستجيب الأقطار الأخرى، إمّا مباشرة أو عن طريق المؤسّسات الدولية الموجودة أو في الحالات الشديدة، بسبب مدى ترابط الاقتصاديات المصنّعة معا بحيث صارت (متداخلة الاعتماد)، فإنّ انقطاع إمدادات النفط المتاجر بها عالميا ستكون له آثار مباشرة وخطرة على عدد من الاقتصاديات المعتمدة على الطاقة وعلى الاقتصاد العالمي ككل، وسوف يجتلب تدخلا فوريا وكبيرا ممّن لهم القدرة على الردّ ــ كما فعل التهديد المفترض لإمدادات النفط العالمية والاستقرار المالي العالمي الذي مثله الغزو العراقي للكويت.

فالاعتماد المتداخل إذن يعمل كحزام ناقل لهذه الأنواع من التأثيرات. ومن القضايا الهامة المرتبطة بعملية العولمة أنّ هذا الحزام الناقل بين الاقتصاديات الوطنية (السياسية) ينقل المزيد والمزيد من التأثيرات الاقتصادية **إلى داخل** الاقتصاد السياسي الوطني **وبعيدا عنه**، مع فاعلية محتملة أكبر. ولكن، نظرا إلى أنّ الحكومات الوطنية في كل مكان الآن تتولى مسؤولية إدارة اقتصادياتها الوطنية،

الحقل ١١ -١ : دراسة الحالة١: "الدولي" و"الوطني"
إنّ صحّة الأفكار التي تتعلّق بما هو وطني ودولي، ومحلي وأجنبي، وخارجي وداخلي، والحدود الحاجزة التي كانت تحدد وجود اقتصاد دولي، آخذة في التلاشي. فالخطوط المحدّدة للدول الأمة أصبحت غير واضحة وسلطة الدولة على النشاط الاقتصادي آخذة في التناقص. (Charles – Albert Michalet 1982) (بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، لم يعد التمييز بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي حقيقة واقعة، مهما بقي في الفكرة من قوّة سياسية وثقافية ونفسية (Drucker 1993: 104).

فإنّ التغييرات التي ينقلها الترابط/ العولمة لها آثار سياسية هامة: وتجد الحكومات صعوبة متزايدة في تحقيق سياساتها الوطنية إذا كانت التغيرات المتولّدة خارج حدود

الدولة تغير ظروف النشاط الاقتصادي (وبالتالي، السياسي) داخل حدود الدولة. وكاستجابة جزئية لهذه المشكلة، ظلّت الدول على امتداد القرن الماضي تحاول أن تقيم طرقا لإدارة تغيير صناعي في سياق الاقتصاد العالمي يساعدها على تحقيق سياساتها الوطنية (Murphy 94).

وقد انطوى ذلك على إيجاد عدد كبير من المؤسّسات الدولية واتفاقيات للإدارة الجماعية للاقتصاد الدولي. وبهذه الطريقة فإنّ ما كان يمكن اعتباره في الماضي **"اقتصادا وطنيا"** يصبح مترجما بسرعة إلى سياسة وطنية. وتصبح السياسة والاقتصاد **"الوطنيان"** من اهتمامات الأعمال **"الدولية"** وبؤرة كبرى للعلاقات الدولية.

ومن هنا فإنّ مزيجا من هذين الارتباطين المتداخلين المزعومين يعني أنّ الاقتصاد السياسي الدولي ينظر إلى ما يحدث **عندما تنهار الحدود بين السياسة والاقتصاد وبين الدولي والوطني** (انظر الحقل ١١: ٢) وهو واحد من الادعاءات الهامة للذين يجادلون بأنّ العولمة كانت لها عواقب مهمة بأنّ جعلت هذه الحدود الآن غير ذات صلة تقريبا بفهمنا للاقتصاد السياسي الدولي.

إنّ المنظورات المختلفة للاقتصاد السياسي الدولي تضع خلايا الحقل ١١: ٢ في مواقع "دافعة" مختلفة لتقديم التوضيحات والأحكام والفرضيات. فمثلا تعرّف النظرية الليبرالية للاقتصاد السياسي الدولي منطق السوق الاقتصادي بأنّه القوّة الدافعة المناسبة الصحيحة للاقتصاد السياسي الدولي، بينما تضع النظرية الواقعية الدولة والسياسة في ذلك الموقع. وتبدأ توضيحات أخرى من المستوى الدولي، إمّا السياسة أو الاقتصاد، أو من المستوى الوطني، وتجادل بأنّ هذا المستوى هو نقطة البداية لتوضيح الاقتصاد السياسي الدولي. غير أنّ من الواضح أنّ الرأي العالمي السائد في هذه اللحظة في جميع أنحاء العالم الصناعي هو رأي (الليبرالية الجديدة) الذي يؤكّد قيم السوق وأفضلياته فيضعها فوق الطرق الأخرى لتنظيم المجتمع.

وفي الحقل ١١: ٢ فإنّ هذا يضع نوعا خاصا من الاقتصاد الوطني ـــ الذي تسود فيه قوى السوق وتنخفض القيود على النشاط الاقتصادي القائم على أساس السوق إلى الحدّ الأدنى ـــ في موضع الفكرة والهدف المحركين. وهذا الرأي هو الذي صار أساسا للتغييرات في الاقتصاد العالمي التي أصبحنا نسميها **"العولمة"**. إلى أنّ الأفكار تستخدم لإحداث وتبرير توزيعات معينة للقوة الاقتصادية والسياسة، فإنّنا لا نستطيع أن نفصل

(الليبرالية الجديدة) عن المصالح العريضة للذين يلوّحون بالقوة الاقتصادية/ السياسية في اقتصاد معولم.

الحقل ١١ -٢ : ما المشمول في الاقتصاد السياسي الدولي؟

السياسة الوطنية	الاقتصاد الوطني
السياسة الدولية	الاقتصاد الدولي

يجادل الاقتصاد بأنّ الحدود بين السياسة والاقتصاد، وبين ما هو وطني وما هو دولي آخذة في الذوبان.

ويمكنك أن تستفيد في هذه المرحلة من العودة إلى الفصلين السادس والثامن للتدقيق في "**الواقعية**" و"**الليبرالية**" لتوكيد فهمك لادعاءات هاتين النظريتين، وتفكّر في كيفية اتصالهما بقضايا الاقتصاد السياسي الدولي.

الاقتصاد السياسي الدولي وقضايا العلاقات الدولية IPE and the Issues of IR

إنّ كثيرا ممن يفكرون ويكتبون عن الاقتصاد السياسي الدولي يجادلون بأنّ ما نعرفه باسم "**العلاقات الدولية**" ــ أي العلاقات السياسية (والاقتصادية الآن) بين الدول ــ هي في خاتمة المطاف جزء من مجموعة أكبر من العلاقات والهياكل، وهذه المجموعة الأكبر هي التي يصفها مصطلح (**الاقتصاد السياسي الدولي**) (Strange 1995; Rupert 1995): أي أنّ العلاقات السياسية التقليدية بين الدول لا يمكن فهمها وتوضيحها إلاّ كجزء من الاقتصاد السياسي الدولي.

وعند الطرف الآخر من الطيف يرى كثيرون أن اصطلاح (**الاقتصاد السياسي الدولي**) يشير إلى مجموعة فرعية من العلاقات ضمن إجمالي مؤلف من العلاقات الدولية. وهذا الرأي الثاني يعني أن الاقتصاد السياسي الدولي يبحث في عدد من القضايا

كالنقود، والتمويل والتجارة، والاستثمار التي لا ينظر إليها بوصفها أقساما أخرى من موضوع العلاقات الدولية. وعلى سبيل المثال، فإنّ جوشوا غولدشتاين (Joshua Goldstein) يرى أنّ العلاقات الدولية مؤلفة من مجالين فرعيين رئيسيين هما دراسات الأمن الدولي، والاقتصاد السياسي الدولي، حيث يقوم الاقتصاد السياسي الدولي بدراسة التجارة والعلاقات النقدية والشركات المتعددة الجنسيات والاندماج الاقتصادي الأوروبي والسياسات الدولية للبيئة العالمية والفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب، وقضايا التنمية (Goldstein 1994).

والكتاب الذي يقع فيه هذا الفصل، نظرا لأنّه يبدأ بنظام الدول باعتباره أساس العلاقات الدولية، يعرّف الاقتصاد السياسي الدولي بأنّه جزء مهم من هيكل السياسة الدولية المعاصرة وعمليتها. وهذا يتيح للأطراف الفاعلة الأخرى، من غير الدول، أن يكون لها معنى وأهمية والاحتفاظ في الوقت نفسه بتركيز أوّلي على الدولة وعلى النظام القائم بين الدول. ومن هنا فإنّ الاقتصاد السياسي الدوليّ هو عنصر جوهري في بنية السياسة الدولية، ومجموعة من القضايا الدولية ضمن سياق العلاقات الدولية المعولمة.

النقاط الرئيسية

- إنّ الاقتصاد الدولي هو انعكاس وناقل معا للعولمة ولذا فإنه مركزي في التحليل والمناقشة حول العولمة وأثرها على العلاقات الدولية.
- كان الاقتصاد الدولي كمجال للدراسة يشير إلى القضايا التي تنجم عندما تنهار وتتلاشى الحدود بين "الاقتصاد" و"السياسة"، وبين "الدولي" و"الوطني".
- إنّ المنظورات المختلفة ترى كلاّ من المجالات الأربعة باعتباره قوّة التغيير الرئيسية. ولكن الرأيَ السائد لليبرالية الجديدة يسعى لإقامة الاقتصاد الدولي على الأساس ذاته الذي يقوم عليه اقتصاد **"السوق الحر"** المحلي مع حدّ أدنى من التنظيم السياسي.

الكلمات والسياسة Words and Politics

إنّ جزءا من مشكلة التفكير في السياسة وفهمها، ولا سيّما ظاهرة العولمة هو أنّ **الكلمات لها أهمية مؤثرة**. وأقصد بذلك أن السياسة (أو الاقتصاد السياسي) لا توجد

"كشيء قائم بذاته"، مشكّل وجاهز ينتظرنا كي نكتشفه ونحلله (ربما كالفحم في الأرض الذي نكتشفه ونعدّنه). وهذا يعود لأنّنا ــ كبشر ــ لسنا منفصلين عن السياسة. فأعمالنا جزء من السياسة، ونظرا إلى أنّ كلماتنا تؤطر تلك الأعمال وتعطيها معنى وغاية فإنّها بذلك جزء من السياسة نفسها ــ المباراة بين الكلمات والأفكار. فالكلمات التي نستخدمها تعكس حقيقتنا وتبنيها بصورة عامة، وتعكس سياستنا وتبنيها بصورة خاصة. وبالإضافة إلى ذلك فإننا نشترك في حقيقتنا من خلال لغتنا ومعانينا المشتركة. كما أنّ حقيقتنا هي حقيقة ذاتية متداخلة. وهذه عبارة هامة، لأنها تعني أننا نرى الكلمات والأفكار لا على أنّها تعكس السياسة أو تعلق عليها، ولكن كجزء مندمج في السياسة نفسها.

إنّ الطريقة التي نرى بها العالم مستمدة إلى حدّ كبير من تجربتنا التاريخية للعالم (Cox 1992). وهذه المعرفة تقنّن في نظرية. **فكل واحد** لديه نظرية في العالم أو "**وجهة نظر عالمية**"، ولكن هذه النظرية بالنسبة لمعظم الناس مخفية أو غير معترف بها في معظم الأحيان. وكثيرا ما تقدم وجهة نظرنا في العالم نفسها على أنّها "**بديهيات**" ولذلك فإنّنا لا نتشكك بالافتراضات المبنية في "بديهياتنا"، ولكن من المهم أن نفهم أنّ ما نعتبره "**بديهيا**" يتحوّل مع المكان والزمان وهو مركّب سياسيا، أي أنّه يجلب فوائد لمجموعة معينة. فالآراء العالمية طويلة البقاء وتشكل طريقة لنا للارتباط بالماضي، والحاضر، والمستقبل. فالنظرية (المستمدة من التاريخ) تشكل سياق ما نعتقد أننا نقدر على عمله. وما لا نقدر على عمله، وما هو مطلوب منا عمله. والنظرية، على شكل رأي عالمي تعطينا معنى وغاية.

ونظرا إلى أنّنا نتصرف على أساس آرائنا العالمية، ونظرياتنا، فإننا نترجم فهمنا للعالم إلى حقيقتنا ــ وما نفكر فيه (ما هو ذاتي في فهمنا) يصبح حقيقيا (موضوعيا) من خلال أعمالنا (انظر دراسة الحالة ٢، الحقل ١١: ٣).

الحقل ١١ -٣: دراسة الحالة ٢: الكلمات والحقيقة: الدولة والاقتصاد الدولي
إنّ ما هو ذاتي في الفهم يصير موضوعيا من خلال العمل. وهذه هي الطريقة الوحيدة ــ على سبيل المثال ــ التي نستطيع بها أن نفهم الدولة كحقيقة موضوعية. فليس للدولة وجود مادي، كالبناية أو عمود النور؛

ولكنّها مع ذلك كيان حقيقي. وهي كيان حقيقي لأنّ كلّ شخص يتصرف كما لو أنّها كذلك؛ لأننا نعرف أن هناك أناسا حقيقيين معهم بنادق وهراوات ينفذون القرارات المعزوّة إلى هذه الحقيقة غير المادية.

وهذه المناقشة حول العلاقة بين الكلمات والسياسة لها انعكاسان مهمان بالنسبة لهذا الفصل ولدراسة الاقتصاد السياسي الدولي. فالأولى هي أن الكلمات (التصنيفات) التي نستخدمها لوصف العالم (مثل الاقتصاد السياسي الدولي "السياسة الدولية" إلخ) تحمل في طياتها وجهة نظر محددة في ماهية العالم ــ وماهية الوحدات الأساسية (الدول، الشركات، المدن، إلخ) وكيفية تفاعلها (الحرب، الإنتاج، التجارة،.. إلخ) وما نوع النظام (الهيكل) الذي تشكّله هذه الوحدات والعلاقات. وهكذا فإنّ اختيار التصنيف هام جدا لأنه اختزال لطريقة كاملة في وصف العالم ــ فـ"السياسة الدولية" تصف عالما مختلفا جدا عن "الاقتصاد السياسي الدولي". كما أنّ العالم الذي يصفه "الاقتصاد السياسي الدولي" يختلف عن العالم الذي يصفه "الاقتصاد السياسي المعولم".

وأمّا الانعكاس الثاني، الّذي يتساوى في أهميته مع الانعكاس الأول فهو أن الكلمات التي يستخدمها الناس لوصف العالم هي جزء من العملية السياسية لبناء السياسة. ولذا فإننا بحاجة إلى النظر بعناية شديدة إلى ما يقال، وإلى القائل، إذ إنّ هذا نفسه جزء من السياسة ولا يقتصر على وضع إطار للمناقشة تقبل فيه بعض الأفكار على أنّها مشروعة، وترفض: أفكار أخرى، ولكنّه أيضا يشكل محتوى حقيقتنا الذاتية المتداخلة (انظر الحقل ١١: ٣).

ومن هنا فإنّ بعض الآراء في كيفية "عمل" السياسة العالمية وكيفية تركيبها تصبح مقبولة أكثر من غيرها ــ فشرعية الآراء المختلفة في العالم هي جزء مهم من الصراع السياسي. وعندئذ فإنّ ما هو مشروع يصبح الرأي الذي يحدّد ما هو العالم في الحقيقة. ولهذا أهمية خاصة عندما نحاول أن نتوصّل إلى فهم تأثير العولمة في قضايا الاقتصاد السياسي الدولي. فعملية العولمة (كيفما كان تعريفها ــ انظر الفصل الأول) والتغييرات التي تحدثها تميل إلى خدمة مصالح بعينها ــ فتفضّل ذوي رأس المال أو الذين بوسعهم الوصول إلى رأس المال عن طريق القروض على الذين يعتمدون على بيع عملهم، كما تفضل تاريخيا أولئك الذين لديهم شكل من أشكال التدريب التقني أو الثقافة العامة المتقدمة على الذين لا يملكون من ذلك شيئا (Kanter 1995; Reich 1991).

وهذا لا يعني أن الآخرين لم يستفيدوا ولا يستفيدون الآن، بل يعني أن بعض الفئات في المجتمع تستفيد أكثر من غيرها. ونتيجة لذلك يفضل البعض التغييرات التي تأتي بها العولمة، ويتصرفون بمقتضى ذلك لاجتلاب مزيد من العولمة ـــ بالكلمات وبالأفعال على حدّ سواء.

فإذا أخذنا ظاهرة الضجة التي تثيرها مناقشات ومجادلات المشتغلين بسياسة الدولة والسياسات فيما بين الدول وأوصاف وادعاءات المشتغلين بالاقتصاد السياسي الذي يتخطى الحدود الوطنية فسيمكن مسامحتنا على التفكير بأنّنا والحكومات نعيش منذ زمن في مجتمع كامل العولمة (Hirst and Thompson 1996; Hutton 1995). فمعظم الحكومات الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) تبدو كأنّها تقيم مناقشاتها السياسية وتصوغ سياساتها على افتراض وجود اقتصاد سياسي (معولم).

وعلى أبسط المستويات السياسية الأساسية، إذا كان صناع السياسة يعتقدون أننا موجودون ضمن اقتصاد سياسي معولم فإنهم سيضعون برامج سياسية متناسبة مع مثل هذا الاقتصاد، بدلا من أي نسخة أخرى من حقيقة الاقتصاد السياسي الدولي، وهذا بدوره سيفضل بعض فئات المجتمع أكثر من فئات أخرى. وهكذا فإنّ "من يستفيد؟" هو سؤال مهم يتعين على الاقتصاد السياسي الدولي أن يطرحه عن أي وضع، أو فكرة، أو سياسة مقترحة.

النقاط الرئيسية

- للكلمات أهميتها وأثرها ـــ فالاقتصاد السياسي الدولي يبنى عن طريق فهمنا الذاتي المتداخل الذي يعاد إنتاجه و/ أو يحوّر من خلال كلماتنا وأعمالنا بعد ذلك.
- تأتي "**العولمة**" بفوائد مختلفة لأناس مختلفين، ولكن من الواضح أنها تفيد البعض أكثر من البعض الآخر.

- إنّ الحجّة لمصلحة "العولمة" أو ضدها هي بحد ذاتها جزء من السياسة، وهي آخذة في تغيير الطريقة التي تؤطّر بها الحكومات السياسة وتنفذها.
- "من يستفيد" هو السؤال مهم الذي يطرحه الاقتصاد السياسي الدولي عن العالم.

التفكير بالاقتصاد السياسي الدولي، والعلاقات الدولية، والعولمة

Thinking about IPE, IR, and Globalization

الدول والاقتصاد الدولي States and the International Economy

من وجهة نظر الاقتصاد السياسي الدولي، كانت علاقات الدول بالاقتصاد الدولي دائما مثار إشكال، لأنّ النظام الدولي، كما تراه النظرية الواقعية، فوضوي. والفوضوي تصعب (إدارته) — حتّى مع وجود أنظمة فعّالة (انظر الفصل الثاني عشر). ومن هنا، فإذا كان الاقتصاد الدولي هاما لثروة الدول (وشعوبها) فإنّه يصبح على الفور موضوعا سياسيا محليا مهما.

وبعبارة أعمّ، فإنّ "ملاءمة" الاقتصاد الوطني في هياكل دولية — للإنتاج، والتجارة، والموارد، والتمويل.. إلخ — سوف ينتج سلسلة من قضايا الاقتصاد الوطني يختلف حلها حسب الظروف المحددة لصناعات الاقتصاد الوطني وقطاعاته. وعلى سبيل المثال، فإنّ حماية الصناعات الوطنية عن طريق القيود التجارية، كالتعريفات بشكل رئيسي (الضرائب التجارية) والحصص (تحديد كمية المستوردات أو عددها) كانت طريقة تقليدية لضمان عدم إغراق الإنتاج المحلي بمستوردات أرخص. ولكن، إذا كانت هناك صناعة ناجحة في التجارة الدولية أو تعتمد بنفسها على واردات كالبضائع شبه المصنعة، أو بعض المكوّنات الهامة، فإنّ مصالح تلك الصناعة قد لا تخدمها الحماية بالضرورة. ويعود السبب في ذلك جزئيا إلى أنّ الحماية قد ترفع كلفة مكونات أساسية، وإلى الخوف من الانتقام.

وهكذا فإنّ من الممكن تماما أن تكون بعض أجزاء الاقتصاد (القطاعات) راغبة في الحماية ومؤيدة لها، مثل الفولاذ أو الزراعة، وقطاعات أخرى في الوقت نفسه تعتمد إلى حدّ كبير على اقتصاد مدوّل، فتقف ضد أي سياسية تزيد لها تكاليفها، مثل صانعي السيارات. ومن هنا، فكثيرا ما يكون من الصعب التعميم حول مزيج السياسات التي يمكن أن تحلّ القضايا الناجمة عن التفاعل الوطني مع الاقتصاد الدولي.

المسألة الجوهرية The Core Question

من زاوية نظر هذا الكتاب، فإنّ المسألة والقضية الهامة بالنسبة إلى الاقتصاد السياسي الدولي في علاقات دولية آخذة في التعولم أو معولمة لا تنبع من مشاكل الاستثمار الأجنبي، أو الانتاج، أو التجارة، أو حتّى التمويل، رغم أهمية هذه كلها. كما أنّ القضية الرئيسية ليست، ولم تكن، لسوء الحظ، تخفيف الفقر على نطاق العالم، أو عدم المساواة (انظر الفصل ٢٣). بل إنّ المشكلة بالنسبة إلى الاقتصاد السياسي الدولي هي عدم التطابق الهيكلي الفعلي أو المحتمل بين نظام الدولة الرسمي القائم على الإقليم (أي الدول الأمة) ونظام اقتصادي آخذ في التعولم والابتعاد عن الإقليمية بشكل متزايد (انظر، بين أعمال أخرى، Agnew and corbridge 1995) وهذه مشكلة على مستوى أعمق، مثلا من الاقتصاد السياسي للتجارة، لأنّها تتناول الإطار الأساسي الكامن تحت الاقتصاد السياسي ولذا فإنّها تهيئ **السياق للنظر في جميع القضايا المعاصرة.**

تأمل في قضية التجارة كقضية سياسية هامة و"حيّة" في كثير من الاقتصاديات السياسية الوطنية والمحافل الدولية. فالتجارة تولد كثيرا من النـزاعات السياسية، وعلى سبيل المثال فإنّ ميزان التجارة الأمريكية ــ اليابانية كان من السمات الكبرى للسياسة المحلية الأمريكية والعلاقات الدولية الأمريكية ــ اليابانية لفترة ما من الزمن. ولكن توضيحها وحلها كقضية للسياسة يعتمد على تشخيص وفهم الإطار الكامن تحت الاقتصاد الدولي (والطريقة التي يتناسب فيها النشاط الاقتصادي الوطني مع ما هو دولي) الذي تحدث ضمنه التجارة. فالأطر المختلفة تنتج إيضاحات مختلفة وسياسات مختلفة، حسب أهدافنا السياسية. ومع أخذ أهمية هذه المسألة الهيكلية في الحسبان، وحقيقة أنّ هذا الكتاب بكامله قد تستغرقه مناقشة عدد ضخم من مشاكل الاقتصاد السياسي الدولي وتعقيداته، سيركز الجزء الباقي من هذا الفصل على هذه المشكلة الجوهرية بصورة رئيسية.

إنّ المادة في دراسة الحالة ٣ (الحقل ١١-٤) تحدد وتصف وتؤكد المشكلة المركزية للاقتصاد السياسي الدولي على أنّها التوتر بين الطبيعة الوطنية الإقليمية للدولة (باعتبارها الوحدة الأولية السياسية في العلاقات الدولية) والاقتصاد العالمي، العابر للحدود الوطنية بشكل متزايد (المتقاطع مع الحدود الوطنية) بمواصفاته والعالمي في امتداده وطبيعته. وقد كان هذا التوتر بارزا للعيان منذ فترة من الزمن، فبما أنّ الجزء الأكبر من نشاط الدولة الاقتصادي قد صار دوليا، أو ارتبط بأنشطة دولية، فإنّ إدارته تصبح أكثر

تعقيدا لتحقيق الغرض السياسي لحكومة تلك الدولة. وبالطبع فإنه مع مراعاة الظروف التاريخية لظهور الدول الحديثة، فإنّ من المشكوك فيه أن تكون الحدود المادية للدولة قد تضمنت مجمل النشاط الاقتصادي كله، وهكذا فإنّ إدارة الاقتصاد خارج إقليم الدولة مشكلة قديمة.

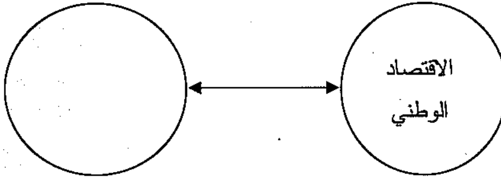
الحقل ١١ - ٤ :دراسة الحالة ٣: المشكلة الجوهرية للاقتصاد السياسي الدولي في عالم آخذ بالتعولم
"إنّ الحقيقة الجديدة هي أنّ نظام الدول يغشاه اقتصاد عالمي عالي الاندماج، ناقص التنظيم سريع النمو ــ ولكنه بالنتيجة غير مستقر إلى حدّ ما. فهناك توتر بين تقرير المصير الوطني، ومبدأ الانفتاح في اقتصاد عالمي، وهذا هو الجوهر المثير للمشاكل في الاقتصاد السياسي الدولي". (Strange 1994 a: 212) "إنّ أهمّ توتر في الرأسمالية المتأخرة... هو التركيب السياسي الوطني للدول والطبيعة العالمية للتراكم. (Burnham 1994: 229) " إنّ الأدلة في العقود الأربعة الماضية توضح فعلا بشكل مقنع أن المشاركة في الاقتصاد العالمي صارت هي العامل المسيطر في الأداء الاقتصاد المحلي للدول المتقدمة. (Drucker 1993: 105)

ومن المهم أنّ النصوص المقتبسة في دراسة الحالة ٣ (الحقل ١١-٤) مستمدة أيضا من ثلاثة نهج مختلفة لمقاربة موضوع الاقتصاد السياسي الدولي ــ وهكذا فليس هناك تساؤل حول كون هذه المشكلة مستمدة ببساطة من وجهة نظر معينة تسمح لوجهة النظر تلك بوضع جدول الأعمال للسياسة. وهذا يعرف بأنّه "**إعطاء ميزة**" لزاوية النظر والقضايا التي تعتبرها زاوية النظر مهمة. وهو جانب هام من جوانب العمل السياسي للأفكار السائدة. فما هي وجهات النظر والقضايا المميّزة، وما هي القضايا التي يجري تجاهلها وإسكاتها؟

ما هو "الدولي" وما هو "المعولم"؟

What is "International" and What is "Global"?

إنّ أكثر نقطة بدء شيوعا هي الطبيعة الدقيقة لمجموعة العلاقات التي يطلق عليها في العادة "**الاقتصاد الدولي**" وشكل هذه العلاقات. فلننظر الآن إلى ما يعنيه اصطلاح "الاقتصاد الدولي" وما الذي يمثله "في الحقيقة" لقد ناقشنا آنفا كيف أنّ الاقتصاد الدولي اختزال لمزيج معقد ومتفاوض عليه من السياسة والاقتصاد، ولذلك فإنه ينبغي أن يدعى "**الاقتصاد السياسي الدولي**"، ولكنه (كما هو مناقش كذلك) يشير أيضا إلى ترتيب محدد للكيانات، ومجموعة محددة من العلاقات التي تستنسخها أعمالنا وتحورها. وفي أكثر المعاني مباشرة فإنّ الاقتصاد الدولي هو المجموع الإجمالي للعلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف فيما بين الدول ـــ الأمم. فالواحدات الأساسية هي الاقتصادات الوطنية. أمّا الأنشطة الهامة فهي مبدئيا التجارة (مع مدفوعات دولية للتجارة) ومن ثمّ يتبعها الاستثمار.



الشكل ١١ -١ الاقتصاد الدولي

إنّ الوحدة الأساسية في الاقتصاد الدولي هي الاقتصاد الوطني، تحدها الحدود المادية للدولة التي تتوسط فيها الحكومات بين "**الدولي**" و"**الوطني**".

إنّ هذا النموذج البسيط لـــ"**الاقتصاد الدولي**" هو امتداد إلى داخل الاقتصاد الدولي والاقتصاد السياسي للافتراضات الجوهرية المركزية للواقعية والواقعية الجديدة ـــ فالآراء العالمية السائدة بشأن العلاقات الدولية تقوم على أساس الدولة (انظر الفصل ٦). إنّ هذا النموذج للعالم هو الأساس الضمني لجزء كبير من الاقتصاد الدولي ومعظم التقارير والمناقشات الإعلامية حول "**الاقتصاد الدولي**".

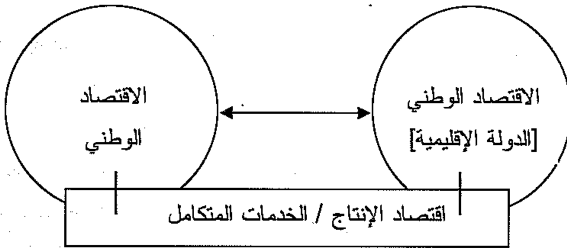
إنّ هذا النموذج هو أساس معظم المجموعات الإحصائية التي تدّعي أنها تصف الأنشطة الاقتصادية وتقيسها، أي أنّه قائم على أساس التدفقات السياسية الوطنية **عبر**

الحدود. كما أنّ هذا النموذج هو الذي أصبح الأساس **"البديهي"** لفهمنا اليومي للاقتصاد السياسي الدولي ــ ومن هنا ــ في سياق المناقشة آنفا ــ يأتي تميز تعريفه للحقيقة الاقتصادية. وهذا بالطبع تبسيط شديد، ولكنه يحدد بوضوح خصائص مميزة للاقتصاد الدولي على أنّها التدفقات بين الاقتصاديات الوطنية حيث تعرّف الاقتصاديات الوطنية بحسب الإقليم (انظر Agnew and Corbridge 1995).

فإذا كنّا نعيش في عالم يصف فيه هذا النموذج ــ من الاقتصاد الدولي - بدقة طريقة هيكلية العلاقات الاقتصادية بين الدول، فإنّ نهجنا لفهم وتفسير المشاكل التي تنشأ سيؤدي بنا إلى تأكيد اختصاصات وسلطة الحكومات الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية وبناء وتشغيل الأنظمة الدولية لتنظيم النشاط الاقتصادي الدولي. وسيكون من شأننا الاهتمام قبل كل شيء بمشاكل التجارة والاستثمار. وسوف نعترف بأنّ استمرار التزايد والأهمية في حجم التجارة الدولية، وفي مدى الاستثمار العالمي وأهميته يخلق مشاكل لقدرة الدولة على تحقيق أهدافها السياسية، ولكن مع أخذ هيكل **"الاقتصاد الدولي"** في الحسبان، فإننا سوف نستنتج أن الدولة **(ومؤسساتها الدولية)** لا تزال لديها قدرة أساسية على السيطرة على الاقتصاد **المدوّل**، وتحويره، والاستفادة من عواقبه. ومن شأن هذا الاستنتاج أن يؤكّد على أولوية الاستمرارية على التغيير، كما يؤكّد على أنّ من شأننا أن نكون نعمل في عالم غير متغير منذ أن تمّ تشكيل الدولة الحديثة قبل ما يزيد على مائتي عام.

غير أنّ هناك كثيرين في مجال الأعمال والسياسة والحياة الأكاديمية يجادلون الآن بأنّه لم يعد لدينا اقتصاد دولي بسيط وواضح ومباشر يقوم على أساس العلاقات التجارية والاستثمارية بين اقتصادات وطنية منفصلة تسيطر عليها حكومات وطنية. وفي رأيهم أنّ ما لدينا الآن هو شيء أكثر تعقيدا بكثير. ونتيجة لذلك فإنّ هذا النموذج البسيط لــ**"الاقتصاد الدولي"** يحتاج إما إلى التحوير والتوسيع، أو إلى الإهمال ليحل محله اقتصاد سياسي **"عالمي"** أو **"معولم"**. وإن جوهر مثل هذا الاقتصاد المعولم هو أن لدينا الآن هيكلا هو **أكثر من "الاقتصاد الدولي"** وإضافة له، وهو مؤلف من مؤسّسات وكيانات أخرى تعمل بطريقة عابرة للحدود الوطنية في أنحاء العالم كله، وتستند أنشطة هذه المؤسّسات وتتجّه إلى إنتاج عالمي وخدمات لسوق عالمية. بحيث يحدث كثير من فعّاليتها الاقتصادية خارج السوق ضمن هياكلها العالمية نفسها. وتشكّل هذه الأنشطة معا تغيرا أساسيا في

الهيكل الشامل للاقتصاد السياسي الدولي. ويحتوي هيكل الاقتصاد السياسي العالمي على الاقتصاد الدولي "**القديم**" ضمن إطار جديد يقع في أرض الدولة، ولكنه ليس بالضرورة "**وطنيا**" من حيث غرضه، وتنظيمه وفائدته. ولعلّ أفضل طريقة لإظهار ذلك هي استخدام وتوسيع الرسم البياني لـ"**الاقتصاد الدولي**": الاقتصاد السياسي العالمي = [الاقتصاد الدولي] + اقتصاد إنتاج / خدمات متكامل.



الشكل ١١ -٢ أساس الاقتصاد السياسي العالمي

وتستمرّ علاقات الاقتصاد الدولي وهياكله في الوجود ولكنّها لا تصف إلاّ جـزءا من النشاط الإجمالي للاقتصاد العالمي (نحو ٥٥ في المائة في عام ١٩٩٠). وهكذا فلكي نصف **إجمالي** الاقتصاد السياسي يتعين علينا أن نضمّنه النظر فيما يسمى اقتصاد "**الإنتاج والخدمات المتكامل**" (Michalet 1982). وهكذا فإنّ الصورة الكاملة لإجمالي النشاط العالمي ـــ الاقتصاد السياسي العالمي ـــ وهو هيكل معقّد متعدد الأصعدة ويتكون من "**الاقتصاد الدولي**" **مضافا إليه** "**اقتصاد الإنتاج والخدمات المتكامل**" وأنشطة هذا الاقتصاد هي المجموع الكلّي لأنشطة عدد كبير من المؤسّسات والكيانات العابرة للحدود للوطنية (التي تبينها في الشكل ١١-٢ الخطوط الواصلة بين الاقتصادات الوطنية والاقتصاد المتكامل) وهي مرتبطة عضويا بالاقتصاد الوطني والدولي من حيث كونها واقعة ضمن أراضي الدول، وضمن الولاية القضائية للأنظمة القانونية/الاقتصادية للدولة، ولها علاقات اقتصادية مع كيانات اقتصادية وطنية على وجه التحديد، مثل الموردين الوطنيين الصرّف للمكونات أو السلع. ولكن من المهم أنّ استراتيجيات هذه الكيانات "العالمية" وأغراضها

ليست بالضرورة متناسبة مع استراتيجيات وأغراض الحكومات الوطنية المنفصلة التي تقع ضمنها ولا داعمة لهذه الاستراتيجيات والأغراض.

وهذا يعني من حيث التحليل والاقتصاد السياسي أن هذا الاقتصاد متميز عن الأنشطة المكونة لـ**"الاقتصاد الدولي"**، رغم أنّه من الواضح أنّ هناك علاقات كثيرة بين الاثنين. فإذا كان لدينا اقتصاد **"عالمي"** إلى جانب **"الاقتصاد الدولي"** ومهيمن عليه، فإنّ قدرة الدولة على تحقيق أغراضها تواجه تحديا، على أقلّ تقدير ممكن، وقد تنخفض انخفاضا شديدا، بحسب مدى اتساع **"العولمة"**. فإذا كانت هذه هي الحالة، فإنّ إمكانية أي رقابة ديمقراطية أو خضوع للمساءلة تنخفض بشدة هي الأخرى، حتّى عن المستويات المنخفضة التي وضعتها فيها الأجهزة **"التنفيذية"** الحكومية. وتنشأ عن هذا الوضع مسائل عدّة ومشاكل أساسية، نتوجه إليها الآن.

النقاط الرئيسية

- إنّ الطريقة التي يتناسب بها أي اقتصاد وطني مع الاقتصاد الدولي تنتج مشاكل سياسية متميزة ــ للدولة وللعلاقات الدولية ــ وهذا يعتمد على طبيعة النشاط الاقتصادي لتلك الدولة، والسلطة التي تملكها في هيكلة النظام.
- إنّ المشكلة الأساسية بالنسبة للاقتصاد السياسي الدولي هي عدم التطابق الفعلي والمحتمل بين نظام سياسي دولي قائم على الدول الإقليمية ونظام اقتصادي غير إقليمي وآخذ بالتعولم على نحو متزايد.
- إنّ الاقتصاد الدولي هو خلاصة إجمالي العلاقات الاقتصادية بين الاقتصاديات الوطنية، التي تتوسط فيها وتسيطر عليها الحكومات الوطنية ومنظماتها وأنظمتها الدولية.
- إنّ الاقتصاد **"العالمي"**، هو **"الاقتصاد الدولي"** مضافا إليه أنشطة **"اقتصاد الانتاج والخدمات المتكامل"** أثناء العمل كنظام إجمالي، بحيث يأتي كثير من الدينامية من ذلك الأخير ــ ومن الأشياء بالغة الأهمية أن أغراض ومصالح اللاعبين الاقتصاديين العالميين قد لا تكون هي أغراض ومصالح فرادى الحكومات نفسها، ولا أغراض ومصالح النظام ككل، ولا داعمة لها.

- كلّما ازدادت درجة العولمة ازداد تعقيد الاقتصاد السياسي الدولي وتزايدت مشاكل الرقابة بالنسبة للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، وازدادت صعوبة تحقيق أي رقابة ديمقراطية على الحياة الاقتصادية الوطنية واتسعت تاريخيا الفجوة بين الأغنياء والفقراء في الاقتصاد السياسي العالمي.

ما نوع العالم الذي صنعناه؟

What Kind of World have We made?

"دولي" أم "عالمي"؟ "International" or "Global"

إنّ مهمتنا الأولى هي التحقق بالضبط من نوع العالم الذي نعيش فيه. فهل هو أشبه بـ"**اقتصادنا الدولي**" التقليدي، أم أنه أقرب إلى "**اقتصاد عالمي**"؟ (انظر الشكلين ١١-٢ و١١-٣) ومهما كانت الحالة فإنّنا نستطيع أن نستنتج بأمان كحد أدنى أن ما نقوم بالتحقيق فيه هو **اقتصاد سياسي** وليس اقتصادا محضا. غير أنّ مدى "**العولمة**" وآثارها ربّما كانا من أكثر المسائل تعرضا للنقاش الساخن في الاقتصاد السياسي الدولي (انظر Boyer and Drache 1996؛ **و**Hirst and Tompson 1969). ولعلّ من الإنصاف القول: إنّه بالنسبة لمعظم المعلّقين وبعض صنّاع السياسة، فإنّ المحلّفين لم يعودوا من مداولاتهم بعد حول ما إذا كان لدينا "**اقتصاد سياسي معولم**" جعل الدولة شيئا فائضا عن الحاجة على نحو متزايد، وسوف يستمرّ في جعلها كذلك، رغم أنّ البعض يعتبرون الرأسمالية "**عالمية**" بالضرورة في امتدادها ومسيطرة بوضوح كشكل من أشكال الاقتصاد السياسي (**انظر على وجه الخصوص** Gill and Law 1988).

وبالطبع، فإنّ أي نشاط أو حدث دولي خارج المجال الإقليمي لـ"**الدولة الأمة**" هو مشكلة من حيث السيطرة الحكومية أكثر من نشاط أو حدث مشابه ضمن المجال الإقليمي. وهذا أحد أسس مطالبة الحكومات الوطنية بالسيادة والاستقلال الاقتصادي الذاتي. وقد استجابت الحكومات الوطنية للروابط الدولية المتنامية عن طريق التجارة، والاستثمار، والتكنولوجيا أثناء السنوات المائتين والخمسين الماضية، وأنشأت أيضا أشكالا من التنظيم السياسي مصمّمة لتمكينها من الإدارة "**الجماعيّة**" للاقتصاد الدولي (انظر Murphy 1994). وحتّى ضمن الاقتصاد الدولي التقليدي المتشدد، مع التعقيد الإضافي للاتحاد الأوروبي بالنسبة لأوروبا الغربية، فإنّ مستوى تعقيد السياسة وصنع القرارات

جماعيا مرتفع جدا وقد تكون انعكاسات الفشل كارثية. ومن هنا فحتّى إذا قرّرنا أنّ الأساس الجوهري للاقتصاد السياسي الدولي يبقى هو الاقتصاد الوطني / الدولي، فإنّ مشاكل السياسة تظل بالغة الصعوبة.

ومهما كان حكمنا في آخر الأمر على طبيعة عالمنا الدولي / المعولم، فإنّ من الواضح نسبيا أنّ بعض الجوانب الهامة للنظام الدولي للعلاقات الاقتصادية السياسية قد تغيرت، وهي تسهم إسهاما مركزيا في العالم الذي صنعناه. وسوف ننظر في خمسة من هذه الجوانب، هي تركيز النشاط الاقتصادي ضمن **"ثلاثي"** أمريكا الشمالية، والاتحاد الأوربي، واليابان / آسيا؛ والزيادة الضخمة في تدفقات رأس المال في الاقتصاد العالمي؛ ونمو المؤسّسات المعولمة **"كلاعبين"** دوليين؛ وطبيعة **"الإنتاج الدولي"**؛ والتلاشي المستقبلي للحدود بين المجالين المحلي والدولي؛ والأساس العقائدي الايديولوجي للعلاقات الاقتصادية الدولية.

"العولمة المتفاوتة" "Uneven Globalization"

يحدث نشاط متطور أكثر فأكثر بين أكثر مناطق العالم الثلاث تقدما: ذلك أن "عملية التكامل التقني والاقتصادي والاجتماعي ـــ الثقافي بين أكثر مناطق العالم الثلاث تقدما (اليابان، مضافا إليها البلدان الحديثة التصنيع في جنوب شرقي آسيا، وأوربا الغربية وأمريكا الشمالية) هي أكثر تغلغلا وشدة وأهمية من **"التكامل"** بين هذه الأقاليم وبين البلدان الأقل تقدما، أو فيما بين البلدان الأقلّ تقدما نفسها (Petrella 1996:77). وهكذا فإنّ الاقتصاديات الوطنية خارج الثلاثي يتزايد تهميشها من جرّاء عمليات خلق الثروة، بينما تتزايد مستويات الاعتماد الاقتصادي المتبادل **ضمن** الثلاثي. ومع هذا التطور يأتي اشتداد المضمون المعرفي للإنتاج المتقدم وفك ارتباط الإنتاج بموارد المواد الأولية. ويزيد هذان التطوران كلاهما من حرمان الموجودين خارج الثلاثي من الميزات. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّه مع عملية التركيز الاقتصادي هذه تأتي أيضا السيطرة السياسية على إدارة الاقتصاد السياسي العالمي، ويبرزها بوضوح مكشوف قبول روسيا في مجموعة أغنى البلدان التي **"تدير"** الاقتصاد العالمي بشكل جماعي. وبالطبع فإنّ هذا يستدعي سؤالا عن موقع الصين ضمن الاقتصاد السياسي المعولم، وليس من الممكن إعطاء إجابة بسيطة نظرا للتجمع الفريد للقوى والأفكار الذي يميز الوضع الحالي.

ومن هنا فإنّ العولمة جزئية من حيث المساحة التي تحتلها، وانتقائية في تأثيرها ــ وهذا استنتاج يدعمه عدد من المؤشرات (انظر Peterella 1996):

- مثلت بلدان الثلاثي في عام ١٩٨٠ ٥٥ في المائة من إجمالي الصادرات العالمية للسلع المصنعة؛ وفي عام ١٩٩٠ كان الرقم قد وصل إلى ٦٤ في المائة. وتتوزع الواردات بطريقة مماثلة: ففي عام ١٩٨٠ مثلت بلدان الثلاثي ٦٠ في المائة من جميع الواردات من البضائع المصنعة، و٦٤ في المائة منها في عام ١٩٩٠.
- إنّ أرقام أفقر البلدان (مائة وبلدان) هي كما يلي: الصادرات من البضائع المصنعة ٧,٩ في المائة عام ١٩٨٠، و١,٤ في المائة عام ١٩٩٠؛ والواردات من البضائع المصنعة ٩ في المائة عام ١٩٨٠، و٤,٩ في المائة عام ١٩٩٠.
- التدفقات الرأسماليّة ــ كل بند من المكونات الثّلاثة للرأسمالية (انظر الحقل ١١-٥) أظهرت تركيزا ضمن بلدان الثلاثي. ففي ثمانينيات القرن العشرين كان الثلاثي يمثل ما يقرب من ٨٠ في المائة من كل التدفقات الرأسمالية الدولية.
- وفي مؤسّسات المعرفة والتكنولوجيا ــ حيث يتم خلق نسبة مئوية متزايدة وعالية الأهمية من الثروة ــ فإنّ التعاون بين المؤسّسات في مجال **"التكنولوجيا الاستراتيجية"** آخذ في التحوّل إلى أفضل مؤشّرات النجاح الاقتصادي. فمن بين الاتفاقات التي تمّت فيما بين المؤسّسات، والتي زاد عددها على أربعة آلاف اتفاق في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٩ كانت ٩٠ في المائة بين مؤسّسات الثالوث.

الحقل ١١-٥ : التدفقات الرأسمالية العالمية
هناك ثلاث فئات رئيسية من تدفقات رؤوس الأموال: المال والتمويل ــ مرتبطان بالتجارة في البضائع والخدمات (مثل الواردات، وبطاقات شركات الطيران). الاستثمار الأجنبي المباشر ــ تحويلات رأس المال المالي، وكذلك رأس المال المادي والبشري والتقني.

استثمارات المحفظات (الاستثمار في سلسلة من الأدوات بقصد الكسب المالي، بدلا من السيطرة على المشاريع) وأشكال مختلفة أخرى من الأعمال التجارية (بما فيها المضاربة)

المصدر: (عن بيتريلا Petrella 1996)

التدفقات الرأسمالية العالمية Global Capital Flows

على مدى السنوات العشرين المنصرمة، كانت التدفقات الرأسمالية العالمية (انظر الحقل ١١-٥) من الميادين الرئيسية للتغير والنمو. ويجادل كثيرون بأنّ التطورات الرئيسية في العولمة إنّما حدثت في هذا الميدان (Strange 1994). وهناك جانبان لهما أوثق صلة بالموضوع وهما حجم هذه التدفقات وطبيعتها وتوزّعها المساحي. فبالنسبة للجانب الأول حدث انفجار في حجم الصفقات المالية ــ المتاجرة بالعملات والأشكال الأخرى من تقليل المخاطر إلى الحد الأدنى ــ إلى درجة أنّ الكميات المتداولة منها الآن تقزّم قيمة التجارة العالمية (أي: الأعمال الضرورية لدفع قيمة التجارة الدولية في البضائع والخدمات).

وأدّى هذا إلى إحداث تحول أساسي فيما كان يدعى الاقتصاد "**الرمزي**" لاستثمارات رأس المال، وأسعــار الصرف، والتدفقات الائتمانية (انظر دراسة الحالة ٤، الحقل ١١-٦). وقد تكون عواقب هذا التغيير قاسية أحيانا عندما تنخفض قيمة العملات الوطنية أو يعاد تقييمها بفعل أنشطة "**السوق**" واهتماماته بدلا من أعمال الحكومات ــ ورغم أنّه ليس من الضرورة أن يكون هذا شيئا سيئا فإنّ معظم الساسة يعتبرونه سيئا في أوقات الأزمات! وهكذا فإنّ جزءا كبيرا من حجم أعمال التدفقات الرأسمالية "يخرج عن نطاق" احتياجات الاقتصاد "**الحقيقي**". وهذا قد يسبب الفوضى أحيانا:

إنّنا الآن نعيش حقّا في اقتصاد معولم هو مدوّل تدويلا كاملا في مجالات القلب الآخذة في التوسع من تجارة السلع ورأس المال الإنتاجي والآخذة في التعولم بسرعة في حالة تدفق المال ورأس المال المالي. كما أنّنا نعيش في عالم تستطيع فيه الأسواق أن تدحر حتّى أكثر الجهود تنظيما على يد حكومة، أو حتّى مجموعة حكومات تحاول الدفاع عن أسعار صرف وأسعار فائدة وطنية معينة.

(Agnew and Corbridge 1995: 177-178).

أمّا الجانب المهم الثاني من التدفقات الرأسمالية فهو توزعها. فقد شهدت سبعينيات القرن العشرين نموا كبيرا جدا في الاستثمار الأجنبي المباشر (انظر الحقل ١١-٥) مولته جزئيا الزيادات في أسعار النفط، ولكن بحلول الثمانينيات تركزت معظم التدفقات الرأسمالية على اقتصاديات الثالوث ــ وبحلول عام ١٩٨٩ كان أكثر من ٨٠ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم يأتي من أقاليم الثالوث ويذهب إليها. ولم تمثل البلدان الأقل نموا والفقيرة سوى ٣ في المائة من إجمالي التدفقات العالمية فيما بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩١. وكما يشير (Petrella 1996:70)، فإنّ البلدان الأقل نموا قد تمّ التخلي عنها كمواقع للاستثمار. وهذا تطور مفزع ستكون له بالتأكيد عواقب سياسية كبرى في الاقتصاد الدولي في المستقبل، إذ إنّه يمثّل انتصار القيم الفردية، ويؤكّد على عائدات الاستثمار القصير الأجل فيفضلها على تدفقات رأس المال العام باتجاه التنمية الطويلة الأجل للبنى التحتيّة (**الماء النظيف، والمواصلات، والطرق، والطاقة، إلخ**) وهذا تطور متوقع تماما نظرا للسيطرة السياسية لقيم الليبرالية الجديدة، ولكن المدهش هو مدى السرعة التي تمّ فيها.

الإنتاج الدولي والشركة التي تتخطى الحدود الوطنية

International Production and the Transnational Corporation

تعترف النظرية التقليدية للعلاقات الدولية ببروز الشركات التي تتخطى الحدود الوطنية باعتبارها من **الفاعلين** الجدد والهامّين في العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي. فهذه الشركات كثيرا ما يكون إجمالي حركتها بحجم إجمالي ما تتعامل به دول كثيرة. ولذا فإنّها من الفاعلين الهامين فعلا. ولكن الأهمّ من هذا كله هو التغيرات التحتيّة الكامنة التي تمثلها وتحدثها هذه الشركات التي تتخطى الحدود الوطنية. ولا يمكن المغالاة في أهمية هذه الشركات في نظام الإنتاج الدولي ــ إلى درجة أنّ بعض المراقبين قد جادلوا بضرورة إحداث نوع جديد من الدبلوماسية، بين "الدولة" و"المؤسسة" (Stopford and Thompson 1996).

الحقل ١١ -٦ : دراسة الحالة ٤ : "الاقتصاد الرمز"

إنّ التغير الكبير الثالث الذي حصل في الاقتصاد العالمي هو بروز **"الاقتصاد الرمز"** ــ الاستثمارات الرأسمالية وأسعار الصرف، وتدفقات الائتمان ــ باعتباره دولاب الموازنة للاقتصاد العالمي، بدل الاقتصاد الحقيقي ــ تدفق السلع والخدمات..

إنّ المتاجرة العالمية بالسلع ، أكبر بكثير ممّا كانت عليه في أي وقت مضى. وكذلك التجارة **"غير المنظورة"**، أي المتاجرة بالخدمات. وتصل قيمة النوعين معا إلى ما يتراوح بين ٢,٥ و٣ تريليونات دولار في العام. ولكن سوق اليورودولار بلندن الذي تتعامل فيه مؤسّسات العالم المالية بعضها مع بعض بالإقراض والاقتراض يصل إجمالي حركتها إلى ٣٠٠ مليار دولار في كل يوم عمل، أو ٧٥ تريليون دولار في العام، وهذا يعادل ٢٥ ضعفا لحجم التجارة العالمية.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك صفقات التبادل الأجنبي في مراكز المال الرئيسية في العالم، التي تتم فيها المتاجرة بعملة إزاء عملة أخرى. فهذه تتعامل بنحو ١٥٠ مليار دولار يوميا، أو ٣٥ تريليون دولار سنويا ــ أي ما يعادل ١٢ ضعفا للمتاجرة العالمية كلها بالبضائع والخدمات.

(دروكر Drucker ١٩٨٦: ٧٨١-٢: الأرقام عن عامي ١٩٨٥-٨٦)

والمشكلة هي: **"كيف نعرف؟"** والجواب هو: **"بصعوبة!"** وذلك لأنّ المعلومات التي لدينا عن الاقتصاد الدولي هي هكذا تماما ــ معلومات عن الاقتصاد الدولي تقوم على أساس النموذج التقليدي للتجارة والاستثمار بين اقتصاديات سياسية وطنية (انظر الشكل ١١-١). فهذه الأرقام لا تعكس الارتفاع في الإنتاج الدولي ــ إنتاج الشركات خارج بلدانها الوطنية ــ لأنّها قائمة على نموذج لا يأخذ هذا التطور في الحسبان (انظر دراسة الحالة ٥ في الحقل ١١-٧). وقد بدأ الإنتاج الدولي يزيد على إجمالي التدفقات التجارية العالمية في منتصف ثمانينيات القرن العشرين ــ فكيف يغير هذا فهمنا للاقتصاد العالمي؟.

الحقل ١١ -٧ : دراسة الحالة ٥: أخذ الإنتاج الدولي على محمل الجدّ
"حاولت دراسة حديثة لوزارة التجارة أن تحدّد ما سيكون عليه مركز الولايات المتحدة في الأسواق العالمية إذا ما تمّ اقتران مقياس ميزان المدفوعات بالنتائج الصافية لمبيعات الشركات الأمريكية في الخارج، ومبيعات الشركات الأجنبية في الولايات المتحدة. فوجدت الدراسة أنه بموجب هذا المؤشر الأكثر شمولا للمبيعات والمشتريات العالمية الصافية ظلّت الولايات المتحدة تحقق فائضا مطردا ارتفع من ٨ مليارات دولار عام ١٩٨١ إلى ٢٤ مليارا عام ١٩٩١ حتّى أثناء تدهور عجزها التجاري في الفترة ذاتها من ١٦ مليار دولار إلى ٢٨ مليارا." (Ruggie 1995: 518)

أولا: وبالإشارة إلى دراسة الحالة ٥ (الحقل ١١ -٧) فإنّ المقاييس القائمة على أساس نموذج الاقتصاد الدولي تشوه الصورة الشاملة للاقتصاد العالمي ـــ إذ إنّها تقيس جوانب معينة فقط وتهمل الجوانب الباقية. ولهذا عواقب سياسية مباشرة ـــ تأمّل في المشاكل السياسية التي يولّدها الاستنتاج المبني فقط على أرقام الميزان التجاري التقليدي بأنّ الولايات المتحدة تتعرض لعجز ثقيل ضخم في ميزان مدفوعاتها وأثر ذلك على العلاقة الأمريكية - اليابانية على وجه الخصوص.

ثانيا: وهذه نقطة يؤكّد عليها روغي (Ruggie) وآخرون، إن الإنتاج الدولي قد أدّى إلى أنّ يتمّ إنتاج وتسويق كميات أكبر وأكبر من سلع العالم لا عن طريق الأسواق، بل بواسطة الهياكل التنظيمية للمؤسسات نفسها (المراتب الإدارية المتسلسلة) (Ruggie 1995 and Stopford and Strange 1991). وبدلا من قيام المؤسّسات الوطنية بالمتاجرة دوليا بحيث يتم تحديد الأسعار والكميات بتشغيل الأسواق الوطنية/ الدولية (كما هي الحال في كل النظريات الاقتصادية تقريبا) فإنّ الشركات التي تتخطى الحدود الوطنية راحت تحدد الإنتاج وتحدد له الأسعار ضمن شركاتها الفرعية ومؤسساتها المشتركة الملكية، عبر الأقاليم، على أساس حاجاتها وأولوياتها **الداخلية** نفسها، بدلا من العمل ضمن نطاق الأسعار والإنتاج اللذين تحددهما "السوق". وأدّى هذا إلى إحداث تغيير أساسي في طبيعة الإنتاج وإمكانيات تأثير الحكومة ورقابتها على الإنتاج.

ونستطيع أن نرى ذلك في تنامي التجارة داخل المؤسسة ذاتها: أي التجارة بين الأقسام المختلفة للشركة التي تتخطى الحدود الوطنية ذاتها، أو التجارة مع شركات أخرى تربطها بها اتفاقية تكنولوجية استراتيجية. ونحن نعلم أن هذا شيء شديد الأهمية، وأنه آخذ في التنامي، ولكن ليست لدينا طريقة حقيقية لقياسه:

عندما يسيطر هذا النظام من الإنتاج الدولي، **الذي تنظمه وتديره وتخططه المؤسّسات** ويصل إلى التحكم في نظام الإنتاج للأسواق المحلية الوطنية بموجب قواعد تضعها الحكومات الوطنية، فإنّ هناك تغيرا أساسيا في القاعدة الاقتصادية لعالم الدول، في سلطة الدولة، وربّما حتّى في شرعيتها (Strange 1994a: 210؛ **أضيف التأكيد**).

"المحلي" و"الدولي" **"Domestic" and "International"**

لقد ناقشنا باختصار تلاشي الحدود بين المجالين "المحلي" و"الدولي" الذي نجم عن عمليات الترابط. ولكن عددا من التطورات يأخذ هذه العملية إلى ما هو أبعد حتّى من ذلك. فعلى مدى الأعوام الخمسين الماضية اتسعت التجارة الدولية بشكل متزايد. وكان إطار هذه التجارة موضوعا لمفاوضات دولية كثيفة، ونتيجة لذلك فإنّ جزءا أكبر من التجارة هو الآن "**متحرر**" اسميا من التعريفة وقيود الحصص. ولكن تزايد التجارة، مع التغييرات التي ناقشناها في الإنتاج، أدّى إلى انفتاح أكثر في الاقتصاديات المتاجرة. وهذا يعني أن السياسة "**المحلية**" آخذة في التحول على نحو متزايد إلى موضوع للنزاعات التجارية: فمتى يكون القانون الصحي البيئي المتعلّق بانبعاثات عوادم السيارات حاجزا في وجه التجارة؟ ومتى يكون القانون العمالي قيدا غير لائق على التجارة و"**غير عادل**".

ويبدو أن كل جانب تقريبا من جوانب النشاط الاقتصادي الوطني صار الآن عرضة لإشراف دولي (انظر دراسة الحالة ٦، في الحقل ١١-٨) ويطلق جون روغي (John Ruggie 1995) على هذا الموضوع اسم "المجالات **المحلية المتنازع عليها**" ويجادل بأنّ ذلك من عواقب تغييرات أخرى بعيدة المدى في الاقتصاد السياسي، وأنّه مشكلة كبرى في التحديد السياسي للمكان الذي ينتهي عنده "**الخارجي**" ويبدأ "**المحلي**"، ولكن ليست هناك حلول بسيطة. فـ"**العالمي**" آخذ في التحول بشكل متزايد إلى جزء من "**المحلي**" وكثيرا ما ينتج ذلك ارتباطات مباشرة تتجاوز الحكومة المركزية. ممّا يزيد في

الشعور بأنّ الحكومات إمّا عاجزة وإمّا أنّها غير ذات صلة على نحو متزايد (Horshman and Marshall 1995).

وتزداد المشكلة صعوبة بسبب النمو في التجارة وفي الخدمات (وكانت أحد المجالات الهامة التي بحثت في الجولة الكبرى الأخيرة من المفاوضات التجارية ــ جولة أوروغواي). وتشمل الخدمات: النقل، والتأمين، والسياحة، وخدمات المعلومات، والإنشاءات، وحقوق الملكية الفكرية، وكثير غيرها. وقيمتها الآن نحو ربع إجمالي التجارة العالمية، وربّما أكثر، لأنّ لدينا المشكلة المعروفة حول **"كيفية قياس"** أشياء مثل عنصر القيمة المضافة للتصميم (في السيارات والملابس) (Ruggie 1995: 513-516).

ولقد أنتجت جولة أوروغواي "اتفاقية عامة حول التجارة والخدمات" (GATS)، ولكن هذه تعد بأنّ تنتج مزيدا من المشاكل السياسية قبل أن يبرز لها إطار واضح. وعلى أي حال فإنّ الشيء الواضح هو أن هذه الاتفاقية تعني أن عددا من الأنشطة التي ظلّت "محلية" حتّى الآن ستكون أكثر من أي وقت مضى عرضة للمراقبة الدولية ومحاولات التأثير والسيطرة عليها ولا سيّما في مجال الملكية الفكرية (حقوق الطبع، وبراءات الاختراع، والترخيص، إلخ..).

الحقل ١١ -٨ : دراسة الحالة ٦: الفاينانشال تايمز ٣ إبريل ١٩٩٦: (المقاييس العمالية "يجب أن تكون مشمولة في استراتيجية النمو")
وافقت أمس مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع على أن توسيع المقاييس العمالية الجوهرية الأساسية ضروري في أي استراتيجية معولمة للنمو الاقتصادي. وتتألّف مجموعة السبع الكبار من الولايات المتحدة، واليابان، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة، وكندا. ولم يتم التوصل إلى البيان المتفق عليه في ختام مؤتمر وزراء الاقتصاد والعمل الذي استغرق يومين في ليل (Lille) في شمال فرنسا إلاّ بعد ساعات كثيرة من النقاش خلف الكواليس. وقد اعتبر نكسة في رأي العديد من المشتركين، ولا سيّما اليابان،

وألمانيا، والمملكة المتحدة وكندا.

فقد عبّروا عن معارضتهم لأي إشارة إلى المقاييس العمالية في الوثيقة التي انبثقت عن المؤتمر.

ولكنّ حكومة المملكة المتحدة قالت ليلة أمس: إنّ الحصيلة كان من الممكن أن تكون أسوأ بكثير من وجهة نظرها. وفي البداية كانت فرنسا والولايات المتحدة تريدان أن يقول البيان: إنّ الكبار السبعة ينبغي أن يصرّوا على أن تكون قضية المقاييس العمالية على جدول أعمال اجتماع ديسمبر لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة. ولكن هذا الاقتراح أزيح جانبا أثناء العشاء أمس عندما عبرت المملكة المتحدة وآخرون عن معارضتهم له بشدة.

أمّا فرنسا، التي دعت إلى المؤتمر، فقد وضعت قضية المقاييس العمالية في مقدمة مواضيع الاجتماع، وأصرّت مع الولايات المتحدة على التزام واضح به.

وأمس أوضح السيد روبرت رايخ (Robert Reich)، وزير العمل الأمريكي أن الولايات المتحدة تنوي الإلحاح على هذه القضية بشدة في منظمة التجارة الدولية، التي قال إنها "المنبر الملائم لمناقشة" مقاييس العمل التي تشمل حريات نقابات العمال، وتمنع تشغيل الأطفال وتحظر أعمال السخرة.

وقال البيان: **"إنّنا نلاحظ أهمية توسيع المقاييس العمالية الجوهرية حول العالم، وفحص العلاقات بين هذه المقاييس والتجارة الدولية في المحافل الملائمة".**

وينتظر الوزراء **"باهتمام استكمال الدراسات الجارية حاليا في منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي (OECD) ، ومنظمة العمل الدولية حول الأبعاد الاجتماعية للتجارة الدولية".**

غير أنّه يوجد أيضا التزام قوي تدعمه بالإجماع كل الحكومات في المؤتمر بالانضباط المالي في إدارة سياساتها الاقتصادية.

وقال البيان: "ويتعيّن على بلدان المجموعة السبعة أن تسعى لمراقبة الإنفاق العام بصورة أكثر فعّالية من أجل تخفيض حالات العجز لديها. لأن تخفيض العجز سوف يساعد على خلق مناخ أكثر ملاءمة للاستثمار الخاص ونمو الدخل على خلفية من أسعار معتدلة للفائدة.

وقد شملت الاقتراحات الأخرى التي حازت على الموافقة العامة:

"تحديث" **"الإطار التنظيمي"** في السلع والخدمات.

التشجيع الفعال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مع استثمار رؤوس أموال للمساعدة في التقنيات الجديدة.

الحاجة إلى تشجيع سياسات تضمن **"الأمن للأفراد في قابلية استخدامهم فترة تغطي حياتهم العملية بكاملها"**.

إجراء تغييرات في نظام الضريبة والمزايا **"لجعل العمل مفيدا ومثمرا لأفقر الناس"**، بالإضافة إلى التخفيضات في تكاليف العمل غير المأجور **"حيثما يكون ذلك ملائما"**.

السياسات الهادفة إلى مساعدة العاطلين عن العمل فترات طويلة ولإدماج طالبي العمل الشباب في وظائف منتظمة.

الأساس الفكري للاقتصاد العالمي

The Ideological Basis of the World Economy

إنّ الجانب الخامس من التغيير الذي يهم بحثنا في الاقتصاد السياسي الدولي هو الأساس الفكري للعلاقات الاقتصادية الدولية/ المعولمة. وقد أدّى إنهاء الحرب الباردة والانهيار الداخلي لمعظم الاقتصادات القائمة على التخطيط المركزي إلى **"انتصار"** وانتشار شكل واحد من التنظيم السياسي ــ الاجتماعي ــ الاقتصادي، هو: الرأسمالية الحديثة.

وللرأسمالية عدد من الأشكال المختلفة حسب التوازن الثقافي والسياسي ضمن اقتصادات وطنية معينة. ولكن منذ عام ١٩٨٩ على الأقل فإنّ الرأسمالية كانت هي (اللعبة الوحيدة المتاحة) فيما يتعلّق بترتيب الحياة الاقتصادية والسياسية. فإذا ابتعدنا عن الروح الانتصارية التي سادت في الفترة التالية مباشرة لعام ١٩٨٩ فإنّ ما نراه هو أنّ الأساس الفكري للرأسمالية قد حصل على المزيد من التعزيز والشرعية. وهذا الأساس هو **"الليبرالية الاقتصادية"** (انظر الفصل الثامن) وقد صار هو العقيدة الأساسية للاقتصاد

الدولي منذ إعادة بناء النظام الاقتصادي الدولي في بريتون وودز (Bretton Woods) في عام ١٩٤٤.

فالليبرالية تفصل الحياة **"الاقتصادية"** عن **"السياسة"** وتعطي **"الاقتصاد"** القائم على عقلانية السوق الفردية امتيازا فوق جميع أشكال التنظيم الاجتماعي الأخرى. وقد نقلت **"الليبرالية الجديدة"** هذا الآن إلى مستوى النظام الدولي في جدلها الداعي إلى الأسواق العالمية المطلقة غير المقيدة والأخلاق الفردية القائمة على النـــزعة الاستهلاكية التي تتجاوز المجتمعات الوطنية. فهي تمثّل انتصار مصالح رأس المال على العمل في هذه المرحلة من تاريخ العالم.

وصار هذا الرأي من **"الأشياء البديهية"** الجديدة، والأساس اللاواعي الذي تصدر منه الأحكام وهو أساس السلطة المؤسسية المنظمة في الاقتصاد العالمي. وهو يشكل الإطار (الذي كثيرا ما يتم الصمت عنه) للسياسة الاقتصادية الدولية، رغم أنّ الأسئلة الدقيقة المحددة **"عمن يستفيد"** تخلق كثيرا من النـــزاعات السياسية (انظـــر دراسة الحالة ٦، الحقل ١١-٨) أمّا الشيء الذي كثيرا ما لا يتم التشكيك فيه فهو الإطار الليبرالي الجديد نفسه، وافتراضاته، ومفاهيمه، ومؤسساته.

إنّ الليبرالية الجديدة ليست وصفا محايدا يولّد وصفة للقيام بإجراء ما ــ إنها أيديولوجية تخدم مصالح خاصة ومجموعات معينة من الناس ــ وينبغي تقييمها على هذا الأساس. وهي بوصفها أيديولوجية تساعد على البتّ "فيمن يحصل على ماذا؟" في الاقتصاد العالمي، وذلك عن طريق تشريع هياكل معينة، وعمليات، وأنماط سلوك، وإعادة استنساخ توزيع معين للسلطة وبترتيب إطار للعمل يقوم على رأي ذاتي متداخل معين في العالم (انظر دراسة الحالة ٢ في الحقل ١١: ٣). ومن هنا ينبغي اعتبار الليبرالية الجديدة عملية عولمة وليست نظرية "أكاديمية" فحواها تقديم شكل محايد وموضوعي من المعرفة.

النقاط الرئيسية

- لقد كانت عمليات العولمة متفاوتة، فمعظم البلدان الفقيرة الآن متروكة عمليا خارج الاقتصاد السياسي العالمي، أما في أقاليم الثالوث فقد تسارعت العملية وتعمقت ــ وقد خلق هذا تركيبا هيكليا جديدا ومختلفا للسياسة الدولية.

- إنّ الزيادات الضخمة في التدفقات الرأسمالية قد أنتجت اقتصادا "رمزا" منفصلا عن الاقتصاد "**الحقيقي**"، وإن ذلك ــ مرة أخرى ــ قد تجاوز أفقر الأقطار.
- صار الإنتاج الدولي أكثر الجوانب حركة وحيوية في الإنتاج والتجارة العالميين، وغيّر هيكل الاقتصاد السياسي الدولي.
- إنّ النشاط الاقتصادي "**المحلي**" "**دوليّ**" الآن ــ إذ صار من المستحيل تقريبا التفكير في نشاط اقتصادي "**محلي**" ليس "**دوليا**" بطريقة ما أو بأخرى..
- تقدم "**الليبرالية الجديدة**" أساسا إيديولوجيا للعولمة، وقد أصبحت "**البديهية**" غير المشكوك فيها للاقتصاد العالمي.

الخاتمة: ثم ماذا؟

Conclusion: So what?

ماذا يعني هذا كله؟ وما الذي نستطيع قوله عن المشكلة الجوهرية المركزية للاقتصاد السياسي الدولي ــ التنافر الحقيقي أو المحتمل في الهيكل بين النظام الرسمي التابع للدولة والمقام على أساس الأرض (أي دول الأمة) ونظام اقتصادي آخذ في التعولم والابتعاد عن الإقليمية بشكل متزايد؟ وكما اكتشفنا آنفا فإنّ المعنى والآثار المترتبة على التطورات التي تتبعناها في القسم الأخير بعيدة عن أن يكون هناك اتفاق عليها ــ ذلك أنّ تفسير ما إذا كنّا لا نزال في اقتصاد "**دولي**" في جوهره أم أنّ لدينا الآن اقتصادا "عالميا" هو قضية تثير خلافا شديدا.

إنّ الواضح هو أنّ هذه التغييرات قد أثّرت في أناس مختلفين في أوضاع مختلفة وفي بلدان مختلفة بطرق مختلفة. فلا يكفي التعميم على أساس البلد الذي نعيش فيه ــ فإنّ الفجوة بين الأغنياء والفقراء قد اتسعت ليس على مدى العالم فحسب، بل وأيضا ضمن "**دول الأمم**" وصارت الثروة أكثر تركيزا في أيدي نسبة مئوية صغيرة من السكان.

وهذا ينطبق على سائر أنحاء العالم. وكذلك ضمن بلدان أقاليم الثالوث ــ ففي الولايات المتحدة يسيطر نحو ١٧ في المائة من السكان على ٨٥ في المائة من إجمالي الثروة. وتمثّل هذه الأرقام على نطاق واسع التوزيع العالميّ للثروة أيضا. ثمّ إن من المهم معرفة أي قطاع من النشاط الاقتصادي نحن فيه. فبعض القطاعات، مثل التمويل، صارت عالمية، تعمل في سوق عالمية حقيقية. ولكن بعضها تطغى عليه صفة كونه داخل الدولة،

أو شبه وطني. وأخيرا فإنّ من المهم أنّ نعرف ما نوع المؤسّسة أو المنظمة التي نحن فيها ـــ فبعض المؤسسات/ المنظمات قائمة على سوق عالمية وإنتاج دولي، وبعضها ليست كذلك.

والنتيجة الصافية هي أنه لم يعد يكفي (حتّى ولو كان يكفي من قبل على الإطلاق) تحليل الاقتصاد السياسي على مستويين فقط، هما الدولي والوطني. فبغضّ النظر عن أي شيء آخر فإنّ ذلك يجعل الدولة هي الأساس الكوني للحياة الاقتصادية في المكان والزمان. وهذا الرأي المضاد للتاريخ ليس خاطئا فحسب، بل إنّ له أيضا عاقبة سياسية هامة هي حرمان أي أشكال أخرى من الاقتصاد السياسي من النظر فيها على نحو مشروع. إن علينا أن ننظر في أربعة مستويات على الأقل وفي التفاعلات بينها (ونلاحظ أنه ضمن الاتحاد الأوروبي فإنّ هذه المستويات ينبغي أن تكون خمسة، بإضافة "**المستوى الإقليمي**" إليها). والمستويات هي: العالمي، والدولي، والوطني، والمحلي. ومفتاح التطورات التي ناقشناها هو أن العالمي مرتبط بالمحلي مباشرة.

فإلى أي حدّ إذن "فقدت" الدولة الوطنية سيطرتها على النشاط الاقتصادي (والسياسي) ضمن حدودها الإقليمية؟ من الواضح أنّ الدولة تعاني وقتا عصيبا ـــ إذ إنّ تعقيد النظام العالمي نفسه يعني أن من الصعب وضع السياسة وتنفيذها. كما أنّ وتيرة التغير التكنولوجي، وخاصة في قطاعات الاتصالات وتقنية الحواسيب، آخذة في تعقيد سياق السياسة أكثر حتّى من ذي قبل.

وبالإضافة إلى ذلك فإنّ سلسلة جديدة كاملة من القضايا آخذة في الظهور نتيجة التركيز على الخدمات المتاجر بها، وهذا سيجعل مشاكل إدارة الاقتصاديات الوطنية لبلدان الثلاثي هي الأساس أكثر من ذي قبل للمفاوضات الدولية. ووسط كل هذا النشاط تواجه الدولة تهديدا متناميا لشرعيتها (Horsman and Marshall 1995).

ويدرك المواطنون أنّ الحكومات الوطنية غير قادرة على الوفاء بوعودها الانتخابية في وجه التغيرات الكثيرة المفرطة التي وصفناها. ويرتبط هذا الإدراك بالتشكك في "دولة الأمة" كوحدة طبيعية للمجتمع السياسي، والوحدة المفترضة في العلاقات الدولية. ولعلّ الاقتصاد الأكثر تعولما سيسمح لوحدات سياسية أصغر من حيث الوصلات المحلية ـــ العالمية، أي أنّها قد تسمح بالاستقلال الاقتصادي لمقاطعة مثل كويبك في كندا. ومن المؤكّد أنّ أهمية المعرفة في اقتصاد تكنولوجي معولم تفك الارتباط بشكل فعّال بين أي

دولة إقليمية وبين ضرورة الاعتماد على الموارد الطبيعية ــ رغم أنّ عدد **(السنغافورات)** التي يستطيع الاقتصاد العالمي أن يدعمها هو شيء مشكوك فيه.

إنّ مفتاح فهم هذه التغيرات هو فهم الطبيعة المتغيرة للنظام الاقتصادي السياسي العالمي ككل. ولا يعني هذا أنّ الدول لم تعد مهمة أو أنّ الحكومات الوطنية لم تعد ذات صلة أو اختصاص. وهذه نقطة أثبتها جيدا واحد من أوائل الباحثين الذين حددوا التغييرات الآخذة في الحدوث في الاقتصاد العالمي. وهي اليوم أكثر أهمية في سياق المناقشة الحالية:

إنّ تأكيد زيادة أهمية النظام الاقتصادي العالمي على أهمية دول الأمم ينبغي ألا يفسّر على أنّه يعني أن هذه الأخيرة قد انكسفت: بل إنّها لا تزال موجودة، ولكن تركيبها وعلاقاتها صار يقررها الكل الذي هي جزء منه **(Michalet 1982:50)**.

ومهما تكن الاستنتاجات، فإنّ من الواضح أنّ هناك تغيرات أساسية آخذة في الحدوث ستكون لها على المدى البعيد آثار هامة على طبيعة السياسة الدولية ومادتها. فالتغير في الاقتصاد السياسي الدولي لا يعني الانتقال بهدوء وسلاسة من وضع مستقر إلى آخر كما يشير إلى ذلك الاقتصاد التقليدي ــ بل إن التغيير ينطوي على تمزقات وأرباح وخسائر.

و"**من المستفيد؟**" يبقى هو السؤال المهم في الاقتصاد السياسي الدولي في وقت بدأت فيه سيطرة الليبرالية الجديدة في الاقتصاد المعولم لأقاليم الثلاثي والشركات التي تتخطى الحدود الوطنية تثير ردود فعل معاكسة. إنّ حلّ هذه التوترات المتنامية سيكون هو بؤرة الاقتصاد السياسي الدولي في القرن الحادي والعشرين.

أسئلة

١. ما الاقتصاد السياسي الدولي ولماذا له أهمية مركزية في فهم المناقشة حول "**العولمة**"؟

٢. أي العمليات أدّت إلى تلاشي التمييزات بين "**السياسة**" و"**الاقتصاد**"؟

٣. أي العمليات أدّت إلى تلاشي التمييزات بين ما يعتبر سياسة "دولية" وما يعتبر سياسة "**محلية**" أو "**وطنية**"؟

٤. كيف ولماذا "**تؤثر الكلمات**" في النقاش حول الاقتصاد السياسي الدولي "**المعولم**"؟
٥. حدد واشرح المشكلة المركزية في الاقتصاد السياسي في نظام معولم؟
٦. ما أساس "**الاقتصاد الدولي**"؟
٧. ما أساس "**الاقتصاد المعولم**"؟
٨. ما الدليل الموجود لدعم الزعم القائل إن لدينا الآن "**اقتصادا سياسيا معولما**"؟
٩. ما التغييرات الرئيسية التي حدثت في الاقتصاد العالمي على مدى الأعوام الخمسة عشر الماضية؟
١٠. إلى أي مدى تستطيع دول الأمم الآن أن تحقق أهداف سياستها الاقتصادية؟
١١. ما دور أيديولوجية (عقيدة) "**الليبرالية ــ الجديدة**"؟
١٢. أي أشكال التعاون الدولي هي المناسبة للاقتصاد العالمي

مراجع أخرى للقراءة

Agnew, J., and Corbridge, S., Mastering Space: Hegemony, Territory and International Political Economy (New York: Routledge, 1995).

تلتقي الجغرافيا السياسية مع الاقتصاد السياسي الدولي والنتيجة ممتازة، وتتضمّن الفصل الحاسم عن العلاقات الدولية والأرض.

Axford, B., The Global System: Economics, Politics and Culture (Cambridge: Polity Press, 1995).

مقدمة جيدة للتفكير بشأن النظام العالمي مع مادة منهجية تدعو إلى التفكير والتأمل.

Boyer, R., and Drache, D., (eds.), States against Markets: The Limits of Globalization (New York: Routledge, 1996).

مجموعة شيقة ومبتكرة من المقالات، معظمها كتبها مؤلفون كنديون.

Drucker, P., 'The Changed World Economy', in *Foreign Affairs*, 64:4 (1986), 768-91.

مقدمة قصيرة وهامة لإطار الاقتصاد العالمي، مكتوبة بلغة غير تقنية.

Hirst, P., and Thompson, G., Globalization in Question: the International Economy and the Possibilities of Global Governance (Cambridge: Polity Press, 1996).

لعله الفحص الحاسم لأطروحة "العولمة" – حتّى الآن. وقد كتب بشكل جيد وتضمن معلومات جديدة مثيرة.

Horsman, M., and Marshall, A., After the Nation-State: Citizens, Tribalism and New World Disorder (New York: Harper Collins, 1994).

مؤلّف كتبه صحفيان ويتضمن وصفا مثيرا وممتازا للمشاكل التي تواجه دولة الأمة. لا مندوحة عن قراءته

Kanter, R. M., *World Class: Thriving Locally in the Global Economy* (New York: Simon and Schuster, 1995).

في الاقتصاد العالمي، مع تحليل كثير للديناميات العالمية – المحلية. الكتاب الأفضل مبيعا عن "كيفية التفوق"

Murphy, C. N., International Organization and Industrial Change: Global Governance since 1850 (Cambridge Polity Press, 1994).

تحليل للمنظمات الدولية بوصفها تعبر عن القوى الاجتماعية، و يعد مرجعا أساسيا لمن يريدون فهم العالم الذي نعيش فيه

Pettman, R., Understanding International Political Economy-with Readings for the Fatigued (St Leonards: Allen and Unwin, 1996).

كتاب رائع، واضح ويدعو إلى التفكير والتأمل. طروحات غير تقليدية قابلة للتطبيق. أوصي به بشدة.

Stopford, J., and Strange, S., *Rival States, Rival Firms: Competition for World Market Shares* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991).

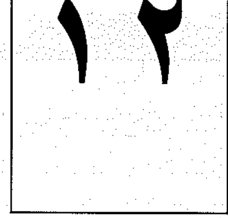
يحدّد أهمية الإنتاج الدولي و "الشركة" بوصفها طرفا فاعلا أساسيا في العلاقات السياسية الدولية. ويضع القاعدة لبنية جديدة للعلاقات السياسية الدولية.

Strange, S., *States and Markets*, 2nd edn. (London: Pinter, 1994b).

تحليل ثوري للعلاقات السياسية الدولية، سهل القراءة وشديد الإثارة وجدير بالقراءة ولا سيّما مقدمته التي تعد أفضل شرح لطبيعة الاقتصاد السياسي.

Stubbs, R., and Underhill, G., (eds.), *Political Economy and the Changing Global Order* (Basingstoke: Macmillan, 1994).

مجموعة واسعة النطاق وتعد ممتازة للعلاقات السياسية الدولية والنظام العالمي.



الأنظمـــة الـــدوليـــة
International Regimes

ريتشارد ليتل
(Richard Little)

- مقدمة
- طبيعة الأنظمة
- العولمة والأنظمة الدولية
- النظريات المتنافسة: ١ـ النهج المؤسّسي الليبرالي
- النظريات المتنافسة: ٢ـ النهج الواقعي
- الخاتمة

دليل القارئ

ينهمك الليبراليون المؤسسيون والواقعيون في مناقشة كبرى حول الدور الذي تؤدّيه الأنظمة ــ المناطق المحددة للنشاط الذي تحكمه القواعد ــ في النظام الدولي. فالمذهبان كلاهما يعترفان بأنّه على الرغم من كون النظام الدولي فوضويا (من دون حاكم) في تركيب هيكله، فإنه لم يكن قط فاقدا للاستقرار (بلا قواعد). فالاهتمام بالأنظمة برز إلى السطح في سبعينيات القرن العشرين، مع القلق على قدرة الولايات المتحدة على إدامة الأنظمة الاقتصادية التي تشكّلت بعد الحرب العالمية الثانية. فما هي السمات الجوهرية للأنظمة؟ ليس هناك جواب مباشر وصريح عن هذا السؤال.

ويستخدم الفصل تعريفا وتصنيفا للنماذج وأمثلة للكشف عن طبيعتها المعقدة. تحت أي الظروف توجد الأنظمة؟ يشكل هذا السؤال لبّ المناقشة. ورغم أنّ الليبراليين المؤسّسيين والواقعيين يستخدمون أدوات تحليل شديدة التشابه ــ مستندين إلى الاقتصادات الصغيرة ونظرية الألعاب ــ فإنهم يخلصون إلى استنتاجات شديدة الاختلاف. فهل الاستنتاجات ملائمة؟ يبقى السؤال مثار جدل وخلاف.

إنّني ممتنّ للمحرّرين على تعليقاتهم ومناقشة الفصل من قبل أعضاء مجموعة البحث السياسي الدولي في قسم السياسة، في جامعة بريستول.

مقـدمـة

كان من الأبعاد المهمة للعولمة تأسيس نظم تمتد على مساحة العالم لتبنّي نشاط تحكمه القواعد ضمن النظام الدولي. ورغم أن النشاط المحكوم بالقواعد يعود في تاريخه إلى ما قبل ظهور الدولة الحديثة، فإنّه لا يمكن اعتبار الأنظمة ظاهرة عالمية إلاّ في سياق القرن العشرين، مع تشابك الدول في مجموعات متزايدة التعقيد من القواعد والمؤسّسات التي تنظم العلاقات الدولية حول العالم. فليس هناك اليوم مجال من التفاعل الدولي يخلو من الأنظمة، حيث لا تحاط الدول، إلى درجة أو أخرى، بوجود مجموعات من القواعد المقبولة على نحو متبادل.

والحقّ أنّ كثيرا من الأنظمة منغرسة في النظام برسوخ إلى درجة أنها تكاد تؤخذ على أنّها أمر مسلّم به. وعلى سبيل المثال فإنّ معظم الناس لا يرون أن من العجيب على الإطلاق أننا نستطيع أن نضع رسالة في صندوق بريد ونحن على ثقة من أنها ستنقل إلى أي مكان في العالم، من القارة القطبية الجنوبية إلى زيمبابوي، أو أنّنا نستطيع أن نركب طائرة ونصل بلا مضايقة إلى مقصدنا عند أي نقطة عبر الكرة الأرضية. ولا ينشدّ انتباهنا إلى أنّ العلاقات الدولية إنّما تنظمها من الناحية العملية على نطاق واسع أنظمة معقدة تفاوضت عليها الدول وضبطتها بوليسيا إلاّ إذا وقع حادث نتيجة خطأ كبير كما حدث مثلا عندما أسقطت قوات الدفاع الروسية الطائرة المدنية الكورية الجنوبية KAL007 عام ١٩٨٣ فقتلت جميع الركاب الذين كانوا على متنها وعددهم ٢٦٩ شخصا.

وقد لا يبدو لافتا للنظر من الوهلة الأولى أن الدول قد أنشأت أنظمة لضمان نقل البريد إلى أي مكان في العالم، ولا أن الطائرات تستطيع أن تطير بسلام من بلد إلى آخر. ففوائد هذه الأنظمة تبدو واضحة إلى درجة أنّها ستكون أكثر روعة ولفتا للأنظار لو لم تكن تلك قائمة في أماكنها. غير أنّ وجود هذه الأنظمة يصبح أكثر إثارة للدهشة عند إدراك مدى النـــزاع الذي يمكن أن يحيط بتشكيل الأنظمة، وكم يمكن للأنظمة الراسخة أن تصبح مثارا للخلافات، وكم يتواتر فشل محاولات تكوين الأنظمة.

إنّ صعوبة تأمين الأنظمة هي التي تحتاج إلى شيء من الشرح، وذلك بالضبط لأنّ استخدام الأنظمة للنهوض بكل شيء، من وقف سباق التسلح إلى توسيع الرفاه الاقتصاد العالمي، يبدو مفيدا بوضوح تلقائي. ومن المحزن أنّه ليس هناك جواب متفق عليه لذلك. ورغم أنه لا يتشكك إلا قليلون في أنّ الأنظمة هي من السمات الهامة للنظام الدولي المعاصر، وهو ما ينوي هذا الفصل إيضاحه، فإنّ المنظّرين في مجال العلاقات الدولية منقسمون انقساما عميقا حول كيفية تشكيل الأنظمة والإبقاء عليها وأسباب ذلك كله.

فمفهوم النظام حديث نسبيا، وقد صار مدار الأحاديث العامة والشائعة في سبعينيات القرن العشرين. ولكن دارسي العلاقات الدولية كانوا مهتمين بالقواعد الناظمة لسلوك الدول منذ أصول نظام الدولة. ولذا فإنّ التركيز المعاصر على الأنظمة بحاجة إلى أنّ يعتبر هو المرحلة الحالية في تقليد طويل أوروبي الجوهر، يمكن متابعته على الأقل

إلى أيام هوغو غروتيوس **Hugo Grotius** (**١٥٨٣ـــ١٦٤٥**)، الفقيه الحقوقي الهولندي الذي كثيرا ما يعرّف بأنّه "**أبو القانون الدولي**". ورغم طول مدة هذا التقليد فإنّ حالة القانون الدولي ظلّت دائما موضع تساؤل ضمن الدوائر القضائية والفقه الحقوقي، وهو ذلك الفرع من الدراسات القانونية الذي يبحث في أسس القانون النظرية أو الفلسفية. فهناك مذهب فكري هام يجادل بأنّ النظام القانوني لا يمكن إقامته وتنفيذه إلاّ ضمن الهياكل المركزية التي تقدمها الدولة.

ورغم أنّ هذا الرأي قد خولف ونوزع فإنّه ليس من الواضح بحال كيف يتم تشكيل القانون والحفاظ عليه ضمن التراكيب الفوضوية المنـــزوعة عنها صفة المركزية في النظام الدولي. والواقع أنّه كان هناك أحيانا انطباع بأنّ النظام الدولي هو في جوهره **خال** من أي مبادئ وقواعد متفق عليها. وقد تعزز هذا الانطباع بالربط الشعبي بين **الفوضى** وانهيار النظام، وليس بينها وبين نظام ينقصه هيكل حكومي مركزي.

غير أنّه قد تمّ تجاهل الحالة المعضلة للقواعد في النظام الدولي الفوضوي تجاهلا كبيرا في الفترة التالية لعام ١٩١٩ الذي تأسست فيه الدراسة المؤسسية للعلاقات الدولية. ففي أعقاب آلام تجربة الحرب العالمية الأولى كان هناك أمل واسع الانتشار بأنّ الدول ستكون مستعدة آنذاك لإقامة نظام عالمي على أساس القانون الدولي رغم أنّه لم يفكّر أحد فيما إذا كان هناك أي مبرر نظري لمثل هذا التفاؤل. وعلى أي حال فقد تحطم هذا الأمل في ثلاثينيات القرن العشرين عندما تمّ خرق القانون الدولي بشكل سافر تماما. وهكذا تمّ استبعاد ذلك النهج باعتباره مثاليا؛ وبعد الحرب العالمية الثانية، لم يعد إلا الأقلّون يقبلون إمكانية استقرار النظام في النظام الدولي على القانون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك انشغل المنظرون بالتعرف إلى تفاصيل الانتقال من نظام متعدد الأقطاب إلى فترة القطبين النووية.

غير أنّه بحلول سبعينيات القرن العشرين حدثت سلسلة من التطورات الدولية، سنناقشها أدناه، شجعت المنظّرين في العلاقات الدولية على العودة إلى الاهتمام النظري الراسخ منذ زمن طويل بدور القواعد في النظام الدولي. وكانت هذه السلالة الجديدة من المنظرين، الأمريكية بالدرجة الأولى، ولا تزال، مهتمة (بشكل خجول) بتطوير العلاقات

الدولية كعلم اجتماعي. وقد تولّد عنها أدبيات هائلة (Levy 1995) مع تعقيد وتنوع متزايدين في البحث الذي لم يعد قاصرا الآن على الولايات المتحدة (Rittberger 1993.

ومع المخاطرة بالتبسيط الزائد على الحدّ يمكن القول: إنّ منظّري النظام يتوزعون ضمن مذهبين عريضين هما الليبرالية والواقعية (انظر الفصل السادس والثامن). والمناقشة بينهما تعقد التقييمات التقليدية للمذهبين كليهما: فقد كانت الواقعية في الماضي تعتبر متشككة أو غير مهتمة بالقانون الدولي. أمّا منظّرو النظام في المعسكر الليبرالي، المعرّفون بأنّهم المؤسّسيون الليبراليون، فقد تقبّلوا الافتراضات الرئيسية التي قدمها الواقعيون الجدد. وهؤلاء بدورهم، مع أوراق اعتمادهم في علم الاجتماع، قد نقلوا تلك الافتراضات إلى ما وراء التقليد الليبرالي الراسخ (انظر الفصل الثامن). ولكن على الرغم من الافتراضات النظرية المشتركة فإنّ المؤسّسيين الليبراليين والواقعيين يتمسكون بتقييمات شديدة الاختلاف للأنظمة (انظر الحقل ١٢-١). فالمؤسسيون الليبراليون يركزون على الطريقة التي تسمح بها الأنظمة للدول أن تتغلّب على معيقات التعاون التي يفرضها التركيب الفوضوي للنظام الدولي.

أمّا الواقعيون فإنّهم على عكس ذلك، يهتمون بالطريقة التي تستخدم بها الدول طاقات قوتها في الأوضاع التي تتطلب **تنسيقا** للتأثير في طبيعة الأنظمة، وعلى الطريقة التي يتم بها اقتسام التكاليف والفوائد الناجمة عن تشكيل الأنظمة. ولا نستطيع أن نقيّم إلى أي مدى يمكن جعل هذين النهجين متوافقين أو متناسبين إلاّ بعد أن ندرسهما. فالتواطؤ والتنسيق يعتبران مكونين لنهجين مختلفين لكيفية مقاربة موضوع التعاون.

الحقل ١٢-١: النهج الليبرالي المؤسّسي مقابل النهج الواقعي في تحليل الأنظمة
الافتراضات المشتركة تعمل الدول في نظام دولي فوضوي. الدول لاعبة عقلانية وموحدة. الدول هي الوحدات المسؤولة عن إقامة الأنظمة. تقام الأنظمة على أساس التعاون في النظام الدولي. الأنظمة تشجع النظام الدولي.

التقييمات المتنافسة

المؤسسيون الليبراليون:	**الواقعيون:**
١ - الأنظمة تمكّن الدول من التعاون	١ - الأنظمة تمكّن الدول من التنسيق
٢ - الأنظمة تعزز المصلحة العامة	٢ - الأنظمة تولّد فوائد متفاوتة للدول
٣ - تزدهر الأنظمة على أفضـــل وجه عندما يشجعها ويحافـــظ عليها مهيمن حميد النوايا.	٣ - القوّة سمة مركزية من سمات تشكيل النظام وبقائه
٤ - الأنظمة تشجّع العولمة ونظاما عالميا حرا	٤ - إنّ طبيعة النظام العالمي تعتمد على المبادئ والأعراف التي تقوم عليها الأنظمة.

لماذا بدأ منظّرو العلاقات الدولية يركّزون على تشكيل الأنظمة في سبعينيات القرن العشرين؟ كان أحد عوامل ذلك هو الوعي ــ على الأقل ضمن سياق الغرب ــ بأنّ الولايات المتحدة قد لعبت دور **المهيمن** أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها. وهذا الاصطلاح مشتق من كلمة إغريقية معناها القائد، وقد تمّ الاحتجاج بقدرة الولايات المتحدة على السيطرة على زمام القوّة في النظام الدولي.

وأثناء تلك الفترة كانت الولايات المتحدة ــ بفضل مركزها المهيمن ــ قادرة على إقامة وإدامة سلسلة معقدة من الأنظمة الاقتصادية في الغرب. وقد لعبت هذه الأنظمة دورا حيويا في الازدهار المتنامي الذي حدث بعد الحرب العالمية الثانية. غير أنّه بحلول سبعينيات القرن العشرين، ونظرا للنجاح الاقتصادي في أوروبا واليابان من جهة، وللسياسة الكارثية في فيتنام من جهة أخرى، فإنّ قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على مكانتها المسيطرة صارت موضع شكّ. ولذا فلم يكن مستغربا أن يتطابق الاهتمام بالأنظمة مع هذا التطور.

ولقد استجاب المؤسسيون الليبراليون والواقعيون جميعا لهذا التطور ولكن بطرق مختلفة جدا. فقد قلق المؤسسيون الليبراليون من إمكانية أنّه في الوقت الذي برزت فيه الحاجة إلى الأنظمة على نحو متزايد الإلحاح، فإنّ فقدان الولايات المتحدة لمكانة الهيمنة

قد تعني أنّ إقامة هذه الأنظمة ستصبح صعبة على نحو متزايد كذلك. أما الواقعيون فقد جادلوا ــ على عكس ذلك ــ بأنّه إذا فقدت الولايات المتحدة مكانتها المهيمنة، فسيحدث تحوّل في ميزان القوى، وتتعرّض المبادئ الليبرالية الحاكمة التي أقامتها الولايات المتحدة إلى تحديات أكثر فعّالية من قبل دول العالم الثالث الراغبة في إقامة مجموعة جديدة من الأنظمة القائمة على أعراف ومبادئ مختلفة. ورغم أنّ تحليلهم كان يشير إلى اتجاهين مختلفين، فإنّ المؤسسيين الليبراليين والواقعيين معا قد اعترفوا بالحاجة إلى فهم نظري للأنظمة يكون أكثر تعقيدا وحنكة واكتمالا.

النقاط الرئيسية

- تمثّل الأنظمة سمة مهمة جدّا من سمات العولمة.
- هناك عدد متنام من الأنظمة المعولمة آخذ في التشكل.
- إنّ اصطلاح الأنظمة، والنهج الاجتماعي لمقاربتها شيء حديث ولكنه ينطبق بشكل متناسب مع التقليد الفكري القائم منذ زمن طويل عن القانون الدولي.
- إنّ فقدان الولايات المتحدة لمكانتها المهيمنة قد أيقظ إحساس علماء الاجتماع بالحاجة إلى نظرية للأنظمة.
- طوّر المؤسسيون الليبراليون والواقعيون نهجين متنافسين لتحليل الأنظمة.

طبيعة الأنظمة The Nature of Regime

قبل تقديم المقاربات النظرية للأنظمة التي طورها المؤسسيون الليبراليون والواقعيون، فإنّ من الضروري تقديم تصورهم المشترك لمفهوم النظام الدولي بتفصيل أكبر وكذلك توضيح هذا التصور المفاهيمي بفحص بعض المجالات الكبرى للسياسة العالمية التي تنظمها الأنظمة الآن.

تطوير تصور مفاهيمي للأنظمة Conceptualizing Regimes

رغم أنّه قد يكون من المساعد للوهلة الأولى التفكير بالأنظمة باعتبارها سلوكا تحكمه القواعد، فإنّ المنظّرين العاملين في حقل العلاقات الدولية قد طوروا تصورا لمفهوم أكثر تعقيدا. وهذا التصور المفاهيمي يمكن التقاطه عن طريق تعريف الأنظمة وتحديدها بتصنيفها إلى أنماط.

تعريف الأنظمة Defining Regimes

رغم أنّ هناك تعريفات كثيرة للأنظمة فإنّها جميعا تتخذ شكلا متشابها. وإن النظام الذي صار مستعملا على أوسع نطاق قد صاغه ستيفن كراسنر Stephen Krasner في أوائل ثمانينيات القرن العشرين. فهو يلم بتعقيد الظاهرة بشكل فعّال (الحقل ١٢-٢).

ويكشف تعريف كراسنر Krasner عن كون النظام أكثر من مجموعة قواعد، فهو يفترض سلفا مستوى عاليا للغاية من المأسسة. والواقع أنّ منظّري الأنظمة قد تعرضوا للنقد لأنهم لم يفعلوا أكثر من إدخال مصطلحات جديدة لتمييز فكرة تنظيم دولي معروفة. ويعترف منظّرو الأنظمة أن نظرية الأنظمة يمكن أن تشمل التنظيم الدولي وتنطوي عليه، ولكنهم يصرون على أنّ نهجهم ينطوي على ما هو أكثر من ذلك بكثير. ويمكن تبيين النطاقات الحاصرة لنظرية الأنظمة بفحص تصنيف بسيط لأنواع الأنظمة.

تصنيف الأنظمة Classifying Regimes

إنّ أحد التصنيفات البسيطة ـــ والمفيدة مع ذلك ـــ يقيم أنواع الأنظمة على امتداد بعدين (Levy 1995). فالبعد الرأسي يبرز الطابع الرسمي الشكلي للنظام. فالنظام قد يمكن ربطه باتفاقية رسمية للغاية، أو حتّى بظهور منظمة دولية. ولكن على الطرف الأقصى الآخر يمكن لنظام ما أن يبرز إلى الوجود في غياب أي اتفاقات رسمية. ومن الناحية التاريخية فإنّ الاتفاقات غير الرسمية بين الدول كانت تقوم على أساس الأسبقية. فالمحور الأفقي إذا يركّز على مدى القيود التي تتوقّع الدول أنّ يتعرض لها سلوكها من خلال انضمامها إلى مجموعة من الاتفاقيات الضمنية أو الصريحة.

الحقل ١٢-٢ : تعريف الأنظمة (Defining Regimes)
يعرّف كراسنر Krasner (١٩٨٣: ٢) الأنظمة على أنّها "مجموعة من المبادئ والأعراف والقواعد وإجراءات اتخاذ القرارات الضمنية والصريحة تتجمع حولها توقعات الفاعلين في مجال معين من العلاقات الدولية". مثال على نظام: إنّ هذا التعريف معقد، وبحاجة إلى تفكيك. وقد فعل ذلك كراسنر Krasner

بالاعتماد على الاتفاقية العامة حول التجارة والتعرفات (**الغات**) لأغراض توضيحية. وقد كانت الغات في بادئ الأمر اتفاقية صيغت في عام ١٩٤٧، وعكست إيمان موقعيها بضرورة إقامة منظمة تكون مسؤولة عن تنظيم التجارة الدولية. والواقع أنه ثبت أن من المستحيل إقامة منظمة كهذه في ذلك الحين، وعملت الغات كبديل فأعطيت أمانة عامة ومديرا عاما مسؤولا عن القيام بعمل التحضير لسلسلة من المؤتمرات التي التقى فيها موقّعو الغات، وتوصلوا إلى اتفاقات تهدف إلى رعاية التجارة الدولية. وفي عام ١٩٩٤، بعد جولة أورغواي، تمّ الاتفاق على أنّ الوقت قد حان لتجاوز الغات وإقامة منظمة رسمية للتجارة العالمية كما كان القصد في الأصل. وكان كراسنر يكتب قبل حدوث هذا التطور. ولكنه لا يؤثّر في فائدة الغات كتوضيح لما هو مقصود بكلمة نظام.

العناصر الأربعة المحدّدة للنظام

المبادئ: تمثّلها مجموعات متجانسة من التصريحات النظرية عن الكيفية التي يعمل بها العالم. وقد عملت الغات على أساس المبادئ الليبرالية التي تؤكّد أنّ التجارة الحرّة سترفع الرفاهية العالمية إلى الحدّ الأقصى.

الأعراف: تحدّد المقاييس العامة للسلوك، وحقوق الدول وواجباتها. وهكذا ففي حالة الغات فإنّ العرف الأساسي هو وجوب تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وإزالتها في خاتمة المطاف. وتقوم المبادئ والأعراف معا بتحديد الطابع الجوهري لنظام مّا. ولا يمكن تغييرها من دون تحويل طبيعة النظام.

القواعد: تعمل على مستوى من العمومية أخفض من مستوى المبادئ والأعراف. وكثيرا ما تكون مصممة للتوفيق بين النـــزاعات التي قد توجد بين المبادئ والأعراف. فبلدان العالم الثالث مثلا كانت تريد قواعد تميز بين البلدان المتطورة والبلدان الأقل نموا.

إجراءات اتخاذ القرار: تحدّد مواصفات السلوك المحددة، وأنظمة التصويت (على سبيل المثال) التي تتغير بانتظام مع تعزيز نظام مّا وامتداده. فالقواعد والإجراءات التي تحكم الغات مثلا قد تعرّضت لتحوير كبير على امتداد تاريخها. والواقع أنّ غرض المؤتمرات المتتابعة كان تغيير القواعد وإجراءات

اتخاذ القرارات. (Krasner 1985:4-5)

الحقل ١٢-٣ : تصنيف للأنظمة

توافق التوقعات		
منخفض	مرتفع	الطابع الرسمي
لا أنظمة	أنظمة ضمنية	منخفض
أنظمة حرفية متحجرة	أنظمة حقيقية قائمة بذاتها	مرتفع

هذه ليست الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تصنيف الأنظمة. فمن الممكن، على سبيل المثال، تصنيفها على أساس جغرافي: ثنائي، وإقليمي وعالمي.

المصدر: مكيّف بتصرف عن ليفي Levy (١٩٩٥).

فإذا لم تكن هناك اتفاقيات رسمية، ولا توافق في توقع الالتزام بالقواعد، فسيكون من الواضح أنّه **لا يوجد نظام**. ومن جهة أخرى، فحتّى في غياب القواعد الرسمية يمكن أن يكون هناك توقع بمراعاة قواعد غير رسمية، ممّا يوحي بوجود **نظام ضمني**. وعلى عكس ذلك فإنّ من الممكن أيضا تحديد أوضاع جيء فيها إلي الوجود بقواعد رسمية، من دون أي توقع لمراعاتها، ممّا يوحي بوجود **نظام حرفي متحجر**. وأخيرا فإنّ هناك **أنظمة حقيقية قائمة بذاتها**، حيث يوجد توقّع كبير بأنّ القواعد الرسمية ستتم مراعاتها (انظر الحقل ١٢-٣) وسيتم إعطاء أمثلة على هذه الأنواع المختلفة من الأنظمة في القسم التالي:

العولمة والأنظمة الدولية Globalization and International Regimes

في سياق القرنين التاسع عشر والعشرين، أدّى تطور التكنولوجيا إلى تمكين عدد متزايد من الناس من التواصل على نحو أوثق عبر العالم. فالتواصل العالمي النطاق الآن فوري في كثير من مناطق النشاط. غير أنّه ليس كل جانب من جوانب هذه العولمة مفيدا للسياسة العالمية. فالتكنولوجيا جعلت من الممكن التحدث إلى الناس ومشاهدتهم على الطّرف الآخر من العالم، وملء الأسواق المركزية الكبيرة، على الأقلّ في القطاعات الغنية من الاقتصاد العالمي، ببضائع متزايدة الغرابة من جميع أنحاء العالم. ولكن التكنولوجيا جعلت من الممكن أيضا بناء أسلحة فيها إمكانية إحداث دمار عالمي وتلويث

للجو بمواد كيميائية يمكن أن تكون لها عواقب عالمية لا يمكن تداركها وهي خطيرة جدا بالتأكيد.

إنّ تأثيرنا في العالم الذي نعيش فيه مخيف ومثير في الوقت نفسه. ولكن يبدو من الواضح بشكل متزايد في الحالتين معا أننا إذا أردنا جميعا أن نستفيد ولا نتضرر من العولمة فإنّ من الضروري أن ندير العملية. ولا يعتقد أحد بأنّ هذه المهمة ستكون سهلة؛ بل إنّ المتشائمين يشكّون حتّى في كونها ممكنة.

ومن جهة أخرى فإنّ منظّري الأنظمة يرون أن هناك أسسا للتفاؤل. فهم يعتقدون أن البقاء يعتمد على قدرة الأنظمة على تنظيم النشاط العالمي. وكما نوضح في هذا القسم ــ ولو بأسلوب غير شامل ــ فإنّ الأدلة تشير إلى أنّ الدول تستطيع أن تقيم أنظمة عبر نطاق واسع من الأنشطة.

الأنظمة الدولية Security Regimes

رغم أنّ الأنظمة الأمنية هي ظاهرة من ظواهر القرن العشرين بصورة أساسية، تتيح للدول أن تتخلص من معضلة الأمن (انظر الفصل العاشر)، فإنّ من الممكن تشخيص أمثلة سابقة لذلك الزمن. فالائتلاف الأوروبي مثلا، يشكّل نظاما كوّنته الدول المحافظة في أوروبا ما بعد نابليون لمواجهة الثورة والنــزاع في المستقبل. وفي الوقت نفسه، وعلى الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، أبرم البريطانيون والأمريكيون اتفاقية راش - باغوت Rush- Bagot في عام ١٨١٧ التي أصبحت بمقتضاها البحيرات العظمى منطقة منزوعة السلاح. ولكن بينما بدأ النظام الصامت في أوروبا يتلاشى بعد وقت قصير من تكوينه، فإنّ النظام الثنائي الكامل في أمريكا الشمالية صار أقوى على نحو ثابت مطرد إلى أنّ صارت الحدود الطويلة بين كندا والولايات المتحدة منــزوعة السلاح بشكل دائم.

غير أنّ المحاولات المنتظمة لإقامة أنظمة أمنية كاملة لم تبدأ بالتكاثر إلاّ في القرن العشرين، ولا سيّما بعد بدء الحرب الباردة. غير أنّ كفاءة تلك الأنظمة وفاعليتها كثيرا ما تعرّضت للتشكيك. وعلى سبيل المثال فإنّ جرفيز (Jervis) (١٩٨٣) قد جادل بأنّ بعض الأنظمة الكبرى مثل اتفاقية سالت الأولى للحدّ من الأسلحة (SALT I) (١٩٧٢) والاتفاقية الثانية (١٩٧٩) (SALT II) اللّتين صمّمتا للسيطرة على سباق التسلح بين

الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، كانت من حيث الفاعلية العملية اتفاقات ميتة غير سارية المفعول.

وعلى الرغم من المفاوضات المتطاولة والاتفاقات التفصيلية لم يكن هناك دليل على أنّها حدّت من سباق التسلح لأنّ أيّا من القوتين العظميين لم تتوقع أن تمتنع القوّة الأخرى عن تطوير تقنيات تسلح جديدة.

ومع ذلك فإنّ هناك اتفاقيات للحد من الأسلحة يبدو أنها قد أقامت بالفعل أنظمة أمنية هشة. فاتفاقية الحظر الجزئي للتجارب [النووية] عام ١٩٦٣ قد شجعت بلا شك على منع التجارب في الجو. كما أنّ اتفاقية عام ١٩٦٨ لمنع انتشار [الأسلحة النووية] تستمر في العمل كقيد كابح على أي زيادة في عدد الدول المالكة للأسلحة النووية. فقد وقعت عليها أكثر من ١٧٠ دولة ـــ أي الغالبية الكبرى من الدول في النظام الدولي. ورغم أنّ هذه الاتفاقية هشّة، فإنّها تتمتّع بقدر واسع جدا من التأييد بحيث إن أي دولة تخرقها سوف تواجه معارضة واسعة الانتشار.

الأنظمة البيئية Environmental Regimes

مع تزايد وعي العلماء بالضرر اللاحق بالبيئة العالمية ازدادت باطراد الأهمية المعطاة لإقامة أنظمة بيئية. فالتلوث النفطي، والاحترار العالمي والضرر الواقع على طبقة الأوزون كل ذلك قد لفت معظم الانتباه العام. ولكن أقيمت أنظمة في نطاق واسع من المجالات في محاولة لحماية البيئة العالمية. وعلى سبيل المثال، فإنّ المواثيق الدولية لإنقاذ الأنواع المهددة بالخطر من النبات والحيوان يمكن تقصّيها حتّى سبعينيات القرن العشرين. كما أنّ اتفاقا شاملا بشأن التنوع الحيوي أصبح نافذ المفعول في ديسمبر عام ١٩٥٥.

وقد جرت محاولات منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين لتنظيم نقل النفايات الخطرة، حيث فرض ميثاق بال **(Basle)** في مارس ١٩٩٣ حظرا كاملا على شحن النفايات الخطرة من بلدان في العالم المتقدم إلى بلدان في العالم المتخلف أو الأقل نموا.

ورغم السلسلة الواسعة من الاتفاقيات الهادفة إلى حماية البيئة العالمية، فليس من المحتمل أن يتعزز كثير منها ليصبح أنظمة كاملة بمعنى الكلمة. وهناك خطر دائم من تدهورها إلى أنظمة غير سارية المفعول. وحتّى الاتفاقات التي يثبت أنها فعّالة قد لا يتضح أنّها حلّت المعضلة الأصلية. وعلى سبيل المثال فإنّ محاولات التعامل مع طبقة

الأوزون يمكن تقصّيها حتّى عام ١٩٧٧ عندما شكّل برنامج الأمم المتحدة البيئي لجنة تنسيقية للتعامل مع طبقة الأوزون. ومع تراكم الأدلة على الضرر الناجم عن التلوث، اتفقت الدول القلقة آخر الأمر على تنفيذ بروتوكول مونتريال لعام ١٩٨٩، الذي قدم مجموعة كبيرة من الإجراءات لحماية طبقة الأوزون.

ورغم التطبيق السريع لهذه الإجراءات، فقد أشارت الأدلة العملية عام ١٩٩٦ إلى أنّ الوضع كان مستمرا في التدهور. ذلك أنّه ثبت بأنّ الإجراءات الأولية لم تكن كافية ولا مناسبة. وكان من الواضح أنّ القواعد التي تمّ تثبيتها في النظام الأصلي سوف تحتاج إلى توسعة. وكان من الأمور الأدعى إلى الكآبة بالنسبة للمختصين البيئيين هو مؤتمر تغير المناخ الذي انعقد في برلين عام ١٩٩٥. فعلى الرغم من معالجة مشكلة الاحترار العالمي، فقد اتضح أنّ من المتعذّر الاتفاق على إجراءات قد تتعامل مع تلك القضية.

أنظمة الاتصال Communication Regimes

قبل القرن التاسع عشر، كانت أهم مجالات الاتصال الدولية التي تخضع إلى أنظمة تتعلّق بالشحن البحري والخدمات البريدية. غير أنّه مع تزايد التطور في التكنولوجيا فقد امتدت الحاجة إلى أنظمة لتشمل التنظيم الدولي للطيران والاتصالات السلكية واللاسلكية. ويمكن اعتبار أن شبكة الأنظمة الناجمة عن ذلك في مجموعها تقدم جزءا جوهريا من البنى التحتيّة الكامنة تحت نسيج الاقتصاد الدولي الحديث. ومن دون هذه البنية التحتية، فإنه لا يمكن إدامة التجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي ونظام النقد العالمي.

أمّا الحاجة إلى نظام يحكم الشحن البحري فيمكن تتبعها إلى التطورات التقنية في بناء السفن في القرن السادس عشر، وهي تطورات أتاحت للقرون التالية أن تحدث توسعا خارقا للعادة في التجارة الدولية. غير أنّ هذا التوسع ما كان ليستمر من دون تعزيز نظام ضمني يضمن ــ بين جملة أمور ــ حرية الحركة للسفن في أعالي البحار، وحق المرور البريء عبر المياه الإقليمية تحت الإشراف السيادي للدول البحرية.

ويستمر الجزء الأعظم من التجارة الدولية في الانتقال عن طريق البحر. وتظل هذه الأعراف المركزية قائمة، غير أنّ القواعد الرئيسية العاملة بموجب هذه الأعراف قد تعرّضت للتغيير. وفي المؤتمر الثالث الذي عقدته الأمم المتحدة حول قانون البحار، الذي استمر من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٨٢ مثلا، تمّ تمديد المياه الإقليمية من ثلاثة أميال إلى

اثني عشر ميلا. غير أنّ هذه القاعدة الجديدة تركت العرف الكامن وراء المرور البريء كما هو.

وفي أثناء القرنين التاسع عشر والعشرين برزت سلسة من المنظمات لإدارة وتقوية الأنظمة التي تؤمّن الاتصالات الدولية. وفي عام ١٨٦٣ اجتمعت الدول الصناعية الكبرى معا لإقامة نظام قياسي موحد للاتصال البريدي. وقد تكرّس ذلك رسميا بتأسيس الاتحاد البريدي العالمي عام ١٤٧٤. ففي عام ١٩٦٥ خرج إلى حيّز الوجود الاتحاد البرقي العالمي لتنظيم الاتصالات البرقية، وقد تطور ذلك إلى اتحاد الاتصالات الدولي في عام ١٩٣٢ من أجل التعامل مع التطورات التقنية المعقدة بشكل متزايد في ميدان الاتصالات. وأخيرا تجدر الإشارة إلى سلسلة من المنظمات التي ساعدت على الحفاظ على الأنظمة التي تعمل في ميادين الشحن البحري والطائرات. ذلك أن المنظمة البحرية الدولية، والمنظمة الدولية للطيران المدني، على سبيل المثال، هما وكالتان متخصصتان تابعتان للأمم المتحدة، ومسؤولتان عن ظهور عدد كبير من الاتفاقات التي تعزز الأنظمة التي يمكن مراعاتها في هذه المجالات الحساسة الأهمية من النقل الدولي.

الأنظمة الاقتصادية Economic Regimes

كثيرا ما يجادل البعض بأنّ الأنظمة في الحلبة الاقتصادية راسخة بصورة أثبت منها في أي حلبة أخرى. غير أنّ الاقتصاد الدوليّ، كما هو ملاحظ آنفا، لا يستطيع أن يعمل في غياب البنية التحتيّة التي تقدمها أنظمة الاتصالات. فالمجموعتان من الأنظمة متداخلتان على نحو متشابك لا فكاك له. والواقع أنّه على امتداد العقد الماضي، بينما راحت الأنظمة المتحكمة بالاقتصاد الدولي تترسّخ بثبات مطرد، فإنّ المبادئ الليبرالية الكامنة الحاكمة لهذه الأنظمة شرعت تصطدم بأنظمة الاتصالات.

وينعكس هذا التطور في المحاولات المتنامية لفتح الخدمات البريدية، والاتصالات البعيدة السريعة، والخطوط الجوية الوطنية لتنافس أكبر. وسيؤدي هذا التطور إلى تحوير المبادئ الأساسية الكامنة تحت هذه الأنظمة التي كانت في الماضي تحابي دائما سيطرة الدولة على القواعد الناظمة لهذه الأنشطة (Sutton and Zacher, 1996).

وليس من الممكن حتّى تقديم استعراض مختصر للأنظمة الاقتصادية المعقدة التي تأسست في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن من الجدير بالملاحظة أنها تعكس

الجهد المصمم الذي بذلته الولايات المتحدة، على وجه الخصوص، لتعزيز مجموعة من الأنظمة التي أقيمت على مبادئ ليبرالية. فقد كانت الولايات المتحدة ترغب بشكل خاص في تأسيس نظام تجاري يقوم على مبادئ التجارة الحرة. وقد أبرمت الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (**الغات**)، كما رأينا، لتحقيق هذا الهدف. غير أنّه في الوقت نفسه فإنّ الولايات المتحدة قد اعترفت بأنّ التجارة تتطلب اقتصادات محلية مستقرة ونظاما نقديا مستقرا كي تزدهر. وقد تأسست سلسلة من المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بعد عام ١٩٤٥ من أجل الترويج لبيئة تستطيع التجارة أن تنتعش فيها. ورغم أنّه كانت هناك مخاوف من أن الأنظمة التجارية التي أقامتها الولايات المتحدة سوف تنهار حالما تصبح نقاط الضعف واضحة في الاقتصاد الأمريكي نفسه في أواخر ستينيات القرن العشرين، فقد أثبتت الأنظمة الاقتصادية التي ظهرت إلى حيز الوجود بعد عام ١٩٤٥ أنّها مرنة وسهلة التكيف والقدرة على استعادة حيويتها على نحو مدهش.

نقاط أساسية

- إنّ نظرية الأنظمة محاولة شرع بها علماء الاجتماع في سبعينيات القرن العشرين للتعبير عن وجود سلوك تحكمه القواعد في النظام الدولي الفوضوي.
- تمّ تحديد الأنظمة عن طريق المبادئ والأعراف، والقواعد وإجراءات اتخاذ القرار.
- يمكن تصنيف الأنظمة من حيث الشكل الرسمي للاتفاقات الكامنة تحتها ودرجة توقع مراعاة الاتفاقات. ويمكن تحديد أنظمة كاملة، وضمنية، وميتة أو غير نافذة المفعول.
- تساعد الأنظمة الآن على تنظيم العلاقات الدولية في كثير من مجالات النشاط.

النظريات المتنافسة: ١ـــ النهج المؤسّسي الليبرالي

Competing Theories: 1. The Liberal Institutional Approach

يعترف الليبراليون المؤسسيون والواقعيون جميعا بأنّ الأنظمة هي سمة هامة من سمات العلاقات الدولية المعاصرة، وهم ينطلقون أيضا من الفرضية أو المقدمة النظرية نفسها التي مفادها أن النظام يمثل استجابة اللاعبين العقلانيين المشتغلين ضمن التركيب

الفوضوي للنظام الدولي. ولكن رغم نقطة الانطلاق المشتركة هذه، فإنّ كلا من الواقعيين والليبراليين المؤسسيين يمضون ليخرجوا بتقييمات نظرية شديدة الاختلاف للأنظمة.

فالليبراليون المؤسسيون ينطلقون من فرضية وجود الحاجة إلى الأنظمة للتغلب على المشاكل التي يولّدها التركيب الفوضوي للنظام الدولي. وقد صاغوا عددا من الأفكار النظرية التي تطورت خارج العلاقات الدولية في محاولة لفهم سبب عرقلة الفوضى للتعاون، وطرائق التغلب على العقبات الناجمة.

معرقلات تشكيل الأنظمة **Impediments to RegimeFormation**

ولتطوير فهم نظري للسبب الذي يجعل التركيب الفوضوي للنظام الدولي معرقلا لتشكيل الأنظمة، اتجه المؤسسون الليبراليون إلى الاقتصاد الجزئي و**نظرية الألعاب** لتساعدهم على ذلك. فالمختصون بالاقتصاد الجزئي يدرسون سلوك الوحدات الاقتصادية العاملة في ظروف المنافسة الكاملة الموجودة نظريا ضمن السوق. ويقوم المؤسسون الليبراليون بمقارنة تشبيهية بين السوق الاقتصادية والنظام الدولي لأن كلا منهما يتألف من تركيبات هيكلية فوضوية. ولكن المفارقة هي أنّه بينما يشكّل التركيب الفوضوي للنظام الدولي مشكلة مهمة بالنسبة للمؤسسيّين الليبراليين، فإنّ غياب أي مؤسّسات مركزية يشكل بالنسبة للمختصين بالاقتصاد الجزئي الميزة الرئيسية للسوق. ذلك أن الوحدات الاقتصادية العقلانية التي لا تعرقلها ولا تقيدها التدخلات الخارجية، تتبع استراتيجيات تنافسية تنطوي على مصالحها الذاتية، ممّا يجعل السلع تباع وتشترى بالثمن الأفضل كما توضح نظرية الاقتصاد الجزئي، ممّا ينجم عنه أفضل حصيلة ممكنة لكل الوحدات المشتغلة بالسوق.

وقد يبدو أنّ هذه الصورة الحميدة للسوق الاقتصادية لا تولّد أي استبصار متعمق يذكر للمؤسسيين الليبراليين. ولكن نهج الاقتصاد الجزئي يصبح ذا صلة عندما يتوجه الاهتمام إلى مفهوم **فشل السوق**. ورغم أنّ المختصين بالاقتصاد الجزئي يصرون على أنّ السوق غير المقيدة تقدم أكثر الآليات فعّالية لإنتاج السلع الاقتصادية، فإنّ من المقبول أنّ السوق ليست فعّالة عندما يتعلّق الأمر بإنتاج **السلع العامة**، كالطرق والمشافي. بل إن من المعترف به أيضا أن هناك ظروفا يمكن للمنافسة غير المحدودة فيها أن تؤدي إلى إنتاج ما قد يسمّى **السيئات العامة** – والمثال الواضح عليها هو التلوث. ويجادل المختصون بالاقتصاد الجزئي بأنّ النتائج التي هي أقل من الأفضل، كنقص توفير السلع

العامة، وتكاثر السيئات العامة، ليست نتيجة انعدام العقلنة. ذلك أن النتائج الأقل من الأفضل تظهر في الظروف التي يحتاج فيها اللاعبون أو الممثلون الاقتصاديون إلى التعاون بدلا من التنافس. وفي مثل هذه الظروف، فإنّ السوق، التي تشجع التنافس، ليست هي الآلية التي تناسب التعامل مع الوضع.

ولذا فإنّه عندما يحدث فشل السوق، يتقبل المختصون بالاقتصاد الجزئي أن من الضروري العثور على آلية بديلة للسوق – آلية تولد التعاون بدلا من التنافس. والآلية الرئيسية، التي كثيرا ما يتم قبولها بتردد وإحجام، تتخذ شكل تدخل الدولة. فالدولة تستطيع عند الضرورة أن تتدخل في السوق، فتطلب من اللاعبين الاقتصاديين أن يتعاونوا بدلا من أن يتنافسوا. وهكذا فعلى سبيل المثال، عندما تصبح الأنهار ملوثة بسبب النفايات الصناعية، تستطيع الدولة أن تسنّ قانونا يتطلب من اللاعبين الاقتصاديين ذوي الصلة أن يوجدوا مخارج بديلة للتخلص من النفايات الصناعية التي تلوث الأنهار. فيتلاشى تركيب السوق الفوضوي ليحل محله التركيب التسلسلي الهرمي للدولة.

وفي نطاق النظام الدولي، بالطبع، لا يوجد معادل للدولة كي يسنّ تشريعا يرغم دولا مستقلة على الانضمام إلى سياسة مشتركة. ونتيجة لذلك، على الأقلّ من زاوية نظر المختصين بالاقتصاد الجزئي، فإنّه ليس من المستغرب العثور على أدلة واسعة الانتشار على اطراد المشاكل العالمية بسبب فشل الدول المستقلة في التعاون وتنفيذ حلول جماعية.

ويرى المؤسسيون الليبراليون أنّ التلوث العالمي، ونضوب الموارد، وسباقات التسلح تشكل معضلات عالمية ناجمة عن فشل السوق. ومن جهة أخرى فإنّ وجود الأنظمة يشير إلى أنّ التعاون ممكن بالتأكيد ضمن حلبة تسودها الفوضى. فالفوضى لا تعيق التعاون، بل إنّها – ببساطة – تجعل تحقيقه صعبا. وقد ساعد على إيضاح السبب في ذلك نهج الاقتصاد الجزئي المعتمد على نظرية الألعاب.

إنّ وجود استراتيجيات متعاونة، وأخرى متنافسة أيضا يولد وضعا أكثر تعقيدا بكثير من الوضع الموجود في حالة السوق القائمة على التنافس المحض. وعلى سبيل المثال فإنّه إذا عجز سائق سيارة عن التوقف عند تقاطع طرق، فإنّ وقوع حادث أو عدم وقوعه يعتمد على سلوك السائقين المقتربين من التقاطع على الطريق الآخر. ولحسن الحظ فإنّ معظم السائقين يعتمدون استراتيجية من الحذر والتعاون، وهكذا فإنّ الحوادث عند تقاطع الطرق ليست كثيرة التواتر. ولكن في مثل هذه الحالات من **التفاعل**

الاستراتيجي، فإنّ النتيجة، كما يوضح هذا المثل، يقرّرها تداخل القرارات التي يتوصل إليها لاعبون مستقلون. فلا يستطيع لاعب بمفرده أن يملي النتيجة. إذ إن **نظرية الألعاب**، التي هي فرع من فروع الرياضيات، قد طوّرت دراسة شديدة الاستفاضة للتفاعل الاستراتيجي. وبينما تجنب المؤسسيون الليبراليون الرياضيات بصورة عامة، فإنهم قد اعتمدوا على بعض الأدوات المفهومية التي طورها منظّرو اللعبة لتوسيع تقديرهم النظري للعوامل التي تثبط التعاون في وضع فوضوي.

ويتطلّب بناء النظريات محللا ليستقطر العناصر الأساسية للوضع الذي هو قيد النظر والتدقيق. ذلك أن نظرية الألعاب شحيحة على نحو خاص. والتركيز يكون على التفاعل بين لاعبين لدى كل منهما اثنتان فقط من الاستراتيجيات الممكنة، إحداهما تعاونية والأخرى تنافسية – يمكنه اتباعهما. ولذا فإنّ التفاعل الاستراتيجي ينطوي على أربع نتائج ممكنة. والاستراتيجيات المنتقاة تقوم على حساب **عقلانـــي**. وحسب رأي منظّري الألعاب فإنّ اللاعبين العقلانيين (١) يقيّمون المحصلات، (٢) ويستخرجون درجات من الأفضلية، ثمّ (٣) يختارون أفضل خيار متاح. فهذه هي العناصر الجوهرية للعقلانية.

إنّ ما أدركه علماء الاجتماع هو أنهم يستطيعون استخدام الآلة المفهومية الشديدة البساطة التي تنطوي على ألعاب يقوم بها شخصان كي يرسموا نموذجا لسلسلة واسعة من الأوضاع الاجتماعية. ويتمّ النظر في الألعاب من أجل استقطار العناصر الأساسية لأوضاع هي في الحقيقة أشد تعقيدا بكثير. وباستبعاد التفاصيل، يصبح من الأسهل فهم الحيوية الحركية الكامنة وراء الوضع. وهكذا تتم المجادلة – على سبيل المثال – بأنّ جميع أمثلة فشل السوق يمكن صياغة نموذجها من خلال اللعبة المعروفة باسم معضلة السجين (انظر الحقل ١٢-٤).

ويعتبر المؤسسيون الليبراليون أن المنطق المرتبط بمعضلة السجين يفسر سبب إمكانية توضيح سلسلة واسعة من المحصلات غير العقلانية من منطلقات عقلانية. فهو يوضح لماذا أصرّت الدول على الصيد الجائر في البحار، وتلويث الجو، وبيع الأسلحة لأنظمة غير مرغوب فيها، وتشجيع سياسات تثبط التجارة. فهذه كلها تمثل حالات من فشل السوق، حيث تختار الدول أنّ تتبع استراتيجيات تنافسية بدل الاستراتيجيات التعاونية. فهي تفشل في اتباع استراتيجيات تعاونية لأنها تتوقع من الأعضاء الآخرين في النظام الفوضوي أن يتبعوا استراتيجيات تنافسية. فسيكون من غير العقلاني أن تطلب إحدى

الدول من صناعة صيد الأسماك لديها أن تراعي حصة الصيد على سبيل المثال إذا كان من المعتقد أنّ صناعات الصيد في الدول الأخرى تنوي عدم مراعاة الحصة وبذلك تصبح من "**الراكبين المجّانيين**" (Free- riders).

ونتيجة لذلك فإنّ الدول تتجنب أمثلية باريتو **Pareto**. وتدفعها الحسابات العقلانية إلى اتباع استراتيجية تؤدي عن طريق التفاعل الاستراتيجي إلى محصلة أدنى من المحصلة المثلى.

الحقل ١٢ -٤ : لعبة معضلة السجينين

سيناريو معضلة السجناء

كان عند مأمور سجن ذات مرة سجينان لا يستطيع أن يشنقهما من دون اعتراف طوعي من أحدهما على الأقل. وبناء على ذلك استدعى أحدهما وعرض عليه حريته ومبلغا من المال إذا اعترف قبل يوم على الأقل من اعتراف السجين الآخر، بحيث يمكن إعداد لائحة اتهام يشنق بموجبها السجين الثاني. وقيل للسجين الأول: إنّه إذا اعترف الآخر قبله بيوم فسيطلق سراحه، ويكافأ بينما يشنق السجين الأول. فسأل السجين الأول:"وماذا إذا اعترفنا نحن الاثنين في اليوم نفسه يا صاحب المعالي؟" فأجابه:"عندها تحتفظان بحياتكما ولكن كلا منكما سيقضي في السجن عشرة أعوام"، فسأل السجين:"وما إذا لم يعترف أي واحد منا يا صاحب المعالي؟" فأجابه:"عندئذ يطلق سراحكما معا – بدون مكافأة بالطبع. ولكن هل تراهن برقبتك أنّ زميلك – ذلك المنحرف – لن يسارع بالاعتراف والحصول على الجائزة؟ والآن عد إلى زنزانتك الانفرادية، وفكّر في جوابك حتّى الغد" وقيل هذا الكلام نفسه للسجين الثاني عند مقابلته. وأمضى كل منهما ليلته وحده يتأمل في معضلته. (**دويتش Deutsche، ١٩٦٨: ١٢٠**).

يواجه اللاعبان باستراتيجيتين ممكنتين، فتتولّد من ذلك أربع نتائج ممكنة وبما أن السجينين عاقلان، فإنهما يستطيعان وضع هذه النتائج على سلم التفضيل. وتكشف المصفوفة درجات التفضيل لدى السجينين، إذ إنّ كلا منهما سيتبع استراتيجية تحسن موقفه إلى الحدّ الأقصى على ضوء الاستراتيجيات المتاحة للسجين الآخر. ولتجنب الشنق فإنّ الاثنين سيعترفان، وينتهي بهما المطاف إلى السجن عشرة أعوام. وبذلك يظهران

كيف تؤدي العقلانية الفردية إلى جنون جماعي. ويمكن تجنب الحل الثاني في الأفضلية فقط إذا كان لدى السجينين آلية تمكنهما من التعاون.

وفي هذا الشكل، تشير أرقام الخانات إلى الأفضليات حسب تصنيف أرقامهما الترتيبية: ٤= الأفضل، ١= الأسوأ. ويشير الرقم الأول في كل خانة إلى تفضيل آ والرقم الثاني إلى تفضيل ب.

		ألف	
		صامت	معترف *
باء	صامت	٣،٣ ‡	٤،١
	معترف *	١،٤	٢،٢ †

الاستراتيجية المهيمنة : لدى اللاعبين كليهما استراتيجية مهيمنة بدلا من المشروطة أو المحتملة. وتصبح الاستراتيجية مهيمنة إذا كانت مفضلة على البديلة مهما كانت الاستراتيجية التي يعتمدها اللاعب الآخر.

† تشير إلى محصلة متوازنة

‡ أمثلية باريتو: كان ولفريدو باريتو Vilfredo Pareto (١٨٤٨ -١٩٢٣) عالم اجتماع واقتصاد إيطاليا طور معيارا يحدد متى يصل التبادل بين طرفين إلى نقطته الفضلى أو المثلى. وكان يجادل في الأساس بأنّ هذه النقطة يتم الوصول إليها عندما تكون حالة أحد الأطراف أفضل بينما لم تصبح حالة الطرف الثاني أسوأ ممّا كانت عليه قبل حدوث التبادل. ودلالات هذه الحالة المثلى ستناقش فيما بعد.

فإذا كانت لعبة معضلة السجناء ترسم خريطة دقيقة لهذا الوضع فإنّها لا تقتصر على توضيح سبب تثبيط الفوضى للتعاون فحسب، بل إنّها تشير أيضا إلى أنّ الدول تعترف بفوائد التعاون. فلا يعيقها عن الانتقال إلى استراتيجيات تعاونية سوى توقعها بأنّ الدول الأخرى سوف تتنصّل من ذلك. وتظهر معضلة السجينين أهمية تحديد آلية تقنع جميع اللاعبين بعدم وجود خطر التنصّل. ويعتقد المؤسسيون الليبراليون بأنّ إقامة الأنظمة تعطي دليلا على وجوب وجود آلية من هذا النوع.

تسهيل تشكيل الأنظمة **The Facilitation of Regime Formation**

اتبع المؤسسيون الليبراليون طريقتين مختلفتين في محاولتهم توضيح ظهور الأنظمة. فقد اعتمدوا أولا على عمل المختصين بالاقتصاد الجزئي الذين أصروا على أن تدخل الدولة ليس هو الآلية الوحيدة المتاحة لإنتاج سلع عامة. ومن المقترح أنه إذا كان هناك لاعب مسيطر أو مهيمن يشتغل ضمن السوق فإنّ من المحتمل جدا أن يكون مستعدا لتحمل كلفة إنتاج سلعة عامة (**Olson 1965**).

ولم يجد المؤسسيون الليبراليون صعوبة في تمديد هذا الخطّ من النقاش إلى الحلبة الدولية. فأثناء القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، أقيم نظام حرّم المتاجرة بالعبيد دوليا. ووافقت الدول على مراعاة المبدأ الإنساني الكامن في أساس هذا النظام لأنّها توقعت من الدول الأخرى أن تفعل ذلك. وقد برزت التوقعات آنذاك، لأن الناس أدركوا أن بريطانيا العظمى كانت تنوي أن تحرس النظام، وأنّها تملك القدرة على ذلك بأسطولها الحربي. ولذا فقد تعزّز النظام بسبب مكانة بريطانيا المهيمنة ضمن النظام الدولي.

وكما أشير إليه آنفا، فإنّ من المقبول على نطاق واسع أنّ الأنظمة الاقتصادية التي أقيمت بعد الحرب العالمية الثانية مدينة بوجودها إلى وجود الولايات المتحدة كقوة مهيمنة. ولكن عندما قام المؤسسيون الليبراليون بتفحص عواقب انحسار الهيمنة، استنتجوا أنّه ليس هناك سبب للافتراض بأنّ الأنظمة القائمة ستتوقف عن الوجود. ورغم أنّ معضلة السجينين أشارت إلى أنّ حالات فشل السوق تحدث لأنّه في نظام فوضوي هناك توقع بأنّ الدول سوف تتنافس بدلا من أن تتعاون، عندما تبتعد الدول عن المحصلة الأدنى من الدرجة الفضلى الناجمة عن الاستراتيجيات التنافسية المتبادلة، فإنّ الحافز إلى التنصل من الاستراتيجيات التعاونية المتبادلة والعودة إلى المحصلة الأدنى من الفضلى سوف يزول.

ولذا فإنّه حتّى في غياب طرف مهيمن، فإنّ المؤســسيين الليبراليين يجادلون بأنّ الأنظمة القائمة ينبغي أن تســتمر (Keohane 1984).

ولقد تعزّز هذا الاستنتاج من خلال الطريق الثاني الذي استكشفه المؤسسيون الليبراليون. وقد جودل بأنّ معضلة السجينين تبالغ في صعوبة توليد التعاون من النظام الدولي الفوضوي.لأنّ معضلة السجينين تفترض مسبقا أن اللعبة تتم ممارستها مرة واحدة فقط. ولكن في الحقيقة، وبسبب استمرار الأوضاع مع مرور الزمن، فإنّ من الأنسب التفكير بأنّ اللعبة تتم ممارستها مرارا وتكرارا. ذلك أنّ **ظل المستقبل** يحوم فوق اللاعبين، فيؤثر في حساباتهم الاستراتيجية. وبما أنّ اللعبة ستتم ممارستها في مناسبات في المستقبل، يصبح ممّا يستحق بذل الجهد المخاطرة باتباع استراتيجية تعاونية لإنتاج المحصلة الفضلى. فإذا تمّ إقناع جميع الدول الأخرى بفعل الشيء نفسه، فلن يكون هناك حافز إلى التنصل في المستقبل، لأنّه إذا تنصلت دولة واحدة فإنّ جميع الآخرين سيتبعونها عملا بمبدأ "**واحدة بواحدة**". فإذا تمّ قبول هذا التوجه الجدلي، فإنّ الآلية الكبرى لإقامة نظام ما والحفاظ عليه ليست في وجود مهيمن، بل في مبدأ **المعاملة بالمثل**.

ولذا فإنّ المؤسسيين الليبراليين راحوا يركّزون بشكل متزايد على العوامل التي ستقوي المعاملة بالمثل ضمن النظام. وتصبح تسهيلات التفتيش والمسح الاستطلاعي مهمة جدا لضمان كون الدول تعمل ضمن بارامترات النظام. فإنشاء الاستطلاع بالأقمار الصناعية مثلا كان عاملا هاما في تشجيع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على التوصل إلى اتفاقيات الحدّ من التسلح. كما تمّ لفت الأنظار إلى أهمية المعرفة العلمية. فالدول غير مستعدة لتقييد أنشطتها على أساس التكهن. بل إنّها تستجيب على نحو أكثر فعّالية عندما يبدأ العلماء بالاتفاق على أهمية مكتشفاتهم. مع اطّراد انفتاح الدول أكثر انفتاحا باطراد، ومع التوسع المستمر في الفهم العلمي تصبح البيئة الدولية "**غنية بالمعلومات**" بشكل متزايد. ويجادل المؤسسيون الليبراليون بأنّ هذا الاتجاه هو الذي سيقدم أكبر التسهيلات لبناء الأنظمة في المستقبل (Keohane 1984)

النظريات المتنافسة : ٢ - النهج الواقعي

Competing Theories: 2. The Realist Approach

من المنظور المؤسّسي الليبرالي، لا تقدّم الواقعية إسهاما يذكر لفهم الأنظمة. فالتأكيد الواقعي التقليدي على الطبيعة التنافسية المتأصلة في صلب النظام الدولي يعتبر عائقا – وليس مسهلا – لأي تفسير لكيفية وأسباب تعاون الدول لتحقيق الفوائد المتبادلة المستمدة من إقامة الأنظمة. والواقع أنّه يبدو أنّ نمو الأنظمة من شأنه أن يؤكّد أن المنظور الواقعي آخذ في التحول إلى شيء عتيق عفا عليه الزمن. ولذا فليس من المستغرب أن يعترض الواقعيون على مثل هذا التقييم. وهناك مشكلتان محددتان في النهج المؤسّسي الليبرالي. **فأولا** يهاجم الواقعيون افتراض هذا النهج بأنّ أنشطة الطّرف المهيمن في النظام الدولي يمكن مقارنتها مع دور الدولة عند تناول حالات فشل السوق. **وثانيا** ينكر الواقعيون أنّ الأنظمة تظهر كنتيجة لسعي الدول إلى التغلب على الضغط الدافع لها للتنافس في ظل ظروف الفوضى. ويجادل الواقعيون بأنّ الأنظمة تتكون في أوضاع تستطيع الاستراتيجيات غير المتناسقة أن تتفاعل فيها لتنتج محصلات أقل من المثلى. وهكذا فإنّ تأثير الاقتصاد الجزئي قد شجّع المؤسسيين الليبراليين على التقدم بتقييم غير سليم لتشكل الأنظمة. وتوجد ههنا مفارقة، لأن الواقعيين الجدد (Waltz 1979) كانوا هم أول من أقام التشابه بين السوق والنظام الدولي. غير أنّ نقطة الانطلاق المشتركة يمكن أن تؤدي إلى اتجاهات مختلفة جدا.

القوة والأنظمة Power and Regimes

لقد كان الواقعيون ـــ مثل المؤسسيين الليبراليين في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين ـــ شديدي الوعي بأنّ المكانة المهيمنة للولايات المتحدة صارت موضع شك وتساؤل. ولكنهم لم يستنتجوا بأنّ هذا التطور قد يؤدي إلى عالم ينقصه الاستقرار الاجتماعي والتنظيم. وركّزوا بدلا من ذلك على مطالب العالم الثالث بمجموعة جديدة من المبادئ والأعراف لتعزيز الأنظمة المرتبطة بالاقتصاد العالمي. وكانت النظرة إلى الأنظمة الموجودة هي أنّها تعمل ضد مصالح دول العالم الثالث، فتعرّضها لمنافسة غير عادلة، وقوى اقتصادية خبيثة.

وقد أخذ الواقعيون الحالة التي قدّمها العالم الثالث على محمل الجد. ولكنهم جادلوا بأنّ المبادئ والأعراف التي يطالب بها العالم الثالث لن تبدأ في العمل إلاّ إذا تزحزح ميزان القوى ضد الغرب (Krasner 1985 ؛Tucker 1977).

وهذا الخطّ من التحليل يجري مباشرة على عكس الصورة التي يقدمها المؤسسيون الليبراليون للولايات المتحدة كمحسن خيّر، يضمن مجموعة من الأنظمة بطريقة تمكّن أعضاء النظام الدولي الفوضوي من النجاة من محصلة أدنى من المثلى، وإلى موقع أمثلية باريتو. وفي مكانها، كان من الضروري النظر إلى الولايات المتحدة كطرف مهيمن يستخدم قوته للحفاظ على نظام يروج مصالح هذا المهيمن على المدى البعيد. ويكشف التفحص الأدق لموقف المؤسسيين الليبراليين عن دعم صامت للطريقة التي حدّدت بها الحكومات في الغرب السلع العامة. فقد يبدو من البديهي عند المؤسسيين الليبراليين أن ترغب الدول في تعزيز أنظمة اقتصادية قائمة على أعراف ومبادئ ليبرالية. وتنطبق الحجّة نفسها على تعزيز حقوق الإنسان، وإزالة التلوث، وكل الأهداف الأخرى التي يدعو إليها الأحرار الليبراليون في الغرب. ولكن هذا الموقف يهمل حقيقة أنه ليس من المتفق عليه عالميا بحال من الأحوال أنّه ينبغي أن تكون الأعراف والمبادئ الليبرالية هي الكامنة وراء الأنظمة الآخذة في الظهور في النظام العالمي.

ولذا فإنّ المنظور الواقعي يرى أنّ الولايات المتحدة قد ساعدت على ضمان ارتكاز الأنظمة على أساس مجموعة بعينها من المبادئ والأعراف. ولكن التقدير الكامل لموقف الواقعيين يتطلب أيضا الاعتراف بأنّ الطّرف المهيمن يستطيع أن يرفض تشكيل نظام ما. ففي عام ١٩٧٢ مثلا، عندما أطلقت الولايات المتحدة أول أقمارها الصناعية للاستشعار عن بعد، سبّب ذلك الحدث قلقا في صفوف عدد واسع من البلدان. إذ إنّ هذه الأقمار لها قدرة على جمع بيانات تجارية واستراتيجية هامة وحساسة في جميع أنحاء العالم. فهي لا تستطيع أن تحدّد أماكن المعدات العسكرية فحسب، بل إنّها قادرة أيضا على تحديد حجم محصول ما، ومواقع توافر المعادن.

وكانت هناك محاولات عدة لإقامة نظام يحدد حق الدول في الحصول على بيانات من دون إذن من الدولة الواقعة تحت المسح الاستطلاعي (Brown et al 1977). وقد رأت دول كثيرة أنها ستستفيد من مثل هذا النظام، ولكنّها رفضت النظام المقترح؛ لأنّ

ميزان القوى كان راجحا لمصلحة الدول المالكة لهذه الأقمار الصناعية وكان واضحا لها أنّ النظام لن يعمل لفائدتها.

الأنظمة والتنسيق Regimes and Co-ordination

إنّ التفسير الواقعي للأنظمة كما هو موجود الآن ليس كاملا، لأنّه يعجز عن تفسير سبب تمسك الدول بالمبادئ والأعراف الكامنة تحت النظام الذي تقترحه. ولتفسير هذا الشذوذ يلجأ الواقعيون، كما يفعل المؤسسيون الليبراليون، إلى نظرية الألعاب. غير أنّ الواقعيين يصرّون على أن الدول الراغبة في تشكيل نظام تواجه مشكلة التنسيق، كما هي موضحة في معركة الجنسين (انظر الحقل ١٢-٥)، وليس التعاون، كما هو موضح في مأزق السجينين. فالمشكلة هنا ليست مرتبطة بخطر التملص والهروب إلى استراتيجية تنافسية، ولكن بإمكانية الفشل في تنسيق الاستراتيجيات، وما ينجم عن ذلك من عدم الوصول – عن غير قصد – إلى هدف مرغوب فيه بشكل متبادل.

ومشاكل التنسيق معروفة جيدا لدى المفكرين الاستراتيجيين. فإنّ شيلينغ (Schelling 1960) يوضح المشكلة بمثل يضربه لزوجين ينفصل كلّ منها بعضهما عن بعض في مخزن مركزي. فكلاهما يرغب في العودة للاجتماع معا. ولكن هناك خطر انتظار كل منهما للآخر في مكانين مختلفين؛ ومثل هذه الحالات توجد مشكلة في التنسيق. وفي غياب الاتصال يمكن أن يكون حلّ مشاكل التنسيق صعبا، وحتّى مستحيلا. ولكن بمساعدة الاتصال يمكن أن يكون الحلّ مباشرا ومستقيما وغير مثير للخلاف. وعلى سبيل المثال، فإنّه بينما يمكن أن يحدث الاتصال بين طائرة ومركز مراقبة المرور الجوي بأي لغة متفق عليها بشكل متبادل، فإنّ من الواضح أنّه ليس مقبولا أن لا يكون قبطان الطائرة ومراقب المرور الجوي قادرين على التحدث بلغة مشتركة. فبموجب قواعد المنظمة الدولية للطيران المدني، فإنّ كل قبطان دولي، وكذلك بعض الموظفين، يجب أن يكونوا قادرين على التحدث بالإنجليزية. فهذا توازن مستقر للغاية. ولا شكّ أنّ هذه القاعدة تسهم في السلامة الجوية. ولكنّها واحدة فقط من مجموعة كبيرة من القواعد التي تشكل النظام الذي ينظم الطيران المدني الدولي. ولها آثار كبرى في مجال التدريب، وهي ليست قضية يمكن التفاوض حولها باستمرار. بل إنّ هناك حاجة إلى تجسيدها في نظام مستقر تستطيع كل الأطراف المعنية أنّ تعامله كشيء ثابت.

ولعلّ القرار باختيار الإنجليزية كان في هذه الظروف غير مثير للخلاف نسبيا. ولكن النفور المشترك من نتائج معينة (كقبطان لا يتحدث إلاّ بالألمانية ومراقب مرور جوي لا يتحدث إلاّ باليابانية) ليس من المحتوم أن يولّد بالضرورة اهتماما مشتركا بحصيلة معينة (كأن يتحدث الجميع بالإنجليزية). ولا شكّ في أن الفرنسيين كان من شأنهم أن يفضلوا لغتهم على الإنجليزية؛ وليست للإنجليزية بالطبع ميزة متأصلة على الفرنسية في هذا السياق. وهذا هو الدرس الرئيسي الذي ينبغي تعلمه من لعبة معركة الجنسين – إذ يمكن أن تكون هناك أكثر من حصيلة تعكس أمثلية باريتو Pareto.

والواقع أنّه يمكن أن تكون هناك أوضاع كثيرة تمثل حالة باريتو المثلى ويمكن تحديد مواقعها على ما يمكن أن يشار إليه على أنّه حد باريتو (انظر الحقل ١٢-٥). وهكذا ففي سياق الطيران المدني يمكن تحديد موقع أي لغة محكية على الحدّ، لأنّه يمكن – من حيث المبدأ – اختيار أي لغة، شريطة أن يتحدث بها الجميع. وإنّ استخدام أي لغة مشتركة يفضل على الحالة البديلة التي قد تنشأ في حالة الفشل في التنسيق وتحديد لغة مشتركة.

ويجادل الواقعيون بأنّ هذا السياق من التحليل يساعدنا على أن نفهم لماذا يحتمل أن تمتثل الدول لنظام ما بينما هي راغبة في تغيير المبادئ التي ينطوي عليها. وتفسير ذلك هو أن الدول تعمل على حدود باريتو. وهي تراعي النظام، لأنها تعمل في وضع تنسيقي، وإن الفشل في التنسيق سيؤدي بها إلى وضع أقل فائدة. ويستطيع الفرنسيون أن يجأروا بانتقاد استخدام الإنجليزية في سياق الطيران المدني، ولكن ليس لهم خيار سوى الاستمرار في السياسة.

وتنطبق الحجّة الجدلية نفسها على دول العالم الثالث؛ فهي ترغب في المتاجرة مع الغرب، بينما تفضل أن تفعل ذلك وفق شروط أكثر فائدة. وإنّ تطبيق مبادئ التجارة الجديدة يمثل نقطة أخرى على حدّ باريتو. ولكن نظرا إلى أنّ ميزان القوى لا يزال في مصلحة الغرب حتّى الآن، فليست هناك إشارات تدل على احتمال ظهور مبادئ اقتصادية جديدة أكثر مؤاتاة للعالم الثالث.

والوضع مختلف إلى حد ما في مجال أنظمة الاتصال. فجميع الاتصالات الإلكترونية تستخدم موجات كهرطيسية تنبعث على طول طيف كهرطيسي. والتنسيق هنا جوهري، إلى أنّ التداخل يحدث إذا اعتمد أكثر من مستخدم ذبذبة الطيف نفسها في الوقت

نفسه على امتداد المنطقة نفسها. ولذا فإنّه ليس من الممكن للدول أن تعمل على أساس أحادي الجانب وصار من الضروري إقامة نظام. وبالإضافة إلى ذلك، فنظرا إلى أنّ الطيف الكهرطيسي مورد محدود، فإنّ من الواجب تقرير مبادئ وقواعد لتقاسم المورد. في أول الأمر، اتفقت الدول على أنّ الطيف يجب تخصيصه على أساس الحاجة. ولكن بحلول عام ١٩٨٠، كان قد نجم عن هذا المبدأ أن طالب الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة بنصف الذبذبات وتم تخصيص ٩٠ في المائة من الطيف لتقديم فائدة لعشرة في المائة من سكّان العالم (Krasner 1985). وليس مستغربا أن تتحدّى الدول النامية هذه الحصيلة وتجادل بأنّ جزءا من الطيف يجب الاحتفاظ به كاحتياطي للاستخدام في المستقبل.

وكان الأكثر مدعاة للعجب أنّ هذا المبدأ الجديد قد تمّ قبوله. ولكن الواقعيين يجادلون بأنّ ذلك ليس نتيجة الإيثار ونكران الذات من جانب العالم المتقدم. بل إنّه ناجم عن حقيقة كون البلدان النامية قادرة على التدخل في شـــارات البلدان المجاورة. وهذا وفّـــر لها قوّة لم تكن لتمتلكها لولا هذا الوضع (Krasner 1991). ومن خلال استخدام القوة، تمكنت الدول النامية من التحرك في اتجاه أكثر مؤاتاة على خط حدّ باريتو. وعلى عكس ذلك لم يكن لها تأثير يذكر حول تخصيص المدارات المتواقتة جغرافيا، والتي هي أكثر المواقع فعّالية للأقمار الصناعية الإذاعية. فهنا أيضا يتطلّب الأمر تنسيقا، ولكن فقط بين الدول التي هي في موقع يمكنها فعليا من إطلاق قمر اصطناعي. وهكذا ينطوي الأمر على ميزان قوى مختلف.

الحقل ١٢ -٥ : معركة الجنسين وحد باريتو

معركة الجنسين

يتصوّر سيناريو هذه اللعبة زوجين وقعا لتوّهما في الغرام وقررا أن يذهبا معا في عطلة. والمشكلة أنّ أحدهما يريد الذهاب للنـــزهة بتسلق الجبال بينما يريد الأخر زيارة معارض الفن والمتاحف في المدينة ولكن كلا منهما يفضل أن يكون مع رفيقه أكثر بكثير من قضاء العطلة وحده. وعند رسم خريطة المشهد على مصفوفة، يبرز من السيناريو توازنان مستقران.

آ (الذكر)

ب (الأنثى)	العطلة في الجبال	العطلة في المدينة
العطلة في المدينة	١,٢	٣، ٤ *
العطلة في الجبال	٣,٤ *	٢,١

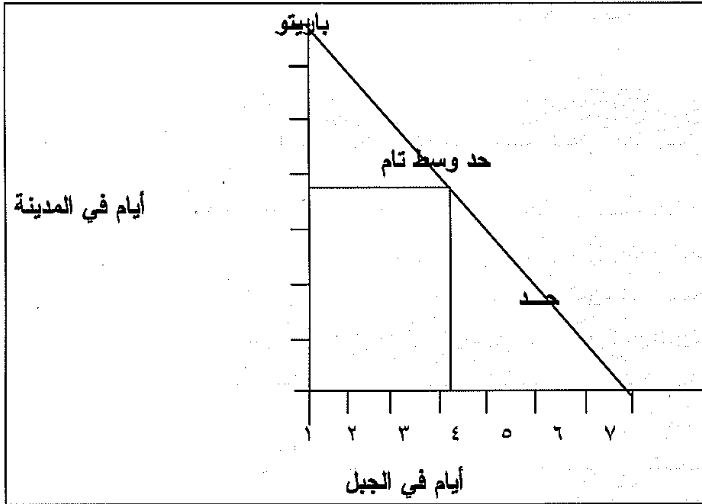
في هذا الشكل تشير أرقام الخلايا إلى الأفضليات المرتبة عدديا: ٤ = الأفضل، ١= الأسوأ ويشير الرقم الأول في كل خلية إلى ما يفضله آ، والرقم الثاني إلى ما يفضله ب

* يشير إلى توازن المحصلة واستراتيجية أمثلية باريتو

حد باريتو

عند الرغبة في التوصل إلى تسوية فقد يقرّر الزوجان تقسيم أسبوع إجازتهما بقضاء وقت في المدينة ووقت في الجبال. وبما أن الموقعين المتطرفين يمثلان أمثلية

باريتو فكذلك يجب أن تمثلها كل المجموعات، وهذه يمكن رسم خريطتها لتّشكل حد باريتو.



النقاط الرئيسية

- يستخدم المؤسسيون الليبراليون السوق كشبيه للنظام الدولي الفوضوي.
- في ظروف السوق/ ظروف دولية يقل إنتاج الحسنات العامة ويزيد إنتاج السيئات العامة.

- يعتمد المؤسسيون الليبراليون على لعبة معضلة السجينين لتفسير العقبات البنيوية المعرقلة لتشكيل الأنظمة.
- يعزّز الطرف المهيمن "ظل المستقبل" والبيئة الغنية بالمعلومات التعاون ويقدمان طريقا للخلاص من معضلة السجينين.
- يجادل الواقعيون بأنّ المؤسسيين الليبراليين يتجاهلون أهمية القوّة عندما يتفحصون الأنظمة.
- يعتمد الواقعيون على "معركة الجنسين" لإلقاء ضوء على طبيعة التنسيق، وعلاقته بالقوة في وضع فوضوي.

الخـــاتـــمـــة

رغم اعتراف المؤسسيين الليبراليين والواقعيين بأنّ الأنظمة من السمات الهامة في النظام الدولي، واعتمادهم على أدوات متشابهة للتحليل، فإنهم يتوصلون إلى نتائج شديدة الاختلاف حول الظروف التي تنشا فيها الأنظمة. فعند المؤسسيين الليبراليين، تنشأ الحاجة إلى الأنظمة، لأن هناك دائما خطرا في النظام الدولي الفوضوي من غلبة الاستراتيجيات التنافسية على الاستراتيجيات التعاونية. ولذلك يركّز تحليلهم على طرق ردع الإستراتيجيات التنافسية، التي ترى بخلاف عدا ذلك باعتبارها استجابة عقلانية ضمن نظام مهيكل بشكل فوضوي. وعلى عكس ذلك، ومن المفارقات، عند النظر في التقييمات التقليدية، يربط الواقعيون ظهور الأنظمة بأوضاع توجد فيها رغبة متبادلة للتعاون، ولكن الفوضى فيها تولد مشكلة في التنسيق. ومرة أخرى فإنّ الواقعيين – على عكس المؤسسيين الليبراليين – يفترضون أنه ليس هناك حافز للتملص حالما يقع التنسيق.

كما أنّ النهجين يتمسكان بمفاهيم متباعدة للقوة. فعند المؤسسيين الليبراليين، يستطيع طرف مهيمن أن يستخدم القوّة للضغط على الدول الأخرى كي تتعاون وتراعي نظاما ما. ولكن من المعترف به أيضا أنّ الدول تستطيع أن تقيم أنظمة وتحافظ عليها في غياب قوّة مهيمنة. فالاستراتيجيات التعاونية متبعة ومحافظ عليها بسبب **"ظل المستقبل"** – وهو اعتراف متبادل بأنّه إذا تهربت أي دولة من نظام ما، فإنّ ذلك سيؤدي إلى تهرب بالجملة على أساس "واحدة بواحدة"، بحيث تنتقل الدول من الحصيلة المثلى إلى الحصيلة

دون المثلى. ولا يبدو أن هنالك شكا في أن دولا "قيادية" تقيم أنظمة بالفعل متوقعة أن دولا أخرى ستتبعها. وعلى سبيل المثال فقد وقّعت ٢٢ دولة على بروتوكول مونتريال عام ١٩٨٧، الذي وافقت فيه على تقليل غازات كلور فلور الكربون (CFCs) – التي تسبب تآكل طبقة الأوزون - بنسبة خمسين بالمائة بحلول عام ١٩٩٨. ولكن في عام ١٩٩٠ تمّ التعجيل في الجدول الزمني، واتسع عدد الموقعين إلى ٨١ وكلهم وافقوا على إزالة كل انبعاثات الغازات المذكورة بحلول عام ٢٠٠٠.

الحقل ١٢ -٦: مفاهيم أساسية

- **الفوضى** : نظام يعمل في غياب أي حكومة مركزية.
- **عدم الاستقرار** : حالة تصف نظاما يعمل في غياب الأعراف أو القواعد.
- **"معركة الجنسين"** : سيناريو في نظرية الألعاب يوضح الحاجة إلى استراتيجية تنسيق.
- **التشارك** : نوع من التعاون يتطلّب من الأطراف ألا يتملصوا من استراتيجية مرغوب فيها بشكل متبادل لمصلحة استراتيجية مفضلة بشكل فردي.
- **التعاون** : مطلوب في أي وضع يتعين فيه على الأطراف أن تعمل معا لتحقيق حصيلة مقبولة بالتراضي.
- **التنسيق** : شكل من التعاون يتطلب من الأطراف اتباع استراتيجية مشتركة لتجنب حصيلة غير مرغوب فيها بشكل متبادل ناجمة عن اتباع استراتيجيات متباعدة.
- **نظرية الألعاب** : فرع من الرياضيات يستكشف التفاعل الاستراتيجي.
- **الهيمنة** : نظام يشرف عليه قائد مسيطر.
- **الاقتصاد الجزئي** : فرع الاقتصاد الذي يدرس سلوك المؤسسة في ظروف السوق.
- **فشل السوق** : ينجم عن عجز السوق عن إنتاج سلع تتطلب استراتيجيات متشاركة.
- **" معضلة السجينين"** : مشهد في نظرية الألعاب يوضح الحاجة إلى استراتيجية

للمشاركة.

- **السلع العامة** : سلع لا يمكن إنتاجها إلاّ بقرار جماعي، ولذا لا يمكن إنتاجها في السوق.
- **المساوئ العامة** : العواقب السلبية التي يمكن أن تنشأ عندما يفشل اللاعبون في التشارك.
- **العقلانية** : تنعكس في قدرة الأفراد على ترتيب درجات أفضلياتهم واختيار أحسن أمثلية متاحة.
- **المعاملة بالمثل** : تعكس استراتيجية "واحدة بواحدة"، أي: التعاون عندما يفعل الآخرون بالمثل فقط.
- **الأنظمة** : مجموعة من المبادئ والأعراف والقواعد وإجراءات اتخاذ القرارات الصريحة أو الضمنية تتجمع حولها توقعات اللاعبين في مجال معين من العلاقات الدولية.
- **"ظل المستقبل"** : تعبير مجازي يشير إلى كون متخذي القرارات واعين بالمستقبل عند اتخاذ قراراتهم.
- **التفاعل الاستراتيجي** : يحدث عندما تكون الحصيلة نتاج قرارات تمّ التوصل إليها بصورة مستقلة.

ومن جهة أخرى، يرى الواقعيون أنّ القوّة تلعب دورا حساس الأهمية، ليس كتهديد لمعاقبة الدول التي يتم ضبطها وهي تتملّص من اتفاقية تعاونية ولكن في عملية المساومة للبت في شكل النظام الذي ستنسق جميع الدول أنشطتها حوله. وعند الواقعيين أن الصراع حول الأنظمة الاقتصادية يكشف بأكبر قدر من الوضوح أهمية الدور الذي تؤديه القوّة في إقامة الأنظمة. حيث إنّ الدول الغنية والقوية في الشمال هي التي قررت بالدرجة الأولى شكل هذه الأنظمة الاقتصادية. فلم يكن لدول العالم الثالث بديل سوى قبول الأنظمة، بسبب حاجتها إلى الاشتغال بالتجارة. وعلى عكس ذلك فقد حدثت انتهاكات كبرى لأنظمة حقوق الإنسان التي ظهرت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. ولقد فشلت هذه الأنظمة الشكلية غير المطبقة في أن تصبح أنظمة كاملة الفعالية بحد ذاتها، نظرا إلى أنها لا تنطوي على

تنسيق، حسبما يرى الواقعيون. فالدول قادرة على انتهاك أنظمة حقوق الإنسان من جانب واحد، دون التعرض للعقوبة التي تنـــزل بها بشكل تلقائي في الأوضاع التي يسود فيها التنسيق.

غير أنّ شـــتاين (Stein 1983) الذي أدخل التمييز بين ألعاب التشارك وألعاب التنسيق في أدبيات الأنظمة لم يفترض قط أنّها تمثّل نهجين متنافيين بصورة متبادلة لتشكيل الأنظمة. ولذا يمكن الجدل بأنّ المناقشة بين المؤسسيين الليبراليين والواقعيين يمكن حلها بالتحقيق العملي التجريـــبي. فهل صنّاع القرار المسؤولون عن إقامة الأنظمة يرون أنفسهم في معضلة السجينين أم في معركة الجنسين؟ يصرّ المؤسسيون الليبراليون على أن الحالة الأولى تمثل الوضع النموذجي المتكرر، بينما يركّز الواقعيون على الحالة الأخيرة. ورغم أنه ليس من الممكن إغلاق هذا السؤال بصورة قاطعة، فإنّ من الممكن النظر إلى النموذجين من اللعبة بشكل متلاحق واحدا بعد الآخر. فقد تتخلص الدول من معضلة السجينين بالاتفاق على التشارك، كي تكتشف أنها لم تفعل سوى دخول معركة الجنسين عندما يحين وقت تحديد التفاصيل.

أسئلة

١. ما هي العناصر المحددة للنظام (regime)؟
٢. هل النظام (regime) شبيه بالمنظمة؟
٣. لماذا تطورت دراسة الأنظمة الدولية في سبعينيات القرن العشرين؟
٤. ما السمات المتميزة التي يشترك فيها النهجان الواقعي والمؤسسي الليبرالي في تحليل الأنظمة؟
٥. كيف أثر الاقتصاد الجزئي في المقاربة المؤسسية الليبرالية لقضية الأنظمة؟
٦. ما المقصود بالعقلانية في نظرية الألعاب؟
٧. ما هي الآثار الرئيسية المترتبة على التفاعل الاستراتيجي؟
٨. ما هي تأثيرات لعبة معضلة السجينين على تحليل الأنظمة؟
٩. ما الآليات الكبرى التي يقدمها المؤسسيون الليبراليون لتشجيع تشكيل الأنظمة؟
١٠. كيف يختلف النهج الواقعي لتحليل الأنظمة عن نهج المؤسسيين الليبراليين؟

١١.ما الذي تخبرنا به لعبة معركة الجنسين عن دور القوّة في تشكيل الأنظمة؟

١٢.ما الذي يعنيه العمل على حد باريتو في سياق نظرية الأنظمة؟

مراجع أخرى للقراءة

Brown, S., et al., Regimes for the Ocean, Outer Space and the Weather (Washington, DC; Brookings **Institution**, 1977).

محاولة مبكرة لتفحص المجالات التي تحتاج إلى أنّ تنظمها أنظمة.

Keohane, R. O., After Hegemony: Co-operation and Discord in the World Political Economy (Princeton: Princeton University Press, 1984).

واحد من النصوص المؤسسية الليبرالية الأكثر تأثيرا بشأن النظرية الكامنة تحت تشكل الأنظمة.

Keohane, R. O. and Nye, J. S., *Power and Interdependence* (Boston: Little, Brown, 1977).

يتفحص دور الأنظمة في عالم يقوم على الاعتماد المتبادل، ويقدم أربعة نماذج لتفسير تغير الأنظمة.

Krasner, S. D. (ed)., *International Regimes* (Ithaca NY: Cornell University Press, 1983).

نص فيه بذور تطور واعد يطرح القضايا النظرية الرئيسية.

Krasner, S. D., *Structural Conflict: The Third World Against Global Liberalism* (Berkeley: University of California Press, 185).

هذا واحد من النصوص الواقعية الكبرى. فهو يستكشف النـــزاعات الشمالية-الجنوبية حول الأنظمة.

Oye, K. A. (ed), *Co-operation Under Anarchy* (Princeton : Princeton University Press, 1986).

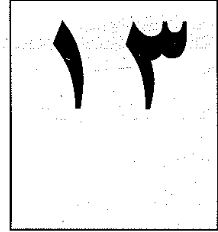
مجموعة مقالات ذات تأثير كبير حول كيفية حدوث التعاون في ظل ظروف فوضوية.

Rittberger, V. (ed), *Regime Theory and International Relations* (Oxford: Clarendon Press, 1993).

يتفحص هذا الكتاب الهام نظرية الأنظمة من زوايا وجهات النظر الأوروبية والأمريكية.

Zacher, M. W., with Sutton, B. A., Governing Global Networks: International regimes for Transportation and Communications (Cambridge: Cambridge University Press, 1996).

تفسير مؤسسي ليبرالي للأنظمة، يجادل بكونها قائمة على المصالح المتبادلة، وليس على إملاءات الدول الأقوى.



الدبلـــوماسيـــة

Diplomacy

برايان وايت

(Brian White)

- ما هي الدبلوماسيّة؟
- الدبلوماسية والسياسة العالمية
- الدبلوماسية والسياسة الخارجية
- الخاتمـــة

دليل القارئ

يعرّف هذا الفصل الدبلوماسيّة بأنّها عملية مهمة من الاتصال والتفاوض في السياسة العالمية، وبأنها أداة أو آلة سياسية مهمة يستعملها فاعلون عالميون. ويركّز القسم الأول على مشاكل التعريف، منتقلا من المعاني العامة إلى المعاني الأكثر تحديدا ودقة لهذا المصطلح. ويلقي القسم الثاني بنظرة أكثر تاريخية على المراحل المختلفة في تطور الدبلوماسيّة الحديثة – من التقليدية إلى "**الجديدة**"؛ من الحرب الباردة إلى ما بعدها. ويقارن كلّ نظام للدبلوماسية بالرجوع إلى تراكيب الأنظمة، وعملياتها، وجداول أعمالها، المشتركة منها والمتباعدة.

وينظر القسم الثالث إلى دور الدبلوماسيّة كما يستخدمها فاعلون عالميون – عن طريق الدول بصورة خاصة – كوسيلة لتحقيق أهداف سياساتهم.

ويختتم الفصل بالمجادلة بأنّ سياق الدبلوماسيّة وشكلها قد تغيرا بمرور الزمن، ولكنّها تبقى عملية ذات صلة وثيقة إلى حدّ كبير بالسياسة العالمية وأداة إدارية مهمة عند سلسلة واسعة من الفاعلين العالميين.

ما الدبلوماسية؟ What is Diplomacy?

الدبلوماسية من تلك المصطلحات المثيرة للغيظ بغموضها، والمستخدمة في دراسة السياسة العالمية التي يمكن أن تكون لها معان شتى، حسب المستخدم والاستخدام. ومن الأشياء المساعدة في هذا السياق أن نبدأ بالتعرف على معناها من منطلق منظورين كبيرين يطلان على هذه الدراسة ويمكن وصفهما بأنّهما التحليل الكلّي (**الصورة الكبيرة**) والجزئي (**الصورة الصغيرة**) فالمنظور الكلّي يحاول أن يتفهم السياسة العالمية ككل؛ ما هي الأجزاء المكونة لها ؟ وكيف تتطابق ويتلاءم بعضها مع بعض؟ بينما يحاول المنظور الجزئي أن يشرح السياسة العالمية من المنظور المختلف (**ولكن المكمل**) للممثلين المنخرطين في السياسة العالمية (**باستخدام التشبيه المسرحي (لشكسبير)– "كل العالم مسرح"،...الخ**)، وهو منظور كان يركّز تقليديا على فهم سلوك السياسة الخارجية للدول والحكومات التي تتصرف نيابة عن تلك الدول.

وسيتمكّن الدارس الأمين من العثور على استعمالات لهذا الاصطلاح تكون عامة إلى درجة تكاد تكون فيها الدبلوماسيّة مترادفة على وجه التقريب (ترادفا تاما أو يمكن استعمالها بدلا من) كل من "**العلاقات الدولية**" أو "**السياسة العالمية**" و/أو "**السياسة الخارجية**". وعلى سبيل المثال فإنّك ستجد إشارات كثيرة إلى دبلوماسية القوى الكبرى ودبلوماسية القوى العظمى، ودبلوماسية القمّة ودبلوماسية الأزمات التي يظهر أنها تصف وتميز – وخاصة في تقارير أجهزة الإعلام – عملية أوسع ممّا قد تشير إليه مناقشة محددة لجانب واحد من الدبلوماسية.

إنّ الترابطات بين العلاقات الدولية / السياسة العالمية والتاريخ الدولي (التي كثيرا ما يشار إليها على أنّها **التاريخ الدبلوماسي**) تساعد على تعزيز فكرة قابلية التبادل بين هذه المصطلحات. وبالمثل، يمكن العثور على إشارات متواترة إلى الدبلوماسيّة **البريطانية، والدبلوماسية الروسية** أو الدبلوماسيّة **الإفريقية الجنوبية** على سبيل المثال، سواء في الأدبيات الأكاديمية أم في تقارير أجهزة الإعلام، ممّا يوحي بأنّ الكاتب لا يشير إلى الدبلوماسيّة بحد ذاتها فحسب، ولكن إلى سلوك السياسة الخارجية البريطانية أو الروسية أو الإفريقية الجنوبية ككل.

ولئن كانت استخدامات مصطلح "**الدبلوماسية**" بمثل هذه المعاني العامة هي اختزال مناسب يمكنه مع ذلك أن يضلّل القارئ، فإنّ هذه الاستخدامات تنبهنا على الأقلّ إلى حقيقة كون الدبلوماسيّة شيئا مركزيا لفهم السياسة العالمية ككل وكذلك لسلوك السياسة الخارجية للدول وغيرها من اللاعبين الدوليين. غير أنّ علينا، كي نقدّر ذلك، أن نكون أكثر دقة بكثير في تحديد ما نقصده بالدبلوماسية. ومن منظور السياسة العالمية ككل، تشير الدبلوماسيّة إلى عملية اتصالات ذات أهمية مركزية لأساليب عمل النظام الدولي.

وإذا كانت السياسة العالمية تتميّز – ببساطة – بالتوتر بين الصراع والتعاون، فإنّه يمكن القول: إنّ الدبلوماسية، ومعها الحرب، تمثلان مؤسستيها المحددتين لها. وإذا كان الصراع والتعاون موضوعين على جانبي الطيف (انظر الشكل ١٣-١)، فإنّ الدبلوماسيّة ستظهر على ذلك الطيف في الطرف الخاص بالتعاون، ممثلة أشكال التفاعل التي تركّز على **حل النـــزاع بالتفاوض والحوار**. وقد ينطوي التفاوض بدوره على أي من الأشياء التالية : الإقناع، التسوية أو الحل الوسط، المصالحة، والوعد والوعيد بالمكافآت أو العقوبة. ولذا فإنّ الدبلوماسيّة بمعناها الأساسي متصلة بمحاولة إدارة وخلق نوع من

الاتساق ضمن نظام للسياسة العالمية؛ بهدف منع النـــزاع من أن يستفيض فيتحول إلى حرب. وبعبارة أدق فإنّ الدبلوماسيّة على صعيد السياســـة العالمية تشير إلى عملية اتصالات تمت مأسستها

السياســـة العالمية

الصراع	التعاون
الحرب	الدبلوماسية

الشكل ١٣ -١ السياسة العالمية

وتحويلها إلى حرفة على مدى قرون عديدة. وقد ظلّت بعض العناصر ثابتة في هذه العملية المؤسسية على امتداد فترة طويلة من الزمن بينما تغيرت عناصر أخرى بشكل دراماتيكي مفاجئ. وسيحاول هذا الفصل أن يبرز السمات الجوهرية لهذه العملية الدبلوماسيّة في نظام عالمي للسياسة العالمية.

من المنظور الجزئي للدول وغيرها من اللاعبين الدوليين، تقدم دراسة الدبلوماسيّة رؤية معمقة وكاشفة لبواطن سلوك اللاعبين في نظام عالمي للسياسة العالمية. غير أنّ الدبلوماسيّة من هذا المنظور **يمكن تعريفها بأنّها طريقة أو أداة وليست عملية عالمية**، ويمكن فهمها على أنّها كذلك. فكلّ اللاعبين الدوليين لهم أهداف أو أغراض يوجهون نحوها سلوك سياستهم الخارجية. ولتحقيق هذه الأهداف / الأغراض؛ فإنّ من الواضح أنّ اللاعبين يحتاجون إلى وسائل – كثيرا ما تسمى أدوات – من أجل التوصل إلى غاياتهم. وتقدم الدبلوماسيّة أداة قد يستخدمها اللاعبون الدوليون لتنفيذ سياستهم الخارجية، إمّا كأداة قائمة بذاتها (**دبلوماسية محضة**)، أو كوسيلة لإشعار الأطراف الأخرى باستخدام أدوات أخرى أو التهديد باستخدامها. وكما هي الحال مع الدبلوماسيّة كعملية سياسية دولية، فقد تغيّرت الدبلوماسيّة كأداة من أدوات السياسة الخارجية مع مرور الزمن. وستكون المهمة الثانية لهذا الفصل هي تحديد السمات الجوهرية للأداة الدبلوماسيّة في النظام العالمي المعاصر.

الدبلوماسية والسياسة العالمية Diplomacy and World Politics

لقد وجدت الدبلوماسيّة كعملية اتصالات بين الكيانات السياسية بالفعل منذ آلاف السنين. وإنّ أول وثيقة دبلوماسية في حوزتنا هي رسالة منقوشة على رقيم حدّد تاريخه بحوالي ٢٥٠٠ ق.م. وقد أرسل من مملكة تدعى إيبلا بالقرب من شواطئ الأبيض المتوسط فيما ندعوه بالشرق الأوسط إلى مملكة حمازي فيما هو الآن شمالي إيران. وقد حملها رسول قام بجولة دائرية قارب طولها ٢٠٠٠ كيلومتر. وقد تمّ اكتشاف الرقيم ومعه ألوف أخرى من السجلات الإدارية، على يدّ حملة تنقيب أثري إيطالية في سبعينيات القرن العشرين.

وفي هذه الرسالة المختصرة، كما يلاحظ كوهين (Cohen 1995:3) لدينا دليل على نظام دبلوماسي قائم بذاته : علاقة عمل بين مملكتين بعيدتين بعضهما عن بعض؛ واستخدام مبعوث لنقل رسالة على امتداد مسافة طويلة؛ ثمّ البروتوكول، بما في ذلك مفهوم المكانة المتساوية، ونوع تقليدي من المخاطبة، وواسطة اتصال مفهومة، ومنظمة محلية لعمل السياسة الخارجية وتنفيذها. وسجل للمحفوظات (**أرشيف**) ومجموعة من التوقعات العرفية عن السلوك الصحيح واللائق، وشعور... بالزمالة أو الأخوّة؛ والمتاجرة أو تبادل تقديم الهدايا عن طريق المبعوثين.

الحقل ١٣-١ : رقيم إيبلا – حمازي
هكذا يقول إيبوبو، مدير قصر الملك، إلى الرسول : "أنت أخي، وأنا أخوك. وباعتباري أخا سأمنحك أي شيء تطلبه، وستمنحني أي شيء أطلبه. أعطني مرتزقة جيدين (أو حيوانات شغل). من فضلك أرسلها. أنت أخي وأنا أخوك. عشر حزم من خشب البقس، ومزلجتين من خشب البقس أعطيتها أنا إيبوبو إلى الرسول (لينقلها إليك). إنّ إركاب - دامو، ملك إيبلا هو أخو زيزي، ملك حمازي، وزيزي ملك حمازي هو أخو إركاب - دامو، ملك إيبلا. هكذا كتب طيا-لل الكاتب للرسول إلى زيزي [على قفا الورقة] تمّ إيصالها. (Cohen 1995:3)

الدبلوماسية التقليدية Traditional Diplomacy

وبينما تطوّرت تقاليد الدبلوماسيّة وآليتها على امتداد فترة تاريخية طويلة للغاية، مع تطورات هامة في أوقات معينة - شهدت اليونان القديمة مثلا إدخال نظام دبلوماسي مع جيرانها المباشرين كانت له سمات حديثة كبيرة إلى حد لافت للنظر، فأصول النظام الدبلوماسي العالمي الحالي ترجع إلي إيطاليا القرن الخامس عشر، حيث أقيمت سفارات دائمة لأول مرة (Hamilton and Langhorne 1995: chs 1,2).

ومن الجدير بالذكر أنّ هذا النظام، الذي نطلق عليه اسم **"الدبلوماسية التقليدية"** يشار إليه أيضا باسم **"الدبلوماسية القديمة"**، و**"الدبلوماسية الثنائية"** و**"النظام الدبلوماسي الفرنسي"** أو **"الإيطالي"**. غير أنّ التسمية أقلّ أهمية من كون الدبلوماسيّة التقليدية لها بعض السمات المميزة التي ينبغي تحديدها هنا. ويمكن تلخيصها بشكل مفيد تحت عناوين البنية، والعملية، وجدول الأعمال – وهي تتصل بشكل واسع بمن يعمل في الدبلوماسية، وكيفية تنظيم النشاط الدبلوماسي، ومادة الدبلوماسية. وسوف تساعدنا هذه العناوين على مقارنة الدبلوماسيّة التقليدية مع الأنظمة الدبلوماسيّة التي سبقته والتي تلته.

البنيـــــة Structure

يمكن تمييز الدبلوماسيّة التقليدية عن سابقاتها في العالمين القديم والوسيط لأنّها كانت تشكّل عملية اتصالات بين دول حديثة يمكن التعرف عليها وليس بين أشكال أخرى من التنظيم السياسي، كالكنيسة الكاثوليكية مثلا. وعندما بدأت العلاقات تنمو بين الدول، أخذ القادة (وهم الملوك في العادة) يجدون بصورة متزايدة أنّ من الضروري التفاوض مع الدول الأخرى حول قضايا شتى وعلى أساس منتظم. وفي غياب منبر دولي مشترك، كان على قادة الدول أن يتفاوضوا بشكل غير مباشر، وكان يتم إرسال الدبلوماسيين إلى الخارج لهذا الغرض. فإذا كانت الدبلوماسية، باعتبارها نشاطا متصلا بالدولة، مركزية الأهمية لبنية الدبلوماسيّة التقليدية، فإنّ الوكلاء العاملين بالنيابة عن دولهم (أو بشكل نموذجي أكثر بالنيابة عن قادتهم) سرعان ما تحولوا إلى مؤسّسات، وإلى أناس محترفين فيما بعد.

ونعني **بالتحول إلى مؤسّسات (المأسسة)** أنّ مؤسّسات معينة برزت تمثّل الدبلوماسيّة مهمتها الأساسية. وهكذا لم تعد الدبلوماسيّة نشاطا غير منتظم يضطلع به

ممثلون. وكما لوحظ آنفا، كانت دول المدن الإيطالية هي أول من أقام بعثات أو سفارات دائمة مقيمة في الخارج. وسرعان ما تبعتها وقلّدتها دول أوروبية أخرى. وكانت الميزات الواضحة للتمثيل الدائم في البلدان الأجنبية تشمل الجوانب العملية والاستمرارية. وسرعان ما صارت السفارات تعبيرا هاما عن مصالح الدولة. وصارت السفارات الدائمة بدورها فيما بعد مرتبطة بشبكة من وزارات الخارجية المتخصصة التي أقيمت داخل دولها الوطنية. كما أنّ مأسسة الدبلوماسيّة بقوة عمل متخصصة من الدبلوماسيين تبعها تحويل الدبلوماسيّة إلى حرفة كعمل أو وظيفة، رغم أنّ "**عملية تحويل الدبلوماسيّة إلى حرفة**"، كما يعلّق بيريدج (Berridge)، (مع وجود رتب واضحة، ورواتب منتظمة، ودخول إلى هذا الميدان خاضع للرقابة) "كانت عملية بطيئة وعلى شــكل نوبات متفرقة، ولم تأخذ مجراها على نحو جدّي ... حتّى بعد مضي زمن لا يستهان به من القرن التاسع عشر" (Berridge 1995:8).

العمليات Processes

كانت الدبلوماسيّة تقليديا منظمة على أساس ثنائي (بين طرفين) إلى حدّ كبير، يتم الاضطلاع بها سرّا في العادة، وكانت تتصف بقواعد وإجراءات متميزة. فعندما كانت دولتان تطوران علاقة ذات أهمية متبادلة، صار من الطبيعي أن تتبادلا سفارات دائمة وتتعاطيا الدبلوماسية، أو ما يسمى تقنيا "علاقات دبلوماسية" – عن طريق تلك السفارات على أساس ثنائي من دولة إلى دولة.

وما لم تقم دولة بإرغام أخرى على قبول وضع ما، فقد كانت الموافقة المتبادلة هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق التسويات. وبالطبع فإنّ تحديد العلاقة بطرفين قد جعل من الأسهل عليهما الاحتفاظ بأي مفاوضات بينهما سرّا، رغم أنّه كانت هناك أسباب وجيهة أخرى في ظروف عملية التفاوض نفسها للحفاظ على أكبر قدر ممكن من السرية. فليس هناك لاعب ورق أو شطرنج يكشف يده أو خطته الاستراتيجية سلفا. والمفاوضات الدبلوماسيّة تشبه هذه الألعاب في جوانب هامة.

ولئن كانت الثنائية والسرية تميزان العملية الدبلوماسيّة التقليدية، فإنّ هذه العملية كانت تعتمد أيضا على قواعد وإجراءات للسلوك مستقاة من الأنظمة الدبلوماسيّة الأسبق. فمن القرن الخامس عشر فصاعدا لم تصبح الدبلوماسيّة عملية نظامية فحسب، بل عملية

تخضع للتنظيم. إذ تمّ تطوير قواعد إجرائية عرفت باسم البروتوكول الدبلوماسي (أي المراسم) شملت الاحتفالات التي غالبا ما كانت تظاهرية للتبجح، وكذلك إجراءات أكثر عملية تتصل بأشياء مثل الترتيب الذي يتم بموجبه توقيع معاهدة ما من قبل الأطراف المنخرطة في التفاوض. واقترنت بالدبلوماسيين وبالأنشطة الدبلوماسيّة سلسلة من **الحقوق، والامتيازات، والحصانات.**

وكانت هذه مستمدة من مبدأين. فكان الاعتبار الأول العملي في جوهره هو أنّ السفراء ينبغي أن يكونوا قادرين على القيام بعملهم بلا خوف أو عرقلة. فالعبارة الشعبية **"لا تقتل الرسول!"** لا تقتصر دلالتها على حماية الرسول الذي لا يستحق لوما على محتوى الرسالة المحمولة، بل إنّها تشير أيضا إلى أهمية حماية كامل نظام الاتصالات بين الممثلين السياسيين. وكان المبدأ الثاني مستمدا من الفكرة القديمة القائلة: إنّ السفير هو الممثل المباشر للملك ذي السيادة، ولذا فيجب معاملته بالاعتبار نفسه الذي من شأن العاهل أن يلقاه. وقد تمّ توسيع فكرة التمثيل هذه من خلال النظرية المثيرة للخلاف حول تجاوز المنطقة الإقليمية والتي تعني ببساطة أنّ السفارة المقيمة تعتبر جزءا من أرض الدولة الأم أو الوطن، وخاضعة لقوانين تلك الدولة وأنّ السفير يخضع أيضا لقوانين وطنه الأم.

والمشكلة بالنسبة للنظريات التمثيلية و**"المتجاوزة للإقليم"** هي أنّها تعطي انطباعا مضللا عن الحقوق والحصانات المرتبطة بالدبلوماسيين في واقع الأمر. وفيما يتعلّق بالأنظمة الدبلوماسيّة التقليدية والحديثة، فإنّ الدبلوماسيين في الحقيقة ليسوا مستثنين أو محصنين من قوانين الدولة التي يرابطون فيها. غير أنّهم قد يكونون مستثنين من طرائق تنفيذ القانون التي تنطبق في العادة على مواطني تلك الدولة. وإنّ أي امتيازات قانونية يستطيع الدبلوماسيون ادعاءها أو المطالبة بها إنّما هي مبررة **بالضرورة الوظيفية** – بالحاجة إلى تمكين النظام الدبلوماسي ككل من العمل بشكل فعّال.

وهكذا فإنّ الدبلوماسي قد يتمكن من الناحية العملية من الإفلات من بعض الجنح الثانوية الصغيرة، كعدم دفع غرامة إيقاف السيارات، فهذا مثال توضيحي جيد من الفترة الحديثة – ولكن الجرائم الكبرى كان – ولا يزال – ينجم عنها رفع الصفة الدبلوماسيّة عن الشخص المعني وطرده خارج البلد.

جدول الأعمال Agenda

وأخيرا فإنّ الدبلوماسيّة التقليدية يمكن أن تتميّز بجدول أعمال الدبلوماسية. أي ما هي القضايا التي يتناقش حولها الدبلوماسيون؟ إنّ أهم نقطة ينبغي ملاحظتها هي أنّ جدول أعمال الدبلوماسيّة التقليدية كان ضيقا بالتأكيد بالمقارنة مع جداول أعمال الفترات اللاحقة المتأخرة. فلم يقتصر الأمر على وضع جدول الأعمال من قبل الحالة المتخلفة نسبيا من العلاقات الثنائية بين الدول، ولكنّ الأهمّ من ذلك هو أنّ **مشاغل الدبلوماسيّة كانت تعكس مشاغل وهموم القادة والزعماء السياسيين أنفسهم.**

فعلى مدى مئات السنين، ظلّت الدبلوماسيّة تعتبر على وجه الحصر مجالا يختص به الملوك ومستشاروهم، وأطماعهم الشخصية (وليس هذا مستغربا) – كالحصول على الأرض، ربما، أو على تاج آخر. فكانت هذه القضايا المرتبطة بالسيادة، ومعها القضايا الأعمّ، المتعلقة بالحرب والسلام، تشكل أهم المواضيع المطروحة على جدول أعمال الدبلوماسيّة التقليدية. وفي الهيكل التركيبـــي المعتمد على الشخصيات إلى حد كبير، كان العاهل يرسل الدبلوماسيون إلى الخارج أساسا لكسب الملوك الآخرين لوجهة نظره. ولذا لم يكن مستغربا أن تطفو على السطح أحيانا بعض الجوانب البغيضة للدبلوماسية، عندما كان الدبلوماسيون يقعون تحت الضغط "**للحصول على نتائج**"، مهما كانت الوسائل المستخدمة لذلك.

وأدّى ذلك إلى تعريف ساخر واحد على الأقلّ للدبلوماسي باعتباره "**رجلا نزيها (كذا) يرسل إلى الخارج ليكذب بالنيابة عن بلده!**" (وهي ملاحظة تعزى في العادة إلى هنري ووطن (Henry Wotton)، الدبلوماسي من عصر الملكة أليزابيث).

غير أنّه من ناحية عامة، سرعان ما اكتشف الناس أنّ النـــزاهة، لا الخداع، هي الأكثر حظا على المدى البعيد لأن تكون مؤثرة في تحقيق الأهداف، مهما كانت المكاسب القصيرة الأمد التي يمكن الحصول عليها بالسلوك الازدواجي المنافق.

ولقد وصلت الدبلوماسيّة التقليدية إلى أعلى أشكالها تطورا، وكانت في أشد حالات تأثيرها كنظام لترتيب العلاقات الدولية في أوروبا، في القرن التاسع عشر. ورغم أنّه من الممكن، مع وجود المعرفة اللاحقة، أن يبالغ المرء في تقدير نجاح الدبلوماسيّة التقليدية في هذه الفترة، فممّا لا شكّ فيه أنّه كانت هناك ظروف خاصة عملت على الإسهام في ذلك النجاح. فأولا كان عدد الدول المشاركة في هذا النظام الدبلوماسي قليلا – خمسا أو

ستا من "**القوى العظمى**" كما كانت تسمّى، قادرة على أن تعمل في انسجام إلى حد غير عادي – ومن هنا فإنّ النظام كثيرا ما كان يشار إليه باسم "**ائتلاف أوروبا**". فقد كانت لها جميعا، بدرجة أكثر أو أقل، مصلحة في الإبقاء على النظام شغالا. ولم تكن بينها انقسامات عقائدية أيديولوجية كبيرة؛ بل لقد كانت تتشاطر مصلحة مشتركة تقوم على عناصر من ثقافة أوروبية مشتركة تشمل اللغة. فربّما لم تكن اللغة الفرنسية مقبولة كليا كلغة مشتركة، ولكنّها كانت بالتأكيد هي اللغة الرئيسية للاتصالات الدبلوماسية. ولعلّ أهم نقطة هي أنّ الدبلوماسيّة قد قدمت مساهمة هامة لما صار يعرف، بشيء من المبالغة التقليدية الكلاسيكية باسم "**قرن السلام**" في أوروبا فيما بين عامي ١٨١٥ و ١٩١٤.

الدبلوماسية الجديدة **New Diplomacy**

ومهما كان مدى نجاح الدبلوماسيّة التقليدية في تشجيع الاستقرار والنظام والسلام في أوروبا القرن التاسع عشر، فإنّ فشلها في منع الحرب العامية الأولى، أو -حسب رأي البعض- دورها الفعلي في اندلاع تلك الحرب قد أدّى إلى الاعتقاد الواسع الانتشار بالحاجة إلى دبلوماسية جديدة. ورغم أنّ هذه كان يشار إليها عموما بالدبلوماسية "**الجديدة**" بعد الحرب العالمية الأولى، فإنّ من المهم أن ندرك بأنّ عناصر من هذه الدبلوماسيّة الجديدة المزعومة كانت ظاهرة للعيان في القرن التاسع عشر، إن لم يكن قبله، وأنّه كانت هناك فترة انتقالية طويلة بين الدبلوماسيّة التقليدية أو القديمة، وبين النظام الجديد الذي نشأ في النصف الأول من القرن العشرين.

غير أنّه بقدر ما كان هناك شيء جديد يمكن التعرف عليه وتحديده في لدبلوماسيّة "**الجديدة**"، فإنّه كان يدور حول فكرتين هامتين (انظر ilton and Langhorne 1995:137). **فأولا**، كان هناك مطلب بأن تكون الدبلوماسيّة **أكثر انفتاحا على التدقيق العام والمراقبة العامة**. وكان اتصال هذا المطلب بالمشاركة العامة في العملية أقلّ من اتصاله بفحوى الدبلوماسيّة وبتقديم المعلومات حول الاتفاقات التي يتم التوصل إليها.

وهذا بدوره ركز الاهتمام على عنصرين مترابطين في الدبلوماسيّة التقليدية راحا يعتبران سببا في مشكلة معضلة، وهما السرّية المفرطة، وحقيقة كون الدبلوماسيين في أغلب الحالات أفرادا من النخبة الاجتماعية - من الأرستقراطية. أمّا الفكرة **الثانية** فكانت

تتصل **بإقامة منظمة دولية** - التي تمثّلت بعصبة الأمم - تعمل بصفتين في وقت واحد، كمنبر دولي لتسوية المنازعات سلميا من جهة وكرادع ضد نشوب حرب عالمية أخرى بتهديد المعتدين المحتملين بعمل جماعي ضدهم، من جهة أخرى.

فمن الناحية التاريخية إذن، **كانت الدبلوماسيّة الجديدة تمثّل الأمل الواسع الانتشار ببداية جديدة بعد عام ١٩١٨**، ولكننا نستطيع أن نميّز هذه الدبلوماسيّة بشكل أكثر تحليلا ومقارنة باستعمال صيغة البنية /العمليات/ جدول الأعمال المستخدمة أعلاه فيما يخص الدبلوماسيّة التقليدية.

البنيـــــة **Structure**

بقيت بنيّة الدبلوماسيّة الجديدة مماثلة في الشكل للدبلوماسية التقليدية إلى درجة أنّ الدول / الحكومات ظلّت هي الممثلين الكبار في هذا النظام الدبلوماسي، وكان يمثّلها دوليا ما أصبح الآن شبكة راسخة من المكاتب الأجنبية والسفارات الدائمة في الخارج. غير أنّه كان هناك تغييران مهمان جديران بالملاحظة، لهما تأثيرات ليس في البنية فحسب، بل في العمليات والقضايا التي ميّزت الدبلوماسيّة الجديدة. فأولا فيما يتعلّق بالبنية؛ **لم تعد الدول هي الممثلين الوحيدين المعنيين**. بل صار يتعيّن عليها، على نحو متزايد، أن تتقاسم المسرح السياسي مع ممثلين آخرين، كالمنظمات الدولية المنخرطة بالدبلوماسية أيضا. وكانت هذه المنظمات على نوعين، حكومية دولية (تكون الحكومات أعضاء فيها) وغير حكومية (يكون الأفراد العاديون والمجموعات أعضاء فيها).

أمّا التغيير الثاني الذي ينبغي ملاحظته فهو أنّ الدول، **والحكومات** بصورة خاصة قد تغيرت فيما يختص **بنطاق أنشطتها**، ومدى سعيها لتنظيم حياة مواطنيها. فبينما كانت في الماضي تقدم لمواطنيها مجرد الأمن المادي، فقد صار لها بعد ذلك اهتمام أوسع برفاهية شعوبها اجتماعيا واقتصاديا. وهكذا شهد القرن العشرون انتقالا هاما من **"الدولة كحارس ليلي"** إلى **"دولة الرفاهية"**.

وكان لذلك تأثيرات في نطاق القضايا التي ترغب / تحتاج الدول إلى التفاوض بشأنها في نشاطها الدبلوماسي الدولي.

العمليات **Processes**

ومن الواضح أنّ المصالح المتغيرة للدول / الحكومات كممثلين دوليين والعدد المتنامي من الممثلين المعنيين من غير الدول، قد غيّرت طبيعة الدبلوماسيّة الجديدة باعتبارها عملية تفاوض. ومن أوضح الأمور أنّها جعلت الدبلوماسيّة **نشاطا أكثر تعقيدا، ينطوي على ممثلين إضافيين ومختلفين**. واستمرّت الدول تتفاوض ثنائيا بعضها مع بعض على أساس دولة – مقابل - دولة. ولكن مجموعات الدول تتفاوض نمطيا على نحو **متعدد الأطراف**، من خلال رعاية المنظمات الحكومية الدولية كعصبة الأمم وخليفتها الأمم المتحدة، وبشكل متزايد، مع اتساع نطاق المنظمات غير الحكومية التي تسعى للتأثير في السلوك بين الدول لتحقيق أغراضها الخاصة بها.

ومرة أخرى، ينبغي التأكيد على أنّ الدبلوماسيّة المتعددة الأطراف لم تكن جديدة، بمعنى أن ما سمي دبلوماسية المؤتمرات بين القوى العظمى كانت من السمات الهامة للدبلوماسية الأوروبية في القرن التاسع عشر. كما أنّ الدبلوماسيّة متعددة الأطراف لم تحل محلّ الدبلوماسيّة الثنائية، ولكنّها صارت حقّا هي الطريقة الطبيعية للدبلوماسية الدولية. ومن حيث إنّ كتمان عملية يشترك فيها ممثلون كثيرون أكثر صعوبة، فإنّ من الإنصاف القول: إنّ الدبلوماسيّة الجديدة كانت عملية أكثر انفتاحا من سابقتها.

جـــدول الأعـــمال **Agenda**

وقد راح جدول أعمال الدبلوماسيّة الجديدة يحتوي على عدد من القضايا الجديدة وكذلك على تأكيد متميز على الأمن العسكري. وصار تجنب الحرب أولوية بينما سعى الدبلوماسيون "**الجدد**" إلى جعل الحرب العالمية الأولى "الحرب لإنهاء كل الحروب". ولكن النشاط الدبلوماسي أخذ يتركّز أكثر من ذي قبل على **قضايا اقتصادية، واجتماعية ورفاهية** تتصل بالرفاهية المادية. وصارت هذه القضايا تعرف بأنّها قضايا **"السياسة الدنيا"**، على عكس قضايا **"السياسة العليا"** الخاصة بالحرب والسلام المرتبطة بجدول أعمال السياسة التقليدية. ولم تعكس هذه القضايا الجديدة المصالح الأوسع للحكومات فحسب، بل عكست أيضا مصالح الممثلين من غير الدول، وهي مصالح كثيرا ما تكون مركزة على أمور أضيق.

أمّا السمة المتميزة الأخيرة لجدول الأعمال **"الجديد"** فهي أنها كثيرا ما كانت تصور **القضايا شديدة التخصص** التي تـــثير علامات استفهام حول كفاية ولياقة التدريب المقدم للدبلوماسيين. ولئن كان التخصص المطلوب من الدبلوماسيين **"الجدد"** يتحدى كفاءتهم، فقد كان هناك اتجاهان آخران يتحديان دورهم المتميز : وهما الدور المباشر الذي كثيرا ما يؤديه الزعماء السياسيون أنفسهم في الدبلوماسية، والاتجاه المتنامي لدى الزعماء السياسيين في فترة ما بين الحربين العالميتين إلى إرسال مبعوثين شخصيين يمثلونهم.

فمن الواضح أنّ الدبلوماسيين المحترفين لم يعودوا هم **"اللاعبين"** الوحيدين المشاركين في **"اللعبة"** الدبلوماسية. فقد صاروا يتمتعون باستقلالية أقل بكثير ممّا كان يتمتع به الدبلوماسيون في فترات سابقة.

دبلوماسية الحرب الباردة **Cold War Diplomacy**

وقد استمرّ عدد كبير من خصائص الدبلوماسيّة الجديدة حتّى الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. والواقع أنّ تعددية الأطراف، وجدول الأعمال المتزايد التخصص صارا أكثر أهمية من ذي قبل. غير أنّه فيما يخص البنى والعمليات المتغيرة، فقد انضم عدد كبير من **الدول الجديدة** إلى نسق من الدول والممثلين من غير الدول كان في الأصل معقدا وذلك عندما حصلت المستعمرات السابقة للقوى الأوروبية على استقلالها. وبما أنّ تلك الدول الجديدة كانت غير عارفة بقواعد الدبلوماسيّة ومبادئها المعتادة فقد أدّى ذلك إلى أولى المحاولات الهامة لإعطائها وضع القانون الدولي، ولا سيّما في **مؤتمر فيينا لعام ١٩٦١ حول العلاقات الدبلوماسيّة** (Berridge 1995:20-31).

ويشير اصطلاح **"دبلوماسية الحرب الباردة"** إلى بعض جوانب الدبلوماسيّة الشديدة التحديد التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية. فمن أواخر أربعينيات إلى أواخر ثمانينيات القرن العشرين، سيطرت على السياسة العالمية المواجهة العقائدية الأيديولوجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. فقد راحت كل من القوتين العظميين، يدعمها حلفاؤها، تسعى إلى **"دحر"** القوّة الأخرى بكل الوسائل ما عدا **"الحرب الساخنة"** - ومن هنا جاءت تسمية **"الحرب الباردة"** لتصف هذا النظام من المواجهة وهذه المجموعة من العلاقات. وكان للنشاط الدبلوماسي المرتبط بهذه المواجهة بين الشرق والغرب بؤرة

مركزية وحيدة فاعلة – وهي **الضرورة المطلقة لتجنب نـــزاع عالمي نووي** يمكن أن يدمّر النظام العالمي. ويمكن وصف أهم عناصر دبلوماسية الحرب الباردة تحت عناوين الدبلوماسيّة النووية، ودبلوماسية الأزمات، ودبلوماسية القمة.

الدبلوماسية النووية Nuclear Diplomacy

تصف الدبلوماسيّة النووية التفاعلات بين الدول المالكة للأسلحة النووية، حيث تهدّد دولة أو أكثر باستخدامها، إمّا لثني خصمها عن القيام بعمل ما، أو لإيقاف عمل قد تمّ الشروع فيه. والقصد الأول معروف على نحو أفضل باسم **الردع**. أما الآخر فيعرف باسم **دبلوماسية الإرغام أو القسر**. وليس هناك جديد بشأن أي من الاستراتيجيتين، بقدر ما كانت الدول تأمل دائما بأنّ من شأن حجم قواتها العسكرية أن يساعدها على إقناع خصومها المحتملين أو ثنيهم من دون استخدامها فعليا في الميدان. غير أنّ ما يميز الدبلوماسيّة النووية هو المدى الذي كان فيه الجانبان في الانقسام الشرقي - الغربي يعتمدان على أسلحتهما النووية لتحقيق أغراضهما، مع سعيهما لتجنب إشعال حرب نووية.

ومع أخذ طبيعة الأسلحة النووية في الحسبان، فقد كانت هناك **مخاطر لم يسبق لها مثيل** مرتبطة بهذا النوع من الدبلوماسية. وكثيرا ما كانت الأزمات تبرز نتيجة لذلك، فتتطلب بدورها استجابة دبلوماسية معينة.

دبلوماسية الأزمات Crisis Diplomacy

وكما هي الحال في الردع، ليس هناك شيء جديد بشأن فكرة الأزمة في العلاقات الدولية - **فالأزمة يمكن تعريفها ببساطة بأنّها فترة قصيرة متوترة يتصوّر فيها أن إمكانية الحرب قد تزايدت على نحو مفاجئ**. غير أنّه في العصر السابق للعصر النووي كانت النتائج المترتبة على أزمة ما أقل خطورة وذلك ببساطة لأنّ اندلاع الحرب نفسها كان نتيجة أقل رهبة في تهديده للنظام الدولي ككل. بيد أنّ أزمة في العصر النووي تتورّط فيها دول مسلحة بأسلحة نووية، هي أخطر على نحو لا حدود له.

والمثال التقليدي على أزمة نووية هو **أزمة الصواريخ الكوبية** في أكتوبر عام ١٩٦٢ عندما أمسك العالم بأنفاسه بشكل يكاد يكون حرفيا بينما كانت القوتان العظيمتان مشتبكتين في مجابهة وجها لوجه على مدى ثلاثة عشر يوما. وفي آخر الأمر تمّ التفاوض على تسوية بين الزعيمين كينيدي وخروتشوف. وأبعدت الصواريخ السوفيتية من كوبا.

ولكن الكارثة في تلك المناسبة كانت وشيكة إلى درجة أنّ الزعماء السياسيين والمحللين السياسيين راحوا يبحثون عن أدلة حول السلوك في تلك الأزمة من أجل معالجة الأزمات اللاحقة في المستقبل بطريقة أكثر فاعلية. وتمّ تحديد مبادئ "**إدارة الأزمات**" وأخذ القادة السياسيون يسعون إلى اتباع هذه الخطوط التوجيهية في الأزمات بعد ذلك (وهذه المبادئ التوجيهية ملخصة بشكل مناسب في Richardson 1994, ch.3).

غير أنّ اصطلاح "**إدارة الأزمات**" ينطوي على بعض المشاكل - كما يشرح ذلك تعليق ريتشاردسون المستفيض (انظر الحقل ١٣:٢) - وكذلك فإنّ كثيرا من المحللين، بمن فيهم ريتشاردسون يفضلون الآن اصطلاحا تقليديا أكثر هو "**دبلوماسية الأزمات**" لوصف الاتصالات الدقيقة وعملية التفاوض التي تنطوي عليها الأزمات. ومن هذا المنظور فإنّ أهمّ حصيلة لأزمة الصواريخ الكوبية ليست هي قائمة المبادئ التوجيهية لإدارة الأزمات في المستقبل، بل الاتفاق على إقامة "**الخط الساخن**" وهو الربط بين موسكو وواشنطن باتصال مباشر - يكون من شأنه زيادة فرص التفاوض على حلّ مباشر إلى أقصى الحدود بين الطرفين الرئيسيين.

الحقل ١٣ : ٢ إدارة الأزمات

إنّ اصطلاح [إدارة الأزمات] كثيرا ما يفسر على أنّه يعني ممارسة ضبط النفس لتقليل مخاطر الحرب. غير أنّ هذا الاستخدام يطمس المشكلة المركزية التي تواجه صناع القرار في أزمات العصر النووي - وهي أنّ كل طرف يسعى، في الوقت نفسه، إلى ملاحقة هدفين يحتمل أنهما غير متناسبين: وهما فرض إرادته على الخصم، وتجنب حرب نووية في الوقت ذاته. فيتعين على "**إدارة الأزمات**" أن تعالج التوتر بين الهدفين، ولكن ذلك يبرز الطبيعة المشكوك فيها للمفهوم نفسه.

ويتم تجاوز أزمات الاختيار باستخدام اصطلاح "إدارة" الذي يلمح إلى ظلال من المعاني الخاصة بالعقلانية التقنية والكفاءة.

دبلوماسية القمة Summit Diplomacy

ولئن كان **"الخط الساخن"** قد قدّم وصلة اتصالات مباشرة بين القوتين العظميين، فإنّ دبلوماسية القمّة تصف **شكلا مباشرا من الاتصال بين رؤساء الحكومات أو الدول** أصبح طريقة منظمة من الاتصال أثناء الحرب الباردة. ومرة أخرى، علينا أن نلاحظ أنّ **"عقد مؤتمرات القمّة"** ليس جديدا. بل إنّه حتّى قبل تطوير السفارة المقيمة وجهاز الدول الحديثة، فإنّ الاجتماعات المباشرة بين القادة السياسيين كانت شيئا طبيعيا تماما.

غير أنّ لقاءات القمّة في الحرب الباردة كانت تعكس الظروف الخاصة لتلك الفترة. فأولا، بينما كانت الاتصالات من أي نوع صعبة بسبب الانقسامات العقائدية الأيديولوجية، فقد كان الزعماء السياسيون حريصين على أن يظهروا أنهم ملتزمون بالسلام. وفي غياب الاتصال الدبلوماسي المنتظم بين الشرق والغرب، فإنّ اجتماعات القمّة في أوائل أيام الحرب الباردة كانت تسهّل الاتصالات في المناسبات حتّى ولو لم يحدث تفاوض حقيقي. فمؤتمرات القمّة مثل القمّة الرباعية في جنيف عام ١٩٥٥ كانت لها **قيمة رمزية** هامة. وفيما بعد، عندما أدركت القوتان العظيمتان أنّ لديهما مصالح مشتركة، وبالتالي أساسا للتفاوض، فقد قدّمت لقاءات القمّة **منبرا للمفاوضات** حول الحد من التسلح، على سبيل المثال، كان كبير القيمة. كما أنّ الاتفاقات الموقعة في سلسلة من اجتماعات القمّة بين القوتين العظميين في أوائل سبعينيات القرن العشرين أعطت مادة هامة لتخفيف التوترات الدولية التي اشتهرت باسم **الانفراج (détente)**. وتبعت ذلك سلسلة من لقاءات القمّة بين القوتين العظميين من منتصف الثمانينيات فصاعدا أدّت دورا هاما في إيصال الحرب الباردة إلى نهايتها.

الدبلوماسية بعد الحرب الباردة Diplomacy After the Cold War

مثّلت نهاية الحرب الباردة تغيرا كبيرا ومفاجئا في السياق الدولي الذي تدار ضمنه الدبلوماسية. ذلك أنّ نهاية الصراع العقائدي الأيديولوجي بين الشرق والغرب وزوال الاتحاد السوفيتي قد رفع مستوى التوقعات الشعبية حول ما يمكن تحقيقه بالدبلوماسية والتفاوض. كما تمّت إثارة **تفاؤل جديد** حول حلّ كثير من المشاكل الدولية بإشارات من الولايات المتحدة إلى إمكانية إقامة **نظام عالمي جديد**.

وبدا أنّ النجاح في طرد القوات العراقية الغازية من الكويت عام ١٩٩١ بواسطة تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة، وتصادق عليه قرارات الأمم المتحدة يقدّم نموذجا مناسبا للمستقبل.

ولكن التفاؤل سرعان ما حلّ محله إدراك بأنّ نهاية الحرب الباردة ربّما تكون قد حلّت بعض المشاك، ولكن هناك مشاكل أخرى كانت فترة الحرب الباردة لم تفعل لها شيئا سوى إخفائها عن الأنظار. فانهيار يوغسلافيا والنـــزاع بين أجزاء الاتحاد السوفيتي السابقة في النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين قدما حالات توضيحية لما يمكن تسميته **مشاكل ما بعد الحرب الباردة** على جدول الأعمال الدولي.

غير أنّه مع اقترابنا من الألفية يمكن تمييز الدبلوماسيّة بطريقتين. فأولا صارت الدبلوماسيّة الآن **عالمية في نطاقها بشكل حقيقي** لأول مرة. فقد انتهت الانقسامات العقائدية الأيديولوجية التي كانت فعّالة في استبعاد عدد كبير من الدول والممثلين الدوليين الآخرين من التفاعل الدبلوماسي **"الطبيعي"** أثناء فترة الحرب الباردة.

وثانيا يمكن تمييز الدبلوماسيّة المعاصرة بكونها **متنوعة ومعقدة**. وفيما يخص الفئات التحليلية المستخدمة في هذا الفصل حتّى الآن، فإنّ هناك ممثلين متعددي الأطراف منخرطين (وهم تنوع كبير من الممثلين من الدول وغير الدول)، وعمليات معقدة متعددة الأطراف وثنائية تعمل عملها، وتشمل مادة الدبلوماسيّة جدول أعمال أوسع من ذي قبل بكثرة قضاياه التي كانت ذات مرة لا تبرز – إذا أتيح لها البروز على الإطلاق– إلاّ على جدول أعمال سياسي محلي.

النقاط الرئيسية

- الدبلوماسية مفهوم هام في السياسة العالمية. فهي تشير إلى عملية من الاتصال والتفاوض بين الدول والممثلين الدوليين الآخرين تمكنهم من التعاون.
- بدأت الدبلوماسيّة في العالم القديم ولكنّها اتخذت شكلا يمكن تمييزه اعتبارا من القرن الخامس عشر فصاعدا مع إقامة السفارة الدائمة.

- وبحلول نهاية القرن التاسع عشر كانت جميع الدول تحتفظ بشبكة من السفارات الدائمة في الخارج، متصلة بوزارات الخارجية في أوطانها. وصارت الدبلوماسيّة مهنة راسخة ثابتة.
- كانت الحرب العالمية الأولى "**خطا فاصلا**" في تاريخ الدبلوماسية. وأدى الفشل الملحوظ للدبلوماسية في منع هذه الحرب إلى المطالبة بدبلوماسية "**جديدة**" تكون أقل تكتما وأكثر خضوعا للرقابة الديمقراطية. وكشفت الحرب العالمية الثانية حدود الدبلوماسيّة "**الجديدة**".
- تتصل دبلوماسية الحرب الباردة بالفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية عندما سيطرت على العلاقات الدولية مواجهة عالمية بين القوتين العظميين وحلفائهما. فأنتجت الحاجة الملزمة إلى تجنب حرب نووية، مع استمرار متابعة المصالح الوطنية ومصالح الحلفاء، شكلا دقيقا وخطرا جدا من أشكال الدبلوماسية.
- أفرزت نهاية الحرب الباردة مزاجا متفائلا مفاده أنّ بوسع الدبلوماسيّة حلّ جميع المشاكل الرئيسية الدولية وأنّ بالإمكان إقامة "**نظام عالمي جديد**".
- إنّ دبلوماسية ما بعد الحرب الباردة هي عملية معولمة حقيقية، ولكنّها تبقى عملية معقّدة ومتنوعة وصعبة الإدارة بطبيعتها.

الدبلوماسية والسياسة الخارجية Diplomacy and Foreign Policy

كما ورد في المقدمة، فإنّ الدبلوماسيّة لا تقتصر على مساعدتنا على فهم السياسة العالمية ككل، ولكنّها تكشف أيضا، من منظور آخر، شيئا كثيرا عن **سلوك الممثلين** في نظام عالمي للسياسة الدولية. إنّ تركيز هذا الفصل هو على **العلاقة بين الدبلوماسيّة والسياسات الخارجية للدول**. ولكن ينبغي أن يكون ظاهرا من المناقشة أعلاه أنّ الدول ليست هي الممثلة الوحيدة في النظام. أمّا دور الدبلوماسيّة في سلوك الممثلين من غير الدول فسوف يتم استعراضه في آخر هذا القسم.

صنع السياسة الخارجية وتنفيذها

The Making and the Implementation of Foreign policy

إنّنا بحاجة أول الأمر إلى تحديد مكان الدبلوماسيّة ضمن ما يسمى **عملية السياسة الخارجية** للدول. وهناك مرحلتان كبريان في تلك العملية – هما **صنع** السياسة و**تنفيذها** (أو ممارستها). ويشير رأيّ بسيط إلى أنّ صنع السياسة الخارجية هو عمل الحكومة. والسياسة الخارجية مهمة لتحقيق المصالح الوطنية للدولة إلى درجة أنّ أعلى أعضاء الحكومة هم الذين يشرفون على عملية السياسة الخارجية. فبعد اتخاذ القرارات، يسلمونها إلى وزارات الخارجية لتنفيذها. **فالدبلوماسية واحدة من مجموعة من الأدوات التي تنفذ القرارات من خلالها**، وتتحقّق عبرها أغراض السياسة (التي تضعها القيادة السياسية أيضا).

وهذه صورة مطمئنة، بمعنى أنّ الساسة يضعون الأهداف ويتخذون القرارات الهامة. فإذا تمّ انتخابهم فإنّ ذلك يشير إلى إمكانية السيطرة الديمقراطية على السياسة الخارجية – من حيث المبدأ على الأقل. أمّا **جهاز الموظفين البيروقراطي في السياسة الخارجية**، وهو غير منتخب طبعا، فهو يلعب دورا مساعدا، وغير سياسي، ومؤثرا على نحو جوهري أساسي. غير أنّ هذه الصورة مثالية، وليس من المحتمل أن تتمشى مع الحقائق العملية في دول معينة. وكما سنرى، فإنّ صنع السياسة الخارجية وتنفيذها لا يمكن فصلهما بسهولة. ويمكن فصل المرحلتين لغرض التحليل ولكنهما من الناحية العملية جزآن من عملية مستمرة ومتفاعلة.

الدبلوماسية كأداة للسياسة Diplomacy as Policy Instrument

هناك شعبة متخصّصة في كلّ حكومة مكرسة للسياسة الخارجية. وهذه في العادة تتخذ شكلا مؤسسيا هو **وزارة الخارجية**، مع موظفين متفرغين. ففي بريطانيا مثلا فإنّ الإدارة ذات الصلة هي وزارة الخارجية والكومونولث، وفي الولايات المتحدة، تؤدي وزارة الدولة (**الخارجية**) المهام ذاتها. ويعرف الموظفون المختصون فيهما باسم موظفي السلك الدبلوماسي وموظفي السلك الخارجي على التوالي. **وترتبط كل وزارة خارجية بشبكة من السفارات في الخارج**. وهذه بدورها تشكّل **الآلة الدبلوماسيّة** للحكومة. وإذا حدّدنا المهام الأساسية التي تؤديها هذه الآلة، فإنّنا سنلاحظ فورا أنّها لا تتصل بالتنفيذ

فقط، بل بصنع السياسة الخارجية. وإذن فالدبلوماسية كنشاط حكومي لا تشير إلى أداة سياسية فحسب، بل تتصل أيضا بعملية صنع السياسة وتنفيذها بأكملها.

وهناك خمس مهمات كبرى تؤديها هذه الآلة الدبلوماسية:

- **جمع المعلومات**
- **تقديم المشورة بشأن السياسات**
- **التمثيل**
- **التفاوض**
- **تقديم الخدمات القنصلية**

فالمهمتان الأوليتان جوهريتان **لصنع** السياسة الخارجية. والمعلومات والبيانات هي المواد الأولية للسياسة الخارجية. وإنّ جزءا من عمل الدبلوماسيين في الخارج هو جمع المعلومات وإرسالها في تقارير إلى القيادة السياسية في بلدانهم. والمعلومات ذات الصلة بصنع السياسة يمكن تجميعها من مصادر رسمية وغير رسمية. فالمصادر الرسمية تشمل أجهزة الإعلام المحلية والتقارير الحكومية.

أمّا المصادر غير الرسمية فتشمل الاتصالات الشخصية مع النخبة السياسية المحلية وباقي **السلك الدبلوماسي** - أي الممثلين الدبلوماسيين للدول الأخرى المقيمين في ذلك الموقع. كما يمكن استقاء بعض المعلومات من مصادر مكتومة، ولكن كثيرا من الدول قد خصّصت وحدات من المخابرات وظيفتها تزويد حكومات بلدانها بالمعلومات المحصورة التداول.

بالنظر لتوسع جدول أعمال السياسة الخارجية الحديثة، كما ورد في القسم الأول من هذا الفصل، فقد اتسع نطاق المعلومات التي تتطلبها الحكومة لأغراض صنع السياسة اتساعا كبيرا وسريعا ومفاجئا. وبما أنّ كثيرا من تلك المعلومات متخصصة، فإنّ من الطبيعي الآن أن يتمّ إلحاق ممثلين مدرّبين يسمون **الملحقين بالسفارات الكبيرة** (كما يوحي بذلك اسمهم). وهؤلاء قد يشملون ملحقين تجاريين، وعلميين، وعسكريين، وزراعيين أو ثقافيين، أو خليطا مناسبا ذا صلة من هؤلاء، بحسب الطبيعة المحددة للعلاقة بين الأطراف.

ومن الصعب الفصل بين مهمة **جمع المعلومات** وإعداد التقارير السياسية، وبين تقديم **النصيحة أو المشورة السياسية** المتوقع أن يقدّمها الدبلوماسيون إلى قيادتهم السياسية. ذلك أنّ جزءا من الغرض من وجود ممثلين دائمين في الخارج هو زيادة معرفتهم بالبلد الذي يقيمون فيه وقدرتهم على استخدام هذه المعرفة، مع مهارات وتجارب أخرى لتفسير البيانات و"**تلميع**" تقاريرهم. فهم يجرون تقييمات بشأن التطورات المحتملة، كما يتنبأون بالاستقبال الذي يحتمل أن تلقاه سياسات الحكومة الوطنية. وكثيرا ما ينطمس التمييز بين تقديم المشورة وصنع السياسة بالفعل، ولا سيّما حول القضايا الصغرى. وحتّى بالنسبة للقضايا الأكثر أهمية فإنّ المعلومات والمشورة التي يعطيها الدبلوماسيون سوف تحدّد الخيارات المتصورة المتاحة **وتنظيم خيارات** القيادة السياسية في آخر الأمر.

ولئن كان الدبلوماسيون يسهمون في عملية صنع السياسة بتقديم المعلومات والمشورة، فإنّ الآلة الدبلوماسيّة تقدم أداة سياسية مهمة لها صلة بتنفيذ السياسة عن طريق مهام **التمثيل، والتفاوض والخدمات القنصلية**. فالسفارات لا تقتصر على تمثيل الحكومة في الخارج، بل إنّها تمثّل كذلك المصالح الأوسع لدولة وطنها، وهي مصالح تتجاوز المجال السياسي الضيق. فالسفير وموظّفوه يحاولون الحفاظ على علاقة طيبة مع الدولة المضيّفة، وإقامة شبكة من العلاقات مع النخب المحلية، والحضور في المناسبات الاحتفالية والأحداث ذات الصلة التي تحتاج مصالح وطنهم إلى التشجيع فيها - كالمعارض التجارية مثلا. ذلك أنّ مكانة السفارة وحجمها يقدمان تمثيلا رمزيا للأهمية المعطاة للعلاقات مع البلد المضيّف. كما أنّ زيادة عدد الدبلوماسيين أو إنقاصه يمكن استخدامه سياسيا للإشارة إلى وضع العلاقات الحالي، أو للإشارة إلى وجود مشاكل، كما توضح الحالات في الحقل ١٣ -٣.

وهناك جدل في أنّ **التفاوض** هو أهم وظيفة للآلة الدبلوماسية. وهذا يشمل أنشطة شتى، من التشاور البسيط - المعروف باسم "**تبادل وجهات النظر**" — إلى المفاوضات المفصلة حول قضية محددة. وقد يعطى الدبلوماسيون المحترفون زمام القيادة في المفاوضات، أو قد يؤدون دورا داعما، إذا كان الزعماء السياسيون أو مبعوثون آخرون مشتركين فيها. وكلّما تطلبت دول موافقة دول أخرى لأي غرض كان، فإنّ الدبلوماسيّة هي الأسلوب المستخدم لتحقيق اتفاق قد يكون أو لا يكون مكتوبا.

إنّ القدرة على إقناع الحكومات الأخرى هي شيء مركزي في فن الدبلوماسية، وفي بعض المناسبات قد يكون الإقناع ذاته كافيا. غير أنّه كثيرا ما تكون هناك حاجة إلى بعض الضغط و/أو قد تتفق الأطراف المعنية على تسوية وعلى تعديل مواقفها الأصلية. وقد يتخذ الضغط أشكالا متنوعة، بما في ذلك فرض قيود زمنية على المفاوضات، أو السعي لعزل الدولة الأخرى دبلوماسيا، أو التهديد، في الحالات الشديدة، بقطع العلاقات الدبلوماسية.

الحقل ١٣-٣ : الدبلوماسيّة بالطرد
في مايو ١٩٩٦، بادرت الحكومة البريطانية إلى أعمال دبلوماسية مصممة للتعبير عن السخط، واتخذت ضدها إجراءات مماثلة. ففي الحالة الأولى، طلبت الحكومة الروسية إبعاد أربعة دبلوماسيين بريطانيين من سفارتهم في موسكو بزعم أنهم تورطوا في التجسس. وفي ردّ من نوع "**واحدة بواحدة**"، للحفاظ على الشرف لدى الجانبين، طلبت الحكومة البريطانية بعدئذ إعادة أربعة دبلوماسيين روس في لندن إلى بلادهم. وقيل على نطاق واسع: إنّه لو لم تكن العلاقات الأنجلو - روسية جيدة على وجه العموم في ذلك الوقت لكان من شبه المؤكد أن ينجم عن ذلك ترحيل أعداد أكبر. وفي حالة ثانية منفصلة طردت الحكومة البريطانية ثلاثة دبلوماسيين من السفارة السودانية بلندن. ولم تكن حالات الطرد ناجمة عن مشاكل في العلاقات الثنائية، بل كانت استجابة لقرار من مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات دبلوماسية وسفرية على السودان بسبب القلق من تواطؤ النظام العسكري السوداني في أعمال إرهابية. وبالإضافة إلى الترحيل، طلب من الدبلوماسيين السودانيين الباقين أن يعطوا إشعارا مسبقا بأي رحلات يعتزمون القيام بها خارج لندن. وحرم أعضاء الحكومة السودانية والعسكريون السودانيون من الحصول على تأشيرات دخول.

أمّا المهمة الأخيرة، وهي تقديم **الخدمات القنصلية**، ففيها عنصران للثاني منهما علاقة مباشرة أكثر بالدبلوماسية كأداة سياسية. وأول نوع من النشاط القنصلي ينطوي على عمل **لدعم المواطنين في الخارج وحمايتهم**. وهذا العمل، بالإضافة إلى تجهيز

طلبات الهجرة من المواطنين في البلد المضيّف، يمكن معالجته بصورة منفصلة عن عمل السفارة.

وأمّا النوع الثاني من العمل القنصلي فهو مخصّص للعمل التجاري، **ودعم العلاقات التجارية مع الدول المضيّفة**. وقد تزايد هذا النوع من العمل بشكل كبير ومفاجئ في السنوات الأخيرة، وكثيرا ما تقوّم السفارات، جزئيا على الأقلّ من حيث قدرتها على زيادة تشجيع صادرات أوطانها ونشاطها التجاري على وجه العموم.

الدبلوماسية وأدوات السياسة الأخرى

Diplomacy And Other Policy Instruments

لقد بينّا أنّ الدبلوماسيّة أداة سياسية هامة بحد ذاتها. وقد يكون الإقناع أو "**الدبلوماسية المحضة**" كافيين لتحقيق أغراض الدولة. غير أنّ الحالة السائدة نموذجيا هي أنّ الدبلوماسيّة مرتبطة بأدوات سياسية أخرى لإنتاج ما يسمى "**الدبلوماسية المختلطة**". وهنا **تصبح الدبلوماسيّة قناة اتصالات يتم من خلالها نقل استخدام أدوات أخرى**، أو **التهديد باستخدامها، إلى الأطراف الأخرى**. ولقد تعلمت الدول منذ زمن طويل أنّ الإقناع كثيرا ما ينجح إذا ارتبطت به سياسة "**العصا و الجزر**". وهناك ثلاثة أنواع أخرى من الأدوات السياسية التي يمكن استخدامها بطرق متنوعة، إما **كمكافآت أو كعقوبات محتملة** في محاولة لضمان سلوك مطواع مؤات في طرف آخر.

فأولا يمكن التهديد **بالقوة العسكرية** أو نشرها لإعطاء التفاوض "**عضلات**". فقد ظلّت الدول تستخدم مزيجا من القوّة الدبلوماسيّة والعسكرية زمنا طويلا إلى درجة أن هذه الأدوات صار يمكن اعتبارها الأدوات التقليدية للسياسة الخارجية. غير أنّ أخطار الحرب المتنامية جعلت الدول المتقدمة على الأقل تبحث عن أدوات بديلة لتقوية موقفها في المفاوضات.

فالإجراءات الاقتصادية أداة ثانية ليست جديدة هي الأخرى - إذ إن الدبلوماسيّة التجارية لها تاريخ طويل. ولكن التجارة والمساعدات قد استخدما على نحو متزايد منذ الحرب العالمية الثانية للتأثير في نتيجة المفاوضات. وكلاهما يمكن التهديد به أو استخدامه كعصا أو كجزرة، بمعنى أنّ كلا منهما يمكن عرضه أو سحبه، منحه أو منعه.

أمّا **الأداة الثالثة** فهي الأحدث من حيث الاستعمال، ويمكن تسميتها التخريب. ففي حين تسعى الأدوات الأخرى إلى التأثير في الحكومات المستهدفة، فإنّ التخريب يختلف من حيث كونه يركّز على مجموعات مستهدفة ضمن دول أخرى بهدف نسف حكومة تلك الدولة أو إسقاطها. ويمكن أن يشمل التخريب أساليب شتى، بما فيها الدعاية، وأنشطة المخابرات، وإعطاء المساعدة إلى المجموعات المتمردة (انظر الحقل ١٣-٤). وبما أن الكتمان يحيط عادة بهذه الأنشطة – إذا أريد لها أن تكون فعّالة – فإنّ هذه الأداة، على وجه الدقة، ليست مرتبطة بالعملية الدبلوماسية.

ومن الواضح أنّ فعّالية الدبلوماسيّة المختلطة في تحقيق أغراض السياسة تعتمد على عوامل متنوعة تشمل الهدف المنشود، وطبيعة "**الخلطة**"، وتوافر أدوات معينة والتكاليف المرتبطة باستخدام أدوات معينة وما إلى ذلك. وفيما يتعلّق بأي أداة أو أدوات يتم اختيارها، فإنه ينبغي ملاحظة أنه يظل للدبلوماسية مكانة مفضلة، لأنّ لها مزايا معينة بالمقارنة مع أدوات أخرى – حتّى لو احتاجت إلى أنّ تكملها أدوات أخرى لتكون مؤثرة.

الحقل ١٣-٤ : الدبلوماسيّة عن طريق التخريب
في سبتمبر ١٩٧٠، انتخب سلفادور اللندي رئيسا لتشيلي، وهو أول زعيم ماركسي يجري انتخابه ديمقراطيا. وقررت الولايات المتحدة فيما بعد استخدام جميع الوسائل عدا الغزو العسكري للإطاحة بحكومة اللندي لأسباب أيديولوجية. تمّ استخدام مزيج من الأدوات الدبلوماسيّة والاقتصادية والتخريبية دعما لسياسة تفضي إلى زعزعة الاستقرار. وعزلت تشيلي دبلوماسيا عزلا فعّالا عن المجتمع الدولي. واستخدم نفوذ الولايات المتحدة لدى المصارف الدولية لحجب قروض اقتصادية عن تشيلي وبات الاقتصاد التشيلي في حالة من الفوضى. وأصيب النحاس الذي هو مادة التصدير الرئيسية في البلد بالشلل التام. وتمّ توفير مبلغ يقرب من ثمانية ملايين دولار لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية للقيام بتدخل داخلي سري في تشيلي. وتمّ تمويل أحزاب المعارضة السياسية ومجموعات شبه عسكرية معادية لأللندي كما حدثت سلسلة إضرابات أدّت إلى الشلل، بما في ذلك الإضراب الشهير الذي قام به أصحاب الشاحنات في سنة ١٩٧٢.

وأخيرا أطيح بحكومة اللندي بانقلاب في سبتمبر ١٩٧٣ وقتل اللندي (انظر Herch 1983, chs. 21,22).

فأولا : إنّ الموارد الدبلوماسيّة **متاحة** وجاهزة. فكل الدول وغيرها من الممثلين تملك مقدرة ما على الاتصال بالممثلين الآخرين. ورغم أنّ الدول الأقل نموا عاجزة عن تحمل إقامة شبكة واسعة من التمثيل الدبلوماسي، فإنّ هناك تعويضا عن ذلك إلى حدّ ما باستخدامها للمنظمات الدولية للتعبير عن مصالحها واهتماماتها. وعلى عكس ذلك، قليلة هي الدول التي لديها سلسلة من الأدوات الأخرى المتاحة للاستعمال، باستثناء أقوى الدول.

وثانيا: تقترن بالدبلوماسية بتكاليف قليلة نسبيا. وبينما قد يعتبر استخدام أدوات أخرى شيئا غير مقبول سياسيا في ظروف معينة – ولا سيّما القوّة العسكرية، فإنّ الدبلوماسية، كما يرى هوكنغ وسميث (Hocking and Smith)، تعتبر على نطاق واسع شيئا مشروعا "بسبب ارتباطها بالتفاوض والمصالحة اللذين لهما قيمة باعتبارهما من أعراف السلوك الدولي"(١٩٩٠:٢٠٥).

الدول والممثلون الآخرون – إدارة الدبلوماسيّة متعددة الأطراف

States and Other Actores – The Management of Multilateral Diplomacy

لقد ركّزت المناقشة في هذا الجزء حتّى الآن على الدبلوماسيّة باعتبارها أداة لسلوك الدول – على ما كان يدعى في العادة "**حرفة السياسة**" للتأكيد على السيطرة التقليدية للدول باعتبارها من الممثلين الدوليين. غير أنّه قد تمّ التوضيح في الجزء الأسبق المعني بالتطور التاريخي لنظام دبلوماسي عالمي بأنّ الدول لم تعد هي الممثلين الوحيدين على الصعيد الدولي. وتبقى الدبلوماسيّة الثنائية سمة بنيوية هامة لتلك العملية، ولكنّها راحت تستكمل بأشكال من الدبلوماسيّة متعددة الأطراف، مع مشاركة خليط من الممثلين من الدول وغير الدول. فكيف يتصرف الممثلون من غير الدول؟ وكيف تقوم الدول وغير الدول بإدارة نظام معقّد من الدبلوماسيّة متعددة الأطراف؟

وفيما يتعلّق بالسلوك، كما ورد ضمنيا أعلاه، فإنّ الممثلين من غير الدول يتصرفون دبلوماسيا بالطريقة نفسها التي تتصرّف بها الدول إلى حدّ كبير. وقد لا يكون لديهم الجهاز الدبلوماسي الواسع الذي يقوم بسلسلة واسعة من المهام، كما طوّرته الدول على مدى سنوات كثيرة، ولكنهم جميعا يمتلكون بعض القدرة وآلية بدائية على الأقل – سواء كانوا منظمات حكومية دولية مثل هيئة الأمم المتحدة أم ممثلين غير حكوميين مثل الشركات الكبرى متعددة الجنسيات – للتعبير عن مصالحهم، وحشد مواردهم للتأثير في نتيجة المفاوضات. بل إنّ كثيرا من هؤلاء الممثلين لديهم قدرة على التأثير في العملية الدبلوماسيّة أكثر من قدرات الدول الصغيرة.

غير أنّه ينبغي الملاحظة بأنّ متطلبات الدبلوماسيّة متعددة الأطراف اليوم تفرض قيودا على قدرة جميع الممثلين على السيطرة على النتائج. وسبب ذلك، كما نوقش آنفا، لا يقتصر على كون هذه العملية متنوعة ومعقدة، حيث يتفاوض ممثلون متعددو الأدوار حول سلسلة من القضايا أوسع من ذي قبل (وكثيرا ما تكون تلك القضايا فنية). بل إنّ **السياق** الذي تجري فيه تلك المفاوضات قد تحول بصورة جذرية من خلال **مستويات الترابط المتداخل والاعتماد المتبادل بين المجتمعات** (وهذا جزء من تعريف العولمة المناقش في فصول سابقة) وتأثير **الثورة في تقنية المواصلات** التي غيّرت الدبلوماسيّة تغييرا جذريا كعملية وكأداة للسياسة على حدّ سواء، بعدد من الطرق المختلفة.

والنتيجة أنّ الدبلوماسيّة متعدّدة الأطراف صارت أقل من شـكل فني تقليدي، مع إعطاء قيمة أعلى للمهارات التفاوضية و"**الفوز**" وصارت على نحو متزايد عملية إدارة لها ممثلون يسـعون إلى التوصل إلى تسـويات عن طريق عملية تكيف وتعديل. ويقدم غيلبرت وينهام (Gilbert Winham) تلخيصا ممتازا لهذه التغيرات، وهناك اقتباس مطول منه (انظر الحقل رقم ١٣ -٥).

الحقل ١٣ -٥ دبلوماسية الترابط

يمثّل التفاوض الدولي الحديث خليطا متداخلا من الأنظمة الكبرى. فمن الشائع اليوم الملاحظة بأنّ العالم آخذ في التحول إلى عالم من الترابط – وأنّ أحد أعراض هذا الترابط هو أنّ هناك مشاكل سياسية واقتصادية معقدة تتم معالجتها على نحو متزايد على مستوى تفاوض دولي بدلا من اقتصارها على المستوى المحلي. والمفاوضات اليوم تعمل

كامتداد لعمليات صنع السياسة الوطنية، بدلا من التمثيل الدبلوماسي الرسمي بين عاهلين.

كما أنّ عدد الناس المشاركين في التفاوض الدولي قد تزايد زيادة كبيرة، فكان من عواقب ذلك نـــزع الصفة الشخصية عن العملية. وليس من المحتمل أن يكون لـــ"المشاعر الحقيقية" للزعماء والدبلوماسيين الأهمية نفسها التي كانت معهودة فيها ذات مرة. ولكن من الخطأ الافتراض بأنّ الشخصيات لا علاقة لها – خصوصا أنّها تتجمع في مواقع مختلفة لصنع القرار.

في العهود السابقة كان من المتعارف عليه أن يوصف التفاوض بأنّه فن. وهو ما يزال فنّا حقا. ولكنه الآن أقرب إلى فن الإدارة كما تمارسه هيئات الموظفين البيروقراطيين الكبيرة منه إلى فن المخاتلة والكتمان كما كان يمارسه الكردينال مازاران (Winham 1997)، كما أعيد طبعه في (Sondermann et al., 1979:135).

النقاط الرئيسية

- تلعب الدبلوماسيّة دورا هاما في سلوك السياسة الخارجية للدول وغيرها من الممثلين.
- يملك الممثلون الهامون جميعا آلية دبلوماسية تؤدي وظائف هامة تسهم في صنع السياسة الخارجية وتنفيذها.
- تنطوي الدبلوماسيّة الصرفة على إقناع الممثلين الآخرين بعمل ما تريده أو عدم عمل ما لا تريده. ولكي تكون الدبلوماسيّة فعّالة ومؤثرة، فإنّها قد تحتاج إلى أنّ تكملها أدوات أخرى. ولكن المهارات التفاوضية مركزية ذات أهمية لفن الدبلوماسيّة التقليدية.
- إنّ الدبلوماسيّة المشفوعة بأدوات أخرى (عسكرية، اقتصادية، تخريبية) تسمى الدبلوماسيّة المختلطة. هنا، تصبح الدبلوماسيّة قناة اتصالات يتم عبرها الإعراب لأطراف أخرى عن استخدام أدوات أخرى، أو التهديد باستخدامها.
- للدبلوماسية فوائد معينة بالمقارنة مع أدوات أخرى، بما في ذلك التوفر الغزير والكلفة المنخفضة.

- في المفاوضات الحديثة المتعددة الأطراف تناقص كون الدبلوماسيّة شكلا فنيا وتزايد كونها عملية إدارة تعكس مستويات عالية من الترابط بين المجتمعات.

الخــــاتمــــة

لقد حاول هذا الفصل أن يظهر أنّ الدبلوماسيّة ليست مفهوما غامضا، وأنها لا تصف سلوكا دوليا يهم المؤرخين الدبلوماسيين وحدهم. ومن المؤكّد أنّها كعملية دولية وكأسلوب وآلة، قد سبقت نظام الدول الحديث. ثمّ أدّت دورا مركزيا في تطوير نظام الدول وتشغيله لمئات السنين.

واليوم، مع تكيفها مع متطلبات النظام العالمي المعاصر، فإنّها تستمر في تقديم إسهام هام للاستقرار والتعاون في ذلك النظام. غير أنّ الدبلوماسيّة ليست ترياقا شافيا لكل شيء. فهي لا تستطيع أن تضمن التعاون، ولكنّها تستطيع أن تقدم التسهيلات والمهارات لجعله يحدث. والمشكلة الآن هي أنّ الأنظمة الدبلوماسيّة صارت من التعقيد والتنوع بحيث أصبح من الجوهري توفّر سلسلة من المهارات تتجاوز تلك التي كان يحشدها الدبلوماسي التقليدي.

أســئـلــة

١. ما الفرق بين الدبلوماسيّة باعتبارها "**عملية**" والدبلوماسية باعتبارها "**أسلوبا**"؟
٢. ما هي العناصر الجوهرية في " **الدبلوماسيّة التقليدية**"؟
٣. ما "**الجديد**" في "**الدبلوماسية الجديدة**"؟
٤. ما الفرق بين "**دولة الحارس الليلي**" و"**دولة الرفاهية**"؟ وكيف يؤثّر هذا الفرق في جدول أعمال الدبلوماسية؟
٥. ما الذي كان متميزا في "**دبلوماسية الحرب الباردة**"؟
٦. ما الفرق بين "**إدارة الأزمات**" و"**دبلوماسية الأزمات**"؟
٧. ما هي "**آلة**" السياسة الخارجية؟ وما المهمة التي تؤديها؟
٨. ما الفرق بين الدبلوماسيّة "**الصرفة**" و" الدبلوماسيّة **المختلطة**"؟

٩. ما هي العوامل التي تقرّر أنّ الدبلوماسيّة سوف تنجح أو لا تنجح في تحقيق أهداف طرف ممثل من الأطراف؟

١٠.ما هي الخصائص الجوهرية للدبلوماسية متعددة الأطراف في نظام معولم من السياسة العالمية؟

مراجع أخرى للقراءة

Barston, R. P., *Modern Diplomacy* (London : Longmans, 1988).

هذا تلخيص مفيد للدبلوماسية كأداة سياسية للدول المتصلة بعملية السياسة الخارجية. إنه كتاب دراسي يستهدف على وجه الدقة الطلبة غير المتخرجين الذين لا يملكون معرفة مسبقة تذكر.

Berridge, G. R., *Diplomacy : Theory and Practice* (Hemel Hempstead : Harvester Wheatsheaf, 1995).

هذا كتاب دراسي موجه إلى الطلبة الخريجين. ومع ذلك فإنّ فيه مادة مفيدة للطلبة الذين لم يتخرجوا بعد، حول أشكال الدبلوماسيّة وعملية التفاوض.

Hamilton, K., and Langhorne, R., *The Practice of Diplomacy* (London : Routledge, 1995).

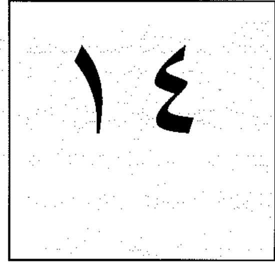
يبحث هذا الكتاب الرصين بتفصيل كبير تطور النظام الدبلوماسي الحديث ونموه. وهو ممتاز في التفاصيل التاريخية وسياق الدبلوماسيّة المتغير.

Richardson, J. L., *Crisis Diplomacy : The Great Powers Since the Mid-Nineteenth Century* (Cambridge : Cambridge University Press, 1994).

هذا أشمل كتاب عن دبلوماسية الأزمات تمّ نشره حتّى الآن. ففيه سلسلة واسعة من دراسة الحالات من فترة ما قبل الأسلحة النووية وكذلك دراسة نقدية هامة لـــ "إدارة الأزمات".

Watson, A., *Diplomacy : The Dialogue Between States* (London : Methuen, 1982).

دراسة هامة للدبلوماسية كتبها ممارس سابق. وهي تدافع بقوّة عن وجوب استمرار كون الدبلوماسيّة ذات صلة بحل مشاكل السياسة العالمية المعاصرة.



الأمم المتحدة والمنظمة الدولية
The United Nations and International Organization

بول تايلور

(Paul Taylor)

- تاريخ موجز عن الأمم المتحدة
- المشاكل داخل الدولة والمشاكل فيما بين الدول
- الأمم المتحدة والأوضاع داخل الدول
- الأمم المتحدة والمحافظة على النظام الدولي
- الأمم المتحدة والتدخل ضمن الدول
- الأمم المتحدة وأشكال الانخراط داخل الدول
- الأمم المتحدة، السيادة والاعتراف
- السيادة واختصاص المنظمة الدولية
- تصنيف أدوار الأمم المتحدة في تسعينيات القرن العشرين
- الخاتمة

دليـل القارئ

تتألّف الأمم المتحدة من مجموعة من المؤسّسات الدولية، وتشمل الجهاز المركزي، والوكالات المتخصصة، مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية، وما يسمى بالصناديق والبرامج، التي تتضمّن مؤسّسات مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة **(اليونيسيف)** وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. يجادل هذا الفصل بأنّ تغيرا قد طرأ على عمل هذه المؤسّسات ودورها في المجتمع الدولي منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين. فقد أخذت على عاتقها نطاقا متزايدا من المهام، ولكنّها أصبحت أيضا أكثر انخراطا بكثير داخل الدول، وغالبا ما يكون ذلك من دون موافقة الحكومات المضيّفة.

يعكس هذا التطوّر التغيرات في وجهات النظر بشأن العلاقة بين ما يحدث داخل الدول وما يحدث فيما بينها. ولكن يعني هذا أيضا أنّ تحقيق العدالة للأفراد ينظر إليه بازدياد على أنّه ملازم للنظام الدولي – يمكن أن تؤدّي العيوب الخطيرة في مجال حقوق الإنسان، أو في الرفاه الاقتصادي إلى توتر دولي، وتسهم في نزاع بين الدول. وقد أدّى هذا التطور إلى تحديات لوجهات النظر التقليدية بشأن التدخل داخل الدول والطريقة التي تبرر بها سيادتها.

ويختتم هذا الفصل بتصنيف المهام التقليدية للأمم المتحدة، والمهام الأحدث عهدا والمشاكل التي ترافق تنفيذ كل من المهام الأقدم والمهام الجديدة تنفيذا أكثر كفاءة.

سوف يحتاج الطالب إلى اللجوء إلى ثبت المراجع للعثور على بيانات تفصيلية للبنود المدرجة تحت هذه العناوين الثلاثة.

ويهتم هذا الفصل بصورة رئيسية بالعلاقة بين المهام المتغيرة والنظام الدولي، بدلا من الاهتمام بتفاصيل المهام نفسها.

تاريخ موجز عن الأمم المتحدة A Brief History of the United Nations

أنشئت الأمم المتحدة عند نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة مبادرات اتخذتها حكومات الدول التي قادت الحرب ضد ألمانيا واليابان، أي: بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، والتي كانت مصممة على البناء على تجربة عصبة الأمم من فترة ما بين الحربين، ولكن أيضا على تصحيح المشاكل التي وجدت في المنظمة السابقة.

وانضمت اليها في البداية إحدى وخمسون دولة أخرى، بما فيها فرنسا والصين، ومنذ ذلك الحين، حافظت على مدى السنوات على عضوية شبه عالمية.

وبحلول منتصف تسعينيات القرن العشرين، كان هناك ما يقرب من ٢٠٠ دولة عضو. **"وبمفارقة معاكسة، ترأست الأمم المتحدة، التي تماهت في أذهان الكثيرين بالنزعة الدولية، الانتصار العالمي لفكرة الدولة ذات السيادة"**(١)

إنّ غاية الأمم المتحدة الرئيسية هي حفظ السلم والأمن الدوليين بمعنى ثني الدول عن مهاجمة بعضها بعضا ووضع إجراءات مقابلة فيما إذا حدث ذلك. ولكن أشارت الوثيقة التأسيسية للأمم المتحدة، الميثاق، أيضا إلى احتياجات ومصالح الشعوب. وتمّ التأكيد في المقدمة على ما يلي: **"نحن شعوب الأمم المتحدة قد آلينا على أنفسنا أن نؤكّد من جديد إيماننا بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية"**

وقال المؤسّسون في الفقرة ٢ من المادة الأولى: "إنّهم عازمون على إنماء "العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها وكذلك اتخاذ التدابـــير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام". وهكذا فإنّ الميثاق أخذ في الاعتبار الشعوب والدول.

يمكن فهم ترتيبات الأمم المتحدة بوصفها تطورات تختلف عن ترتيبات عصبة الأمم، إذ لم يكن في العصبة تقسيم واضح للمسؤوليات بين اللجنة التنفيذية الرئيسية **(مجلس العصبة)** وجمعية العصبة حيث كانت جميع الدول ممثلة. وعلى نحو مغاير في الأمم المتحدة، فإنّ مجلس الأمن، الذي كان يتألّف في البداية من إحدى عشرة دولة، ومن ثم، في سنة ١٩٦٥، من خمس عشرة دولة، قد أوكلت إليه بقوّة مسؤولية رئيسية لحفظ السلم والأمن الدوليـــين.

ويفترض أن تتخذ القرارات بأغلبية تسعة أصوات من بين الأصوات الخمسة عشر ويمكن لكل عضو من الأعضاء الدائمين الخمسة، أي: الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفييتي **(روسيا لاحقا)**، والصين، ممارسة حق النقض **(الفيتو)**. وتمّ الاتفاق على أنّ امتناع أحد الأعضاء الدائميـــين عن التصويت لن يعتبر بمثابة فيتو. لم تكن توجد في العصبة آلية لتنسيق إجراءات عسكرية أو اقتصادية ضد دول مارقة، والأمر الذي كان أحد أسباب ضعف العصبة، إذ كانت الدول تخشى أن تتعرّض للضرر إذا تعيّن عليها

العمل منفردة ومنفصلة استجابة لتوصيات عصبة الأمم. وعلى نحو مغاير، يقضي ميثاق الأمم المتحدة بتشكيل جيش بالاتفاق بين مجلس الأمن والدول الموافقة تقوده لجنة أركان حرب من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن. ويمكن لمجلس الأمن أن يطلب تقيد الأعضاء بمقتضى المادة الخامسة والعشرين.

يمثّل الأمن الشغل الشاغل للأمم المتحدة بالمعنى الضيق للمنظمة، أي الجهاز المركزي، ومقره نيويورك، والذي يوجد مجلس الأمن داخله. ولكن أنشئت مؤسّسات أخرى إلى جانب مجلس الأمن، وكانت بدورها تطورات نشأت عن ترتيبات العصبة. وقضى الميثاق بوجود جمعية ممثلين عن جميع الأعضاء، تسمى الجمعية العامة، التي أصبحت الآن الموافقة على قراراتها في المسائل الهامة بأغلبية الأصوات: اتبعت جمعية العصبة قاعدة الإجماع.

وطوّرت كلتا المؤسستين صيغا أكثر عملية، مثل توافق الآراء والاتفاق من دون تصويت بناء على مبادرة من رئيس الجمعية. ولكن بما أنّ قرارات الجمعية العامة لا تتخذ بالإجماع بالضرورة، فهي تعتبر بمثابة توصيات بدلا من قرارات ملزمة، مع عدد قليل من الاسـتثناءات، مثل التصويت على الميزانية في اللجنة الخامسة. وكان هذا قرارا اتخذ بأغلبية الأصوات.

ولا يجوز للجمعية العامة اتخاذ إجراء في مسألة مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، رغم أنّه في سنة ١٩٥٠، تمّ من خلال قرار اتخذته الجمعية العامة بعنوان الاتحاد من أجل السلم، إدخال إجراء يمكن بموجبه تحويل بند من المجلس إلى الجمعية إذا لم يتمكن المجلس من اتخاذ إجراء. وبالإضافة إلى اللجنة الخامسة، توجد للجمعية خمس لجان أخرى للمجموع يمكنها أن تتصرّف حيال مسائل معينة، قانونية واقتصادية واجتماعية وما إلى ذلك.

ويتضمّن الجهاز المركزي أيضا الأمانة العامة، ويرأسها الأمين العام، الذي عهدت إليه مسؤولية إدارة أنشطة الجهاز المركزي، مثل خدمة اجتماعات مجلس الأمن والجمعية العامة. كما تتولّى الأمانة العامة، بناء على توصية الأجهزة الأخرى، عددا من المهام البحثية، وبعض المهام شبه الإدارية، التي أصبح من بينها دعم أنشطة حفظ السلام أمرا هاما على نحو خاص بحلول منتصف تسعينيات القرن العشرين. ولكن دورها بيروقراطي بصورة أساسية ويعوزها النفوذ السياسي وحق اتخاذ مبادرات مثل ما تتمتّع به مثلا

مفوضية الاتحاد الأوروبي (انظر Taylor 1996a). والاستثناء الوحيد لهذا هو سلطة الأمين العام نفسه، إذ بمقتضى المادة التاسعة والتسعين من الميثاق عليه أن ينبّه مجلس الأمن إلى حالات يحتمل أن تهدد السلم والأمن الدوليين.

إنّ هذه المادة التي تبدو غير ضارة للوهلة الأولى، هي الأساس القانوني للتوسع اللافت للنظر للدور الدبلوماسي للأمين العام، مقارنة مع دور أسلافه في عصبة الأمم. وبسبب ذلك، فقد خول السلطة بأنّ ينخرط في نطاق واسع من المجالات، بما في ذلك المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والأزمات الإنسانية التي يمكن أن تفسّر تفسيرا فضفاضا على أنّها تنطوي على تهديد للسلم.

للأمانة العامة والجمعية العامة مهام أيضا إلى جانب مؤسسة أخرى في الجهاز المركزي هي ــ المجلس الاقتصادي والاجتماعي – للإشراف على أنشطة عدد كبير من المؤسّسات الدولية الأخرى التي شكلت ما أصبح يعرف باسم منظومة الأمم المتحدة. بالإضافة إلى الجهاز المركزي، تتألّف هذه الأخيرة من نوعين رئيسيين من المؤسسات، أي **الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج** (انظر المربع ١٤-١).

وتضم الوكالات المتخصصة مؤسّسات شهيرة، مثل منظمة الصحة العالمية، منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة التي لديها دساتيرها الخاصة بها.

الحقل ١٤-١ تركيبة نظام الأمم المتحدة		
النظام المركزي	الصناديق والبرامج	الوكالات المتخصصة
مجلس الأمن المكون من ١٥ عضوا	برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP)	منظمة الصحة العالمية (WHO)
المجلس الاقتصادي والاجتماعي المكون من ٥٤ عضوا	صندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)	منظمة الأغذية الزراعة (FAO)
الجمعية العامة لمندوبي الدول الأعضاء	صندوق الأمم المتحدة لأنشطة السكان (UNFPA)	منظمة العمل الدولية (ILO)
الأمانة العامة للأمم	مؤتمر الأمم المتحدة	منظمة الأمم المتحدة للتنمية

المتحدة برئاسة الأمين العام	للتجارة والتنمية (UNCTAD)	الصناعية (UNIDO)
	برنامج الغذاء العالمي (WFP)	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة(UNESCO)
	صناديق وبرامج كثيرة أخرى	وكالات كثيرة أخرى
ملاحظة١: تعتمد الصناديق والبرامج بشكل رئيسي على التبرعات ويشرف عليها النظام المركزي على نحو أوثق لاسيما بعد A/48/16 z في ١٩٩٣ (انظر الحقل١٤-٣) **ملاحظة٢**: تتمتّع الوكالات باستقلال دستوري عن النظام المركزي وترتبط بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي لكنها لا تتلقى تعليمات منه أو من الجمعية العامة ولها أيضا ميزانيات مقيمة على نحو مستقل ولها جمعياتها وأجهزتها التنفيذية الخاصة.		

وميزانيات يجري تقييمها بانتظام، ورؤساؤها التنفيذيون، وجمعيات ممثلي الدول. وتتمتّع باكتفاء ذاتي دستوريا وماليا وسياسيا ولا تخضع للسيطرة المباشرة للأمم المتحدة.

إنّ الصناديق والبرامج أقرب بكثير إلى الجهاز المركزي، بمعنى أنّ ترتيبات إدارتها تخضع لإشراف الجمعية العامة المباشر ويمكن تعديلها بقرار من الجمعية، والأهم من كل ذلك، أنها تمول إلى حدّ كبير على أساس طوعي. وقد جاءت بوجه الإجمال ردًا على فشل تنسيق نشاطات اجتماعية واقتصادية لم تكن تندرج بوضوح في نطاق مسؤولية أي من الوكالات، وبالتالي برزت بسبب التغيرات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية العالمية بعد إنشاء الوكالات التي أهمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) (انظر الحقل ١٤-١).

حاول واضعو الميثاق إدخال تحسينات على آليات العصبة للإشراف على المؤسّسات الاقتصادية والاجتماعية. وكانت العصبة قد أوكلت مسؤولية ذلك إلى جمعيتها، ولكن وافق واضعو الأمم المتحدة على إنشاء جهاز أصغر هو المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٥٤ عضوا) للقيام بهذه الوظيفة الأكثر تخصصا.

وعينت الجمعية العامة هذا الجهاز الذي هو مسؤول تجاهلها. وجاءت هذه التغيرات في الأمم المتحدة مقارنة مع العصبة، نتيجة التفكير من منطلقات وظيفية أكثر من السابق، ولكنّها لم تمنح المجلس الاقتصادي والاجتماعي السلطات اللازمة للإدارة على نحو فعّال.[٢] فقد جرى تخويله بموجب المواد ٦١-٦٦ من الميثاق فقط إصدار توصيات إلى الوكالات واستلام تقارير منها.

ونتيجة لذلك، فإنّ تاريخ المنظمات الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة هو تاريخ البحث عن أساليب لتحقيق إدارة فعّالة. وبالتالي، أصبحت منظومة الأمم المتحدة، متعددة المراكز، وتعنى باستمرار بمشاكل التنسيق، إذ تتشكّل من عدد كبير من مؤسّسات مميزة دستوريا لديها دافع قوي لكي تعمل بصورة مستقلة (انظر Taylor 1995).

لم يتم قط العمل بالترتيبات المبينة في الفصل السابع من الميثاق فيما يتعلّق بمعالجة دولة معتدية، حيث إنّه لم يكن ممكنا في أواخر أربعينيات القرن العشرين التوصل إلى اتفاق حول قوّة الأمم المتحدة وفقا لبنود الميثاق.

وتلا ذلك سلسلة من الإجراءات المرتجلة شملت:

أولا، إجراء تنفيذيا وافق بموجبه مجلس الأمن على منح سلطة لوكيل يقوم مقامه، كما حدث في كوريا في أوائل الخمسينيات وفي حرب الخليج في أوائل التسعينيات، عندما قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها بالعمل بصورة أساسية.

ثانيا، هناك حفظ السلم الكلاسيكي الذي يشمل قوّة تابعة للأمم المتحدة، ينشئها عادة مجلس الأمن، تحت قيادة الأمم المتحدة، توضع بين طرفي النـــزاع بعد وقف لإطلاق النار. ولا تلجأ قوّة كهذه إلى استخدام القوّة إلا للدفاع عن النفس، ويتم إنشاؤها بموافقة الدولة المضيّفة ولا تضم قوات من القوى الكبرى.

واستخدمت هذه الآلية لأول مرة، بالمعنى الدقيق لحفظ السلم، في نوفمبر ١٩٥٦، حينما ادخلت قوّة في مصر لتسهيل خروج القوات البريطانية والفرنسية من منطقة قناة السويس، ومن ثمّ للمرابطة بين القوات المصرية والإسرائيلية. (وكانت القوّة الأولى هي الاستثناء من حيث إنّها أنشئت بقرار من الجمعية العامة.) وبعد ذلك التاريخ، كان هناك تدفق مطرد لقوات كهذه وزاد عددها بعد انتهاء الحرب الباردة في أواخر الثمانينيات. كما

حصل تراخ في القواعد الأساسية ممّا أسفر عن عدد من المشاكل (انظر Mayall 1996).

وثالثا، بعد أواخر الثمانينيات، أصبحت الأمم المتحدة أكثر انخراطا في حفظ النظام الدولي وذلك للمساعدة على حلّ مشاكل الفوضى داخل الدول. وزاد انهماك أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج، فضلا عن نطاق واسع من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية الأخرى في أعمال تعتبر ذات صلة بحفظ النظام الدولي.

وكانت المهمة الأمنية ولا تزال هي المهمة الرئيسية. ولكن في حين كانت تفسر أثناء الحرب الباردة على أنّها تهتمّ بمصالح الدول بالمعنى الضيق، وبمقاومة العدوان والدفاع عن الحدود، فقد برز لاحقا تفسير أوسع. واتسع نطاق معنى مصالح الدول بحيث اختلطت بمصالح الشعوب. وكان هذا اللبس بالطبع موجودا في الميثاق ولكن الحرب الباردة كانت قد سترته. وهذا موضوع يتكرّر ذكره طوال هذا الفصل.

يناقش هذا الفصل ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: هو تطور أساليب جديدة لحفظ النظام الدولي، وبخاصة تلك الأساليب التي انطوت، بعد انتهاء الحرب الباردة، على انخراط للمنظمة الدولية بطريقة أكثر مباشرة داخل الدولة.

والثاني: هو مشكلة التوفيق بين منح نطاق أوسع من الصلاحيات للأمم المتحدة ومؤسّسات دولية أخرى وبين سيادة الدول.

والثالث: يختتم هذا الفصل بتصنيف الأدوار التقليدية والمتطورة للأمم المتحدة وطرق تحسين مساهمتها.

- أنشئت الأمم المتحدة لصون السلم بين الدول بعد الحرب العالمية الثانية.
- عكست، من جوانب عدة الدروس المستخلصة من سابقتها، عصبة الأمم.
- لم يكن الجهاز المركزي سوى جزء من منظومة الأمم المتحدة.

المشاكل داخل الدولة والمشاكل بين الدول

Problems within the State and Problems between States

وفقا لمقالة بقلم **Hedley Bull**، فإنّ **النظام** بين الدول، و**العدالة** داخل الدول، غالبا ما يستبعد أحدهما الآخر: أي: أنّ السعي لتحقيق أحدهما يميل إلى استبعاد الآخر (انظر **Bull** 1977). وبحلول أواخر التسعينيات، طرأت تغيرات في العلاقة بين هذين المفهومين الرئيسيين عكستهما وشجعتهما ممارسة الأمم المتحدة: هناك معايـير يتوقّع من الدولة تلبيتها وتشمل توفير حدّ أدنى مقبول من نوعية العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

ويعود أحد أسباب ذلك إلى زيادة الاعتراض على الحجّة الواقعية الكلاسيكية القائلة: إن ما يجري داخل الدول ليس من شأن أي جهة خارجية. ومن الملائم تماما أن يحاول المجتمع الدولي تصحيح انتهاكات حقوق الإنسان حيث إنّ المجتمع الأخلاقي العالمي لا يتجزأ: للأفراد في سائر أنحاء العالم حقوق مشتركة ويدين كل فرد بالتزامات للآخر. وتفسر هذه الحقوق بازدياد على أنّها تعني الحقوق السياسية والمدنية على السواء، فضلا عن الحق في الحصول على موارد مثل الغذاء والماء والرعاية الصحية والسكن. ورغم أنّ جهود الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ليست كافية تماما في هذا الصدد، فقد زاد قبول مبدأ انخراطها من أجل تعزيز هذه الحقوق.

ولكن كان يفهم أنّ أي انتهاكات لحقوق الأفراد هي أحد الأسباب الرئيسية لتعكير العلاقات بين الدول: انعدام العدالة الداخلية قد يؤدّي إلى حدوث اضطراب دولي. ونتيجة لذلك، فقد زاد تحدّي الأمر التقليدي المفروض على سلوك الدبلوماسيين بوجوب تجاهل الشؤون الداخلية للدول التي يتعاملون معها من أجل صون الاستقرار الدولي. وحصل قلق متزايد جرّاء وجود معيار مزدوج من التسامح بين الدول على حساب عدم التسامح داخل الدول. وكانت لا تزال هناك فائدة في الأساليب القديمة ولكن التغير الذي طرأ على المناخ الأخلاقي واضح. فقد عزّزت الأمم المتحدة الإدراك الحسي بأنّ السعي إلى تحقيق العدالة للأفراد أحد أوجه المصلحة الوطنية.

وبالتالي، فإنّ وجهة النظر التي تبنتها الإدارة الأمريكية في سنة ١٩٩٦ من أن الإجراء الذي اتخذته دعما للعدالة في البوسنة والهرسك كان جزءا من مصلحة الولايات المتحدة الوطنية وليس خيانة لها، ويعزى جزئيا إلى أفعال الأمم المتحدة، وما تولده من

توقعات. فالمنظمة تذكر الأمريكيين باستمرار بالعلاقة الإيجابية بين النظام والعدالة، ونتيجة لذلك، يكنّ لها الأمريكيون اليمينيون المناوئون لسياسة التعاون بين الدول كرها شديدا. (٣)

إذا كان هناك تضارب واضح المعالم بين مدارك المصلحة الوطنية والسعي إلى تحقيق العدالة، فإنّ المصلحة الوطنية لها الأولوية، ولكن كثيرا ما يتعذر تفسير هذا الخيار بمثل هذه العبارات الشديدة الوضوح.

يتم، في عدد متزايد من الدول، الدفاع عن المساهمات في أنشطة مثل **حفظ السلم** أو **التدخل الإنساني** انطلاقا من المصلحة الوطنية. وبالفعل، جرى تدعيم الواعز الأخلاقي بالانخراط والصلة بالمصلحة الوطنية: قبلت دول مثل كندا أن الالتزام بتطوير قدرتها على حفظ السلم، هو السبيل الأخلاقي، ولكنه التزام يمكن تبريره أيضا على أنّه يعكس المصلحة الوطنية واكتسبت كندا مركزا في المجتمع الدولي من خلال هذه المساهمات، وبسبب ذلك تستطيع أن تضغط بقوة تتجاوز ثقلها في الأمم المتحدة.

واستجاب اليابانيون للضغط الأدبي الراسخ في صميم المصلحة الوطنية عندما ساهمت اليابان جوهريا في تحمل نفقات الانخراط البريطاني في حرب الخليج. لا يمكن تفسير هذا الإجراء الاستثنائي إلا من حيث التوفيق بين المبادئ الأخلاقية والمصلحة. بالنسبة لبعض الدول، أصبحت السمعة في سياق الأمم المتحدة مصلحة وطنية مهمة. فقد أراد اليابانيون أن يكونوا مواطنين صالحين في ذلك السياق، لأن من شأن هذا أن يساعد على مسعاهم لنيل العضوية الدائمة في مجلس الأمن.

المثال التالي يلقي بعض الضوء: إنّ عدم محاولة إيقاف جارك عن قتل زوجته حين تكون قادرا على فعل ذلك أمر بغيض أخلاقيا. ولكن قد يكون أيضا في مصلحتك القيام بعمل ما إذا كان عدم القيام به يؤدّي إلى إضعاف النظام القانوني، وإلى انخفاض قيمة العقارات في الحي!

وعلى نقيض ذلك، فإنّ التصرف أخلاقيا قد يحسن مركزك الشخصي ويساعد على انتخابك لمجلس المقاطعة. باتت الأفعال الأخلاقية والمصلحة الوطنية مترابطة عندما يمثل النجاح داخل منظمة مشتركة قيمة: الإحساس بأنّ ما كان مشتركا قد انتقل إلى تلك النقطة. وحقّقت الأمم المتحدة في هذا الصدد مركزا متقدما أكثر بكثير من عصبة الأمم: إنّه ناد

يكتسب إحراز النجاح فيه أهمية، وهو تطوّر يمكن أن يعزى إلى المعنى المتغير للمكان الاجتماعي في المجتمع الدولي.

إنّ التغيرات التي طرأت على الاتصالات وتكنولوجيا نقل المواد والناس حول العالم، زادت من اعتبار إنكار وجود حي (جوار) عالمي أمرا شاذا.

الحقل ١٤ -٢ مفاهيم رئيسية
المساءلة: الوضع الذي يتضمن الالتزام بتوضيح وتبرير فعل أو أفعال لجهات أخرى. **الولاية / الاختصاص:** حقّ التصرف في مجال معين. ويمكن منح هذا الحق من قبل حكومة إلى منظمة دولية، لكن هذا لايعني أنّه تمّ نقل المسؤولية الأساسية، بل مجرد أن المنظمة الدولية مخولة بالتصرف نيابة عن الدولة. **الصناديق والبرامج:** مؤسّسات تخضع لإشراف الجمعية العامة وتعتمد على تبرعات الدول وغيرها من الأطراف المانحة. **العدالة:** معاملة الأفراد التي يمكن تبريرها من منطلق الإنصاف والأخلاق، استنادا إلى معايير حقوق الإنسان أو الرفاه الاقتصادي أو الاجتماعي. في هذا الفصل يفسّر هذا المصطلح تفسيرا واسعا ليشمل المعايير المقبولة فيما يتصل بحقوق الإنسان والأوضاع الاقتصادية، مثل الغذاء الكافي والسكن والرعاية الصحية. **المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية:** انظر الحقل ١٥ -١٢ **التدخل:** حين يوجد انخراط مباشر في دولة من قبل طرف فاعل خارجي بغية تحقيق نتيجة مفضلة من جانب الجهة التي تقوم بالتدخل من دون موافقة الدول المضيّفة. في هذا الفصل توضع كلمة "**التدخل**" ضمن أقواس صغيرة حين لا يكون من الواضح ما إذا كانت الموافقة قد منحت. وبخلاف ذلك يتم استخدام كلمة **تدخل** من دون أقواس **الانخراط:** حين تقوم جهة خارجية، مثل منظمة دولية، بالتصرف داخل دولة من الدول بموافقة أو عدم موافقة تلك الدولة.

النظام: حين تكون العلاقة بين الأطراف الفاعلة، مثل الدول، مستمرة ويمكن التنبؤ بها والسيطرة عليها ولا تتصف بالعنف أو الاضطراب أو الفوضى.

الاعتراف: عملية اعتراف، تقوم بها في الوقت الراهن فرادى الحكومات وبشكل مستقل، بمركز كيان آخر بوصفه شخصية اعتبارية، ممّا يمنحه إجازة بالتصرف في المجتمع الدولي، وإبرام العقود مع أعضاء ذلك المجتمع. ويتجلّى الاعتراف في الوقت الراهن بإقامة علاقات دبلوماسية وتبادل السفراء وقبول عضوية الطرف الآخر في الأمم المتحدة.

السيادة: وضع لازم في الدول لا تخضع فيه لأي سلطة أعلى منها. وتعد حكومة الدولة ذات السيادة مسؤولة في خاتمة المطاف عن مواطنيها. أما من الناحية العملية فكثيرا ما كانت السيادة مشروطة. فمن الناحية الداخلية تخضع الحكومات للمعايير التقليدية.

ومن الناحية الخارجية قد تعني الشروط أنّ الحكومات حرّة نوعا ما في أن تتصرف بشكل مستقل. والحكومة ذات السيادة حرة في أن تختار ضمن إطار هذه التقاليد والمعايير

الوكالات المتخصصة: هي مؤسّسات دولية لها علاقة خاصة مع النظام المركزي للأمم المتحدة لكنها مستقلة دستوريا ولها ميزانياتها المقيّمة ورؤساء تنفيذيون ولجان وجمعيات مندوبي جميع الدول الأعضاء.

النقاط الرئيسية

- بات من الأصعب على الدول والدبلوماسيين القبول بأنّ ما يحدث داخل الدول أمر لا يهم أي طرف آخر.
- بات من الأكثر شيوعا أن تعتبر الحكومات العضوية الفاعلة في الأمم المتحدة على أنّها تصب في خدمة مصالحها الوطنية فضلا عن كونها أمرا صائبا.
- ساعدت نهاية الحرب الباردة على تعزيز هذا الموقف.

الأمم المتحدة والأوضاع داخل الدول

The United Nations and Conditions within States

ولكن لم يكن الحال هكذا دائما. فقد ساعدت الأمم المتحدة في الماضي على تعزيز وجهة النظر التقليدية التي تعطي الأولية للنظام الدولي على العدالة بطريقتين رئيسيتين. فلقد نبهت الحرب الباردة بين الشرق والغرب الدول الأعضاء إلى شأن خطر طرح مسائل حول أوضاع سيادة الدول.

إنّ المقالة الشهيرة التي كتبتها Jean Kirkpatrick التي أوصت بتحمل الدكتاتوريات البغيضة في أمريكا اللاتينية من أجل محاربة الشيوعية كانت على الأقل تقريرا معقولا عما كانت عليه الحالة في واقع الأمر: تحملت الولايات المتحدة الأنظمة اليمينية غير المستساغة في أمريكا اللاتينية، لأنّ تلك الأنظمة كانت مناوئة للسوفييت، لأن تدخل الشرق أو الغرب في مجال الآخر يهدّد بتصاعد النــزاع. (٤)

إنّ تدخّل أحد الطرفين في المجال الذي يخصه شخصيا يهدد بالفعل بخلق فرص للطرف الآخر. وقد أدّى انتهاء الحرب الباردة إلى تقليص خطر إمكانية أن يصبح أي تعزيز للعدالة سياقا للمنافسة بين الدولتين الأعظم. إن الصين هي الوريث الرئيسي لتقليد تفكير الحرب الباردة، وإنّ أي عودة إلى القطبية الثنائية للقوتين الأعظم، بحيث تحل الصين محل الاتحاد السوفييتي، من شأنها إحياء هذا السبب للتردد بشأن العدالة.

وعكست الأمم المتحدة أيضا مطالب المستعمرات بأنّ تصبح دولا ورفعت الحق في صفة الدولة فوق أي اختبار من اختبارات قابلية البقاء، مثل وجود أمة، وأداء اقتصادي ملائم، وإمكانية الدفاع، أو فرصة تحقيق العدالة للمواطنين. جرى إعلان هذا الحق غير المشروط في الاستقلال في الإعلان الصادر عن الجمعية العامة في شهر ديسمبر ١٩٦٠ بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، والذي تمت الموافقة عليه بأغلبية ٩٠ صوتا من دون أي معارضة وامتناع ٩ دول عن التصويت. وفي المراحل التالية لإزالة الاستعمار، كثيرا ما ناسب هذا القوى الإمبريالية السابقة، مثل بريطانيا، التي أصبحت أكثر حرصا على التخلص من مستعمراتها (انظر Drower 1992). وبرز عرف مفاده أن مطالب النخب في الدول المفترضة يمكن أن تكون دلالة كافية على الحماسة الشعبية، حتّى عندما تكون النخب محتالة والمطالب مضللة. جرى عدد قليل من المحاولات لاختبار هذا عبر وسائل مثل إجراء استفتاء سابق للاستقلال.

كان Charles Beitz من أوائل الذين شككوا في هذه اللامبالاة من جانب الدول الإمبريالية عندما استنتج، تحديا للصحة السياسية في السبعينيات، أنّ صفة الدولة ينبغي ألا تكون غير مشروطة: يتعين إيلاء اهتمام لحالة الأفراد في أعقاب الاستقلال، ويمكن لهذه الاعتبارات أن تعني أنّ الاستقلال في الظروف القائمة غير مقبول: ستكون الغالبية في وضع أسوأ (انظر Beitz 1979). قدم Michael Waltzer وTerry Nardin حججا أدّت إلى استنتاجات مماثلة: مفادها أنّ الدول كيانات مشروطة من حيث إنّ حقها في الوجود ينبغي أن يعتمد على معيار أداء فيما يخص مصالح مواطنيها (Waltzer 1977; Nardin 1983). ساعدت هذه الكتابات بالتأكيد على تغيير المضمون الأخلاقي للدبلوماسية.

بالطبع لم يكن الصدام بين مبادئ العدالة ومبادئ المصلحة الوطنية متواصلا قط. بل ظهر أحيانا كرد فعل على الواقع القاسي للمجتمع الدولي. إن مهارة الدبلوماسي الذي يرغب في اتباع سياسة خارجية أخلاقية تتمثّل في تجنب حالات يتعين اتخاذ خيار صعب بشأنها، لأن الخيار سيتم حتما لخدمة المصلحة الوطنية. (٥)

ولكن الأمم المتحدة في دورها الجديد توفر بديلا لهذا الخيار الصارخ. يمكن توقع أن تنقذ الوكالة الدولية الضمير الوطني من خلال عمل شيء ما بشأن الإخفاقات الأخلاقية التي تقتضي المصلحة الوطنية أن يتجاهلها الدبلوماسي. وأصبحت لحظة الاختيار هي لحظة الإلهام بازدياد: فقد أطلقت الحملة الأخلاقية التالية التي وجدت الدول تجاهلها يزداد صعوبة. وبحلول أواخر التسعينيات، أصبحت الأمم المتحدة دينامية المجتمع الكوزموبوليتاني حسبما تخيله Kant. فالضمير كان بحاجة إلى وكيل وكانت الأمم المتحدة هي ذاك الوكيل.

لذلك، فإنّ العلاقة الجديدة بين النظام والعدالة هي إلى حدّ كبير نتاج ظروف معينة: نهاية الحرب الباردة، نهاية فترة بناء الدولة، والشروط المحددة المرتبطة بإزالة الاستعمار، وبالطبع التعلق بتوقعات جديدة ووضع مطالب جديدة على الأمم المتحدة. إنّ كون الأمم المتحدة قد حقّقت درجة من النجاح يوضّح أن بوسعها أن تحقّق نتائج أفضل بمزيد من الجهد ومزيد من الموارد.

وبالتالي، فإنّ مسألة الالتزام بالأمم المتحدة لم تكن مجرد مسألة التزام بمثل أعلى، وإنما مسألة التأكد قدر الإمكان بأنّ شيئا ما كان قد نجح يمكن أن يحقق نتائج أفضل. لم

يبلغ العالم قط هذه النقطة قبل ذلك. وبعد الفشل في تحقيق ما تمت محاولة تحقيقه، لا يمكن أن تكون هناك عودة سهلة إلى معايير النجاح القديمة: سيظلّ لدى العالم إلى الأبد توقعات أعلى حتّى وإن كانُ محكوما على هذه التوقعات بأن تكون مخيبة للآمال باستمرار.

النقاط الرئيسية

- ثبطت الحرب الباردة وعملية إزالة الاستعمار الأمم المتحدة عن الانخراط داخل الدول انخراطا أكثر فاعلية.
- شكّك الباحثون المعنيون بالنظرية الدولية بالمعتقد القويم السابق القائل: إنّ الأفراد في الدول الجديدة هم بالضرورة أفضل حالا بعد الاستقلال.
- أصبحت الأمم المتحدة مركزا للضمير العالمي

الأمم المتحدة والمحافظة على النظام الدولي

The United Nations and Maintaining International Order

في منتصف تسعينيات القرن العشرين، كثيرا ما كانت كلمة **الحكم** تستخدم بالإشارة إلى المنظمات الدولية ولكن لم يحصل اتفاق حول المقصود من هذا المفهوم. في هذا الفصل، سوف يعتبر هذا المفهوم بمثابة دلالة على خطوة نحو *حكومة* عالمية *شرعية* يتم توضيحها بالإشارة إلى التمييز بين النظام والعدالة. لقد عكس استخدام كلمة حكم في أواخر التسعينيات الرأي القائل: إنّ هناك بعض المؤسّسات الدولية، مثل الأمم المتحدة، التي اكتسبت بعض مهام الحكومة الشرعية، ولكن ليس جميع مهامها.

إنّ أحد مقاييس تطور الحكومة الشرعية هو الاهتمام المستمر بتحقيق العدالة للأفراد داخل الدولة. ويعني هذا مزيدا من الانخراط في أداء مهام معينة، مثل التنمية الاقتصادية أو النهوض بمستويات أعلى من الصحة العامة، ولكنّها اتسعت أكثر من ذلك لتشمل نظام آليات دولية من أجل رصد مستمر لأداء الدول فيما يخص مواطنيها، ومن أجل تكرار مستمر للاختبارات التي تمّ التخلي عنها مؤقتا في إعلان سنة ١٩٦٠، ومن أجل تشجيع إجراء لتصحيح أي مجالات تقصير، سواء بموافقة الحكومة أو من دونها. "الحكم ليس مجرد ولاية الدولة، بل هو مهمة يمكن أن تؤدّيها مجموعة متنوعة واسعة من

المؤسّسات والممارسات العامة والخاصة، ومن الدول وغير الدول، الوطنية والدولية". "ولكن السلطات الحاكمة، الدولية والوطنية والإقليمية، بحاجة إلى أنّ "تخاط" معا في نظام متكامل بشكل جيد نسبيا" (Hurst and Thompson 1996: 183-4). وتلعب الدولة حتما دورا رئيسيا في تلك العملية، ولكن دور الأمم المتحدة يزداد أهمية.

إنّ تقرير ما إذا كان هذا الإجراء ناجحا، وماذا يحدث لو قاومت الحكومات المحاولة، هما مسألتان تناقشان لاحقا. يجري، في القسم الأخير من الفصل، النظر في تحسين دور الأمم المتحدة في الحكم العالمي بهذا المعنى.

وهكذا يجري توضيح موضوع الفصل: إن أي مناقشة للأمم المتحدة والنظام الدولي يجب أن تشير إلى العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة بشأن المسائل التي تمس العدالة بمعنى أوسع، فضلا عن العمل الذي يؤثر في العلاقات بين الدول على نحو أكثر مباشرة. والأمر يتعلّق بحقوق الإنسان ومشاكل اللاجئين والأزمة الإنسانية فضلا عن أنشطة الفصل السابع. ويمكن أيضا أن يفهم بمزيد من الوضوح في هذا النهج نوع النظام الدولي الذي تعكسه وتعززه الأمم المتحدة. ويتمثل الإدراك في أن ما يحدث الآن *داخل* الدول يتعين ربطه مع ما يحدث بين الدول.

لقد اهتمت الأمم المتحدة في منتصف التسعينيات بمسألة النظام الدولي من ثلاثة جوانب رئيسية:

أولا، زاد اهتمامها، ليس بنظام المنظومة الدولية فحسب، وإنّما بتعزيز المعايير الداخلية من الدول. وتناولت بازدياد خروقات حقوق الإنسان والتدهور الإداري والاقتصادي – بحيث أنقذت الدول الفاشلة – وساعدت على الانتخابات وعلى توفير المساعدة الإنسانية. غير أنّ طبيعة النشاط كان ثانويا بالنسبة للغرض الرئيسي الذي يمكن تسميته إعادة نظام الحكم: حين تكون الدولة في خطر، ليس بسبب تحديات لسيادتها من الخارج، وإنما بسبب عدم تلبية ترتيباتها الداخلية للمعايير المتوقعة في أواخر التسعينيات، فإنّ الأمم المتحدة تدّعي الحق في التصرف.

ثانيا، اهتمت بما هو تقليديا المبدأ المركزي للنظام الدولي، وعمل الأمم المتحدة وعصبة الأمم قبلها، أي تعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال مقاومة العدوان بين الدول. وكانت بهذا تدافع عن حقوق الدول في مجتمع دولي.

لقد تجسّدت هذه الحقوق، التي كانت متشابهة مع المصالح الوطنية الرئيسية للدول، بشكل متزايد في عقود رسمية بين الدول. وباتت المصالح حقوقا ومبادئ. إنّ الحق في الأمن هو أمر مركزي بالنسبة للأمم المتحدة، ولكن ينطبق الأمر ذاته على الحقين الرئيسيين الآخرين وهما: الحق في حماية الحياة الثقافية للشعوب داخل الدول، والحق في مستوى ملائم من الموارد الاقتصادية. وهكذا اتسع نطاق تعريف العدوان ليشمل محاولات إنكار هذه الحقوق. وأصبحت هذه المصالح بديهية.

يتضح انخراط الأمم المتحدة في الحماية بجلاء من خلال الاجراءات التنفيذية القليلة، مثل الاجراء الذي اتخذ في الكويت في أوائل التسعينيات والانخراط في كوريا قبل ذلك بفترة طويلة. إنّ عدم تقيد هذا الإجراء تقيدا صارما بالميثاق، الوارد في الفصل السابع، ليس ذا صلة بالمبدأ: في كلتا الحالتين، كانت موافقة المنظمة العالمية أساسية حتّى وإن تمّ تنفيذ الإجراء من قبل وكيل بدلا من الموكل. ينبغي ألا تؤوّل هاتان الحالتان على أنّهما المقياس الوحيد لنجاح الأمم المتحدة في هذا المجال؛ إذ تجسّد المنظمة فرضا عاما على السلوك يمكن قياسه استنادا إلى القاعدة فضلا عن الانتهاك.

وتتمثل الطريقة **الثالثة** التي أصبحت فيها الأمم المتحدة منخرطة في تعزيز النظام بالدور الذي تلعبه عندما تدّعي جماعات متنافسة من المواطنين على حقها بالسيادة، غالبا في حرب أهلية. عندئذ تشارك المنظمة في عملية إضفاء الشرعية على الدول، إمّا بإعادة انشاء الدول القائمة عبر تحقيق مصالحة بين الجماعات الداخلية المتحاربة، أو بالمساعدة على حل الدول الأقدم وانشاء دول جديدة. ومن المفيد التمييز بين عملية التغلب على المشاكل الداخلية داخل الدول القائمة حيث السيادة *ليست* موضع طعن – وإعادة أوضاع سيادتها – من جهة، والمساعدة على حل النـزاعات بين جماعات داخلية تطالب بالحق في إقامة دول مستقلة – حيث السيادة هي موضع طعن – من جهة أخرى.

النقاط الرئيسية

- أصبحت الأمم المتحدة منخرطة في نظام حكم متعدد الطبقات بحيث تعمل أحيانا مع الدول، تارة جنبا إلى جنب معها، وتارة أخرى منفصلة عنها.

- ينطوي الحكم العالمي على دور أقوى للمنظمة الدولية في المحافظة على مستويات للأفراد داخل الدول.
- أصبحت الأمم المتحدة بحلول منتصف التسعينيات منخرطة في حفظ النظام الدولي من ثلاثة جوانب رئيسية مدرجة في النص.

الأمم المتحدة والتدخل ضمن الدول

The United Nations and Intervention within States

تتمثّل إحدى الصعوبات في القيام بالمهام الجديدة فيما يبدو أنه تعارض مع مبدأ عدم التدخل. يعرف التدخل تقليديا بأنّه اقتحام متعمد تقوم به وكالة خارجية داخل دولة من دون رضاها بهدف تغيير وظائف وسياسات وأهداف حكومتها وتحقيق نواتج أكثر تجانسا (Vincent 1974).

إنّ أحد التغيرات التي تدل على تغير دور الأمم المتحدة هو أنّ السبل التقليدية لتبرير التدخل من دون موافقة أصبحت موضع تساؤل. ولا تكمن المسألة في أنّ هذا قد أدّى إلى استخدام متكرر للتبريرات الجديدة وإنّما لأنّه أشار إلى قلق بشأن زيادة نطاق وتغير طبيعة التدخلات داخل الدول.[٦]

قد لا يكون هناك اعتراض على هذه الانخراطات لا اعتراض عليها أو أنها قد لا تكتشف، فضلا عن إمكانية قبولها إيجابيا، ولكن لها آثار التدخل اللارضائي نفسها: تغيير عمل وناتج الحكومة ليلائم فاعلا خارجيا. ولكن حدث عدد قليل جدا من الانخراطات رغم اعتراض الحكومة المضيّفة. لذلك، ثمة قضية رئيسية هي ما إذا كان هناك استعداد متزايد لتدخل الأمم المتحدة داخل الدول بهذا المعنى الأوسع فضلا عن المعنى الأقدم الأضيق. من شأن رد إيجابي أن يكون قدرا من الانتقال من إدارة نحو فن إدارة حكم عالمي. تعتبر السيادة مسألة مركزية لنظام الدول. وتعني ضمنا أنّ الدول أعضاء متساوون من المجتمع الدولي وأن كلا منها متساوية أمام القانون الدولي. كما تعني السيادة ضمنا أن الدول لا تعترف بأي سلطة أعلى منها وأنّه لا يوجد سلطان أعلى منها؛ ولحكومات الدول سلطان حصري داخل حدودها هي، وهو مبدأ وارد في الفقرة ٧ من المادة الثانية من الميثاق. وبالتالي، فإنّ التدخل بالمعنى الحقيقي هو بالضرورة مخالف دائما لمبادئ المجتمع الدولي ولا يمكن التسامح به إلا بمثابة استثناء للقاعدة.

ولكن في فترات سابقة، تدخّلت الدول بالفعل في شؤون دول أخرى معتقدة أن لها الحق في أن تفعل ذلك في عدد من الحالات. فقد ظلّت الحكومة الأمريكية ترفض لغاية سنة ١٩٣٣ قبول أي تقليص لحقها في التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى في نصفها من الكرة الأرضية، إلى أنّ تنازلت عن ذلك في المؤتمر الدولي السابع للدول الأمريكية، وهو موقف كان شبيها جدا بمبدأ بريجنيف في سنوات السبعينيات، والذي أصرّ على أن للاتحاد السوفييتي الحق في التدخل في الدول الأعضاء في الكومنولث الاشتراكي من أجل حماية مبدأ الاشتراكية.

وكان البريطانيون أصرّوا في وقت أبكر بكثير في علاقاتهم مع الدول الأخرى، على إلغاء العبودية: فقد تدخلوا للتأكّد من أنّ ذلك قد تمّ بالفعل، بحيث إنّهم اعترضوا سفنا في أعالي البحار وفرضوا ذلك كشرط في المعاهدات (انظر Bethell 1970). كما كان هناك عدد من المناسبات حاولت فيها الدول إلزام دول أخرى باحترام مبادئ معينة في شؤونها الداخلية.

والتزم عدد من الدول في أوروبا الشرقية باحترام حقوق الأقليات داخل حدودها وذلك بموجب اتفاقات أبرمتها القوى العظمى في مؤتمر برلين لسنة ١٨٧٨: شملت هنغاريا وبلغاريا. في نهاية الحرب العالمية الأولى، فرضت التسويات بالمثل شروطا على الدول الجديدة لضمان حقوق الأقليات داخل حدودها (انظر Claude 1955). إنّ التدخل هو عمليا سمة مشتركة للسياسة الدولية، وكثيرا ما يكون ذلك من أجل قضية عادلة.

في الثمانينيات والتسعينيات تكرر مرارا الإعراب عن الرأي بأنّه ينبغي أن يكون هناك نوع من العودة إلى الفترة السابقة، ولكن جرى هذا الإعراب هذه المرة بتصميم أكبر وبوجود نطاق أوسع من الوسائل لحماية معايير مقبولة عموما. قد تكون الأمم المتحدة وريثة انحرافات سابقة، ولكن هذه المرة سيجري تحدي مبدأ عدم التدخل لمصلحة قيم عالمية بدلا من قيم معينة. وبالقدر التي تكون القيم عالمية، يمكن تبرير الحق في التدخل بموجب وسيلة الحكم العالمي.

وقد أشير إلى أنّ الميثاق لم يؤكّد على حقوق الدول فحسب بل أيضا على حقوق الشعوب: يمكن تفسير وضع الدولة على أنّها مشروطة باحترام هذه الحقوق: على سبيل المثال، فإنّ مقدمة الميثاق تمسكت بأنّ المنظمة **"تؤكد من جديد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية"، وشدّدت الفقرة ٣ من المادة الأولى على الالتزام "بتحقيق التعاون الدولي...**

وعلى تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا". وثمة دليل كاف في الميثاق لتبرير الرأي بأنّ انتهاكا مفرطا لحقوق الإنسان يمكن أن يكون في حد ذاته مبررا لتدخل المجتمع الدولي.

كانت ثمة أمثلة قليلة لهذا الرأي في أوائل التسعينيات: ولعلّ أوضحها كان قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ الذي أجاز إنشاء ملاذات آمنة في العراق عند نهاية حرب الخليج، وذلك بقصد حماية الأكراد من صدّام حسين. التزم الحلفاء بالدفاع عن الأكراد وبتوفير مساعدة إنسانية لهم. في الإعلانات الرئيسية الصادرة عن الجمعية العامة بشأن المساعدة الإنسانية، مثلا A/43/131 وA/46/182، كانت هناك إشارة إلى المسؤولية الرئيسية للدول المعنية بشأن معالجة أزمات معقدة داخل حدودها، رغم أنّ القرار A/46/182 انطوى على بعض التراخي في نصه الدقيق: تمسك القرار بأنّه "يجب وفقا لميثاق الأمم المتحدة إيلاء احترام تام لسيادة الدول وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية. وفي هذا السياق، ينبغي أن تقدم المساعدة الإنسانية برضا البلد المتأثر ومن حيث المبدأ على أساس مناشدة من البلد المتأثر" (أضيفت الأحرف المائلة).

إنّ استخدام عبارة **"من حيث المبدأ"** وكلمة **"ينبغي"**، يعني ضمنا أنه قد تحدث مناسبات يتعذر فيها الحصول على موافقة الحكومة، ولكن حيث يكون فيها التدخل رغم ذلك ضروريا. هناك خلاف حول ما إذا كانت الإجراءات الحالية المتبعة في الأمم المتحدة، اعتمادا بصفة خاصة على موافقة مجلس الأمن، كافية للسماح بهذه الأشكال الجديدة من التدخل، أو ما إذا كانت هناك ضرورة لضمانات أخرى، مثل غالبية الثلثين في الجمعية العامة، وإشراف محكمة العدل الدولية.(٧)

وممّا يدعو للسخرية في هذا المجال أنّه من أجل حماية مصالح الدول، قد يكون من المناسب تدعيم حكم المجتمع الدولي: يعتمد تآكل التفسير الصارم للفقرة ٧ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة على ايجاد إجراءات موازية في المنظمة العالمية. ولا سبيل إلى تهاون فرادى الدول أو مجموعات دول معينة، في مسألة الحظر المطلق للتدخل. ولكن جرى اقتراح **"التدخلات"** من أجل تقوية الدول وليس إضعافها بوصفها الفاعلين الرئيسيين في المجتمع الدولي.

غير أنّ عدد المناسبات التي جرى فيها استدعاء مبدأ ينطوي على حقوق الأفراد في الأراضي المستهدفة كان محدودا جدا. إن تدخلات معروفة جيدا، مثل تدخل الهند في

باكستان الشرقية في سنة ١٩٧١، وتدخل تنزانيا في أوغندا عيدي أمين، أو تدخل الولايات المتحدة في بنما، قد تمّ تبريرها بالإشارة إلى الحاجة إلى حماية مواطني الدول الغازية، وحقها في الدفاع عن النفس، وكلاهما مبرران قديمان للتدخل بمقتضى القانون الدولي.

حتّى قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ الصادر في سنة ١٩٩١ المشار إليه أعلاه، كان غامضا نوعا ما إذ وردت موافقة صدام حسين على العملية ضمنا في سلسلة من اتفاقيات مدة كل منها ستة أشهر تغطي شروطها، تعرف باسم مذكرة (مذكرات) تفاهم (انظر Taylor and Groom 1992). لعلّ العملية وصفت على نحو أفضل بأنّها تدخل قريب من عدم الرضا! في مناسبات أخرى، مثل مناسبة قرار مجلس الأمن الذي صادق لأول مرة علي انخراط الأمم المتحدة في الصومال، القرار رقم ٧٣٣ المتخذ في ٢٣ يناير ١٩٩٢، جاء الإجراء استجابة لطلب من الصومال، رغم أنّ حكومة ذلك البلد كانت على وشك الانتهاء. كان الفصل السابع من الميثاق في الواقع هو أساس ذلك التدخل وليس الحاجة الإنسانية. في القرار ٧٩٤ الذي فوّض الولايات المتحدة بإرسال ٣٠ ألف جندي من أجل "<u>إنشاء بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال في أسرع وقت ممكن</u>"، وهو القرار الذي أقرّ بالإجماع في ٣ ديسمبر ١٩٩٢، لم يرد ذكر الموافقة الصريحة من جانب السلطات الصومالية، ولكن بحلول ذلك الوقت أمكن التخلي عن أي ادعاء بوجود موافقة كهذه.

الحقل ١٤ -٣ وثائق مختارة ذات صلة بالدور المتغير لنظام الأمم المتحدة

تطور المنظمات الاقتصادية والاجتماعية

القرار A/32/197 أول قرار رئيسي تصدره الجمعية العامة بشأن إصلاح المنظمات الاقتصادية والاجتماعية، ديسمبر ١٩٧٧.

A/48/162 خطوة رئيسية نحو إصلاح التنظيم الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، لاسيّما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ديسمبر ١٩٩٣

تطور دور الأمم المتحدة في المحافظة على السلم والأمن الدوليين

القرار SC Res 678, Nov.1990، أجاز استخدام القوّة ضد صدام حسين

القرار SC Res 743 Feb. 1992، أنشأ UNPROFOR في كرواتيا

القرار SC Res700, 13Aug. 1992، أوجد UNPROFOR في البوسنة

ـ الهرسك

القرار SC 81, Apr. 1993، فرض منطقة حظر الطيران فوق البوسنة حيث سمح لطائرات الناتو الحربية باعتراض طائرات صرب البوسنة في المناطق.

تطور العمل الإنساني عبر الأمم المتحدة

القرار SC Res 688, Apr.1991 أجاز التدخل في العراق في نهاية حرب الخليج بغية حماية الأكراد في شمال العراق والمسلمين الشيعة في الجنوب، ضد نظام صدام حسين.

القرار SC Res 733, Jan.1992 أجاز أولا تدخل الأمم المتحدة في الصومال.

الوثيقة AS/46/182, 14 Apr. 1992 هي الوثيقة الوحيدة المتعلقة بتطوير آلية لتقديم المساعدة الإنسانية.

القرار SC Res 808, July.1993، نص على إنشاء محكمة حربية خاصة بشأن جرائم الحرب في يوغسلافيا سابقا

القرار SC Res 794, Dec.1992، أجاز التحرك الأمريكي في الصومال، بحلول هذه المرحلة لم يعد لحكومة الصومال المركزية وجود في نظر أكثرية الدول، أو على الأقل في نظر الدول الأعضاء في مجلس الأمن الذين أقروا القرار بالإجماع.

ملاحظة: يمكن الآن الإطلاع على الوثائق عبر الانترنت باستخدام **Netscope** أو **Spy Mosaic**

النقاط الرئيسية

- تمّ النظر في تبريرات جديدة للتدخل في الدول بحلول أوائل التسعينيات.
- ولكن جرى تبرير عمليات الأمم المتحدة بالطريقة التقليدية: كان هناك تهديد للسلم والأمن الدوليين.

- ولكن تعيّنت معالجة أي تراخ في المنع التقليدي للتدخل بحذر شديد، وقد يكون من المستحسن وضع أساليب جديدة للموافقة في الأمم المتحدة في حالة حدوث ذلك.

الأمم المتحدة وأشكال الانخراط داخل الدول

The United Nations and Forms of Involvement within States

ولكن توجد وسائل أخرى لمعالجة مسألة كيفية التصرف داخل الدول من دون موافقة الحكومة المضيّقة: إنّ نطاق الوسائل التي بوساطتها يمكن استنباط الانخراط من أجل تحقيق الأغراض التي تعزى عادة للتدخل، أوسع بكثير ممّا يقدر عادة. ليس مطلوبا من عدد صغير من المنظمات الدولية مثل اليونيسيف واللجنة الدولية للصليب الأحمر بمقتضى اتفاقيات تأسيسها، أو القواعد التي تحكم عملياتها، الحصول على موافقة الحكومات الرسمية على مثل هذا الانخراط. وهي تفضل هذا بطبيعة الحال، ولكنّها تفترض أنّه يمكنها العمل على أرض ما لم تمنع صراحة من فعل ذلك. في كمبوديا أقامت اليونيسيف واللجنة الدولية للصليب الأحمر وجودا لهما أثناء الاحتلال الفيتنامي، وعملتا في كل المنطقة بطريقة هادئة من دون ضجيج.

إنّ الدعاية التي ولدتها التقارير عن مجاعة هائلة نشرها الصحفي جون بيلجر (John Pilger)، الذي كان يحظى بدعم من لجنة اوكسفورد للإغاثة في حالات المجاعة (اوكسفام)، لم تسفر فقط عن مشاحنات خطيرة بين اوكسفام والمنظمات المشاركة الأخرى، وإنّما حرضت الحكومة الفيتنامية على تقييد المساعدة للمنطقة التي كانت تحتلها.

وفي نهاية الأمر، تعين إرسال المعونة من تايلاند إلى منطقة الخمير الحمر في شمال غرب البلاد حيث كان الناس أقلّ استحقاقا للمساعدة (انظر :Black 1992 (esp.219-21.

إنّ فرصة نجاح المنظمات غير الحكومية في "**التدخل**" من دون موافقة إيجابية هي أوفر من المنظمات الحكومية الدولية وذلك بسبب براعتها ومرونتها في استنباط استراتيجيات للانخراط. فهي أقلّ حساسية إزاء القيود السياسية؛ مثلا، هي أقل تقييدا بالقلق من أن تبدو منحازة عند حصول نــزاع داخل دولة ما؛ وهي أقل خشية من فقدان التمويل

الحكومي، ذلك أنّها تمول إلى حدّ كبير بمساهمات طوعية خاصة، وهي أكثر استعدادا لتقبل المخاطر لأمن موظفيها.

بحلول أواخر التسعينيات، أصبحت المنظمات غير الحكومية فاعلة رئيسية في مجال المساعدة الإنسانية وفي مجال التنمية على السواء. وكثيرا ما يكون تحت تصرفها ميزانيات كبيرة ولديها إدارة ومهارة أكثر فاعلية (انظر Seaman 1996:17-32؛ أيضا Willetts 1996).

يرجّح أنّ المنظمات الحكومية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة مقيدة بالخوف من أن تبدو منحازة في حالة نشوب حرب أهلية داخل الدول، حتّى على حساب الفشل في تقديم إغاثة إنسانية، ذلك لأنّها تساوي بين السيادة والحياد بشأن الشؤون الدولية. وهذا هو سبب البطء الشديد في انخراط الأمم المتحدة في الصومال في الفترة ١٩٩١-٩٢. إن تفضيلها للعمل عبر الحكومات، تلك الحكومات الضعيفة أو المنبوذة، وتفضيلها المعلومات المقدمة من الحكومات على المعلومات الواردة من منظمات غير حكومية، هو استجابة للتقييدات ذاتها. وهي تخضع أيضا لقواعد بشأن أمن موظفيها أكثر صرامة نوعا ما ممّا تخضع له المنظمات غير الحكومية.

ولكن لدى وجودهما، تكون المنظمات غير الحكومية والحكومية الدولية قادرة على ممارسة استراتيجيات أكثر أو أقل انخراطا مع الحكومات المضيّفة. يمكن أن تتفاوت استجابة الحكومة بين عداء فعّال، وهي حالة قريبة جدا في التدخل اللارضائي، وبين تسامح متردد. ينص قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ على أنّ "الدولة المنكوبة لها الدور الرئيسي في استهلال وتنظيم وتنسيق وتنفيذ المساعدة الإنسانية داخل أراضيها". ولكن ثمة حالات لم يتبع فيها هذا المبدأ على ما يبدو.

فعلى سبيل المثال، شعرت السلطات الكينية إنه جرى التعامل مع برنامج الانتعاش من الجفاف بطريقة متعجرفة نوعا ما في نداء SEPHA الموحد في سنة ١٩٩٢. فقد أعدّ الكينيون نداء بتشاور وثيق مع الوكالات المعنية، بحيث إنه عندما جرى تدشين البرنامج في اكتوبر ١٩٩٢، كانوا على ثقة من أنه يحظى بمساندة تامة من الأمم المتحدة. ولكن لاحقا "**راودتهم شكوك بشأن مدى استخدام الأموال المقدمة إلى SEPHA من أجل برنامج الانتعاش من الجفاف**" – وحسب الكلمات اللبقة الواردة في تقرير أعده أحد المسؤولين (انظر Taylor 1996b).

يوجد نطاق واسع من أشكال العلاقة بين مؤسّسات الأمم المتحدة وحكومات الدول المضيّقة في مختلف الدول التي انخرطت فيها، في أفريقيا وأمريكا الوسطى وأماكن أخرى. وتتجلّى هذه الأشكال في تقديم المساعدة الإنسانية، وفي العملية الإنمائية على نحو متزايد. من شأن النظرة التقليدية للسيادة أن تؤدّي إلى لامبالاة نسبية إزاء طبيعة نظام الحكم إلا في الحالات القصوى. ولكن يمكن أن تكون حكومة ما معترضة لدرجة أن العمل معها، حتّى في بعض مجالات المساعدة الإنسانية، يعني الدفاع عما لا يمكن الدفاع عنه. هناك مشكلة كيفية التوصل إلى هذا الحكم: عمليا، فإنّ العمل في مثل هذه الظروف، حين يكون لذاك العمل الأولوية القصوى، يحتمل أن يترك لمنظمات غير حكومية ولعدد قليل من المنظمات الحكومية الدولية المستعدة، والقادرة على تجنب نظام الحكم. إنّ مجرد الوجود هناك له فوائده: فالوجود من شأنه أن يزيد فرصة استرعاء انتباه المجتمع الدولي لعيوب النظام.

إنّ العمل مع أنظمة حكم مقبولة بشأن ما يبدو أنه أزمة قابلة للتدبر يتم عبر نظام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا سيّما عبر المنسق المقيم؛ ولكن إذا حدث انهيار من الضخامة بمكان بحيث يشكل حالة طارئة معقدة وإذا ضعفت الثقة بالحكومة، عندئذ تعرض آلية مختلفة تجلب داخل البلد من جديد. فكلّما ساءت الأزمة وكلّما تعاظم حجم المساعدة الإنسانية اللازمة، يصبح من الأهم اتخاذ حكم بشأن مقبولية نظام ما والبدء من جديد.

ومع ذلك، ينبغي عدم التقليل من الصعوبة في إقرار أي تراخ بشأن مبدأ عدم التدخل. قد تحدث مناسبات تكون فيها الدول متخوفة من التدخل بشكل خاص، كما في حالة اتهام جيش منخرط في أنشطة لمكافحة عصيان مسلح بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. لقد أبدت حكومة الهند قلقا استثنائيا بشأن أي تهاون في المبدأ، ولم يكن من الصعب التفكير في أسباب اتخاذ هذا الموقف: فالجيش الهندي حسّاس إزاء اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان في أنحاء مختلفة من البلاد، مثل كشمير.

وعلى نقيض ذلك، من المحتمل أن تبدي الدول حديثة الاستقلال شكوكا بشأن ما يبدو أنّه منح ترخيص لدول غربية متقدمة للتدخل في شؤونها: لم يكن من شأن الإشارة المؤسفة التي أبداها وزير الخارجية البريطاني Douglas Hurd حول الحاجة المحتملة إلى نوع جديد من الإمبريالية، أي تولّي الأمم المتحدة السلطة على الأراضي التي انهارت

فيها حكومة نظامية – بشكل يعيد إلى الأذهان نظام الوصاية – لم يكن من شأنها تخفيف هذه المخاوف.(٨)

باختصار: يمكن أن يكون هناك تفسير جوهري نوعا ما للفقرة ٧ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة بحيث لا يمكن أن يكون هناك تدخل داخل دولة ما من دون الموافقة الصريحة لحكومة تلك الدولة: يبدو المعنى الضمني أن أي شكل من أشكال سلوك حكومة ذات سيادة داخل حدودها ليس من شأن جهات خارجية. ولعلّ هذا الموقف قد تجلّى مرارا وتكرارا في الحجج المفضلة لدى حكومة الصين. وقد يقارن هذا الموقف مع الرأي التقليدي الآخر وهو أنّ التدخل داخل بلد بهدف تعزيز حقوق الإنسان لا يمكن تبريره إلا على أنّه يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وقد يكون من الدلالة على ذلك ظهور أعداد كبيرة من اللاجئين أو الاجتهاد بأنّ دولا أخرى قد تتدخل عسكريا. في أيدي المحامين الليبراليين، تبدو هذه الحالة مرنة بما فيه الكفاية لتبرير التدخل بهدف حماية حقوق الإنسان حينما يبدو ذلك أمرا حكيما.

إنّ التوسع التدريجي في تفسير المادة ٩٩، التي تعطي الأمين العام الحق بأنّ يسترعي انتباه مجلس الأمن لحالة تهدد بوقوع أزمة، يوضح هذه النقطة. بحلول منتصف التسعينيات، جرى تفسير تطورات مثل أزمة إنسانية أو حركة اللاجئين على أنّها تشكل تهديدا من هذا القبيل. غير أنّه كان لدى المتشددين رأي مختلف للشرط الوارد في الفقرة ٧ من المادة الثانية: رغم أنّ الصينيين لم ينازعوا في المبدأ العام، ولم يكن بوسعهم ذلك إذا كان عليهم أن يظلّوا أعضاء في الأمم المتحدة، فقد اعتبروه وسيلة لهزيمة أي اقتراح بالتدخل. واعتبره الليبراليون بمثابة جسر لاتخاذ إجراء في حين اعتبره المتشددون وسيلة لإيجاد حواجز من خلال انكار وجود تهديد للسلم والأمن الدوليين حيثما أمكن.

وهناك إمكانية أخرى للتدخل لأسباب إنسانية فقط من أجل حماية حقوق الإنسان. فقد دخلت هذه الإمكانية جدول الأعمال بحلول أواخر التسعينيات، ولكنّها قلّما استخدمت. غير أنّه يجب عدم نسيان أنّ أعضاء منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى قادرون على التملص من الاعتراضات الرسمية للحكومات على التدخل. فبوسعهم الانخراط في غياب معارضة إيجابية. كما يمكنهم اتباع سياسات والتصرف بطرق لا تحظى بموافقة مباشرة من الحكومات التي سمحت لهم بالدخول، ولكنّها قد تؤثّر في

الطريقة التي تعمل بها الحكومة وشروط بقائها. يمكنهم التذرع بالسيادة من أجل تعزيز السيادة.

النقاط الرئيسية

- لم يعتمد الانخراط في الدول بالضرورة على موافقة حكومية فعلية.
- يمكن أن تتصرّف المنظمات على نحو مستقل عن الحكومات حالما تكون حاضرة، وكانت بعض المنظمات مثل المنظمات غير الحكومية ماهرة في تثبيت وجودها من دون موافقة إيجابية من الحكومة.

الأمم المتحدة، السيادة والاعتراف

The United Nations, Sovereignty, and Recognition

ينبغي إجراء مناقشة وجيزة لمسألة ثالثة بشأن المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وحفظ النظام الدولي. كانت **المسألة الأولى** هي الأدوار الجديدة وعلاقتها بالنظام؛ وكانت **الثانية** ما ترتبه الأدوار الجديدة من آثار على التدخل؛ **والمسألة الثالثة** هي كيف يتصل اكتساب المنظمة الدولية لأدوار جديدة بمنح السيادة واختصاصات الدولة ذات الصلة.

إذا تعين على المنظمة الدولية اكتساب مزيد من الأدوار، فلابد من أن تفقد الدولة بعضا من اختصاصاتها. كيف يؤثّر هذا في الأساليب التي تصبح بها الدولة ذات سيادة وعلى شروط سيادتها؟

إنّ إحدى المسائل المركزية في توسيع نطاق تبريرات التدخل هي كيف يمكن التوفيق بينها وبين **السيادة**. يمكن تبرير السيادة بعدد من الأساليب، مثل الإثبات بأنّ إقليما معينا يحوي شعبا يرغب في تنظيم نفسه على شكل دولة. ولكن هناك خطوة ضرورية أخرى يمكن تسميتها منح ترخيص للممارسة بصفة دولة ذات سيادة. إنّ هذا هو الاعتراف الشرعي بها من قبل الدول الأعضاء الأخرى بوصفها عضوا صنوا في المجتمع الدولي. إنّ منح الاعتراف هو الذي أوجد أساسا الحواجز في طريق التدخل.

ظلّ الاعتراف مسألة تخصّ الدول المنفصلة التي تتصرف لحسابها هي أو كدول منفردة بالتعاون مع دول أخرى، كما هو الحال مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عندما اعترفت بالدول التي نشأت عن انهيار يوغسلافيا. إنّ الاعتراف بهذه الدول هو في

حد ذاته إجراء مخصص لهذا الغرض خصيصا نوعا ما، حركته مصالح ألمانيا وراقبته بطريقة غير فعّالة لجنة بارتندر (Bartinder) المشكّلة بمقتضى سلطة اللجنة المعنية بيوغسلافيا. ولكن إذا كان يتعين على الأمم المتحدة أن تصبح أكثر انخراطا في إقامة دول وأكثر انهماكا في إنقاذ دول منهارة، وأن تراقب المعايير الداخلية الملائمة؛ فإنّ من الأولى أن يتوجب عليها أن تكون مسؤولة ايضا عن عملية الاعتراف، وعن سحب الاعتراف إذا اقتضى الأمر ذلك. إنّ الحجّة في أبسط أشكالها هي أنّه يبدو من غير المنطقي وجود حالة تترك فيها عملية الاعتراف للدول منفردة وعلى حدة، ولكن كما هو الحال الذي يزداد تواترا، تترك عملية الانقاذ للأمم المتحدة.[٩]

إنّ الطابع المخصّص بالذات للاعتراف بالدول يقابله طابع مخصّص وبشأن إلغاء الاعتراف بها. إنّ عدم وجود أي إجراء عام لإلغاء الاعتراف يشكل صعوبة في طريق التدخل، إذ إنّ الدول التي تواصل الاعتراف بدولة ما على حدة يحتمل أن تجادل بأنّه لا يمكن أن تكون مسألة سيادة تلك الدولة موضع مساومة. إن منطق الحالة هو أنّه يجب أن يكون الاعتراف وإلغاء الاعتراف مسألة تقررها الأمم المتحدة بالنظر إلى تغير طابع دورها في حفظ النظام الدولي. ومن شأن هذا أن يغيّر جوهريا مبدأ عدم التدخل مثلما يتطابق إلغاء الاعتراف مع طلب التدخل.

يمكن الإشارة إلى مجموعات عديدة تشمل الاعتراف والسيادة والتدخل:

- **الأولى** هي عندما تنهار دولة ما وهناك قبول عام بأنّه لم يعد لحكومتها وجود، وأنّ "**التدخل**" لا يعرض السيادة للخطر في أعين أي دول أخرى. ويمكن الجدل بأنّ الصومال بلغت هذه الحالة بحلول أواخر ١٩٩١.
- **الثانية** هي حيث يوجد شكل ما من أشكال الحكومة مع وجود نـــزاع بشأن ما إذا كانت الدولة لا تزال ذات سيادة. في هذه الحالة، سوف تنطوي الدبلوماسيّة بالضرورة على نـــزاع حول هذه المسائل وقد يتأخر التدخل.
- **الثالثة** هي حيث يوجد نـــزاع بشأن استمرار سيادة الدولة ولكن حيث تنشأ مسألة التدخل غير التوافقي، لأنّ تهديدات للحياة والحقوق هي من الخطورة بمكان بحيث لا تتحمل توافقا عاما فيما بين الدول لمصلحتها.

- **الرابعة** هي حيث يتم قبول استمرارية سيادة الدولة ولكن تقبل حكومتها مسؤوليتها عن الإجراء الإنساني وتعمل بالتعاون مع الوكالات الدولية.

(في هذه الحالة لا يوجد تدخل بالمعنى التقليدي لذلك المصطلح؛ ومن المفارقة أن حالة الصومال في مراحلها المبكرة لم تكن حالة تدخل إنساني وإنما مساعدة إنسانية من قبل وكالات دولية وحكومات. إنّ القرار رقم ٧٩٤ الذي أجاز التحرك الأمريكي داخل الصومال لم يكن بالمعنى الدقيق تدخلا، إذ بحلول تلك المرحلة لم يعد لحكومة الصومال المركزية وجود في أعين غالبية الدول، أو على الأقلّ في أعين الدول الأعضاء في مجلس الأمن التي وافقت على القرار بالإجماع.)

- **الخامسة** هي ظروف يبرهن فيها على إمكانية التهرب من السيادة وذلك بالانخراط من دون معارضة الحكومة، ومن ثمّ حفظ الاستقلال عن تلك الحكومة بالنسبة للتصرف والأهداف.

نقطتان رئيسيتان

- حدث مايبرّر اتباع نهج متعدد الأطراف بشأن الاعتراف بالدول.
- وجدت خمس علاقات مختلفة بين السيادة والتدخل.

السيادة واختصاص المنظمة الدولية

Sovereignty and the Competence of International Organization

يمكن تفسير السيادة بأنّها المسؤولية النهائية – وقوف المسؤولية مع السيادة. ينطوي الاضطلاع بدور من الأدوار، وفعل شيء ما على صلاحية تمنح، وليس مماثلا لتولي مسؤولية نهائية. في السنوات قريبة العهد، انعكس التمييز التحليلي بين هاتين المسألتين على نحو أكثر تكرارا في أسلوب الدول والمنظمات الدولية: إن مسألة أي هيئة هي المسؤولة في النهاية منفصلة على نحو متزايد عن الهيئة التي منحت الصلاحية.[١٠]

إنّ المشاكل الجديدة التي تقف في طريق إضفاء الشرعية على الدول بمنحها السيادة قابلتها مشاكل جديدة بشأن البتّ في ما ينبغي للدول أن تفعله من أجل أن تظل ذات سيادة. إن ممارسة الوظائف مثل السيطرة على السياسة الخارجية والدفاع كانت تعتبر مركزية للسيادة ولا يمكن إسنادها لمراكز أخرى. ولكن الدول الأعضاء في الاتحاد

الأوروبي استطاعت أن توافق في أواخر التسعينيات على أنّه ينبغي أن يكون للاتحاد دور في سياستها الخارجية المتناغمة وأنّه يمكن أن يزيد انخراطه في الدفاع المشترك. توجد أغلبية مؤيدة لذلك بين مواطني الاتحاد. وكان هذا تطورا مدهشا بدا أنّه يحل المعضلة ، التي ناقشها Rousseau بين جملة كتاب آخرين، ومفادها أنه لا يمكن إسناد مسؤولية حفظ السلم إلى سلطة اتحادية أعلى من دون إلحاق ضرر مميت بالكيان الذي صممت لحمايته، أي الدولة نفسها.

أمكن تجنب المعضلة بالإصرار على أن تظل المسؤولية *النهائية* لدى الدول، إذ إنها تحتفظ بسلطات احتياطية بما في ذلك سلطة استعادة الصلاحيات. استطاع الرأي العام والحكومات قبول نقل المسؤولية عن السياسة الخارجية والدفاع من دون التفكير بالضرورة بأنّ هذا هو انتهاك للسيادة: ما دام محتفظا بالسلطة الاحتياطية!

من المتوقع أنّ فرص استخدام السلطات الاحتياطية ستنخفض تدريجيا. وسيتم ضغط مجموعة القضايا، مع اعتبار الدفاع والسياسة الخارجية سياسة عليا، واعتبار المسائل مثل السياسة التجارية سياسة منخفضة. لقد كان من غير المألوف، خارج الاتحاد الأوروبي، توريط سلطة فوق قومية في قضايا السياسة الخارجية أو الدفاع. ولكن من الشائع أن مسائل أخرى، مثل المجالات الاقتصادية والاجتماعية ومجالات فنية أخرى، كانت تعتبر سابقا مجالات أساسية لممارسة السيادة الوطنية، تعالج في مكان آخر كليا أو جزئيا. في جميع هذه المجالات، تنــزع المسائل إلى الانتقال من الفئة الخاصة إلى الفئة الروتينية. ولكن من المفارقة أنّ بقاء الدولة يرتكز على الافتراض بأنّه لا يمكن ضمان هذا الانتقال: لا يزال بالامكان من حيث المبدأ اللجوء إلى الصلاحيات رغم أنّ هذا غير محتمل عمليا.

تكمن البراعة بالنسبة للعدالة والمصلحة الوطنية في تفادي حالات يتعين فيها اتخاذ خيار، لأنّ المصلحة الوطنية يتعين أن تأتي في المقام الأول. والبراعة فيما يخص توسيع نطاق الصلاحية في مجالات كانت تعتبر سابقا أساسية للسياسة تكمن في تفادي حالات يتعين فيها استخدام السلطات الاحتياطية. وتنشأ نقاط الأزمات في السياسة الدولية: حين تتعارض المصلحة الوطنية والأخلاق؛ حين يتعيّن إعادة تأميم صلاحية تتعلّق بالسياسة؛ حين تكون إمكانية دولة ما تأمين الرفاه لمواطنيها موضع شك.

إنّ محكّ البراعة في إدارة الدولة بنجاح هو تجنب هذه المعضلات. إن الدبلوماسي الماهر تزداد حاجته إلى إدراك عميق للمفارقة. يسمح النقاش حتّى الآن بترتيب معين لمهام الأمم المتحدة في أواخر التسعينيات. ويمكن إجراء تمييز بين تلك المهام التي كانت تعنى على نحو أكثر مباشرة بمسائل العدالة بالمعنى الأوسع وتلك المهام التي كانت أساسا تتعلّق بالمعنى الأقدم للنظام. يمكن تسمية هذه المهام الأخيرة الأدوار التقليدية للأمم المتحدة، والتي تعكس المبادئ الكلاسيكية للمجتمع الدولي. بينما تعكس المهام الأولى المبادئ الجديدة وتنطوي على أشكال جديدة من انخراط الأمم المتحدة داخل الدول، وهو ما كان يحدث بصورة رئيسية منذ نهاية الحرب الباردة. إن احتمال وجود قائمة ثالثة موجود ضمنا في النقاش وهو مضاف أدناه: إنّه يتكون من الصعوبات التي تكمن في طريق الحكم الأنجح للنظام الدولي. ثمة دعوة إلى تحسين أداء الكثير من الأشياء التي جرت محاولتها. كيف يمكن تحقيق هذا ؟

النقاط الرئيسية

- يزداد منح الدول صلاحيات للمنظمات الدولية للقيام بالمهام التي كانت سابقا محجوزة للحكومات الوطنية.
- يعني هذا أنّ شروط السيادة قد تغيرت، ولكن لا يعني هذا أن الدولة عرضة للتهديد.
- تهدف الترتيبات الجديدة إلى تدعيم الدولة وليس إضعافها

تصنيف أدوار الأمم المتحدة في تسعينيات القرن العشرين

A Typology of the Roles of the United Nations in the 1990s

سيتمّ في القسم الأخير من هذا الفصل إجراء مناقشة موجزة للأدوار الرئيسية التي تؤديها منظومة الأمم المتحدة. من الواضح أنّه في أواخر التسعينيات، كان عدد منها من اختصاص سلسلة من المنظمات الدولية إضافة إلى الأمم المتحدة. هناك أدبيات وافرة حول كل منها ولا ترمي هذه المقالة إلى التصدي لأي منها ولكن إلى ترتيب وتفسير الكل. يوجد عدد كبير من البيانات التفصيلية الإضافية متاحة للقارئ.

ألف – السلم والأمن بين الدول **A. Peace and Security between States**

هناك أدوار بشأن حفظ النظام الدولي بالمعنى التقليدي لتعزيز السلم والأمن بين الدول.

فرض السلم تقليديا: هذا هو الدور المشتق من الفصل السابع من الميثاق ولكنه مختلف في طريقة تنفيذه، حسبما يظهر في العمليات مثل ما تمّ في كوريا وحرب الخليج، حيث نفذت العمليات بواسطة وكيل، عادة الولايات المتحدة وحلفاؤها، بتفويض من مجلس الأمن بدلا من تنفيذها بقيادة الأمم المتحدة حسبما هو منصوص عليه في الفصل السابع.

المحافظة على السلم تقليديا: هي حفظ السلم كما توضحه قوّة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة والتي أرسلت إلى مصر بعد أزمة السويس في نوفمبر ١٩٥٦. وقد تشكلت القوّة من قوّات مزوّدة بأسلحة خفيفة لا تلجأ إلى استخدام السلاح إلا إذا تعرّضت لهجوم، وقد وضعت بموافقة الدولة المضيّفة تحت سيطرة الأمين العام للأمم المتحدة، ولم تتضمّن قوّات من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن.

التطور الحاصل في التعاون مع الحكومات: في هذه الحالة، تعمل مع الحكومات الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي. وبعد أواخر الستينيات، كان الشكل المثالي لهذا التطور هو العمل من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الحكومة المضيّفة، ولكن عصفت بهذا النظام مشاكل تواصلت حتّى وقت الكتابة. وقد ثبت أن التنسيق عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صعب، إذ تميل الوكالات والبنك إلى أنّ تكون لها مشاريعها الخاصة بها.

الوظائف الاجتماعية والفنية بالتعاون مع الحكومات: يشمل هذا مجال المهام الاجتماعية والفنية التي تنفذها الوكالات والصناديق والبرامج بالتعاون مع الحكومات، مثل تحسين الصحة العامة والسيطرة على الأمراض من خلال منظمة الصحة العالمية، والتنمية الزراعية من خلال منظمة الأغذية والزراعة، النهوض بالتنمية الصناعية من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو).

مراقبة حقوق الإنسان ووضع المعايير: ركّز النطاق الواسع من الاتفاقيات والآليات ذات الصلة بحقوق الإنسان على وضع المعايير والمراقبة، وتوليد ضغوط متواضعة للتقيد.

إنّ جميع ما ذكر أعلاه هو للاختصاص أوجه الأداء التقليدي للأمم المتحدة ويتلاءم مع المبدأ المتشدّد للاختصاص المحلي الحصري: لا تدخل المنظمات الدولية الدول إلا بموافقتها وتعمل معها حالما يسمح لها بالدخول بشروط تمليها الحكومة. لم يتم التخلي عن هذه الأساليب ولكن برزت نهوج جديدة وبخاصة بعد أواخر الثمانينيات.

باء – العدالة داخل الدول B. Justice within States

(تهتم أشكال الانخراط الجديدة ببناء وإصلاح الدولة كي تصبح أكثر نجاحا كدولة وأقل احتمالا بأن تكون مصدر إزعاج للنظام الدولي. هذا هو نوع جديد من العلاقات الدولية!)

المساعدة الإنسانية. لدى إعادة بناء الدول التي عانت من أزمات إنسانية رئيسية ومن انهيار الهياكل الإدارية والسياسية، مارست الأمم المتحدة نوعا من دور الوصاية المعدل. فهي تساعد على إيجاد دول قائمة على أسس جيدة ويمكن القول: إنّها تصدر شهادة شرعية للأنظمة الجديدة، وهو ما زعمت أنّها فعلته عندما ساعدت على ترتيب انتخابات في ناميبيا وكمبوديا وانغولا والاشرف عليها، وعملت على ضمان احترام مناسب لحقوق الإنسان في السلفادور.

وقد أظهر هذا مفارقة في موقف الأمم المتحدة فيما يخص السيادة والفقرة ٧ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة في أواخر التسعينيات. وقد تمّ البحث عن نظرة أكثر مرونة بشأن السيادة من أجل تسهيل تقديم مساعدة إنسانية أكثر نجاعة. للوهلة الأولى، حسبما اعترف الأمين العام (في برنامج الإذاعة الرابعة لهيئة الإذاعة البريطانية، The Thin Blue Line، يوم الأحد الموافق ٢٥ إبريل ١٩٩٣)، يبدو هذا أنّه ترخيص للدول الأغنى بأنّ تعمل بصفة شرطي عالمي، وتدوس على مصالح الدول الأضعف والأقلّ نموا. ولكن الغرض الأساسي لأنشطة الأمم المتحدة هو جعل الدول أقوى وليس أضعف: جعل العالم آمنا لممارسة السيادة. وقد تمّ الأعتراف بارتكاز اتفاقيات جنيف والقانون الدولي بشأن حقوق الإنسان على سيادة الدول.

إنّ الدول هي التي تقرها وهي المسؤولة عن تعزيزها. إن الدول المؤسسة على نحو صحيح، في احترامها لحقوق الإنسان وتعزيزها للرفاه الإنساني على نحو فعّال، أكثر احتمالا بأن تكون دعائم قوية وثابتة لنظام من هذا القبيل.

برز **جدول أعمال إنمائي جديد**، يشمل إدارة المشاريع جنبا إلى جنب مع الحكومات. ورغم أنّه مطلوب من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي العمل مع الحكومات ولكن ليس معها، فإنّ قدرا متزايدا من العمل التنموي يجري منذ نهاية الثمانينيات من خلال منظمات غير حكومية وشركات متعددة الجنسيات، فضلا عن وكالات تابعة للأمم المتحدة، وهو عمل لا يتم بالضرورة تحت الإشراف الوثيق للحكومة المضيّفة. وهذا أشبه بعمل مفوضية الاتحاد الأوروبي بشأن الأقاليم في بلدان البحر الأبيض المتوسط – كثيرا ما يتجنّب الحكومات الوطنية، ويعزز التنمية، وجدول أعمال إنمائي على نحو مستقل عنها بروابط مباشرة بين الفاعلين الدوليين ودون الوطنيين.

إنّ دور برنامج الأمم المتحدة في فلسطين في أواخر التسعينيات هو من هذا القبيل كانت المنظمة متلقية لكميات كبيرة من المال الرسمي وغير الرسمي المخصص لأغراض التنمية والذي أدارته في فلسطين من أجل إعادة تأهيل تلك المنطقة وشعبها، وقد عمل جنبا إلى جنب مع السلطات الفلسطينية بدلا من العمل تحت إمرتها.

إعادة تأهيل الدول بعد حدوث أزمة: يشمل هذا أنشطة مثل إقامة إدارات، ومديري تدريب وقوات شرطة. استخدم نطاق كبير من الموارد لخدمة هذه الأغراض في كمبوديا وناميبيا وكذلك في عدد كبير من "الدول" الأخرى. وكانت هذه المهمة هي بناء الدولة أو إعادة تأهيلها. وكانت الطرف الرئيسي لإضفاء الشرعية على أنظمة حكم جديدة، من حيث إنّها تشارك بانتظام في رصد الانتخابات، والقايم بالفعل بمنح رخصة صفة الدولة.

تطوّرت **مهام جديدة لحفظ السلم** تشمل نطاق استخدامات أوسع للعسكريين بقيادة الأمم المتحدة: وتشمل هذه الاستخدامات الجديدة تأمين المساعدة الإنسانية وإزالة الألغام الأرضية، وإزالة الأسلحة، فضلا عن تعزيز القواعد الأساسية، مهما كان التعزيز ضعيفا في حرب أهلية.

ويشمل هذا مراقبة جرائم الحرب، وتحديد المجرمين مثلما حدث مع الصرب في البوسنة والهرسك، وتحديد الاجراءات الشرعية وغير الشرعية مثل أين يجب وضع أنواع مختلفة من الأسلحة إصدار حكمها على اساليب العمل المشروعة وغير المشروعة. (دانت وكالات الأمم المتحدة – وليس مجلس الأمن – ضربة إسرائيلية على مجمع في لبنان في مايو ١٩٩٦ كان تحت حماية الأمم المتحدة).

تعزيز وإنفاذ حقوق الإنسان: أصبحت المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، تدريجيا أكثر انخراطا في الدفاع الفعال عن حقوق الإنسان وتوجيه الاتهام إلى الأفراد المتهمين بارتكاب خروقات خطيرة، مثل جرائم الحرب. وتعدّ محكمة جرائم الحرب التي أنشئت في لاهاي في سنة ١٩٩٥ مثالا توضيحيا لهذا.

معايير أكثر صرامة على نطاق واسع من القضايا عززتها أيضا منظمات دولية بقدر من النجاح. وتشمل هذه معايير لأوجه حماية البيئـة، مثل حمـاية الأنواع المهددة بالانقراض، والتنوع الإحيائي، والحد من التلوث، فضلا عن إجراءات أكثر فاعلية للحد من السـكان. وأصبحت المؤتمرات الخاصة واسعة النطاق سـمة لهذا العمل (انظر Taylor and Groom 1989). لا يعني هذا أنّه بحلول التسعينيات لم تكن هذه المعايير مثيرة للنـزاع – بل على العكس – كانت تعلن بشكل أكثر حزما ولاقت قبولا أوسع.

سجل الأسلحة: أنشأت الأمم المتحدة كذلك نظاما لتسجيل تدفق الأسلحة حول العالم: من يبيع ماذا ولمن؟ كما كان هناك تطوير بطيء لتقنيات أكثر تعقيدا لرصد تطور الأزمات من خلال ملاحظة تحركات القوات وتسجيل مناطق فشل المحاصيل المحتمل. وازدادت إمكانية اختراق حدود الدول على نحو لم يحلم به John Herz في أوائل الستينيات (انظر Hertz 1962) وكان هذا إحدى ركائز المساءلة الدولية.

جيم – مشاكل الحكم العالمي في تسعينيات القرن العشرين

C. The Problems of Global Governance in the 1990s

اكتسبت منظومة الأمم المتحدة العديد من مهام الحكم ولكنّها قصرت فيما يتعلّق بالأدوات اللازمة، ونتيجة لذلك فقد قصرت في تأدية الأدوار الجديدة بنجاح. ما هي أوجه التقصير؟

هناك مشاكل مستمرة في مجال التنسيق والتخطيط، يمكن العثور عليها في إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة وكذلك في أداء النطاق المتسع لمهام حفظ السلم. وقد نوقشت بإسهاب في الأدبيات، وبحلول سنة ١٩٩٦ توجت بقرار الجمعية العامة ٤٨/١٦٢ الصادر في ديسمبر ١٩٩٤.

هناك مشاكل التعامل مع السيادة والحاجة إلى الحياد، وهي من حيث نشاط الأمم المتحدة مشاكل ذات صلة. فالسيادة لا تزال مشكلة فيما يخص انخراط الأمم المتحدة في أزمات خطيرة داخل الدولة: نوقشت المسائل في النص.

المشكلة المالية، واجهت منظومة الأمم المتحدة نقصا ماليا خطيرا فيما يخص الميزانية العادية وصندوق حفظ السلام، ويعود ذلك أساسا إلى عدم دفع الولايات المتحدة اشتراكاتها في كل من البندين. ويصل المبلغ الذي تدين به الولايات المتحدة إلى حوالي ثلاثة مليارات دولار.

هناك مشاكل الكفاءة التنفيذية والشرعية، مع اتساع نطاق مهام المنظومة، أصبحت مشاكل الجهاز التنفيذي أكثر وضوحا. أولا، هناك مشكلة التمثيل. ازداد امتعاض عدد من الدول بشأن تقييد العضوية في مجلس الأمن ولكنّها تذمرت أيضا بشأن العضوية في اللجان التنفيذية لمنظمات اخرى في منظومة الأمم المتحدة.

والمشكلة الثانية من وجهة نظر الحكم الفعال، تتعلّق بقرارات مجلس الأمن. هناك **ثلاثة** أوجه لهذه المشكلة:

الأول هو أنّ مجلس الأمن ليس ملزما بأنّ يسعى إلى اتساق قراراته مع معاهدات سابقة لا تزال سارية ولم يتم إلغاؤها. لا توجد في المنظومة وثيقة تضمن أن تكون القرارات الجديدة متساوقة مع المجموعة الحالية من قواعد المعاهدات والاتفاقات. مثلا، إنّ اعتراف مجلس الأمن بجمهورية قبرص وعدم اعترافه بالجمهورية التركية لشمال قبرص غير متساوق على نحو يقبل الجدل مع المعاهدات الحالية السارية المفعول بين اليونان وتركيا وبريطانيا التي تضمن وجود طائفتين في قبرص، وهو مبدأ أبطلته قبرص "اليونانية" من جانب واحد (انظر Ertekun 1984).

والثاني هو عدم وجود وسيلة تطالب بأن تكون قرارات مجلس الأمن متساوقة مع قرارات سابقة صادرة عن المجلس. كثيرا ما توجد أوجه عدم تساوق. حقا، في أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة، مثل لجنة نــزع السلاح، تمت الموافقة على قرارات غير متساوقة مع قرارات كان قد اتفق عليها سابقا. في حالات كهذه، لا توجد إجراءات تضمن أن تحتم القرارات بروز نظام من القوانين الدولية متساوق داخليا.

الثالث هو أنّ مجلس الأمن لا يخضع لأي مطلب بوجوب وجود تساوق فني بمعنى أنّه لا يخضع لقاعدة تقضي بأن تكون الوسيلة ملائمة للغاية، فهو كثيرا ما يصدر قرارات من دون توفير وسائل لبلوغ الأهداف المنصوص عليها في القرارات. والحالة الكلاسيكية لهذا في التسعينيات هي إقامة مناطق آمنة في يوغسلافيا السابقة من دون توفير الموارد للدفاع عنها أو من أجل جعلها منـــزوعة السلاح.

تعوز الأمم المتحدة آليات للمراجعة والاشراف القضائيين: إن الاتحاد الأوروبي أقل عرضة لأنواع المشاكل التي نوقشت في الفقرات السابقة لأنّه يمتلك أداتين مصممتين لتحقيق التطور المتماسك والتساوق الداخلي لآلياته وقوانينه الداخلية: وقد دعيت المفوضية إلى تحقيق هذا التساوق، وكذلك محكمة العدل الأوروبية. وبالمثل، فإنّ جميع مؤسّسات الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك مجلس الوزراء الذي يتألف من ممثلين حكوميين، تخضع لقانون الجماعة وإشراف محكمة العدل الأوروبية. ولكن في منظومة الأمم المتحدة لا تمتلك محكمة العدل الدولية أي صلاحية عليا. تتمثّل الخطوة المنطقية التالية في إخضاع مؤسّسات الأمم المتحدة لسلطان محكمة العدل الدولية، على غرار الاتحاد الأوروبي. وقد سعى الأمين العام في منتصف التسعينيات إلى إجراء مواز: الحق في السعي مباشرة للحصول على رأي محكمة العدل الدولية فيما يخص، بين جملة أمور أخرى، شرعية الإجراءات التي تقترحها مؤسّسات الأمم المتحدة.

مشكلة الإعلام والتحليل: إنّ قدرة الأمم المتحدة على جمع وتفسير المعلومات بحاجة إلى مزيد من التعزيز:

في المرحلة الأولى من تطوير المؤسّسات الدولية المكلفة بحفظ السلم والأمن الدوليين، كانت المهمة الأمنية أشبه بمهمة فرقة رجال المطافئ. إنّ مجلس العصبة، وفقا، للميثاق، ليس مؤسّسة دائمة، ولكن يتعيّن عليه الاجتماع لدى نشوء أزمة.

في المرحلة الثانية، في الأمم المتحدة، كان فريق الإطفاء في حالة استعداد دائم بما أنّ مجلس الأمن مؤسّسة دائمة تستدعى للعمل من خلال إشعار قصير.

في المرحلة الثالثة، تغيرت الآليات الأمنية للمنظمة لتسهيل تعزيز استطاعة اعتماد مهمة للفصل بين الطرفين المتحاربين داخل الدول. وفي الوقت نفسه، تطوّرت إجراءات الإنفاذ فيما يخص النـــزاعات بين الدول بطريقة لم يتنبأ بها المؤسسون، بحيث أصبح من

الواضح على نحو متزايد أنّ الأمم المتحدة لا يمكنها تولّي دور كهذا بمفردها. فهي تحتاج دائما إلى الاعتماد على وكيل للإنفاذ، مثل تحالف دول مخصص لغرض بالذات، أو دولة معينة، مثل الولايات المتحدة، أو على منظمة دفاعية مثل الناتو.

في المرحلة الرابعة: وهو أمر بدا واضحا بحلول أواخر الثمانينيات، طرأ تحسن على مجال المعلومات والتحليل، ولكن لا يزال يحتاج إلى مزيد من التحسين، بحيث تتاح للأمم المتحدة ايضا أفضل المعلومات الاستخبارية من الدول؛ وفي الوقت نفسه، يتعين أن تكون لدى الأمم المتحدة آلياتها المستقلة الخاصة بها كوسيلة للتحقق ممّا تحصل عليه من مصادر أخرى. وتكون المرحلة الرابعة مرحلة رقابة عالمية، بحيث تنقل الأمم المتحدة إلى مرحلة رقابة مستمرة لحالات أزمات محتملة، بدلا من الدور التقليدي الذي هو استجابة لدى حدوث تلك الحالات.

الخاتمـــة

جرى في هذا الفصل استعراض طبيعة التغيرات التي طرأت على دور الأمم المتحدة فيما يخص حفظ النظام الدولي، واستنادا إلى المناقشة التي جرت تحت هذا العنوان، تمّ وضع تصنيف للمهام التقليدية والجديدة. وهذه الدراسة ملهمة من حيث إنّها سلطت الأضواء على سبل تحسين حكم مجتمع الدول الذي يمكن القيام به عبر الأمم المتحدة. وأجرت هذه التحسينات تغييرات كان قد سبق إدراجها في جدول الأعمال؛ وتمت بداية في هذا الاتجاه.

وبصرف النظر عن سوء تنفيذ المهام الجديدة، هناك الآن توقعات جديدة. إن إيجاد وسائل ملائمة من أجل تحسين حكم المجتمع الدولي يمكن أن يستغرق وقتا طويلا، ولكن ليس من المحتمل العودة إلى الوضع الذي كان قائما في السابق. ولكن العالم الجديد، من خلال إلقاء نظرة خافتة عليه، ليس عالما من دون دول. إنه عالم يتم فيه تعزيز الدول وحمايتها بشكل أكثر كفاءة. ولكن أوضاع سيادتها قد تغيرت.

أسئلة

١. كيف تحاول الأمم المتحدة حفظ النظام العالمي؟

٢. لماذا قرّر مزيد من الدول دعم عمل الأمم المتحدة؟
٣. إلى أي مدى تراخت القيود التقليدية فيما يخص التدخل داخل الدول؟
٤. هل هناك مسوغ لنقل المسؤولية إلى الأمم المتحدة عن الاعتراف / سحب الاعتراف بالدول؟
٥. ما أهم الأدوار الجديدة التي أخذتها على عاتقها المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة منذ اواخر الثمانينيات؟
٦. ما المشاكل التي اعترضت سبيل الأمم المتحدة في تنفيذ أدوارها الموسعة بشكل أكثر فاعلية؟
٧. هل السماح للمنظمات الدولية بأنّ تفعل المزيد يقوض سيادة الدول؟
٨. لماذا كانت هناك معارضة أشدّ على تطوير المساءلة الدولية للدول أثناء الحرب الباردة؟

مراجع أخرى للقراءة

مسوحات تمهيدية

Archer, Clive, *International Organizations*, 2nd edn. (London: Routledge, 1992)
Armstrong, David, *The Rise of the International Organization : A short History* (London : Macmillan, 1982).
Bennett, A. LeRoy, *International Organizations : Principles and Issues*, 5th edn. (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1991)
Taylor, Paul, and Groom, A.J.R. (eds.), *International Institutions at Work* (London:Pinter,1988).

أوصاف موجزة أكثر تقدما

Barston, R.P., *Modern Diplomacy* (London : Longmans, 1988)
Claude, Inis L. Jr. *Swords into Plowshares: The Progress and Problems of International Organization*, 4th edn. (New York: Random House, 1984).
Finkelstein, Lawrence S. (ed), *Politics in the United Nations System* (Durham, NC: Duke University Press, 1988).
Roberts, Adam, and Kingsbury, Benedict, (eds), *United Nations, Divided World: The UN's Roles in International Relations*, 2nd edn. (Oxford: Clarendon Press, 1993).

فيما يخص مواضيع معينة

Boutros Boutros-Ghali, *An Agenda for Peace* (New York: UN, 1992).

Brundtland, Gro Harlem, et al. (The Brundtland report), *Our Common Future: Report of the World Commission on Environment and Development* (Oxford: Oxford University Press, 1987).

James, Alan, *Peacekeeping in International Politics* (Basingstoke: Macmillan, 1990).

Taylor, Paul, and Groom, A.J.R. (eds.), *Global Issues in the UN Framework* (Basingstoke: Macmillan, 1989).

Williams, Douglas, *The Specialized Agencies and the United Nations: the System in Crisis* (London: Hurst, 1987).

Lyons, Gene M., and Mastanduno, Michael, *Beyond Westphalia: State Sovereignty and International Intervention* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1995).

عمل نظري

Gromm, A.J.R. and Taylor, Paul, *Frameworks for International Cooperation* (London: Pinter, 1990).

Jacobson, Harold K., Networks of Interdependence: *International Organizations and the Global Political System*, 2nd edn. (New York: Knopf, 1984).

Taylor, Paul, *International Organization in the Modern World* (London: Pinter, 1995).

منظورات فردية ووطنية

Jensen, Erik, and Fisher, Thomas, (eds.), *The United Kingdom – The United Nations* (London: Macmillan, 1990).

Urquhart, Sir Brian, *A Life in Peace and War* (New York: Harper and Row, 1991).

---

[١] انظر المقدمة الممتازة نحو تطوير المهام الأمنية للأمم المتحدة في

.Roberts (1996: 283 – 308)

[٢] من أجل تفسير الوظيفية انظر (Claude(1971.

(٣)من أجل شرح الدبلوماسيّة التي أدت إلى الاتفاقيات في دايتون في سنة ١٩٩٦، انظر :
Spyros Economides and Paul Taylor, "Former Yugoslavia", in James Mayall (ed.) *The New Interventionism*, 1991-1994 (Cambridge University Press, 1996).

(٤)انظر المناقشة حول هذا الموضوع، والإشارة إلى مقالة Kirkpatrick، في (-259 :1988 Forsythe (60

(٥) هذه إحدى الحجج في Vincent (1986).

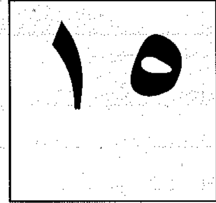
(٦)انظر مجموعة المقالات الرائعة بشأن التدخل في Lyons و Mastanduno (1995).

(٧)انظـــر
Development Studies Association , evidence to the Foreign Affairs Select Committee of the House of Commons, titled The United Nations Humanitarian Response, Nov., 1992.

(٨) نوقشت هذه المسألة في شهادة شفوية إلى اللجنة المختارة للشؤون الخارجية لمجلس العموم قدمها Sir John Thomson و Sir Crispin Tickell، كما ورد في *The Expanding Role of the United Nations and its Implications*... (HMSO, 17 Feb. 1993), 175-6 and *passim* (*اتســاع دور الأمم المتحدة وما يرتبه من آثار*).

(٩)انظر المناقشـــة الرائعـــة للمســـائل المطروحـــة هنا، بما في ذلك الاعتراف من قبل الأمم المتحدة، في Dugard (1987).

(١٠) ناقش المؤلف هذه المســألة في The European Union in the 1990s (Oxford University Press, 1996). (الاتحاد الأوروبي في التســعينات)



الأطراف المتخطية للحدود الوطنية والمنظمات الدولية في السياسة العالمية

Transnational Actors and International Organizations in Global Politics

بيتر ويلتس (Peter Willetts)

- مقدمة
- المشاكل التي يواجهها النهج المتمحور حول الدولة
- الشركات المتخطية للحدود الوطنية بوصفها أطرافا سياسية فاعلة
- المجموعات غير الشرعية وحركات التحرر بوصفها أطرافا سياسية فاعلة
- الشركات المتخطية للحدود الوطنية بوصفها أطرافا سياسية فاعلة
- المنظمات الدولية بوصفها هياكل للسياسة العالمية
- قضايا وأنظمة السياسات في السياسة العالمية

دليل القارئ

لقد جرت العادة على أن نعتبر موضوع العلاقات الدولية موضوعا يعالج العلاقات بين الدول كالعلاقة مثلا بين بريطانيا والهند. أمّا الهيئات الاقتصادية والتنظيمات الاجتماعية كالمصارف والشركات ومنظمات الطلبة وتنظيمات الدفاع عن البيئة فقد صنفت في الدرجة الثانية من حيث أنشطتها كأطراف فاعلة من غير الدول. إلا أنه يمكن الاعتراض على هذا الطرح ذي المستويين:

أولا: إنّ الغموض الذي يعتري معنى كلمة "دولة" وما ينشأ عن ذلك من تناقض مع العالم الواقعي يجعل من هذا التعبير مفهوما لا جدوى منه. ويتوضح هذا المفهوم عن طريق تحليل العلاقات القائمة بين الحكومات وتلك القائمة بين المجتمعات من دون أن نعتبر أنّ أيا من هذه القطاعات هو أكثر أهمية من القطاعات الأخرى.

ثانيا: فهي أنّنا ندرك أنّ الحكومات تفقد سيادتها عندما تواجه بالنشاطات الاقتصادية التي تمارسها الشركات المتخطية للحدود الوطنية، وكذلك عندما تصطدم بتهديدات عنيفة من قبل المجرمين ورجال حروب العصابات.

ثالثا، فهي أنّ المنظمات غير الحكومية تشترك في شبكة واسعة من العلاقات العالمية بما في ذلك اشتراكها في النشاطات الدبلوماسيّة بحيث إنّ الحكومات تفقد استقلالها السياسي. ونستنتج من كل ما سبق أنّه لا يمكن فهم الأحداث الجارية في أي منطقة من مناطق صناعة القرار العالمي إلا من خلال أنظمة معقّدة تشمل الحكومات والشركات وكذلك المنظمات غير الحكومية والتي تتفاعل مع مجموعة من المنظمات الدولية.

مقدمة

من الأشياء المسلّم بها في عالم الدبلوماسيّة والقانون الدولي والصحافة والتحليل الأكاديمي أنّ العلاقات الدولية ما هي إلا علاقات نشأت بين كيانات متماسكة يطلق عليها اسم الدول. وسنقوم في هذا الفصل بالبرهنة على أنّ تحقيق فهم أوسع للتبدلات السياسية لا يتم إلا بتحليل العلاقات بين الحكومات والعديد من الأطراف الفاعلة الأخرى من كل دولة.

وإضافة إلى ذلك فإنّ السياسات العالمية تشمل الشركات والمنظمات غير الحكومية. (وسوف نرى لاحقا أنّ هذا مجرد اصطلاح فني ولا يشمل كل الأطراف الفاعلة الخارجة عن نطاق الحكومات. وهو يستثني بشكل خاص الهيئات ذات الطابع التجاري). ومقارنة مع وجود أقل من ٢٠٠ حكومة في النظام العولمي، هناك ما يقارب من

- ٣٨٥٠٠ شركة كبيرة تتجاوز أنشطتها الحدود الوطنية، ويرمز لها بـــ(TNCs) مثل شركة شل، أو مصرف باركليز، أو شركة كوكاكولا، أو شركة فورد، أو شركة مايكروسوفت أو شركة نستله، حيث تمتلك الشركات الأم ما يزيد على ٢٥٠٠٠٠ من الفروع في دول أجنبية؛
- ١٠٠٠٠ منظمة غير حكومية تابعة لدولة واحدة ويرمز لها بـــ(NGOs) مثل منظمة دار الحرية (الأمريكية)، أو منظمة أطباء بلا حدود (الفرنسية) أو منظمة الاهتمام بالسكان (البريطانية) أو منظمة سيرا كلوب (الأمريكية) أو منظمة مساعدات المياه (البريطانية)، وكلها ذات نشاطات هامة على الصعيد الدولي؛
- ٣٠٠ منظمة حكومية دولية مثل منظمة الأمم المتحدة أو منظمة الناتو أو الاتحاد الأوروبي أو منظمة البن الدولية؛
- ٤٧٠٠ منظمة غير حكومية مثل منظمة العفو الدولية أو الاتحاد البروتستانتي العالمي أو الغرفة الدولية للشحن أو الصليب الأحمر الدولي.

إنّ كلّ الأطراف الفاعلة الآنف ذكرها تلعب دورا نظاميا في السياسات العالمية وتتفاعل مع حكومات الدول المختلفة. وإضافة إلى ذلك هنالك الجماعات المسلحة وعصابات الإجرام التي يلاحظ وجود تأثير محدود لها في النظام بالرغم من اعتبارها عناصر غير شرعية. وهناك الكثير من الشركات والمنظمات غير الحكومية الأخرى التي تعمل ضمن دولة واحدة فقط ولكنها تملك إمكانيات التوسع باتجاه بلدان أخرى[1].

---

[1] ترد المعلومات المتعلقة بالشركات التي تتخطّى الحدود الوطنية ضمن تقارير سنوية تصدرها الأمم المتحدة. أما الإحصائيات فهي مقتبسة من "التقرير العالمي عن الاستثمار لعام ١٩٩٥" (جنيف، الأمم المتحدة، ١٩٩٥) ص٩. تعرّف الشركة الأم التي تتخطّى الحدود الوطنية بأنها شركة تتحكم بممتلكات وقدرات تقع خارج نطاق دولتها الأم. كما يعرّف الفرع الخارجي بأنه مؤسسة فرعية تملك فيها الشركة الأم ما لا يقل عن ١٠% من

ولا يمكن لأحدّ إنكار عدد تلك المنظمات والمجالات التي تمارس ب
الأسئلة المثيرة للجدل فهي ما إذا كانت أهمية العالم الخالي من الدول تت
كان عالم كهذا يؤثر في تحليل العلاقات بين الدول. ومن الممكن تعريف
على أنّها تغطي العلاقات بين الدول. وهذا الطرح هو ما يدعى بالمقاربة
الدولة أو **الواقعية**. ولهذا فإنّ من الإطناب القول إنّ الأطراف الفاعلة
بالدولة ثانوية في أهميتها.

وهناك طرح أكثر شمولا يعرف **بالتعددية** ويفترض أنّ كل أص
الفاعلة يمكن أن تؤثّر في النتائج السياسية. وقبل الشروع بإجراء الأبحا
بأنّ الدولَ وحدها هي التي تملك قوّة التأثير هو انحياز تحليلي غير مقبول.
الكتّاب المتمحورين حول الدولة بهذه النقطة ضمن نطاق ضيق جدا: "لا
العناصر الفاعلة من غير الدول بالحسبان إلا عندما تؤثر هذه العناصر في
الدول وليس بخلاف ذلك" (James 1993: 270).

ويبدو هذا الوضع مناسبا لدراسة مواضيع مثل قوّة حفظ السلا
المتحدة. ولكن تطبيق ذلك على المواضيع كافة يعتبر أمرا اعتباطيا. فإذا اف
أهمية الحكومات تكمن في أنّها تستطيع أن تؤكد حقها في ممارسة سلطته
فإنّ الرد المناسب على ما طرحه جيمس (James) في مقولته الآنفة هو أنّ
نأخذ الحكومات بعين الاعتبار إلا عندما تؤثّر هذه الحكومات فيما يجري
غير الحكومية بعضها في بعض وليس خلافا لذلك". وما لم يثبت عكس ه
أن نفترض أنّ الحكومات تتفاعل مع المنظمات غير الحكومية إضافة إ
الشركات والمنظمات الدولية. أمّا العنصر الذي يقرر النتائج بالفعل من بين
فيختلف من قضية إلى أخرى.

الأسهم. وترد أعداد المنظمات المتخطية للحدود الوطنية والمنظمات الدولية
جداول إحصائية ضمن الأعداد المختلفة للكتاب السنوي لاتحاد الروابط الدو
الأرقام من الكتاب السنوي للمنظمات الدولية ١٩٩٣-١٩٩٤
G.Saur, for the Union of International Associations, 30th edn., 1993)

أهمية الكلمات: الفرق بين تعبير "الأطراف الفاعلة من غير الدول" وتعبير "الأطراف الفاعلة المتخطية للحدود الوطنية".

The Importance of Words: From "Non – State" Actors to Transnational Actors

من الضروري إبداء بعض الملاحظات المبدئية حول المفردات المتعلقة بالعلاقات الدولية. فتعبير "الأطراف الفاعلة من غير الدول" بحد ذاته، يوحي بأن الدولة هي المسيطرة وأنّ الأطراف الأخرى تعتبر أطرافا ثانوية. إنه مصطلح غامض، لأنّه ليس من الواضح ما إذا كانت المنظمات الحكومية الدولية تعتبر منظمات بين الدول أم منظمات من غير الدول. كما أنّه يصنّف في باب واحد الأطراف الفاعلة التي تختلف في ما بينها من حيث بنيتها ومصادرها ووسائلها المختلفة، في التأثير في السياسة. ولهذا السبب فقد تقرر التخلي عن تعبير "من غير الدول".

وقد ابتكر الأكاديميون مصطلحا بديلا وهو "transnational" (المتخطي للحدود الوطنية) وذلك لكي يؤكدوا بقوة أنّ العلاقات الدولية لا تقتصر على الحكومات وحدها. ومع الأسف فإنّ الدبلوماسيين يستخدمون تعبير transnational بمعنى "شركة"، بينما تدعى المؤسّسات الخيرية والمجموعات المناهضة للعنف بالمنظمات غير الحكومية. ويمكن التغلب على هذه الاختلافات باستخدام المفهوم الأكاديمي لكلمة "transnational" للتعبير عن أي طرف فاعل خاص، وكذلك التوضيح ما إذا كان ما تجري مناقشته هو شركة أم نوعا آخر من الأطراف الفاعلة المتخطية للحدود الوطنية. وعلى هذا الأساس يرد في الشكل (١٥-١) ملخص للفئات المختلفة من المشاركين في السياسة العالمية من كل بلد.

ومن الوارد جدّا أن نعثر على تحليلات للعلاقات الدولية تركز في المقام الأوّل على الحكومات، كما أنّها تولي بعض الاهتمام للمنظمات الحكومية الدولية وتتجاهل في الوقت نفسه الأطراف الفاعلة التي تتخطّى الحدود الوطنية. وفي بعض الأحيان يكون من المسلم به أنّ الحكومات هي المسيطرة حتّى لو كان ذلك في ميادين مثل السياسات البيئية حيث يفترض أن نسلّم بأنّ الحكومات تتفاعل بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة والشركات التجارية والمجموعات البيئية الضاغطة. (هناك أمثلة على ما ذكر فيما كتبته Hurrell and Kingsbury 1992، أو حتّى Porter and Brown 1991:35.

والطريقة الوحيدة التي يمكن بها فهم ذلك التحيز للعالم الواقعي تدرك من خلال التحيز النظري للتحليل التقليدي.

سنبدأ هذا الفصل بدراسة كيف تحول الفرضيات الموضوعة حول مفهوم "الدولة" دون وضع تحليل لمفهوم الأطراف الفاعلة المتخطية للحدود الوطنية والمنظمات الدولية. ومن ثمّ نتعرّض لطبيعة الأنواع المختلفة للأطراف الفاعلة، وأخيرا نجادل بضرورة البحث دوما في الأنشطة التي تمارسها الفئات المختلفة من الأطراف الفاعلة السياسية.

الحقل ١٥-١ : مفاهيم اساسية

الواقعية: النهج النظري الذي يقوم بتحليل العلاقات الدولية كافة مثل العلاقة بين الدول التي تسعى وراء السلطة. ولا يمكن أن تشمل الواقعية العناصر الفاعلة من غير الدول في هذا التحليل.

التعددية: النهج النظري التي يعتبر المجموعات المنظمة كافة عناصر فاعلة محتملة سياسيا ويقوم بتحليل العمليات التي تستخدمها العناصر الفاعلة لحشد الدعم اللازم لها في تحقيق أهدافها السياسية. ويمكن أن يشمل هذا التعبير المنظمات غير الحكومية، وكذلك الشركات والمنظمات الدولية.

الدولة: هذه الكلمة تستخدم للدلالة على ثلاثة مفاهيم متميزة:

١ــ فيما يتعلّق بالقانون الدولي فإنّ **الدولة** هي الكيان المعترف به حين توجد حكومة تسيطر على مجموعة من البشر ضمن حدود إقليمية مرسومة. ويمكن مقارنتها بفكرة الشركة التي لها شخصية اعتبارية.

٢ــ فيما يتعلّق بدراسة السياسة الدولية تعتبر كل دولة عبارة عن **بلد** أي هي مجتمع بشري يتفاعل مع النظام السياسي نفسه، ويملك مجموعة من القيم المشتركة.

٣ــ أمّا فيما يتعلّق بعلوم الفلسفة والاجتماع فإنّ الدولة تتألّف من جهاز **الحكومة** في أوسع مفهوم لها، وتشمل السلطات التنفيذية والتشريعية والإدارية والقضائية و القوّات المسلحة والشرطة.

السيادة: هي الوضع الذي تتحقق فيه استقلالية الدولة عن أي سلطة قانونية أعلى منها. وهذا مرتبط بوضع الحكومة الذي لا تخضع فيه لقيود سياسية خارجية ولكنه متميز

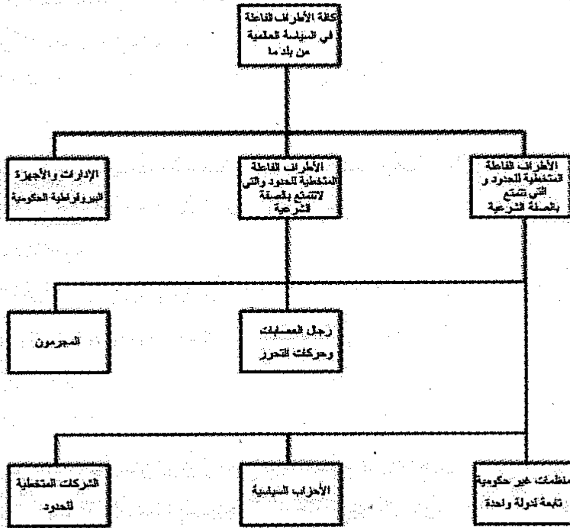
عنه. ومن هذا المنطلق فقد كان العديد من الدول الصغيرة ذات سيادة أثناء الحرب الباردة من دون أن تكون حكوماتها مستقلة سياسيا.

الأطراف الفاعلة من غير الدول: يستعمل هذا المصطلح بشكل واسع ويقصد به أي طرف فاعل باستثناء الحكومات. وعلى الغالب ليس من الواضح ما إذا كان هذا المصطلح يشمل منظمات مثل منظمة الأمم المتحدة. وأفضل طريقة لتلافي هذا الغموض هي الإشارة إلى صنفين منفصلين هما الأطراف الفاعلة المتخطية للحدود القوميه والمنظمات الدولية.

الأمة: هي مجموعة من البشر يدركون أنّ لهم هوية مشتركة ويتركّزون في وطن. ولا يشترط لوجود هذه الهوية الحصول على اعتراف بها من قبل جماعات سياسية أخرى.

دولة الأمة: يمكن لدولة الأمة أن تثبت وجودها حين يتم تنظيم أفراد أمة واحدة جميعا في دولة واحدة من دون وجود أي جماعات قومية أخرى.

الطرف الفاعل المتخطي للحدود الوطنية: هو كل طرف فاعل غير حكومي من أي بلد له علاقة مع أي طرف فاعل آخر من بلد آخر أو من منظمة دولية.



الشكل ١٥ -١ تصنيف الأطراف الفاعلة السياسية العالمية

تشكل جميع الفئات الثلاث السفلى منظمات غير حكومية دولية.

المشاكل التي يواجهها النهج المتمحور حول الدولة

Problems with the State-Centric Approach

إنّ الميزة الكبرى لهذا النهج هي أنّه يقلّل من التعقيد المحيّر للسياسة الدولية بحيث يمكن تبسيطها نسبيا لتعني تفاعل أقل من مائتي وحدة يفترض أنّها متشابهة. ومع ذلك فهناك أربع مشكلات كبرى توحي بأنّ فوائد التبسيط قد تحققت على حساب تشوه الصورة وضبابيتها.

١ــ الالتباس بين المعاني المختلفة لتعبير "الدولة"

1- Ambiguity Between Different Meanings of a "state"

عندما يشير المؤلفون إلى تعبير الدولة فإنّهم غالبا ما يخفقون في استخدام هذا التعبير بشكل ثابت ويفتقرون إلى الدقة لكونهم يخلطون بين ثلاثة مفاهيم. **فالدولة**، كشخصية قانونية، هو تعبير خيالي بالغ التجريد ومن السهولة اختلاطه بمفهوم **القطر**، الذي هو مفهوم حسي له بنظام سياسي محدد يتألف من أشخاص يشتركون بقيم مشتركة. وثمة أيضا مفهوم مغاير جدّا للدولة بوصفها جهاز الحكومة. ولسوء الحظ لا توجد طريقة معيارية لتلافي هذا الغموض.

ومن الآن فصاعدا، فإنّنا سنستخدم في هذا الفصل تعبير "دولة" للإشارة إلى المفهوم القانوني المجرد، في حين أنّنا سنستخدم تعبير "القطر" و"الحكومة" لتحليل السلوك السياسي. وسنضع الاستخدام الغامض التقليدي بين شارتي اقتباس ".

وبموجب المفهوم القانوني ومفهوم المجتمع السياسي، يعتبر المجتمع المدني جزءا من الدولة، أمّا بالنسبة للفلاسفة وعلماء الاجتماع الذين يركزون على الدولة بوصفها حكومة فهم يفهمون المجتمع المدني على أنّه منفصل عن الدولة. وعندما نأخذ القانون الدولي بعين الاعتبار، أو عندما يتطابق معنى الدولة مع القطر بكامله، فعندئذ لا يكون المجال واسعا للاعتراف بوجود أطراف فاعلة متخطية للحدود الوطنية لها وضع متميز. وبالمقابل فعندما ينطبق معنى الدولة على الحكومة ولا يشمل المجتمع، فعندئذ نستطيع أن نبحث في كل من العلاقات الفاعلة المتخطية للحدود الوطنية بين الحكومات والعلاقات بين أفراد المجتمع المتعلقة بالأطراف الفاعلة المتخطية للحدود الوطنية.

٢ــ انعدام وجوه التشابه بين الدول

2- The Lack of Similarity Between Countries

والمشكلة الثانية هي أنّ تعريف "الدول" كافة بالطريقة نفسها ومنحها جميعا الصفة القانونية نفسها يوحي بأنّها من حيث الأساس نوع واحد من الوحدات. ولكننا إذا درسنا أقطار العالم نجد بوضوح أنّها لا تتشابه من قريب أو من بعيد. فالتحليل التقليدي يعترف بالفعل بوجود اختلافات بين "القوى العظمى" و"القوى المتوسطة والصغرى". ومع ذلك فإنّ هذا لا يعني أنّ حجم اقتصاد الولايات المتحدة عام ١٩٨٩ كان ضعف حجم اقتصاد الاتحاد السوفييتي، أو ١٢ مثلا أكبر من حجم اقتصاد الصين، أو ٦٤ مثلا أكبر من

اقتصاد المملكة العربية السعودية، أو ١٠٠٠ مثل تقريبا أكبر من حجم اقتصاد أثيوبيا، أو ٥٨٠٠٠ [٢]مثل أكبر من حجم اقتصاد جزر المالديف.

ولو نظرنا إلى الأمر من حيث عدد السكان لوجدنا الفروق أكبر. فالبلدان المكونة من جزر صغيرة في البحر الكاريبي أو المحيط الهادئ والتي لا يتجاوز عدد سكانها عشرات الآلاف ليست مجالا للمقارنة مع الدول الصغيرة العادية، ناهيك عن الصين أو الهند: فتلك البلدان هي حقا "دويلات".

ومن جهة أخرى فإنّ مقارنة حكومات العالم تظهر وجود مجموعة متباينة من الديمقراطيات والأنظمة الإقطاعية وحكم الأقليات العرقية وحكم الأقليات الاقتصادية والأنظمة الشعبية والحكومات الدينية والديكتاتوريات العسكرية، إضافة إلى حكومات تتميّز بوجود مزيج خاص من البنى في داخلها. والشيء الوحيد الذي تشترك فيه كل الأقطار هو الاعتراف العام بحقها في إقامة حكومات خاصة بها. فهي متساوية من الناحية القانونية ولكنها بالغة الاختلاف من الناحية السياسية.

ومن النتائج التي نحصل عليها من التسليم بالاختلافات في الحجم هو أنّ أكبر الأطراف الفاعلة المتخطية للحدود الوطنية حجما هي بداهة أكبر بكثير من العديد من الدول.

---

[2] وفي كل حالة من الحالات قام المؤلف بتقريب الأرقام إلى المئات.

قارن العدد ١٠٠٠ من صحيفة التايمز لعام ١٩٩٥ (لندن كتاب التايمز ١٩٩٤) الجدول رقم ١ "أكبر ٥٠ شركة صناعية عالمية" ص١٢ (والذي يعتبر أن أصغر الشركـات الـ٥٠ هي التي بلغت مبيعاتهـا ٣٢,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٤) قارن ذلك بدليل البنك الدولي لعام ١٩٩٥ (واشنطن دي. سي: البنك الدولي ١٩٩٤) ص١٨-١٩، والذي يبين معلومات عن الناتج القومي الإجمالي و ص٨-٩ حيث ترد معلومات عن السكان. (لقد حذف من كلا الجدولين الصادرين عن البنك الدولي كل من موناكو وليختنشتاين وبالاو، إلا أن مؤلف هذا الكتاب أدخلها). أما المعلومات الواردة عن الشركات في تقرير الأمم المتحدة والمبينة أعلاه فهي مختلفة، إلا أنها تعطي صورة مشابهة تقريبا. لقد شملت ١٠٠ شركة متخطية للحدود الوطنية مصنفة حسب أصولها (assets) الخارجية لعام ١٩٩٣، حيث تجاوزت مبيعات ٤١ شركة مبيعاتها ٣٠ مليار دولار، وثماني شركات أخرى تجاوز إجمالي مبيعاتها ٣٠ مليار دولار (انظر الصفحة ٢٢-٣٠).

إنّ أكبر خمسين شركة صناعية متخطية للحدود الوطنية تحقق عائدات مبيعات سنوية أكبر من الناتج القومي الإجمالي لـــ١٣١ دولة من أعضاء الأمم المتحدة. وإذا قسنا الأمر وفقا لعدد السكان نجد أنّ العديد من المنظمات غير الحكومية وخاصة اتحادات العمال والمجموعات العاملة في حقل حقوق الإنسان وحقوق المرأة وجمعيات حماية البيئة كلها تقدر أعدادها بالملايين، بينما هناك ٣٧ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يقل عدد سكانها عن المليون نسمة. وهذه الفروق تعني أيضا أنّه يوجد اختلاف كبير من حيث درجة التعقيد والتنوع لاقتصاد العديد من الدول وللمجتمعات التي تعيش فيها، وهذا يحدد درجة انخراط كل دولة من الدول في علاقات تتخطّى الحدود الوطنية.

٣ــ مشكلة الشمولية 3- The Problem of Holism

ثالثا هناك تناقض ضمني في افتراض وجود الدولة ضمن نظام دولي فوضوي. وسواء أكانت الدولة تعني كيانا قانونيا أم قطرا أم حكومة فإنّها تعتبر **كيانا كليا**: أي أنها وحدة متماسكة تعمل في إطار هدف مشترك وتوجد بوصفها شيئا يتجاوز الأجزاء المكونة له أي أفراد مجتمعها. وفي الوقت نفسه فإنّ الكثيرين ممن يدافعون عن النهج المتمحور حول الدولة ينكرون إمكانية وجود كيانات شمولية على المستوى العالمي.

إنّ مصطلح "النظام الدولي" إنّما يستخدم لمجرد التعبير عن تجمع مفكك من الدول. والإشارة إلى **نظام** ما لا يقصد بها أن يحمل المعنى الشامل لجماعة فقدت العناصر المكونة لها (فرادى الدول) شيئا من استقلالها. ولم يطرح أي نقاش فلسفي لتفسير هذا التناقض في الفرضيات التي وضعت حول مستويات التحليل المختلفة. والمبالغة في تماسك الدول والإقلال من قيمة تماسك السياسات العالمية من شأنهما أن يقللا من أهمية العلاقات بين الأطراف المتخطية للحدود الوطنية وكذلك العلاقات بين الحكومات.

٤ــ الفرق بين الدولة والأمة

4- The Difference between State and Nation

رابعا هناك فرضية سلوكية تقول إنّ السياسة داخل "الدول" تختلف بشكل واسع عن السياسات السائدة بين "الدول". وترتكز هذه الفرضية على فكرة تقول إنّ ولاء الشعب **للأمة** التي ينتمي إليها هو أقوى من أي ولاء آخر. ومن الواضح أنّه لا يمكننا أن ننكر

بأنّ الشعور القومي والهوية القومية يستدعيان شعورا قويا لدى معظم الناس، إلا أنه ينبغي إيراد بعض الإيضاحات بشأن صلاحيتهما من الناحية السياسية. تشكّل الهويات الجماعية سلسلة هرمية تبدأ بما هو محلي وتنتقل إلى تجمعات أكبر عبر الأمة. فالفرد من مقاطعة يوركشاير، مثلا، يمكن أن يكون في الوقت نفسه إنجليزيا وأن يعتبر فردا من الكومنولث أو مع أوروبا. ومن هنا فإنّ المجتمعات المحلية والهيئات التي تعمل ضمن الحكومات المختلفة للدول مثل الاتحاد الأوروبي يمكنها أيضا أن تطالب الأشخاص بالولاء.

ولقد لعبت البراعة اللغوية دورا سحريا هاما عبر العصور، إذ أوحت بأنّ الولاء الوطني يتركز في "دولة الأمة". فالعلاقات الدولية والعلاقات التي تتجاوز أنشطتها الحدود الوطنية تغطي على السواء علاقات قائمة عبر حدود "الدولة"، مع أنّ مفرداتها اللغوية تشير إلى علاقات بين مجموعات وطنية كالعلاقة بين سكان اسكتلندا وسكان مقاطعة ويلز في بريطانيا. أمّا ما هو حاصل فعلا في العالم فإنّ القليل من الدول فقط، مثل ايسلاندا وبولندا واليابان، يمكنها أن تدّعي بدرجة معقولة أنّ شعوبها تنحدر من أمة واحدة. وفي كل هذه الحالات هناك أعداد لا يستهان بها من المجموعات القومية التي تقطن في بلدان أخرى، وغالبا في الولايات المتحدة. فمعظم دول العالم متعددة القوميات والعديد من المجموعات القومية تقيم في العديد من الدول.

ومن هذا المنطلق فإنّ الولاء القومي هو في الحقيقة مختلف عن الولاء لبلد ما. إنّ حركات التحرر الوطني والمجموعات الثقافية الوطنية والأقليات القومية التي لها مطالب سياسية، كلها تعتبر أطرافا فاعلة متخطية للحدود الوطنية، وهذا ما يشكل في بعض الأحيان تحديا لسلطات الحكومة. ومما يبعث على السخرية أنّ الشعور القومي هو أحد المصادر العديدة للعلاقات متخطية الحدود الوطنية.

الحقل ١٥-٢ : مفاهيم اساسية
نظرية علم الوجود: وتتعلّق بمنظورنا عما هو حقيقي وبطبيعة أصناف الكيانات التي يمكن، أو لا يمكن، أن يكون لها وجود. **الكيان الكلي**: يوجد عندما تشكل مجموعة من العناصر نظاما له خصائص محددة على المستوى الجماعي. ويعبر عن ذلك عادة بعبارة "الكل هو أكثر من مجموع الأجزاء".

وأوضح مثال على ذلك هو الطريقة التي تقوم بها أجزاء جسم الإنسان بتكوين خصائص الكائن الحي. وبالمفهوم نفسه يشكل البشر مجموعات ذات طابع اجتماعي ومنظمات ومؤسّسات وأمما، وكلها تمثل الأفراد الذين يشكلون الكيان الجماعي وتؤثّر في الوقت نفسه في سلوك الأفراد وتصرفاتهم.

النظام: هو مصطلح يطلق عموما على أي مجموعة من العناصر ذات البنية المعقدة. في هذا الفصل نستخدم المفهوم التقني المشتق من "علم الأنظمة" الذي يقتصر على الكيان الكلي.

النقاط الرئيسية

- هناك ثلاثة معان مختلفة لمفهوم الدولة: فهي شخصية اعتبارية، ومجتمع سياسي وحكومة.
- قد تكون الأقطار والحكومات في أنحاء العالم متساوية من الناحية القانونية، ولكن وجوه التشابه بينها قليلة. هناك العديد من الحكومات التي تملك السيطرة على مصادر أقل مما تملكه الأطراف الفاعلة المتخطية للحدود الوطنية.
- لا يمكن الافتراض أنّ كل الأنظمة السياسية التي تتمركز ضمن قطر ما هي أكثر تماسكا من الأنظمة العالمية، خاصة أنّ الولاءات القومية لا تتطابق مع حدود الأقطار.
- إذا طرحنا جانبا المفهوم اللغوي للأطراف الفاعلة التابعة من "الدول" ومن "غير الدول" نستطيع قبول إمكانية وضع نظريات حول الأنواع المختلفة من الأطراف الفاعلة في السياسات العالمية. وإذا ميّزنا بين الحكومة والمجتمع وبين الأمة والقطر، فعندها نستطيع أن نسأل ما إذا كانت المجموعات الطوعية الخاصة والشركات والأقليات القومية في كل قطر ترتبط بعلاقات تتخطّى الحدود الوطنية.

والخلاصة عندما نتوقف عن وصف الدولة بأنّها كيانات متجانسة ومتماسكة فعندها يترتب علينا تحليلها بوصفها أنظمة مفتوحة تملك العديد من القنوات للروابط الحكومية والمتخطية للحدود الوطنية بالأنظمة الدولية.

الشركات المتخطية للحدود الوطنية بوصفها أطرافا سياسية فاعلة

Transnational Companies as Political Actors

ترتبط كلّ الشركات التي تقوم بالاستيراد أو التصدير بنشاطات اقتصادية تتخطّى الحدود الوطنية. وغالبا ما تتأثر إمكانية هذه الشركات بممارسة أعمالها التجارية بسبب التغييرات التي تطرأ على المعايير الصحية ومعايير السلامة وكذلك بسبب التبدلات التي تطرأ على أنظمة الاتصال أو السياسات الاقتصادية العامة للحكومات الأجنبية. فإذا ما ثبتت لها فائدة ذلك فلن يصدر عنها ردّ فعل بالضرورة، أمّا إذا كانت تتوقّع تكبّد خسائر مالية فيمكنها بالتأكيد السعي إلى كسب دعم الحكومة الأجنبية. ويمكن تحقيق ذلك بأربع وسائل شائعة:

١. بشكل غير مباشر، حيث تطلب الشركة من حكومتها ممارسة الضغوط على الحكومة الأجنبية.
٢. بشكل غير مباشر، عن طريق اثارة إحدى القضايا المتعلقة بالسياسة العامة في إحدى المنظمات الدولية.
٣. بشكل مباشر، في موطنها الأصلي عن طريق البعثات الدبلوماسيّة في السفارة، أو
٤. بشكل مباشر في داخل القطر الذي تعمل فيه عن طريق وزارات الحكومة.
٥. وهناك طرق أخرى عديدة لممارسة الضغوط مثل الاتحادات التجارية وقنوات غيرها أكثر تعقيدا. ولذلك يمكن أن تلعب حتّى الشركة التي تمارس نشاطها في قطر واحد، دورا هاما كطرف سياسي فاعل يتخطّى الحدود الوطنية.

من أولى الدول التي تجاوزت حدود بلادها وأصبحت **شركات متخطية للحدود الوطنية (TNCs)**، وبالمعنى الشامل للمصطلح، نشأت في الإمبراطوريات الأوروبية أو في شبه الإمبراطورية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا اللاتينية وآسيا. وكانت الحالات النموذجية لذلك شركات تتعامل بالزراعة والمناجم والنفط.

وبعد التحرر من الاستعمار كان على هذه الشركات أن تنقسم بحيث تكون فروعها في الدول الخارجية عبارة عن كيانات قانونية منفصلة ولكن تحت مراقبة مركزية من إدارتها العامة. وقد بدأ توسع كبير منذ ستينيات القرن العشرين حيث شرع العديد من الشركات الصناعية الكبرى بتأسيس فروع لها خارج حدود دولها. وقد انتقلت بعض

الخدمات المالية مثل المصارف إلى الامبراطوريات مع بداية نشوء المستعمرات. ولكن منذ سبعينيات القرن العشرين بدأت معظم الصناعات بإنشاء فروع لها عبر العالم، ومنها صناعة الخدمات، بما فيها خدمات الدعاية والإعلان وأبحاث التسويق وتدقيق الحسابات وخدمات الحاسوب، أو أنشأت كيانات عالمية عن طريق العمليات الاندماجية وعمليات التملك. ويمكن توقع قيام هذه الشركات التي تتخطّى حدودها الوطنية بالعمل في أي قطاع اقتصادي رئيسي باستثناء بعض المنتجات التي تتميز بها بعض الثقافات. هذا وقد اتسع الانتشار الجغرافي أيضا حيث شهدت بعض الدول الصناعية التي لم تصبح إمبراطوريات، مثل السويد وكندا والدول المتطورة الأخرى، العديد من شركاتها وهي تزداد اتساعا خارج حدودها.

وقد تغيّرت طبيعة الشركات التي تتخطّى حدودها الوطنية بسبب عولمة الشركات. وكان هناك أصلا تقسيم واضح حيث كان الإنتاج يجري في المركز الرئيسي، والأنشطة الثانوية تتمّ في الفروع التابعة. ويمكننا أن ننظر إلى شركة ما تعمل خارج الحدود الوطنية، مثل آي بي إم، كشركة أمريكية لها فروع متعددة في الخارج. ويمكن لهذه الشركات أن تكون عالمية حقا بحيث يكون المركز الرئيسي مجرد مكان مناسب لاتخاذ القرارات الاستراتيجية.

إنّ الاتصالات العالمية اليوم في غاية الفاعلية ومنتشرة على نطاق واسع بحيث لا حاجة إلى أن يكون الإنتاج في المركز الرئيسي. وهناك العديد من الدلائل التي تشير إلى وجود شركة ما تتحول من اتحاد متعدد الجنسيات إلى شركة عالمية موحدة. ويمكن تنويع الإنتاج بحيث تتمركز مراحل الإنتاج المختلفة في بلدان متعددة. ويمكن لعملية التسويق أن تعمل على تنشيط علامة تجارية ذات مواصفات موحدة في البلدان كافة. ويمكن للعاملين في إدارة مثل هذه الشركات تطوير كفاءاتهم في أقسام لشركة المختلفة. وتتحقّق عملية العولمة الكاملة عندما تقوم إدارة شركة ما بتعيين العديد من العاملين فيها في العديد من الدول من دون أن تكون هناك سيطرة لبلد واحد في هذا التعيين وحيث يتعين على مديري هذه الشركة جميعا التحدث بلغة واحدة، هي عادة اللغة الإنجليزية.

لقد كان لازدياد عدد الشركات التي تتخطّى الحدود الوطنية وتوسع نطاق نشاطها وتعقّد عملياتها، تأثير سياسي كبير. وسوف نرى الآن كيف تمكنت هذه الشركات من تجنب محاولات الحكومات مراقبة التدفقات النقدية أو فرض العقوبات التجارية أو تنظيم

الإنتاج. كما أنّ هذه الشركات تساهم في زيادة تعقيد العلاقات بين الحكومات. ولقد تناقصت سيادة معظم الحكومات تناقصا كبيرا تبعا لذلك.

الحقل ١٥ -٣ : مفاهيم أساسية
الشركة التي تتخطّى الحدود الوطنية: هي بالمفهوم العام أي شركة مقيمة في بلد ما ولها تعاملات مع مجتمع أو حكومة دولة أخرى. إلا أنّ مصطلح الشركة التي تتخطّى الحدود الوطنية (TNC) يقتصر على الشركة التي لها شركات تابعة في دولة أجنبية. وقد تكون هذه الشركات التابعة فروعا للشركة الأم أو شركات فرعية مؤسسة بشكل مستقل أو شريكة تمتلك حصصا أقلية كبيرة.
تبادل الأنشطة التجارية ضمن الشركة الواحدة: هو عملية التبادل التجاري الدولي بين فرع شركة ما من الشركات التي تتخطّى الحدود الوطنية وإحدى الشركات التابعة للشركة ذاتها في بلد آخر. فمثلا تتم تجارة صخور البوكسيت بأكملها عبر هذا الأسلوب حيث لا يوجد سوق عالمي لمادة البوكسيت.
سعر التحويل: هو السعر الذي تحدّده إحدى الشركات التي تتخطّى الحدود الوطنية في عملية التبادل التجاري ضمن الشركة الواحدة. وتستلزم الأنظمة المحاسبية وضع سعر للصادرات، ولكن لا يشترط أن يرتبط هذا السعر بسعر أي سوق من الأسواق. ولا يشترط أن يؤثر تبدل سعر التحويل في المبيعات أو الأرباح الإجمالية ما قبل الضريبية لهذه الشركة.
التبادل التجاري عبر بلد ثالث: ويتم ذلك عند قيام تبادل تجاري بين بلدين بشكل غير مباشر عبر بلد ثالث.
موازنة (arbitrage): عملية شراء منتج من سوق معينة وبيعه في سوق أخرى، بغية تحقيق ربح من فرق الأسعار في السوقين.
الموازنة التنظيمية (Regulatory arbitrage): في عالم العمليات المصرفية، هو عملية تحريك الأرصدة أو نقل الأعمال التجارية من بلد لآخر بغية زيادة الربح عن طريق التملص من القيود التي تفرضها الأنظمة الحكومية.
وقياسا يستخدم هذا المصطلح للتعبير عن قيام شركة ما بتحويل نشاطاتها

الاقتصادية من جراء السياسة الحكومية.

الخروج عن نطاق التشريعات الوطنية: ويتم ذلك عندما تحاول حكومة ما أن تمارس سلطاتها القانونية في أراضي دولة أخرى. ينشأ مثل هذا الوضع في حالة بارزة حين تقوم الحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وعن عمد، باستخدام القوانين المحلية للسيطرة على الأنشطة العالمية للشركات التي تتخطّى الحدود الوطنية.

التدفقات النقدية وفقد السيادة Financial Flows and Loss of Sovereignty

من الصعب استيعاب نتائج التوسع الكبير للشركات الكبرى خارج حدودها الوطنية. فلم يعد بالإمكان اعتبار أنّ كل دولة من الدول تملك اقتصادا منفصلا خاصا بها. كما تسرب الضعف بشكل كبير لعنصرين هامين من عناصر السيادة، وهما السيطرة على العملات المتداولة وعلى التجارة الخارجية. ويعني فقد هذين العنصرين أنّ الحكومات قد فقدت سيطرتها على التدفق النقدي.

أمّا فيما يتعلّق بالعملات المتداولة، فإنّ الأزمات التي تعرض لها الدولار والجنيه والفرنك الفرنسي والين في بداية الثمانينيات من القرن العشرين، قد أحدثت وضعا أصبحت فيه حتّى الحكومات ذات المصادر المالية المرتفعة عاجزة أمام المصارف المتخطية للحدود الوطنية والمضاربين الآخرين.

غير أنّ آثار التجارة على الموارد المالية المحلية والدولية أقلّ وضوحا. فعندما تنتقل البضائع بشكل فعلي عبر الحدود، يعتبر ذلك بمثابة تجارة بين البلدان المعنية، ولكنها أيضا قد تكون **تجارة بين فروع الشركة الواحدة**. ولقد بينت التقديرات أنّ حجم التجارة على صعيد ما بين فروع الشركة الواحدة يعادل نحو ثلث التجارة العالمية بأكملها في البضائع (UN 1995: 37) ، ويصل هذا المعدل إلى النصف في بعض الصناعات التي تحتاج إلى تقنيات عالية (UN 1988: 91-2). وحيث إنّ منطق التجارة بين فروع الشركة الواحدة يختلف تماما عن التجارة بين البلدان المختلفة فإنّه ليس بمقدور الحكومات أن تضع أي توقعات عن تأثير سياساتها المالية والضريبية في الشركات التي تتخطّى الحدود الوطنية. ونجد في الحقل ١٥-٤ الآنف، توضيحا افتراضيا عن شركة تضع

أسعارا تحويلية للإقلال من ضرائبها. وهناك العديد من الدوافع الأخرى التي قد تدفع شركة ما إلى تشويه الأسعار التحويلية بما في ذلك تفادي القيود على حركات الأرباح أو رؤوس الأموال عبر الحدود.

الحقل ١٥ -٤ : تسعير التحويل في التجارة ضمن الشركات

يمكن استخدام نموذج بسيط لبيان كيف يمكن استخدام التجارة الدولية ضمن الشركات بغية التهرب من الضرائب. لنأخذ شركة ما في بلد صناعي تقوم بتصدير سلع شبه منجزة إلى بلد نام، حيث يتم إنجازها وبيعها. ولنفترض أنّ حكومة البلد الصناعي قررت تقليص الإنفاق العام وخفض الضرائب، في حين قامت الحكومة الأخرى بزيادة الضرائب بغية تمويل عملية التنمية.

في هذه الحالة يمكن للشركة استخدام سعر التحويل لتحديد مستوى الربح لكل فرع من فروعها. فمن خلال زيادة سعر التحويل والتصريح بمزيد من أرباحها في البلد الصناعي منخفض الضريبة، فإنّ بوسع الشركة أن تتمكن من تجنب زيادة ما تدفعه من الضرائب على النطاق العالمي. ومن ثمّ ستجد كل حكومة أنّ الأثر على عائد الضريبة هو عكس توقعاتها.

- قد تنجح الشركات متخطية الحدود الوطنية في استخدام أسعار تحويل مصطنعة، إما لأنّ الحكومة لا تعرف ما سيكون عليه السعر المناسب أو لأنّ الشركة تغش في التصريح عن حجم سلعها أو نوعيتها.

الحقل ١٥ -٥ : هل تستطيع الحكومات ضبط العمليات التجارية؟

في شهر إبريل من عام ١٩٨٢ قامت الأرجنتين بغزو جزر الفولكلاند، وقامت حرب بين بريطانيا والأرجنتين استمرت حتّى منتصف شهر يونيو من ذلك العام. وسارعت كل من الدولتين إلى إعاقة العمليات الاقتصادية، كما قام الاتحاد الأوروبي برمته بمنع الاستيراد من الأرجنتين خلال هذا الصراع.

وقد بقيت الرحلات الجوية المباشرة ممنوعة حتّى شهر فبراير ١٩٩٠ ، قبل فترة

وجيزة من إعادة العلاقات الدبلوماسيّة بين الدولتين. وكان من السهل خلال هذه الفترة كلها السفر جوا بين لندن وبيونس آيرس مع وجود إزعاج بسيط، حيث كان من الضروري استبدال الطائرة في ريو دي جانيرو أو أي عاصمة أوروبية مثل باريس أو مدريد.

وقد سمحت الحكومة البريطانية باستيراد البضائع من الأرجنتين اعتبارا من شهر تموز ١٩٨٥، ولكن الأرجنتين لم ترفع الحظر الذي فرضته حتّى عام ١٩٩٠. وفي حين كان يفترض عدم قيام أي أنشطة تجارية بين البلدين، فقد استطاعت الشركات العمل من خلال "التبادل التجاري عبر بلد ثالث"، حيث ترسل صادراتها عبر البرازيل أو أوروبا الغربية. وبالمقابل تمكنت الشركات التي تتخطّى الحدود الوطنية من تحويل طلباتها إلى فرع في بلد آخر.

التبادل التجاري عبر بلد ثالث وعلاقته بفقد السيادة

Triangulation of Trade and loss of Sovereignty

من الصعب على الحكومات تنظيم العمليات ذات الطابع الدولي. فإذا كانت إحدى الحكومات تضمر العداء لحكومة أخرى ورغبت في فرض مقاطعة تجارية عليها فمن العسير على الحكومة بمفردها منع انتقال المعلومات أو الأشخاص لأغراض تجارية. وحتّى الولايات المتحدة الأمريكية، وهي القوّة العظمى، لم تتمكن من منع مواطنيها من زيارة كوبا وهي البلد الشيوعي، خلال الحرب الباردة. وقد يكون من الممكن منع استيراد أو تصدير البضائع بشكل مباشر إلا أنّه لا توجد طريقة مضمونة لمنع التبادل التجاري بشكل غير مباشر من بلد لآخر. ونبين في الحقل ١٥-٥ مثالا بسيطا عن كيفية المراوغة عن طريق الاتجار عبر بلد ثالث. ولا يمكن أن يكون هناك احتمال معقول لقيام حكومة حازمة بمنع الشركات متخطية الحدود الوطنية من تفادي العقوبات، إلا إذا ألزم قرار من مجلس الأمن الدولي بلدان العالم جميعا بفرض مثل تلك العقوبات. على أنّه في هذه الحالة تكمن السيادة فيما يتصل بالتجارة المعنية لدى مجلس الأمن وليس لدى فرادى الحكومات.

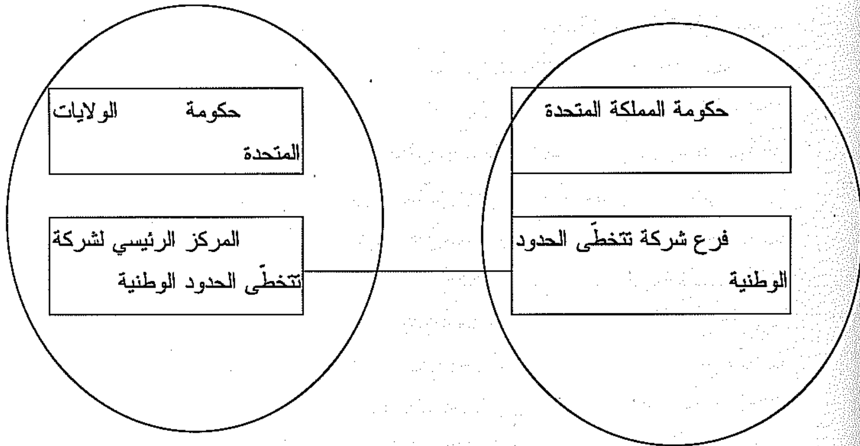
الموازنة التنظيمية وفقدان السيادة

Regulatory Arbitrage and loss of Sovereignty

من الصعب على الحكومة ضبط النشاطات التجارية للشركات داخل حدود بلادها حيث إنّ الشركات قد تلجأ إلى عملية **الموازنة التنظمية**. فإذا كانت شركة ما تعارض

سياسة حكومة معينة فبإمكانها التهديد بالحد من إنتاجها المحلي أو إيقافه، وزيادة إنتاجها في دولة أخرى. وهنا تقدم الحكومات التي تفرض أقل المعايير صرامة في مجالات الصحة أو السلامة أو الرفاهية أو البيئة، ميزات منافسة إلى الشركات الأقل التزاما من الناحية الاجتماعية بحيث يصبح من المتعذر على أي حكومة فرض معايير صارمة.

أمّا فيما يتعلّق بالأعمال المصرفية فإنّ الأخطار السياسية المتأصلة والمتمثلة في خطر انهيار مصرف ما لأسباب تتعلّق بالسلوك الإجرامي أو الطيش، فإنّها تكون كبيرة جداء الأمر الذي يدعو الحكومات الكبرى إلى فرض معايير موحدة بشأن رأس المال. وتنصّ قوانين "لجنة بال" على أنّ المصارف كافة ملزمة بحماية قدرتها على الاستمرار في العمل بأن يكون لديها رأسمال يعادل ٨ بالمائة من قروضها غير المدفوعة. وهناك وضع مشابه في دول الاتحاد الأوروبي حيث تشكل الرغبة بعدم ترك الأسواق من دون تنظيم حافزا لتوحيد المعايير ووضع سياسة اجتماعية مشتركة. ومع أنّ"لجنة بال" والاتحاد الأوروبي هما نظامان فاعلان، فإنّ كلا النظامين يظل محدودا لكونهما لا يغطيان الدول كافة أو كل الأنشطة المرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا. ومع ذلك فمهما كان حجم السيطرة التي يتم تحقيقها إلا أنّه لا يمثل ممارسة ناجحة للسيادة على الشركات: إنّه تخل جزئي عن السيادة إلى هيئة حكومية دولية.



الشكل ١٥ -٢ من الذي يتحكم بعمل شركة تابعة لشركة أمريكية تعمل في المملكة المتحدة؟

تخطي الحدود الوطنية والسيادة Extraterritoriality and Sovereignty

وإضافة لذلك تتسبب الشركات المتخطية للحدود الوطنية في نشوء صراع على السيادة بين الحكومات المختلفة. ولنأخذ مثالا على شركة يقع مركزها الرئيسي في الولايات المتحدة وتمتلك شركة فرعية لها في المملكة المتحدة. في هذه الحالة تتوزع السلطة على ثلاثة محاور. فحكومة الولايات المتحدة تسيطر على الشركة الأم بينما تسيطر حكومة المملكة المتحدة على الشركة التابعة، وتكون كل عملية بمثابة ممارسة معيارية لسيادة الحكومة المعنية على قضاياها الداخلية. وإضافة لذلك فمن شأن كل من الحكومتين أن تقبل أنّ بإمكان الشركات المتخطية للحدود الوطنية، إلى حدّ ما، أن تتحكم بسياساتها الخاصة فيما يتعلّق بالشراء أو التصنيع أو المبيعات. وفي الظروف الطبيعية يمكن ممارسة المحاور الثلاثة للسلطة في آن معا وبشكل متناسق.

ومع ذلك فعندما تسري قرارات الحكومة الأمريكية على أعمال الشركات المتخطية للحدود الوطنية فمن الممكن أن ينشأ صراع على السيادة. فهل تنصاع الشركة التابعة

لتعليمات حكومة المملكة المتحدة أم لأوامر الحكومة الأمريكية التي تصدر عبر الشركة الأم؟ إنّ مشكلة **تخطي الحدود الوطنية** هي من صلب بنية الشركة المتخطية للحدود الوطنية. ويبين الحقل ١٥ -٦ المشكلة التي تؤدي إلى نشوء أزمة.

الحقل ١٥ -٦: قضية خط أنابيب النفط في سيبيريا ومشكلة تخطي الحدود الوطنية

خلال أزمة الرهائن الامريكيين المحتجزين في السفارة الأمريكية في طهران بين عامي ١٩٧٩-١٩٨٠، فوجئت الحكومة البريطانية بأنه قد تمّ الإيعاز إلى المصارف الأمريكية العاملة في لندن أن تجمد الأرصدة الإيرانية. ونتيجة لهذ الأزمة وبسبب أزمة أخرى سبقتها تتعلّق باستخراج اليورانيوم وشحنه فقد صدر قانون حماية المصالح التجارية مما أفسح المجال أمام الحكومة البريطانية لكي تعفي الشركات التي تعمل خارج حدودها الوطنية من أن تمتثل لأي قرارات تتخذها حكومات أخرى.

وقد طبّق هذا القانون عام ١٩٨٢ إبّان الأزمة التي نشأت إثر ردود فعل الغرب على إعلان القانون العرفي في بولندا. كما أنّ حكومة الولايات المتحدة بذلت جهودا حثيثة للحؤول دون المشاركة الأوروبية في مد أنبوب للنفط بين سيبريا وأوروبا الغربية. وفي هذه الحالة مارست الحكومة الأمريكية ضغوطا خارج حدود بلادها لا على الشركات الخارجية الموحدة فحسب، ولكن أيضا بإلغاء إجراءات الترخيص باستخدام التقنيات العالية من قبل الشركات البريطانية المستقلة. وقد حاولت حكومة الولايات المتحدة وعلى مدى عشرة شهور أن تلم شمل حلفائها حول قضية تتعلّق بالحرب الباردة، لكن النتيجة كانت تراجعا مهينا، إذ تمّ رفع العقوبات الخارجية في شهر نوفمبر من عام ١٩٨٢.

وخلافا لما هو شائع حول موضوع الحكومة الأمريكية والشركات الأمريكية المهيمنة على السياسة الدولية، فقد فشلت كل الجهود في كسر الوحدة بين الحكومات الأوروبية والشركات الأخرى. ومع أنّ الرئيس الأمريكي (رونالد ريغان) ونائبه قد أعطيا المسألة أولوية مطلقة على الصعيد الدولي وجعلا من هذه المسألة أمرا يتعلّق بهيبتهما الشخصية إلا أنّهما لم يتمكنا حتّى من وضع حل وسط يحفظ ماء الوجه.

من إلغاء الضوابط التنظيمية المحلية إلى إعادة التنظيم على الصعيد العالمي

From Domestic Deregulation to Global Re-Regulation

في معظم الأحوال تتطبق مصالح معظم الشركات في توسيع إنتاجها وزيادة حصصها في الأسواق ورفع أرباحها إلى الحدود القصوى، مع سياسة الحكومة الداعية إلى زيادة فرص العمل ودعم النمو الاقتصادي. وتنشأ الصراعات حول تنظيم الأسواق لتفادي خطر تدهورها أو لتحميل زيادة تكاليف الإنتاج الاجتماعية أو البيئية لجهات خارجية، ولكن مثل هذه الصراعات تكون عادة قابلة للتفاوض.

أمّا أخطر الصراعات فتنشأ من رغبة الشركات في خفض الضرائب المترتبة عليها إلى الحد الأدنى ومن رغبة الحكومات في التحكم بأسلوب اتخاذ القرارات المتعلقة بالتجارة والاستثمار. وقد كانت هذه المسائل كلها من المعالم البارزة للسياسات المحلية في العصر الحديث. ولقد كان من شأن عولمة النشاط الاقتصادي تحويل المسألة من شأن محلي يخص كل دولة على حدة، إلى شأن يتعلّق بالسياسة العالمية. لقد أصبح إلغاء الضوابط التنظيمية للاقتصاد ظاهرة عالمية.

ونظرا لوجود العديد من الضغوط السياسية القوية في الماضي، والتي أدّت إلى التنظيم، فإنّ من المتوقع ازدياد ردود الفعل على إلغاء الضوابط التنظيمية بشكل قوي في الأعوام القادمة. غير أنّ العملية السياسية المعاصرة ستكون مختلفة. وهنالك أمثلة على ردود الفعل الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها ضد السلوك غير المسؤول من قبل الشركات التي تتخطّى الحدود الوطنية، ومن هذه الأمثلة: الشبكة الدولية للعمل من أجل أغذية الأطفال (IBFAN)، وحركة الغابات الاستوائية العالمية، وشبكة العمل لمراقبة استخدام مبيدات الحشرات (PAN).

ومن المرجّح أن تتم عملية إعادة التنظيم (محاولة الحكومات مرة أخرى التحكم بالأسواق) على المستوى العالمي وليس على مستوى فرادى الدول. ومن الأمور التي تدفع الحكومات باتجاه عولمة السياسة أنّها لا تستطيع فرض السيطرة على الشركات التي تعمل خارج حدودها إلاّ بالعمل الجماعي.

النقاط الرئيسية

- إنّ الشركات الكبرى كافة هي أطراف سياسية فاعلة هامة تتخطّى حدودها الوطنية وذلك بسبب ارتباطها بالتجارة الدولية، ولكن ما يعتبر منها شركات تتخطّى الحدود الوطنية هي فقط الشركات التي تعمل في أكثر من بلد واحد.
- إنّ قدرة الشركات المتخطية للحدود الوطنية على تغيير أسعار التحويل تعني أنّها تستطيع أن تتملص من الضرائب والرقابة الحكومية على العمليات المالية التي تقوم بها في أنحاء العالم.
- إنّ قدرة الشركات التي تتخطّى حدودها الوطنية على التحرك من نقطة إلى أخرى باللجوء إلى استخدام نقطة وسيطة يجعل من المتعذّر على الحكومات أن تتحكم بالتجارة الدولية لبلدانها.
- إنّ تمكن الشركات التي تتخطّى حدودها الوطنية من الانخراط في الموازنة التنظيمية (regulatory arbitrage) وذلك عن طريق نقل موقع الإنتاج من بلد لآخر، يعني أنّ فرادى الحكومات غير قادرة على تنظيم الشركات لتعزيز المحافظة على مستويات عالية من المسؤولية الاجتماعية.
- إنّ هيكل الهيمنة على الشركات التي تتخطّى حدودها الوطنية يخلق احتمال وقوع صراع شديد بين الحكومات حين يكون للسلطة القانونية لإحدى الحكومات تأثير خارج عن نطاق التشريع الوطني، يمسّ سيادة حكومة أخرى.
- إنّ من شأن المشاكل الأربع المتعلقة بالسيادة، والتي تمّ بحثها في هذا الفصل، أن تضعف الحكومات أمام الشركات التي تتخطّى الحدود الوطنية. وهذه القضايا الأربع هي: التدفقات النقدية التي لا يمكن التنبؤ بها، والتبادل التجاري عبر دولة ثالثة، والموازنة (arbitrage) والخروج عن نطاق التشريع الوطني. وفي بعض مجالات السياسة الاقتصادية أصبح يتعين الآن فرض السيادة عن طريق عمل جماعي، وليس بشكل مستقل.

المجموعات غير الشرعية وحركات التحرر بوصفها أطرافا سياسية فاعلة

Non-Legitimate Groups and Liberation Movements as Political Actors

هناك العديد من الجماعات المختلفة التي تمارس أعمال عنف أو سلوكا إجراميا مبنيا على أساس العمل من خارج حدودها الوطنية. ويمكن التمييز بين الأعمال التي تعتبر إجرامية في العالم مثل السرقة والتزوير والعنف العشوائي والاتجار بالمخدرات، وبين بعض النشاطات التي يدّعي الذين يمارسونها بأنها ذات دوافع سياسية مشروعة. وفي الحقيقة يمكن أن يكون التمييز أحيانا مشوشا، وذلك حين يدّعي المجرمون أنّ لهم دوافع سياسية أو حين تكون الجماعات السياسية مسؤولة عن أعمال مثل التعذيب أو قتل الأطفال.

أمّا بالنسبة للحكومات كافة فلا يمكنها اعتبار النشاطات الإجرامية أو العنف السياسي أمورا مشروعة ضمن التشريعات الخاصة بها. ومن وجهة نظر معظم الحكومات في معظم الأوقات، ينبغي إدانة مثل هذه النشاطات عندما تنفذ في دول أخرى.

المجرمون الذين يتخطون الحدود الوطنية وتأثيرهم السياسي

Transnational Criminals and their political Impact

من الناحية السياسية تتمثّل أهمّ الأعمال التي يمارسها المجرمون بالاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات. وقد قدّر أنّ هاتين السلعتين هما من أهم السلع في التجارة الدولية. إنّ الاتجار بالسلع المسروقة يقتصر بشكل عامّ على السلع الغالية الثمن والتي يمكن نقلها بسهولة مثل الماس أو رقائق الحاسوب. وإضافة إلى ذلك فإنّ القرصنة المتصلة بالملكية الفكرية، وخاصة في حقل الموسيقى أو أفلام الفيديو أو برمجيات الحاسوب، والاتجار بالسلع المزيفة ترتكب على نطاق واسع.

وهذه المشكلات الأربع المتعلّقة بالسيادة تبرز عند التعامل مع المجرمين كما تبرز عند تنظيم أعمال الشركات التي تتخطّى الحدود الوطنية، إلاّ أنّها في كلتا الحالتين تأخذ منحى مختلفا:

أولا، قد يكون حجم التدفقات النقدية لدى الجماعات الإجرامية كبيرا جدّا ولا يمكن التنبؤ به. وهناك مشكلة أخرى لا تقل تعقيدا وهي أن تبييض الأموال يهدد وحدة المصارف والمؤسّسات المصرفية الأخرى.

ثانيا، لقد تنوّعت الأعمال التجارية التي تمارسها عصابات الإجرام على نطاق واسع وذلك عن طريق استخدام بلد ثالث يشكل مثلثا مع البلد المورّد والبلد المصدّر، بحيث لا تستطيع أي حكومة من الحكومات أن تدعي بثقة بأنّ بلادها لا تستخدم كنقطة عبور لتهريب المخدرات. ومن الشائع أيضا في نطاق تجارة الأسلحة نقل الأسلحة عبر دولة ثالثة على شكل مثلث عن طريق إصدار شهادات تصدير إلى جهة مزيفة.

ثالثا، إنّ تطبيق القانون ضد الجماعات الإجرامية له تأثير مشابه في الحركات التي تقوم بها الشركات التي تتخطّى الحدود الوطنية من أجل الموازنة التنظيمية. وفي حين تحرص الحكومة على عدم إغلاق هذه الشركات، يعتبر طرد المجرمين من هذا الخط التجاري انتصارا سياسيا. ومع ذلك فإنّ الاحتمال الأكبر هو نفي هذه العصابات المنظمة إلى بلد آخر بدلا من سجنها أو تفكيكها كما رأينا في مثال تغيير الأسلوب الخاص بزراعة المخدرات في أمريكا اللاتينية.

رابعا، إنّ الخروج عن نطاق التشريع الوطني يتم فيما يتعلّق بالتشريعات الصادرة بحق السلوك الإجرامي. ويمكن مقاضاة بعض الجرائم الخاصة المختلفة مثل جرائم مجرمي الحرب وخاطفي الطائرات وموظفي البعثات الدبلوماسيّة الذين يقومون بأعمال إجرامية في دول لا تتأثر بهذه الجرائم بشكل مباشر.

إنّ بعض الجرائم مثل تجارة المخدرات المحظورة وتبييض الأموال والإرهاب تتطلب إجراءات من قبل الشرطة لا تخطر على البال في نشاطات إجرامية أخرى. وهذه الأمثلة تتعارض مع الأنظمة المتبعة في النشاطات الاقتصادية العادية. إنّ التشريعات الخارجة عن نطاق التشريع الوطني والمتعلقة بالمجرمين تجد دعما لها من قبل الأغلبية الساحقة من الحكومات، وقد تمّت المصادقة عليها في العديد من الاتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

إنّ الشركات المتخطية للحدود الوطنية، شأنها في ذلك شأن النظام المالي العالمي وشأن ترحيل الأشخاص لأسباب عرقية أو طائفية وشأن أعمال الاستيراد والتصدير عن طريق بلد ثالث وشأن الخروج عن نطاق التشريع الوطني، كلّ هذه الأمور تحد من الممارسة الفعّالة للسيادة فيما يتعلّق بالمجرمين. والفارق هو أنّه في بعض الحالات التي

كان فيها التهديد على أشده، كانت هناك جهود حثيثة لإعادة الهيمنة عن طريق التخلي عن السيادة بإبرام اتفاق دولي.

مجموعات رجال حرب العصابات المتخطية للحدود الوطنية واكتساب الصفة الشرعية

Transnational Guerrilla Groups and Gaining Legitimacy

لقد تبنّت كثرة من المجموعات المختلفة العنف السياسي، وهي تتراوح بين حركات قومية ذات قاعدة عريضة ومجموعات أخرى لها برامج سياسية واضحة تعمل عبر أقليات مبعدة مثل الميليشيات الموجودة في الولايات المتحدة أو الطوائف الدينية الموجودة في العديد من الدول أو المجموعات التي تعارض قضايا معينة. وتطلق على هذه المجموعات صفة "الإرهاب" للدلالة على رفضها، أمّا المعتدلون فيطلقون عليها تعبير "رجال العصابات".

وأمّا المناصرون لهذه المجموعات فيطلقون عليها اسم "حركات التحرر الوطني". وبشكل عام فإنّ بإمكان المنادين بالقومية عادة الحصول على تأييد خارجي من أعضاء ينتمون إلى الفئات القومية نفسها في بلدان أخرى، ومن الحكومات المناوئة لحكوماتهم ومن عناصر فاعلة غيرها تعتبر الحركات القومية حركات شرعية. وأثناء الحرب الباردة كان الشيوعيون والمناوئون لهم يدعمون تلك المجموعات التي تقف إلى جانبهم في نضالهم الأيديولوجي وكان ذلك أكثر فعالية عندما كانت هذه الايديولوجيات ترتبط بالفكر القومي. وقد تحصل بعض هذه المجموعات التي تتبنى العنف على الدعم عن طريق تشكيل أحلاف مع مجموعات مشابهة لها وموجودة في دول أخرى.

وإنّ الحكومات حريصة أشد الحرص على عدم قبول استخدام القوّة من قبل المجموعات الخارجية حتّى لو كانت القضية التي يناضلون من أجلها تحظى بقبول تلك الحكومات. إنّ أعمال اختطاف الطائرات أو أسر الرهائن أو تفجير الأهداف المدنية بشكل مقصود، هي من الأعمال التي تفتقر إلى الشرعية في نظر الحكومات بحيث لا تسعى حكومة كانت إلى تبرير مثل هذه الأعمال حتّى لو كانت هذه الحكومات ناشطة في دعم الإرهابيين. ومع ذلك فإنّ بعض المجموعات تنجح في تحويل أعمالها من أعمال إرهابية (شريرة) إلى حركات تحرر وطني (خيّرة).

وتترشّح شرعيّة اللجوء إلى العنف بطرق أربع:

١. عندما تحظى مجموعة معينة بدعم واسع من أنصارها.
٢. عندما توصد القنوات السياسية في وجههم.
٣. عندما تكون الحكومة التي يناضلون ضدها من النوع الجائر والمستبد.
٤. عندما تكون أعمال العنف موجهة ضد أهداف عسكرية وليس ضد ضحايا مدنيين.

إنّ مجموعات من أمثال الجيش الجمهوري الايرلندي المؤقّت، والانفصاليين الباسك، أوزكادي اسكاتاسونا والمعروفة اختصارا باسم: إيتا "ETA" والتي لا تنطبق عليها الشروط الأربعة المنصوص عليها أعلاه، لا تحصل إلا على دعم ضئيل من الحركات التي تعمل خارج الحدود.

أمّا بعض المجموعات الأخرى فبإمكانها كسب الشرعية بانتزاع احترامها على المستويات الأربعة. فقد لاقى حزب المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) والمنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا (SWAPO)، دعما خارجيا واسعا بسبب نضالهما ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا: فقد كسبا دعما دبلوماسيا وأموالا وأسلحة. أمّا وضع منظمة التحرير الفلسطينية فلم يكن واضح المعالم خاصة خلال سبعينيات القرن العشرين، وذلك بسبب المخاوف التي أفرزت عمليات خطف الطائرات وقصف المدنيين.

وعلى الرغم من وجود العديد من مجموعات رجال العصابات التي تقاتل بصفتها أقليات قومية مضطهدة، فإنّ خمسا منها فقط هي التي كانت أطرافا دبلوماسية فاعلة ذات أهمية كبيرة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين. ففي منتصف سبعينيات ذلك القرن حصلت كل من منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمة جنوب شرق افريقيا الشعبية على عضوية حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ٧٧، كما حصلت على وضع المراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمرات الأمم المتحدة كافة. وهناك ثلاث مجموعات أخرى وهي المؤتمر الوطني الإفريقي ومؤتمر سائر افريقيا (PAC) وهي مجموعة جنوب افريقية صغيرة، والجبهة الوطنية لتحرير زيمبابوي (PFZ) لم تحرز نجاحا حسناء ولكنها مع ذلك حصلت على الحق في حضور مؤتمرات الأمم المتحدة.

الحقل ١٥-٧ : مفاهيم أساسية

الإرهابيون: هو تعبير يقصد به الإساءة لبعض المنظمات التي تقوم بأعمال عنف ويطلق عليهم من قبل المناوئين لهم. ويحمل هذا التعبير دلالات على المعاناة التي يتكبدها ضحاياهم من الأطفال أو غير المحاربين. ويمكن إطلاق هذا التعبير بشكل أنسب لوصف من يستخدمون العنف من دون تمييز ــ بما في ذلك الحكومات ــ لأهداف بث الرعب السياسي.

رجال حرب العصابات: هو تعبير حيادي يغطي كل المنظمات التي تناضل لتحقيق أهداف سياسية، سواء أكانت هذه المنظمات تستخدم أساليب إرهابية أم لا.

حركات التحرر الوطنية: هي مجموعات من رجال حرب العصابات تعمل لمصلحة أمة أو أكثر للتحرر من هيمنة حكومات تابعة لدول أجنبية. وينطوي هذا المصطلح على اعتراف بالمنظمات وعلى استخدامها للعنف لتحقيق أهداف سياسية.

وضع المجرمين ورجال حرب العصابات

He Significance of Criminals and Guerrillas

يبدو أنّ الضالعين بأعمال الإجرام وحرب العصابات لا يشكّلون تحديًا للنظرية التقليدية المتمحورة حول الدولة. فمن ناحية، يبدو أنّ مروجي المخدرات والمهربين واللصوص وأعضاء الميليشيات والفرق الدينية والأقليات المعزولة هم جماعات هامشية لأنّها لا تتمتّع بالشرعية ولأنها لا تقع ضمن العمليات الدولية المعتادة. ومن ناحية أخرى، فإنّ الجماعات التي تنتهج العنف والتي تحصل على دعم عسكري وسياسي ودبلوماسي خارج الحدود الوطنية هي في الغالب جماعات قومية تطمح إلى حكم إقليم معين، ولذا ينظر إليها باعتبارها جماعات تسلّم بالمبادئ الأساسية للنظام المتمحور حول الدولة.

إنّ مثل هذا النهج من شأنه أن يخفي الأسلوب الذي تستخدمه العولمة في تبديل طبيعة **السيادة** وطريقة أداء الحكومات. وقد أصبحت العمليات التي تمارسها الجماعات الإجرامية والجماعات الأخرى غير الشرعية، عمليات معقّدة تنتشر فوق مناطق جغرافية واسعة، لأنّ التطور في الاتصالات جعل انتقال الأشخاص والأموال والأسلحة والأفكار خارج الحدود الوطنية أكثر سهولة، وجعل محاولات الحكومات السيطرة على مثل هذه

النشاطات، بالتالي، أكثر صعوبة. ومن هذا المنطلق فإنّه لا يمكننا اعتبار حركات التحرر الوطني مجرد جزء من نظام ثابت بين الدول. فهي جميعا تبدأ على شكل مجموعات صغيرة خارجة عن القانون وتحصل على الدعم اللازم لها عن طريق التعبئة، حيث تقوم الشرعية الخارجية بدعم الشرعية الداخلية والعكس بالعكس. وقد لا يتأثر المفهوم القانوني للدولة، إلا أنّ ممارسة السيادة أصبح أمرا مختلفا للغاية. وفي واقع الأمر تشعر كل حكومة بأنّ عليها أن تحشد دعما خارجيا وأن تمارس "ولايتها الداخلية" على مجموعات الإجرام وحرب العصابات.

النقاط الرئيسية

- يصعب على الحكومات اتخاذ إجراءات فعّالة ضد المجرمين الذين يعملون خارج الحدود الوطنية، وللأسباب نفسها التي يصعب فيها مراقبة الشركات المتخطية للحدود الوطنية.
- لكي تستطيع الحكومات معالجة تهديد مجموعات الإجرام فإنّها تقبل مبدأ تخطي الحدود الوطنية والتخلي عن السيادة.
- إنّ الجماعات التي تستخدم العنف لتحقيق أغراض سياسية لا تحظى بالشرعية في غالب الأحيان، ولكن في ظروف خاصة يمكن الاعتراف بها على أنّها حركات تحرر وطني وأن تشارك في النشاطات الدبلوماسية.
- إنّ نشاطات المجموعات الإجرامية وحرب العصابات التي تتخطّى الحدود الوطنية تقحم مشاكل السياسة الداخلية للدول في خضم السياسة العالمية.

الشركات المتخطية للحدود الوطنية بوصفها أطرافا فاعلة سياسية

Transnational Companies as Political Actors

لا يمكننا استيعاب سياسات دولة ما من دون معرفة المجموعات التي تؤثر في حكومة تلك الدولة وما تطرحه وسائل الإعلام من نقاش. وهكذا الأمر بالنسبة للدبلوماسية الدولية التي لا يمكن أن تعمل من كوكب آخر بعيدا عن المجتمع المدني العالمي. ويستخدم المحللون للسياسة البريطانية مصطلحين: مجموعات مستفيدة تبدي تحيزا إلى مجموعة ما، مثل شركة أو اتحاد عمال، تسعى إلى التأثير في السياسة الاقتصادية؛ ومجموعات

ضاغطة تشمل عددا أكبر من الجماعات التي تدافع عن قيمها. أما في الولايات المتحدة فيتم هذا التمييز باستخدام مصطلحات مثل "جماعات الضغط" (lobby groups) و"جماعات المصلحة العامة" و"منظمات تطوعية خاصة"، إلا أنّ لها دلالات معيارية مختلفة.

ويميل أفراد السلك الدبلوماسي إلى الادعاء بأنهم يعملون من أجل "المصالح الوطنية" لمجتمع موحد، ولذلك لا يعترفون بالعلاقة مع المجموعات المستفيدة أو المجموعات الضاغطة، ويفضلون استخدام اصطلاح: "المنظمات غير الحكومية" أو فقط رمز NGOs. وعلى كل حال ينبغي التأكيد على أنّ هذا المصطلح الدبلوماسي الراسخ لا يغطي كل الأطراف الفاعلة المتخطية للحدود الوطنية.

ومع أنّ الشركات وعصابات الإجرام ورجال حرب العصابات ليست منظمات حكومية بالمعنى الحرفي للكلمة، إلا أنّها ليست، في الوقت ذاته، منظمات غير حكومية.

الحقل ١٥ -٨ : ما هي المنظمات غير الحكومية NGOs ؟

كثيرا ما يقف البعض حائرين أمام المصطلح الجاف، والمنمّق أيضا، وهو "المنظمات غير الحكومية". إلا أنّ بعض هذه المنظمات تحظى بشهرة تفوق بعض الدول الصغيرة. ومن هذه المنظمات:

- منظمة العفو الدولية
- منظمة السلام الأخضر
- منظمة الصليب الأحمر
- منظمة إنقاذ الطفل
- منظمة أوكسفام وكير (CARE and OXFAM)

وهناك منظمات غير حكومية أخرى غير معروفة ولكنها ذات أهمية كبرى كالمؤسّسات الاقتصادية، مثل غرفة الشحن الدولية، ومؤسّسات تقنية مثل المنظمة الدولية للمقاييس، ومؤسّسات مهنية مثل اتحاد الزمالة الطبي العالمي.

الوضعية الاستشارية للمنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة

Consultative Status at the UN for NGO

نتيجة للضغوط التي مارستها بعض الدول وخاصة الولايات المتحدة الامريكية فقد تمّ تعديل مسودة ميثاق الأمم المتحدة بإضافة مادة جديدة تخول المجلس الاقتصادي والاجتماعي التشاور مع المنظمات غير الحكومية (المادة ٧١). ففي الجلسات الأولية انبرى الاتحاد الدولي لنقابات العمال لاستبدال النص العام والغامض بمجموعة من حقوق معترف بها للمشاركة. وبعد خمسة أعوام أقر المجلس هذا الإجراء رسميا بموجب قرار كان بمثابة نظام أساسي للمنظمات غير الحكومية. وقد ميز القرار ثلاثة أنواع من الجماعات:

(١) عدد قليل من المنظمات غير الحكومية الهامة تختص بمعظم مهام المجلس.

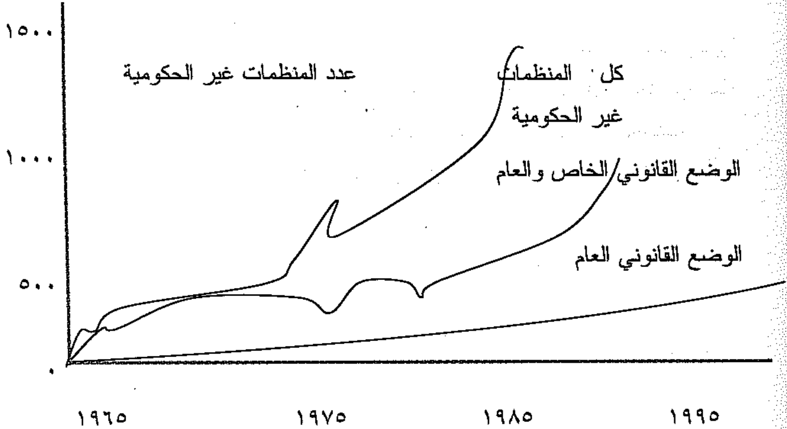
(٢) مجموعات غير حكومية تخصصية تختص ببعض النشاطات ولها سمعة طيبة في هذا الحقل من النشاطات.

(٣) جدول بمنظمات غير حكومية أخرى يتوقع أن تكون لها مساهمات في المجلس من حين لأخر [٣] ومنذ ذلك الحين أصبح العاملون بالحقل الدبلوماسي يفهمون المنظمات غير الحكومية على تمثل جماعات مؤهلة لتكون ذات وضعية استشارية في المجلس.

الحقل ١٥-٩ : هل أنت عضو في منظمة غير حكومية ؟
قد لا تنظر إلى نفسك وعائلتك كجزء من المجتمع العالمي المؤلف من "المنظمات غير الحكومية". ولكن معظم المنظمات المحلية المعروفة لها ارتباطات عالمية. وإذا كنت ممن

[3] تمّ اعتماد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 288(X)B والذي يتضمن التشاور مع المنظمات غير الحكومية في فبراير عام ١٩٥٠. وجرى تعديله واستبداله بالقرار رقم 1296(XLIV) في مايو ١٩٦٨. عند إصدار القرار رقم ٣١/١٩٩٦ كانت عملية مراجعة وتعديل أخرى بدأت في فبراير ١٩٩٣ وانتهت في يوليو ١٩٩٦. وكما هو موضح في الجدول ١٥-١ فقد أعيدت تسمية الأنواع المختلفة للمنظمات في عام ١٩٥٠، ١٩٦٨ و١٩٩٦. ولم يتغير التعريف الأساسي للمنظمات غير الحكومية منذ القرار الذي صدر عام ١٩٥٠، إلا أنه جرى تغيير على تفاصيل حقوقها في المشاركة.

يمارسون شعائرهم الدينية في كنيسة أو كنيس أو مسجد، وإذا كنت عضوا في اتحاد للعمال أو حزب سياسي، وإذا كنت من المنتسبين لعيادات محلية تختص بتنظيم الأسرة، وإذا كنت عضوا في منظمة كشفية أو ناد للسيارات، أو إذا انتسبت إلى منظمة تعنى بالبيئة أو منظمة تعنى بالتنمية أو حقوق الإنسان أو منظمة نسائية، فمن المرجّح أنك تنتمي إلى فرع محلي تابع لإحدى المنظمات غير الحكومية الممثلة في الأمم المتحدة.



الشكل ١٥ -٣ تنامي عدد المنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة

الوضع القانوني العام والخاص: المنظمات غير الحكومية العالمية والمنظمات الإقليمية و/أو التخصصية.

المنظمات غير الحكومية كافة: بما فيها أيضا جدول المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تعريف الأمم المتحدة لما هو مقبول كمنظمة غير حكومية

The UN Definition of an Acceptable NGO

ينطوي النظام الأساسي الاجتماعي والاقتصادي وطريقة تطبيقه على ستة مبادئ.

١. يترتب على المنظمة غير الحكومية دعم أهداف وأعمال الأمم المتحدة، وقد فسّر هذا المبدأ بشكل واسع جدّا بحيث يضع قيودا بالحد الأدنى على انتقاد برامج الأمم المتحدة. وكان هناك استثناء هام لذلك يتمثل في حالة الجمعية الدولية للحياة

الإنسانية وهي منظمة معادية للإجهاض. فقد أدّت حملتها ضد فكرة قيام الأطفال الأمريكيين بجمع الأموال لمنظمة يونيسيف إلى قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإصدار قرار بحرمانها من وضعها الاستشاري.

٢. أن تكون المنظمة غير الحكومية هيئة تمثيلية وأن يكون لها مركز رئيسي محدد وموظفون إداريون مسؤولون أمام مؤتمر ديمقراطي لصنع القرار. فمن الناحية العملية هناك العديد من المنظمات غير الحكومية ذات الشهرة الرفيعة لا تملك أي أنظمة ديمقراطية داخلية، ونخص منها المنظمات التي تعنى بالتنمية والبيئة مثل منظمة "السلام الأخضر" ومنظمة أوكسفام (OXFAM)، حيث إنّ هذه المنظمات تتجاوب مع الجمهور العام بدلا من كونها مسؤولة أمام أعضائها.

٣. لا يمكن للمنظمة غير الحكومية أن تكون هيئة تسعى إلى تحقيق الربح. فالشركات الخاصة لا يمكنها أن تحصل على وضع قانوني استشاري، ولكن ذلك لا يقصيها عن نظام الأمم المتحدة. وأمّا الاتحادات التجارية العالمية فمن السهل الاعتراف بها كمنظمات غير حكومية.

٤. لا يسمح للمنظمة غير الحكومية باستخدام العنف أو الدعوة إليه. وعلى الرغم من القبول ببعض جماعات حرب العصابات كحركات تحرر وطني، لكن ذلك يعتبر أمرا مختلفا عن كونها منظمات غير حكومية كما أنه أعلى مرتبة من هذا الوضع.

٥. يترتّب على المنظمة غير الحكومية احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وهذا يعني أنّ المنظمة لا يمكن أن تكون حزبا سياسيا. ومع ذلك يمكن للأحزاب، شأنها شأن الشركات، أن تشكّل اتحادات دولية تحصل على وضع قانوني استشاري. وفي عام ١٩٦٨ تمّ توسيع هذا المبدأ بإضافة بند آخر للنظام الأساسي. وينبغي ألا تحصر المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان نشاطاتها في خدمة مجموعة معينة أو جنسية محددة أو دولة بعينها. (استثني من ذلك الجماعات المناهضة للفصل العنصري).

٦. المنظمة غير الحكومية الدولية هي منظمة تؤسّس بموجب اتفاقية تتم بين الحكومات، وهذا مصطلح فنيّ قانوني يعبر عن كونها غير حكومية. وقد ذكر بجلاء أنّ ذلك لا يستثني الهيئات الحكومية من كونها عضوا في منظمة دولية

غير حكومية. وسوف نناقش فيما بعد مغزى التداخل في خطوط هذه المعاني والمصطلحات.

الجدول ١٥-١ المستويات الثلاثة التي تمنح الأمم المتحدة بموجبها وضعية استشارية للمنظمات غير الحكومية

١٩٤٦ـــ٥٠	١٩٥٠ـــ٦٨	١٩٦٨ـــ٩٦	١٩٩٦ـــ	نوع المنظمة غير الحكومية
الفئة آ	الفئة آ	الفئة ١	وضعية عامة	عالمية -عضوية واسعة معنية بقضايا عديدة
الفئة ب	الفئة ب	الفئة ٢	وضعية خاصة	إقليمية و عامة أو تخصصية أو وضعية عالية
الفئة ج	سجل	جدول	جدول	منظمات صغيرة أو عالية التخصص أو تعمل مع وكالات الأمم المتحدة

العولمة الاقتصادية وتوسع المنظمات غير الحكومية

Economic Globalization and the Expansion of NGOs

لقد أسفر إحداث نظام اقتصادي عالمي معقد عن نتائج أبعد بكثير من فكرة الاتجار عالميا بالبضائع والخدمات. فمعظم الشركات والموظفين التابعين لها وفي كل مجال من مجالات الأنشطة، قد أسّست منظمات تابعة لها لتسهيل الاتصال وتنسيق المعايير ومعالجة عملية التكيف مع التبدلات المعقدة. فمثلا لا يمكن القيام بأعمال النقل الجوي أو البحري أو البري أو بالسكك الحديدية أو الأعمال المصرفية والاتصالات والإعلام والحاسوب خارج الحدود الوطنية من دون أن تتوفّر لها البنية التحتيّة المناسبة التي تشمل البنية التنظيمية للمنظمات غير الحكومية الدولية. أما التعاون فليس ضروريا للشركات الأخرى التي ترى أنّ الاتفاق على معايير وإجراءات مشتركة هو أمر أنجع وبالتالي أقل تكاليف. ومن نفسه المنظور تكاليف، وجد العاملون أنهم يواجهون مشاكل مشتركة في دول مختلفة، ولهذا السبب فقد طورت اتحادات العمال والهيئات المهنية قنوات خاصة بها تعمل خارج الحدود.

إنّ أيّ صيغة لنظام دولي يهدف إلى وضع سياسة لمهنة من المهن، سواء كانت هذه المهنة على صعيد غير حكومي أو بين الحكومات، من شأنه، كنظام دولي، أن يشجعّ على تقوية الروابط العالمية بين المنظمات غير الحكومية التي تمارس مثل هذه النشاطات. ويبيّن الحقل ١٥-١٠ توضيحا عن ثمانين من المنظمات غير الحكومية البارزة والعاملة في الأنظمة التجارية وأنظمة السلامة في مهنة الطيران.

الحقل ١٥-١٠ : منظمات الطيران الدولية

اشتركت شركات الخطوط الجوية مع المنظمة الدولية للنقل الجوي المسماة "إياتا" (IATA) وأسّست منظمة غير حكومية عالمية وذلك لتنظيم علاقاتها التجارية فيما بينها.

أمّا الحكومات فهي أعضاء في منظمة الطيران المدني الدولي المسماة "إيكاو" (ICAO) والتي تطرح نظاما فعّالا في حقل الملاحة وتضع معايير للسلامة.

وبالنظر إلى الأهمية البالغة للتنبؤ بالأحوال الجوية لضمان سلامة الرحلات الجوية، فقد نشأ تعاون وثيق مع منظمة أخرى غير حكومية هي المنظمة الدولية للأرصاد الجوية. وتعتبر كل من المنظمة الدولية للطيران المدني والمنظمة الدولية للأرصاد الجوية من الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة.

يعتبر ربابنة الطائرات أكثر الناس تأثرا بموضوع السلامة، وهم يطرحون آراءهم عبر المنظمة الدولية للطيران المدني عن طريق منظمة مهنية تابعة لهم تدعى المنظمة الدولية لاتحاد الطيارين العاملين في شركات الطيران. ففي شهر سبتمبر من عام ١٩٦٩ انتقل نشاط هذه المنظمة من حقل سلامة الطائرات إلى حقل العمل السياسي عندما طرحت المنظمة موضوع خطف الطائرات أمام الأمين العام للأمم المتحدة. وقد تمكنت المنظمة من كسب دعم قوي لقانون دولي ضد خطف الطائرات.

أمّا المنظمة الدولية للطيران المدني فإنّ علاقاتها الرسمية مع المنظمات غير الحكومية أقل من علاقة الأمم المتحدة بها. وهناك دعوة دائمة لكل من المنظمة الدولية للطيران المدني والمنظمة الدولية لاتحاد الطيارين لحضور جلسات الأمم المتحدة. وهناك منظمات غير حكومية أخرى لها صلات عمل وثيقة فيما بينها، ومن هذه المنظمات: اتحاد نقابات العمال في المنظمة الدولية للعاملين في حقل النقل، ومنظمة أخرى ذات طابع

تجاري هي الاتحاد الدولي للتأمين في مجال الطيران؛ وهناك منتدى أبحاث يدعى معهد النقل الجوي؛ والاتحاد الدولي لعلماء الرياضيات التطبيقية وفيزياء الأرض؛ وهناك هيئة رياضية، هي اتحاد الملاحة الجوية الدولي؛ وهناك هيئة للمقاييس تدعى الهيئة الدولية للتنوير.

عولمة الاتصالات The Globalization of Communication

خلال القسم الأكبر من القرن العشرين كان بإمكان الفرد الذي يمتلك وقتا ومالا كافيين أن يسافر شخصيا أو يجري اتصالات عبر المراسلات مع كل أنحاء العالم ما لم تكن الاتصالات متوقفة بسبب الحروب. وتتجلّى الثورة التقنية التي شهدها ذلك القرن في كثافة وسائل الاتصالات وسرعتها وانخفاض تكاليفها. أمّا الثورة السياسية فتكمن في كون هذه التغييرات جلبت وسائل اتصال عالمية سريعة هي في متناول معظم الناس بما في ذلك أبناء الطبقات الفقيرة، فيما لو شكلوا تجمعا واحدا لتمويل ممثل لهم للدفاع عن قضاياهم ومحاولة إيصال صوتهم إلى وسائل الإعلام.

وفي الأربعينيات من القرن العشرين تأسّس نظام عالمي للإذاعة استخدمت فيه أجهزة مذياع صغيرة محمولة ظهرت في نهاية الخمسينيات من القرن نفسه. ومنذ بداية الستينيات قامت وسائل اتصال جوية رخيصة التكاليف ربطت كل الدول بعضها ببعض. ومنذ بداية السبعينيات نشأ نظام اتصال هاتفي رقمي لربط الاتصالات الهاتفية عالميا. ومنذ نهاية الثمانينيات نشأت شبكات هاتفية لنقل الوثائق. وفي بداية التسعينيات نشأت أنظمة الأقمار الاصطناعية التي تمكنت من نقل البرامج التلفزيونية الحية عن الأحداث في أي مكان من العالم ونقل الخدمات التلفزيونية العالمية مثل سي إن إن (CNN) و بي بي سي (BBC).

وأخيرا وفي منتصف التسعينيات بدأ استخدام الانترنت كأسلوب لتبادل المعلومات بشكل فوري وعلى نطاق واسع.وهذه التطورات في عالم الاتصالات مجتمعة تشكل تغييرا أساسيا في بنية السياسة الدولية. فقد فقدت الحكومة سيادتها على العلاقات التي تتخطّى الحدود الوطنية التي يقيمها مواطنوها. وهناك *ثلاثة* خيارات أمام هذه الحكومات:

١. أن تفسح المجال أمام استخدام وسائل الاتصال مقابل أن تضحّي بفقد السيطرة على العمليات التي تتخطّى الحدود الوطنية.
٢. أن تتحمّل التكاليف الباهظة لإقامة نظام مراقبة محكم في محاولة غير ناجحة لمراقبة الاتصالات وضبطها.
٣. أن تقوم بإغلاق مرافق معينة لمنع حدوث عمليات اقتصادية طبيعية، ولكن أن تفشل في كبح المنشقين من ذوي التصميم.

لم تكن الحدود في يوم من الأيام محكمة بشكل كامل، إلا أنّ الحكومات اليوم لم تعد قادرة إلا على مراقبة بعض وسائل الاتصال وبنجاح محدود. والوسائل العادية للاتصالات التي تتخطّى الحدود الوطنية لا تمتلك المواصفات الباهرة للأمثلة المنوه عنها في الحقل ١٥-١١ ولكنها لا تزال تشكل ثورة هادئة.

الحقل ١٥-١١ : وسائل الاتصال وأثرها في فقد السيادة الوطنية
لقد بينت الأحداث التي مرت في الفترة الأخيرة بشكل لا يدع مجالا للشك المدى الذي فقدت الحكومات قدرتها فيه على التحكم بوسائل الاتصال التي تتخطّى الحدود الوطنية ▪ فقد عرضت أعمال القتل في ساحة تيانا نمين (في الصين) مباشرة على شاشات التلفزة الأوروبية أثناء حدوثها. ▪ أثناء احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠-١٩٩١ تمكّن الكويتيون من إرسال مكالمات عبر الهواتف اللاسلكية إلى وكالات الأنباء في لندن وواشنطن. ▪ تمكّن المنشقون السعوديون من توزيع اتهامات بالفساد داخل الحكومة السعودية بأن أمطروا المملكة بعدد هائل من رسائل الفاكس الواردة من لندن. ▪ تمكّن قائد جماعة زاباتيستا خلال ثورته التي قام بها في جنوب المكسيك من إرسال نشرات صحفية إلى الولايات المتحدة الأمريكية من جهاز كمبيوتر شخصي محمول بينما كانت تطارده قوى الحكومة.

وسائل الإعلام ودورها في العولمة

The News Media as Agents of Globalization

إنّ الخيارات التي أوجدتها وسائل الإعلام في تغطيتها للأحداث تفسر بشكل جزئي الأولويات المتغيرة في الساحة السياسية في معظم البلدان. ويعود وجود بعض التشابه في التبدلات السياسية داخل الدول المختلفة إلى خلاف في ردود أفعال هذه الدول تجاه المشاكل السياسية والاقتصادية نفسها، إلا أنّ المشاركة في النظام العالمي يقوي التشابه في طرح الأمور على نطاق البحث. وأحيانا تقوم وسائل الإعلام بأخذ زمام المبادرة، وأحيانا تكون مدفوعة من قبل المنظمات غير الحكومية والشركات التي تتخطّى الحدود الوطنية أو من قبل الحكومات نفسها، إلا أنّ قراراتها تكون دائما قرارات هامة، وخاصة في حالة كبريات وكالات الإعلام المتخطية للحدود الوطنية وشبكات التلفزة عبر الأقمار الاصطناعية.

إنّ انتقال الأفكار لا يؤثر في البرامج السياسية فحسب، بل في النتائج أيضا. وليس من قبيل الصدفة أن تحصل قضايا حقوق الإنسان وحقوق المرأة والقضايا البيئية وقضايا السياسات المالية وسياسات الخصخصة، على دعم في العديد من الدول وفي وقت واحد تقريبا ولتوضيح الأمر فقد أثر حادث (مفاعل) تشرنوبل على السياسات النووية في كل بلدان العالم، بينما دعم سقوط الاتحاد السوفييتي وسياسة الفصل العنصري قيام الديمقراطيات العالمية. ولا يمكننا أن نجزم بأنّ الحدود الفاصلة بين الثقافات السياسية والأنظمة السياسية في كل دولة قد انقرضت، لكن الواقع هو أنّ كلّ دولة أصبحت تشكّل نظاما فرعيا ضمن النظام السياسي العالمي.

انتقال المنظمات غير الحكومية من الوضع المحلي إلى الوضع العالمي

The Movement of NGOs From the local to the Global

إنّ من تأثيرات عولمة وسائل الاتصالات جعل هذه الوسائل متوفرة من الناحية المادية والمالية لمجموعات صغيرة من الأشخاص ليوجدوا تعاونا فيما بينهم مهما بعدت المسافات. وبذلك يصبح من السهل جدّا على المنظمات غير الحكومية العمل خارج الحدود الوطنية، ولكن هذا الخيار لا تمارسه كل المنظمات غير الحكومية. فهي تتراوح بين منظمات محلية تعمل حصرا في مدينة صغيرة وأنظمة بيروقراطية عالمية كبيرة لها

حضور في معظم البلدان. والعامل الحاسم الذي يقرر ما إذا كانت أي منظمة غير حكومية تتخطّى الحدود الوطنية هو الأهداف التي تنشدها.

- فإذا كان هدفها الرئيسي هو تقديم خدمة لأعضائها أو القيام بنشاطات خيرية على الصعيد المحلي أو السعي لتغيير قانون ما فعندئذ قد تمر عقود قبل طرح قيام صلات تتخطّى الحدود الوطنية. ففرادى المنظمات غير الحكومية تحقق وجودا راسخا لها في العديد من الدول قبل أن تقرّر أن تشكّل منظمة دولية غير حكومية على شكل اتحاد مفكك وذلك بهدف تبادل المعلومات فيما بينها وتتعلم كل منظمة من تجارب المنظمة الأخرى. ومن الأمثلة على ذلك اتحادات العمال والمنظمات النسائية، والجمعيات الخيرية للمسنين وروابط تنظيم الأسرة.
- قد لا يكون هدف المنظمات غير الحكومية التي تقوم بحملات في بلد ما سوى التأثير في سياسة الحكومة التي تنتمي إليها، ولكنها لأسباب تكتيكية تقرر الحصول على دعم من حكومات أجنبية ومنظمات غير حكومية في بلد أجنبي. وقد لقيت المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال البيئة دعما لإثبات وجودها من منظمات خارج الحدود الوطنية.
- في بعض الأحيان قد تقرّر المنظمة غير الحكومية منذ البداية أن تكون أكثر فاعلية كمنظمة تتخطّى الحدود الوطنية وأن تؤسّس فروعا لها في العديد من الدول في آن معا. فقد تمّ تأسيس منظمة العفو الدولية ومنظمة أصدقاء الأرض في بريطانيا والولايات المتحدة على التوالي، ولكنهما سرعان ما طلبتا دعما من الخارج.
- يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تؤسّس قاعدة لها في بلد ما بينما تحدد أهداف نشاطاتها من منطلقات تتخطّى الحدود الوطنية. فخلال سنوات عدة قامت منظمة "أوكسفام" (OXFAM) في بريطانيا ومنظمة "كير" (CARE) في الولايات المتحدة بجمع الأموال لإنفاقها في أعمال الحماية ضد الكوارث ومن أجل التنمية في البلدان الأجنبية قبل أن تنضما أيضا إلى الاتحادات الدولية، وما لبثتا فيما بعد أن أسّستا فروعا لهما في بلدان أخرى.
- عندما تصبح المنظمات الإقليمية أو الحكومية الدولية العالمية ذات وزن في صناعة القرار السياسي عندئذ تحاول المنظمات غير الحكومية التأثير في هذه

الإجراءات. فهي تحاول الوصول إلى الهيئات الدولية وإلى مراكز صناعة القرار كطريق غير مباشر للتأثير في سياسات فرادى الحكومات. ونتيجة لذلك تصبح المدن التي تستضيف المنظمات الحكومية الدولية الهامة هي أيضا مراكز لمنظمات غير حكومية دولية مرتبطة بها.

إنّ المنظمات غير الحكومية متنوعة جدّا في أهدافها وتكتيكاتها بحيث إنّ القائمة المبينة أعلاه لا تمثل إلاّ العمليات الرئيسية التي تنتقل بموجبها من السياسة المحلية إلى السياسة العالمية.

النقاط الرئيسية

- يمكن لمعظم الأطراف الفاعلة المتخطية للحدود الوطنية الحصول على اعتراف الأمم المتحدة بها كمنظمات غير حكومية، شرط ألاّ تكون شركات خاصة أو مجموعة مجرمين أو جماعة تدعو إلى العنف وألا يقتصر وجودها على معارضة حكومة معينة.
- مع أنّ الوضع الاستشاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لا يشمل كل المنظمات غير الحكومية المتخطية للحدود الوطنية فإنّ نظامه الأساسي ينص بالفعل على أنّ للمنظمات غير الحكومية موقعا شرعيا في الدبلوماسيّة الدولية.
- إنّ إيجاد اقتصاد عالمي يؤدي إلى عولمة الاتحادات والهيئات التجارية والمهن والعلماء في منظمات غير حكومية دولية تشارك في الأنظمة الدولية ذات الصلة.
- لقد عولمت الثورة التقنية وسائل الاتصال لمصلحة الفرد ووسائل الإعلام على السواء. وقد أوجد ذلك ثورة سياسية. فمعظم الحكومات ليست لديها عمليا إمكانية مراقبة سيل المعلومات الواردة عبر الحدود إلى بلدانها. أمّا بعض الحكومات الدكتاتورية فيمكنها فرض بعض القيود، ولكن ذلك يكلفها ثمنا سياسيا واقتصاديا باهظا.
- لقد زاد تحسّن وسائل الاتصال من احتمال عمل المنظمات غير الحكومية خارج الحدود كما جعل ذلك ميسورا لها من حيث السهولة وقلة التكاليف.

المنظمات الدولية بوصفها هياكل للسياسة العالمية

International Organizations as Structures of Global Politics

تقع المنظمات غير الحكومية في مركز اهتمام السياسة العالمية. والبنية التحتيّة المادية الحديثة لوسائل الاتصال تسهل عمل هذه المنظمات. وإضافة لذلك فعندما تعقد جلسات الهيئة العامة للمنظمات فإنّها تصبح هيئات متميزة للاتصال السياسي. والاتصال المباشر وجها لوجه يعطي نتائج أفضل من تلك الاتصالات التي تتمّ عبر الهاتف أو المراسلات. كما أنّ المناقشات متعددة الأطراف تعطي نتائج مختلفة عن تلك التفاعلات التي تتمّ عبر شبكات الاتصالات الثنائية.

الحقل ١٥-١٢ : مفاهيم رئيسية
المنظمة الدولية: هي أي مؤسّسة تملك نهجا رسميا وأعضاء ينتسبون إليها بشكل رسمي من ثلاث دول أو أكثر. والسبب في تحديد الحدّ الأدنى بثلاث دول عوضا عن دولتين هو أنّ العلاقات متعددة الأطراف هي أكثر تعقيدا بكثير من العلاقات الثنائية. ▪ المنظمة الحكومية الدولية IGO: هي منظمة دولية تفتح فيها أبواب العضوية الكاملة والقانونية بشكل رسمي للدول فقط بحيث تكون سلطة صنع القرار محصورة بممثلين عن حكومات هذه الدول. وقد ضمّ العديد من المنظمات الحكومية الدولية في عضويتها عمليا بعض حركات التحرر الوطني ومنظمات إقليمية أخرى من مناطق السمتعمرات. ▪ المنظمة غير الحكومية الدولية INGOs: هي منظمة حكومية يكون باب العضوية فيها مفتوحا أمام العناصر الفاعلة خارج الحدود الوطنية. وتعكس المنظمات غير الحكومية الدولية الكبرى عالم الدبلوماسية، لكونها تجمعا لمنظمات غير حكومية "وطنية" تقوم بدورها في جمع العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية من بلد واحد. فمثلا تتألّف منظمة العفو الدولية كمنظمة دولية غير حكومية وعالمية من أقسام **قطرية** ولكل منها بنية من الجماعات المحلية. ويمكن للمنظمات غير الحكومية الدولية أن تضمّ في عضويتها أيضا شركات وأحزابا سياسية. ومن البدائل الأخرى هو تجنيد الأفراد. وهناك أيضا بعض

المنظمات التي تضم في عضويتها منظمات غير حكومية دولية أخرى وبعضها يتألف من مزيج من أعضاء المنظمات المختلفة.

- المنظمة غير الحكومية الدولية الهجينة:

هي نوع آخر من المنظمات الدولية. فكما تستطيع الحكومات أن تؤسّس منظمات حكومية دولية، وكما تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تؤسس منظمات غير حكومية دولية كذلك فإنّ كلتا المنظمتين تستطيع تأسّيس منظمات مشتركة يكون لكل منها حق العضوية فيها. وهذه الظاهرة غير معترف بها على نطاق واسع حيث لا يوجد مصطلح معياري باللغة الإنجليزية لوصف هذه المنظمات. وبعد الاستقصاء يمكننا تمييز العديد من هذه المنظمات ويمكننا أن نطلق عليها اسم "منظمات هجينة". (ومن الناحية المنطقية ينبغي اعتبارها منظمات دولية هجينة، إلا أنّ الممارسات الدبلوماسيّة تحتم التمييز بينها وبين المنظمات غير الحكومية الدولية ولذلك فإنّ استخدام تعبير منظمات غير حكومية دولية هجينة قد يكون أوفى بالغرض).

المنظمات الدولية ودورها كأنظمة

International Organizations as Systems

لقد ناقشنا سابقا أنّ هناك تناقضا في النظر إلى الدول على أنّها كيانات متكاملة في الوقت الذي نؤكّد فيه على بقائها كيانات مستقلة ذات سيادة. ولتلافي هذا التناقض علينا أن نقبل بوجود أنظمة على كلّ المستويات في السياسة العالمية. فالحكومات والجماعات التي تصنع مجتمعا مدنيا في داخل دولها وكذلك المنظمات الدولية التي تعمل بمستوى عالمي، كلها ذات صفات عامة. وفي العالم الحديث لا تكون الجماعات البشرية شديدة الترابط بحيث تشكل نظاما مستقلا مغلقا (وقد يشذّ عن ذلك النظام الرهباني). وعلى الوتيرة نفسها فعندما تنطلق عمليات تنظيمية محددة فإنّها لا تكون منفتحة بحيث تصبح الحدود غير ذات أهمية. وهكذا فإنّ المنظمات الدولية بكلّ أنواعها تتجاوز حدود الدولة ويصبح لها تأثير كبير في الأطراف الفاعلة الحكومية وعلى الأطراف الفاعلة المتخطية للحدود الوطنية المكونة لها.

ومن أجل قيام نظام منهجي لا بد من وجود تفاعل كثيف يغطي كل العناصر المكونة لهذا النظام بزخم يتيح إحداث صفات مميزة للنظام ككل وتسمح بوجود بعض التماسك والانسجام بين العناصر المكونة له.

وبتعبير آخر: إنّ الأنظمة هي من الأمور المهمة والمؤثّرة، أو، كما يفيدنا علم الأنظمة، فإنّ الكل هو أكبر من الأجزاء المكونة له كافة. وفي بعض الحالات مثل حالة "رابطة الدول المستقلة" وشبكات المنظمات الدولية غير الحكومية، حيث لا يلتقي الناس وجها لوجه على الإطلاق، فإنّ التفاعل قد يكون ضعيفا جدّا مما يحملنا على الاعتقاد بأنّ هذه المنظمات ليست أنظمة. وبشكل عام لا بد لأي منظمة دولية من أن تمتلك الوثائق الخاصة بتأسيسها والتي تحدّد فيها أهدافها والقواعد التي تحدد معايير السلوك وتضمن أنّ العاملين في الأمانة العامة لهذه المنظمة ملتزمون بوضعية المنظمة وهويتها (أو على الأقل ملتزمون بتنفيذ المهام الموكلة إليهم)، كما تحدد القرارات السابقة التي تشكل المعايير للسياسة المستقبلية للمنظمة إضافة إلى معرفة عمليات التفاعل التي تهيئ المشاركين الجدد للانخراط في المجتمع.

وتشكّل كلّ ملامح المنظمة على المستوى التنظيمي جزءا من تفسيرنا لسلوك الأعضاء، وبذلك فإنّ النتائج السياسية لا تحددها فقط الأهداف الخاصة للأعضاء. والقول: إنّ المنظمات الدولية تشكل أنظمة فهذا يعني أنّها هامة من الناحية السياسية واعترافا بأنّ السياسات العالمية لا يمكن أن تقتصر على العلاقات "بين الدول" فقط.

التمييز بين المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية

The Intergovernmental Versus Non-Governmental Distinction

يوجد فرق كبير عموما بين **المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية**. ويعطينا هذا انطباعا بأنّ الدبلوماسيّة الدولية والعلاقات بين الحكومات هما أمران منفصلان. أمّا من الناحية العملية فإنّ الحكومات لا تعترف بهذا الانفصال بشكل متصلب. فهناك نموذج متداخل للعلاقات في صنف آخر من المنظمات الدولية هو **النموذج الهجين للمنظمات الدولية غير الحكومية** حيث تعمل الحكومات مع المنظمات غير الحكومية. ومن أهم النماذج الهجينة الصليب الأحمر الدولي والاتحاد العالمي لصيانة

الموارد الطبيعية والمجلس الدولي للاتحادات العلمية والمنظمة الدولية للنقل الجوي وهيئات اقتصادية أخرى تجمع بين الشركات والحكومات.

ولكي تصبح أي منظمة هجينة فلا بد من أن تقبل في عضويتها كلا من المنظمات غير الحكومية والأحزاب، أو الشركات والحكومات، أو الوكالات الحكومية. ولكل نوع من الأعضاء الحق الكامل في الاشتراك في صنع القرار السياسي بما في ذلك حق الاقتراع على القرارات النهائية. ويمكن أن يتمّ الاقتراع باعتبار الأعضاء جميعا طرفا واحدا، كما هو الحال في المنظمة الدولية للصليب الأحمر، أو بأغلبيات منفصلة مطلوبة في نوعين من الأعضاء كما هو الحال في الاتحاد الدولي لصيانة الموارد الطبيعية. ففي حالة الصليب الأحمر الدولي نتبنى مبدأ المساواة؛ لأنّ صوت حكومة واحدة في الاقتراع يعادل صوتا واحدا لإحدى منظمات الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر. أمّا في الحالة الثانية فيوجد تساو بين الحكومات مجتمعة والمنظمات غير الحكومية مجتمعة. وفي حالة المنظمات الهجينة غير الحكومية يوجد التزام مشترك بتمويل نشاطات المنظمة. وعندما يتمّ الاعتراف بمبدأ المساواة الرسمية بين المنظمات غير الحكومية والحكومات من قبل كلا الطرفين بهذه الطريقة، فعندئذ ينبغي إلغاء الافتراض كليا بأنّ في إمكان الحكومات فرض الهيمنة التامة.

العلاقات بين المنظمات الدولية

Relationships between International Organizations

عندما نقبل بأنّ المنظمات الدولية لها أهميتها السياسية في صنع سياساتها المتميزة عندئذ تصبح العلاقات بين المنظمات هامة أيضا. فعملية الاعتراف المتبادل بين المنظمات غير الحكومية عبر منح بعضها بعضا وضع مراقب ووجود الوضع القانوني الاستشاري للمنظمات غير الحكومية، ليست مجرد إجراءات بيروقراطية غامضة إنّما هي عمليات من شأنها أن تمنح الشرعيّة للنشاطات السياسية من قبل الأمانات الدولية نيابة عن منظماتها. وفي هذه الحالة يتمّ التعبير عن مخرجات المنظمات بوصفها مدخلات في أنظمة أخرى.

وتعني كثافة هذه العلاقات، وخاصة في الأمم المتحدة، أنّه ليس بالإمكان فصل العلاقات بين المنظمات المرتبطة بالحكومات والمنظمات التي تتخطّى الحدود الوطنية. وكما أنّ المنظمات الدولية غير الحكومية الهجينة تلغي ذلك التمييز بشكل جوهري، وذلك

عن طريق إيجاد علاقات مباشرة بين الحكومات والشركات والمنظمات غير الحكومية، فإنّ علاقات المنظمات غير الحكومية مع المنظمات الأخرى الحكومية وغير الحكومية تزداد رسوخا على مستويات عليا من الانضمام.

النقاط الرئيسية

- إنّ المنظمات الدولية هي أيضا ركائز للاتصالات السياسية. إنّها عبارة عن أنظمة تقيد تصرفات أعضائها.
- تؤلّف الحكومات منظمات حكومية دولية، كما تؤلف الأطراف الفاعلة المتخطية للحدود الوطنية منظمات دولية غير حكومية، وإضافة لذلك فإنّ الحكومات والأطراف الفاعلة التي تتخطّى الحدود الوطنية يمنح بعضها بعضا وضعا متساويا عن طريق الاشتراك في إنشاء منظمات دولية هجينة غير حكومية.

قضايا وأنظمة السياسات في السياسة العالمية

Issues and Policy Systems in Global Politics

من الوسائل التي يلجأ إليها الكتّاب المؤمنون بالتمحور حول الدولة في احتواء النشاطات الخارجية التمييز بين السياسات العليا المتعلقة بالسلام والأمن والتي تتجلى في الأحلاف العسكرية ودبلوماسية الأمم المتحدة، وبين السياسات الدنيا المتعلقة بقضايا سياسية أخرى تجري مناقشتها في هيئات متخصصة تابعة للأمم المتحدة أو في منظمات غير حكومية أو منظمات غير حكومية دولية. ثمّ من خلال التصريح بأنّ من الأهم تحليل الحرب والسلم، تخرج الأطراف المشمولة في السياسات الدنيا خارج إطار التحليل.

وليس الأمر سهلا من حيث التطبيق. فجمهرة العلماء ومنظمة الصليب الأحمر والجماعات الدينية والمنظمات غير الحكومية الأخرى تشترك في مفاوضات تتعلّق بالحد من الأسلحة. ويمكن اعتبار الأحداث الاقتصادية على أساس أنّها أزمات. والسياسة الاجتماعية تتعلّق بقضايا الحياة والموت، ورؤساء الحكومات كثيرا ما يعطون موضوع البيئة أولوية مطلقة.

ومن المفيد تحليل السياسة الدولية ضمن مجموعة من الأبعاد المتفاوتة تشرح كل حقل من حقول السياسة والأطراف الفاعلة في هذا الحقل، إلا أنّ الأبعاد المختلفة لا ترتبط فيما بينها، والتمييز بين سياسة عليا وسياسة دنيا لا يفي بالغرض.

إنّ الانتقال من نموذج يتمحور حول الدولة إلى نموذج تعددي، حيث تتفاعل الحكومات مع الأطراف الفاعلة المتخطية للحدود الوطنية بشكل ثنائي متعدد الأطراف، يعتمد على التحول من مفهوم للقوة ثابت وأحادي البعد. فالأطراف تدخل المعترك السياسي بما تملكه من الوسائل وبهدف تحقيق أغراض معينة. إلا أنّ القدرات، خلافا للمبدأ الواقعي، ليست هي التي تحدد مدى النفوذ.

إنّ شرح النتائج يتطلّب معرفة ما إذا كانت إمكانيات الأطراف الفاعلة تنسجم مع الأهداف التي تبغي تحقيقها مع وصف درجة التفاوت بين الأغراض التي تسعى الأطراف الفاعلة المختلفة إلى تحقيقها وتحليل كيفية تبدلها من خلال عمليات التفاعل.

تتميّز الحكومات عادة بامتلاكها قدرات عسكرية وسلطة قانونية. وقد يكون لها وضع قانوني رفيع وتسيطر على موارد اقتصادية وتمتلك معلومات تخصصية ويمكنها امتلاك وسائل الاتصالات، ولكن كل هذه القدرات الأربع قد تكون أيضا خصائص تتصف بها الأطراف الفاعلة المتخطية للحدود الدولية والمنظمات الدولية. وهناك أمر حاسم آخر فيما يتعلّق بالمناظرة السياسية. إنّه إمكانية الاتصال بأسلوب يحظى باهتمام وتقدير الأطراف الفاعلة الأخرى. وحيث إنّ ذلك يتعزّز عن طريق تملك المركز والموارد – في زمان ومكان معينين - في مجال وسائل الإعلام أو أثناء إلقاء خطاب أمام الجمهور أو أثناء التفاوض أو الدهلزة (lobbying) غير العلنية - فإنّ إمكانية الاتصال هي شيء يتعلّق بالمتحدث شخصيا. فبعض الرؤساء ورؤساء الوزارات يفشلون في الحصول على الاحترام بينما ينجح بعض الناشطين من المنظمات غير الحكومية في التأثير في الآخرين بحيث لا يمكن تجاهلهم.

فإذا نظرنا إلى القوّة من منظور عسكري فمن المتوقع أن تكون الحكومات هي المهيمنة. أمّا إذا نظرنا إلى القوّة من منظور اقتصادي، فمن المتوقع أن تكون الشركات متخطية الحدود الوطنية هي المهيمنة. أمّا إذا كانت القوّة تشمل امتلاك المركز والمعلومات والمهارات في الاتصالات فعندئذ يمكن للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية أن تحشد دعما للقيم التي تناضل من أجلها وأن تمارس تأثيرا على الحكومات.

إنّ أنواع السلطة والمركز والموارد والمعلومات والخبرات التي تحدد النجاح السياسي، مرتبطة بكل قضية على حدة (أي تتفاوت من قضية إلى أخرى). ومن هذا المنطلق فإنّ الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والتي لها القدرة على ممارسة النفوذ تتفاوت في ذلك حسب القضايا التي تثيرها إحدى مشكلات السياسة.

يبين الجدول ١٥-٢ أنّه لا يوجد نظام دولي واحد في نحو ٢٠٠ "دولة" ولكن الموجود هو العديد من مجالات السياسات لكل منها أطراف فاعلة تنتمي إليه. فالحكومات لها دور خاص يتجلى في ربط الميادين المختلفة لأنّ العضوية في الأمم المتحدة تحتّم على الحكومات رسم سياستها والتصويت على معظم القضايا. ومن الناحية العملية تكون الحكومات أقلّ مركزية وتماسكا مما تبدو عليه في الأمم المتحدة، وذلك لأنّ إدارات الحكومة المختلفة تتعامل مع السياسات المختلفة.

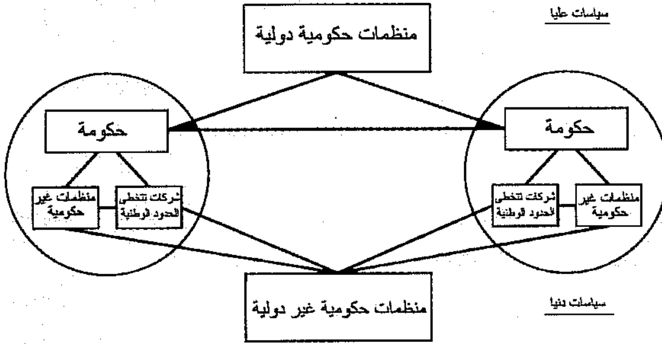
أمّا الأطراف الفاعلة المتخطية للحدود الوطنية والمنظمات الدولية فتكون أكثر تخصصا وانخراطا في نطاق محدد من المسائل المتعلقة بالسياسات. فمنظمة العفو الدولية نادرا ما تهتم بالسياسات المتعلقة بالبيئة، ومنظمة السلام الأخضر نادرا ما تهتم بقضايا حقوق الإنسان، ولكن كلتا هاتين المنظمتين تحتل موقع الصدارة في المجالات التي تختص بها. إنّ كون المنظمة طرفا فاعلا يعتبر نقطة ضعف في الحالات التي يكون فيها ارتباط القضايا أمرا مهما، ولكنه يعتبر نقطة إيجابية للمنظمات غير الحكومية والأمانات الدولية.

أمّا إذا كانت المنظمة متخصصة فهذا يعطيها مركزا رفيعا ويمكّنها من تحقيق السيطرة على المعلومات وتعزيز مهارات الاتصال. ومن شأن هذه القدرات أن تمكن المنظمة من تحدي الحكومات التي تسيطر على الموارد العسكرية والاقتصادية.

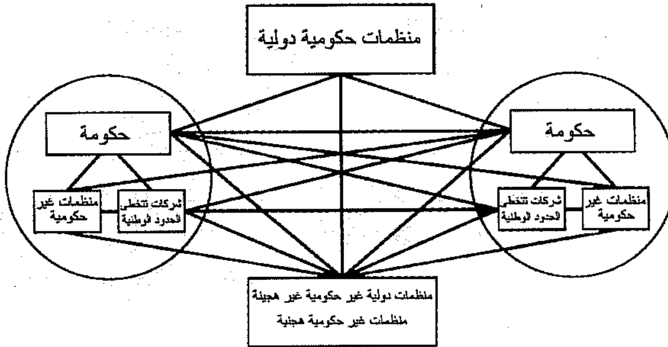
<table>
<tr><th colspan="3">الحقل ١٥-١٣　مفاهيم أساسية</th></tr>
<tr><td colspan="3">▪ إنّ التمييز بين السياسات العليا والسياسات الدنيا يقره الواقعيون بينما لا يقره التعدديون. ويعتمد ذلك على الأبعاد الأربعة التالية:</td></tr>
<tr><td></td><td>السياسات العليا</td><td>السياسات الدنيا</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td></td></tr>
</table>

١ـــ المسائل السياسية	السلام والأمن	الاقتصاد والمسائل الاجتماعية وقضايا حقوق الإنسان وقضايا البيئة.
٢ـــ صناع القرار	رؤساء الحكومات وكبار الوزراء	الوزراء العاديون أو الموظفون.
٣ـــ انخراط الأطراف الفاعلة من غير الدول	بالحد الأدنى، إلا بوصفهم وكلاء للحكومات	النشاطات الواسعة للمنظمات غير الحكومية والشركات التي تتخطى الحدود الوطنية والمنظمات الدولية غير الحكومية.
٤ـــ نوع الحالة	ذات أولوية عليا أو في الأزمات	ذات أولوية دنيا، ونشاطات اعتيادية

- القضية: تتألّف من مجموعة من المسائل السياسية التي تعتبر مترابطة فيما بينها، لأنّها جميعا تستدعي صراعات القيم ذاتها، ومثال على ذلك هو أنّ مسألة حقوق الإنسان تطرح أسئلة تتعلّق بالحرية مقارنة بالنظام.
- المجال السياسي: يتألف من مجموعة من المسائل السياسية التي ينبغي البت فيها مجتمعة، لأنّها ترتبط بالعمليات السياسية في منظمة دولية، ومثال ذلك أنّ اتخاذ القرار في شؤون السياسة المالية يتم في صندوق النقد الدولي (IMF). وقد يغطي مجال السياسات العديد من القضايا: فالسياسة المالية تشمل قضايا التنمية والبيئة وقضايا الجنس (ذكور/إناث).



الشكل ١٥ -٤ العلاقات الدولية في منظورها التقليدي



الشكل ١٥ -٥ النطاق الشامل للارتباطات الدولية

الحقل ١٥ -١٤ : مفاهيم أساسية
القوّة: بالمعنى العام هي قدرة الطرف الفاعل على تحقيق أهدافه. وفي دراسة العلاقات الدولية، من الشائع التمييز بين القدرات والنفوذ. أمّا في النهج الواقعي فمن المفترض أنّ امتلاك القدرات هو الذي يؤدّي إلى النفوذ ولذلك فإنّ تعبير "القوّة" بمفرده غالبا ما يستخدم بشكل غامض ليشمل كلا المفهومين. أمّا في النهج التعدّدي فمن المفترض

أنّ التفاعلات السياسية يمكنها أن تحول القدرات إلى قوّة نفوذ، ولذا فمن المهم التمييز بين المفهومين.

القدرات: هي الموارد والوسائل التي يملكها الطرف الفاعل تحت سيطرته. أمّا أصحاب النظرية الواقعية فيركزون: أولا على القدرات العسكرية، وثانيا على الموارد الاقتصادية. وأمّا التعدديون فهم أيضا يركزون على التحكم في وسائل الاتصالات (التلفزيون ـ الإذاعة ـ والاتصالات اللاسلكية) وعلى امتلاك المعلومات. وبتعميم المفهوم يمكن اعتبار السلطة القانونية والمركز الرفيع ـ وهما من المفاهيم المجردة المرتبطة بالطرف الفاعل ـ من جملة القدرات.

عمليات التفاعل: هي تدفقات الأشخاص والمواد والطاقة والأموال والمعلومات (بما في ذلك الأفكار السياسية والاقتراحات حول السياسة) بين عناصر النظام. فالحرب تتقرر، قبل أي شيء آخر بتوافر الأشخاص كجنود والمواد كأسلحة، وتدفق العناصر الاقتصادية عن طريق تبادل الأموال اللازمة للأنواع الأربعة من التبادل الآنفة الذكر، وتبادل السياسات عن طريق تدفق المعلومات. ولهذا السبب، ما لم تستثر قضية ما عملا عسكريا فإنّ هياكل الاتصالات تبقى هي الهياكل السياسية الأساسية.

النفوذ: هو قدرة طرف فاعل على تغيير قيم طرف فاعل آخر. وقد يتحقّق هذا التغيير غير المرغوب فيه عن طريق الإكراه وذلك بالتهديد العسكري أو بالتهديد بفرض عقوبات اقتصادية أو حتّى بحيازة المعلومات عن طريق الابتزاز.

أمّا التغيير المرغوب فيه فيتمّ ضمن صفقة تتمّ فيها مكافأة السلوك الجديد عن طريق منح دعم عسكري أو اقتصادي أو سياسي. ويكون النفوذ على أشده عندما يقوم طرف فاعل باستخدام النقاش السياسي لتغيير القيم السياسية لطرف فاعل آخر بحيث يتمّ تبني السلوك الجديد بشكل طوعي.

المجتمع المدنيّ هو مصدر التغيير سواء على صعيد السياسات المحلية أو العالمية. فالشركات تحدث التغييرات الاقتصادية أمّا المنظمات غير الحكومية فهي عادة مصدر أفكار جديدة للعمل السياسي. وفي أي وقت من الأوقات قد يبدو الاقتصاد والسياسة

مستقرين نسبيا وتحت سيطرة الحكومة. أمّا في الحالات الاستثنائية، كحالة الحرب أو الخضوع لقيادة استثنائية، فإنّ بإمكان الحكومات أن تصنع التغيير. أمّا المنظمات غير الحكومية فهي بشكل عام توفر القوى المحركة للسياسة. وقد تمزقت أوصال الإمبراطورية الأوروبية تحت وطأة الحركات القومية، يدعمها في ذلك المحامون والصحفيون والاتحادات والكنائس.

وقد اتسعت النشاطات الديمقراطية ونشاطات حقوق الإنسان بنشوء الجماعات النسائية والأقليات العرقية والجماعات المنشقّة. أمّا قضايا البيئة فقد تصدرت قائمة الأولويات ردا على غضب القواعد الشعبية إزاء ضياع جمال الطبيعة وأمام الاحتجاجات الموجهة ضد الأخطار الصحية وأمام تحذير العلماء بأنّ الأنظمة الايكولوجية (البيئية) على وشك الانهيار. وبداية الحرب الباردة لم تكن مجرد تأسيس أحلاف عسكرية، لكنها كانت تمثل صراعا سياسيا قادته الشيوعية كحركة تتخطّى الحدود الوطنية ضدّ الدعوة إلى الديمقراطية عبر الحدود الوطنية وضد الكنيسة الكاثوليكية وضد القومية.

الجدول ١٥ -٢ أنواع الأطراف السياسية المنخرطة في مختلف مجالات السياسات

	الفصل العنصري في جنوب افريقيا	حقوق الإنسان	تخطيط السكان	البيئة
الحكومات الرئيسية المعنية	جنوب افريقيا بريطانيا وأمريكا مقابل الحكومات الإفريقية	الحكومات الديمقراطية مقابل الحكومات الديكتاتورية	أنواع الحكومات كافة	الجهات التي تشعر بأن المشاكل تتهددها مقابل التي لا تشعر بذلك
الشركات المتخطية للحدود الوطنية	العديد منها، خاصة شركات النفط والتنقيب	أي شركة تعمل مع حكومة جائرة	المنظمات الطبية والدوائية والغذائية	خاصة منها ما يتعلّق بالطاقة والصناعة والنقل
رجال حرب العصابات	ANC, PAC and SWAPO	أي عصابات تقوم بخطف	أي جماعة تسيطر على	عادة غير مهتمة

		الرهائن	منطقة ما	
منظمات القواعد الشعبية غير الحكومية	حركات مناهضة للتمييز العنصري	مجموعات تهتم بحقوق الإنسان والمضطهدين	جماعات دينية منظمات نسائية منظمات صحية	أصدقاء الأرض، WWF، السلام الأخضر، إلخ
منتدى الأمم المتحدة حول السياسات بين الحكومات	لجنة مناهضة الفصل العنصري ومجلس الأمن	لجنة حقوق الإنسان	لجنة السكان	لجنة التنمية
الأمانة العامة للأمم المتحدة	مركز مناهضة الفصل العنصري	مركز حقوق الإنسان	يونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج الأمم المتحدة للبيئة
منظمات حكومية دولية أخرى	منظمة الوحدة الإفريقية	مجلس أوروبا	منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي	البنك الدولي
منظمات غير حكومية دولية	يوجد العديد منها ذات اهتمامات ثانوية	منظمة العفو الدولية وغيرها	الإتحاد الدولي للأبوة المنظمة	مركز ارتباط البيئة، الشبكات الدولية وغيرها
منظمات غير حكومية دولية هجينة	منظمات تتعاطى التجارة	لا يوجد	لا يوجد	الاتحاد العالمي لصيانة الموارد الطبيعية

أمّا سباق التّسلّح وعملية الانفراج (détente) فقد كانت تتضمن صراعا بين منتجي الأسلحة وحركات السلام، بينما كان العلماء عنصرا حاسما في كلا الطرفين. أمّا انتهاء الحرب الباردة فقد دفع إليه العجز الاقتصادي الذي لحق بالدول الشيوعية إضافة

إلى الإخفاق السياسي إزاء تحقيق مطالب الاتحادات والمنشقين المطالبين بحقوق الإنسان، والكنائس ومجموعات حماية البيئة.

أمّا ردود الأفعال على أزمات اللاجئين، سواء كانت بسبب كوارث طبيعية أو من صنع البشر، فقد تصدت لها وسائل الإعلام والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. كما أنّ المنظمات غير الحكومية التي تعنى بالتنمية والحركات المدافعة عن البيئة هي التي أثّرت في تغيير مفهوم الأمم عن التطور. فبعد أن كان التطور يعني زيادة الناتج القومي الإجمالي، فقد أصبح يعني تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، واستخدام طاقات الأمم بأسلوب فعّال قابل للاستمرار. لقد نمت العلاقات الدولية جميعها في القرن العشرين في ظلّ أنظمة سياسية معقّدة وتعددية.

النقاط الرئيسية

- يستخدم تصنيف السياسة العليا والسياسة الدنيا لتهميش الأطراف المتخطية للحدود الوطنية. وهذا التمييز يعتبر غير صالح لأنّ السياسة لا تنحصر ضمن هذين التصنيفين. يمكن وصف جميع المجالات السياسية استنادا إلى نوع المشكلات، وإلى وضعية صانعي القرار ضمن الحكومات، وإلى درجة انخراط العناصر الفاعلة المتخطية للحدود الوطنية وإلى الأولوية الممنوحة لسياسة ما.
- إنّ المفهوم البسيط للقوّة لا يفسّر النتائج. فالإمكانيات الاقتصادية والعسكرية ليست هي كل شيء، فهناك مزايا سياسية أخرى مثل مرافق الاتصال والمعلومات والسلطة والمركز. وإضافة إلى ذلك فإنّ إمكانية استخدام عمليات التفاعل لحشد التأييد، من شأنها أن تساهم في التأثير في السياسات.
- تتضمّن مجالات السياسات المختلفة أطرافا فاعلة مختلفة أيضا، ويعتمد ذلك على أهمية القضايا المطروحة للنقاش.
- إنّ الشركات التي تتخطّى الحدود الوطنية تكسب نفوذها عن طريق السيطرة على الموارد الاقتصادية. أمّا المنظمات غير الحكومية فتحقق نفوذها عن طريق تملك المعلومات والحصول على مركز رفيع وعن طريق الاتصال الفعّال. لقد

كانت الشركات المتخطية للحدود الوطنية والمنظمات غير الحكومية المصدر الأكبر للتغييرات السياسية والاقتصادية في السياسة العالمية.

الأسئلة

١. بيّن ثلاثة معان لمفهوم "الدولة"، واشرح مضامين كل منها من أجل دراسة الأطراف الفاعلة المتخطية للحدود الوطنية.
٢. ما هي الأنواع الخمسة للأطراف الفاعلة المتخطية للحدود الوطنية؟ أعط أمثلة عن كل نوع.
٣. ما هي الأمة؟ ما هي أنواع الأطراف الفاعلة المتخطية للحدود الوطنية التي يمكن أن تقوم على أساس الجماعات الوطنية؟
٤. كيف تؤثّر الشركات المتخطية للحدود الوطنية في سيادة الحكومات؟
٥. كيف يستطيع المجرمون ممارسة تأثير كبير في السياسة العالمية؟
٦. ما هي المعايير التي يمكنك أن تستخدمها في مقارنة أحجام الدول، وأحجام الشركات المتخطية للحدود الوطنية، وأحجام المنظمات غير الحكومية وأحجام المنظمات الدولية؟ وهل الدول هي دائما أكبر حجما من الأطراف الفاعلة المتخطية للحدود الوطنية؟
٧. اكتب لائحة بأسماء جميع المنظمات غير الحكومية التي انتسبت إليها أو انتسب إليها أحد أفراد أسرتك؟ استخدم النشرات الصادرة عن هذه المنظمات في تحديد عدد المنظمات العالمية منها وعدد المنظمات الوطنية أو عدد المنظمات المحلية ذات الارتباطات العالمية وعدد المنظمات التي ليست لها علاقات تتخطّى الحدود الوطنية.
٨. ما هي أنواع المنظمات غير الحكومية المؤهلة وغير المؤهلة للحصول على وضع استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة؟
٩. اشرح ازدياد عدد المنظمات غير الحكومية المرتبطة بنشاطات تتخطّى الحدود الوطنية.
١٠. ما هي المنظمات الدولية غير الحكومية الهجينة؟

١١. كيف يمكن للمنظمة غير الحكومية أن تؤثر في السياسة العالمية؟ (ملاحظة: يمكن الإجابة عن هذا السؤال من منظور نظري ومنظور عملي تجريبي (empirical) في آن معا).

١٢. اشرح الفرق بين تحليل العلاقات الدولية كنظام عالمي واحد وتحليلها بوصفها السياسة العالمية للعديد من المجالات السياسية المختلفة.

مراجع أخرى للقراءة

مواد "دراسة حالة"

Case Study Materials

Keohane, R. O., and Nye, J. S. (eds.), *Transnational Relations and World Politics* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1972).

أول دراسة أكاديمية مهمة للعلاقات المتخطية للحدود الوطنية، والمحدودة بالقرار الصريح القاضي بالتقليل من أهمية الأطراف الفاعلة غير الاقتصادية.

Willetts, P. (ed.), Pressure Groups in the Global System: The Transnational Relations of Issue-Orientated Non-Governmental Organisations (London: Printer, 1982).

كرد فعل على حذف الجماعات غير الاقتصادية من قبل كيوهان (Keohane) وناي (Nye)، يدرس هذا الكتاب كيفية انتقال جماعات الضغط من نشاط بلد واحد إلى نشاط عالمي.

Willetts, P. (ed.), 'The Conscience of the World'. The Influence of Non-Governmental Organisations in the UN System (London: Hurst and Co., 1996).

الكتاب يعرّف المنظمة غير الحكومية ويعرض تاريخا للعصبة وتدابير الأمم المتحدة الاستشارية ويطرح سبع دراسات حالة عن نفوذ المنظمات غير الحكومية في منظمة الأمم المتحدة.

Risse-Kappen, T. (ed.), *Bringing Transnational Relations Back In* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995).

يعرض مجموعة من ست دراسات حالة حول كون النفوذ الذي يتخطى الحدود الوطنية يعتمد على هياكل الحكم في مجال القضايا على كل من الصعيد المحلي وداخل المؤسّسات الدولية.

النقاش النظري

Theoretical Debate

Rosenau, J. N., The Study of Global Interdependence: Essays on the Transnationalisation of World Affairs (London: Printer, 1980).

مصدر مفيد للأفكار النظرية في مقاربة تعددية.

Willetts, P., 'Transactions, Networks and System', in A. J. R. Groom and P. Taylor, Frameworks for International Co-operation (London: Printer, 1990).

تغطية أكثر تفصيلا لتطور نظرية "العلاقات الدولية" المعنية بالعلاقات المتخطية للحدود الوطنية والعلاقات الوطنية والعلاقات الحكومية الدولية.

مصادر من الأمم المتحدة

UN Materials

Kaul, I., *et al., Human Development Report 1993* (New York: Oxford University Press, 1993).

تقرير رسمي سنوي صادر عن الأمم المتحدة، يركز في هذه الطبعة على مساهمات المنظمات غير الحكومية في مجال التنمية.

UNCTAD, Division on Transnational Corporations and Investment, World Investment Report 1995, (New York: UN, 1995).

تقرير رسمي سنوي صادر عن الأمم المتحدة، يقيّم نطاق مشاركة الشركات المتخطية للحدود الوطنية في الإنتاج العالمي والاستثمار والتجارة.

انظر أيضا الوثائق الواردة في ملاحق.

Willetts, 'The Conscience of the World'

الجزء الرابع

قضايا دولية International Issues

نودّ في هذا الجزء من الكتاب أن نعطيك لمحة عامة واسعة الأفق عن القضايا الرئيسية في السياسة العالمية المعاصرة. وقد وضعت الأجزاء الثلاثة السابقة بحيث توفر لك أساسا شاملا لدراسة قضايا دولية معاصرة. وكما هو الحال في الفصول الأخرى، فإنّ لهذا الفصل أيضا هدفين:

أولا نريدك أن تتفهّم بعض المشاكل الملحّة الأكثر أهمية التي تبرز يوميا في العناوين البارزة لوسائل الإعلام، والتي تؤثّر على نحو مباشر أو غير مباشر في حياة كل منّا. هذه القضايا هي قوام العولمة، وهي قضايا تتخذ أشكالا مختلفة. ذلك أنّ بعضها، كالبيئة وانتشار الأسلحة النوويّة، تطرح أخطارا بحجم كارثة عالمية. بينما تطرح أخرى غيرها، مثل الوعي القومي، والفروق الثقافية، والتدخل بدوافع إنسانية، إلى جانب التوجهات الإقليميّة والتكامل، أسئلة وتثير مآزق مهمة حول المسارين المتوازيين للتشرذم والاتحاد اللذين يميزان العالم الذي نعيش فيه اليوم. ومع ذلك فإنّ هناك قضايا أخرى من قبيل التجارة والتمويل العالميين، وحقوق الإنسان، والتمييز بين الذكور والإناث، والفقر، والتنمية، والجوع وهي قضايا تتشابك مع العولمة وتتداخل معها بصورة وثيقة.

وهدفنا الثاني بالطبع هو أنّنا من خلال تقديم لمحات عامة عن هذه القضايا إنما نطرح أسئلة حول طبيعة العولمة. هل هي ظاهرة جديدة؟ هل هي مفيدة؟ هل هي أمر لا بدّ منه؟ هل تخدم مصالح معينة؟ وهل من شأنها أن تسهّل نوعا ما معالجتنا للمشاكل التي نتناولها في فصول هذا الكتاب؟ إنّ الصورة التي تتجلّى من خلال هذه الفصول هي أنّ مسيرة العولمة مسيرة بالغة التعقيد تقوم خلافات رئيسية حول مدلولها وأثرها. فبعض من ساهموا في هذا العمل يرون أنّ هناك فرصا لتعاون أكبر بفضل العولمة، في حين يرى آخرون أنّ هناك مخاطر في تصاعد مستويات الصراع قبيل نهاية القرن العشرين. فما هو رأيك أنت؟

١٦

قضايا البيئـــة
Environmental Issues

أوين غرين

(Owen Greene)

- مقدمة: القضايا البيئية الدولية
- قضايا البيئة على جدول الأعمال الدولي: لمحة تاريخية
- قضايا وتحديات في السياسة البيئية الدولية
- استحداث الأنظمة البيئية وتطبيقها
- مؤتمر ريو ونتائجه

دليل القارئ

برزت القضايا البيئية في فترة متأخرة من القرن العشرين بصفتها مركزا رئيسيا للاهتمام والنشاط الدوليين. ذلك أنّ فهم أسباب التغير البيئي وآثاره على مستوى العالم، مهمة ملحّة. وكذلك هو الحال بالنسبة لزيادة معرفتنا بكيفية استحداث ردود فعّالة على ذلك. هذا وتساهم المقاربات والتصورات التي تمّ استحداثها في نطاق (العلاقات الدولية) مساهمة جوهرية في فهمنا هذا. وفي الوقت نفسه تفرض القضايا البيئية الدولية تحديات هامة لنظرية (العلاقات الدولية). ويستعرض هذا الفصل هذه القضايا، كما أنّه يناقش بعض الخصائص البارزة لأسباب التغير البيئي العالمي وطرق الاستجابة لهذا التغير. وهو يرسم الخطوط العامة للتطور التاريخي للسياسات والاتفاقيات البيئية الدولية، ومن ثمّ يدرس قضايا ومراحل تطور الأنظمة البيئية (وبخاصة نظام الأوزون) والاتفاقيات المعقودة في نطاق "قمة الأرض" والنتائج التي تمخّضت عنها هذه الاتفاقيات.

مقدمة: القضايا البيئية الدولية

Introduction: International Environmental Issues

بحلول نهاية القرن العشرين كانت القضايا البيئية تحتل موقعا متقدما على جدول الأعمال الدولي لجيل كامل من الزعماء السياسيين، والمسؤولين الحكوميين، والعلماء، والصناعيين، والمواطنين الغيورين. فمنذ أواخر ستينيات ذلك القرن ازداد الوعي بمخاطر مجموعة واسعة من المشاكل البيئية ولما تنطوي عليه من مضامين زيادة كبيرة، وكان لذلك ما يبرره.

منذ ذلك الوقت أصبح من الواضح أنّ معظم بحار العالم ومحيطاته تتعرض للصيد الجائر. كما تتدهور التربة وتتآكل على نطاق واسع عبر العالم برمته. ويتمّ تدمير المواطن الطبيعية: ومن أمثلة ذلك أنّ مساحة الغابات الاستوائية المطيرة قد تقلصت بنسبة ٥٠% منذ عام ١٩٥٠، ولا تزال هذه العملية مستمرة بلا هوادة بمعدلات عالية. ونتيجة ذلك، ربّما كانت عشرات الآلاف من أنواع النباتات والحيوانات تنتهي إلى الانقراض كل عام. ودفن النفايات في البحر والجو والبر إنما يعني أنّ مشاكل التلوث منتشرة في كل مكان. ولقد دفنت كميات ضخمة من النفايات، بينها مواد كيميائية خطرة ومعادن ثقيلة

ومواد مشعة، في مياه البحار، إمّا بصورة مباشرة أو من خلال الأنهار التي تحملها إليها. وقد تسبّبت هذه، ومعها مخلفات الصرف الصحي وحوادث تسرب النفط، بأضرار بالغة للبيئة البحرية، حيث تبين أنّ البحيرات والبحار شبه المغلقة شديدة التأثر بهذه المخاطر على نحو خاص. ويعاني مليارات من البشر يوميا من تلوث الهواء. فالأمطار الحامضية، واستنزاف الأوزون في طبقة الستراتوسفير من الغلاف الجوي المحيط بالأرض، والتغير المناخي هي مشاكل إقليمية أو عالمية تنشأ عن تلوث الجو.

والمشاكل البيئية ليست أمرا مستجدًا. فقد كان للمجتمعات الإنسانيّة منذ مدّة طويلة أثرها على البيئة التي تعيش فيها. ذلك أنّ نزوع هذه المجتمعات إلى استغلال بيئتها وكأنّها مورد لا ينضب قد أودى بها إلى الكارثة مرة بعد أخرى، وأفنى في بعض الأحيان مجتمعات بشرية بكاملها. على أنّه، وعلى مدى جزء كبير من تاريخ البشرية، كانت الآثار البيئية التي يخلّفها الاستغلال المفرط والتلوث تتميّز بأنّها آثار محلية، وكثيرا ما تمكنت المجتمعات من تجنب عواقب مثل تلك الأنشطة من خلال الانتقال إلى مناطق لم تفسدها يد الإنسان نسبيا. وحتّى لو لم تتمكن المجتمعات من ذلك، فإنّ هذا الإفقار لم يكن من شأنه أن يؤثر بالضرورة في استمرار سلامة الأوضاع في المجتمعات المجاورة.

وأدّى الانتشار الواسع للتصنيع والنمو السكاني السريع إلى تغيير هذا الواقع. وتعرضت مناطق كاملة من هذا العالم إلى أضرار بيئية شديدة واستغلال لا يمكن أن يدوم. وما إن حلّت السنوات المتأخرة من القرن العشرين حتّى كانت هذه الآثار قد غدت عالمية حقا. ويدرس هذا الفصل سياسات القضايا البيئية العالمية. وعلى كل حال، فإنّ هناك معاني عديدة يمكن من خلالها القول: إنّ البيئة قد أضحت قضية عالمية. أولا، نرى أنّ بعض المشاكل البيئية تنطوي على صفة العالمية أصلا. فالمركبات الحاوية عناصر الكربون والهيدروجين والفلور والكلور (المعروفة اختصارا بـــ CFC) التي تطلق في الجو، تساهم في تفاقم مشكلة استنـــزاف الأوزون ضمن طبقة الستراتوسفير، بغض النظر عن المكان الذي تطلق منه، تماما كما تساهم انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون في التغير المناخي الذي يشهده العالم. الآثار إذن تطال العالم، والمشاكل لا يمكن التعامل معها إلا من خلال التعاون على مستوى عالمي.

ثانيا، بعض المشاكل تتصل بعمليات استغلال **الممتلكات** العالمية **المشاعة**: أي الموارد التي يشترك بها أعضاء المجتمع الدولي كافة، كالمحيطات وقيعان البحار السحيقة

والجو والفضاء الخارجي. ويجادل الكثيرون بالقول إنّ موارد العالم الوراثية هي مورد عالمي ينبغي المحافظة عليه خدمة للمصلحة المشتركة.

ثالثا، إنّ الكثير من المشاكل البيئية هي في جوهرها مشاكل تتخطّى *الحدود القومية*، ذلك أنّها بطبيعتها تعبر الحدود الفاصلة بين الدول وإن لم تكن مشاكل عالمية بصورة كاملة. ومن أمثلة ذلك أنّ ثاني أوكسيد الكبريت المنبعث من إحدى الدول سوف تحمله الرياح ليستقر على شكل أمطار حامضية تهطل على البلدان الواقعة في طريقها. والنفايات التي تدفن في بحر مغلق أو نصف مغلق تطال بآثارها كل الدول المطلة على هذا البحر. ومثل هذه المشاكل الإقليميّة أو المتخطية للحدود القوميّة موجودة في أنحاء كثيرة من العالم، وهي تطرح تحديات تقنية وسياسية تشبه التحديّات التي تطرحها مشاكل عالمية حقا. وفضلا عن ذلك، فإنّ الأطراف الفاعلة، من دول وغيرها، خارج المنطقة المعنية قد تساهم في خلق هذه المشاكل، أو في الجهود المبذولة للتصدي لها.

رابعا، واستطرادا من هذا، فإنّ الكثير من عمليات الاستغلال الجائر والتدهور البيئي ذات نطاق محلي أو وطني نسبيا، ومع هذا فإنّ عدد المواقع المحلية التي تعاني منها حول العالم كبير إلى حد يمكن معه اعتبارها مشاكل عالمية. وتشمل الأمثلة على ذلك الممارسات الزراعية التي لا يمكن أن تدوم، وتدهور وتآكل التربة، وقطع الأشجار، وتلوث الأنهار، والمشاكل البيئية العديدة الملازمة لزحف المدن باتجاه الريف وللممارسات الصناعية.

أخيرا، فإنّ العمليات المؤدية إلى الاستغلال المفرط والتدهور البيئي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعمليات السياسيّة والاجتماعية ــ الاقتصادية، والتي تعدّ بحدّ ذاتها جزءا من الاقتصاد السياسي العالمي. ومن هنا يسود على نطاق واسع الإدراك بأنّ أسباب معظم المشاكل البيئية مرتبطة بصورة وثيقة بعمليات تكوين الثروات والمعارف والسلطة وتوزيعها، وبأنماط استهلاك الطاقة، وبالتصنيع والنمو السكاني، وبالوفرة والفقر. وفي هذا الصدد نرى أنّ عمليات العولمة والترابط في حقل الاقتصاد وغيره من مجالات الحياة، وكما بينت المناقشة الواردة في الفصل الأول الذي يحمل عنوان (العولمة)، إنّما تعطي القضايا البيئية كافة، وعلى نحو متزايد، بعدا عالميا.

ومن هنا فإنّ عبارة "القضايا البيئية العالمية" تشمل مجموعة واسعة من أنواع المشاكل والقضايا التي تطرح تحديات مختلفة أمام أولئك الذين يرغبون بتطوير استجابات

وردود فعّالة لها. ومع أنّ لهذه القضايا بعض السمات المشتركة، فإنّ لكلّ منها خصوصيتها بحيث تحتاج إلى تحليل خاص بها. وهذا الفصل معني بصورة أساسية بالمشاكل البيئية التي تعد دولية في جوهرها، وبخاصة تطوير استجابات دولية لها، وكذلك بالسياسات الدولية الخاصة بتعزيز " التنمية القابلة للاستمرار" (بمعنى أنماط من التنمية الاقتصادية والاجتماعية قابلة للاستمرار بيئيا).

وتدرس الفصول اللاحقة: التطور التاريخي للسياسات البيئية الدولية؛ وبعض الخصائص والتحديات الكبرى المطروحة؛ واستحداث أنظمة بيئية، مع توضيح ذلك من خلال دراسة حالتي طبقة الأوزون والتغير المناخي؛ ودور المؤسّسات الدولية في تعزيز التنمية القابلة للاستمرار.

النقاط الرئيسية

- لقد برزت القضايا البيئية كنقطة محورية للسياسة والاهتمام الدوليين خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين.
- رغم أنّ المشاكل البيئية بحدّ ذاتها ليست مشاكل مستجدة فقد زاد التصنيع والنمو السكاني السريع بنسبة كبيرة من حجم وكثافة الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية والتدهور البيئي، الأمر الذي أفرز مجموعة واسعة من المشاكل الدولية والعالمية الملحة.
- لقد أضحت القضايا البيئية قضايا دولية وعالمية من نواح متعددة. ذلك أنّ الكثير من المشاكل البيئية هي في جوهرها مشاكل دولية أو عالمية، أو أنّها تتصل بالممتلكات العالمية المشاعة. كما أنّنا نواجه مشاكل محلية أو وطنية أخرى وعلى نطاق واسع في مختلف بقاع الأرض. وأخيرا ترتبط العمليات التي تفرز معظم المشاكل البيئية ارتباطا وثيقا بعمليات سياسية أو اجتماعية ـــ اقتصادية أوسع نطاقا تعتبر بحدّ ذاتها جزءا من نظام يتسم بالعالمية على نحو متزايد.
- تتجلّى القضايا البيئية العالمية بأنماط كثيرة مختلفة، ورغم أنّها تشترك ببعض الخصائص المشتركة فإنّ كل قضية منها تتطلّب دراسة خاصة بحد ذاتها.

قضايا البيئة على جدول الأعمال الدولي: لمحة تاريخية

Environmental Issues on the International Agenda: An Historical Outline

السنوات الأولى The Early Years

برزت القضايا البيئية لأول مرة كنقطة محورية للسياسة الدولية في القرن التاسع عشر وذلك في سياق الاتفاقيات الدولية الخاصة بإدارة الموارد. ومن أمثلة ذلك أنّ الهيئتين النهريتين لشؤون الراين والدانوب، واللتين تنهمكان حاليا بصورة معمقة في شؤون السياسة البيئية، ظهرتا إلى الوجود بصفتهما ترتيبات لتسهيل الاستخدامات الاقتصادية للأنهار كممرات مائية. وأنشئت منظمة الملاحة البحرية الدولية (IMO) عام ١٩٤٨، حيث كانت بمثابة "ناد لمالكي السفن"، وذلك بهدف تسهيل الملاحة والشحن الدوليين وتعزيز سلامتهما. إلا أنّه أوكلت إلى هذه المنظمة عام ١٩٥٤مسؤولية إنجاز معاهدة بالغة الأهمية حول التلوث البحري وهي (معاهدة منع تلوث البحار بالنفط).

أمّا أول معاهدة دولية معنية بالحياة النباتية، والتي وقعت في مدينة بيرن عام ١٨٨٩، فكانت تهتم بصورة أساسية بمنع انتشار مرض نوع من قمل النبات يعرف **بالفكلر** كان يهدد بالقضاء على كروم العنب في أوربا. وتبعت ذلك خلال عشرينيات وخمسينيات القرن العشرين سلسلة من الاتفاقيات العالمية والإقليمية بشأن الحياة النباتية كانت جميعها معنية كسابقتها بالمحافظة على سلالات نافعة من النباتات التي يتعهّدها الإنسان بالرعاية، أو منع انتشار الأمراض. وبالمثل فقد كانت أول اتفاقية حول الغطاء الحيواني هي (معاهدة حماية الطيور المفيدة للزراعة) التي أبرمت عام ١٩٠٢.

ووافقت الولايات المتّحدة وكندا وروسيا عام ١٩١١ على الدخول في "معاهدة حماية حيوانات الفقمة ذات الفرو" التي كان يتمّ انتقاؤها بصورة جائرة. وفي عام ١٩٤٥ تمّ إنشاء منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) التابعة للأمم المتّحدة، حيث اشتملت المهام التي أوكلت إليها المحافظة على الموارد الطبيعية. أمّا "المعاهدة الدولية حول صيد الحيتان" التي وضعت عام ١٩٤٦ فإنّها أنشأت ناديا للدول التي تقوم بصيد الحيتان هدفه إدارة "حصاد" الحيتان.

على أنّه خلال تلك الحقبة بدأ يتجلّى الاهتمام بالمحافظة على الحياة البرية سواء كهدف بحد ذاتها، أو بصفتها أحد الموارد الاقتصادية، وتمّ توقيع معاهدات لحماية الطيور،

وجاء ذلك إلى حدّ بعيد نتيجة الضغوط العلنية التي عبأتها مجموعات من قبيل "الجمعية الملكية لحماية الطيور". وتعود بداية أول الجهود الدولية المبذولة لإنشاء محميات الحياة البرية ومتنـــزهاتها إلى عام ١٩٠٠ (ما بين القوى الاستعمارية في أفريقيا)، وقد أحرزت هذه الجهود تقدما بفضل سلسلة من المعاهدات التي أبرمت اعتبارا من ثلاثينيات القرن العشرين وما بعدها.

ولكن ستينيات القرن العشرين هي التي شهدت بدايات ازدياد الجهود الدوليّة المتسارعة بموضوع التلوث وضرورة المحافظة على البيئة الطبيعية، وخاصة في البلدان المتقدمة. ذلك أنّ كتاب راشيل كارسون الذي حمل عنوان "الربيع الصامت" (Silent Spring) لم يكن من شأنه أن يثير مشاعر القلق الشديد حيال الانتشار الواسع لـــ(DDT) والمبيدات الحشرية الأخرى فحسب، لكنه ساهم أيضا في إطلاق الحركة البيئية الحديثة (Carson, 1962). كما ساهم الإدراك واسع النطاق للمخاطر الصحية التي يسببها السقط المشع (وهو الغبار الذري المتساقط) في زيادة الضغوط من أجل التوصل إلى حظر تجارب الرؤوس النوويّة في الفضاء، الذي اتفق عليه عام ١٩٦٣.

وتزايد القلق بشأن تلوث البحار جراء بعض الكوارث مثل حادثة تسرب النفط من الناقلة توري كانيون عام ١٩٦٧، وازداد اهتمام منظمة الملاحة البحرية الدولية بمنع التلوث النفطي في البحار. وحظيت مشكلة تلوث الهواء والأمطار الحامضية، وهي المشكلة التي تتجاوز الحدود الوطنية، باهتمام متزايد، خاصة في الدول الاسكندنافية وكندا حيث كانت تتجلّى بوضوح الأضرار التي تتعرض لها النظم البيئية الهشّة في الغابات والبحيرات. وبدأت أواسط ستينيات القرن العشرين المناقشات غير الرسمية حول وضع قانون بحار جديد يهدف إلى التحكم بإمكانات الوصول إلى البحار الدولية وقيعان البحار واستخداماتها: إذ كان النظام القديم قد أخذ يتداعى على ضوء المطالب أحادية الجانب التي كانت تقدم بشأن حقوق النقل العابر (الترانزيت) وبشأن السيطرة الاقتصادية على المياه الإقليميّة حتّى مسافة ٢٠٠ ميل من الشواطئ.

مؤتمر ستوكهولم The Stockholm Conference

تمّ تنظيم "مؤتمر الأمم المتّحدة حول بيئة الإنسان" عام ١٩٧٢ استجابة لهذه الزيادة المتسارعة في الاهتمام الدولي بالبيئة خلال ستينيات القرن العشرين. وكان الهدف منه

إرساء قواعد إطار دولي لتطوير أسلوب أكثر تنسيقا تجاه التلوث وغيره من مشاكل البيئة. وجاء المؤتمر، الذي عقد في استوكهولم، بمثابة نقطة تحول في تطور السياسات البيئية الدولية. وقد كان لبعض المبادئ التي تمّ الاتفاق عليها، والبرامج التي وضعت أسّسها، آثارها الدائمة (راجع الحقل ١/١٦). ولعلّ ما لا يقل عن ذلك أهمية هو أنّ مناظرات المؤتمر أرست الأسّس لمواضيع وممارسات ستبقى محورية للسياسات البيئية الدولية على مدى السنوات العشرين التي تلت المؤتمر، ولما بعد ذلك.

أصبحت الأهمية التي نوليها للقضايا البيئية الدولية بصفتها محور الاهتمام الدولي، وضعا مؤسسيا، وكذلك أصبح معها المبدأ القائل إنّ الدول تتحمل مسؤولية التعاون مع الجهود الهادفة إلى إدارة الممتلكات المشاعة وخفض معدلات التلوث العابر للحدود. وأصرت البلدان النامية على أنّ مسؤوليتها التاريخية عن التلوث واستنـــزاف الموارد في العالم أقل من مسؤولية البلدان الصناعية، وعلى أنّ الإجراءات المتخذة لحماية البيئة لا بدّ لها من أن ترتبط بجهود تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ــ وهي حجج قبلت بها الدول المتقدمة من حيث المبدأ. ومعنى ذلك أنّ العلاقة العامة ما بين **البيئة والتنمية** في سياق **العلاقات بين الشمال والجنوب** قد وضعت رسميا، وللمرة الأولى، قيد الدراسة المفصلة خلال اجتماع حكومي دولي. وفي الوقت نفسه اجتمعت المنظمات البيئية غير الحكومية من بلدان كثيرة بغية مراقبة مداولات المؤتمر كافة، وممارسة الضغط السياسي على المشاركين فيه، وتأمين الارتباط فيما بينها، واضعة بذلك الأساس لممارسة ما زالت مستمرة منذ ذلك الوقت.

من ستوكهولم إلى ريو From Stockholm to Rio

شهدت سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين اعتماد العشرات من الاتفاقيات والبرامج البيئية. ومن أمثلة ذلك سلسلة من المعاهدات التي تمّ التوصل إليها لحماية بيئة البحر المتوسط، وبحر الشمال، وبحر البلطيق وغيرها من البحار الإقليمية، حيث لعب برنامج الأمم المتّحدة للبيئة دورا رياديا هاما في ذلك. وقد وضعت معاهدة لندن الخاصّة بالتخلص من النفايات عام ١٩٧٢ إطارا للحدّ من رمي النفايات السامة (بما في ذلك النفايات النوويّة) في البحار. وفي عام ١٩٧٣ تمّ التوافق على اتفاقية دولية لمنع التلوث النفطي الذي تسببه السفن (عرفت باتفاقية MARPOL)، وجرى تعزيزها مجددا عام ١٩٧٨ إثر صيحات الاحتجاج العلنية على استمرار حوادث تسرب النفط.

وفي عام ١٩٧٩ وضعت بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية اتفاقيات التلوث الجوي بعيد المدى العابر للحدود (LRTAP) بهدف الحد من انبعاث ثاني أوكسيد الكبريت والملوثات الأخرى المسببة لتلوث الهواء والأمطار الحامضية.

الحقل ١٦-١ : مؤتمر ستوكهولم والتراث الذي خلّفه

كان "مؤتمر الأمم المتّحدة حول بيئة الإنسان"، والذي عقد في مدينة ستوكهولم عام 1972، أول مؤتمر رئيسي للأمم المتّحدة حول القضايا البيئية الدولية. وقد حظي (مؤتمر ستوكهولم) بدعاية واسعة النطاق، ولا شكّ في أنّ الكثيرين من المراقبين والمشاركين فيه تعلموا الكثير من مناقشاته التي تناولت مجموعة شاملة من القضايا البيئية المحددة. وقد أقر الاجتماع: إعلانا يتضمن (٢٦) مبدأ فيما يخص البيئة والتنمية؛ وخطة عمل تشمل (١٠٩) من التوصيات التي تغطي ستة عناوين عامة (مناطق استيطان الإنسان، إدارة الموارد الطبيعية، التلوث، النواحي التربوية والاجتماعية للبيئة، التنمية والبيئة، والمنظمات الدولية)، وقرارا حول ترتيبات مؤسّساتية ومالية مختلفة.

وفي السنوات اللاحقة تمّ إنجاز العشرات من الاتفاقيات البيئية الدولية. ولكن، فضلا عن استثارة الاهتمام العام وتثقيف الحكومات، يعتقد على نطاق واسع أنّ أكثر المساهمات المحددة التي قدمها هذا المؤتمر ثباتا واستمرارا هي التالية:

أولا - عزّزت بعض المبادئ التي تمّ التوافق بشأنها إطار التعاون البيئي المستقبلي تعزيزا قويّا. ولم تحظ هذه المبادئ بقبول العالم بأسره على الفور، لأسباب ليس أقلها أنّ بلدان الكتلة السوفيتية قاطعت مؤتمر ستوكهولم لأسباب أوسع نطاقا تتصل بالسياسة الخارجية. لكن هذه المبادئ اكتسبت مع مضي الوقت مكانة دولية رفيعة، وكانت بمثابة الأساس للكثير من الدبلوماسية البيئية اللاحقة.

ومن أمثلة ذلك أنّ المبدأ الحادي والعشرين كان له مدلول خاص. فهو أقر بسيادة الدول على مواردها الطبيعية لكنه اشترط أن "تتحمل الدول مسؤولية ضمان ألاّ تسبب الأنشطة الجارية في المناطق الواقعة تحت سلطتها أو سيطرتها لا تسبب أضرارا لبيئة الدول الأخرى، أو بيئة المناطق الواقعة خارج حدود سلطتها الوطنية". كما نصت مبادئ أخرى على أنّه: ينبغي على المجتمع الدولي أن يضع حدودا لاستخدام، وإساءة استخدام،

الممتلكات العالمية المشاعة؛ أي الموارد التي عرفت بـــ" الإرث الإنساني المشترك" (كقاع البحر العميق) والتي ينبغي أن تتمّ إدارتها والمحافظة عليها واستخدامها بصورة جماعية للمصلحة العامة؛ كما يتعين أن تتمّ الموازنة بين الإجراءات المتخذة لمنع التلوث وحماية البيئة الطبيعية من جهة، والأهداف الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، وينبغي أن تأخذ الاتفاقيات الدولية بالحسبان الظروف والمسؤوليات المختلفة للدول النامية والمتقدمة.

ثانيا - أدّى مؤتمر ستوكهولم إلى إنشاء شبكات مراقبة عالمية وإقليمية كان من شأنها تطوير عمليات مراقبة المشاكل البيئية كتلوث البحار واستنـــزاف طبقة الأوزون، كما أنّه حثّ بصورة غير مباشرة على العمل لمعالجتها.

ثالثا - أدّى المؤتمر إلى إنشاء (برنامج الأمم المتّحدة للبيئة) الذي أوكلت إليه مهمة تنسيق الأنشطة المتصلة بالبيئة التي تتولاها وكالات الأمم المتّحدة الأخرى، وتعزيز عملية دمج الاعتبارات البيئية في عمل تلك الوكالات. ومن خلال التطبيق لعب برنامج الأمم المتّحدة للبيئة فيما بعد دورا أساسيا في: زيادة الوعي السياسي بالمشاكل البيئية، والمساعدة على صياغة إجماع علمي حول هذه المشاكل وطرق الاستجابة لها، وتسهيل المفاوضات (وخاصة منها المتعلقة بحماية البحار الإقليميّة وطبقة الأوزون)، وتحسين قدرات البلدان في مجال إدارة البيئة. وكان من شأن تحويل السياسات البيئية الدولية إلى مؤسّسات، أن تمكنت هذه المسيرة من أن تكتسب زخم الاستمرار خلال تلك الفترات التي ضعف فيها الاهتمام العام والسياسي بالبيئة.

وأخيرا كان المؤتمر حافزا لتغييرات سياسية ومؤسّساتية أوسع نطاقا. ومن أمثلة ذلك أنّ حكومات كثيرة أنشأت فيما بعد وزارات للبيئة وإدارات وطنية لمراقبة شؤون البيئة وتنظيمها. كما كان ذلك عاملا محرضا على إنشاء شبكات دولية من المنظمات البيئية غير الحكومية. يضاف إلى ما سبق أنّ هذه المنظمات غير الحكومية، التي كانت آنذاك تعمل انطلاقا من أوروبا وأمريكا الشمالية في معظم أنشطتها، بدأت تنخرط بصورة منتظمة أكثر بقضايا التنمية ومع المجموعات القائمة في الدول النامية.

وكان للضغط المستديم الذي مارسته المنظمات البيئية غير الحكومية دور كبير في إرساء أسّس "معاهدة رامسار" (Ramsar Convention) الخاصة بالمحافظة على

الموطن الطبيعي للطيور المائية السابحة في الأراضي الرطبة وذلك عام ١٩٧١، تبعتها "المعاهدة الخاصة بالتجارة الدولية بالأنواع المعرضة للانقراض" (CITES) بعد ذلك بسنة واحدة. وتلت ذلك سلسلة من الاتفاقيات المتعلقة بالمحافظة على المواطن الطبيعية والحيوانات، بينها الفقمة والدبب القطبية. وفضلا عن ذلك فقد تمّ تحويل أنظمة راسخة خاصة بإدارة الموارد، مثل معاهدة القطب الجنوبي والمعاهدة الدولية الخاصة بصيد الحيتان، إلى اتفاقيات دولية لحماية البيئة. كما تمّ الاتفاق على وقف صيد الحيتان وعمليات استغلال موارد القطب الجنوبي، الأمر الذي يعد تحولا هاما عن الأهداف والأولويات الأصلية لهذه الأنظمة.

وتطوّرت السياسات البيئية على مدى السنوات العشرين التي تلت مؤتمر ستوكهولم واشتد عودها. ورسخ برنامج الأمم المتّحدة للبيئة أقدامه بصفته حافزا ووسيطا هاما للاتفاقيات البيئية الدولية. ووجدت الحكومات نفسها، وعلى نحو متزايد، واقعة في شراك شبكة معقّدة من القوانين والمؤسّسات البيئية التي تقوم على خدماتها أمانات سر دولية إلى جانب تجمع كبير من العلماء والمختصين يتجاوز الحدود الوطنية. وشهدت معظم بلدان "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" (OECD)، وكذلك البلدان النامية على نحو متزايد، قيام حركات وأحزاب للناشطين الخضر. أمّا في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية فقد ازداد الاهتمام بالبيئة ازديادا كبيرا خلال ثمانينيات القرن العشرين. وكانت الحركات البيئية في طليعة التغيرات السياسيّة الأوسع نطاقا التي شهدتها تلك البلدان، كما أثرت بصورة خاصة في معظم الحكومات التي أعقبت مباشرة العهد الشيوعي.

وأصبحت القاعدة المعتادة، وباطّراد، هي إفساح المجال واسعا أمام المجموعات غير الحكومية للاشتراك في الاجتماعات التي تعقد ما بين الحكومات لبحث قضايا البيئة، وذلك إلى حدّ كان من شأنه أن يجعل الدبلوماسيين من الأجيال السابقة يشعرون بالصدمة، وعلى نحو لم يكن العديد من مجالات الأنشطة الدولية الأخرى قد عرفته بعد. إضافة إلى ذلك، أصبحت المنظمات البيئية غير الحكومية تمتلك من الموارد والخبرات في مجالات عديدة ما يجعل منها قوى أساسية بحدّ ذاتها على مسرح السياسة الدولية.

وكثيرا ما كانت الوفود التي تمثل منظمات مثل السلام الأخضر (Green Peace) أو الصندوق العالمي للحياة البرية (World Wild Life Fund) أو أصدقاء

الأرض (Friends of the Earth) أكبر عددا وأكثر في الاجتماعات الدولية خبرة من كل الوفود المشاركة باستثناء قلة من الوفود التي تمثل أكبر الدول. كما تمكّنت وفود تلك المنظمات من صياغة جداول أعمال هذه الاجتماعات بفضل خبرتها وقدرتها على الوصول إلى وسائل الإعلام. وبالمثل، أصبحت الاتحادات الصناعية التي تمثل المجموعات المهتمة بالأمر ضمن قطاع الأعمال تنخرط بصورة مباشرة في السعي إلى صياغة الأنظمة البيئية الدولية بدل الاكتفاء بالعمل على ذلك من خلال حكومات بلادها.

لكن جداول الأعمال التنموية، التي اشتملت عليها كل من خطة العمل وإعلان المبادئ اللذين جرى الاتفاق عليهما في ستوكهولم، لم تكن يوما موضع المتابعة الجادة. ذلك أنّ غالبية الاتفاقيات الدولية المذكورة آنفا ركّزت على الحماية البيئية أو على التلوث، من دون أن تشتمل على الاهتمامات التنموية على نحو يتسم بالجدّية. يضاف إلى ذلك أنّ برنامج الأمم المتّحدة للبيئة كان يفتقر إلى الوزن المؤسّساتي الذي يمكّنه من التنسيق الجدي مع وكالات الأمم المتّحدة الأخرى التي تحمي في العادة "ساحات أنشطتها"، وهكذا نراه فشل في تأمين دمج جداول الأعمال البيئية والتنموية في سياق النظام الذي وضعته الأمم المتّحدة. وقد أدّى ذلك إلى تزايد القلق الدولي، خاصة في أوساط البلدان النامية.

وشكّلت الأمم المتّحدة هيئة باسم "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية" وبرئاسة رئيس الوزراء النرويجي آنذاك، غرو هارليم برونتلاند، بغية اقتراح طرق للتقدم نحو الأمام. وأثبت تقرير برونتلاند (Brundtland Report) الصادر عام ١٩٨٧ بالحجّة أهمية إعطاء الأولوية لتحقيق "التنمية المستدامة"، ولقي دعما دوليا واسعا
(World Commission on Environment and Development, 1987).

ورغم أنّ التقرير ناقش مجموعة متنوعة من القضايا والإصلاحات المؤسّساتية فقد بقي المعنى الدقيق لمفهوم "التنمية المستدامة" مبهما ومثيرا للجدل. ومع ذلك فقد كانت للتقرير أهميته لأنّه أشار إلى جدول أعمال استطاع أن يحوز على دعم قوي من قطاعات هامة وشتى.

ونتيجة لذلك قرّرت الجمعية العامة للأمم المتّحدة خلال شهر ديسمبر من عام ١٩٨٩ عقد مؤتمر "قمة الأرض" على أن يكون بمثابة اجتماع متابعة لاجتماع ستوكهولم بعد مضي عشرين عاما على انعقاد الأخير، بحيث يتمكن المجتمع الدولي من دفع جدول

أعمال التنمية المستدامة نحو الأمام. وهكذا حدّد شهر يونيو من عام ١٩٩٢ موعدا لانعقاد "مؤتمر الأمم المتّحدة حول البيئة والتنمية" في مدينة ريو دي جانيرو.

الحقل ١٦ -٢ : التنمية المستدامة

تمت بلورة مفهوم التنمية المستدامة وتعميمه في التقرير الصادر عام ١٩٨٧ عن "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية" التابعة للأمم المتّحدة (والمعروفة بلجنة بورنتلاند) والتي استندت في عملها إلى الخطوط الفكرية الراسخة التي كانت قد تطوّرت بصورة ملموسة على مدى السنوات العشرين السابقة لتشكيلها.

أمّا تشخيص (لجنة برونتلاند) لمفهوم التنمية المستدامة فهو التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتها الخاصة. ويعكس التركيز على "الحاجات" اهتماما بالقضاء على الفقر وبتلبية الحاجات الإنسانيّة بمفهومها الواسع.

وقد ركّز مفهوم التنمية المستدامة الأنظار على إيجاد استراتيجيات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال طرق لتجنب التدهور البيئي والاستغلال المفرط والتلوث، بعيدا عن المجادلات الأقل جدوى حول إعطاء الأولوية للتنمية أم للبيئة. وحظي التأكيد على "التنمية" بتأييد واسع النطاق، كما كان موضع ترحيب خاص من قبل ممثلي الدول النامية ووكالات التنمية والجماعات المعنية بصورة أساسية بقضايا الفقر والحرمان الاجتماعي.

أمّا ربط الأمر بالاستدامة فقد أرضى مجموعات مختلفة من قطاعات المؤيدين. فهو توجّه بذلك إلى كل الذين ينتابهم القلق من أنّ أنماط النمو الاقتصادي والسكاني الحالية لا بدّ أن تتغير لأنّ البشرية تقترب من أقصى حدود الاستهلاك لموارد كوكب الأرض الطبيعية القابلة للنفاد، وكذلك من "طاقة احتماله القصوى"، وهي فكرة أشاعها لأول مرة "نادي روما" أوائل سبعينيات القرن العشرين (Headows et al. 1972-1992). كما كان مفهوم "التنمية المستدامة" موضع ترحيب أولئك الذين انتابهم الشك في هذا، فكان أكثر قلقا حيال مشاكل أخرى من قبيل التلوث، والتغير المناخي، والأخطار التي تتعرض لها المواطن الطبيعية، والتنوع الحيوي.

وسنأتي أدناه إلى مناقشة (مؤتمر ريو) ونتائجه. ولكن قبل أن نستأنف استعراضنا التاريخي هذا، قد يكون من المفيد أن نراجع بعض القضايا والتحديات التي تفرضها السياسات البيئية الدولية، وأن ندرس بمزيد من التفصيل تطور الأنظمة البيئية الدولية وتنفيذها.

النقاط الرئيسية

- برزت القضايا البيئية على جدول الأعمال الدولي لأول مرة أواخر القرن التاسع عشر. وبحلول عقد الخمسينيات من القرن العشرين كانت قد أبرمت اتفاقيات دولية عديدة. وعنيت هذه الاتفاقيات، في المقام الأول، بإدارة البيئة بصفتها موردا اقتصاديا، رغم أنّ بعض الاتفاقيات الخاصة بالغطاء النباتي والغطاء الحيواني كانت معنية أيضا بحماية الحياة البرية في حد ذاتها.
- وتطوّر الوعي والاهتمام البيئيان تطورا كبيرا بعد عقد الستينيات من القرن العشرين، خاصة فيما يتصل بمشاكل التلوث. وانعكس ذلك في عملية تحويل اتفاقيات عدّة قائمة خاصة بإدارة الموارد إلى أنظمة لحماية البيئة، وكذلك في المساعي المبذولة لاعتماد إجراءات إضافية لحماية البيئة في مناطق جديدة كثيرة.
- أرسى مؤتمر ستوكهولم الذي عقد عام ١٩٧٢ عددا من المبادئ والمؤسّسات والبرامج التي ساعدت على تأمين إطار لتعزيز عملية تطوير ردود دولية للمشاكل البيئية العابرة للحدود، ولتسليط الأضواء على الحاجة إلى تعزيز التنمية وحماية البيئة، والتأسيس لسوابق في هذا المجال.
- وخلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين تطوّرت السياسات البيئية واستكملت أسباب نضوجها. وهكذا فرضت حركات الخضر، والمنظمات البيئية والصناعية غير الحكومية، والمنظمات الدولية، وجودها، جنبا إلى جنب مع الدول، بصفتها عناصر فاعلة رئيسية في السياسات البيئية الدولية. كما أصبحت منظمات غير حكومية ومجموعات أخرى من "الجنوب" ضالعة بهذا

الشأن على نحو متزايد، إلى جانب العناصر الفاعلة في البلدان الصناعية. وتـــمّ اعتماد اتفاقيات بيئية جديدة كثيرة.

- لقي تعزيز "لجنة برونتلاند" لمفهوم "التنمية المستدامة" قبولا حسنا، خاصة مـــن قبل أولئك الذين كانوا يرون أنّ البعد التنموي في "مبادئ ستوكهولم" كـــان قـــد أصبح هامشيا. وتمّ الاتفاق على عقد مؤتمر للأمم المتّحدة حول البيئة والتنميـــة (UNCED) عام ١٩٩٢ في مدينة ريو دي جانيرو بهدف صياغة إجـــراءات دولية لتعزيز "التنمية المستدامة".

قضايا وتحديات في السياسة البيئية الدولية

Issues and Challenges in International Environmental Politics

بعض التحديات التي تواجه العلاقات الدولية

Some Challenges for International Relations

عندما عكف علماء العلاقات الدولية على دراسة السياسات البيئية الدولية لم يكن مستغربا أن يقوم كل منهم بذلك من خلال منظوره النظري القائم، وأن يتأثر بميوله الخاصة. ذلك أنّ مساحة الموضوع المطروح هي على درجة من التنوع والتعقيد بحيث يستطيع دعاة كل منظور على حدة أن يجدوا لأنفسهم أدلة كثيرة، تبدو وكأنّها تدعم صحة ما يذهبون إليه؛ سواء كانوا من أصحاب منظور "الواقعية" أم "الواقعية الجديدة" أم "التعددية" أم "المؤسّساتية الليبرالية" أم "البنيوية" أم "الماركسية الجديدة" أم من المنادين بالمساواة بين الجنسين (كما سبق الوصف في أجزاء متقدمة من هذا الكتاب).

وقد كان استحداث أنظمة بيئية دولية، والآثار الناجمة عن ذلك، على سبيل المثال، نقطة محورية هامة للمناظرات ما بين الواقعيين من جهة، وأصحاب الرأي المؤسّساتي الليبرالي من جهة أخرى، والتي وردت مناقشتها في الفصل الثاني عشر من هذا المؤلف تحت عنوان (الأنظمة الدولية). وفضلا عن ذلك فإنّ كل منظور يتيح لنا فرص تبصّر هامة في أوجه التغيّر البيئي العالمي، أو السياسة البيئية الدولية.

على أنّه قد يكون الأمر الأكثر أهمية وإثارة للانتباه أن نلاحظ بداية أنّ القضايا البيئية الدولية تفرض تحديات معينة بالنسبة لبعض أساليب المقاربة السائدة في العلاقات الدولية، ذلك أنّه لا ينبغي أن نفترض أنّ النظريات والفرضيات المبسّطة التي تمّ استحداثها

في حقول دراسات أخرى، من قبيل الدراسات الأمنية أو الاقتصاد السياسي الدولي، تنطبق على نحو مماثل على هذا الحقل من دون دراسة متأنية للأدلة. فهي غالبا ما تتطلّب، عند الممارسة، مراجعة شاملة بحيث نأخذ بالحسبان السمات الخاصة بالقضايا البيئية. وقد أوردنا فيما يلي الخطوط العريضة لثلاثة أمثلة هامة على مثل هذه التحديات وذلك بهدف تنشيط مقاربتنا لعملية تدارس السياسات البيئية الدولية وإغنائها منذ البداية.

أحد هذه الأمثلة يتصل بأهمية الدول ودورها. ذلك أنّ العرف الغالب في نطاق العلاقات الدولية يتسم بمركزية دور الدولة، ويتمحور حول مفاهيم سيادة الدولة والاعتقاد بأنّ الدول هي الأطراف الفاعلة الأساسية في الشؤون الدولية، وأنّ السياسة الدولية إنما تحركها إلى حدّ كبير دول تسعى وراء مصالحها. لكن المشاكل البيئية التي تتخطّى الحدود تطرح مشاكل حقيقية تتحدى الأفكار القائمة حول طبيعة سيادة الدولة وحدودها. وفضلا عن ذلك فإنّ المشاكل البيئية الدولية نادرا ما تأتي نتيجة أعمال سياسية وطنية متعمدة، بل هي بالأحرى تأثيرات جانبية غير مقصودة لعمليات اقتصادية ـــ اجتماعية أوسع نطاقا. وهناك طيف واسع وعدد كبير من القوى الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك الشركات، والسلطات المحلية، والمؤسّسات المالية، والمجموعات الاجتماعية، والأفراد، التي لها من الأهمية عادة ما يساوي على الأقل أهمية الدول بصفتها قوى فاعلة في هذه العمليات.

على أنّه يبقى صحيحا أنّ الدول تحتفظ بموقع متميز نسبيا في السياسات الدولية الخاصة بالردود على المشاكل البيئية العالمية. إذ بينما لا تتحكم الدول وحكوماتها المركزية عموما بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تهمها تحكما مباشرا، فإنّها بالمقابل تتمتع بالتأكيد بسلطة سيادية للتشريع ضمن حدود أراضيها، ومن هنا فإنّ عليها أن تلعب دورا مركزيا في استحداث أي تشريعات بيئية وتنفيذها.

وهكذا نجد أنّه بينما أدّى ظهور المشاكل البيئية إلى إثارة التساؤلات حول سلطة الدولة وسيادتها، فإنّ الاستجابات حيال هذه المشاكل قد تؤدّي غالبا إلى توسيع نطاق سلطة الدولة ومدى مشاركتها في المجتمع وتعزيزهما. وفضلا عن ذلك، فإنّه مادامت للاتفاقيات الدولية أهميتها في الاستجابات التي تسودها روح التعاون حيال المشاكل البيئية، فلا بدّ من أن تتقدم إلى الواجهة الدبلوماسية التي تقوم ما بين الدول، كما أنّ الدول هي التي ستقوم مقام الفرقاء القانونيين الذين سينضمون إلى أي معاهدات يتمّ التوصل إليها.

ولكن الأطراف الفاعلة من غير الدول كما بينّا آنفا تلعب عادة أيضا دورا رئيسيا حتّى فيما يتصل بسياسات الاستجابة للمشاكل البيئية الدولية. كما تلعب **المنظمات فوق القومية**، كالاتحاد الأوروبي، دورا دوليا محوريا إلى جانب الدول، بالإضافة إلى قدرتها على تنظيم الأنشطة ضمن الدول الداخلة في عضويتها. وفي وسع المنظمات الدولية، والمؤسّسات المالية الدولية، والمنظمات التي تتخطّى الحدود القطرية (كالاتحادات الصناعية أو المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة) والحركات الاجتماعية، ومجموعات المستهلكين، والعلماء جميعا أن يلعبوا دورا رئيسيا أيضا. وحتّى فيما يتصل بالمفاوضات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة نرى أنّ هناك أمثلة متعددة لعبت فيها الأطراف الفاعلة من غير الدول أدوارا مركزية.

يضاف إلى ذلك أنّه عندما تصبح الدول مقيدة بالتزامات المؤسّسات أو **الأنظمة** الدولية التي يتمّ إنشاؤها لمعالجة المشاكل البيئية، فإنّ مسار السياسة فيها غالبا ما يستدعي بعدا دوليا أو متجاوزا للحدود القطرية ذا أهمية، وبإمكانه عمليا أن يحدّ من سلطات الحكم الذاتي الوطني بنسبة كبيرة.

وختاما، إنّ تنفيذ الالتزامات البيئية الدولية لا بدّ من أن يقوم على إشراك مجموعة تضم المؤسّسات الدولية والدول والمنظمات المحلية، إلى جانب تلك التي تتخطّى الحدود القطرية. ذلك أنّ الحدّ من تلوث الجو أو البحر، مثلا، نادرا ما يمكن تنفيذه بصورة مباشرة من خلال قرار حكومي، كما هو الحال بالنسبة لتفكيك صاروخ ما أو سحب فرقة دبابات في سياق الحد من التسلح. إنّه ينطوي على عملية معقّدة تدخل تغييرات في مجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية والاجتماعية الراسخة غالبا، وهي عملية تتطلّب مشاركة قاعدة عريضة من المجموعات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والأفراد.

وكما أنّ دراسات السياسات البيئية الدولية تفرض علينا أن نأخذ بالحسبان مجموعة من القوى الفاعلة من غير الدول، وأن نراجع أهمية الدول ودورها، فإنّ هذه الدراسات تثير أيضا أسئلة حول العلاقة ما بين الحقلين "الدولي" و"الداخلي" في النشاط السياسي. لقد تمّ استحداث عناصر ربط عديدة في نظرية العلاقات الدولية على قاعدة وجود تباين جوهري بين هذين الحقلين. غير أنّ القضايا البيئية العالمية تنطوي على مجموعة من الروابط بين المسارات المحلية والقطرية والدولية من شأنها إثارة تساؤلات حول مثل هذا التباين. ولا ينطبق ذلك على أنماط الأسباب والنتائج الخاصة بالمشاكل البيئية في عالم

مترابط فحسب، بل إنّه ينطبق أيضا على أساليب الاستجابة حيال هذه المشاكل. وتلعب المنظمات والشبكات التي تتخطّى الحدود القطرية، ومن الأمثلة عليها المنظمات البيئية غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات والمؤسّسات المالية والعلماء، دورا هاما نسبيا في العادة، وهي بالتحديد الجهات التي تعبر الحدود الفاصلة ما بين الداخلي والدولي.

وتنهمك المنظمات الدولية أحيانا بصورة مباشرة في مشاريع محلية تشارك السلطات الوطنية فيها مشاركة اسمية فحسب. وتتسم العلاقة ما بين المنظمات والمؤسّسات الدولية والدول والعناصر الفاعلة من غير الدول، داخل البلدان، في هذا السياق عادة بالتعقيد، خاصة عندما يتعلّق الأمر بوضع برامج دولية لحماية البيئة موضع التطبيق.

هناك قضية ثالثة بالنسبة للعلاقات الدولية تثيرها على الأخص الدراسات التي تتناول القضايا البيئية الدولية؛ وهي العلاقة ما بين المعرفة والقوّة والمصالح. فالمعرفة العلمية، أو معارف أهل الخبرة، كثيرا ما تلعب دورا له أهميته الخاصة في السياسات البيئية. ونحن نحتاج عادة إلى مراقبة البيئة واعتماد صيغ لها بطرق علمية متأنية كي نحدد ونقيّم المشاكل ونرسم مسار النقاشات التي تتناول الاستجابات الممكنة حيالها. وتساعدنا "المعرفة" على وضع جداول الأعمال، كما أنّها تؤثر في أساليب النفوذ والقوّة، وهي تحدّد أشكال تقييم الأطراف الفاعلة الرئيسية لأولوياتها ومصالحها. وهناك عادة قدر لا يستهان به من الشكوك العلمية التي تحيط بالمشاكل والتأثيرات والاستجابات الفعالة. ومن هنا فإنّ القضايا البيئية الدولية توفر لنا مجالا هاما لاستكشاف الطرق التي تتفاعل بها علاقات القوى وأنماط المصالح وعمليات المعرفة والتعلم والقيم في تحديد النتائج.

ذلك أنّ التجارب أظهرت أنّ محاولات تفسير النتائج المستخلصة من مناقشات السياسة الدولية حول القضايا البيئية من خلال واحد أو أكثر من هذه العوامل فحسب، تؤول عادة إلى الفشل.

"مأساة الممتلكات المشاعة": حكاية رمزية توجيهية

The 'Tragedy of the Commons': An Instructive Parable

إنّ دراسات التغيّر البيئي لا بدّ من أن تشمل تحريات عن أسباب التغير والاستجابات حياله. ويتحدد شكل الاستجابات الدولية للمشاكل البيئية عمليا وفق فهمنا لطبيعتها وللأنشطة الإنسانيّة التي تسببها. وتختلف هذه العوامل اختلافا كبيرا وفقا لحال

كل قضية وسياق على حدة. لكننا أكّدنا آنفا الأهمية التقليدية للعمليات الاجتماعية ــ الاقتصادية والهياكل السياسيّة الأوسع نطاقا في التسبب بالمشاكل البيئية الدولية. فهذه العمليات والهياكل هي التي تحدد وتقيّد نمط الأفعال التي تقوم بها الأطراف الفاعلة المتورطة في عمليات الاستغلال المفرط ومسببات التدهور التي تتعرض لها الموارد البيئية؛ بحيث تجبرنا على دراسة السياق الذي تعمل فيه قبل توزيع المسؤولية واستحداث الاستجابات.

عرض غاريت هاردين (Garrett Hardin) عام ١٩٦٨ نموذجا بالغ التأثير يشرح سبب احتمال إقدام المجتمعات على الاستغلال المفرط للموارد البيئية المشتركة حتّى وهي تدري أنها تفعل ذلك، وتدرك أنّه يضر بمصالحها على المدى البعيد (Hardin, 1968). ويعرف هذا النموذج بـــ"مأساة الممتلكات المشاعة". وهو مفيد في تقديم هذه الفكرة وسبر أغوارها، فهو يسلط الضوء على الطريقة التي يمكن أن تنشأ بها المشاكل البيئية ويشير إلى بعض الاستجابات المحتملة. كما أنّه يساهم في عرض بعض التحديات الخاصة المتصلة بمعالجة المشكلات البيئية الدولية.

ويمكن شرح فكرة "مأساة الممتلكات المشاعة" باستخدام مقال افتراضي ــ أو حكاية رمزية ــ حول استخدام موارد الأسماك المشتركة (انظر الحقل ١٦-٣). وباختصار، فإنّ الفكرة تبين كيف أنّه يمكن للأفعال "العقلانية" الإفرادية أن تفضي إلى ممارسات جماعية "غير عقلانية" تؤدّي بدورها إلى استغلال مفرط كارثي للموارد المشتركة. إذ حيث يتوفّر، مثلا، سبيل للوصول من دون عوائق وعلى نحو غير منظم إلى بحر يعاني من صيد الأسماك المفرط، فإنّ كلّ صياد يتمسك بمصلحته الخاصة في زيادة حصيلته من السمك إلى أقصى حدّ ممكن. ويحقّق كل صياد استفادته الإضافية العظمى من خلال اصطياده لمزيد من السمك، في حين تشارك كل المجتمعات التي تصطاد سمك ذلك البحر في تحمل مسؤولية هذا الاستغلال المفرط.

الحقل ١٦-٣ : "مأساة الممتلكات المشاعة": حكاية رمزية
لنتفكّر في حال بحر أو بحيرة تعتمد عليه أو عليها تجمعات محلية كثيرة من الصيادين كمصدر لقوتهم ورزقهم. ولكل صياد مصلحة آنية في أن يصطاد أكبر كمية من

السمك يمكنه أن يبيعها أو يأكلها، بغية تحسين مستوى معيشته. وقد كان من شأن هذا الترتيب أن أدّى الغرض بصورة مرضية على مدى قرون. فقد كان مجموع السكان صغيرا بحيث تكفيه الموارد المتاحة، كما كانت تقنيات الصيد بدائية بالقدر نفسه بحيث لم يكن هناك أي إفراط في الصيد. لكن الظروف المعيشية تحسنت بالتدريج، وازداد مجموع السكان، ما أدّى إلى زيادة عدد الذين يقومون بالصيد، وكذلك زيادة الطلب على السمك. وفي الوقت نفسه تطوّرت تقنيات الصيد. وخلال السنوات الأخيرة جرى اصطياد السمك بمعدلات لا يمكن أن تدوم، وقد أخذ مخزون السمك الإجمالي في التناقص.

وعلى الرغم من هذا تبقى لكل صياد على حدة مصلحته في المحافظة على الكمية التي يظفر بها، أو حتّى زيادتها. ويحقّق كل من هؤلاء الصيادين المكاسب الإضافية الناجمة عن زيادة كمية صيده كاملة، لكنه لا يتحمّل سوى جزء يسير من الكلفة الإضافية المترتبة نتيجة اصطياد مخزون من السمك يتعرّض للاستنـــزاف، وذلك لأنّ أفراد هذا المجتمع بكامله يشتركون في تحمل هذه الكلفة. وقد يتعرض، حتّى الصيادون الغيارى الواعون لأهمية البيئة، لإغراء شديد يدفعهم إلى الاستمرار في اصطياد كميات كبيرة من السمك: فهم يعلمون أنّه حتّى لو أنهم امتنعوا عن ذلك، فإنّ الآخرين قد يستمرون في صيد أكبر كمية ممكنة ما دام باستطاعتهم ذلك. وتتمثّل "مأساة الممتلكات المشاعة" من خلال هذه الحكاية الرمزية في أنّ هذه العملية تستمر إلى أن يقضى على مخزون السمك ويقضى معه على مجتمعات الصيد التي كانت تعتمد عليه.

تتجلّى "مأساة الممتلكات المشاعة" في إمكانية استمرار هذا الاستنـــزاف من دون هوادة إلى أن تنتهي هذه "الممتلكات" نهاية مدمرة حتّى لو كانت كلّ من المنظمات المعنية حسنة النية وحسنة الاطلاع، وتكتفي بممارسة حقوقها القانونية التقليدية. ذلك إنّ إجراءات ضبط الأمور التي يقوم بها جانب واحد بدافع الحرص على المصلحة العامة لا تكفي لمعالجة المشكلة. فإذا استمرّ باقي المجتمع باعتماد أساليبه القديمة ذاتها فإنّ الحريصين على المصلحة العامة سوف يتعرضون للمعاناة نفسها التي ستواجه الأنانيين من دون أن يكون قد طالهم شيء من مكاسب "أيام الخير" التي استأثر بها الأنانيون في غضون ذلك.

ويبدو أنّ الكثير من المشاكل البيئية التي يواجهها المجتمع الصناعي ذات بنية مشابهة. إذ تقتضي مصلحة أصحاب أي مصنع الاستمرار في إنتاج البضائع بأرخص

طريقة، حتّى لو تطلّب ذلك تبديد الملوّثات غير المعالجة بإلقائها في الأنهار أو إطلاقها في الجو. وهم بذلك يجنون أكبر المكاسب من عملية الإنتاج الرخيصة، في حين أنّ تكاليف التلوث ليست أمرا مؤكدا، ثمّ إنّ التجمع السكاني المقيم على طول مجرى النهر، وكذلك الأنواع الحيّة الأخرى، تشارك في تحمل أعباء هذه التكاليف. ومعنى ذلك أنّ تكاليف التلوث **تلقى على كواهل أطراف خارجية** ما دام الطرف المتسبب بالتلوث لا يضطر إلى إضافتها إلى نفقات إنتاجه. ومن هنا فقد اتخذت بعض الحكومات موقفا متسامحا نسبيا تجاه غازات الكبريت المنبعثة من محطات توليد الطاقة القائمة على أراضيها بما أنّ المطر الحامضي الناجم عن ذلك كان ينتشر ويتبدّد فوق عدد من الدول الواقعة في مجرى الرياح. وفضلا عن ذلك، فإنّ كلفة الأضرار التي تسببها الأمطار الحامضية للمباني والغابات لا تظهر عادة في ميزانيات توليد الطاقة، في حين أنّ تكاليف تنظيف المواد المنبعثة عن هذه المحطات تدخل في ميزانياتها.

منع الاستغلال المفرط للممتلكات المشاعة

Preventing the Over-Exploitation of the Commons

تبيّن فكرة "مأساة الممتلكات المشاعة" مدى الخطر الذي تتعرض له الموارد التي يتاح للجميع الإفادة منها بسبب الاستغلال المفرط. وهناك من حيث المبدأ مجموعة من أنواع الاستجابات حيال مثل هذا الاستغلال المفرط. وتتمثّل إحدى طرق الاستجابة التقليدية "بالاستغلال والانتقال". وقد كانت هذه هي المقاربة التي اعتمدتها المجتمعات الزراعية القائمة على مبدأ "اقطع واحرق" في الغابات الاستوائية، وكذلك فعل رعاة قطعان الماشية في المناطق الإفريقية، والكثير من شركات الأخشاب الدولية. لكن هذا، وعلى نحو متزايد، لم يعد خيارا مطروحا. فالبيئة لا تستطيع أن تستعيد ما تخسره (أو أنّها لا تعطى ما يكفيها من الزمن والمساحة لتقوم بذلك)، كما أنّ الأمكنة التي يمكن الانتقال إليها تتناقص.

وهناك نوع آخر من الاستجابة هو "التخصيص". فقد توصل هاردين نفسه إلى خلاصة مفادها أنّ حلّ "مأساة الممتلكات المشاعة" يتمثّل في إدخال تغيير في حقوق الملكية، وهو يقيم حجته على القول: إنّ مشكلة الممتلكات المشاعة تكمن في أنّها "مملوكة" من قبل الجميع، وأنّه ليس لأحد بعينه السلطة أو المصلحة في إدارتها على نحو قابل

للاستمرار. ومن هنا، فإنّه فيما يتعلّق مثلا بالرعي الجائر في الأراضي المشتركة، وإذا ما وزعت ملكية المراعي المشتركة على أصحاب قطعان الماشية، فإنّ كلاً من هؤلاء ستكون له مصلحة مباشرة في المحافظة على قيمة أرضه الخاصة وذلك من خلال الرعي فيها بمعدلات قابلة للاستمرار. وسوف يتحمّل كل منهم كل التكاليف المترتبة عن أي ممارسات لا يمكن أن تدوم، كما سيكون بمقدور كل منهم التحكم بطريقة إدارة أرضه.

من حيث المبدأ يمكن لطريقة "التخصيص" أن تلعب دورا هاما في تحسين إدارة موارد الممتلكات المشاعة العالمية. ومن أمثلة ذلك أنّ **قانون البحار الدولي** الجديد (International Law of the Sea)، الذي تمّ إقراره عام ١٩٨٢، نقل الملكية الفعلية لكثير من موارد محيطات العالم إلى الدول الساحلية، وأرفق ذلك بإلزام عام لهذه الدول بإدارة مناطقها الاقتصادية الحصرية (Exclusive Economic Zones) التي تمتدّ لمسافة (٢٠٠) ميل قبالة سواحلها، بطريقة قابلة للاستمرار. لكن لكي تكون هذه المقاربة فعّالة، يتعين، عموما، أن تكون لهؤلاء "الملاّك الجدد"مصلحة واضحة في المحافظة على الموارد التي يسيطرون عليها، وفي إدارتها على المدى الطويل، وأن يمتلكوا القدرة والمعرفة الضروريتين لتنفيذ دورهم في إدارتها بصورة فعّالة. ولكن هؤلاء في الغالب لم يلبوا هذه الشروط من الناحية العملية. وكمثال على ذلك نرى أنّه في غياب التشريع الناظم لذلك، ليس من الواضح أنّ ملاّك الغابات (المخصصة) يمكن أن يعتمد عليهم في إدارة غاباتهم بصورة قابلة للاستمرار بدل قيامهم ببيع أخشابها واستثمار المداخيل في أعمال أخرى. يضاف إلى ذلك أنّه يصعب تطبيق هذه الطريقة في التعامل مع موارد ومشاكل تتجاوز بطبيعتها الحدود المصطنعة "للأملاك"، كتلوث الجو أو البحر، أو الأسماك المهاجرة.

وهذا ينقلنا إلى النوع الثالث من المقاربات الخاصة بتعزيز المحافظة على البيئة، وإدارة الممتلكات المشاعة بصورة قابلة للاستمرار: وهو إرساء الأسّس لأنظمة أساليب حكم غايتها منع الممارسات الضارة أو التي لا يمكن من أن تدوم. وهذه المقاربة تتناول المشكلة من خلال فرض قيود على سبل امتلاك الموارد المشتركة بدلا من تغيير أساليب التملك.

وتنطبق هذه المقاربة الثالثة، من حيث المبدأ، على أكبر عدد من المشكلات. ولكن من الواضح أنّ إرساء أي نظام من المعايير أو القواعد أو التشريعات الناظمة أو

الضرائب بهدف معالجة المشاكل البيئية لا بدّ أن يكون أمرا مثيرا للخلاف، خاصة إذا استدعى الأمر جعل القواعد التقليدية الخاصة بإتاحة سبيل تملّك الموارد المعنية أكثر تقييدا وحصرا. لقد بيّنت محاولات منع الصيد المفرط، مثلا، أنّنا يمكن أن نتوقع من بعض الصيادين أن ينكروا وجود مشكلة هذا الصيد.

وقد يثير آخرون جدلا حول الحد الأقصى من غلة الصيد القابلة للاستمرار. يضاف إلى ذلك أنّ من المؤكد أيضا أنّ طرق توزيع حصص الصيد أو الأعباء الناجمة عن تطبيق الضرائب أو التشريعات بين أفراد المجتمع، موضع خلاف. ومن المحتّم أن تتوزع مكاسب أو تكاليف أي سياسة أو تشريع بيئي بصورة غير متوازنة، ما يؤدّي إلى نزاعات حول نوع التشريعات أو السياسات التي ينبغي اعتمادها، وكذلك إلى مشاكل قد تنشأ حول مدى التقيد بها مستقبلا.

لقد كانت مثل هذه النـــزاعات والتحديات سمة مميزة لكل محاولات معالجة المشاكل البيئية أو إدارة الموارد المشتركة. ومع ذلك يمكننا أن نتوقع تحسنا كبيرا في فرص التغلب عليها وإرساء إدارة فعّالة إذا ما وجدت سلطة هرمية قوية قادرة على اتخاذ القرارات وفرضها على الجماعات الخارجة عن الإجماع. ومن هنا فإنّ الغالبية متفقون على أنّ تنفيذ تشريعات الدولة وبسط سيطرتها يمكن أن يكونا طريقة فعّالة في إدارة الموارد المحلية أو الوطنية داخل حدود دولة متقدمة. على أنّه لا وجود لحكومة عالمية تمتلك القوّة أو السلطة على فرض أحكام على استخدام الممتلكات المشاعة العالمية. فسلطة إصدار التشريعات وفرض تطبيقها تتوزع على ١٨٠ دولة ذات سيادة لا يمكن قانونيا إجبار أي منها على الرضوخ لقانون دولي لم توقع عليه. ويشكك هاردين (Hardin) وكثيرون غيره، في هذا السياق وإلى حدّ بعيد، في إمكانيات استحداث أنظمة فعّالة لأساليب حكم جماعية للممتلكات المشاعة العالمية.

إنّ دراسة التجربة التاريخية تشير إلى أنّ هذا قد يكون تشاؤما مفرطا. إذ أوضح أوستروم (Ostrom) وآخرون أنّ مجتمعات كثيرة قد استحدثت أنظمة لإدارة الموارد المشتركة بصورة جماعية (كالمراعي المشتركة، ومواطن صيد السمك، وموارد المياه) في غياب سلطة هرمية قوية، وأنّ هذه الأنظمة قد حققت الغاية منها بصورة فعّالة لفترات طويلة (Ostrom, 1990). والروايات التي وردت بخلاف ذلك، كتلك المتعلقة مثلا

بحيازات الأراضي المشاعة في إنجلترا، هي في الغالب أساطير تاريخية ربّما روّجها ملاّك الأراضي الذين انتزعوا ملكيتها لغاياتهم الأنانية الخاصة.

وهذا يركّز الاهتمام على مدى الإمكان في استحداث أنظمة إدارة جماعية فعّالة والحفاظ عليها. إذ تتطلّب مثل هذه الأنظمة استحداث مؤسّسات جماعية ــ على شكل مجموعات من المبادئ والمعايير والقواعد والتفاهمات المشتركة والمنظمات وعمليات التشاور وما شابه ذلك، يتم التوافق عليها، وذلك لضبط استخدامات الموارد البيئية المشتركة وصياغتها.

وقد درس أوستروم وآخرون شروط نجاح تشكيل مثل هذه المؤسّسات في أوساط المجتمعات المحلية أو الإقليميّة مع غياب سلطة مركزية. وربّما لم يكن مفاجئا اكتشافهم أنّ هذه الشروط تشبه في خصائصها الشروط المؤدية إلى إرساء أسّس **الأنظمة الدولية**، وخاصة تلك الشروط التي حددها المنادون الليبراليون بالمؤسّساتية ، كما ناقشنا ذلك في الفصل الثاني عشر من الكتاب.

ومن هنا، وفيما يخص الممتلكات المشاعة العالمية، نجد أنّ المقاربة الثالثة للحيلولة دون وقوع مأساة للممتلكات المشاعة ترقى إلى حدّ استحداث أنظمة بيئية دولية فعّالة. وفي حين أنّ هذا الأمر يأتينا بمثال توضيحي آخر لحقيقة مفادها أنّ التمييز بين حقلي السياسة "الدولي" و"المحلي" أمر مبالغ فيه، فإنّ بإمكاننا أن نتوقّع أن تكون التحديات التي يفرضها استحداث أنظمة دولية أكبر من تحدّيات أنظمة الإدارة الجماعية ذات السمة الأقرب إلى المحلية. ومن الأمثلة على ذلك أنّ التنوع السياسي والثقافي والاقتصادي الذي يميز الأطراف الفاعلين المعنيين باستخدام الممتلكات المشاعة العالمية هو عادة أكبر بكثير من التنوع القائم بين مجموعات من المجتمعات المحلية التي تتشارك في الموارد المحلية، الأمر الذي يزيد من صعوبة إرساء أسّس للاتصالات الجيدة، والتفاهمات المتبادلة، والمصالح المشتركة، والثقة.

وبالمثل، ففي حين تبين لأوستروم أنّ وجود مجموعة صغيرة ومستقرة نسبيا من الفرقاء المعنيين يساعد على ضمان إدارة جماعية ناجحة للموارد الطبيعية، فإنّ العدد المجرد للأطراف المعنيين على المستوى الدولي هو عادة أكبر بكثير.

الأنظمة، وجداول الأعمال المتطرفة Regimes and Radical Agendas

تركّز كثير من السياسات الدولية الخاصة بالاستجابة للمشاكل البيئية العالمية، على استحداث وتنفيذ أنظمة بيئية دولية. ومن المفهوم، في هذا السياق، أنّ النظام البيئي هو عبارة عن مؤسسة اجتماعية دولية لها، نوعا ما، مبادئ ومعايير وقواعد وبرامج متفق عليها، تحكم أنشطة الأطراف الفاعلة في مجال قضية بيئية معينة، وتحدد توقعاتهم. ومن الملاحظ أنّه ليس في هذا التعريف العملياتي ما يفترض أنّ الدول أو المعاهدات تلعب بالضرورة دورا أساسيا. وفضلا عن ذلك فإنّه ينطوي على إمكانية عبور هذه الأنظمة، كمؤسّسات اجتماعية، الخط الفاصل ما بين الدولي والمحلي. وبوسع الأنظمة البيئية، من خلال هذا المنظور، أن توفر إطارا هاما للتفاعل ما بين الأطراف الفاعلة الدولية والمحلية، وما بين القوّة، والمصالح، والمعارف، والقيم.

يشكّل النظام البيئي نقطة ارتكاز لصياغة وتنفيذ سياسات خاصّة بمعالجة مشكلة بيئية دولية معينة، بما في ذلك تنظيم الأنشطة ذات الصلة والمتعلقة بنقل الموارد وبناء القدرات. على أنّ الكثيرين يرون أنّ الإطار الذي تشكّله هذه الأنظمة لدراسة الاستجابات حيال التغير البيئي العالمي، تتسم بقيود و"توجهات إصلاحية" مفرطة. وقد لا يكون هناك اهتمام كاف بأنشطة وجهود المجموعات المحلية المتوزعة حول العالم والتي لا تنخرط صراحة في سياسات النظام أو تركّز على مجالات قضايا بيئية معينة. وبالمثل، اتسمت الأنظمة البيئية بالميل نحو التطور بطبيعة الحال في مجالات القضايا التي تدرك الأطراف الفاعلة الدولية المؤثرة أنّ التعاون الدولي فيها هو الأكثر فائدة أو أهمية. وهكذا نلاحظ، مثلا، أنّ الجهود المبذولة لتناول قضايا بيئية ذات طبيعة عالمية أو عابرة للحدود الوطنية قد لقيت اهتماما سياسيا دوليا أكبر ممّا لقيته مشاكل تعرية التربة أو تراجع المياه العذبة، وهي مشاكل أوسع انتشارا لكنّها مشاكل محلية نسبيا يعاني من آثارها بصورة خاصة فقراء الدول النامية.

وأخيرا فإنّ استحداث الأنظمة يتم عادة بهدف صياغة أنشطة الأطراف الفاعلة ذات العلاقة وحصرها، بغية معالجة مشاكل بيئية محددة، وليس بهدف تحدي أو تحويل الهياكل والعمليات الاجتماعية ــ الاقتصادية أو السياسيّة التي تفرز النماذج العالمية للتنمية وتوزيع الموارد والانحدار البيئي. ومن هنا فإنّ التأكيد على الأنظمة يمكن أن يواجه الانتقاد من جانب أولئك الذين يرون أنّ أي شيء آخر بخلاف جداول الأعمال التي تتسم بالتحول على

نحو واضح، أمر غير ملائم. على أنّ أفق جداول أعمال كهذه لا يلبث أن يتسع إلى ما هو أبعد من القضايا البيئية بالتحديد.

النقاط الرئيسية

- إنّ كلاً من المقاربات المهمة في نطاق نظرية العلاقات الدولية، توفّر إمكانيــات هامة للتبصر في السياسات البيئية الدولية. وفي الوقت نفسه، تفــرض القضــايا البيئية تحديات كبيرة، خاصة فيما يتصلّ بدور وأهمية الدول وفكــرة الســيادة، والعلاقة ما بين الحقلين الدولي والمحلي في النشاط السياسي، وكذلك العلاقة مــا بين المعارف والقيم والقوّة والمصالح.
- إنّ فكرة "مأساة الممتلكات المشاعة" تقدم لنا نموذجا توجيهيا عن الكيفيــة التــي يمكن بها للموارد المشتركة أن تتعــرض للاســتغلال المفــرط. أمّــا بالنســبة للممتلكات المشاعة العالمية فإنّ الفكرة تشير إلى أنّ مقاربات "التخصيص" يمكن أن تساعد أحيانا على الحيلولة دون مثل هذا الاستغلال المفرط. على أنّ لمثــل هذه المقاربات تطبيقا محدودا، وقد تكون لها أحيانا نتائج عكسية.
- إنّ الإدارة الجماعية للممتلكات المشاعة العالمية هي من حيث المبــدأ موضــع التطبيق على نطاق أوسع. وتبيّن التجارب التاريخية أنّ أنظمة للإدارة الجماعية الفعّالة يمكن أن تنشأ من دون وجود سلطة هرمية، وعلى المســتويات المحليــة والإقليمية والدولية، على الرغم من أنّ استحداث أنظمــة إدارة دوليــة يفــرض تحديات معينة.
- من الممكن القول: إنّ كثيرا من السياسات البيئية الدولية تتمحور حول استحداث أنظمة بيئية دولية وتنفيذها. على أنّ من المهم إدراك أهمية الأنشطة ذات الصلة التي لا ترتبط مباشرة بالأنظمة الدولية. يضاف إلى ذلك أنّ الأنظمة هــي فــي جوهرها "إصلاحية"، ومن هنا فإنّها قد تعتبر غير ملائمة لمهمة إدخال تحولات على العمليات الاجتماعية ــ الاقتصادية الضمنية التي تفرز التدهور البيئي.

استحداث الأنظمة البيئية وتطبيقها

The Development and Implementation of Environmental Regimes

بحلول أوائل تسعينيات القرن العشرين كان هناك ما لا يقل عن (١٢٠) اتفاقية بيئية متعددة الأطراف (ومئات من الاتفاقيات الثنائية). وكما أشرنا في الفصل الثاني عشر (الأنظمة الدولية)، فإنّ بعض هذه الاتفاقيات لا بدّ من أن تعتبر بمثابة "صكوك فقدت قيمتها وفعاليتها". وهناك اتّفاقيّات أخرى رمزية أو ضعيفة، ربّما كان تأثيرها المستقل ضعيفا، أو أنّها لم تترك أي أثر يذكر في تصرفات الأطراف الفاعلة المعنية، أو في المشكلة التي هي بصددها. وقد أظهرت دراسات الحالات الواقعية أنّ أنظمة بيئية متعددة قد أثبتت فعاليتها حقا من حيث إنّها غيّرت من السلوكيات بما ينسجم مع أهدافها، وساهمت على الأقل في التغاطي مع المشاكل التي أنشئت من أجل معالجتها (Haas et al.1993, Levy et al.1995). وبروتوكول مونتريال لحماية طبقة الأوزون مثال ممتاز على ذلك. إذ إن أمثال هذه الأنظمة تتميّز بالفاعلية: فهي تميل إلى التطور والتغير مع الزمن وفقا للاحتياجات والفرص المتغيرة، مع مجاراة ارتقاء السياق الدولي. نبدأ في هذا الجزء أولا برسم الخطوط العامة للمراحل المميزة التي مر بها تطور الأنظمة البيئية، ومن ثمّ نوضح بالأمثلة بعض القضايا البارزة من خلال دراسة حالة واقعية تتناول أنظمة حماية طبقة الأوزون.

مراحل استحداث النظام البيئي

Phases of Environmental Regime Development

يمكن تقسيم عمليات استحداث النظام، من حيث المبدأ، إلى مراحل عدّة: صياغة جدول الأعمال (الأجندة)، التفاوض واتخاذ القرارات، التنفيذ، ومن ثمّ المزيد من التطوير. أمّا في التطبيق، فإنّ هذه المراحل كثيرا ما تتداخل وتتفاعل ــ خاصة عندما تترسخ أسّس نظام ديناميكي. على أنّ من المفيد أن نناقش باختصار كل مرحلة على حدة. وتنطبق النقاط الأساسية على الأنظمة كافة، لكن هذه المناقشة تركّز بصورة خاصة على النقاط التي تتناول المشاكل البيئية.

تشمل مرحلة **صياغة جدول الأعمال** العمليات التي تصبح المشكلة بموجبها معترفا بها بحيث تبرز على المسرح السياسي وتوضع موضع الدراسة والنقاش من قبل

الجماعات السياسيّة المختصة، وتدرج على جدول أعمال السياسة الدولية في موقع متقدم بما يكفي للشروع في عمليات مفاوضات واتخاذ قرارات بشأنها. وفيما يخص القضايا البيئية قد يصعب على الأغلب حتّى ضمان الإقرار بأنّ هناك مشكلة. ذلك أنّه من دون مراقبة وتقييم علميين دقيقين قد تنشأ مشاكل من قبيل التلوث، واستنـــزاف مخزون الأسماك، وتدهور التنوع الحيوي، والتغير المناخي بصورة بطيئة لا يتجلّى معها حالها إلاّ بعد أن يفوت أوان منع تأثيراتها البالغة أو حتّى الكارثة التي تسببها. وهذا أحد الأسباب الهامة التي تجعل للعلم ولعملية "إنتاج المعرفة" أهمية خاصة في السياسات البيئية، كما ورد في مناقشتنا آنفا.

وتستعمل مثل هذه الاستنتاجات في المحاولات التي تبذل لإدراج القضية على جدول الأعمال السياسي وتحديد أبعاد المناقشات حول الاستجابات الممكنة. على أنّ هذه العملية ليست بسيطة على الإطلاق. فالعلم يدخل حلبة سياسية، وهو غالبا ما يكون على كل حال مقلقلا غير مضمون. ففي مقابل الجماعات التي تريد تسليط الضوء على المخاطر البيئية الجليّة، هناك جماعات كثيرة ترغب في إنكار وجود المشكلة أو مدى خطورتها. وعادة ما تعتمد فرص إدراج القضية بصورة ثابتة على جدول الأعمال الدولي أم عدم إدراجها، وكيفية القيام بذلك، على مجموعة من العوامل، وتبقى أمرا مشروطا إلى حدّ بعيد. وقد كانت للمنظمات غير الحكومية عادة أهميتها الخاصة في وضع جداول الأعمال، وذلك من خلال عقد ائتلافات ضمنية مع الهيئات العلمية المختصة، والأمانات العامة الدولية، والحكومات المتعاطفة معها.

وقد لعبت الحوادث أو الاكتشافات الحيّة أو المثيرة دورا هاما في تعبئة مشاعر القلق وانتـــزاع الاهتمام السياسي. فالإجراءات التي اتخذت لمواجهة التلوث النفطي في البحار جاءت بدافع كوارث ناقلات النفط، على الرغم من أنّ التسرب المتكرر المعتاد كان قبل ذلك يشكل تهديدا بيئيا لا يقل مدى تأثيره على الأقل عما تسببه مثل هذه الكوارث. وبالمثل، لم يعبّأ الاهتمام العام في المملكة المتّحدة بتلوث بحر الشمال بما يكفي لإقناع الحكومة بدعم عمل دولي أكثر تشددا وحزما إلاّ عندما ارتبط هذا التلوث بوباء انتشر بين حيوانات الفقمة المستوطنة للمنطقة (والتي تصلح أشكالها لصور رائعة). وخلال سبعينيات القرن العشرين شعر برنامج الأمم المتّحدة للبيئة بأنّه مضطر لعرض مشكلة التصحر على

شكل صور (مشكوك بها علميا) التقطت لكثبان رملية تتقدم نحو مناطق زراعية، وذلك بهدف التحريض على القيام بعمل دولي.

وتنقل مرحلة **التفاوض والاتفاق على الالتزامات** القضية من النقطة التي تصبح فيها فقرة ذات أولوية على جدول أعمال منتديات صناعة السياسة أو التفاوض ذات الصلة، إلى نقطة اتخاذ القرارات الدولية بصدد السياسات والقواعد التي ستعتمد لمعالجة القضية. وعند هذه المرحلة بالذات يتمّ انتقاء الخيارات المتعلقة بالالتزامات والسياسات والإجراءات. وهناك عادة، من حيث المبدأ، عدد من الطرق المتاحة للاستجابة حيال مشكلة بيئية معينة. وتعتبر الطرق التي يتم بها عمليا تحديد وتدارس وتقييم البدائل الرئيسية للاستجابة السياسيّة جزءا أساسيا من السياسة البيئية، وهي تشكل بعدا هاما آخر للعلاقة ما بين السياسة والعلم و"المعارف". وقد تقيّم بعض المقاربات على أنّها أبعد تأثيرا في معالجة المشكلة من مقاربات أخرى. وفي هذا السياق، أثبتت جماعات الخبراء العابرة للحدود الوطنية والقائمة على "أساس المعرفة" ويجمع بين أفرادها فهم مشترك للمشكلة وللاستجابات السياسيّة المفضلة حيالها (أي **الجماعات المعرفية**)، أنّها ذات نفوذ خاص.

يضاف إلى ذلك أنّ السياسات تختلف أيضا في طرق توزيعها للتكاليف والفوائد على المجموعات الاجتماعية والأطراف الفاعلة المختلفة، ولهذا أيضا أثره العميق في عملية صنع السياسة وعلى القرارات النهائية. وتتضاعف عادة مشاكل تحقيق التوافق كلما ازداد عدد الأطراف المشاركة وتباينت مصالحها. وبالتالي لا مفر من أن تطرح أسئلة حول طبيعة المصالح التي يهمنا بالدرجة الأولى أن نراعيها، فئة الفرقاء المهتمين الذين نحتاج إليهم، أو نرغب في أن نضمهم إلينا.

يتطلب التفاوض الناجح حول اتفاقية فعّالة عادة حسن القيادة. وحين تتولى دول قوية، أو مجموعات دول، كالولايات المتّحدة أو الاتحاد الأوروبي، دورا قياديا، فإنّ فرص التوصل إلى اتفاقية تتحسن إلى حد كبير. ومن الأمثلة على ذلك أنّ قيادة الولايات المتّحدة كانت عاملا حاسما في التوصل إلى وقف اصطياد الحيتان في مؤتمر الحيتان الدولي (IWC).

ومن الممكن عادة في أي سلسلة من المفاوضات تحديد أولئك "القادة" الذين يريدون التوصل إلى اتفاق ويعملون بصورة جادة لتحقيق ذلك من خلال مزيج من الدبلوماسية النشطة، و تعزيز إنتاج ونشر المعارف ذات الصلة، أو العقوبات (الرسمية وغير

الرسمية) أو "الدفعات النقدية الجانبية". وبهذه الطريقة يمكن إقناع "المتقاعسين" ـــ أي الدول التي تمانع في إنجاز الاتفاقية أو في الموافقة على التزامات فعّالة ـــ بتوقيع الاتفاقية المعنية. والأكثر من ذلك هو أنّه يمكن إقناع تلك الدول المستعدة مبدئيا للانضمام إلى الاتفاقية والتنسيق فيما بينها، شريطة ألا يكلفها ذلك أكثر ممّا تطيق، لكنّها لن تعمل بجدّ لإنجاز الاتفاقية، (وعدد مثل هذه الدول كبير في الأعم الأغلب).

تهدف الدول القيادية بطبيعة الحال إلى صياغة الالتزامات بما يتلاءم مع مصالحها. على أنّه فيما يخصّ غالبية القضايا البيئية ليس بوسع هذه الدول أن تفرض الموافقة على شروطها كاملة. ولا يمكن عادة إنجاز اتفاقيات دائمة متعددة الأطراف من دون أن يرى فيها كل المشاركين، أو غالبيتهم، ما يحقّق مصلحة مشتركة. يضاف إلى ذلك أنّ من المحتمل في أي مجال معين للقضايا أن تكون هناك دول تتمتع بالقدرة على النقض (الفيتو)، ولا يمكن بالتالي إرساء أسّس نظام فعّال من دون موافقتها ومشاركتها. فدول مثل ماليزيا والبرازيل ودول نامية أخرى تقع ضمن أراضيها الغابات الكبيرة الاستوائية وشبه الاستوائية هي دول قادرة على النقض في المفاوضات المتعلقة بالمعاهدات العالمية حول الأحراج والتنوع الحيوي، وكما ورد في مناقشتنا في القسم الخامس فقد نجحت هذه الدول في ممارسة قدرتها على النقض أثناء المفاوضات أوائل تسعينيات القرن العشرين.

وتشمل مرحلة **التنفيذ** كلّ الأنشطة التي ينطوي عليها تنفيذ القرارات والسياسات التي يتمّ تبنيها من أجل التصدّي للمشكلة. ويمكن أن يشمل ذلك: تضمين الالتزامات الدولية في نصوص القوانين المحلية، واستحداث البرامج المتفق عليها وتفعيلها، وكل الإجراءات الهادفة إلى تغيير الممارسات الحكومية والاجتماعية والاقتصادية على نحو ملائم.

وهذه المرحلة ليست في العادة أقلّ تعقيدا من المرحلتين الأخريين. وعلى العكس من ذلك تبين من خلال التجربة أنّ الاتفاق على التزامات دولية شيء، وتفعيلها وتحقيق الآثار المرجوة في سلوك الأطراف الفاعلة المعنية شيء آخر تماما. وقد يفتقر أولئك المكلفون بتنفيذ القرارات إلى الالتزام أو الموارد الضرورية، وهم في العادة يفسّرون القرارات بطرقهم الخاصة. وفي حين تميل بعض البلدان في التطبيق إلى أخذ الالتزامات القانونية على محمل الجد البالغ، تميل دول أخرى إلى اعتبارها رموزًا للنوايا العامة ومرحلة من مراحل عملية التفاوض الجارية التي ليس من المطلوب ترجمتها بصورة

حرفية مفرطة. ومن الممكن للمرء أن يتوقّع استمرار الأطراف الفاعلة التي تتأثر مصالحها بصورة جوهرية بالتغيرات السياسية، في محاولة التأثير في السياسة وفي طرق وضعها موضع التنفيذ. وقد يبقى التقيد بما اتفق عليه دون المستوى المرغوب بكثير، كما يمكن أن تختلف الآثار الفعلية للقرارات، على كل حال، عن الآثار المتوقعة اختلافا كبيرا.

وقد تعتمد فرص وضع الاتفاقيات الدولية، أو عدم وضعها، موضع التنفيذ، إلى حدّ بعيد، على طبيعة الالتزامات ذاتها. إذ لعل الحكومات لا تحاول جاهدة تطبيقها إن هي نفسها اعتقدت أنّها قد أكرهت على القبول باتفاقية غير منصفة، وهذا أحد الأسباب التي تجعل من المهم أن ينظر إلى الاتفاقيات على أنّها شرعية، ومتوازنة، ومنصفة وتخدم المصالح الإجمالية لكل من المشاركين فيها. إذ قد تضعف إرادة التنفيذ إذا خامر بعض الأطراف الشك في أنّ آخرين ربّما كانوا لا يتقيدون بالاتفاقية، وأنّهم يحاولون أن يستغفلوهم، ومن هنا فإنّ إمكان مراقبة مدى تقيد الآخرين بالتنفيذ قد يكون عاملا مهما. وبالمثل فإنّ وجود أنظمة دولية لمراقبة مدى تقدم البلدان المعنية على طريق التنفيذ يمكن أن يكون عاملا مساعدا، وذلك من خلال زيادة الوعي بالالتزامات، وتحديد وتسهيل عمليات الاستجابة لأي مشاكل طارئة، وفي الوقت المناسب. وأخيرا فإنّ آليات تقديم المساعدات الدولية يمكن أن تزيد من قدرة البلدان على تنفيذ التزاماتها، وأن تضاعف أيضا من اهتمامها بالقيام بذلك.

وأخيرا تحتاج الأنظمة عادة إلى **مزيد من التطوير** بعد أن ترسى أسسها، وذلك بغية الحفاظ على فعاليتها وتحسين هذه الفعالية. إذ قد يتم تعزيز المؤسّسات والالتزامات وإعادة النظر فيها كي تتكيف مع الظروف المتغيرة، من قبيل تحسين فهمنا للمشاكل والاستجابات السياسيّة أو التحديات والفرص السياسيّة والاقتصادية الجديدة. وكما أوجزنا سابقا، وكما سنذكر أدناه، فإنّ معاهدات "الإطار" توضع صراحة بغرض تسهيل المزيد من التطوير. والواقع عموما أنّه منذ سبعينيات القرن العشرين على الأقل اعتبرت مثل هذه القدرة على التكيف، وعلى نطاق واسع، سمة حاسمة من سمات الاتفاقيات الفعالة.

استحداث وتطبيق نظام طبقة الأوزون

The Development and Implementation of the Ozone Regime

يعدّ بروتوكول مونتريال، الموقع عام ١٩٨٧، نقطة الارتكاز لنظام منع استنـــزاف طبقة الأوزون. ويعتبر على نطاق واسع أنّه إحدى قصص النجاح في حقل الأنظمة البيئية الدولية. فقبل توقيعه كان إنتاج العالم من **المواد المستنـــزفة للأوزون** (ODS) واستهلاكه منها يتزايدان بسرعة. وبحلول أواسط تسعينيات القرن العشرين كانت هذه النـــزعة قد أوقفت وقلبت في الاتجاه المعاكس، إذ كانت غالبية البلدان المتقدمة قد ألغت عمليا بصورة تدريجية استهلاك مركبات عناصر الكربون والهيدروجين والفلور والكلور (CFCs) ومركبات الهالون.

ومن شأن عوامل تأخر الأثر الطبيعية أن تؤدّي رغم ذلك، إلى تفاقم استنـــزاف طبقة الأوزون حتّى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولكن من المتوقّع لها أن تستعيد وضعها السوي بالتدريج اعتبارا من ذلك الوقت فصاعدا ـــ لتعود إلى المستويات التي كانت عليها قبل عام ١٩٧٠، بحلول حوالي عام ٢٠٦٠.

ولقد أوجزنا أسباب الإضرار بطبقة الأوزون ومخاطره في الحقل ١٦-٤، وأوردنا معها جدولا مختصرا مرتبا وفق التسلسل الزمني لمراحل تطور الالتزامات الدولية الخاصة بمعالجة المشكلة. وتسلّط الفقرات التالية الضوء على بعض النقاط الرئيسية التي تبين مراحل استحداث النظام في هذه الحالة.

الحقل ١٦-٤ : استنـــزاف الأوزون وبروتوكول مونتريال
الأوزون جزيء يتألّف من ثلاث ذرات أوكسجين. وهو نسبيا غير مستقر ونادر الوجود في الجوّ إلى حدّ بعيد. يتركّز معظمه في طبقة الستراتوسفير على بعد يتراوح ما بين عشرة وخمسين كيلومترا فوق سطح الكرة الأرضية ـــ فيما يعرف بطبقة الأوزون. وهو هناك يمتص تقريبا كل الأشعة فوق البنفسجية عالية الطاقة (U V –B) الصادرة عن الشمس ليحمي بذلك النباتات والحيوانات من آثارها الضارة. وطبقة الأوزون شديدة التأثر بالأضرار التي يسببها الكلورين والفلورين والبرومين، وهي مركبات كيميائية شديدة التفاعل. على أنّ طبقة الأوزون ظلّت حتّى عهد قريب بمأمن نسبيا من هذه المركبات الكيمياوية. إذ إنّه بسبب شدة تفاعلها بالذات كانت مدّة استمرارها في الجوّ أقصر من أن

تتيح للغازات المنبعثة من على سطح الأرض فرصة الانجراف نحو الأعلى بحيث تصل إلى طبقة الأوزون.

ولسوء الحظ فإنّه عندما اخترعت البشرية مركّبات (CFCs) الحاوية عناصر الكربون والهيدروجين والفلور والكلور، وكذلك الهالونات، فإنّها ابتدعت مركبات شديدة الاستقرار تحوي الكلورين أو الفلورين أو البرومين. والواقع أنّها كانت مستقرة إلى حدّ أنّها لم تتفاعل في طبقات الجو الدنيا، الأمر الذي أتاح لجزء منها أن ينجرف تدريجيا نحو الأعلى ليصل إلى طبقة الأوزون. وهناك تفكّكت تحت تأثير الأشعة فوق البنفسجية الواردة من الشمس لتطلق الكلورين والمركبات الكيمياوية الأخرى التي تعمل عمل مادة حافزة أو وسيطة في تدمير الأوزون. فكل ذرة من ذرات الكلورين تستطيع، على سبيل المثال، القضاء على حوالي (١٠٠,٠٠٠) ذرة أوزون وسطيا قبل أن يتمّ إزاحتها من طبقة الستراتوسفير. ولأسباب معقدة، تبلغ معدلات ضياع الأوزون حدودها العظمى في فصل الربيع. وبحلول عام ١٩٩٥ كانت مستويات الأوزون في طبقة الستراتوسفير فوق سماء أوربا وأمريكا الشمالية، على سبيل المثال، أدنى بنحو ١٠% ممّا كانت عليه خلال سبعينيات القرن العشرين، ووصل معدل التدهور في بعض الأماكن إلى ما بين ٢٠% و٥٠%.

وأخذ "ثقب أوزون" ذو عمق شديد بالظهور فوق منطقة القطب الجنوبي كل عام ليبيد عمليا كل الأوزون الموجود في حزم كثيفة ضمن طبقة الأوزون. وقد أدّى ذلك إلى زيادات كبيرة في كثافة الأشعة فوق البنفسجية عالية الطاقة عند سطح الأرض. وتضعف الأشعة فوق البنفسجية عالية الطاقة أنظمة المناعة، وتسبّب حالات الماء الأزرق في العين وسرطانات الجلد، كما أنّها تؤدّي إلى الإضرار بنمو المحاصيل، وتدني إنتاجية النباتات المغمورة والمعلقة في مياه البحار ـــ الأمر الذي يقوّض حلقة الغذاء في البحار.

ومع تزايد الوعي بمخاطر استنـــزاف الأوزون خلال سبعينيات القرن العشرين، فرضت الولايات المتّحدة الأمريكية وكندا والسويد والنرويج من طرف واحد حظرا على الاستخدامات غير الأساسية للمركبات الحاوية عناصر الكربون والهيدروجين والفلور والكلور (CFCs) وغيرها من المواد المستنـــزفة للأوزون (ODS). وتمت الموافقة على بروتوكول مونتريال عام ١٩٨٧ من قبل (٢٤) دولة كانت غالبيتها من الدول المصنّعة ودول المجموعة الأوروبية. وألزمت الأطراف الداخلة في هذا البروتوكول

بخفض استهلاكها من خمسة أصناف من المركبات الحاوية على عناصر الكربون والهيدروجين والفلور والكلور (CFCs) بنسبة ٥٠% بحلول عام ١٩٩٩، وتجميد استهلاكها لثلاثة أنواع من الهالونات.

تعزّزت فعالية بروتوكول مونتريال بصورة مطّردة ما بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٥: وكانت أبرز وقائع ذلك ما شهدته لندن عام ١٩٩٠، وكوبنهاغن عام ١٩٩٢، وفيينا عام ١٩٩٥. وألزم تعديل لندن عام ١٩٩٠ البلدان المتقدمة بالاستغناء تدريجيا عن مجموعة موسّعة من المواد المستنـــزفة للأوزون (بما فيها الهالونات، وكلوروفورم المثيل، ورابع كلوريد الكربون، وقائمة أطول تضم خمسة عشر مركبا حاويا عناصر الكربون والهيدروجين والفلور والكلور) بحلول عام ٢٠٠٠. كما ألزمت الدول النامية بالاستغناء التدريجي عن هذه المواد بحلول عام ٢٠١٠، وبمساعدة من (الصندوق الجماعي) MLF– الذي تمّ إنشاؤه لهذه الغاية. وتم عام ١٩٩٢ تقديم المواعيد المحددة للدول النامية لاستكمال الاستغناء التدريجي عن تلك المواد إلى العام ١٩٩٥، كما جرى الاتفاق على ضوابط جديدة للاستغناء التدريجي عن المركبات الحاوية عناصر الكربون والهيدروجين والكلور والفلور من المجموعة الجديدة التي عرفت بـــ(HCFCs) بحلول عام ٢٠٣٠، وهي المركبات التي كانت قد أدخلت كبديل أقل تدميرا من مركبات (CFCs)، وكذلك الاتفاق على تجميد استخدام بروميد المثيل.

وأخيرا، قبلت البلدان النامية أيضا عام ١٩٩٥ ببعض الضوابط على مجموعة المركبات الجديدة (HCFCs) وعلى بروميد المثيل. وبحلول تلك المرحلة كان بروتوكول مونتريال قد أصبح بروتوكولا عالميا حقا، إذ بلغ مجموع الأطراف الموقعة عليه (١٥٥).

بدأت مرحلة صياغة جدول الأعمال الخاص بهذا النظام أوائل سبعينيات القرن العشرين. ففي عام ١٩٧٤ نشر رولاند (Rowland) ومولينا (Molina) ــ وهما عالمان يقيمان في الولايات المتّحدة ــ تحليلا بينا فيه أنّ المركبات الحاوية عناصر الكربون والهيدروجين والفلور والكلور (CFCs) التي تطلق في الجوّ يمكن أن تؤدّي إلى تدمير الأوزون في طبقة الستراتوسفير. (Molina and Rowland, 1974). ولم تلبث هذه الفرضية أن حظيت باهتمام عام، لأنّها جاءت في وقت تعاظم فيه الجدال داخل الولايات المتّحدة حول المخاطر التي تتعرض لها طبقات الجو العليا من الغازات المنبعثة

من الطائرات التي تحلق على ارتفاعات شاهقة بسرعة تتجاوز سرعة الصوت. وكان اختراع المركبات الحاوية عناصر الكربون والهيدروجين والفلور والكلور (CFCs) قد تمّ لأول مرة عام ١٩٢٨، وذلك كمواد تبريد تستخدم في البرادات؛ ولكن إنتاج هذه المركبات كان قد ازداد بسرعة بدءا من ستينيات القرن العشرين إثر اكتشاف استعمالات أخرى لها: كالمكيفات، والمطاط الاسفنجي الممدّد المستخدم في الوسائد وفي العزل، والمذيبات المستخدمة في تنظيف الالكترونيات، والمعقمات، والبخّاخات المضغوطة. كما كانت الهالونات ــ وهي مركبات كيمياوية ذات صلة بها وتشمل البرومين ــ تستخدم أيضا على نحو متزايد في أجهزة إطفاء الحريق وكواتم التشويش الكهربائي.

وقالت الحركات البيئية ووكالة حماية البيئة الأمريكية: إنّه يجب حظر الاستخدامات غير الأساسية لمركبات الكربون والهيدروجين والفلور والكلور (CFCs) على الأقل، كاستخداماتها في البخاخات، كإجراء احترازي. وشككت دوبونت (Dupont) وشركات الكيمياويات الكبرى الأخرى المنتجة لهذه المركبات بشدة في ذلك، قائلة إنّه ينبغي المطالبة بدليل علمي قوي على حقيقة وجود المشكلة ومدى خطورتها قبل فرض أي قيود. واحتدمت في الولايات المتّحدة على مدى أواسط سبعينيات القرن العشرين ما سميت بـــ"حرب زجاجة البخاخ". وبعد أن خلص تقرير صادر عن الأكاديمية الوطنية للعلوم عام ١٩٧٦ إلى حكم مفاده أنّ المخاطر كبيرة بما يكفي لتبرير اتخاذ إجراءات احتياطية رجحت كفة النفوذ لمصلحة دعاة البيئة ووكالة حماية البيئة، وتبع ذلك صدور تشريع يحدّ من استخدام مركبات الكربون والهيدروجين والفلور والكلور.

وأدّت هذه الإجراءات الأمريكية أحادية الجانب إلى خفض الإنتاج العالمي من هذه المركبات، نظرا إلى أنّ الولايات المتّحدة وحدها كانت تستهلك ما نسبته ٥٠% من هذا الإنتاج أواسط سبعينيات القرن العشرين.

أمّا على المستوى الدولي فقد تبنت كلّ من كندا والسويد والنرويج مقاربة احترازية مشابهة، وأعدّ برنامج الأمم المتّحدة للبيئة برنامج أبحاث دوليا حول مخاطر استنـــزاف الأوزون بالتنسيق مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. على أنّه في حين أضحت بلدان أمريكا الشمالية واسكندنافيا هذه تقود الجهود المبذولة بهدف إرساء أسّس القيود الدولية، كانت بلدان الاتحاد الأوربي واليابان ــ وهي الأطراف المنتجة والمستهلكة الكبيرة الأخرى في ذلك الوقت ــ بالتأكيد "متقاعسة" عن ذلك. فقد تبنّت حكوماتها عموما الموقف

نفسه الذي تبنته الشركات الكيمياوية الكبرى فيها، والقائل إنّ الدليل على التهديد الذي تتعرض له طبقة الأوزون لا يبرر فرض قيود أساسية وشديدة. ورغم ذلك فإنّ الضغوط كانت كافية لإطلاق مفاوضات عام ١٩٨٠ ما بين الدول الصناعية الكبرى والاتحاد الأوروبي، بغية وضع معاهدة دولية لحماية طبقة الأوزون وبرعاية برنامج الأمم المتّحدة للبيئة.

وهكذا بدأت عملية دولية للتفاوض واتخاذ القرارات. وعلى مدى النصف الأول من ثمانينيات القرن العشرين كان التقدم بطيئا للغاية، إذ لم تتحمّس الولايات المتّحدة خلال الولاية الأولى للرئيس ريغان كثيرا لاستحداث الاتفاقات البيئية بصفة عامة، وللضغط على دول الاتحاد الأوربي واليابان فيما يتعلّق بقضايا الأوزون بصفة خاصة. ولعب برنامج الأمم المتّحدة للبيئة دور وساطة أساسيا بإشراف السيد (مصطفى طلبة) ذي الجاذبية الشخصية القوية. وتمّ في شهر مارس من عام ١٩٨٥ توقيع "معاهدة فيينا لحماية طبقة الأوزون". على أنّ هذه كانت معاهدة إطار، تلزم الأطراف الموقعة عليها بما لا يتجاوز: اعتماد المبدأ القائل إنّ من الضروري اتّخاذ إجراء دولي، والقيام بالمزيد من الأبحاث، وتبادل المعلومات، وعقد اجتماعات دورية لمراجعة مدى كفاية الالتزامات. ولكن لم يمض شهران على ذلك حتّى أعلن عن اكتشاف "ثقب أوزون" سحيق فوق منطقة القطب الجنوبي من قبل العلماء المشاركين في مشروع (مسح منطقة القطب الجنوبي البريطاني).

وجاء الأثر السياسي لهذا الاكتشاف مثالا توضيحيا بارزا على الأثر التحريضي للأحداث الحيّة أو المثيرة في السياسات المتصلة بالأنظمة البيئية. فقد كان للصورة القائلة إنّ العالم أصلا مكشوف للأشعة فوق البنفسجية القادمة من الفضاء، صداها لدى عامة الناس. ولكن كان لثقب الأوزون المفاجئ أثر سياسي أكبر بكثير من أثر إمكانية استنـــزاف معدل وسطي يساوي ما بين (١) و(٢) بالمائة من طبقة الأوزون سنويا، خاصة عندما تعزز هذا الاكتشاف المفاجئ بصور التقطتها أقمار اصطناعية تابعة لوكالة الفضاء الأمريكية "ناسا" (NASA). يضاف إلى ذلك أنّ تجارب أجريت عام ١٩٨٧ أظهرت بصورة حاسمة العلاقة ما بين استنـــزاف الأوزون ووجود الكلورين: فقد تمّ قياس مدى تركيز الكلورين والأوزون خلال تحليق طائرة عبر ثقب الأوزون. بعد هذا أدركت كل من شركة دوبونت (Dupont) وشركة آي سي آي (ICI) وغيرهما من منتجي مركبات (CFCs) الرئيسيين، أنّ فرض قيود دولية مشدّدة على المركبات الحاوية

عناصر الكربون والهيدروجين والفلور والكلور (CFCs) وغيرها من المواد المستنـــزفة للأوزون، كان أصبح أمرا لا مفر منه عمليا.

وبدل الاستمرار في معارضة هذه القيود، ركّزت تلك الشركات جهودها على التأثير في أي اتفاقية دولية. وأدركت بصورة خاصة أنّ فرض ضوابط صارمة على مركبات (CFCs) سوف يؤدّي إلى قيام سوق للمركبات البديلة، وهي مركبات كانت هذه الشركات في موضع أفضل لإنتاجها من حال الشركات المنافسة لها الأقل تقدما وثراء. آنذاك كانت أحزاب الخضر والحركات البيئية تكتسب المزيد من القوّة في معظم دول غرب أوروبا.

وفي هذا السياق وجدت الحكومات التي كانت تعارض في السابق فرض قيود دولية صارمة، أنّ لها كل المصلحة في اعتماد موقف معاكس. إذ تخلّت ــ على سبيل المثال ــ رئيسة الوزراء البريطانية السيدة ثاتشر عن معارضتها، وأعلنت أنّ حكومتها ستكون رائدة على مستوى العالم في بذل الجهود الهادفة إلى فرض حظر على مركبات (CFCs). وألزم بروتوكول مونتريال عام ١٩٨٧ الأطراف الموقّعة عليه بخفض استهلاكها من المركبات الحاوية تلك العناصر بنسبة ٥٠% بحلول عام ١٩٩٩، ولم تمض سنتان حتّى ظهرت ملامح إجماع بين البلدان الغربية المتقدمة لمصلحة تبنّي حظر شامل على هذه المركبات.

على أنّه قبل أن يكون بالإمكان الاتفاق على الاستغناء التدريجي عن مركبات (CFCs) وغيرها من المواد المستنـــزفة للأوزون، كان من المهم توسيع عضوية النظام إلى ما وراء الدول الغربية المتقدمة لتشمل بلدان دول الكتلة السوفييتية (كما كانت تسمى آنذاك) والبلدان النامية. إذ بحلول أواخر ثمانينيات القرن العشرين كان إنتاج واستهلاك المركبات الحاوية عناصر الكربون والهيدروجين والفلور والكلور (CFCs) في هذه البلدان يتزايد بسرعة، رغم أنّه كان لا يزال أقلّ بكثير ممّا هو عليه الحال داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). كما كان من الواضح أنّ بلدانا مثل روسيا والهند والصين لا بدّ أن تنضمّ إلى هذا النظام إذا ما أريد له النجاح على المدى الطويل. وتمّ إقناع الاتحاد السوفيتي وحلفائه بالانضمام (مع بعض التنازلات الانتقالية) أواخر ثمانينيات القرن العشرين.

على أنّ البلدان النامية رفضت القبول بأي التزامات بالاستغناء التدريجي عن مركبات (CFCs) والهالونات ما لم تدفع البلدان المصنّعة التكاليف "الإضافية" التي ستترتب على البلدان النامية نتيجة تنفيذ ذلك. وبعد الكثير من المساومات تمّ الاتفاق على شروط الطرفين عام ١٩٩٠. وأنشئ "صندوق جماعي" (MLF) لهذه الغاية. ووافقت البلدان النامية على أن تستغني تدريجيا عن استهلاك مركبات (CFCs) والهالونات بحدود عام ٢٠١٠.

وأخذت عمليات تنفيذ بروتوكول مونتريال وزيادة تطويره اعتبارا من تلك المرحلة تتواصل تباعا. وبيّنت التجربة أنّ تنفيذ الالتزامات التي يفرضها البروتوكول، رغم تعقيدها، أسهل منالا وأقل تكلفة ممّا كان يخشى الكثيرون. فالشركات المنتجة للكيمياويات كان لديها حافز تجاري قوي لاستحداث البدائل بسرعة، وكذلك لمراقبة مدى الالتزام في أوساط منافسيها. وأثبتت هيئة التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي (TEAP)، التي أنشئت بهدف تقديم المشورة حول مدى توفّر وفعالية بدائل للمواد التي فرضت القيود على استخدامها، فعالية كبيرة في تحديد الفرص المتاحة وإقناع المستخدمين بالقبول بها.

وفي أثناء ذلك أصدرت كلّ من "هيئة التقييم العالمي" الدولية و"هيئة التأثيرات البيئية" تقارير حظيت بالثقة حول الحاجة إلى التزامات أكثر صرامة من أي وقت مضى. كما استمر برنامج الأمم المتّحدة للبيئة بلعب دور رئيسي في التوسط من أجل إبرام اتفاقيات صارمة، تدعمه في ذلك دول ومنظمات غير حكومية تبدي تجاهه التفهم والتعاطف. وتمّ في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥ توسيع مجموعة المواد المستنـــزفة للأوزون التي يفرض بروتوكول مونتريال قيودا عليها، كما جرى تقديم مواعيد الاستغناء عن مركبات (CFCs) والهالونات بالنسبة للدول المصنعة إلى عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ على التوالي.

ومضى تنفيذ عمليات الاستغناء التدريجي في الوقت المحدد وبفعالية معقولة في الدول الغربية المتقدمة، رغم وجود مشاكل مستمرة تتصل بتجارة السوق السوداء بمركبات (CFCs) غير الشرعية أواسط تسعينيات القرن العشرين. وتبين أنّ العملية أصعب بكثير في البلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية (كبلدان الكتلة السوفييتية السابقة). فقد أدّت التحولات المرحلية الاقتصادية والاجتماعية العميقة إلى إهمال العديد من هذه البلدان لالتزاماتها التي نص عليها بروتوكول مونتريال. واستجمعت آليات النظام

المعنية بمراجعة مدى التنفيذ والإبلاغ عن ذلك، نشاطها وحيويتها عام ١٩٩٥، واستهدفت الاستجابات الدولية المنسّقة جعل "المتهمين" (وهم مبدئيا روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء وبلغاريا) يتقيدون بما اتفق عليه بأقصى سرعة ممكنة.

وقد تمّ ذلك من خلال مزيج من "الجزر والعصي"، بما في ذلك عروض بمساعدات دولية مشروطة. وهكذا تمّ تفادي أزمة كان يمكن أن تضعف النظام إلى حدّ بعيد، ولعبت مؤسّسات النظام دورا رئيسيا في تحقيق ذلك. أمّا فيما يخص البلدان النامية، فإنّ عمل (الصندوق الجماعي) كان باستمرار مصدرا للخلاف بينها وبين البلدان المانحة. على أنّه بعد تجاوز المشاكل الأولية انطلقت في البلدان النامية بحلول أواسط تسعينيات القرن العشرين، مشاريع كثيرة للاستغناء التدريجي عن المواد التي فرضت عليها القيود، وفي حالات كثيرة كانت هذه البلدان في طريقها نحو استكمال الاستغناء التدريجي قبل الموعد النهائي القانوني المقرر بمدة لا يستهان بها. وفضلا عن ذلك تمّ استحداث إجراءات لمراجعة تنفيذ المشاريع الممولة من قبل الصندوق الجماعي أواسط تسعينيات القرن العشرين بغية التثبت من أنّ عمليات الاستغناء قد تمّت بالفعل.

النقاط الرئيسية

- يمكن تقسيم عملية استحداث الأنظمة البيئية الدولية بصورة تقريبية إلى أربع مراحل: صياغة جدول الأعمال، التفاوض واتخاذ القرارات، التنفيذ، ومن ثمّ المزيد من التطوير. وتتصف كل من هذه المراحل بالتعقيد، كما أنّ لها خصائصها التي تعتبر خاصة بالقضايا البيئية إلى حدّ ما.
- يعتبر النظام الذي تمّ استحداثه للحدّ من استنزاف طبقة الأوزون ولوضع هذا الاستنزاف على مسار الاتجاه المعاكس، على نطاق واسع، ولأسباب وجيهة، نظاما بيئيا هاما وفعالا. وتوضح عملية استحداثه طبيعة كل من هذه المراحل ومدى تعقيدها. كما أنّها تظهر العلاقة المتبادلة الوثيقة ما بين العمليات المرحلية للتنفيذ والتطوير اللاحق، والأهمية الممكنة لدور المؤسّسات الدولية.

مؤتمر ريو ونتائجه The Rio Conference and its Outcomes

كما سبقت الإشارة في المقدمة آنفا فقد قرّرت الجمعية العامة للأمم المتّحدة عام ١٩٨٩ عقد "قمة الأرض" في مدينة ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ لتعزيز التنمية القابلة للاستمرار وتطويرها.

الإعداد لمؤتمر ريو Preparing for Rio

لم يلبث جدول أعمال مؤتمر ريو أن استحدث. إذ بحلول نهاية ثمانينيات القرن العشرين كان هناك قلق دولي كبير إزاء احتمال أن يكون إطلاق الغازات المسببة لظاهرة البيوت الزجاجية (الانحباس الحراري في جو الأرض) الناشئة عن الأنشطة البشرية، مثل ثاني أوكسيد الكربون، والميثان، وأكاسيد الآزوت والمركبات الحاوية عناصر الكربون والهيدروجين والفلور والكلور (CFCs)، السبب في اختلال توازن الطاقة الإجمالي للأرض، وأن يؤدّي إلى ارتفاع سريع لدرجة حرارة الكرة الأرضية وتغير في المناخ. وأنشئت عام ١٩٨٨ هيئة علماء دولية (هي الهيئة الحكومية المعنية بالتغير المناخي) تحت رعاية برنامج الأمم المتّحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بهدف دراسة الخطر الذي يمثّله مثل هذا التغير المناخي.

وعلى أساس التقرير الذي أعدته الهيئة الحكومية المعنية بالتغير المناخي عام ١٩٩٠ (Houghton et al, 1990) اتفق ممثلو ١٣٧ بلدا شاركوا في المؤتمر العالمي الثاني للمناخ المنعقد في جنيف خلال شهر نوفمبر من ذلك العام على أنّ هناك حاجة ملحة إلى معاهدة دولية تتناول هذه المشكلة. وبدأت المفاوضات بعد ذلك بثلاثة أشهر، وذلك بهدف استكمال معاهدة إطار حول التغير المناخي في الوقت المناسب بحيث يتمّ توقيعها في مؤتمر ريو.

وبالمثل ساد قلق واسع النطاق حول ضياع المواطن الطبيعية لكثير من الأنواع الحيّة وتعرضها بالتالي للانقراض العاجل. وكان برنامج الأمم المتّحدة للبيئة قد عقد ما بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٠ اجتماعات لمجموعة من الخبراء بهدف تدارس القضية، وبدأت المفاوضات الهادفة لوضع معاهدة حول التنوع الحيوي في شهر يونيو من عام ١٩٩١، وكانت تلك المجموعة تعمل وفق البرنامج الزمني نفسه. بالإضافة إلى ذلك برز دعم واسع النطاق في بلدان صناعية كثيرة لصياغة بنود معاهدة دولية لحماية الغابات بهدف

الحد من عمليات اجتثاث الأشجار، خاصة في الغابات المطيرة الاستوائية. على أنّ هذا الاقتراح لقي معارضة شديدة من قبل بعض البلدان النامية التي تضم غابات كهذه، مثل ماليزيا والبرازيل، وذلك على أساس أنّ من حقوقها السيادية أن تستخدم غاباتها على النحو الذي تختاره ـــ تماما كما كانت البلدان الصناعية قد فعلت قبل ذلك بقرون. وفي مسعى لكسب تأييد الحكومات الإفريقية، وافقت الحكومات الغربية على دعم مفاوضات وضع معاهدة لمكافحة التصحر. كانت تلك قضية تحظى بالأولوية بالنسبة للبلدان الإفريقية التي يعاني كثير منها من تدهور التربة في المناطق القاحلة، كما أنّها إحدى القضايا التي كان برنامج الأمم المتّحدة للبيئة يتزعم حملة لمصلحتها منذ أواسط سبعينيات القرن العشرين. على أنّ معظم البلدان المتقدّمة كانت تشكك في قيمة معاهدة خاصة بالتصحر، معتبرة القضية مشكلة تتعلّق باستحداث ممارسات في استخدام الأراضي قابلة للاستمرار.

وفي النهاية فشلت جهود التفاوض الهادفة إلى إبرام معاهدة لحماية الغابات، واضطر المنادون بذلك إلى الاكتفاء بمجموعة من "المبادئ الخاصة بالغابات". وفي غضون ذلك تمت المباشرة بالمباحثات الخاصة بمعاهدة التصحر.

وإلى جانب هذه المعاهدات المحدّدة تركّز الاهتمام على إعداد اتفاقيات لتحديد هدف التنمية القابلة للاستمرار وتعزيزه. وتمحورت المفاوضات حول وثيقتين رئيسيتين بغية الموافقة عليهما في مؤتمر ريو. كانت أولاهما بيانا بالمبادئ المتفق عليها ظهرت فيما بعد على شكل "إعلان ريو". وكان المفروض أن تكون الوثيقة الثانية برنامج عمل مفصلا للتنمية القابلة للاستمرار، أصبحت تعرف بـــ(**جدول الأعمال ٢١**).

مؤتمر ريو The Rio Conference

واتضح في نهاية الأمر أنّ مؤتمر ريو الذي عقد عام ١٩٩٢ كان أحد أكبر اجتماعات القمة على الإطلاق. فقد تمثّلت فيه نحو ١٥٠ دولة، وحضره في إحدى مراحله (١٣٥) من رؤساء الدول. ووصل عدد الحاضرين إلى ما يقرب من (٤٥,٠٠٠) شخص، بينهم وفود حكومية، وما يزيد على (١٠,٠٠٠) من رجال الصحافة والإعلام، وممثلون عن (١٥٠٠) من المنظمات غير الحكومية. وعقدت المنظمات غير الحكومية مؤتمرا موازيا خاصا بها في مدينة ريو، لكنّها كانت أيضا مخوّلة بحضور الاجتماعات الحكومية (هذا على الرغم من أنّه ـــ نظرا لهذا العدد الكبير من المشاركين ـــ كانت المساحات

المتاحة محدودة للمنظمات غير الحكومية وللموفدين الرسميين على السواء). وحظي الاجتماع باهتمام عام كبير، كما لقي تغطية إعلامية ضخمة. تمت الموافقة على إعلان ريو، وجدول الأعمال ٢١، وإعلان المبادئ الخاصة بالغابات، جميعا، وجرى التوقيع على معاهدتي التغيّر المناخي والتنوع الحيوي من قبل ١٥٤ و١٥٠ حكومة على التوالي. ولم تكن المعاهدة الخاصة بالتصحر جاهزة في الوقت المناسب، ولم يتم الاتفاق عليها حتّى شهر يونيو من عام ١٩٩٤. على أنّ العادة جرت على ضمها إلى اتفاقيات قمة الأرض (راجع الحقل ١٦ -٥).

تطبيق اتفاقيات ريو وتطويرها

The Implementation and Development of the Rio Conventions

اعتبر مؤتمر ريو الذي عقد عام ١٩٩٢، على نطاق واسع، مؤتمرا ناجحا عموما. على أنّه لا يمكن الحكم على الأثر الحقيقي الذي خلّفه بناء على الكيفية التي تمّت بها لا حقا عمليات استحداث وتطبيق اتفاقيات قمة الأرض فحسب.

الحقل ١٦ -٥ : اتفاقيات مؤتمر الأمم المتّحدة حول البيئة والتنمية
أعلن بيان ريو عن اعتماد ٢٧ مبدأ عاما لتوجيه العمل المتعلق بالبيئة والتنمية. وهي تشمل مبادئ تتناول: المسؤوليات القوميّة والتعاون الدولي في مجال حماية البيئة؛ واحتياجات التنمية والقضاء على الفقر؛ وأدوار الرجال والنساء من المواطنين وحقوقهم، والشعوب من أهل البلاد الأصليين. فالمبدأ السابع، على سبيل المثال، يؤكد على "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة" التي تتحمّلها الدول المتقدمة والنامية في مجال حماية البيئة. والمبدأ العاشر يقول إنّ أفضل سبيل للتعامل مع القضايا البيئية يتمثّل في مشاركة كل المواطنين، على المستويات المعنية، ومن هنا ينبغي تعزيز التربية العامة، والمشاركة، وسبل الوصول إلى المعلومات والعلاج كافة. ويؤكد المبدأ الخامس عشر على أنّه ينبغي اعتماد مقاربة احترازية: ذلك أنّ الافتقار إلى اليقين العلمي الكامل يجب ألا يستخدم ذريعة لتأجيل اتخاذ إجراءات لمنع التدهور البيئي تتناسب فعاليتها مع تكلفتها.
جدول الأعمال ٢١ هو عبارة عن وثيقة من (٤٠٠) صفحة تضم (٤٠) فصلا وتستهدف تقديم برنامج عمل للتنمية القابلة للاستمرار. وتغطي هذه الفصول مجموعة

واسعة من المواضيع مثل: تعزيز التنمية الحضرية القابلة للاستمرار؛ ومكافحة عمليات إزالة الأحراج؛ وإدارة التكنولوجيا الحيوية؛ وإدارة الأنظمة البيئية الجبلية الهشّة. وإدارة عمليات التخلص من النفايات الخطرة. وتتناول فصول متعددة تعزيز دور "المجموعات الرئيسية"، ومن بينها السلطات المحلية، والنقابات العمالية، وقطاعا الأعمال والصناعة، والعلماء، والنساء، والشعوب من أهل البلاد الأصليين، والشباب، والمزارعين. أمّا الفصول الثمانية الأخيرة فتتناول قضايا التنفيذ، بما في ذلك الآليات المالية والترتيبات المؤسّساتية. و"خدمة البيئة العالمية" هي التي ستؤمن "نفقات إضافية متفقا عليها" لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ بعض من الجوانب الواردة في برنامج "جدول الأعمال ٢١". والغاية من إنشاء هيئة التنمية القابلة للاستمرار هي تعزيز ومراجعة مدى التقدم في التنفيذ، والمساعدة على تنسيق أنشطة وكالات الأمم المتّحدة في هذا السياق.

تمّ توقيع **معاهدة الإطار حول التغير المناخي** (FCCC) من قبل (١٥٣) دولة وأضحت بعد ذلك سارية المفعول خلال ثمانية عشر شهرا، أي: بتاريخ ٢١ مارس ١٩٩٤. وهي عبارة عن "معاهدة إطار"، ترسي المبادئ والأهداف والمؤسّسات والإجراءات التي ينبغي من ثمّ استحداثها. والغاية المعلنة من معاهدة الإطار حول التغير المناخي، كما نصت المادة الثانية فيها، هي "ضمان تثبيت النسبة التي تتركّز بها غازات الانحباس الحراري في الجوّ عند مستوى يمنع تدخل الأنشطة البشرية على نحو خطر في النظام المناخي.

وينبغي التوصل إلى هذا المستوى خلال جدول زمني يكفي لإتاحة الفرصة أمام الأنظمة البيئة للتكيف بصورة طبيعية مع التغير المناخي، وكذلك ضمان عدم تعرض عملية إنتاج الغذاء للخطر، وتمكين عملية التنمية الاقتصادية من المضي قدما بصورة قابلة للاستمرار. وبناء على إدارك الدول المتقدمة أنّ عليها أن تكون في الطليعة على هذا الصعيد، فإنّه يتعيّن على هذه الدول كخطوة أولى "أن تعود منفردة أو مجتمعة إلى المستويات المسجلة لها عام ١٩٩٠" من انبعاثات غازات الانحباس الحراري. على أنّ هذا لا يمثل تعهّدا ملزما من الناحية القانونية. وأهم الالتزامات التي نصت عليها معاهدة الإطار حول التغير المناخي هي أنّ الأطراف المنضمة إليها يجب أن تتقدّم بتقارير منتظمة عن: كميات غازات الانحباس الحراري المنبعثة لديها على المستوى القطري؛ وتوقعاتها بالنسبة لهذه الكميات؛ وسياساتها وإجراءاتها المتخذة للحدّ من مثل هذه الغازات

المنبعثة. على أن تتمّ بعد ذلك مراجعة هذه التقارير وتقييمها بعناية على المستوى الدولي. ولا تستهدف عملية المراجعة هذه تنشيط التفاوض على المزيد من الالتزامات وفق الحاجة فحسب، بل تهدف أيضا إلى تعزيز عملية استحداث أهداف قومية وتنفيذها.

تمّ توقيع **المعاهدة الخاصة بالتنوع الحيوي** من قبل (١٥٥) دولة، وأصبحت سارية المفعول بتاريخ ٢٩ ديسمبر عام ١٩٩٣. وهي معاهدة إطار تهدف إلى الحفاظ على التنوع الحيوي للأرض، وذلك من خلال حماية الأنواع والأنظمة البيئية والمواطن الطبيعية، ووضع شروط لاستخدام الموارد الجينية والتقنيات الحيوية. كما يتوجب على الأطراف المنضمة إليها تقديم تقارير تتمّ مراجعتها على المستوى الدولي. وكانت المبادئ التي توضح الحقوق السيادية للدول فيما يخصّ الموارد الجينية الموجودة على أراضيها، موضع نزاع شديد، لهذا فقد جاءت مبهمة ومحفوفة بالشروط والتحفظات: إذ تمّ تأكيد هذه الحقوق شريطة أن يجري اقتسام ثمار مثل هذه الموارد بطريقة عادلة ومنصفة وفق شروط يتعيّن الاتفاق المتبادل عليها.

كانت **المبادئ المتعلقة بالغابات** من مخلفات المحاولات الفاشلة للتفاوض حول معاهدة لحماية الغابات. وهي تدعو إلى اعتماد مبادئ لحماية الغابات وإدارة شؤونها مع التأكيد على أنّ للدول حقا سياديا باستغلال الغابات الواقعة ضمن أراضيها.

لم تعرض **معاهدة مكافحة التصحر** للتوقيع حتّى شهر يونيو من عام ١٩٩٤، لكنّها مع ذلك تعتبر إحدى الاتفاقيات التي جاءت حصيلة لمؤتمر الأمم المتّحدة حول البيئة والتنمية. وهي تستهدف تعزيز الأعمال الدولية المنسقة لمعالجة مشاكل "تعرية الأرض في المناطق القاحلة، وشبه القاحلة، والجافة وقليلة الرطوبة، والتي تنشأ عن عوامل متنوعة، بما في ذلك التبدلات المناخية والأنشطة البشرية". وهي توفر مجموعة قواعد للممارسات الحميدة لإدارة الأراضي الواقعة على الأطراف، وللحكومات القائمة في المناطق المتضررة، وللجهات المانحة. وهي تستهدف تأمين إطار للتعاون ما بين مستخدمي الأراضي المحليين، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات، والمنظمات الدولية، ووكالات التمويل، والبلدان المانحة، لكنّها لا تتضمّن تعهّدات ملزمة.

ومن الجدير بالملاحظة أنّ الاتفاقيات المتعلّقة بالتغير المناخي والتنوع الحيوي كانت "اتفاقيات إطار". أي أنّها أرست الأهداف، والمبادئ، والمعايير، والمؤسّسات،

والإجراءات الأساسية للأعمال الدولية المنسقة، بما في ذلك إجراءات المراجعة المنتظمة للالتزامات، وبالتالي تعزيزها إن دعت الضرورة. على أنّ الالتزامات الأولية التي ألقيت على كاهل الأطراف التي انضمت للمعاهدات كانت ضعيفة. يضاف إلى ذلك أنّه بغية ضمان التوافق المطلوب في الوقت المناسب بحيث يتمّ توقيع أي من هذه الاتفاقيات في ريو، تبين أنّه كان من الضروري إمّا تجنب الكثير من القضايا المثيرة للخلاف أو المعقدة، أو المراوغة بشأنها. وهكذا بقيت قضايا رئيسية تتصل بالقواعد والمؤسّسات والإجراءات، بحاجة إلى حلول حتّى قبل أن تتمكّن الاتفاقية من الشروع بإحداث الأثر المطلوب. وبالفعل نجد أنّه في حالة الاتفاقية الخاصة بالتنوع الحيوي بقيت حتّى أهداف الاتفاقية وأولوياتها غير واضحة. وبالتالي فإنّ لجان التفاوض ما بين الحكومات، والتي كانت مسؤولة عن التفاوض حول كل اتفاقية، عادت فورا إلى عقد اجتماعاتها بغية فرز هذه القضايا قبل أن تصبح هذه الاتفاقيات نافذة المفعول.

وقبل أن تصبح هذه الاتفاقيات نافذة المفعول فإنّها بحاجة إلى التصديق عليها من قبل عدد أدنى من الأطراف (يتم تحديده في نص المعاهدة). ففي حالة معاهدة المناخ، على سبيل المثال، كانت هناك حاجة إلى مصادقة (٥٠) دولة. وتتطلب عملية التصديق تأكيد السلطة التشريعية الوطنية المختصة لكل دولة موقعة (كمجلس الشيوخ في الولايات المتّحدة، والبرلمان في المملكة المتّحدة) على أنّ الدولة سوف تكون ملزمة قانونيا بهذه المعاهدة. ويستغرق الأمر عادة سنوات عديدة كي يصادق عدد كاف من الدول على أي معاهدة كي تصبح سارية المفعول (لم يصبح قانون الأمم المتّحدة الخاص بالبحار، والموقع عام ١٩٨٢، نافذ المفعول حتّى عام ١٩٩٤). على أنّ اتفاقيات قمة الأرض الثلاث أضحت نافذة المفعول بسرعة لافتة للنظر: فلم تمض سنتان على تاريخ توقيعها حتّى كانت كلها قد حازت على التصديق المطلوب. وعقدت المؤتمرات الأولى للأطراف الداخلة في الاتفاقيات خلال مدّة عام منذ ذلك التاريخ، حيث كانت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة (أكثر من ١٢٥) قد أصبحت آنذاك أطرافا في كل من هذه المعاهدات. وكانت هذه نسبة تقدم مثيرة للإعجاب إذا ما قيست بمعايير غالبية الاتفاقيات الدولية، وقد استدعى ذلك إجراء مفاوضات مكثفة بغية استكمال عمليات الفرز لمعظم القضايا المؤسّساتية والإجرائية الرئيسية في الوقت المناسب.

وقرّر المؤتمر الأول لأطراف اتفاقية المناخ الذي عقد في برلين خلال شهر مارس عام ١٩٩٥ فورا الشروع في مفاوضات لوضع التزامات أكثر تشددا على كاهل البلدان الصناعية بهدف الحدّ من الكميات التي تطلقها من غازات الانحباس الحراري (ظاهرة البيوت الزجاجية). وبحلول عام ١٩٩٥ كانت كلّ بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الأقتصادي والاتحاد الأوروبي تقريبا قد تعهدت، كلّ على حدة، بأنّ تضع لنفسها هدفا يتمثّل على الأقل في تثبيت الكميات التي تطلقها من تلك الغازات عند مستويات عام ١٩٩٠، وذلك بحلول عام ٢٠٠٠.

وكانت بعض الدول، كألمانيا وهولندا، قد أعلنت أنها ستخفض كميات الغازات التي تطلقها بحلول ذلك الوقت. على أنّه بحلول عام ١٩٩٦ كان مدى التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف متفاوتا. وكان من الواضح أنّه يتعين على غالبية الدول اتخاذ المزيد من الإجراءات حتّى لو أرادت مجرد تثبيت المستويات التي أشرنا إليها. وفي هذا السياق لم تكن احتمالات التفاوض حول التزامات جديدة أكثر تشددا بالنسبة للدول الصناعية، احتمالات واعدة.

وطالب "تحالف الدول الصغيرة الجزيرية" (AOSIS)، نظرا لكونها مهددة بالغمر نتيجة ارتفاع منسوب مياه البحار، طالب بتخفيض نسبته ٢٠% في كميات الغازات التي تطلقها الدول الصناعية بحلول عام ٢٠٠٥. على أنّ بلدان منظمة أوبك المصدرة للنفط ــ وهي حليفات اسميا للأخيرة في مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (G7) ــ شنّت حملة قويّة ضد أي التزامات كبيرة تلقى على كاهل البلدان المتقدمة، وذلك لخوفها من أن تؤدّي إجراءات تخفيض كميات الغازات المنبعثة إلى خفض الطلب على النفط، الأمر الذي يهدّد اقتصاداتها. وبالمثل أيدت دول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأوروبية الأخرى بصورة عامة الأهداف المتمثلة في خفض كميات الغازات المنبعثة بنسب تتراوح ما بين ٥% و١٠% بحلول عام ٢٠١٠، لكن بلدانا متقدمة عدّة، بينها الولايات المتّحدة واليابان وأستراليا وكندا، تمنّعت عن تأييد أي التزامات جديدة تتطلّب خفض كميات الغازات المنبعثة.

أمّا البلدان الشيوعية السابقة في أوروبا الشرقية، وكذلك الاتحاد السوفيتي السابق، فكانت كعادتها تشعر بالارتياب حيال أي التزامات يمكن أن تعيق انتعاشها الاقتصادي، ولم يكن العديد منها يرى أنّ من العدل أن تصنف هي ضمن فئة البلدان المتقدمة، في حين

تصنّف دول غنية نسبيا، مثل كوريا الجنوبية وماليزيا، ضمن فئة البلدان النامية بحيث لا تتعرّض لأي ضغوط فورية للحدّ ممّا تطلقه من تلك الغازات.

وتسلط هذه المناقشات الضوء على مدى التعقيد الذي يشوب بسرعة قضايا تطبيق مبادئ العدل في المفاوضات العالمية. ذلك أنّ الفروق ما بين ظروف دولة وأخرى ضمن أي من المجموعتين المتقدمة والنامية، لا تقل في أوجه كثيرة عن الفروق بين المجموعتين ككل. وحتّى ضمن مجموعة الدول الغربية المتقدمة فإنّ الحكومات في جنوب أوروبا تردّ بالقول: إنّ بلدانها فقيرة نسبيا ولا ينبغي أن تجبر بعد على تثبيت كميات الغازات التي تطلقها، في حين أنّ اليابان ودولا أخرى قالت بالمقابل: إنّه لا ينبغي أن تجبر على القبول بمعدلات تخفيض كميات الغازات نفسها التي تلزم بها الولايات المتّحدة على سبيل المثال، وذلك لأنّها ــ أي اليابان وتلك الدول ــ قد طبقت أصلا إجراءات لرفع مردود الطاقة. يضاف إلى ذلك أنّ طبقات النخبة في البلدان النامية تعيش أسلوب حياة من "الدرجة الأولى"، وأعداد أفراد تلك الطبقات في بلدان مثل البرازيل والهند والصين، تفوق إلى حدّ كبير مجموع سكان بلدان متقدمة صغيرة أو متوسطة الحجم. ولا شكّ، على حد قول البعض، في أنّه لا ينبغي أن تستثنى هذه المجموعات تماما من الضغوط التي تطالب باعتماد أساليب حياة أقرب إلى "صداقة البيئة".

على أنّ أي محاولة تجري باسم العدالة للتفاوض حول أهداف منفصلة لكل بلد على حدة، آخذة بالحسبان ظروفه الخاصة، هي مجرد وصفة للفشل. والتحجج بأسباب وتعقيدات خاصة سوف يحول دون تقدم المفاوضات. ولهذا السبب يبدو من المحتمل أنّ الخطوات الأولى نحو تعزيز الالتزامات بالحد من التغير المناخي سوف تبقى متمسكة بأسباب التمييز البسيط بين الشمال والجنوب، وذلك خدمة لمصالح الذرائعية السياسيّة بقدر ما هو لمصلحة العدالة والإنصاف.

وفي غضون ذلك كانت التقارير التي تقدّمها مختلف الأطراف حول كميات غازات الانحباس الحراري التي تطلق على مستوى كل بلد على حدة، والإجراءات الأولية المتخذة بهدف الحد من هذه الكميات، كانت تستعرض على المستوى الدولي. وقد انطلقت هذه العملية ببداية طيبة نسبيا، وساهمت في تعزيز عملية تنفيذ الإجراءات الهادفة للحدّ من الكميات المنبعثة من تلك الغازات، في حين كانت المفاوضات تسير قدما. ومن خلال زيادة شفافية الأداء ساعدت هذه التقارير على زيادة الاطلاع على حالات التقصير

وحالات النجاح، وكذلك على تحفيز الضغوط واستنفار الموارد لإدخال التحسينات. على أنّ من الواضح أنّ التحديات التي تنطوي عليها عملية استحداث أعمال تعاونية فعّالة للحدّ من التغير المناخي هي تحديات هائلة. وليس هناك احتمال كبير لإنجاز الأعمال الجوهرية الفورية المطلوبة للحول على الأقل دون حدوث التغير المناخي الناشئ عن الأنشطة البشرية. ومن الواضح أنّ تفعيل الاتفاقية الخاصة بالتغير المناخي هو تحد طويل الأمد.

كما بدا أنّ المعاهدة الخاصة بالتنوع الحيوي حققت بداية انطلاقة عاجلة إلى حد معقول. على أنّه بقيت هناك في الحقيقة نزعات جوهرية حول الأهداف والأولويات. ولم يتحقّق سوى تقدم بسيط حول ما اعتبرته بلدان نامية كثيرة الهدف الأساسي: وهو حماية المواطن الطبيعية، وبالتالي حماية تنوع أجناس الحياة البرية التي تعتمد في وجودها على هذه المواطن. وكان للكثير من البلدان النامية جدول أعمال أوسع: ألا وهو تأمين انتقال المال والتكنولوجيا الدوليين اللازمين لمساعدتها على إنشاء بنوك جينية، إلى جانب الحفاظ على البيئة الطبيعية، والحصول على حصة من المزايا الاقتصادية للتنوع الحيوي بعامة، والتكنولوجيا الحيوية بخاصة، وذلك من خلال ضمان حقوق الملكية الفكرية المتصلة بأي موارد جينية ناشئة من أراضيها، وأي منتجات تصنع من هذه الموارد. وأخفقت المناقشات حول هذه القضايا في التوصل إلى نتيجة، وهكذا قرّرت الأطراف المعنية عام ١٩٩٥ التركيز على التفاوض حول بروتوكول "السلامة الحيوية"، وخاصة انتقال الكائنات العضوية المهندسة وراثيا (جينيا) عبر الحدود. وسواء أثبتت هذه الممارسة جدواها أم لا، فإنّه يبدو واضحا أنّها لن تحقّق الكثير للحول دون ضياع الأجناس أو المواطن الطبيعية.

وبالمثل فإنّه رغم أنّ معاهدة مكافحة التصحر أصبحت سارية المفعول بحلول عام ١٩٩٦ فإنّها وضعت أساسا بهدف تشجيع البلدان المانحة على تقديم المساعدات والمعونات إلى البلدان النامية في المناطق الجافة التي تواجه مشاكل تدهور الأراضي. على أنّه بقيت ثمّة حاجة إلى وضع آليات للاعتمادات المالية بصورة رسمية، وتبين أنّه من الصعب إثارة المزيد من الاهتمام لدى الأطراف المانحة.

جدول الأعمال ٢١ : تعزيز التنمية القابلة للاستمرار

Agenda 21: Promoting Sustainable Development

أنشأ مؤتمر ريو عام ١٩٩٢ مؤسّسات عدّة لتعزيز التنفيذ الشامل والمزيد من التطوير لجدول الأعمال ٢١. وكانت أهم هذه المؤسّسات لجنة التنمية القابلة للاستمرار (CSD)، ومرفق البيئة العالمية (GEF)، واللذين يعملان جنبا إلى جنب مع برنامج الأمم المتّحدة للبيئة (UNEP) وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي ، وغيرهما من الهيئات التابعة للمنظمة الدولية. ومن الواضح أنّه لم يكن أحدّ يتوقّع من هذه المؤسّسات أن تتمكّن من تنفيذ جدول الأعمال ٢١ بصورة مباشرة، أو أن تجبر الآخرين على القيام بذلك. ولكن الأمل تمثل في أن تتمكّن تلك المؤسّسات من المساعدة على تحفيز عمليات دولية أو وطنية أوسع أو صياغتها بطريقة مفيدة.

وتتألّف لجنة التنمية القابلة للاستمرار من ممثلين عن ٥٣ دولة، يتمّ انتخابهم لولاية تمتد ثلاث سنوات، بطريقة تضمن تمثيلا جغرافيا متوازنا ومنصفا. وقد بدأت اللجنة عملها عام ١٩٩٣، ودأبت على الاجتماع سنويا منذ ذلك الحين بغية مراجعة مدى التقدم في النواحي المختلفة المتصلة بجدول الأعمال ٢١ ، إلى جانب العديد من الاجتماعات التحضيرية. وقد كانت مشاركة الوزراء في هذه الاجتماعات عنصرا جوهريا يضفي على العملية قدرا من الوزن السياسي يفوق ما كان يتخوف منه البعض. وفضلا عن ذلك فإنّ بوسع المنظمات غير الحكومية أن تشارك في المداولات، الأمر الذي يجعل من كل اجتماع تعقده هيئة التنمية القابلة للاستمرار نوعا من قمة مصغرة للأرض. وقد جعلت الائتلافات التي قامت بين المنظمات البيئية غير الحكومية والدول المتعاطفة معها، من لجنة التنمية القابلة للاستمرار منتدى يمكن أن توضع فيه جداول الأعمال البيئية، وأن تتمّ متابعتها.

وقد استهدفت عمليات لجنة التنمية القابلة للاستمرار تعزيز هذه التنمية بطرق ثلاث. وقد سجل دورها في تعزيز المقاربات المنسقة نحو التنمية القابلة للاستمرار من قبل الوكالات الدولية بعض الإنجازات الحقيقية وإن كانت متواضعة. على أنّ دورها الثاني، المتمثّل في مراجعة التقارير الوطنية حول أوجه التنمية القابلة للاستمرار، قد تكون له أهمية أوسع نطاقا. أمّا عمليات لجنة التنمية القابلة للاستمرار في مجال تحريض الحكومات على مراجعة ممارساتها وإعداد السياسات التي يتمّ إيرادها ضمن التقارير

الوطنية لهذه الحكومات، فهي عمليات ينبغيَ ألا نقلّل من شأنها. يضاف إلى هذا أنّ لجنة التنمية القابلة للاستمرار أتاحت منتدى عاما يمكن أن تطالب فيه الحكومات بتبرير مضامين سياساتها أو تبرير وجود فجوة ما بين هذه المضامين والواقع. وقد ساعد وجود المنظمات غير الحكومية على زيادة هذه العملية.

أمّا الدور الثالث للجنة التنمية القابلة للاستمرار فقد كان متابعة الأعمال غير المنجزة لمؤتمر الأمم المتّحدة حول البيئة والتنمية، وتعزيز إنشاء أنظمة جديدة تتوفر فيها الفرص. ومن أمثلة ذلك أنّه إثر المناقشات التي شهدتها لجنة التنمية القابلة للاستمرار حول موضوع إزالة الأحراج، تمّ تشكيل هيئة من ممثلي الحكومات لمراجعة هذه القضايا. وأدّى هذا عام ١٩٩٦ إلى الاتفاق على الشروع في مفاوضات للتوصل إلى اتفاقية لحماية الغابات: الأمر الذي وفر فرصة ثانية بعد الفشل الذي منيت به الاستعدادات لمؤتمر الأمم المتّحدة حول البيئة والتنمية.

وتمثّل وجه آخر من أوجه متابعة مؤتمر الأمم المتّحدة حول البيئة والتنمية في سلسلة من اجتماعات القمة التي عقدت حول قضايا معينة كالسكان والتنمية (القاهرة ١٩٩٤)، والتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن ١٩٩٥)، ودور المرأة وحقوقها (بكين ١٩٩٥)، والتنمية الحضرية (استانبول ١٩٩٦). وأهمية مثل هذه القمم موضع خلاف، لكنّها قد ساهمت في زيارة الوعي والاهتمام السياسيين، وفي استحداث شبكات دولية من الخبراء المعنيين ، والمنظمات غير الحكومية، وجماعات المواطنين، والسلطات المحلية، والتي يؤمل أن يكون بمقدورها أن تصبح أكثر فاعلية في أنشطتها المحلية. وعلى الرغم من أنّ مرفق البيئة العالمية (GEF) أنشئ في سياق مؤتمر الأمم المتّحدة حول البيئة والتنمية كآلية مالية لتقديم الاعتمادات لتغطية "التكاليف الإضافية المتفق عليها" لتنفيذ اتفاقيتي التغير المناخي والتنوع الحيوي، وبهدف المساهمة في تنفيذ جدول الأعمال ٢١، فقد كان هذا مشروطا بإعادة هيكلة هذه الخدمة للحؤول دون هيمنة البلدان المتقدمة عليه. وقد أنجز ذلك عام ١٩٩٤. إذ تقرّر أن يدير مرفق البيئة العالمية بصيغته الجديدة مجلس تتمثّل فيه مجموعتا الدول النامية والمتقدمة بالتساوي. كما تقرّر أن تؤخذ القرارات بالإجماع، فإذا تعذر ذلك، فبأكثرية **كلّ** من مجموعتي البلدان على حدة. وفضلا عن ذلك فقد أصبح مرفق البيئة العالمية بصيغته الجديدة أكثر شفافية وعرضة للمساءلة من خلال السماح للمنظمات غير الحكومية بإمكانية الاطلاع على وثائقه وحضور اجتماعاته.

الحقل ١٦-٦ : مفاهيم رئيسية في القضايا البيئية الدولية:

ــ وضع جدول الأعمال: هي العمليات المرحلية التي بموجبها تصبح قضية أو مشكلة ما معترفا بها، وتبرز على المسرح السياسي، وتوضع موضع الدراسة والنقاش من قبل الجماعات السياسيّة المختصة، وتدرج على جدول أعمال السياسة الدولية في موقع متقدم بما يكفي لإطلاق عمليات التفاوض واتخاذ القرارات بشأنها.

ــ التحكم الجماعي: هو أنظمة الإدارة أو التحكم غير الهرمية (بمعنى تلك التي تفتقر إلى قوّة مركزية تجبر الآخرين على الطاعة).

ــ النظام البيئي: هو نظام دولي يعالج قضية بيئية.

ــ الجماعات المعرفية: هي جماعات الخبراء التي تتخطّى القوميات والقائمة على قاعدة المعرفة، والتي يجمع فيما بين أفرادها فهم مشترك لقضية أو مشكلة، أو استجابات سياسية مفضلة.

ــ اتفاقية الإطار: وهي اتفاقية دولية تحدد المبادئ والمعايير والأهداف والتنظيمات والإجراءات الخاصة بالتشاور واتخاذ القرارات والمراجعة، كما أنها تتضمّن نصوصا بشأن مراجعة لاحقة مرنة أو تطوير للقواعد والالتزامات.

ــ الممتلكات العالمية المشاعة: وهي الموارد التي يتاح استخدامها للمجتمع الدولي، والتي لا تخضع للسلطة القانونية لأي دولة، كالمحيطات، والجو، وقيعان البحار العميقة ومنطقة القطب الجنوبي.

ــ المؤسّسات الدولية: وهي مجموعات متفق عليها دوليا من المبادئ والمعايير والقواعد والتفاهمات المشتركة والتنظيمات والمشاورات وإجراءات اتخاذ القرارات، والتي تحكم أو تنظم الأنشطة في مجال معين.

ــ التنفيذ: هو وضع القرارات أو السياسات التي يتمّ اعتمادها، موضع التطبيق.

ــ الاستغلال المفرط: هو استغلال مورد ما بطريقة لا يمكن أن تدوم.

ــ التنمية القابلة للاستمرار: وهي التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تلبي احتياجات الحاضر من دون الإساءة إلى قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة؛ كالبرامج التي تحافظ على توازن مناسب ما بين التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة. وهذا المفهوم موضع خلاف على مستوى التطبيق، إذ إن

الجماعات التي لها وجهات نظر سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية متباينة تختلف فيما بينها حول المعنى الدقيق لهذا المفهوم.

ـ مأساة الممتلكات المشاعة: هي الاستغلال المفرط للموارد التي يبقى سبيل الوصول إليها متاحا، وذلك من قبل مستخدمين يجرون "عقلانيا" وراء مصالحهم الفردية.

ـ متخط للقوميات: يتخطّى الحدود القومية؛ بحيث يربط ما بين المجالين الدولي والمحلي. ومن هنا فإنّ العمليات التي تتخطّى القوميات هي عمليات غير حكومية تتجاوز الحدود القومية.

ولا تتجاوز الاعتمادات المالية لمرفق البيئة العالمية مليارات قليلة من الدولارات (تم تخصيص ثلاثة مليارات دولار أمريكي للأعوام ما بين ١٩٩٤ و١٩٩٧) وهو مبلغ زهيد بالمقارنة مع التدفقات النقدية الدولية الهائلة التي تتمّ عبر الصفقات الاقتصادية الاعتيادية، وكذلك بالمقارنة مع الاعتمادات المالية التي يتطلبها تنفيذ التنمية القابلة للاستمرار. على أنّ منحا عديدة صغيرة نسبيا قدمها مرفق البيئة العالمية إلى البلدان النامية وإلى الدول الشيوعية السابقة، قد ساهمت مساهمة كبيرة في إعداد الخطط الوطنية الخاصة بتعزيز الاستدامة والقدرة على الاستمرار. يضاف إلى ذلك أنّه في حالة بلدان كهذه يمكن لاعتمادات مالية متواضعة أن تساهم مساهمة هامة في "بناء القدرات المؤسّساتية" حيث تفتقر هذه البلدان إلى الخبرات أو الموارد المحلية. أمّا تدفّق الاعتمادات المالية المقدمة من مرفق البيئة العالمية لمصلحة المشاريع الكبيرة فقد كان أبطأ بكثير، كما كانت مثل هذه الاعتمادات مصدرا دائما للخلاف ما بين البلدان المتلقية والمانحة.

ولهذا السبب فإنّ المؤسّسات التي أنشأها مؤتمر الأمم المتّحدة حول البيئة والتنمية لتعزيز عملية تنفيذ جدول الأعمال ٢١، كان لها في مجموعها بعض الأهمية المحدودة. ولكن من الواضح أنّها لم تترك سوى تأثير هامشي في العمليات الاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقا، والتي تسيّر أنماط التنمية.

النقاط الرئيسية

- جرى الاتفاق على ثلاث اتفاقيات في مؤتمر ريو تمثّلت أهدافها في الحــد مــن التغير المناخي، والمحافظة على التنوع الحيوي، ومكافحة التصحر. وكانت هذه جميعها عبارة عن اتفاقيات إطار وضعت بغية تطويرها وتعزيزها مع الــزمن. وأصبحت الاتفاقيات الثلاث نافذة المفعول بسرعة، ولكن بحلول عام ١٩٩٦ بدا أنّ عمليات استحداث نظامي التنوع الحيوي والتصحر قد توقفت.
- أظهرت المفاوضات التي جرت بهدف زيادة تطوير معاهدة التغير المناخي، قدر التحديات الضخمة التي تنطوي عليها عملية تأمين استجابة كافية للحــؤول دون حدوث تغير مناخي كبير ينشأ عن الأنشطة البشرية، وكذلك أظهرت مدى تعقيد القضايا المتصلة بتطبيق مبادئ العدل في المفاوضات. على أنّه تمّ تحقيق تقــدم محدود في استحداث نظام التغير المناخي وتطبيقه، ليس أقلّه في استحداث أنظمة للمراجعة بهدف تعزيز أداء بيئي مطوّر.
- كانت المؤسّسات التي أنشئت لتعزيز تنفيذ جدول الأعمال ٢١ عــاملا محرضــا على وضع خطط وطنية للتنمية القابلة للاستمرار، كما أنّها كانت بمثابة منتــدى عام يمكن أن تستعرض فيه الخطط، ويتيح لشبكات الجماعات غيــر الحكوميــة وممثلي الحكومات وأمانات الهيئات والمنظمات الدولية، إضافة إلــى ذلــك، أن يطوروا جداول الأعمال ويؤثروا فيها. على أنّ تــأثيرهم فــي أنمــاط التنميــة بمجموعها كان ضئيلا حتّى الآن.

الخاتمة

برزت القضايا البيئية أواخر القرن العشرين كنقطة مركزية تستقطب الاهتمام والنشاط الدوليين. والكثير من هذه القضايا هي مشاكل دولية أو عالمية تستدعي الاستجابة لها القيام بأنشطة سياسية دولية. وقد تزايد الوعي بمثل هذه القضايا ومدى القلق حيالها بصورة كبيرة منذ أواخر ستينيات القرن العشرين. ومنذ سبعينيات ذلك القرن تمّ استحداث مجموعة واسعة من الاتفاقيات والمؤسّسات والأنظمة الخاصة بالتحكم البيئي

الدولي. وتركّز قسط كبير من النشاط السياسي المتصل بالبيئة على استحداث هذه الأنظمة وتنفيذها، بحيث اشتمل ذلك على مجموعة واسعة من العمليات والأطراف الفاعلة. ورغم أنّ وجهات النظر القائمة في نطاق نظرية العلاقات الدولية تتيح فرصا هامة للتبصر في طبيعة ونتائج مثل هذه الأنشطة فإنّها مع ذلك تفرض تحديات كبيرة جديدة. فهي تثير تساؤلات حول أهمية دور الدول في السياسات البيئية، وحول العلاقة ما بين القوّة والمعرفة، وحول الخط الفاصل ما بين حقلي النشاط "الدولي" و"الداخلي".

وتظهر تجارب التاريخ أنّه ــ إلى جانب الكثير من حالات الفشل ــ جرى استحداث بعض المؤسّسات الفعّالة المعنية بالإدارة الجماعية ــ أو الأنظمة ــ بغية المساعدة على الحيلولة دون تدهور "الممتلكات المشاع العالمية". وفضلا عن ذلك فإنّ هذه الأنظمة الخاصة بالتحكم الدولي لم تعد أنظمة منعزلة تعالج قضايا ضيقة. فهي تشكل مجموعة مترابطة من المؤسّسات التي تحدد أبعاد أنشطة كل الأطراف الفاعلة وتوقعاتها إزاء مجموعة واسعة من الأنشطة. وقد تمثّل التحدّي الأساسي لتسعينيات القرن العشرين، وما سيليها، في صياغة أنماط من التنمية لتعزيز إمكانيات الاستمرار والاستدامة، بما في ذلك المحافظة على التنوع الحيوي والحيلولة دون حدوث التغير المناخي الضار. وتشكّل اتفاقيات مؤتمر الأمم المتّحدة حول البيئة والتنمية إطارا للجهود الدولية الهادفة إلى تعزيز الجهود وتنسيقها لتحقيق ذلك. لكن التحديات هائلة.

الأسئلة

١. كيف أصبحت "البيئة" قضية عالمية أواخر القرن العشرين؟
٢. ما هي أهمية مؤتمر ستوكهولم المنعقد عام ١٩٧٢ بالنسبة للسياسات البيئية الدولية؟
٣. ما المقصود بـ"التنمية القابلة للاستمرار"، ولماذا أصبح هذا المفهوم "المثير للجدل" هاما في السياسات البيئية الدولية؟
٤. كيف تفرض دراسة القضايا البيئية الدولية تحديات معينة على نظرية العلاقات الدولية؟

٥. ما هي الصلة ما بين فكرة "مأساة الممتلكات المشاعة" والمشاكل البيئية العالمية، وما هي المقاربات المتاحة للحيلولة دون الاستغلال المفرط للممتلكات المشاعة العالمية كالبحار المفتوحة، وقيعان البحار العميقة، والجو، ومنطقة القطب الجنوبي؟
٦. "إنّ طبيعة المجتمع الدولي تجعل الفرص المتاحة لاستحداث مؤسّسات جماعية بوسعها معالجة المشاكل البيئية الدولية فرصا ضئيلة". ناقش هذا القول.
٧. ما مدى الفاعلية التي أظهرها حتّى الآن بروتوكول مونتريال لحماية طبقة الأوزون؟
٨. ما هي العوامل التي يمكن أن تساهم في آ- صياغة وب- تنفيذ الأنظمة البيئية الدولية؟ اشرح هذه العوامل مع الإشارة إلى نظام طبقة الأوزون ونظام التغير المناخي.
٩. ما مدى أهمية مؤتمر الأمم المتّحدة حول البيئة والتنمية الذي عقد عام ١٩٩٢ (UNCED)، أو "قمة الأرض") بالنسبة لحماية البيئة وتعزيز التنمية القابلة للاستمرار؟
١٠. ما هي السمات البارزة لاتفاقية "الإطار"؟ اشرح هذه السمات بالإشارة إلى بعض اتفاقيات الإطار القائمة.
١١. كيف صاغت قضايا "الشمال والجنوب" السياسات البيئية الدولية؟
١٢. اشرح تقييمك لأهمية المنظمات غير الحكومية في السياسات البيئية الدولية. كيف يتأثر دورها بوجود المؤسّسات والأنظمة البيئية الدولية؟

مراجع أخرى للقراءة

تتوفّر حاليا كتب جيدة كثيرة حول القضايا البيئية الدولية، وحول البيئة في العلاقات الدولية. وتزودك الكتب التالية بمقدمات جيدة، على الأقل حتّى مرحلة أوائل تسعينيات القرن العشرين.

(eds.) B. Kingsbury و A. Nurrel, The International Politics of the Environment (Oxford: Clarendon Press, 1992)

C. Thomas, The International Politics of the Environment (London: Royal Institute for International Affairs, 1992)
K. Warr و P. Smith (eds.), Global Environmental Issues (London: Hodder and Stoughton, 1991).
C. Thomas (ed.), *Rio: Unravelling the Consequences* (London: Frank Cass, 1994)
The Environment in International Relations (London: Routledge, 1996)
M. Imber و J. Vogler (eds.), *Environmental Governance:* L. C. Hempel, *The Global Challenge* (Washington D. C.; Island Press, 1996).
A. Weale, *The New Politics of Pollution* (Manchester: Manchester University Press, 1992).

ويعرض هذا الكتاب مناقشة واضحة ومثيرة لقضايا ومواضيع في السياسة البيئية بصورة عامة، بما في ذلك بعض النقاش حول البعد الدولي بالتحديد.

وهناك عدد من المجلات الدورية والكتب السنوية التي تتميّز بقيمة خاصة في هذا السياق. ومن الأمثلة على ذلك مجلّة (البيئة Environment) التي تصدرها في واشنطن العاصمة (Heldref Publications)، وهي مجلة شهرية تنشر مناقشات مستفيضة، لكنّها سلسة، حول قضايا بيئية عالمية معاصرة (تأتي في مفهومها العام مشابهة لما أوجزناه آنفا في هذا الفصل). أمّا الكتب السنوية فتشمل:

State of the World,

الذي يصدره معهد:

World Watch Institute (London: Earthscan)

وكتاب: Green Globe Yearbook,

الذي يصدره معهد:

Frialtj of Nansen Institute (Oxford: Oxford University Press)

وكتاب: Verification: Arms Control and the Environment,

الذي يصدره معهد: VERTIC (Oxford: Westview Press)

أمّا فيما يخص استحداث المؤسّسات البيئية الدولية ومدى فعاليتها فإنّ كتاب:

O. Young, International Governance: Protecting the Environment in a Stateless Society. (London: Cornwall University Press, 1995)

وكذلك كتاب:

M.Levy و R.O.Keohane و P.M.Haas (eds.), Institutions for the Earth: Sources of Effective International Environmental Action. (London: MIT Press, 1993)،

يقدمان دراسات تجريبية جيدة تتركز على الموضوع نفسه. وقد اهتم عدد كبير من أفضل الأعمال التي تناولت هذا الموضوع وأبعدها أثرا، بقضايا أو أنظمة معينة. ومن الأمثلة على ذلك أن كتاب (R. E. Benedick) الذي يحمل عنوان:

Ozone Diplomacy: New Dimensions in Safeguarding the Planet, (London: Harvard University Press, 1991)،

يستعرض، بقلم عارف ببواطن الأمور، تفاصيل جديرة بالقراءة للمفاوضات الدولية التي جرت للتوصل إلى بروتوكول مونتريال. أما التطور الذي طرأ لاحقا على نظام الأوزون فهو قيد الدرس في:

I. Rowlands, The Politics of Global Atmospheric Change (Manchester: Manchester University Press, 1995)

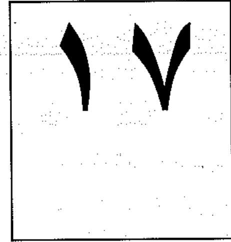
وكذلك في كتاب المؤلفين E. Parson و O. Greene الذي يحمل عنوان:

The Complex Chemistry of Ozone Agreements, Environment, 37: 2 (1995), 16-20, 35-43.

ويورد Grubb *et. al.* (1993) موجزا ودراسة بوضوح لاتفاقيات مؤتمر الأمم المتّحدة حول البيئة والتنمية. راجع أيضا الكتاب الذي وضعه: D. Victor و K. Raustiala و G. Solnikof (eds.)

تحت عنوان:

The Effectiveness of International Environmental Agreements (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1997).١٧



انتشار (الأسلحة) النوويّة
Nuclear Proliferation

داريل هوليت

(Darryl Howlett)

- مقدمة
- طبيعة الأسلحة النوويّة وآثارها
- انتشار التكنولوجيا الخاصة بالأسلحة النوويّة والصواريخ البالستية في العالم
- مشكلة تحديد الدوافع وقدرات الأسلحة النوويّة
- هل سيكون ازدياد الأسلحة النوويّة أمرا أفضل أم أسوأ؟
- نشأة وتطور النظام العالمي لمنع انتشار (الأسلحة) النوويّة
- الخاتمة

دليل القارئ

يحدّد هذا الفصل العوامل التي جعلت الانتشار النووي ظاهرة عالمية منذ عام ١٩٤٥. لقد غيّرت طبيعة الأسلحة النوويّة على مدى هذه الفترة العلاقات العسكريّة والسياسية، في حين كان من شأن انتشار التكنولوجيا الخاصة بالأسلحة النوويّة والصواريخ البالستية عالميا أن أصبح المزيد من الدول قادرا على تصنيع السلاح النووي بل وإطلاقه لمسافات لا يستهان بها أيضا.

كما يكشف هذا الفصل النقاب عن التعقيدات المرتبطة بعولمة قضية الانتشار النووي. إذ إنّ هناك صعوبات في تحديد دوافع حيازة الأسلحة النوويّة ومن ثمّ تحديد القدرات التي يمكن بناؤها إثر ذلك. وقد ازداد هذا التعقيد حدّة نتيجة بروز أسباب جديدة للقلق من هذا الانتشار، مثل تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وتهريب الوسائط والمواد النوويّة. وممّا أضاف إلى الأمر بعدا جديدا وجود أولئك الذين يردّون بالقول: إنّ الانتشار النووي ليس أمرا سيئا بالنظر إلى أنّ انتشار الأسلحة النوويّة قد يحدث استقرارا في حالات الصراع الإقليمية.

وهذا يتناقض مع وجهة النظر التقليدية القائلة: إنّ ازدياد الانتشار النووي يحتمل أن يزيد من حال عدم الاستقرار فيما بين الدول، الأمر الذي يضاعف احتمال نشوب حرب نووية. ولهذا السبب فقد انصبّت الجهود مبدئيا على الإجراءات المتخذة للحؤول دون انتشار الأسلحة النوويّة، والتي عرفت بمجملها بالنظام العالمي لمنع الانتشار النووي.

مقدمة

تمثّل قضية الانتشار النووي أحدّ الأمثلة التوضيحية الأكثر جلاء على عولمة السياسة العالمية. ذلك أنّ ظهور الأسلحة النوويّة وقدرتها غير المسبوقة على إحلال الدمار عبر الحدود الوطنية قد غيرا واقع كوكبنا. وعلى الرغم من أنّ عدد الدول التي عرف عنها امتلاكها للأسلحة النوويّة ولوسائل إطلاقها لمسافات كبيرة لا يزيد على الخمس، فإنّ دولا عديدة أخرى لديها القدرة على بناء الوسائط النوويّة خلال مدّة قصيرة وإطلاقها، إذا دعت الضرورة، بوسائل تزداد تعقيدا وتقدما يوما بعد يوم. وقد غيّرت هذه

التطورات من حال السياسة العالمية بصورة جذرية منذ عام ١٩٤٥، وأوجدت وضعا أصبح معه الترابط النووي الاستراتيجي اليوم إحدى حقائق حياتنا.

ولا شكّ في أنّ مشاعر القلق حيال انتشار الأسلحة النوويّة قد أصبحت تحتلّ موقعا متزايد الأهمية على جدول الأعمال العالمي منذ نهاية الحرب الباردة، ومع ذلك فإنّ الكثير من العوامل التي جعلت منها قضية عالمية كانت قائمة لعقود عدّة. ذلك أنّ معرفتنا بالآثار التدميرية الهائلة للأسلحة النوويّة على البشر، مثلا، تعود إلى خمسة عقود خلت حين جرى قصف كل من هيروشيما وناكازاكي أواخر الحرب العالمية الثانية.

وبالمثل، فإنّ الانفجار الذي أعطب مفاعل تشيرنوبل لتوليد الطاقة بالوقود النووي للأغراض المدنية في تشيرنوبيل في الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٨٦، كشف النقاب عن الآثار المدمرة للإشعاع النووي، وكذلك قدرته على إلحاق الضرر طويل المدى عبر الحدود عندما تحمله الريح الجارية. ولعلّ الأمر الذي لا يقل أهمية عن ذلك هو أنّه في العام ١٩٤٥ كانت الولايات المتّحدة الأمريكية وحدها تمتلك القدرة على تصنيع السلاح النووي، والاحتفاظ بسيطرتها على كل وسائط التكنولوجيا النوويّة.

أمّا اليوم فإنّ دولا عديدة قد حازت القدرة على تركيب وسائط نووية أولية على الأقل، إمّا كمحصلة مباشرة لبرنامج مخصص للتسلح النووي، أو نتيجة لانتشار التكنولوجيا النوويّة على مستوى العالم. كما أدّى انتشار مماثل لتكنولوجيا الصواريخ البالستية إلى وضع لم تعد معه القدرة على إطلاق الأسلحة النوويّة عبر الحدود الوطنية حكرا على القلة.

كما أنّ التطورات الناجمة عن تفكك الاتحاد السوفيتي السابق قد أثارت مشاكل غير مسبوقة فيما يخص الانتشار النووي. ذلك أنّها كانت الحالة الأولى، وهي الوحيدة حتّى الآن، التي ينفرط فيها عقد دولة عرف عنها امتلاكها للسلاح النووي. وكان لهذا الحدث، ولربما أكثر من أي حدث آخر، الدور الأكبر في إثارة ملف الانتشار النووي كقضية رئيسية في جدول أعمال ما بعد الحرب الباردة.

وقد كانت إحدى المناقشات التي أثارت جدلا لا يستهان به منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين هي فرضية تؤكّد أنّ الانتشار التدريجي للأسلحة النوويّة في دول أخرى ينبغي أن يقابل بالترحاب بدلا من مشاعر التخوف. وتستند هذه النظرية إلى فرضية مفادها أنّه تماما كما سبق للردع النووي أن حافظ على الاستقرار ما بين الشرق والغرب

خلال مرحلة الحرب الباردة، فإنّ باستطاعة هذا الردع أن يحدث أسباب استقرار مشابهة في حالات صراع أخرى. على أنّ هذا الافتراض لم يلق قبولا واسعا، بالنظر إلى أنّ الحكمة التقليدية كانت، وما زالت، ترى أنّ وجود المزيد من السلاح النووي أمر أسوأ، وليس أفضل، وأنّ اتخاذ إجراءات لمنع الانتشار النووي يمثل خير سبيل للمضي نحو الأمام.

وقد عرفت الجهود المبذولة لمنع انتشار الأسلحة النوويّة منذ عام ١٩٤٥ بالنظام العالمي لمنع الانتشار النووي. ويتألف هذا النظام من شبكة متكاملة من معاهدات الحد من إنتاج الأسلحة ونزع السلاح، وغير ذلك من ترتيبات تحديد المعايير، والتي تؤمّن اليوم إطارا شاملا لسلوك الدول والمنظمات الدولية والأطراف الفاعلة الأخرى في المجال النووي. ولهذا السبب فإنّ منع الانتشار النووي سوف يعتمد في المستقبل على قدرة النظام العالمي لمنع الانتشار النووي على التعامل بصورة فعّالة مع حجم الطلبات على السلاح النووي التي يحتمل أن تبرز فجأة.

طبيعة الأسلحة النوويّة وآثارها

The Nature of Nuclear Weapons and their Effects

الأساس التقني للأسلحة النوويّة

The Technical Basis of Nuclear Weapons

لا بدّ لأي دولة تسعى إلى حيازة الأسلحة النوويّة من الحصول على المواد الأساسية الضرورية لتركيب هذه الأسلحة. والعمليات المرحلية التي ينطوي عليها الأمر بالغة التعقيد، وهي تتطلّب مجموعة واسعة من المهارات العلمية والتقنية.

الحقل ١٧-١ :　الوسائط النوويّة
المفاعلات النوويّة يحتوي المفاعل النووي على قلب من المادة القابلة للانشطار (هي الوقود) يتمّ داخله إنتاج الطاقة من خلال التّحكّم في تفاعل متسلسل منضبط. وتختلف المادة الانشطارية المستخدمة وفقا لطراز المفاعل، لكنّها يمكن أن تكون اليورانيوم الطبيعي (الذي يحوي ما نسبته ٠,٧% من اليورانيوم U-235 القابل للانشطار) أو اليورانيوم

المخصّب بهدف زيادة نسبة U-235 فيه إلى نحو ٣%. كما تشتمل المفاعلات النوويّة على ثلاثة أجزاء أخرى هي: وسيلة لضبط التفاعل المتسلسل مثل: قضبان التحكم التي تستخدم في امتصاص النيوترونات؛ ومهدئ يحيط بالقلب القابل للانشطار، ويستخدم للحفاظ على التفاعل المتسلسل من خلال إبطاء حركة النيوترونات الأسرع بحيث تستطيع هذه النيوترونات أن تصطدم بالنواة بسهولة أكبر، وتطلق بالتالي عملية الانشطار النووي؛ وأخيرا وسيلة لتصريف الحرارة التي ينتجها داخل قلب المفاعل هذا التفاعل المتسلسل الذي يمكن أن يطلق أيضا البخار اللازم لدفع العنفات وتوليد الكهرباء.

وقد استحدثت المفاعلات النوويّة لغايات رئيسية أربع، هي:

١. تأمين الكهرباء لغايات مدنية.
٢. لاستخدامها كوحدات دفع في سفن الأساطيل وخاصة الغواصات.
٣. لعمليات اختبار المواد، واستخدامات الأبحاث والتجارب.
٤. لإنتاج البلوتونيوم اللازم للقنابل الحربية.

توجد حاليا خمسة طرازات مختلفة من المفاعلات النوويّة هي:

١. المفاعلات العاملة بالماء الخفيف (LWRs) وهذه تستخدم الماء العادي كمهدئ ومبرّد معا، وهذا الطراز هو الأوسع انتشارا في العالم.
٢. المفاعلات العاملة بالماء الثقيل (HWRs) و تستخدم المفاعلات من هذا الطراز، كما يوحي اسمها، الماء الثقيل كمهدئ ومبرّد، وهو أيضا الطراز المستخدم في الولايات المتّحدة في إنتاج البلوتونيوم اللازم لأغراض التسلح.
٣. المفاعلات المبرّدة بالغاز (GCRs) أو (MAGNOX) وهذه تهدّأ السرعة فيها بواسطة الغرافيت، وتبرد بواسطة غاز ثاني أوكسيد الكربون، ويمكن تشغيلها على وقود اليورانيوم الطبيعي الذي يوضع ضمن كسوة تدعى MAGNOX (وهي أوكسيد المغنيزيوم).
٤. مفاعلات الغاز عالية الحرارة (HTGRs) ويبرّد هذا الطراز بغاز الهيليوم، وتهدّأ سرعته بواسطة الغرافيت، وهو يعمل على وقود اليورانيوم عالي التخصيب (يتم تخصيب اليورانيوم حتّى نسبة ٩٣% من اليورانيوم U-235).
٥. المفاعلات المولّدة السريعة (FBRs) ولهذا الطراز من المفاعلات قلب من اليورانيوم أو البلوتونيوم عالي التخصيب، وهو ينتج من المادة الانشطارية أكثر

ممّا يستهلك منها (ومن هنا كان اسمه المفاعل المولّد) وهـو يعمـل مـن دون مهدئ، وله مبرّد على شكل معدن سائل عادة كالصوديوم.

تكنولوجيا التخصيب

لا بدّ من تخصيب اليورانيوم إذا ما أريد استخدامه في طرازات معينة من المفاعلات وفي تصنيع الأسلحة. وهذا يعني أنّ تركيز اليورانيوم U-235 القابل للانشطار يجب أن يضاعف بوسائل فيزيائية، وليس بوسائل كيمياوية، قبل أن يكون بالإمكان تصنيعه على شكل وقود.

وثمّة ستة أشكال من التكنولوجيا لزيادة تركيز (تخصيب) اليورانيوم U-235 وهي:

١. الانتشار الغازي - ويتمّ تحويل اليورانيوم في هذه الطريقة إلى غاز، ومن ثمّ ينتشر عبر أنبوب من معدن النيكل ذي مسام (على شكل شلال) الأمر الـذي يجعـل جزئيات غاز اليورانيوم U-235 الأخف وزنا تمرّ عبر المسام بسرعة أكبر من جزئيات اليورانيوم U-235 الأثقل وزنا.

٢. الفصل الغازي بالقوّة الطاردة، وتستخدم هذه العملية القوى الطـاردة (النابـذة) حيث يمرر غاز سادس فلوريد اليورانيوم عبر أسـطوانات عـدّة (أو نابـذات) سريعة الدوران.

٣. فوهة بيكر أو الفصل التحريكي الهوائي، وهذا يتطلّب ضغط مزيج مـن غـاز سادس فلوريد اليورانيوم ومعه إما الهيدروجين أو الهيليوم عبر فوّهة تنتج قوى طاردة لفصل اليورانيوم U-235 عن اليورانيوم U-238.

٤. التخصيب بأشعة الليزر ـــ وهذه تستخدم أشعة الليزر لفصل اليورانيوم U-235 عن اليورانيوم U-238 وهي أحدث التقنيات التي يجري استحداثها.

٥. الفصل بالنظائر الكهرومغناطيسية (EMIs) ويستخدم هذا الأسلوب حزمـة ذات تيار عال من الأيونات منخفضة الطاقة، ويسمح لهذه الأيونات بالمرور عبر حقل مغناطيسي يتمّ إحداثه باستخدام قطع مغناطيسية-كهربائية عملاقة، وهذا يجعـل نظائر اليورانيوم الأخف وزنا تنفصل عن النظائر الثقيلة.

٦. الفصل الكيميائي ـــ ويستغلّ هذا الشكل من أشكال التخصيب الحقيقة العلمية بأنّ نوعي نظائر اليورانيوم الاثنين يجتازان الحواجز الكيمياوية بنسب متباينة نظرا

لاختلاف كتلتيهما.

تكنولوجيا إعادة المعالجة

تفصل وسائط إعادة المعالجة، وبوسائل كيمياوية، البلوتونيوم عن المنتجات الأخرى القابلة للانشطار التي توجد في الوقود المستنفد الذي يطرحه المفاعل.

تستمد الأسلحة النوويّة طاقتها إمّا من انقسام الذرات (وهي تعرف هنا بأسلحة الانشطار النووي) أو من اتحادها (فيما يسمى الأسلحة النوويّة ـ الحرارية أو أسلحة التحام النوى الذرية). والذرّات ذات الكتلة الكبيرة كاليورانيوم والبلوتونيوم (المواد الانشطارية) هي وحدها القادرة على الانقسام، في حين أنّ الالتحام لا يمكن أن يحدث إلا في الذرات الصغيرة جدّا كالهيدروجين (الديوتريوم المعروف بالهيدروجين الثقيل، وكذلك الترتيوم). ويعمل السلاح الانشطاري من خلال إطلاق تفاعل نووي من دون سيطرة يؤدّي عمليا إلى شطر الذرات.

أمّا سلاح الالتحام الذري فهو أساسا سلاح انشطاري أضيفت إليه مرحلة ثانية هي مرحلة الالتحام الذري، وتنتج عملية التحام النوى الذرية هنا من ضغط وتسخين ذرات الهيدروجين بواسطة أداة الإنشطار الأولي.

الحقل ١٧-٢ : تكنولوجيا الأسلحة النوويّة

يتطلّب الحصول على المادتين الانشطاريتين اللتين نحتاج إليهما لتركيب السلاح النووي إجراء عمليات مرحلية منفصلة. فاليورانيوم موجود في الطبيعة، وهو مؤلف من ٩٩,٣% من اليورانيوم ٢٣٨ (والذي نرمز إليه بـ U-238)، و ٠,٧% من اليورانيوم ٢٣٥ (والذي نرمز إليه بـU-235). والشكل النظائري الأخير (حيث U-235 له الخصائص الكيمياوية نفسها التي يتميز بها U-238، لكن له وزنا ذريا مختلفا) هو الذي يستعمل في السلاح النووي. و يتطلّب ذلك زيادة كمية اليورانيوم U-235 الموجودة ضمن كمية من اليورانيوم الطبيعي إلى مرتبة الأسلحة، وذلك من خلال عملية مرحلية تدعى التخصيب، وبحيث تصل نسبته في العينة إلى ٩٠% أو أكثر. وعندما يتمّ تجميع كمية من اليورانيوم U-235 من مرتبة الأسلحة تكفي لتأمين الكتلة الحرجة، وهي التي

تحددها الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) بــ٢٥ كيلوغراما ــ رغم أنّ الكمية يمكن أن تكون أقل من ذلك ــ عندها يكون هناك من المادة االانشطارية ما يكفي لتركيب سلاح نووي واحد.

أمّا البلوتونيوم فلا يظهر بصورة طبيعية، بل هو بالأحرى أحد المنتجات النهائية لعملية معالجة اليورانيوم الطبيعي، أو اليورانيوم المخصّب قليلا جدّا (٢-٣%) بالطاقة المشعة ضمن مفاعل نووي. ومن هنا فإنّ البلوتونيوم (Pu-239) هو محصلة عملية تفاعل نووي تتم تحت السيطرة. ولأنّ البلوتونيوم يختلف كيمياويا عن اليورانيوم، لذا يمكن فصل المادتين من خلال عملية تدعى إعادة المعالجة. وعندما يتمّ فصله يعتبر البلوتونيوم مادة انشطارية فعّالة جدّا لأنّ كتلتها الحرجة أصغر من الكتلة الحرجة لليورانيوم U-235، ولا يتطلب الأمر أكثر من ٦ إلى ٨ كغ منها لصنع سلاح نووي واحد.

آثار الأسلحة النوويّة Nuclear Weapons Effects

للأسلحة النوويّة آثار هائلة. ولهذا السبب فإنّ "لجنة الأمم المتّحدة للأسلحة التقليدية" أدخلت عام ١٩٤٨ فئة جديدة عرفت بأسلحة الدمار الشامل للتمييز بينها وبين الأشكال التقليدية للأسلحة. وتضمّ هذه الفئة أسلحة التفجير الذرية، وأسلحة المواد المشعة، وأسلحة المواد الكيمياوية والبيولوجية المميتة، وأي أسلحة تستحدث في المستقبل وتحمل مواصفات تشبه في أثرها التدميري مواصفات القنبلة الذرية أو أي من الأسلحة الوارد ذكرها أعلاه.

تطلق الأسلحة النوويّة طاقتها بأشكال متميزة ثلاثة: الانفجار العنيف؛ الحرارة أو الإشعاع الحراري؛ والإشعاع النووي. وكلّ من هذه الأشكال يمكن أن يؤدّي إلى إلحاق أضرار واسعة النطاق بساكني المناطق المستهدفة من البشر. وينطلق إدراكنا لهذه الآثار ممّا خلّفه السلاحان اللذان ألقيا على مدينتي هيروشيما وناكازاكي عام ١٩٤٥، وتبقى هذه المرة الوحيدة التي استعملت فيها الأسلحة النوويّة. على أنّ من المعروف أيضا أنّ السلاحين اللذين دمّرا هاتين المدينتين اليابانيتين كانا صغيرين نسبيا بالمقارنة مع قوى التدمير التي ولّدها اختبار أسلحة نووية ــ حرارية عرفت بعدهما. وتقدر قوّة أكبر سلاح تمّت تجربته من هذا النوع بــ٥٨ ميغا طن (أي ٥٨ مليون طن من مادة تي. إن. تي)، وقد أنتج الاتحاد السوفيتي هذا السلاح عندما كانت الحرب الباردة في أوجّها.

كما ثبتت الآثار واسعة النطاق للإشعاع النووي عندما أطاح انفجار كبير حدث عند الساعة الواحدة والدقيقة الثالثة والعشرين من صباح ٢٦ ابريل عام ١٩٨٦ بسقف مبنى وحدة الطاقة رقم (٤) في مجمع تشيرنوبيل النووي في الاتحاد السوفيتي السابق. وكان من شأن الدمار الذي خلّفه هذا الانفجار أن هزّ العالم. وفي حين أنّ شجاعة أولئك الذين عالجوا الآثار الفورية حالت دون وقوع حادث نووي أخطر بكثير، فقد بقيت العواقب على المدى الطويل بالغة الأثر. إذ حملت الرياح الجارية الإشعاع النووي عبر الحدود الوطنية لبلدان عديدة، الأمر الذي استدعى ضرورة القضاء على أعداد كبيرة من الحيوانات المصابة بالإشعاع، وأدّى إلى معاناة أناس كانوا على بعد مسافات طويلة خارج منطقة الانفجار الأولي، من درجات متباينة من الأمراض التي يسببها الإشعاع.

انتشار التكنولوجيا الخاصة بالأسلحة النوويّة والصواريخ البالستية في العالم

The Global Diffusion of Nuclear and Ballistic Missile Technology

انتشار التكنولوجيا النوويّة

The spread of Nuclear Technology

أخذت التكنولوجيا النوويّة الخاصة بالاستخدامات المدنية والعسكرية بالانتشار على مستوى العالم منذ عام ١٩٤٥. وكانت الولايات المتّحدة ذلك العام هي وحدها التي تمتلك القدرة التكنولوجية على تصنيع سلاح نووي. وما إن حلّ عام ١٩٦٤ حتّى كانت أربع دول أخرى قد اجتازت عتبة الأسلحة النوويّة، وكان ذلك حدثا يفهم منه تقليديا اختبار أداة متفجرة نووية. وهذه الدول هي الاتحاد السوفيتي السابق (١٩٤٩)، المملكة المتّحدة (١٩٥٢)، فرنسا (١٩٦٠)؛ وجمهورية الصين الشعبية (١٩٦٤).

وقد جاء في تعريف هذه الدول الخمس جميعا في معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة (NPT) أنّها دول ذات أسلحة نووية، بمعنى أنّ كلا منها هي دولة "قامت بتصنيع وتفجير سلاح نووي، أو أداة تفجير نووي أخرى قبل تاريخ الأول من شهر يناير ١٩٦٧". ورغم أنّه لم تعترف أي دولة أخرى رسميا بأنّها قامت بتفجير سلاح نووي منذ أول تفجير أجرته الصين، فإنّ دولا عدّة قد اكتسبت القدرة التقنية على بناء مثل هذا السلاح، كما أنّ واحدة منها على الأقل قد قامت بتفجير أداة متفجرة نووية.

كما طرأ تغير على بنية سوق الاتجار بالمواد النوويّة المستعملة للأغراض المدنية. ذلك أنّ الولايات المتّحدة بقيت لسنوات عديدة بعد الحرب العالمية الثانية المورّد النووي الأول. ولكن بحلول سبعينيات القرن العشرين تعرّض مركزها هذا للتحدي من قبل المورّدين النووين الأوربيين كفرنسا وألمانيا أولا، ثمّ من قبل اليابان. وثمّة اليوم مورّدون نوويون عديدون، هذا إلى جانب مورّدين كثيرين ناشئين الآن، مثل جنوب افريقيا والجمهوريات التي برزت إثر تفكك الاتحاد السوفيتي السابق.

ومع كثرة عدد المورّدين النوويين، وبروز ما يشير إلى أنّ الانكماش في سوق الطاقة النوويّة يتجه نحو الاستمرار على مدى المستقبل المنظور، هناك قلق من احتمال التخلي عن الخطوط العامة الموضوعة لتجارة المواد النوويّة على المستوى الدولي، ومن أنّ انتشار الأسلحة النوويّة بالتالي سيكون أمرا أسهل. وعلى الرغم من أنّ مشاعر القلق هذه في معظمها تبقى من دون مبررات، كما أوردنا في تفسيرات لاحقة، فإنّ الخلافات حول النوايا النوويّة لدولة ما يمكن أن تسبب نزاعا بين الأطراف المورّدة.

التقدم المطّرد في طرق إطلاق الأسلحة النوويّة إلى أهدافها

The Increasing Sophistication of Nuclear Delivery

خلال خمسينيات القرن العشرين كان استخدام الأسلحة النوويّة يتطلّب طائرات قاذفة كبيرة مصمّمة خصيصا لحمل هذه الأسلحة إلى موقع هدفها. ولكن مع تقدم تكنولوجيا تصنيع الصواريخ البالستية، وكذلك ازدياد إمكانية تركيب معدات حربية نووية خفيفة الوزن وصغيرة الحجم بما يكفي لتحميلها على هذه الصواريخ، فقد أصبح احتمال إطلاق الأسلحة النوويّة إلى أهدافها بواسطة صواريخ بالستية احتمالا ممكنا وعمليا.

تمثل الصواريخ البالستية بالتالي أكثر وسائل إطلاق الأسلحة النوويّة نحو أهدافها تقدما، وقد كانت هذه الصواريخ يوما حكرا على عدد قليل من الدول المتقدمة تكنولوجيا. ولكن، تماما كما أضحى انتشار التكنولوجيا النوويّة ظاهرة عالمية، كذلك أصبحت تقنيات تصنيع الصاروخ البالستي أمرا شائعا ومألوفا. واليوم تمتلك دول عديدة قدرات إطلاق فضائية أو برامج لبناء صواريخ بالستية هي قيد التطوير. فإذا تمّ الربط بين هذه البرامج من جهة وإطلاق المعدات الحربية النوويّة نحو أهدافها من جهة أخرى عندئذ سوف تمتلك

دول أخرى القدرة على إصابة أهداف تقع على مسافات أكبر بكثير، ما يعني ضمنا أيضا توسيع نطاق الصدام الاستراتيجي المحتمل فيما بينها.

النقاط الرئيسية

- إنّ طبيعة الأسلحة النوويّة وانتشار إمكانيات تصنيعها حول العالم منذ عام ١٩٤٥ تجعل قضية الانتشار النووي مثالا توضيحيا جيدا على عولمة السياسة العالمية.
- لقد أدّت نهاية الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق، إلى ظهور مشاكل جديدة تتعلّق بالانتشار النووي.
- وبرزت مناظرة مثيرة للجدل حول مزايا ومساوئ استمرار انتشار الأسلحة النوويّة.
- تعرف مجموعة الإجراءات المتخذة لمنع انتشار الأسلحة النوويّة بالنظام العالمي لمنع الانتشار النووي.
- أحد العناصر الرئيسية لعملية الانتشار النووي هو حيازة التقنيات الأساسية اللازمة لإنتاج المواد القابلة للانشطار بغية تركيب سلاح نووي انشطاري أو التحامي (أي حراري ــ نووي).
- للأسلحة النوويّة آثارها الضخمة التي تتجلّى في الانفجار العنيف العاصف، والحرارة، والإشعاع النووي.
- أدّى انتشار التكنولوجيا النوويّة المستخدمة للأغراض المدنية والعسكرية منذ عام ١٩٤٥ وحتّى الآن إلى حيازة دول متعددة، بخلاف الدول الخمس التي عرفت بامتلاكها القدرة التسليحية النوويّة، إمكانيات إنتاج الأسلحة النوويّة خلال فترة قصيرة نسبيا، هذا إن لم تكن قد قامت بذلك فعلا.
- وخلال تلك الفترة طرأ أيضا تغير على بنية سوق الاتجار بالمواد النوويّة المخصصة للأغراض المدنية، الأمر الذي أثار مخاوف من احتمال حدوث انتشار نووي بسبب ما نشهده الآن من تزايد عدد المورّدين النوويين من حولنا.

- كما أنّ انتشار تكنولوجيا الفضاء والصواريخ البالستية قد أدّى إلى نشوء حالة أصبحت معها دول عديدة تمتلك القدرة على إطلاق أسلحتها النوويّة عبر مسافات طويلة للغاية.

مشكلة تحديد الدوافع وقدرات الأسلحة النوويّة

The Problem of Determining Motivations and Nuclear Weapon Capability

الدوافع ومراحل عملية الامتلاك

Motivation and Acquisition Processes

على مدى زمن طويل من الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية كان نمط اقتناء السلاح النووي الذي أرسته الدول الخمس التي عرفت بامتلاكها للسلاح النووي، يعتبر النمط الأقرب إلى احتمال المحاكاة والتقليد من قبل أي دولة تخترق مستقبلا الحظر المفروض على انتشار الأسلحة النوويّة. وتوجّه التحليل التقليدي للجوانب المتصلة بدوافع امتلاك الأسلحة النوويّة بالتالي نحو التركيز على الأساس المنطقي، الاستراتيجي أو السياسي، الذي دفع الولايات المتّحدة أولا، ومن ثمّ الاتحاد السوفيتي والمملكة المتّحدة وفرنسا والصين نحو السعي إلى امتلاك السلاح النووي. فقد ركّز **الدافع الاستراتيجي** على الدور الذي لعبته الأسلحة النوويّة في سياق الحرب العالمية الثانية وما أعقبها مباشرة وذلك حين اعتبرت أسلحة لخوض الحرب وكسبها. وتحول الاهتمام بعد ذلك إلى الدور الذي لعبته هذه الأسلحة في مجال الردع، ما أدّى إلى الافتراض بأنّ أحد الدوافع الرئيسية لامتلاك هذه الأسلحة هو ردع الدول النوويّة الأخرى. وإلى جانب هذه الدوافع الاستراتيجية كانت للمزايا السياسيّة التي تحققها الأسلحة النوويّة لتلك الدول من خلال تصنيعها أهميتها ودلالتها: فقد كانت الأسلحة النوويّة تعتبر أحدث أشكال التسلح، وكان يقدم للقيّمين عليها، وبفضل براعتهم التكنولوجية الفائقة، تلقائيًا "مقعد حول الطاولة الرئيسية الخاصة بتداول الشؤون الدولية".

كما انطوى التحليل التقليدي لمسألة امتلاك الأسلحة النوويّة ضمنا على شكل من أشكال **الحتمية التكنولوجية** القائلة إنّ الدول التي تسعى لامتلاك قدرة التّسلّح النووي سوف تسير على خطى الدول النوويّة الخمس. وهكذا نرى أنّ أي دولة نووية جديدة

سوف تقوم بتطوير وسائط عسكرية نووية مخصصة لهذا الغرض، وتجري تجربة نووية علنية، ثمّ تنتج مخزونا من هذه الأسلحة، وأخيرا تقتني وسيلة فعّالة لتوجيه وإطلاق هذه الأسلحة إلى أهدافها. وفي حين لا يزال هذا التفسير لعملية الامتلاك وللدوافع المباشرة في مشروع برنامج للتسلح النووي صالحا، فإنّ فهمنا للقوى المحركة لعملية الانتشار النووي قد أصبح أكثر تعقيدا.

لقد ازدادت الآن صعوبة تفسير ظاهرة الانتشار النووي من خلال اللجوء إلى متغيّر وحيد. فقد أضحى من الضروري بصورة متزايدة دراسة مجموعة من المتغيرات التي يمكن أن يكون لها أثرها في قرارات الانتشار النووي. وتشمل هذه متغيرات من قبيل: القوى المحركة (الديناميات) التكنولوجية، أي: الفكرة القائلة: إنّ وجود التكنولوجيا النوويّة، وكذلك وجود كادر من العلماء النوويين المدربين، يشجع بحد ذاته على حيازة القدرة النوويّة؛ الضرورات الداخلية، أي: الفكرة القائلة: إنّ الأحداث السياسيّة الداخلية قد تجبر دولة ما على التوجه نحو الأسلحة النوويّة؛ المساومات الدبلوماسية، أي القول إنّ حيازة القدرة النوويّة يمكن أن يستخدم للتأثير في الحلفاء والأعداء المحتملين على السواء، أو مساومتهم سياسيا؛ منع التدخل، بمعنى أنّ القدرات النوويّة يمكن أن تردع أو تمنع الدول الأخرى من التدخل.

وأخيراً العوامل الاقتصادية، وهي أنّ مجرد امتلاك الأسلحة النوويّة يمكّن الدولة من انتزاع تنازلات اقتصادية كجزء من عملية مساومة سياسية.

وهناك سمة أخرى للغز الانتشار النووي بحاجة إلى التفسير؛ ألا وهي الدافع الذي يجعل دولة ما **تتخلّى** عن خيار السلاح النووي (Mitchell Reiss 1995). وتدحض هذه السمة حجّة الحتمية التكنولوجية القائلة إنّ الدولة، ما إن تمتلك القدرة على تصنيع الأسلحة النوويّة، حتّى تقوم بذلك (أي **تتخلّى** عن تصنيعها) بصورة تلقائية. وقد تمّ تحديد عدد من العوامل لتفسير قرار دولة ما بتجنب اقتناء الأسلحة النوويّة، منها: تغير في الظروف الاستراتيجية من قبيل تشكيل تحالف، أو إعادة التفاوض بشأن مثل هذا التحالف، مع دولة تمتلك السلاح النووي؛ أو مواجهة صعوبات تقنية في عملية بناء سلاح نووي؛ أو إدراك أنّ امتلاك الأسلحة النوويّة قد يزيد من احتمالات تعرضها للهجوم بدل أن يقلصها.

وممّا يزيد الأمر تعقيدا أنّ التطورات التي حدثت مؤخرا تشير إلى أنّ الحاجة تدعو الآن أيضا إلى تركيز الاهتمام على مستوى ما دون الدولة بالنظر إلى أنّ دوافع

الأطراف الفاعلة من غير الدول قد تختلف عن تلك الدوافع المرتبطة بالدول. فخلال العقود الثلاثة الأولى للتطور النووي انصب الاهتمام على الدولة. حين كانت الدول هي التي تملك ما يلزم لحيازة القدرات النوويّة. وكانت تجارة المواد النوويّة تتم على أساس دولة لدولة، وكانت الدولة هي التي انضمت إلى المعاهدات الدولية الخاصة بالحد من التّسلّح ونزع السلاح. لكن الدول لم تعد اليوم مركز الاهتمام الوحيد عند تدارس قضية الانتشار النووي بالنظر إلى تزايد أهمية الدور الذي تلعبه الأطراف الفاعلة من غير الدول.

وقد أشارت الدراسات التي أجريت خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين عن الإرهاب النووي إلى أنّ ثمّة مخاطر مرتبطة بحصول جماعات معينة على نبيطة نووية ما، أو تهديد هذه الجماعات بالهجوم على منشآت نووية مدنية أو عسكرية. وتوصلت إحدى الدراسات التي أجرَتها "الوحدة الدولية الخاصة بمنع الإرهاب النووي" إلى نتيجة مفادها أنّ من الممكن لمجموعة إرهابية عقائدية متمرسة أن تبني سلاحا نوويا بسيطا شريطة امتلاكها كميات كافية من المتفجرات الكيميائية الشديدة إلى جانب مواد قابلة للانشطار من النوع الذي يمكن استخدامه في تصنيع الأسلحة. وربّما كان الأمر الأهمّ، من حيث التفكير بالمخاطر التي ينطوي عليها ذلك، هو الإحساس بأنّ مجموعة كهذه سوف تهتم بإثارة الهلع والفوضى الاجتماعية من خلال إطلاق تهديد نووي قابل للتصديق أكثر من اهتمامها بتفجير سلاح نووي فعلا، والتسبب في حالات قتل ودمار شاملين (Leventhal and Alexander, 1987). وربّما كان من شأن الوقائع التي حدثت مؤخرا تغيير هذا الاجتهاد الأخير، رغم أنّ القضية يجب أن تبقى ضمن أبعادها الصحيحة بالنظر إلى أنّ الأمثلة التالية قد لا تكون مؤشرا على أي توجّه جديد.

وقد ذكر تحليل لحادث التفجير أسفل أحد برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك عام ١٩٩٣ أنّه لو كانت القنبلة زرعت على الجانب الآخر من العمود هناك، لكان من الممكن أن ينهار أحد البرجين أو كلاهما، الأمر الذي كان سيتسبّب في دمار هائل، وربّما أدّى إلى مقتل آلاف الناس. وبالمثل فقد كشف الهجوم على المبنى الحكومي في أوكلاهوما في شهر إبريل عام ١٩٩٥ عن مدى الدمار والموت اللذين يمكن لفرد أو مجموعة نذرت نفسها لعقيدة ما أن تنــزلهما بالآخرين. وفي حين انطوى هذان المثالان كلاهما على طرق تقليدية لإيقاع الأضرار والتسبب بالذعر، فإنّ استخدام وسائل تلحق

الأذى بالأعصاب (وهي أسلحة كيميائية) في شبكة لقطارات الأنفاق وسط مدينة طوكيو في شهر مارس عام ١٩٩٥ بهدف التسبب بالموت والذعر على نطاق واسع في آن معا، قد يمثل تحولا كميا في الأساليب إذا ما ثبت أنّ طرفا فاعلا ليس بدولة قد تورّط في الحادث. ذلك أنّها ستكون المرة الأولى التي يعرف فيها عن أي مجموعة كهذه استخدامها لأحد أسلحة التدمير الشامل، ولكن ينبغي التأكيد أيضا على أنّ السلاح المستخدم لم يكن مع ذلك سلاحا نوويا، وقد تكون هذه هي النقطة المعبّرة شديدة الأثر.

وبالإضافة إلى هذه العوامل، فقد بدأنا الآن فقط في استكشاف قضايا من قبيل التهريب النووي وإمكانية قيام مجموعات عرقية منخرطة في صراع مدني بالسعي وراء خيار نووي بغية تعزيز أهدافها السياسيّة أو العسكرية.

وقد حظيت قضية تهريب المواد النوويّة باهتمام إعلامي دولي شديد منذ الاكتشاف المثير للقلق بأنّ مواد ملائمة لتصنيع الأسلحة النوويّة ربّما كان يجري الاتجار بها من قبل مجموعات متعددة مختلفة وبكميات متزايدة. وتتمثّل المشكلة هنا في أنّ من الصعب تحديد حجم المشكلة، والأطراف المتاجرة فيما بينها، والغاية من الحصول على هذه المواد. ومن دواعي القلق أنّه بينما قد يتم هذا الاتجار على أيدي أفراد أو مجموعات من الانتهازيين، فثمّة أيضا احتمال بأنّ تكون منظمات إجرامية تتخطّى الحدود القومية، قد دخلت على الخط أيضا بهدف إنشاء سوق سوداء نووية دولية تعمل عبر الحدود التقليدية للدول في تجارة التقنيات المتصلة بالأسلحة (Williams and Black 1994).

وقد أضحى التخوّف من احتمال لجوء الجماعات العرقية المنخرطة في صراع مدني إلى التهديدات النوويّة أيضا إحدى السمات المميزة للنقاش الجاري حول الأمن الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. والأمر المثير للقلق هنا هو أنّ التنبؤ مسبقا بالمواقف التي قد تظهر فيها مثل هذه التهديدات سوف يصبح أصعب إلى حدّ كبير في المستقبل. كما سيصبح من الصعب تحديد ما إذا كان قادة هذه الجماعات سيتصرفون بطريقة مسؤولة أو متوقعة في مواقف تكون فيها الظروف السياسيّة والعسكرية غير مستقرة. وفضلا عن ذلك، فإنّ امتلاك سلاح واحد أو عدد صغير من هذه الأسلحة قد يشجّع أصحابها على استخدامها أو على اعتماد الاستراتيجيات الاستباقية مخافة انكشاف أمرها.

**القدرات النوويّة		Nuclear Capabilities**

وبموازاة الصعوبات في تحليل الدوافع، هناك أيضا المشاكل المرتبطة بتحديد ما إذا كانت دولة ما تمتلك قدرة نووية بالفعل أم لا: وبمعنى آخر ما إذا كان الانتشار النووي قد حدث فعلا.

وقد تسبّبت الهند في زيادة تعقيد هذه المسألة من خلال إجرائها تجربة تحت الأرض لما وصفته حكومتها بتفجير نووي سلمي. وكانت فكرة استخدام التفجيرات النوويّة تحت السيطرة للأغراض المدنية، بدل الأغراض العسكرية، قد حظيت بالصدقية خلال السنوات الأولى التي شهدت التطور النووي. وثبت، على سبيل المثال، أنّ الاتحاد السوفيتي السابق استخدم التفجيرات النوويّة السلمية لمصلحة المشاريع الهندسية المدنية. ولكن عدم إمكان التمييز ما بين التقانات المستخدمة في التفجيرات النوويّة السلمية من جهة، وتلك المستخدمة في التطبيقات العسكريّة من جهة أخرى، كما أظهرت التجربة الهندية، هو بالضبط ما يثير المشاكل المتصلة بالتعريف فيما يخصّ امتلاك السلاح النووي.

كذلك تبين حالة جنوب إفريقيا أنّ حسم مسألة امتلاك القدرة التسليحية النوويّة ليس بالأمر السهل. إذ بتاريخ ٢٤ مارس من عام ١٩٩٣ أعلن السيد إف. دبليو. دي كليرك، الذي كان آنذاك رئيس جمهورية جنوب إفريقيا، أنّ بلاده كانت قد أنتجت ست نبائط نووية حتّى العام ١٩٨٩، وأنّها كانت قامت بتفكيكها قبل التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة. وفي حين أنّ هذا الإعلان أكّد ما كان الكثيرون قد خمّنوه من أنّ جنوب إفريقيا كانت بالفعل تمتلك قدرة نووية خلال ثمانينيات القرن العشرين، فإنّه (أي الإعلان) أكّد أيضا أنّ الدولة ليست بحاجة إلى اختبار سلاح متفجر نووي كي يصبح في حوزتها مخزون من الأسلحة النوويّة.

وخلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين وضعت أربع دول أخرى إلى جانب الهند وجنوب إفريقيا ضمن مجموعة ما عرف بالدول التي تقف على "عتبة" امتلاك السلاح النووي. وكانت تلك هي الأرجنتين، والبرازيل، وإسرائيل، وباكستان.

كان ينظر إلى هذه الدول جميعا على أنّها قد حقّقت تقدّما كبيرا في مجال التكنولوجيا النوويّة، لكنّها لم تكن لتقبل بإجراء التفتيش النووي لكل المنشآت والمواد النوويّة الموجودة على أراضي كل منها من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلى

الرغم من أنّ الوضع قد تغير الآن بالنسبة لثلاث منها ــ إذ وقعت كل من الأرجنتين وجنوب إفريقيا معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة، وأصبحت البرازيل عضوا كامل العضوية في معاهدة تلاتيلولكو (Tlatelolco Treaty) التي تسعى لجعل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منطقة خالية من السلاح النووي ــ فإنّ الدول الثلاث الأخرى لم تقدم أي تعهّد رسمي بعدم اقتناء الأسلحة النوويّة.

ومن المعروف أيضا أنّه خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين شرع فعلا عدد قليل من الدول، إضافة إلى الدول التي كانت على عتبة امتلاك السلاح النووي، ببرامج أبحاث حول المتفجرات النوويّة قبل التخلي عنها. وربّما كانت السويد أكثر الحالات الموثقة ، ولكن حالات أخرى أضحت معروفة مثل خطط الطوارئ التي وضعتها جمهورية كوريا خلال سبعينيات القرن العشرين لاعتماد خيار نووي في حال بدأت الضمانات النوويّة المقدمة من الولايات المتّحدة تتأرجح.

والسويد وجمهورية كوريا كلتاهما الآن من الأطراف الموقّعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة. ويعدّ هذا عاملا هاما في تحديد مدى القدرات التسليحية النوويّة. ذلك أنّ كلّ الدول التي توقع هذه المعاهدة لا بدّ أن تخضع المواد التي بحوزتها كافة للإجراءات الوقائية التي تفرضها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا يعني وضع برنامجها النووي بكامله قيد التفتيش والمراقبة باستمرار. ولم تعرف حتّى تاريخه حالة واحدة جرى فيها تحويل مواد نووية من برامج نووية مدنية موضوعة تحت الإجراءات الوقائية للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مشروع للتسلح العسكري. ومع ذلك فإنّ ما توضحه هذه الأمثلة بالفعل هو أنّ ثمّة دولا صناعية متقدمة عديدة أخرى حول العالم لديها برامج كبيرة تعمل في مجال الطاقة النوويّة، ويمكن استخدامها في إنتاج كميات من المواد الإنشطارية للغايات العسكريّة في حال تمّ اتخاذ قرار سياسي بالقيام بذلك.

ومن هنا فإنّ المانع الرئيسي الذي يحول دون اقتناء السلاح النووي من قبل ما يوصف بـــ(الدول المنخرطة فعليا بالانتشار النووي) ليس مانعا تكنولوجيا بل هو مانع سياسي. ومن الأمثلة على ذلك أنّه في دول مثل اليابان وألمانيا، اللتين تملكان برامج كبيرة للطاقة النوويّة، هناك عقبات سياسية قوية داخلية، وكذلك دولية، على طريق تحولها نحو اقتناء الأسلحة النوويّة.

غير أنّ مبعث أحد أهم التطورات المتعلقة بقضية القدرات النوويّة في السنوات الأخيرة كان تفكك الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٩١. فقد كان الاتحاد السوفيتي قد نشر قبل زواله شبكة أسلحة نووية هائلة عبر أراضيه كلها. وقد اشتملت هذه الشبكة على ترسانة كبيرة من الأسلحة النوويّة كانت تضم في الوقت نفسه عددا كبيرا من المنظومات التكتيكية والاستراتيجية، هذا إلى جانب بنية تحتية داعمة ومتقدمة تقنيا تستخدم نحو (١٠٠,٠٠٠) من العاملين. ولهذا فإنّ انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ أدّى إلى توزع كل من الترسانة النوويّة والبنية التحتية التقنية على العديد ممّا بات اليوم جمهوريات منفصلة مستقلة. وهكذا أضحى ضمان عدم تحول هذا الوضع إلى حافز آخر لانتشار الأسلحة النوويّة مهمة رئيسية لأولئك الذين يتعاملون مع هذا الوضع.

وإثر هذا الانهيار بذلت بسرعة جهود استهدفت معالجة وضع شبكة الأسلحة النوويّة السابقة في الاتحاد السوفيتي، حيث أصدرت الولايات المتّحدة في شهر ديسمبر عام ١٩٩١ "قانون خفض التهديد السوفييتي" الذي عرف باسم آخر هو "برنامج نان – لوغر" (Nunn-Lugar) للسلامة والأمن وتفكيك الأسلحة (SSD). وقد عمل هذا البرنامج على تأمين الموارد المالية اللازمة لنـــزع السلاح النووي لكل من روسيا البيضاء وكازاخستان وأوكرانيا، وهي ثلاث دول مستقلة جديدة كانت، إضافة إلى روسيا الاتحادية (التي تمّ الاعتراف بها رسميا كدولة خليفة للاتحاد السوفييتي)، قد تركت على أراضيها أنظمة نووية استراتيجية بعد تفكك الاتحاد. وتمّ أيضا التوصل إلى اتفاق لتأمين نقل كل أنظمة الأسلحة النوويّة التكتيكية التي كانت قد نشرت فيما مضى عبر الأراضي السوفييتية إلى جمهورية روسيا الاتحادية.

على أنّه تلت ذلك فترة توتر ما بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٤ عقدت خلالها سلسلة مفاوضات مع حكومات روسيا البيضاء وكازاخستان وأوكرانيا حول عمليات تفكيك الأنظمة الاستراتيجية المقامة على أراضيها مستقبلا. وتوّج هذا باتفاق كل من الأطراف الثلاثة، كان آخرها موافقة أوكرانيا على السماح بنقل هذه الأنظمة النوويّة إلى روسيا الاتحادية بغية تفكيكها، وعلى أن تصبح الدول الثلاث أعضاء من غير الدول النوويّة في معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة.

وقد زادت معالجة البنية التحتية التقنية النوويّة للاتحاد السوفيتي السابق من تعقيد الأمر، كما أنّها أثارت أسئلة مستجدة غير مألوفة من التساؤل عن الطريقة التي يمكن بها

تأمين فرص العمل لكل العاملين المنخرطين في عملية تصنيع الأسلحة؟ وعمّا إذا كانت إجراءات الحماية العملية التي تحيط بالمنشآت النوويّة كافية؟ وعمّا ينبغي عمله بأي مواد نووية فائضة؟ وعمّا إذا كانت قيود التصدير المعمول بها في الجمهوريات الجديدة بعد تلاشي النظام التابع للاتحاد السوفيتي بأذرعه الطويلة تفي بالغرض؟

ولمواجهة هذا الوضع تركّزت الجهود على تحسين فرص العاملين السابقين في شبكة الأسلحة النوويّة، وتعزيز القيود المفروضة على إجراءات التصدير في روسيا والجمهوريات الجديدة، وإدخال ترتيبات أمنية أشد إحكاما حول مواقع التخزين التي تتوضع فيها الأسلحة النوويّة، أو المواد الانشطارية النوويّة. وكانت هناك استجابة استثنائية تمثّلت في إنشاء "مركز دولي للعلوم والتكنولوجيا" في كل من موسكو وكييف لمحاولة التقليل ما أمكن من أي حوافز تقدم لأولئك العلماء والمهندسين العارفين بتفاصيل أسلحة الاتحاد السوفيتي السابق النوويّة، للعمل في برامج مماثلة لدى دول أخرى. كما قام الاتحاد الأوروبي واليابان بتمويل خطط أخرى لتمكين هؤلاء العاملين من العمل بصورة مجزية في مشاريع مدنية في بلدانهم الأصلية.

وهكذا كانت هذه الخطط كلها جزءا من جهد شامل ناجح حتّى الآن يستهدف التقليل من مخاطر الانتشار النووي الناشئ عن تفكك الاتحاد السوفييتي. على أنّ هذا الخطر سيبقى قائما إلى أن تستكمل هذه المهمة، وهو أمر قد يستغرق سنوات عدّة ويتطلّب موارد ضخمة.

النوايا Intentions

في حين أنّ الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة قد يكون مؤشرا قويا على النوايا المعلنة للدول المنضمّة إزاء امتلاك تلك الأسلحة، فقد تبين في حالات قليلة جدّا أنّ هذا الالتزام قد يكون مضللا.

الحقل ١٧-٣ : عدم التزام العراق بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة
إثر حرب الخليج عام ١٩٩١ اكتشف أنّ العراق كان قد طوّر برنامجا سريّا واسع النطاق للتسلح النووي لم يكن قد جرى الإعلان عنه للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكان العراق، بصفته طرفا في المعاهدة الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النوويّة، قد صرّح للوكالة

الدولية للطاقة الذرية عن برنامج صغير للطاقة النوويّة، وتمّ إخضاع هذا البرنامج للإجراءات الوقائية. فلم يكن قد تمّ تحويل أي مواد نووية من البرنامج المعلن، وهكذا لم يكن لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أي سبب يدعوها للشك بوجود تجاوزات أو نوايا شريرة. لكن العامل الحاسم يتمثّل في أنّ برنامج العراق النووي السري كان سيبقى بعيدا عن العيون لو لم يكشف النقاب عن وجوده إثر حرب الخليج. وتمّ بالتالي إنشاء لجنة الأمم المتّحدة الخاصة (UNSCOM) التي تعمل مع الوكالة الدولية للطاقة، الذرية بغية تحديد المدى الذي وصل إليه مجهود التّسلّح النووي العراقي وتدميره، ووضع برنامج مراقبة طويل المدى يضمن التقيد في المستقبل.

وقامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاحقا بمراجعة شاملة للإجراءات الوقائية التي تعتمدها بحيث تتوفر في المستقبل فرص طيبة لاكتشاف أمر أي دولة تشرع ببرنامج نووي غير معلن.

وهناك دولة أخرى عضو في معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة تحدت حق الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقيام بعمليات التفتيش على أراضيها، وهي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وكانت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية قد وقعت معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة عام ١٩٨٥ لكنّها لم توقع اتفاقية الإجراءات الوقائية مع الوكالة الدولية للطاقة النوويّة حتّى شهر يناير من عام ١٩٩٢، على الرغم من أنّه كان من المفروض بموجب شروط المعاهدة إبرام هذه الوثيقة خلال ثمانية عشر شهرا من تاريخ التوقيع. ووفقا لما تتطلّبه الوثيقة قدمت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية كشفا بكل الوسائط والمواد النوويّة التي تملكها.

وبسبب المشاكل التي كانت قد طرأت في شأن عدم تقيد العراق بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة، أرادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تتأكّد من أنّ جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية كانت قد صرّحت بالفعل عن الأبعاد الكاملة لمشروعها النووي. وبدأت سلسلة من عمليات التفتيش بهدف التثبت من كشف الجرد الذي قدمته جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

وبحلول أوائل عام ١٩٩٣ كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد اكتشفت حالات تناقض معينة في بيان كشف المواد المقدم إليها تستدعي المزيد من التحقيق بغية التأكد من

عدم وجود أي مواد لم يصرّح عنها. يضاف إلى ذلك أنّ معلومات كانت أيضا قد قدّمت إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية تشير إلى وجود موقعين لم يصرح عنهما، ويشتبه في كونهما مستودعين للنفايات النوويّة. وفي محاولة لإيضاح الموقف، قرّرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية المبادرة إلى عملية تفتيش خاصة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، لكن العملية قوبلت بالرفض. وردّا على ذلك أعلنت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بتاريخ ١٢ مارس ١٩٩٣ عن نيتها الانسحاب من معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة. وعند هذه المرحلة سادت تكهنات بأنّ جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية قد بدأت برنامج تسلح نووي سريا، وأنّ أسباب العوائق التي كانت تضعها في وجه الإجراءات الوقائية للوكالة الدولية للطاقة الذرية تعود إلى أنّ لديها ما تريد إخفاءه.

وما حدث أخيرا هو أنّ جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لم تنسحب من معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة. لكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تتمكّن من استيضاح حالات التباين التي تمّ رصدها في كشف الجرد الذي قدمته للوكالة، ولا زيارة المواقع المشبوهة التي ادّعت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أنّها قواعد عسكرية وهي لذلك لا تخضع للتفتيش. لكن ما تبين في شهر أكتوبر ١٩٩٤ كان اتفاقا ما بين الولايات المتّحدة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (وهو ما سمي "الإطار المتفق عليه") استهدف ضمان تقيّد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التام بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة، وذلك من خلال ترتيبات عديدة بينها تزويدها بمفاعلات تعمل بالماء الخفيف كبديل عن المفاعلات التي تتم تهدئتها بفحم الغرافيت (Magnox) سواء منها العاملة سلفا أو تلك التي هي قيد الإنشاء. أمّا الحجّة لهذا التحول التكنولوجي فهي أنّ المفاعلات التي تستخدم الماء الخفيف تعتبر أقل عرضة للانتشار من مفاعلات ماغنوكس. ويعود السبب في ذلك إلى أنّ المفاعلات التي تستخدم الماء الخفيف، بخلاف المفاعلات من طراز ماغنوكس التي كانت تستخدم في المراحل الأولى لبرنامج التّسلّح النووي البريطاني، لا تعتبر مصادر جيدة للبلوتونيوم الذي يرقى إلى مرتبة الأسلحة.

ولم يوضع (الإطار المتفق عليه) موضع التنفيذ بعد. وهو إذا ما وضع، وإلى أن يتمّ ذلك، فسوف تبقى القدرات والنوايا الخفية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على الصعيد النووي مصدرا للخلاف. أمّا ما توضحه هذه الحالة، وكذلك الحالات الأخرى

المحددة أعلاه، فهو الصعوبات الملازمة لعملية تحديد حالات الانتشار النووي، وطبيعة القدرات النوويّة التي تمّ إنتاجها إذا كان الانتشار قد جرى فعلا.

وهناك مثال آخر تسبّبت فيه النوايا المضمرة إزاء امتلاك الأسلحة النوويّة بالصعوبات وهو يخصّ إيران، وهي أيضا عضو في معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة. فخلال سبعينيات القرن العشرين بدأت شركات ألمانية ببناء مجمع للطاقة النوويّة في منطقة بوشهر على ساحل الخليج. وتعرّض هذا المجمع لاحقا للقصف خلال الحرب الإيرانية ـــ العراقية في ثمانينيات القرن العشرين، وقبل أن يستكمل بناؤه. وقد حاولت إيران خلال السنوات الأخيرة إمّا أن تؤمن إصلاح مجمع بوشهر النووي، أو أن تحصل على مفاعلات نووية بديلة. وقد قوبلت هذه المحاولة بمواقف متباينة من قبل المورّدين النوويين المحتملين.

وأعربت الولايات المتّحدة بوضوح عن معارضتها لأي مساعدة تقدم لإيران بسبب القلق من أنّ هذه التكنولوجيا سوف تستخدم لغايات عسكرية وليس مدنية: ألا وهي برنامج للتسلح النووي.

وعلى النقيض من ذلك فإنّ الصين وروسيا الاتحادية مستعدتان للمتاجرة مع إيران، وهما ما زالتا غير مقتنعتين باعتراضات الولايات المتّحدة. وقد أدّى الخلاف على اتفاقية توريد المواد النوويّة لإيران إلى إفساد العلاقات بين روسيا الاتحادية والولايات المتّحدة، كما أنّه سلّط المزيد من الضوء على مشكلة تحديد النوايا النوويّة.

النقاط الرئيسية

- مع مضي الزمن أصبح تحديد دوافع امتلاك الأسلحة النوويّة أمرا أكثر تعقيدا.
- هناك أيضا صعوبات تحيط بمسألة تحديد ما إذا كان الانتشار النووي قد حـــدث فعلا أم لا، وذلك بسبب الغموض الذي يكتنف التفجيرات النوويّة السلمية وحقيقة أنّ القدرة النوويّة يمكن بناؤها من دون الحاجة لتجربة نووية.
- هناك ست دول، إضافة إلى الدول الخمس النوويّة، أصبحت تمتلك القدرة التقنية على تصنيع الأسلحة النوويّة، على الرغم من أنّ ثلاثا من هذه الدول قد التزمت بألاّ تقوم بذلك.

- ثمّة دول عديدة أخرى تمتلك القدرة على تصنيع الأسلحة النوويّة لو شاءت أن تفعل ذلك، وقد بدأ عدد قليل منها بالفعل بوضع برامج نووية عسكرية قبل التخلي عن تلك البرامج.
- أضافت مشاعر القلق حيال دور الأطراف الفاعلة من غير الدول، بعدا جديدا إلى قضية الانتشار النووي في سياق مرحلة ما بعد الحرب الباردة.
- لقد أثار تفكك الاتحاد السوفيتي السابق قضايا غير مسبوقة فيما يخص الانتشار النووي.
- بذلت الجهود بهدف وضع القوّات النوويّة السوفييتية السابقة تحت إشراف آمن، وتمّ إنشاء مراكز جديدة لتحسين فرص العاملين الذين كانوا فيما مضى يشتغلون في شبكة التّسلّح النووي التابعة للاتحاد السوفييتي.
- كان العراق أول طرف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة يتبين أنّه خرق التزاماته بموجب المعاهدة، وذلك من خلال تنفيذ برنامج سري للتسلح النووي، هذا في حين أنّ جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وهي من الأطراف الموقّعة على المعاهدة المذكورة، تحدّت حقّ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقيام بعمليات التفتيش النووي.
- كما أثارت ترتيبات التوريدات النوويّة إلى إيران، وهي أيضا طرف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة، قضايا شائكة تتصل بنقل المواد والتجهيزات النوويّة في ظلّ هذه المعاهدة.

هل سيكون ازدياد الأسلحة النوويّة أمرا أفضل أم أسوأ؟

Will More Nuclear Weapons be Better or Worse?

ازديادها سيكون أفضل — More will be Better

لعلّ إحدى الحجج الأكثر من غيرها إثارة للجدل فيما يخص الانتشار النووي هي الفرضية القائلة إنّ "الزيادة ستكون أفضل" والتي تقدم بها كينيث ن. والتز أوائل ثمانينيات القرن العشرين (Waltz 1981). وقد أعيد طرح هذه الفرضية مؤخرا لتفسير أي تغيرات نجمت عن انتهاء الحرب الباردة. ويتبنّى والتز نظرية للانتشار النووي لها جذورها في الفكر النظري للواقعية الجديدة. وهذا الفكر يشدّد إلى حدّ بعيد على الأسباب

البنيوية التي تؤكّد أنّ الوحدات المكونة لأي نظام سياسي يجب أن تعنى بأمنها الذاتي على أفضل نحو ممكن. ويشمل ذلك اقتناء الأسلحة النوويّة بغية ردع الأعداء المحتملين.

وقد تمّ الإعلان عن فرضية والتز الأولية في وقت كانت فيه العلاقة الاستراتيجية بين الشرق والغرب لا تزال مهيمنة، وأثارت فرضيته الجدل بسبب تأكيده على أنّ انتشار الأسلحة النوويّة ينبغي أن ينظر إليه من وجهة إيجابية وليس سلبية.

ورغم أنّ والتز قد أعاد طرح فرضيته لتبرير التغيرات التي نجمت عن انتهاء الحرب الباردة، فإنّ ذلك لم يفعل شيئا يذكر لتغيير حجته الأساسية (Sagan and Waltz, 1995). وفضلا عن ذلك فإنّ تأكيده على أنّ انتشار الأسلحة النوويّة إلى المزيد من الدول قد يؤدّي إلى زيادة الاستقرار قد لقي بعض التأييد. إذ جادل المحللون بالقول، مثلا: إنّ امتلاك القدرة على تصنيع الأسلحة النوويّة من قبل الهند وباكستان قد أدخل عاملا تحذيريا جديدا في عملية اتخاذهما لقراراتهما، وأحدث نوعا من الاستقرار الاستراتيجي بين هاتين الدولتين المتجاورتين.

كذلك تبنّى جون ميرزهايمر (John Mearsheimer) مقاربة إيجابية لمسألة الانتشار النووي من خلال دفاعه عن الفكرة القائلة إنّ العالم سيكون أكثر استقرارا إذا ما أصبحت دول مثل ألمانيا واليابان دولا مسلّحة نوويا (Mearsheimer, 1990). ومع ذلك فإنّ انتشار وجهة النظر هذه لا يرقى إلى مستوى الرأي السائد الذي يميل إلى التقييم القائل إنّ "الزيادة قد تكون أمرا أسوأ".

الحقل ١٧ -٤ : الحجج الرئيسية لفرضية والتز
١. لقد امتدت الأسلحة النوويّة لكنّها لم تنتشر؛ لأنّ هذه الأسلحة تكاثرت بصورة عمودية فقط إثر إقدام الدول ذات التسلّح النووي على زيادة ترساناتها منها.
٢. ولم تمتد الأسلحة النوويّة أفقيا نحو دول أخرى إلا بخطى بطيئة. على أنّ بطء خطوها هذا كان لحسن الحظ، ذلك أنّ التغيرات السريعة في الظروف الدولية يمكن أن تزعزع الاستقرار.
٣. إنّ الانتشار التدريجي للأسلحة النوويّة خير من عدم انتشارها أو انتشارها بسرعة.
٤. سوف تشعر الدول النوويّة المستجدّة بالقيود التي تفرضها الأسلحة النوويّة، وهذا

سوف يثير شعورا بالمسؤولية لدى مالكيها، وكذلك عنصر حذر من استخدامها.
٥. سوف يضعف احتمال قيام الحرب مع زيادة قدرات الردع والدفاع، وذلك أنّ الأسلحة النوويّة، إن استخدمت على نحو مسؤول، تجعل من الصعب البدء بالحرب.

ازديادها سيكون أسوأ More will be Worse

خلال مناظرة تمّت مؤخرا بين والتز و سكوت دي. ساغان، يرد ساغان بالقول إنّ والتز وميرزهايمر هما "متفائلان بالانتشار"، وهذا موقف يصفه ساغان بأنّه "ينبع ببساطة من منطق نظرية الردع العقلاني: فامتلاك الأسلحة النوويّة من قبل قوتين يمكن أن يضعف احتمال نشوب الحرب؛ لأنّه يجعل كلفتها باهظة للغاية (Sagan and Waltz, 1995:48).

ويعرض ساغان موقفا بديلا لموقف المتفائلين بالانتشار، المتأصل في نظرية التنظيم، ويوصل موقفه إلى وجهة نظر أكثر تشاؤما حيال الانتشار النووي وآفاق الاستقرار في المستقبل.

الحقل ١٧ -٥ : حجّة ساغان للتشاؤم حيال الانتشار
١. إنّ المنظمات العسكريّة المحترفة، وبسبب نزعات الانحياز المشتركة فيما بينها، ووتيرة عملها غير المرنة، ومصالحها الضيقة، تبدي سلوكيات مؤسّساتية يحتمل أن تؤدّي إلى حالات إخفاق في الردع وإلى إشعال فتيل الحرب قصدا أو بطريق الخطأ.
٢. نظرا إلى أنّ الدول التي ستتسلح نوويا في المستقبل يحتمل أن تحكمها أنظمة عسكرية، أو حكومات مدنية ضعيفة، فإنّها سوف تفتقر لآليات القيود الإيجابية التي تلازم السيطرة المدنية، في حين أنّ نزعات الانحياز العسكريّة قد يكون من شأنها التشجيع على استخدام الأسلحة النوويّة، خاصة خلال الأزمات.

ويخلص ساغان إلى القول: إنّه لمن قبيل التفاؤل أن نتوقع قيام ترتيبات ردع عقلانية بين أي من دول التّسلّح النووي المقبلة على النحو الذي يفترضه والتز وآخرون غيره. وعلى العكس من ذلك، يرد ساغان بالقول إنّ أنسب طريق للمضي قدما هي تشجيع اعتماد ترتيبات بديلة تسعى لخفض الطلب على الأسلحة النوويّة، وتعزيز النظام العالمي لمنع الانتشار النووي، وخاصة معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة.

النقاط الرئيسية

- قام نقاش مثير للجدل حول عواقب المزيد من الانتشار النووي.
- يؤكد كينيث إن. والتز أنّ انتشار الأسلحة النوويّة سوف يؤدّي إلى مزيد من الاستقرار؛ لأنّ الدول حديثة التّسلّح النووي سوف تستخدم أسلحتها في ردع الدول الأخرى عن مهاجمتها.
- ويرد الموقف المناقض لذلك، والذي يتبناه سكوت دي. ساغان، بالقول: إنّ عدم الاستقرار هو ما سيؤدّي إليه توسع انتشار الأسلحة النوويّة بسبب تزايد احتمال شن الحروب النوويّة الوقائية، والحوادث الخطيرة التي تتعرض لها منشآت الأسلحة النوويّة.
- ولهذا السبب فإنّ ساغان، وآخرين غيره، قد طرحوا حججا لمصلحة اتخاذ إجراءات لخفض الطلب على الأسلحة النوويّة ولتعزيز النظام العالمي لمنع الانتشار النووي.

نشأة وتطور النظام العالمي لمنع انتشار (الأسلحة) النوويّة

The Evolution of the Global Nuclear Non-Proliferation Regime

المساعي المبكرة للحدّ من الأسلحة النوويّة ١٩٤٥ - ١٩٧٠

Early Efforts to Control Nuclear Weapons 1945-1970

بدأت المساعي الدولية لكبح انتشار الأسلحة النوويّة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بوقت قصير. فوافقت الجمعية العامة للأمم المتّحدة خلال شهر يناير من عام ١٩٤٦ على قرار يقضي بإنشاء "لجنة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتّحدة" (UNAEC). وكانت المهمة التي أوكلت إلى تلك اللجنة هي تقديم اقتراحات للقضاء على الأسلحة

النوويّة ولاستخدام الطاقة الذرية لأغراض سلمية وتحت **إشراف دولي**. وبتاريخ ١٤ يونيو من عام ١٩٤٦ تقدّمت الولايات المتّحدة بما سمي "خطة باروك" (Baruch Plan) كاقتراح يلبي غايات اللجنة. كما اقترح الاتحاد السوفيتي أيضا خطة مشابهة، لكنّها كانت تقوم على خطة وطنية لتملك النبائط النوويّة والسيطرة عليها، وذلك بخلاف خطة باروك التي جاءت تصورا لترتيبات دولية للسيطرة على المواد والنبائط النوويّة. على أنّ أيا من الخطتين لم توضع موضع التطبيق بسبب الخلافات الأساسية بين الولايات المتّحدة والاتحاد السوفيتي حول الطرق التي يقترحها كل منهما للسيطرة على الطاقة الذرية. وخلال المناقشات التي جرت للخطتين تحرّكت الولايات المتّحدة لتقديم تشريع من جانب واحد يستهدف المحافظة على احتكارها "لاستخدام الطاقة الذرية للدفاع الوطني". فتمّ بموجب قانون الطاقة الذرية (المعروف أيضا بقانون مكماهون)، والذي صدر يوم الأول من أغسطس عام ١٩٤٦، إنشاء اللجنة الأمريكية للطاقة الذرية (USAEC)، بصفتها المالك الوحيد لكلّ المواد الانشطارية والوسائط الخاصة بها في الولايات المتّحدة، كما منعت كل عمليات تبادل المعلومات النوويّة مع الدول الأخرى.

وأعيد طرح قضية السيطرة على الطاقة النوويّة الدولية من جديد إثر الخطاب الذي ألقاه الرئيس آيزنهاور يوم ٨ ديسمبر عام ١٩٥٣ تحت عنوان "الذرة من أجل السلام". وجرى التأكيد على أنّ اقتراح آيزنهاور ليس خطة لنـــزع السلاح بل مبادرة لتمكين المجتمع الدولي من استغلال الطاقة الذرية. على أنّ الاقتراح تضمن بالفعل عناصر لها اعتباراتها الخاصة بالسيطرة على الأسلحة وبالأمن. وتوّجت مفاوضات تنفيذ مقترح "الذرة في سبيل السلام" بمؤتمر حول النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية عقد في المقر الرئيسي للأمم المتّحدة في نيويورك ما بين شهري سبتمبر وأكتوبر عام ١٩٥٦.

وإثر الاتفاق الذي تمّ خلال هذا المؤتمر على النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تمّ تدشين أعمالها رسميا بتاريخ ٢٩ يوليو عام ١٩٥٧. لكن اقتراح الرئيس آيزنهاور عام ١٩٥٣ كان يخفي وراءه فكرة قطع إنتاج المواد الانشطارية النوويّة. ذلك أنّه في الفترة التي ألقى فيها آيزنهاور خطابه، كان أحد الأسباب البارزة لقلق الولايات المتّحدة أنّ الاتحاد السوفيتي يوشك أن يحوز على كمية كافية من المادة الانشطارية، وبالتالي على أسلحة نووية عديدة، بحيث يكون بوسعه أن يوجه "ضربة قاضية" مفاجئة للقوات المسلحة الأمريكية قبل أن يتاح لها الوقت الكافي للتأهب. وبدا واضحا أنّ إحدى

طرق تأخير حيازة الاتحاد السوفيتي للقدرة على القيام بذلك هي تقييد كمية المادة الانشطارية المتوافرة له بهدف تصنيع المتفجرات العسكرية.

ولهذا السبب كان أحد العناصر الأساسية في خطاب آيزنهاور اقتراحا بأنّ يقوم كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتّحدة بتحويل كميات كبيرة من المواد الانشطارية إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية المقترحة، لتستخدم في التطبيقات السلمية للطاقة الذرية. وسيكون من نتائج ذلك خفض كمية المواد الانشطارية المتاحة للاتحاد السوفيتي للاستخدام العسكري.

وتبين في نهاية المطاف أنّ الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي منظمة مختلفة عما تصورته خطة باروك أو الرئيس آيزنهاور. فمنذ البداية لم تتمكن هذه الوكالة من القيام بمهمة خفض مخزون المادة الانشطارية الموجودة في الدول الثلاث التي كانت تملك السلاح النووي آنذاك (وهي الاتحاد السوفييتي، والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة). وبسبب معارضة كل من الاتحاد السوفيتي والهند لم تتمكّن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تطبيق نظام مراقبة شامل (يعرف بالإجراءات الوقائية) لضمان الاستخدام السلمي للطاقة النوويّة إلاّ بعد أواسط ستينيات القرن العشرين.

وكان أحد أنظمة الإجراءات الوقائية التي أصبحت جاهزة للعمل فعلا في موعد مبكر هو ذلك النظام الذي يطبقه التجمع الأوروبي للطاقة الذرية (EURATOM)، وهو التجمع الذي خرج إلى الوجود بتاريخ ١ يناير عام ١٩٥٨ كمنظمة تابعة للمجموعة الأورروبية. وقد تولّى (EURATOM) منذ ذلك الحين مهمة تنسيق عمليات تطوير الطاقة النوويّة ضمن المجموعة الأوروبية وتطبيق نظام إقليمي للإجراءات الوقائية يهدف إلى التأكد من أنّ المواد النوويّة لا تحوّل وجهتها "لأغراض بخلاف تلك التي كانت مقصودة بها". ويغطي نظام الإجراءات الوقائية الخاص بالتجمع الأوروبي للطاقة الذرية كل الأنشطة المدنية للطاقة النوويّة في الدول الأعضاء، بما فيها أنشطة فرنسا والمملكة المتّحدة. على أنّ البرامج العسكريّة لهاتين الدولتين غير مشمولة بالتغطية التي تؤمنها الإجراءات الوقائية للتجمع الأوروبي للطاقة الذرية.

وخلال أواخر خمسينيات القرن العشرين تقدمت الولايات المتّحدة باقتراح أكثر صراحة ومباشرة يرمي إلى إجراء وقف تام لإنتاج المواد الانشطارية المستخدمة لغايات عسكرية واعتبر ذلك جزءا من مجموعة اجراءات تهدف إلى تجميد سباق التّسلّح النووي،

ومن ثمّ قلب اتجاه مساره. وتمثّلت الفكرة بالبدء بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب وتوقف عن إنتاج المواد الانشطارية، على أن تلي ذلك إجراءات لوقف إنتاج الأسلحة النوويّة الإضافية.

وأخيرا إطلاق عملية تفكيك للمخزونات الاحتياطية من هذه الأسلحة على مراحل. وقوبلت هذه الاقتراحات بقدر قليل من الحماسة في الاتحاد السوفيتي نظرا لتفوق الولايات المتّحدة آنذاك في عدد الأسلحة التي بحوزتها، وكذلك في حجم مخزونها من المواد الانشطارية.

جرت المفاوضات الخاصة بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب في أجواء تعليق من قبل الاتحاد السوفيتي والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة للتجارب النوويّة اعتبارا من عام ١٩٥٨ وحتّى عام ١٩٦١، وعلى خلفية نداءات وجّهت إلى هذه الدول النوويّة الثلاث، ولم تكن هناك دول نووية غيرها آنذاك، للانخراط في عملية لنــزع السلاح النووي. ولم تتمخّض المفاوضات عن اتفاق لأسباب وكان أبرزها عجز تلك الدول عن تجاوز الخلافات فيما بينها حول مسألة **التحقق**: أي وضع النصوص لنظام لعمليات التفتيش والضوابط بوسعه أن يضمن بصورة كافية كشف التجاوزات، خاصة بالنسبة للتجارب تحت الأرض. على أنّ الاتحاد السوفيتي والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة وافقت فعلا عام ١٩٦٣ على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب (PTBT) التي نصّت على منع إجراء التجارب في الجو، وفي الفضاء الخارجي، وتحت الماء. وكان معنى ذلك أنّ التجارب المستقبلية لتلك الدول الموقعة على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب، لا بدّ أن تجرى تحت الأرض.

ومنذ أواخر خمسينيات القرن العشرين تركز الاهتمام أيضا على الإجراءات الهادفة للحيلولة دون دخول الأسلحة النوويّة إلى بيئات ومناطق جغرافية معينة. وكان أول إجراء من هذا القبيل معاهدة القطب الجنوبي لعام ١٩٥٩ والتي تضمنّت ما ينص على حظر كل التفجيرات النوويّة في المنطقة القطبية الجنوبية، وكذلك التخلص من النفايات المشعة فيها. واستخدمت هذه المعاهدة كنموذج لإجراءات لاحقة لأنّها تسعى إلى الحد من انتشار الأسلحة النوويّة من خلال الحيلولة دون إدخالها إلى مناطق معينة (نص يطالب "بعدم التسليح")، وكذلك ما نصّت عليه صراحة بشأن الاستثمار السلمي للموارد. ووضعت فكرة المناطق الخالية من السلاح النووي موضع التطبيق في منطقة جغرافية مأهولة للمرة

الأولى من خلال معاهدة حظر الأسلحة النوويّة في أمريكا اللاتينية (المعروفة بمعاهدة تلاتيلولكو Tlatelolco) والتي وضعت قيد التوقيع عام ١٩٦٧.

وبدأ الاهتمام يتركّز ما بين عام ١٩٥٨ و١٩٦٨ بصورة أدق على المخاطر التي يطرحها امتلاك المزيد من الدول للأسلحة النوويّة. وتبنّت الجمعية العامة للأمم المتّحدة عام ١٩٦١ ما أصبح يعرف بـ"القرار الإيرلندي" الذي دعا إلى اتخاذ إجراءات للحدّ من انتشار الأسلحة النوويّة إلى دول أخرى، كما دعا الدول كافة إلى الامتناع عن نقل مثل هذه الأسلحة أو اقتنائها. وتمّ تحقيق اختراق في المفاوضات الخاصة بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة نتيجة للقرار رقم ٢٠٢٨ الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتّحدة عام ١٩٦٥. وتلت ذلك فترة من المفاوضات المكثفة بهدف حلّ الخلافات حول قضايا من قبيل ترتيبات المشاركة النوويّة ضمن حلفي منظمة معاهدة شمال الأطلسي ووارسو. وأخيراء وبتاريخ ١١ مارس ١٩٦٨ عرض الاتحاد السوفيتي والولايات المتّحدة مشروعا مشتركا لمعاهدة لمنع انتشار الأسلحة النوويّة. وبعد إدخال بعض التعديلات على المشروع تمّت الموافقة عليه في الجمعية العامة للأمم المتّحدة بتاريخ ١٢ يونيو عام ١٩٦٨، ووضع قيد التوقيع بتاريخ الأول من يوليو ذلك العام نفسه، وأصبحت معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة نافذة المفعول رسميا بتاريخ ٥ مارس عام ١٩٧٠.

وخلال المفاوضات حول معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة برز نقاش رئيسي حول الرابط ما بين الضمانات الأمنية النوويّة والانتشار النووي. إذ بسبب تمييز معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة ما بين دولة مسلّحة نوويا وأخرى غير مسلّحة نوويا (في إشارة إلى كل الدول الأخرى الأطراف في المعاهدة والتي لا تستوفي معايير التجارب النوويّة المؤرخة ١ يناير لعام ١٩٦٧)، فإنّ بعض هذه الدول من المجموعة الأخيرة ساورها القلق من انّها إذا وقعت معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة فسوف يحظر عليها اقتناء الأسلحة النوويّة، ولكنها في الوقت نفسه قد تتعرض للتهديد، أو تهاجم بالفعل، من قبل دولة تملك مثل هذه الأسلحة. ولتهدئة هذه المخاوف وافق الاتحاد السوفيتي والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٥٥ الصادر بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٦٨.

ويتضمّن هذا القرار ضمانات أمنية إيجابية، إذ إن مجلس الأمن، وفقا للقرار و"قبل كل شيء سيتعين على الدول دائمة العضوية فيه والتي تملك السلاح النووي، التصرف

فورا وفق التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتّحدة" في حال حدوث هجوم نووي ضد دولة غير مسلّحة نوويا. على أنّ هذه المبادرة لم ترق إلى ما كانت الدول القلقة غير المسلحة نوويا تتطلّع إليه، وبقيت القضية موضع خلاف ضمن نطاق معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة.

الجهود المبذولة للحدّ من الأسلحة النوويّة ١٩٧٠ -

Efforts to Control Nuclear Weapons 1970-

ما زال النظام العالميّ لمنع انتشار الأسلحة النوويّة يتطور منذ عام ١٩٧٠ وحتّى الآن، ويشد من أزره الإطار القانوني الدولي الذي جاءت به المعاهدة. ففي شهر مارس من عام ١٩٧١ أجرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مفاوضات حول وثيقة الإجراءات الوقائية الموضوعة من قبل الوكالة (INFCIRC/153) والتي تقدم نموذجا لكل الإجراءات الوقائية التي يتم التفاوض بشأنها مع الأطراف الموقعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة. كما تمّ اعتماد ترتيبات إضافية لكيفية إدارة التجارة النوويّة الدولية. وفي العام ١٩٧١ تبنّت لجنة زانجر (Zangger) تعليمات عامة تتفق مع معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة وتؤدّي إلى الطلب من الموردين تطبيق الإجراءات الوقائية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية على عمليات النقل، خاصة تلك التي تشمل تجهيزات أو مواد أولية لمعالجة أو استخدام أو إنتاج مواد انشطارية خاصة. ولكن إثر التوسع العالمي في برامج الطاقة النوويّة، وازدياد حجم التجارة مع الأطراف غير الموقعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة، والتفجير النووي "السلمي" الذي أجرته الهند عام ١٩٧٤، قرّر بعض الموردّين أنّ هناك ضرورة لاعتماد المزيد من التعليمات العامة الخاصة بالتصدير. واتفقت مجموعة الموردّين النووين (NSG) التي شكلت عام ١٩٧٥ بغية الاستجابة للتطورات المستجدة، على أنّه ينبغي فرض شروط إضافية على الصادرات النوويّة الحسّاسة مثل مصانع إعادة المعالجة النوويّة.

وخلال دورة الأمم المتّحدة الأولى الخاصة بنــزع السلاح (UNSSOD-1) التي انعقدت عام ١٩٧٨ أصدرت كل من الصين، وفرنسا، والاتحاد السوفييتي، والمملكة المتّحدة بيانات مستقلة حول ما سمي الضمانات الأمنية السلبية بشأن استخدام الأسلحة النوويّة ضد الدول غير المسلحة نوويا أو التهديد باستخدامها. واشتملت هذه الضمانات

على مواصفات محددة تتعلّق بالمبدأ النووي والترتيبات الأمنية الخاصة بكل من هذه الدول، لكن البيان الصيني كان وحده البيان غير المشروط. فقد صرّحت الصين بأنّها لن تكون البادئة باستخدام الأسلحة النوويّة، وتعهدت بعدم التهديد باستخدام هذه الأسلحة ضد أي دولة غير مسلّحة نوويا.

واتفقت سبع دول مصدرة لتكنولوجيا الصواريخ عام ١٩٨٧ على اعتماد تعليمات عامة متماثلة بشأن التصدير تغطي مبيعات الصواريخ ذات القدرات النوويّة سواء منها البالستية أو الجوالة (Cruise). وتسعى ترتيبات التزويد تلك، والتي تعرف بنظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ (MTCR)، إلى "الحدِ من مخاطر الانتشار النووي من خلال مراقبة عمليات نقل التكنولوجيا التي يمكن أنّ تسهم ببناء أنظمة إطلاق الأسلحة النوويّة بخلاف الأنظمة الخاصة بالطائرات المأهولة" (Karp 1995).

وقد ورد في معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة ما ينصّ على عقد مؤتمرات لمراجعة تطبيق المعاهدة كل خمس سنوات. وتمّ منذ عام ١٩٧٠ انعقاد خمسة مؤتمرات للمراجعة في الأعوام ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٩٠، و١٩٩٥. على أنّ المؤتمر الذي عقد عام ١٩٩٥ اشتمل أيضا على عنصر جديد. ذلك أنّ المادة (X. 2) من معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة كانت قد نصّت على أنّه "بعد مضي خمسة وعشرين عاما على دخول المعاهدة حيز التنفيذ يتم عقد مؤتمر لتقرير ما إذا كان يتعين تمديد العمل بها لأجل غير مسمى أم لمدة أو مدد محددة أخرى".

وكان معنى هذا أنّ مؤتمر عام ١٩٩٥، الذي عقد في مقر الأمم المتّحدة في نيويورك خلال الفترة ما بين ١٧ ابريل و١٢ مايو من ذلك العام، كان في آن معا اجتماعا لمراجعة تنفيذ المعاهدة واتخاذ قرار في شأن مدتها المقبلة.

الحقل ١٧ -٦ : مؤتمر عام ١٩٩٥ لمراجعة وتمديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة
بتاريخ ١١ مايو ١٩٩٥ قرّر "مؤتمر عام ١٩٩٥" الخاص بمراجعة وتمديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة تمديد المعاهدة لأجل غير مسمى من دون إجراء تصويت على ذلك. وتمّ تبني قرار التمديد هذا إلى جانب وثيقتين أخريين وقرار أرسى مجموعة

من المبادئ والأهداف لمنع انتشار الأسلحة النوويّة ولنـزع السلاح، ورسمت ملامح إجراءات جديدة لتعزيز عملية مراجعة المعاهدة، ودعت إلى إنشاء منطقة شرق – أوسطية خالية من الأسلحة النوويّة وغيرها من أسلحة التدمير الشامل في سياق مسيرة سلام الشرق الأوسط. على أنّ الأطراف المشاركين لم يتمكنوا من الاتفاق على نص موحد حول مراجعة المعاهدة، وكما كان الحال في عامي ١٩٨٠ و١٩٩٠ اختتم المؤتمر بتاريخ ١٢ مايو ١٩٩٥ من دون إصدار بيان ختامي.

لقيت حصيلة مؤتمر منع انتشار الأسلحة النوويّة لعام ١٩٩٥ ترحيبا واسعا بصفتها نجاحا. إذ نتيجة للقرارات المتخذة، أصبحت المعاهدة معاهدة دائمة بالنسبة للأطراف الموقعين عليها والذين بلغ عددهم آنذاك ١٨٣ طرفا، ووضعت الأسّس لإجراءات جديدة بهدف تعزيز المؤتمرات القادمة المخصصة لمراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة، كما تمّت بلورة خطة عمل لمنع انتشار الأسلحة النوويّة ولنـزع السلاح.

ووافق المؤتمر، بصورة خاصة، على متابعة عقد مؤتمرات المراجعة كل خمس سنوات، على أن يعقد المؤتمر التالي عام ٢٠٠٠، وكذلك على العمل من أجل تعزيز عملية الإعداد لهذه المؤتمرات مسبقا. كما دعا المؤتمر إلى: إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في موعد أقصاه عام ١٩٩٦؛ والشروع فورا في مفاوضات حول اتفاقية لخفض إنتاج المادة الانشطارية؛ وبذل الدول التي تملك الأسلحة النوويّة "جهودا منهجية منتظمة ومطّردة لخفض الأسلحة النوويّة على مستوى العالم، على أن يكون الهدف النهائي لذلك هو التخلص من هذه الأسلحة"؛ وبذل المزيد من الجهود للحيلولة دون انتشار الأسلحة النوويّة؛ والاتفاق على المزيد من ضمانات الأمن والمناطق الخالية من الأسلحة النوويّة؛ وتنفيذ إجراءات لتعزيز التقيد بالإجراءات الوقائية للوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذلك بالمعاهدة؛ وزيادة تبادل واستخدام الطاقة النوويّة للغايات السلمية.

وفي حين أنّ هذه المبادرات سوف تعزز جهود منع انتشار الأسلحة النوويّة على المستوى العالمي، فإنّ المؤتمر ربّما سلط الضوء أيضا على بعض التوترات الضمنية التي يمكن أن تكون لها عواقبها بالنسبة للمستقبل. فأولا، بالنسبة لمؤتمر المراجعة الثاني على التوالي، لم تتمكّن الأطراف المشاركة من الاتفاق على إعلان ختامي، الأمر الذي لا بدّ

من أن يثير الشكوك حول مدى الفاعلية التي ستكون عليها عملية المراجعة المعززة للمعاهدة مستقبلا.

وثانيا، لم يتناول المؤتمر أيضا بصورة منهجية منظمة قضية التقيد بالمعاهدة، وهو الأمر الذي ربّما كان متوقعا منه على ضوء نشاطات كل من دولة العراق وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية اللتين خرقتا التزاماتهما بعدم نشر الأسلحة النوويّة خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٠-١٩٩٥.

ثالثا، ربّما ساهم المؤتمر أيضا في زيادة الصعوبات الإقليميّة المتصلة بالشرق الأوسط وجنوب آسيا نظرا إلى أنّ إحدى القضايا الرئيسية التي برزت خلال النقاش تناولت مدى عالمية معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة وشموليتها. إذ تمّ التأكيد بشدة على الحاجة إلى جعل الدول كافة، خاصة تلك التي تملك برامج نووية كبيرة لا تشملها الإجراءات الوقائية كالهند وإسرائيل وباكستان، أطرافا في المعاهدة.

وبالنسبة للشرق الأوسط بخاصة، فإنّ مصر ودولا عربية أخرى كانت قد أشارت إلى عدم رضاها عن وضع إسرائيل، قبل المؤتمر وأثناءه، لأنّ الأخيرة لم تنضم إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة. ورغم التوصل إلى قرار بشأن الشرق الأوسط خلال ذلك المؤتمر، فإنّ مستقبل العلاقات النوويّة في المنطقة بقي غير مضمون نتيجة حصيلة المؤتمر.

وأخيرا، كان قد جرى التعبير عن مشاعر القلق من أنّ الالتزام بالوثيقتين المتعلقتين بمبادئ وأهداف منع انتشار الأسلحة النوويّة ونزع السلاح وعملية المراجعة مستقبلا قد لا يكون قويا جداء لأنّ الوثيقتين تعتبران ملزمتين سياسيا فحسب: فهما ليستا التزاما قانونيا (Howlett, Leigh-Phippard and Simpson, 1996).

النقاط الرئيسية

- دأب نظام منع انتشار الأسلحة النوويّة على التطور منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عندما تمّ عرض خطة باروك ومن ثمّ رفضها لاحقا من قبل الأمم المتّحدة.

- وضعت كلّ من الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتجمع الأوروبي للطاقة الذرية نظاما للإجراءات الوقائية الإقليميّة والعالمية على السواء.
- بقيت محاولات التفاوض على معاهدة للحظر الشامل للتجارب ووقف إنتاج المادة الانشطارية سمة دائمة منذ أواخر خمسينيات القرن العشرين. على أنّه تمّ التفاوض على إنشاء عدد من المناطق الخالية من السلاح النووي بدءا بمعاهدة القطب الجنوبي عام ١٩٥٩.
- لقد أضحت معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة حجر الزاوية في النظام العالمي الخاص بمنع انتشار الأسلحة النوويّة.
- جرى التفاوض على ضمانات أمنية إيجابية وسلبية معا، لكن ثبت أنّ هذه الضمانات غير كافية بالنسبة لكثير من الدول غير المسلحة نوويا والتي هي من الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة.
- توصّلت سبع من الدول الموردّة عام ١٩٨٧ إلى اتفاقية (**نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ**) بهدف الحدّ من نقل الصواريخ البالستية ذات القدرات النوويّة والتكنولوجيا المتعلّقة بها.

الحقل ٧/١٧: الجدول الزمني للأحداث

١٩٤٥ الولايات المتّحدة تفجّر سلاحها النووي الأول، وكان ذلك أيضا أول سلاح نووي يعرفه العالم.

١٩٤٦/٤٧ الولايات المتّحدة والاتحاد السوفيتي يتقدمان بخطط للسيطرة الدولية على الطاقة الذرية إلى لجنة الأمم المتّحدة للطاقة الذرية المشكلة حديثا آنذاك.

١٩٤٩ الاتحاد السوفيتي يختبر سلاحه النووي الأول.

١٩٥٢ المملكة المتّحدة تختبر أول أسلحتها النوويّة.

١٩٥٣ الرئيس الأمريكي آيزنهاور يتقدّم باقتراحه "الذرة من أجل السلام" إلى الجمعية العامة للأمم المتّحدة.

١٩٥٧ تمّ الإعلان عن تأسيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٩٥٨ التجمع الأوروبي للطاقة الذرية يبدأ عمله في نطاق المجموعة الأوروبية.

١٩٦٠ فرنسا تصبح رابع دولة تجري تجربة لسلاح نووي.
١٩٦١ الجمعية العامة للأمم المتّحدة تتبنى "القرار الإيرلندي" الذي يدعو إلى اعتماد إجراءات للحدّ من انتشار الأسلحة النوويّة إلى دول جديدة.
١٩٦٣ معاهدة الحظر الجزئي للتجارب تصبح نافذة المفعول.
١٩٦٤ الصين تصبح خامس دولة تجري تجربة لسلاح نووي.
١٩٦٧ معاهدة حظر الأسلحة النوويّة في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو) وضعت قيد التوقيع.
١٩٦٨ معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة وضعت قيد التوقيع.
١٩٦٩ أصبحت معاهدة تلاتيلولكو نافذة المفعول.
١٩٧٠ أصبحت معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة نافذة المفعول.
١٩٧١ الوكالة الدولية للطاقة الذرية تبرم اتفاقية الإجراءات الوقائية الواردة في تعميم المعلومات (INFCIRC/153)، كما تتبنى لجنة زانجر مجموعة من التعليمات العامة حول تصدير المواد النوويّة بما يتفق مع معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة.
١٩٧٤ الهند تجري تفجيرا نوويا أعلن أنّه تمّ لغايات سلمية، وتشكيل مجموعة الموردين النوويين (NSG).
١٩٧٥ عقد أول مؤتمر لمراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة في جنيف، وبحلول نهاية العام المذكور كانت ٩٧ دولة قد انضمت للمعاهدة.
١٩٧٨ دورة الأمم المتّحدة الأولى الخاصة بنـــزع السلاح (UNSSOD-1) تقوم مقام المنتدى العام للدول الخمس المالكة للأسلحة النوويّة لتصدر بيانات من جانب واحد حول الضمانات الأمنية السلبية.
١٩٨٠ المؤتمر الثاني لمراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة يعقد في جنيف.
١٩٨٥ المؤتمر الثالث لمراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة يعقد في جنيف.
١٩٧٨ إنشاء نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ (MTCR).
١٩٩٠ المؤتمر الرابع لمراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة يعقد في جنيف.
١٩٩١ تمّ تشكيل لجنة الأمم المتّحدة الخاصة (UNSCOM) للإشراف على تفكيك برنامج التّسلّح النووي العراقي غير المعلن عنه. والولايات المتّحدة تعلن برنامجها الخاص بالسلامة والأمن ونزع السلاح (SSD) إثر تفكك الاتحاد السوفيتي.

١٩٩٣ جنوب إفريقيا تعلن أنّها كانت قد أنتجت ستة أسلحة نووية حتّى العام ١٩٨٩ ثمّ قامت بتفكيكها قبل توقيعها معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة. وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تعلن نيتها الانسحاب من معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة إثر مزاعم حول برنامجها النووي.
١٩٩٥ مؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة يعقد في نيويورك، والدول الأطراف في المعاهدة، وعددها آنذاك ١٧٩ دولة، تقرر تمديد المعاهدة لأجل غير مسمى، وكذلك إرساء الأسّس لطريقة جديدة لمراجعة المعاهدة، واعتماد مجموعة من المبادئ والأهداف لمنع انتشار الأسلحة النوويّة ونزع السلاح.

- كانت مؤتمرات لمراجعة معاهدة منع انتشار السلاح النووي تنعقد مرة كل خمس سنوات بدءا من عام ١٩٧٠، على أنّه في العام ١٩٩٥ أوكلت إلى المؤتمر مهمة مراجعة المعاهدة، وفي الوقت نفسه اتخاذ قرار حول مدتها اللاحقة.
- بتاريخ ١١ مايو ١٩٩٥ تمّ تمديد العمل بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة لأجل غير مسمى، وفي حين ساهم هذا بلا شكّ في تعزيز النظام العالمي لمنع انتشار الأسلحة النوويّة فلا يزال هناك عدد من التحديات القائمة في مجال منع الانتشار النووي.

الخاتمة

منذ عام ١٩٤٥ طرأ تغير كبير على طبيعة الانتشار النووي ومضمونه في آن معا. إذ عند انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتّحدة وحدها القادرة على تصنيع سلاح نووي، ولكن منذ ذلك الحين، وحتّى الآن، انتشرت المعارف الخاصة بطريقة تصنيع الأسلحة النوويّة على مستوى العالم. وقد واكبت ذلك، خلال الفترة نفسها، تغيرات عميقة في السياسة العالمية بلغت ذروتها في الحدث بالغ الأهمية المتمثل بتفكك الاتحاد السوفيتي إثر انتهاء الحرب الباردة.

ونتيجة لهذه التطورات أصبح انتشار السلاح النووي قضية رئيسية على جدول الأعمال العالمي. ومع ذلك، فإنّ استيعاب أبعاد هذه القضية ومدى تعقيدها سوف يمثل

تحديا أساسيا في السنوات القادمة. وقد مالت التحليلات التقليدية لمسألة الانتشار النووي إلى التركيز على الدوافع التي تضطر الدول إلى امتلاك الأسلحة النوويّة، لكن الأمثلة الواردة في هذا الجزء من الكتاب تشير إلى أنّ عملية تحديد الدوافع والقدرات والنوايا النوويّة ليست بالقضية السهلة.

وفضلا عن ذلك، فإنّه لربّما استدعى نشوب الصراع بين مجموعات المجتمع الواحد، وانهيار بعض الدول في عالم ما بعد الحرب الباردة، ضرورة إعادة النظر في الموقف التقليدي الذي يركّز على انتشار الأسلحة النوويّة بين دولة وأخرى، نظرا إلى أنّه لم يعد مستبعدا أن تسعى أطراف فاعلة، ليست بالدول، إلى امتلاك قدرات التّسلّح النووي.

ومن المحتمل أن يؤدّي حصول مجموعة إثنية (عرقية) ما منخرطة في نزاع داخل مجتمعها على خيار نووي إلى عواقب كبيرة — إذ هل سيكون دافعها إلى ذلك هو الابتزاز النووي، أم الردع، أم خوض غمار الحرب، أم استراتيجية مرتبطة حصرا بأهداف سياسية؟ وبالمثل فإنّ الأفعال التي ارتكبت مؤخرا تشير إلى أنّ الفرضيات المتصلة بالإرهاب النووي قد تكون بحاجة إلى بعض المراجعة إذا اعتبرت المجموعات المعنية أيضا أنّ القدرات النوويّة يمكن أن تعزز أهدافها السياسية.

ما الذي يمكن القيام به بغية التقليل من المخاطر الناجمة عن انتشار الأسلحة النوويّة؟ يوصي بعض المحللين بأنّ انتشار الأسلحة النوويّة لا يمكن أن يوضع تحت السيطرة، ولذا فإنّ أنسب طريقة للمضي قدما في هذا السبيل هي محاولة إدارة الشؤون الدولية بانتشار القدرات النوويّة إلى دول جديدة بحيث يمكن أن تنشأ وتتطوّر علاقات ردع تولد الاستقرار. والصعوبة في مثل هذه الاستراتيجية هي أنّها تستند إلى ثقة هائلة في إمكانية إدارة هذه العملية من دون أن تنهار، وفي أنّ علاقة الردع سوف تؤدّي في النهاية إلى الاستقرار.

وفضلا عن ذلك، هناك تساؤل آخر: ترى ما الذي سيحدث عندما تمتلك دول كثيرة الأسلحة النوويّة، هل سيكون الردع فاعلا في عالم يضم عشرين دولة أو أكثر تكدس الأسلحة النوويّة في ترساناتها؟ ربّما يكون بوسع المرء أن يقدر أنّ المشاكل التي نواجهها مع ما كان يوصف بـ"التصالح (التآلف) مع الحياة ضمن حشد مسلح نوويا" يحتمل أن تصبح أكثر تعقيدا وخطورة من تلك التي نواجهها حاليا. ذلك أنّ أقل ما يمكن أن يقال هنا هو أنّ الزيادة في عدد الدول التي تمتلك القدرات النوويّة تزيد بدورها احتمالات اشتعال

حريق نووي هائل، بغض النظر عما إذا انطلقت شرارته عمدا، أو عن غير قصد، أو بصورة عرضية.

وثمّة استراتيجية مستجدة أخرى للتعامل مع انتشار الأسلحة النوويّة يطبقها حاليا حلف شمال الأطلسي هي استراتيجية الدفاع الجماعي، أو ما يعرف بالانتشار المضاد. وتشدد هذه الاستراتيجية على استخدام إجراءات دفاعية في التعامل مع التهديدات النوويّة المحتملة، رغم أنّه لم يتم الاتفاق على ما إذا كان ينبغي أن تشمل هذه الترتيبات دفاعات الصواريخ البالستية أيضا. ورغم أنّ من حسن التدبّر أن ننظر في الإجراءات الدفاعية التي قد تكون ضرورية للنجاح في مواجهة مشكلة انتشار الأسلحة النوويّة، فإنّ هذه الاستراتيجية قد لا تمثّل أكثر من علاج جزئي. أمّا الاستراتيجية الأكثر شمولية للتعامل مع انتشار الأسلحة النوويّة فتكمن في تعزيز قوّة النظام العالمي المعتمد لمنع انتشار الأسلحة النوويّة. ويشمل هذا النظام اليوم إجراءات تستهدف عدم امتلاك الأسلحة النوويّة، وعدم استخدامها، وأخيرا تدميرها على مستوى العالم. وفي حين أنّ الهدف الأخير يمثل الحل الأكثر شمولية للتعامل مع انتشار الأسلحة النوويّة في فترة ما بعد الحرب الباردة، فإنّ من المحتمل أن يكون إنجازه أيضا هو الأمر الأصعب. لكن التحدي الحقيقي يكمن هنا في نهاية المطاف.

الأسئلة

١. ما هي الخصائص التي تجعل الأسلحة النوويّة مختلفة عن أشكال الأسلحة التقليدية؟
٢. ما هي المضامين التي ينطوي عليها الانتشار العالمي لتكنولوجيا وسائط إطلاق الأسلحة النوويّة بعيدة المدى؟
٣. كيف تبدلت دوافع اقتناء الأسلحة النوويّة منذ عام ١٩٤٥ وحتّى الآن؟
٤. كيف ازدادت صعوبات تحديد ما إذا كان انتشار ما للأسلحة النوويّة قد حدث فعلا أم لا؟
٥. هل يمثل الطرف الفاعل الذي ليس بدولة تحديا جديدا في مجال انتشار الأسلحة النوويّة؟

٦. ما هي مصادر القلق الرئيسية الخاصة بانتشار الأسلحة النوويّة والناشئة عن انحلال الاتحاد السوفييتي؟
٧. ما هي الحجج الكبرى المؤيدة والمعارضة لانتشار الأسلحة النوويّة؟
٨. هل كانت المساعي المبكرة للحدّ من الأسلحة النوويّة محكومة بالفشل؟
٩. بأي الطرق ساهمت معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة في منع انتشار مثل هذه الأسلحة، إن هي ساهمت في ذلك فعلا؟
١٠. كيف يمكن تعزيز النظام العالمي لمنع انتشار الأسلحة النوويّة؟

مراجع أخرى للقراءة

Allison, Graham, Carter, Ashton B., Miller, Steven E., and Zelikow, Phillip (eds.).
Cooperative Denuclearisation, CSIA Studies in International Security, no 2 (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1993)

دراسة ممتازة للإجراءات التي اتخذتها الولايات المتّحدة ودول الاتحاد السوفيتي السابق على طريق "التعاون في نزع السلاح النووي".

Bailey, Kathleen C., *Doomsday Weapons in the Hands of Many*, (Champaign, Ill.: Illinois Press, 1991)

كان هذا الكتاب أحد أوائل التقييمات التي صدرت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لتسلط الضوء على أخطار انتشار الأسلحة النوويّة.

Bukharin, Oleg, Nuclear Safeguards and Security in the Former Soviet Union, Survival, 36: 4 (Winter 1994-5)

هذا الكتاب تحليل مفيد للغاية لمشاكل متابعة السيطرة على الوسائط والمواد النوويّة في الاتحاد السوفيتي السابق.

Burrows, William and Windrem, Robert. *Critical Mass: The Dangerous Race for Superpowers in a Fragmented World*, (New York: Simon and Schuster, 1994),

هذا الكتاب وصف أقرب إلى العمل الصحفي للمخاطر الناجمة عن انتشار الأسلحة النوويّة.

Dunn, Lewis A., *Containing Nuclear Proliferation*, Adelphi Papers 263 (London: Brassey's for IISS, 1991),

كتاب يقدّم تحليلا موجزا وموثوقا لانتشار الأسلحة النوويّة إثر انتهاء فترة الحرب الباردة.

Fischer, David A. V. Stopping the Spread of Nuclear Weapons: the Past and the Prospects, (New York and London: Routledge, 1992),

وهذا الكتاب لمحة عامة متميزة لنشأة وتطور سياسات منع انتشار الأسلحة النوويّة بقلم مدير عام سابق للشؤون الخارجية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

Frankel, Benjamin (ed.). *Opaque Nuclear Proliferation*, (London: Frank Cass Co., 1991),

يجادل هذا الكتاب بالقول: إنّه في حين أن معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة يمكن أن تكون قد حالت دون امتلاك الأسلحة النوويّة بصورة مكشوفة، فإنّ هذا الوضع قد أدّى إلى ظهور أسلوب جديد للجيل الثاني، أو الخفي، من الانتشار النووي.

Ham, Peter van, Managing Non – Proliferation Regimes in the 1990 s, (London: Pinter, 1993),

في هذا الكتاب تحليل معمّق لكيفية تعزيز الأنظمة الخاصة بالسيطرة على الأسلحة مستقبلا، وخاصة نظام منع انتشار الأسلحة النوويّة.

Howlett, Darryl and Simpson, John, Nuclearisation and Denuclearisation in South Africa, Survival, 35:3 (Autumn 1993),

وفي هذا الكتاب عرض للأسباب التي دفعت جنوب افريقيا إلى الشروع في برنامج للردع النووي ومن ثمّ التخلي عنه.

Howlett, Darryl, Liegh – Phippard, Helen and Simpson, John "After the 1995 NPT Renewal Conference: Can the Treaty Survive the Outcome?"

وذلك ضمن:

John B. Poole and Richard Guthrie (eds.), *Verification Report 1996: Arms Control, Peacekeeping and the Environment*, (Boulder, Col.: Westview Press, 1996),

حيث يحلل النقاش الذي جرى في المؤتمر المذكور بغية اتخاذ قرار حول تمديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة عام ١٩٩٥ وما تنطوي عليه القرارات المتخذة في المؤتمر من مضامين بالنسبة إلى مستقبل النظام الخاص بمنع انتشار الأسلحة النوويّة.

Karp, Aaron, *Ballistic Missile Proliferation: The Politics and Technics,* (Oxford: Oxford University Press for SIPRI, 1996),

ويعد هذا تحليلا موثوقا لآثار انتشار الصواريخ البالستية في الأمن الدولي وللسياسات الموضوعة بهدف محاولة وقف انتشار أنظمة التسليح هذه.

Leventhal, Paul and Alexander, Yonah, *Preventing Nuclear Terrorism,* (Lexington, Mass., and Toronto: Lexington Books, 1987)

على الرغم من مضي مدّة على صدور هذا الكتاب فهو ما زال يقدم لنا أحد التحليلات الشاملة القليلة لمخاطر الإرهاب النووي.

Mazarr, Micheal, "Virtual Nuclear Arsenals", Survival, 37: 3 (Autumn 1995)

ويستكشف هذا المقال مدى الرغبة والإمكانية لانتقال العالم إلى حالة نزع السلاح النووي "الفعلية" وليس نزع السلاح بالمعنى التقليدي، بل بالأحرى حالة يتم فيها حظر الأسلحة النوويّة المركبة والجاهزة للاستعمال كافة ودفعها إلى الساحة الخلفية للسياسة العالمية.

Mearsheimer, John, "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War", *International Security,* 15: 1 (Summer 1990),

وقد أثار هذا المقال نقاشا واسعا حول المضامين التي ينطوي عليها انتهاء الحرب الباردة بالنسبة للأمن الأوروبي، وخاصة فيما يتعلّق بأثر زيادة انتشار الأسلحة النوويّة إلى دول في المنطقة.

Mever, Stephen M., *The Dynanmics of Nuclear Proliferation,* (Chicago: University of Chicago Press, 1984),

ومتن هذا الكتاب نص عادي حول دوافع امتلاك الأسلحة النوويّة.

Potter, William, "Before the Deluge? Assessing the Threat of Nuclear Leakage from the Post – Soviet States", *Arms Control Today,* (1995),

وهذا المقال تقييمٌ متزن للمشاكل والمخاطر النوويّة الناجمة عن تفكك الاتحاد السوفيتي بقلم أحد أبرز العارفين بهذا الشأن.

Reiss, Mitchell and Litwak, Robert (eds.), *Nuclear Proliferation after the Cold War,* (Washington, DC: Woodrow Wilson Centre Press, 1994),

وهذا الكتاب تقييم شامل زاخر بالمعلومات حول أثر انتهاء الحرب الباردة على احتمالات انتشار الأسلحة النوويّة ولسياسات التعامل معها.

Reiss, Mitchell, Bridled Ambition – Why Countries Constrain their Nuclear Capabilities, (Washington, DC: Woodrow Wilson Centre, 1995),

وهو عرض ممتاز للأسباب التي تجعل الدول تقرر عدم حيازة الأسلحة النوويّة رغم أنها قد تكون قادرة على القيام بذلك.

Sagan, Scott D., The Limits of Safety: Organizations, Accidents and Nuclear Weapons, (Princeton: Princeton University Press, 1993),

يذكرنا هذا الكتاب بأمر كئيب هو أنه في المساحة التي توجد فيها الأسلحة النوويّة يمكن أن تسير الأمور في منحى خاطئ مع ما ينطوي عليه ذلك من عواقب قد تكون مدمرة.

Sagan, Scott D. and Waltz Kenneth N., *The Spread of Nuclear Weapons. A Debate,* (New York and London: Norton and Co., 1995),

وهذا هو نص "المناظرة الكبرى" ما بين والتز وساغان حول أثر انتشار الأسلحة النوويّة على الاستقرار والأمن الدوليين مستقبلا.

Scheinman, Lawrance, *The International Atomic Energy Agency and World Nuclear Order,* (Washington, DC: Johns Hopkins University Press, 1987),

هذا الكتاب بمثابة النص المعتاد عن تاريخ الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدور الذي لعبته هذه المنظمة لمنع انتشار الأسلحة النوويّة.

Shaker, Mohamed I., *The Nuclear Non – Proliferation Treaty,* vols. 1 and 2, (London: Oceana, 1980),

يبقى هذا الكتاب النص الرئيسي للمفاوضات حول معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة.

Simpson, Johnr and Howlett, Darryl (eds.), *The Future of the Non – Proliferation Treaty,*(New York: St Martin's Press, 1995),

يغطي هذا الكتاب النقاش الذي جرى حول تمديد العمل بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة عام ١٩٩٥ من قبل أولئك المشاركين في عملية صنع القرار.

Spector, Leonard, Mc Donough, Mark with Medeiros, Evan, *Tracking Nuclear Proliferation: A Guide to Maps and Charts,*(Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 1995),

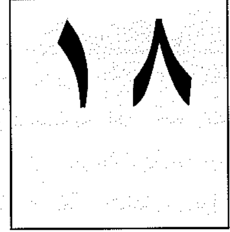
وهو خلاصة وافية موثوقة وسهلة القراءة عن القوى الإقليميّة المحركة للانتشار النووي.

Waltz, Kenneth N, *The Spread of Nuclear Weapons: More May Be Better,* A delphi Paper 171 (London: IISS, 1981),

أثارت هذه الورقة نقاشا حامي الوطيس عندما نشرت أول مرة لأنها عارضت الحكمة التقليدية فيما يخص انتشار الأسلحة النوويّة.

Williams, Phil and Black, Stephen, "Transnational Threats: Drug Trafficking and Weapons Proliferation", *Contemporary Security Policy,* 15: 1 (1994),

كانت هذه إحدى أوائل المقالات التي سلطت الضوء على المتخطي للحدود الوطنية لمشكلة انتشار الأسلحة النوويّة بعد انتهاء فترة الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي.



الـقـومـيـة

Nationalism

فريد هاليدي

(Fred Halliday)

- القومية والعولمة
- القومية بوصفها ايديولوجيا
- القومية كحركة
- القومية والعلاقات الدولية
- أربع مناظرات
- نحو عصر ما بعد القومية

دليل القارئ

لقد كانت القوميّة، كنظام للمعتقدات وكايديولوجية وكحركة سياسية، إحدى العمليات التي أفرزت العالم المعاصر. وتطرح القوميّة كنظام أيديولوجي مجموعة من المفاهيم حول تنظيم الإنسانيّة ضمن جماعات وحول الصيغة السياسيّة الملائمة لتنظيمها وحول كيفية التصرف في العلاقات بين الدول التي تمثّل الأمم. ولقد أثارت القوميّة مجموعة من الخلافات على صعيد العلوم السياسيّة بعامة والعلاقات الدولية بخاصة: ويتعلق بعضها بتفسير أسباب تحول القوميّة إلى ظاهرة تمتدّ في أرجاء العالم، كما يتعلّق بعضها الآخر بصعوبة التوفيق بين المستلزمات القوميّة وبين متطلبات النظام الدولي. وكثيرا ما تعتبر القوميّة من مخلفات الماضي حيث إنّها كانت تقاوم عمليات العولمة تارة، وتتعزز بهذه العمليات تارة أخرى. أمّا التناقض الكبير في القوميّة فهي أنّها بوصفها أيديولوجية تؤكد على الصفات المميزة للدول والشعوب بينما هي في حقيقة الأمر ناتج عملية عالمية تنخرط فيها كل الدول ضمن نظام سياسي معياري أحادي.

القوميّة والعولمة　Nationalism and Globalization

إنّ القوميّة كايديولوجية وحركة اجتماعية أحد العوامل التي ساهمت في تشكل العالم الحديث. إلا أنّه وإلى عهد قريب لم يكن هذا الشعور القومي يحظى بتغطية كافية في معظم المداخل إلى العلاقات الدولية. فقد كان ينظر إلى القوميّة على أنّها شيء ينتمي إلى الماضي، وأنّها كانت سببا لقيام الحروب في أوروبا حتّى عام ١٩٤٥ وأنّها أثر من آثار الاستعمار في العالم الثالث وأنّها ــ وعلى الرغم من أهميتها ــ مظهر تعوزه العقلانية في العلاقات الدولية. لقد أهملت القوميّة نتيجة لقيام سلام دولي بين القوى الكبرى وكذلك نتيجة لاستقلال الدول التي كانت سابقا تحت نير الاستعمار.

وقد أصبح من المفروغ منه بصفة عامة أنّ الدول قد تقلل تدريجيا من لجوئها إلى الفكر القومي عند تعاملها بعضها مع بعض كما أنّها قد تستخدم عوضا عن ذلك المؤسّسات الجديدة التي تعمل لحماية النظام العالمي، سواء أكان ذلك الأمم المتّحدة أم الاتحاد الأوروبي، وذلك لتعزيز تعاون أكبر. وكان من المتوقّع للعولمة، والتي تعتبر كصيغة لتكامل واسع النطاق بين الدول والمجتمعات، أن تعزّز هذا التعاون: فقد زالت

الفروق بين الدول، وأصبحت الشعوب أكثر انفتاحا على التعاون والتبادل التجاري، وامتد تأثير ذلك ليصل حتّى إلى الانتماء والولاء اللذين كانا ــ لغاية الآن ــ يقومان على أساس دولة الأمة.

وفي الحقيقة لم يكن هناك ما يناقض روح العولمة أكثر من القومية.

إلا أنّ هذه النظرة إلى الأمر لم تعد مقبولة، وهناك كثيرون يناقضونها. فقد أصبح الشعور القومي، سواء في الدول المتطورة أم النامية، أمرا جليا يتجسّد إمّا في مطالبة الشعوب بالحصول على الاستقلال أو على حكم ذاتي أوسع ضمن الدول، أو في الاحتجاج ضد أعمال الهجرة والتجارة الحرة. أمّا في العلاقات بين الدول القائمة فيعتبر الشعور القومي أساسيا لقيام الصراعات الإقليميّة والحروب أو قاعدة تتوضع عليها المنافع الاقتصادية.

وخلافا لما كان قائما في السابق حين كان التركيز في السياسات المحلية والدولية يميل إلى التقارب أو الشمولية أو حتّى خلق مجتمع دولي موحد، فإنّ هناك الآن تركيزا أكبر على أهمية ما يميز الشعوب، كالتقاليد والهويّة القوميّة والأصالة وسياسات التميّز.

ومدلولات ذلك بالنسبة للعولمة كثيرة. فالعولمة، في المقام الأول، أدخلت سلسلة من العمليات المختلفة والمتناقضة في بعض الأحيان. فهي توجد أسواقا جديدة وتدعم تدفق السلع والتقنيات بين الدول كما تدعم انتقال المواطنين من مكان لآخر، وهو ما يثير ردود فعل ومقاومة من قبل من يشعرون بخطر يتهدد مصالحهم. وينسحب ذلك على الدول المتطورة التي تظهر عداء للهجرة وحرية التجارة كما ينسحب على دول العالم الثالث التي تشعر بقهر الدول المتطورة لها. ومن هذا المنطلق يمكننا النظر إلى القوميّة في المقام الأول كرد فعل على العولمة. ولكنها في مقام آخر تعتبر أيضا نتاجا لهذه العولمة.

ومن ناحية أخرى يبرهن تنامي المشاعر القوميّة بشكل مفاجئ خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين على فشل الصيغ الأخرى لبناء الدولة، على الأقل في ما كان يعرف بالدول ذات الأقليات العرقية التي سادت العالم الشيوعي. فبعد انهيار الشيوعية السوفييتية في عام ١٩٩١ انفصلت أربع من الدول لتأخذ اتجاها قوميا، وهي روسيا الاتحادية وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا واثيوبيا. وهكذا نشأت اثنتان وعشرون دولة جديدة. ويعود ذلك إلى الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي مارسها الغرب ضد ما كان معروفا بالعالم الشيوعي المعزول من قبل الدول الغربية.

ولقد بدأت الشعوب في عصر العولمة تطالب بالانفصال عن الدول الأكبر عوضا عن الاندماج فيها، كما أصبحت تطالب بالاستقلال ودخول الأسواق العالمية بشروطها الخاصة. ومن ناحية أخرى، أدّى انهيار الشيوعية أيضا إلى نوع آخر من القوميّة اتضحت معالمه في كل من ألمانيا، واليمن، والصين، وكوريا. وتتمثّل الصلة بين العولمة والقومية في الحالة الأولى بالتشرذم نتيجة الانفصال، بينما تتمثّل في الحالة الثانية بالتوحد عن طريق الاندماج.

ويمكننا الرجوع في مناقشة العلاقة بين القوميّة والعولمة إلى عهود بعيدة منذ نشوء النظام العالمي الجديد بحد ذاته. ففلسفة القومية، كعقيدة، تقوم على تأسيس دول منفصلة تستوحي تاريخ الشعوب وثقافتها المتميزة وتضرب على وتر التميز الثقافي والتاريخي للشعوب. لذا فإنّها معنية ببيان مقدار التفرد لدى الشعوب. لكن هذه الفلسفة بحدّ ذاتها كانت قد انطلقت في أرجاء العالم خلال القرنين الماضيين كجزء من عمل دولي. ونتيجة للتبدلات التي طرأت في المحيط العالمي فقد تحطمت أواصر التضامن والولاء التي كانت سائدة، وسرعان ما انتشرت مكانها أفكار جديدة. وكان للتحول في النظام العالمي دوره في نشر هذه الأفكار وتعزيزها.

ومن هذه التحولات التكامل المستمر في الأسواق العالمية ونشوء إمبراطوريات استعمارية أوروبية وتصاعد حركات المقاومة ضدها، والحروب العالمية واتساع انتشار الديمقراطية. والمفارقة هنا هي أن القوميّة التي تدعو مبادئها إلى فصل الشعوب أحدها عن الآخر لتمايزها، قد انتشرت بسبب التوجهات الدولية والعولمية التي كانت سائدة خلال القرنين الماضيين وكردّ فعل عليها.

الحقل ١٨ -١ : العولمة والقومية: عمليات متناقضة
العوامل التي تقف في وجه القومية: ▪ الازدهار المشترك ▪ التكامل الاقتصادي ▪ الهجرة ▪ السياحة والسفر

- العمالة في الخارج
- الأخطار العالمية
- اتساع الاتصالات على المستوى العالمي
- نهاية الاعتقاد بالسيادة الاقتصادية

العوامل التي تعزز القومية

- فقدان السيطرة أمام المستثمرين الأجانب
- العداء للهجرة
- مخاوف من البطالة
- الاستياء في المؤسّسات فوق القومية
- كره الثقافات الدخيلة
- الخوف من الإرهاب وأعمال التخريب
- العداء لوسائل الإعلام العالمية
- مغريات الانفصال

وعلى كلّ حال فإنّ الترابط بين القوميّة والنظام العالمي الجديد يفوق البعد التاريخي. فهو أيضا ارتباط معياري أي أنّه يبحث في القيم والأفكار التي تحدد كيف **ينبغي** أن تعيش الشعوب ولمن تدين بالطاعة. وقد أصبح الشعور القومي الذي انتشر في كل أنحاء المعمورة هو الفلسفة الرئيسية التي تبرر قيام النظام الدولي بحد ذاته وتضفي عليه الطابع الشرعي. فقد كانت الحكومات في الفترة التي سبقت العصر الحديث تعزو مبررات وجودها إلى حكامها وإلى السلالات الحاكمة التي تنضوي تحت لوائها وإلى معتقدها الديني. أمّا مع تنامي الشعور القومي فقد زالت تلك المبررات ونشأ نظام جديد تبرّر الحكومات فيه وجودها بأنها تمثل الشعوب التي تحكمها. ومن هنا نشأ المصطلح الحديث "دولة الأمة"، الذي يقصد به أنّ بإمكان الحكومات كافة أن تمثل شعبا، وهي تمثله بالفعل. كما نشأ أيضا مبدأ تقرير المصير القومي، الذي يحق بموجبه لكل أمّة أن تقرر مصيرها، فإمّا أن تكون أمّة مستقلة أو ــ إذا تعذر ذلك ــ أن تختار بحرية أن تصبح جزءا من دولة أخرى أكبر منها. وهذا معناه أنّ كل مبادئ النظام الدولي والقانون الدولي والشرعية الدولية التي قامت على مبادئ مختلفة، نجد مبررا لها الآن بالعودة إلى هذا

المبدأ. وهكذا أصبحت القوميّة اليوم الأساس الأخلاقي والمعنوي للعلاقات الدولية إلى حد أن أصبحت الهيئة التي تكتّل دول العالم تسمّى "الأمم المتّحدة".

النقاط الرئيسية

- لم يتم الاعتراف بالقومية بشكل كامل في العلاقات الدولية إلا خـــلال العقــدين الأخيرين من القرن العشرين.
- القومية هي ضد العولمة ونتاج لها على حد سواء.
- اتسع نمو القوميّة نتيجة للتحولات التي طرأت على النظام العالمي خلال القرنين الماضيين.
- القومية هي اليوم الأساس الأخلاقي الذي تقوم عليه الدول والنظام الدولي.

القوميّة بوصفها أيديولوجيا　Nationalism as Ideology

إنّ مصطلح القومية، شأنه في ذلك شأن المصطلحات الأخرى السائدة في العلوم الاجتماعية "كالديمقراطية" و"الثورة" و"التحررية" و"الاشتراكية"، يحمل معنى واسعا ويستخدم للتعبير عن مفهومين متباينين:

أولهما **عقيدة سياسية** أو **أيديولوجيا**، أي مجموعة من المبادئ السياسيّة التي تعتنقها الحركات والأفراد.

وثانيهما حركة اجتماعية وسياسية، أي: ميول أثّرت في المجتمعات كافة على نطاق العالم كلّه خلال القرنين الماضيين وساهمت في تحويل مفاهيمها السياسية. ومن المهم في هذه الحالة، كما في الحالات الأخرى، مناقشة المفهومين بشكل منفصل.

وتختلف أشكال القوميّة كفكر أيديولوجي شأنها في ذلك شأن أي من المفاهيم التي طرحت آنفا، إلا إنّه ليس من السهل وضع تعريف محدد لها. والسبب في ذلك هو أنّ القوميّة تختلف اختلافا جذريا عن المبادئ السياسيّة الأخرى. فما من مفكّر وضع لها النظريات ولا من أدبيات كلاسيكية لها يمكن العودة إليها أو مناقشتها. وهذا ما يدعوه الفلاسفة أحيانا "بالمفهوم العنقودي"، وهو عبارة عن فكرة ذات عناصر عدّة يرتبط عادة بعضها ببعض. ومن أشهر المحللين للقومية أنتوني سميث (Anthony Smith) الذي وضع مجموعة تتألّف من سبعة مواضيع تشكل محورا لهذا المبدأ - الذي أسميناه هنا

"العنقودي" - للفكر القومي. أمّا الكاتب إرنيست جيلنر (Ernest Gellner) فقد وضع لها تعريفا محكما يقول: "إنّ القوميّة هي في الدرجة الأولى مبدأ سياسي يؤمن بالتطابق بين ما هو سياسي وما هو قومي" (Gellner 1983: 1).

وقد يعني هذا أنّ القوميّة هي مبدأ أخلاقي بالدرجة الأولى وتدّعي أنّ الأمم موجودة بالفعل وأنّ وجودها هذا ينبغي أن يتزامن مع قيام المجتمعات السياسية، أي يشمل الجماعات ذاتها التي تنضوي تحت لواء هذه المجتمعات، كما ينبغي أن تكون الأمم متمتّعة بحكم ذاتي مستقل وكامل. هذا المنطلق يعتبر القومية، كفكر أيديولوجي، مبدأ أخلاقيا ومعياريا قبل كل شيء ومعتقدا يتعلّق بالعالم كما هو كائن وكيف يجب أن يكون.

الحقل ١٨ -٢ : المواضيع الجوهرية للقومية
١. الإنسانيّة بطبيعتها تنقسم إلى أمم. ٢. لكل أمّة شخصيتها المتميزة. ٣. الأمّة، ممثلة بكل الشعب، هي مصدر كل القوّة السياسية. ٤. لكي يحقق الأفراد حريتهم وذاتهم يجب أن ينضووا تحت لواء الأمة. ٥. لا يمكن للأمم أن تحقق وجودها إلا ضمن دولها. ٦. الولاء لدولة الأمّة يفوق أي ولاء آخر. ٧. إنّ تقوية دولة الأمّة هو الشرط الرئيسي لتحقيق الحرية والانسجام ضمن النظام العالمي. **المصدر:** Anthony Smith, Theories of Nationalism 2nd edn. (London: Duckworth, 1983), 21.

ويدّعي المنادون بالقومية أنّ فرادى الدول، بل حتّى الشعور القومي ذاته، بما يمثله من استقلال ذاتي وشعور بالانتماء القومي، قد نشأ على مرور الزمن أو على الأقل منذ مئات السنين. إنّ استحضار التاريخ هو من الأمور الجوهرية لنظرة الفكر القومي للعالم حيث يتم عادة استحضار ما هو "غابر" و"أصيل" و"تقليدي" و"أزلي". إلا أنّ هذا المبدأ بحد ذاته ذو منشأ حديث ناتج عن التبدلات التي طرأت على النظام العالمي في أواخر القرن

الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر. وقد وجد مصطلح "الأمة"، أو ما يعادله في ثقافات أخرى، منذ قرون عدّة، حيث كان يطلق على ما يسمى اليوم قبائل أو شعوبا أو مجموعات من رعايا ملك من الملوك، أو مجتمعات. وقد وجدت فكرة ما لـــ الجماعة، وما تقترن بها من تاريخ وهوية، وما يقترن بها غالبا من لغة أودين، لدى الأجيال، في جميع الثقافات. غير أنّ الاستخدام المعاصر لمصطلح "الأمة" ومبدأ "القومية" الذي يقترن بها يعود إلى القرن الثامن عشر. ويمكننا أن نعتبر أنّه نشأ ضمن ثلاث مراحل مستقلة ولكن مترابطة بعضها ببعض.

أما المرحلة الأولى فترتبط بفكرعصر التنوير وعلى وجه التحديد بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها. ويتحقق ذلك عندما تمتلك جماعة من البشر مجموعة من المصالح المشتركة بحيث ينبغي أن تعطى الحق في التعبير عن رغباتها بشأن أفضل الوسائل لتحقيق هذه المصالح. وقد اشتقت هذه الفكرة من فكرة "دولة المدينة" (Polis) في بلاد الإغريق القديمة أو المجتمع السياسي، وهي فكرة ظهرت بأقوى أشكالها في أفكار جان جاك روسو(Jean-Jacques Rousseau). فقد وضع روسو مبادئ الأفكار الحديثة عن الديمقراطية وشرعية حكم الأكثرية. ومن رواد الفكر الديمقراطي أيضا الذين لحقوا روسو، "جون ستيوارت ميل" (John Stuart Mill) الذي أضاف إلى ما سبق التأكيد على وجود حكومة نيابية بوصفها أكثر صيغة مرغوب فيها للنظام السياسي: وعندما يتمّ قبول فكرة الحكومة النيابية كأداة لتحقيق مبدأ تقرير المصير لدى الأفراد بصيغة جماعية، عندئذ يصبح الطريق ممهدا أمام تقرير مصير الأمم.

وأمّا المرحلة الثانية من مراحل تطور فكرة القوميّة فقد جاءت مع الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ حين أطلق المعارضون للحكم الملكي على أنفسهم اسم "La nation" أي (الأمة) قاصدين بذلك مجموع أفراد الشعب الفرنسي بصرف النظر عن ألقابهم أو مراكزهم السابقة. وفي هذه الحالة كان مصطلح "الأمة" يعبر أولا عن فكرة المواطنة المشتركة والعامة والتي تتحقق فيها المساواة، أي فكرة وحدة الشعب. أمّا شعار الثورة الفرنسية بالحرية والمساواة والإخاء فقد تضمن هذه الفكرة، وربّما كان الهتاف الأكثر شيوعا الذي أطلقته الثورة هو عبارة: "Vive la Nation" "تحيا الأمة". ومن هنا كان ارتباط مفهوم "الأمة" بمفهوم المساواة بين كل الذين يعيشون في كنف الدولة ليؤدي بعد ذلك إلى باكورة مفهوم الديمقراطية. ولقد كان لهذا التطور في فرنسا ما يوازيه في

الأمريكتين الشمالية والجنوبية حيث تمثل بالثورة ضد الحكم البريطاني في الشمال (١٧٧٦-٨٣) وفي الثورة اللاحقة على الحكم الاسباني في الجنوب (١٨٢٠-١٨٢٨). ولقد بنيت هذه الثورات على قاعدة سياسية قائمة على رفض حكم المراكز الأمبراطورية في أوروبا من قبل نخبة من المستوطنين المنحدرين من جذور عرقية ولغوية تتشابه مع جذور أصحاب تلك المراكز الإمبراطورية التي يرفضها الثائرون، إلا أنّ هؤلاء النّخبة كانوا يعارضون هضم حقوقهم السياسيّة المتعلقة بحق تقرير مصير المجتمعات التي يمثلونها.

وبعد ذلك تمّ ربط المفهوم الديمقراطي والسياسي لـ"الأمة" بعنصرها الثالث والأخير الذي يتمثّل في الفكرة الرومانسية ذات المنشأ الألماني المسماة "Volk" أي "الشعب"، وهو عبارة عن مجتمع لا يعتمد كثيرا على الهوية السياسيّة بل على التاريخ والتقاليد والثقافة. أما جوهر مفهوم "فولك" (الشعب)، الذي دافع عنه مفكّرون مثل "هيردر" (Herder) و"فيخته" (Fichte)، فيتمثل في أنّ الإنسانيّة كانت تنقسم إلى شعوب منفصلة يمكن اكتشاف تميّزها وهويتها عبر التّحرّي والتقصي. وكما تمكن العلماء من وضع رسوم تفصيلية عن النبات والمعادن والحيوانات الموجودة على وجه الأرض، وكما استطاع علماء اللغة وضع مخطط تفصيلي يبين الفوارق بين مختلف لغات العالم، كذلك يمكننا أن نحدد هوية شعوب الأرض على اختلافها ورسم المعالم الخاصة بكل شعب.

ونتيجة لدمج المراحل الثلاث الآنفة الذكر، ظهر في بدايات القرن التاسع عشر مبدأ سياسي يعرف اليوم بـ"القومية". ومن أبرز الذين نادوا بهذا المبدأ الإيطالي "جيوسيبه مازيني" (Giuseppe Mazzini). ويعتقد مازيني أنّ الأمم أمر مسلّم به وتنشأ فوق ترابها الوطني وينبغي أن تكون مستقلة. وتعطينا التجربة الإيطالية مثالا على حالة تمّ فيها توحيد كيانات كانت مجزأة. ولكن مازيني يطرح أيضا عنصرين آخرين كان لهما شأن في تطوير مفهومنا الحديث عن القومية. وأحد هذين العنصرين هو المفهوم الأخلاقي للأمة، ومفاده أنّ الفرد لا ينتمي إلى الأمّة فحسب بل يدين لها أيضا بطاعة عمياء (انظر الحقل ١٨-٢ النقطـــة ٦).

وبهذه الطريقة أصبحت المفاهيم القديمة، كالولاء وحب الوطن والانتماء إلى المجتمع، جزءا لا يتجزأ من نظام الدولة الحديثة. أمّا الفكرة الأخرى التي طرحها مازيني فهي فكرة " أسرة الأمم": بمعنى أنّنا إذا قسمنا العالم إلى أمم فيمكن لهذه الأمم أن تتشجع

للحصول على استقلالها وذلك عن طريق المحافظة على الهوية وتقرير المصير. ويتوقّع مازيني بأنّ من شأن ذلك تحقيق السلام بين الأمم استنادا لهذا المبدأ الجديد. أمّا الكاتب الفرنسيّ "ايرنست رينان" (Ernest Renan) فيرى في الشعور القومي استفتاء يوميا تقوم المجتمعات التي نشأت عبر التاريخ من خلاله بالتأكيد دائما، عن طريق وجودها المستمر، على حقها في تقرير مصيرها والحصول على رغباتها.

الحقل ١٨ -٣ : فكرة مازيني عن القومية

"…. إنّ أمر الله ماض لا محالة وسيحلّ التقسيم الطبيعي والميول الفطرية العفوية للشعوب محل التقسيمات الاعتباطية التي تفرضها الحكومات الفاسدة. وسيعاد رسم خريطة أوروبا وتستيقظ "بلدان الشعوب" الناطقة بصوت الأحرار على أنقاض "بلدان الملوك" ونظام الطوائف ذات الامتيازات. وسيعم الانسجام وتشتد أواصر الأخوة بين هذه البلدان. وبعد ذلك سوف تتحقق الجهود الإنسانيّة الرامية إلى تحقيق التطور الشامل من أجل المصلحة العامة واستكشاف القانون الحقيقي للحياة وتطبيق هذا القانون بحيث يتم ذلك بعمل جماعي وتتوزع مهامه وفقا للطاقات المحلية، وبعد ذلك قد يأمل كلّ منكم أن يفيد البشرية جمعاء بجهوده الشخصية مدعوما بعواطف العديد من ملايين البشر الّذين تجمعهم وحدة اللغة والتوجّهات والتقاليد التاريخية.

المصدر:

نقلا عن J. Mazzini *The Duties of Man* (London, 1907), Evan Luard, *Basic Texts in International Relations* (London: Macmillan, 1992) 198-9.

النقاط الرئيسية

- القومية كأيديولوجيا هي فكرة معيارية: فالأمم قائمة بشكل موضوعي وينبغي أن تملك الحق في تقرير مصيرها.
- الفكرة الحديثة للقومية هي حصيلة:

١. المفاهيم التحررية والتنويرية للجماعة المستقلة؛

٢. أفكار الثورة الفرنسية في شأن المجتمع الذي يتساوى فيه المواطنون؛
٣. المفاهيم الألمانية لشعب يتشكل بفعل عوامل التاريخ والتقاليد والثقافة.
- القومية هي فكرة ترتبط بالتاريخ والتقاليد وتعتمد على الالتزام.

القومية كحركة Nationalism as a Movement

لقد انتشرت فكرة القوميّة من المصادر التي انبعثت منها أواخر القرن الثامن عشر في كلّ أرجاء الكرة الأرضية لكي تتطور إلى الفكر الأيديولوجي الذي نعرفه اليوم. وفي بدايات القرن التاسع عشر شهدت أوروبا ظهور القوميّة في كل من اليونان وألمانيا وإيطاليا وايرلندا ولاحقا في الإمبراطوريات المتعددة الاثنيات، أي إمبراطوريات أوروبا الوسطى والشرقية: الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية وإمبراطورية كل من بروسيا وروسيا والإمبراطورية العثمانية.

وبعد الضغوط التي واجهتها هذه الإمبراطوريات من الداخل والخارج اضطرت إلى الإذعان للمطالب بالاستقلال إلى أن انهارت تلك الإمبراطوريات الأربع جميعا تحت وطأة انفجار الحرب العالمية الأولى، ونشأت خريطة للدول المستقلة حديثا. أمّا في أوروبا الغربية فقد اضطر كيان خامس متعدد الجنسيات إلى منح الاستقلال لأحد أقاليمه المتمردة، حين اضطرت بريطانيا إلى منح الاستقلال لايرلندا عام ١٩٢١.

لقد كانت الحرب العالمية الأولى مناسبة لإعلان حق تقرير المصير القومي كمبدأ عالمي بعد أن كان هذا الحق حكرا على أوروبا والنخبة البيضاء من الشعب الأمريكي. وقد تحقق هذا الإعلان بصيغة راديكالية ثورية حين قامت الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧، كما تحقق بصيغة ليبرالية على يد الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون عام ١٩١٨. وقبل الحرب العالمية الأولى كان العديد من القوميين يعتقدون أنّ بإمكانهم نيل حقوقهم عبر إحداث حقوق فيدرالية أو إقليمية داخل الولايات دون أن يتمّ ذلك بانفصالها، أو عبر صيغة من الاستقلال الثقافي: كما استمرّت عليه الحال في بعض الدول مثل تشيكوسلوفاكيا وبلجيكا وسويسرا. ولكن تزايد، بعد الحرب العالمية الأولى، ارتباط حق تقرير المصير بالاستقلال التام. وقد بدا أن ما تنبأ به مازيني من انبعاث حقبة تقرير المصير القومي وانبثاق ما يعرف بـــ"أسرة الأمم"، قد تحقق. إلا أنّ ذلك لم يكن ليتحقق سابقا، لأسباب ثلاثة:

أولها: أنّ قوى الاستعمار الأوروبي رفضت منح الاستقلال للشعوب الخاضعة لها في آسيا وافريقيا. ولم تذعن أي من بريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا لمنح الاستقلال لمستعمراتها في العالم الثالث إلا بعد الحرب العالمية الثانية التي كان من شأنها أن أضعفت القوى الظافرة في هذه الحرب، بينما سحقت القوى المقهورة. وقد استمرت عملية الاستقلال خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين.

والسبب الثاني هو أنّ القوميّة لم تؤد إلى قيام سلام بين الدول بل إلى نشوب الصراعات وبروز الأنظمة الديكتاتورية وإلى حرب عالمية في نهاية المطاف، و"أسرة الأمم"، وإن وجدت، فقد كانت أسرة يعمّ فيها النـــزاع وتفتقد السعادة. ومن أحد الأسباب الكامنة وراء ذلك أنّ الشعوب التي تجمعها وحدة اللغة والدين كانت في الغالب مختلطة بعضها ببعض أو كانت لها مطالب تاريخية متعارضة فيما بينها.

وباختصار لم يكن هناك أي انسجام بين المطالب القوميّة والمطالب الإقليمية. فالنـــزاعات حول الأقاليم والأوطان أدّت في بلاد البلقان وغيرها من البلدان إلى صراعات عرقية لم تفلح أعمال الوساطة ولا إعادة رسم الحدود في حلها. أمّا الاستقلال الذي منحته بريطانيا لايرلندا، باستثناء ست من مقاطعاتها الاثنتين والثلاثين، فقد أدّى إلى نشوء ضغائن مريرة مشابهة. وكان من الحالات الأكثر تفجرا حالة المدّ القومي الذي سيطر على بلدين أوروبيين هما ألمانيا وإيطاليا، والذي كان يقوم على أساس فكرة طغيان القوّة والتوسع العسكري، إضافة إلى حالات سادت في ألمانيا منها: إعادة رسم الحدود بالقوّة، وتصفية اليهود بالمذابح الجماعية. وقد أدّى ذلك كلّه إلى إبراز مخاطر القوميّة ومحاسنها في آن معا.

أمّا السبب الثالث الذي أدّى إلى الإخفاق في تحقيق الآمال التي ولدت عام ١٩١٨ فقد أصبح أكثر وضوحا بعد الحرب العالمية الثانية. إذ بدأ التوتر يسود حتّى الدول الّتي كانت تتمتّع بالاستقلال، وما كان منها ملتزما بمبدأ تقرير المصير والهوية القومية. واتضح ذلك أول ما اتضح في الدول المتطورة داخل أوروبا الغربية وفي الولايات المتّحدة حيث بدأت، منذ ستينيات القرن العشرين وما بعدها، تتوضح المطالب بالحصول على حقّ تقرير المصير القومي أو الاعتراف بتعددية عرقية وحق هذه الأعراق في الدول التي تقوم فيها. وقد سادت هذه المطالب في إقليم الباسك شمال إسبانيا وبين السكان الكاثوليك في ايرلندا الشمالية وفي اسكوتلندا وبلجيكا وجزيرة كورسيكا.

أمّا في الولايات المتّحدة فقد ارتفعت الأصوات بالاحتجاج، وارتبط ذلك، في البدء، بإصدار لائحة حقوق الإنسان لمصلحة الزنوج ثمّ تصاعد الوعي العرقي في أوساط عدد كبير من المجتمعات الاثنية غير البيضاء. أمّا في كندا فقد بدأ سكان إقليم كويبيك الناطقون بالفرنسية يطالبون بالمزيد من الحكم الذاتي، بل بالاستقلال في الكثير من الحالات. ولقد تمّ احتواء هذه الصحوة للسياسات القوميّة الاثنية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، بالرغم من كل ما لهذه الصحوة من مضامين دولية، ولم يحدث أن تفكّكت أي دولة من الدول.

لكنّ الوضع لم يكن كذلك بالنسبة للدول الشيوعية في أوروبا الشرقية حيث كان الانفجار القومي أشد ضراوة. فالقومية التي كانت تعني العداء للحكم السوفيتي والرغبة في إعادة أواصر الارتباط بالماضي الذي سبق الشيوعية وما اقترن بذلك من مطالبات بالإصلاحات الاقتصادية وتطبيق الديمقراطية، كان لها دور مهم في تأجيج المعارضة المتصاعدة ضد الشيوعية في أوروبا الشرقية. ومع ذلك فقد جابه الفكر القومي الاتحاد السوفيتي بجد ذاته. وكان الاتحاد السوفيتي قد أنشئ بعد الحرب العالمية الأولى كدولة متعددة الأعراق. وما أن وهنت قبضة الإكراه والقهر السوفييتية عام ١٩٩١ حتّى بدأت الدول بالانفصال عن ذلك الاتّحاد لتنشئ من جديد خمس عشرة دولة مستقلة. وقد تمّ ذلك الاستقلال في العديد من الحالات على أيدي نخبة من المتنورين في الحزب الشيوعي الذين كانوا يخشون -أكثر من أي شيء آخر- التوجهات الديمقراطية التي كانت تبرز داخل روسيا نفسها. ومع ذلك، كانت الحصيلة النهائية حصول أكبر مدّ انفصالي وتفكك في الدول، سواء في روسيا أو خارجها، يشهده تاريخ النظام العالمي الحديث. وكما سنرى لاحقا فإنّ مسألة تأثير القوميّة في النظام العالمي، وحتّى في عصرنا هذا ما تزال أبعد ما تكون عن الحسم.

النقاط الرئيسية

- ظهرت القوميّة أول الأمر في أوروبا الغربية والامريكتين.
- بعد الحرب العالمية الأولى، سقطت الإمبراطوريات متعددة الاثنيات في أوروبا الشرقية. وبعد الحرب العالمية الثانية انتهت الإمبراطوريات الأوروبية في آسيا وإفريقيا.

- عقود من الصراعات أعقبت إعلان حق تقرير المصير من قبل الرئيس ويلسون عام ١٩١٨.

القومية والعلاقات الدولية

Nationalism and International Relations

لقد تعدّدت نتائج ظهور هذا المبدأ وانتشاره بالنسبة إلى العلاقات الدولية سواء على صعيد تأثير القوميّة في النظام الدولي أو على صعيد المشاكل التحليلية والأخلاقية التي تطرحها القوميّة للدراسة والممارسة على صعيد العلاقات الدولية.

أمّا فيما يتعلّق بالنتائج فيمكننا تحديد أربع منها:

أولا: أنّ القوميّة قد أوجدت مجموعة جديدة من القيم والتشريعات المتعلقة بنظام الدولة. وبغض النظر عن وجود مبررات فيما يتعلّق بالمفاهيم التقليديّة للسيادة ومستلزماتها ومبدأ عدم التدخل الذي يمثّله نظام "ويستفاليا"، يمكن لنظام الدولة الادّعاء بأنّه يمثل مصالح الشعوب المنفصلة التي تتمتع بالشرعية الفردية، ومن هنا تأتي أهمية مفهوم "دول الأمة" وما يتضمنه هذا المفهوم من أنّ الحكومات تمثل الأمم بشكل فعلي، وهو ما يفنده الكثيرون. (يجسّد مصطلح كلمة "دولي" هذا الالتباس: وقد ابتدعه عام ١٧٨٠ جيرمي بينتام (Jeremy Bentham) المفكر السياسي البريطاني المدافع عن مذهب المنفعة وذلك للإشارة إلى القانون المطبق بين اثنتين من القبائل الرومانية. ومنذ ذلك الوقت أصبح التعريف يعني "بين الدول" وهذا معادل لتعبير "بين الأمم

وقد أصبح مبدأ تقرير المصير مبدأ مقبولا عالميا ويمثل الأساس الافتراضي للنظام الدولي الحالي. ويعتمد كل من ميثاق عصبة الأمم وميثاق الأمم المتّحدة على هذا الافتراض، ومنه يشتق نظام القانون الدولي برمته. فالدول قد تمثل الشعوب التي تحكمها بشكل عملي، أو قد لا تمثلها، إلا أنّها تعتبر بأنها تمثل شعوبها في المحافل الدبلوماسية والقانونية في ظل النظام الدولي السائد اليوم.

الحقل ١٨ -٤ : ميثاق الأمم المتّحدة، المادة ١ الفقرة ٢
"٢. تطوير علاقات صداقة بين الأمم مبنية على احترام مبدأ تساوي الحقوق وتقرير المصير للشعوب وكذلك اتخاذ إجراءات مناسبة لدعم السلم العالمي".

ثانيا: لقد أسهمت القوميّة كعنصر ضروري وهام في بناء الدولة ولتشكيل **هوية مشتركة ووعي مشترك** داخل المجتمعات. فقد أكّدت الشعوب عبر التاريخ بأنّ من واجبات الفرد أن يضحّي بحياته في سبيل مجتمعه. إلا أنّ الدولة الحديثة التي تعاني من نزوح أعداد هائلة من السكان إلى المدن والتي تحتاج إلى تعبئة الطاقات كافة في وجه المنافسة والتهديد الخارجيين، كانت حريصة، بخاصّة، على تعزيز الشعور بالشخصية القوميّة والهدف القومي. ومن وسائل تحقيق ذلك رعاية التعليم والثقافة والتطوع لإنشاء جيش وطني وتعزيز التاريخ الوطني وإنتاج الأفلام البطولية. وكل ذلك يساهم في إعطاء شعب من الشعوب شعورا بالهويّة المشتركة وتعزيز فكرة قبول الدولة. وبهذا المعنى تساهم القوميّة في ترسيخ الدعم للنخبة المتنورة وللنظام القائم. وكثيرا ما يجادل الذين يكتبون عن القوميّة بأنّ هذا الدعم لها كان قويا بشكل ملحوظ في الدول التي كانت مستعمرة سابقا حيث تكون حدود الدولة وشخصيتها ذات طابع حديث مفروض عليها من الخارج.

وممّا لا شكّ فيه أنّ تطبيق القوميّة بشكل رسمي كان جزءا من بناء أمم العالم الثالث التي توجهها الدولة. إلا أنّ ذلك لا يقتصر على دول العالم الثالث بأي حال من الأحوال. ففي الدول المتطورة، سواء في فرنسا أو الولايات المتّحدة أو بريطانيا، أخذت الدولة أيضا تدعم الشعور بالهوية القوميّة والأهداف القوميّة، وذلك بنشر التعليم والثقافة والوسائل الأخرى المتاحة. فقد أصبحت القوميّة جزءا لا يتجزأ من الربط بين الدولة والمجتمع في كل أنحاء العالم، كما أصبحت جزءا متمما لا يستغنى عنه في عملية تدعيم قوّة الدولة على الصعيد الدولي، حيث لا يمكن لأي دولة أن تستمر وتثبت نفسها في الساحة الدولية من دون أن تعزّز لدى مواطنيها شعورا بالهوية القوميّة والهدف القومي على الصعيد الداخلي.

ثالثا، لقد أوجد الشعور القومي دافعا قويا لرسم الخارطة الدولية **وإعادة رسمها**، أي تحديد الأراضي التي تقوم عليها الدول ورسم الحدود القائمة فيما بينها. وهذا يعني من الناحية النظرية أنّ خريطة العالم تعكس واقعا قائما يمثّل توزع الشعوب فوق سطح البسيطة. إنّ مصورات الدول كما نراها اليوم في أطلس البلدان تمثل الوضع القائم للشعوب التي كانت موجودة أصلا، وتمثّل حقيقة واقعة تشبه المسح الجيولوجي أو الملامح

الطبيعية لجزء من الكرة الأرضية. إلا أنّ المسألة أبعد ما تكون عن ذلك. فهي تبرز دور التاريخ في التأثير في رسم هذه الحدود عن طريق الصدفة في كثير من الأحيان، مثل الوضع في أوروبا حيث تعبت الجيوش من القتال، ومثل الوضع في مناطق أخرى من العالم حيث اختارت الجيوش والإدارات الاستعمارية أن ترسم هذه الحدود. وحتّى الحدود المستقرة، مثل الحدود بين الولايات المتّحدة وكندا والحدود بين إسبانيا والبرتغال، تجسّد تاريخا نشأ عن طريق الصدفة. وكما يفهم من سياق انهيار الشيوعية، فإنّ الطعن في الخارطة أخذ شكل كل من الانشطار والاندماج.

ومن هذا نجد أنّ بعض القوميات كانت تشتمل على حركات تهدف إلى تفكيك الدول القائمة عن طريق الانفصال أوالتشرذم بأشكال مختلفة. وفي حالات أخرى أدّى الأمر إلى توحيد بعض الأجزاء التي كانت منفصلة بعضها عن بعض، ومثال ذلك اتحاد إيطاليا واتحاد ألمانيا في القرن التاسع عشر، وبروز قوميات متعددة في القرن العشرين كالقومية العربية والايرلندية والكورية والصومالية وغيرها كثير.

أمّا النتيجة الرابعة للقومية بالنسبة إلى النظام العالمي فهي أنّها كانت مصدرا للأزمات بل الحروب في أغلب الأحيان. ففي النــزاعات التي قامت بين الحربين العالميتين حول التقسيمات الجغرافية، نشأ اعتقاد مفاده أنّ قبول مبدأ تقرير المصير من شأنه أن يحقق السلام بين الشعوب. أمّا في الماضي القريب فقد أدّت الخلافات الحدودية والخلافات داخل الدول التي تمتزج فيها الشعوب في مجتمع متعدد الاثنيات، إلى قيام العديد من الأزمات منها حالة الصراع العربي – الإسرائيلي، وفي يوغسلافيا السابقة وكشمير وسيريلانكا وغيرها كثير. وممّا يجعل الأمر أكثر فداحة أنّ القوميّة أصبحت عاملا مؤثرا من حيث الأسباب والمبررات في الحروب بين الدول. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك جنوح ألمانيا إلى الهيمنة على أوروبا، واليابان إلى الهيمنة على شرقي آسيا في الحرب العالمية الثانية عبر سلسلة من أعمال ضم الأقاليم وإخضاعها.

ونستنتج من التجارب الاستعمارية للنازية والإمبريالية اليابانية، أنّ القوميّة هي قوّة هدّامة. وقد أصبح العداء للقومية أوسع لأنّها على الصعيد الخارجي، وكما شهدنا في حالة كل من ألمانيا واليابان، تقترن عادة بسياسات تتميّز بالدكتاتورية والحقد العنصري على الصّعيد الدّاخلي حيث تستخدم القوميّة من قبل الأنظمة الديكتاتورية لسحق المناوئين لها

في الداخل حتّى حينما تكون مسخّرة في الخارج لحشد الجيوش والدعم للقيام بعدوان خارجي.

النقاط الرئيسية

- كانت القوميّة خلال القرنين الماضيين تعتبر الأساس الأخلاقي والمعياري لنظام الدول.
- القومية تضفي الشرعية على الدول، كما أنّ الدول ترعاها كجزء من بناء الأمة.
- استغلّت القوميّة كمبرر للانفصال والمطالبات الإقليمية.
- ترتبط القوميّة ارتباطا وثيقا بقيام الحروب.

أربع مناظرات — Four Debates

إنّ موضوع القوميّة هو من المواضيع التي أثارت جدلا واسعا على نطاق المناظرات السياسيّة العامة وكذلك على نطاق العلوم الاجتماعية، شأنه في ذلك على الأقل شأن أي قوّة أيديولوجية أخرى. ويعني انقضاء عقود عدّة لم تتم خلالها مناقشة هذا الموضوع إلاّ من قبل المؤرخين، أنّ القوميّة تطرح صعوبات، منها الافتقار إلى وجود تعريف أيديولوجي واضح، وقد أسهمت في نشوء هذه الصعوبات اللاعقلانية الظاهرة التي تدفعها وما تنطوي عليه من إنكار الفئات العقلانية الشمولية.

ومن أهم جوانب هذه العقدة الجدل الذي طرحته في نطاق العلوم الاجتماعية بشكل عام، فلم يطرح الكثير من الجدل حول القوميّة في مضمار العلاقات الدولية بل في علم آخر من العلوم الاجتماعية وهو علم الاجتماع. إلا أنّ المناظرات الاجتماعية وغيرها من المناظرات المتعلقة بالنظرية السياسيّة تنطوي على مضامين هامة بالنسبة للعلاقات الدولية، وقد أثّرت في العديد من النقاشات حول هذا الموضوع وكانت تكمن وراءها. وسوف نبحث فيما يلي أربعا من هذه المناظرات.

١ــ العدل مقابل النظام — Justice versus Order

لقد ارتكز النظام العالميّ على مبدأين هما: مبدأ سيادة الدول، والحفاظ على السلم فيما بينها. ويفترض أن تقرير المصير القومي والتعبير عن المطالب القوميّة المشروعة يتطابقان مع هذين المبدأين العامين. وهما في الحقيقة متطابقان، وعندما تحدث خلافات

فهناك آليات لإبرام اتفاقيات سلام ملزمة مثل التحكيم أو الاستفتاء العام أو التوصل إلى تسوية بالمفاوضات. ولكن لا حاجة إلى التعمق في تاريخ النظام الدولي خلال القرنين الماضيين حتّى ندرك أنّه لا بدّ دائما من وجود صراع يؤدّي إلى قتال، وبالتالي إلى ظلم. ففي المقام الأوّل نجد أنّ مبادئ سياسة توازن القوى تتعارض مع مبادئ حق تقرير المصير: والحفاظ على السلم بين القوى الكبرى قد ينطوي على اقتطاع مناطق نفوذ أو التوصل إلى اتفاق على فوز كل دولة بعدد من المستعمرات. فمثلاً، قامت كل من روسيا وبروسيا في تسعينيات القرن الثامن عشر بتقسيم بولندا ـــ والتي كانت قبل ذلك مملكة مستقلة ـــ فيما بينهما، كجزء من حلّ للحفاظ على توازن القوى. وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين اتفقت الدول الأوروبية على إقامة مستعمرات ومناطق نفوذ في آسيا وافريقيا. وخلال الحرب الباردة وما بعدها سمح الغرب لروسيا بممارسة سيطرتها على شعوب شرقي أوروبا وشعوب روسيا نفسها لكي لا تعرض للخطر مجالات أكثر أهمية تتعلّق بالاستقرار والأمن (المثالان الواضحان هما الثورة الهنغارية عام ١٩٥٦ وثورة الشيشان منذ عام ١٩٩٤. ففي كلتا الحالتين لم يصدر ردّ فعل رسمي عن الغرب على عمليات حرمان الشعوب الواضح من حق تقرير المصير). وفي أجزاء أخرى من العالم تمّ تجاهل مطالب مشروعة لا شكّ فيها بالاستقلال لأسباب تتعلّق بالأمن الإقليمي: فمنذ بدأت الحرب في أفريقيا عام ١٩٦١ كانت الدول الإفريقية ترفض الاعتراف بحق اريتريا بالاستقلال عن اثيوبيا حتّى ١٩٩١، حين أصبح ذلك أمرا واقعا. وعلى هذا المنوال نفسه، ليست هناك دولة في العالم مستعدة لمنح حق إقامة دولة مستقلة لـــ١٥-٢٠ مليون كردي مقيمين في كل من إيران وتركيا والعراق. وعندما انهار النظام الشيوعي كان المجتمع الدولي مستعدا لأن يرحب بالدول التي انفصلت عنه وأن يعترف باستقلالها، ولكن ذلك تمّ على مضض، حيث كان هناك إجماع عام على إنهاء العملية بأسرع ما يمكن. ولا عجب في أنّ وزير الخارجية البريطاني آنذاك، دوغلاس هيرد، صرح في الاجتماع الذي عقد في المعهد الملكي للعلاقات الدولية بلندن خلال شهر يونيو ١٩٩٣ قائلاً: "آمل ألا نشهد قيام أي دول قومية أخرى".

لقد كانت الشكوك حول هذه القضية وراء الارتباك لدى صنّاع القرار الغربيين في شأن يوغسلافيا السابقة أوائل التسعينيات من القرن العشرين، حيث لم يكن واضحا حجم الدعم الواجب منحه لتحقيق تقرير المصير ولا أين ينبغي أن يتوقّف هذا الدعم. ولكن هذه

الحالة أدّت أيضا إلى بروز مشكلة أخرى متعلقة بها. فإذا ما كان لجماعة ما الحق بالانفصال، فعندئذ تبرز أيضا قضية انفصال الأقليات الموجودة داخل حدود هذه الجماعة. ويتعلق هذا الأمر بصرب البوسنة وكرواتيا، إلا أنّه مطروح أيضا في ايرلندا الشمالية، كما أنّه مطروح بالنسبة للروس الذين يقطنون في أوكرانيا، والعرب في إسرائيل، كما كان الأمر مطروحا سابقا بالنسبة للألمان الذين يعيشون خارج حدود الرايخ الهتلري. وممّا لا جدال فيه أنّه لا يمكن لكل جماعة في العالم لها مطالبة مشروعة بهويتها، أن تقيم دولة خاصة بها. فهناك ــ على سبيل المثال ــ أربعة آلاف لغة في العالم، إلا أنّه لا يمكن لأحد أن يتخيّل وجود أربعة آلاف دولة منفصلة. وحتّى الشعوب التي يتكلم أفرادها لغة واحدة يمكن أن ينتموا إلى دول منفصلة كالناطقين بالعربية أو الإسبانية أو الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية أو الفارسية أو لغة الملايو.

والسؤال هنا هو: أين يجب أن نضع الخط الفاصل؟ والجواب أنّه ينبغي إيجاد نوع من التوازن في العدل والنظام. كان لا بدّ لحق تقرير المصير والذي يعبر عنه بأنه حق الشعوب التابعة لمجموعة ما وحاجتها إلى الحصول على دولة واحدة مستقلة، أن يوضع في مواجهة مبادئ أخرى للعلاقات الدولية.

الحقل ١٨ -٥ : أحد القيود على حقّ تقرير المصير
"آمل ألا نرى قيام أي دول قومية أخرى." (Douglas Hurd, British Foreign Secretary, Royal Institute of International Affairs, London, June 1993).

٢ ــ التاريخ مقابل الحداثة   History versus Modernity

تستند القوميّة إلى الادعاء بالاستمرارية التاريخية: هذا الشعب موجود منذ قرون مضت ويرجع تاريخه إلى تلك اللحظات التي تأسّس فيها سواء أكانت تلك لحظات حقيقية أم خيالية، أو تعود إلى غياهب الزمن. إنّ تحقيق الاستقلال الذاتي وبلوغ وضع الدولة هو تتويج لهذا التاريخ. ومن هنا يأتي استخدام مفردات مثل "اليقظة" و"البعث" والاهتمام بالأوابد التاريخية والأجداد. كما يستخدم التاريخ أيضا لتسوية الخلافات التي تقع ضمن

المحيط الاجتماعي حول ما هو "أصيل" أو ما هو غير ذلك، وحول مدى كون أرض الوطن تاريخية أم طبيعية أو من عطاء الآلهة، ممّا له تأثير كبير في العلاقات الدولية. وعندما تريد أمّة أن تنكر شرعية وجود قومية أخرى، فمن الطبيعي أن تدعي أنّ هذه الدولة لا تملك فعلا مقومات الأمّة أو أنّها لم تنشأ منذ زمن بعيد، وأنّها، وإن نشأت، فقد نشأت في مكان آخر ولا بدّ من أنّها كانت، وما تزال، عميلا لقوى أجنبية. فالتاريخ في هذا السياق هو كل شيء.

إنّ إدراك القوميّة بهذا المفهوم هو الشكل الشائع لفهم معظم الحركات القومية. وتدعى هذه المقاربة بالمقاربة المستديمة. وعلى عكس ذلك فقد تبنى علماء الاجتماع الرأي القائل إنّ الأمّة كيان عشوائي وحديث التشكل. ويدعى هذا بالمفهوم الحداثي. وبناء على هذا المفهوم فإنّ خريطة الأمم اليوم كان من الممكن أن تكون مختلفة عما هي عليه وأن تجسّد عمليات عشوائية قريبة العهد، مثل رسم حدود استعمارية، وحوادث الحروب، وانتصار مجموعات سياسية معينة تدّعي أنّها تمثل شعوبا سرعان ما تنهمك تلك المجموعات في إيجادها من العدم. ليست القوميّة حصيلة قدر تاريخي، بل هي ردّ فعل على انهيار الصيغة القديمة للمجتمعات التي كانت تقوم على الدين والسلالات الحاكمة والحياة الريفية، وطريقة لمنح سكان المدن الحديثة شعورا بالقيمة والهدف.

إنّها تولّد شعورا جديدا بالانتماء، ومن هنا يأتي مصطلح "المجتمع الخيالي" الذي وضعه بينديكت أندرسون (Benedict Anderson) ليعبر به عن فكرة مجموعة من الأشخاص يعرفهم المرء وقد يكون جزءا منهم، ولكن لا يمكن له أن يلتقي بهم جميعا. والماضي بما فيه من التقاليد والتاريخ واللغة والعادات والتقاليد ليس هو الذي يحدّد الحاضر، ولكنه على الأصح شيء يستخدمه القادة العسكريون والمفكرون كمستند مادي واحتياطي. فعند غياب الماضي يتم اختراع التقاليد. وليس هذا عيبا بالضرورة، فإضافة إلى فوائد القوميّة العديدة، فقد تكون شيئا حتميا: إلا أنّه ينبغي إدراك هذا الاحتمال. وقد قال أحد رواد الحداثة: "إنّ من سحر القوميّة أنّها تحول الصدفة إلى قدر" (Anderson 1991: 19).

وبين هذين الموقفين نجد مقاربات أخرى أقل تطرفا. فبعض الباحثين يرى أنّه في حين أنّ الأمم والقومية في المفهوم السياسي المعاصر، كيانات حديثة الصنع، إلا أنّها تستند إلى جذور ثقافية ولغوية وسياسية قديمة توحي بأنّها أكثر من مجرد كيانات

عارضة. ولذلك يمكننا كتابة تاريخ للشعب الإنجليزي أو الروسي أو الصيني أو المصري أو الإيطالي، إذا رفضنا قبول الحالة المستديمة. وهذا موقف الكاتب المشهور أنتوني سميث (Antony Smith) الذي يركّز على **الرمزية** ((A. Smith 1991). وقد ركز "سميث" بشكل خاص على استعمال مفهوم "**الإثنية**" استنادا إلى المصطلح الفرنسي الّذي يعبّر عن مجموعة عرقية ليشير به إلى المجتمعات التي كانت لا تزال في عصر ما قبل القوميات، تشكل أساسا لقيام الأمم الحديثة.

وقد استخدم بعض الكتّاب هذا المفهوم للتمييز بين الأنواع المتعددة للأمم كتلك الأمم ذات التاريخ السحيق والمستند إلى أسّس إثنية (مثل الصينيين والألمان) والأمم التي نشأت حديثا نتيجة للنظام الاستعماري الأوروبي (كالولايات المتّحدة واستراليا والعديد من الدول في أمريكا اللاتينية وافريقيا). وهنا يمكن التمييز بين القوميات الاثنية والقوميات السياسيّة أو الصيغ "القديمة" و"المستحدثة"، أي بين الحالات التي تكون فيها الدولة والقومية المرتبطة بها قد أصبحت تمثّل جماعة قائمة بالأصل، وبين الحالات التي كانت فيها الدولة هي التي أحدثت القوميّة، وأنشأت نوعا من التضامن بين السكان. وقد يكون هناك شيء من الحقيقة في مثل هذا التمييز، ولكنه أيضا قد يؤدّي إلى الإقلال من الدرجة التي تصل إليها الدول جميعا في الترويج لفكرة القوميّة الحديثة والعمل إلى حدّ كبير على استحداثها.

وهناك دول مثل بريطانيا وفرنسا واليابان قد سخّرت طاقات كبيرة لزرع شعور خاص بالهوية والتاريخ واللغة في شعوبها وإعادة ترتيب الشعور القديم والضعيف بالتقليد القومي.

الحقل ١٨ -٦ : الرموز القومية
١ــ عام ▪ اللغة ▪ المأكل والمشرب ▪ اللباس ▪ الإجازات (العطل) التذكارية

- أبطال القوّات المسلحة
- الأعلام والألوان والنشيد الوطني
- التعابير المستخدمة لشتم غير المواطنين

٢ـ التقاليد "المبتدعة" في الجزر البريطانية:

- عيد الميلاد
- رقصة موريس
- ارتداء التنورة الاسكتلندية من قبل الرجال
- نبات النفل
- نبات الكراث
- غداء الفلاح

٣ـ إيجابيات القوميّة وسلبياتها Positive and Negative

عند مناقشة دور القوميّة في العلاقات الدولية كان من الطبيعي إيجاد التوازن بين الوظائف الإيجابية والمقبولة للقومية والوظائف السلبية وغير المقبولة. فعلى الجانب الإيجابي يمكن إبداء أربع حجج على الأقل:

أولاها أنّ القوميّة تعطي مبدأ للشرعية من شأنه أن يؤدّي إلى تشكيل نظام الدولة الحديثة. وهذه الحجّة تبين أنّ من حق الدولة، لا بل من واجبها، أن تمثّل شعوبها، وبالتالي فهي تحصل على شرعيتها من هذه الشعوب: بهذه الطريقة يجري تطبيق مفهوم "الحكومة التمثيلية" الذي وضعه كل من المفكرين روسو وميل على المستوى الدولي.

أمّا الحجّة الثانية فهي أنّ القوميّة هي تحقيق للمبادئ الديمقراطية: فالقوميّة هي الوسيلة التي ينبغي أن تطبق بوساطتها مبادئ حركة التنوير المتعلقة بالحكومة في الساحة الدولية.

أمّا الحجّة الثالثة فهي أنّ القوميّة تخدم وظيفة نفسية ذات أهمية بالغة، فهي تؤمن شعورا بالانتماء وتحدّد للفرد أصوله وجذوره وتحدد له تاريخه ومستقبله كما تحدد الشكل الملائم للتعبير الثقافي. ولكل فرد مثل هذه الاحتياجات، ومن دونها يسود اليأس والفوضى. والقومية هي التي تلبي هذه الاحتياجات في العصر الحديث.

والحجّة الرابعة هي أنّ القوميّة كانت وستبقى أحد المصادر الهامة للإبداع والتنوع الإنسانيين: وقد أدّى تفجّر المشاعر القوميّة إلى تحقيق قفزات هائلة في حقل الفنون والآداب والموسيقى واللغات والرياضة، وحتّى فن الطهي. والقومية لم تغن فقط الشعوب التي أثرت فيها، بل أغنت البشرية برمتها، ومن دونها يتحول العالم إلى مكان أكثر كآبة وضجرا. ومن أحدث الأمثلة على ذلك، تفجر الثقافات المتعددة التي تتجلّى في قيام المجموعات العرقية التي تعيش في مجتمعات أوسع بالتعبير عن ثقافاتها.

أمّا على الجانب السلبي فهناك حجج قويّة عدّة أيضا:

أولاها أنّ القوميّة هي مصدر الصراعات والحروب. وقد أصبحت القوميّة نقمة على العصر الحديث وسببا في قيام الحروب العالمية والمذابح الاثنية (العرقية) والإبادة الجماعية وأزمات لا حدود لها على الصعيد العالمي، وذلك لما تطرحه من التمسك بالأرض وإذكاء المشاعر العاطفية المتعلقة بالسياسة الدولية والوطنية. وقد تطرح القوميّة نفسها كفكر فلسفي مقبول وشرعي، ولكنها سرعان ما تنـزلق إلى أشكال أخرى من التفكير السياسي مثل "رهاب الأجانب" أي الشعور، الجماعي غالبا، بالكراهية تجاههم، و"الشوفينية" وهي العداء للأجانب والدول الأجنبية و"النـزعة العسكرية"، وهي استخدام القوّة لحل المشكلات، و"الإمبريالية"، وهي الرغبة في إقامة الإمبراطوريات التي تخضع الشعوب الأخرى لإرادتها.

أمّا الحجّة الثانية فهي أنّ القومية، حتّى لو تحاشت الصدام العسكري، فقد تشكل عقبة أمام التعاون لمعالجة القضايا الدولية، سواء كانت على صعيد التجارة أو الهجرة أو البيئة أو أي من القضايا المطروحة في السياسة الدولية المعاصرة. والعالم يحتاج إلى تعاون دولي أكبر والاعتراف بمصالح مشتركة وعالمية عوضا عن التمسك بالاعتبارات القوميّة المنعزلة والمتناحرة. فإذا كان الأمر بهذا الشكل دائما، فهو قائم بصورة أرسخ وأوضح في هذه الحقبة التي تشهد خطر احتمال انتشار الأسلحة النوويّة ومخاطر تهدّد البيئة العالمية.

والثالثة هي أنّ القومية، بما تقوم به من تفكيك الدول، إنّما تساهم في تدمير كيانات سياسية واقتصادية جديرة بالحياة. فتفكيك الدول الكبيرة إلى كيانات صغيرة لا يخدم أحدا. وقد تنشأ مشاكل تتعلّق بالمساواة السياسيّة وتخصيص الموارد في المجتمع، ولكن يمكن حلها بطريق غير الانفصال.

والحجّة الرابعة هي أنّ القوميّة أمر غير مرغوب فيه من وجهة النظر المحلية: فهي تخلق جوا من التعصب والديكتاتورية داخل الدول. وقد يأخذ هذا شكل حكم معين يستخدم القوميّة وفكرة الأمن ليبرر تمسكه بالسلطة. كما قد يؤدّي ذلك إلى قيام مجموعة من الأغلبيات باستخدام القوميّة لاضطهاد كل من لا ينتمي إلى هذه الأغلبية أو طرده أو، في الحالات القصوى، إبادته.

إنّ من شأن مثل هذه الأجواء أن تسهل مقاومة الضغط الدولي على أساس الدفاع عن حقوق الإنسان. فالدول التي تعتدي على حقوق أفراد شعبها تلجأ إلى دفاعات شائعة مفادها أنّ كل انتقاد يعتبر صيغة من التدخل في حياة الأمّة وأنّ من ينتقدون هم أعداء للأمة وأنّ هؤلاء المنتقدين يحملون قيم دولة أخرى. أمّا على الصعيد الثقافي، فالقومية تدعو إلى ضيق الأفق وإلى الأنانية، وهي أفكار معادية للتبادل الثقافي وتتنكر للتفاعل الغني الذي تميزت به الثقافة والدين واللغة في العصر الحديث. وطوال فترات وجود القوميّة كان هناك من ينتقدها من بين أولئك الذين يرون فيها أداة للسيطرة *داخل* المجتمعات.

٤ـ الجهات الجديرة بالولاء الأساسي **Objects of Primary Loyalty**

يطرح المطلب الأخلاقي الذي تنادي به القوميّة قضايا مركزية بالنسبة للنظرية السياسية، كما تطرحه بدورها عملية العولمة برمتها. وينطوي هذا المطلب على أنّ الفرد، بحكم مولده أو بحكم مواطنيته المكتسبة، يدين بالولاء للأمّة أولا وأكثر من أي شيء آخر، وفي معظم الأحيان، يدين بالولاء للأمة الممثلة بالدولة. وهذا هو الأساس الذي قام عليه نظام الدولة والذي قامت عليه شرعية النظام الدولي خلال القرنين الماضيين أو نحوهما.

والحجج التي يستند إليها هذا المطلب هي، كما ورد آنفا، حجج قوية، ولكن هذه الحجج هي إجابات عن سؤال يتيح إجابات أخرى، لا أقلّها في عصر العولمة. وفي الواقع فإنّ أمام الفرد *ثلاث* جهات محتملة يمنحها ولاءه الأساسي، وهي: دولة الأمّة؛ وبعض الجماعات التي هي أكبر من الدولة أو تتجاوز الدولة (الدين، الطبقة العاملة، الإنسانيّة جمعاء، أوروبا)؛ أو أي تجمع أصغر من الدولة وينضوي داخلها مثل (العائلة، القبيلة، الجماعة المحلية، والمؤسّسات التجارية).

أمّا موضوع السؤال عن أي من تلك الجهات هي الجديرة بالولاء الأساسي، فليس بالجديد: فقبل نشوء القوميّة كان الولاء يمنح إلى كيانات دينية وعائلية. ويدعو كثير من الحركات السياسيّة والاجتماعية الحديثة مثل الشيوعية والكاثوليكية والحركات الإسلامية المتطرفة والحركة النسائية والماسونية والمافيا، أتباعها إلى منح ولائها لما يتجاوز نطاق الدولة. وفي بعض الحالات يعني اتخاذ القرار في إعلان الولاء لأمة مؤلفة من الأقليات أو الشعوب المضطهدة رفض منح هذا الولاء إلى أمّة أوسع نطاقا متمحورة حول الدولة.

وهذه الحال تشبه وضع الشخص المنحدر من أصل اسكتلندي أو إيرلندي في بريطانيا أو أحد المنتمين إلى أي من المجموعات الاثنية في الولايات المتّحدة الأمريكية. فالعديد من الأفراد منحوا ولاءهم الأوّل إلى إحدى المجموعات الفرعية.

وقد ذكر الكاتب جراهام جرين (Graham Greene) مرة أنّه يفضل أن يخون بلاده من أن يخون أصدقاءه. أمّا الكتاب الذين يناصرون الحركات النسائية فقد انتقدوا الطريقة التي عملت بها الأمة، التي يحكمها ويحدّد معالمها الرجال، والتي تخدم مصالح الرجال، على اضطهاد المرأة: وقد أعلنت الروائية فيرجينا وولف (Virginia Woolf) "إنني كامرأة، ليس لي وطن".

إنّ الاختيار بين هذه الفئات الثلاث التي يمنح لها الولاء ليس اختيارا مطلقا بالضرورة. فمعظم الأفراد يدينون بشكل من أشكال الولاء للجهات الثلاث كلها معا، ويسعون، من دون أن يواجهوا عادة مشكلات تذكر، إلى إيجاد طريقة للجمع بينها. ولكن التوتر موجود دائما، وفي عصر العولمة، الذي تثار فيه الولاءات الدولية الأوسع نطاقا والذي يسمح فيه ضعف الدولة في بعض مرافق الحياة بوجود مراكز للشرعية أكثر محلية وأضيق نطاقا، فإنّ وجود المسألة أكثر وضوحا ممّا هو عليه الحال دائما: إنّ عمليات مثل الاندماج الأوروبي وتنامي ثقافات "شبابية" واستهلاكية على نطاق عالمي أو العمل في مؤسّسات متعددة الجنسيات، كل ذلك من شأنه أن يحدث تحولا معقدا في الولاء. وليست هناك أي إجابة سريعة عن هذه المسألة، شأنها في ذلك شأن بقية القضايا المطروحة للنقاش فيما يتعلّق بالقومية.

الحقل ١٨ -٧ : نقاد القومية

الشيوعيون:

"ليس للطبقة العاملة وطن. ولا يمكننا أن نأخذ منهم ما ليس بحوزتهم.... فالخلافات القوميّة والعداء بين الشعوب في طريقها إلى الزوال يوما بعد يوم وذلك بسبب نشوء البرجوازية و حرية التجارة ووجود التجارة والسوق العالمية وبسبب نمطية الإنتاج وبسبب ظروف الحياة التي تقابل ذلك".

(Karl Marx and Friedrich Engels, Manifesto of the Communist Party in Karl Marx, The Revolution of 1848 (London: Penguin Books in association with New Left Review, 1973), 84-5).

الحركات النسائية:

"ولهذا فإنّكم تصرون على النضال من أجل إشباع غرائزكم الجنسية، وهذا أمر لا يمكنني أن أشارككم فيه. كما أنّكم تصرون على تحقيق منافع لم يتح لي أن أشارك فيها، وقد لا أشارك فيها أبدا. ولكن ليس لإشباع غرائزي أو تحقيق الحماية لي أو لوطني. لأنّ الغرباء سيقولون: (في الحقيقة إنني لا أملك وطنا لكوني امرأة. وكامرأة فإنّ العالم كله وطني)".

(Virginia Woolf, *A Room of One's Own. Three Guineas* (Oxford: Oxford University Press, 1992) 313).

النقاط الرئيسية

- القومية كعامل يعزّز أمن الدول ويطعن به في آن معا.
- القومية كعامل يحقق التطور التاريخي الطويل للأمم، أو كـرد قريـب الأجـل وحديث على التبدلات الاجتماعية.
- هناك جدل واسع حول فوائد القوميّة بالنسبة للنظام العالمي وحول الأضرار التي تسببها للعلاقات بين الدول.
- القومية هي واحدة من إجابات عدّة عن مسألة الولاء والهوية.

نحو عصر ما بعد القومية؟ Towards a Post-Nationalist Age?

منذ بزوغ القوميّة في أوائل القرن التاسع عشر كان هناك من تنبؤوا وأملوا بسقوطها ومحوها في خضم الحركات الدولية التي تتجاوز الدولة والأمم المنفصلة. وقد اعتقد مؤيدو المذهب الليبرالي في القرن التاسع عشر، وكذلك الشيوعيون، بأنّ إيجاد أسواق عالمية من شأنه أن يمحو أي خلافات بين الدول. وقد سادت الآمال بعد الحرب العالمية الأولى بزوال الصراعات القوميّة نتيجة لانتشار الديمقراطية وانتصار حق تقرير المصير. ومنذ السبعينيات من القرن العشرين عبرت أدبيات الاستقلال ومن ثمّ العولمة عن جدل مفاده أنّنا نسير في اتجاه عالم أكثر توحدا تصبح فيه الخلافات القوميّة ودولة الأمّة أقل هيمنة وأقل ضرورة.

وتبقى القوميّة جزءا صامدا من مقوّمات العلاقات الدولية، ومع ذلك، فعلى الرغم من استمرار وجود القوميّة والمشاكل المتعلقة بها، يمكننا في حالات معينة أن نجادل بأنّ ثمّة حالة جديدة في العالم. ونحن بذلك لا ننظر ببساطة إلى تكرار نموذج الأزمات القوميّة التي سادت العالم خلال القرنين الماضيين. ففي المقام الأول، وعلى الرغم من كل الحركات القوميّة الجديدة التي ظهرت وستظهر، فإنّ التبرير التقليدي للحركات القوميّة ولحركات المطالبة بالاستقلال، المتمثل بالحكم الأجنبي الاستعماري، قد زال برمّته تقريبا.

ولقد انتهى ذلك الفصل من التاريخ الإنساني بانهيار الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية الأخرى المتعددة الاثنيات. ولهذا السبب، وحين تطرح المطالب بالاستقلال، سيكون من الصعب على المتحمسين للقومية مستقبلا المطالبة باعتراف دولي. ومن القيود الأخرى أنّه عقب انتهاء الحكم الاستعماري الأوروبي وتفكك الشيوعية قرر النظام الدولي أنّ هذا المستوى من التشرذم قد بلغ أقصاه أساسا، حيث إنّ عدد الدول المستقلة قد قارب المائتين. وهذا ليس مبنيا على أسّس من العدل، بل على معتقدات بالية واسعة الانتشار مفادها أنّ العالم قد اكتظ بالدول وأنّ إضافة عدد آخر إليها من شأنه أن يولّد الفوضى والإفراط والتردد. وقد انقلبت أفكار مازيني وودرو ويلسون رأسا على عقب: الاعتقاد العام هو أنّ إحداث دول جديدة سيؤدي إلى نشر الفوضى والتنافر بدلا من أن يعززها. وإذا أخذنا فلسفة مازيني بعين الاعتبار يمكننا القول إنّ كثرة عدد الأولاد في العائلة يعني نقص سعادة العائلة وليس زيادتها.

ثانيا، إنّ مصير العلاقات بين القوى الكبرى يعتمد إلى حدّ كبير على استمرار الديمقراطية. والفكرة القائلة إنّ الدول الديمقراطية لا تدخل حروبا فيما بينها هي فكرة صائبة، ومن نتائجها أنّه مهما كان حجم الخلافات ــ بما فيها الخلافات حول الأمور الاقتصادية ــ فإنّ الدول المتطورة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) ستتجنب الحرب، وبالتالي ستتجنب أسوأ آثار القومية. (انظر الفصل العاشر).

ثالثا علينا ألا نفترض بأنّ المحتوى، أي البرنامج السياسي، للقومية، سيبقى على حاله من دون تغيير. فبينما شهدت الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين ازدهار الحركات القوميّة بأشكال عديدة ليس أقلها في الدول الشيوعية السابقة، فقد طرأ تغيير على المشروع القومي من بعض الجوانب. ويرى ايريك هوبسبوم (Eric Hobsbawm) أنّ المعتقد القديم القائل بإمكانية تحقيق المصالح القوميّة بدعم الاقتصاد القومي المستقل قد آل إلى الزوال وحلّت محله فكرة أخرى، قومية أيضا، مفادها أنّ الدولة المنفصلة يمكن أن تكون أنجع وسيلة لاحتلال موقع متميز في الأسواق العالمية (obsbawn 1990.

وأخيرا نصل إلى نقاش جوهري بالنسبة للعولمة بحدّ ذاتها، وهو أنّ اتساع التواصل بين المجتمعات عن طريق التجارة والهجرة والسياحة والاتصالات، من شأنه أن يضع حدا بالتدريج للكيانات القومية، كما هو الحال تماما عند تطور أدوات الحكم الدولي والعالمي ومؤسّساته بما يرافقها من عولمة للأسواق، الأمر الذي يضعف، بالتدريج أيضا، سلطة الدولة. وليس من الضروري تبنّي الحلول الأكثر تطرفا في نظرية العولمة أو تخيل زوال دولة الأمّة أو الترحيب به، لكي نقتنع بصحة هذا النقاش. فقد أصبحت الحجج المعاكسة جاهزة وهي: أنّ التوحد يؤدّي إلى رد فعل انفصالي معاكس، وبأن الكثير ممّا يعتبر عولمة يتمثّل في فرض مصالح وقيم دولة ما على دولة أخرى. ولذلك فإنّ عملية العولمة سوف ترافقها دائما توجهات بالانفصال للابتعاد عن مركز الدولة، كما هو الحال في تاريخ النظام الدولي. ولهذا الانفصال أو التباعد وسائل وأفكار ما يلبث النظام العالمي أن يتبنّاها، تماما كما يدعم الحركات القومية.

ومع ذلك فمن الأرجح أن تكون هناك حركات ذات توجّهات دولية تحمل في طيّاتها دوما عناصر القضاء على ذاتها، بالرغم من أنها حركات قوية، ومنها مثلا عملية التكامل الأوروبي، أو التعاون الدولي لمنع نشوب الحروب واحتوائها، أو نمو وعي وثقافة عُالميين بين أجيال الشباب. وممّا لا شكّ فيه أنّ القوميّة بكل أشكالها وصورها تبقى جزءا

مهما من حياة كلّ الشعوب وجزءا مهما من النظام الدولي، ولكنها مع ذلك تعارض هذا النظام الدولي وتقاومه بالرغم من أنّها تتأثر به وتتشكل بتأثير منه. إنّ الحركات القوميّة ليست بديلا عن العولمة، بل هي جزء لا يتجزأ منها.

النقاط الرئيسية

- تبقى القوميّة جزءا مهما من العلاقات بين الدول، وكذلك من السياسات الداخلية للعديد من الدول.
- لقد أخطأت التوقعات التي وضعت خلال القرن ونصف القرن الماضيين والتي تنبأت بزوال القومية.
- إنّ القوميّة هي استجابة للتوجهات الدولية الحديثة: فهي من ناحية، تستفيد من رفض العولمة، ومن ناحية أخرى تعدّل في برنامجها الأجزاء التي لم تعد صالحة منه.

الأسئلة

١. لماذا يترتب على الدارسين للعلاقات الدولية الاهتمام بموضوع القومية؟
٢. ما هي أهمية انتشار القوميّة في أنحاء العالم خلال القرنين الماضيين؟
٣. هل يمكن تعريف القومية؟
٤. ما هي انعكاسات نشوء القوميّة على نظام الدول الدولي؟
٥. هل القوميّة "شيء جيد"؟
٦. ما هو الدور الذي لعبته القوميّة في تطور الدولة الحديثة؟
٧. "الأمم موجودة منذ الأزل". ناقش هذا القول.
٨. إلى أي مدى يمكن للنظريات الرئيسية للعلاقات الدولية أن تقدم تفسيرا للقومية؟
٩. كيف تعامل النظام الدولي مع المطالبة بحق تقرير المصير القومي؟
١٠. هل يمكن للعالم الاستغناء عن القومية؟
١١. ما هي علاقة القوميّة بدراسة الاقتصاد السياسي الدولي؟

١٢. ما هي مضامين العولمة بالنسبة للقومية؟

مراجع أخرى للقراءة

J. Mayall, *Nationalism and International Society* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), A. Smith, *National Identity* (London: Penguin, 1991), F. H. Hinsley, *Nationalism and the International System* (London: Hodder and Stoughton, 1973), K. Deutsch, *Nationalism and Social Communication* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1996), and A. Heraclides, **The Self-Determination of Minorities in International Politics** (London: Cass, 1990).

تبحث هذه الكتب أثر القوميّة في العلاقات الدولية.

M. Glenny, *The Breakup of Yugoslavia* (Harmondsworth: Penguin, 1992).

يقدّم هذا الكتاب المعنون: "تفكّك يوغسلافيا"، وصفا شيّقا لحالة شهدناها في الفترة قريبة العهد.

B. Anderson, Imagined Communities. Reflections on the Origin and Spread of Nationalism (London: verso, 1992), E. Gellner, Nations and Nationalism (Oxford: Blackwell, 1983), and E. Hobsbawm, Nations and Nationalism Since 1780: Programme, Myth, Reality (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

تقدّم هذه الكتب وصفا حداثيا للقومية كايديولوجية وكحركة سياسية، في حين يقدّم كتاب Smith, (1991) وصفا بديلا أقرب إلى السرد التاريخي.

١٩

الصراع الثقافي في العلاقات الدولية: الغرب والإسلام

Cultural Conflict in International Relations: The West and Islam

سايمون ميردين

(Simon Murden)

- الثقافة في الشؤون الإنسانية
- أهمية الثقافة في النظام الدولي
- تاريخ "الآخر"
- العولمة والثقافة
- صدام حضارات؟
- "الآخر" المسلم
- ردود فعل الحضارة الإسلامية تجاه الغرب
- ظهور الخطاب الإسلامي النضالي
- جاذبية الإسلام النهضوي في أوساط الجماهير
- الصراع الثقافي بين الإسلام والغرب
- مسيرة الناشطية الإسلامية
- تماسك التهديد الحضاري الإسلامي للغرب؟
- الخاتمة

دليل القارئ

إنّ التجربةَ الإنسانيّة هي تجربة ثقافات. ولقد كانت الثقافة والفروق الثقافية في صلب السلوكيات الإنسانيّة على مدى تاريخ السياسة الدولية. والواقع أن نهاية القرن العشرين شهدت تجديد التأكيد على أهمية الثقافة من حيث إعادة النظر في النظام الدولي، وهو الأمر الذي جاء نتيجة لانتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب ولمسيرة "العولمة". لقد أدّت حالة "الانكماش" التي اعترت العالم إلى جعل الثقافات المختلفة أقرب تواصلا، كما أنّها مثّلت تحديا للأنماط التقليدية للثقافة والنظام الاجتماعي في مختلف أصقاع العالم. ووجدت شعوب العالم نفسها مضطرة إلى مواجهة مأزق السؤال عمّا يمكن المحافظة عليه في ثقافاتها، وما سيضيع منها.

ولقد كانت ثقافة الغرب واقتصاده السياسي هما الشكل المسيطر في مسيرة العولمة، وفي حين بدا أنّ الاختراق الغربي للعالم قد أخذ يجعل التجربة الإنسانيّة أكثر تشابها، فقد كان هذا الاختراق يثير أيضا ردود فعل ثقافية معاكسة. إذ حين يرى شعب ذو ثقافة ما أنّ أولئك الذين يملكون ثقافة أخرى ليسوا مختلفين عنه فحسب، بل إنّهم بالقدر نفسه خطر يتهدده، يصبح نشوب صراع خطير أمرا محتملا. ومع انتهاء الحرب الباردة طفا على السطح مجددا الاختلاف الثقافي بين الغرب والإسلام كإحدى نقاط التماس الحسّاسة المحفوفة بالريبة الثقافية.

ولقد نجمت أمور كثيرة على صعيد المواجهة الغربية ـ الإسلامية، ومع ذلك بقيت مسألة التلاحم والتماسك لأي صدام حضاري موضع نقاش. فالثقافة قوّة كامنة هائلة، ولكن في ظل نظام الدولة المعاصر ما زالت هذه القوّة تصارع من أجل أن يكون لها صوت متماسك موحّد.

الثقافة في الشؤون الإنسانية Culture in Human Affairs

ظهرت الثقافات إلى الوجود حيثما شكّلت المجموعات البشرية مجتمعاتها. فالثقافة هي بناء متعدد الأوجه إلى حد قد يجعل من العسير وضع تعريف دقيق لها. ذلك أنّ الجنس الأدبي أو الفني لمجتمع ما، هو جزء من ثقافته. كما أنّ من المحتمل أن يتم استحداث ثقافة سياسية ضمن مجتمع ما تتألّف من المعتقدات والممارسات التي تصوغ

حياته الاجتماعية، وتجعل الناس مشبعين بوجهات نظر معينة حول الطريقة التي يتعين بها إدارة شؤون المجتمع. فالثقافة تتجاوز الايديولوجيا، وهي تتناول جوهر شخصية الأفراد في مجتمع ما. **ويمثّل الوعي بوجود لغة وإثنية وتاريخ ودين وأعراف ومؤسّسات مشتركة، إلى جانب الاستناد إلى مساحة من الأرض، اللبنتين اللتين تبنى بهما الثقافة،** والرمزين المقدسين اللذين يحددان هوية الذات.

ويمكن بناء الثقافات على عدد من المستويات: في مواقع القرية والمدينة والبلد، مرورا بالعائلة والعشيرة والمجموعات الإثنية. كذلك تمتد الهوية الثقافية عموما عبر كل من الأمّة والدولة على السواء. أمّا أوسع بنية للهوية الثقافية فهي الحضارة، حيث تتمكّن مجموعات من الشعوب من أن تتميّز بمجموعة متلاحمة على نحو كاف من التقاليد الجمالية والفلسفية والتاريخية والاجتماعية. **وتمثّل الثقافات ميولا تتجاوز الحدود الوطنية وتلون بطابعها الخصائص الكامنة لشعوب ومناطق معينة من العالم.**

تتميّز الحضارة بالتغير المستمر مع مضي الوقت وتبدل المكان. وقد تكون للحضارات عناصرها المميزة، لكن غالبيتها قامت مستندة إلى أفكار وأمثلة مستمدة من ثقافات أخرى. ومن أمثلة ذلك أنّ مسيحية القرون الوسطى استندت إلى الحضارات القديمة والشرقية في الكثير ممّا حقّقته من تقدم فلسفي وتكنولوجي؛ وبالتالي فإنّ المسيحية أعيد تشكيلها في قالب الحضارة الغربية على قاعدة الدولة ـــ الأمة، ثمّ جرى أخيرا توسيعها وتكييفها في أمريكا الشمالية، وأعيدت تسميتها بالحضارة الغربية. وقد اشتملت هذه العملية على إعادة صياغة مادية وفكرية (من حيث المفاهيم) معا.

في العالم المعاصر ثمّة عدد من الحضارات التي يسهل تحديدها، أبرزها: الحضارة الغربية والإسلامية والهندية والصينية، على الرغم من أنّ بعض الشعوب لا يمكن تصنيفها وفرزها بهذه السهولة، إمّا بسبب كونها غير متحدة حول رموز ثقافية واضحة المعالم أو قوية التأثير بصورة كافية، أو لأنّها تتنازعها حضارات مختلفة؛ ونجد في هذا الشأن أنّ الموضع الحضاري لشعوب في أمريكا الجنوبية وإفريقيا وروسيا، هو موضع إشكالي.

أهمية الثقافة في النظام الدولي

The Significance of Culture in the International System

يدور نقاش في الفكر الغربي المتعلّق بالعلاقات الدولية حول أهمية الثقافة. والتقليد السائد في الفكر الغربي ــ وهو الواقعية ــ يوحي بأنّ عوامل من قبيل الثقافة تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، وهي تندرج ضمن منطق القوّة ومنطق الدولة في سياق فوضى النظام الدولي. فحين تواجه الدول حقائق السياسة الواقعية نراها تتصرف جميعها بالطريقة نفسها من حيث الجوهر (Rengger 1992:94). على أنّه بغض النظر عن المنطق الواقعي فإنّ من الصعب أن ينظر المرء إلى النظام الدولي ولا يرى الثقافة. فالنظام الدولي نفسه ــ بما له من خصائص الدولة القائمة على مساحة من الأرض، والأفكار المتصلة بالسيادة، وتوازن القوى، والقانون والدبلوماسية الدوليين ــ ظهر إلى الوجود في أوروبا خلال عصر النهضة، ثمّ امتد لاحقا إلى بقية العالم خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. وبذلك شكّل نظام الدولة مجتمعا دوليا قائما على أساس التفاهمات والطموحات الثقافية ذات القاعدة الأوروبية.

كما أنّ للثقافة أهميتها في النظام الدولي إلى حد أنّ لها أثرها في السلوك، وبصورة خاصة في الطريقة التي تجسّد الاختلاف وتعرّفه. ذلك أنّ التجمعات البشرية تتعرف على ذواتها بصفتها متميزة عن الآخرين، وهي إذ تفعل ذلك تحدّد أولئك الذين هم خارج المجموعة. **إنّ تاريخ "الآخر"، أو تاريخ الغريب، قديم قدم الحضارة نفسها.**

تاريخ "الآخر" The History of the 'Other'

في كتاب لهما حول الهيمنة في النظام الدولي يشير جون آغنيو (John Agnew) وستيوارات كوربريدج (Stuart Corbridge) إلى أهمية أشكال الخطاب السائد في التاريخ، وإلى الطريقة التي تمّ فيها "تمحور ترتيب النظم الجيوسياسية (الجغرافية السياسية) حول مواصفات المناطق الجغرافية وأماكنها وشعوبها" (Agnew and Corbridge 1995:46). وقد كان الخطاب العالمي السائد في العصر الحديث نتاج الحضارة الأوروبية، وقد اتسم هذا الخطاب ما بين أواخر القرن الخامس عشر والقرن التاسع عشر، بقيام الأوروبيين بتحديد "بنية هرمية للمجتمعات البشرية ما بين البدائية والحديثة" (Agnew and Corbridge :49). ووضعت

الحضارة الأوروبية ضمن إطار يتطابق مع تفوقها بحيث غرزت جذورها في الحضارتين اليونانية والرومانية، وعبّرت عن حداثتها على شكل الدولة ــ الأمة.

لقد كان تشخيص الأوروبيين "للآخر"، على الدوام تقريبا، تشخيصا نمطيا مقولبا ومهينا. ولقد صاغت عملية تحديد "الآخر" إلى حدّ بعيد أشكال السياسة التي طبقت على مناطق وشعوب معينة في العالم. وجرى وضع قواعد المجتمع الدولي "المتحضر" موضع التطبيق عموما ضمن حدود أوروبا؛ لكن هذا لم يحدث خارج أوروبا. فقد انطلق الأوروبيون إلى العالم ليفرضوا الحداثة، على شكل استعباد ضمن امبراطوريات استعمارية. ولم تبدأ أفكار كثيرة راسخة الجذور حول التفوق الأوروبي بالتغير حتّى أواسط القرن العشرين، وقد تزامن ذلك مع اضطرار الإمبراطوريات إلى الانكفاء والتراجع، رغم أنّ استمرار الاعتقاد بأنّ الغرب لا يزال يمثل نموذجا يحتذى للتقدم البشري بقي قائما.

أمّا التطور المهم الآخر الذي شهدته فترة أواسط القرن العشرين فقد تمثل في أنّ الفروق الثقافية تراجعت ظاهريا لمصلحة الصراع السياسي العالمي الذي برز ما بين الولايات المتّحدة والاتحاد السوفيتي اللذين استجمع كل منهما قواه في مواجهة الآخر على شكل نموذج مختلف للاقتصاد السياسي ــ الرأسمالية الليبرالية والاشتراكية المتمركزة حول الدولة ــ وحددت معظم الفروق بعبارات أيديولوجية ثمّ فرضت على السياسة العالمية بغض النظر عن الخصائص الثقافية المحلية. وقدم كلّ من طرفي الحرب الباردة نموذجه إلى العالم الثالث والدول غير المنحازة كي تقلّده. وهكذا كان "الآخر" يتحدد من خلال الانحياز إلى واحدة من الكتلتين السياسيتين والعسكريتين الكبيرتين.

ولم يؤدّ انتهاء الحرب الباردة إلى إعادة ترتيب الفروق في العالم فحسب، بل سلّط الأضواء أيضا على عدد من العمليات التي كانت تجري في ذلك الوقت. فقد أطلق انتصار رأسمالية السوق والديمقراطية الليبرالية الغربيتين، والذي ترافق مع التقدم التكنولوجي، عملية "عولمة" غير مسبوقة. وقد استخدم اغنيو وكوربريدج في وصف هذا النظام الجيوسياسي الجديد "فاقد الصفة الإقليمية" تعبير "هيمنة الليبرالية العابرة للحدود الوطنية"، وعلقا على ذلك بالقول إنّ "**أيديولوجيا جديدة للسوق (ولسبل الوصول إلى السوق) كان يجري غرزها وإعادة صياغتها من قبل تجمع قوي من الدول الليبرالية، والمؤسّسات الدولية، وما يمكن أن نسميه دوائر رأس المال نفسها**"

(Agnew and Corbridge 1995:166). وتمّ إدخال دول كثيرة في العالم تحت مظلة اقتصاد السوق العالمية، أو أنّها على الأقلّ تطلعت إلى الانضمام إليه. وتخلت أنظمة كثيرة في العالم النامي عن الاشتراكية المتمركزة حول الدولة كأسلوب في إدارة الاقتصاد، وسعت إلى الارتباط بالغرب وبالاقتصاد العالمي.

العولمة والثقافة Globalization and Culture

انطوت مسيرة العولمة على مضامين هامة بالنسبة للثقافات. فالمأزق الذي برز على مستوى العالم كله، بما في ذلك الغرب، هو مدى التهديد الذي تتعرض له أنماط الثقافة القائمة والنظام الاجتماعي نتيجة الانخراط في اقتصاد السوق العالمية. ففي حين أصبح لما سماه فرانسيس فوكوياما (Fukuyama 1992:45) "الفكرة الليبرالية" بالتأكيد نفوذها بعيد الأثر، وفي حين بدت وكأنها تجعل العالم أكثر تشابها، فإنّ قوى رد الفعل الثقافي المعاكس كانت تتجمع. ففي مناطق كثيرة من العالم كان الغرب يوضع في قوالب نمطية من حيث الغطرسة، والاستغلال، والفردية اللامسؤولة والممارسات الجنسية الإباحية. وفي بعض مناطق العالم النامي اعتبرت الرأسمالية الليبرالية ــ والقائمة على أساس الإدارة الذاتية الفردية ومبادئ السوق ــ مفلسة أخلاقيا.

وكانت ثقافة الغرب الشعبية في طليعة مواضيع المناقشات الثقافية حول العولمة. ذلك أنّ ثقافة الغرب الشعبية كانت عالمية في امتداداتها ولكن كان ينظر إليها أيضا، وعلى نطاق واسع، بعين الريبة، كما أنّها كانت تواجه بدرجات متفاوتة من المقاومة.

ففي منطقة الشرق الأوسط جرى التأكيد مجددا على القيم الإسلامية بصفتها ظاهرة جماهيرية. وسعت أنظمة الحكم الإسلامية في المملكة العربية السعودية وإيران إلى استبعاد الأخبار والأفلام وأشرطة الفيديو الموسيقية والمسلسلات من طراز (Baywatch) وذلك من خلال حظر استقبال الإرسال التلفزيوني الفضائي.

وبرزت مكانة المرأة في المجتمع، وعلى الأخص قضية الحجاب، بصفتها رمزا رئيسيا للإسلاميين الذين يسعون لتعزيز مؤسّسات المقاومة الثقافية والسيطرة الاجتماعية.

وفي آسيا بدأ أيضا نقاش حول أهمية "القيم الآسيوية" قلبت في سياقه الدولة ونخبة قطاع الأعمال "الفكرة الليبرالية" رأسا على عقب، وجادلتا بالقول إنّ الفردية والليبرالية تلغيان عمليا النجاح في اقتصاد السوق. وقد تجلّى معنى "القيم الآسيوية" في ماليزيا

وسنغافورة بسنّ تشريعات غير ليبرالية بغية التحكم بطموحات سلوكيات الشباب الآسيوي في وجه التأثيرات الغربية.

الحقل ١٩-١ : فرانسيس فوكوياما عن الإسلام بعد الحرب الباردة

يرى فوكوياما أنّ انتهاء الحرب الباردة كان قد خلّف "الفكرة الليبرالية" ــ أي الديمقراطية الليبرالية ورأسمالية السوق ــ بصفتها مشروع الإنسانيّة العالمي. فبالنسبة لفوكوياما يبدو أنّه "لم تكن هناك أي ايديولوجيا تدّعي العالمية وهي في موضع يمكّنها من تحدي الديمقراطية الليبرالية، كما أنّه ليس هناك مبدأ عالمي للشرعية غير سيادة الشعب". ولم ير فوكوياما سوى مقاومة محلية محصورة للفكرة الليبرالية تجلّت بصورة رئيسية في الإسلام.

وكان فوكوياما يعتقد أنّ الإسلام يمثّل:

"أيديولوجيا منظمة مترابطة... لها دستورها الأخلاقي الخاص وعقيدتها المتعلقة بالعدالة السياسيّة والاجتماعية. وربّما كانت جاذبية الإسلام عالمية يمتد تأثيرها إلى كل البشر بصفتهم بشرا... والواقع أنّ الإسلام هزم بالفعل الديمقراطية الليبرالية في أجزاء كثيرة من العالم الإسلامي، مشكلا تهديدا خطيرا للممارسات الليبرالية حتّى في بلدان لم يمسك هو فيها بزمام السلطة السياسيّة بصورة مباشرة... وعلى الرغم من القوّة التي يظهرها الإسلام في مرحلة انبعاثه الحالية، يبقى الواقع هو أنّ هذا الدين لا يتمتّع عمليا بأي جاذبية خارج نطاق تلك المناطق التي كانت ثقافتها إسلامية منذ البداية، ويبدو أنّ أيام غزوات الإسلام الثقافية قد انتهت.

وبوسع الإسلام أن يسترجع مناصريه الذين ضيّعهم، ولكن ليس له أي صدى في أسماع شباب برلين، أو طوكيو، أو موسكو.

وفي حين أنّ هناك ما يقرب من مليار نسمة من أصحاب الثقافة الإسلامية ــ أي ما يعادل خمس مجموع سكان العالم ــ فإنّه ليس باستطاعة هؤلاء تحدّي الديمقراطية الليبرالية في أرضها ذاتها على مستوى الأفكار. والواقع أنّ الإسلام يبدو أقرب إلى التأثر بالأفكار الليبرالية على المدى البعيد من أن يكون العكس هو الصحيح".

(Fukuyama 1992: 45-6)

صدام حضارات؟ A Clash of Civilizations?

انعكست القضايا التي أثيرت مع انتهاء الحرب الباردة في نقاش بدأ ضمن أوساط الدوائر السياسيّة والأكاديمية الغربية، وخاصة في الولايات المتّحدة، وكان يدور حول الفكرة القائلة: إنّ الفروق الثقافية سوف تحدّد بصورة متزايدة شكل النظام الدولي مستقبلا. وتصدى لتزعم هذا النقاش صموئيل هنتينغتون (Samuel Huntington) في مقالة له تحت عنوان "صدام الحضارات"، حيث جادل بالقول: إنّ الحضارات تكتسب المزيد من التلاحم بصفتها أطرافا فاعلة في النظام الدولي.

ورأى هنتينغتون (1993:25) أنّ الحضارات التي سترسم ملامح العالم هي "الغربية، والكونفوشية، واليابانية، والإسلامية، والهندوسية، والسلافية-الأرثوذكسية ، والأمريكية اللاتينية، وربّما الإفريقية". ويرى هنتينغتون أنّ "صدام الحضارات" كان تطورا تاريخيا. فقد كان موضوع التاريخ هو الأشكال المختلفة للصراع. وفي أوروبا الحديثة المبكرة كانت معظم الصراعات تجري ما بين حكام يسعون لتوسعة مساحة الأراضي التي يسيطرون عليها وزيادة قدراتهم التجارية.

وقد ساهمت الثورة الفرنسية في قيام صراع جديد بين الأمم والقوميات. وأدّت الثورة الروسية إلى صدام أيديولوجي ما بين الشيوعية، والفاشية، والديمقراطية. وكانت كل هذه الصراعات تنشب ضمن نطاق الحضارة الغربية. وكان انتهاء الحرب الباردة قد دشّن فترة جديدة كان الصراع فيها قد خرج عن نطاق مرحلته الغربية ليدخل مرحلة صراع بين الغربي وغير الغربي. فغير الغربيين لن يبقوا مجرد متلقين للسياسة الغربية، بل سيصبحون القوى الجديدة المحرّكة للتاريخ.

كما أنّ الصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة سوف يتحوّل من صراع أيديولوجي واقتصادي إلى صراع ثقافي. وسوف تبقى الدول أطرافا فاعلة، ولكن يتزايد احتمال قيام صراع ما بين المجموعات الحضارية. وأكد هنتينغتون أنّ الخلافات ما بين الحضارات أعمق بكثير من تلك القائمة ما بين حوافز التنافس ضمن نطاق الحضارات. ذلك أنّ الخلافات الحضارية تتناول مسألة الإنسان، والله، والرجل والمرأة، والفرد والدولة، والأفكار المتعلقة بالحقوق، والسلطة، والواجبات والعدل. فالثقافة لا تتناول النظام العقائدي ذا المنشأ الاصطناعي فحسب ــ كما كان حال القوميّة والشيوعية ــ بل إنها

تتناول أيضا الهوية ذاتها والإدراكات الحسيّة الأساسية في الحياة، والتي هي نتاج قرون من البناء الاجتماعي.

و يرى هنتينغتون أنّ العولمة تزيد من احتمال الصدام الحضاري. فالعالم آخذ في التحول إلى رقعة أصغر، وهذا يرفع درجة الوعي بالخلافات والتهديدات الثقافية. كما أنّ التغيّرات الاقتصادية من شأنها عزل الناس عن ولاءاتهم المحلية وإضعاف الدولة؛ أمّا الفراغ الناجم عن ذلك في الهوية والولاء فيجري ملؤه بمرجعيات ثقافية.

وأخيرا، ورغم أنّ الغرب كان في ذروة قوته فإنّ النظرة السائدة لأفكاره في كثير من أصقاع العالم هي أنّها أفكار ثبت فشلها. وهاهي ذي الأيديولوجيات الاشتراكية والقومية تفسح الطريق أمام تقدم مسيرة "الأسلمة، وصحوة الهندوسية، والروسنة (نسبة إلى روسيا)". و"الفكرة الليبرالية" ليست فكرة عالمية إلاّ على المستوى السطحي، بينما لم تحدث الأفكار الغربية الخاصة بالفردية، والليبرالية، والدستورية، وحقوق الإنسان، وحكم القانون، والديمقراطية، وحرية الأسواق، والفصل بين الكنيسة والدولة أصداء تذكر في الثقافات الإسلامية أو الكونفوشية أو اليابانية أو الهندوسية أو البوذية أو الأرثوذكسية.

إذن سوف يرتبط الأمن الدولي بصورة متزايدة بالهوية الثقافية بدل ارتباطه بسيادة الدولة أو الأمة. وسوف يعبر الصدام الثقافي عن نفسه على مستويين:

الأول، في صراع على الموارد عبر سلسلة من "خطوط الصدع" الإقليمية، والثاني، في منافسة أشمل على القدرات والنفوذ ضمن النظام الدولي، وخاصة على المعايير والمنظمات الدولية. ولسوف يكون المحرك الرئيسي لهذا التنافس هو ما بين "الغرب"، بصفته الحضارة المسيطرة، من جهة، و"البقية" من جهة أخرى، وإنّ بدرجات متفاوتة. ذلك أنّ معظم الحضارات تميل إلى إبداء معارضة متزايدة للفكرة القائلة: إنّ المعايير الغربية هي معايير عالمية؛ ومن الأمثلة على ذلك أنّ المساعي الأوروبية لوضع نموذج للديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان قد اعتبرت في مناطق كثيرة من العالم شكلا من أشكال الإمبريالية الجديدة.

وفي جزء كبير من الخطاب الجاري حول الصدام الحضاري، كان الإسلام هو ما تركّز الاهتمام عليه أكثر فأكثر. وكانت تجربة إدارة الرئيس ريغان خلال ثمانينيات القرن العشرين، فيما يخص إيران وليبيا وسوريا ولبنان قد أثارت المخاوف من قيام تكتل عربي/إسلامي يبدي معارضة شرسة للولايات المتّحدة وللقيم التي تتبناها. ومع انتهاء

الحرب الباردة جرى التأكيد على استقلالية هذا التهديد الإسلامي في نقاش تبنّاه كل من هنتينغتون وبرنارد لويس.

وبدا فعلا أنّ الإسلام يمثل مصدرا للصدام كوطن وكموطن للشتات على السواء. وبحلول أوائل تسعينيات القرن العشرين كان بالإمكان تقديم الحجج والبراهين المؤكدة على أنّ الإسلام يمثل فعلا "هلال أزمات"، من خلال صداماته مع الحضارات المجاورة في البلقان، وإفريقيا، والشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، والهند، وجنوب شرق آسيا، والفلبين.

ومع ذلك، بدا أنّ الإسلام، قبل كل شيء، يخوض معركة أيديولوجية وثقافية مع الغرب. ذلك أنّ أشكال العقائد التي كانت تخرج من العالم الإسلامي بدت فعلا غريبة عن القيم الغربية وما كان يعتبر حداثة. ولسوف يعيد الطرفان، الغرب والإسلام، التأكيد بوضوح على الصدام التاريخي القائم بينهما.

النقاط الرئيسية

- تحدّد ثقافة الفرد سمة حياته الاجتماعية وهويته. وتمثّل الثقافة الأعراف، والتراث، والأساليب الأدبية التي تغني معارفنا بواقع الحياة السياسيّة والاجتماعية والفنية في المجتمعات.
- تمثّل الحضارة أوسع أشكال الهوية، وهي قد تتجاوز الحدود الوطنية وحدود الدولة على السواء.
- تميّز النظام الدولي تاريخيا بتصوير ثقافات مختلفة على أنّها ثقافات غريبة، أو على أنّها تمثل "الآخر".
- برز الغرب على أنّه الحضارة المسيطرة في العصر الحديث. وقد حدد الغرب، ولا يزال، الجماعات الغريبة عنه والتي تصوّر على أنّها متخلفة أو تشكل تهديدا.
- وعندما وضعت الحرب الباردة بين الشرق والغرب أوزارها تشكل في أوساط الغرب خطاب يوحي بأنّ "صداما للحضارات" (أي الثقافات) سوف يحل محل الصراع الأيديولوجي الذي لازم الحرب الباردة. وبدا أنّ صداما صريحا على نحو خاص قد أخذت تتجمع نذره بين الغرب والإسلام.

"الآخر" المسلم The Islamic 'Other'

الصدام بين الغرب والإسلام صدام تاريخي. فقد ترسّخت تصورات الارتياب والتخوف لدى كل من هاتين الحضارتين تجاه الأخرى في "الذاكرة الشعبية" لكلا المجتمعين على مدى قرون عديدة.

وعلى مدى مئات السنين، بدءا بالقرن السابع الميلادي، واجهت المسيحية تحديات القوّة الإسلامية. فقد اعتبرت الحضارة الإسلامية نفسها متفوقة على المسيحية، والواقع أنّ انتقال الأفكار والتكنولوجيا كان يتم من الشرق إلى الغرب. وبحلول القرن الثامن كان العرب/المغاربة قد اجتازوا شمال إفريقيا، وقاموا بغزوات في عمق إسبانيا وفرنسا. وتلت ذلك حروب مع الإسلام امتدت قرونا في إسبانيا ومنطقة البحر المتوسط والأراضي المقدسة. وردّت القوى الإسلامية على أعقابها بالتدريج من على أبواب أوروبا، وتم القضاء على ذلك المجتمع الإسلامي المتقدم الذي كان قد نشأ في إسبانيا.

على أن تهديدا إسلاميا جديدا برز لاحقا متمثلا بالأتراك العثمانيين. إذ اهتز كيان المسيحية الأوروبية بسقوط العاصمة التاريخية للمسيحية (القسطنطينية) عام ١٤٥٣. وشكّلت الهيمنة العثمانية في الشرق الأوسط ومنطقة شرق البحر المتوسط قوّة مخيفة للأوروبيين رغم أنها كانت، في الوقت ذاته، تخلب ألبابهم. واستأنفت الأمبراطورية العثمانية شنّ الهجمات العنيفة إلى داخل أوروبا، ولم يتراجع التهديد العثماني لوسط أوروبا إلا بعد أواسط القرن السابع عشر.

أمّا العلاقة بين الغرب والإسلام في العصر الحديث ــ أي في المرحلة التي بدأت بالثورة الصناعية ــ فقد صاغ معالمها التفوق الغربي. وأدّى بروز الغرب بصفته القوّة الصناعية والعسكرية الكبرى في العالم خلال القرن الثامن عشر إلى انتشار السيطرة الاستعمارية والإمبريالية في كثير من أجزاء العالم الإسلامي. وكانت حملة نابليون على مصر بدءا من عام ١٧٩٨ نقطة تحول كبرى. وقد انشغلت الحضارة العربية/الإسلامية منذ ذلك الوقت بالتأثيرات المادية والسياسية للغرب، وبكيفية التعامل معها. وكانت مصلحة الغرب الأولى، من ناحية أخرى، تتمثّل في المحافظة على سيطرته.

الحقل ١٩ -٢ : تاريخ التوسع الإسلامي

٦١٠ النبي محمد يبدأ التواصل مع الله، واضعا مبادئ أبدية في القرآن، يجري تفسيرها لاحقا لتصبح عقيدة
تشمل كل أوجه حياة البشر.

٦٢٢ يبدأ العصر الإسلامي. ويهاجر محمد من مكة إلى المدينة فيما عرف بالهجرة.

٦٣٠ قام النبي محمد بغزو مكة.

٦٣٢ توفي النبي محمد. وخلفه أبو بكر.

٦٣٢ وحتّى خمسينيات ذلك القرن امتدت الأمبراطورية العربية الإسلامية إلى العراق وسورية ومصر
وبلاد فارس.

٦٥٦ قتل الخليفة عثمان وخلفه علي (صهر محمد وابن عمه). وأعلنت إمارة سورية العصيان بقيادة واليها
معاوية. وفي عام ٦٦١م هزمت قوات علي وقتل فيما بعد. وتم تأسيس الخلافة الأموية في دمشق.
وانقسم الإسلام إلى سنّة وشيعة.

٧٠٩ امتدت القوّة الإسلامية إلى إسبانيا وشمال الهند (أي بلاد السند).

٧٥٠ حلّت الخلافة العباسية محل الخلافة الأموية وأصبح مقرّها مدينة بغداد.

١٠٩٦ وصل الصليبيون المسيحيون إلى الشرق، وبدؤوا حملة طويلة لاحتلال المنطقة.

١١٨٧ هزم صلاح الدين الصليبيين، واستولى على القدس.

١٢٥٠ قيام دولة المماليك (وهم الجنود التوركيون العبيد) في مصر الذي أدّى إلى هزيمة الصليبيين النهائية.

١٢٥٨ الاجتياح المغولي، ونهب بغداد وتدمير الحضارة العربية. وقد أوقف المماليك المغول في معركة عين
جالوت الكبرى عام ١٢٦٠، وأطلقت يدهم في السيطرة على الشرق.

١٤٥٣ استولى الأتراك العثمانيون على القسطنطينية. وسقطت الأمبراطورية البيزنطية من أيدي المسيحيين.
١٥١٧ هزم العثمانيون المماليك، واستولوا على سورية ومصر.
١٥٢٩ غزا العثمانيون وسط أوروبا لكنهم فشلوا في الاستيلاء على فيينا.
١٥٢٦ ظهرت سلالة المغول الحاكمة في الهند.
١٦٣٩ استولى العثمانيون على العراق من الدولة الصفوية الفارسية.
١٦٨٣ فشل العثمانيون ثانية في الاستيلاء على فيينا. وكانت قوّة العثمانيين وطموحاتهم قد بلغت ذروتها. وتمّ التنازل عن أراضي العثمانيين في أوروبا للنمسا.
ملاحظة: وضعت هذه التواريخ كافة وفقا للتسلسل الغربي بالتقويم الميلادي.

وقد أورد إدوار سعيد في كتابيه الهامين (الثقافة والاستعمار)Culture and Imperialism و(الاستشراق) Orientalism استعراضا موسعا للخطاب الثقافي الذي كان ملازما للسيطرة الغربية. وقد جادل سعيد بالقول: إنّ صورة الشعوب العربية/الإسلامية وضعت بصورة فظّة في قوالب جاهزة ضمن أشكال الخطاب الثقافي الغربي على مدى فترة طويلة من الزمن، وهي ظاهرة أسماها سعيد "الاستشراق".

وقد استند كثير من التقاليد الاستشراقية على الخرافة، وسوء الفهم، وما جرى السكوت عنه حول الشرق (Orient). وكان الاعتقاد قد تشكّل في الغرب بأنّ الشعوب الشرقية غريبة ثقافيا وتاريخيا واجتماعيا. وأصبح الشرق مرتبطا بالإشارات إلى القسوة والاستبداد والخداع والممارسات الجنسية الشاذة. وأعرب سعيد عن اعتقاده بأنّ الخطاب الاستشراقي يتمحور في نهاية المطاف حول الهيمنة. فقد تمّ "أستشراق" الشرق، لا لكونه "شرقيا" حقّا، بل لأنّ مركزه الأدنى مرتبة كان يعني أنّه يمكن أن يكون كذلك.

وتابع سعيد على نحو مقنع يقول: إنّ الاستشراق بقي منغرسا في الوعي الغربي. فالمناقشات حول موضوع "الشرق"، وحتّى تلك الجارية في سياق ما يسمى "المعيار الموضوعي" للمناظرات الغربية، لا تزال تستقي معلوماتها من هذه المواقف الثقافية.

والواقع أنّ التاريخ المعاصر وانتشار وسائل الإعلام كان قد رسّخا هذه القوالب النمطية الجاهزة. ولاحظ سعيد (1995:27) أن:

نكاد لا نحتاج إلى القول: إنّه بسبب كون الشرق الأوسط مرتبطا الآن إلى هذا الحد بسياسات القوى الكبرى، واقتصاديات النفط، وبذلك التقسيم الساذج إلى ثنائية إسرائيل ديمقراطية محبة للحرية من جهة، وعرب أشرار استبداديين وإرهابيين من جهة أخرى، فإنّ فرص تحقيق أي شيء، من قبيل الرؤية الواضحة لما يقصده المرء حين يتحدث عن الشرق الأدنى، تبدو فرصا ضئيلة بصورة تبعث على الكآبة.

ردود فعل الحضارة الإسلامية تجاه الغرب

The Response of Islamic Civilization to the West

لقد أفرز التعدّي الأوروبي الذي شهده القرن التاسع عشر مجموعة ردود أفعال مختلفة في الشرق الأوسط أبرزها حركة اليقظة الإسلامية والحركة القومية. وكان السيد جمال الدين الأسدابادي (الأفغاني) (المتوفى سنة ١٨٩٧) أبرز أولئك الذين عملوا على استخدام الأساليب والتقنيات الحديثة لإحياء التصور القديم عن الإسلام.

وجادل الأفغاني بالقول: إنّ المجتمع الإسلامي في أنحاء العالم (أو الأمّة الإسلامية) قد حاد عن جادة الإسلام الحق ووقع فريسة للفرقة والانحطاط. ونادى الأفغاني بإعادة توحيد الشعوب الإسلامية في ظل **خلافة** تستعيد أسباب القوّة (أي سلطة سياسية ـــ دينية موحّدة) بغية مواجهة الاستعمار.

وحافظت الخلافة العثمانية نفسها على صيغة فضفاضة من صيغ الوحدة متعددة الإثنيات دخلت بها القرن التاسع عشر، وكان محور تماسكها أيديولوجيا إسلامية تتجاوز الحدود الوطنية. على أنّه مع انحسار القوّة العثمانية، واستمرار التعدي الأوروبي سعت الدولة العثمانية أخيرا إلى استنهاض ذاتها ليس من خلال الإسلام، بل من خلال الفكرة القوميّة التركية وتحديث دولة تركية.

وقضت الحرب العالمية الأولى أخيرا على الإمبراطورية العثمانية، وكما لاحظ روجر أوين (Roger Owen 1992: 9-10) فإنّ شعوب الشرق الأوسط اضطرت إلى التطلع إلى الأمام نحو مستقبل جديد. وكان المستقبل يوجّه خطاها بعيدا عن الإسلام الذي يجمع بينها ليمضي بها نحو مستويات هوية تستند إلى قاعدة أضيق. وهكذا برزت

الحركات القوميّة التركية، والإيرانية، والعربية لتهيمن على حلبة الفكر السياسي في الشرق الأوسط.

عندما وصل مصطفى كمال (أتاتورك) إلى السلطة في تركيا كان النموذج الذي اعتمده هو نموذج الدولة العلمانية القوميّة المتسلطة (الإقليمية) (والتي تعتبر الأرض أساسا لكيانها). وأكّد كمال أنّ الإسلام ذاته كان سبب التخلف والانحطاط، وأنّ عملية التحديث تتطلّب تقليد النماذج الغربية في حقول الثقافة والتنظيم. وتمّ إلغاء الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤، وفرض نماذج غربية في مجالات القانون، وحروف الكتابة، واللباس. واعتمد نموذج مشابه للحداثة في إيران اعتبارا من عام ١٩٢١ عندما استولى رضا بهلوي على السلطة، ونصّب نفسه فيما بعد شاها للبلاد.

وكانت النخبة المتأثرة بالغرب، والتي عملت على تغيير المجتمع الإسلامي التقليدي، قوّة محركة قامت مثيلات لها في العالم العربي. فبعد الحرب العالمية الأولى حلّت الهيمنة الفرنسية والبريطانية محل بقايا الإمبراطورية العثمانية. وفرض على الشرق نظام دول كانت تقسيماته اعتباطية إلى حد كبير، فخرجت إلى الوجود دول جديدة هي العراق، وإمارة شرق الأردن، وفلسطين، وسورية، ولبنان. وقد شجّع قيام الدول الغربية بفرض نظام الدول في المنطقة على نهوض المقاومة القوميّة ضد ذلك النظام.

وأصبحت القوميّة العربية القوّة الأيديولوجيّة المسيطرة في الشرق الأوسط. واتجهت القوميّة العربية، التي نشأت من حركة إحياء ثقافي وأدبي شهدها القرن التاسع عشر، نحو الراديكالية في القرن العشرين، ثمّ جمعت في نهاية المطاف ما بين وعي الثقافة العربية (من لغة وأدب وتاريخ مشترك، إلى جانب دين سائد) من جهة، والحداثة من جهة أخرى، وذلك على شكل دول علمانية اشتراكية.

وأضحى ضابط الجيش صاحب الرتبة المتوسطة ذو الأصول البرجوازية الصغيرة هو الظاهرة الدافعة للقومية العربية. وأطلق نظام عبد الناصر في مصر، وكوادر حزب البعث في سورية والعراق، تجارب في التحديث القومي الاشتراكي. وراهنت هذه الأنظمة كافة على التحديث، وعلى مجابهة التحدي الاستراتيجي والثقافي الكبير الذي واجه العرب: وهو إقامة وتوسّع دولة إسرائيل في وسط عالمها. وقد اعتبر العرب إسرائيل على نطاق واسع أنّها "دولة حامية" للإمبريالية الغربية تمّ فرضها كوسيلة جديدة للسيطرة.

وكان الفشل مصير القوميّة العربية كأيديولوجية وكنموذج للتحديث. فقد دخل العالم العربي في صراع دائم مع التناقض الظاهري المتمثل في أيديولوجية تتجاوز الحدود الوطنية لتنمو بالتلازم مع توحيد للقوة والسلطة، ليس في نطاق الأمّة العربية، بل في دول إقليمية تقسم الأمّة. وأصبحت الصراعات العربية الداخلية مرضا مزمنا. وسيطرت مظاهر البيروقراطية على الدولة الاشتراكية. واستولت أقليات في سورية والعراق على السلطة لتحولها إلى أداة للحكم الطائفي. والأهم من هذا كله، أنّ القوميّة العربية أظهرت عجزا واضحا عن هزيمة إسرائيل.

وكانت حرب حزيران عام ١٩٦٧ ضربة قاصمة. وضاعت القدس. وكانت حرب حزيران نقطة تحول، وعلى الرغم من أنّ فكرة وجود ثقافة عربية بقيت مسيطرة على الخيال العربي، فقد كانت هناك قوّة جديدة في طور النهوض: تلك القوّة الجديدة كانت الإسلام الذي يسعى إلى الصحوة الدينية.

النقاط الرئيسية

- للإسلام تاريخ طويل من الصدام الحضاري مع الغرب المسيحي. فقد كان الإسلام فيما مضى قوّة كبرى، ولكن بحلول القرن الثامن عشر كان الغرب قد تقدم على الإسلام بصورة حاسمة. ثمّ انتقل الغرب إلى فرض سيطرته على المناطق الإسلامية، وبدأ يصور الثقافة الشرقية على أنّها متخلفة.
- كان التعدي الغربي، ولا يزال منذ القرن التاسع عشر، القضية الرئيسية التي تواجه الحضارة الإسلامية. وبهدف مواجهة التحدي الغربي بفعالية أكبر، تمّ اعتماد نموذج الدولة العلمانية في عدد كبير من مناطق الشرق الأوسط. وفي العالم العربي أخفقت الدولة الاشتراكية العلمانية بسبب فشلها على الصعيدين الاقتصادي والعسكري.

ظهور الخطاب الإسلامي النضالي

The Emergence of Militant Islamic Discourse

استندت الصحوة الإسلامية التي نهضت إثر حرب حزيران إلى شيء أساسي في الحضارة الإسلامية. فقد رأت الشعوب الإسلامية نفسها عرضة لهجوم عنيف يشنه

الغرب، عسكريا من خلال إسرائيل، وثقافيا من خلال كل شيء بدءا بموسيقى البوب وصولا إلى طريقة تفكير الحداثيين الإسلاميين. كما أنّ مشاعر الضيق التي انتشرت في المجتمعات الإسلامية عزّزت هذه الصحوة.

ووفقا لما يقوله سهيل هاشمي (1996:17) فإنّ:

الصحوة الإسلامية كانت خليطا متداخلا من العناصر اشتمل على ما تفرّد به العالم الإسلامي وما اشترك به مع مجتمعات أخرى تجاوزت مرحلة الاستعمار الاستيطاني في آن معا. إنّنا نقلّل من أهمية التحدي الإسلامي لو عزونا أسبابه إلى مجرد الاستياء من قوّة الغرب وثروته. فهو يستمد حيويته وجاذبيته من عامل أقرب إلى الجوهر بكثير: وهو الاقتناع الذي ساد على نطاق واسع بأنّ التاريخ الإسلامي قد ضل الطريق إلى حدّ رهيب، وأن الوقائع الإسلامية، وعلى مدى قرون، قد انحرفت عن الأخلاق الإسلامية. ولأنّ غالبية البلدان الإسلامية تتميّز اليوم بوجود عدد من أسوأ أنظمة الحكم المستبدة سمعة في العالم، فإنّ من شأن ذلك أن يكون محرضا داخليا قويا على استخدام الإسلام كقوة ثورية. ثمّ لأنّ البلدان الإسلامية موزعة من حيث الرخاء الاقتصادي ما بين الغنية إلى حدّ خرافي من جهة، والفقيرة إلى حد بائس من جهة أخرى، فإنّ من شأن ذلك إطلاق دافع داخلي قوي آخر إلى تفجّر الدعوات المنطلقة من أسّس دينية لتحقيق العدالة الاجتماعية... وفي البلدان الإسلامية نفسها مصادر داخلية وفيرة لغرس الأيديولوجيات الإسلامية في حلبة السياسة.

وقد عمل عدد من الدول الإسلامية على تعزيز أنشطة "الدعوة" إلى الدين، أبرزها دول الخليج المحافظة، لكن الصحوة أفلتت في الواقع من سيطرة الأنظمة الشرق -أوسطية. ذلك أنّ السمة المتطرفة للصحوة الإسلامية صاغتها أفكار مستحدثة في الفكر الديني السني والشيعي خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، جعلت الثورة ــ وهي عمل إشكالي تاريخيا لدى أصحاب المذهبين على السواء ــ أقرب إلى تفكير المعنيين. وكان ما انبثق عن ذلك نواة من القيم الإسلامية النضالية التي لامست وترا حساسا عبر العالم الإسلامي.

وكانت الشخصيات البارزة في تلك المراجعة الأيديولوجيّة هي سيد قطب في مصر (المتوفى سنة ١٩٦٦م) وأبو الأعلى المودودي في باكستان (المتوفى سنة ١٩٧٩) وآية الله الخميني في إيران (المتوفى سنة ١٩٨٩).

الحقل ١٩-٣ : الانقسام السني ــ الشيعي في الإسلام

الإسلام السني:

وهو إسلام المؤسّسة. إذ إنّه على خطى محمد والخلفاء الراشدين الأربعة تشكّل التفسير السني للقرآن في أربع مدارس فقهية: الحنفية، والشافعية، والحنبلية، والمالكية. وكان من المفروض نظريا أن يقوم على رأس الحكم في المجتمع الإسلامي شخص الخليفة الحاكم السياسي والديني، لكن السلطة الدنيوية عمليا لم تلبث أن انتزعت من قبل سلالات حاكمة ملكية (هي السلاطين).

وبدءا من القرون الوسطى وقف الإسلام السني إلى جانب الدولة والنظام. واستبعدت إمكانية القيام بعصيان ضد الحاكم، مهما كان طاغيا، من قبل الاتجاه السني السائد، ما دامت الدولة تطبق أحكام الشريعة الإسلامية.

الإسلام الشيعي:

الشرعية هنا مستمدة من سلالة نسب علي (صهر محمد وابن عمه). وقد انقسم الشيعة فيما بعد إلى فرق ــ الإسماعيلية، والزيدية والاثني عشرية ــ على أساس شرعية علماء دين مختلفين، أو "أئمة". وأكبر هذه الفرق، وهم الاثنا عشريون، الذين يسودون حاليا في إيران، يقولون: إنّ الشرعية تنشأ من الإمام الشيعي الثاني عشر الذي دخل الغيبة في العام ٨٧٣ ميلادي، ولسوف يعود بصفته "المهدي" قبل نهاية التاريخ.

ونظرا لكونهم أقلية مضطهدة، فقد اضطر الشيعة تاريخيا إلى الاحتماء في الأجزاء التي يصعب الوصول إليها من العالم الإسلامي، أو أنهم تبنّوا مبدأ التقية (أي التستر على المذهب بإخفائه). ورجال الدين الشيعة أكثر استقلالية وتمسكا بالتسلسل الهرمي والتنظيم من رجال الدين السنّة.

وسعى التفكير الذي استندت إليه الصحوة الإسلامية إلى تعريف ما هو **سلفي**، أو ما هو نظام إسلامي حقيقي. وفي العالم السّني اتخذ الداعون إلى هذه الصحوة الأعمال التاريخية لأحمد بن حنبل (المتوفى عام ٨٥١) وابن تيمية (المتوفى عام ١٣٢٨) مرجعا لهم. وتقضي تعاليم "الحنابلة الجدد" بالعودة إلى النصوص الأساسية للإسلام ــ ومن هنا جاء تعبير **الأصوليون** ــ وإلى التمسك بإصرار بإقامة دولة إسلامية، وتطبيق القانون

الإسلامي (أو الشريعة)، ذلك أنّ السياسة والدين عندهم لا ينفصلان. وأدّى عدد من الأفكار الأخرى إلى تشبّع المذهب بروح نضالية، ولعلّ أبرز هذه الأفكار الشعور بخيبة أمل حيال سلبية رجال الدين الرسميين السنة، والرغبة في القضاء على كل مظاهر الانحراف ضمن نطاق الإسلام، وإطلاق الإشارات القوية إلى النضال في سبيل العقيدة بلغة الجهاد والشهادة.

وأصبحت جماعة الإخوان المسلمين ــ وهي منظمة أسّسها حسن البنا في مصر عام ١٩٢٨ ثمّ انتشرت على نسقها منظمات مشابهة في سورية وفلسطين والأردن وشمال إفريقيا ــ الدافع الأكبر لحركة الصحوة والإسلامية. **وكانت جماعات الإخوان المسلمين منظمات سياسية ومؤسّسات خيرية واجتماعية في آن معا.** وخصّص الإخوان المسلمون جزءا كبيرا من الوقت للتركيز على دعم المسلمين داخل مجتمعاتهم، ولكن بعض أعضاء الجماعة لجؤوا إلى العمل السياسي بل وحتّى إلى العنف كوسيلة لتحقيق الغاية "السلفية".

وفي مصر، اصطدمت جماعة الإخوان المسلمين مع الدولة الاشتراكية العلمانية التي كان على رأسها جمال عبد الناصر، وأجبرت الجماعة على التحول إلى العمل السري بعد خمسينيات القرن العشرين. وأصبح سيد قطب، الذي أعدمه نظام عبد الناصر عام ١٩٦٦، المثل المقدس لحركة الراديكالية السنية.

وقد أكّد قطب أنّ "دار الإسلام" ترزح تحت وطأة دولة جاهلية حديثة ــ والجاهلية هي تعبير يشير إلى فترة الجهل التي كانت قائمة قبل زمن محمد. ورفض قطب القبول بشرعية الدولة أو الأمة، لكنه انخرط فعلا في العمل السياسي داخل مصر من خلال شجبه للنظام الناصري كنظام فاسد، ولزعمائه بصفتهم ملحدين؛ وقال: إنّ من واجب المسلم شنّ حرب جهاد ضد مثل هذا الفساد.

وكان التعليم الديني الشيعي يتحرك في منحى مستقل، لكنه رغم ذلك مشابه للفكر النضالي السني الذي شهدته ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. وكانت الشخصية الأساسية في الصحوة الشيعية آية الله روح الله الخميني. وقد أكّد الخميني أنّ مبدأ "التقية" الذي يعتمده الشيعة هو إنكار للإسلام، وأنّ المسلمين ملزمون بالنضال في سبيل إقامة الدولة الإسلامية.

واقترح الخميني في كتابه المهم "الحكومة الإسلامية" (الصادر عام ١٩٧١) إقامة دولة يحكمها علماء الدين، والأمر الأهم في هذا هو تخويل مؤسسة وحيدة **السلطة**

السياسيّة و**الدينية المطلقة** بموجب "ولاية الفقيه". ذلك أنّ كبير الفقهاء المسلمين هو الذي له الكلمة الفصل في حكم الدولة؛ وكان هذا هو المنصب الذي يشغله الخميني بنفسه فيما بعد. وكان جوهر الثورة الإيرانية هو ترسيخ موقع "ولاية الفقيه" في السلطة، وهي عملية كان من المفروض أن تستغرق سنوات عدّة وتستدعي التخلص من شركاء رجال الدين الشيعة في حركة العصيان التي قامت ضد الشاه.

وشكّلت الثورة الإيرانية (١٩٧٨-١٩٧٩) بحدّ ذاتها قوّة دافعة هائلة لحركة الصحوة الإسلامية في الشرق الأوسط. وفي حين أنّه لم يكن للثورة الإيرانية سوى أثر محدود على الراديكاليين السنة من ناحية علوم الدين، فإنّها كانت **مثالا** يحتذى به. إذ إنّ حركة شعبية إسلامية كانت قد أسقطت دولة علمانية قوية؛ وما كان يبدو فيما مضى مستحيلا قد حدث بالفعل، وثبتت صحة لغة الجهاد والشهادة. ولم تكن هناك ثورة إسلامية توشك أن تجتاح العالم العربي، ولكن الإسلام كان يترسّخ ليصبح أبرز تيار كامن فيه على المستويين السياسي والثقافي.

النقاط الرئيسية

- لقد كان الإسلام على الدوام قوّة ثقافية في منطقة الشرق الأوسط. وعندما تعثرت مسيرة الدول الاشتراكية العلمانية بدأ الإسلام يعيد تعزيز موقعه في صميم الثقافة السياسية.
- أفرزت حركات التجديد في الفكر الديني السني والشيعي خلال سبعينيات القرن العشرين صحوة إسلامية سعت إلى فرض نظام إسلامي على شكل دولة إسلامية وقانون إسلامي صارم (هو الشريعة الإسلامية).
- ضربت الثورة الإيرانية بعد عامي ١٩٧٨-١٩٧٩ مثالا بعيد الأثر للناشطين في مجال الصحوة الإسلامية.

جاذبية الإسلام النهضوي في أوساط الجماهير

The Mass Appeal of Revivalist Islam

كانت الصحوة الإسلامية التي شهدتها سبعينيات القرن العشرين مدينة بالكثير لأزمة عانت منها مسيرة التحديث. إذ كان النمو السكاني السريع والهجرة من الريف إلى

المدينة قد أدّيا إلى جعل حياة المدينة في الكثير من بلدان الشرق الأوسط تتسم بظروف سكن رديئة، وخدمات متعثرة، وبطالة واسعة النطاق. وكانت الفئات الشابة الفقيرة من سكان المدن تشكل مجموعة كبيرة لا يتاح لها من الفرص إلا القليل، فضلا عن أنّ مشاعر الانسلاخ والقلق التي كانت تنتابها لم تلق استجابة من الدولة العلمانية المتسلطة. والواقع أنّه بحلول عقد سبعينيات القرن العشرين كانت معظم دول الشرق الأوسط تنوء تحت ضغوط الالتزامات، ولم يعد بوسعها تأمين فرص العمل والدعم المعيشي حتّى للمتعلمين فيها. وهنا تحرّكت المؤسّسات الخيرية الإسلامية لتسدّ هذه الفجوة، فأخذت توزع الهبات الاجتماعية المدعومة، وتقيم وتدير المدارس والعيادات؛ وهكذا عزّزت المصلحة من فرص التعريف بالإسلام، وبهذه الطريقة جدّد الإسلام جاذبيته في أوساط الجماهير.

كانت الحداثة قد أوقعت اضطرابا في أنماط الحياة التقليدية، لكن الدولة العلمانية كانت على الأقل قد اختارت التقرب من سكان البلاد عن طريق القوميّة والاشتراكية. لكن المرحلة التالية من الحداثة ــ وهي العولمة ــ من شأنها أن تضعف هذه الرابطة، وتضعف معها بالتالي سلطة الدولة والنخب العلمانية. وقد أدّى الجهد المبذول للانخراط في الاقتصاد العالمي إلى إدخال أشكال جديدة من المعتقدات والمصالح وأساليب التنظيم إلى أوساط النخب العلمانية زاحمت في جوهرها الدولة والقيم التقليدية. فقد دفعت أنظار النخب العلمانية إلى التحول نحو الغرب ونحو القيم الثقافية الغربية.

وفي مصر، دفع فشل الاشتراكية المرتكزة على الدولة أيام عبد الناصر بالرئيس السادات إلى إطلاق سياسة الانفتاح. وكانت المحصلة بروز نخبة من رجال الدولة وقطاع الأعمال ذات تطلعات دولية، وتعتمد أساليب حياة بعيدة عن حياة غالبية المصريين. وهكذا تخلت النخبة أساسا عن الجماهير، وقام الإسلام النهضوي بسد هذا الفراغ في أوساطها.

وحاول السادات رعاية الإسلام، لكنه كان يفتقر إلى المصداقية. والتفت شبّان مصريون كثيرون، وخاصة في الطبقة المتعلمة المتوسطة الدنيا، إلى الإسلام والإخوان المسلمين كثقافة تهب الفقراء واليائسين ما يرون أنّهم جديرون به. بينما توجّه قليل من الإسلاميين نحو الجمعيات الإسلامية السرية، ونادوا باستخدام العنف ضد الحكومات "الفاسدة". وتكرّر ظهور هذا النمط من الإسلام المتجدد الذي قام في مصر عبر دول العالم الإسلامي.

الصراع الثقافي بين الإسلام والغرب

The Cultural Struggle between Islam and the West

كانت الفكرة القائلة: إنّ الإسلام محكوم بالصراع مع الغرب، في صلب الشرعية التي اكتسبها الإسلام النهضوي، سواء في المعارضة أو الحكم. وطفت على سطح الصراع معاداة الإسلام لثقافة الغرب المفسدة والرائجة. على أنّ الخلافات وصلت إلى ما هو أعمق من الثقافة الرائجة واتخذت شكل تصورات للحياة السياسيّة والاجتماعية لدى كل منهما تختلف بصورة جذرية عما لدى الآخر. ذلك أنّه في غرب ما بعد عصر التنوير كانت فكرة التقدم الإنساني والمستقبل الأفضل فكرة مركزية. في حين أنّ المسلمين في الإسلام السلفي يتطلعون إلى ماض أفضل. كانت أسّس نظام الحكم الإسلامي المثالي قد أرسيت في السنوات الأولى للإسلام، كما تمّ تدوين المبادئ الخالدة "للحياة الصالحة" في القرآن وغيره من النصوص الأولى.

ويرى الإسلاميون السلفيون أنّ القرآن ومجموعة من قوانين الشريعة الإسلامية المشروعة، يمثلان الدستور المثالي الذي ينص على أنّ الله ـــ لا الإنسان ـــ هو مالك الملك، وصاحب السيادة. وفي غياب سيادة البشر لا يمكن أن يكون ثمّة تشريع له صفة الشرعية كي يكيف الدستور الإسلامي. فالله ليس ***ديمقراطيا!

ومن هنا فإنّ الأفكار الغربية الخاصة بالليبرالية والمشاركة المؤسّساتية ليست في رأي الإسلاميين السلفيين خارج السياق فحسب، بل إنها ليست من الإسلام في شيء. ويدرك كثير من المسلمين قيمة اعتماد الحكومة مبدأ المشاورة (أو الشورى)، لكن المرتبة التي تحتلها الديمقراطية كإحدى القيم تختلف ببساطة عن مرتبتها في الغرب.

فالمعايير والمؤسّسات الديمقراطية لا يمكن أن تكون لها الأسبقية على ما يفرضه الإسلام من أوامر ونواه. فما يراه الغرب رموزا راسخة للتخلف الإسلامي ـــ كالقانون الجنائي الذي ما زال ينفذ أحكام الإعدام وبتر الأطراف بصورة علنية، ويفرض تشريعات خاصة بالنساء وبغير المسلمين ـــ لا يمكن أن تتغير ضمن سياق الإسلام السلفي الذي برز الآن بصفته التوجه السائد في أوساط المسلمين.

ويرى الإسلاميون أنّ الليبرالية قد أضحت في جوهرها تمثل الانحراف، وأنّ نشر الغرب لقيمه الديمقراطية ما هو إلا غطرسة إمبريالية جديدة.

مسيرة الناشطية الإسلامية　The March of Islamic Activism

لم تقم معاداة الإسلاميين النهضويين للغرب على مستوى التنظير السياسي والانتشار الثقافي فحسب. فخلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين انفجرت الحركة النهضوية الإسلامية على شكل أعمال عنف. وقد أدّى الازدياد التدريجي في حجم "الضجيج" الإسلامي منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين إلى إحداث هزّات في دول الشرق الأوسط، كما أنّه عزّز الاعتقاد في الأوساط الغربية بأنّ الإسلام يمثل بالفعل تهديدا يتجاوز الحدود القومية، وأنّه خصم حضاري.

كان من الواضح أنّ العنف الإسلامي الذي ظهر بعد سبعينيات القرن العشرين، أحد أعراض نوع من السخط على الغرب، وكان من السهل للمرء بالتأكيد أن يرى كيف أصبح الإسلام في الذهن الغربي مرتبطا بالعنف والفوضى والتعصب. وكان السؤال المطروح يتعلّق بما يمثله هذا التصاعد المتزايد في حجم الضجيج الإسلامي فعلا: هل هو من المظاهر المحلية والمتفرقة للصراع السياسي، أم أنّه حالة اهتياج أبعد عمقا تجتاح المجتمع الإسلامي؟

وبكلمات أخرى: هل كان هناك، أو هل سيكون هناك، صراع حضاري متسق ما بين الإسلام والغرب؟

النقاط الرئيسية

- أفرزت حركة التحديث غربة اجتماعية واسعة النطاق في الشرق الأوسط. كما فصلت العولمة النخب الحاكمة والقائمة عن حياة الجماهير. وتحرك الإسلام السياسي لسد الفراغ السياسي والاجتماعي الناجم عن ذلك.
- توجّه الإسلام النّهضوي نحو صراع ثقافي مع الغرب. فقد قام الإسلاميون السلفيون بوضع ثقافة الغرب الرائجة، وكذلك أفكاره السياسيّة الليبرالية، ضمن قوالب جاهزة، ومن ثمّ وضعها موضع الإدانة.
- بدا أنّ التصاعد المتزايد للعنف الإسلامي الذي شهدته سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين إنّما يؤكد الفكرة القائلة إنّ هناك صراعا حضاريا قائما فعلا بين الغرب والإسلام.

تماسك التهديد الحضاري الإسلامي للغرب

The Coherence of the Islamic Civilizational Threat to the West?

اكتسب النقاش الجاري حول ما إذا كان الإسلام يمثل فعلا تهديدا حضاريا للغرب أهميته لأنّه جاء حين كانت الحرب الباردة تضع أوزارها، وكان المفكرون الغربيون يسعون لإعادة رسم مفاهيم العالم؛ وكانت عملية صب النماذج الجديدة وقولبتها تنذر بإعادة بناء "الآخر" الإسلامي. إذ إنّ هنتينغتون أكّد، على سبيل المثال، أنّ تجميع القوى على المستوى الحضاري سوف يحل محل اعتبارات توازن القوى التقليدي والأيديولوجيا السياسيّة بصفتهما القاعدة الأساسية للتعاون وبناء التحالفات، ومن هنا فإنّ الدول والشعوب الإسلامية سوف تنجذب تدريجيا بعضها نحو بعض".

وتمثّل خطر صب النماذج الجديدة في أنّ خطوط النـــزاع سوف تزرع بالخنادق على نحو لا ضرورة له، وأنّ الشعوب الإسلامية كلها سوف توضع ضمن قوالب جاهزة بطريقة غير منصفة. ففي حين أنّ بالإمكان إقامة الدليل على وجود سجل إسلامي للعنف والعداء للغرب، فإنّ الحديث عن وجود حضارة إسلامية متماسكة يبقى مسألة أخرى. والواقع أنّ الإسلام يعاني من انقسامات عميقة، ولقد كان أي صوت يعبر عنه صوتا مشتتا. وبقيت للانقسام السني ــ الشيعي أهميته، في حين ظلّت الانشقاقات ضمن الطوائف بادية للعيان أيضا. على أنّ الأهم من هذا كله هو أنّ القدرة الكامنة للإسلام على تجاوز الحدود الوطنية قد اصطدمت بالدولة الإقليمية، وبالقيود الملازمة لنظام الدولة.

وقد نظر العرب إلى نظام الدولة الذي تمّ فرضه على الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى بقدر من الازدواجية، لكن هذا لم يمنع النخب المحلية من الدفاع عن سيادة الدولة. والواقع أنّه حتّى في أكثر الدول الإسلامية تشددا، وهي المملكة العربية السعودية، فإنّ الملك عبد العزيز خاض غمار حرب أهلية أواخر عشرينيات القرن العشرين ضد بعض أتباعه المسلمين، وهم "الإخوان"، الذين لم يكونوا على استعداد للقبول بالقيود التي يفرضها نظام الدولة. ذلك أنّ الملك نفسه كان قد قبل بالسلطة الدنيوية للقوة الإقليميّة المهيمنة، وهي الإمبراطورية البريطانية، وبالقيود التي كانت هذه القوّة قد فرضتها على الدولة الإسلامية الجديدة.

الحقل ١٩ -٤ : التصاعد التدريجي لمد الإسلام النهضوي اعتبارا من أواخر سبعينيات القرن العشرين

- الثورة الإيرانية (١٩٧٨-١٩٧٩) تحدثت الثورة عن الفساد الغربي، وعن الولايات المتّحدة بصفتها "الشيطان الأكبر".
- خلال شهر نوفمبر من عام ١٩٧٩ استولى الطلبة الإيرانيون على السفارة الأمريكية في طهران واحتجزوا موظفيها كرهائن. وامتد تأثير الثورة في منطقة الشرق الأوسط، ما أدّى إلى نشوب الحرب الإيرانية ـــ العراقية.
- الاستيلاء على المسجد الحرام في مكة في اليوم الأول من العام الهجري ١٤٠٠ من قبل "الداعي للعودة إلى الإسلام البدائي" جهيمان العتيبة. وقد لقي المئات مصرعهم في القتال الضاري الذي تلا ذلك خلال شهري نوفمبر وديسمبر من عام ١٩٧٩.
- اغتيال الرئيس أنور السادات خلال عرض عسكري عام يوم ٦ اكتوبر عام ١٩٨١ على أيدي متشددين إسلاميين في الجيش المصري.
- ظهور الحركة الشيعية في لبنان بعد الغزو الإسرائيلي الذي جرى عام ١٩٨٢. وقد شنت حركة (أمل) و(حزب الله) حرب جهاد ضد إسرائيل والغرب، وعلى الأخص من خلال تفجير ثكنة لمشاة البحرية الأمريكية في بيروت عام ١٩٨٣، واختطاف طائرة ركاب تابعة لشركة TWA عام ١٩٨٥، وكذلك خطف الرعايا الغربيين في مدينة بيروت.
- تفجير طائرة ركاب تابعة لشركة بأنّ أميريكان فوق مدينة لوكيربي الاسكتدلندية في شهر ديسمبر عام ١٩٨٨.
- النزاع حول كتاب سلمان رشدي، The Satanic Verses الآيات الشيطانية. إذ عندما أدّى الكتاب الذي رأى فيه المسلمون عملا تجديفيا إلى قيام أحداث شغب معادية للولايات المتّحدة في باكستان
- يوم ١٢ فبراير عام ١٩٨٩ أصدر الزعيم الإيراني آية الله الخميني فتوى تحكم بقتل رشدي. كما تمّ تخصيص مكافأة قدرها مليون دولار مقابل حياته.
- الحرب الأهلية في الجزائر. عندما حرم الجيش "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" من

تسلم السلطة بعد فوزها في انتخابات عامة جرت خلال شهري ديسمبر عام ١٩٩١ ويناير عام ١٩٩٢، نشبت حرب أهلية مريرة. وقد امتدت آثار هذا الصراع إلى فرنسا على شكل أعمال إرهاب.

- حملة الإرهاب الإسلامي المديدة في مصر، والموجهة ليس ضد حكومة حسني مبارك فحسب، بل ضد السياح الأجانب أيضا.
- بعد اندلاع الانتفاضة عام ١٩٨٧ تمّ تشكيل "حركة المقاومة الإسلامية" الفلسطينية (حماس). وقامت كل من حركتي حماس و"الجهاد الإسلامي" بإعادة تنشيط أعمال العنف في النضال الفلسطيني ضد إسرائيل.
- الأصولية الإسلامية في أفغانستان. بعد الجهاد ضد القوّات السوفيتية وغيرها من القوّات التي كانت تلقى الدعم السوفييتي، خاض المتطرفون الإسلاميون السلفيون غمار حرب أهلية مع القوى الإسلامية المحافظة المرتبطة بمواقع النفوذ القبلي والصوفي. وشكل الطلاب الإسلاميون لاحقا جيشا، هو حركة طالبان، حيث استولوا على جزء كبير من البلاد.
- وفي البوسنة احتشدت عصبة من المتشددين الإسلاميين (كان عددهم عام ١٩٩٣ حوالي أربعة آلاف) بهدف القتال إلى جانب الحكومة البوسنية التي كانت غالبيتها من المسلمين.
- بعد انفصال "جمهورية الشيشان" الروسية دخل المقاتلون الإسلاميون، وبدعم من العالم الإسلامي، في صراع عنيف ومديد مع الجنود الروس.
- بروز التحدي الذي يفرضه الإسلام السلفي المتشدد على أنظمة الحكم في المملكة العربية السعودية، ودول الخليج، ومصر، والأردن، وسورية، والعراق وعبر أنحاء شمال إفريقيا. وقد عزّزت أعمال إرهابية ضد أهداف غربية في هذه البلدان المخاوف الغربية.

وربما كانت الدولة الشرق أوسطية على الدوام في حالة صراع مع شرعيتها المشكوك فيها ـــ ويعود بعض السبب في ذلك إلى مفهوم الوحدة العربية الشاملة والوحدة الإسلامية الشاملة ـــ ولكن الدولة قد أصبحت المؤسسة التي ترسم الحدود في المنطقة. فالدولة هي التي تمسك بمفاتيح السلطة، وقد ركّزت كل الجماعات السياسيّة تقريبا

اهتمامها بالسياسة على مستوى الدولة. وقد يكون الإسلام فكرة عالمية لها أعراف تتجاوز الدولة، لكن الإسلاميين خاضوا معاركهم على الدوام تقريبا ضمن حدود نظام الدولة بدل أن يتخطوه. ولقد كان الاستيلاء على الدولة الإقليميّة وأسلمتها الهدف الرئيسي للمتشددين الإسلاميين.

كان من شأن تقييد الإسلام بحدود الدولة الإقليميّة التحكم بمدى تقدم الحركة النهضوية الإسلامية. فقد اصطدمت الجماعات الإسلامية بالدولة الشرق أوسطية، وهي مؤسّسة تملك عموما سلطات قهرية هائلة. وظهر انشقاق ضمن أوساط الإسلام النهضوي الذي أضحى بمثابة حق فعّال يجتاح العالم الإسلامي. وفي حين يتفق معظم النهضوي بصورة عامة على الغايات المرجوة ــ وهي إقامة دولة إسلامية وتطبيق صارم للشريعة الإسلامية ــ فإنّهم يميلون إلى الاختلاف على الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.

وقد امتنع إسلاميو الاتجاه السائد (المعتدلون عموما) عن الانخراط في حرب شاملة مع الدولة العلمانية، وأبدوا استعدادهم لإجراء حوار حول إدخال المبادئ الإسلامية إلى النظام السياسي بصورة متدرجة. كما ركّزت جماعات الإخوان المسلمين، التي تعد جزءا من الاتجاه السائد، على بناء دور لها كجمعيات خيرية، وعلى زيادة تمثيلها ضمن المنظمات المهنية. وتناقضت لغة الإقناع والتربية التي تبناها معظم إسلاميي الاتجاه العام السائد تناقضا صارخا مع لغة الجهاد التي يستخدمها تيار أصغر حجما من الناشطين الإسلاميين، وهي الفئة التي شجبت الحكومة الحالية ووصفتها بالفاسدة، وأعلنت استعدادها لاستعمال العنف ضدها.

وأصبح السعي إلى الاحتفاظ بإسلاميي الاتجاه العام السائد بعيدا عن التوجّه الأكثر تشددا، أحد الاهتمامات السياسيّة الملحّة للحكومات في مختلف دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا. ففي الأردن، تمّ إدخال الإخوان المسلمين في المسيرة السياسيّة للبلاد بصورة ناجحة تماما. وفي مصر، سعت الدولة جاهدة لإبقاء الإخوان المسلمين بعيدا عن الجمعيات السرية التي تعتمد العنف. وفي الجزائر، اتخذ الجيش ذو القاعدة العلمانية قرارات جعلت إسلاميي الاتجاه العام السائد وأصحاب الميول الإسلامية العنيفة يتوافقون معا حول الوسائل، وأدّت إلى اشتعال فتيل حرب أهلية شرسة.

كما أنّ القصور الذاتي لنظام الدولة أدّى إلى إحباط الجهود المبذولة لتعزيز مركز صوت إسلامي على مستوى الدولة. وتعدّ حالة إيران بعد ثورة ١٩٧٨-١٩٧٩ حالة

توضيحية. فالثورة التي تحددت معالمها بعد عام ١٩٧٩ كانت حركة تنبذ الأمّة والدولة، وتروّج بالمقابل للإسلام العالمي. وقد تضمّن دستور "الجمهورية الإسلامية" بكل صراحة مهمة دعم شعوب العالم كافة وتوحيدها تحت راية الإسلام. وبادرت الجمهورية الإسلامية إلى إرساء الأسّس لسياسات ومنظمات تتجاهل بكل بساطة سيادة الدول الأخرى والممارسات التقليدية المعتمدة في عالم الدبلوماسية. وكانت الخسائر التي تكبدتها الدولة الإيرانية كبيرة بسبب العزلة السياسيّة والاقتصادية التي واجهتها، إضافة إلى غزو كبير قام به العراق لأراضيها.

على أنّه كان لا بدّ لمتطلبات إدارة الدولة وإدارة الحرب في إيران، من أن تتركا تأثيرهما في طبائع الثورة. إذ بحلول أواسط ثمانينيات القرن العشرين كانت الثورة قد أنجبت أصحاب الفكر الذرائعي فيها، والذين شغلوا مناصب الدولة وهم مدركون لمصالحها. وبدأت السياسة الإيرانية بالتكيف التدريجي والتحول نحو مزيد من الانضباط. واستمرت الجمهورية الإسلامية بالدعوة إلى إسلام عالمي معاد للغرب ولدول شرق أوسطية أخرى كثيرة، لكنّها أضحت أقل ميلا لإقران القول بالفعل.

وأدّت وفاة آية الله الخميني عام ١٩٨٩ إلى المزيد من إجراءات إعادة تنظيم الدولة. ومارست عناصر ذرائعية ضغوطها من أجل وضع جدول أعمال لعملية إعادة البناء، كما تعزّزت طبائع الانضباط. وهكذا لم يكن حال الثورة عام ١٩٨٩ كحالها عام ١٩٧٩. وعندما وضعت السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية موضع الاختبار، فيما يتعلّق على الأخص بصراعات في لبنان، وأفغانستان، وأذربيجان، وكذلك خلال الحرب التي خاضتها قوات التحالف ضد العراق، فإنّ هذه السياسة اتسمت بالانضباط. فالدعم الإيراني العملي للقضايا الإسلامية الدولية كان قد أصبح أكثر انتقائية ومحدودية، رغم أنّ هذا لا يعني أنّ الجمهورية الإسلامية لم تعد راغبة في رفع صوتها دفاعا عن حقوق المسلمين في أنحاء العالم.

وكانت الحقيقة التي لا مفرّ منها بالنسبة للإسلام بصفته قوّة حضارية هي أنه لم يكن بوسعه أن يعزّز مركزه تماما من دون الدولة، ومع ذلك سعى جاهدا أيضا لتعزيز مركزه من داخل نظام الدولة. فلم تتمكن أي دولة إسلامية حتّى الآن من تولي قيادة المجتمع الإسلامي، ولا يبدو من المحتمل أن تتمكن إحداها من ذلك، ولا حتّى على النحو المحدود الذي استطاع عبد الناصر أن يحققه بواسطة القوميّة العربية. والبلدان المرشحان

لقيادة العالم الإسلامي ـــ وهما المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية ـــ اصطدما كلاهما بتفسيرات محلية للإسلام في سياق الأنشطة التبشيرية التي يقومان بها، أو هما اصطدما، كما يسجل جيم بيسكاتوري، "حول من يتكلم باسم الإسلام هنا" (Piscatori 1992: 21)، ثمّ إنهما بالذات يعانيان من انقسامات حادة حيال مجموعة من القضايا السياسيّة والدينية بكاملها.

والواقع أنّ الحرب الباردة بين المملكة العربية السعودية وإيران قد كانت إحدى العقبات الكبيرة التي حالت دون بروز مواقف إسلامية مشتركة، خاصةً في نطاق منظمة المؤتمر الإسلامي التي تقوم في أساسها على الدول. ففي حين تمّ اعتماد مواقف إسلامية مشتركة حيال قضايا إسلامية من قبيل كشمير، والبوسنة، والشيشان، فإنّ القيام بعمل حاسم يعقد عليه العزم يبقى هدفا مثاليا بعيد المنال. إذ عانت منظمة المؤتمر الإسلامي من الشلل بسبب السياسات والمصالح التي يمثلها نظام الدولة. ولا يبدو من المحتمل أن يبرز صوت إسلامي متماسك واحد في المستقبل المنظور، وبالتالي فإنّ تحدي مثل هذا الصوت لقوة الهيمنة الغربية في النظام الدولي، يبقى احتمالا أضعف بكثير.

النقاط الرئيسية

- إنّ الإسلام كقوة حضارية ليس متماسكا بالقدر الذي توحي به أحيانا فرضية "صدام الحضارات".
- لقد بقيت الحركات الإسلامية محصورة ضمن حدود الدولة الإقليمية. وظهر انقسام في أوساط الإسلاميين النهضويين حول وسائل العمل. وذلك ما بين الاتجاه التدريجي السائد المتمثل بجماعات الإخوان المسلمين من جهة، والجمعيات السرية الأكثر عنفا من جهة أخرى.
- كان من شأن جمود المصالح الكامنة في نظام الدولة أن جعل التطلعات الإسلامية وسياسات الدول الإسلامية تتسم بالاعتدال.

الخـــــاتمة

لقد كان الإسلام قوّة تستعيد حيويتها في العالم الإسلامي منذ سبعينيات القرن العشرين، كما كان من شأنها التعبير بكل وضوح وجلاء عن قيام صراع ثقافي مع الحضارة الغربية. وقد أثارت القوّة الكامنة في الثقافة الإسلامية، وكذلك مخالفة الإسلام للغرب إلى هذا الحدّ الكبير، المخاوف في الغرب من أن نذر مجابهة حضارية عامة قد أخذت تلوح في الأفق. وظل شبح الثورة الإيرانية يراود مخيلة الغرب على الرغم من أنّ الجمهورية الإسلامية تحولّت بالتدريج عن تلك القوّة الثورية التي كانت تشكل مصدر تهديد في يوم من الأيام. كما كان القلق ينتاب الغرب حيال الإسلام الجماهيري المنتشر في كل من الجزائر، ومصر، والمملكة العربية السعودية بالنظر إلى أنّ قيام ثورة إسلامية في أي من هذه الدول يهدّد إلى درجة خطيرة بتوسيع فجوة الشقاق الثقافي، ويعرض بعض المصالح الغربية الحيوية للخطر.

وكانت الحجّة القائلة: إنّ الإسلام يمثل تهديدا حضاريا متماسكا للغرب قضية أكثر إشكالا. إذ لم يكن الإسلام تحديا سياسيا ـــ عسكريا لاستمرار وجود الغرب على النحو الذي سبق أن كانت تمثله القوّة السوفييتية إبّان مرحلة الحرب الباردة. صحيح أنّ الإسلام فرض تحديات محلية في وجه الهيمنة الغربية ضمن نطاق النظام الدولي، لكنه بقي، كتهديد عام، ايديولوجيا مشتتة إلى حد تجاوز حدود التّشتت، وتعاني من انقسامات تجاوزت حدود الانقسام، فرضها عليها نظام الدولة. كان عالم الإسلام قد ارتبط في نهاية المطاف بالمجال المحلي والإقليمي وليس بالتوسع اللامحدود لحضارة عالمية.

وقد تؤدّي خطوات العولمة إلى مزيد من الانفصال بين النخب العلمانية والجماهير، وهي قد تشجع الإسلام النهضوي، لكن قيام ثورة إسلامية شاملة متماسكة يبدو أمرا مستبعدا. ويبقى السعي إلى تحقيق توافق إسلامي شامل، ناهيك عن الاندماج، هدفا بعيد المنال.

الأسئلة

١. ما هي الثقافة، وما مدى فائدتها كمفهوم، عند النظر في العلاقات الدولية؟

٢. كيف ترسم ملامح أوصاف "الآخر" في الخطاب الثقافي عموما؟
٣. لماذا جادل صموئيل هنتينغتون بالقول: إنّ الصراع الحضاري سوف يحل محل الصراع السياسي/ الأيديولوجي بعد انتهاء الحرب الباردة؟
٤. كيف كان رد فعل شعوب الشرق الأوسط على السيطرة الغربية في القرن العشرين؟
٥. ماذا كان الأساس العقائدي لحركة النهضة الإسلامية التي بدأت ملامحها بالظهور اعتبارا من سبعينيات القرن العشرين؟
٦. كيف تتحدى الثقافة الغربية الإسلام؟
٧. ما هو الانقسام الرئيسي الذي طرأ داخل الحركة النهضوية الإسلامية؟
٨. ما مدى تماسك الإسلام كحضارة وكقوة سياسية؟
٩. ما هو المؤشر الذي تعطيه حالة الجمهورية الإسلامية الإيرانية فيما يتصل بتوجه الإسلام في نظام الدولة؟
١٠. ما مدى الخطورة التي يمثلها الإسلام للغرب، والعكس بالعكس؟

مراجع أخرى للقراءة

- Mastering Space: hegemony, territory, and international political economy (London: Routledge, 1995).

لمؤلفيه: John Agnew و Stuart Corbridge

وهو عبارة عن دراسة قيمة للنظام الجيو-سياسي العالمي منذ القرن التاسع عشر، تركز على ممارسة الهيمنة من حيث هيكلية الاقتصاد الدولي وأشكال الخطاب الثقافي حول "المجال" والشعوب. ويرى المؤلفان أن العولمة قد أدّت إلى شكل من أشكال الهيمنة يتسم بالانتشار وبنــزع الصفة الإقليميّة على نحو لم نشهد مثيلا له من قبل.

Politics in the Middle East (London: Scott, Foresman / Little, Brown, 1990).

لمؤلفيه: James Bill و Robert Springborg

ويتناول المتن الأساسي للكتاب التاريخ القريب والحالة الراهنة لمنطقة الشرق الأوسط. ويستعرض هذا العمل الخلفيات التاريخية والأيديولوجيّة للسياسة الشرق أوسطية، ويشير

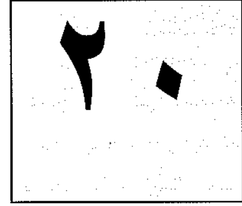
إلى الأفكار العشائرية والتطور السياسي بغية مقارنة التجارب التي شهدتها دول شرق أوسطية مختلفة.

-"The Clash of Civilizations", *Foreign Affairs* (Summer 1993).
لكاتبها: Samuel P. Huntington

وهي مقالة طرحت "فكرة كبرى" جديدة حول السياسة الدولية بعد مرحلة الحرب الباردة: ومفادها أنّ المرجعيات الحضارية في طريقها إلى أن تصبح القوّة الدافعة للصراع في النظام الدولي. وقد جادل هنتينغتون بالقول إن هناك عودة إلى صحوة ثقافية تسلط الضوء على الفروق الأساسية في المعتقدات والاهتمامات ما بين شعوب الحضارات المختلفة.

- Orientalism: Western conceptions of the Orient, (London: Penguin, 1995, reprint with afterword)
للمؤلف: Edward W. Said

وهذا الكتاب عمل مرجعي بارز يسعى إلى تفسير الطريقة التي كانت الشعوب الشرقية تتعرض بها لعملية قولبة بصور نمطية سلبية في الخطاب الغربي. ويركّز قسط كبير من هذا العمل على تحليل معمق للأدبيات الغربية التي تناولت ثقافة الشرق على مدى القرنين الماضيين.



التدخل لأغراض إنسانيّة وعلاقته بالسياسة الدولية

Humanitarian Intervention and World Politics

نيكولاس ج. ويلر

(Nicholas J. Wheeler)

- المقدمة
- ما هو التدخل لأغراض إنسانية؟
- الاعتراضات على إضفاء الشرعية على التدخل لأغراض إنسانية
- حجة التضامنيين لتبرير التدخل لأغراض إنسانية
- ممارسة الدول خلال الحرب الباردة
- التدخــل لأغراض إنسانيّة بعد الحرب الباردة
- العولمة والتدخل غير القسري لأغراض إنسانيـــة
- الخاتمة

دليل القارئ

إنّ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول هو المبدأ السائد في المجتمعات الدولية. والسؤال الذي ينبغي طرحه هنا هو ما إذا كان يتعيّن علينا إضفاء الشرعية على التدخل العسكري ضد الدول انتهاكا لمبدأ السيادة حين تقوم الحكومات بانتهاك حقوق الإنسان بشكل فاضح ضد مواطنيها، أو عند انهيار هذه الحكومات إلى درجة دخولها في حروب أهلية واضطرابات داخلية. هذا هو السؤال الرئيسي الذي يتصدى هذا الفصل للإجابة عنه. لقد أجمعت الأسرة الدولية على اعتبار الحرب عملا محرما إلا إذا كان يهدف إلى الدفاع عن النفس، ولذا فإنّ التدخل لأغراض إنسانيّة يصطدم بإمكانية استثنائه من الحظر العام المفروض على استخدام القوّة.

يبحث هذا الفصل في الجدل القائم حول التدخل القسري لأسباب إنسانيّة مع التركيز على التوتر الحاصل بين اعتبارات القوّة والنظام والعدالة في السياسة الدولية. وسوف يتم وضع دراسة أولية لهذا التحليل النظري والمتعلّق بحالات التدخل القسري لأغراض إنسانيّة خلال الحرب الباردة وما بعدها، بينما يبحث القسم النهائي لهذا الفصل الزعم القائل: إنّه ينبغي توسيع التعريف التقليدي للتدخل بحيث يضمّ أشكال التدخل غير العسكريّة للأغراض الإنسانيّة التي تمارسها الأطراف الفاعلة من الدول ومن غير الدول.

أودّ أن أتوجّه بالشكر إلى روب ديكسون على الملاحظات اللاذعة التي أبداها حول المسودة المبدئية لهذا الفصل. إنّ جزءا من الأفكار الواردة في الفصل هي حصيلة تعاون مع جوستان موريس من جامعة "هال". وأنتهز هذه الفرصة للتعبير عن بالغ امتناني لجوستان على مساعدته التي قدمها لي كي أفكّر في هذا الموضوع.

مقدمـــــــة

إنّ التدخل لأغراض إنسانيّة يضع المجتمع الدولي، القائم على أسّس من احترام سيادة الشعوب وعدم التدخل في شؤونها وعدم استخدام القوّة، أمام أقسى الاختبارات. ولقد

التزم المجتمع الدولي في دول ما بعد المحرقة (Holocaust) بـ"ثقافة حقوق الإنسان"[٤] التي تحرّم الإبادة الجماعية للشعوب، كما تحرّم التعذيب والانتهاك الفاضح لحقوق الإنسان. إلا أنّ هذه المبادئ ذات الطابع الإنساني من شأنها أن تصطدم –وهي تصطدم فعلا- بمبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

إذ يفترض أن تقوم حكومات الدول ذات السيادة بالسهر على أمن مواطنيها. ولكن ما بالنا لو أنّ حكومات تلك الدول تصرفت حيال شعوبها تصرف عصابات القتل مستغلة سلطان الدولة كترخيص يمنحها الحق في القيام بأعمال القتل؟ وهل ينبغي أن تتمتع دول القتلة[٥] بالحماية تحت غطاء مبدأ السيادة وعدم التدخل؟ وما هي مسؤوليات الدول الأخرى لكونها وصية على حقوق الإنسان في المجتمع الدولي؟ لم يكن التدخل لأغراض إنسانيّة مشروعا خلال الحرب الباردة، إلا أنّ انعطافا واسعا في المفاهيم رافق بداية تسعينيات القرن العشرين. لكن هذا الانعطاف اقتصر على شعوب الدول المتحررة بخاصة بينما تصدى العديد من الدول خارج المجموعة الغربية لشرعية التدخل في شؤون الدول لأغراض إنسانيّة في نطاقه الواسع. وهذا ما أثار جدلا حادا حول شرعية التدخل لأغراض إنسانيّة في نهاية القرن العشرين.

تراجع التفاؤل المبدئي الذي رافق التدخل الدولي لإنقاذ أكراد شمال العراق في أعقاب حرب الخليج عام ١٩٩١ أمام الشعور اللاحق بالتشاؤم والمرارة الأخلاقية. وكان ذلك نتاجا لفشل الأمم المتّحدة الملموس في البوسنة والصومال، إلى جانب الكارثة الأخلاقية المروعة في رواندا، حيث جلس الجمهور الأوروبي وقادته، وهم يتفرجون على

---

(٤) هذا المصطلح وضعه إدواردو رابوسي (Eduardo Rabossi) وناقشه ريتشارد رورتي (Richard Rorty) في محاضرته عن منظمة العفو الدولية التي ألقاها عام ١٩٩٣ بعنوان "النـــزعة العاطفية وحقوق الإنسان".

(٥) وضع هذا المصطلح ستانلي هوفمان (Stanley Hoffmann). راجع كتابه: (The Politics and Ethics of Military Intervention) "سياسات وأخلاقيات التدخل العسكري" فصل "البقاء" [31 ,(1995-6)37:4].

مشاهد الإبادة الجماعية مضطجعين على مقاعدهم الوثيرة داخل بيوتهم. ولقد أدّى الفشل في البوسنة إلى الريبة في قدرة القوّة العسكريّة على تحقيق الأغراض الإنسانية.

ويرى البعض أنّ الأمر كان يتطلب في هذه الأحوال رغبة أكبر في استخدام القوّة العسكريّة دفاعا عن القضايا الإنسانية، بينما يميل آخرون إلى القناعة بأنّ الجمهور الذي يشعر بواجباته الأخلاقية تجاه إنقاذ البشرية المعذبة يرى أن القيام بمثل هذه الواجبات ينبغي أن يتم عبر طرق سلمية، لأنّ استخدام القوّة له دائما عواقبه العكسية. وإلى جانب الجدل القائم حول احتمال نجاح القوّة في تعزيز القيم الإنسانيّة وإعادة حكومات القتلة و/أو الدول المنهارة إلى جادة الصواب، فهناك أيضا جدل يتعلّق بإمكان الوثوق بالقائمين على حماية الإنسانيّة للاضطلاع بمسؤوليتهم في أنحاء العالم كافة. إنّ التخلي عن المسؤوليات الأخلاقية من قبل المجتمع الدولي تجاه أعمال الإبادة الجماعية في رواندا -وبشكل فاضح من عواصم الدول الغربية- يدعونا إلى الاعتقاد بوجوب توخي الحذر قبل أن نضع ثقة كبيرة في قادة الدول باعتبارهم حماة لحقوق الإنسان في السياسة العالمية. ولهذين السببين يميل بعض المحللين إلى الاعتقاد بأنّ هناك ضرورة لصياغة مفهوم التدخل لأهداف إنسانيّة من جديد بحيث يستند إلى دعم الدولة، ويطلقون على هذه الصيغة عبارة: التدخل غير القسري أو التدخل بعيدا عن العنف. (Ramsbotham and Woodhouse: 1996).

يقسّم هذا الفصل إلى ستة أقسام رئيسية. ويتصدّى أولها لوضع التعريف التقليدي للتدخل من أجل أغراض إنسانية. بينما يطرح القسم الثاني تعريفا لخمس نقاط اعتراض رئيسية على عملية التدخل القسري لأهداف إنسانيّة كما عرضتها نظرية الواقعية (راجع الفصل ٦) ونظرية المجتمع الدولي التعددي. ومن جهة أخرى، يعكف القسم الثالث من الفصل على دراسة النظريات المضادة التي تطرحها نظرية المجتمع الدولي التضامني. وبعد ذلك سأقوم بالتدقيق في مشروعية التدخل لأغراض إنسانيّة من حيث ممارسة الدولة خلال الحرب الباردة، مع التركيز على دراستين ميدانيتين عن التدخل كان لهما الأثر في إنهاء ممارسات القتل الجماعي وهما: تدخل تنزانيا ضد أوغندا عيدي أمين، وإطاحة فيتنام بحكم بول بوت في كمبوديا.

ويركّز القسم الخامس من الفصل على حالات التدخل الدولي في كل من كردستان والصومال ورواندا. وتقسّم الدراسة هنا إلى ثلاثة محاور رئيسية: دور الرأي العام

والإعلام في الضغط على قادة الدول لدفعهم إلى التدخل، وقانونية هذا التدخل وشرعيته، وإجراء تقييم لمدى نجاحه في تعزيز القيم الإنسانية.

أمّا القسم الأخير من الفصل فيبحث في مفاهيم بديلة للتدخل لأغراض إنسانيّة ويتعرّض إلى مضامين العولمة في ممارسات دعم القيم الإنسانيّة في السياسة العالمية.

ما هو التدخل لأغراض إنسانية؟ What is Humanitarian Intervention?

يطرح الكاتب R. J. Vincent في كتابه Nonintervention and International Order (عدم التدخل والنظام الدولي) تعريفا لمفهوم التدخل نعرضه في الحقل ٢٠-١. ولم يطرح فينسنت في كتابه موضوع التدخل لأغراض إنسانيّة بشكل محدد، إلا أنّ التعريف الذي قدمه هو بمثابة تقييم لوجهة النظر التقليدية.

إنّ عملية التدخل لأغراض إنسانيّة ترمي إلى التدخل لمنع حكومة ما من ارتكاب جرائم القتل بحق الشعب الذي تحكمه. وقد عرف التدخل من وجهة النظر التقليدية على أنّه خرق قسري للسيادة المنيعة للدولة. ومثل هذا الخرق يمثل انتهاكا للمعيار الأصلي للسيادة ولفرعه المنطقي المتمثّل في مبدأ عدم التدخل والذي يضمنه القانون الدولي العام والمصنف في المادة ٢(٧) من ميثاق الأمم المتّحدة التي تحرّم على الأمم المتّحدة التدخل في الشؤون التي تعتبر في صلب التشريعات المحلية لأي دولة من الدول.

لكن الوصف الذي يطرحه فينسنت فيما يتعلّق بعملية التدخل لا يقدم تقييما محددا لقانونية هذا التدخل، وهذه القضية هي مثار للجدل فيما يتعلّق بالتدخل لأغراض إنسانية. أمّا غالبية الحقوقيين الدوليين المنادين بفكرة التقييد فيجادلون بأنّ تحريم استخدام القوّة في المادة ٢(٤) من ميثاق الأمم المتّحدة يقضي بأنّ التدخل القسري لأغراض إنسانيّة عمل غير قانوني. والاستثناء الشرعي الوحيد لهذا التحريم الشامل هو حق الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتّحدة. وسوف نتطرّق إلى بحث الحجج والبراهين الكامنة وراء هذا التحريم في القسم التّالي. إلا أنّ هذا الموقف هو موضع اعتراض من قبل "المناوئين لفكرة التقييد" الذين يميلون إلى الاعتقاد بوجود حق قانوني في التدخل الجماعي والمتعدد الأطراف في الأسرة الدولية (نناقش هذا الوضع في القسم الرابع من هذا الفصل).

في المفهوم التقليدي يعرّف التدخل لأغراض إنسانيّة بأنّه تدخل تمليه الاعتبارات الإنسانية، لكن هذا أدّى إلى التساؤل عن ماهية ما يمكن اعتباره أمرا إنسانيا. تعرّف اللجنة الدولية للصليب الأحمر الأعمال الإنسانيّة بأنّها "أعمال تهدف إلى منع وقوع المعاناة الإنسانيّة وتخفيف وطأتها". ويعتبر هذا تعريفا نزيها وغير سياسي، على اعتبار أنّ كل بني البشر جديرون بالاهتمام، بصرف النظر عن الجنس أو العرق أو الجنسية.

الحقل ٢٠-١: تعريف ر. ج. فينسنت للتدخل
هو الأعمال التي تقوم بها دولة ما، أو مجموعة في إطار دولة ما، أو مجموعة من الدول، أو أي منظمة دولية تقوم بالتدخل بشكل قسري في الشؤون الداخلية لدولة أخرى. وهذا التدخل هو عمل منفرد له بداية ونهاية وهو موجه ضد الكيان السلطوي للدولة المستهدفة بالتدخل. وليس بالضرورة أن يكون هذا العمل قانونيا أو غير قانوني، ولكنه ينتهك فعلا النموذج التقليدي للعلاقات الدولية. (Vincent 1974: 3-19)

والإشكالية في هذا التعريف أنّه يفترض أنّ الأعمال الموجهة للمصلحة الإنسانيّة هي واحدة عبر الزمان والمكان، وأنّ قابلية السعي وراء المقاصد الإنسانيّة هي أمر ملازم لكل البشر بفعل الطبيعة المشتركة لبني البشر. ويميل نقاد هذه الفكرة إلى القول إنّ تحديد مفهوم المعاناة الإنسانيّة يتبدل من حقبة تاريخية إلى أخرى. على أنّ تحديد ما هو إنساني أو غير إنساني ليس أمرا محتوما ولا تحكمه الفطرة البشرية. فقد كان ينظر إلى الرقّ في حقبة ما على أنّه أمر طبيعي تماما، بينما أتت الحقبة التي تليها لتعرّف الرقّ بأنّه بلاء أحاق بالجنس البشري، ممّا يبين أنّ "مفهومنا الحالي عن القيم الإنسانيّة هو وليد ثقافتنا وفيه ما فيه من التحيّز" (Parekh 1997).

النقاط الرئيسية

- من وجهة النظر التقليدية عرّف التدخل بأنّه انتهاك قسري للسيادة ينتهك الشؤون الداخلية للدولة.

- إنّ مشروعية التدخل لأغراض إنسانيّة هي مثار جدل بين المنادين بفكرة التقييد والمناوئين لها.
- إنّ التعبير عن التعاطف مع القيم الإنسانيّة في السياسة الدولية هو نتاج للمتغيرات التاريخية والاجتماعية.

الاعتراضات الموجهة ضد إضفاء الشرعية على التدخل لأغراض إنسانية

Objections to Legitimizing Humanitarian Intervention

هناك خمسة اعتراضات رئيسية ضد إضفاء الشرعية على عملية التدخل القسري لأغراض إنسانيّة تقدم بها العديد من البحّاثة والحقوقيين الدوليين وصناع القرار السياسي عبر العصور. وهذه الاعتراضات ليست قاصرة على طرف دون الآخر، فهي موجودة في مؤلفات كلّ من الواقعيين والليبراليين على حد سواء. فالليبراليون مثلا يرون أنّ تطبيق مبادئ القيم الإنسانيّة يتم بشكل انتقائي، ولكنهم -على عكس الواقعيين- متفائلون بأنّه يمكن تغيير ممارسات الدولة. ويتجسد هذا التوجه الليبرالي في نظرية المجتمع الدولي التضامني، ولكن التزام أصحاب هذه النظرية بمشروعية أعمال التدخل لأغراض إنسانيّة يصطدم بفكر أصحاب نظرية المجتمع الدولي التعددي. (انظر الفقرات التالية).

١ـ الدول لا تقوم بالتدخل لأسباب إنسانيّة في المقام الأوّل

States don't Intervene for Primarily Humanitarian Reasons

يرى بيكوباريك (Bhikhu Parekh) أن التدخل لأغراض إنسانيّة "عمل تمليه أولا أوكليّا اعتبارات المشاعر الإنسانيّة أو التعاطف أو الإخاء، وهو بهذا المعنى تدخل نزيه" (Parekh 1997). أمّا الواقعيون فيؤكدون بأنّ الدول لا تنظر إلاّ في مصالحها القوميّة (انظر الفصل ٦) وبأنّ من المستبعد وجود مثل هذه المقاصد حيث إنّ المحرك الأوحد للحكومات يكمن فيما ترى أنّه في المصلحة القوميّة لدولها.

٢ـ لا يسمح للدول بالمخاطرة بأرواح جنودها على مذبح المصالح الإنسانية

States are not allowed to Risk their Soldiers' Lives on Humanitarian Crusades

لا يقتصر جدل أصحاب الفكر الواقعي على القول إنّ الدول لا تتدخل لأغراض إنسانيّة فحسب، ولكنهم يؤكّدون أيضا أنّ على الدول ألاّ تتصرّف بهذه الطريقة. فقادة

الدول من الرجال والنساء الذين يفكرون ويتصرفون باسم دولهم، لا يملكون الحق المعنوي في سفك الدماء لمصلحة الإنسانيّة المعذبة. ويعبر بيكو باريك (١٩٩٧) عن المسلمات الأساسية التي يتمثّل فيها النموذج الحي للدولة[٦] بما يلي: "إنّ الدولة مسؤولة فقط عن رعاياها وإن.... التزاماتها وواجباتها تنحصر فيهم". فإذا ما انهارت أي سلطة مدنية بطريقة مروعة إزاء مواطنيها فإنّ مسؤولية ذلك تقع على عاتق مواطني تلك الدولة وعلى قادتها السياسيين. أمّا الغرباء فليس لديهم أي مبررات أخلاقية تمنحهم الحق بالتدخل حتّى لو كان في مقدورهم تحسين الوضع ووقف أعمال القتل.

٣ــ مشكلة إساءة التدخّل The Problem of Abuse

أمّا الاعتراض على التدخل لأغراض إنسانيّة من وجهة النظر الواقعية فيؤكد أنّه لا يجوز تسويغه على أنّه شكل استثنائي لمبدأ عدم جواز استخدام القوّة، حيث إنّ من شأن ذلك أن يؤدّي إلى سوء الاستخدام، وهي مشكلة يتعرض لها توماس فرانك (Thomas Frank) ونايجل رودلي (Nigel Rodley) اللذان يؤكدان على أن تحريم استخدام القوّة المنصوص عليه في المادة ٢[٧] من ميثاق الأمم المتّحدة هو عرضة لإساءة استخدامه من قبل الدول تحت ذريعة الدفاع عن النفس. وفي غياب وجود آلية نزيهة تقرّر الظروف التي يسمح بالتدخل فيها لأغراض إنسانية، فقد تعتنق الدول مبدأ الدافع الإنساني

---

(٦) إنني أسير على نهج تيم دان(Tim Dunne) في وضع مفهوم للدولانية كعنصر عام يضع أساسا للواقعية في السياسة الدولية. ويقدّم دان العون الذاتي والبقاء كعنصرين آخرين. وتمشّيا مع أغراض هذا الفصل قمت بتعريف الدولانية بأنها المعتقد القائل إن على الدولة واجبات تجاه مواطنيها فقط وإنه لا ينبغي للدولة تعريض حياة جنودها للخطر على مذبح القضايا الإنسانية.

(٧) ينبغي عدم خلط مفهوم "التعددية" هنا بفكرة التعددية الواردة في الكتابات المتعلقة بنظرية الترابط وما وراء الحدود القوميّة (راجع الفصل ٨). استعمل بل (Bull)هذا المفهوم بداية ليشير إلى الحوار الدائر حول تقاليد المجتمع الدولي في فصل بعنوان: "مفهوم جروتيوس عن المجتمع الدولي" ضمن كتاب ألفه كل من هربرت بترفيلد (Herbert Butterfield) ومارتن وايت (Martin Wight) "تحريات دبلوماسية" Diplomatic Investigations (London: Allen and Unwin, 1966)

كذريعة لتبرير الاندفاع وراء مصالحها القوميّة الخاصة (Frank and Rodley 1973:275-305). وقضية سوء الاستخدام تقود البعض إلى الجدل بأنّ التدخلّ لأغراض إنسانيّة يبقى دائما سلاحا يستخدمه الأقوياء ضد الضعفاء.

٤ــ اصطفائية الرد Selectivity of Response

ما نناقشه هنا هو أنّ الدول تقوم دائما بتطبيق مبادئ التدخل لأغراض إنسانيّة بشكل اصطفائي، ممّا يؤدّي إلى تناقض في السياسة. وحيث إنّه يمكن الحكم على الدول من خلال ما تعتبره مصلحة قومية لها، فإنّ هذه الدول لا تتدخل عندما ترى أنّ التدخل يمس بمصالحها. وتنشأ مشكلة الاصطفائية عندما تتعرّض المبادئ الأخلاقية المتعارف عليها للخطر في أكثر من ظرف واحد، ولكن المصلحة القوميّة تفرض تباينا في الاستجابة.

ومن الأمثلة القريبة على الاصطفائية في الاستجابة هو ما تدعيه الدول الإسلامية بأنّ الغرب متهم بازدواجية المعايير حين يخفق في الاستجابة بشكل فعّال حيال مأزق المسلمين في البوسنة كما استجاب في حالة أكراد العراق. إنّ الاصطفائية في الاستجابة تعني الإخفاق في التعامل مع قضيتين متشابهتين بدرجة الاستجابة نفسها أو أسلوبها.

٥ــ الخلاف حول المبادئ الناظمة لحق التدخل لأغراض إنسانية

Disagreement on what Principles should Govern a right of Humanitarian Intervention

وتطرح نظرية المجتمع الدولي التعددي عقبة إضافية تتمثل في كيفية الوصول إلى إجماع حول مبادئ تحكم منهجا يحدد التدخل لأغراض إنسانية. ويعرّف هيدلي بل (Hedley Bull) مفهوم التعددية بأنّه مبدأ تستطيع الدول من خلاله الوصول إلى اتفاق على بعض الأغراض المحددة فقط، وأهمها الاعتراف المتبادل بالسيادة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. إنّ موضوع التدخل لأغراض إنسانيّة موضوع شائك بالنسبة لأصحاب نظرية المجتمع الدولي، حيث إنّه النموذج الأصلي الذي قد يتوقع للمجتمع الدولي أن يجنح في إطاره نحو تغليب إنصاف الفرد على مبادئ السيادة وعدم التدخل. وقد كان بل يتحرى الدقة في مفهوم إنصاف الفرد، لكنه يجادل بأنّه لا يجوز السماح بالتدخل لأغراض إنسانيّة عند وجود خلاف حول معنى الخرق الفاضح لحقوق الإنسان في المجتمع الدولي.

وكانت مخاوفه تتجلّى في أنّ غياب إجماع قانوني يحدد المبادئ التي يجب أن تحكم الحقّ الفردي أو الجماعي في التدخل لأغراض إنسانيّة من شأنه أن يجعل حقّا كهذا قادرا على تقويض النظام العالمي. وهذا الدفاع الاخلاقي عن مبدأ عدم التدخل يبنى على ما يدعوه الفلاسفة الأخلاقيون تبعية القاعدة (Rule Consequentialism).فالنظام العالمي، وبالتالي المصلحة العامة للأفراد، يتحقّق بشكل أفضل عن طريق دعم مبدأ عدم التدخل بدلا من السماح بالتدخل لأغراض إنسانيّة في غياب توافق حول تحديد لمفهوم العمل الإنساني. ويلخص كريس براون(1992:113) (Chris Brown) جيدا الصعوبة الأساسية التي تواجه ذلك حين يقول: "إنّ المشكلة العامّة هنا هي أنّ التدخل لأغراض إنسانيّة سوف يستند دائما إلى الميول الثقافية لأولئك الذين يملكون السّلطة لتنفيذ ذلك".

النقاط الرئيسية

- لا تقوم الدول بالتدخل لمجرد وجود أغراض إنسانية.
- ينبغي ألا تقوم الدول بالتدخل لأغراض محض إنسانيّة حيث إنّ ذلك يخالف التوافق بين الدولة والمواطنين.
- تنزع الدولة إلى إساءة استخدام حقّها في التدخل لأغراض إنسانيّة وتستعمله ذريعة لتحقيق مصالحها القومية.
- تنزع الدول إلى تطبيق مبادئ التدخل لأغراض إنسانيّة بشكل اصطفائي.
- في غياب إجماع قانوني ناظم للمبادئ التي تحدّد الحقّ الفردي أو الجماعي في التدخل لأغراض إنسانية، فإنّ مثل هذا الحق سيقوض النظام العالمي.
- يعتمد التدخل لأغراض إنسانيّة على الميول الثقافية لأصحاب القوّة والنفوذ.

حجّة التضامنيين لتبرير التدخل لأغراض إنسانية

The Solidarist Case for Humanitarian Intervention

خلافا لنظرية المجتمع الدولي التعددي فإنّ دعاة **نظرية المجتمع الدولي التضامني** يعتقدون بوجود حق قانوني وواجب أخلاقي للتدخل لأغراض إنسانية. ويقسّم هذا القسم إلى جزأين، يتصدى أولهما لحجة معارضي التقييد الذين ينادون بحق قانوني للتدخل لأهداف إنسانية. أمّا الجزء الثاني فقد خصصته للتمحيص في ادعاء أصحاب نظرية

المجتمع الدولي التضامني، والتي تنصّ على أنّه مهما كانت درجة قانونية التدخل لأغراض إنسانية، فهناك التزام أخلاقي بالتدخل القسري في حالات استثنائية للمعاناة الإنسانية. ولقد أشرت سابقا إلى وجود خلاف بين الحقوقيين الدوليين يتعلّق بشرعية التدخل لأغراض إنسانية.

ويعتقد كل من "أنتوني كلارك" (Anthony Clark) و"روبرت بك" (Robert Beck) بأنّ فكر معارضي التقييد الداعي إلى وجود حقّ شرعي للتدخل الفردي أو الجماعي لأغراض إنسانية، يستند إلى ادعاءين رئيسيين:

الأول أنّ ميثاق الأمم المتّحدة يلزم الدول بحماية الحقوق الأساسية للإنسان. والثاني أنّ القانون الدولي العام يعطي الحق بالتدخل لأغراض إنسانيّة (Arend and Beck 1993:132-7).

١ــ حماية حقوق الإنسان Protection of Human Rights

يتصدّى معارضو التقييد لآراء المؤيدين للتقييد الذين يرون أنّ من أولويات أهداف الأمم المتّحدة الحفاظ على السلام والأمن العالميين، ولديهم القناعة بأنّ الدفاع عن حقوق الإنسان يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع الحفاظ على السلام والأمن العالميين. وهنا يشيرون إلى مقدمة ميثاق الأمم المتّحدة وإلى المواد ١(٣)، ٥٥ و٥٦ من ذلك الميثاق. ومن هؤلاء من هو مستعد للذهاب إلى أبعد من ذلك مؤكّدا أنّ فشل الأمم المتّحدة في اتخاذ اجراءات فعّالة كما كان عليه الحال أيام الحرب الباردة، يعطي الدول الحقّ الشرعي في التدخل بالقوّة لرفع المعاناة الإنسانية.

ويؤكّد كلّ من مايكل رايزمان (Michael Reisman) ومرايز ماكدوغال (Mryes McDougal) بأنّ الفقرات المتعلقة بحقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتّحدة: المواد ١(٣) و٥٥ و٥٦ تطرح أساسا قانونيا للتدخل القسري من جانب واحد. ويدّعيان أنّ خلاف ذلك هو "تدمير انتحاري للأهداف المحدّدة التي أنشئت الأمم المتّحدة من أجلها" (الاقتباس موجود في كتابArend and Beck 1993:133). وهناك من يجادل بأنّ التدخل لأغراض إنسانية، شأنه في ذلك شأن موضوع الدفاع عن النفس، إنّما هو استثناء شرعي لمبدأ عدم جواز استخدام القوّة المنصوص عليه في المادة ٢(٤) من ميثاق الأمم المتّحدة.

٢ــ الحق المتعارف عليه للتدخل لأغراض إنسانية

A Customary Right of Humanitarian Intervention

وهناك قاعدة بديلة يبنى عليها الحق في التدخل من طرف واحد لأغراض إنسانية. ويتوفّر هذا البديل في التأكيد على وجود حقّ شرعيّ متعارف عليه بعيدا عن ميثاق الأمم المتّحدة. إنّ القانون الدولي المتعارف عليه هو القانون الذي ينظم ممارسات الدولة. فإذا ما تصرّفت دولة ما بطريقة معينة عبر فترة من الزمن واعتبر تصرفها هذا من مستلزمات القانون، عندئذ ينشأ ما يعرف بالقانون الدولي العرفي. ولا يتعيّن على الدول أن تمارس ما يدعى بالقانون الدولي العرفي فحسب، ولكن عليها أن تمارسه إيمانا منها بأنّ هذا التصرف هو ما يمليه عليها القانون.

ويرمز إلى ذلك بلغة القانون الدوليّ بتعبير الإفتاء القانوني (opinio juris). ويعتقد معارضو التقييد بأنّه قد سمح للدول بالانخراط في عملية التدخل لأغراض إنسانيّة وفقا لمشروع ميثاق القانون الدولي العام. وعلى كلّ حال فإنّ مثل هذا الإدعاء هو مثار للجدل ويرفضه مؤيّدو التقييد مثل فرانك ورودلي اللذين يصران على أنّ ممارسات الدول تكاد لا تدعم الحق الشرعي للتدخل لأغراض إنسانيّة (1973: 275-305). إنّ شرعية التدخل لأغراض إنسانيّة في ممارسات الدول خلال الحرب الباردة هي موضوع القسم الثاني من هذه الدراسة. ولكن بحث فكر المدرسة التي تدعو إلى إقامة مجتمع دولي تضامني لا تكون كافية من دون النظر في ادعاء أصحاب النظرية التضامنية بأنّ التدخل لأغراض إنسانيّة إنّما تمليه أحيانا المستلزمات الأخلاقية.

٣ــ هل التدخل لأغراض إنسانيّة مطلوب أخلاقيا؟

Is Humanitarian Intervention Morally Required?

كيف يتسنى للمجتمع الدولي أن يحدّد المدى الذي يمكن السكوت عنده على انتهاك حقوق الإنسان قبل أن يكون التدخل القسري مبررا؟ لم تقدم نظرية المجتمع الدولي التضامني ردّا مقبولا على هذا التساؤل، ولكننا يمكن أن نجد محاولة رائدة في هذا المجال حين أرسى ر. ج. فينسنت (R. J. Vincent) أرضية للحقوق الأساسية، كما هو مبين في الحقل ٢٠-٢.

الحقل ٢٠-٢: الاستثناءات التي يطرحها ر.ج. فينسنت حول مبدأ عدم التدخل

إنّ ممّا يشدنا إلى فكرة الحقوق الأساسية هي أنّها تضع أرضية تستند إليها المجتمعات في العالم عوضا عن أن تزودها بسقف يغطيها. واعتبارا من هذه الأرضية وباتجاه الأعلى يقع عمل المجتمعات المتعددة.... ويبقى السؤال هنا ما إذا كان المجتمع الدولي هو نفسه الذي يبني هذه الأرضية، أم أنّه يكتفي بتأييد اقتراح بنائها. أمّا الأمر الثاني فهو سهل نسبيا، فقد أبرمت في المجتمع الدولي العديد من المعاهدات التي تحدد معايير حقوق الإنسان وتتجاوز إعلان الحقوق الأساسية للإنسان. والسؤال الصعب هو ما إذا كانت هذه المعايير تشرّع القيام بعمل عسكري إمّا من قبل المجتمع الدولي ككل، أو من قبل دول تقوم بتمثيل هذا المجتمع في ذلك. وبتعبير آخر، هل يستدعي التدخل وجود تهديد ما للحياة داخل شبكة قطارات الأنفاق في مدينة نيويورك أو في الصحراء الإفريقية الكبرى، مثلا؟ وهل التدخل مشروع في مثل هذه الظروف؟ إن التدخل لأغراض إنسانيّة كما يراه والزر (Walzer) مقصور على حالات الاستبداد الاستثنائية وليس على الحالات العادية.

فإذا أصبح التهديد بالقتل ضمن قطارات الأنفاق في نيويورك أمرا يتكرر يوميا فيهدد حياة المسافرين القادمين من ولاية نيوجرسي، أو إذا وصل التهديد بالقتل في الصحراء الإفريقية إلى حدّ حدوث مجاعة تتحمل الحكومات المحلية وزرها بسبب إخفاقها في الاضطلاع بمسؤولياتها، فعندئذ قد يقع على عاتق المجتمع الدولي واجب التدخل لأغراض إنسانية.

(Vincent 1986: 126-7)

أشار فينسنت في أحد مؤلفاته المشتركة مع بيتر ويلسون (Peter Wilson) بعد وفاته إلى بعض التحفظات في شأن "أخلاقية الدول" القائلة: "إنّ علينا أن نعمل وكأن الدول الأخرى تتمتع بالشرعية، ليس لأنها شرعية فعلا (في دعمها لمفاهيم عديدة لمعايير الخير)، ولكن لأنّ القيام بعكس ذلك يؤدّي إلى الفوضى.... وينبغي أن تتوافر في الدول بعض الشروط الأساسية للاحترام قبل أن تكون جديرة بالحصول على الحماية التي يوفرها مبدأ عدم التدخل".

(Vincent and Wilson 1993: 124-5)

الحقل ٢٠-٣ : ملخص للمفاهيم الرئيسية في نظرية التدخل لأغراض إنسانية

إساءة الاستخدام: تستخدم الدول موضوع الدفاع عن المبادئ الإنسانيّة ذريعة لفرض مصالحها السياسيّة بالقوّة.

الانتماء المشترك للإنسانية: إنّنا جميعا نملك حقوقا إنسانيّة بحكم انتمائنا للإنسانية، وترتب هذه الحقوق واجبات أخلاقية متبادلة على الأفراد وقادة الدول معا.

الدول المنهارة: هي الدول التي انهارت تحت وطأة الحرب الأهلية والفوضى حيث ينتفي وجود حكومة للدولة داخل الحدود الإقليميّة التابعة لها. ويجد المواطنون أنفسهم في حالة تشبه حالة الإنسان الأصلية في الطبيعة.

معارضو التقييد: هم الحقوقيون الدوليون الذين يعتقدون بوجود حق شرعي في التدخل لأغراض إنسانيّة في كل من ميثاق الأمم المتّحدة والقانون الدولي المتعارف عليه.

التدخل القسري لأغراض إنسانية: هو التدخل العسكري الذي ينتهك سيادة الدولة ويكون الهدف الرئيسي له رفع المعاناة الإنسانيّة عن بعض، أو كل، من هم ضمن حدود الدولة.

دولة القتلة: هي الدولة التي تقوم فيها الحكومة بانتهاك حقوق مواطنيها بشكل خطر وتتورط في أعمال القتل الجماعي و/أو المجازر الجماعية.

التدخل السلمي/غير القسري: هو تدخل سلمي يتم إمّا بالتوافق (الصليب الأحمر) أو من دون توافق (أطباء بلا حدود). وتمارس مثل هذا التدخل المنظمات الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية. ويمكن أن يكون هذا التدخل أيضا قصير الأمد (إيصال المعونات الإنسانية) أو طويل الأمد (إيجاد حلول للأزمات وإعادة بناء الحياة السياسيّة في الدول المنهارة).

نظرية المجتمع الدولي التعددي: تدرك الدول أهمية التعاون في إطار مصالح وقيم مشتركة، إلا أنّ هذه القيم والمصالح محدودة بمبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وترى هذه النظرية أنّ التدخل لأغراض إنسانيّة غير شرعي في المجتمع الدولي.

مؤيّدو التقييد: هم الحقوقيون الدوليون الذين يجادلون بأنّ التدخل لأغراض إنسانيّة يتناقض مع المادة ٢(٤) من ميثاق الأمم المتّحدة، ويعتبر غير قانوني بموجب كل من ميثاق الأمم المتّحدة والقانون الدولي المتعارف عليه.

تبعية القاعدة: يمكن تحقيق النظام الدولي، وبالتالي المصلحة العامة، بشكل أفضل عن طريق تحريم عام لأي تدخل لأغراض إنسانيّة عوضا عن تحقيقه بإجازة التدخل لأغراض إنسانيّة في غياب اتفاق حول المبادئ الناظمة لحق التدخل من طرف واحد لأغراض إنسانية.

الاصطفائية: يتعرّض مبدأ أخلاقي متفق عليه للخطر في أكثر من حالة، ولكن المصالح القوميّة تقتضي انحرافا في الاستجابة كرد فعل على هذا الخطر.

نظرية المجتمع الدولي التضامني: يتفق المجتمع الدولي، أو بإمكانه الاتفاق، على معايير جامعة حول القيم القانونية والأخلاقية التي من شأنها أن تشرّع ممارسة التدخل لأغراض إنسانية.

الدولانية (تركيز السلطة الاقتصادية بيد الدولة): هو الادعاء الافتراضي القائل إنّ الدول وحدها هي الّتي تلتزم بواجبات تجاه مواطنيها، وأنّه لا يجوز لها تعريض حياة جنودها للخطر في حروب تدخلها لأغراض إنسانية.

الفصل السابع: تفوض المادة ٣٩ من الفصل السابع لميثاق الأمم المتّحدة مجلس الأمن بأنّ "يقرر العقوبات الواجب فرضها وفقا للمادتين ٤١ و٤٢ للحفاظ على السلم والأمن الدوليين". وتمنح المادة ٤٢ مجلس الأمن صلاحية "القيام بأعمال عسكرية في الجوّ والبحر والأرض لاستعادة الأمن والسلم العالميين والحفاظ عليهما".

النقاط الرئيسية

- تلتزم نظرية المجتمع الدولي التضامني بتطوير مبادئ أخلاقية توافقية من شأنها إضفاء الشرعية على أعمال التدخل لأغراض إنسانيّة في المجتمع الدولي.
- إنّ معارضي التقييد الذين ينادون بحق جماعي في التدخل القسري لأغراض إنسانيّة إنّما ينتمون إلى معسكر المجتمع الدولي التضامني.
- أمّا معارضو التقييد الذين ينادون بالحق في التدخل القسري لأغراض إنسانيّة من طرف واحد، فإنّهم يعارضون المبدأ القائل بوجوب إضفاء الشرعية على الممارسات المعيارية بشكل جماعي؛ وهو مبدأ ترتكز عليه نظرية المجتمع الدولي التضامني.

ممارسات الدول خلال الحرب الباردة

State Practice during the Cold War

إلى أي مدى كان التدخل لأغراض إنسانيّة من قبل الدول يتمتع بالشرعية خلال الحرب الباردة؟ هذا هو التساؤل الّذي نسعى في هذا القسم إلى تقييمه. وسنركّز هنا على حالتين من الحالات التي أعقبت فترة ١٩٤٥ حينما أدّى التدخل من قبل دولة مجاورة إلى إنهاء أعمال القتل الجماعي. وهاتان الحالتان هما تدخل تنـــزانيا في أوغندا عام ١٩٧٨، وتدخل فيتنام في كمبوديا عام ١٩٧٩. وسنبحث في هذا السياق مسألتين تتعلقان بهاتين الحالتين: أولاهما دور الدوافع الإنسانيّة عند اتخاذ القرار بالتدخل، والمبررات التي قدمتها كل من تنـــزانيا وفيتنام عن هذه الأعمال.

وثانيتهما ردود الفعل الدولية المتباينة لدول الأسرة الدولية تجاه هاتين الحالتين اللتين حصلتا في وقت واحد.

١ــ الدوافع والمبررات الرسمية لتدخل كلّ من تنـــزانيا وفيتنام

The Motives and Official Justifications of the Tanzanian and Vietnamese Interventions

تميّزت فترة حكم عيدي أمين في أوغندا منذ بدايتها وحتّى نهايتها بانتهاك فاضح لحقوق الإنسان. وقد قدّرت منظمة العفو الدولية أنّ ما يصل إلى ٣٠٠٠٠٠ شخص قتلوا خلال الأعوام الثمانية التي قضاها في السلطة. وقد كان الرقم مروعا أكثر في حالة الخمير الحمر الذين استولوا على السلطة في كمبوديا في شهر إبريل من عام ١٩٧٥، وسرعان ما باشروا سلسلة من السياسات المحلية التي أدّت إلى أكثر انتهاكات حقوق الإنسان فظاظة في القرن العشرين الذي شهد سنوات طويلة من الأعمال الوحشية. ومع أنّ من الصعب الحصول على إحصائيات دقيقة، فهناك اتفاق تام على أنّ ما يقارب ٢-٣ ملايين إنسان من أصل ٧ ملايين فقدوا حياتهم خلال فترة وجود الخمير الحمر في السلطة والتي دامت ثلاثة أعوام ونصف العام.

على الرغم من هذا القدر من انتهاك حقوق الإنسان، لم يكن هناك تدخل جماعي لإزاحة هذه الأنظمة المجرمة، بل ترك الأمر لكل من تنـــزانيا وفيتنام لكي تأخذا حقهما بالقوّة. ولكن في كلتا الحالتين لم تدّع الدولة التي قامت بالتدخل أنّها تنطلق من دوافع إنسانية، بل إنّ كلا من تنـــزانيا وفيتنام كانتا تدّعيان بأنهما تتدخلان دفاعا عن النفس،

وهو الحق الشرعي الذي تمنحه المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتّحدة. كما ادعتا، مستندتين إلى بعض الشرعية، بأنّهما كانتا ضحيتين لعدوان مسلح بما أنّ أوغندا وكمبوديا قامتا بغزو عبر الحدود في الأشهر التي سبقت الغزو. ولم تدّع أي من حكومتي تنـــزانيا وفيتنام في أي وقت بأنّ لها حقّا قانونيا في استخدام القوّة لوضع حدّ للمعاناة الإنسانية.

فما هو تفسير امتناع كل من تنـــزانيا وفيتنام عن الادعاء بوجود أي حق للتدخل لأسباب إنسانية؟ لقد طرحت ثلاثة تفسيرات لذلك:

أولها أنّ أيا منهما لم تقم بالتدخل لأغراض إنسانيّة فقط، ممّا يؤكد وجهة النظر الواقعية التي تقول بعدم جواز قيام الدولة بالمخاطرة بأرواح جنودها إلا إذا كانت مصالحها الحيوية في خطر. وقد استنتج غاري كلينت وورث (Gary Klintworth) من دراسة قام بها لهذه الحالات أنّه "في حين أنّ حماية أرواح البشر من القتل كانت نتيجة حتمية للتدخل من قبل فيتنام، وقبلها من قبل تنـــزانيا والهند، إلا أنّ هذه النتيجة كانت ثانوية بالمقارنة مع الأولوية المهيمنة المنطلقة من المصالح الأمنية الحيوية". (Klintworth 1989: 59).

أمّا التفسير الثاني لامتناع الدول التي قامت بالتدخل مدعية حقها في ذلك لأسباب إنسانية، فقد أتى به آدم روبرتز (Adam Roberts) الذي ذكر أنّ: "من المحتمل وجود فكرة تقول بأنّ إقرار سياسة التدخل لأغراض إنسانيّة من شأنه خلق المتاعب لهذه الدول ولأصدقائها" (Roberts 1993: 434). ويدور النقاش هنا حول الفكرة القائلة: إنّ بعض الدول التي لها سجل أسود في قضايا انتهاك حقوق الإنسان تخشى من تسجيل سوابق لمبدأ يقضي بالتدخل لأغراض إنسانية، وربّما يستخدم ضدها في المستقبل. وعلى كل حال لا يتوفّر ما يثبت هذه الفرضية فيما يتعلّق بفيتنام. أما في حالة تنـــزانيا فقد كان الرئيس يوليوس نيريري نصيرا جريئا للقيم الإنسانية.

والتفسير الثّالث والأخير فيقدمه هيدلي بل الذي يرى بأنّ المجتمع الدولي كان حساسا تجاه الأخطار الناجمة عن القيام بأي نشاط من شأنه أن يودي بمبدأ عدم التدخل. وفي منتصف ثمانينيات القرن العشرين كتب بل ما يلي:

"في الوقت الحاضر لا توجد لدى الدول أي رغبة في المطالبة بحقها في التدخل لأغراض إنسانية، ولا لدى المجتمع الدولي رغبة في أن يعترف بمثل هذا الحق. إنّ ممانعة المجتمع الدولي الواضحة حتّى لمجرد اختبار مفهوم لحق التدخل لأغراض إنسانيّة

لا تبرز عدم الرغبة في عدم تعريض قواعد السيادة وعدم التدخل للخطر عن طريق تخويل الدول بهذا الحق فحسب، بل هي تبرز أيضا غياب أي مبدأ يتفق عليه حول ماهية حقوق الإنسان". (Bull 1984a: 193).

٢ـ استجابة المجتمع الدولي The Response of International Society

إنّ الرأيّ الذي طرحه بول في الفقرات السابقة يظهر حقيقة أنّ المجتمع الدولي اختار أن يدين تدخل كل من فيتنام وتنـزانيا على أساس أنّه خرق لمبادئ عدم التدخل وعدم استخدام القوّة. ومع ذلك فقد تأثرت الاستجابة الدولية بالقواعد الاستراتيجية للحرب الباردة. أمّا الحالة التي كان فيها التدخل المسلّح أكثر تبريرا من الناحية الإنسانيّة ـوهو تدخل فيتنام لإزاحة حكم بول بوت في كمبوديا - فقد قوبلت بأكبر قدر من الاستهجان.

وعوضا عن إضفاء الصبغة الشرعية على قيام هانوي بقلب معايير عدم التدخل بدعوى حماية القيم الإنسانية، فقد توجّهت أصابع الاتهام إلى فيتنام من قبل كل من الولايات المتّحدة والمعسكر الغربي والصين على أنّها عميل للإمبريالية السوفييتية. وخلافا لذلك، لم تلق إزاحة عيدي أمين عن حكم أوغندا أكثر من إدانة شعبية احتفالية من قبل أنصار الحرب الباردة بينما حصلت الحكومة الأوغندية الجديدة على اعتراف سريع ودعم مادي واسع من عدد من الحكومات الأجنبية.

وباستثناء غالبية الدول الإفريقية التي أدانت تصرّفاتها بشدة، فإنّ بقية المجتمع الدولي قابلت ذلك بطريقة بلغت حدّ "الموافقة الضمنية تقريبا" على تلك التصرّفات (Thomas 1985: 122-3). وقد يدل هذا على أنّ السياسة الجغرافية إبّان الحرب الباردة لم تكن ذات تأثير فاعل في هذه الحالة، كما تبين بأنّ عيدي أمين قد جعل الاتحاد السوفييتي، الذي كان حليفه ونصيره الوحيد من القوى الكبرى، ينفر منه نفورا كليا تقريبا.

النقاط الرئيسية

- يبدو أنّ الاعتبارات الإنسانيّة لم تكن هي الفيصل في قراري كل من فيتنام وتنـزانيا بالتدخل، مع أنها كانت ملموسة بشكل أقوى عند تنـزانيا.
- قامت كل من تنـزانيا وفيتنام بتبرير تدخلهما انطلاقا من المعايير التقليدية للمجتمع الدولي.

- أظهر امتناع الأسرة الدولية عن إضفاء الشرعية على التدخل لأغراض إنسانيّة المخاوف من تسجيل سوابق من شأنها أن تهدم مبدأ عدم التدخل.
- في نهاية السبعينيات من القرن العشرين، حين كان العالم ذا قطبين سياسيين، كانت ردود الفعل إزاء تدخل كل من تنزانيا وفيتنام محكومة بالسياسة الجغرافية للحرب الباردة.

التدخل لأغراض إنسانيّة بعد الحرب الباردة

Post-Cold War Humanitarian Interventions

يركّز هذا القسم على حالات التدخل في كردستان والصومال ورواندا. ويقسم بدوره إلى ثلاثة أقسام:

١. تأثير الدوافع الإنسانيّة عند اتخاذ الدول قرارا بالتدخل.
٢. قانونية وشرعية عمليات التدخل.
٣. نجاح هذه العمليات العسكرية.

١- دور المشاعر الإنسانيّة في دفع الدول لاتخاذ قرارات التدخل

The Role of Humanitarian Sentiments in State Decisions to Intervene

لم يكن الدافع الرئيسي الكامن خلف التدخل في كل من كردستان والصومال كامنا في مبادرة قادة الدول لإقناع الجماهير الرافضة بالاستجابة للمعاناة الإنسانية، بل كان الإعلام والرأي العام المحلي هما اللذين ضغطا على صنّاع القرار السياسي للقيام بالتدخل لأغراض إنسانية. وحيال أزمة اللاجئين الكبيرة التي خلقها اضطهاد صدام حسين للأكراد، تدخلت القوّات العسكريّة لكل من أمريكا وبريطانيا وهولندا لحماية الأكراد بإنشاء "مناطق آمنة" لهم. ويعتقد جيمس مايال (James Mayall) بأنّ هذا الإجراء لم يتخذ لحماية الأكراد إلاّ "لأن الاهتمام الذي كرّسه الإعلام الغربي في الحديث عن محنة الأكراد على طول الحدود التركية أخذ يتهدد المكاسب السياسيّة التي حققتها الحكومات الغربية نتيجة لأسلوبها في إدارة الحرب نفسها" (Mayall 1991: 426).

وعلى الشاكلة نفسها فقد كان التدخل العسكري الأمريكي في الصومال خلال شهر ديسمبر من عام ١٩٩٢ استجابة لمشاعر العطف التي تدفقت من الشعب الأمريكي. ومع ذلك فسرعان ما تلاشى هذا الشعور بالتضامن حالما رأى الأمريكيون دم أبناء وطنهم

يراق في شوارع مدينة مقديشو. ويدلّ قرار الولايات المتّحدة بإنهاء تدخلها في الصومال بعد فقدها ١٨ من جنود المشاة الأمريكيين أثناء قيامهم بمكافحة أحد الحرائق في شهر أكتوبر من عام ١٩٩٣، على مدى تقلّب نزوات الرأي العام. وقد أقنعت مشاهد التلفزة التي أظهرت الشعب الصومالي وهو يعاني المجاعة والموت، الإدارة الجديدة للرئيس بوش بإطلاق حملة إنقاذ إنساني. ولكن ما إن رأى الجمهور الأمريكي نتائج ذلك حين شاهد قتلى أمريكيين وهم يسحلون عبر شوارع مقديشو، حتّى اضطرت إدارة الرئيس كلينتون إلى إعلان برنامج لسحب القوّات الأمريكية من الصومال. ويتبين من هذه الحادثة أنّ "عامل محطة سي. إن. إن." في الأحداث كان من العوامل التي جعلتها سلاحا ذا حدين: إذ بمقدور هذه المحطة الضغط على الحكومات لكي تتدخل لأغراض إنسانية، كما أنّ بمقدورها وبالسرعة نفسها عرض صور الضحايا العائدين إلى الوطن وإحداث وعي وخيبة أمل لدى الجماهير وحفزها إلى مطالبة الحكومة بالانسحاب.

وقد عمد صنّاع القرار السياسي في حالتي التدخل في كردستان والصومال، قبل أي شيء، إلى تهدئة المشاعر الإنسانيّة لدى السكان المحليين. وربّما كان استرضاء الرأي العام هو العامل الرئيسي، ولكن علينا ألا ننكر أنّ الاعتبارات الأخلاقية كان لها دور في دفع الحكومات الغربية إلى القيام بعمليات التدخل تلك. ومن هذه الوقائع يتبين أنّه حتّى إذا لم يوجد خطر على المصالح القومية، فإنّ الدول المتحررة سوف تطلق حملات إغاثة إنسانيّة عندما تواجه حدا كافيا من الضغط الشعبي. وليس هناك برهان في أي من الوقائع السالفة، بالتأكيد، يدعم الرأي الواقعي القائل: إنّ الدول تسيء دائما استخدام التدخل لأسباب إنسانيّة عبر تغطية الدوافع السياسيّة خلف ستار الدوافع الإنسانية.

وعلى كل حال فإنّ عمليّات التدخل التي تنطلق أولا من الاهتمام بالاستجابة للضغوط الموجهة من وسائل الإعلام والرأي العام تدحض بشكل واضح تعريف بيكوباريك (Bhikhu Parekh) للتدخل بأنّه "أعمال تمليها في المقام الأوّل المشاعر الإنسانيّة أو التعاطف أو التآخي".

ولكن إذا كانت هذه الدوافع وراء التدخل في الصومال وكردستان لا ينطبق عليها المعيار الصارم الذي وضعه "باريك" عن التدخل لأغراض إنسانيّة حقيقية، فإنّها أبعد ما تكون عن ذلك المعيار بالنسبة للتدخل الفرنسي في رواندا عام ١٩٩٤ والذي يعتبر مثالا حيا على إساءة الاستخدام. وقد أكّدت الحكومة الفرنسية أنّ طبيعة التدخل هي إنسانيّة

محضة، إلا أنّ هذا التفسير يفتقر إلى المصداقية بالنظر إلى الأدلة التي تبين أنّ باريس كانت تسعى وراء مصالحها القوميّة وتخفيها بورقة التين المتمثلة بالدوافع الإنسانية.

لقد ساندت فرنسا دولة الهوتو التي يحكمها حزب واحد لمدة عشرين عاما، بل إنّها أمدتها بالجيوش عندما أوشكت الجبهة الوطنية الرواندية، والتي كانت تنطلق من أراضي أوغندا المجاورة، على اجتياح القطر في عامي١٩٩٠ و١٩٩٣. وقد نسب إلى الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتيران حينذاك أنّه كان يتلهّف إلى استعادة فرنسا لمصداقيتها الواهنة في القارة الإفريقية، كما أنّه كان يخشى أن يؤدّي انتصار الجبهة الوطنية الرواندية في رواندا الناطقة بالفرنسية، إلى أن تصبح الدولة خاضعة لنفوذ الدول الناطقة بالإنجليزية. ولذلك يبدو أنّ سلوك فرنسا يتطابق مع الفرضية الواقعية القائلة: إنّ الدول لا تخاطر بأرواح جنودها إلا دفاعا عن مصالحها القومية. وقد تكون حوافز قادة الدول منطلقة من مشاعر إنسانية، ولكن هذا يبدو وكأنه حالة ترتكب فيها إحدى الدول **إساءة استخدام** مفهوم التدخّل لأسباب إنسانيّة ما دام الهدف الأوّل للتّدخل كان هو حماية المصالح الوطنية الفرنسية. وهذه وجهة نظر بروس جونز (Bruce Jones) الذي استنتج من مقابلات أجراها مع دبلوماسيين فرنسيين أنّه بالرغم من أنّ الشعور الإنسانيّ لم يكن مستبعدا تماما، فإنّ الحوافز الرئيسية لفرنسا كانت غير إنسانية. ويدرك جونز أنّ مشكلة هذا الرأي هي، برغم كل النقد الموجه ضد التدخل الفرنسي، فإنّه يمكن تبريره على أساس أنّه أدّى إلى إنقاذ أرواح بشرية (Jones 1996: 231-2).

يرى جونز أنّه يجب أن تقودنا حالة رواندا إلى توسيع التعريف التقليدي للتدخل الذي يركز على أولوية الدوافع الإنسانيّة ليشمل الإنجازات الإنسانية. يبين الشكل ٢٠-١ مصفوفة جونز للحكم على مدى الطبيعة الإنسانيّة للتدخل. وقد ملأت، على سبيل الإيضاح، ثلاثة من الحقول بعرض حالات مأخوذة من هذا الفصل. ولا يشرح جونز مفهومه عن الحوافز الإنسانية، ولكن قد يكون من المفيد التأمل بالمصفوفة التي وضعها حيث يشكّل الخط الأفقي سلسلة يمثل أحد طرفيها الدوافع الإنسانيّة المحضة، في حين يمثل طرفها الآخر غياب الدوافع الإنسانية. والتدخل الذي مبعثه إرضاء الجمهور المحلي لا يعتبر مثالا واقعيا على الحالات التي تعطي الأولوية للدوافع الإنسانية، ولكن يجب وضعه في موقع أقرب لهذا الطرف من السلسلة مقارنة بالحالات التي يتمسّح فيها قادة الدول بالدوافع الإنسانيّة كغطاء لدفاعهم عن المصالح القومية. فبعد أن تمّ التدخل في

كردستان والصومال لم يعد هناك دليل على أنّ سبب التدخل شيء آخر غير تعزيز القيم الإنسانية.

وعلى نقيض ذلك، فإنّ تأمين المصالح القوميّة الفرنسية كان هو العامل الحاسم الذي تحكم بأهداف التدخل الفرنسي في رواندا وبطبيعته وبأسلوب تنفيذه (Destexhe 1995: 51-5). أمّا الخط العمودي في المصفوفة فيشير إلى نجاح أو فشل التدخل من منطلق المبادئ الإنسانية. ولكن ذلك يطرح سؤالا حول معيار ما يمكن أن نعتبره تدخلا ناجحا لأغراض إنسانية. وسنناقش ذلك لاحقا في هذا الفصل.

والسؤال الأخلاقي الذي يطرحه التدخل الفرنسي هو: لماذا أخفق المجتمع الدولي في التدخل بقوة حالما بدأت المجازر في رواندا اوائل ابريل من عام ١٩٩٤؟ وقد يكون التدخل الفرنسي قد أدّى إلى إنقاذ بعض الأرواح البشرية، ولكنه تأخر كثيرا عن إيقاف المجزرة.

إنّ إخفاق المجتمع الدولي هذا يبين أنّ هناك حدودا تقيّد الدول في القيام بدور الوصي على حقوق الإنسان. لم يمض أكثر من عقدين من الزمن على "العام صفر" في كمبوديا –وهو التعبير المرعب الذي يصف المذابح الجماعية التي ارتكبها بول بوت- ولكن ردود الفعل الدولية على المذابح في رواندا تشير إلى أنّ قادة الدول يبقون أسرى لعقلية تسلط الدولة. وقد اقتصر التعبير عن التضامن الدولي في وجه أعمال القتل الجماعي على استشاطة الغضب المعنوي وعلى تقديم العون الإنساني لضحايا الإبادة الجماعية.

الإنجازات (النتائج) الإنسانية

دوافع لا تنطلق من نزعة إنسانية، ونتائج إنسانية: تدخل فيتنام في كمبوديا في شهر ديسمبر من عام ١٩٧٨ وتدخل تنـزانيا في أوغندا	**دوافع ونتائج إنسانية:** التدخل الدولي في شمال العراق في شهر ابريل من عام ١٩٩١
دوافع لا تنطلق من نزعة إنسانيّة ونتائج غير إنسانية:	**دوافع إنسانية، ونتائج غير إنسانية:** تدخّل الأمم المتّحدة في الصومال من شهر

تدخل الاتحاد السوفيتي في أفغانستان عام ١٩٧٩	مايو ١٩٩٣ حتّى شهر فبراير ١٩٩٥

الشكل ٢٠ -١ مصفوفة التدخل لأغراض إنسانية: الدوافع والنتائج

المصدر: المصفوفة التي وضعها بروس جونز (١٩٩٦:٢٣٩)

٢ـ إلى أي مدى كان التدخل شرعيا؟ How Legitimate Were the Intervention?

وخلافا لممارسات الدولة خلال الحرب الباردة فقد صبغ التدخل في كل من كردستان والصومال ورواندا بصبغة شرعية وفقا لمعايير إنسانيّة من قبل الدولة المتدخلة. ويبقى مبدأ سيادة الدولة ومبدأ عدم التدخل هما الأساسين الرئيسيين لحفظ النظام. إلا أنّ هناك شعورا متناميا -خاصة لدى الدول الغربية- بوجوب استبدال هذه المبادئ بعمل جماعي من قبل الدولة عندما تنشأ الحالات الخاصة التي تتجلّى فيها المعاناة الإنسانية. وعلى كل حال، فإذا كان التدخل لأسباب إنسانيّة خلال الحرب الباردة من شأنه أن ينمي رغبة متزايدة لدى المجتمع الدولي في إضفاء الشرعية على عمليات التدخل داخل حدود الدولة، فيجب علينا عندها أن نلحظ أنّ أيا من هذه العمليّات المبنية على أرضية المبادئ الإنسانيّة لا يحظى بالشرعية من مجلس الأمن الدولي. فالفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة يخول مجلس الأمن بالسماح بعمل عسكري فقط في الحالات التي يرى فيها المجلس تهديدا للأمن والسلم العالميين. وقد استخدمت في كل من كردستان ورواندا محاولة تبرير التدخل على أساس أنّ المعاناة الإنسانيّة تشكل تهديدا للسلم العالمي وذلك بعد جدل واسع.

أمّا في حالة كردستان فقد صدر القرار رقم ٦٨٨ في ٥ ابريل من عام ١٩٩١ معتبرا أزمة اللاجئين التي سبّبها صدام حسين تهديدا "للأمن والسلم العالميين". ولم يصدر القرار المذكور بموجب الفصل السابع، كما لم يكن هناك تفويض صريح بالقيام بعمل عسكري للدفاع عن الأكراد في شمالي العراق. والسبب في ذلك هو أنّ القرار ٦٨٨ لقي معارضة شديدة من قبل الاتحاد السوفيتي والصين وعدد من الدول خارج المجموعة

الأوروبية في مجلس الأمن. وكانت هذه الدول تخشى أن يؤدّي التفويض باستخدام القوّة لحماية حقوق الإنسان إلى تسجيل سابقة في التدخل من شأنها أن تستخدم ضدهم و/أو تقوض مبدأ عدم التدخل في المجتمع الدولي.

وقد أدّى رفض مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة منح دعم عسكري للتدخل الدولي في شمال العراق إلى إجبار القوى الغربية على تبرير تدخلها العسكري على أنّه تفويض لها من خلال صيغة القرار ٦٨٨. ومع ذلك فإنّ هذه المحاولة لضمان الحصول على الشرعية لم تلق تأييدا من قبل الدول الأعضاء في مجلس الأمن أو من قبل الأمانة العامّة للأمم المتّحدة والتي رأت أنّ هذا التبرير يكاد يكون غير قانوني.

وخلافا تماما لما حصل في كردستان فقد وافق مجلس الأمن بالإجماع على تدخل الولايات المتّحدة في الصومال بهدف إيجاد ظروف آمنة لإيصال المساعدات الإنسانيّة إليها. فالقرار رقم ٧٩٤ الذي صدر بموجب الفصل السابع في شهر ديسمبر ١٩٩٢ أحدث تبدلا حادا في الممارسات التي كانت سائدة، لأنّ "محنة الشعب الصومالي -كما يرى كريستوفر غرين وود (Christopher Greenwood) - كانت هي المبرر الّذي طرح كسبب لوضع الفصل السّابع من الميثاق موضع التنفيذ ومنح التفويض بالتدخل" (Greenwood 1993: 37).

وقد حدّد القرار ٧٩٤ العلاقة المباشرة بين الحكومات المحلية في دول جنوب الصحراء الإفريقية وبين أمن الدول والشعوب في تلك المنطقة والذي هو أكثر شمولا. ولكن مثل هذا التبرير يجب أن يفهم من منظور مجلس الأمن الدولي الذي يحاول أن يتكيّف مع ممارسات جديدة للتدخل الإنساني ضمن المجتمع الدولي في إطار التفسير السائد لقانون ميثاق الأمم المتّحدة كما يفهمه مؤيّدو التقييد (Roberts 1993: 440). والسبب الذي دفع مجلس الأمن الدولي لأن يشرّع التدخل العسكري الأمريكي في الصومال خلافا للموقف الذي اتخذه إزاء التدخل في كردستان، هو أنّ هذا التدخل لم يكن متوافقا مع النموذج التقليدي للتدخل ضد إرادة الحكومة. فقد انهارت دولة الصومال بشكل فعلي، وأعطي التدخل صفة شرعية لأنّه لا يؤدّي إلى تقويض مبدأي السيادة وعدم التدخل (Roberts 1993: 440). ومع ذلك فإنّ الدول التي تقع خارج المجموعة الأوروبية كانت تتحسس من مخاطر اتّهامها بأنّها تشرّع وضعا استثنائيا لمبدأ عدم التدخل، وهو ما دفعها إلى التأكيد على أنّ صيغة القرار ٧٩٤ تقوض مضمونه كحالة من حالات التدخل

لأغراض إنسانية. فعلى سبيل المثال، نجد أنّ القرار المذكور، وقبيل أن يشير إلى العلاقة بين المعاناة الإنسانيّة وتهديد الأمن والسلم العالميين، يميز "الحالة الفريدة للوضع الراهن في الصومال واعيا طبيعته المتدهورة والمعقدة وغير العادية والتي تتطلّب استجابة فورية واستثنائية". إنّ استخدام تعابير مثل "فريد" و"غير عادي" و"استثنائي" يجب أن يعتبرمحاولة للتمييز بين الأزمة الإنسانيّة في الصومال وحالات أخرى داخل الدول المنهارة، وبذلك تقلّل من احتمال تسجيل سابقة للتدخل الإنساني مستقبلا. ويبدو أنّ مثل هذه التعابير قد أقحمت بشكل خاص لتبديد مخاوف دول مثل الصين التي كان من الممكن أن تعطّل تطبيق بنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة.

وما يستنتج من ممارسات الدول بعد الحرب الباردة هو أنّ أي تحول معياري في مسألة التدخل يقتصر أولا على الإعلام والرأي العام في الدول الديمقراطية الليبرالية. إنّ العديد من الدول خارج المجموعة الغربية تتساءل عن دوافع الغرب، وخاصة الولايات المتّحدة، في الدعوة إلى التدخل لأهداف إنسانيّة وتعتبرها صيغة جديدة "للإمبريالية" التي تجعل الضعفاء خاضعين للأولويات الثقافية للأقوياء (Thomas 1993: 91-101). وقد يبدي قادة دول العالم الثالث إعجابهم فعلا بممارسة حق السيادة وعدم التدخل كأسلوب للتكيّف الصعب وبشكل واقعي مع الفوارق الثقافية، ولكنهم قد يستغلّون موقفهم هذا أيضا لتمويه مخاوفهم من أن تبني الحكومات الغربية لمسألة حقوق الإنسان هو تهديد للسلطات التي يتمتّعون هم أنفسهم بها.

وبينما تأثّر ردّ فعل بعض الدول الغربية على الأزمات الإنسانيّة الأخيرة في كردستان والصومال إلى حدّ كبير بالحاجة إلى الاستجابة لمطالب الناخبين المحليين، إلا أنّ الرأي العام لا يشكل قوّة فعّالة في الدول المعادية لأجندة حقوق الإنسان التي برزت في عالم ما بعد الحرب الباردة.

وكانت الصين أقوى الدول التي تحدّت عمليات التدخّل لأغراض إنسانيّة التي كان الغرب يرعاها بعد الحرب الباردة. فقد ثبت أنّ الصين كانت أكثر الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن حذرا عند طرح قضية التدخل، مع أنّ الأسباب وراء ذلك ما زالت غير واضحة. ويبدو أنّ من غير المحتمل أن يكون قلق الصين إزاء تلاشي مبدأ عدم التدخل صادرا عن خوفها من احتمال أن تكون هي نفسها في المستقبل هدفا للتدخل، فهي منيعة

ضد هذا الاحتمال بحكم أنّها تملك حق النقض في مجلس الأمن وبحكم قدراتها العسكريّة التي تجعل أي شكل من التدخل القسري ضدها متعذرا.

ويبدو أنّ الاحتمال الأكبر هو أنّ معاناة الصين على أيدي القوى الاستعمارية، ومفهومها المختلف والراديكالي لمسألة حقوق الإنسان وشكوكها حول دوافع الغرب في دعم فكرة التدخل، هي التي تقف بمجموعها وراء موقفها المعياري الذي يضع مسألة السيادة وعدم التدخل على رأس سلّم أولوياتها. وإذا كان الأمر كذلك، وإذا كانت لدى الصين مخاوف حقيقية من خطر تلاشي المادة ٢(٧) من ميثاق الأمم المتّحدة على أساس تبعية القاعدة والخوف من إساءة الاستخدام، عندئذ يبقى مدى احتمال أن يكتسب التدخّل لأغراض إنسانيّة وضعا شرعيا داخل مجلس الأمن، مدى محدودا للغاية.

أمّا إذا كانت عملية تشريع التدخل لأغراض إنسانيّة من خلال الفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة مثار خلاف بين دول المجموعة الدولية، فعندئذ يبقى مثل هذا التدخل من طرف واحد من دون موافقة الأمم المتّحدة عملا غير شرعي في نظر السياسة الدولية بعد الحرب الباردة. فقبل التدخل الفرنسي في رواندا كشفت بعض التقارير أنّ فرنسا كانت تخطط للتدخل حتّى من دون مساندة مجلس الأمن. غير أنّ صنّاع القرار السياسي الفرنسيين أكّدوا أنّ تدخلهم مشروط بالحصول على تفويض من مجلس الأمن، وذلك خوفا من أن ينسب إليهم أنهم يدعون وجود حق عرفي في التدخل لأغراض إنسانيّة من طرف واحد.

ومع ذلك، فقد كان العديد من الدول في المجلس تشك بأنّ باريس تستخدم شرعية التدخل الإنساني الذي تبلور بعد الحرب الباردة لتغطي أعمالها التي تنطلق أولا وقبل كلّ شيء من مصالحها القومية. وقد تجلّى هذا الخوف من أن تستغل فرنسا مبدأ الدفاع عن المصالح الإنسانيّة في امتناع خمسة من أعضاء المجلس عن التصويت على القرار ٩٢٩.

بالوضع المثالي، يتمّ التدخل لأغراض إنسانيّة من طرف واحد عادة تحت لواء شرعية مجلس الأمن الدولي. ولكن يتبين لنا من مثالي تدخل كل من تنــزانيا وفيتنام أنّه كانت هناك ثمّة حالات أخفق فيها مجلس الأمن في الوصاية على حقوق الإنسان، وتدخلت حكومات محلية من دون الحصول على موافقة المجلس. وقد لا تكون الدوافع الإنسانيّة هي الحافز الأول في هذه الحالات، إلا أنّها حققت مكاسب إنسانيّة كبيرة.

والسؤال هنا: هل كان على المجتمع الدولي أن يدين فيتنام لخرقها مبادئ النظام الدولي مع أنها وضعت نهاية لنظام بول بوت الدموي؟ يعتقد مارك هوفمان (Mark Hoffman) أنّ التدخل الأحادي الطرف، على الرغم من كونه غير مرغوب فيه، إلا أنّه "يمكن تأييده... لأنّه قد يكون الخيار الفعال الوحيد المتاح لإيقاف عمليات القتل الجماعي غير المشروعة" (Hoffman 1993: 206). كما يجادل توم فيرر (Tom Farer) بأنّ التدخل الأحادي الطرف يمكن أن يكون مشروعا إذا "كان مدروسا بشكل جيد بحيث يكون أقل إيذاء للفئة المستهدفة بالتدخل من الأذى الذي قد ينجم عن عدم التدخل على الإطلاق" (1993:327). ونقطة الضعف في الموقف المعياري لكل من هوفمان وفيرر هي أنهما ركّزا على الحالات الفردية للمعاناة الإنسانيّة ولكنهما قلّلا من شأن النتائج التي قد يسفر عنها إضفاء الشّرعيّة على التدخل الأحادي الطرف من تآكل واسع النطاق يصيب مبادئ عدم التدخل وعدم استخدام القوّة وما يرافق ذلك من أذى للمصلحة العامة على المدى الطويل. لكن هذا الدفاع عن فكرة **تبعية القاعدة** يؤدّي إلى اعتقاد جازم بأنّه حتّى لو كان التدخل العسكري مدروسا بحيث يمنع ارتكاب المذابح الجماعية أو يوقفها، فإنّ عدم الحصول على موافقة مجلس الأمن لا يجعل من هذا التدخل عملا غير قانوني فحسب، بل عمل غير شرعي أيضا. ولا يمكننا إنكار وجود صراع بين ما يتطلبه النظام الدولي وكون التدخل الأحادي الطرف الوسيلة الوحيدة لوقف الانتهاك الفاضح لحقوق الإنسان.

٣ـ هل كانت عمليات التدخل ناجحة؟ Were the Interventions Successful?

إنّ ما تنطوي عليه فرضية المنادين بالتدخل الأحادي الطرف بالقوّة هو أنّ هذا التدخل قد يكون في بعض الحالات الوسيلة الوحيدة لوقف انتهاك حقوق الإنسان. ولكن هل يدعم سجل عمليات التدخّل القسري التي حصلت بعد الحرب الباردة الفرضية القائلة إن استخدام القوّة يمكن أن يعزّز القيم الإنسانية؟ ذكرنا سابقا أنّ النتائج الإنسانيّة لا تقل أهمية عن الدوافع الإنسانيّة في تحديد طبيعة عمليات التدخّل لأغراض إنسانية. ومن المفيد تقسيم نتائج التدخّل على الصعيد الإنساني إلى نتائج قريبة وأخرى بعيدة المدى. أمّا الإنجازات القريبة فتتعلّق برفع فوري للمعاناة الإنسانيّة عن طريق وضع حد للمذابح أو أعمال الإبادة الجماعية و/أو إيصال المعونات الإنسانيّة إلى المدنيين المحاصرين ضمن

مناطق القتال. أمّا النتائج البعيدة فتركز على مدى قدرة التدخل على معالجة الأسباب الكامنة وراء المعاناة الإنسانيّة عن طريق تسهيل السبل لحل الصراعات وإقامة أنظمة حكم واقعية جديدة. ويميل فلاسفة علم السلوك الأخلاقي، أمثال بيكو باريك (Bhikhu Parekh) ومايكل وولزر (Michael Walzer) إلى اعتماد هذه الطريقة في تحديد النائج التي تتحقق على الصعيد الإنساني. ويعتقد باريك أنّ إيصال المعونات في الأزمات الإنسانيّة الطارئة والمعقدة لا يعدّ تدخلا، ويعرّفه بأنّه "عمل سياسي يقصد منه المساعدة في وضع بنية لسلطة مدنية تقبل بها الأطراف المعنية". (Parekh 1997).

ويميل باريك إلى الاعتقاد بأنّ التدخل لأغراض إنسانيّة يختلف عن الأشكال الأخرى للتدخل حيث يقصد منه التأكيد على تطوير بنى جديدة للحكم بالتشاور مع نشطاء سياسيين محليين بدلا من أن تفرض هذه البنى من الخارج. ويطرح وولزر المفهوم نفسه، حيث يناهض الفرضية التقليدية التي يطرحها معارضو التقييد والقائلة إنّ على القوى التي تتدخل لأغراض إنسانيّة القيام بتدخل عسكري سريع، ومن ثمّ الانسحاب بعد إزالة مصادر انتهاك حقوق الإنسان (Arend and Beck 1993: 134). ومن الممكن أن يكون هذا الوضع أمرا واقعيا في فترة الحرب الباردة حيث يمكن أن يؤدّي التدخل بالقوّة إلى وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان الّتي ترتكبها حكومات الإبادة الجماعية (مثل حالة تدخل تنــزانيا في أوغندا). **ولكن** وولزر يعتقد أنّ هذا النوع من التدخل ليس هو الأسلوب المناسب تطبيقه لمواجهة الأزمات الإنسانيّة التي نشأت بعد الحرب الباردة، حيث تكون أسباب المعاناة الإنسانيّة مغروسة في البنية السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات البشرية.

ويؤكّد وولزر على أنّه إذا لم يتمكن التدخل من التصدي للأسباب الكامنة وراء هذه الأزمات فإنّ انسحاب القوّة المتدخلة يؤدّي ببساطة إلى استئناف الصراع العنيف. كما أنّه يعتقد أنّ استخدام القوّة في الأزمات الإنسانيّة المعقدة يجب أن يوظف كجزء من مشروع حلّ طويل الأمد للأزمة وإلى إحداث بنية سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة (Walzer 1995: 35-6).

كيف لنا إذا أن نقيّم وضع التدخل الدولي في كلّ من كردستان والصومال على ضوء مفهوم النتائج القريبة والبعيدة للتدخل الإنساني؟ لقد حقّقت "عملية الملاذ الآمن" نجاحا هاما في معالجة مشكلة اللاجئين في شمال العراق، ومن الواضح أنّها أسهمت في

إنقاذ الأرواح البشرية. ومع ذلك فما أن تحولّت أضواء الإعلام إلى مكان آخر، وتضاءل الاهتمام الشعبي حتّى انحسر التزام الحكومات الغربية بحماية الأكراد. وفي حين تستمر أسلحة الجو لبعض الدول الغربية بمراقبة "منطقة الحظر الجوي" فوق شمال العراق مقدمة حماية محدودة للأكراد هناك، فإنّ الدول المتدخلة سرعان ما عهدت بالإشراف على مناطق "الملاذ الآمن" إلى قوّة إغاثة تابعة للأمم المتّحدة كانت تلك الدول تعرف ضعف تجهيزها وسوء دعمها.

وقد برزت نتيجة لذلك التصرف مشاكل كبيرة نظرا لسجل النظام العراقي الحافل بالأعمال العدائية ضد الأقلية الكردية في العراق. وعلى الرغم من نجاح التدخل في رفع المعاناة المباشرة عن الأكراد فقد تبين بعد مرور خمسة أعوام أنّ التدخل لم يكن أكثر من عقار مسكّن قصير الأمد أخفق في معالجة الأزمة المستفحلة.

أمّا تدخل الولايات المتّحدة الأول في الصومال خلال الفترة بين ديسمبر عام ١٩٩٢ ومايو ١٩٩٣ فيرى فيه البعض مثالا على التدخل الناجح لأغراض إنسانية. فمن حيث الإنجاز القصير الأمد قامت الولايات المتّحدة بإنقاذ أرواح الآلاف من الصوماليين من المجاعة، ولكن المهمة انتهت بكارثة ومن ثمّ بانسحاب. ويعود ذلك إلى محاولة يونوسوم٢ (UNOSOM II) (هذه القوّة التابعة للأمم المتّحدة تسلمت المهمة من الولايات المتّحدة في شهر مايو من عام ١٩٩٣، ولكنها كانت تحت قيادة جنرال أمريكي وكانت مهمّاتها العسكريّة أيضا تحت الإشراف الأمريكي) أن تتجاوز المهمة الأساسية للولايات المتّحدة في التخفيف من خطر المجاعة، وتتعدّاها إلى نزع أسلحة القوى المتصارعة وتطبيق القانون وحفظ النظام في المجتمع الصومالي.

هنالك دائما أسباب سياسية وراء المعاناة الإنسانية. ولقد كان القصد من تمديد فترة تكليف الـــ يونوسوم ٢، هو محاولة استبدالها بوضع إطار لحكم مدني مقبول من شأنه أن يمنع عودة الحرب الأهلية والمجاعة. لكنّ تلك المساعي الرامية إلى تحويل الإنجازات الإنسانيّة قصيرة المدى (التخفيف من خطر المجاعة) إلى نتائج طويلة الأمد تتجلّى في وضع حلول للصراع وإعادة البناء، باءت بالفشل. وكانت المشكلة هي التشكيك المتزايد بنـــزاهة الأمم المتّحدة التي حاولت فرض حلول على صعيد العلاقات "القبلية" الهشّة التي ترتكز عليها بنية المجتمع الصومالي. وحالما صادق مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة على اعتقال أحد قادة القبائل، وهو الجنرال عيديد، في أعقاب مقتل ٢٣ من عناصر حفظ

السلام التابعين للأمم المتّحدة في شهر يونيو ١٩٩٣، تصرفت يونوسوم ٢ كقوة إمبريالية مستخدمة الأسلحة الأمريكية المتطورة لضبط الأمن في الأحياء الجنوبية للعاصمة مقديشو. وقد برز التحول من مهمة تخفيف خطر المجاعة إلى إعلان حالة الحرب للعيان من خلال عرض تلفزيوني لقاذفات مروحية أمريكية تقصف المناطق الآهلة بالسكان في جنوب مقديشو بالصواريخ.

هل التدخل القسري في الأزمات الإنسانيّة عرضة دوما للإدانة باعتباره نوعا من العقار المسكّن القصير الأمد؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل هو الأسلوب المناسب للتدخل؟

إنّ المشكلة الكامنة في الحالات التي سبق ذكرها في هذا الفصل هي أنّ التّصميم المبدئي على استخدام القوّة دفاعا عن الأهداف الإنسانيّة لم يكن مدعوما بالتزام سياسي واقتصادي واجتماعي طويل الأمد بمشروع التدخل. إذ تحتاج الدول التي تتدخل عسكريا، بوصفها وكلاء لمجتمع إنساني مشترك، إلى أن تكون لديها صيغة واضحة لأهدافها البعيدة والقريبة توازن بين التحركات الفورية لمواجهة الأزمات الإنسانيّة وبين الالتزام المتواصل بإيجاد حلول للصراعات وإعادة بناء الهياكل الاجتماعية.

النقاط الرئيسية

- لقد دفعت المشاهد التي عرضتها وسائل الإعلام عن المعاناة الإنسانيّة الجمهور في الدول الغربية إلى الضغط على قادته للقيام بأعمال التدخل الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة.
- تمّ تشريع التدخل الإنساني حصرا عبر نصوص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة الذي يفرض تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي ممّا يؤكد آراء مؤيّدي التقييد بعدم شرعية التدخل لأغراض إنسانية.
- هناك دول خارج المجموعة الغربية، وخاصة الصين، تشكك في تشريع التدخل لأغراض إنسانيّة عن طريق التوسع في تفسير الفصل السابع.
- تبقى المخاوف من عقلنة اتخاذ القرار وكذلك إساءة استخدام التدخل، عوائق في وجه تشريع التدخل من طرف واحد لأغراض إنسانية.
- ينبغي تقييم الطبيعة الإنسانيّة للتدخل من منظور كل من الدوافع والنتائج.

- النتائج التي تتحقق على الصعيد الإنساني يجب أن توضع في إطار مفهوم سلسلة تتراوح بين الأهداف القريبة (رفع فوري للمعاناة الإنسانية) والأهداف البعيدة المدى (معالجة الأسباب الكامنة وراء المعاناة).

العولمة والتدخل غير القسري لأغراض إنسانية

Globalization and Non-Forcible Humanitarian Intervention

يركّز الأسلوب التقليدي في التعامل مع التدخل، كما رأينا سابقا، على الدول وكذلك على التدخل القسري، إذ يتميّز التدخل بأنّه قسري وفيه انتهاك للسيادة وغير توافقي. أمّا التدخل الإنساني غير القسري فيركّز على الجهود السلمية المبذولة من قبل الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لإيصال المعونات الإنسانيّة وتسهيل وضع حلول للأزمات وإعادة بناء الدولة بوساطة طرف ثالث. ويمكن أن يكون التدخل السلمي لأغراض إنسانيّة بالتراضي بين الأطراف أو بعدمه. ومن الأمثلة على حالات عدم التراضي، أعمال منظمة "أطبّاء بلا حدود" والتي غالبا ما تمارس نشاطها من دون موافقة من الحكومات المضيّفة، ولكنها تمارسه من دون استخدام القوّة في قيامها بأعمال الإغاثة. وتشمل النشاطات بالتراضي وساطة دبلوماسية من قبل طرف ثالث وأنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي لا تعمل غالبا إلا بموافقة من الحكومات ذات السيادة. فنقطة الضعف في قصر تعريف التدخل الإنساني على الأعمال القسرية، إذا، هي أنّ التعريف يفتقر إلى إطار يشمل أعمال التدخل الإنسانيّة غير العسكريّة من قبل جهات حكومية أو غير حكومية.

وقد أبرز التدخل الإنساني في كل من كردستان والصومال مشكلة التمسك بصرامة بهذا التعريف الضيق، حيث إنّه في كلتا الحالتين تمّ نشر القوّات العسكريّة في محاولة لتوفير "مجال إنساني" تطلق فيه يد القوى الإنسانيّة المتدخلة من دون استخدام السلاح (Ramsbotham and Woodhouse 1996)

تظهر أنشطة المنظمات الإنسانيّة في حالات الأزمات الإنسانيّة المعقدة انبعاث مجتمع عالمي تعمل فيه المنظمات الإنسانيّة بشكل يتخطّى الحدود الوطنية. لقد أحدثت العولمة العديد من الآفات في الحياة المعاصرة، ولكنها أيضا ولّدت ذلك الشعور المتنامي "بوعي أخلاقي عالمي" (Bull 1984b: 12)، حيث بدأ هذا الشعور يحقّق رؤية المفكر كانط (Kant) التي تقول إن انتهاك حق في مكان ما من العالم يشعر به الآخرون في كل

مكان. أمّا ثقافة العولمة المتعلقة بحقوق الإنسان فتهدف إلى حماية هذه الحقوق والقيم الإنسانيّة في كل أرجاء الأرض. وهذه الثقافة إحدى صنائع عالم "ما بعد المحرقة" وهي تشكل جزءا لا يتجزأ من أفكار وممارسات الموظفين الحكوميين ووسائل الإعلام والمنظمات المحلية غير الحكومية على النطاق الدولي، إضافة إلى مجموعة عالمية من المنظمات الدولية التي تدعم الحق الإنساني، والتي يقوم على دعمها وتعزيزها جمهور له صفة عالمية تتخطّى الحدود الوطنية وملتزم بحقوق الإنسان والقيم الإنسانيّة (Minear and Weiss 1995; Jones 1995).

هذا المجتمع يعارض تسلط الدولة، ولكنه ليس بالضرورة معاديا للدولة بحدّ ذاتها. فالحكومات غالبا ما تخفق في القيام بدور الوكلاء المحليين عن الإنسانيّة المشتركة. ولكن أحد التحديات الكبرى التي تواجه من يرغبون بتعميق التضامن الأخلاقي العالمي هو تسخير قوّة الدولة في سبيل تحقيق الإنسانيّة العالمية. وعولمة ثقافة حقوق الإنسان سمة فريدة ومتتابعة في عملية عولمة السياسة الدولية أواخر الألفية الثانية. ويبرز وجودها اعترافا متزايدا بأنّ أسباب انتهاك حقوق الإنسان والأزمات الإنسانيّة أسباب عالمية تتطلّب حلولا على مستوى عالمي. ويعرّف التدخل غير القسري لأغراض إنسانيّة عادة من منظور أنشطة تقوم بها في حالات الأزمات الإنسانيّة المعقدة عناصر فاعلة من غير الدول ووسطاء من طرف ثالث، لكنه يجب أن يشمل استراتيجيات للتدخل ذات طابع عالمي، بهدف التصدي للأسباب الكامنة وراء المعاناة الإنسانيّة في ميدان السياسة الدولية.

أمّا كيف نشأت المعاناة الإنسانيّة في ميدان السياسة الدولية بالشكل الذي عهدناه أواخر القرن العشرين وما هي أسباب نشوئها؟ فهي أمور تتجاوز إطار الدراسة في هذا الفصل. ومع ذلك فلا بأس من النظر في الأسئلة التالية التي طرحها باريك، إذ يسأل عن السبب في "عدم الإقدام على التدخل الإنساني لرفع المعاناة والموت إلا عندما يكون سببهما انهيار الدولة أو إساءة استخدام سلطتها بطريقة مشينة؟" (Parekh 1997).

والجواب عن ذلك هو أنّ ما يثير القلق على أنّه معاناة إنسانيّة ما هو إلا حصيلة نزعات التحيّز الأيديولوجي لدى النّخبة من السياسيين والمتنورين من علماء الاقتصاد الدوليين. فالنخبة المهيمنة يهمها ممارسة التدخل الإنساني من منطلق حصره في نطاق معالجة الأزمات وليس من مبدأ تطوير توجهات سياسية واقتصادية عالمية تعالج الأسباب البنيوية الجوهرية الكامنة وراء الفقر وسوء التغذية. والفقر على مستوى العالم، ليس قدرا

طبيعيا لا مناص منه، بل هو حصيلة أعمال قام بها الأفراد والطبقات الاجتماعية وأدّت إلى قيام الرأسمالية العالمية. إنّ هذه البنى متأصلة بعمق كما أنّ من شأنها أن تشكل طبقات اجتماعية دنيا عالمية ومعزولة يجب أن يكون تغييرها هدف سياسة عولمية تحررية في نطاق التدخل الإنساني غير القسري.

النقاط الرئيسية

- يتميّز التدخل غير القسري لأغراض إنسانيّة بأنّه إجراءات لا تستخدم فيها قـوّة تمارسها الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الدولية غيـر الحكوميـة ضـمن المجتمع الإنساني العالمي.
- يشمل التدخل الإنساني غير القسري إجراءات معالجة الأزمات التي تقـوم بهـا المنظمات الإنسانيّة غير الحكومية، كما يشمل حلّ الصراعات بتـدخل طـرف ثالث من قبل الدول وعناصر فاعلة من غير الدول.
- إنّ النخبة المهيمنة من رجال السياسة والاقتصاد الغربيين تشجّع أسـلوب حـلّ الأزمات في مواجهة الحالات الإنسانيّة الطارئة والمعقدة والتي لا تتطرق إلـى معالجة الأسباب الكامنة وراء هذه الأزمات.
- ليست الأزمات الإنسانيّة في الصومال ورواندا سوى نزر يسـير مـن حـالات المعاناة الإنسانية. وما الموت البطيء للملايين بسبب الفقر وسـوء التغذيـة إلاّ قضايا ملحة تستصرخ التدخل الإنساني.

الخاتـــمة

تبقى قضية التدخل الإنساني من القضايا الأكثر مثارا للجدل في نهاية الحرب الباردة. فالواقعية ونظرية المجتمع الدولي التعددي تحاولان تفسير الحالات التي نوقشت في هذا الفصل على أنّها تأكيد لموقفيهما النظريين المختلفين. ويدّعي أصحاب النظرية الواقعية أنّهم قادرون على وصف "الحقائق" المتعلقة بفن الحكم وشرحها. ولكن المشكلة في هذا الادعاء بالموضوعية هي أنّه في حقيقته يعبر عن العقلية الواقعية التي أدّت إلى ممارسات ما زالت النظرية الواقعية تبحث عن تفسير لها.

وتثير الواقعية عددا من الاعتراضات الهامة على ممارسة التدخل الإنساني، ولكننا في هذا الفصل كنا نجادل بأنّ نظرية المجتمع الدولي التعددي ضرورية لفهم إحجام مجتمع الدول عن إضفاء الشرعية على التدخل الإنساني. إذ إنّ نظرية المجتمع الدولي التعددي تعزّز الممارسات المهيمنة لمجتمع الدول والتي لا تزال تخضع قضايا حقوق الإنسان لسيادة الدولة. لكن الأمر الحاسم هو أنّ هرميّة ارتباط النظام بالعدل ليست من الأمور الطبيعية أو الحتمية. فتبدل القيم والمعايير قد يؤدّي إلى نمو عواطف تضامنية جديدة من شأنها إيجاد نظام عالمي منصف.

إنّ الأفكار الواردة في هذا الفصل تميل إلى نظرية المجتمع الدولي التضامني، ولكن فكرة التضامنيّة هي صوت مخنوق في السياسة الدولية المعاصرة. فهي تعتمد على أداء الدول دور القيم على الإنسانيّة المشتركة. ولكن ما يستوحى من دراسة ممارسات الدول في تسعينيات القرن العشرين هو أنّ المجتمع المدني العالمي الناشئ، وليس الدول، هو العامل الرئيسي في دعم القيم الإنسانيّة ضمن إطار السياسة العالمية. فالعولمة تتقارب مع رؤية الفيلسوف كانط (Kant) المتعلقة بالترابط الأخلاقي. ولكن أعمال القتل الجماعي في رواندا تظهر بشكل بشع أنّ هذا النمو في "الوعي الأخلاقي العالمي" لم يترجم بعد إلى إجراءات تدعم المشروع التضامني الهادف إلى التدخل القسري لأغراض إنسانية.

إنّ الشعوب الغربية التي تعيش في الحيّز الآمن نسبيا من السياسة العالمية أصبحت تتحسس باطراد المعاناة الإنسانيّة للآخرين. ولكن هذا الشعور بالتعاطف الذي تغذيه وسائل الإعلام شعور اصطفائي في استجابته للمعاناة الإنسانية. فقد ضمن التسليط الإعلامي أن توجّه الحكومات طاقاتها الإنسانيّة للأزمات في كردستان والصومال والبوسنة، بينما هلك في الفترة نفسها الملايين في الحروب الأهلية الوحشية التي وقعت في أنجولا وليبيريا وأفغانستان.

يتغلغل وعي متنام ببروزالإنسانيّة المشتركة في المجتمع المدني العالمي الناشئ. ولكن كيف لهذا المجتمع أن يدعم القضايا الإنسانيّة بشكل أفضل؟ وهل التدخل الإنساني القسري أحيانا هو الأسلوب الوحيد الذي يرد به المجتمع العالمي المدني على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان؟ أو هل استخدام العنف للحدّ من العنف الأكثر ضراوة هو الاستراتيجية التي لا ينجم عنها إلا تصاعد حدّة العنف الدموي ممّا يلحق الضرر بالأهداف الإنسانية؟ ينبغي أن نحكم على كل حالة بمفردها حسب مزاياها، إلا أنّ حالة الصومال

تبين أنّ التدخل الذي يبدأ رافعا راية الإنسانيّة يمكن أن ينحدر ببساطة تامة إلى مستوى ممارسة "مجموعة من السياسات والنشاطات التي تتجاوز لقب الإنسانيّة أو حتّى تتعارض معه" (Roberts 1993: 448).

ومن المعضلات الأساسية الأخرى التي تواجه استراتيجية التدخل الإنساني القسري ما يتعلّق بما يدعى بعامل "التابوت". فهل الجمهور المحلي، وخاصة في الدول الغربية، على استعداد لأن يروا جنودهم يموتون في سبيل التدخل الإنساني؟ إنّ انسحاب الولايات المتّحدة من الصومال على إثر مقتل ثمانية عشر من جنودها يوضح أنّ المجتمعات المتحررة لن تكون على استعداد لتحمل أعباء التدخل الإنساني القسري الباهظ التكاليف. والواقع أنّ السمات اللافتة لكلّ أعمال التدخّل الإنساني التي أعقبت الحرب الباردة أنّه لم تكن هناك أي حكومة آثرت حتّى الآن أن تغامر بجنودها دفاعا عن حقوق الإنسان حين يكون حجم المجازفة كبيرا منذ البداية.

لقد قمنا في هذا الفصل بدراسة حجّة التدخل الإنساني غير القسري والذي قيل إنّه مظهر تقدّمي من مظاهر عولمة السياسة العالمية. إنّ العناصر الفاعلة في هذه المأساة ليست دولا على الأغلب. أمّا الوسائل المستخدمة فيها فهي وسائل سلمية دائما. إنّ هذا النوع من التدخل يرسم سلسلة طرفها الأول يتمثّل في معالجة الأزمات بينما يتمثّل طرفها الآخر في منع حدوث الأزمات، كما أنّه يربط موضوع التدخل الإنساني بمسائل أوسع مثل حلّ الأزمات والقيام بدور الوساطة من قبل طرف ثالث. أمّا المسألة التي لم يتم حلها هنا فتتعلّق بالسؤال التالي: ما هو حجم الدور المهم الذي يمكن للتدخل القسري أن يؤدّيه في الحفز إلى عمليات حلّ المنازعات في الأزمات الإنسانيّة المعقدة ودعم هذه العمليّات. وإذا مضينا أبعد من ذلك لوجدنا أنّ الأسلوب غير القسري للتدخل يفتح الباب أمام طرح المسألة المعيارية المتعلّقة بما يمكن اعتباره معاناة إنسانيّة في نهاية القرن العشرين.

إنّ "الاستغاثة" عند حدوث أعمال القتل الجماعي والتطهير العرقي والمجاعة تحظى باهتمام وسائل الإعلام وتستحق الحصول على غوث المصادر المحدودة للمجتمع الدولي المانح. والمفهوم الإنساني في هذا لا يستند إلى حقائق موضوعية، بل هو نتاج المعتقدات والقيم العالمية السائدة التي تميز دعوات "الاستغاثة الصارخة" بينما تستثني دعوات "الاستغاثة الصامتة" المتمثلة في الموت البطيء بسبب الفقر وسوء التغذية.

والسؤال الذي يطرح للمستقبل هو: لماذا لا يكون القضاء على الفقر وسوء التغذية في العالم كلّه موضوعا ملّحا بالنسبة للتدخل الإنساني مثل ما هو الحال عندما يقتل أناس على أيدي من يرتدون الزي العسكري ويحملون البنادق الرشاشة؟ فإذا كنّا نحن من صاغ القيم الإنسانية، فعلينا ألا نتركها كما هي عليه اليوم في مستقبلنا على هذا الكوكب.

الأسئلة

١. إلى أي مدى يعتبر استخدام القوّة السمة التي تميز التدخل الإنساني؟
٢. هل الدوافع أم النتائج هي أهم العوامل في تحديد الصفة الإنسانيّة للتدخل؟
٣. اكتب قائمة تبين الاعتراضات القائمة على التدخل الإنساني؟
٤. إلى أي مدى تقتنع بآراء معارضي التقييد المنادية بمنح التدخل الإنساني حقّا قانونيا؟
٥. هل ينبغي تفضيل اعتبارات النظام الدولي دوما على اعتبارات إنصاف الفرد في مجتمع الدول؟
٦. لماذا أخفق مجتمع الدول في الوصول إلى إجماع شامل حول المبادئ الأخلاقية التي ينبغي أن تدعم حق التدخل الإنساني؟
٧. هل يدعم التدخل غير الشرعي من قبل الدول في الحرب الباردة الحجج النظرية للمؤمنين بالواقعية أم لأصحاب نظرية المجتمع الدولي التعددي أم لكليهما؟
٨. هل سجّلت حالات تدخل إنساني بصدق منذ نهاية الحرب الباردة؟
٩. هل جرت ممارسة شرعية جديدة للتدخل الإنساني في نهاية الحرب الباردة؟
١٠. إلى أي مدى يكون التدخل العسكري أداة فعّالة لتعزيز القيم الإنسانية؟
١١. ما هي نقاط القوّة والضعف في استراتيجية التدخل الإنساني غير القسري؟
١٢. هل تتصهر المفاهيم السائدة في أواخر القرن العشرين عن القيم الإنسانية، مع النزعات الأيديولوجيّة المتحيّزة والأولويات الثقافية للدول الغربية المهيمنة؟

مراجع أخرى للقراءة

Ramsbotham, O.,و Woodhouse, T, *Humanitarian Intervention: A Reconceptualization* (Cambridge: Polity, 1996).

إنّه من أروع الكتب، إذ يقدّم أوسع تحليل للمفاهيم التي يطرحها التدخل لأغراض إنسانية، كما أنه يقدم طرحا قويا داعما توسيع نطاق التدخل الإنساني ليشمل الطرق غير القسرية للتدخل. كما أنه يحتوي على دراسة ميدانية جيدة عن البوسنة والصومال.

Minear, L., وWeiss, T. G., Mercy Under Fire: War and the Global Humanitarian Community (Boulder, Col.: Westview Press, 1995).

طرح ممتاز للمبادئ الإنسانيّة السائدة في المجتمع الإنساني العالمي المعاصر وفاعليته العملياتية في المنازعات الإنسانيّة خلال فترة ما بعد الحرب الباردة.

Damrosch, L. F. (ed.), *Enforcing Restraint: Collective Intervention in Internal Conflicts* (New York: Council on Foreign Relations, 1993).

يحتوي هذا الكتاب على بعض الأبحاث النظرية الجيّدة للغاية في قانونية وشرعية التدخل الإنساني، ودراسة ميدانية ممتازة عن يوغسلافيا السابقة، وكردستان والصومال وليبيريا وهاييتي.

Harris, J. (ed.), *The Politics of Humanitarian Intervention* (London: Pinter, 1995).

كتاب جيد جدّا لدراسة دور المجتمع الإنساني العالمي في الاستجابة حيال الأزمات الإنسانيّة المعقدة، وفيه دراسات ميدانية جيدة عن حالتي كردستان والصومال.

٢١

الإقليمية والتكامل

Regionalism and Integration

فيونا بتلر

(Fiona Butler)

دليل القارئ

لقد كان تعريف الإقليميّة والتكامل وشرحهما النظري سمة ثابتة في دراسة العلاقات الدولية. فقد أثار تطور التجمعات الإقليميّة المتماسكة والمتكاملة نسبيا اهتمام بعض الكتاب الذين ركّزوا على المحافظة على النظام والاستقرار العالميين. يستعرض هذا الفصل بشكل موجز بعض تجارب الإقليميّة والتكامل في أقاليم مختلفة من العالم ويخلص إلى أنّه في حين أنّ هذه الأمثلة تخدم أغراضا سياسية واقتصادية مختلفة، فإنّ التكامل الإقليمي، في اقتصاد معولم يتخطّى الحدود القوميّة، قد يقدّم الإطار الوحيد القابل للاستمرار من أجل المحافظة على أشكال الحكم والمجتمعات "القومية".

يبدأ هذا الفصل باستعراض كيفية تعريف واستعمال مفاهيم الإقليميّة والتكامل في دراسة العلاقات الدولية. ثمّ ينتقل إلى دراسة أمثلة معاصرة للتعاون والتكامل الإقليميين. فثمّة نطاق متنوع من العوامل التاريخية والثقافية والسياسية التي تؤثّر في نوع الإقليميّة وهياكلها، وذلك يعتمد على الإقليم العالمي الذي يكون قيد الدراسة. لقد سيطرت التجربة الأوروبية الغربية في التكامل الإقليمي منذ ١٩٤٥ إلا أننا يجب ألا ننقل شروحات التكامل الأوروبي إلى أقاليم عالمية أخرى. ويخلص الفصل إلى أنّ الإقليميّة والتكامل، في النظام المعولم لما بعد الحرب الباردة، قد يشكلان آليات هامة في النظام العالمي.

تعريف الإقليميّة والتكامل

Defining Regionalism and Integration

في ستينيات القرن العشرين وعشية ما بدا أنّه حماسة واسعة النطاق لتطوير تجمعات وآليات إقليمية لتعزيز التكامل الاقتصادي، وصفت الأقاليم في السياسة الدولية بأنّها "عدد محدود من الدول التي تربط بينها علاقات جغرافية وقدر معين من الترابط المتبادل"، ويمكن تمييزها حسب مستوى ونطاق التبادل والتنظيمات الرسمية والترابط السياسي (Nye 1962: vii). وقد نوّه ناي (Nye) بأنّ عمليات الإقليميّة والتكامل عبر كثير من مناطق الكرة الأرضية لقيت عونا من جرّاء ازدياد عدد المستعمرات السابقة حديثة الاستقلال؛ ومن جرّاء انخفاض معين من درجة التوتر في علاقات القوى العظمى؛ ومن جرّاء ازدياد الإدراك بأنّ الترابط الاقتصادي والنظام التجاري متعدد الأطراف

المفتوح قد تسبب في مآزقها؛ ومن جرّاء التقارب الناجح للبلدان الأوروبية الغربية الرئيسية عبر آليات التكامل الاقتصادي.

فتعزيز الإقليميّة لا يحتاج فقط إلى التقارب الجغرافي وازدياد الترابط الاقتصادي. فثمّة عوامل أخرى لا تقل أهمية في دعم التطوير المحتمل لعمليات حلّ المشاكل الإقليمية. فالتجارب التاريخية، وتوزّع القوّة والثروة ضمن وخارج التجمع، والتقاليد الثقافية والاجتماعية والاثنية، والأفضليات الأيديولوجيّة أو السياسيّة يمكن أن تكون لها أهمية مركزيّة لفهم السبب والكيفية اللذين يجعلان الفاعلين يدركون أنّ الحلول الإقليميّة مستصوبة.

على أنّ تعريف مفهوم الإقليميّة قد يكون شيئا منليثيا (monlithic). ويقترح أحد الكتاب أن نقسمه إلى أنواع محددة أو ملموسة (Hurrell, 1995). ومن خلال ذلك نكون أكثر قدرة على تحديد تنويعات هامة للإقليمية. ويمكن شرح التنويعات وفقا لمستوى نمو الترابط الاجتماعي – الاقتصادي، مثلا؛ مقدار ثبات القيم والتقاليد الثقافية؛ ومدى السعي للتوصل إلى تدابير مؤسسية رسمية ومدى ما يظهره تجمع إقليمي من هوية متماسكة ووجود خارجي. قد تكون الحكومات والدول أطرافا فاعلة أساسية في بعض التجمعات الإقليمية، في حين أنّ المصالح المشتركة والاقتصادية قد تكون أطرافا فاعلة أكثر أهمية في تجمعات أخرى. قد تكون التجمعات مهتمة بالدرجة الأولى بتحقيق أقصى قدر من الرفاه والمكاسب الاقتصادية من التجارة والاستثمار ضمن الإقليم، في حين أنّ تجمعات أخرى قد تكون أكثر اهتماما بالدفاع والأمن، أو بحماية التقاليد الاجتماعية والثقافية.

تتضمّن هذه الأنواع من الإقليميّة ما يلي:

- الإقليمية: عملية تتضمّن نمو الارتباطات والعمليات المشتقة من النشاط الاقتصادي ولكن تتضمّن أيضا عملية الربط الاجتماعي والسياسي بين المكوّنات.
- الوعي والهوية الإقليميين: حيث يقود مزيج من التقاليد التاريخية والثقافية والاجتماعية إلى "إدراك مشترك" للانتماء لجماعة معينة.
- التعاون الإقليمي بين الدول: قد ترعى الدول أو الحكومات الاتفاقيات وتقوم بالتنسيق بينها بغية إدارة مشاكل مشتركة و"حماية وتعزيز دور الدولة وسلطة الحكومة".

- التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي ترعاه الدولة: هو في كثير من الأحيان أكثر أشكال الإقليميّة شيوعا، فالحكومات والمصالح التجارية تسعى لتحقيق التكامل الاقتصادي (وقد يختلف ذلك من حيث العمق أو النطاق القطاعي) بغية تعزيز تحرير التجارة والنمو الاقتصادي.
- التماسك الإقليمي: بموجبه "قد يؤدّي الجمع بين هذه العمليات الأربع الأولى إلى ظهور وحدة إقليمية متماسكة وموحدة". وقد يكون لمثل هذا التجمع شديد التماسك سياسيا أثر حاسم على بيئته الداخلية وعلى السياسة العالمية، على حدّ سواء.
- (استنادا إلى Hurrell 1995: 334 - 8).

إنّ تعريف مفهوم التكامل أكثر صعوبة. فقد يفهم التكامل على أنّه حالة أو عملية، على أنّه وصف لنظام وعناصره الموجودين مسبقا؛ أو على أنّه شرح للكيفية التي يتم بها تعزيز نظام سياسي وتطويره باتجاه معين. وقد تبيّن أنّ التعاريف والتوقعات المحيطة بالتكامل الاقتصادي السياسي الدولي تنطوي على مشاكل في الشرح والمعنى المشترك (انظر الحقل ٢١ – ١ لبيان ذلك).

إنّ التعريف المفيد يرى التكامل بأنّه "إيجاد واستبقاء أنماط كثيفة ومتنوعة للتفاعل بين وحدات مستقلة سابقا. وقد تكون هذه الأنماط اقتصادية جزئيا في طابعها، واجتماعية جزئيا، وسياسية جزئيا: إنّ جميع تعاريف التكامل السياسي تفترض ضمنيا وجود مستويات عالية مصاحبة من التكامل الاقتصادي والاجتماعي (Wallace 1990: 9). وهذا التعريف مفيد من أجل فهم التكامل من منطلق قرارات سياسيّة واعيّة، رسمية أو تدفقات اقتصادية اجتماعية وثقافية غير رسمية.

الحقل ٢١ – ١ المقاربات المفاهيمية للتكامل
تؤكّد المدرسة التعددية في نظرية العلاقات الدولية على فاعلين متنوعين، وليس مجرد دول الأمة، ينخرطون في النشاط السياسي. وضمن هذا التقليد، فقد جادل كارل دويتش (Karl Deutsch) بأنّ أنماط الاتصالات والتبادل ("التعامل") بين فاعلين مختلفين قد يعزّز روابط (تكامل) الجماعة السياسيّة التي تتخطّى الحدود القومية، وتؤدّي إلى تكوين "جماعة أمنية" على أساس توقعات السلوك التعاوني السلمي. وضمن هذا التقليد أيضا، طور ايرنست هاس (Ernst Haas) تحليلا وظيفيا جديدا بغية التنبؤ بأنّ من شأن

أوروبا فيدرالية أن تظهر من جرّاء وصول النقل المتدرج للسيادة و"الولاءات السياسية"، من قبل النخب السياسيّة والتجارية، إلى مجالات قضايا مختلفة.

أمّا المدرسة الواقعية، من جهة أخرى، فإنّها تشدد على الظروف البنيوية بوصفها العامل التفسيري. وترى المقاربات الحكومية الدولية (يشار إليها أيضا بأنّها "ديغولية"، من جرّاء تأثير رئيس فرنسا ديغول في السياسة الأوروبية) والمنطلقات الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، أنّ التكامل ينشأ من تفاعلات الدول ومصالحها واستراتيجياتها المتعلقة بالمساومة أو المفاوضات. هذه المقاربات تنظر إلى عمليات التكامل من منظور نفعي، أو بعبارة أخرى من حيث كيفية استخدام الأوضاع الهيكلية للقوة والسلطة المستندة إلى وحدات إقليمية ذات سيادة لتعزيز مركز هذه الوحدات وقدراتها بعضها بالنسبة لبعض.

قد يكون التعامل ضمن الأقاليم العالمية عملية معقّدة متعددة الطبقات وتتضمّن مختلف أنواع الفاعلين، الذين يعملون عبر وبين مختلف مجالات النشاط البشري، استنادا إلى ديناميات مختلفة. ويمكن بالطبع للتكامل بوصفه عملية واعية رسمية مصممة لتعميق العلاقات المتبادلة وعمليات التبادل بين مجموعة البلدان، يمكن له أن يأخذ أشكالا مختلفة. فكثيرا ما ينطوي التكامل الاقتصادي على اتحادات جمركية (إلغاء الرسوم الجمركية عن البضائع التي يتم الاتجار بها بين البلدان) وعلى ترتيبات تجارة حرة (إلغاء تعريفات الرسوم الجمركية وقيود أخرى عن بضائع معينة) أو أسواق مشتركة (تحرير جميع الأنشطة الاقتصادية وإيجاد قواعد وأنظمة عامة أو مشتركة لتحل مكان القوانين الوطنية المختلفة). ويمكن للتكامل السياسي أن ينطوي لا على مجرد إيجاد آليات مؤسسية وإجراءات صنع القرارات فحسب، بل أيضا على تطوير قيم وتوقعات مشتركة وحل سلمي للمنازعات وتماسك اجتماعي – سياسي.

لقد أظهر علم العلاقات الدولية استمرارية لتقييم آثار الإقليميّة على السلام والاستقرار والنظام. وتكمن دراسة الإقليميّة والتكامل في المشاكل المتعلقة بالكيفية التي يمكن بها تفادي الصراع وكيفية المحافظة على التعاون والاستقرار. وقد شددت النظريات التقليدية المتعلقة بميزان القوى والتحالف على المحافظة على النظام والأمن من خلال إقامة تحالفات دفاعية (إقليمية) ومن خلال "موازنة" القدرات العسكريّة بالنسبة للآخرين.

وخلال فترة ما بين الحربين في هذا القرن، اعتبر الأمن الجماعي العالمي والتنظيم الدولي الوظيفي بديلين مستصوبين لإقليمية "تآلف القوى العظمى" الميالة للقتال.

وقد أدّت السياسة الدولية بعد ١٩٤٥، التي كانت تسيطر عليها المنافسة ثنائية الأقطاب، أدّت إلى الانحياز الإقليمي لمعسكر أو لآخر. وتمثّل استثناء هام بحركة عدم الانحياز التي ظهرت في خمسينيات القرن العشرين خصيصا لتجنب علاقات التبعية للقوى العظمى. وقد لقي التعاون والتكامل الأوروبيان الناجحان مساندة قوية من جرّاء الالتزام الأمريكي بالمساعدة المالية والدفاعية، في حين تمّ تشجيع أوروبا الشرقية والوسطى بالقوّة على الانضمام إلى الكتلة السوفييتية.

تتميّز السياسة العالمية في فترة ما بعد ١٩٨٩ بالمرونة وبتعدد الأقطاب. إنّ الاتجاه السائد في نظرية العلاقات الدولية يهتم إلى حدّ بعيد بالكيفية التي يمكن أو لا يمكن بها للجماعات الإقليميّة التعاونية ذات الطابع المؤسسي أن تكون عنصرا أساسيا في المحافظة على نظام دولي سلمي متعدد الأقطاب. وكثيرا ما يفسّر تطور التعاون والهياكل التعاونية الإقليميّة كعملية نفعية تحركها الدول وتمكن الدول من التوفيق بين متطلبات متنافسة في وجه التحديات السياسيّة والاقتصادية العالمية.

إنّ المناظرة الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية منقسمة بشأن ما إذا كان التعاون أو التجمعات الإقليميّة أدوات فعّالة وموثوقة للمحافظة على النظام والسلام. وتشجعنا هذه المناظرة وهي مجال في الاتجاه السائد لنظرية العلاقات الدولية على التفكير بشأن الخصائص الهامة للتعاون مثل المعاملة بالمثل (توقع سلوك ينطوي على الاعتبار المتبادل)؛ توزيع المكاسب الناجمة عن التعاون وللحيلولة دون سلوك المنافسة لتحقيق المنافع الذاتية أو تقليصه بين أعضاء الترتيب التعاوني؛ وعمليات "التعلم" التي تبعث، مع الوقت، على الثقة والعلاقات الوثيقة بين الأعضاء؛ ومدى ما يستطيع ذلك التدبير، المدعوم بدرجة عالية من عملية إسباغ الطابع المؤسسي، فيه أن يقوم بإجراء ذاتي أو مستقل إزاء أعضائه.

ترى دراسة الاقتصاد السياسي الدولي في التغير الاقتصادي والتكنولوجي العنصر الحافز إلى التغير السياسي العالمي. من هذا المنظور، يمكن اعتبار تكامل الأنشطة "الوطنية" الاقتصادية والشاملة بوصفها استراتيجيات تكيف في اقتصاد عالمي مضطرب وعالي المرونة. وفي غضون ذلك يظل جزء كبير من علم العلاقات الدولية متأصلا في

مفاهيم القوّة السيادية الإقليمية. وهذا قد ينطوي على مشاكل، لأنّ منطق وجهاز كيان الدولة لا يؤديان إلى التكامل الاقتصادي أو السياسي اللذين يتخطيان الحدود القومية؛ لكن نتائج الفوردية الجديدة (Neo - Fordism) قد أجبرت الكثير من الدول على استكشاف مختلف أنواع الاستراتيجيات التعاونية (Knox and Agenew 1994: 385).

تستخدم عبارة "الفوردية الجديدة" لاقتناص العلاقة المتغيرة بين استثمار رأس المال وعمليات الإنتاج والقوى العاملة وإبعادها عن الاعتماد التقليدي على مصانع وخطوط الانتاج الكبيرة التي تحدث عنها هنري فورد في وقت سابق في هذا القرن. فهذه التغيرات تقترن بأنماط اقتصادية أو ثقافية عالمية مسيطرة وتتصل أيضا بديناميات وهويات ذات توجه إقليمي.

النقاط الرئيسية

- الشروط الأساسية لنشوء الإقليميّة والتكامل – القرب الجغرافي ودرجة من الترابط الاقتصادي – ينبغي أن يضاف إليها تحليل العوامل التاريخية والسياسية والثقافية الهامة إذا كنا نريد أن نفهم سبب وكيفية نشوء الإقليمية.
- ينجم عن تفاعل هذه العوامل أنواع مختلفة من الإقليمية. فيمكن لعدد من الاستراتيجيات الرسمية والعمليات غير الرسمية أن تندمج (تتكامل) بنجاح مع أنشطة ضمن إقليم ما وبالتالي أن تحدد اختلافات هامة بين التجمعات الإقليمية.
- تتميّز دراسة السياسة الدوليّة بعدد من المقاربات النظرية المختلفة، التي يعد بعضها ذا أهمية في إيضاح ما نعني بدراسة ظهور الهويات والممارسات الإقليميّة وكيفية دراستها. وقد جرى في السنوات قريبة العهد تفسير تغييرات عالمية عميقة وسريعة في الإنتاج الاقتصادي والإنتاج ورأس المال والثقافة والسياسة بطرق مختلفة من قبل جماعات إقليمية مختلفة. وقد بدأت نظرية العلاقات الدولية تتكيف مع ذلك.

الإقليمية في السياسة العالمية Regionalism in World Politics

لقد أصبح نشوء الكتل والتجمعات الإقليميّة سمة متعاظمة على نحو ثابت للسياسة العالمية بعد ١٩٤٥. وقد فسر منظرو العلاقات الدولية تلك التطورات من منطلق إقامة

التوازن مع قوّة مهيمنة أو "عظمى"؛ تحمي الدول الصغيرة أو الضعيفة ضد جار كبير وقوي؛ وتحافظ على علاقات سياسية سلمية وتعاونية وهياكل الثروة. ولمناقشة هذه القضايا نتحول الآن إلى عدد من أمثلة الإقليميّة في السياسة العالمية، تنطوي على الأمريكتين وجنوب شرقي آسيا وأوروبا.

أمريكا اللاتينية والوسطى والشمالية Latin, Central, and North America

لقد كانت عوامل المساحة الجغرافية الواسعة ومستويات التطور والاستراتيجيات المختلفة للبلدان ووجود صراع سياسي وعسكري عوامل ذات أهمية في تشكيل التعاون والتكامل الإقليميين. ويستفيد التلاحم الاقتصادي على نطاق الإقليم بالفعل من تسهيلات الاقراض التي يقدمها بنك التنمية بين الأمريكتين ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية المعروفة سابقا باسم "لافتا" (LAFTA) منذ أوائل الثمانينيات. وقد دأبت بلدان في أمريكا اللاتينية بشكل ثابت على السعي لتحقيق أشكال من التكامل الاقتصادي الإقليمي، مثلما فعلت دول أمريكا الوسطى ودول البحر الكاريبي. وشكّلت كندا والولايات المتّحدة والمكسيك في ١٩٩٤ رابطة التجارة الحرّة لأمريكا الشمالية (NAFTA).

وقد وجدت بلدان عديدة من أمريكا اللاتينية، بشكل خاص بحلول خمسينيات القرن العشرين، في التطور الاقتصادي القضية الأساسية لبقائها السياسي وازدهارها الاجتماعي. ولم يكن الاقتصاد الدولي بعد ١٩٤٥ الذي سيطرت عليه التجارة الحرّة والأسواق الحرّة ومؤسّسات بريتون وودز (Bretton Woods) التي تدعمها قوّة الولايات المتّحدة الاقتصادية والسياسية، لم يكن يبشر بالخير بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية. فقد كانت تخشى من أنّه في اقتصاد دولي يدفعه الإنتاج الجملي والاستهلاك فإنّ البلدان الصغيرة غير الصناعية والتي تعتمد على الاستيراد ستبقى دولا هامشية من الناحية الاقتصادية والسياسية.

وأصبحت مخطّطات التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي تدعمه السياسات المحلية المتعلقة بإحلال الواردات، أصبحت ذات أهمية حيوية لبقاء وعمل أمريكا اللاتينية. وكانت السياسة الاقتصادية التي تتميّز بإحلال الواردات مصمّمة "لحماية الصناعات الوليدة لدى أمّة من الأمم بحيث يتم تطوير وتنويع البنية الصناعية الإجمالية وتقليص الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية ورأس المال الأجنبي" (Dicken 1992: 177).

وكان نمو السكان والتوترات الاجتماعية الناجمة عن توزيع غير عادل للثروة و"طاقة الاستيراد" المحدودة لأسواق أمريكا اللاتينية عوامل أساسية في قرارات النخب السياسيّة باستحداث مخططات للتكامل الاقتصادي الإقليمي.

وقد تعزّز الدعم لمزيد من الإقليميّة بتشجيع من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التابعة للأمم المتّحدة في خمسينيات القرن العشرين يحدوها إلى حدّ كبير المخاوف السياسيّة للتهميش الاقتصادي. ومع ذلك فقد كان عامل أساسي يؤثّر في هذه الحسابات يكمن في السيطرة (أو الهيمنة) الاقتصادية والنفوذ السياسي للولايات المتّحدة المجاورة.

تمّ تأسيس السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (CACM) في ١٩٦٠. وقد أدخل هذا الترتيب الذي شمل السلفادور، غواتيمالا، هوندوراس، نيكاراغوا وكوستاريكا عناصر تنظيم وتنسيق للسياسة بغية تعزيز التجارة داخل الإقليم. وقد تضمّنت هذه العناصر اتحادا جمركيا وبنكا مركزيا للمساعدة على تمويل النمو ضمن المجموعة، وتعرفة خارجية مشتركة تطبق على الواردات التي تدخل السوق المشتركة. وفي الستينيات برهنت السوق المشتركة لأمريكا الوسطى على أنها آلية ناجحة بين أعضائها. غير أنّه أدّت التواترات المتنامية ثمّ الصراع بين السلفادور وهوندوراس إلى انسحاب هوندوراس من السوق المشتركة.

وفي السبعينيات والثمانينيات أدّى الصراع المتزايد وعدم الاستقرار السياسي – المتمثل بثورة الساندينيستا وحرب "الكونترا" في نيكاراغوا وتورط الولايات المتّحدة المتزايد في المنطقة – كل ذلك أدّى إلى إعاقة المزيد من التكامل السياسي والاقتصادي. غير أنّه منذ أواخر الثمانينيات عملت المبادرات السياسيّة من جانب مجموعة الكونتادورا لإنهاء الصراع في نيكاراغوا، على تغذية مقاربة جديدة لإعادة إعمار المنطقة؛ وفي ١٩٩١ قام أعضاء السوق المشتركة لأمريكا الوسطى بتجديد هذا الإطار ووسعوا تدابير التجارة الحرّة لتشمل المكسيك. ويظلّ أعضاء تلك السوق حريصين على تطوير روابط وثيقة، إن لم يكن على الاندماج، مع السوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي (CARICOM).

تتميّز أمريكا الجنوبية بعدد من مشاريع التكامل والتعاون الإقليميّة بين البلدان النامية الأكثر غنى. فعلى سبيل المثال، "نجد أنّ المجموعة الاندية قد تأسّست من قبل أعضاء "لافتا" الذين كانوا غير راضين عن مسيرة التكامل من دون أن يكونوا راغبين في

الانسحاب من "لافتا"... [و] استهدفت استيعاب مختلف مستويات تطور اقتصاداتها" (Pope Atkins 1995: 185). وقد بذلت المجموعة الاندية (التي تشمل بوليفيا، كولومبيا، اكوادور، بيرو، وفنزويلا) جهودا كبيرة ابتداء من الستينيات لاستحداث اتحاد اقتصادي، عبر التجارة الليبرالية والحرة وإيجاد برامج إنمائية استثمارية وصناعية. وقد كانت المساعدة الإضافية وتمديد الجداول الزمنيّة التي ترمي إلى إزالة القيود التجارية مصممة لتعويض الأعضاء الأضعف. وقد اهتم أعضاء المجموعة الاندية أيضا باستخدام هذه الترتيبات بغية استمرار مراقبة التغلغل المتزايد من جانب الشركات والاستثمارات الأجنبية. ولكن رغم هذه المقاربة الطموحة والدينامية من جانب تلك البلدان فقد كان التقدّم الذي تمّ إحرازه مرقّعا، وكان سج المجموعة مختلطا بوجه الإجمال. فقد تضافرت الصعوبات السياسيّة المقترنة بفلسفات حكومية مختلفة ومنازعات إقليمية ونقاط ضعف في البنى التحتية، هذه كلها تضافرت لإضعاف التقدم الذي تمّ إحرازه. ورغم ذلك فقد ظلّ أعضاء المجموعة الاندية يؤكدون في أوائل التسعينيات على التزامهم بالتكامل والاتحاد الاقتصادي الإقليمي.

ويتجلّى تطور أقرب عهدا في تأسيس "ميركوسور" (السوق المشتركة للجنوب، أو المخروط الجنوبي). ولقد كانت المبادرة السياسيّة البرازيلية والأرجنتينية ذات أهمية حاسمة لهذا التجمع الذي يشمل باراغواي وأورغواي. وبالنظر للأهمية الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية للبرازيل والأرجنتين فلا عجب أنّ هذين البلدين قد سعيا لا لمجرد تعزيز التعاون الاقتصادي وإقامة سوق مشتركة، بل إنّهما أدخلا أيضا عناصر تعاون سياسي.

وقد سعت جميع هذه البلدان في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى إعادة تنشيط التجمعات السابقة وتطوير أشكال جديدة من التعاون والتكامل الرسميين، والقيام في بعض الأحيان بدعم اهتماماتها الأمنية الاقتصادية والسياسية من خلال مبادرات ثنائية كما حصل، مثلا في التنسيق المكسيكي الكولومبي والفنزويلي (في مجموعة الـــ ٣) لسياسات الطاقة. وقد كوّنت الاستراتيجيات الاقتصادية المختلفة – من التنمية الاقتصادية التي تعززها الدولة وإحلال الواردات وإعادة جدولة الديون وسياسات التجارة الليبرالية ذات التوجّه الإقليمي والتكيف البنيوي – شكّلت المظهر المتنوع للتكامل ونجاحاته الإقليمية. إنّ استمرار التجمعات التعاونية والمؤسّسات الإقليميّة لإدارة المشاكل الاجتماعية والسياسية

المشتركة أمر له أهميته، إذ إنّ "العودة إلى المنطقة" وإحياء اهتمام أمريكا اللاتينية بالتعاون في نصف الكرة قد عكسا الغياب النسبي الظاهر للسياسة الخارجية وبدائل السياسة الاقتصادية الخارجية (Hurrell 1994: 170).

إنّ القلق، أو الخوف، من التهميش السياسي والاقتصادي في منطقة تسيطر عليها قوّة الولايات المتّحدة السياسيّة والانخراط الاستراتيجي الخفي، هو ما يفسّر الكثير من النشاط الإقليمي في أمريكا الوسطى واللاتينية. وهذه المخاوف ليست جديدة. فقد عمل سيمون بوليفار (Simon Bolivar) الثوري "المحرّر" في القرن التاسع عشر، بشكل نشط لتوحيد أمريكا اللاتينية، في حين أنّ الكثيرين من المفكّرين والنشيطين الآخرين قاموا لاحقا بترويج فكرة "عموم – أمريكا"("Pan-Americanism") وهوية ثقافية لاتينية مشتركة والقومية وتعزيز حقوق وهوية الشعوب الأمريكية الأولى (Calvert 1994).

وفي أوائل فترة ما بعد ١٩٤٥، استبدلت الولايات المتّحدة ودول أمريكا اللاتينية الاتفاقات السابقة بـــ "معاهدة المساعدة المتبادلة بين الدول الأمريكية" (حلف ريو) وهي ترتيب أمني جماعي. وبحلول ١٩٤٨، حلّت "منظمة الدول الأمريكية" (OAS) محلّ اتحاد عموم أمريكا وعزّزت التدابير الأمنية لحلف ريو. ومع الزمن اتسعت عضويتها لتشمل بلدان أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية – باستثناء كوبا، المعلقة عضويتها، من الناحية الشكلية. ولقد واجهت منظمة الدول الأمريكية وإطارها المؤسسي صراعات سياسية متواصلة، اتسمت بالعنف في كثير من الأحيان، بما في ذلك الانتهاكات الحدودية والمنازعات حول تطبيق عمليات الحظر وتدخل الولايات المتّحدة الخفي وواسع النطاق ومنازعات المخدرات – والمنازعات السياسية. وقد اختلف الأعضاء فيما بينهم حول انخراط الولايات المتّحدة ومبادراتها.

وكثيرا ما صوّرت منظمة الدول الأمريكية بأنها وكالة تحتضر وتخدم مصالح السياسة الخارجية للولايات المتّحدة، وكثيرا ما ظهرت غير قادرة أو غير راغبة في إدارة عملية إشاعة الديمقراطية وحقوق الإنسان والضغوط الأيكولوجية والإنمائية. وكما لاحظ أحد الكتّاب، "لقد تعزّزت وحدة أمريكا اللاتينية [عبر منظمة الدول الأمريكية] من جهة من خلال متلازمة الجذب – النبذ بين دول أمريكا اللاتينية والولايات المتّحدة، ومن جهة أخرى من جرّاء المحاولات الصريحة من قبل الولايات المتّحدة لتوحيد المنطقة تحت قيادتها" (Pope Atkins 1995: 200).

لقد جرى داخل إطار منظمة الدول الأمريكية عدد من التطورات السياسيّة والدبلوماسية الهامة، ومن أبرزها معاهدة تلاتيلولكو (Tlatelolco Treaty)، التي روّجت لها بقوة البرازيل وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية وبلغت ذروتها في جعل الإقليم منطقة خالية من (الأسلحة) النوويّة وضمان عدم انتشار الأسلحة النوويّة في تلك المنطقة. وقد يبدو ذلك مساهمة رئيسية في تحقيق الأمن الإقليمي والعالمي، على السواء، لكنه لم يحل دون قيام البرازيل والأرجنتين بتطوير تكنولوجيا نووية وقدرة نووية محتملة. وتتمثّل تطورات سياسية هامة أخرى في تأسيس جماعتي **ريو** و**كونتادورا** في الثمانينيات. وقد قامت مجموعة كونتادورا (المكسيك، فنزويلا، كولومبيا وبناما) بمبادرات رئيسية لحل الصراعات الدموية والمتطاولة في أمريكا الوسطى. وقد دعمت هذه الجهود مجموعة ريو التي تشمل الأرجنتين والبرازيل وبيرو وأورغواي، وقامت المجموعتان معا بتوسعة النقاش السياسي والمدخلات السياسيّة لتشمل المسائل الإقليميّة والتي تتجاوز الإقليمية.

لقد وجّهت بعض بلدان أمريكا اللاتينية، لا سيّما تشيلي، اهتمامها، على نحو متزايد، إلى آثار اتفاقية التجارة الحرّة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، التي أبرمت في ١٩٩٣ بين كندا والولايات المتّحدة والمكسيك. وترمي تلك الاتفاقية إلى إلغاء التعريفات الجمركية وغيرها من أشكال عوائق التجارة والاستثمار خلال فترة خمس عشرة سنة. وتكمن أصول تلك الاتفاقية في الاتفاقية التجارية السابقة بين كندا والولايات المتّحدة (١٩٨٨)، و ذلك تطور مرتبط بالسياسات التجارية الاستراتيجية المتبرعمة والصراعات التجارية في الاقتصاد العالمي. وقد تضمّنت اتفاقية كندا والولايات المتّحدة إلغاء التعرفات الثنائية بما فيها تلك التي تطبق على المنتجات الزراعية، وإزالة القيود الكمية عن الواردات (مثل الكوتات (الحصص))، وانسجام المقاييس الفنية التي تطبق على المنتجات وخفض الكثير من القيود على التجارة في مجال الطاقة والسيارات وتحرير سياسة المشتريات الحكومية الفيدرالية، ومعاملة "الدولة الأولى بالرعاية" للاستثمار وتقديم الخدمات (باستثناء الأعمال البنكية). وقبل توسع هذه الاتفاقية لتشمل المكسيك، كانت الولايات المتّحدة قد قامت بتدابير ثنائية تتعلّق بالتجارة الحرّة مع عدد من البلدان في المنطقة، أولا عبر مبادرة الحوض الكاريبي ثمّ مع المكسيك ومجموعة مركوسور (Mercosur).

النقاط الرئيسية

- لقد دأبت بلدان أمريكا اللاتينية والوسطى على السعي لاتباع استراتيجيات بديلة تتعلّق بالتنمية الاقتصادية والتكيف مع جارتها القوية المتمثلة بالولايات المتّحدة. وقد كانت هذه الأنشطة مدفوعة بالدرجة الأولى بتعابير الاختلاف الأيديولوجي والاقتصادي والثقافي.
- وفي التسعينيات أصبحت المنطقة تتميّز بانتشار التجمعات الاقتصادية والسياسية التي تعكس نقاط القوّة الاقتصادية والاستراتيجيات، لا سيّما تلك المتعلقة بالبلدان المصنعة بوتيرة سريعة، وكذلك الاهتمامات السياسيّة والأمنية.
- تظلّ التغييرات البنيوية التي تواجه أمريكا اللاتينية واسعة النطاق. فهذه البلدان ما فتئت تواجه استنزاف ونهب الموارد البيئية والانخلاع الاجتماعي والفقر والاتجار في المخدرات المحرمة وأعباء ديون كبيرة موروثة من الثمانينيات.
- سيكون أثر واحتمال توسع اتفاقية NAFTA قضية هامة في أقلمة أمريكا اللاتينية. وكما بين أحد الكتاب "**لقد هبطت مشاركة أمريكا اللاتينية في الصادرات العالمية بنسبة الثلثين منذ ١٩٥٠. وتكمن جاذبية خيار التجارة الإقليميّة في قدرته الكامنة على تحديد وتنظيم استراتيجية اقتصادية جديدة يمكنها عكس ذلك** التاريخ المؤسف" (Fishlow 1994: 72).

جنوب شرقي آسيا South East Asia

لقد كان للتعاون السياسي والاقتصادي الذي أتاحته **رابطة دول جنوب شرقي** (ASEAN) منذ استهلالها في ١٩٦٧ قيمة لا تقدر بثمن. وقد شهدت أوائل التسعينيات تحركات جديدة نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي في المنطقة، وذلك بالاتفاق في ١٩٩٢ على استحداث منطقة تجارة حرة لرابطة دول جنوب شرقي آسيا، وتطوير التعاون الاقتصادي في آسيا – حوض المحيط الهادئ (APEC)، بوصفه منبرا أوسع يتضمّن أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتّحدة، وذلك سعيا وراء تحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة، لا سيّما بشأن الاتفاق العام للتعرفة والتجارة (الغات).

تمّ تأسيس رابطة دول جنوب شرقي آسيا في ١٩٦٧ وتضمنت اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة وتايلند، ومنذ ١٩٨٤، بروناي. وكما أبدى مساهم سابق في تلك المفاوضات، كانت لعملية إزالة الاستعمار والمنافسة في أثناء الحرب الباردة أثر بالغ في تسهيل ظهور المصالح المشتركة، كيما يكون للدول "الزبونة" كلمة وتكون فعّالة (Khoman 1992: xviii). وكان التلاحم الخارجي المحسّن وازدياد قوّة المساومة عاملا رئيسيا في تطور تلك الرابطة.

على أنّ التهديدات الخارجية – مثل المنافسة على نفوذ القوى العظمى في المنطقة فضلا عن الصراعات الثورية القوميّة – الشيوعية في فيتنام ولاووس وكمبوديا – لم تكن بالتفسيرات الوحيدة. فالرابطة كانت أيضا آلية هامة لاحتواء الصراع بين الأعضاء الأقوياء والتوفيق بينهم، لا سيّما اندونيسيا وماليزيا.

ومع أنّالولايات المتّحدة وسعت التعاون والضمانات الأمنية في المنطقة عبر منظمة معاهدة جنوب شرقي آسيا (SEATO)، فقد عملت أمم آسيوية عدّة على تأسيس حركة عدم الانحياز عبر مؤتمر باندونغ لعام ١٩٥٥ بغية تعزيز التضامن والتعاون ضد التدخل الاستعماري وتدخل القوى العظمى. لذا فإنّ أهداف الرابطة كانت اقتصادية وسياسية، على حد سواء. وحتّى أوائل التسعينيات كان أعضاء الرابطة منشغلين بتجنب الصراع الداخلي فيما بينهم بشأن الحرب والإبادة في كمبوديا، نتيجة سياسات وطنية مختلفة نحو الصين وفيتنام. وفي الفترة الأقرب عهدا بذلت الرابطة جهودا كبيرة في التوسط بشأن الادعاءات الصينية – الفيتنامية بشأن أراضي جزر سبراتلي. لذا فإنّ بنية الرابطة الطوعية التوافقية قد مكنت أعضاءها من أن تنشد ملاذا جماعيا فيما يتصل بهمومهم الأمنية.

على أنّ هذه التدابير التعاونية لم تسفر بصفة عامة عن تحسن مثير في التجارة بين أعضاء الرابطة. فقد أنتج ازدياد التعاون والحوار بعض القرارات المشتركة المفيدة بشأن تخفيضات التعرفة والمشاريع المشتركة / البرامج الصناعية، لكن الرابطة بوصفها مثالا للتعاون الإقليمي الذي ترعاه الدول لم يسفر عن تكامل كبير في النشاط الاقتصادي ونمو التجارة والاستثمار ضمن الإقليم على غرار الاتحاد الأوروبي.

لقد نمت التجارة بين أعضاء الرابطة من نسبة ٣,٢ بالمائة فقط من إجمالي التجارة في ١٩٨٠ إلى ٤ بالمائة في ١٩٩٠، حيث إنّ جزءا كبيرا من هذه التجارة لا يخضع إلى قواعد تجارية تفضيلية (Panagariya 1994: 16 - 17). فالرابطة ليست بالدرجة

الأولى وسيلة للتكامل الاقتصادي الوثيق، بل هي تجمع سياسيّ واقتصاديّ شبه إقليمي غير تمييزي.

وتواجه الرابطة في الوقت الراهن تحديات إقليمية خطيرة. فقد أدّى ازدياد تحرير التعرفات القوميّة وغير ذلك من عوائق التجارة، والتصنيع السريع المفضي إلى مستويات أعلى للتجارة في السلع المصنعة، وانفجار النزعة "الإقليمية الجديدة" منذ الثمانينيات أدّى إلى القيام بتطوير منطقة تجارية حرة ضمن دول الرابطة ذات توجه نحو السوق أكثر رسمية (Naya and Imada 1992: 513 - 14).

وأصبحت بلدان أخرى في المنطقة منخرطة على نحو وثيق في تجمع التعاون الاقتصادي في آسيا – حوض المحيط الهادئ – الصين، هونغ كونغ، وتايوان – في حين كانت استرالازيا والهند وبلدان أخرى عدّة في أمريكا اللاتينية تنشد المزيد من الاتصال مع الرابطة. وتشكّل الرابطة أيضا أحد التجمعات الإقليميّة الكبرى ذات الصلة الوثيقة بالتجارة والدبلوماسية الأوروبية.

النقاط الرئيسية

- يتصف الإقليم بنقاط القوّة التجارية والتكنولوجية لعدد من فرادى البلدان بقدر ما يتصف بتطور التلاحم الإقليمي. وتمثّل الصين ٦ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتمثّل اليابان ٧,٦ بالمائة، في حين تبلغ نسبة صادرات الصين إلى ناتجها المحلي الإجمالي ١٧ بالمائة، نسبة اليابان ١٠ بالمائة، ونسبة الولايات المتّحدة ٧ بالمائة، ونسبة ألمانيا ٢٧ بالمائة (Panagariya 1994).
- تعدّ رابطة دول جنوب شرقي آسيا تجمعا فرعيا هاما يُقع ضمن هذه المنطقة الدينامية ويتميّز بالاستثمار القوي والقدرات الابتكارية لفرادى البلدان. وفي حين أنّ الرابطة قد لا توفر الإطار الاقتصادي الأساسي لأعضائها، فإنّ مهامها السياسيّة وتعاونها كانت ذات أهمية لحل الصراعات و"تعلم" العادات التعاونية.
- ثمّة اختلافات اقتصادية هامة تميز بالفعل جنوب شرقي آسيا رغم تصويرات ازدهار المنطقة المبالغ في تعميمها. على أنّ هذه الاختلافات تمثل عاملا هاما في زيادة تطور التعاون داخل الإقليم.

إفريقيا Africa

في ثمانينيات القرن العشرين وجد جزء كبير من التحليل الأكاديمي لبيئة افريقيا البائسة الاقتصادية والسياسية أنّ القارة طرف خارجيّ متزايد التهميش يتعين أن يشطب. فقد صرح أحد الكتاب، مثلاء بأنّ "افريقيا لم تعد شديدة الأهمية للفاعلين الكبار في الاقتصاد العالمي... [و] مع نهاية الحرب الباردة تضاءلت كثيرا أهمية البلدان الإفريقية السياسيّة – الاستراتيجية بالنسبة للقوى العالمية الكبرى (Callaghy 1995: 42).

في القرن العشرين استمرّت معظم الدول الافريقية في مواجهة الإرث الاستعماري المتمثل بالحدود الإقليميّة الاعتباطية وبنى الدول الضعيفة وغير الفعّالة، والانقسامات الاجتماعية والثقافية العميقة، إلى جانب معدلات نمو السكان العالية والصراعات العنيفة المستديمة. فقد كان ثمّة نقص في الإدارة السياسيّة والتنمية الاقتصادية المتناسقة والقابلة للاستمرار. وإلى جانب حقيقة أنّه لا يوجد سوى قلة من "المهيمنين" المحليين أو الاقتصادات ذات التأثير الاقتصادي التي يمكن للتعاون شبه الإقليمي أن يزدهر حولها، فقد استمرّت التبعية الاقتصادية الخارجية لجزء كبير من القارة. فقد شهدت إفريقيا مستويات دخلها ومعدلات نموها تنخفض بشكل مطرد، وحصتها في الصادرات العالمية تهبط من ١٧ بالمائة إلى ٨ بالمائة بين ١٩٧٠ و١٩٩٠، في حين " ارتفعت نسبتها المئوية من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تحصل عليها على النطاق العالمي من ١٧ بالمائة في ١٩٧٠ إلى حوالي ٣٨ بالمائة في ١٩٩١" (Callaghy 1995: 42 - 3). لذا فقد يبدو مستغربا أن نجد جماعات فرعية وبرامج تكامل إقليمية واسعة نسبيا في إفريقيا. غير أنّ الكثير من برامج التكامل الإقليمي تتضمّن دولة "مهيمنة" قوية محليا وقادرة على السيطرة على أنشطة الجماعات، و/أو دعما وتعزيزا خارجيين كما هو الحال في الانخراط الفرنسي في بادئ الأمر الذي أصبح لاحقا انخراطا متزايدا للاتحاد الأوروبي في شمال وغرب افريقيا، وفي جنوب افريقيا.

إنّ اللجنة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، فضلا عن اتحاد المغرب العربي الذي أسبغ الطابع الإقليمي في الفترة الأقرب عهدا على شمال افريقيا، مدينان بالشيء الكثير للنشاط الفرنسي بعد الاستعمار. فلقد كانت "منطقة الفرنك" التابعة لغرب افريقيا والتي أقامتها دوائر ما وراء البحار والأقاليم السابقة وتجمع الغرب الذي

يضم الجزائر والمغرب وتونس سمة من سمات السياسة الخارجية الفرنسية منذ زمن طويل.

لقد أنشئت اللجنة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بموجب معاهدة لاغوس لعام ١٩٧٥، وضمّت ست عشرة دولة في غرب افريقيا كثير منها مستعمرات وكيانات تابعة لبريطانيا. وكان أعضاؤها حريصين على مجاراة سمات عملية التكامل الاقتصادي الأوروبي، وألزموا أنفسهم رسميا بتحرير حركة السلع والخدمات واليد العاملة ورأس المال، وتنسيق السياسة المالية والزراعية، والقيام في خاتمة المطاف بإزالة العوائق التعريفية وتطبيق تعرفة خارجية موحدة على الواردات. غير أنّه لم يظهر سوى القليل من الإنجاز العملي لهذه الأهداف الطموحة، وربّما كان ذلك بسبب مشاكل داخلية – السيطرة النيجيرية وتكرار التغييرات في القيادات والأنظمة ضمن البلدان الأعضاء الأخرى – والبيئة الهيكلية الأوسع نطاقا لبرامج المساعدة متعددة الأطراف "المشروطة". ولم يحاول أحد من أعضاء تلك اللجنة في السنوات قريبة العهد إدارة المشاكل الأمنية الداخلية، عبر، على سبيل المثال، مراقبة العمليات في ليبيريا، وحفظ السلام فيها.

في السبعينيات قامت الجماعة الأوروبية في ذلك الحين بتعزيز المزيد من التعاون ضمن شمال إفريقيا. وكانت مساعدة الجماعة الأوروبية "المتوسطية" والسياسات التجارية تهدف إلى تطوير البنى التحتية والطاقات الإنتاجية في كل من دول شمال افريقيا المصدرة وغير المصدرة للنفط. وكانت احتياجات الواردات النفطية لبلدان أوروبا الغربية، وأسواق شمال إفريقيا المهمة نسبيا، لصادرات سلع الجماعة الأوروبية، واعتماد شمال إفريقيا في صادراتها على الأسواق الزراعية والنسيجية الأوروبية، هذه كلّها كانت عوامل هامة اقترنت بتنمية سياسة الجماعة الأوروبية الإنمائية نحو هذه المجموعة من البلدان.

وفي ثمانينيات القرن العشرين ازداد اهتمام الجماعة الأوروبية بالاستقرار الاجتماعي – الاقتصادي والنمو السكاني في المنطقة وبالتالي فقد كانت تدعم أنشطة اتحاد المغرب العربي ومجموعة المشرق المجاورة في مجال تنويع النشاط الاقتصادي وزيادة التجارة ضمن المنطقة ومحاولة تقليص اعتماد هذه المنطقة الاقتصادي على أوروبا الغربية.

تمّ تأسيس منطقة التجارة التفضيلية لافريقيا الشرقية والجنوبية (PTA) في الثمانينيات بغية تسهيل التعاون الاقتصادي والزراعي والصناعي، واستهدفت في خاتمة

المطاف إدخال أحكام السوق المشتركة لدى أعضائها. وقد بدأ هذا التجمع مؤخرا فقط في التحرك نحو هذا الهدف وأصبح يتضمن الآن جمهورية جنوب إفريقيا السابقة. وكانت منطقة التجارة التفضيلية وتجمع آخر، لجنة التنسيق الإنمائي لجنوب افريقيا (SADCC) يسعيان لإيجاد روابط وثيقة.

وقد تأسست تلك اللجنة من قبل دول "الخط الأمامي" أو المجاورة لجمهورية جنوب افريقيا السابقة ردّا على النفوذ السياسي والاقتصادي للجمهورية السابقة. واتخذ هذا التجمع الذي لقي دعما قويا من جانب الاتحاد الأوروبي وحكومة جنوب افريقيا بعد الفصل العنصري، اتخذ خطوات هامة نحو استراتيجيات إنمائية صناعية إقليمية متماسكة بغية تعزيز الأعضاء الضعاف والأقوياء. ويعدّ أعضاء لجنة التنسيق الإنمائي لجنوب إفريقيا تجمعا فرعيا هاما ضمن اتفاقيات لوميه (Lomé Conventions) يجمع الاتحاد الأوروبي و٧٠ بلدا ناميا من إفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي وحوض المحيط الهادئ.

لقد كان التلاحم السياسي بين البلدان الافريقية هدف منظمة الوحدة الإفريقية (OAU) منذ زمن طويل. وقد تأسّست تلك المنظمة في ١٩٦٣ في سياق ترويج الرئيس الغاني نكروما للدعوة إلى إفريقيا موحدة (عموم إفريقيا)، وعزّزت المقاومة الدبلوماسية للتدخل الاستعماري وتدخل القوى العظمى بدلا من القيام فعليا بإدارة العديد من صراعات ما بعد ١٩٤٥ في القارة. وكان على منظمة الوحدة الإفريقية وأعضائها في فترة ما بعد الحرب الباردة أن يتكيفوا بسرعة بغية إدارة صراعات قائمة منذ زمن طويل وانسحاب القوى العظمى والامتناع الدولي عن تمويل ودعم أنشطة حفظ السلام وأنشطة الإغاثة الإنسانية. وقد بدأت تلك المنظمة بتطوير آليات لإدارة الصراعات والتغلب على نفورها التقليدي من التدخل في الشؤون الداخلية لأعضائها.

لقد رأينا كيف أنّ المبادرات الإقليميّة يمكن أن تكون دفاعية أو آليات تتضمّن تعديلا بواسطة عامل يسبق الشيء المعدّل تمكن النخب المحلية من تكييف وتعزيز الأنشطة الاقتصادية والسياسية. غير أنّ آثار العولمة بالغة الصعوبة. فقلة هي البلدان النامية التي تتمتّع بمستويات عالية من الابتكار التكنولوجي والاستثمار والمزايا القوية للإنتاج أو قوى عاملة رخيصة مثقفة ومزية اقتصادية نسبية أو اختصاص تجاري قوي. فلقد كانت التكاليف الاجتماعية المحلية والسياسية والاقتصادية المتعلقة بالتكيف الهيكلي (مع الهياكل الاقتصادية والمالية العالمية)، وما زالت، ضخمة. ولا عجب أن تكون حجج

تدعم المزيد من التعاون "الجنوبي – الجنوبي" قد طرحت. وينطوي تطور التعاون داخل الأقاليم بين الدول النامية على "الأمل بالتقدم طويل الأمد والأكثر توازنا نحو التنمية الاقتصادية... وبالنظر إلى النظام الدولي الراهن، فإنّ بديل التوجه إلى الداخل لا يطرح حلا أفضل" (Kotschwar 1995: 14). ويبدو أنّ "الإقليمية الجديدة" هي "لعبة الورق الوحيدة المتوفرة" من أجل البقاء السياسي والاقتصادي للعديد من الدول النامية.

النقاط الرئيسية

- تعرّضت الدول الافريقية في تسعينيات القرن العشرين إلى تغييرات عميقة في بيئاتها الاقتصادية المحلية والسياسية والأمنية. وقد عزّزت صور وسائل الإعلام عن إفريقيا مدركات التهميش الناجمة عن مشاكل أيديولوجية واستراتيجية وعن المجاعة والجفاف والانحلال البيئي.
- لم تسفر التجارة وعمليات المساعدة الإنمائية عن عكس الهبوط الاقتصادي الافريقي والاعتماد على المواد الأولية أو شبه المجهزة والمحاصيل النقدية (المدرّة للدخل) والمعادن الاستراتيجية. وتجد دول إفريقية عديدة ملتزمة بسياسات التكيف الهيكلي، تجد نفسها تخوض منافسة مباشرة على الأسواق بسبب تماثل صادراتها.
- بدأت برامج التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي تستجيب للنطاق الطاغي للمشاكل التي تواجه البلدان الإفريقية. وقد تساعد دول قوية على الصعيد الإقليمي، مثل نيجيريا وجنوب إفريقيا الجديدة، على القيام بأدوار هامة في تعزيز المزيد من الاكتفاء الذاتي السياسي والاقتصادي والأمني.

أوروبا Europe

لقد أقامت أوروبا الغربية نفسها في فترة ما بعد ١٩٤٥ تدريجيا بصفتها تجمعا متكاملا ومتلاحما بدرجة عالية للاقتصادات والشعوب. والتغيير السياسي والاقتصادي الذي جرى في القارة الأوروبية بحلول ١٩٨٩ لم يحدث في أوروبا مشرذمة متوازنة القوى، بل في فضاء سياسي تسيطر عليه بشكل متزايد منظمة واحدة بحيث إنه حتّى التنافس والمنافسة بين الأعضاء يتشكلان ويتوجهان عبر القواعد والمؤسّسات المشتركة"

(Keohane, Nye, and Hoffmann 1993: 385). بعد ١٩٨٩ أعادت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، فضلا عن روسيا والأعضاء الآخرين في كومنولث الدول المستقلة (CIS)، تكاملها مع التجمعات الاقتصادية والسياسية الأوروبية (انظر على سبيل التوضيح الشكل ٢١ – ٣).

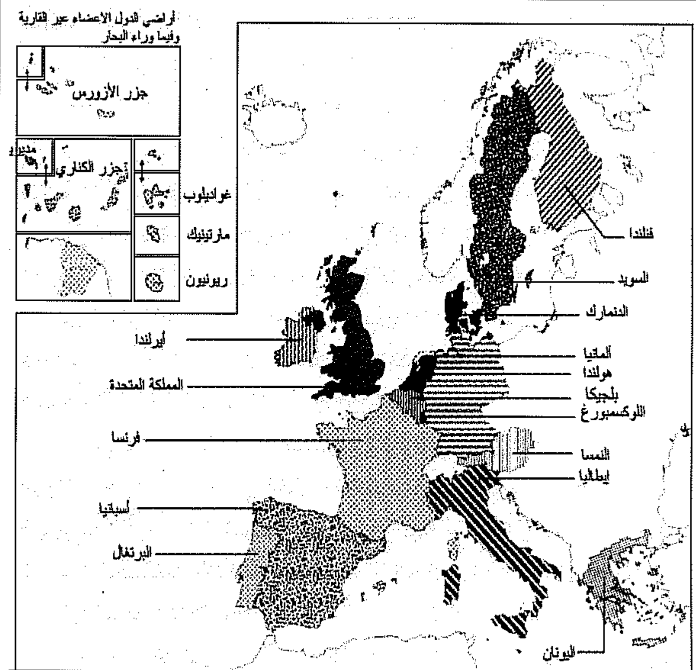
على أنّه لا ينبغي نقل التجارب والتوقّعات الأوروبية المتعلقة بالإقليمية والتكامل، بسهولة ويسر إلى دراسة التجمعات الإقليميّة الأخرى مثل رابطة التجارة الحرّة لأمريكا الشمالية (NAFTA) أو رابطة دول جنوب شرقي آسيا (ASEAN) فالعملية الرسمية للتكامل الأوروبي، المتمثلة بالاتحاد الأوروبي (EU) كانت ولم تزل تتشكل حسب اهتمامات تاريخية وسياسية معينة. فهذه الاهتمامات قد لا توجد، أو قد ترى على أنّها أقل أهمية، في تجمعات إقليمية أخرى.

لقد تمثّلت إحدى أهم سمات فترة ما بعد ١٩٤٥ بالانتقال الأساسي في القوّة والسلطة بعيدا عن توازن قوى أوروبي وذي توجه نحو الأمبراطورية إلى عالم تنافسي ثنائي الأقطاب. وكما بيّن أحد الكتّاب فإنّ "القوى العظمى" لأوروبا لم يعد لها وجود، وقد أظهر الجهد ذاته الذي بذل بغية إيجاد "جماعة أوروبية" واحدة فوق قومية وابتكار شعور بهوية أوروبية مقابلة بحيث تحل محل الولاءات القديمة للأمم والدول التاريخية، هذا الجهد أظهر عمق هذا الهبوط (Hobsbawm 1994: 14).

لقد أظهر النظام ثنائيّ الأقطاب نهاية أوروبا كمحور اقتصادي وسياسي وثقافي عالمي. وكان الاهتمام واسع النطاق بالأمن العسكري والبنى التحتية الاقتصادية والمالية المدمّرة، وعدم الاستقرار السياسي عبر أوروبا عوامل رئيسية في تسهيل المزيد من تحقيق الطابع الإقليمي وبرامج التكامل التي ترعاها الدولة في أوروبا الغربية خلال أوائل فترة ما بعد ١٩٤٥. على أنّه لم يتوفّر سوى قدر ضئيل من توافق الآراء بشأن المستقبل الطويل الأمد للبلدان الأوروبية الغربية رغم التصلب التدريجي للحرب الباردة. وكان خطاب رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرتشل عام ١٩٤٦ الذي حثّ فيه على إنشاء "ولايات (دول) متحدة أوروبية" مثالا واحدا للكيفية التي بدأت فها النخب السياسيّة في التكيف مع ذروة الهبوط العالمي. كانت متطلبات الانتعاش الاقتصادي وإعادة البناء والتحول في أوروبا الغربية بعد الحرب عناصر حافزة أولية للتنمية الإقليمية. وكانت المشاكل الحادة في ميزان المدفوعات بعد ١٩٤٥، تعني أنّ كثيرا من البلدان كانت تواجه

صعوبات كبيرة في كسب عائدات تصدير ودفع قيمة الواردات. وقد قام الجنرال جورج مارشال بتطوير مبدأ الولايات المتّحدة المتعلق بـــ "الاحتواء" الشيوعي، وساعد خطابه الموجه إلى كونغرس الولايات المتّحدة في ١٩٤٧ على إقناع زعماء الولايات المتّحدة بأنّ برنامج مساعدات استراتيجية أمر حاسم من أجل استقرار أوروبا الغربية. وقد تضمن (مشروع) "مساعدات مارشال" (الذي سمي أيضا برنامج الإنعاش الأوروبي) تخصيص ٢,٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتّحدة على شكل قروض وائتمانات تجارية، تكون مفتوحة نظريا لجميع البلدان الأوروبية "المستعدة لتقديم المساعدة في مهمة الإنعاش". وفي حقيقة الأمر كان تلقّي مساعدة مارشال مشروطا بالإشراف المؤسسي الجماعي عبر **منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي** (التي أصبحت فيما بعد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)).

ومع اقتصار تقديم مساعدات مارشال لاحقا على البلدان الاسكندنافية وبلدان أوروبا الغربية، بدأ طابع التكتل لعلاقات القوى العظمى يتشكل. وقد رد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية في ١٩٤٩ بإنشاء كوميكون (Comecon) (مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة) وبالتخطيط الاقتصادي المركزي ضمن الكتلة السوفيتية. على أنّ المساعدة المالية والاقتصادية المقدمة من الولايات المتّحدة كانت مجرد جزء من أهداف أوسع نطاقا للسياسة الخارجية التي ترمي إلى تعزيز وإدامة تحالف إقليمي مستقر ومتجانس العقلية. وسرعان ما تبع التعاون الدفاعي والأمني، الذي كان الحافز إليه أحداث مثل انقلاب تشيكوسلوفاكيا وحصار برلين في ١٩٤٨، انضمام كندا والولايات المتّحدة وأوروبا وتوقيعها على معاهدة شمال الأطلسي التي أنشأت تحالفا عسكريا تمثل في منظمة معاهدة شمال الأطلسي (NATO). على أنّه لم يكن بالإمكان حلّ الأمور المحلية الكبيرة التي كانت تقلق دول أوروبا الغربية – لا سيّما "المسألة الألمانية" والرغبة في تحقيق تعاون اقتصادي وثيق – لم يكن بالإمكان حلّ كل ذلك بشكل كاف ضمن إطار الحرب الباردة. وقد تمت بعد ذلك متابعة قضية إعادة تسليح ألمانيا، وتعزيز التدابير الأمنية الأوروبية عبر اتحاد أوروبا الغربية (المنبثق عن معاهدة بروكسل لعام ١٩٤٨) بعد هزيمة ١٩٥٤ التي لحقت بمشروع جماعة الدفاع الأوروبية.



أحصائيات أساسية للاتحاد الاوروبي والدول الأعضاء - مقارنة بين الاتحاد الاوروبي (15) و الولايات المتحدة و اليابان

(1) بما في ذلك أيرلندا الشمالية

(2) م ق ش = مستوى القوة الشرائية - وحدة عامة تمثل حجماً مطلقاً للبضائع والخدمات لكل قطر

الشكل 1-2 خارطة الاتحاد الاوربي . أعيد طبعها بأذن كريم من مكتب المنشورات الرسمية للجماعات الاوروبية

وقد ثبت أنّ التغييرات في التفكير السياسي الفرنسي كانت عاملا حاسما. ففي نهاية الحرب العالمية الثانية. عملت رغبة فرنسا في المشاركة في السيطرة على الرور، وهو قلب ألمانيا الصناعي، إلى جانب الخطط الاقتصادية الوطنية التي ترمي إلى جعل فرنسا منتجا أساسيا للصلب في أوروبا بعد الحرب، هذه كلها عملت للمرة الأولى على إيجاد رابطة صريحة بين انتعاش فرنسا وألمانيا الاقتصادي. وقد كانت إمدادات الفحم الكافية والمتاحة مسألة أساسية في الانتعاش الاقتصادي الأوروبي، وكان هذا ينطبق أيضا على جوانب القوّة الالمانية المستمرة بعد الحرب في مجال إنتاج الفحم والصلب.

وقد اقترحت خطة شومان لعام ١٩٥٠ (التي أعلن عنها روبرت شومان، وزير خارجية فرنسا) توحيد الإنتاج الفرنسي والالماني للفحم والصلب، على أن يناط صنع القرارات بشأن مستويات الإنتاج والأسعار والاستثمار إلى هيئة فوق قومنية (أي هيئة فوق دولة الأمة).

وقبل الإعلان عن الخطة كان الفرنسيون قد سعوا بشكل نشط للحصول على دعم الولايات المتّحدة وألمانيا وبريطانيا، ولكن تلك الأخيرة لم تؤيّد تلك الخطة. وكانت خطة شومان ترمي صراحة إلى تعزيز مركز فرنسا ترادفيا مع ألمانيا؛ وقد كانت تناشد وتضرب على وتر شعبية جماعات الفيدراليين والمقاومة السابقة من منطلق تعزيز الوحدة والمصالحة الأوروبية؛ كما كانت عازمة على أن تجعل الحرب "متعذرة ماديا" عبر ربط القوّة الصناعيّة الألمانية بغيرها في تجميع متلاحم. وكانت تلك الخطة راديكالية من حيث المقصد والتطبيق، وطرحت خيارات سياسية هامة أمام الذين يرغبون في الانضمام. وقد أبدت النخب السياسيّة في بلجيكا وإيطاليا واللوكسمبورغ وهولندا تحفظها وقلقها لكنهم انضموا إلى المفاوضات اللاحقة.

تمخّضت خطة شومان عن جماعة الفحم والصلب الأوروبية (ECSC)، التي خرجت إلى حيز التنفيذ بعد سنتين من إطلاق الخطة. وكانت إدارة صنع القرارات المتعلقة بإنتاج الفحم والصلب والأسعار والاستثمار وظروف العمل منوطة بالسلطة العليا (المؤسسة المركزية المستقلة فوق القوميّة لجماعة الفحم والصلب الأوروبية). وقد تمّ أيضا إنشاء جمعية عامة تمارس الإشراف الديمقراطي، ومحكمة عدل تتأكد من الالتزام بقوانين جماعة الفحم والصلب الأوروبية، ومجلس وزراء يمثل المصالح الحكومية.

وبذلك فقد تمّ توحيد السيادة أو استقلالية صنع القرارات بمشاركة الأعضاء. وقد اجتمعت الصلاحيات للسلطة العليا التي تولت مسؤولية التفاوض بشأن الحلول الوسط والتوسط في تحقيق الاتفاق بين الأعضاء وتحديد المصلحة الجماعية ودعمها. وكان أول رئيس للسلطة العليا جان مونيه (Jean Monnet) الفرنسي الذي قام بدور مركزي في تحقيق تكامل أوروبا الغربية بعد الحرب.

وأصبح التزام مونيه الشخصي بتعزيز الوحدة الأوروبية الدائمة والسلمية عاملا هاما في تعزيز دعم الولايات المتّحدة للتكامل الأوروبي، والتوفيق بين المصالح والاهتمامات المتعارضة للنخب السياسيّة ضمن جماعة الفحم والصلب الأوروبية ثمّ ضمن الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC).

وكان مونيه، وآخرون، يشتركون بالاعتقاد البراغماتي والأخلاقي بأنّه من خلال تطوير هذه الطريقة الجديدة في احتواء سلطة الدولة وتعزيزها فإنّ عملية ناجحة ومتوسعة للتكامل قد تؤدّي إلى بنية سياسية جديدة – قد تكون فيدرالية – توحد مجموعة من البلدان القوية التي اتصف تاريخها بعدم الاستقرار وبالميل إلى النزاع.

لقد مثّلت جماعة الفحم والصلب الأوروبية تطورا أساسيا في هوية أوروبا الغربية. فمن خلال الضرب على مجموعة هامة من أوتار المصالح الصناعية والسياسية والعسكرية، ربطت هذه الجماعة فرنسا وألمانيا برباط وثيق جدّا بحيث تصبح الحرب ذات تكاليف باهظة أكثر ممّا يمكن تحملها. ومع أنّ العلاقة الفرنسية – الألمانية شكلت العمود الفقري لعملية التكامل، فإنّ عناصر هامة للمساواة السياسيّة والمعاملة بالمثل وتوزيع المكاسب ضمنت انضمام أعضاء آخرين لعملية التكامل. كما أنّ المساواة السياسيّة بين الأعضاء أوجدت أيضا واجبات ملزمة للجميع؛ فقد تمّ ضمان علاقات متبادلة ومعاملة بالمثل للأعضاء، كما تمّ توزيع المنافع، أو التكاليف المقترنة بعملية التكامل، بالتساوي.

وكان التعاون السلميّ يقوم على أساس المصلحة الذاتية المتبادلة. وهذا ساعد على تطوير شعور أقوى بالمصلحة الذاتية السياسيّة المتبادلة وإضعاف النزعة التاريخية إلى منطق ميزان القوى وسلوك الدول "الباحث عن المكاسب".

لقد نجم التطور اللاحق للجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) ويوراتوم (Euratom) (جماعة الطاقة الذرية الأوروبية) عن عوامل مختلطة. فقد كانت دول البينيلوكس حريصة على توسعة التكامل الاقتصادي القطاعي ليصبح اتحادا جمركيا وسوقا

مشتركة، وكانت الحكومة الفرنسية تسعى إلى تعزيز برنامجها الخاص بالطاقة النوويّة المدنية، وقد فشلت المخططات الطموحة لتحقيق اتحاد سياسي جراء عدم المصادقة على معاهدة جماعة الدفاع الأوروبية (EDC).

ومع ذلك فإنّ الجماعة الاقتصادية الأوروبية لم تنشأ في ١٩٥٨ نتيجة آراء موحدة بشأن نطاق واستصواب تحقيق تكامل أعمق. فقد تشكل النطاق المؤسسي والسياسي للجماعة الاقتصادية الأوروبية جراء طلبات مختلفة من الحكومات والمصالح التجارية. ورغم المهمة "السياسية" لتحقيق التكامل بين سياسات الأعضاء وثقافاتهم فإنّ الخطوات باتجاه التكامل السياسي الصريح تعرضت إلى منازعات شديدة.

وأثناء هذه الفترة، سعت بلدان أوروبية غربية أخرى لإيجاد آليات بديلة لتحقيق أهداف مختلفة. وقد فضّل إنشاء رابطة التجارة الحرّة الأوروبية (EFTA) بوصفها منطقة تجارة حرة صناعية تنظم من قبل القليل من المؤسّسات، فضّل انشاؤها من قبل أعضائها بسبب هيكلها السياسي المرن وما نجم عن آثار خلق التجارة بالنسبة للصادرات المصنعة، والفصل الصارم بين القضايا الاقتصادية والسياسية الذي من شانه ألاّ يحرج موقف الأعضاء الحياديين عسكريا.

وقد سعى أعضاء الرابطة إلى إقامة صلات تعاونية مع الجماعة الأوروبية الاقتصادية لا سيّما بعد انضمام عضوين أساسيين من أعضائها، وهما بريطانيا والدنمارك، إلى الجماعة الأوروبية الاقتصادية. ونتيجة تغيير اقتصادي وسياسي أوسع نطاقا في ثمانينيات القرن العشرين أخذت العلاقة بين جماعتي رابطة التجارة الحرّة الأوروبية والجماعة الأوروبية تزداد متانة مع الوقت. وقد وسع إنشاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية عمليا الكثير من أنشطة الجماعة الأوروبية لتشمل بلدان الرابطة، وفي ١٩٩٥ انضم ثلاثة من أعضاء الرابطة، وهم النمسا وفنلندا والسويد، إلى الاتحاد الأوروبي.

لقد نشأ مجلس الشمال (Nordic Council)، الذي تأسّس في ١٩٥٢، جراء فشل الخطط الاسكندنافية السابقة في تحقيق اتحاد جمركي ودفاعي. وقد تحددت أنشطته وهيكله بمقاربة "الأسفل إلى الأعلى". وقد تمّ دفع التعاون في مجال تسهيلات النقل وحرية حركة الأشخاص من خلال اتحاد جوازات السفر ومختلف الأنشطة الثقافية والبيئية والاقتصادية عبر قرارات الوفود البرلمانية الوطنية.

وارتبط إنشاء مجلس أوروبا في ١٩٤٩ ارتباطا وثيقا بطموحات الحركات الفيدرالية. وقد تأسّست الحركة الأوروبية (منظمة غير حكومية على نطاق أوروبا) خصيصا لتعزيز قضية الوحدة الأوروبية، بما في ذلك جمعية عامة على نطاق أوروبا. وقد عكس هيكل وأغراض مجلس أوروبا حلا وسطا بين آراء الحركات الاجتماعية وفرادى الحكومات؛ وفي خاتمة المطاف عملت لجنة وزارية وجمعية عامة برلمانية على تعزيز القيم الديمقراطية السلمية عبر صنع القرارات المشتركة المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية – الاقتصادية والثقافية والقانونية. ومنذ ذلك الوقت أنتج مجلس أوروبا عددا من الاتفاقيات الهامة. ومن أشهرها الاتفاقية الأوروبية المعنية بحقوق الإنسان، المدعومة بلجنة استقصاء أوضاع حقوق الإنسان وبمحكمة تنظر في الانتهاكات وتصدر قرارات بشأنها.

إنّ مجلس أوروبا منبر لا يقدر بثمن فهو يجمع نطاقا واسعا من الدول وأطرافا فاعلة غير حكومية بغية وضع قواعد وقوانين مشتركة وحماية الحريات المدنية والسياسية.

النقاط الرئيسية

- لقد تشكّلت عملية إقليمية وتكامل أوروبا الغربية في فترة ما بعد ١٩٤٥ بواسطة مجموعة متميزة من العوامل؛ ونظام الائتلاف الأوروبي ونظام العالم الامبراطوري الآيلين إلى الزوال وظهور نظام ثنائي الأقطاب مدعوم بالردع النووي والتدمير واسع النطاق للهياكل السياسيّة والاقتصادية الهشة.
- لم تكن العمليات الأولية للأقلمة (regionalization) موحدة ولا خطّية. فقد أدّت المصالح المختلفة والقوى السياسيّة إلى "لحاف مرقع" لتجمعات دون – إقليمية وذات مشاكل محددة.

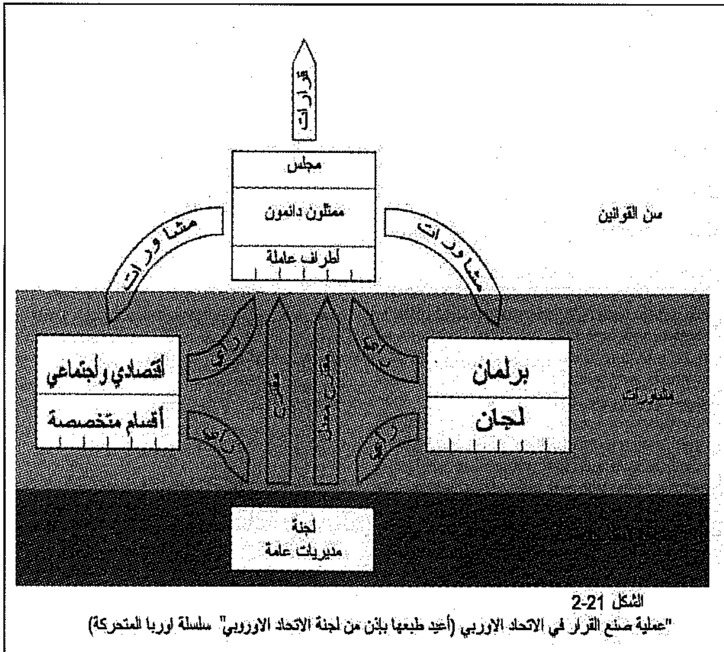
تعدّ رابطة التجارة الحرّة الأوروبية والناتو واتحاد غرب أوروبا ومجلس أوروبا أمثلة عن التعاون بين الدول في مجال التجارة والأمن العسكري والأنشطة القانونية – الإدارية. و تعدّ جماعة الفحم والصلب الأوروبية وبعدها الجماعة الاقتصادية الأوروبية أمثلة عن التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي تعززه الدول، مع أن الاتحاد الأوروبي

المعاصر يجسد جميع جوانب تصنيف هاريل (Hurrell's Typology). ويعد مجلس الشمال مثالا جيدا على عملية "الأسفل إلى أعلى" للتكامل غير الرسمي مع وجود مستوى عال من الهوية الإقليمية.

الاتحاد الأوروبي وأوروبا "الجديدة"

The European Union and the "New' Europe

يشتمل الاتحاد الأوروبي على الجماعات الأوروبية وعنصر السياسة الخارجية والأمنية المشترك (CFSP)، وعنصر الشؤون العدلية والداخلية، وللعنصرين الأخيرين طابع دولي حكومي بالدرجة الأولى. وقد خرج الاتحاد الأوروبي إلى حيّز الوجود مع المصادقة على معاهدة (ماستريخت) بشأن الاتحاد الأوروبي في ١٩٩٣.



الشكل 2-21

"عملية صنع القرار في الاتحاد الاوربي (أعيد طبعها بإذن من لجنة الاتحاد الاوروبي" سلسلة اوربا المتحركة)

يوضح الموقف الأولي للاتحاد الأوروبي في أوروبا "الجديدة" لما بعد ١٩٨٩ من حيث طاقته المؤسّساتية ونطاقه الوظيفي ومسؤولياته الإقليمية، يوضح التدرج المتزايد لعمليات التكامل الرسمية وغير الرسمية منذ خمسينيات القرن العشرين. وقد نتج هذا عن التكيف مع التغيير العالمي السياسي والاقتصادي، الذي يفسّر من منطلقات سياسية وتاريخية معينة. ومع أنّ التكامل لم يكن بالضرورة ثابتا أو سلسا، فإنّ الاتحاد الأوروبي أصبح مركزا سياسيا واقتصاديا متلاحما وشديد التماسك داخليا (بالنسبة لأعضائه الخمسة عشر) وخارجيا في السياسة العالمية.

ما هي الخصائص والأنشطة الرئيسية للاتحاد الأوروبي؟ يمكننا رؤية اتّساع النطاق الوظيفي لعملية التكامل تدريجيا من إطار اقتصادي ليشمل درجة كبيرة من رسم السياسات الاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية/ الأمنية. والخلاصة فإنّ التكامل السياسي قد تعاظم. كما يمكننا أن نرى أنّ عضوية الاتحاد الأوروبي قد اتسعت كثيرا وأنّ قضايا "التوسعة أو التعميق" (توسعة العضوية مقابل تعميق الالتزامات الراهنة والمستقبلية من الأعضاء) تمثل تحديا رئيسيا لمستقبل الاتحاد الأوروبي.

إنّ الإطار المؤسّسي للاتحاد الأوروبي معقّد مع أنّه راسخ وذو سلطة في كثير من مجالات القضايا. وتنطوي اللجنة على وظائف تنفيذية وبيروقراطية في الوقت ذاته الذي تقوم به بدور أساسي في سياسة عملية التكامل. فالمجلس الأوروبيّ الذي تشغل كل دولة عضو فيه منصب الرئاسة لمدة ستة شهور يتيح تلقي مدخلات مباشرة من رؤساء الدول أو الحكومات.ويعدّ مجلس الوزراء واحدا من هيئتين تشريعيتين في الاتحاد الأوروبي ويشارك بشكل متزايد في السلطة .مع البرلمان الأوروبي، ويتعيّن عليه إصلاح طرقه العويصة في اتخاذ القرارات. ويمثل البرلمان الأوروبي مواطني الاتحاد الأوروبي تمثيلا مباشرا ويحدّد التشريع ويقرّه بالاشتراك مع مجلس الوزراء. وتعد محكمة العدل أعلى محكمة استئناف بالنسبة لمسائل المجموعة، وقد كانت قراراتها توضّح دائما القضايا القانونية الوطنية الخاصة بالجماعة حيث يظهر وجود تضارب بين القانون الوطني وقانون الجماعة.

نطاق عملية التكامل Scope of the Integration Process

لقد وفّر التكامل الاقتصاديّ منذ زمن طويل الطريقة الداعمة للسبب المنطقي للتكامل الأوروبي. وكانت الجماعة الاقتصادية الأوروبية تقوم على أساس اتحاد جمركي وسوق مشتركة إضافة إلى حرية حركة رأس المال واليد العاملة والخدمات والسلع ("الحريات الأربع")، وسياسة تجارية مشتركة وتعرفة خارجية مشتركة وسياسات مشتركة أو منسقة تتعلّق بالزراعة والنقل والصحة والسلامة والتنمية الإقليمية.

وقد أدّى الاقتصاد الدولي المضطرب لسبعينيات القرن العشرين إضافة إلى الحمائية الصناعية المحلية وارتفاع نسبة البطالة في الثمانينيات، كل ذلك أدّى إلى مبادرات رئيسية من جانب المصالح المشتركة ومؤسّسات الجماعات إلى إحياء الدينامية السياسيّة الإقليميّة للجماعة الأوروبية وروح المنافسة الاقتصادية العالمية. وقد جمع برنامج "١٩٩٢" أو إتمام السوق الواحدة مقاربات إزالة القيود والمقاربات التدخلية إزاء تحرير التجارة والاستثمار وابتكار المنتجات وإيجاد فرص العمالة وإعادة التدريب ضمن الجماعة الأوروبية.

وترتبط السوق الواحدة (أو المشتركة) مركزيا بمبادرات تتعلّق بالبطالة والتجديد الهيكلي، وبمشروع الاتحاد الاقتصادي والنقدي. وقد بقي الاتحاد الاقتصادي والنقدي حتّى فترة قريبة هدفا لم يتحقق: فالمخططات الأصلية التي تعود إلى ١٩٧٠ لم يتم إنجازها وكان النظام النقدي الأوروبي الذي أنشئ في ١٩٧٨ وسيلة هامة ولكن محدودة لتحقيق استقرار العملة. وقد تضمنت معاهدة ماستريخت تعهدا شاملا وملزما بتحقيق الاتحاد النقدي وتوحيد العملة، على سبيل التلاقي الاقتصادي والمالي الصارم والموزع على مراحل. وقد كان الاتحاد الاقتصادي والنقدي ينطوي على مضامين أساسية بالنسبة للسياسة والتحكم داخل الاتحاد وخارجه. وتمثّل مسألة ما إذا كان الاتحاد النقدي سيضم الأعضاء الخمسة عشر الحاليين كافة أو سينضم إليه تجمع أصغر، تمثل قضية ملحة بالنسبة للاتحاد الأوروبي في المدى المتوسط.

وفي حين أنّ المسائل الاقتصادية وفرت العمود الفقري لعملية التكامل، فإنّ النطاق والمضامين السياسيّة للمزيد من التكامل قد تسارعت. فالسياسات الاجتماعية والبيئية وتلك المتعلقة بالتنمية المحلية ترسم وتمول على نحو متزايد على صعيد الجماعة ويشترك في ذلك نطاق واسع من الجماعات. فيتم تنسيق الكثير من جوانب العلاقات الصناعية وسياسة

تكافؤ الفرص، وأبحاث السرطان والايدز. وتتمم التشريعات واسعة النطاق والصارمة في كثير من الأحيان المتعلقة بحماية البيئة المعايير البيئية المحلية فضلا عن الترتيبات البيئية العالمية؛ وتساعد السياسة البنيوية والتمويل على تطوير المناطق الأضعف ضمن الاتحاد الأوروبي.

وقد ازدادت قدرات وأدوار الاتحاد الأوروبي على الصعيد الخارجي أيضا. وقد عزّز إطار ماستريخت المزيد من تنسيق السياسة في مجال الشؤون الأمنية الداخلية (عبر زيادة تنسيق السياسات والإجراءات المشتركة المتعلقة بالهجرة واللجوء والإرهاب والأنشطة الإجرامية الدولية؛ وضع السياسة الخارجية والأمنية بواسطة قوّة دفاع مشتركة؛ وسياسة تقديم المساعدة التجارية والإنمائية. وقد دأب الاتحاد الأوروبي على السعي لدعم السلام والاستقرار في التجمعات الإقليميّة عبر استخدام مبادرات الوصول إلى السوق والعلاقات التجارية المتبادلة والمساعدة الإنمائية.

وتتضمّن الأمثلة التجمع الواسع للدول الإفريقية والكاريبية ودول حوض المحيط الهادئ في اتفاقيات لوميه (Lomé Conventions)؛ ودول "الخط الأمامي" أو الدول المجاورة لجمهورية جنوب افريقيا السابقة ذات الفصل العنصري؛ وبلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط عبر سياسة الاتحاد الأوروبي المتوسطية.

على أنّه، في فترة ما بعد الحرب الباردة، بلغت أولوية الاتحاد الأوروبي في مساعدة عملية الانتقال من العهد الشيوعي بالنسبة لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية، بلغت أوجها في القلق واسع النطاق الذي أعربت عنه دول أمريكا اللاتينية والدول الإفريقية – الكاريبية. وقد خلصت بلدان نامية عديدة ذات ارتباط وثيق بالاتحاد الأوروبي إلى أنّ السياسات التجارية والنزعات الحمائية ووجود قيود شديدة على إقراض المساعدات تفضي إلى مستقبل غامض تزداد فيه المنافسة.

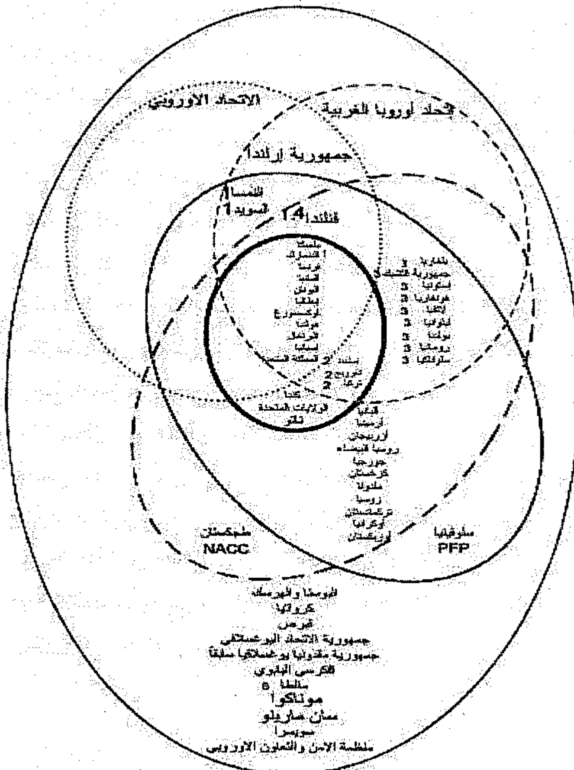
النقاط الرئيسية

- تطور نطاق وتعقيد عمليات التكامل في أوروبا تطورا هائلا منذ أوائل خمسينيات القرن العشرين. وإذا فحصنا معظم الأنشطة المحلية ضمن الاتحاد الأوروبي، يتضح أنّ إدارتها وآثارها لم تعد "وطنية" محضة منذ زمن طويل.

- كما أنّ للتكامل غير الرسمي أيضا أثرا رئيسيا. مثلا، أهمية الاتصالات والتعاون على مستوى متدن بين الشرق والغرب في مساهمتها في الانهيار الأيديولوجي والفعلي للحكم الشيوعي والسوفييتي في أوروبا الوسطى والشرقية، فضلا عن ازدياد التحالفات عبر الوطنية مثل حركتي الخضر والعمال عبر أوروبا الغربية.
- وفي أوائل فترة ما بعد ١٩٨٩ تعرّض حلف الناتو والاتحاد الأوروبي إلى التشكيك بأدوارهما وقدراتهما. وكان ردّ الجماعة الأوروبية حينئذ أولا تعميق التزام الأعضاء القائم بالتكامل السياسي على سبيل تطوير إطار الاتحاد، وثانيا تعزيز إعادة تكامل أوروبا الوسطى والشرقية.
- غير أنّ الكساد الاقتصادي والمشاكل السياسيّة المحلية ضمن الاتحاد الأوروبي أدّت إلى نقاش حول مستقبل "متعدد الصفوف المدرجة" أو "متعدد السرعات" (المقصود بالصفوف المتعددة إنهاء نهج القوافل واستبداله بجماعات فرعية ملتزمة أصغر تمضي نحو تكامل أعمق، والمقصود بتعدد السرعات الاتفاق واسع النطاق من جانب جميع الأعضاء على جميع أهداف الاتحاد الأوروبي التي تتحقق عبر فترات زمنية مختلفة.
- أصبح الاتحاد الأوروبي الآن تجمّعا إقليميا أوسع نطاقا وتنطوي عضويته على التزام جوهري سياسي وقانوني؛ وقبول أنشطة اقتصادية ومالية وتكنولوجية على درجة عالية من التكامل؛ ودرجة كبيرة من عدم التجانس الثقافي واللغوي. ولا يعدّ الاتحاد الأوروبي الإطار الوحيد الذي يحقق تكامل السياسة الأوروبية لكن ينظر إليه على نحو متزايد بوصفه الإطار الرئيسي.

الشكل ٢١ -٣ المؤسّسات الأوروبية

أعيد طبعها بإذن كريم من HMSO تقديرات الدفاع (١٩٩٥)



ملاحظات 1- مراقب في اتحاد اوروبا الغربية
2- عضو مشارك في اتحاد اوروبا الغربية
3- شرك مشارك في اتحاد اوروبا الغربية
4- مشارك في NACC
5- عضوية معلقه
6- مراقب في منظمة الامن والتعاون الاوروبية

الشكل 3-21 المؤسسات الأوروبية
أعيد طبعها بإذن كريم من HMSO تقديرات الدفاع (1995)

الخاتمة

لقد بيّن هذا الفصل أنّ عمليات الأقلمة والتكامل ليست بالضرورة سمة جديدة في السياسة العالمية المعاصرة. ولقد كان تطوير الهويات الإقليميّة وآليات التكامل الرسمي سمة ثابتة وواسعة الانتشار في سياسة القرن العشرين. وكثيرا ما كانت نظريات السياسة الدولية منقسمة ليس حول كيفية تفسير هذه التطورات فحسب – من منطلق آليات موازنة القوى الدفاعية أو كتحولات للعلاقات السياسيّة والاقتصادية بين المجتمعات – بل أيضا من منطلق فهم الطريقة التي يشكل بها التغير الاجتماعي – الاقتصادي تحديات للهويات والممارسات المتوطدة.

يجري التعبير بشكل مطرد عن القلق بشأن الكيفية التي قد تؤثر بها الأقلمة في النظام العالمي بوصفه قلقا بشأن النظام التجاري الغربي متعدد الأطراف القائم على أساس قواعد وإجراءات الغات. وقد يزيد ظهور الكتل التجارية الإقليميّة – التي ينظر إليها دائما بوصفها كتل الولايات المتّحدة والاتحاد الأوروبي واليابان – قد يزيد احتمال الصراعات أو "الحروب" التجارية، ويقوّض الالتزام بالقواعد والمؤسّسات العالمية.

تنطوي التجمعات الاقتصادية الإقليمية، بطبيعتها ذاتها، على درجة من العلاقة الاقتصادية والتجارية التفضيلية. وقد شهدت السياسة العالمية في السنوات قريبة العهد سياسات تجارية ذات توجه استراتيجي وانتقامية وعدوانية من جانب البلدان المتقدمة. وقد ازداد الاحتكاك التجاري بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتّحدة زيادة تجاوزت بكثير "حروب الجبان" ("chicken wars") التي كانت تجري في ستينيات القرن العشرين. وفي ١٩٩٠ نجحت اليابان في تحدي الاتحاد الأوروبي ضمن الغات بشأن الممارسات التجارية غير المنصفة. وفي اقتصاد عالمي متزايد العولمة ثمّة حجّة مقنعة مفادها أنّ الكتل التجارية الإقليميّة هي البديل الوحيد عن "فراغ" الهيمنة، حيث لا تتمكن دولة قوية أو لا ترغب في ضمان الالتزام بالقواعد العالمية. (Gilpin 1987) يشدد فهمنا لعمليات العولمة على عملية إسباغ الطابع المتخطّي للحدود القوميّة لرأس المال والتجارة والمعلومات والتكنولوجيا. لقد أصبح العالم أصغر فأصغر. غير أنّ الموارد البشرية والعادات الاجتماعية ظواهر أقلّ تخطيا للحدود القومية. وكثيرا ما ينظر إلى العولمة التي تسيطر عليها كيانات مشتركة غربية بوصفها تهديدا للعادات والجماعات المحلية. ويمكن

اعتبار الإقليميّة والتكامل آليات لحماية وإثراء الهوية والقيم "المحلية". فعلى سبيل المثال، لقد نشأت منازعات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول النصوص الاجتماعية المشتركة (لإيجاد "ملعب متوازن" للعمال الأوروبيين) والقرارات المشتركة لنقل أماكن مصانع الإنتاج إلى البلدان ذات التكاليف الأقل داخل وخارج الاتحاد الأوروبي.

هذه المنازعات التي تشيع التفرقة تتعلّق بوظيفة التنظيم الأوروبي المتوازن لحماية المعايير الاجتماعية المتفاوتة والقوى العاملة الأوروبية من آثار الممارسات المعولمة التي تتعلّق بالإنتاج والاستثمار. وكذلك ضمن الاتحاد الأوروبي، تمّ الإعراب من جانب الحكومة الفرنسية عن القلق بشأن تغلغل صناعة السينما الأمريكية في أوروبا، وما ينجم عنها من آثار ضارة بالأفلام والموسيقى التي يتم إنتاجها وبالأنشطة الثقافية. وأصبح هذا عنصرا هاما في الصراع بين الولايات المتّحدة والاتحاد الأوروبي أثناء جولة الغات في اوروغواي المتعلقة بالمفاوضات التجارية.

لقد تناول هذا الفصل أمثلة عن الإقليميّة والتكامل في السياسة العالمية المعاصرة. وكان كثير من تلك الأمثلة في بادئ الأمر مجموعات فرعية من البلدان ذات الوظائف المحددة ضمن منطقة جغرافية واسعة، مع أنّها تغلب عليها الآن صفة تعدد الأغراض من حيث النطاق. ومن الناحية المقارنة، رغم السمات التنظيمية والسياسة المختلفة يمكن تفسير عدد منها بشكل غير متماسك حسب نظريات العلاقات الدولية السائدة؛ ويعد توازن القوى سمة مميزة هامة (اندونيسيا – ماليزيا في رابطة دول جنوب شرقي آسيا (ASEAN)، الأرجنتين – البرازيل – تشيلي – المكسيك في أمريكا اللاتينية، وفرنسا – ألمانيا في الاتحاد الأوروبي)، وكذلك حماية وتعزيز البلدان المجاورة الأصغر أو الأضعف. وقد وجدت كثير من هذه التجمعات أنّ قضايا المعايير المتبادلة وتوزيع المكاسب شائكة وشديدة الحساسية.

وقد تتداخل عضوية الجماعات تداخلا كبيرا، وتتميّز بعض المناطق – لا سيّما أوروبا – بعلاقات وتراكيب متقاطعة رسمية وغير رسمية واسعة النطاق. ولم يتضاءل بالضرورة احتمال ازدياد الصراع والتعاون جراء ظهور نظام عالمي شديد الترابط، لكن الإقليميّة والتكامل قد ساعدا على إعادة تحديد العلاقات الاجتماعية – السياسيّة على الصعيد المحلي وثبت، في بعض الحالات، أنّ لهما أهمية أساسية في تهدئة العلاقات التقليدية بين الدول وتدجينها.

قد لا تكون المناقشات والاهتمامات السابقة المتعلقة بالنظام العالمي قد تبدّدت بالضرورة، لكن حجّة مقنعة توحي بأنّ "مجرد انتشار السياسة الدولية ولا مركزيتها، بدلا من أن يؤدّي إلى زيادة عدم استقرار النظام بهذا المعنى، فإنه يعزّز استقرار ومرونة وسهولة تكيف النظام العالمي على الصعيد الكلي... وستكون سمة رئيسية للنظام العالمي، على سبيل المثال، فك الارتباط بين الصراع المحلي والإقليمي، من جهة، وتحقيق الاستقرار في النظام في مجموعه من جهة أخرى" (Cerny 1993: 49).

من هذا المنظور لا تعتبر الإقليميّة والتكامل مجرد وسائل نفعية للتوفيق بين مصالح الدول والتغلب على المآزق الأمنية المحلية، أو الدفاع عن الهويات والممارسات المحلية ضد التحديات العالمية، بل قد تتضمّن في فترة ما بعد الحرب الباردة آليات هامة لإشاعة الاستقرار في النظام العالمي.

الحقل ٢١ – ٢	التطورات الأساسية في التكامل الأوروبي
١٩٤٩	تمّ توقيع معاهدة شمال الأطلسي في واشنطن من قبل كندا، الولايات المتّحدة، بلجيكا، بريطانيا، فرنسا، اللوكسمبورغ وهولندا، وهي المعاهدة التي أنشأت منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو)
١٩٥٠	اقترح وزير خارجية فرنسا روبرت شومان خطة لتوحيد موارد الفحم والصلب الفرنسية والألمانية، ونجم عن ذلك إنشاء جماعة الفحم والصلب الأوروبية (ECSC).
١٩٥١	الأعضاء الستة المؤسّسون (بلجيكا، جمهورية المانيا الفيدرالية، فرنسا، ايطاليا، اللوكسمبورغ وهولندا) توقع معاهدة ECSC.
١٩٥٢	تأسيس مجلس الشمال لتعزيز التعاون بين الدنمارك، فنلندا، ايسلندا، النروج والسويد.
	توقيع معاهدة جماعة الدفاع الأوروبية (ECD) من قبل أعضاء ECSC.
١٩٥٤	الجمعية الوطنية الفرنسية ترفض معاهدة جماعة الدفاع الأوروبية (EDC).

	تمّ التوقيع على معاهدة باريس التي أنشأت الاتحاد الأوروبي الغربي (WEU) من قبل بريطانيا، بلجيكا، جمهورية ألمانيا الفيدرالية، فرنساء إيطاليا، اللوكسمبورغ وهولندا.
١٩٥٥	يستهل أعضاء ECSC المجتمعون في مسّينا المفاوضات بشأن إقامة سوق مشتركة والتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النوويّة.
١٩٥٨	يبدأ قانونيا سريان مفعول معاهدتي روما التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) وجماعة الطاقة الذرية الأوروبية (Euratom).
١٩٦٠	التوقيع على معاهدة استوكهولم التي أنشأت رابطة التجارة الحرّة الأوروبية (EFTA) من قبل النمسا، بريطانيا، الدنمارك، النروج، البرتغال، السويد وسويسرا.
١٩٦٣	الرئيس الفرنسي ديغول يعلن الفيتو (الأول) على طلب بريطانيا الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC).
١٩٦٥-٦	تمّت الموافقة على "حل اللوكسمبورغ الوسط" الذي مكّن حكومات الجماعة الاقتصادية الأوروبية من تطبيق إجراءات تصويت بالإجماع (فيتو) فيما يتعلّق بالمصالح ذات الأهمية الحيوية، وذلك بعد ستة شهور من انسحاب الحكومة الفرنسية من اجتماعات مجلس الوزراء.
١٩٦٩	اتخاذ قمة لاهاي لرؤساء دول وحكومات الجماعة الأوروبية الاقتصادية قرارات هامة بشأن "التوسيع" و"التعميق". وموافقة الأعضاء الستة المؤسسين للجماعة على فتح مفاوضات الانضمام مع بريطانيا، الدنمارك، ايرلندا والنروج، والعمل باتجاه الاتحاد الاقتصادي والنقدي (EMU)، وتنسيق السياسات الخارجية على نحو أوثق.
١٩٧٣	انضمام بريطانيا، الدنمارك وايرلندا إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية. شعب النروج يقرر في ١٩٧٢ رفض الانضمام إلى الجماعة بأغلبية ٥٤ : ٤٧.

١٩٧٤	أصبح للقمم غير الرسمية لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية الأوروبية طابع رسمي جراء إنشاء المجلس الأوروبي. وإنشاء صندوق التنمية الإقليمي الأوروبي.
١٩٧٥	توقيع اتفاقية لوميه (الأولى) بين الجماعات الأوروبية ومجموعة إفريقيا – البحر الكاريبي – حوض المحيط الهادئ. البرلمان الأوروبي يزيد صلاحياته بشأن ميزانية الجماعة الأوروبية. وإنشاء محكمة مدققي الحسابات.
١٩٧٨	اقتراح النظام النقدي الأوروبي (EMS) بغية تحقيق التعاون النقدي واستقرار أسعار الصرف في أوروبا الغربية.
١٩٧٩	بداية عمل النظام النقدي الأوروبي. البرلمان الأوروبي يجري أول انتخاباته المباشرة عبر البلدان الأعضاء.
١٩٨١	اليونان تصبح العضو العاشر في الجماعة الأوروبية.
١٩٨٤	حكومة المحافظين البريطانية تمنح تعويضا عن مساهماتها في الميزانية التي تدفعها إلى الجماعة الأوروبية ("الحسم").
١٩٨٥	وضع برنامج السوق الداخلية (برنامج "١٩٩٢") لإنعاش الاقتصاد الأوروبي وجعله أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.
١٩٨٦	انضمام أسبانيا والبرتغال إلى الجماعة الأوروبية.
	توقيع القانون الأوروبي الأحادي (SEA) وهو التنقيح الرئيسي الأول لمعاهدة روما، الذي يدخل تغييرات رئيسية على السياسات وصنع القرار في الجماعة الأوروبية.
١٩٨٧	اعتماد الاتحاد الأوروبي الغربي، بعد إحيائه كمنبر أمني خلال ثمانينيات القرن العشرين، لـــ"برنامجه السياسي حول المصالح الأمنية الأوروبية" بغية تعزيز التعاون في مجال الدفاع والحد من الأسلحة بين أعضائه. تركيا تقدم طلبا للانضمام إلى الجماعة الأوروبية.

١٩٨٨	توقيع الجماعة الأوروبية وكوميكون (المنظمة الاقتصادية للكتلة السوفييتية) على إعلان مشترك هام بشأن العلاقات المستقبلية والتعاون بين الجماعات. وهذا يفتح الباب أمام اتفاقيات تجارية ثنائية لاحقة ضمن الجماعة الأوروبية مع أعضاء كوميكون من أوروبا الوسطى والشرقية.
١٩٨٩	هدم جدار برلين إيذانا بنهاية الحكم الشيوعي في أوروبا الشرقية، ونهاية الحرب الباردة.
	الأمم الصناعية في العالم (G 24) تضع برنامج مساعدة فير (PHARE) (مساعدة بولونيا وهنغاريا لإعادة الإعمار) الذي تمت توسعته لاحقا ليشمل بلدانا أخرى في أوروبا الوسطى. النمسا تقدم طلبا للانضمام إلى الجماعة الأوروبية.
١٩٩٠	إعادة توحيد الجمهورية الفيدرالية وجمهورية المانيا الديمقراطية السابقة (ألمانيا الشرقية)
	إنشاء بنك الإعمار والتنمية الأوروبي (EBRD) لدعم الإصلاح الاقتصادي والانتقال في البلدان الشيوعية السابقة، حيث تمثل الجماعة الأوروبية المساهم الرئيسي في رأس المال.
	توقيع اتفاقية شينغن لإزالة إجراءات الحدود بين معظم الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية القارية. قبرص ومالطا تقدمان طلبا للانضمام إلى الجماعة الأوروبية. بداية المؤتمرات الدولية الحكومية ومهمتها إصلاح وتطوير دور الجماعة الأوروبية في "أوروبا الجديدة".
١٩٩١	توقيع اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA) التي وسعت الكثير من أنشطة وسياسات أعضاء رابطة التجارة الحرّة الأوروبية (EFTA). السويد تقدم طلبا للانضمام إلى الجماعة الأوروبية.

	اختتام المؤتمرات الدولية الحكومية في بلدة ماستريخت الهولندية، وتوقيع المعاهدة المتعلقة بالاتحاد الأوروبي في أوائل ١٩٩٢ من قبل رؤساء دول وحكومات الجماعة الأوروبية. الجماعة الأوروبية ترسل لجنة مراقبة إلى يوغسلافيا السابقة.
١٩٩٢	فنلندا وسويسرا تقدمان طلبا للانضمام للجماعة الأوروبية.
	إعلان بيترسبورغ يوسع دور الاتحاد الأوروبي الغربي (WEU) في إدارة الصراعات وأنشطة حفظ السلام. الجماعة الأوروبية تحدث وتوسع الاتفاقات التجارية الثنائية السابقة مع دول أوروبا الوسطى والشرقية عبر سلسلة من "اتفاقيات أوروبا". تطور الجماعة الأوروبية برنامج مساعداتها الإنسانيّة (ECHO). في الاستفتاء (الأول) بشأن المصادقة على معاهدة ماستريخت، يرفض الشعب الهولندي المعاهدة بنسبة ٥٠,٧ إلى ٤٩,٣. ويقبلها الشعب الفرنسي بهامش بسيط (٥١,٠٥ إلى ٤٨,٩٥ بالمائة). يتعرض النظام النقدي الأوروبي لأزمة، مع انسحاب الجنيه البريطاني والليرة الايطالية من آلية سعر الصرف وخفض أعضاء آخرين لقيمة عملاتهم.
١٩٩٣	السوق الأحادية تخرج رسميا إلى حيّز الوجود خلال أسوأ فترة كساد عالمي. تستمر مشاكل المصادقة بالنسبة لمعاهدة ماستريخت مع ضمان الحكومة الهولندية "خيار الانسحاب"؛ الشعب الهولندي يقبل المعاهدة لاحقا. وفي نوفمبر تدخل المعاهدة حيّز التنفيذ، بإنشاء الاتحاد الأوروبي.
	أعضاء الاتحاد الأوروبي يوافقون على تهيئة دول أوروبا الوسطى والشرقية للعضوية في خاتمة المطاف
	توسعة عضوية الاتحاد الأوروبي الغربي لتشمل الدنمارك وإيرلندا كمراقبين، وقبول رابطة التجارة الحرّة الأوروبية وتركيا بصفة أعضاء مشاركين.

١٩٩٤	هنغاريا وبولونيا وجمهورية التشيك تقدم طلبات للانضمام للجماعة الأوروبية. دول البلطيق وبلغاريا وجمهورية التشيك وهنغاريا وبولونيا ورومانيا وسلوفاكيا تنضم إلى الاتحاد الأوروبي الغربي بصفة أعضاء مشاركين.
	أعضاء الناتو يقترحون برنامج "شراكة السلام" ويوسعون التعاون العسكري بين الناتو والاتحاد الأوروبي الغربي.
	النخب السياسيّة الالمانية والفرنسية توضح تفاصيل احتمال تطور أوروبا "متعدد السرعات".
١٩٩٥	جاك سانتر يخلف جاك ديلور بوصفه رئيسا للجنة. سلوفاكيا ولاتفيا تقدمان طلبا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.
	انضمّت النمسا وفنلندا والسويد للاتحاد الأوروبي فأصبح عدد أعضائه ١٥ عضوا. الاتحاد الأوروبي يبدأ مؤتمره الدولي الحكومي لمراجعة معاهدة ماستريخت والاتحاد الاقتصادي والنقدي.
	حلف الناتو ينشئ قوّة حفظ السلام الخاصة به في البوسنة.
	العملة الأوروبية النهائية تسمى "اليورو".

أسئلة

لماذا حدث كلّ هذا الازدياد في التعاون والتجمعات الإقليميّة في خمسينيات وستينيات القرن العشرين؟

ما هي العوامل التي قد تفسر ديناميات مختلف أنواع الإقليميّة وتركيزها وبنيتها؟

كيف نظرت مختلف نظريات العلاقات الدولية إلى أسباب الصراع والتعاون؟

ما هي العوامل الأساسية التي اقترنت بظهور برامج التكامل الإقليمي في أمريكا اللاتينية؟

ما هي أهمية استحداث اتفاقية التجارة الحرّة لشمال أمريكا (NAFTA) بالنسبة لإقليم الأمريكتين؟

هل تشكل رابطة دول جنوب شرقي آسيا (ASEAN) "جماعة أمنية" لأعضائها؟

لماذا يبدو التعاون الإقليمي وشبه الإقليمي ذا أهمية خاصة بالنسبة للبلدان الإفريقية؟

هل كان الدافع إلى التكامل الأوروبي الغربي هو تنافس القوى العظمى على النفوذ؟

ما الذي يمكن أن يشكّل التحديات الأساسية التي تواجه الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في المستقبل؟

ما هي المشاكل والمنافع المحتملة التي يبدو أنها تقترن بالإقليمية المعاصرة؟

مراجع أخرى للقراءة

للاطلاع على مراجعة جيدة للاقليمية في ستينيات القرن العشرين انظر

R. A. Falk and S. Mendlovitz (eds.) *Regional Politics and World Order* (San Francisco: W. H. Freeman, 1973), and J. S. Nye (ed.) *International Regionalism: Readings* (Boston: Little, Brown, 1968).

انظر

A. Hurrell 'Explaining the Resurgence of Regionalism in World Politics', *Review of International Studies*, 21: 4 (1995).

للاطلاع على تحليل معاصر للإقليمية.

للاطلاع على تفسير واضح للعولمة و"الإقليمية الجديدة" انظر

P. Dicken Global Shift: The Internaionalisation of Economic Activity (London: Paul Chapman, 1992); R. Gilpin The Political Economy of International Relations (Princeton: Princeton University Press, 1987); and P. Knox and J. Agnew The Geography of the World Economy (London: Edward Arnold, 1994).

للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلا لأمريكا اللاتينية انظر

Calvert *The International Politics of Latin America* (Manchester: Manchester University Press, 1994); A. Lowenthal and G. Treerton (eds.), *Latin America in a New World* (Boulder, Col.: Westview Press, 1994); and G. Pope Atkins *Latin America and the International Political System* (Oxford: Westview Press, 1995).

وفيما يتصل برابطة دول جنوب شرقي آسيا (ASEAN) انظر

K. S. Sandhu (ed.), *The ASEAN Reader* (Singapore: Institute of South Asian Studies, 1992).

وللاطلاع على ما يتعلّق بافريقيا انظر

J. Harbeson and D. Rothchild (eds.), Africa in World Politics: Post – Cold War Challenges (Boulder, Col.: Westview Press, 1995) and B. R. Kotschwar 'South-South Economic Co-operation: Regional Trade Agreements among Developing Countries', Co-operation South (UN Development Programme, 1995).

وللاطلاع على تحليل تاريخي وسياسي متعمق للتكامل الأوروبي انظر الفصول في

E. Hobsbawm Age of Extremes: The Short Twentieth Century, 1914 – 1991 (London: Michael Joseph, 1994), R. Keohane et al. (eds.), After the Cold War: International Institutions and State Strategies in Europe 1989 – 1991 (London: Harvard University Press, 1993), and W. Wallace (ed.), The Dynamics of European Integration (London: Pinter, 1990).

٢٢

التجارة والموارد المالية العالمية

Global Trade and Finance

جان آرت شولت

(Jan Aart Scholte)

- مقدمة
- اقتصاد معولم
- التجارة العالمية
- الموارد المالية العالمية
- حدود عولمة التجارة
- الخاتمة

دليل القارئ

يستكشف هذا الفصل مختلف جوانب العولمة المعاصرة. ويبدأ بتمييز ثلاثة مفاهيم عامة للعولمة الاقتصادية ويبرز الفكرة الثالثة الجغرافية المتعلقة بزيادة الإنتاج "عبر الحدود" والأسواق والاستثمار. ثمّ يأتي على وصف هذا البعد "فوق الإقليمي" (supraterritorial) للتجارة العالمية المعاصرة بمزيد من التفصيل تحت عنواني "التجارة العالمية" و"الموارد المالية العالمية".

ويتصدّى جزء رابع من هذا الفصل للادعاءات المبالغ بها بشأن العولمة الاقتصادية من خلال التأكيد على بعض حدوده.

وأخيرا يجري الربط بين عولمة التجارة وبين المشاكل الرئيسية المتصلة بعدم المساواة وعدم الاستقرار والأمن في السياسة العالمية المعاصرة.

مقدمة

تنطوي عولمة السياسة العالمية، بين جملة أمور، على عولمة علم الاقتصاد. وكما أكّد روجر توز (Roger Tooze) في مكان آخر (الفصل ١١)، فإنّ السياسة والاقتصاد لا ينفصلان ضمن العلاقات الاجتماعية. فالسياسة (توزيع السلطة وممارستها) عنصر أساسي في الاقتصاد (إنتاج ومبادلة واستهلاك الأشياء ذات القيمة). وكذلك فإنّ الاقتصاد عنصر أساسي في السياسة، حيث إنّه يساعد على تحديد مكمن السلطة وكيفية ممارستها. لكن الاقتصاد لا يفسر كل شيء، لكن ما من وصف للسياسة العالمية (وبالتالي ما من تحليل للعولمة بوصفها قضية أساسية في التاريخ العالمي المعاصر) يكون كافيا إذا لم يستكشف البعد الاقتصادي.

لقد أبرزت مناقشاتق عديدة للعولمة جوانبها الاقتصادية. على سبيل المثال، لاحظ ميلتون فريدمان (Milton Friedman)، عالم الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل، أنّه أصبح من الممكن الآن "إنتاج منتج في أي مكان، باستخدام موارد من أي مكان، من قبل شركة تقع في أي مكان، لكي تباع في أي مكان" (مقتبس في Neisbitt 1994: 19). ولقد دأب استشاريو الإدارة على الإشادة بمزايا الأسواق العالمية (مثلا Ohmae

1990). وقد وصف أحد كبار الباحثين لدى أميركان اكسبرس التكامل المالي العالمي في أواخر القرن العشرين بأنّه إيذان "بنهاية الجغرافيا" (O'Brien 1992). ولقد وضعت وكالات الحكم العالمي مثل بنك التسويات الدولية (BIS)، مجموعة السبع (G7)، صندوق النقد الدولي (IMF)، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، مجموعة البنك الدولي (WBG) ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، لقد وضعت جميعها عولمة التجارة في أولويات جداول أعمالها. (للاطلاع على هذه المؤسّسات وغيرها انظر الحقل ٢٢ – ١).

وقد دأبت هذه الأوساط الرسمية على دعم وتشجيع الاتجاه، وكذلك فعلت معظم الدول. وفي غضون ذلك، فقد ركّزت حركات اجتماعية عديدة نقدها على الجوانب الاقتصادية لعملية العولمة. فالتحاليل التي قاموا بها تصور العولمة المعاصرة للتجارة والموارد المالية على أنّها سبب رئيسي لارتفاع نسبة البطالة والهبوط العام في مستويات العمل وازدياد حالات عدم المساواة والفقر بالنسبة للبعض، وتكرار الأزمات المالية والتآكل البيئي واسع النطاق.

تتفق كلّ هذه التقييمات، كل حسب طريقته، بأنّ الاقتصاد المعولم هو تطور أساسي للتاريخ المعاصر. وصحيح أنّ هذا الاتجاه قد بولغ به كثيرا من الأحيان. فأنواع التحفظات التي أبديت في الفصل الأول بشأن العولمة بشكل عام تنطبق أيضا على جوانبها الاقتصادية على نحو أخص. على أنّه من الخطأ بالمثل المجادلة، كما يفعل بعض المتشككين، بأنّ الادعاءات بشأن اقتصاد معولم جديد لا يرتكز إلا على الدعاية الكاذبة والخرافة. بل إنّ العولمة الاقتصادية – كما هو الحال بالنسبة لمعظم التطورات التاريخية – تنطوي على تفاعل معقّد من الاستمراريات والتغييرات.

اقتصاد معولم A Globalizing Economy

إنّ أحد الأسباب الأساسية للاختلافات حول مدى وأهمية العولمة الاقتصادية يتعلّق بالتعاريف المتعارضة التي يطبّقها مختلف المحللين على مفاهيم العولمة. فما هو، بشكل أدق، الشيء "العالمي" في التجارة العالمية؟ تميز الفقرات التالية ثلاث طرق متعارضة بشأن التصور العام لعولمة التجارة والموارد المالية، أي من حيث (أ) عبور الحدود؛ (ب) فتح الحدود؛ و(جـ) تجاوز الحدود.

ومع أنّ المفاهيم الثلاثة تتداخل إلى حدّ ما، إلا أنّها تنطوي على اختلافات هامة في التركيز. فمعظم الحجج المتعلقة بالعولمة الاقتصادية تضع المتشككين الذين يتبنون المنظور الأول في مواجهة المتحمسين الذين يطبقون المفهوم الثاني.

غير أنّي أرى أنّ المفهوم الثالث (الذي سبق طرحه في الفصل الأول) يقدم نهجا أكثر تمييزا وإظهارا. لذا فإنّ الأجزاء اللاحقة من هذا الفصل ستطور ذلك المفهوم البديل بالنسبة للتجارة والموارد المالية.

العمليات عبر الحدود Cross-Border Transactions

كثيرا ما يظهر التشكيك في أهمية العولمة الاقتصادية المعاصرة حين يتصور المحللون العملية من منطلق حركات عبور الحدود المتزايدة بين البلدان بالنسبة للأشخاص، السلع، المال، الاستثمارات، الرسائل والأفكار. من هذا المنظور تعتبر العولمة مكافئة للتدويل. ولا يجري تمييز يذكر بين الشركات العالمية والشركات الدولية، بين التجارة العالمية والتجارة الدولية، بين المال العالمي والمال الدولي، بين الموارد المالية العالمية والموارد المالية الدولية.

حين يتم تصور العولمة الاقتصادية من هذا المنطلق، فإنّه لا يوجد شيءٌ جديد بشكل خاص. فالتجارة الدولية عبر مسافات بعيدة وجدت منذ قرون وفي بعض الحالات منذ ألفيات. فمثلا عرف البابليون القدماء والإمبراطورية الرومانية أشكالا من الإقراض والتمويل التجاري عبر مسافات بعيدة. وقد ظهرت عمليات الشحن بين بلاد العرب والصين عبر جنوب وجنوب شرقي آسيا بشكل مطرد تقريبا منذ أكثر من ألف سنة. وقد تمّ تداول بعض قطع النقود على نحو واسع حول جنوب شرقي آسيا البحرية في نموذج أولي "لنظام نقدي دولي" للقرن العاشر. وقد تضمنت النقود من المسافات البعيدة لعالم البحر المتوسط قبل العصر الحديث عملة الصلدوس (Solidus) البيزنطية اعتبارا من القرن الخامس فصاعدا والدينار الإسلامي من القرن الثامن حتّى القرن الثالث عشر.

وقد كان للبنوك ـــ التي مقرها في دول المدن الإيطالية ـــ مكاتب (مؤقتة) على طول الطرق بعيدة المسافات منذ القرن الثاني عشر. وكانت الجماعة الهنسياتيكية The Hanseatic League في القرن الرابع عشر.وشركات قائمة في امستردام، كوبنهاجن، لندن وباريس في القرن السابع عشر تقوم بتشغيل محطات تجارية عبر البحار.

وقد ظهرت دور الوساطة الأولى ذات العمليات عبر الحدود في القرن الثامن عشر وهي هوب اند كومباني (Hope & Co) ومقرها امستردام وبارينغز Barings ومقرها لندن.

الحقل ٢٢ – ١ الوكالات الرئيسية للحكومة الاقتصادية العالمية (مع عدد الأعضاء اعتبارا من منتصف تسعينيات القرن العشرين)	
B15	بنك التسويات الدولية. تأسّس في ١٩٣٠ ومقره الرئيسي في بال. عدد أعضائه ٤٠ بنكا مركزيا. يشرف على السياسات النقدية والتدفقات المالية. لقد قادت لجنة بال المعنية بالإشراف على الأعمال المصرفية. والمشكلة بواسطة بنك التسويات الدولية (BIS)، في سنة ١٩٧٤ الجهود الرامية إلى تنظيم متعدد الأطراف للأعمال المصرفية العالمية.
G7	مجموعة (الدول) السبع. تأسّست في ١٩٧٥ بوصفها مجموعة (الدول) الخمس (G5) (فرنسا، المانيا، اليابان، المملكة المتّحدة والولايات المتّحدة) ثمّ انضمت إليها كندا وإيطاليا. وتجري مجموعة (الدول) السبع تعاونا شبه رسمي بشأن المشاكل الاقتصادية العالمية. ويجتمع رؤساء الحكومات في اجتماعات قمة سنوية لمجموعة (الدول) السبع، في حين يعقد وزراء المالية و/أو كبار موظفيهم مشاورات أخرى دورية.
GATT	الاتفاق العام للتعرفة والتجارة. تأسّس في ١٩٤٧ ومكاتبه في جنيف. وبلغ عدد أعضائه ١٢٢ دولة حين تمّ استيعابه ضمن منظمة التجارة العالمية (WTO) في ١٩٩٥. قام الغات بتنسيق ثماني "جولات" من المفاوضات متعددة الأطراف بغية خفض قيود الدول على تجارة البضائع عبر الحدود.

IMF	صندوق النقد الدولي: تأسّس في ١٩٤٥ ومقره الرئيسي في واشنطن العاصمة وبلغ عدد أعضائه ١٨٢ دولة. يشرف هذا الصندوق على التدفقات النقدية قصيرة الأجل عبر الحدود وعلى مسائل القطع الأجنبي. ومنذ ١٩٧٩ قام بصياغة سياسات الاستقرار وللتحول الشامل للدول التي تعاني من صعوبات مزمنة تتعلّق بالديون عبر الحدود أو عمليات التحول عن التخطيط المركزي الشيوعي.
IOSCO	المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. تأسّست في ١٩٨٤ ومقرها الرئيسي في مونتريال. وبلغ عدد أعضائها ١١٥ من الجهات المنظمة الرئيسية للأوراق المالية والاتحادات التجارية (التي لا يحق لها التصويت) من ٦٩ بلدا. وتقوم هذه المنظمة بتطوير أطر للإشراف على شركات الأوراق المالية عبر الحدود.
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. تأسّست في ١٩٦٢ ومقرها الرئيسي في باريس. بلغ عدد أعضائها ٢٩ دولة ذات الاقتصادات الصناعية المتقدمة. وتستعين المنظمة بجهاز مؤلف من ٦٠٠ من الاقتصاديين المحترمين وتقوم بإعداد تقارير استشارية بشأن جميع أنواع مسائل الاقتصاد الكلي.
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية. تأسّس في ١٩٦٤ وتقع مكاتبه في جنيف. يبلغ عدد أعضائه ١٨٧ دولة، ويرصد آثار التجارة المتخطية للحدود على مسائل الاقتصاد الكلي، لا سيّما في الجنوب. وقد وفر منبرا أساسيا في السبعينيات من أجل مناقشات حول نظام اقتصادي دولي جديد.
WBG	مجموعة البنك الدولي. تضم خمس وكالات، أولاها تأسّست في ١٩٤٥ ومكاتبها الرئيسية في واشنطن العاصمة تقدم المجموعة قروضا لمشاريع التنمية طويلة الأجل في البلدان الفقيرة. وقد انخرطت هذه المجموعة، مثل صندوق النقد الدولي، بشكل مكثف في برامج التكيف الهيكلي في الجنوب والشرق سابقا.

WTO	منظمة التجارة العالمية. تأسّست في ١٩٩٥ ومقرها الرئيسي في جنيف وهي مؤسسة دائمة حلّت محل الغات المؤقت ولها أجندة أوسع نطاقا وتتمتع بصلاحيات تنفيذية أكبر.

وفي الواقع فمن بعض (وإن كان ذلك لا يشمل جميع) المقاييس، بلغ النشاط الاقتصادي عبر الحدود مستويات مماثلة في أواخر القرن التاسع عشر مثلما فعلت بعد مائة سنة. وقد كانت تدفقات الهجرة بالنسبة لمجموع سكان العالم في ذلك الوقت أكبر بكثير. وحين جرى قياس الاستثمار عبر الحدود في مرافق الإنتاج، قياسا إلى الإنتاج العالمي، فقد كان تقريبا على المستوى نفسه عشية الحرب العالمية الأولى الذي كان عليه في أوائل تسعينيات القرن العشرين. كما ازدهرت أيضا الأسواق العالمية في مجال القروض والأوراق المالية في أوج مقياس الجنيه الاسترليني الذهبي بين ١٨٧٠ و١٩١٤م. فبموجب هذا النظام عمل الجنيه البريطاني، المثبت بقيمة معينة ذهبا، بوصفه عملة عالمية وسهل بذلك المدفوعات عبر الحدود.

ومرة أخرى بالرجوع إلى الإحصائيات النسبية (وليس الإجمالية)، فقد جادل عدد من الباحثين بأنّ تلك السنوات شهدت تدفقات رأسمالية بين البلدان أكبر ممّا هو عليه الحال اليوم (مثلا Zevin 1992). وفي غضون ذلك ازداد حجم التجارة الدولية بنسبة ٣,٤ بالمائة سنويا في الفترة بين ١٨٧٠ و١٩١٣، حتّى أصبح قيمتها ٣٣ بالمائة من الإنتاج العالمي (Barraclough 1984: 256; Hirst and Thompson 1996: 20).

فبالنسبة للمتشكّكين، إذا، لا يوجد في الاقتصاد المعولم المعاصر شيء جديد. فمن وجهة نظرهم لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين مجرد زيادة في التجارة والموارد المالية عبر الحدود، إلى حدّ كبير مثلما حدث قبل مائة سنة. كما أنّهم لاحظوا أنه كما أنّ نمو الترابط الدولي في أواخر القرن التاسع عشر قد انعكس كثيرا جراء موجة من الحمائية استمرت أربعين سنة بعد ١٩١٤، فكذلك قد تكون العولمة الاقتصادية في هذه الأيام مؤقتة. فبوسع الحكومات تجميد التدفقات عبر الحدود إذا شاءت، كما يقول المتشككون، وقد تفرض "المصلحة القومية" فعلا أن تعود فتشدد القيود على التجارة الدولية والسفر والقطع الأجنبي وحركات رأس المال.

ويقول هؤلاء المرتابون: إنّ العولمة الاقتصادية المعاصرة لا تعطي سوى النّزر اليسير من الإثبات بأنّ انقضاء الدولة أصبح وشيكا، وبأنّ الولاءات الوطنية آخذة في الضعف، وبنهاية الحرب. فالمتشككون يشيرون بشكل مطرد، مثلا، إلى أنّ معظم ما يسمى بالشركات "العالمية": (أ) لا تزال تسير القسم الأعظم من أعمالها في بلد منشئها؛ (ب) لا تزال تحتفظ بطابع وطني وبولاءات قوية؛ و(جـ) ما زالت تعتمد اعتمادا كبيرا على الدول من أجل نجاح مشاريعها.

الجدول ٢٢ - ١ نمو التجارة العالمية: بعض المؤشرات

(مليارات الدولارات الأمريكية)

القياس (أرقام عالمية)	مستوى سابق	مستوى ١٩٩٥
استثمار أجنبي مباشر	٦٦ (١٩٦٠)	٢,٦٠٠
صادرات (قيم ١٩٩٥)	٤٣٠ (١٩٥٠)	٦,٠٠٠
احتياطي رسمي للقطع الأجنبي	١٠٠ (١٩٧٠)	٦٥٠
الأرقام اليومية في أسواق القطع الأجنبي	١٠٠ (١٩٧٩)	١,٢٣٠
إيداعات بنكية لغير المقيمين	٢٠ (١٩٦٤)	٧,٨٧٦
قروض عبر الحدود	٩ (١٩٧٢)	٣٧٢
سندات عبر الحدود	١ (١٩٦٠)	٤٦١
إصدارات أسهم أوروبية	استهلت في ١٩٨٤	٥٠
تعامل بالأسهم عبر الحدود	١٠ (١٩٨٠)	١٢٠*
الأرقام اليومية للعقود الثانوية	صغيرة قبل ١٩٨٠	١,١٦٢

* الرقم لعام ١٩٩٤

المصادر: بنك التسويات الدولية (Bis)، صندوق النقد الدولي (IMF)، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

عمليات الحدود المفتوحة Open-Border Transactions

خلافا للمتشكّكين، يعرّف المتحمسون للعولمة المعاصرة للتجارة والمال هذه التطورات بشكل عام بوصفها جزءا من تطور طويل المدى يتّجه نحو مجتمع عالمي. في هذا المفهوم الثاني، لا تستدعي العولمة توسعة لنطاق التدويل، بل تقتضي التدرج في إزالة مراقبات الحدود تصاعديا، وبالتالي نهاية العلاقات الدولية بمعنى ما. في هذا العالم من الحدود المفتوحة تحل الشركات العالمية محل الشركات الدولية وتحل التجارة المحلية محل التجارة الدولية، ويحل النقد العالمي محل النقد الدولي ويحل المال العالمي محل المال الدولي. فمن هذا المنظور تعدّ العولمة إحدى وظائف **عملية التحرير**، أي درجة إمكان انتقال الناس والمواد والصكوك المالية والأصول الثابتة والرسائل والأفكار عبر الاقتصاد العالمي من دون قيود تفرضها الدول. وفي حين أنّ المتشككين بشكل عام يدعمون حججهم المتعلقة بالتكرار التاريخي بمعطيات تناسبية، فإنّ العالميين يقومون عادة بإثبات ادعاءاتهم المتعلقة بالتغيير التاريخي بإحصائيات إجمالية، يبدو كثير منها في الواقع مذهلا حقا. (انظر الجدول ٢٢ – ١).

يعتبر العالميون فترة السنوات الأربعين الفاصلة للحمائية (حوالي ١٩١٠ – ٥٠) بأنها انعطاف مؤقّت عن اتجاه تاريخي أطول أمدا نحو بناء مجتمع واحد على النطاق العالمي. فهم يرون أنّ تشديد مراقبات الحدود في غضون تلك الفترة كان سببا رئيسيا لحالات الركود الاقتصادي والأنظمة الفاشية والصراعات الدولية مثل الحروب العالمية. وعلى عكس ذلك، فإنّ الاقتصاد العالمي المفتوح الناشئ سوف (حسب الوعد العالمي) يولد الازدهار والديمقراطية والسلام للإنسانية جمعاء. من هذا المنظور – الذي كثيرا ما يسمى **الليبرالية الجديدة** (neo - liberalism) – فإنّ العولمة الاقتصادية المعاصرة تكمل المشروع الحديث الذي تمّ إطلاقه قبل قرون عدّة.

لقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين بالفعل فتحا كبيرا للحدود في الاقتصاد العالمي. فقد نجم عن سلسلة متتابعة من الاتفاقات بين الدول من خلال الاتفاق العام المتعلق بالتعريفات والتجارة (الغات) منذ ١٩٤٨ تخفيضات رئيسية في الرسوم الجمركية، والكوتات (الحصص) وتدابير أخرى كانت في الماضي تعيق حركة البضائع عبر الحدود.

وهبط متوسط التعريفات المتعلقة بالمصنوعات من أكثر من ٤٠ بالمائة في ثلاثينيات القرن العشرين إلى ٣ بالمائة فقط في منتصف التسعينيات.

وبعد جولة اوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف (١٩٨٦ – ٩٤)، حلّت منظمة التجارة العالمية محل الغات. وتتمتع تلك المنظمة بصلاحيات أكبر في فرض الاتفاقيات التجارية الراهنة واتباع طرق جديدة لعملية التحرير، مثلا، بالنسبة للشحن والاتصالات السلكية واللاسلكية وتدفقات الاستثمار. وفي غضون ذلك، وكما ورد في الفصل ٢١، فإنّ الأطر الإقليميّة في معظم بقاع العالم قد أزالت (بدرجات متفاوتة) القيود الرسمية على التجارة بين البلدان المشاركة. وقد تشجعت التجارة عبر الحدود من جرّاء عملية التحرير تلك واتسعت بين ١٩٥٠ و١٩٩٤ بمعدل سنوي يزيد قليلا على ٦ بالمائة: وبالتالي بضعف السرعة التي جرت فيها في أواخر القرن التاسع عشر. فقد تضاعف إجمالي التجارة الدولية أربعة عشر ضعفا بالقيمة الحقيقية خلال تلك الفترة، في حين أنّ التوسع بالنسبة للمصنوعات تضاعف حتّى بأكثر من ذلك، بزيادة بلغت ستة وعشرين ضعفا (منظمة التجارة العالمية ١٩٩٥).

وقد فتحت الحدود على نطاق واسع أيضا أمام تدفقات المال منذ ١٩٥٠. وأصبحت قاعدة الدولار الذهبي سارية المفعول تماما عبر صندوق النقد الدولي في ١٩٥٩. فبموجب هذا النظام يمكن تداول للعملات الرئيسية – لا سيّما دولار الولايات المتّحدة – على نطاق العالم (ولكن ليس في البلدان الشيوعية) وتستبدل بعملات محلية وفق سعر رسمي ثابت للصرف. وبذلك أوجدت قاعدة الدولار الذهبي من جديد الوضع الذي كان سائدا في ظل قاعدة الجنيه الاسترليني الذهبي في أواخر القرن التاسع عشر.

وخلافا للكثير من التوقعات، فإنّ إنهاء حكومة الولايات المتّحدة لإمكان تحويل الدولار الذهبي عند الطلب في ١٩٧١ لم يولد قيودا جديدة على المدفوعات عبر الحدود. وبدلا من ذلك، فقد نشأ نظام تعويم أسعار الصرف: بحكم الواقع اعتبارا من ١٩٧٣ ثمّ أصبح له طابع رسمي من خلال صندوق النقد الدولي في ١٩٧٦. وعلاوة على ذلك، فقد قامت معظم الدول اعتبارا من منتصف السبعينيات بخفض أو إزالة القيود المفروضة على استيراد وتصدير العملة الوطنية. في هذه الظروف ازدهر الاتجار بالقطع الأجنبي وبلغ مستويات لم يسبق لها مثيل تاريخيا بعد ١٩٨٠، حيث بلغ حجم الإتجار ١٢٣٠ مليار دولار باليوم في منتصف التسعينيات.

وإلى جانب تحرير التجارة وتحركات النقد بين البلدان فقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين أيضا فتح الحدود أمام الاستثمار الدولي على نطاق واسع. وتتضمّن هذه التدفقات استثمارات مباشرة (أي أصولا ثابتة مثل مرافق البحث والمعامل، الخ) واستثمارات المحافظ (أي أصولا سائلة مثل القروض والسندات والأسهم، إلى ما هنالك).

وباستثناء موجة من مصادرات الملكية في الجنوب في السبعينيات (أعيد الكثير منها إلى الوضع السابق)، فإنّ الدول رحبت بصفة عامة بالاستثمار المباشر الأجنبي في بلدانها في العقود الأخيرة من القرن العشرين. بل إنّ كثيرا من الحكومات قد عملت على إغراء الشركات التي مقرها في الخارج من خلال خفض نسب الضرائب على الشركات وتقليص القيود على تحويل الأرباح إلى الموطن الأصلي للشركات والتساهل بالمعايير المتعلقة بالعمال والبيئة، إلى ما هنالك. ومنذ ١٩٦٠ حصل انتشار وتكاثر لما دعي بالشركات "الدولية"، "متعددة الجنسيات"، "عبر الوطنية"، أو "العالمية" (من هنا الاختصارات التي كثيرا ما تصادف MNC وTNC). وقد ازداد عدد تلك الشركات من ٣٥٠٠ في ١٩٦٠ إلى ٤٠٠٠٠ في ١٩٩٥.

وقد ازداد إجماليّ الاستثمار المباشر الأجنبي على نطاق العالم ترادفيا من ٦٦ مليار دولار في ١٩٦٠ إلى ٢٦٠٠ مليار دولار في ١٩٩٥، بالمقارنة مع ١٤ مليار دولار فقط في ١٩١٤ (UNCTAD 1996: ix, 4). في هذا العالم الذي تزداد فيه الحدود المفتوحة، فقد وصفت الشركات متعددة الجنسيات بأنها "مترحلة" و"لا جنسية لها".

وقد حدث تحرير كبير أيضا منذ السبعينيات فيما يتعلّق باستثمارات المحافظ عبر الحدود. فمثلا، تسمح كثير من الدول الآن للأشخاص غير المقيمين بفتح حسابات مصرفية ضمن حدود بلدانها. وقد أزالت علميات إزالة قيود أخرى القيود القانونية عن امتلاك وتداول الأسهم والسندات من قبل المستثمرين غير المقيمين. كما أنّ تشريعات أخرى قلّصت المراقبة على المشاركة في الأسواق المالية للبلدان من قبل البنوك الخارجية والسماسرة ومديري الصناديق. ونتيجة ذلك الإلغاء للقيود (مثل ما يسمى بـــ "الانفجار الكبير" في لندن عام ١٩٨٦) فقد تجمعت مؤسّسات مالية من أنحاء العالم في مدن عالمية (global cities) مثل هونغ كونغ، نيويورك، باريس وطوكيو. وقد ارتفعت مستويات الأعمال المصرفية والتعامل بالأوراق المالية عبر الحدود ارتفاعا ملحوظا منذ الستينيات

بشكل ترادفي مع ذلك التحرير، كما تبين إحصائيات عدّة في الجدول ٢٢ – ١. ولا تقترب المؤشرات المقابلة للفترة ١٨٧٠ – ١٩١٤ مجرد اقتراب من إجمالي هذه الأرقام.

الخلاصة هي أنّ العوائق القانونية أمام العمليات التجارية بين البلدان قد تضاءلت كثيرا بين البلدان على النطاق العالمي في أواخر القرن العشرين. وفي الوقت نفسه، بلغت التدفقات عبر الحدود للبضائع والخدمات والمال والاستثمارات مستويات لم يسبق لها مثيل، على الأقل من حيث إجمالي المبالغ. ومن هذا المنطلق بوسع المتحمسين للعولمة بصفتها عملية تحرير المجادلة، في مواجهة المتشكّكين، بأنّ الحدود قد فتحت أكثر من أي وقت مضى.

ومع ذلك فإنّ قيودا رسمية هامة على النشاط الاقتصادي عبر الحدود لا تزال قائمة، وتتضمّن قيودا لا حصر لها على التجارة واستمرار الرقابات على القطع الأجنبي في كثير من البلدان. وفي حين أنّ الدول قد رحبت بوجه الإجمال بالاستثمارات من الخارج، فإنه لا يوجد حتّى الآن أي نظام متعدد الأطراف يضارع الغات/ منظمة التجارة العالمية بالنسبة للتجارة أو صندوق النقد الدولي بالنسبة للمال يجبرهم على ذلك.

وعلاوة على ذلك، فرغم أنّ حكومات كثيرة قد خففت القيود على التأشيرات والسفر في أواخر القرن العشرين، فإنّ قيود الحدود لا تزال بوجه عام شديدة كما كانت، بل إنّ بعضها قد تعزّز مؤخرا. ومن هذا المنطلق قد يشعر المتشككون بأنّهم على حق حيث إنّ الحدود الدولية تظل إلى درجة بعيدة قائمة ويمكن فتحها أو إغلاقها وفق مشيئة الدول.

العمليات التي تتخطّى الحدود **Transborder Transactions**

كما ورد آنفا، فقد جرت معظم النقاشات بشأن عولمة التجارة بين، من جهة، العولميين الذين يرون اتجاها حتميا نحو اقتصاد عالمي مفتوح ومن جهة أخرى، المتشككين الذين يعتبرون الوضع الراهن عبارة عن توسع محدود لا يمكن عكسه للعمليات عبر الحدود. غير أنّ هذين الموقفين الأكثر شيوعا لا يستنفدان التفسيرات الممكنة، بل إنّه ما من واحد من هذين المنظورين التقليديين يقتضي مفهوما مميزا لـــ "العولمة". فكلتا النظريتين تحيي حججا تمّ تطويرهما باستخدام مفردات أخرى قبل دخول كلمة "العولمة" في التداول واسع النطاق في الثمانينيات.

وفي مفهوم ثالث، تشير العولمة إلى عمليات تكتسب فيها العلاقات الاجتماعية نسبيا صفات مجردة عن المسافة والحدود، بحيث تجري حياة البشر بشكل متزايد في العالم بصفته مكانا واحدا. (انظر الفصل الأول). في هذا الاستعمال، تشير "العولمة" إلى تحول أساسي للجغرافيا يحدث حين تصبح مجموعة كبيرة من الظروف الاجتماعية أقل ارتباطا بالإقليمية.

من هذا المنطلق يعتبر الاقتصاد المعولم اقتصادا تصبح فيه أنماط الإنتاج والتبادل والاستهلاك مفصولة بشكل متزايد عن جغرافية المسافات والحدود. فنشاط االاقتصاد "العالمي" يمتد عبر أماكن أرضية مبعثرة على نطاق واسع في الوقت نفسه وينتقل بين أماكن مبعثرة في العالم بلمح البصر. وفي حين أنّ أنماط الترابط الاقتصادي "الدولي" تتأثر تأثرا شديدا بالمسافات الإقليميّة وتقسيمات الدول الوطنية، فإنّ أنماط التجارة "العالمية" كثيرا ما لا يكون لها سوى القليل من التطابق مع المسافة والحدود. فبوجود السفر الجوي، أدوات ربط الأقمار الاصطناعية، الاتصالات السلكية واللاسلكية، المنظمات على النطاق العالمي، الوعي العالمي (أي عقلية تتصور العالم بوصفه مكانا واحدا) والمزيد من ذلك، فإنّ الكثير من النشاط التجاري المعاصر يتجاوز الحدود. وبهذا المعنى الثالث فإنّ العولمة تنطوي على نمو اقتصاد يتخطّى الحدود (على عكس الاقتصاد عبر الحدود أو اقتصاد الحدود المفتوحة).

يتجلّى هذا الصعود للإقليمية المتخطية (supraterritoriality)، بين جملة أمور في عمليات تجارية متزايدة بين البلدان. غير أنّ الطابع الجغرافي لهذه الحركات عبر العالم (transworld) (بخلاف الحركات عبر المسافات البعيدة) يختلف عن الإطار الإقليمي الذي كان يحدد تقليديا الترابط الدولي. وهذا التحول النوعي يعني أنّ الإحصائيات المعاصرة المتصلة بالتجارة الدولية والمال والاستثمار لا يمكن مقارنتها بشكل غير متقن بالأرقام العائدة لأوقات سابقة. لذا فالقضية ليست قضية حجم التجارة بين البلدان بقدر ما هي قضية الطريقة التي يشكل بها جزء كبير من هذه التجارة جزءا من عمليات الإنتاج التي تتخطّى الحدود وشبكات التسويق العالمية. والمشكلة ليست كمية المال الذي ينتقل بين البلدان فحسب، بل هي أيضا فورية تحويل معظم الأموال.

وليست المشكلة مجرد عدد صفقات الأوراق المالية الدولية بقدر ما هي ظهور إصدارات الأسهم والسندات التي ينخرط فيها مساهمون من عدد من البلدان في وقت واحد. والخلاصة، إذا قبلنا هذا المفهوم الثالث للعولمة، فعندئذ يكون كل من المتشككين والمتحمسين قد أخطأوا النقطة الأساسية الحاسمة. وفي القسمين التاليين مزيد من التفاصيل.

النقاط الرئيسية

- يمكن فهم "عولمة التجارة بطرق عدّة مختلفة.
- تؤكّد التفسيرات المتشككة أنّ التجارة عبر الحدود وحركات المال وتدفقات الاستثمار ليست بالجديدة ولا هي بالمقدار الذي يدعيه البعض.
- تجادل التفسيرات العولمية أنّ تخفيف الرقابات على الحدود أوصلت النشاط الاقتصادي الدولي إلى مستويات لم يسبق لها مثيل في أواخر القرن العشرين.
- وتبرز التفسيرات الجغرافية انتشار العمليات التجارية التي لا تشكل فيها المسافة والحدود الإقليميّة أي قيد معين.

التجارة العالمية Global Trade

يتضح الفرق بين العلاقات الاقتصادية التي تتخطّى الحدود والتي تتخطّى الأقاليم بالأمثلة. فترد أمثلة تتعلّق بالتجارة العالمية في القسم الحالي. وترد أمثلة أخرى تتعلّق بالمال العالمي في القسم التالي. وسوف يتبين في كل حالة أنّه رغم أنّ ظواهر موضوع البحث قد برزت أحيانا في الماضي، فإنّ أهميتها تتصل بشكل رئيسي بالتاريخ المعاصر.

الإنتاج الذي يتخطّى الحدود Transborder Production

ينشأ الإنتاج الذي يتخطّى الحدود حين تنتشر عملية ما عبر مواقع مبعثرة على نطاق واسع داخل البلدان وبين البلدان. فالتنسيق الذي يتخطّى الأقاليم يربط مراكز البحث، وحدات التصميم، مكاتب المشتريات، منشآت تصنيع المواد، المعامل، نقاط التجهيز، خطوط التجميع، عمليات مراقبة الجودة، مكاتب الإعلان والتسويق، مكاتب معالجة البيانات، خدمة ما بعد البيع، إلى ما هنالك. يقول رئيس ليفي ستراوس (Levi Strauss) في معرض وصفه لإنتاج عالمي:

"إنّ شركتنا تشتري الدنيم (قماش قطني) في كارولينا الشمالية، وتشحنه إلى فرنسا حيث تتم خياطته ليصبح من ملبوسات "الجينز" ثمّ تغسل وتكوي ملبوسات الجينز تلك في بلجيكا وتسوقها في ألمانيا مستخدمة دعايات تجارية مطورة في إنجلترا (R. D. Haas 1993: 103).

يمكن مقابلة الإنتاج الذي يتخطّى الحدود مع الإنتاج المتمركز إقليميا. ففي الحالة الأخيرة، تحدث جميع مراحل عملية إنتاج معين – منذ البحث الأولي حتّى خدمة ما بعد البيع – ضمن الوحدة المحلية أو الوطنية ذاتها. على أنّه في الإنتاج المتكامل عالميا ما من بلد يستضيف جميع مراحل التصنيع. فكل واحدة من الروابط في السلسلة التي تتخطّى الحدود تتخصص في وظيفة واحدة أو وظائف عدّة، وتخلق بذلك وفورات الحجم (economies of scale) و/أو استغلال تفاوتات التكلفة بين الأماكن. فعبر **المصادر العالمية**، تحصل الشركة على المواد، المكوّنات، الآلات، المال، والخدمات من أي مكان في العالم. أمّا المسافة والحدود فلا تأتي إلا في المقام الثاني، إذا وجدت على الإطلاق، بل إنّ الشركة قد تنقل بعض مراحل الإنتاج مرات عدّة في تعاقب قصير بحثا عن تحقيق أقصى الأرباح.

وفي مثال بارز للقفز من بلد إلى بلد (country - hopping)، افتتح مورد الأدوات الرياضية نايك خلال فترة خمس سنوات قريبة العهد أو أغلق خمسة وخمسين مصنعا في أمريكا الشمالية وشرقي آسيا استجابة لتغييرات في تكاليف الإنتاج النسبية (Abegglen 1994: 26).

إنّ ما يدعوه الآخرون مصانع عالمية global factories لم تكد تكون معروفة قبل أربعينيات القرن العشرين. ولم تبرز بروزا رئيسيا حتّى الستينيات وانتشرت بشكل رئيسي في السبعينيات. لقد تطور الإنتاج الذي يتخطّى الأقاليم بشكل خاص في صناعة المنسوجات، الملبوسات، السيارات، السلع الجلدية، أدوات الرياضة، اللعب، المنتجات البصرية، الالكترونيات الاستهلاكية، أشباه الموصلات، الطائرات ومعدّات البناء.

مع نمو الإنتاج العالمي، تؤدّي نسبة كبيرة من التحويلات "الدولية" المزعومة للسلع والخدمات تجارة ضمن الشركات (intra - firm trade) ضمن الشركات المتخطية للحدود. وعندما تنتقل المدخلات المتوسطة والسلع المنجزة من بلد لآخر فإنّها تعدّ رسميا تجارة "دولية"؛ على أنّها تنطوي بالدرجة الأولى على تحركات ضمن شركة عالمية وليس

بين اقتصادات وطنية. إنّ الإحصائيات التقليدية لا تقيس التحويلات ضمن الشركات لكن تقديرات حصة تلك التبادلات في إجمالي التجارة عبر الحدود تتراوح بين ٢٥ إلى أكثر من ٤٠ بالمائة.

لقد استفاد جزء كبير من (وإن كان لا يشمل كامل) الإنتاج ممّا أطلق عليه اسم المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) أو مناطق تجهيز الصادرات (EPZs). في هذه المناطق المحصورة تقوم الحكومات الوطنية أو المحلية بإعفاء معامل التجميع والمرافق الأخرى التي تقوم بالإنتاج الذي يتخطّى الحدود من رسوم الاستيراد والتصدير المعتادة. كما أنّها قد تمنح تخفيضات ضريبية أخرى وإعانات وتتنازل عن تطبيق بعض الأنظمة العمالية والبيئية. وقد تمّ تأسيس أول منطقة اقتصادية خاصة في إيرلندا عام ١٩٥٤، لكن معظمها أنشئ بعد ١٩٧٠، بصورة أساسية في آسيا ومنطقة البحر الكاريبي، وما يسمى بمناطق ماكيلادورا (maquiladora) على طول الحدود المكسيكية مع الولايات المتّحدة الأمريكية.

المنتجات التي تتخطّى الحدود Transborder Products

لقد حصل قسم كبير من الإنتاج الذي يتخطّى الحدود والإنتاج الذي مقره في بلد المنشأ، حصل على سوق تتخطّى الأقاليم (supraterritorial market) في الاقتصاد المعولم المعاصر. لذا فإنّ نسبة كبيرة من التجارة "الدولية" تنطوي الآن على توزيع وبيع السلع العالمية (global goods)، ويجري ذلك في كثير من الأحيان تحت اسم ماركة عالمية. فالمستهلكون الموزعون على كثير من بقاع الكوكب الأرضي يشترون البضائع نفسها في الوقت نفسه. أمّا مقر بلد المنشأ لزبون محتمل لآلة تصوير زيروكس أو كورن فليكس كيللوغ فهو لا ينطوي على كبير أهمية. فالتصميم والتغليف والدعاية تحدّد السوق أكثر بكثير من المسافة والحدود.

وكما هو شأن جوانب أخرى من العولمة فإنّ للأسواق التي تتخطّى الأقاليم تاريخا أطول ممّا يعرفه الكثيرون من المراقبين المعاصرين. مثلا، بدأت شوربة (حساء) كامبيل وهاينز تصبح أسماء منزلية مألوفة في منتصف ثمانينيات القرن العشرين على اثر إدخال التعليب الآلي.

وقد اعتبر فورد أول سيارة أنتجها، موديل T، منذ البداية، سيارة عالمية. وكانت كوكا كولا تعبأ في ٢٧ بلدا وتباع في ٧٨ بلدا في ١٩٢٩ (Pendergrast 1993: 174). على أنّ أعداد السلع والزبائن والبلدان المنخرطة في تلك الأسواق العالمية الأولى كانت صغيرة نسبيا.

وعلى نقيض ذلك، فإنّ المنتجات العالمية تتخلّل الاقتصاد العالمي المعاصر. فهي تشمل مجموعة كبيرة من الأطعمة المعلبة، المشروبات المعبأة في قوارير، السجائر، ملابس المصممين، الأدوات المنزلية، التسجيلات الموسيقية، الاتصالات المتفاعلة، المنتجات السمعية – البصرية، الأسلحة، مركبات النقل، وخدمات السفر. ففي جميع هذه القطاعات وكثير غيرها، تنطوي المنتجات العالمية على لمسة الأشياء المألوفة حيثما يسافر الناس في العالم. وتتضمّن الأمثلة التي لا تعد ولا تحصى نسكافيه (التي تباع على شكل ٢٠٠ من التنويعات على نطاق العالم)، بيرة هانيكن (تباع في ١٧٠ بلدا)، طلاء كيوي للأحذية (يستخدم في ١٣٠ بلدا)، تليفونات نوكيا النقالة (تستعمل في ١٢٠ بلدا)، مكاتب توماس كوك السياحية (متوفرة في ١٤٠ بلدا)، بوالص تأمين اميريكان انترناشيونال غروب (تقدم في ١٣٠ بلدا)، برامج تلفزيونية من إنتاج غلوبو من البرازيل (توزع في ١٢٨ بلدا)، وصحيفة الفايننشال تايمز (تقرأ في ١٦٠ بلدا). أمّا "مارلبورو كاونتري" التي تشمل مدخنين في ١٧٠ بلدا فإنّها مكان يتخطّى الأقاليم بشكل مميز.

كثير من الحوانيت اليوم تحتوي بشكل رئيسي على سلع تتخطّى الحدود. وعلاوة على ذلك، فمنذ السبعينيات أصبح عدد من مؤسّسات التجزئة السلسلية (retail chains) له فروع في شتى أنحاء العالم. وتتضمّن الأمثلة بينيتون (Benetton) إيطالية الأصل، ٧ – ١١ ايلفن (7 - Eleven) يابانية الأصل، ايكيا (Ikea) سويدية الأصل، ماركس اند سبنسر (Marks & Spencer) بريطانية الأصل، وتويز "ر" أس (Toys "R" Us) أمريكية الأصل (Treadgold 1993). وقد أصبحت مراكز التسوق، بالنظر إلى مختلف "الماركات الضخمة" والمخازن المتخطية للحدود، في القرن العشرين في جزء كبير منها أسواقا تجارية عالمية. (انظر الحقل ٢٢ – ٢).

لقد أصبحت التجارة العالمية، من خلال الإنتاج المتخطي للحدود والمنتجات العالمية، جزءا أساسيا من الحياة اليومية لنسبة كبيرة من شركات العالم والمستهلكين. بل إنّ هذه التطورات بوسعها تفسير عدم إثارة حالات الركود من السبعينيات حتّى التسعينيات

موجة من الحمائية رغم المخاوف من حدوث "حروب تجارية" التي كثيرا ما تمّ الإعراب عنها. ففي فترات عدم الاستقرار التجاري والشدائد الاقتصادية السابقة طويلة الأمد (في سبعينيات لغاية تسعينيات القرن التاسع عشر وفي عشرينيات لغاية ثلاثينيات القرن العشرين) كانت معظم الدول تستجيب بفرض قيود حمائية رئيسية على التجارة عبر الحدود.

أمّا ردود الفعل على الركود المعاصر فقد كانت أكثر تعقيدا (cf. Milner1988) . وفي حين أنّ المصالح الإقليميّة قد ضغطت من أجل فرض الحمائية، فإنّ المصالح التجارية العالمية قد قاومت ذلك بالطبع. وهكذا فإنّ العديد من الشركات متخطية الحدود قامت بنشاط كبير لتعزيز جولة اوروغواي ودعمت بقوة بوجه عام منظمة التجارة العالمية الجديدة.

النقاط الرئيسية

- شهد النصف الثاني من القرن العشرين تطور الإنتاج متخطي الحدود وما اقترن بذلك من تجارة بين الشركات في عدد من الصناعات.
- كثير من الدول أنشأت مناطق اقتصادية خاصة بغية جذب ما يسمى بـ "المصانع العالمية" (global factories).
- ينطوي قسم كبير من التجارة المعاصرة على تسويق يتخطّى الحدود للمنتجات التي تحمل أسماء ماركات عالمية.
- قد يكون نمو بعد عالمي كبير للتجارة العالمية قد أدّى إلى الحيلولة دون فرض الحمائية في أواخر القرن العشرين.

الحقل ٢٢ – ٢ دراسة حالة: موسكو في اقتصاد معولم

لقد اتضح لي مدى ما وصلت إليه قوّة الأسواق العالمية، بشكل حاد – بل بشكل مؤلم نوعا ما – لدى زيارتي موسكو في أواخر سنة ١٩٩٤ – ٩٥. فبعد أقل من عقد من السنين من إطلاق البيروسترويكا، كانت المدينة تطفح بالسجائر العالمية، لدرجة أنّه كاد من المستحيل العثور على صنف روسي. وكانت دوف بارز Dove Bars وبيرييه Perrier متوفرة لمن بوسعه دفع ثمنها، لكنني أمضيت خمسة أيام للعثور على كيس من

البطاطس. فحيثما أجلت النظر، كان نايك (Nike) يزاحم ريبوك (Reebok)، بيتزا هات تزاحم بورغر كينغ، بيبسي تزاحم كوكا، مارتيني تزاحم استي سبومانتي، ريغلينر تزاحم هيرشي، بايونير يزاحم جيه في سي، فيليبس تزاحم بوش، غولد ستار تزاحم تي دي كيه، تايد تزاحم اجاكس، ويللا تزاحم فليكس، كوزموبوليتان يزاحم بوردا (وكل نسخة باللغة الروسية)، باربي تزاحم سيندي، كونيكا تزاحم كوداك، كاسيو تزاحم رولكس، ويسكاس تزاحم بديغري تشام. وكان وكلاء السفر في موسكو يقومون بتنظيم رحلات للتمتع في بلدان الشمس وبيوت الإجازات، في حين أنّ US Global Health تقدم تأمينا صحيا خاصا للقلة الميسورة. وقد تمّ تحويل VDNH الذي كان فيما مضى المعرض الشيوعي لمنجزات اقتصاد الشعب، إلى ملعب للمستهلكين. وقد أصبحت أجنحته مكتظة بالأكشاك المؤقتة التي تبيع المنتجات العالمية، لا سيّما الكترونيات المستهلكين، كثير منها تمّ شراؤه معفى من الرسوم الجمركية في منطقة الخليج.

وفي الزاوية الشمالية – الغربية من الحديقة، تمّ تحويل حظيرة كوزموس الكبيرة إلى صالة عرض لسيارات فورد ومرسيدس اللامعة. وكان تمثال لينين يحملق برقة فيما كانت أفواج المشترين يمرون بسرعة بمحاذاة نوافير أصبحت صامتة ومعهم أجهزة التلفاز والستيريو النقال والهواتف اللاسلكية وأجهزة الإنذار التي توضع في السيارات في حين أنّ مكبرات الصوت كانت تعج بأغاني بريان آدامز: "لا أكاد أصدق، أنّنا في الجنة". فقد أصبح الرفاق زبائن.

الموارد المالية العالمية Global Finance

لقد استرعى المال بعضا من أكثر الاهتمامات في المناقشات المعاصرة حول العولمة، لا سيّما في أوساط الأعمال والأوساط الحاكمة. لقد أثر ظهور الإقليميّة المتخطية للأقاليم في كل من الأشكال التي يتخذها المال والطريقة التي يتم استخدامه بها في الأعمال المصرفية والأوراق المالية والأسواق الثانوية (انظر الحقل ٢٢ – ٣ بشأن المصطلحات). إنّ لتلك التعاملات، بوصفها أنشطة دولية عبر الحدود، تاريخا طويلا. على أنّ المال العالمي، بوصفه تجارة تترعرع عبر الهاتف وشبكات الحواسيب التي تجعل العالم مكانا واحدا، فإنّه قد تعرض إلى أكثر نمو منذ ثمانينيات القرن العشرين.

النقد متخطي الأقاليم Supraterritorial Money

لقد شجّع تطور الإنتاج العالمي ونمو الأسواق العالمية من جرّاء انتشار النقد العالمي وتسهل من جرّاء ذلك. وقد سبقت الإشارة إلى أنّ أنظمة الصرف الثابتة وفيما بعد العائمة والتي كان يتم تطبيقها عبر صندوق النقد الدولي قد سمحت بدخول عدد من العملات "الوطنية" ليتم تداولها على نطاق العالم. وكما تدلّ لافتات "مكتب القطع" المألوفة، فإنّ منافذ التجزئة في عشرات البلدان تتعامل اليوم بعملات متعددة بناء على الطلب.

ما من عملة وطنية تتصف بالعالمية في هذا السياق أكثر من الدولار الأمريكي. فالدولارات التي يتم تداولها خارج الولايات المتّحدة تعادل ما يتداول في داخلها. بل إنّ هذه العملة العالمية كانت، في بعض الأزمات المالية، تحلّ محلّ العملة الصادرة محليا في الحياة اليومية لاقتصاد من الاقتصادات الوطنية. وقد حدثت مثل هذه "الدولرة" (dollarization) في المكسيك وفي جزء كبير من أوروبا الشرقية خلال سبعينيات القرن العشرين. ومنذ السبعينيات أصبح للمارك الألماني والين الياباني والفرنك السويسري وغير ذلك من العملات الرئيسية صفة عالمية أساسية. لذا فإنّ كميات ضخمة من النقد "الوطني" النظري تستعمل الآن في عدد لا يحصى من العمليات التي لا تمس أبدا التراب "الوطني".

لقد أصبح التعامل بالقطع الأجنبي مهنة إقليمية متخطية بالكامل. وهذه السوق الدائمة على مدار الساعة وحول العالم ليس لها مكان مركزي للتجمع. فكثير من الصفقات لا صلة مباشرة لها بالبلدان التي تصدر فيها العملة المعنية أو التي يتم إنفاقها فيها في خاتمة المطاف. ثمّ إنّ الاتجار نفسه يجري من دون مسافات. فالعمليات تتم عادة عبر الهاتف ويتم تأكيدها بواسطة التلكس أو البريد الالكتروني بين المشترين والبائعين عبر أي مسافة كانت.

وفي غضون ذلك تظهر التغيرات التي تطرأ على أسعار الصرف بشكل فوري ومتزامن على شاشات الفيديو عبر غرف التعامل الرئيسية على نطاق العالم.

ويتخذ المال العابر للحدود أيضا أشكالا أخرى إلى جانب بعض العملات الوطنية. لقد سبق أن استمر تداول الذهب على النطاق العالمي قرونا عدّة، مع أنّ حركته بطيئة عبر الأقاليم بدلا من الانتقال فوريا عبر خطوط الاتصالات البعيدة. وتتضمّن عملات أكثر جدة وإقليمية متخطية حق السحب الخاص (Special Drawing Right)، وهذه

"العملة" تصدر عبر صندوق النقد الدولي منذ ١٩٦٨، ووحدة النقد الأوروبية (European Currency Unit) التي أنشأتها الجماعة الأوروبية بعد عشر سنوات. وكلتا هاتين العملتين كامنة في ذاكرة الحاسوب فقط وليس في دفاتر الجيوب من أجل العمليات اليومية.

وفي غضون ذلك، دخلت عملة إقليمية متخطية أخرى في الاستعمال اليومي بشكل بلاستيكي. فمثلا، إنّ بعض بطاقات الائتمان (مثل فيزا وماستر كارد) تقبل في ملايين عدّة من الأماكن عبر العالم وذلك للقيام بالمشتريات بأي عملة محلية. وعلاوة على ذلك فإنّ أنواعا عدّة من البطاقات الذكية (smart cards) (مثل بطاقة مونديكس (Mondex) وكليب (Clip) التي تصدرها يوروباي انترناشيونال (Europay International) يمكن أن تحمل في طياتها عملات عدّة بصفتها نقدا رقميا على رقاقة (microchip).

والخلاصة فإنّ العولمة المعاصرة قد غيرت تغييرا كبيرا شكل النقد، من خلال انتشار العملات متخطية الحدود والعملات متخطية الأقاليم وبطاقات الائتمان العالمية والجزادين الرقمية (digital purses). فلم تعد النقود مقتصرة على الشكل الوطني – القطري – الإقليمي الذي كان سائدا منذ القرن التاسع عشر حتّى منتصف القرن العشرين.

الحقل ٢٢ – ٣ مسرد بكلمات المال العالمي
bond (السند): التزام تعاقدي لشركة أو رابطة أو وكالة حكومية بدفع الفوائد وتسديد أصل رأس مال الأموال المقترضة في أوقات محددة معينة.
derivative (ثانوي): عقد مالي "يشتق" قيمته من أصل (asset) أساسي أو سعر صرف، مستوى فائدة، أو مؤشر سوق.
Equity (سهم): ويسمى أيضا "stock" (سهم) أو "share" (حصة)؛ عدد من أجزاء متساوية في الرأسمال الاسمي لشركة من الشركات؛ وبموجبه فإنّ المساهم يمتلك جزءا من المشروع (الشركة).
Eurobond (سند يورودولي): سند مقيّم بعملة غريبة عن نسبة كبيرة من الضامنين الذين يتم توزيعه بواسطتهم والمستثمرين الذين يباع لهم؛ ويتم انتشار المقترض ونقابة المديرين والمستثمرين وبورصة الأوراق المالية المدرج فيها السند عبر عدد من البلدان.

eurocurrency (عملة يورودولية): النقد الوطني الذي بأيدي أشخاص أو مؤسّسات مقرّهم خارج منطقة العملة المعنية وكذلك "eurodollar" (الدولار الأوروبي) و"eurozloty" (الزلوط الأوروبي)، الخ.
Euroequity (الأسهم اليورودولية): إصدار أسهم يطرح في الوقت ذاته في مختلف أسواق الأسهم، ويكون ذلك عادة عبر مناطق زمنية عدّة؛ ويطلق عليها أيضا اسم global equity (أسهم عالمية).
merchant bank (بنك تجاري): ويطلق عليه أيضا اسم investment bank (بنك استثماري)؛ وهو بنك مختص في أعمال الأوراق المالية (بخلاف البنك الذي يزاول بالدرجة الأولى أعمال الإيداع والإقراض).
offshore centre (مركز لا إقليمي (خارج الحدود الإقليمية)): موقع للأعمال المالية يقدم إغراءات مثل تخفيضات الضرائب، الإعفاء من الأنظمة، إعانات وحسومات، ضمانات السرية، إلى ما هنالك؛ ومعظم هذه المراكز تكون في جزيرة ودويلات أخرى، مع أنّ أحكام اللاإقليمية تشمل أيضا تدابير مثل تسهيلات مصرفية دولية في الولايات المتّحدة والسوق اللاإقليمية اليابانية التي مقرها في طوكيو.
petrodollars (دولارات البترول): إيرادات صادرات النفط التي تودع خارج الولايات المتّحدة؛ وقد وفرت أكبر حافز مفرد للنمو في الأسواق الأوروبية في سبعينيات القرن العشرين.
seurity (سند): عقد ينطوي على مطالبة بمدفوعات مستقبلية بموجبه (خلافا للائتمانات المصرفية) توجد علاقة مباشرة بين المستثمر المقترض؛ كما أنّ السندات، خلافا للقروض المصرفية، يتم تداولها في الأسواق.
Special Drawing Right (حق السحب الخاص): العملة متخطية الإقليميّة الصادرة في ١٩٦٨ عبر صندوق النقد الدولي وتستخدم كوحدة حساباته؛ بلغ مجموع حقوق السحب الخاصة المتداولة اعتبارا من منتصف تسعينيات القرن العشرين ٢١,٤ مليار.
Syndicated eurocredit (ائتمانات أوروبية مشتركة): قرض يقدم في الأسواق الأوروبية من قبل رابطة خاصة لعدد من البنوك التجارية.

الأعمال المصرفية متخطية الأقاليم Supraterritorial Banking

لقد أثّرت العولمة في الأعمال المصرفية بشكل رئيسي من حيث: (أ) نمو الودائع عبر الحدود؛ (ب) قدوم الإقراض المصرفي عبر الحدود؛ (جـ) توسع شبكات الفروع عبر الحدود؛ و(د) ظهور تحويلات المال الفورية على النطاق العالمي بين البنوك. فما يدّعى بودائع العملة اليورودولية (eurocurrency) هي أصول (assets) مصرفية مقيّمة بعملة وطنية مختلفة عن العملة الرسمية في البلد الذي يحتفظ فيه بالمال. مثلا الين اليورودولي (euro yen) المودع في كندا.

لقد ظهرت حسابات العملة اليورودولية (Eurocurrency) لأول مرة في الخمسينيات لكنّها انتشرت بشكل رئيسي بعد ١٩٧٠، لا سيّما مع تدفق دولارات البترول الذي تبع الارتفاعين الرئيسيين المفاجئين في أسعار النفط في ١٩٧٣ – ٧٤ و١٩٧٩ – ٨٠. إنّ العملات اليورودولية هي عملات متخطية للأقاليم: فهي لا ترتبط بشكل محكم بمجموع النقد المتداول لأي بلد؛ كما أنها لا تخضع للتنظيم النظامي للبنك المركزي الوطني الذي أصدرها.

وقد دخلت العولمة أيضا جانب الاقراض المصرفي. وقد جرى إنشاء الائتمان من ودائع العملة اليورودولية أول مرة في ١٩٥٧، حين تمّ اقتراض الدولارات "الأمريكية" عبر المكتب "البريطاني" للبنك "السوفييتي". على أنّ القروض اليورودولية انتشرت بشكل رئيسي بعد ١٩٧٣ بعد فيضان دولارات البترول. وفي أواخر القرن العشرين أصبح من الشائع صدور قرض في بلد بعملة بلد ثان (أو ربّما سلة عملات بلدان عدّة)، إلى مقترض من بلد ثالث، من قبل بنك أو مجموعة بنوك في بلد رابع أو أكثر.

تركّز الأسواق اليورودولية ليس على مواقع قديمة للمال العالمي مثل لندن، نيويورك، طوكيو، وزيوريخ فحسب، بل أيضا على مراكز لا إقليمية (offshore centres) متعددة. وكما هو الحال إلى حدّ كبير مثل مناطق تجهيز الصادرات بالنسبة للتصنيع فإنّ الترتيبات المالية اللاإقليمية تقدم للمستثمرين مستويات ضرائب وتنظيمات منخفضة. ورغم أنّ البعض مثل اللوكسمبورغ وجيرسي سبقت الحرب العالمية الثانية، فإنّ معظم المراكز اللاإقليمية ظهرت منذ ١٩٦٠ وأصبحت توجد الآن في أكثر من ٤٠ بلدا. ولدى معظم البنوك الرئيسية في العالم الآن شبكات فروع عبر المواقع "الإقليمية" الرئيسية (أي الخاضعة للضرائب والأنظمة العادية) ومواقع لا إقليمية. مثلا، بعد أقل من

ثلاثين عاما من إصدار التشريعات ذات الصلة في ١٩٦٧، فقد استضافت جزر كايمان أكثر من ٥٠٠ من البنوك اللاإقليمية، بلغ إجمالي ودائعها ٤٤٢ مليار دولار، ما من واحد منها بالعملة المحلية (Roberts 1994; BIS 1996: 7).

يكمن الطابع المتخطي الأقاليم لكثير من الأعمال المصرفية المعاصرة أيضا في فورية حوالات الأموال بين البنوك. فقد حلّت الرسائل الالكترونية إلى حدّ كبير محل الحوالات الإقليميّة بالشيكات أو السحوبات – وتكلف أقل بكثير. وأكبر قناة لتلك التحركات هي جمعية الاتصالات المالية بين البنوك على النطاق العالمي (Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunications). وقد تمّ إطلاقها في ١٩٧٧ وأصبحت تصل إلى ما ينيّف على أكثر من ٥٠٠٠ مؤسسة مالية بعد إطلاقها بعشرين سنة.

الأوراق المالية متخطية الأقاليم Supraterritorial Securities

إلى جانب الأعمال المصرفية، فقد غيّرت العولمة أيضا شكل أسواق الأوراق المالية. أولا، أصبحت بعض السندات والأسهم ذاتها منفصلة نسبيا عن النطاق الإقليمي.

ثانيا، اكتسبت العديد من المحافظ الاستثمارية طابعا متخطيا للحدود.

ثالثا، لقد أوجد الاتصال الالكتروني لمواقع الاتجار ظروف التعامل بالأوراق المالية في أي مكان/ أي وقت.

فيما يتصل بالنقطة الأولى، شهدت العولمة المعاصرة ظهور صكوك أوراق مالية رئيسية عدّة ذات طابع يتخطّى الحدود. هذه السنوات والأسهم تنطوي على الجهات المصدّرة، أوراق مالية، وسطاء (سماسرة)، و/أو بورصات عبر بلدان عدّة في آن واحد. على سبيل المثال يقيّم سند **يورودولي** (eurobond) بعملة غريبة لنسبة كبيرة من الأطراف المعنية: المقترض الذي يصدره؛ الضامنون الذين يوزعونه؛ المستثمرون الذين يحصلون عليه؛ و/أو البورصة / البورصات التي تدرجه. فهذا الصك المالي متخطي الحدود يعد بموجب ذلك سندا أجنبيا، يتمّ تناوله في بلد ما من أجل مقترض خارجي. لقد وجدت سندات عبر الحدود من النوع الأخير منذ مئات عدّة من السنين، لكن السندات اليورودولية ظهرت أول مرة في ١٩٦٣.

في تلك السنة أصدرت سلطات الطرق السريعة الإيطالية سندات مقيّمة بالدولارات الأمريكية عبر مديرين في بلجيكا، بريطانيا، ألمانيا وهولندا، مع إدراجها لاحقا في بورصة لندن. وبحلول أواخر الثمانينيات كانت السندات اليوزودولية تشكل ثاني أكبر سوق للسندات في العالم، بعد تلك العائدة إلى الإصدارات المحلية للولايات المتّحدة (Honeygold 1989: 19).

وعلى نمط مماثل، يتضمّن إصدار أسهم يورودولية اتحاد وسطاء متخطي للحدود يبيع إصدار أسهم جديد ليتم إدراجه في الوقت ذاته في بورصات أسهم بلدان عدّة. هذه العملية التي تتخطّى الأقاليم هي على نقيض عرض دولي. حيث تصدر شركة، مقرها في بلد ما، أسهما في بلد ثان، وكما هو الحال بالنسبة للسندات الأجنبية فقد وجدت تسعيرات الأسهم منذ وجود أسواق الأسهم ذاتها تقريبا. على أنّ أول إصدار للأسهم متخطية الحدود جرى في ١٩٨٤ حين تمّ عرض ١٥ بالمائة من خصخصة بريتيش تليكوميونيكيشنز في بورصات في اليابان، أمريكا الشمالية وسويسرا بالتزامن مع أكثرية إصدارات الأسهم في المملكة المتّحدة.

إنّ عمليات طرح الأسهم الجديدة عبر العالم تجري بوتيرة أقل من إصدارات الأسهم في المملكة المتّحدة. إنّ عمليات الأسهم الجديدة عبر العالم تجري بوتيرة أقل من إصدارات السندات اليورودولية؛ على أنّه أصبح من المألوف تماما للشركات متخطية الحدود أنّ تدرج أسهمها في بورصات أسهم مختلفة عبر مناطق زمنية عدّة. مثلا، تسعر أسهم شركة الكاتل السثورم (Alcatel Alsthorm) في اثنتي عشرة بورصة وأسهم شركة نستله (Nestle) في إحدى عشرة بورصة وأسهم (شركة) الصناعات الكيميائية الأمبراطورية في تسع بورصات.

ليست فقط مختلف صكوك الأوراق المالية هي التي أصبحت مفصولة عن الإقليم في سياق العولمة المالية المعاصرة وإنّما أيضا العديد من حافظات المستثمرين. فمثلا، قد يترك مستثمر ما في بلد ما أصولا لدى مدير أحد الصناديق في بلد ثان ويضع هذا المدير بدوره تلك المبالغ في الأسواق في مجموعة من البلدان الثالثة. وبعبارة أخرى، حتّى حينما يكون لفرادى الأوراق المالية طابع إقليمي، فيمكن جمعها في رزمة استثمارية متخطية الأقاليم. بل إنّ عددا من صناديق التقاعد، شركات التأمين ووحدات الائتمان قد أوجدت "صناديق عالمية" مسماة صراحة تستقي أوراقها المالية المكوّنة من أنحاء عدّة من العالم.

كما أنّ العديد من المستثمرين من المؤسّسات متخطية الحدود قد تسجلت لا إقليميا من أجل فوائد ضريبية وفوائد أخرى تتعلّق بالتكاليف. فمثلا، كانت استثمارات صندوق أسواق إفريقيا الناشئة تجري في افريقيا وتدرج في إيرلندا وتقع قاعدة إدارتها في الولايات المتّحدة. واعتبارا من ١٩٩٥ استضافت لوكسمبورغ حوالي ٣٥٠ مليار دولار في صناديق استثمارية لا إقليمية، معظمها خارج النطاق التنظيمي لحكومات موطن المديرين.

وأخيرا فقد أصبحت أسواق الأوراق المالية عالمية عبر الطابع متخطي الأقاليم المتنامي لكثير من البورصات منذ السبعينيات. فقد حلّ محل القاعة المفتوحة التقليدية التي تتعالى فيها الأصوات إلى حدّ كبير التعامل الالكتروني عبر شبكات الهاتف والحاسوب. هذه الاتصالات السلكية واللاسلكية توفّر البنية التحتية للصفقات التي تطوي المسافات (ما يدعى بـ التعامل عن بعد (remote trading)) حيث يمكن أن يكون الوسطاء متمركزين في أي مكان من حيث المبدأ. فمعظم البنوك الاستثمارية الرئيسية (ING Barings, Daiwa Securities, Merrill Lynch, etc.) تنسق الآن بين مكاتبها عبر مناطق زمنية عدّة في التعامل بالسندات والأسهم على مدار الساعة وفي جميع أنحاء العالم.

وقد أصبح أول نظام لنقل الطلبات بواسطة الحاسوب قيد التشغيل في ١٩٧٦، حيث يتصل الوسطاء عبر الولايات المتّحدة بشكل فوري مع قاعة التعامل لبورصة نيويورك. وبدأت منذ ١٩٩٦ تطورات مماثلة تربط الوسطاء في أي مكان في الاتحاد الأوروبي مباشرة ببورصاته الرئيسية. أمّا نظام التسعير المؤتمت للاتحاد الوطني للأوراق المالية (Nasdaq) فليس له مكان مركزي للاجتماع على الإطلاق منذ إطلاقه عام ١٩٧١. وبحلول منتصف التسعينات كانت هذه الشبكة الحاسوبية متخطية الحدود بإجمالي رسملتها البالغة ١,٢ تريليون دولار ثاني أكبر سوق أسهم في العالم. وقد أطلق نظاما Seaq المتمركز في لندن وEasdaq المنتشر على نطاق أوروبا أطرا مماثلة في ١٩٨٥ و١٩٩٦ على التوالي.

وفي غضون ذلك وبدءا ببورصة تورونتو والبورصة الأمريكية عام ١٩٨٥، فقد أنشئ عدد من الأسواق صلات الكترونية لإتاحة المجال للتعامل الذي يتخطّى الحدود فيما بينها. إنّ هذا النمو واسع النطاق لتخطي الإقليميّة في الأوراق المالية يساعد على تفسير

السبب الذي، مثلا، جعل انهيار وول ستريت في اكتوبر ١٩٨٧ يردد أصداء عبر العالم خلال ساعات.

كما هو الحال إلى حدّ بعيد في الأعمال المصرفية العالمية، فإنّ التعامل بالأوراق المالية متخطية الحدود يجري بصورة رئيسية عبر أنظمة مقاصة تعالج بواسطة الحاسوب. إنّ معادلي SWIFT هما شبكة المقاصة اليورودولية التي أنشئت في ١٩٦٨ وCedel التي أطلقت بعد ثلاث سنوات. وقد تناولت هاتان العمليتان العالميتان لمسك الدفاتر الالكترونية فيما بينهما ما مجموعه ٣٥ تريليون دولار في ١٩٩٥.

المشتقات متخطية الأقاليم **Supraterritorial Derivatives**

يتمثّل مجال رابع للمال مغمور بالعولمة بصناعة المشتقات (derivatives). المنتج المشتق هو عبارة عن عقد، تعتمد قيمته على (أي "تشتق" من) سعر أصل مشتق منه (مثل مادة أولية أو سهم) أو سعر مرجعي معين (مثل مستوى الفائدة أو مؤشر البورصة). يعود تاريخ المشتقات المتصلة بالأصول ("الملموسة" (الحقيقية))، مثل المواد الأولية والأرض، إلى منتصف القرن التاسع عشر، في حين أنّ المشتقات المستندة إلى مؤشرات مالية انتشرت منذ طرحها في ١٩٧٢.

تتخذ عقود المشتقات شكلين رئيسيين. فالنوع الأول، المتمثل بـــ صفقات آجلة (futures) وصفقات البيع المقدم (forwards)، يلزم المشتري أو البائع بإتمام صفقة في وقت محدد مسبقا في المستقبل بسعر متفق عليه اليوم. أمّا النوع الرئيسي الثاني المتمثل بـــ "الخيارات" (options)، فإنّه يعطي الأطراف حقا (دون التزام) بالشراء أو البيع بسعر محدد خلال مدّة معينة لغاية تاريخ انقضاء العقد. وتشمل المشتقات الأخرى "المبادلات" (swaps)، "الضمانات" (warrants)، وكذلك الصكوك المالية – التي تبدو أنها تزداد غموضا مع الزمن (Banks 1994).

لا حاجة إلى أن نركّز هنا على تفاصيل فنية إضافية. إذ يكفي للأغراض الراهنة التأكيد على حجم هذه الصناعة المالية. لقد انتشرت بورصات المشتقات العامة على النطاق العالمي منذ ١٩٨٢ إلى جانب أسواق التعامل خارج البورصة (غير الرسمية). وقد بلغ إجمالي حجم التعامل في أسواق المشتقات العالمية نحو ١,٢ تريليون دولار يوميا.

وفي غضون ذلك قد تكون قيمة عقود المشتقات المعلقة قد بلغت ٥٠ تريليون دولار، أو أكثر من ضعف الناتج المحلي الإجمالي العالمي (Sharpe 1996; BIS 1996: 27).

وكما هو الحال بالنسبة للأعمال المصرفية والأوراق المالية، لقد أصبح الكثير من أعمال المشتقات مطوي المسافة والحدود نسبيا. فعلى سبيل المثال، ثمّة عدد من العقود التي تتصل بالمؤشرات متخطية الأقاليم: مثل السعر العالمي للنحاس؛ سعر الفائدة وعلى ودائع الفرنكات اليوروسويسرية؛ إلى ما هنالك. وعلاوة على ذلك، فإنّ الكثير من تداول المشتقات يتم الاضطلاع به عبر دور الأوراق المالية العالمية ووصلات الاتصالات السلكية واللاسلكية عبر العالم.

ويجري تداول عدد من صكوك المشتقات في وقت واحد في بورصات عدّة في جميع أنحاء العالم في سوق يجري التعامل فيه على مدار الساعة. مثلا، لقد تمّ تداول العقود المتعلّقة بأسعار فائدة دولارات أوروبية لمدة ثلاثة شهور، في وقت متزامن في بورصة لندن المختصة بالصفقات الآجلة المالية والخيارات (LIFFE)، وبورصة نيويورك المختصة بالصفقات الآجلة وبورصة سنغافورة المختصة بالنقد الدولي (SIMEX). وانطلاقا من ربط بين SIMEX وبورصة شيكاغو التجارية في ١٩٨٤، فقد أتاحت الوصلات الالكترونية المجال للتداول الذي يطوي المسافات بين مختلف مواقع الأسواق.

بالنظر لهذا التواصل العالمي الوثيق، فإنّ الخسائر الكبيرة التي يتم تكبدها في أسواق المشتقات يمكن أن تكون لها انعكاسات فورية على نطاق العالم. مثلا، أدّى تراكم حالات العجز البالغة ١,٣ مليار دولار، التي تكبّدها المتعامل بصفقات المستقبل والمقيم في سنغافورة واسمه نيك ليسون، إلى انهيار تخطى الحدود لبنك بارنغر الاستثماري في ١٩٩٥. وقد أدّى تتابع خسائر جسيمة مماثلة في جهات أخرى، إلى جعل البعض يشعر بالقلق من احتمال تقويض الاتجار العالمي بالمشتقات النظام المالي العالمي في مجموعه.

النقاط الرئيسية

- لقد غيّرت العولمة أشكال النقود مع انتشار العملات متخطية الحدود وفئات العملات متخطية الأقاليم بشكل واضح وبطاقات الائتمان العالمية والنقد الرقمي.

- لقد غيّرت العولمة شكل الأعمال المصرفية مع نمو الودائع متخطية الأقاليم والقروض وشبكات الفروع وتحويلات الأموال.
- لقد كسبت أسواق الأوراق المالية بعدا عالميا عبر استحداث سندات وأسهم متخطية الحدود والمحافظ عبر العالمية والتداول الالكتروني على مدار الساعة.
- كما أثرت العولمة في الصكوك وأنماط التداول في أسواق المشتقات.

حدود عولمة التجارة Limits to the Globalization of Commerce

بعد أن استعرضنا الآن تطور بعد متخطي الأقاليم في الاقتصاد العالمي المعاصر (الملخص وفق التسلسل التاريخي في الحقل ٢٢ – ٤)، وأكدنا على أهميته، فإنّه يتعين علينا أيضا إدراك حدود هذه التغييرات. وكما لاحظنا في الفصل الأول، ومرة أخرى قبل ذلك في الفصل الراهن، فإنّ العديد من التقييمات للعولمة مشوبة بالإفراط والمبالغة. على أنّه من الممكن تقدير أهمية العولمة من دون الانزلاق في "العولمية" (globalism). وفيما يلي نبرز أربع نقاط رئيسية في هذا الصدد:

(أ) الانتشار غير المتوازن لعولمة التجارة والمال.

(ب) استمرار أهمية الإقليميّة في الاقتصاد المعولم المعاصر.

(جـ) استمرار احتلال الدولة للمركز الرئيسي في غمرة هذه التغييرات.

(د) استمرار أهمية الارتباطات الوطنية، والتنوع الثقافي بشكل عام، في الفترة الراهنة للعولمة التجارية.

حدوث العولمة غير المنتظم Irregular Incidence

كما سبق أن شدّدنا في الفصل الأول، فإنّ العولمة لم تحدث في كل مكان للجميع في وقت واحد. وبصفة عامة فإنّ أكثر ما تأثرت به التجارة والمال المتخطيات للحدود:

(أ) في ما يسمى "ثلاثي" شرقي آسيا، أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية.

(ب) في المناطق الحضرية بالنسبة للمقاطعات الريفية.

و(جـ) في الأوساط الثرية والمهنية.

ومن جهة أخرى، فإنّ قلة من الناس والأماكن هم الذين لم يتأثروا كليا اليوم بالعولمة الاقتصادية.

الحقل ٢٢ – ٤ بعض الوقائع الأساسية في التجارة والمال العالميين	
ثمانينيات القرن التاسع عشر	استحداث المنتجات العالمية (global) الأولى.
١٩٢٩	تأسيس التدابير المالية اللاإقليمية الأولى (في لوكسمبورغ).
١٩٤٤	مؤتمر بريتون وودز يضع مسودتي النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
١٩٥٤	إنشاء أول منطقة لتجهيز الصادرات (في إيرلندا).
	إطلاق "راعي بقر مالبورو" بصفتها أيقونة تجارية عالمية.
١٩٥٥	افتتاح أول مطعم ماكدونالد أصبح يعمل في ٩٠ بلدا بعد ٤٠ سنة.
١٩٥٧	صدور أول قرض عملة يورودولية.
١٩٥٩	معيار الدولار الذهبي يدخل حيز التداول التام.
١٩٦٣	إصدار أول سند يورودولي.
١٩٦٥	بدء برنامج ماكيلادور في المكسيك.
١٩٦٨	طرح فئة عملة تتخطّى الدول والمتمثلة بحق السحب الخاص.
	إطلاق صفقات Euroclear لتسوية الأوراق المالية عبر العالم والمعالجة بواسطة الحاسوب.
١٩٧١	تأسيس أول بورصة الكترونية كليا (Nasdaq).
١٩٧٢	إطلاق أسواق المشتقات المالية، ابتداء بصفقات العملة المستقبلية.
١٩٧٣	ازدياد أسعار النفط بنسبة أربعة أضعاف تغمر الأسواق اليورودولية بدولارات البترول.
١٩٧٤	تشكيل لجنة بال المعينة بالإشراف على الأعمال المصرفية على اثر انهيار بنكين منخرطين كثيرا بصفقات القطع الأجنبي.
	الولايات المتّحدة تخفف القيود على القطع الأجنبي (وتبعتها دول أخرى في السنوات اللاحقة)

١٩٧٦	اجتماع صندوق النقد الدولي في جمايكا يعطي الطابع الرسمي لنظام تعويم أسعار القطع الأجنبي.
١٩٧٧	تدشين نظام SWIFT للحوالات الالكترونية للأموال بين البنوك على النطاق العالمي.
١٩٨٢	تخلف المكسيك الوشيك عن تسديد القروض العالمية يثير أزمة دين العالم الثالث.
١٩٨٤	تكوين المنظمة العالمية للجان الأوراق المالية.
	أول إصدار للأسهم المتخطية للحدود (من قبل شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية البريطانية).
١٩٨٥	أول وصل الكتروني متخطي الحدود بين البورصات.
١٩٨٧	ترددت أصداء انهيار سوق الأسهم في وول ستريت على نطاق العالم بين عشية وضحاها.
١٩٩٤	انتهاء جولة اوروغواي الخاصة بالغات.
١٩٩٥	تدشين منظمة التجارة العالمية.
	قضية ليسون تبرز سرعة تقلب أسواق المشتقات العالمية.

لقد ظهرت التجارة والمال متخطي الأقاليم بشكل غير تناسبي فيما يدعى "الشمال" ثمّ بعد ذلك بين مدنه، بشكل خاص. مثلاً، فإنّ ما ينيّف على نصف إنتاج المصنوعات العالمي وثلث صادرات البضائع في نهاية القرن العشرين متمركزان في ثلاثة بلدان فقط هي: الولايات المتّحدة الأمريكية، اليابان، وألمانيا. (Kidron and Segal 1995: 86 - 9). وتتوضع عادة مرحلة التجمع كثيفة العمالة لعملية الإنتاج متخطية الحدود في "الجنوب". كما أنّ بيع معظم المنتجات العالمية مركز تركيزا شديدا في "الشمال". مثلاً، مع أنّ وجبات ماكدونالد السريعة يتم إعدادها في ٩٠ بلدا إلا أنّ القسم الأكبر من هذه الوجبات تستهلك في حفنة من تلك الأصقاع.

وخلافا للعملات الصادرة في "الشمال"، فإنّه لا يكاد يوجد أي إمكان تحويل متبادل لفئات العملات الوطنية للبلدان الإفريقية. وعند كتابة هذا المؤلف، فإنّ أكثر من ثلاثة

أرباع الاستثمار المباشر وعمليات بطاقات الاعتماد ورسملة أسواق الأسهم وتجارة المشتقات والقروض متخطية الحدود تجري ضمن الثلاثي. وفي ضوء حالات عدم المساواة المذكورة، فإنّ عددا من الداعين إلى العولمة ونقادها يشعرون بالقلق من أن هذه النزعة آخذة في تجاوز "الجنوب".

غير أنّ هذا الاستبعاد أبعد ما يكون عن الاكتمال. مثلا، بعض المنتجات التي منشؤها في "الجنوب" ظهرت بشكل كبير في الأسواق العالمية (مثل الخمور من تشيلي وترتيبات الإجازات الجماعية في كينيا). وقد بلغت الأعمال المصرفية الالكترونية حتّى أجزاء من الريف الصيني. ويوجد عدد من المراكز اللاإقليمية ومبالغ كبيرة من ديون البنوك متخطية الحدود في "الجنوب".

وقد ظهرت محافظ عالمية بقوة في تطور الأسواق الجديدة للأوراق المالية في المدن الرئيسية لافريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين. وقد لعبت SIMEX و Bolsa de Mercadorias & Futuros (BM & F) التي مقرّها ساو باولو أدوارا هامة في أسواق المشتقات المنتشرة بسرعة في القرن العشرين.

وفي الحقيقة، فإنّ الانخراط في التجارة والمال العالميين كثيرا ما يكون مرتبطا بالتقسيم الطبقي بقدر ما هو مرتبط بالانقسام بين "الشمال" و"الجنوب". إنّ الأكثرية العظمى من سكان العالم – بمن فيهم الكثيرون في "الشمال" لا يملكون شراء معظم المنتجات العالمية. وقد عبر مايكل بورتر (Michael Porter) من مدرسة الأعمال التابعة لجامعة هارفارد عن هذه النقطة بشكل ملطف بأنّ قال إنّ الأسواق "اليوم يبدو أنّها تستند بدرجة أقل إلى فروق الدول وبدرجة أكبر إلى فروق المشترين التي تتجاوز حدود البلدان" (٤٤: ١٩٨٦). كما أنّ القيام بالاستثمارات في الأسواق المالية العالمية يعتمد على الثروة التي لا يتبع توزيعها دائما نمطا "شماليا – جنوبيا". مثلا، نجد أنّ دولارات البترول كانت تمتلكها في معظمها النخب في البلدان المصدرة للنفط في افريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. وتبين المقارنات بين البلدان أنّ سكان البرازيل وبوتسوانا تتمثل فيهم أكبر حالات عدم المساواة في الدخل في العالم.

لا يسمح المقام هنا بالاستفاضة التامة بهذه النقطة، لكن يمكن بيان كيف أنّ الأسواق والاستثمارات التي تتخطّى الحدود قد ساهمت إلى حدّ كبير في ازدياد فجوات

الثروة ضمن البلدان وبين "الشمال" و"الجنوب". وقد أدّت، مثلا، قابلية تحرك رأس المال على النطاق العالمي، خصوصا إلى مواقع الإنتاج منخفض الأجور والمراكز المالية اللاإقليمية، إلى تشجيع أكثرية الدول على خفض نسب الضرائب المرتفعة وتدابير الرفاه العام الأخرى.

وساهمت تلك الخطوات في ازدياد عدم المساواة في كل مكان تقريبا في عالم القرن العشرين انظر (Brecher and Costello 1994; Ghai: 1994). وقد أصبح الفقر، بشكل متزايد، يقترن بالطبقة متخطية الأقاليم والجنس (الذكور والإناث) والعرق بقدر ما هو مقترن ببلد الإقامة (انظر أيضا الفصلين الثالث والعشرين والخامس والعشرين).

استمرار الإقليم The Persistence of Territory

من جهة أخرى، يجب عدم المبالغة في تقييم أولوية المكان الإقليمي في التجارة العالمية المعاصرة، وصحيح أنّ الأدلة التي طرحت في الأقسام السابقة من هذا الفصل توحي بأنّ المسافة والحدود قد فقدت التأثير المحدّد في الجغرافيا الاقتصادية الذي كان لها سابقا.

غير أنّ هذا لا يعني أنّ الإقليميّة قد فقدت كل أهميتها في تنظيم الإنتاج المعاصر والتبادل والاستهلاك. وقد بالغ روبرت رايخ (Robert Reich)، قبل الانضمام إلى إدارة كلينتون بمدة وجيزة، حين صرح بأنّ العولمة الاقتصادية أفضت إلى وضع "انعدام المنتجات أو التكنولوجيات الوطنية، وانعدام الشركات الوطنية وانعدام الصناعات الوطنية" (٣: ١٩٩١).

وعلى نقيض ذلك، فبعد عقود عدّة من العولمة المتسارعة لا يزال للكثير من النشاط التجاري بعد متخطي الأقاليم ثانوي فقط، إن وجد. مثلا، رغم أنّ التصنيع متخطي الأقاليم عبر المصانع العالمية يؤثر في نسبة هامة من بعض الصناعات، فإنّه ينطوي على مجرد نسبة صغيرة من إجمالي الإنتاج العالمي. فمعظم العمليات تظل مكتفية ذاتيا ضمن بلد واحد، ولا يستخدم في مناطق تجهيز الصادرات (EPZs) حتّى الآن سوى نسبة ضئيلة من القوى العاملة العالمية. وحتّى الكثير من المنتجات العالمية (طائرات بوينغ النفاثة والشاي السيلاني) يتم إعدادها ضمن بلدان مفردة مع أنّ توزيعها يمتد على نطاق

العالم. ومع أنّ المنتجات متخطية الحدود أكثر انتشارا بصفة عامة من الإنتاج متخطي الأقاليم، فإنّ المبيعات الرائجة على النطاق العالمي أبعد من أن تستغرق المبيعات برمتها.

كما أنّ أنواعا عديدة من العملة لا تزال أيضا محصورة في مجال وطني أو محلي. وكذلك يظلّ الحجم الكبير من أعمال التجزئة المصرفية إقليميا، حيث إنّ الزبائن يتعاملون مع مكاتب فروعها المحلية. ورغم النمو الكبير منذ ثمانينيات القرن العشرين، فإنّ تداول الأسهم متخطية الحدود يظل جزءا صغيرا جدّا من إجمالي تداول الأسهم (T. Porter 1993: 109). وعلاوة على ذلك، فإنّ أكثرية كبيرة من إجمالي الحركة في أكثرية بورصات الأسهم لا يزال يتضمن أسهم شركات يقع مقرها الرئيسي في البلد نفسه. وتعدّ بورصة أسهم لندن الحالة الرئيسية الوحيدة التي تشكل فيها الأسهم الخارجية أكثر من نصف الأعمال في تسعينيات القرن العشرين. كما أنّه رغم التوسع الأسّي لسوق السندات اليورودولية، فإنّ إجمالي قيمة السندات متخطية الحدود المعلّقة (٢,٨ تريليون دولار) ظل ضئيلا جدّا جراء إجمالي قيمة الإصدارات المحلية المعلّقة في سنة ١٩٩٥(٢٣,٩ تريليون دولار) (BIS 1996: 20).

وليس معظم النشاط التجاري العالمي مجردا كليا من الجغرافيا الإقليمية. إنّ الظروف المحلية، مثلا، تؤثر تأثيرا قويا في قرارات الشركات بشأن مكان مرافق الإنتاج متخطية الحدود. وفي أسواق البورصات الأجنبية يتجمع المتعاملون بشكل رئيسي في بضع مدن، حتّى لو كان لعملياتهم آثار فورية في أي مكان في العالم. ويبقى من النادر أن تصدر شركة ما متخطية الحدود نسبة كبيرة من أسهمها خارج بلد منشئها. في ضوء هذه التحفظات، سلّم ريتشارد اوبراين بسهولة بأنّه بالغ في تصويره للمال العالمي بوصفه "نهاية الجغرافيا" (٢: ١٩٩٢).

من هنا تتمثّل أهمية العولمة بأنّها أنهت احتكار الإقليميّة في تحديد الحيّز الاجتماعي في الاقتصاد السياسي العالمي. وهذا لا يعني أنّ هذا الاتجاه قد أزال الإقليميّة كليا. فقد نما البعد العالمي للتجارة العالمية المعاصرة جنبا إلى جنب وضمن علاقات معقّدة مع جوانبه الإقليمية. فالعولمة آخذة في إعادة تشكيل الجغرافيا بدلا من محو الإقليم.

استمرار بقاء الدولة The Survival of the State

وكذلك الحال، كما رأينا في الفصل الأول، فإنّ العولمة قد أعادت تموضع الدولة (الإقليمية) بدلا من أن تكون إيذانا بانقضائها. فتوسع التجارة والمال الذي يتخطّى الحدود قد جعل من التمسك بالدولة السيادية (sovereign statehood) شيئا قد عفا عليه الزمن، لكن أهمية الدولة ذاتها ما زالت باقية. وقد عملت الدول الشيء الكثير لتسهيل العولمة الاقتصادية والتأثير في مجراها، وذلك من خلال القرارات التي تتخذ من جانب واحد ومن خلال السياسات المنسقة من أطراف عدّة.

كما ورد آنفا، فقد شجّعت الدول عولمة التجارة، بين جملة أمور، من خلال مختلف سياسات التحرير وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة ومراكز مالية لا إقليمية (offshore). وفي الوقت نفسه، أعاقت بعض الحكومات العولمة ضمن حدودها من خلال إبقاء بعض القيود على الأنشطة متخطية الحدود. على أنّ معظم الدول – بما فيها التي لا تزال "شيوعية" اسميا – قد استجابت عاجلا أو آجلا للضغوط الأقوى للتحرير. وبصفة عامة تعرضت الدول التي حافظت على أنظمة قاسية إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، لا سيّما إلى المناطق اللاإقليمية.

وعلى أي حال، كثيرا ما كانت الحكومات تفتقر إلى وسائل فعّالة لفرض قيودها الإقليميّة على رأس المال المتحرك عالميا. ولم تستطع الدول المحافظة على حدودها إلى حدّ بعيد ضد العولمة الاقتصادية إلا فيما يتعلّق بالقيود على الهجرة.

على أنّ الدول ليست عاجزة على الإطلاق إزاء العولمة الاقتصادية. فحتى الادعاء العام بأنّ المال العالمي يتجاوز الدولة بحاجة إلى بعض التعديل. فالحكومات والبنوك المركزية ما زالت على أي حال تمارس نفوذا رئيسيا على مجموع النقد المتداول وأسعار الفائدة، حتّى وإن لم تعد تحتكر إمدادات النقد وتفتقر إلى التحكم المباشر بالأسواق اليورودولية. كما تستطيع الدول، أيضا، لا سيّما عبر الإجراءات التعاونية، تغيير أسعار الصرف تغييرا كبيرا، حتّى وإن كانت قد فقدت القدرة على تثبيت نسب التحويل وكانت تتعرض إلى التجاوز من قبل المتعاملين بالعملة. وقد قامت الحكومات أيضا باتباع أنظمة جماعية بشأن الأعمال المصرفية متخطية الحدود ونجحت في ذلك إلى حدّ ما عبر لجنة بال المعنية بالإشراف على الأعمال المصرفية التي أنشئت عبر بنك التسويات الدولية عام ١٩٧٤. كما أنّ استمرار بقاء مراكز التمويل اللاإقليمية يعتمد إلى حدّ كبير على حسن نية

الحكومات، من جانب كل من النظام المضيّف والسلطات الخارجية. كما أنّ المنظمين الوطنيين لأسواق الأوراق المالية قد تعاونوا منذ ١٩٨٤ عبر المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO). وقد يزداد إشراف الدول على تداول المشتقات أيضا حين يزداد فهم تلك العمليات.

والخلاصة، فإنّ ما يدل على أنّ التجارة العالمية والدولة تنطويان على التناقض زهيد ولا يعتد به. بل على العكس، فقد أظهرت الاثنتان ترابطا متبادلا كبيرا. فقد قدمت الدول الكثير من الأطر التنظيمية للتجارة والمال الدوليين، حتّى وإن كانت (كما ورد في الفصل الأول) قد شاركتها في تلك الاختصاصات الوكالات التي هي دون الدول والتي تتخطّى الدول.

استمرار التنوع الثقافي The Continuance of Cultural Diversity

ثم إنّه توجد أدلة كثيرة تناقض الافتراض العام بأنّ العولمة الاقتصادية تؤدّي إلى التجانس الثقافي وإلى نشوء توجهات كوزموبوليتانية (عالمية) تطغى على الهويات الوطنية. فنمو الإنتاج متخطي الحدود وانتشار المنتجات العالمية وتعدد العملات متخطية الأقاليم وتوسع التدفقات المالية عبر العالم أمور لا تنبئ بنهاية اختلاف الاقتصاد العالمي.

وصحيح أنّ التجارة والمال العالميين يحتاجان إلى أكثر بكثير من الولاءات الوطنية من أجل الحركة. فالمستهلكون دأبوا على تجاهل الدعوات التي تخصّهم على "شراء (المنتجات) البريطانية" وما أشبه ذلك، ويفضلون عليها المنتجات العالمية. ونادرا ما يعطي المساهمون والمديرون للمشاعر الوطنية الأولوية ويفضلونها على هامش الربح. فعلى سبيل المثال، كان قطب وسائل الإعلام العالمية روبرت موردوك (Rubert Murdoch) سعيدا بمبادلة جنسيته الاسترالية بالجنسية الأمريكية حين كان في ذلك فائدة لأغراضه التجارية ويسارع المتعاملون بالقطع الأجنبي بالتخلي عن عملتهم الوطنية بغية جني المكاسب المالية.على أن تظلّ الهويات الوطنية والتضامن قائمة في مجالات أخرى – بل تزدهر إيجابيا أحيانا – في الاقتصاد المعولم المعاصر. فمعظم الشركات متخطية الحدود تحافظ على انتماء وطني ظاهر، حتّى وإن كان الظرف غير واضح تماما من الناحية العملية.

فمعظم الشركات المنخرطة بالتجارة والمال العالميين تحتفظ بمجلس إدارة من جنسية واحدة، وتظل عمليات الكثير من تلك الشركات تعكس أسلوبا وطنيا يتصل ببلد المنشأ في مزاولة الأعمال. كما أنّ التقاليد الوطنية المختلفة ما زالت مستمرة في نطاق المال العالمي أيضا. فمثلا، بما أنّ الأسهم لم يكن لها تقليديا سوى مكان ضئيل في المال الألماني، فإنّ العولمة في ذلك البلد تجلت بشكل رئيسي في البنوك وأسواق السندات.

كما أنّ التنوع الثقافي لا يزال قائما في التسويق متخطي الحدود. فالخصائص المحلية كثيرا ما تؤثر في الطريقة التي يباع بها منتج عالمي ويستعمل في أماكن مختلفة. وكثيرا ما يقتضي الأمر تكييف الدعاية مع الأذواق المحلية لكي تؤتي أكلها. كما أنّ التكنولوجيات الجديدة مثل التصميم بواسطة الحاسوب قد أتاحت للشركات تفصيل بعض المنتجات العالمية حسب حاجة الأماكن المحلية.

من هذا المنطلق جادل مايكل بورتر بأنّه "بدلا من أن تكون الاختلافات الوطنية من حيث الطابع والثقافة مهددة جراء المنافسة العالمية، فإنّها تبرهن على أنّ لها دورا أساسيا في النجاح في تلك المنافسة" (٣٠: ١٩٩٠).

والخلاصة، إذا، فإنّ البعد لاقتصادي، شأنه شأن العولمة بصفة عامة، ليس له نطاق شامل. كما أنّ نشوء التجارة والمال العالميين لا يدل على نهاية الحيّز الإقليمي، وانقضاء الدولة، أو التجانس الثقافي الشامل. على أنّ إدراك هذه الحدود لا يستتبع رفض أفكار العولمة كليا، على غرار المتشككين المشار إليهم آنفا. فبعد إهمال المبالغة والنتائج التي لا تتفق مع المقدمات (non - sequiturs)، نجد أنّ نمو تخطي الإقليميّة يظل تطورا هاما في الاقتصاد العالمي المعاصر.

إنّ التحدي الذي يواجهه التحليل هو غربلة التفاعل في العولمة الاقتصادية بين الإقليميّة وتخطي الإقليمية، بين الدول الإقليميّة وتدابير الحكم الأخرى، وبين الهويات الإقليميّة والانتماءات متخطية الحدود.

النقاط الرئيسية

- انتشرت التجارة والمال الدوليان بشكل غير متساو بين مختلف المناطق ومختلف أوساط الناس.

- لقد وسعت التجارة متخطية الحدود حتّى الآن حالات عدم المساواة المادية ضمن الدول وبين الدول.
- لا تزال الجغرافيا الإقليميّة هامة في الاقتصاد المعولم المعاصر.
- تمارس الدول نفوذها في التجارة والمال العالميين حتّى وإن كانت تفتقر إلى السلطات السيادية.
- في حين أنّ العولمة الاقتصادية قد أضعفت التنوع الثقافي والارتباطات الوطنية من بعض الجوانب، فإنّها ولدتها من جديد في جوانب أخرى.

الخاتمة

لقد بيّن هذا الفصل أنّ عولمة السياسة العالمية هي، بين جملة أمور، مسألة اقتصادية في صميمها. لقد شكل نمو التجارة والمال العالميين وتشكل بشكل قوي بالتطورات في الحكم المشار إليه في الفصل الأول. وقد أثرت العولمة التجارية في مختلف الأماكن والناس بدرجات مختلفة، وأنّها أبعد ما تكون عن إزالة البنى الصميمية الأقدم للسياسة العالمية: الأرض، الدولة، الأمة. غير أنّ هذه التطورات قد غيّرت الكثير من الحدود المحيطية للجغرافيا والحكم والمجتمعات، ومن المحتمل، على ما يبدو، أن تتسع العولمة الاقتصادية إلى أبعد من ذلك في المستقبل.

إنّ الصفحات السابقة لم تتعرّض إلا بشكل عابر لمسائل التجارة والمال العالميين ذات الأهمية البالغة. وبشكل خاص، فقد اقتصرت المناقشة على مجرد الإلماح للمشاكل الجوهرية للإنصاف وعدالة التوزيع التي أثارتها العولمة المعاصرة. وسوف تتصدى كارولين توماس في الفصل التالي لعدد من هذه المسائل بمزيد من الاستفاضة. أمّا هذا الفصل فآمل أن يكون قد بين الأهمية البالغة للعولمة الاقتصادية حين تفهم بوصفها نمو بعد متخطي الأقاليم في التجارة العالمية.

أسئلة

١. ميّز بين مختلف مفاهيم العولمة الاقتصادية.
٢. إلى أي حدّ تعتبر العولمة الاقتصادية جديدة بالنسبة للتاريخ المعاصر؟

٣. من أي وجه تعد عملية الإنتاج متخطية الأقاليم مختلفة عن الإنتاج الإقليمي؟
٤. كيف تجلت العولمة في أشكال النقد المتغيرة؟
٥. ما الذي يجعل التعامل المالي في الأسواق اليورودولية "متخطي الأقاليم"؟
٦. ما هو المركز المالي اللاإقليمي (offshore)؟
٧. إلى أي مدى تعد العولمة الاقتصادية إيذانا بـــ"نهاية الجغرافيا"؟
٨. كيف أثّرت عولمة التجارة والمال في سيادة الدولة؟
٩. ناقش أثر المنتجات العالمية على التنوع الثقافي.
١٠. إلى أي مدى يمكن القول إنّ رأس المال العالمي ليس له علم يرفعه؟
١١. قيّم العلاقة بين العولمة وعدم المساواة في الدخل.
١٢. كيف يمكن إعادة تشكيل التجارة العالمية بغية تعزيز المزيد من عدالة التوزيع؟

مراجع أخرى للقراءة

Barnet, R. J., and Cavanagh, J., *Global Dreams: Imperial Corporations and the New World Order* (New York: Simon and Schuster, 1994).

دراسة نقدية للشركات عابرة الحدود والنزعة الاستهلاكية العالمية.

Brecher, J., and Costello, T., Global Village or Global Pillage: Economic Reconstruction from the Bottom up (Boston: South End, 1994).

استنكار عولمة التجارة بوصفها "سباقا إلى القاع" على النطاق العالمي لمعايير العمل والبيئة.

Grunwald, J., and Flamm, K., The Global Factory: Foreign Assembly in International Trade (Washington, DC: Brookings Institution, 1985).

دراسة مفصلة للإنتاج عابر الحدود.

Helleiner, E., States and the Reemergence of Global Finance: From Bretton Woods to the 1990s (Ithaca, NY:Cornell University Press, 1994).

تاريخ يشدد على أهمية سياسات الدولة في تعزيز العولمة المالية.

Hirst, P., and Thompson, G., Globalization in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance (Cambridge: Polity Press, 1996).

نقد لافتراضات "العولميين" بأنّ العولمة شيء جديد، غير قابل للانعكاس ولا يخضع لسيطرة الدولة كليا.

Mittelman, J. H. (ed.), *Globalization: Critical Reflections* (Boulder, Col.: Lynne Rienner,1996).

مجموعة مقالات كتبها باحثون مرموقون في الجزء الفرعي من الاقتصاد السياسي الدولي.

O'Brien, R., Global Financial Integration: The End of Geography (London: Pinter, 1992).

استعراض موجز للعولمة المالية في ثمانينيات القرن العشرين.

Ohmae, K., The Borderless World: Power and Strategy in the Interlinked Economy (London: Fontana, 1990).

إشادة استشاري إدارة بالأعمال العالمية.

Peterson, V. S., and Runyan, A. S., Global Gender Issues (Boulder, Col.: Westview Press, 1993).

دراسة نقدية لآثار العولمة على، بين جملة أمور، عمالة المرأة وإضفاءالطابع النسائي على الفقر.

Porter, M. E. (ed.), Competition in Global Industries (Boston: Harvard Business School Press, 1986).

مناقشة عامة للتجارة العالمية متبوعة بدراسات حالة عديدة صادرة عن مدرسة الأعمال في جامعة الأزهر.

Stubbs, R. and Underhill, G. R. D. (eds.), Political Economy and the Changing Global Order (Basingstoke: Macmillan, 1994).

كتاب جامعي يتناول الاقتصاد السياسي الدولي بكثير من الاهتمام بالتجارة والمال العالميين.

UNDP Human Development Report (New York: Oxford University Press, 1990).

يتضمن هذا الكتاب السنوي لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي منذ ١٩٩٠ الكثير من المعلومات بشأن العواقب الاقتصادية.

٢٣

الفقر، التنمية، والجوع

Poverty, Development, and Hunger

كارولين توماس

(Caroline Thomas)

- مقدمة
- الفقر
- التنمية
- الجوع
- التطلع إلى المستقبل: العولمة، عدم المساواة، الجوع، والمقاومة

دليل القارئ

يستكشف هذا الفصل ويبيّن الطابع الذي يدور حوله الجدل لعدد من المفاهيم في العلاقات الدولية. فيفحص الفهم السائد التقليدي للفقر والتنمية والجوع ويقارن بين ذلك وبين مقاربة بديلة انتقادية. ويولي الاهتمام لدرجة النجاح الذي حققه مبدأ التنمية في احتواء وبالتالي تحييد اهتمامات البديل الانتقادية. ثمّ ينتهي الفصل بتقييم لاحتمال خفض عدم المساواة والجوع في سياق يتسم بازدياد العولمة.

مقدمة

لقد شاهدنا منذ ١٩٤٥ خمسين عاما من السياسات الإنمائية الرسمية لم يسبق لها مثيل ونمو اقتصادي عالمي مثير للإعجاب. ومع ذلك فإنّ الفجوة الاقتصادية بين أغنى وأفقر ٢٠ بالمائة من سكّان العالم اتسعت من ٣٠ إلى ١ في ١٩٦٠ وإلى ٦١ إلى ١ في ١٩٩١. فالفقر والجوع والمرض أمور لا تزال منتشرة في أنحاء العالم.

ثمّ إنّ هذا الوضع لا يقتصر على ذلك الجزء من العالم الذي نسميه "الجنوب" أو"العالم الثالث"، حيث إنّ ظروف الحياة الفقيرة وازدياد حالات عدم المساواة تظهر أيضا في "العالم الغربي" بنتيجة سياسات التحرر الاقتصادي. وقد ركّزت العلاقات الدولية، تقليديا، على القضايا المتصلة بالصراع بين الدول، وأهملت التحديات الأقل إثارة التي يواجه بها وجود التخلف العالمي رفاه البشرية. ويمكن إدراك قدر من الأهمية النسبية لهذه المسائل إذا ما لاحظنا أنّه في السنتين الأوليين من ثمانينيات القرن العشرين توفي عدد من الناس جرّاء الجوع أكثر من الذين قتلوا نتيجة الحربين العالميتين الأولى والثانية، وأنّ عدد الأشخاص الذين ماتوا في هذه الفترة كل يومين جرّاء الجوع كان يعادل عدد الوفيات الناجمة عن إسقاط القنبلة الذرية على هيروشيما في ١٩٤٥ . (The Hunger Project 1985: 7). وفي منتصف التسعينيات فإن من المعتقد أن عدد الذين يموتون سنويا من الجوع أعلى من ذلك أيضا.

إنّ الإحصائيات المخيفة عن الجوع والفقر العالميين، والحقيقة الأكثر ترويعا أيضا التي تمثلها في الحياة اليومية للكثيرين من سكّان العالم، تشير بوضوح إلى الحاجة إلى

المزيد من الاستقصاء من قبل المهتمين بالرفاه البشري. ويجب عدم تحاشي هذه الضرورة جرّاء ميل وسائل الإعلام إلى إبعاد الأنظار عن الأزمة الدائمة الصامتة والتي يمثّلها الجوع والتركيز بدلا من ذلك على الأزمات ذات الطابع الأكثر إثارة، والأكثر إثارة للاهتمام من حيث "القيمة الإخبارية".

"خلف العناوين الصارخة لصراعات وطوارئ العالم العديدة، تكمن أزمة صامتة – أزمة التخلف، والفقر العالمي والضغوط السكانية المتصاعدة والتدهور الطائش للبيئة. فهذه ليست بالأزمة التي تستجيب للغوث الطارئ. أو للتدخل المتقطع في السياسة. بل تحتاج إلى عملية طويلة الأمد وهادئة من التنمية الإنسانية المستدامة (UNDP 1994: iii).

يمكن تصنيف محاولات الحكومات والمنظمات الحكومية الدّوليّة والمنظمات غير الحكومية (NGOs) التي جرت منذ ١٩٤٥ في التصدي للجوع والفقر العالميين ضمن نوعين واسعين جدا، اعتمادا على التفسيرات التي يقدمانها لوجود هذه المشاكل والحلول التي يحددها كل منهما. ويمكن بيان ذلك بالإشارة إلى قمة الأمم المتّحدة العالمية للتنمية الاجتماعية التي انعقدت في كوبنهاغن في مارس ١٩٩٥، والتي دعيت للانعقاد بالدرجة الأولى من أجل معالجة المسائل المتصلة بعدم المساواة المتزايدة على نطاق العالم واستمرار الفقر المنتشر على نطاق واسع والعمالة الناقصة والبطالة. وقد تم التعبير عن مختلف الآراء في القمة الرسمية وفي المنبر غير الحكومي الموازي عن أسباب حرمان ما يقدر بـــ ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ مليون من الناس من الوصول إلى المياه النظيفة أو المرافق الصحية أو التغذية الكافية، وسبب تصنيف ٣٠ بالمائة من القوى العاملة العالمية بوصفها عمالة ناقصة أو عمالة تعاني من البطالة. وبالمثل تم طرح عدد من الحلول. إنّ المقاربات المختلفة الواضحة في هذه الحلول المختلفة يمكن، بشكل عام، اعتبارها تعكس تفسيرين مختلفين من حيث الأساس لكيفية وسبب وجود المشاكل المختلفة المتصلة بالتنمية. ويمكن تسمية هاتين المقاربتيْن بأنّهما **المقاربة السائدة** أو **التقليدية**، والتي توفر وتثمن كتلة معينة من المعرفة الإنمائية، و**المقاربة البديلة الانتقادية**، التي تنطوي على طرق أكثر هامشية لفهم العملية الإنمائية. وسيخصص معظم هذا الفصل لفحص الاختلافات بين هاتين المقاربتين فيما يتصل بالمواضيع المتصلة المتمثلة بالفقر والتنمية والجوع، مع التأكيد الخاص على موضوع التنمية. وفي نهاية الفصل، نخلص إلى تقدير ما إذا كان من

المحتمل أن تتحسن الظروف اليائسة التي يجد الكثيرون من مواطني العالم أنفسهم فيها اليوم بالنظر للاتجاهات والسياسات الراهنة.

الفقر Poverty

ثمّة مفاهيم مختلفة للفقر تعزز الآراء السائدة والبديلة للتنمية. وثمّة اتفاق أساسي على الجانب المادي للفقر، مثل عدم توفر الغذاء والمياه النظيفة والمرافق الصحية. على أنّه تبرز اختلافات أساسية بشأن كيفية تلبية تلك الاحتياجات، وبالتالي بشأن هدف التنمية: عمليات انتقادية في السوق، أو إعانة عبر الموارد المشتركة التي يتولى تنظيمها المجتمع مثل الأرض والمياه والأعلاف.

إنّ معظم الحكومات والمنظمات الدّوليّة والمواطنين في الغرب وكثيرين في أماكن أخرى متمسكون بالمفهوم التقليدي للفقر. والمراد بذلك هو وضع يفتقر فيه الناس إلى **المال** اللازم لشراء ما يكفي من الغذاء وإشباع حاجاتهم الأساسية الأخرى، وكثيرا ما يصنّفون بوصفهم عاطلين عن العمل أو لا يعملون إلا قليلا. مثلا، نجد أنّ تقرير لجنة الجنوب - الذي يتضمّن وصفا هاما بشأن تنمية "الجنوب" والذي وضعه أشخاص بارزون من أصول جنوبية – هذا التقرير يعكس مفهوما تقليديا للفقر حين يقول: إنّ مليارا من البشر في البلدان النامية "هم على درجة من الفقر بحيث لا يستطيعون شراء ما يكفي من الغذاء ليزودهم بحاجتهم من القوّة" (South Commission: 84).

لقد نشأ هذا الفهم الشائع للفقر الذي يقوم على أساس المال نتيجة عولمة الثقافة الغربية وتوسع السوق المقترن بها. فالجماعة التي تعيل نفسها بغير وسيلة عمليات المال الانتقادية والعمل المأجور، مثل جماعة أقزام تقوم بأعمال الصيد وجمع القوت، هذه الجماعة تعتبر فقيرة. لذا فإنّه يغلب بشكل متزايد على الناس في أنحاء العالم، يغلب عليهم أن يعتبروا من الفقراء أولئك "الذين يعملون على توفير احتياجاتهم لأنفسهم بدلا من أن يبيعوا محاصيلهم ويشتروا الغذاء الذي يتم إنتاجه تجاريا... ويرتدوا الملابس من صنع اليد بدلا من الألبسة المصنوعة في المعامل... ويبنوا بيوتهم بمساعدة جيرانهم بدلا من استخدام العمال... [و] الذين تتولّى الأسرة أو الأصدقاء تعليم أولادهم بدلا من المدرسين المأجورين" (The Ecologist 1993: 96).

لقد كانت الاستراتيجية الشائعة لتأمين البقاء بطرق توفير موارد الرزق التقليدية هي أن يقوم المرء بإعالة نفسه وأسرته عبر ما يوفّره له المجتمع من الماء المشاع والأرض والعلف. لكن التنمية الشائعة تصنف هذه الطريقة في الإعالة بأنّها عفا عليها الزمن، وأنّها تمثّل حالة الفقر. غير أنّ ما تتصف به هذه الطرق من استقلالية قد تكون موضع تقدير كبير من جانب الذين درجوا عليها سابقا. بل إنّ بعضا من تلك الأساليب جرى العمل بها لآلاف السنين. فبالنسبة لكثير من الناس في العالم النامي قد تكون قدرة المرء على إعالة تأمين احتياجاته هو وأسرته بنفسه أفضل من الاعتماد على سوق غير مأمون و/أو حكومة لا يمكن الاعتماد عليها.

وثمّة آراء بديلة ناقدة بشأن الفقر في ثقافات أخرى حيث لا يكون التشديد على مجرد المال، بل على القيم الروحية والروابط الاجتماعية، وتوفّر الموارد المشتركة. فالبعض قد يعتبر أنّنا نحن في الغرب محرومون من أكثر الحاجات الأساسية المتمثلة بالارتواء الروحي. وكذلك قد يعتبر آخرون أننا نفتقر إلى أشياء أخرى مثل ما نفتقده من الأسرة الموسعة والشعور بالانتماء الاجتماعي. وقد انبثقت آراء مماثلة من ضمن المجتمع الغربي أيضا. فعلى سبيل المثال، يؤكّد البعض أنّ تأكيدنا على القيم المالية قد أدّى إلى خلق "نظام إنتاج جائر في تعامله مع الطبيعة وإلى مجتمع يشوّه طبيعة الإنسان" (Schumacher 1973).

منذ ١٩٤٥، أصبح للفقر معنى متجانس وعالمي تقريبا. فأصبح ينظر إلى الفقر بوصفه وضعا اقتصاديا يعتمد على عمليات انتقادية في السوق لكي يتم استئصاله. وهذه العمليات تعتمد بدورها على التنمية التي تعرّف بأنّها النموّ الاقتصاديّ. ويستخدم مقياس اقتصادي لقياس جميع المجتمعات والحكم عليها. واعتبر الفرق على نطاق واسع بأنّه صفة مميّزة للعالم الثالث، وتم استحداث طريقة تعتبر أنه يتوجّب على البلدان المتقدمة أن "تساعد" العالم الثالث على استئصال "الفقر". أمّا الحلّ الذي نودي به فهو زيادة اندماج (تكامل) هذه البلدان في اقتصاد السوق. على أنّ الفقر، المحدّد من ذلك المنطلق الاقتصادي أصبح ينطبق كذلك على قطاعات كبيرة من السكّان في البلدان المتقدمة مثل الولايات المتّحدة الأمريكية (انظر Bello 1994).

النقاط الرئيسية

- أصبح مفهوم الفقر القائم على المال شائعا على النطاق العالمي تقريبا لدى الحكومات والمنظمات الدّوليّة منذ ١٩٤٥.
- يفسّر الفقر بأنّه وضع يعاني منه الذين لا يكسبون ما يكفي من المال لتلبية احتياجاتهم المادية الأساسية في السوق.
- اعتبرت البلدان المتقدمة الفقر شيئا خارجا عنها، وسمة من سمات العالم الثالث. وقد أعطت هذه النظرة مبررا للبلدان المتقدمة بأن تساعد العالم الثالث على "التنمية" من خلال دمج ذلك العالم الثالث في السوق العالمي.
- غير أنّ معاناة ذلك الفقر في ازدياد لدى قطاعات كبيرة من السكّان في "الشمال"، وفي العالم الثالث، مما يجعل الفئات التقليدية أقل نفعا.
- وثمّة نظرة بديلة ناقدة للفقر تضع مزيدا من التأكيد على عدم إمكان الوصول إلى الموارد المشتركة الخاضعة لتنظيم المجتمع، وعلى تآكل الروابط الاجتماعية والقيم الروحية.

بعد أنّ تناولنا وجهات النظر التقليدية والبديلة الناقدة للفقر، نتحول الآن إلى فحص الموضوع الهام المتعلق بالتنمية. وسيتم هذا الفحص في ثلاثة أجزاء رئيسية. سيبدأ الأول بفحص النظرة التقليدية للتنمية، ثمّ نمضي إلى تقييم أثرها على التنمية بعد الحرب في العالم الثالث. وسيفحص الجزء الثانيّ النظرة البديلة الناقدة للتنمية وتطبيقها على مواضيع مثل ملكية الأرض والديمقراطية. وسيتم في الجزء الثالث تناول الطرق التي استجابت بها مقاربة التنمية التقليدية لبعض الانتقادات التي وجهت إليها من جانب المقاربة البديلة الناقدة.

التنمية Development

عندما نتناول موضوع التنمية فإنّه من الأهمية بمكان أن ندرك أنّ جميع مفاهيم التنمية تعكس بالضرورة مجموعة معينة من القيم الاجتماعية والسياسية. بل إنّنا لا نجانب الصواب إذا قلنا: إنّ "التنمية" لا يمكن تصورها إلا ضمن إطار أيديولوجي (Roberts 1984: 7).

ومنذ الحرب العالمية الثانية كان المفهوم السائد المحبذ لدى معظم الحكومات والوكالات متعددة الأطراف هو أنّ التنمية مرادفة للنمو الاقتصادي ضمن سياق اقتصاد دولي لسوق حرة. وقد اعتبر النمو الاقتصادي ضروريا لمكافحة الفقر، الذي يعرّف بأنّه عدم قدرة الناس على تلبية الاحتياجات المادية الأساسية عبر عمليات الدفع الانتقادية. وقد ورد ذلك في تقارير البنك الدولي ذات الأثر الكبير، حيث تصنّف البلدان إلى فئات بحسب كونها بلدانا ذات دخل منخفض، دخل متوسط أدنى، دخل متوسط أعلى أو ذات دخل مرتفع. وتعتبر البلدان ذات الدخل الوطني الفردي الأدنى أقلّ تطورا من البلدان ذات الدخول الأعلى، وينظر إليها على أنّها تحتاج إلى زيادة الاندماج في السوق العالمية.

على أنّه ظهرت نظرة بديلة للتنمية من الحكومة العرضية، حركات القواعد الشعبية، المنظمات غير الحكومية وبعض الأكاديميين. وقد تركّزت اهتماماتهم بشكل واسع على الاستحقاق والتوزيع. وتمّ تحديد الفقر على أنّه عدم قدرة شخص ما على توفير الاحتياجات المادية لنفسه ولأسرته عبر عمليات الكفاف أو الدفع الانتقادية، وعدم وجود بيئة تفضي إلى الرفاه البشري الذي يتم تصوّره من منطلقات روحية واجتماعية.

إنّ هذه الأصوات المعارضة تزداد ارتفاعا بشكل كبير مع استقطاب الأفكار على اثر الانتصار الشامل الظاهر لليبرالية الاقتصادية. فلغة المعارضة آخذة بالتغير لتضم مسائل الديمقراطية مثل التفويض السياسي والمشاركة وتقرير المصير ذي المعنى للأكثرية وحماية الأرض المشاعة.

ويرد في الحقل ٢٣ – ١ موجز للفروق بين الآراء التقليدية والبديلة المتصلة بالتنمية. وسوف نرى في القسمين التاليين كيف أنّ الرأي التقليدي للتنمية قد طبّق على صعيد عالمي ونقيّم مقدار النجاح الذي حققه.

مبدأ التنمية التقليدي The Development Orthodoxy

الليبراليّة الاقتصادية والنظام الاقتصادي الدولي لما بعد ١٩٤٥

Economic Liberalism and the Post-1945 International Economic Order

ساد أثناء الحرب العالمية الثانية اعتقاد قوي بين القوى المتحالفة مفاده أنّ سياسات التجارة الحمائية لثلاثينيات القرن العشرين قد ساهمت بشكل كبير في اندلاع الحرب. فقد وضعت خطط من قبل الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة من أجل إنشاء نظام دولي

مستقر بعد الحرب توفّر له القواعد المؤسسية الأمم المتّحدة وصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي والاتفاق العام للتعريفات والتجارة (الغات).

وقد وفّرت المؤسّسات الثلاث الأخيرة أسس نظام اقتصادي دولي ليبرالي يستند إلى السعي لتحقيق التجارة الحرّة. وقد كانت إجراءاتها المتعلّقة بصنع القرارات تحابي مجموعة صغيرة من الدول الغربية. ولم تكن علاقاتها مع الأمم المتّحدة التي تتصف بإجراءات أكثر ديمقراطية في الجمعية العامة، لم تكن سلسة دائما.

الحقل ٢٣ – ١ الرأي التقليدي مقابل الرأي البديل للتنمية

الرأي التقليدي	الرأي البديل
الفقر: وضع يعاني منه الذين لا يملكون المال لشراء الطعام ولتلبية الاحتياجات المادية الأساسية.	الفقر: وضع يعاني منه الذين لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم المادية وغير المادية من خلال الجهود التي يبذلونها.
الغرض: تحويل اقتصادات الكفاف التقليدية التي تعتبر "متخلفة" إلى اقتصادات صناعية نتيجة للسلع وتعتبر "حديثة". إنتاج الفائض. الأفراد يبيعون عملهم مقابل المال، بدلا من القيام بالإنتاج لتلبية احتياجات أسرهم.	الغرض: إيجاد الرفاه البشري عبر مجتمعات قابلة للاستمرار من منطلقات اجتماعية، ثقافية، سياسية واقتصادية.
الأفكار والافتراضات الجوهرية: إمكان النمو الاقتصادي غير المحدود في نظام سوق حرة. ومن شأن الاقتصادات أن تصل إلى نقطة "الانطلاق" ومن ثمّ تبدأ الثروة تقطر إلى الذين في الأسفل. تفوق النموذج والمعرفة "الغربيين". الاعتقاد بأنّ العملية ستفيد الجميع في خاتمة المطاف. السيطرة، واستغلال الطبيعة.	الأفكار والافتراضات الجوهرية: الاكتفاء الذاتي. القيمة المتأصلة للطبيعة، التنوع الثقافي والمشاعات التي تسيطر عليها الجماعة (الماء، الأرض، الهواء، الغابة). النشاط البشري في توازن مع الطبيعة. الاعتماد على الذات. مناصرة الجماعات من أهل البلاد الأصليين. الرقابة المحلية.

القياس: النمو الاقتصادي؛ الناتج المحلي الإجمالي للفرد؛ التصنيع بما في ذلك الزراعة	القياس: تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية المادية وغير المادية للجميع؛ وضع البيئة الطبيعية. التفويض السياسي للمهمّشين.
العملية: الأعلى إلى الأسفل؛ الاعتماد على "معرفة الخبراء"، غربيين عادة وخارجيين بالتأكيد؛ استثمارات رأسمالية كبيرة في مشاريع كبيرة؛ تكنولوجيا متقدمة؛ توسعة المجال الخاص.	العملية: الأسفل إلى الأعلى؛ مشاركة؛ الاعتماد على المعرفة والتكنولوجيا المناسبة (المحلية في كثير من الأحيان)؛ استثمارات صغيرة في مشاريع ذات نطاق صغير؛ حماية المشاعات.

لقد تبنّى النظام الاقتصادي لما بعد الحرب القيم الاقتصادية الليبرالية، وبذلك لعب دورا هاما في تسريع العولمة، لا سيّما في الثمانينيات والتسعينيات. وقبل ذلك كان النظام الذي توطّد هو نظام "**الليبراليّة المطمورة**".

وكان هذا يعني أنّه في حين أنّ النظام كان يرمي إلى تقليص عوائق التجارة إلا أنّه في واقع الأمر استمر تدخل الدولة في السوق على نطاق كبير. وكانت الحكومات تستجيب بقوّة للضغوط المحلية، ولم تكن راغبة في ترك كل شيء للسوق لأسباب تعود إلى حرصها على الاستقرار السياسي والمصلحة الوطنية.

في السنوات الأولى التي تلت الحرب كان لإعادة إعمار الدول المتقدمة سابقا أولوية على مساعدة الدول النامية. وقد استهلّت عملية إعادة الإعمار في واقع الأمر في سياق الحرب الباردة، من خلال تحويل مبالغ ضخمة من المال من الولايات المتّحدة إلى أوروبا على شكل مساعدة ثنائية من مشروع مارشال لعام ١٩٤٧.

وفي الخمسينيات والستينيات انتقل تركيز الأمم المتّحدة والبنك الدولي بصفة عامة إلى احتياجات البلدان النامية. وقد كانت الولايات المتّحدة منخرطة إلى حدّ بعيد بوصفها أهم ممول للبنك الدولي وللأمم المتحدة، وكذلك بصفة ثنائية.

لقد ساد اعتقاد على نطاق واسع في البلدان الغربية المتقدمة، بين مديري المؤسسات الرئيسية متعددة الأطراف، وضمن منظومة الأمم المتحدة، بأنّ دول العالم الثالث متخلفة اقتصاديا وأنّها بحاجة إلى "التطوير". وهذا الموقف كان شائعا على نطاق

واسع لدى النخب المثقفة الغربية في تلك البلدان. وفي سياق حركات الاستقلال أصبحت الحاجة الحتمية إلى التطور يتقاسمها الكثيرون من مواطني العالم الثالث. وكان الافتراض الكامن وراء ذلك الموقف هو أنّ أسلوب الحياة الغربي ونمط التنظيم الاقتصادي أرقى درجة، ويتعين على الجميع الطموح إليهما.

وقد وفّرت الحرب الباردة سياقا جرت فيه منافسة بين الغرب والكتلة الشرقية لكسب الحلفاء في "العالم الثالث". وكانت الولايات المتّحدة تؤمن بأنّ طريق النمو الاقتصادي الليبرالي سيؤدّي إلى التنمية، وأنّ التنمية ستؤدّي إلى إيجاد شعور معاد للمثل العليا الاشتراكية.

وعلى نقيض ذلك، سعى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية لبيع نظامه الاقتصادي بوصفه أسرع وسيلة تتبعها الدول حديثة الاستقلال لتحقيق التصنيع والتنمية. وقد ساندت عملية التصنيع مفاهيم التنمية في كل من "الشرق" و"الغرب"، ولكن في حين أنّ السوق في النطاق الرأسمالي كان محرك النمو فقد كان التخطيط المركزي من قبل الدولة هو الأسلوب المفضل في النطاق الاشتراكي. وقد ولّدت أكثرية دول العالم الثالث وقبلت مكانا ضمن الفلك الرأسمالي الغربي. في حين أنّ بعض دول العالم الثالث آل بها الأمر إلى المعسكر الاشتراكي باختيارها أو لعدم توفّر الخيارات البديلة.

منجزات النظام الاقتصادي الدولي لما بعد ١٩٤٥

The Achievements of the Post-1945 International Economic Order

لقد حقّقت البلدان النامية مكاسب رئيسية منذ ١٩٤٥ قياسا إلى المعايير التقليدية للنمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي للفرد والتصنيع. ففيما يتعلّق بالنمو الاقتصادي، من ١٩٥٠ حتّى نهاية الثمانينيات حققت اقتصادات البلدان النامية نموا وسطيا بنسبة ٤,٩ بالمائة سنويا، بالمقارنة مع نسبة نم وقدرها ٣,٥ بالمائة بالنسبة للاقتصادات المتقدمة (Adams 1993: 8) وتظهر معدّلات نمو البلدان النامية في الفترات ١٩٦٠ – ٧٠، ١٩٧٠ – ٨٠، و١٩٨٠ – ٧ في الشكل ١.

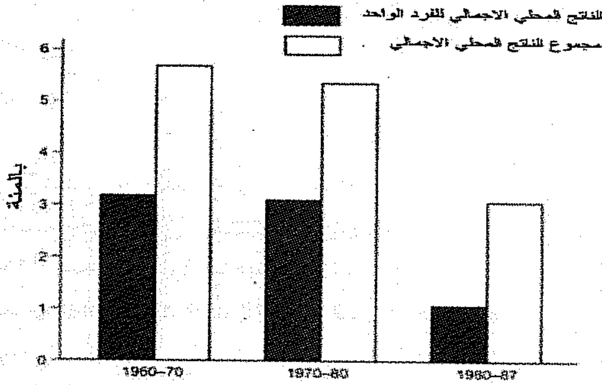
ويظهر الوضع بالنسبة للتغييرات التي طرأت على الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في الجدول ٢٣ – ١. وهذا يبين أنّ المتوسط السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد قد ظلّ إيجابيا، في البلدان التي تضم أكثر من ٩٠ بالمائة من سكّان العالم

النامي. إنّ أكثر سمة لافتة للنظر بشأن النمو الاقتصادي للبلدان النامية والتي تظهر في الجدول ٢٣ – ١ هي تنوعه اللافت للنظر، حيث حقّقت بعض البلدان (معظمها في آسيا والأمريكتين) معدّلات نمو كبيرة، في حين أنّ بلدانا أخرى (معظمها في إفريقيا) لم تبلغ تلك النّسب.

وأخيرا، فيما يتعلّق بالتصنيع، يبيّن الشكل ٢٣ – ٢ أن مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في "الجنوب" (باستثناء الصين) ارتفع من ٢١ إلى ٣٤ بالمائة خلال الفترة ١٩٦٠ – ٨٠.

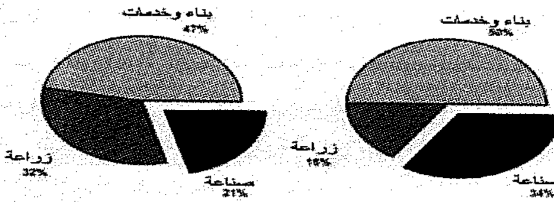
بعد أن تناولنا منجزات النظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب، سوف ننتقل الآن إلى تقييم هذه المنجزات من ــ قبل كل شيء ــ منظور الرأي التقليدي السائد للتنمية، ثمّ من منظور الرأي البديل الناقد للتنمية.

قبل أواخر السبعينيات كان معدل النمو الصناعي أعلى في العالم النامي في مجموعه منه في البلدان الرأسمالية المتقدمة كمجموعة. وقد أظهرت معظم البلدان النامية أداء اقتصاديا يدعو إلى الإعجاب، وكانت دخول الأفراد الوسطية في ارتفاع. وبعد أول صدمة لأسعار النفط لعام ١٩٧٣، قامت البلدان النامية باقتراض دولارات البترول المدوّرة، على نطاق واسع، من البنوك التجارية الغربية في محاولة منها للمحافظة على معدّلات نموها الاقتصادي. إلا أنّه حصل تراجع خطير في الثمانينيات في جزء كبير من العالم النامي نتيجة استراتيجية البلدان الغنية للتعامل مع الارتفاع الثاني لأسعار النفط في ١٩٧٩، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاعات في أسعار الفائدة، وانخفاضات سحيقة مروّعة في أسعار السلع في أوائل الثمانينيات.



الشكل 23-1 معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد والمجموع في الجنوب بين 1960-1987

المصدر: لجنة الجنوب، 1990 صفحة 23 (استناداً الى بيانات الاونكتاد



الشكل 23-2 التحول الاقتصادي للجنوب: توزيع قطاعي للناتج المحلي الاجمالي

المصدر لجنة الجنوب، 1990 صفحة 34 (استناداً الى بيانات الاونكتاد)

التقييم التقليدي للنظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب

The Orthodox Assessment of the Post-War International Economic Order

الجدول ٢٣ – ١ متوسط معدّلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي الفردي لفرادى البلدان النامية ١٩٦٠ – ١٩٨٩

%٢ ٢-٤%> ٤% الإجماليات - ٠ %٠>					
عدد البلدان التي تقل فيها معدّلات النمو ضمن نطاقات مصممة	٢٦	٤٣	٢٦	١١	١٠٦
تقسيم البلدان حسب المناطق الجغرافية الرئيسية:					
الأمريكتان	٤	١٣	١١	٠	٢٨
أفريقيا	١٩	٢٠	٦	٣	٤٨
آسيا	٣	١٠	٩	٨	٣٠
حصة إجمالي السكان* المبين حسب البلدان في كل نطاق نمو %	٧,٠	٥٦,٤	٣٠,٧	٥,٠	١٠٠

المصدر: Adams (1993: 12; based on UNCTAD data for 1989)

تلك التغييرات عجّلت في حدوث أزمة الدين. وما إن برزت أزمة الدين، على إثر تهديد المكسيك بالتخلف عن التسديد، قرّرت مجموعة البلدان الغربية السبعة الرائدة معالجة مشكلة الدين على أساس كل بلد على حدة، وذلك حرصا على عدم انهيار النظام المصرفي الدولي من خلال تأمين استمرار تسديد الدين. وفي هذا الصدد، اتبع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سياسة صارمة لإقراض التسوية البنيوية عبر العالم النامي.

في تطبيق سياسة إقراض التسوية البنيوية، تعاون الصندوق والبنك معا بطريقة لم يسبق لها مثيل على تشجيع البلدان النامية على اتباع استراتيجيات سوقية التوجه تستند إلى تقليص قوّة الدولة وفتح اقتصادات العالم الثالث للاستثمار الأجنبي. وتمّ تعزيز الصادرات لتمكين تلك البلدان من كسب القطع الأجنبي اللازم لتسديد ديونها. وقد نجحت تلك

* إجمالي سكّان تلك البلدان المشمولة في الجدول.

الاستراتيجية حيث إنّه تمّ الوفاء بدفعات الدين إلى حدّ بعيد، وتمّ إلى حدّ كبير تقليص تعرض البنوك الغربية للانكشاف، وزال أيّ خطر يهدّد النظام المالي الدولي. غير أنّ التدفق المتوقع للاستثمار الأجنبي لم يحدث.

ورغم الآثار السلبية لأزمة الدين على كثير من البلدان في الجنوب فإنّ بعضها قد تمتّع بنمو اقتصادي هام ومتواصل عبر عقد من الزمن. فقد بلغت نسبة النمو في الصين ٩,٤ بالمائة سنويا، في حين بلغ متوسط نسبة النمو في الهند وجنوب شرقي آسيا ٥,٥ بالمائة سنويا. وقد استفادت الصين والهند في هذا الصدد من حجمهما الكبير، ومن كون ديونهما الأجنبية غير ذات بال في بداية العقد، وكانتا مكتفيتين ذاتيا من حيث الغذاء والبضائع الرأسمالية.

ومع انهيار الشيوعية في أواخر الثمانينيات بدا وأنّ الليبراليّة الاقتصادية قد انتصرت في أنحاء العالم. وما برحت البلدان الغربية تنادي بسياسات السوق الحرّة في بقية أنحاء العالم. ويجري تطبيق هذه الاستراتيجية ليس عبر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فحسب، بل أيضا وهذا هو المهم، عبر جولة اوروغواي، وهي آخر جولة للمناقشات التجارية التي جرت تحت رعاية الغات. ومن الأهمية بمكان أنّ هذا قد وسع المجال الخاص للسوق إلى مناطق كانت تعتبر سابقا جزءا من الأملاك العامة أو تخضع للتنظيم الوطني: مثلا، حقوق الملكية الفكرية، مثل براءات الاختراع المتصلة بالبذور.

تقييم بديل ناقد للنظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب

A Critical Alternative Assessment of the Post-War International Economic Order

لا يعتقد نقّاد معتقد التنمية التقليدي أنّ القياسات الإحصائية للنمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي الفردي تعطينا، بحد ذاتها، صورة كافية عما يجري الآن في البلدان النامية. فمثلا، يشير غلين روبرتس (Glyn Roberts) إلى أنّ "إحصائيات نمو الناتج المحلي الإجمالي قد تعني الشيء الكثير لخبير اقتصادي أو لمهراجا، لكنها لا تنبئنا بشيء عن نوعية الحياة في قرية للصيادين في العالم الثالث (Roberts 1984: 6). لذا فإنّ الذين ينادون بمقاربة بديلة يشددون التأكيد على **نمط توزيع** المكاسب ضمن المجتمع العالمي وضمن فرادى الدول. فهم يعتقدون بأنّ الليبراليّة الاقتصادية التي تشكل جزءا

حاسما لعملية العولمة قد أدت، وما زالت تؤدّي، إلى زيادة الفوارق الاقتصادية بين البلدان وضمنها.

وبوجه الإجمال، لقد حدث اتساع متفجر للفجوة بين الأغنياء والفقراء منذ ١٩٤٥ بالمقارنة مع تاريخ سابق (Adams 1993: vii). وهذا يحدث خلال الفترة ذاتها التي كان فيها الأطراف الفاعلون العالميون ملتزمين بتعزيز التنمية على نطاق العالم، بل عند حدوث نمو اقتصادي عالمي متواصل إلى حدّ ما ومعدّلات نمو إيجابية للناتج المحلي الإجمالي الفردي، على الأقل حتّى ١٩٩٠ (Brown and Kane 1995).

وتظهر الفجوة الاقتصادية الآخذة في الاتساع بين الأغنياء والفقراء على صعيد عالمي في الجدول ٢٣ – ٢. لقد اعتبر **منظّرو التبعية** (dependency theorists) مثل اندريه غوندر فرانك (André Gunder Frank) (Frank 1967) هذه الفجوة الآخذة في الاتساع بين الأغنياء والفقراء أمرا لا مفرّ منه. كانا يكتبان في الستينيات والسبعينيات وشددا على كيف أنّ المحيط، أو العالم الثالث، كان يتعرّض إلى تخلف بشكل نشط جرّاء أنشطة كانت تعزّز نمو ثروة البلدان الغربية الصميمية والنخب في المحيط. فقد كان المحيط ينتج منتجات أولية رخيصة يتم تصديرها إلى المركز. وهناك كانت تجهز أو تحول إلى سلع مصنوعة ثمّ يعاد تصديرها إلى المحيط مع قيمة مضافة. وبالنسبة للمحيط فقد كانت معدّلات التبادل التجاري، والتي نعني بها سعر بيع السلع الأولية نسبة إلى سعر شراء السلع المصنوعة، تميل إلى الانخفاض في المدى البعيد، ونتيجة لذلك ساءت الأحوال في المحيط بصفة عامة.

وقد أدركت البلدان النامية تلك الهموم في السبعينيات وقامت بحملة غير ناجحة من أجل الدعوة إلى نظام اقتصادي دولي جديد. وقد كانت في الواقع تشعر بالقلق إزاء هبوط معدّلات التبادل التجاري. وكانت تريد من النظام السائد أن يكون أكثر متناولا وسهولة استعمال بالنسبة لمنتجي السلع الأولية عبر آليات مثل ربط مؤشر أسعار المنتجات الأولية بأسعار السلع المصنوعة. كما أنّها كانت مهتمة بالدفاع عن حقها بممارسة السيادة على مواردها الطبيعية وتكوين كارتلات منتجين.

وبحلول نهاية السبعينيات اتضح أنّ المفهوم التقليدي لـــ "الانسياب" (فكرة أنّ النمو الاقتصادي الإجمالي المقاس بزيادات في الناتج المحلي الإجمالي من شأنه أن يعود تلقائيا بالمنافع على الطبقات الفقيرة)، هذا المفهوم لم ينجح. ورغم معدّلات النمو في الناتج

المحلي الإجمالي الفردي المثيرة للإعجاب التي تمتّعت بها البلدان النامية، فإنّ هذا النجاح لم ينعكس على مجتمعاتها ككلّ، وفي حين أنّ أقلية منها أصبحت أغنى بشكل كبير، فإنّ جمهور السكّان لم يشاهد تغييرا هاما. وقد خلصت لجنة الجنوب عن هذه الفترة إلى أنّ:

حالات عدم المساواة كانت تميل إلى الاتساع مع نمو الاقتصاد الذي ازداد تصنيعه... وأصبح الأغنياء والأقوياء في بلدان الجنوب قادرين بشكل متزايد على التمتع بأسلوب حياة بلدان الشمال المتقدمة وأنماط استهلاكها. لكن قطاعات كبيرة من السكّان لم يطرأ أي تحسن على مستوى معيشتها، في الوقت الذي كان باستطاعتها رؤية بحبوحة القلة. (South Commission 1990: 38)

الجدول ٢٣ – ٢ توزع الدخل العالمي، ١٩٦٠ – ١٩٩٠

السنة	نسبة الدخل العالمي الذي يذهب إلى أغنى ٢٠ بالمائة	نسبة الدخل العالمي الذي يذهب إلى أفقر ٢٠ بالمائة	نسبة الأكثر غنى إلى الأكثر فقرا
١٩٦٠	٧٠,٢	٢,٣	١:٣٠
١٩٧٠	٧٣,٩	٢,٣	١:٣٢
١٩٨٠	٧٦,٣	١,٧	١:٤٥
١٩٩٠	٨٢,٨	١,٣	١:٦٤

المصدر: Brown and Kane (1995: 46)

لذا فقد برز للعيان في بعض الأوساط أوراك بأنّ النمو لا يقلص الفقر إلا إذا اقترن بسياسات اقتصادية واجتماعية محددة موجهة لهذا الغرض (Ibid.: 36).

لقد أطلق على الثمانينيات وصف "العقد الضائع" (lost decade) بالنسبة لأكثرية الدول الجنوبية، حيث كانت المعاناة على أشدها في إفريقيا جنوب الصحراء. وفي النصف الأول من الثمانينيات عانى أكثر من نصف البلدان النامية من هبوط في الناتج المحلي الإجمالي الفردي، في حين أنّ البلدان النامية في مجموعها واجهت، خلال كامل العقد، هبوطا بنسبة ١٠ بالمائة في الناتج المحلي الإجمالي الفردي. فقد واجهت، إضافة إلى سياسات التسوية البنيوية الشديدة، أسعار فائدة عائمة متزايدة زادت من أعباء ديونها؛

وتقلبات في أسعار السلع؛ هبوط معدّلات التبادل التجاري؛ أسواقا غير ثابتة لسلعها حيث اتبعت البلدان المتقدمة سياسات حمائية في الوقت الذي كانت تنادي فيه بسياسات السوق الحرّة بالنسبة لبقية العالم؛ وعمليات نقل مالية وتكنولوجية غير كافية من العالم المتقدم. لذا لا عجب أن تكون الدول النامية قد نظرت إلى الهيكل الاقتصادي الدولي بأنّه غير منصف في صميمه وغير ملائم لمصالحها.

في ١٩٨٧، نشرت منظمة الأمم المتّحدة للطفولة (UNICEF) تقريرا معنونا "التكيف بوجه إنساني" (Cornia et al. 1987). وقد أبرزت هذه الدراسة التكلفة الاجتماعية لسياسات التكيف البنيوي ونادت بإعادة تصميم التكيف البنيوي لأخذ هذه التكاليف بالحسبان. وقد نجم عن اتباع تلك السياسات بالنسبة لأكثرية الدول المدنية وسكّانها في سياق بيئة اقتصادية خارجية غير مساندة، نجم عنها زيادة الدين والصعوبات الاجتماعية والتوتر السياسي والتدهور البيئي. وقد دخلت الدول المدينة التسعينيات، كمجموعة وقد ارتفع دينها بنسبة ٦١ بالمائة عما كان عليه في ١٩٨٢، بينما ازداد دين إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة ١١٣ بالمائة عبر الفترة ذاتها (George 1992: xvi). ولم يكن الذين دفعوا الثمن هم الذين اقترضوا المال بالمقام الأول ولا النخب الغنية، بل هم الفقراء.

في ١٩٩٠ استحدث برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP) **مؤشر التنمية البشرية** لقياس المنجزات الإنمائية لفرادى البلدان. وقد أعطى هذا المؤشر وزنا متساويا لمتوسط العمر المتوقع، ومعرفة الراشدين بالقراءة والكتابة ووسطي القوّة الشرائية المحلية ونشأ عنه تقييم لمنجزات البلدان مختلف عن القياس التقليدي للتنمية استنادا إلى الناتج المحلي الإجمالي الفردي (Thomas et al. 1994: 22). مثلا كانت الصين وسري لانكا وبولونيا وكوبا أوفر حظا وفق تقييمات مؤشر التنمية البشرية عنها وفق التقييمات الأكثر تقليدية، في حين أنّ العربية السعودية والكويت كانتا أقلّ حظا. ويكشف ترويج ذلك المؤشّر عن المقاربات المتباينة للأمم المتّحدة إزاء التنمية، من جهة، ولصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من جهة أخرى.

النقاط الرئيسية

- في ١٩٤٥ كان لدى الولايات المتّحدة شيك على بياض لإقامة نظام اقتصادي دولي ليبرالي الذي كانتِ أعمدته المؤسسية تتمثل بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والغات.
- أثارت الحرب الباردة المنافسة بين الغرب والشرق في سعيهما لكسب الحلفاء في العالم النامي. وقد ولّد معظم أولئك في الاقتصاد الدولي الغربي ورأوا تنميتهم ضمن سياق ذلك النظام، أي استنادا إلى النمو ضمن سوق حرة.
- تمّ تحقيق التقدم بموجب معايير التنمية التقليدية للناتج المحلي الإجمالي الفردي والنمو الاقتصادي والتصنيع. ومع ذلك رغم النجاح الظاهر من منطلقات تقليدية فقد حدث اتساع انفجاري للفجوة بين أغنى وأفقر ٢٠ بالمائة من سكّان العالم، ودخلت البلدان النامية، كمجموعة، التسعينيات وقد زادت مديونيتها على ما كانت عليه في الثمانينيات.
- يرى منظّرو التبعية ذلك على أنّه متوقع وجادلوا بأنّ التنمية ذات التوجّه نحو التصدير والسوق الحرّة والتي تعززت في العالم الثالث قد زادت من ثروة الغرب والنخب الجنوبية.
- ضعفت الثقة بالسيل وترسخ الإدراك بأن النمو الاقتصادي لا يقلّص الفقر إلا إذا اقترن بسياسات اقتصادية واجتماعية محددة. وقد تمّ، جرّاء إدراك فشل مؤشرات التنمية التي تقوم على أساس النمو الاقتصادي، تصميم مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في ١٩٩٠ لقياس التنمية من منطلقات التعمير والتعليم ومتوسط القوّة الشرائية.

نظرة بديلة انتقادية للتنمية A Critical Alternative View of Development

لقد بذلت جهود عديدة خلال العقدين الأخيرين لشحذ النقاش حول التنمية وإبراز طابعها الذي يدور حوله الجدل. ومما يدعو إلى الاهتمام ما نشرته مؤسسة داغ همرشولد في ١٩٧٥ لـ وماذا الآن؟ تنمية أخرى؟ وقد جادل هذا المفهوم البديل للتنمية (انظر Ekins 1992: 99) بأنّه يجب أن تكون عملية التنمية:

١. متوجهة نحو تلبية الاحتياجات (المادية وغير المادية).
٢. منبعثة من داخل المجتمع.
٣. معتمدة على ذاتها (من حيث الموارد البشرية والطبيعية والثقافية).
٤. ذات تأثير سليم ايكولوجيا.
٥. مستندة إلى تحولات بنيوية (للاقتصاد والمجتمع وعلاقات القوّة).

منذ ذلك الوقت قامت منظمات غير حكومية، مثل حركة التنمية العالمية، بحملة من أجل ايجاد شكل للتنمية يستوعب جوانب هذه المقاربة البديلة. وكثيرا ما نمت حركات القواعد الشعبية حول قضايا محددة، كالسدود (مثل نرمادا في الهند) أو الوصول إلى الموارد العامة (بزّالي مطاط الأمازون البرازيلي؛ حركة التشييك ولحماية الأشجار في الهيمالايا). وقد لقيت تلك الحملات دفعا كبيرا في ثمانينيات القرن العشرين جرّاء نمو حركة الخضر على النطاق العالمي. وقد أعطت عملية الإعداد التي استغرقت سنتين قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتّحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED) في ريو، في يونيو١٩٩٢، الجماعات من أهل البلاد الأصليين والنساء والأطفال والجماعات التي لم يكن لها صوت تسمعه سابقا، أعطاهم الفرصة للتعبير عن آرائهم. وقد استمر هذا الزخم جرّاء انعقاد منبر بديل للمنظمات غير الحكومية في كوبنهاغن، بموازاة القمة الاجتماعية التي انعقدت هناك في ١٩٩٥.

تستند الرؤية البديلة للتنمية إلى تحول هياكل القوّة (مثل العرق، الطبقة، النظام الأبوي) التي تعد بأنها تدعم حالات عدم المساواة الراهنة. لقد سبق لنا فحص البنية الاقتصادية الدّوليّة آنفا. وننظر هنا بإيجاز إلى بنية أكثر تحديدا محليا، وهي بنية امتلاك الأرض.

ملكية الأرض Land Ownership

تعدّ بنية ملكية الأرض ضمن الدول عنصرا محدّدا للوضع الاقتصادي لقطاعات كبيرة من السكان. ولملكية الأرض صلة بقدرة الفلاحين على تأمين احتياجاتهم وإعالة أنفسهم. لذا فإنّ تحويل بنية ملكية الأرض ذو أهمية حيوية إذا كان للوصول إلى الموارد أن يتغير بشكل مجد. فكثير من البلدان النامية، كما يبين الجدول ٢٣ – ٣، تتميز بوجود

أنماط ملكية مفرطة في عدم المساواة وتحول دون تمكن الكثيرين من سكّان الريف من تأمين احتياجاتهم.

الجدول ٢٣ – ٣ الأسر الزراعية التي لا تمتلك أو التي تكاد لا تملك أرضا، بلدان مختارة وإفريقيا، منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات

البلد أو الإقليم	نسبة الأسر الريفية التي لا تكاد تملك أرضا	نسبة الأسر الريفية التي لا تملك أرضا	مجموع النسبتين
جمهورية الدومينيكان *	٤٨	٤٤	٩٢
غواتيمالا	٤٧	٣٨	٨٥
اكوادور	٥٢	٢٣	٧٥
بيرو	٤٦	٢٩	٧٥
البرازيل	١٠	٦٠	٧٠
الفلبين	٣٤	٣٥	٦٩
كولومبيا	٢٤	٤٢	٦٦
السلفادور*	-	٦٥	٦٥
هوندوراس	٤٦	١٨	٦٤
بنغلاديش*	٣٣	٢٩	٦٢
كوستاريكا	١١	٤٤	٥٥
الهند	١٣	٤٠	٥٣
المكسيك	٣٣	١٨	٥١
ماليزيا	٣٥	١٢	٤٧
إفريقيا	٣٠	١٠	٤٠

المصدر: Brown et al. (1990: 142)

ولسوء الحظ، حين يتعلّق الأمر بتغيير نمط ملكية الأرض، فإنّ زعماء العالم الثالث كثيرا ما يصرحون بالالتزام بإصلاح الأراضي لكنهم كثيرا ما يفشلون في تنفيذ ذلك الإصلاح (Kohli 1985: 95). ويعود فشل حكومات العالم الثالث من مختلف التوجهات السياسية في تنفيذ الوعود المتصلة بإصلاح الأراضي، يعود جزئيا إلى عدم الرغبة وجزئيا إلى عدم توفر القدرة وقد أشار كوهلي (المرجع نفسه) (Kohli) إلى عقبتين أساسيتين تواجهان أي محاولة لإجراء استصلاح للأراضي:

أولا: ضرورة عزل الطبقات التي لا تملك أرضا عن العملية السياسية، وثانيا القدرة التنظيمية لربط القرارات المركزية بإجراءات التنفيذ غير المركزية. ولقد تمّ تنفيذ استصلاح الأراضي بحزم في الصين وتايوان وإلى درجة أقل نجاحا في الهند. أما في أمريكا الوسطى واللاتينية فلم يتم إحراز سوى النّزر اليسير من التقدّم.

الديمقراطية، التخويل، والتنمية Democracy, Empowerment, and Development

تقع الديمقراطية في صميم المفهوم البديل للتنمية. لقد اتّسمت عملية الانتقال الديمقراطي على نطاق العالم في العقد الماضي بإقامة المؤسّسات الرسمية للديمقراطية الغربية، مثل الانتخابات متعددة الأحزاب الدورية، أكثر منها بالتغييرات الجوهرية في هيكل سلطة المجتمعات وما يقترن بذلك من استحقاقات أعضائها للموارد (Gills et al. 1993). فقد تكون الحكومة قد تغيّرت من عسكرية إلى مدنية، لكن أعضاءها يؤخذون في معظم الأحيان من النخبة نفسها ويشتركون بالقيم نفسها. وبالتالي فإنّ نوعية الحياة بالنسبة للأكثرية لن تكون تغيرت إلا قليلا.

تلعب الآن حركات القواعد الشعبية دورا هاما في تحدّي هياكل السلطة المتمترسة في المجتمعات الديمقراطية الرسمية. وفي وجه العولمة المتزايدة، ومع ازدياد تآكل سيطرة الجماعة المحلية على الحياة اليومية وزيادة توسعة قوّة السوق والشركات المتخطية للحدود القومية، فإنّ الناس أصبحوا يطالبون بحقوقهم كما يرونها. كما أنّهم يجادلون بأنّ السيطرة المحلية والتخويل المحلي هما في صلب العملية الإنمائية.

وهم إنّما يحمون ما يعتبرونه المصدر المباشر لبقائهم – الماء، الغابة والأرض. كما يرفضون الأجندة السائدة للمجالات الخاصة والعامة (التي تسيطر عليها الحكومة) ويطرحون مجالا بديلا. ومن الأمثلة على ذلك الشيبك في الهند، وبزالو المطاط في الأمازون، وانتفاضة تشياباس في المكسيك، واحتجاجات الفلاحين الهنود على معامل البذور المملوكة من الأجانب. فهذه الاحتجاجات ترمز إلى النضال من أجل الديمقراطية الجوهرية التي تسعى الجماعات في أنحاء العالم إلى تحقيقها. في هذا السياق تتمثّل التنمية بتسهيل مشاركة الجماعة والدور الطليعي في تقرير نوع التنمية المناسبة لها؛ ولكنها لا تدور حول افتراض استصواب النموذج الغربي والقيم التي تقترن به. لذا فإنّ هذا التصور البديل للتنمية يثمن التنوع ويفضله على الشمولية، ويقوم على أساس مفهوم مختلف للحقوق.

لقد تكرّست في الإعلان البديل الذي نتج عن منبر المنظمات غير الحكومية في قمة كوبنهاغن مبادئ تتعلّق بمشاركة الجماعة وتخويلها. وقد شدد على العدالة والمشاركة والاعتماد على الذات وإمكانية الاستمرار. كما تمّ إبراز دور النساء والشبان. فبحلول عام ٢٠٠٠ ستكون أعمار نصف سكّان العالم أقل من خمس عشرة سنة. إنّ الإعلان البديل يمثّل رؤية بديلة للماضي والحاضر والمستقبل ترفض أهمية المجال الخاص. كما ترفض الليبراليّة الاقتصادية المقبولة لدى حكومات الشمال والجنوب، حيث تعتبر طريقا يؤدي إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية العالمية بدلا من تلطيفها. كما أنّها اعتبرت تحرير وخصخصة التجارة سبب التركيز المتنامي للثروة على النطاق العالمي. ودعت إلى الإلغاء الفوري لجميع الديون، وتحسين معدّلات التبادل التجاري والشفافية ومحاسبة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتنظيم الشركات متعددة الجنسيات. وكانت الرؤية البديلة للديمقراطية في صميم مفهومها للتنمية.

النقاط الرئيسية

- شهد العقدان الأخيران مناقشة متزايدة بشأن الذي يشكل التنمية وقيام المنظمات غير الحكومية ونشطاء القواعد الشعبية بدور هام.

- لقد ظهرت رؤية بديلة للتنمية تستند إلى تحويل هياكل السلطة القائمة التي تدعم الوضع الراهن. وتتراوح تلك الهياكل من حيث النطاق بين العالمي والمحلي. مثلا يعمل الاقتصاد الدولي على الصعيد العالمي على حرمان أفقر ٢٠ بالمائة من سكّان العالم حرمانا قاسيا، في حين أنّ أنماط امتلاك الأرض على صعيد محلي تؤثر في قدرة الناس على إعالة أنفسهم.
- تتحدّى منظمات القواعد الشعبية هياكل السلطة المتمترسة فيما يدافع الناس عن حقوقهم ويحددونها في سعيهم لتحقيق السيطرة المحلية والتخويل. ويمكن رؤية التنمية من منطلق هذه الرؤية البديلة بوصفها تسهل تقدم الجماعة وفق شروطها الخاصة. لقد شدّد الإعلان البديل للمنظمات غير الحكومية في قمة كوبنهاغن على مشاركة وتخويل الجماعة وعلى العدالة والاعتماد على الذات وإمكانية الاستمرار.
- وبعد أن نظرنا إلى الرؤية البديلة الناقدة للتنمية سوف نلقي نظرة على الطريقة التي حاولت بها الرؤية التلقيدية الاستجابة لانتقادات الرؤية البديلة.

المعتقد التقليدي يجسّد الانتقادات The Orthodoxy Incorporates Criticisms

لقد تحوّل التركيز في النقاش السائد من النمو إلى **التنمية المستدامة**. وقد ناصرت هذا المفهوم في أواخر ثمانينيات القرن العشرين لجنة بروندتلاند ذات النفوذ (عنوانها الرسمي اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية — انظر WCED, 1987). وتقع في مركز مفهوم التنمية المستدامة الفكرة التي مفادها أنّ السعي لتحقيق التنمية من جانب الجيل الراهن يجب الا يكون على حساب أجيال المستقبل. وبعبارة أخرى، فقد أكدت على **العدالة بين الأجيال** فضلا عن **العدالة داخل الأجيال**. وتمّ إبراز أهمية المحافظة على قاعدة الموارد البيئية ويأتي مع هذا الفكرة القائلة بوجود حدود طبيعية للنمو. على أنّ **تقرير بروندتلاند** أوضح أنّ النموّ المستقبلي شيء أساسي؛ لكنه يحتاج إلى أن يراعي مصلحة البيئة. ولم يتناول التقرير الاعتقاد المنتشر لدى قطاع من جماعة المنظمات غير الحكومية، والذي مفاده أنّ التأكيد على النمو قد سبّب الأزمة البيئية في المقام الأول. وقد تبنى البنك الدولي إلى حد ما المخاوف التي وردت في التقرير. وعندما ووجهت بالضوء

الذي تسلطه منظمة غير حكومية على المضامين البيئية السلبية لمشاريعها، فقد تحرّكت لطرح تقييمات بيئية أشد صرامة لأنشطتها التمويلية.

وجاء مؤتمر الأمم المتّحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED) (ويشار إليه أحيانا بصفته قمة ريو) في يونيو١٩٩٢ ليعطي مزيدا من الدفع للفكرة التي مفادها أنّ البيئة والتنمية مرتبطتان بشكل لا انفكاك منه. على أنّ ما تمخضت عنه العملية الرسمية بين الدول هو إسباغ الصفة الشرعية على سياسات التنمية التي تستند إلى السوق بغية تعزيز التنمية المستدامة. إلا أنّ ما تمخّضت عنه قمة ريو رسميا، مثل أجندة ٢١، اعترفت بالأهمية الكبيرة للتصدي لقضية الاستمرارية على صعيد شبه الدول، ودعمت إشراك الجماعات المهمّشة. ولكن في حين أنّ الجماعات لعبت دورا في العملية التحضيرية، إلا أنّها لم تمنح دورا رسميا في متابعة قمة ريو. وتمّ في القمة البديلة الإعراب عن أوسع الآراء غير الحكومية المختارة التي سبق الإعراب عنها على الإطلاق وتمّ تحدي قابلية تطبيق هذه الاستراتيجية. مثلا جرى التشكيك الجاد بإمكان جعل سياسات التكيف البنيوي أكثر مراعاة للبيئة.

واستمرت عملية الدمج مع انعقاد القمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي رعتها الأمم المتّحدة والتي انعقدت في كوبنهاغن في مارس ١٩٩٥. وقد تمّ التصدّي في تلك القمة إلى ثلاث قضايا رئيسية: تقليص الفقر، الانحلال الاجتماعي، والعمالة. وقد تلاشت الاختلافات الواسعة في الآراء بين "الشمال" و"الجنوب" التي ظهرت قبل القمة والمتعلّقة بمسائل مثل الدين، التكيف البنيوي، التنظيم متعدد الجنسيات، وإصلاح مؤسسات بريتون وودز، هذه تلاشت حين انعقدت القمة.

وقد قبلت حكومات البلدان النامية النمو الاقتصادي واستراتيجية السوق الحرّة بوصفهما الطريق المفضلة لتحقيق التنمية، لكنها جادلت في كثير من الحالات بأنّ ذلك غير كاف لضمان التقدم الاجتماعي. وقد كانت بلدان مثل ماليزيا تدعو إلى الليبراليّة المتمترسة مثل تلك التي كانت البلدان النامية تتمتّع بها منذ ١٩٤٥. فمن شأن ذلك أن يسمح بمراعاة الاحتياجات الوطنية وأخذها بالحسبان.

ورغم ذلك، فإنّ إعلان القمة الحكومية الدّوليّة وبرنامج العمل لم يتضمّن سوى إشارات مخففة إلى الدين، التكيف البنيوي، والحوار بين صندوق النقد الدولي/ البنك الدولي، من جهة، والأمم المتحدة، من جهة أخرى، ولم يتضمّن أي إشارة إلى المسؤولية

الاجتماعية للشركات متخطية الحدود القومية. كما أنّه في حين أنّ مؤتمر الأمم المتّحدة المعني بالبيئة والتنمية قد أدّى إلى إنشاء هيئة (اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة) لمراقبة التقدم الذي يتمّ إحرازه بشأن تنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه، فإنّه لم توضع آلية من هذا القبيل في كوبنهاغن. وتمشيا مع موقف حكومتي المملكة المتّحدة والولايات المتحدة، فقد كانت النتيجة الإجمالية للقمة إعطاء مزيد من الشرعية للسعي وراء تحقيق النمو الاقتصادي، وسياسات السوق الحرّة، والمبادرة الفردية، بوصفها أفضل طريق لتحقيق التنمية. وقد سادت المقاربة التقليدية للتنمية، ولم تكن مساهمة ذلك الأسلوب في زيادة عدم التساوي العالمي على جدول الأعمال.

والأمر المثير هو أنّه لم تحصل مناقشات أو التزام بشأن التحويلات الجديدة للمال من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. فقد كانت أجندة الشمال/ الجنوب قد تغيرت في السنوات الثلاث التي تلت قمة ريو.

تقييم لردود المقاربة التقليدية على نقادها

An Appraisal of the response of the Orthodox Approach to its Critics

تظلّ النظرة التقليدية للتنمية إلى حدّ كبير على ما هي عليه من دون تغيير في منتصف تسعينيات القرن العشرين فأصوات النقّاد قليلة. ولا تسمع في أروقة سلطة الدول الغنية أو المؤسسات الدولية، وليس بدرجة ارتفاع الصوت الذي يمكن توقعه في حكومات البلدان الأكثر فقرا. على أنّ مفردات المفاهيم البديلة للتنمية قد دخلت إلى درجة محدودة في التيار السائد في "التنمية المستدامة" أو "النمو بوجه أكثر اخضرارا" هي من الكلمات الطنانة الشائعة في هذا المجال.

على أنّه ثمّة تغييرات صغيرة لكنّها هامة قيد الوقوع. مثلا، لدى البنك الدولي مبادئ توجيهية بشأن معاملة الشعوب من سكّان البلاد الأصليين، بشأن إعادة التوطين وبشأن الأثر البيئي على مشاريعه. إلا أنّ المهم هو ما إذا كانت هذه المبادئ التوجيهية تتجلّى في النتائج العملية للسياسة. فقد اعترف البنك بأنّ تلك التغييرات قد أدخلت إلى حدّ كبير بفضل جهود المنظمات غير الحكومية التي كانت تراقب عمله عن كثب والتي اضطلعت بحملات دولية قوية بغية تغيير الطريقة التي يموّل بها البنك المشاريع. وما

زالت هذه الحملات مستمرة ومعها دعوات إلى صنع القرارات على نحو مفتوح وشفاف مع الشعور بالمسؤولية وإشراك الأطراف المحلية في التخطيط للمشاريع.

لا تزال هناك حاجة إلى قطع شوط بعيد من حيث اكتساب تصديق القيم الصميمية لنموذج التنمية البديل في أروقة السلطة على الصعيد الوطني والدولي. ومع ذلك فقد حقّقت النظرة البديلة، رغم كونها هامشية، بعض النجاحات المرموقة في تعديل التنمية التقليدية. وقد لا تكون هذه النجاحات غير هامة لأولئك الذين كانت مصائرهم تتقرّر حتّى الآن إلى حدّ بعيد من خلال التطبيق الشامل لمجموعة القيم الغربية التي اكتسبت صبغة محلية.

النقاط الرئيسية

- يظلّ مبدأ التنمية التقليدي على حاله لم يتغير من حيث الأساس. غير أنّ المناقشة السائدة قد انتقلت من النمو إلى التنمية المستدامة – الرأي القائل: إنّ التنمية الجارية يجب ألا تكون على حساب الأجيال القادمة أو البيئة الطبيعية.
- يؤكّد الرأي التقليدي أنّ التنمية المستدامة يجب أن تتحقق من خلال مزيد من النمو عبر سوق حرة شاملة. ومن المعتقد أن هذا سيحرر الموارد للعناية بالبيئة وضمان التقدم الاجتماعي.
- هذه المقاربة أقرّها مؤتمر الأمم المتّحدة المعني بالبيئة والتنمية وقمة كوبنهاغن، وكلاهما أقرّ مشروعية المزيد من الدمج (التكامل) العالمي عبر السوق الحرّة. على أنّه دعت في كوبنهاجن بلدان نامية كثيرة إلى الليبراليّة المطمورة بدلا من اقتصاد السوق الحرّة الصرف، بوصفه لازما لتلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها وضمان الاستقرار السياسي.
- وقد تمّ تحييد النظرات البديلة للتنمية بشكل فعال عبر تضمين لغتها الرسمية واهتماماتها ضمن النظرة التقليدية. ومع ذلك، فإنّ عملية التضمين قد أدّت إلى بعض التغييرات الصغيرة الإيجابية في تطبيق النظرة التقليدية، من قبل البنك الدولي على سبيل المثال.
- ومع ذلك ورغم تغييرات الألفاظ، تظلّ أسئلة أساسية بشأن إمكان استمرار النموذج السائد للتنمية.

- ها قد انتهينا من فحصنا لموضوع التنمية مـن منطلـق المقـاربتين التقليديـة والبديلة وننتقل الآن إلى موضوع الجوع.

الجوع Hunger

في التصدي لموضوع الجوع العالمي، لابد من مواجهة المفارقة التي مفادها أنّه في حين أنّ "إنتاج الطعام لتلبية احتياجات السكّان المتزايدين كان من المنجزات البارزة لفترة ما بعد الحرب"، فإنّه يوجد مع ذلك نحو ٨٠٠ مليون من الناس في ٤٦ بلدا يعانون من سوء التغذية، ويموت ٤٠٠٠٠ كل يوم من أسباب تتصل بالجوع (ICPF 1994: 104; 106) ومع أنّ المجاعات قد تكون ظواهر استثنائية، فإنّ الجوع متواصل. لماذا؟

توجد بصفة عامة مدرستان فكريتان عن الجوع. التقليدية، وهي **المقاربة المتركزة على الطبيعة** والتي ترى أنّ المشكلة هي إلى حدّ كبير مشكلة زيادة السكان، و**مقاربة الاستحقاق المتركزة على المجتمع**، التي تنظر إلى المشكلة بأنّها أكثر ارتباطا بالتوزيع. ولننظر في كل من هاتين المقاربتين.

التفسير التقليدي للجوع المرتكز على الطبيعة

The Orthodox, Nature-Focused Explanation of Hunger

يركّز التفسير التقليدي للجوع الذي كان أول من عرضه من حيث أسسه توماس روبرت مالتوس (Thomas Robert Malthus) في مقالته عن مبدأ السكّان (Essay on the Principle of Population) في ١٧٩٨، على العلاقة بين نمو السكّان من البشر وإمدادات الغذاء. ويؤكد أنّ نمو السكّان يفوق بشكل طبيعي نمو إنتاج الغذاء، الأمر الذي يجعل نقص توفر الغذاء للفرد شيئا لا مفر منه، إلى أن يصل الأمر إلى نقطة تؤدي فيها المجاعة، أو كارثة ما أخرى، إلى خفض السكّان خفضا شديدا ليصل إلى مستوى يمكن مساندته بما يتوفر من إمدادات الغذاء. لذا فإنّ هذه المقاربة تؤكّد كثيرا على النمو السكاني المفرط بوصفه سبب المشكلة، وتبحث عن طرق لخفض خصوبة الجنس البشري، أو بالأحرى، ذلك الجزء من الجنس البشري الذي يبد وأنّه يتكاثر أكثر من غيره – أي فقراء "العالم الثالث".

ويجادل الذين يساندون هذه المقاربة في الفترة قريبة العهد، مثل Paul Ehrlich وDenis وDonella Meadows بأنّه توجد حدود طبيعية لنمو السكّان – ويعود ذلك

بشكل خاص إلى قدرة حمل الأرض – وأنّه حين يتمّ تجاوز تلك الحدود فعند ذلك تصبح الكارثة محتومة.

تشير البيانات المتوفّرة عن النمو السكاني العالمي إلى أنّ عدد السكّان ازداد بخمسة أضعاف منذ أوائل القرن التاسع عشر ومن المتوقع أن يزداد من ٥,٤ مليار في ١٩٩١ إلى ١٠ مليارات في ٢٠٥٠. ومن المتوقّع أن يحدث أكثر من ٥٠ بالمائة من تلك الزيادة في سبعة بلدان: بنغلاديش، البرازيل، الصين، الهند، اندونيسيا، نيجيريا، وباكستان. وقد جرت مؤخرا مراجعة تقديرات السكّان بالزيادة جرّاء تباطؤ معدّلات الخصوبة في بعض البلدان مثل الصين، الهند، الفلبين، وكولومبيا. وما لم يتم وقف هذا التباطؤ، من الممكن أن يزيد عدد السكّان ليصل إلى ٢٣ مليارا بنهاية القرن الحادي والعشرين، وذلك خلافا للتقدير الراهن البالغ ١١,٣ مليار.

ويعطينا الجدولان ٢٣ – ٤ و٥ – ٢٣ معطيات إضافية عن نمو السكّان بين سنوات ١٩٥٠ و١٩٩٠ مع تقديرات حتّى سنة ٢٠٣٠. فالجدول ٢٣ – ٤ يركز على سكّان العالم، في حين أنّ الجدول ٢٣ – ٥ يركّز على أكثر البلدان عددا بالسكان.

ويبين الجدول ٢٣ – ٤ أنّه من المحتمل أن يكون سكّان العالم قد ازدادوا بنسبة ثلاثة أضعاف بين ١٩٥٠ و٢٠٣٠، وأنّ معدل نمو سكّان العالم مقدر له أم يزداد خلال العقود القادمة.

ويبين الجدول ٢٣ -٥ أنّ أكثر البلدان سكانا موجودة في "العالم الثالث" وأنّ أحد عشر بلدا فقط منها تمثّل أكثر من نصف سكّان العالم. كما أنّه يبيّن أنّ هذه البلدان الأحد عشر من المحتمل أن تمثل نسبة متزايدة من نمو سكّان العالم في المستقبل.

إنّ أرقاما مثل تلك الأرقام هي التي أقنعت الكثيرين من الذين يتبعون المقاربة التقليدية للجوع أنّه من الأمور الأساسية أن تلجأ بلدان العالم الثالث إلى سياسات تنظيم صارم للأسرة تقيّد بطريقة أو بأخرى معدّلات نمو سكانها.

الجدول ٢٣ – ٤ نمو سكّان العالم، ١٩٥٠– ١٩٩٠مع تقديرات لغاية ٢٠٣٠

السنة	السكان (بالمليارات)	نمو السكّان (بالمليارات)	نمو السكّان السنوي (بالمليارات)
١٩٥٠	٢,٥		
١٩٩٠	٥,٣	٢,٨	٧٠
٢٠٣٠	٨,٩	٣,٦	٩٠

المصدر: Brown and Kane (1995: 58)

تفسير الجوع المستند إلى الاستحقاق والمرتكز على المجتمع

The Entitlement, Society-Focused Explanation of Hunger

يجادل نقّاد المقاربة التقليدية للجوع وما يقترن به من آثار كامنة أنّها مفرطة في التبسيط في تحليلها للوضع وتتجاهل العامل الهام المتصل بتوزيع الغذاء. ويشيرون إلى أنّها تفشل في تفسير المفارقة التي المحنا إليها في بداية هذه المناقشة عن الجوع وهي: رغم الزيادة الكبيرة في إنتاج الغذاء للفرد الواحد والتي حدثت في فترة ما بعد الحرب (والتي تعود إلى حدّ كبير إلى تطوير بذور عالية الغلّة والأساليب الزراعية الصناعية)، فلم يكن لتلك الزيادة أثر يذكر على أعداد الناس الكبيرة في العالم الذين يعانون من الجوع المزمن.

على سبيل المثال، تقدّر منظمة الأغذية والزراعة أنّه رغم وجود ما يكفي من الحبوب لإعطاء كل فرد في العالم ٣٦٠٠ سعرة حرارية يوميا (أي ١٢٠٠ سعرة أكثر من الحدّ الأدنى من الزاد اليومي الذي أوصت به الأمم المتحدة)، فإنّه لا يزال يوجّد أكثر من ٨٠٠ مليون من الناس الجياع.

الجدول ٢٣ – ٥ نمو السكان، ١٩٥٠ – ١٩٩٠، مع التوقعات لغاية ٢٠٣٠، لأكثر البلدان سكانا

البلد	السكان (بالملايين)			زيادة السكّان (بالملايين)	
	١٩٥٠	١٩٩٠	٢٠٣٠	١٩٥٠ - ١٩٩٠	١٩٩٠ - ٢٠٣٠
بنغلاديش	٤٦	١١٤	٢٤٣	٦٨	١٢٩
البرازيل	٥٣	١٥٣	٢٥٢	١٠٠	٩٩
الصين	٥٦٣	١١٣٤	١٦٢٤	٥٧١	٤٩٠
مصر	٢١	٥٤	١١١	٣٣	٥٧
اثيوبيا واريتريا	٢١	٥١	١٥٧	٣٠	١٠٦
الهند	٣٦٩	٨٥٣	١٤٤٣	٤٨٤	٥٩٠
اندونيسيا	٨٣	١٨٩	٣٠٧	١٠٦	١١٨
إيران	١٦	٥٧	١٨٣	٤١	١٢٦
المكسيك	٢٨	٨٥	١٥٠	٥٧	٦٥
نيجيريا	٣٢	٨٧	٢٧٨	٥٥	١٩١
باكستان	٣٩	١١٥	٣١٢	٧٦	١٩٧
الإجمالي	١٢٧١	٢٨٩٢	٥٠٦٠	١٦٢١	٢١٦٨
الإجمالي كنسبة مئوية من الرقم العالمي	٥٠,٨	٥٤,٦	٥٦,٨	٥٧,٩	٦٠,٢

المصدر: مستقاة من (Brown and Kane (1995: 59

وعلاوة على ذلك، يلاحظ النقّاد بأنّ العالم الثالث، حيث توجد أكثرية الناس الجياع، ينتج الكثير من غذاء العالم، في حين أنّ الذين يستهلكون معظمه موجودون في العالم "الغربي". وهذه النقطة الأخيرة تدعمها بأدلة مثل تلك المبينة في الجدول ٧ أدناه، والذي يبين أنّ الصين والهند وهما بلدان من بلدان العالم الثالث، يستهلكان، رغم انتاجهما الزراعي الضخم، من منتجات الحبوب والمواشي بالنسبة للفرد الواحد أقل بكثير من

البلدين اللذين ينتميان إلى العالم الغربي والمتمثلين بإيطاليا والولايات المتحدة. هذه الأدلة تقود خصوم المقاربة التقليدية إلى المجادلة بأنّ الحاجة تدعو إلى إنعام النظر في العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تقرّر كيفية توزيع الغذاء وسبب وصول البعض إلى الغذاء، وحرمان البعض الآخر منه.

لقد ورد بديل مقنع للتفسير التقليدي للجوع في كتاب امارتيا سين (Amartya Sen) الرائد "الفقر والمجاعات: مقالة عن الاستحقاق والحرمان"، الذي نشر أول مرة في ١٩٨١.

الجدول ٢٣ – ٦ استعمال الفرد الواحد السنوي للحبوب واستهلاك منتجات المواشي في بلدان مختارة، ١٩٩٠

البلد	الاستهلاك بالكيل وغرامات						
	الحبوب	لحم البقر	لحم الخنزير	الدواجن	لحم الضأن	الحليب	البيض
الولايات المتحدة	٨٠٠	٤٢	٢٨	٤٤	١	٢٧١	١٦
ايطاليا	٤٠٠	١٦	٢٠	١٩	١	١٨٢	١٢
الصين	٣٠٠	١	٢١	٣	١	٤	٧
الهند	٢٠٠	-	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٣١	١٣

المصدر: Brown and Kane (1995: 64)

وقد خلص المؤلّف، استنادا إلى نتائج بحثه التجريبي (empirical) إلى أنّ الجوع ينجم عن عدم امتلاك الناس ما يكفي من طعام، وليس لعدم وجود ما يكفي من طعام. وقد وجد أنّ المجاعات كثيرا ما كانت تحدث في الوقت الذي لم يحدث فيه تقلص كبير في مستوى ما يتوفر للفرد من غذاء، وأنّ بعض المجاعات قد حدثت في سنوات وصل فيه توفر الغذاء إلى الذروة. مثلا، حدثت مجاعة بنغلاديش لعام ١٩٧٤ في سنة أوج توفر الغذاء، إلا أنّه بما أنّ الفيضانات قضت على فرص العمل الاعتيادية للعمال

الريفيين، فإنّهم أصبحوا لا يملكون المال اللازم لشراء الغذاء رغم توفره، لذا فإنّ كثيرين منهم ماتوا جوعا.

لذا فإنّ ما يحدد ما إذا كان شخص ما سيموت جوعا أو يتمكن من الأكل ليس كمية الغذاء **المتوفر** له، بل ما إذا كان يستطيع إثبات **تأهله** للحصول على ذلك الغذاء. مثلا، إذا كانت تتوفر كمية كافية من الطعام في الحوانيت، من دون أن يكون لدى الأسرة المال اللازم لشراء ذلك الطعام ولا تملك الوسائل التي تمكنها من زراعة غذائها، فعندئذ من المحتمل أن تموت جوعا. فالقضية الأساسية إذا ليست **توفر الغذاء للفرد**، بل هي **توزيع الغذاء** الذي تحدده قدرة الناس على إثبات أهليتهم للغذاء. فمع عولمة السوق وما يقترن بذلك من تقليص زراعة الكفاف، فإنّ الوسيلة السائدة لإثبات التأهل للحصول على الغذاء أصبحت وسيلة ممارسة القوّة الشرائية، وبالتالي فإنّ الذين لا يملكون القوّة الشرائية هم الذين سيجوعون في وسط عالم من الوفرة (Sen 1981; 1983).

إنّ تأكيد سين على التأهل يمكنه من تحديد فئتين معرضتين بشكل خاص في الوقت الراهن لفقد حصولهما على الغذاء: العمّال الريفيون الذين لا يملكون أرضا – وهو الحال في جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية – ورعاة المواشي – وهو الحال في إفريقيا جنوب الصحراء.

والفئة الأولى أكثر عرضة لعدم وجود ترتيبات لحماية وصولهم إلى الغذاء. ففي اقتصاد الفلاحين التقليدي يوجد بعض الأمان جرّاء ملكية الأرض، لذا فإنّ لدى العمّال الريفيين إمكان زراعة غذائهم. غير أنّ هذا الإمكان فقد في المراحل الأولى من الانتقال إلى الزراعة الرأسمالية، حيث يجبر العمّال على بيع أراضيهم والانضمام إلى الاقتصاد المبني على أساس الأجور. وخلافا لما هو عليه الحال في بلدان الغرب المتقدمة، لا توجد ترتيبات ضمان اجتماعي لضمان المحافظة على وصولهم إلى الغذاء. وفي هذا السياق من الأهمية بمكان أن نلاحظ بأنّ سياسات التقشف التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ثمانينيات القرن العشرين عملت على إلغاء أي ترتيبات رفاه قليلة كانت تتمتّع بها الفئات شديدة التعرض للأذى في البلدان النامية، وبالتالي فإنّ هذه السياسات ساهمت مباشرة في زيادة خطر الجوع في العالم الثالث.

استنادا إلى عمل سين، قدّمت الباحثة سوزان جورج (Susan George) في كتابها "آلة الجوع" (Bennett and George 1987: 1 - 10) تفاصيل عن كيفية

معاناة فئات مختلفة من الناس من مستويات مختلفة في إمكان الوصول إلى الغذاء. وقد حدّدت ستة عوامل هامة في تحديد من هم الذين سيعانون من الجوع: تقسيم الشمال/ الجنوب بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛ السياسات الوطنية التي تحدّد كيفية تقاسم الثروة؛ الانحياز الريفي – الحضري؛ الطبقة الاجتماعية؛ الجنس (الذكور/ الإناث)؛ والعمر. وعلاوة على ذلك، يمكن أن نضيف إلى القائمة عاملين شديدي الأهمية ومهملين في كثير من الأحيان، يحدّدان الجوع – عامل العرق، وعامل العجز. فالشخص المعاق أكثر عرضة لمعاناة الجوع من الشخص سليم البنية، وكذلك بالنسبة للشخص الأسود والأبيض، للطفل والراشد، للفقير والغني، لساكن الريف وساكن المدينة، لمواطن في دولة غير دولة رفاه ومواطن في دولة رفاه، ولأحد سكّان بلد نام وبلد متقدم.

العولمة والجوع Globalization and Hunger

من الممكن تفسير حدوث الجوع بالإشارة إلى عملية العولمة. فالعولمة تعني أنّ الأحداث التي تجري في جزء من كوكب الأرض يمكن أن تؤثر، وأن تتأثر، بالأحداث التي تجري في أجزاء بعيدة أخرى في العالم. ونحن بصفتنا أفرادا كثيرا ما نظلّ غير مدركين لدورنا في هذه العملية وتفرعاتها. فحين نشرب فنجانا من الشاي أو ندخن لفافة تبغ في البلدان المتقدمة فإنّنا نميل إلى عدم التفكير بما يجري من التغيرات في موقع إنتاج هذه المحاصيل التي تدر النقد في العالم النامي.

على أنّه من الممكن النظر إلى أثر إنشاء نظام عالمي بدلا من النظام المحلي أو الوطني أو الإقليمي لإنتاج الغذاء. وقد فعل ذلك ديفيد غودمان (David Goodman) ومايكل ريدكليفت (Michael Redclift) في كتابهما "إعادة تشكيل الطبيعة: الغذاء، الايكولوجيا والثقافة" (١٩٩١) (Refashioning Nature: Food, Ecology and Culture)، ويستند الجزء الختامي من هذه المناقشة إلى حدّ كبير على النتائج التي توصلا إليها.

وقد تمّ منذ ١٩٤٥ تأسيس نظام غذائي عالمي استنادا إلى تضمين أنظمة الغذاء المحلية في نظام عالمي لإنتاج الغذاء. وبعبارة أخرى، فإنّ منتجي غذاء الكفاف المحليين الذين كانوا ينتجون بغية تلبية احتياجات أسرهم ومجتمعهم ربما أصبحوا الآن منخرطين

في إنتاج المحاصيل المدرة للنقد من أجل سوق بعيدة. ومن جهة أخرى، فقد يكونون قد تركوا الأرض وأصبحوا منخرطين في عملية التصنيع.

ولقد كانت الولايات المتّحدة أهم طرف فاعل في تطوير وتوسعة هذا النظام العالمي للغذاء، حيث كانت، بنهاية الحرب العالمية الثانية، تنتج فوائض غذائية كبيرة. وأصبحت هذه الفوائض صادرات غذائية رخيصة ولقيت في بادئ الأمر الترحيب من قبل بلدان أوروبا التي أنهكتها الحرب. كما لقيت الترحيب لدى بلدان نامية عديدة، حيث إنّ نموذج التنمية الذي كان سائدا حينئذ كان يعتمد على إيجاد مصدر للعمالة رخيصة الأجور لخدمة عملية التصنيع. لذا كان لابدّ من إزالة حافز الإنتاج من أجل تلبية الاحتياجات الفردية واحتياجات الأسرة بغية تشجيع الناس على التخلّي عن الأرض وبعيدا عن إنتاج غذاء الكفاف. وقد أتاح الغذاء المستورد الرخيص هذا الحافز، وفي الوقت نفسه فإن الأسعار المتدنية الناجمة التي كانت تدفع ثمنا لمحاصيل غذاء الكفاف المحلية جعلت زراعتها غير مجزية؛ بل كانت النتيجة بالنسبة للذين ظلوا ينتجون من أجل السوق المحلية، كما هو الحال في السودان، أن أصبح إنتاج الغذاء يتم بخسارة (Bennett and George 1987: 78). لذا لا عجب أن يكون إنتاج محاصيل غذاء الكفاف في العالم النامي من أجل الاستهلاك المحلي قد هبط هبوطا شديدا في فترة ما بعد الحرب.

لذا فقد كان للنظام الغذائي العالمي الذي كانت الولايات المتّحدة تسيطر عليه، بعد الحرب، كان له عدد من العواقب غير المتوقعة.

أولا، تعطل إنتاج الغذاء الأساسي المحلي في البلدان النامية.

ثانيا، تغيرت تفضيلات المستهلكين في البلدان المستوردة تمشيا مع الواردات الرخيصة، وتمّ إيجاد أسواق لصادرات منتجات الولايات المتّحدة من الغذاء. وقد تم بالواقع إيجاد حالة من التبعية والاعتماد على المساعدة الغذائية (Goodman and Redclift 1991: 123)

ثالثا، حصل تشديد على إنتاج المحاصيل التي تدر النقد. وكانت النتيجة نشوء حافز زراعة موجهة نحو التصدير وكثيفة المكننة في الجنوب. وقد أدّى التقدم التقني إلى "الثورة الخضراء"، حيث تم إنتاج غلال متزايدة على نطاق واسع جرّاء استعمال البذور عالية الغلة والممارسات الزراعية المصنعة.

ولقد كان ذلك من بعض الجوانب إنجازا هاما. غير أنّ الثمن كان اقتلاع ملايين الفلاحين من الأرض، لأنّ عملهم لم يعد مطلوبا، وزيادة تركيز الأرض في عدد أصغر من الأيدي، والإضرار بالبيئة جرّاء مبيدات الآفات والأسمدة وأساليب الري غير الملائمة.

وبحلول أواخر الثمانينيات كان الجنوب ينتج أكثر من ٤٠ بالمائة من الغذاء العالمي ولكن معظمه كان محاصيل مدرّة للنقد وموجهة للتصدير وأصبح إنتاج وتسويق تلك المحاصيل إلى حدّ بعيد تحت سيطرة الشركات متخطية الحدود القومية مثل اونيلفير (Unilever). فهذه الشركات الكبيرة تسيطر على إنتاج الغذاء وتسويقه من مرحلة البذور حتّى يصل إلى رفوف السوبرماركات التي يعد الغذاء بالنسبة لها مجرد سلعة تجارية أخرى مثل الماس أو القصدير. ونتيجة ذلك أصبحت الأعمال الزراعية قوّة جبارة في السياسة العالمية. وعلاوة على ذلك، ونتيجة التشجيع الذي لقيته عولمة أسواق الغذاء من جولة اوروغواي المتعلّقة بالمحادثات التجارية، فإنّ سيطرة هذه الشركات وقوتها آيلة إلى ازدياد. كما أنّه من المحتمل أيضا أن توفّر سياساتها النقطة التي ينطلق منها تشكيل حركات الاحتجاج في العالم الثالث؛ مثلاء نجم عن المنازعات حول حقوق الملكية الفكرية في الهند فيما يتصل ببذور المحاصيل ذات الغلة العالية، نجم عنها احتجاج عنيف من جانب المزارعين الفلاحين في معامل البذور المملوكة من قبل الأجانب.

النقاط الرئيسية

- ازدهر إنتاج الغذاء العالمي في العقود قريبة العهد، لكن المفارقة هي أنّ الجوع وسوء التغذية ظلا واسعي الانتشار.
- التفسير التقليدي لاستمرار وجود الجوع هو أن نمو السكّان يفوق إنتاج الغذاء.
- يركّز تفسير بديل لاستمرار الجوع على عدم الوصول أو التأهل للغذاء المتاح. ويتأثر الوصول والتأهل بعوامل مثل خط تقسيم الشمال/ الجنوب العالمي؛ وسياسات وطنية معينة وخطوط تقسيم الريف/ المدينة؛ والطبقة؛ والجنس (ذكور/ إناث)؛ والعرق.
- يمكن للعولمة أن تساهم في زيادة إنتاج الغذاء وزيادة الجوع في آن واحد: فالجنوب ينتج أكثر من ٤٠ بالمائة من الغذاء العالمي، لكن أكثرية الجياع

يعيشون في الجنوب. ولا يجري تقليص الجوع في الجنوب، لأنّ الاكتفاء الذاتي يجري استبداله بإنتاج المحاصيل المدرة للنقد من أجل شركات الأعمال الزراعية التي تشكل الآن قوّة ضخمة في السياسة العالمية.

لقد انتهينا الآن من مناقشتنا للمواضيع الثلاثة المتمثّلة بالفقر والتنمية والجوع. وسوف نقيّم في الجزء الأخير من هذا الفصل احتمال تقليص عدم المساواة والجوع في سياق عالم متزايد العولمة.

التطلع إلى المستقبل: العولمة، عدم المساواة، الجوع والمقاومة

Looking to the Future: Globalization, Inequality, Hunger, and Resistance

ثمّة اتجاه في ميدان العلاقات الدّوليّة والدبلوماسية العملية لتحديد الأزمات من منطلقات عسكرية. إنّ التركيز على هذه المقاربة وحدها، وهي المتجذّرة في منظور الواقعية المتمحور حول الدولة عرضة للفشل في تحديد مصادر هامة للتغيير في السياسة العالمية. وقد تكون هذه المعلومات ذات أهمية حيوية لتعزيز فهمنا للمدى الذي تأخذنا إليه عولمة السياسة العالمية ونحن نقترب من القرن الحادي والعشرين. وعلينا أن نتطلع إلى ما وراء الدولة لندرك كيف أنّ قوّة السوق تؤثر في الحياة اليومية لسكان العالم. وكذلك فإنّنا نحتاج، من أجل فهم التحديات لعملية العولمة، أن ننظر إلى الفاعلين من غير الدول مثل المنظمات غير الحكومية ومنظمات القواعد الشعبية. فهؤلاء الفاعلون يقاومون حالات عدم المساواة وما يقترن بها من فقر وجوع ومرض مما يعتبرون أنّ العولمة أو نشر القيم الغربية على النطاق العالمي تأتي بها. هذه المستويات المتصاعدة لحالات عدم المساواة، والتي تتجاوز حدود الدول، تعطي دعما للرأي القائل إنّ: العولمة هي بالدرجة الأولى العملية التي يجري بواسطتها امتداد الرأسمالية والقوة الخاصة وقوة السوق عبر كوكب الأرض.

ويجادل الرأي التقليدي بأنّ التنمية بوصفها نموا اقتصاديا عبر السوق الحرّة الكلاسيكية كانت ناجحة الآن وأنّ ما تدعو الحاجة إليه الآن هو تكثيف النموذج السائد على نطاق العالم. ويجادل البديل الانتقادية بأنّ النموذج السائد قد فشل وأنّ ما تدعو الحاجة إليه هو مقاربة جديدة راديكالية لتحديد التنمية إضافة إلى استراتيجية إنمائية جديدة.

على أنّه يبدو من المحتمل أنّ سياسات التحرير الاقتصادي التي يفضلها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة الدول السبع، بل معظم حكومات ونخب العالم الثالث، والتي أسبغت عليها الصفة الشرعية في قمتي(ريو وكوبنهاغن) من المحتمل أنّ تواصل الاتجاه نحو زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء. فالقوّة السياسية سوف تظلّ منوطة بالذين يساندون هذه المقاربة، في المستقبل المنظور. غير أنّ مواصلة تطبيق هذه المقاربة ستؤدي إلى المزيد من المقاومة من جانب أولئك الذي يعتبرون أنّهم لا يستطيعون الاستفادة من تلك العملية. وتتعالى الأصوات من كل من الجنوب والشمال مشكّكة في قدرة هذه المقاربة على تلبية احتياجات أكثرية مواطني العالم اليوم وغدا.

أسئلة

١. ماذا يعني الفقر؟
٢. اشرح المقاربة التقليدية للتنمية مع ذكر المعايير التي يتم بها قياس التنمية.
٣. قيّم نموذج التنمية البديل الناقد.
٤. إلى أية درجة استطاع النموذج التقليدي للتنمية تحييد النظرة البديلة الناقدة؟
٥. ما هو مغزى المحاولات قريبة العهد للتخويل من جانب حركات القواعد الشعبية؟
٦. ما هو التفسير التقليدي للجوع؟
٧. اشرح أفكار سين (Sen) بشأن التأهل للغذاء.
٨. ما هي حسنات وسيئات نظام الغذاء العالمي الذي أنشئ منذ الحرب العالمية الثانية؟
٩. ما هو تفسير الفجوة الآخذة في الاتساع بين الأغنياء والفقراء بعد أربعين سنة من تطبيق السياسات الإنمائية الرسمية؟

مراجع أخرى للقراءة

عام

Adams, N. B., Worlds Apart: The North – South Divide and the International System (London: Zed, 1993)

يقدم تاريخا اقتصاديا وسياسيا للخط القاسم بين الشمال والجنوب ويركز على دور النظام الاقتصادي الدولي.

Cavanagh, J., Wysham, D., and Arruda, M. (eds.), Beyond Bretton Woods: Alternatives to the Global Economic Order (London: Pluto, 1994)

يستعرض ٥٠ سنة مضت على أنشطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للتعليق على أثر هاتين المؤسستين على شعوب العالم. ويطرح بعض الأفكار التي تهيب بالتغيير.

The Ecologist, 'Whose Common Future? Reclaiming the Commons' (London: Earthscan, 1993)

يفسر المشاكل البيئية/ الإنمائية المتسارعة ضمن إطار إغلاق المشاعات والسيطرة على الجماعات المحلية وحرمانها عبر قرون عدة.

Ekins, P., A New World Order: Grassroots Movements for Global Change (London: Routladge, 1992)

يفحص مقاربات بديلة للتنمية التي تنادي بها مختلف حركات القواعد الشعبية حول العالم

الجوع

Dreze, J., Hussain, A., Sen, A. (eds.), The Political Economy of Hunger (Oxford: Clarendon Press, 1995)

مؤلف ممتاز وحديث حول الاقتصاد السياسي للجوع.

Sen, A., Poverty and Families (Oxford: Clarendon Press, 1981)

يقدم تحليلا جديدا لأسباب الجوع يتضمّن دراسات مفصلة لعدد من المجاعات ويتحدى بشكل مقنع النظرة التقليدية لأسباب الجوع.

٢٤

حقـــوق الإنسان
Human Rights

كريس براون

(Chris Brown)

- مقدمة
- العودة إلى الأساسيات: الحقوق بصفة عامة
- الموقف الليبرالي من حقوق الإنسان
- ١٩٤٨ وأجندة سياسة حقوق الإنسان
- حقوق وواجبات الجيل الأول والثاني
- نهاية العالمية؟
- الخاتمة

دليل القارئ

ترسّخت خلال السنوات الخمسين المنصرمة الفكرة التي مفادها أنّ حقوق الإنسان – السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية، وحقوق الشعوب - يجب أن تحظى بحماية دولية، ويبدو أنّها مثال ممتاز للعولمة. غير أنّ سجل التقيد بحقوق الإنسان تشوبه الرقع، وتبدو الدول غير مستعدة لإعطاء الإجراء الدولي دعما لحقوق الإنسان أولوية عالية. ثمّ إنّه توجد مشاكل مفاهيمية تقترن بتوسعة مفهوم "الحقوق" بحيث تتضمّن الحقوق الاقتصادية والجماعية. وأصبحت الأصول الغربية لعقيدة الحقوق ترى على أنّها تنطوي على مشاكل في فترة ما بعد الاستعمار، ومع عدم الاستعداد واسع النطاق على ما يبدو لقبول الصفة الطبيعية لحقوق الإنسان. وقد يكون الأمر أنّ فكرة محدودة لحقوق الإنسان ستكون قابلة لأن يدافع عنها في القرن المقبل – أو أنّه سوف يتعيّن الدفاع عن حقوق الإنسان من منطلقات ثقافية صريحة.

مقـــدمـــة

يبدو لأول وهلة أنّ حقوق الإنسان نقطة تركيز مثالية للنظر في عمليات العولمة. ففي حين أنّ الحقوق فيما مضى كانت تقترن دائما تقريبا بالأنظمة القانونية والسياسية القانونية، إلا أنّه نشأت في نصف القرن الماضي شبكة معقّدة للقانون الدولي والممارسة الدّوليّة حول فكرة أنّ للأفراد حقوقا ليس بصفتهم مواطنين في بلدان معينة فحسب، بل أيضا من منطلق أنّهم بشر يشتركون في إنسانية مشتركة. يرمي هذا الفصل إلى بيان كيف حصل ذلك، وكذلك أيضا، كما يرمي بشكل خاص إلى فحص المشاكل العديدة المقترنة بفكرة حقوق الإنسان العالمية. وتهدف هذه المقدمة إلى تهيئة المشهد، وسوف يتضمّن القسم التالي فحص بعض القضايا الأساسية التي تثيرها لغة الحقوق؛ ثمّ ننتقل إلى فحص الموقف الليبرالي من حقوق الإنسان وتليه مناقشة سياسية حماية حقوق الإنسان الدّوليّة كما تطورت منذ ١٩٤٥.

يمكن العثور على أصول فكرة "الحقوق" في نظرية وممارسة السياسة في أوروبا العصور الوسطى، أي من جهة بوصفها أحد مضامين عقيدة "القانون الطبيعي"، ومن

جهة أخرى، كما ترمز إليها وثائق مثل "الوثيقة العظمى" (Magna Carta)، التي استخلصها البارونات من الملك جون في ١٢١٥. ثمّ توسّعت هذه الفكرة لتصبح وصفا لحقوق المواطنين وتم تضمينها في القانون الوضعي لبضعة بلدان في أوائل الحقبة الحديثة: وهنا نجد أنّ "وثيقة الحقوق الأمريكية" (Bill of Rights) لعام ١٧٩١ أفضل مثال. وحتّى قبل ذلك التاريخ، فقد وسعت الثورة الفرنسية، في ١٧٨٩، النطاق من خلال إعلان حقوق الإنسان (Rights of Man) والمواطن. كما بدأت السياسة والفكر في الفترة الثورية لتسعينيات القرن الثامن عشر بشكل مؤقّت تجريبي بتوسعة نطاق تعريف الإنسان (man) من خلال الاعتراف بحقوق المرأة، وعبر حملات ضد تجارة الرقيق، حقوق غير الأوروبيين، وهي المواقف التي تمّ البناء عليها في القرن التاسع عشر. هذه التحركات التمهيدية هيّأت المشهد لعمليات عولمة القرن العشرين، لا سيّما لفترة ما بعد ١٩٤٥. وهنا شاهدنا عددا من البيانات العالمية والإقليمية والمحدّدة.

وكل هذا شكل مجموعة قانون دولي تدعو إلى الإعجاب، ويمكن العثور على إعلانات ومواثيق واتفاقيات تزيد في توسعة وتعميق فكرة الحقوق (انظر الحقل ٢٤ – ٢). وركّزت البيانات الأولى على حقوق الجيل الأول مثل حرية التعبير والتجمع و"حق الاشتراك في حكومة بلده (كذا)، مباشرة أو عبر ممثلين يتم اختيارهم بحرية (**إعلان الأمم المتحدة، المادة ٢١**). لكن الإعلان ذاته اعترف أيضا بحقوق الجيل الثاني في "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا مندوحة عنها لكرامته والتطور الحر لشخصيته (**المادة ٢٢**) مثل الحق في مستوى كاف للعيش (**المادة ٢٥**) أو في التعليم (**المادة ٢٦**) وتظهر هذه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشكل واسع في وثائق لاحقة من وثائق الأمم المتحدة، خصوصا، بالطبع، **الميثاق الدولي المعني بالحقوق الاجتماعية والثقافية**. إنّ كلا من حقوق الجيل الأول والثاني يملكها الأفراد، من حيث الأســـاس.

وتبني حقوق الجيل الثالث على هذا البعد الجماعي، وتتعلّق بحقوق "الشعوب"؛ مثلا، للشعوب، بموجب **ميثاق بانجول** (انظر الحقل ٢٤ – ١) الحق في التصرف الحر بثروتها ومواردها الطبيعية (المادة ٢١ - ١)، في حين أنّه على الفرد واجب خدمة جماعته الطبيعية بأن يضع قدراته الطبيعية والفكرية تحت تصرفها، وأن يحافظ على القيم الجماعية الثقافية الافريقية الإيجابية ويعزّزها في علاقاته مع أعضاء آخرين في المجتمع (المادة ٢٩(٢) و(٧)).

الحقل ٢٤ – ١ الحماية الدّوليّة لحقوق الإنسان
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتّحدة في ١٩٤٨
الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية والميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦
الاتفاقية الدّوليّة لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لعام ١٩٥٠
الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام ١٩٦٩
الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام ١٩٨١، يشار إليه عادة باسم ميثاق بانجول
اتفاقية منع الجريمة والإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨
الاتفاقية الدّوليّة المعنية بإزالة جميع أشكال التمييز العرقي لعام ١٩٦٨
الاتفاقية الدّوليّة المعنية بإزالة التمييز ضد النساء لعام ١٩٧٩

الحقل ٢٤ – ٢ مفاهيم أساسية: حقوق الجيل الأول والثاني والثالث

من الشائع اليوم التمييز بين ثلاثة مفاهيم للحقوق:

حقوق الجيل الأول هي الحقوق السياسية الكلاسيكية المقترنة بالماضي بالأنظمة الغربية الليبرالية، مثل الحق في حرية التعبير، التجمع، الدين.

وتتعلّق حقوق الجيل الثاني بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية وتنطوي على أفكار مثل الحق في مستوى معيشة كاف أو الحق في التعليم.

أمّا حقوق الجيل الثالث فهي حقوق الشعوب، مثل حق المحافظة على ثقافتها، أو حق جماعة بحماية بيئتها.

وتشير التسمية الأول، الثاني والثالث إلى الترتيب الذي تمّ فيه الضغط من أجل تلك الحقوق؛ وكما سيتضح في هذا الفصل، ثمّة تناقضات محتملة بين هذه الأصناف الثلاثة من الحقوق، ومن شأن البعض، لا سيّما من المفكرين الليبراليين، أن ينكروا أنّ حقوق الجيل الثاني والثالث، أنّها حقّا "حقوق" على الإطلاق.

هذه المجموعة من التشريع الدولي تنطوي على قائمة منوعة من البنود للمناقشة. فهناك قضايا قانونية تتعلّق بالمصادقة على هذه المعاهدات، وتفسير بعض الفقرات، إلى ما هنالك. وهذه القضايا القانونية تفضي إلى مسائل سياسية – قانونية مثل القضية المحيرة المتعلّقة بـــ "الانصياع"(compliance) . وكما هو الحال بالنسبة لبقية القانون الدولي، ثمّة صعوبات كبيرة في جعل الدول تنفذ التزاماتها القانونية. وهذا بدوره يثير قضايا تتعلّق بـــ "السياسة الخارجية" مثل مسألة ما إذا كان جعل الالتزام بحقوق الإنسان محكّا للأطراف في علاقاتهم الخارجية أمرا من الممكن تطبيقه عمليا أو أمرا حصيفا.

من الواضح أنّه توجد قضايا سياسية وأخلاقية بشأن المبادلة بين قيم معيّنة – هل تستحق المجازفة بخسارة عقد تجاري بغية إثارة موضوع انتهاك حقوق الإنسان، أو إذا نظرنا إلى المسألة من زاوية عكسية، هل يتوجّب على المرء التغاضي عن شيء خاطئ بجلاء في سبيل مصالح الربح؟

وأخيرا هناك قضايا مفاهيمية – وربما فلسفية – لا يمكن تجنبها حتّى من خلال وصف لحقوق الإنسان يحاول تثبيت القدمين على الأرض. مثلا، هل يمكن التوفيق بين حقوق الجيل الأول والثاني والثالث؟

إنّ كلا من أبعاد حقوق الإنسان جدير بالمناقشة – رغم أنّ البنود الأولى في هذه القائمة نوقشت كثيرا بحيث إنّه من الصعب التفكير بأنّه من المحتمل أن يقال أي شيء جديد (على الأقل أي شيء جديد ومعقول) عنها – لكن القضايا الأخيرة، الفلسفية، تبرز بشكل متزايد في المقدمة. وهذا يعود إلى التغيير العام في الجّو في أواخر القرن العشرين، لا سيّما بعد انتهاء الحرب الباردة. وحتّى فترة قريبة العهد نسبيا، كان قليلون يعترضون على الفكرة التي مفادها أنّ حقوق الإنسان كليّة وعالمية؛ وكان الناس العمليون يعتبرون محتوى إعلانات حقوق الإنسان والاتفاقيات المتعلّقة بحقوق الإنسان أقل إشكالا نوعا ما من قضية الانصياع. فقد كانت المشكلة الرئيسية المتعلّقة بحقوق الإنسان هي مشكلة إجبار الدول على الالتزام بمستويات السلوك التي لا جدال فيها ضمن حدود المعقول.

هذه المشكلة لم تتبدد، لكنها أصبحت مقترنة بشكل متزايد بمجموعة أخرى من القضايا التي تشكك في كلية وعالمية حقوق الإنسان. فحقوق الشعوب – حقوق الجيل الثالث – أصبحت تثير الشكوك حول هذه الكلية والعالمية، لأنّه من الواضح أنّ أحد حقوق "شعب" ما يجب أن يكون مختلفا عن شعب آخر وهل يمكن تحقيق ذلك الاختلاف بطريقة

أخرى باستثناء ما يكون على حساب المعايير العالمية؟ وعلى أي حال، ألا تخفي عالمية حقوق الإنسان إعطاء امتياز لمفهوم للسياسة غربي من حيث الأساس؟ ثمّ إنّ "ذكورية" الافتراضات التي تنطوي عليها لغة حقوق الإنسان قد سبقت الإشارة إليها، وتجد تعزيزا لها في الإعلان والاتفاقيات التي تفترض أدوارا تقليدية تتصل بالجنس (الذكور/ الإناث).

هذه القضايا تتحدّى، بل تعكس، افتراض عملية للعولمة. إنّ التعاقب من المحلي والوطني إلى العالمي والكلي يعتبر عادة الإنجاز العظيم، وإن لم يكن الكامل، لحركة حقوق الإنسان – لكن هذا الإنجاز أجوف من منطلق هذه المنظورات.

النقاط الرئيسية

- إنّ **حقوق الإنسان** جزء ثابت من القانون الدولي المعاصر، ويعد مثالا جيدا على عمليات **العولمة**.
- يميز الفكر الحديث بين ثلاثة أجيال من الحقوق، فحقوق الجيل الأول سياسية بصفة عامة، وحقوق الجيل الثاني اقتصادية واجتماعية، وحقوق الجيل الثالث هي حقوق الشعوب.
- تتعلّق مجموعة رئيسية من المشاكل المعاصرة بـ الانصياع وفرض التنفيذ.
- وفي الفترة الأقرب عهدا، تعرض المركز العالمي لحقوق الإنسان للتحدي من جانب نقّاد يشددون على الطابع الغربي، الذكوري، المتعصب لهذه الكلية.

العودة إلى الأساسيات: الحقوق بصفة عامة

Back to Basics: Rights in General

بما أنّه لم يعد بالإمكان اعتبار فكرة الحقوق أمرا مسلّما به، فلا بد لنا من طرح بعض الأسئلة الأساسية – ما هي أنواع الحقوق التي يمكن أن توجد؟ هل تفترض الحقوق واجبات بالضرورة؟ ما هي الأسس التي ترتكز عليها الحقوق؟

الحقل ٢٤ – ٣ أنواع الحقوق
يميز تحليل نمطي هنا، مشتق من القانوني الأمريكي ويسلي هوفلد (Wesley Hofeld) (النسخة الحديثة P. Jones 1994) بين أربعة أنواع من الحقوق. تعدّ **حقوق المطالبة** الحقوق الأكثر أساسية – بل هي الحقوق الوحيدة، حسب اعتقاد هوفلد؛ والمثال الكلاسيكي لحق المطالبة هو الحقّ المتولّد عن عقد والمقترن بواجبات مقابلة. وتحدث حقوق الحرية حين يحقّ لي أن أفعل شيئا بمعنى أني غير ملتزم بألاّ أفعله – على سبيل المثال، أن أرتدي الملابس التي تروق لي. فهنا لا يوجد واجب مقابل، إلا ربما الواجب بأن أترك لأفعل ما أختاره. في بعض الأحيان ينطوي الحق على ممارسة **سلطة** ما. مثلا، حقي في الاقتراع يعني أني مخوّل بالاقتراع، بأن أمنح حق الاقتراع. وأخيرا فإن حقا ما يعني أحيانا **حصانة** ما، جوهرها أنّ الآخرين لا يجوز لهم المطالبة في بعض الظروف، مثلا، المجنون بحكم القانون، أو القاصر، يتمتعان بالحصانة من المقاضاة الجزائية.

الإجابة النموذجية عن السؤالين الأولين هي التمييز بين أربعة أنواع من "الحقوق" القانونية: حقوق المطالبة، حقوق الحرية، الصلاحيات، الحصانات. هذا التحليل يغطي الحقوق القانونية، لكن يمكن استخدام الفئات ذاتها في تصنيف الحقوق الأخلاقية. وفي الوقت الراهن سنواصل التحليل من منطلقات قانونية بغية تناول السؤال الثالث وهو "ما هي الأسس التي تستند إليها الحقوق؟" ويجب أن يكون الجواب من منطلقات قانونية أنّها تستند إلى نظام قانوني، ولكن أي نوع من الأنظمة القانونية ؟ هنا يتوجّب علينا أن نعود ونفحص من جديد النقطة التي انطلقنا منها في هذا الفصل – تحديد أصل الحقوق في نظرية وممارسة سياسة العصور الوسطى.كانت نظرية الحقوق في العصور الوسطى تستند إلى فكرة القانون الطبيعي. ويختلف منظّرو القانون الطبيعي بشأن قضايا عديدة، لكن المقولة المركزية واضحة. إنّ المعايير الأخلاقية الكلّية موجودة والحقوق التي يتمتع بها الأفراد – سواء المطالبات أو الحريات أو السلطات أو الحصانات – تستند إلى هذه المعايير الأخلاقية وتقترن بالواجب العام بالالتزام بهذه المعايير.

سوف نقول المزيد عن ذلك لاحقا، ولكن في الوقت الراهن تجدر الملاحظة بأنّ أهم سمة لهذا الموقف هي أنّه لا يقتصر في التطبيق على أي نظام قانوني معين، أو جماعة أو دولة أو عرق أو عقيدة أو حضارة. كان بعض منظّري القانون الطبيعي يعتقدون بأنّ المسيحيين عليهم التزامات مختلفة قليلا عن التزامات غير المسيحيين جرّاء قبول المسيحيين الوحي، لكن، من حيث المبدأ، كل واحد يخضع للقانون الطبيعي وكل واحد قادر على تمييز محتوياته ومعاييره. وهنا نجد الكثير مما يقال عن حقوق الإنسان الكلّية.

لقد قدّم القانون الطبيعي الأساس لنظرية الحقوق في العصور الوسطى؛ غير أنّه كان للحقوق معنى مختلف نوعا ما في عالم الممارسة السياسية الأكثر خشونة للعصور الوسطى. فهنا كان الحق تنازلا ينتزعه المرء من طرف أعلى مرتبة، وقد يكون ذلك بالقوة. والمثال على ذلك هو الوثيقة العظمى (Magna Carta). فقد أجبر بارونات انجلترا الملك جون على أنّ ورثتهم سلسلة أبدية من الحريات، المحددة، في معظمها، والتي تتصل بمظالم معينة. فعلى سبيل المثال:

يمكن تزويج الورثة، ولكن ليس من شخص ذي مكانة اجتماعية أدنى مرتبة. وقبل حدوث الزواج يجب إعلان عنه لأقرب شخص من أقارب الوريث. (**المادة ٦**)

ولن نقوم نحن ولا أي موظف ملكي بأخذ الحطب من أجل قلعتنا أو لأي غرض آخر من دون موافقة المالك. (**المادة ٣١**).

الحقل ٢٤ – ٤ المفاهيم الرئيسية: القانون الطبيعي
يمكن تتبع أصل تفكير القانون الطبيعي إلى اليونان الكلاسيكيين والمسيحيين الأوائل، لكنه وبشكله الحديث يستند إلى اللاهوت الكاثوليكي للعصورالوسطى. الفكرة المركزية هي أنّ للبشر طبيعة أساسية تفرض بأنّ بعض أنواع السلع البشرية مرغوبة دائما وفي كل مكان؛ وبسبب ذلك توجد معايير أخلاقية عامة تحكم جميع العلاقات الإنسانية ويمكن تمييز هذه المعايير العامة بتطبيق المنطق على الشؤون البشرية. للاطلاع على مدافع عصري عن العقيدة الكاثوليكية التقليدية، انظر Finnis, 1980.

استناداً إلى هذه الفقرات يمكننا وضع قائمة بممارسات الملك التي كان رعاياه يستنكرونها والتي أجبر على الارتداد عنها. وبذلك حصل رعاياه على سلسلة من الحقوق والحريات والصلاحيات والحصانات، في حين أنّ "الوثيقة العظمى" في مجموعها تقوم على أساس المبدأ الذي مفاده أنّ رعايا الملك مدينون له بالواجب فقط إذا لبى مطالباتهم. من الواضح أنّ ذلك صفقة سياسية أو عقد. فلا يوجد عدم مواءمة ضرورية بين الحقوق التي تقام على أساس المساومة السياسية بين الملك ورعاياه والحقوق الناجمة عن القانون الطبيعي – إنّ مواد الوثيقة العظمى، في معظمها تجتاز اختبار المعقولية والازدهار البشري، مع أنّ الحريات التي منحها الملك تبدو بالفعل محدودة التطبيق العام، كما لاحظ سيللر (Sellar) وييتمان (Yeatman) (انظر الحقل ٢٤ – ٥).

بالنظر لهذا التواؤم العام من السهل نسيان أنّ هذين المصدرين لمفهوم الحقوق يستندان في واقع الأمر لا على مجرد مبادئ مختلفة بل على مبادئ متعارضة. ففي حين أنّ الحقوق التي تقوم على أساس القانون الطبيعي مشتقة من العقل ومن فكرة الازدهار البشري، فإنّ "حقوق الوثيقة" (Charter Rights) إنّما تصف فقط بعبارات قانونية نتيجة المساومة السياسية أو العقد. ومن جهة أخرى، فإنّ الحقوق الطبيعية كلّية من حيث الزمان والمكان، في حين أنّ الحقوق التعاقدية هي تعريفاً مقصورة على أطراف المساومة، وبالتالي فهي محدودة من حيث الزمان والمكان.

وفي غضون ذلك تظلّ نتائج الممارسة متوائمة مع مقتضيات النظرية – حيث إنّ حقوق الإنسان هي إلى حدّ كبير مماثلة لحقوق بعض الشعوب والجماعات – وما من سبب لأن تصبح هذه التعارضات ظاهرة؛ إلا أنّه، كما ستبين الأقسام التالية، ثمّة احتمال كامن للصراع هنا.

الحقل ٢٤ – ٥ نظرة مريرة للوثيقة العظمى Magna Carta

"أجبر البارونات الملك جون على توقيع الوثيقة العظمى التي نصت على ما يلي:

١. ألا يتم إعدام أي شخص إلا لسبب ما – (باستثناء عامة الشعب).
٢. أن يكون كل شخص حرّاً – (باستثناء عامة الشعب).
٣. أن يكون كل شيء بالوزن والقياس نفسيهما في أنحاء المملكة – (باستثناء عامة

الشعب).

٤. أن تكون المحاكم في مكان ثابت، بدلا من اتباع موظف مزعج يعرف بأنه يمثل شخص الملك King's Person في كل أنحاء القطر.
٥. أن "لا تفرض غرامة على أحد تسبّب دماره الكلي" (باستثناء شخص الملك).
٦. ألا يحاكم البارونات إلا من قبل محلّفي بارونات آخرين يفهمون.
٧. لذا فإن الوثيقة العظمى هي السبب الرئيسي للديمقراطية في انجلتــرا، وبالتــالي فهي خير للجميع (باستثناء عامة الشعب).

Walter Carruthers Sellar (Aegrotat: Oxon) and Robert Julian Yeatman (Failed M. A. etc. Oxon) 1066 and All That: A Memorable History of England (London: Methuen, 1930)

النقاط الرئيسية

- نحن بحاجة إلى تثبيت وضع الحقوق – ما هو الحق؟ ما هو نوع الحقوق التـــي يتمتع بها الناس، وما إذا كانت الحقوق تفترض وجود واجبات ولماذا؟
- التمييز بين الحقوق بصفتها مطالبات، حريات، صلاحيات، وحصـــانات يســـاعد على إيضاح هذه الأسئلة.
- أصل التفكير بشأن الحقوق يمكن أن نعزوه إلى سمتين مـــن الحيـــاة السياســـية والفكرية في العصور الوسطى، وعقيدة القانون الطبيعي والممارســـة السياســـية لاستخلاص مواثيق الحريات.
- القانون الطبيعي يولّد حقوقا وواجبات كلية عالمية، في حين أن وثيقة ما تمـــنح حريات محلية ومعينة. وقد تكون الحقوق والحريات الفعلية التي تمنحها الوثائق متوائمة مع القانون الطبيعي، لكن هذه المواءمـــة لا يمكـــن الاعتمـــاد عليهـــا بالضرورة.

الموقف الليبرالي من حقوق الإنسان

The Liberal Position on Human Rights

لقد انتقلت اللغة المعقّدة لتفكير العصور الوسطى بشأن الحقوق إلى الفترة الحديثة. فقد استمر الفلاسفة السياسيون من أمثال **هوغر غروتيوس** (Hugo Grotius)، **توماس هوبز** (Thomas Hobbes) و**جون لوك** (John Locke) في استعمال مفاهيم القانون الطبيعي، وإن كان بطرق مختلفة جذريا عن أسلافهم. وقد استقى النشطاء السياسيون مثل البرلمانيين في الحرب الأهلية الانجليزية الحقوق والامتيازات التي كانوا يعتقدون أنها منحت لجدودهم لدعم فكرتهم عن أنفسهم بأنّهم "انجليز ولدوا أحرارا". وقد ظهرت تدريجيا تركيبة يمكن تسميتها **الموقف الليبرالي من الحقوق**. ويتألف هذا الموقف من جزأين مكوّنين؛

١. للبشر حقوق في الحياة، الحرية، الحيازة الآمنة للممتلكات، ممارسة حرية التعبير إلى ما هنالك وهذه الحقوق لا يجوز التصرف بها – لا يمكن مبادلتها – وغير مشروطة – السبب الوحيد لاحتجاز فرد من الأفراد هو من أجل حماية حقوق فرد آخر.

٢. إنّ الوظيفة الأولى للحكومة هي حماية تلك الحقوق، ويتمّ الحكم على المؤسسات استنادا إلى أدائها لتلك الوظيفة، ويرتكز الالتزام السياسي على نجاحها في ذلك – والخلاصة، فإنّ الحياة السياسية تستند إلى نوع من العقد الضمني أو الصريح بين الشعب والحكومة.

من وجهة نظر فلسفية ومفاهيمية من السهل تشويه سمعة هذا الموقف والقول إنه خليط مشوّه من أفكار نصف مهضومة تعود إلى العصور الوسطى. وكما أشار **هيغل** (Hegel) وكثيرون من مفكري جماعات التنظيم المشترك (communitarian)، فإنّه يفترض أنّ حقوق الأفراد، بل الأفراد أنفسهم، سبقوا المجتمع – ومع ذلك من الصعب تصور كيف يمكن لأحد أن يوجد كفرد من دون أن يكون جزءا من مجتمع ما. وقد رأى **بنتام** (Bentham) أنّ وظيفة الحكومة هي تعزيز الخير العام (الذي سماه منفعة (utility)) وبدت له الفكرة التي مفادها أنّ الأفراد قد يكون لهم الحق في تقويض ذلك بأنها ضرب من الجنون، لا سيّما أنّه ما من أحد يمكنه أن يخبره من أين جاءت تلك الحقوق – فالفكرة برمتها كانت "هراء على عكازات". وقد أشار ماركس، من جهة أخرى،

وكثيرون من الراديكاليين اللاحقين، إلى الكيفية التي يشدد بها الموقف الليبرالي على حقوق الملكية لما فيه مصلحة الأغنياء والأقوياء.

إنّ جميع هذه النقاط واردة، وبعضها سيعاود الظهور لاحقا في هذا الفصل، لكن ما تستهين به هي جاذبية الموقف الليبرالي البلاغية القوية. ولعله من حسن الحظ أنّ الناس ليسوا جميعهم فلاسفة سياسيين، وأقل احتمالا في أن يهتموا كثيرا بشأن النواقص المفاهيمية المقترنة بالموقف الليبرالي المتعلق بحقوق الإنسان من أن ينجذبوا بالفوائد البديهية المقترنة بالعيش ضمن نظام سياسي يستند إليه أو يتأثر به.

والواقع الجلي هو أنّ الدول الديمقراطية الليبراليّة القليلة نسبيا التي حاولت تنظيم حياتها وفق الموقف الليبرالي كانت أكثر المجتمعات حرية وأمنا وتجانسا وتمدنا التي عرفها التاريخ – وهذا بالطبع لا يعني إنكار أنّ تلك المجتمعات قد شهدت أيضا حالات كثيرة ومتواصلة من الظلم، ولعلها حالات ظلم يصعب تحملها، لأنّها قائمة في أنظمة عادلة بصفة عامة.

إنّ الموقف الليبرالي هو تركيبة من الكلّية العالمية للقانون الطبيعي في العصور الوسطى ومن خصوصية عقد بين الحاكمين والمحكومين، وتتمثّل إحدى سماته غير المستقرة بمدى ما تعتبر فيه الحقوق التي تولدها بأنّها كلية عالمية. فوثيقة الحقوق (Bill of Rights) الأمريكية صيغت بعبارات عامة تماما، لكنها تشير في لحظات حاسمة إلى الشعب بطرق تجعل من الواضح أنّ الشعب المقصود هو الشعب الأمريكي؛ ومن الواضح أنّه قد كان المقصود **بإعلان حقوق الإنسان والمواطن الثوري** الفرنسي، كما يدلّ على ذلك العنوان ذاته أن يكون كليا عالميا في نطاقه، ولكن حتّى هنا فإنّ كلّية وعالمية **المادة ١** التي تنص على أنّ الناس يولدون ويظلون أحرارا ومتساوين في الحقوق سرعان ما تبعتها **المادة ٣** التي تنص على أنّ الأمّة هي بالأساس مصدر كل سيادة... وعندما تحركت فرنسا الثورية والنابليونية لنقل حقوق الإنسان إلى بقية أوروبا فإنّ النتيجة النهائية بدت لمعظم المعاصرين أنّها تشبه إلى حد يجلب النظر امبراطورية فرنسية. ومع أنّ الموقف الليبرالي كلّي عالمي من حيث المبدأ، فإنّ له طابعا خاصيا في التطبيق وتعتبر حدود الدول شيئا مسلما به إلى حد ما – فالموقف الليبرالي، بلغة المصطلحات الحديثة، هو كوزموبوليتاني (عالمي) من منطلقات أخلاقية لا مؤسّساتية.

ويظهر البعد الدولي للموقف الليبرالي من الحقوق وكلية العالمية غير الثابتة في القرنين التاسع عشر والعشرين في سياق حركة الإصلاح الاجتماعي الخيرة ووضع المعايير الدولية. وقد شهد مؤتمر فيينا لعام ١٨١٥ القوى العظمى تقبل التزاما بإنهاء تجارة الرقيق التي الغيت أخيرا في اتفاقية بروكسل لعام ١٨٩٠، في حين أنّ الرق نفسه حرّم رسميا في اتفاقية الرق لعام ١٩٢٦. وكانت اتفاقيات لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقيات جنيف لعام ١٩٢٦ مصممة لطرح اعتبارات إنسانية في إدارة الحرب. وقد حاول مكتب العمل الدولي الذي تأسس في ١٩٠١، وخليفته منظمة العمل الدّوليّة وضع معايير في مكان العمل عبر تدابير مثل الاتفاقية المعنية بالعمل الإجباري أو الإلزامي لعام ١٩٣٠.

على أنّه رغم أنّ هذه التدابير وغيرها إذا أخذت معا توفر بالفعل هيكلا مفصلا تماما من أجل "حكم عالمي"، فإنّها توجد في سياق تعتبر فيه أفكار السيادة وعدم التدخل أمرا مسلما به وأنّها لا يمكن تجاوزها إلا بكثير من التردد – فإلغاء تجارة الرقيق، التي تنطوي على عمليات دولية، كانت أسهل بكثير من إلغاء الرق، الذي يتعلّق بما تفعله الدول بشعبها – وفي الواقع فإنّه لا يزال يوجد جيوب من الرق حتّى اليوم في أجزاء من غرب إفريقيا والشرق الأوسط. ومع أنّ معايير المجتمع الدولي دانت الانتهاكات الجسيمة للكرامة الإنسانية، فإنّها لم تدعم التدخل في ظل أي ظروف أقل تطرفا.

وفي غضون كلّ ذلك تظل السيادة قاعدة النظام، أمّا الدوافع الإنسانية فلا يمكن أن تكون إلا على شكل الموعظة والحض وصنع المعايير، وقد كان المؤيدون الليبراليون لحقوق الإنسان، خلال قسم كبير من القرن التاسع عشر، يميلون أيضا إلى أن يكونوا مؤيدين لهذا المعيار.

وفي انجلترا، كان الليبراليون الراديكاليون من مدرسة مانشستر، مثل جون برايت وريتشارد كوبدن، ينتقدون بشدة الدبلوماسية التقليدية، لكنهم كانوا يدعمون معيار عدم التدخل على أساس أنّ الخصوم مثل وزير الخارجية البريطاني العتيد ورئيس الوزراء اللورد بالمرستون كانوا يستخدمون حججا أخلاقية لدعم عمليات التدخل التي كان يتم الانخراط فيها لأسباب تتعلّق بسياسة القوّة والقيام بأعمال الأذى بصفة عامة – وهو نقد مألوف بدرجة كافية من المحتمل جدا أن يوجّه إلى الورثة الأمريكيين لموقف بريطانيا في العالم.

كان كوبدن مناهضا ثابتا للتدخل وللإمبريالية، أمّا الليبراليون الآخرون فقد كانوا أكثر اصطفائية؛ وكانت حملة غلادستون في سبعينيات القرن التاسع عشر لطرد الإمبراطورية العثمانية كليا من أوروبا، كانت تستند إلى الرأي الأكثر شيوعا الذي مفاده أنّ معايير مختلفة تطبق على الشعوب المتمدنة وغير المتمدنة. فقد كان غلادستون يرى أنّ الإمبراطورية العثمانية لا تستطيع الادعاء بحقوق دولة ذات سيادة – مع أنّها، منذ ١٨٥٦، عضو كامل العضوية في المجتمع الدولي –لأنّ مؤسساتها لم ترتق لتصل إلى المستويات المطلوبة. وفي الواقع فإنّ هذا الموقف الأخير قد توطّد لفترة وجيزة في القانون الدولي في مفهوم معايير الحضارة والتي بموجبها لا تستطيع الشعوب غير الأوروبية مثل الصينيين واليابانيين بلوغ السيادة التامة إلا بتكييف أساليبهم مع معايير الممارسة الطيبة الموضوعة في أوروبا. وفي أواخر القرن العشرين، فإنّ هذه الفكرة – وبالتأكيد الحديث عن الحضارة – تزعج وتزعزع، ومع ذلك، كما سنرى، فإنّ الحكمة التقليدية الراهنة المتصلة بحقوق الإنسان تستند إلى أفكار مشابهة تماما.

لقد تميّز النصف الثاني من القرن العشرين برغبة الليبراليين في توسعة تفكيرهم المتعلق بحقوق الإنسان في اتجاه أكثر نزعة إلى التدخل. فقد أثارت أهوال حرب ١٩١٤ – ١٨ محاولات لإيجاد نظام للسلام يقوم على أساس حكومة دولية، ومع أنّ عصبة الأمم لعام ١٩١٩ – التي تأسست بوحي من الدوليين الليبراليين البريطانيين والأمريكيين – لم تتضمن نصا صريحا بشأن حقوق الإنسان، إلا أنّ الافتراض الكامن وراءها ومفاده أنّ أعضاءها سيكونون دولا تخضع لحكم القانون واحترام حقوق الأفراد. أمّا ميثاق الأمم المتّحدة لعام ١٩٤٥ عشية الحرب العالمية الثانية فقد تضمّن إشارة معينة إلى حقوق الإنسان – وهذا تقدير لأثر المناخ العام للفكر المتصل بأهوال تلك الحرب، و، بصورة خاصة قتل ملايين اليهود والغجر والسلاف في معسكرات الإبادة التابعة لألمانيا الاشتراكية القومية. وفي هذا السياق انبثق شعور بالحاجة إلى تأكيد موقف عالمي شامل، وتهيأ المسرح لتفجّر التشريع الدولي المتعلّق بحقوق الإنسان في فترة ما بعد الحرب.

الحقل ٢٤ – ٦ مفاهيم أساسية: السيادة ومعايير الحضارة

عندما كان الأوروبيون يسافرون في القرن التاسع عشر إلى الصين واليابان والبلدان الأخرى غير الأوروبية، فقد كانوا يمتنعون عن وضع أنفسهم تحت الولاية القضائية للأنظمة القانونية المحلية، التي كان يرى الأوروبيون أنها تنتهك ما اعتبره الأوروبيون مبادئ أساسية للعدالة، مثل السماح للارستقراطيين والنخبة العسكرية بتطبيق الإجراءات القانونية العاجلة.

غير أنّ سيادة الدول هي مبدأ أساسي للمجتمع الدولي، يقتضي احترام مؤسسات الدول الأعضاء وعدم التدخل فيها. وحيث كان بوسع الأوروبيين فعل ذلك فقد كانوا يحلون هذه المشكلة باقتضاء احترام البلدان المعنية للتقاليد القانونية الأوروبية ("معايير الحضارة") قبل السماح لها بالانضمام التام إلى عضوية المجتمع الدولي. وفي غضون ذلك كانت تؤسس محاكم خاصة من قبل ومن أجل الأوروبيين وأولئك الذين كانوا يتعاملون معهم. وقد قوبلت هذه القيود باستياء شديد حيث إنها كانت تعني ضمنيا وضعا أدنى، وكانت إزالة نظام "الامتيازات الأجنبية" – كما كانت تدّعى – مطلبا وطنيا أساسيا في كل مكان وجدوا فيه.

النقاط الرئيسية

- انبثقت تركيبة جديدة من نظرية وممارسة العصور الوسطى تمثلت بالموقف الليبرالي من حقوق الإنسان، الذي يجمع بين التفكير الشامل العالمي والذي ينزع إلى الخصوصية – وهي حقوق شاملة عالمية التي تنشأ عن عقد بين الحكام والمحكومين.
- إنّ هذا الموقف يدعو إلى الريبة من الناحية المفاهيمية، لكنه قوي من الناحية السياسية والبلاغية.
- دعمت ليبرالية القرن التاسع عشر الإصلاح الاجتماعي الدولي ولكن ضمن معايير السيادة وعدم التدخل.

- وقد رأى بعض الليبراليين أن هذه المعايير لا تنطبق حين تكون معايير الحضارة موضع البحث. فلقد كان تفكير القرن العشرين بشأن حقوق الإنسان أقل تقييــدا وذلك يعود إلى حدّ بعيد إلى أهوال الحربين العالميتين والمحرقة.

١٩٤٨ وأجندة سياسة حقوق الإنسان

1948 and the Agenda of the Politics of Human Rights

لقد أدّى حافز الإصلاح الاجتماعي لما بعد ١٩٤٥ المشار إليه آنفا إلى تفجّر سنّ القوانين ووضع المعايير مما ورد في مقدمة هذا الفصل. ورغم أنّ **لمواثيق** ١٩٦٦، منذ أن دخلت حيّز التنفيذ في ١٩٧٦، وضع القانون الدولي، ورغم أنّ **للاتفاقية الأوروبية** لعام ١٩٥٠، أكثر آليات التنفيذ فعالية عبر **اللجنة الأوروبية المعنية بحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان**، فإنّ **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** الصادر عن الأمم المتّحدة في ١٩٤٨ يعتبر مركزيا، من الناحية الرمزية، رغم وضعه الخطابي الحماسي وافتقاره إلى القوّة. وكانت تلك هي المرة الأولى في التاريخ التي حاولت فيها الجماعة الدّوليّة تحديد مدونة شاملة من أجل الحكومة الداخلية لأعضائها. وكانت الأمم المتّحدة في أواخر أربعينيات القرن العشرين خاضعة لسيطرة الغرب، وهذا ما مثلته محتويات **الإعلان**، وذلك بتأكيده على الحرية السياسية. وجاءت نتيجة التصويت ثمانية وأربعين صوتا مؤيدا وعدم وجود أصوات معارضة مع امتناع ثماني دول عن التصويت:

فقد امتنعت **جنوب إفريقيا** عن التصويت، ولا عجب. فقد كان نظام جنوب إفريقيا الخاضع لسيطرة البيض يحرم أكثرية شعبه من الحقوق السياسية وكان من الواضح أنّه لا يسعه قبول أنّ الجميع يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق (المادة ١) أو أنّه لكل شخص أنّ يتمتع بالحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، من دون تمييز من أي نوع مثل العرق، اللون... (المادة ٢).

وقد اعترضت جنوب إفريقيا على الإعلان على أساس أنّه ينتهك حماية الولاية القضائية المحلية التي ضمنتها المادة ٢(٧) من **ميثاق الأمم المتحدة**. وهذه حالة واضحة وغير معقدة لقضية حقوق من الجيل الأول يمكن لأحد أن يتصورها (انظر الحقل ٢٤ – ٢).

وقد امتنع عن التصويت **الاتحاد السوفيتي** وخمس من دول الكتلة السوفييتية. ومع أنّه من الواضح أنّ روسيا ستالين كانت استبدادية، فإنّ الحكومة السوفيتية لم تعترض رسميا على الحريات السياسية الواردة في الإعلان. أفلم يضمن الدستور السوفييتي لعام ١٩٣٦ (على الورق) تماما تلك الحريات؟ وبدلا من ذلك فقد توجّه الاعتراض السوفييتي إلى عدم إيلاء اهتمام كاف للحقوق الاجتماعية والسياسية بالمقارنة مع التفصيل المستفيض بالحريات "البورجوازية" وحقوق الملكية. وقد اعتبر السوفييت **الإعلان** بمثابة وثيقة حرب باردة، مصممة لكي تصم الأنظمة الاشتراكية – وهو وصف ليس غير دقيق كليا لدوافع الذين أصدروه. وهنا نجد أول تعبير عن قضية حقوق الجيل الثاني، والتي من شأن دعاة أكثر جدارة أن يتبنوها لاحقا.

وقد امتنعت **العربية السعودية** عن التصويت وهي واحدة من أعضاء الأمم المتّحدة غير الغربيين القليلين في ١٩٤٨ وعضو الأمم المتّحدة الوحيد الذي **لم** يكن نظام حكمها، من حيث المبدأ، يستند إلى نموذج غربي ما. فقد اعترضت العربية السعودية على **الإعلان** من منطلقات دينية، وانصب الاعتراض بشكل خاص على المادة ١٨ التي تنص على حرية تغيير وممارسة الدين الذي يختاره المرء. فهذه الأحكام لا تشكل مجرد تناقض مع القوانين السعودية، التي تحرم، مثلا (ولا تزال) ممارسة الدين المسيحي في العربية السعودية، هذه الأحكام تخالف شريعة الإسلام التي لا تعترف بحق الردة. وهنا، تكملة للصورة، لدينا تأكيد حقوق الجيل الثالث؛ فالموقف السعودي رفض الكتلة العالمية ذاتها **للإعلان** – يجب تطبيق قواعد مختلفة على العربية السعودية، لأنّ العربية السعودية مختلفة **بالفعل** عن البلدان الأخرى – وبوجه خاص لأنّ الحاكم السعودي هو خادم الأماكن المقدسة للدين الواحد الحنيف.

وهكذا، فإنّ اللحظات الأولى لنظام حقوق الإنسان **الكلية العالمية** تشهد ظهور المواضيع التي ستكوّن سياسة حقوق الإنسان خلال السنوات الخمسين اللاحقة.

النقاط الرئيسية

- تتيح لنا سياسة الإعلان العالمي لعام ١٩٤٨ تحديـــد قضـــايا حقـــوق الإنســـان الرئيسية الثلاث لفترة ما بعد ١٩٤٥.

- أولا، هناك الصراع بين القاعدة القديمة للسيادة والقاعدة الجديدة للمعايير المحلية الكلّية العالمية.
- ثانيا، هناك الصراع بـين الصـياغات **السياسـية والليبراليّـة** والاجتماعيـة والاقتصادية لحقوق الإنسان.
- وأخيرا، هناك التأكيد على حقوق الشعوب بأن تكون مختلفة (عن غيرها).

حقوق وواجبات الجيلين الأول والثاني

First and Second Generation Rights and Duties

من المتفق عليه بصفة عامة أنّه "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب أو لعقوبة أو معاملة قاسية أو غير إنسانية أو مهينة" (إعلان الأمم المتّحدة المادة ٥، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المادة ٧، الاتفاقية الأوروبية المادة٣، الاتفاقية الأمريكية المادة ٥ (٢)، الخ). وهذه حصانة متوطدة إلى درجة أنّها أصبحت جزءا من القانون الدولي العرفي. فكيف يمكنني (أو أي شخص آخر) المطالبة بهذه الحصانة في ظروف أواجه فيها سوء المعاملة؟

ماذا لو كنت من المحظوظين الذين يعيشون في بلد يخضع لحكم القانون، فقد تدعم **المحاكم المحلية** حصانتي. أمّا الجانب الدولي للأشياء فإنّه سيبرز على الهوامش. فإذا كنت أوروبيا غربيا فقد أستطيع مواصلة نزاع قانوني حول ممارسة معينة متجاوزا المحاكم الوطنية لدى **اللجنة الأوروبية والمحكمة الأوروبية**.

أمّا المواطنون الأمريكيون فليس لديهم حق رجوع لمحكمة خارجية من هذا القبيل، ولكن، على سبيل المثال، إذا كنت على درجة كافية من سوء الحظ بحيث أكون أواجه عقوبة الإعدام في جورجيا فيكون بوسع المحامين الذين يتولون الدفاع عني محاولة المجادلة نيابة عني بأن توافق الرأي الدولي نص على أنّ الكرسي الكهربائي، وحالات التأخير في طابور الموت تشكل شكلا من أشكال التعذيب – مع أنّ **المحكمة العليا للولايات المتّحدة** قد رفضت مثل هذا الالتماس في الماضي. وعلى أي حال، فإنّ الجانب الدولي، الكلّي لحقوق الإنسان إنّما يعزز، في أحسن الأحوال، حقوقا متوطدة في مكان آخر في النظام السياسي الأهلي.

وتظهر الحالة الأكثر تشويقا إذا لم أكن أعيش في مجتمع كهذا يخضع لحكم القانون. أي، إذا كانت حكومتي ومحاكمي هي المشكلة وليست حلا محتملا. فما هي المساعدة التي يحق لي توقعها من الأسرة الدّوليّة في تلك الظروف؟ فما هي العواقب التي ستنجم عن فشل حكومتي في احترام التزاماتها؟ فهنا في ظروف تكون فيها حقوق الإنسان الكلية العالمية أول خط دفاع لي بدلا من نظام مساند يمكن تحديد المشاكل بوضوح. وحتّى في الحالات التي تكون الانتهاكات فيها صارخة جدا فقد يكون من الصعب رؤية ما تستطيع الدول الأخرى أن تفعله، وعلى أي حال، فإنّ الدول نادرا ما تتصرّف فقط من منطلقات اعتبارات حقوق الإنسان، هذا إن فعلت ذلك على الإطلاق – وبدلا من ذلك فإنّ كامل نطاق العلاقات بين دول معينة هو الذي يتفاعل في هذا الصدد.

فأثناء الحرب الباردة، كان الغرب يصدر دوريا إدانات شفوية لانتهاكات حقوق الإنسان من جانب الاتحاد السوفييتي وشركائه، ولكنه نادرا ما تصرف بناء على تلك الإدانات – فقوة الاتحاد السوفييتي جعلت التدخل المباشر أمرا غير حصيف، في حين أنّه حتّى الجزاءات البسيطة نسبيا كانت تعتمد إذا كان الوضع العام للعلاقات بين الشرق والغرب توحي بأنّ ذلك سيكون مناسبا. وعلى العكس من ذلك، كان يتم التغاضي روتينيا عن انتهاكات تحصل من جانب بلدان مقترنة بالغرب أو كانت في بعض الحالات مبررة – كما هو الحال في تمييز السفيرة كيركباتريك المريب بين الأنظمة التوتاليتارية (الشمولية) والفاشية (Kirkpatrik 1979). وحتّى خارج سياق الحرب الباردة، قد تكون الاعتبارات التجارية عنصرا محدّدا – من هنا، مثلا، عدم استعداد الأسرة الدّوليّة لفرض العقوبات على اندونيسيا بسبب سلوكها تجاه تيمور الشرقية.

والخلاصة يبدو من غير المحتمل أن يجد الأفراد، الذين تسيء معاملتهم الأنظمة غير الدستورية، أي دعم من الأسرة الدّوليّة إلا إذا كان الذين يضطهدونهم ضعفاء، وليست لهم أهمية استراتيجية، وغير هامين تجاريا – وحتّى في تلك الحالة من غير المحتمل أن يتم اتخاذ إجراء فعال إلا في حال وجود عامل آخر، وهو قوّة الرأي العام. فهذا هو العامل الإيجابي الوحيد الذي سيدفع الدول إلى اتخاذ إجراء – لقد ولدت الزيادة التي حدثت بعد الحرب في عدد من المنظمات غير الحكومية الإنسانية سياقا يمكن فيه في بعض الأحيان للرأي العام أن يفرض نفسه، ليس بالضرورة لدى النظام المضطهد بل في عمليات صياغة السياسة لأولئك الذين من المحتمل أن يقدموا العون والإغاثة.

الحقل ٢٤ – ٧ نهاية الفصل العنصري في جنوب إفريقيا

كانت جنوب إفريقيا التي يسيطر عليها البيض هامة تجاريا بالنسبة للكثير من الأعمال التجارية الغربية، ولها بعض الأهمية الاستراتيجية في الحرب الباردة؛ وقد فشلت المحاولات الأولى لمقاطعة سلع جنوب إفريقيا وسد تدفق الاستثمار إلى البلد. غير أنّ أثر الرأي العام – الذي عززته في الولايات المتّحدة قوّة لوبي الكونغرس الأسود، وجماعات الضغط الأمريكية – الإفريقية – جعل الاقتران بجنوب إفريقيا أمرا غير حكيم تجاريا، في حين أنّ الضغط في الأمم المتّحدة وغيرها ولّد حظرا فعالا على الأسلحة ضمن حدود المعقول. ومن المؤكّد أنّ هذا الضغط الدولي ساهم في اتخاذ نظام جنوب إفريقيا قرارا بإنهاء الفصل العنصري والدخول في مفاوضات مع المؤتمر الوطني الافريقي. غير أنّ قصة النجاح النادرة نسبيا تلك قد تكون ناجمة عن خصوصيات نظام جنوب افريقيا. ومع أنّ ذلك كان ادعاءا كاذبا صارخا، فإن جنوب إفريقيا القديمة كانت تدعي بأنّها تحافظ على "الحضارة" الغربية، وكان لديها بالفعل نظام قضائي وصحافة أكثر حرية مما كان من الممكن توقعه. وهذا جعلها أكثر تأثرا بالضغط الغربي مما هي عليه الحال بالنسبة لتلك الأنظمة القمعية التي لا تدعي ذلك الادعاء أو لديها تلك المؤسسات.

أمّا الوضع بالنسبة لحقوق الجيل الثاني فهو أكثر تعقيدا مع أنّه يوقع الكآبة بالقدر نفسه. فلننظر، مثلا، إلى "حق كل فرد في مستوى معيشي مناسب لنفسه ولأسرته، بما في ذلك الغذاء المناسب والملبس والمسكن، وكذلك في تحسين أحواله المعيشية بصفة مستمرّة" (**العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة ١١ – ١**)، أو حق كل شخص في أن يكون متحررا من الجوع (**المادة ١١ – ٢**).

يجعل **العهد** تحقيق هذه الحقوق التزاما على الموقعين عليه، لكنه التزام مختلف عن واجب الامتناع، مثلا، عن إيقاع العقوبات "القاسية أو المهينة". ففي تلك الحالة الأخيرة، وكما هو الحال بالنسبة لحقوق سياسية أساسية أخرى، من الواضح أنّ العلاج هو بأيدي الحكومات الوطنية.

إنّ الطريقة لإنهاء التعذيب هو أن تتوقف الدول عن التعذيب. فالحق في ألا يتعرّض المرء للتعذيب يقترن بواجب عدم القيام بالتعذيب. وحق التحرر من الجوع، من

جهة أخرى، ليس مجرد واجب مترتب على دولة المرء أو الدول الأخرى بألا تتبع سياسات تؤدي إلى المجاعة – بل ينطوي أيضا على واجب إيجابي في "تأمين توزيع عادل للمؤن الغذائية في العالم تبعا للحاجة" (**العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة ١١ – ٢ (ب)**).

ثمّة مشاكل هنا: أولا، من غير الواضح على الإطلاق، حتّى مع افتراض حسن النية، أنّ هذه الأهداف الاجتماعية والاقتصادية سوف تلبّى، والتفكير بأنّ للمرء الحق في شيء لا يمكن تحقيقه هو سوء استعمال لغوي. في مثل تلك الظروف فإن الحق يعني مجرد "حالة مستصوبة عموما للأمور" – وهذا الإضعاف للمفهوم قد يؤدي إلى تقويض مطالبات أكثر تحديدا بحقوق ممكنة التحقيق، مثل الحق في ألاّ يعذب المرء.

ثانيا، قد تسعى بعض الدول إلى استخدام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشكل أكثر مباشرة بغية تقويض حقوق سياسية. فالأنظمة الدكتاتورية في البلدان الفقيرة كثيرا ما تبرر تقليص الحقوق السياسية بما يدعى باسم تعزيز النمو الاقتصادي، أو المساواة الاقتصادية. وفي الواقع ما من سبب يدعو إلى قبول الصحة العامة لهذه الحجة – فعمل سين (Sen)، مثلا، يوضح أنّ "الاستحقاقات" السياسية تلعب دورا حاسما في منع المجاعات (Sen 1981).

وأخيرا، إذا تمّ التسليم بأنّه يترتب على جميع الدول واجب إيجابي في تعزيز الرفاه والتحرر من الجوع في كل مكان، فعندئذ سوف تتجاوز النتائج اقتضاء قيام الأغنياء بالتقاسم مع الفقراء رغم ما يكون عليه هذا الاقتضاء من ثورية. كما أنّها تجعل جميع السياسات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية تقريبا مسألة يتعين تنظيمها على الصعيد الدولي. ومن الواضح أنّ الدول الغنية من شأنها أن ترسم سياسة اقتصادية واجتماعية من أجل ما تنطوي عليه من نتائج على الفقراء، لكن هذا أيضا من شأن الدول الفقيرة. فحق الفقراء في الحصول على المعونة يوجد واجبا على الأغنياء لتقديم المساعدة، لكن هذا بدوره يوجد حقا للأغنياء بأن يصروا على أن يترتب على الفقراء الواجب في ألا يجعلوا وضعهم أسوأ مما هو عليه – مثلا، بعدم قيامهم بتقييد النمو السكاني أو اتباع سياسات اقتصادية غير ملائمة. وهذا بدوره يثير مشكلة مفادها أنه يناقض حقا اقتصاديا واجتماعيا يلقى دعما واسع النطاق، مفاده أن: "للشعوب كافة الحق في تقرير المصير. ولها استنادا إلى هذا الحق أن تقرر بحرية كيانها السياسي وأنّ تواصل بحرية تحقيق نموها الاقتصادي

والاجتماعي والثقافي (**العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة ١ – ١**).

تنطوي جميع مفاهيم حقوق الإنسان بالضرورة على قيود على ممارسة سيادة الدولة، ولكن في حين أنّ المفاهيم السياسية لحقوق الإنسان قد تكون بالكاد متوائمة مع معايير النظام الدولي القائم، فإنّ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إذا أخذت على محمل الجّد على أنّها حقوق، فإنّها ليست كذلك. ولعل الجواب يكمن في تغيير هذه المعايير، لكن هذا يفضي إلى مجموعة مختلفة من المشاكل.

النقاط الرئيسية

- تتفاوت سياسة الحقوق حسبما إذا كانت هناك أنظمة دستورية أو غير دستورية.
- وعلى أي حال، فإنّ الأسرة الدّوليّة نادرا ما تتصرف في قضايا حقوق الإنســـان إلا إذا انخرط في ذلك الرأي العام.
- إنّ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مختلفة من الناحية المفاهيمية عـــن الحقـــوق السياسية، وتطرح تحديا أساسيا أكثر لمعايير السيادة وعدم التدخل القائمة.

نهاية العالمية؟ The End of Universalism?

إنّ فكرة حقوق الإنسان ذاتها تعني ضمنيا وجود حدود لنطاق التنوع في الأنظمة المحلية يكون مقبولا على الصعيد الدولي. وكانت **معايير حضارة** القرن الماضي تفترض ضمنيا وجود هذه الحدود أيضا، لكن قانون حقوق الإنسان بعد ١٩٤٥، إذا أخذ على محمل الجد ومن حيث الظاهر، من شأنه أن يوجد وضعا تكون فيه جميع الدول مجبرة على أن تكون مطابقة لقالب شديد الصلابة يفرض معظم جوانب هياكلها وسياساتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ويجادل المدافعون التقليديون عن حقوق الإنسان بأنّ هذا سيكون "خيرا" – فانتشار أفضل الممارسات المتصلة بحقوق الإنسان على النطاق العالمي هو من مصلحة جميع الشعوب. ولكن يخالفهم في ذلك آخرون.

أولا، هل قانون ما بعد ١٩٤٥ يمثّل أفضل ممارسة حقّا؟ فالنقد الموجّه إلى حقوق الإنسان العالمية من قبل الداعين إلى المساواة بين حقوق المرأة والرجل يصيب كبد

الحقيقة في هذا الصدد. فالوثائق العالمية جميعها، بدرجات متفاوتة، منحازة إلى النظرة **الأبوية** (patriarchal) للأسرة بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع، وبالتالي فهي منحازة، ضمنا أو صراحة، إلى تابعية المرأة داخل الأسرة. فحتّى تلك الوثائق مثل **إعلان الأمم المتّحدة المعني بإزالة التمييز ضد المرأة** لعام ١٩٦٧، ومختلف اتفاقيات منظمة العمل الدّوليّة المتعلّقة بالمرأة العاملة لا تفعل أكثر من مجرد إعطاء المرأة رزمة الحقوق الليبراليّة القياسية، لكن أنصار المرأة الحديثين يريدون الذهاب إلى أبعد من ذلك (Peterson 1990).

ومن منطلق أكثر صميمية، هل تعدّ فكرة الممارسة الفضلى فكرة سليمة؟ لقد سبق لنا الاطلاع على اعتراض على الفكرة في امتناع السعودية في ١٩٤٨. فالحجّة بسيطة: فالعالمية تقوض لا الفوارق غير المستصوبة بين المجتمعات فحسب بل أيضا الفوارق المستصوبة والمحبّذة. فحركة حقوق الإنسان تؤكد على الإنسانية المشتركة لشعوب العالم، لكن الكثيرين يرون أنّ الأشياء التي تميزنا عن بعضنا لا تقل أهمية عن تلك التي تجمع بيننا.

وهذا المنظور تعكسه جزئيا الحركة التي ترمي إلى إرساء قواعد **حقوق الشعوب**. على سبيل المثال إنّ إشارة **ميثاق بانجول** (Banjul Charter) إلى **واجب** تعزيز **"القيم الثقافية الإفريقية"** تفصح بوضوح عن الفكرة القائلة: إنّ للأفارقة حقوقا وواجبات تختلف عن غير الافريقيين. ويطرح **إعلان مبادئ حقوق أهل البلاد الأصليين** التي تمّ اعتمادها في بنما عام ١٩٨٤ من قبل جماعة غير حكومية المتمثلة **بالمجلس العالمي للشعوب الأصلية**، يطرح مواقف ترمي إلى المحافظة على تقاليد الشعوب الأصلية وعاداتهم ومؤسساتهم وممارساتهم. وتتصل هذه الحجة، بصفة أعم، بنقد الجماعيين للفردية الليبراليّة ولفكرة تعددية الثقافات.

وعودة إلى تاريخ الحقوق، نجد هنا أنّ التمييز بين الحقوق المتأصلة بالقانون الطبيعي والحقوق المتأصلة في عقد من العقود يصبح له أهمية حاسمة. فإذا كانت الحقوق تقوم على أساس عقد أو ميثاق فعندئذ تكون مسألة وجود أو عدم وجود الحقوق مسألة تجريبية – فوحدها القوانين المتأصلة في عالمية القانون الطبيعي هي ذات شمولية إنسانية حقيقية ولكن أحقا أنّ القانون الطبيعي، كما يصر أنصاره، خال من الانحياز الثقافي، أي مجموعة الأفكار التي يجب على جميع الكائنات الراشدة قبولها؟ يبدو أنّ الأمر خلاف

ذلك، على الأقل من حيث إنّه يبدو من الواضح أنّ الكثيرين من المسلمين والهندوس والبوذيين والملحدين والنفعيين وغيرهم، لا يقبلون مبادئه. فثمّة نقطة بالغة الخطورة هنا تنطوي على إمكان تقويض أي مبدأ يزعم بأنّه يشتقّ الحقوق من الطبيعة البشرية؛ فإمّا أن تكون المعايير المشتقة من القانون الطبيعي مصوغة بعبارات هي من العمومية بحيث إنّها تكاد تتجلّى في كل نظام اجتماعي يتصف بالاستمرارية – وفي تلك الحالة فإنّ ميزة المبدأ تضيع؛ أو، إذا كان مصوغا بشكل أكثر تحديدا، فعندها لا تكون المعايير التي يصفها عالمية حقا – وفي تلك الحالة يسقط الزعم بأنّها تستند إلى سمات عامة للطبيعة البشرية أو الظرف الإنساني.

الحقل ٢٤ – ٨ مفاهيم أساسية: الجماعية وتعددية الثقافات

الجماعية وتعددية الثقافات حركتان سياسيتان وثقافيتان تنطويان على مضامين في السياسة المحلية والدولية، على حد سواء. **فالجماعيون** يجادلون بأنّ النظرة الليبراليّة للفرد بوصفه حاملا للحقوق تتجاهل أو تقلل من أهمية الدور التكويني للجماعة في تشكيل فردية الفرد. إنّ مشكلة الموقف الليبرالي إزاء حقوق الإنسان هي أنّها تفترض أنّ الأفراد ذوي الحقوق موجودون قبل المجتمعات في حين أنّ المجتمعات هي التي تمنح الحقوق للأفراد في واقع الأمر – وتنبثق عن المجتمعات المختلفة أنواع مختلفة من الأفراد، فتمنح الحقوق في بعض الأحيان، وتجد سبلا أخرى لإعطاء معنى لحياة الناس، أحيانا أخرى. وعلى أي حال فإنّ حقوق الأفراد لا تلغي حقوق الجماعة. وينجم عن ذلك العقيدة الأساسية لتعددية الثقافات؛ وثمّة طرق مختلفة عديدة يمكن للبشر فيها العيش حياة كريمة مجزية – فالفكرة القائلة إنّ الكرامة تأتي فقط من خلال امتلاك الحقوق هي فكرة غربية مميزة، وليس لها الادعاء بأنّها عالمية. فيجب إرساء قواعد الأنظمة السياسية، المحلية والدولية، بحيث لا تعطي امتيازا لأي طريقة معينة في الحياة.

ونحن غير ملزمين، بالطبع، بقبول جميع الانتقادات الموجهة إلى العالمية من حيث قيمتها الظاهرية: فقد يكون رفض العالمية يستند ظاهريا إلى منطلقات مبدئية، في واقع الأمر، ليس أكثر من تبرير للطغيان. فكيف نعرف أنّ سكّان العربية السعودية، مثلا،

يفضّلون عدم العيش في نظام ديمقراطي ينطوي على حقوق ليبرالية غربية؟ هنا نواجه مأزقا واضحا: فإذا كنا نصرّ على ألا نقبل إلا الأنظمة التي تكتسب الشرعية استنادا إلى ديمقراطيتها فإنّنا نكون بذلك نفرض على هذا المجتمع اختبارا غريبا للشرعية – على أنّه أي شكل آخر من أشكال تثبيت الشرعية لا يكون عرضة لتهمة أنّه إنّما يعكس مصالح وقيم الأطراف ذوي الامتيازات؟

وعلى أي حال، ألا تلغي مجموعة التشاريع التي ترمي إلى حماية حقوق الإنسان العالمية المبينة في الأقسام السابقة من هذا الفصل الاعتبارات المحلية؟ ألا يجب إعطاء الأسرة الدّوليّة القول الفصل؟ كما أنّ المدافعين عن الاختلاف يحاججون بأنّ القانون الدولي ذاته فكرة غربية عالمية النزعة وأنّ طرح القضية على هذا النحو يفترض أنّ الأمر ثابت مفروغ منه – وعلى أي حال، فإنّ سجل الغرب بالالتزام بالمعايير العالمية لا يبرر الادعاء بالتفوق الأخلاقي.

والحال هو أنّه لا توجد لغة حيادية يمكن استعمالها لمناقشة حقوق الإنسان – فأي طريقة يطرح فيها السؤال تعكس وجهة نظر معينة، وليس هذا من قبيل المصادفة، بل هو من ضمن طبيعة الخطاب.

النقاط الرئيسية

- إنّ قالب حقوق الإنسان يقيد تقييدا شديدا درجة قبول التفاوت في الممارسات الاجتماعية.
- يمكن الطعن في هذه العالمية من منطلق المنادين بتساوي حقوق المرأة والرجل بوصفها تميز النظام الأبوي.
- وعلى نحو أعم، فإنّ الموقف الليبرالي من الحقوق ينحاز إلى وصف معين للكرامة الإنسانية.
- يمكن اعتبار النّقّاد الثقافيين للحقوق العالمية بأنّها تخدم مصالح ذاتية، غير أنّه لا يمكن، تعريفا، وجود معايير محايدة لتقويم هذا النقد.

الخــاتــمة

يبدو أنّ مستقبل حقوق الإنسان العالمية قاتم. ففرض الالتزام بالمعايير العالمية ليس صعبا فحسب، بل إنّ مجرد الفكرة القائلة بوجوب وجود معايير عالمية في المقام الأول معرضة للانتقادات. ومن جهة أخرى، فإنّ الكثيرين يترددون في التخلي عن هذه الفكرة – فليس الإمبرياليون الثقافيون من ذوي الطراز القديم هم وحدهم الذين يؤمنون بأنّه من المستحب العيش في عالم تؤخذ فيه حقوق الفرد – السياسية، الاقتصادية والاجتماعية – على محمل الجد.

هل توجد أي طريقة يمكن فيها إنقاذ مفهوم الحقوق العالمية من نقاده؟ يبدو أنّه يوجد نهجان حديثان مثمران. فحتّى إذا كنا نجد صعوبة في تحديد حقوق الإنسان، فإنّه قد يكون لا يزال بالإمكان الحديث عن الأخطاء الإنسانية – وكذلك، جادل البعض بأن تحديد ما هو غير عادل أكثر من تحديد ما هو عادل؛ وعلى حد قول فالتزر (Walzer) (١٩٩٤) قد لا توجد مدونة أخلاقية مطلقة مقبولة عالميا وتتطابق معها جميع المدونات المحلية، بل قد توجد مدونة خافتة يمكن على الأقل استخدامها لنزع الشرعية عن بعض الأعمال. ففيما يلي ندرج نوعين مختلفين من الأمثلة:

١ - تبدو **اتفاقية الإبادة الجماعية** لعام ١٩٤٨ مثالا مقنعا على تشريع دولي يحرم ضررا واضحا – هو واضح بمعنى أنّ أي مدونة أخلاقية لم تستنكر الإبادة الجماعية وتدينها ليست جديرة بالاحترام.

٢ - في حين أنّه قد يكون لا مفرّ من بعض الاختلافات المحلية في الحقوق المقترنة بالجنس (الذكور/ الإناث)، فإنّه لا يزال بالإمكان القول إنّ ممارسات **ختان الإناث** هي بكل بساطة ممارسة **خاطئة** – وهنا أيضا بمعنى أنّ أي مدونة لا تستنكر هذه المعاناة وتدينها غير جديرة بالاحترام.

هذا قد لا يؤدّي بنا إلى المدى الذي يرغب البعض في الوصول إليه – إن هذا النهج يرتكز على الفكرة التي مفادها أنه سوف يكون هناك بعض الممارسات التي من شأن الكثيرين أن يدينوها ولكن التي لا بد من تحملها، لأنّ الإدانة تنبثق عن وصف مطلق لما هو صحيح وما هو خطأ – ولكنه قد يكون أنسب استجابة للتعددية المعاصرة.

وثمّة نهج بديل أكثر دعما للأفكار العالمية لكنه يستند إلى أساس غير تأسيسي وينطوي على الاعتراف بأنّ حقوق الإنسان تستند إلى ثقافة معينة – يسميها ريتشارد رورتي (Richard Rorty) (١٩٩٣) بالفعل ثقافة حقوق الإنسان – ويدافع عنها من هذا المنطلق وليس بالإشارة إلى مدونة ما عالمية متقاطعة الثقافات. وينطوي هذا النهج على التخلي عن الفكرة التي مفادها أنّه من الممكن إثبات وجود حقوق الإنسان؛ ويتضمّن بدلا من ذلك التحول إلى نوع الثقافة التي توجد فيها الحقوق.

والنقطة الأساسية هي أنّ الحياة البشرية تكون أكثر أمانا وأكثر صفاء وكرامة حين تكون الحقوق معترفا بها مما تكون عليه في حال عدم الاعتراف بها.

هذه النقطة الأخيرة تبرز حقيقة مركزية – قد لا يكون بالإمكان إيجاد دفاع متماسك فلسفيا لا لبس فيه عن الحقوق، لكن أكثرية الناس ليسوا فلاسفة وسوف يعتمد ازدهار أو موت فكرة حقوق الإنسان العالمية على قوّة الدعم الشعبي لتلك الحقوق في القرن القادم.

أسئلة

١. هل يوجد فرق واضح بين حقوق الجيل الأول والثاني والثالث؟
٢. هل ينطوي كل حق على واجب دائما؟
٣. هل يوجد ما يسمى بالحقوق الطبيعية؟
٤. هل يجب أن يكون تعزيز حقوق الإنسان هدفا للسياسة الخارجية للدول؟
٥. هل توجد اعتراضات أخلاقية وعملية على تلك السياسة؟
٦. هل من المعقول التحدث عن حق في مستوى معيشة واف بالمراد؟
٧. هل يجب أن تكون هنالك حقوق للشعوب كما للأفراد؟
٨. ما هو نوع الحقوق التي يجب أن تكون للجماعات؟
٩. هل أنصار حقوق الإنسان امبرياليون ثقافيون بالضرورة؟
١٠. هل يوجد نهج مميز يتبعه أنصار المرأة يفضي إلى حقوق الإنسان؟
١١. ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الدّوليّة في تعزيز حقوق الإنسان؟

١٢.إلى أي درجة يعتبر الرأي العام هاما في حشد الدعم لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان؟

١٣.هل الشكل الديمقراطي للحكومة شرط مسبق لازم لوجود حقوق الإنسان؟

مراجع أخرى للقراءة

Brownlie, I. (ed.), Basic Documents on Human Rights, edn. (Oxford: Clarendon Press, 1992).

أفضل مصدر للتشريع المتعلق بحقوق الإنسان الدولية. وتشكل الانترنت أحدث مصدر للمعلومات.

Jones, P., Rights (Basingstoke: Macmillan, 1994)

يعد أفضل مصدر مفرد للمشاكل الفلسفية التي تثيرها فكرة الحقوق.

Finnis, J., Natural Law and Natural Rights (Oxford: Clarendon Press, 1980)

يعد أكثر صعوبة لكنه مقدمة جيدة للتفكير الحديث المتعلق بالقانون الطبيعي.

Vincent R. J., Human Rights and International Relations (Cambridge: Cambridge University Press, 1986)

الذي يربط حماية حقوق الإنسان بنظرية المجتمع الدولي، يعد دراسة جيدة لحقوق الإنسان الدولية، ومثله:

Donnelly, J., International Human Rights (Boulder, Col.: Westview, 1993),

يعد موجزا جيدا للوصف الليبرالي لحقوق الإنسان الدولية.

Rodley, N. S. (ed.), To Loose the Bands of Wickedness: International Intervention in Defence of Human Rights (London: Brasseys 1992)

يعد مجموعة جيدة وضعها أحد نشطاء حقوق الإنسان.

Kirkpatrick, J., 'Dictatorships and Double Standards', Commentary, 68 (Now. 1979),

هو محاولة شهيرة وربما سيئة السمعة للتمييز بين الأنظمة التوتاليتارية والفاشستية.

Shue, H., Basic Rights (Princeton: Princeton University Press, 1980)

يعد دفاعا قويا عن حقوق الجيل الثاني ونقدا لحكومة الولايات المتّحدة لإعطائها الأولوية لحقوق الجيل الأول على حساب حقوق الجيل الثاني.

Sen, A., Poverty and Famines (Oxford: Clarendon Press, 1981)

يقدم الدليل على أن حقوق الجيل الأول قد تكون حاسمة من أجل تأمين حقوق الجيل الثاني.

Walzer, M., Thick and Thin: Moral Argument at Home and Abroad (Notre Dame: University of Notre Dame Press, 1994)

يدافع عن مدونة أخلاقية "رقيقة" يمكن أن تعمل عبر الثقافات.

Shute, S., and Hurley, S. (eds.), On Human Rights (New York: Basic Books, 1993)

يعد مجموعة حديثة ممتازة من الأوراق التي تتضمن مقالات بقلم John Rawls وRichard Rotry وCatherine Mackinnon. وتطرح تلك الأخيرة رأيا مناصرا للمرأة؛ للاطلاع على رأي آخر انظر

Peterson, V. S., 'Whose Rights? A Critique of the "Givens" in Human Rights discourse', Alternatives, 15 (1990)

Crawford, J. (ed.), The Rights of Peoples (Oxford: Clarendon Press, 1988)

يعد أفضل مجموعة عن حقوق الجيل الثالث.

٢٥

قضايا الجنس

Gender Issues

جان جيندي بيتمان

(Jan Jindy Pettman)

- مقدمة
- "تجنيس" السياسة الدولية
- حركات أنصار المرأة
- الجنس في الاقتصاد السياسي العالمي
- الجنس والقومية
- عولمة قضايا الجنس
- الخاتمة

دليل القارئ

يسأل هذا الفصل عن سبب تأخر مجيء الدراسات التي تخص المرأة والجنس (ذكور/ إناث) لتنضم إلى دراسة السياسة الدولية، ويقترح الفرق الذي قد ينبثق عن طرح أسئلة تتعلّق بالمرأة. ثمّ يحدّد أنواعا مختلفة للمساواة بين الجنسين، ويتعقب المناقشات المتحولة بشأن علاقات الجنس (ذكور/ إناث) والاختلاف الجنسي. ويستكشف ما تبقى من الفصل تحليلا جنسيا (ذكور/ إناث) لجوانب عدة للعولمة: سياسة إلغاء الأنظمة والتكيف الهيكلي، تقسيم العمل الدولي المتغير وتصدير النساء العاملات؛ سياسة الهوية الصاعدة، وبشكل خاص استخدامات القوميات للنساء، واستجابات النساء المختلفة للقومية؛ والطرق التي قامت بموجبها تحالفات النساء متخطية الحدود القومية والمؤتمرات الدّوليّة بعولمة قضايا الجنس (ذكور/ إناث)، أيضا.

مقـدمـة

لقد جرى تدريس وتنظير العلاقات الدّوليّة منذ مدّة طويلة وكأنّ النساء لا وجود لهن: وكأنّما إمّا لا يوجد نساء في السياسة العالمية، وهي من اختصاص الرجال فقط، أو كأنّما النساء والرجال نشيطون ويتأثرون بالسياسة العالمية بالطرق نفسها، وفي تلك الحالة لن تكون هناك حاجة إلى "تجنيس" (gender) التحليل. أمّا الآن فقد أصبحت أبحاث المساواة بين الجنسين ظاهرة مرئية، وإن كانت لا تزال هامشية، كما أنّ قضايا المرأة والجنس (ذكور/ إناث) هي محور السياسة التي تتخطى الحدود القومية أيضا. إنّ كلا من مفاهمات المساواة بين الجنسين وتنظيم النساء يزودنا بمنظورات تساهم بنظرة أكثر ضمنية للعولمة.

"تجنيس" السياسة الدولية Gendering International Politics

السياسة الدّوليّة لمساواة الجنسين Feminist International Politics

كثيرا ما يعارض البوابون الأكاديميون أبحاث مساواة الجنسين بقوّة، لأنها تكشف الطابع الجزئي و"المجنّس" للعمل الفكري الذي يقوم على خبرة الرجال (النخبة؟). لقد

جاءت المساواة بين الجنسين متأخرة أكثر أيضا عن العلاقات الدولية، وهي من أكثر العلوم الاجتماعية ذكورية. تتضمن التفسيرات المقترحة أنّ العلاقات الدّوليّة علم يسيطر عليه الذكور، وبالتالي فإنّه أكثر احتمالا أن يعكس مصالح الرجال ومخاوفهم؛ وأنّ الطريقة التي يتبنى بها هذا الفرع من فروع المعرفة موضوعه تجعل معظم الناس، لا سيّما النساء، يختفون. فتركيز هذا الفرع على "السياسة العليا" للدبلوماسية والحرب وفن إدارة الدولة استدعى أعدادا هائلة من رجال الدولة والجنود، الذين يفترض أنّهم ذكور. وحتّى حين أصبح الاقتصاد الدولي أحد الاهتمامات المثيرة للقلق، فقد كان ذلك يأخذ شكل تحليل العلاقات بين الدولة والأسواق، أو هياكل السيطرة والاستغلال. وفي أي الحالتين نادرا ما كانت علاقات الجنس (ذكور/ إناث) تعتبر جزءا ضروريا للتحليل.

ثمّ إنّ الميدان الفكري، أو الحقل، أخفى علاقات المرأة والجنس (ذكور/ إناث) عبر تمييزه بين الجانب المحلي أو الداخلي للدولة، والجانب الدولي أو جانب ما بين الدول. وفي هذه العملية أزيحت جانبا الفروق ضمن الدول، بما فيها فوارق الجنس (ذكور/ إناث)، وترك الاهتمام بها لفروع أخرى من فروع المعرفة مثل العلوم السياسية وعلم الاجتماع. وفي الوقت نفسه كثيرا ما كانت السياسة العالمية توصف من منطلق الصراع، المنافسة، الأمن (الذي يعرّف بوصفه الأمن العسكري)، والقوّة (التي تتجلّى عبر التهديد باستخدام القوّة أو باستخدامها الفعلي)، استنادا إلى مفهوم معين للطبيعة البشرية التي جنّست (gendered)، وذات الخصوصية المتصلة بالطبقة والثقافة، أيضا.

لكن نساء كثيرات أيضا كتبن عن الحرب والسلام وفكرن بهما، وقد توطد علم العلاقات الدّوليّة في ١٩١٩ عشية الحرب العالمية الأولى، على أمل ألا تحدث حرب أخرى مماثلة أبدا. غير أنّه أهمل انتقادات النساء اللواتي تنظّمن من أجل السلام، بمن فيهن اللواتي عقدن مؤتمر سلام لاهاي في ١٩١٥، في خضم تلك الحرب، واللواتي عارضن شروط العقوبات التي فرضت على ألمانيا بنهاية الحرب على أساس أنّ من شأنها أن تنشر الفقر والمرض والعداء عبر أوروبا، و تولّد صراعا آخر (وهذا ما حدث بالفعل). لذا فإنّ أنصار المرأة يهتمون بالسؤال عن خبرات **من** هي التي تؤخذ على محمل الجد؟ وأي فهم للسياسة، بما في ذلك السياسة الدولية، يصبح موضوع التنظير عن "العالم" والتصرف فيه؟

أين هو موقع المرأة في السياسة العالمية؟

Where are Women in Global Politics?

إنّ الأسئلة التي يطرحها أنصار المرأة تزعزع الافتراضات التي لا تعكس سوى خبرات (بعض) الرجال فقط. ففي مداخلة مبكرة في العلاقات الدولية، طرحت سينثيا اينلو (Cynthia Enloe) السؤال التالي: "أين هن النساء؟" (١٩٨٩). ووجدت أن النساء كن هناك في كثير من الأحيان، حتّى حيث قد لا نتوقع وجودهن: مثلاً، إدارة عمل قاعدة عسكرية، أو يمثلن أكثرية العمل في مناطق تجهيز الصادرات.

إنّ طرح السؤال "أين هن النساء؟" يمكن أن يوحي بأنواع مختلفة من الأجوبة. فبالنسبة للبعض قد يؤدّي إلى "القلة الشهيرات" – مثل انديرا غاندي أو مارغريت ثاتشر أو غولدا مائير. هؤلاء النسوة بالذات كنّ زعيمات قويات لم يترددن في استخدام القوّة في الصراعات الدولية. وهذا جعل البعض يقولون: إنّ الفرق الوحيد بين الرجال والنساء هو أنّ النساء نادرا ما يصلن إلى السلطة؛ فإذا وصلن إليها فإنّهنّ يتصرفن كالرجال. ويجادل آخرون بأنّه في مجال السياسة الوطنية والعالمية لا ينجح إلا من يجيد اللعبة. وهذا قد يبيّن أنّ السياسة المعاصرة ذكورية (masculinist)، أكثر مما يبين ما إذا كان الرجال والنساء "مختلفين". وكذلك أيضا، فإنّ الرجال الذين يظهرون بأنهم رحماء أو يسعون للتفاوض بدلا من خوض الصراع قد يتهمون بأنّهم قوادون أو "نسوة" أو بنات.

ويستخدم آخرون السؤال "أين توجد النساء؟" لتحديد الأماكن التي لا توجد فيها النساء لأنّهنّ نساء. فحتّى فترة قريبة العهد، وحتّى الآن في كثير من الدول، كانت الأدوار القتالية محظورة على النساء، الأمر الذي أدّى بدوره إلى استحالة ارتقائهن إلى مستويات قيادية في القوى المسلحة في دولهن. غير أنّه ما كل رجل يمكن أن يعتبر جنديا. فالمناقشات الشرسة حول ما إذا كان يجب السماح للمثليين (الشاذين جنسيا) من الرجال بالخدمة العسكرية تشبه المناقشات المتعلّقة بالمجنّدات من النساء، أيضا: أي أنهن قد ينهرن في المعركة، أو يشكلن تهديدا للتلاحم بين المجموعات، على سبيل المثال. فهنا نجد أنّ الخدمة العسكرية تقترن بالرجال، وبأنواع معينة من الذكورية (masculinity)، أيضا.

إنّ طرح السؤال "أين هن النساء؟" يكشف عن وجود النساء في أماكن حيث قد لا نبحث عنهن فيها، بخلاف ذلك. يأخذ أنصار المرأة النساء جديّا على أنّهن صانعات

المعرفة عن العالم. وهذا يعني السعي للتعلم من خبراتهن في السياسة والعمليات العالمية. وهذا يوسع من فهمنا للسياسة، أيضا. وكثيرا ما يكون تمثيل النساء في السياسة الرسمية أدنى مما يجب، بصفة رئيسات دول أو نائبات في البرلمان أو بيروقراطيات تنفيذيات، مثلا، مع أنّهن قريبات من التعادل مع الرجال في الدول الاسكندنافية (انظر الشكل ٢٥ – ١). ويغلب على النساء الانتظام في سياسات أخرى، في الحركات الاجتماعية وفي المنظمات غير الحكومية، مثلا. فمن خلال هذه السياسات، كانت النساء فاعلات في السياسة العالمية قبل مدة طويلة من اكتشافهن في دراسة تلك السياسات.

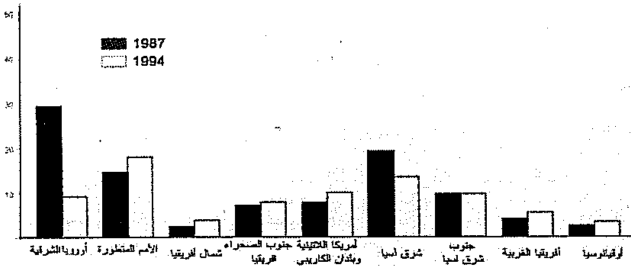
اكتشاف الجنس (ذكور/ إناث) Discovering Gender

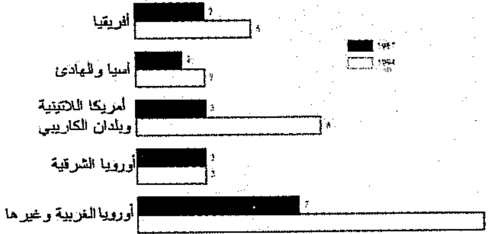
يكشف طرح السؤال "أين هن النساء؟" عادة عن وجود النساء في أدوار مختلفة، في علاقات مختلفة مع العسكريين، مثلا، أو السوق، مقارنة بالرجال. ونادرا ما يوجد مجرد مسألة أكثر أو أقل أو عدم وجود للنساء. فعندما نجد النساء، فإننا نجد علاقات الجنس (ذكور/ إناث) (gender relations)، أيضا. وهكذا نجد أنّ قصص الحرب من مختلف الدول تتحدث عن الجنود الشجعان من الرجال الذين يقومون بحماية النساء اللواتي ينتظرن ويبكين وينجبن المزيد من الأبناء لكي يقتلوا في الحرب (Elshtain 1987). فهذه القصص تجعل الرجال العناصر الفعّالة في الدولة أو الأمّة، والنساء العناصر المنفعلة (passive)، بصرف النظر عمّا يفعله الرجال والنساء في عالم الواقع. هذه النظرات بدورها تضع ضغطا على الرجال المسالمين أو الذين لا يرغبون في القتال وحماية "النساء والأطفال". فهي تخفي مساندة النساء الفاعلة للمجهود الحربي أو المشاركة في الحروب، بما في ذلك الانخراط في الأعمال القتالية. كما أنّها تفرض أوضاع التبعية على النساء، اللواتي يجب أن يكن شاكرات لهذه الحماية، حتّى حين لا يرغبن بها.

إنّ سيناريو الحرب المجنّسة لا يمثل الشذوذ عن القاعدة. فكثيرا ما يفترض بأنّ المواطن هو ذكر، يتولى مسؤوليات عامة، في حين أنّ منزلة النساء هي في الأسرة وعالم المنزل. وفي قصص المؤسسات في النظرية السياسية يتم إبعاد المرأة عن عالم العقل إلى عالم المشاعر والعواطف، مما يجعلهن مواطنات لا يمكن الاعتماد عليهن ويمثلن خطرا على الرجال، أيضا. ويتطابق الانقسام الثنائي المتمثل بـ **العام/ الخاص** مع انقسامات أخرى، مثل العقل/ العاطفة، العقل/ الجسم، الذكر/ الأنثى. فتلك انقسامات مجنّسة (ذكور/

إناث): فهي تقرن بعض أنواع الأخلاق أو السلوك بجنس معين. ويعطى الجانب الذكوري في الانقسام الثنائي قيمة أكبر وامتيازات أكثر، في حين تخفض قيمة الجانب الأنثوي. ومن خلال تلك العملية يصبح "الجنس" (ذكور/ إناث) (gender) علاقاتي وعلاقة قوة، على حد سواء.

هنا يثير مذهب أنصار المرأة مزاعم استراتيجية جدا. الأولى هي أن خبرات النساء مختلفة تصنيفيا عن خبرات الرجال، حتّى الرجال من ضمن أسرتهن أو جماعتهن. الثانية هي أنّ جميع العلاقات الاجتماعية مجنّسة؛ لذا فنحن نشعر بطبقتنا أو عرقنا، مثلا، من منطلق أشكال مجنسة. فنحن لا نشعر بجنسنا وحده، أو بمعزل عن الهويات الاجتماعية الأخرى، بما في ذلك، مثلا، ما إذا كنا مواطنين، أو أين نعيش، أو عمرنا. كما أنّنا لا نشعر بأي من هوياتنا الأخرى في معزل عن الجنس (ذكور/ إناث). فالجنس مكون أساسي للعلاقات الاجتماعية الأخرى أيضا. وهذا يجعل تلك التمثيلات للعلاقات الاجتماعية بما فيها السياسة العالمية التي تبدو حيادية الجنس، يجعلها جزئية، ولكن يتبين، عند إمعان النظر أنّها تعمم خبرات ومعرفة الرجال (النخبة).





الشكل   المساهمة السياسية للنساء

المصدر: New Inernationalist, April 1995 and World Government Directory, 1994

الشكل ٢٥ -١ المساهمة السياسية للنساء

النقاط الرئيسية

- جاء تحليل الجنس (ذكور/ إناث) وحركة أنصار المرأة متأخرين إلى العلاقـــات الدولية.
- نادرا ما أدخلت في العلاقات الدّوليّة خبرات النساء وأفكـــارهن عـــن السياســـة العالمية.
- طرح السؤال "أين هن النساء؟" يظهر النساء في السياسة العالمية.
- إظهار النساء يبين أيضـــا العلاقـــات الجنســـية (ذكـــور/ إنـــاث) (gender relations)، بوصفها علاقات سلطة.

- تزعم حركة أنصار المرأة أنّ خبرات النساء تختلف تصنيفيا عن خبرات الرجال وأنّ جميع العلاقات الاجتماعية مجنّسة.

حركات أنصار المرأة Feminisms

كثيرا ما تقرن حركة أنصار المرأة بالغرب. ها هنا سياسة شديدة التعقيد حول من الذي يسمي حركة أنصار المرأة، وما إذا كانت حركات نضال النساء من أجل المساواة بالحقوق يمكن اعتبارها حركة أنصار المرأة، حتّى وإن لم يستعملن هذا الاسم. لكنه لا صحة للقول: إنّ حركة أنصار المرأة أو حركات حقوق المرأة هي فقط أو في معظمها ذات أصول غربية. ففي عدد من المستعمرات الآسيوية أو الشرق أوسطية برزت "قضية المرأة" في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، إلى جانب أو فيما يتصل بأوائل القومية المناهضة للاستعمار. فأنصار المرأة الأوائل هؤلاء كانوا مطلعين على حركات النضال من أجل حق المرأة في الاقتراع في أماكن أخرى، وقد سافر البعض منهم للمشاركة في المؤتمرات الدولية، أيضا.

سياسة حركة أنصار المرأة The Politics of Feminism

برزت الموجة الثانية لحركة أنصار المرأة في عدد من الدول الغربية في سبعينيات القرن العشرين، إلى جانب، أو في علاقات غير مريحة مع، حركات اجتماعية أخرى تناضل من أجل المواطنة الشاملة والحقوق الاجتماعية. وكان لحركة أنصار المرأة علاقة مختلفة نوعا ما مع الدول الاشتراكية، التي سمحت معاملتها للنساء العاملات ودعمها للعاملات خارج المنزل لزعماء الدول بأن يصرحوا بأنّهم حلّوا مسألة المرأة. وقد جعل ذلك تنظيم حركة أنصار المرأة بعد الحرب الباردة شديد الصعوبة في تلك الدول، وذلك بسبب اقتران لغة حقوق المرأة باشتراكية الدولة، وبالنظر إلى أنّ الاندفاع نحو اقتصاد السوق ورفع القيود عن اقتصاداتها قد جرفا الكثير من المكاسب التي جعلت نساء الدولة الاشتراكية يرين حركات أنصار المرأة الغربية على أنّها "آتية من الخلف"، على حدّ سواء. وهذا يساعد على تفسير الأعداد المتناقصة للنساء في السياسة البرلمانية في دول أوروبا الشرقية. أما التعميم فيما يتعلّق بـــ "دول العالم الثالث" فهو أكثر صعوبة أيضا، بالنظر إلى تنوع خبرات العهود قبل الاستعمارية وما بعد الاستعمارية التي تنطوي تحت هذه الفئة الواسعة.

يمكننا وصف حركة أنصار المرأة كمشروع سياسي يفهم بأنّه يرمي إلى تغيير حالة عدم مساواة المرأة أو استغلالها أو اضطهادها. لكن أي تعميمات بشأن سياسة حركة أنصار المرأة على النطاق العالمي تصبح أكثر صعوبة أيضا جرّاء الفروقات ضمن حركة أنصار المرأة، ضمن الدولة وبين الدول. كانت الموجة الأولى لحركة أنصار المرأة مهتمة بحقوقها في الاقتراع، وبحقوق المرأة القانونية والمدنية، بما في ذلك حقّها في التعليم. وكان الكثير من أنصار المرأة هؤلاء نشيطين في مجالات سياسية أخرى – بوصفهم، مثلا، اشتراكيين، أو قوميين مناهضين للاستعمار، أو سلاميين. كما كان أيضا لأنصار المرأة من الموجة الثانية اهتمامات سياسية مختلفة جدا أثرت في فهمهم للاختلاف الجنسي، وعلى آرائهم، مثلا، بشأن إمكان التحالفات مع الرجال التقدميين. ففي السبعينيات والثمانينيات كانت هذه الاختلافات تختصر في كثير من الأحيان بأن توصف بأنّها حركة ليبرالية وراديكالية واشتراكية لأنصار المرأة. وفي حين أنّه من غير السهل جمع الكثيرين من أنصار المرأة ضمن وصف واحد، وأنّ خطوط الاختلاف والتحالف تتغير حسب الزمان والمكان، فإن الفروقات بينها ذات أهمية من أجل التفكير بموضوع الجنس (ذكور/ إناث)، وبالاستراتيجيات اللازمة للتغلب على حالة عدم مساواة الجنسين أو الاضطهاد.

يعتبر أنصار المرأة الليبراليون، بصفة عامة، من الذين يدعون إلى المساواة والذين يسعون إلى إنهاء استبعاد المرأة من التمثيل أو التمثيل المتدني في المنصب والسلطة والعمالة. فهم يسعون إلى تحقيق المساواة في الحقوق في المجال العسكري، بما في ذلك القتالي، لأنّهم يرون أنّ "حماية" المرأة هي إبعادها عن السلطة وأنّ اعتمادها على الرجل ينتقص من مطالباتها بالمواطنة التامة، مما يفهم منه عادة القتال من أجل الوطن.

يوجّه آخرون من أنصار المرأة النقد إلى أنصار المرأة الليبراليين لأنّهم يسعون إلى المساواة في المؤسسات الذكورية، بشروط الرجل. فهم يسعون، بطرق مختلفة، إلى تغيير المؤسسات ذاتها، بأن تكون ملائمة للنساء. غير أنّهم لا يتفقون حول ما يكمن في صلب المشكلة. فأنصار المرأة الراديكاليون يعتبرون تبعية المرأة أمرا عالميا، وإن كان بأشكال مختلفة بأوقات مختلفة. ويجادل البعض بأنّ النساء طبقة جنس (sex - class) يخضعن بشكل مطرد وفي كل مكان لحق الرجال في الجنس (men's sex right)، أو مطالباتهم بالوصول إلى أجسادهن وأطفالهن وعملهن. وينظر إلى العنف بوصفه مفتاح

إبقاء المرأة بلا موارد و"في مكانها". ويسترعون الانتباه إلى أنّ الجنسانية (sexuality) هي سياسة أيضا.

ويشمل أنصار المرأة الثقافيون أولئك الذين يعتبرون المرأة مختلفة عن الرجل، من حيث إنّها أكثر حضانة ومسالمة، مثلا. ولا يرفضون "قيم المرأة"، مثلما يفعل أنصار المرأة الليبراليون، لكنهم يجادلون بدلا من ذلك بأنّ هذه القيم هي تماما ما تحتاج إليه الآن السياسة العالمية والايكولوجيا (التبيؤ) (ecology). و يتّهم بعض أنصار المرأة الثقافيون بالماهيوية (الجوهرية) (essentialism)، أي أنّهم يمثلون هذه القيم على أنّها قيم نسائية بشكل طبيعي، وبذلك فإنّهم يعززون الآراء الجنسية (ذكور/ إناث) المقولبة التي تساند اضطهاد المرأة. ويرى آخرون حقوق المرأة بأنّها أقرب إلى المهارات المكتسبة، حيث إنّ المرأة تكاد تكون هي المسؤولة دائما عن رعاية الأطفال، وعن الرعاية الصحية والاجتماعية. و يجادلون، أيضا، بأن بوسع الرجال أيضا تعلم الحضانة.

يضمّ أنصار المرأة الاشتراكيون الطبقة والجنس (ذكور/ إناث) معا، ويرون أنّ تحليلا طبقيا منفردا يترك الكثير مما تعانيه المرأة. فهو لا يستطيع تفسير السبب الذي يجعل المرأة هي المسؤولة عن العمل الإنجابي والأسري، وسبب إفراط تمثيل المرأة بين الفقراء وسبب استمرار عدم التساوي بين الجنسين الذي كثيرا ما يعزّزه العنف ضد المرأة، حتّى حيث تكون المرأة مدمجة في القوى العاملة، أيضا.

إنّ هذه الخطوط الكلاسيكية للاختلاف في حركة أنصار المرأة أقل وضوحا هذه الأيام، وتستكمل الآن بذكر حركات أخرى لنصرة المرأة. ففي الثمانينيات اتّهم أنصار المرأة من السود ومن العالم الثالث أنصار المرأة البيض بأنّهم يتجاهلون العرق والثقافة والعلاقات الاستعمارية التي تؤثر في المرأة، أيضا. فهؤلاء يحددون مكان المرأة بطرق غامضة، فهي مضطهدة من جهة الجنس (ذكور/ إناث) وربما من جهة الطبقة، لكنها تتمتّع بامتيازات جرّاء انتمائها إلى العرق المسيطر أو الثقافة السائدة، وجراء حقوق المواطنة في البلدان الغنية. غير أنّ المكان الجغرافي أو الهوية الاجتماعية لا يستطيعان الإنباء عن سياسة الشخص. فبعض أنصار المرأة من العالم الثالث هم أنصار امرأة ليبراليون يسعون إلى إدخالها في وضعهم أو مهنتهم على قدم المساواة مع الرجل، في حين أنّ آخرين اشتراكيين أو أنصارا يساريين للمرأة يهتمون بإقامة تحالفات عبر الخطوط

الطبقية بين النساء من النخبة والنساء من الفقراء، مثلا. ويتابع بعض أنصار المرأة من البيض نظريات مناهضة للعرقية والسياسة، أيضا.

لقد أدّت التطورات ضمن حركة أنصار المرأة في السنوات قريبة العهد إلى تغيير النظرية والسياسة العملية، على السواء. وأضاف أنصار المرأة ما بعد الحداثيين إلى الإدراك المتزايد للفروقات بين النساء، أيضا. وقد أدّت هذه التغييرات إلى زعزعة فئة "النساء" التصنيفية. فهم يثيرون قضايا حول من الذي يتكلم عن "المرأة"؟ أي خبرات نسائية لا تتجلّى في صنع المعرفة النسائية وخوض غمار السياسة؟ ثمّة توتر قائم لدى الكثير من الحركات المناصرة للمرأة بين مزاعم المساواة والاختلاف؛ وبين محاولة إقامة فئة المرأة التصنيفية لأغراض المطالبة؛ في الوقت الذي تجري المحاولة لتمزيقها في وجه استخدامها ضد المرأة (Snitow 1989). وهذا يزيد في الصعوبة في هذه الأوقات التي تتنامى فيها حركات اليمين والحركات الأصولية، التي تسعى إلى تشويه سمعة حركة أنصار المرأة ومهاجمة حقوقها.

الجنس والذكورة والأنوثة Sex and Gender

إنّ لمختلف حركات أنصار المرأة، آراء مختلفة عن العلاقة بين الجنسين (gender relations)، وكيفية تغييرها بحيث لا تحسب روتينيا ضد المرأة. وقد قادتنا المحادثات وأحيانا الصراعات بين هذه الحركات إلى مواقع أبعد في فهم العلاقات بين الجنسين والاختلاف الجنسي. تتساءل جين فلاكس (Jane Flax) كيف نفكر، أو لا نفكر أو نتجنب التفكير في الجنس (الذكور/ الإناث) (١٩٨٧). إنّ مجرد عدم إظهار الجنس (ذكور/ إناث) في كثير من الحديث عن العالم أو عن حياتنا لا يعني أنّه غائب. فبماذا إذا يساهم تحليل الجنس في فهمنا للسياسة الدّوليّة والمعولمة على نحو متزايد؟

كثيرا ما يستعمل الجنس (gender) ككلمة مشفّرة تشير إلى "النساء". وهذا يسترعي انتباهنا بالفعل إلى الطرق التي يمكن فيها للجماعات المسيطرة تطبيع هوياتهم — هم يسمون الآخرين في الوقت الذي يظلون فيه هم انفسهم من دون تسمية. لكن للرجال جنسهم بالطبع، كما أنّ للبيض "عرقهم" و للذين ينتمون إلى ثقافة سائدة ثقافة أيضا.

وقد قامت مداخلة سابقة هامة من الموجة الثانية لحركة أنصار المرأة بالتمييز بين **الجنس** (sex) و**الذكورة/ الأنوثة** (gender). فقد اعتبر الجنس مفهوما بيولوجيا: فنحن

نولد ذكورا أو إناثا. أمّا الجنس (ذكور/ إناث) (gender) فقد اعتبر مفهوما اجتماعيا: ما يعني أن يكون المرء ذكرا أو أنثى في مكان أو زمان معين. و لقد كان هذا التمييز ذا أهمية من الناحية السياسية، لأنّ المرأة ظلمت في البيولوجيا، من حيث تفسيرات عدم مساواتها أو أعبائها الزائدة بأنّها شيء طبيعي، امتداد لا مندوحة عنه لاختلافهن من حيث الحمل والولادة. وقد بني على حقيقة أنّه في حين أنّ **عمل المرأة** بدا وأنّه عالمي، فإنّ ما انطوى عليه ذلك العمل، وكيف كان الاختلاف الجنسي يفهم، كان يختلف من مجتمع لآخر، ومن مجموعة لأخرى، عبر الزمن (انظر الحقل ٢٥ – ١).

وفي الفترة الأقرب عهدا استكشفت دراسات الرجال البنية الاجتماعية للذكوريات، أيضا.

لقد أفسح التمييز بين الجنس (sex) والجنس (gender) المجال المشروع لحركة أنصار المرأة. لأنّه إذا كان الجنس (gender) تركيبة اجتماعية، فإنّ تغييره ممكن. فقد مكننا أيضا من استكشاف معان مختلفة للجنس (gender) الذي هو هوية **شخصية** – كيف أشعر بكوني امرأة؟ هوية اجتماعية – ما الذي يتوقعه الآخرون مني، بصفتي امرأة؟ و**كعلاقة سلطة** – لماذا لا تمثل النساء بصفتهن فئة تصنيفية اجتماعية دائما تمثيلا متدنيا في علاقات السلطة، على سبيل المثال؟ والجنس (gender) سياسي – وهو موضع صراع من جانب الرجال والنساء الذين يقومون بشكل مطرد بتخريب أو تحدي أو تعزيز الاختلاف الجنسي (gender)، في المنزل وفي أماكن أخرى، من قبل أنصار المرأة الذين يسعون إلى تحريرها ومن قبل المناهضين لأنصار المرأة الذين يسعون لاسترجاع ما ربحته عبر النضال. وقد يكون الجنس (gender) هوية سياسية معبأة – إحداها "نصرة المرأة". وكذا الحال بالنسبة لجماعة النساء الاستراليات المناهضات لحركة تحرير المرأة.

الحقل ٢٥ – ١ تفسير العمل غير المأجور
كثير من العمل الذي يجري في المجتمع لا يعترف به ولا يقدر – العمل في المنزل وضمن الجماعة. ومعظمه تقوم به النساء. قدّر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ أنّه، إضافة إلى مبلغ الـ ٢٣ تريليون دولار في الإنتاج العالمي المدون في ١٩٩٣، يمثل عمل المنزل والعمل ضمن الجماعة ١٦ تريليون أخرى وتساهم النساء في تقديم ١١ تريليون دولار من هذا الإنتاج غير المرئي. في معظم البلدان تعمل النساء أكثر من الرجال. ففي اليابان يفوق عبء النساء من العمل عبء الرجال بنسبة ٧% وهو في النمسا أعلى بنسبة ١١% وفي ايطاليا ٢٨%. وتميل النساء في البلدان النامية إلى القيام بحصة من عبء العمل أكبر من حصة النساء في البلدان الصناعية – ١٣% أعلى من حصة الرجال وسطيا، وفي المناطق الريفية أعلى بنسبة ٢٠%. وفي كينيا يفوق عمل النساء عمل الرجال بنسبة ٣٥%. و في بعض البلدان يبلغ عبء عمل النساء حدا مفرطا. فالنساء في الهند يعملن ٦٩ ساعة أسبوعيا في حين أنّ الرجال يعملون ٥٩ ساعة. وتعمل النساء في نيبال حوالي ٧٧ ساعة، والرجال ٥٦ ساعة. وتعمل نساء مولدوفا نحو ٧٤ ساعة أسبوعيا وفي قيرغيستان يعملن أكثر من ٧٦ ساعة.

المصدر: تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٦.

لقد طوّر مؤخرا بعض أنصار المرأة تمثيلا أكثر مرونة للجنس (gender). فالجنس (gender) كأداء يوحي بطرق مختلفة نختارها ونشق طرقنا عبر الإمكانات والتوقعات الاجتماعية. ويذكرنا الجنس (gender) بصفته عملية أنّه ليس مجرد توالد، بل إنّه ينطوي على الكثير من العمل. وينحي بعض أنصار المرأة باللائمة على الذين يفسرون مفهوم الجنس (gender) الذين يواصلون استخدام التمييز بين الجنس (sex) والجنس (gender)، بغية تعزيز ثنائية أخرى: الطبيعة والتربية ومعاملة الجسم بوصفه "شيئا" حياديا يكتب عليه الفرق الجنسي (gender). فهم يرون أنّه من الأجدى التفكير بالاختلاف الجنسي (sexual) و يشددون على التجسيد (embodiment) – أنّ أول

مكان لموضعنا هو جسدنا. و يقولون إنّه باسترعاء الانتباه إلى الأجسام، فإنّ الانتباه يوجه لا محالة إلى الاختلاف الجنسي (sexual).

مع أنّ سياسة النساء والصراعات حول الجنسين (gender)، لاتزال راسخة في السياسة الجنسية (sexual) المحلية والخاصة،إلا أنّها أصبحت الآن معولمة بشكل متزايد. وهذه السياسات هي رد على أثر العولمة المجنّس (gendered)، وتستفيد أيضا من الفرص للاتصالات والتنظيم الذي يتخطى القوميات مما تتيحه العولمة. وسيواصل هذا الفصل تعقب تقسيم العمل الدولي المتغير بين الجنسين، وأزمات الدولة في مواجهة العولمة وإعادة هيكلة الصراعات والهوية الصاعدة. وسوف يختتم بالنظر إلى سياسة النساء التي تجري عولمتها، أيضا.

النقاط الرئيسية

- حركة أنصار المرأة لا تقتصر على الدول الغربية.
- حركات أنصار المرأة المعاصرة مختلفة ومتنوعة في فهمها للفرق الذي ينطوي عليه الجنس (gender) وكيفية الحيلولة دون تأثير هذا الاختلاف ضد النساء.
- منذ أوائل الثمانينيات، أصبحت قضية الاختلافات بين النساء مرئية في سياســة حركة أنصار المرأة.
- إنّ حقوق المرأة لا تسير بشكل متدرج نحو التحقيق. توجد اليوم حركة ارتجاعية ضد حقوق المرأة.

الجنس في الاقتصاد السياسي العالمي

Gender in the Global Political Economy

حتّى فترة قريبة العهد نادرا ما كانت النساء وعلاقات الجنس (gender) تظهر في دراسات الاقتصاد السياسي الدولي. ويستثنى من ذلك الدراسات الإنمائية (مع أنّ هذه كانت كثيرا ما تظل منفصلة عن الاقتصاد السياسي الدولي ايضا). وقد أظهر نقّاد حركة أنصار المرأة والمنظمات النسوية غير الحكومية الطرق التي تجاهل فيها مخططو التنمية المرأة، بما في ذلك أدوارها بوصفها عاملة ومالكة ومقاولة وكذلك في إنتاج الغذاء والأسرة. وقد أشاروا إلى أنّ النساء تأثرن بشكل متفاوت جرّاء التنمية، حيث إنّهن كثيرا

ما خسرن إمكان الوصول إلى الأرض والموارد و كان يتوقع منهن الانخراط في عمل إضافي؛ وأنّ نتائج السياسات الإنمائية تأثرت بعلاقات الجنسين (gender) القائمة مسبقا، بما في ذلك المفاهيم المحلية لما كان عليه عمل المرأة.

المرأة في التنمية Women in Development

لقد انبثق عن عقد المرأة (١٩٧٦ – ٨٥) كمية ضخمة من المواد عن حياة النساء والتمييز الذي كنّ يواجهنه. وقد وثق، أيضا، الآثار المجنّسة (gendered) للتنمية، ووفر قاعدة لمواضيع السلام والعدالة والتنمية – المنبثقة عن مؤتمر المرأة الثالث الذي انعقد في نيروبي عام ١٩٨٥. وفي غضون هذه العملية قام بدعم ميدان جديد، يعرف باسم المرأة في التنمية.

ثمّة مقاربات مختلفة للمرأة في التنمية، بما فيها تلك التي بين أنصار المرأة الليبراليين الذين يسعون إلى زيادة إندماج المرأة، وعلى نحو أكثر من المساواة، في التنمية، وأنصار آخرين للمرأة الذين يرون أنّ التنمية كما هي محددة حاليا تلحق الضرر بالمرأة. فهم يسعون إلى منح سلطة للمرأة، من حيث إشراكها في قرارات التنمية التي تؤثر في حياتها وخياراتها.

ليست كلّ النساء فقيرات، في العالم الثالث أو في غيره. لكن ما من دولة تعامل نساءها كما تعامل رجالها. فقبل بضع سنين، قيل إنّ النساء كن يقمن بثلث العمل المأجور، وبثلثي العمل الإنتاجي، مقابل عشر الدخل وأقل من واحد بالمائة من الممتلكات. أمّا الآن فالأغلب أن تكون الأرقام أكثر ظلما للمرأة.

يستند مؤشّر التنمية البشرية إلى ثلاثة قياسات: العمر المتوقع عند الولادة، التحصيل الثقافي، ومستوى المعيشة. ويقيس مؤشر تنمية الجنس (gender) هذه القياسات أيضا، لكنه يأخذ بالاعتبار التباين بين النساء والرجال في كل حالة. فمؤشر منح السلطة المتعلق بالجنس (gender) يقيس منح السلطة النسبية بين الرجال والنساء في المجالات السياسية والاقتصادية، ومن حيث المشاركة السياسية.

لقد تأثّرت المرأة بشكل قاس جدا من سلسلة من الأزمات العالمية، من حيث التبعية التجارية، الدين، وإعادة الهيكلة. وتتضمن الشروط المفروضة على الدول مقابل القروض

سياسات تعديل هيكلي، فك القيود عن المال، تحرير التجارة، تفضيل صناعات التصدير وخفض الخدمات الاجتماعية والدعم العام، بما في ذلك الإعلانات الغذائية.

هذه السياسات لا تقتصر على دول العالم الثالث الأكثر فقرا. فهي تتجلّى في بعض الدول الشيوعية السابقة والحالية، حيث للتحول إلى اقتصاد السوق آثار مماثلة، بما في ذلك إلغاء توفير الدولة لكثير من الخدمات التي كانت تدعم النساء العاملات. وهي تعيد تشكيل الدول الغربية، أيضا، حيث تتخلى حكوماتها عن الكثير من الأنظمة الاقتصادية وتقلص الضمان الاجتماعي والمشاريع العامة.

هذه التغييرات المثيرة هي جزء من عولمة الإنتاج و"السوق". وتمثل ضمن الدول تحولا مثيرا من الإنفاق العام إلى الخاص، ومن الدولة إلى الأسرة، لا سيما مسؤوليات المرأة. فنحن نعيش في زمن البطالة المرتفعة، استقطاب الثروة ضمن الدولة وبين الدول، وخفض إمدادات الدولة والإفقار المتزايد. وهذه كلها مجنّسة (gendered) في آثارها.

أولا، إنّ خفض خدمات الدولة مثل خدمات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي يؤثّر بشكل خاص في فرص استخدام المرأة.

ثانيا، إنّ النساء في كلّ مكان مسؤولات بشكل طاغ عن تولي أمر الأسرة والمنزل، ويتعين عليهن التعويض عبر وقتهن وعملهن حين يخفض دعم الدولة (غير الكافي في كثير من الأحيان) أو يلغى.

الجدول ٢٥ – ١ التباين الجنسي (gender) – ترتيب مؤشر منح السلطة للجنسين، مؤشر تنمية الجنسين، المرأة في التنمية

	ترتيب منح السلطة	ترتيب التنمية	ترتيب المرأة في التنمية
النرويج	١	٣	٥
السويد	٢	١	٨
الدنمارك	٣	٦	١٦
فنلندا	٤	٥	٦
نيوزيلندا	٥	٩	١٣

كندا	٦	٢	١
المانيا	٧	١٦	٧
هولندا	٨	١٠	٤
الولايات المتحدة	٩	٤	٢
النمسا	١٠	١٢	١٢
نيجيريا	٩٨	٧٨	٨٧
توغو	١٠٠	٨٠	٨٩
باكستان	١٠١	٧٧	٨٤
موريتانيا	١٠٢	٨٣	٩٥
جزر القمر	١٠٣	٧٦	٨٨
النيجر	١٠٤	٩٣	١٠٤

المصدر: تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٦

ثالثا، إنّ تكلفة العولمة ليست موزعة توزيعا عادلا: إنّ "تأنيث الفقر" (feminization of poverty) يشير إلى النسبة المتزايدة، وإلى أعداد النساء وأطفالهن الذين يعيشون في حالة الفقر. وهذا يعكس جزئيا الاتجاه العالمي، بحيث إنّه لا يوجد لدى ثلث إلى نصف جميع الأسر معيل ذكر. فالآثار المجنّسة (gendered) لإعادة الهيكلة، إذاً، تمثّل أزمة كبيرة في الإنجاب. وقد جعل هذا منظمة الطفولة تحدد تعديلا غير مرئي، من مسؤولية المرأة، ولا يقترن بمساعدة إلى حدّ كبير من جانب الذين يخصصون الموارد والثروة في مكان آخر.

تقسيم العمل الدولي المتغير The Cnaging International Division of Labour

رابعا، إنّ تقسيم العمل الدولي المتغير مجنّس (gendered)، أيضا. فالشركات متخطية الحدود القومية تجول العالم لاصطياد اليد العاملة الرخيصة، وهذا يعني في كثير من الأحيان اليد العاملة للمرأة (Enloe 1992). لقد اقترن، بشكل خاص منذ الثمانينيات، اتجار تنافسي متزايد وإلغاء القيود المتعلّقة باليد العاملة في كثير من الدول بنشوء قوّة عاملة مهمشة تتألف إلى حدّ كبير من النساء، مع شريحة مركزية من العمّال المهرة والمهنيين الذين معظمهم من الذكور.

فالنساء محصورات في العمل متدني الأجر بما في ذلك العمل الجزئي والعمل الخارجي. وهذا يعكس جزئيا تنقل النساء على طريقة الشعوذة بين عملهن المنزلي وعملهن المأجور. لكنه يعكس أيضا تركيبة النساء العاملات بوصفهن أيدي عاملة رخيصة – أو، بالأحرى، "يدا عاملة جعلت رخيصة". يعتبر عمل المرأة، في كثير من الثقافات والدول المختلفة، مؤقتا، يشغل مركزا شاغرا مؤقتا قبل الزواج، أو يكمل دخل الزوج. وفي الوقت نفسه فإنّهن يعتبرن ماهرات يدويا "بطبيعتهن"، صبورات وسهلات الانقياد، وبالتالي مؤهلات على نحو خاص للقيام بالعمل الذي لا يطيقه الرجال. فالافتراضات المتصلة بعمل النساء تعني أنّه كثيرا ما يصنف بوصفه لا ينطوي على المهارة، حتّى كما هو الحال في الخياطة، حين يعتبر منطويا على المهارة حين يقوم به الرجال. وبهذه الطرق فإنّ تركيبات خاصة **للأنوثة** تدخل في تنظيم العمل، وتشكل وضعه ومكافآته. وهكذا فالنساء الآن يشكلن أكثرية العاملين على خطوط الإنتاج العالمية، في المصانع وفي مناطق تجهيز الصادرات، حيث يساعد جنسهن (gender) وشبابهن في كثير من الأحيان على إبقاء الأجور منخفضة.

تصدير النساء The Export of Women

تأتي النساء، أو البنات من المناطق الريفية إلى البلدان والمدن، إلى مناطق تجهيز الصادرات أو إلى مناطق خدمة القواعد العسكرية، أو يعبرن حدود الدول بحثا عن العمل. ومن المحتمل أنهن الوحيدات في الأسرة من ذوات الدخل. وهذا بدوره يوقع الاضطراب في علاقات الجنسين، ويعطي لهؤلاء النساء خبرات تتراوح بين التحريرية وبين الاستغلالية المفرطة أو الخطرة بكل معنى الكلمة.

فحيث كان العمل المهاجر في يوم من الأيام يفترض أنّه (و كثيرا ما كان) ذكر، نجد الآن أنّ نحو نصف جميع من هم خارج موطنهم من النساء. وفي بعض تدفقات العمل المهاجر المعين نجد أنّ النساء يشكلن الأكثرية العظمى. ففي إيطاليا تشكل ٩٥ بالمائة من العاملين الفلبينيين هم من النساء. ومعظمهن عاملات منزليات أو مربيات أطفال. وهن جزء من تدفق عالمي من النساء من الدول الأفقر إلى الدول الأغنى، من سري لانكا والفلبين إلى اليابان، هونغ كونغ ودول الشرق الأوسط الغنية بالنفط، ومن أمريكا الوسطى والجنوبية إلى الولايات المتحدة، على سبيل المثال.

هذا العمل المهاجر كان غير ملحوظ إلى حدّ كبير إلى أن كشفت حرب الخليج عن وجود نحو ٤٠٠٠٠٠ من العاملات الآسيويات في الكويت و١٠٠٠٠٠ أخريات في العراق. ويوجد بين ١ و١,٧ مليون من النساء العاملات في صنعة المنازل من جنوب وجنوب شرقي آسيا وحدها. وهذه الصنعة تعزز الافتراض بأنّ النساء هن اللواتي يتولين مسؤولية العمل المنزلي حتّى حيث يدفع ثمن هذا العمل ويحرر نساء أخريات للانخراط في العمل المأجور.

إنّ الاتجار بالنساء من الأعمال الضخمة. فوكالات الاستخدام والبنوك وخطوط الطيران تستفيد منه. وكذلك تستفيد الدول المصدرة على شكل الحوالات، التي تقدر بثلاثة مليارات من الدولارات سنويا إلى الفلبين، على سبيل المثال. فهذه التجارة توفر مساهمة لتلك الدول التي تبحث عن العملة الصعبة في مواجهة ضغوط الديون المتنامية، وتخفف من حدة البطالة في الوطن، أيضا. لذلك من غير المحتمل أن تتصرّف دولة الوطن بقوّة لدعم حقوق مواطنيها حين يساء إلى النساء في دول أخرى؛ وإن كان سجلها الضعيف فيما يتعلّق بحقوق العمّال والنساء يمثل أحد العوامل هنا.

تعكس هذه التجارة بالنساء علاقات سلطة وثروة على النطاق العالمي. فقد كان متوسط الدخل السنوي لدول جنوب آسيا تلك التي تصدر العمّال المنزليين في ١٩٩٢، ٦٨٠ دولارا، في حين أنّ متوسط دخل البلدان الستوردة ١٠٣٧٦ دولارا. وهذا ينطوي على مضامين بالنسبة لمركز الدول، حيث أصبح وضع بعض الدول يقترن بالخدم. وفي تعقيد آخر، فإنّ التمثيل المجنّس (gendered) للاختلاف الوطني يعزز الصور الاستعمارية والعرقية السابقة عن نساء جنوب شرقي آسيا بأنّهن عجيبات وسهلات المنال جنسيا. بهذه الطريقة، فإنّ تصدير العمّال المنزليين لا يختلف كثيرا عن الشراء الدولي "للعروسات بموجب طلب بريدي"، وصناعة السياحة الجنسية الدولية. وتعمل المنظمات النسائية عبر الدول لنشر الوعي بأخطار هذه الأشكال من الاتجار بالنساء، ولدعم النساء اللواتي يتورطن في هذه التجارة.

ثمّة أشكال أخرى لهجرة العمل ليس لها طابع جنسي واضح، مع أنّها قد تنطوي على أوضاع عمل استغلالية وعلى حقوق غير ثابتة فيما يتعلّق بالعمل والإقامة أو المواطنة. فكثير من المهاجرين يتوجهون إلى البلدان الصناعية في المدن الغربية، وينخرطون في العمل فيها في مجال الملابس والمنسوجات والالكترونيات وخدمات

الإعلام التي لا تختلف كثيرا عن تلك التي تقوم بها النساء في بعض دول العالم الثالث. وفي أوضاع التفسخ المديني وارتفاع البطالة وخفض الإنفاق والخدمات العامة من السهل أن يصبح المهاجرون أكباش فداء لمشاكل الناس الآخرين. وبهذه الطريقة تصبح العولمة والهجرة مستهدفتين في السياسة المناوئة لـــ "الأجانب" (الآتين من خارج البلاد). وتحدد العرقية الانتماء الوطني وتصبح الهجرة والمواطنة قضيتين سياسيتين رئيسيتين.

في هذه الظروف، يقوم الذين ينظر إليهم باعتبارهم مختلفين بتنظيم أنفسهم للدفاع عن حقوقهم وقد يستخدمون اختلافهم الظاهر كأساس لتنظيم أنفسهم. فبدلا من أن تخفض هذه الجوانب من العولمة الاختلافات بين الناس فإنّها على ما يبدو تزيد من حدة الاختلافات وعدم التسامح.

النقاط الرئيسية

- لقد ساعدت الانتقادات الموجهة إلى حركة أنصار المرأة والمنظمات النسائية غير الحكومية على تجنّس (genderate) "المرأة في التنمية".
- تتضمن "المرأة في التنمية" مقاربات مختلفة جدا للجنس (gender) والتنمية.
- تؤثّر الأزمات قريبة العهد المقترنة بتكثيف العولمة وإعادة الهيكلة في النساء بشكل خاص، وتولد أزمة في الإنجاب.
- إنّ تصدير النساء تجارة ضخمة وتساهم بشكل كبير في اقتصادات الدول الأفقر عبر الحوالات.
- كثيرا ما يكون المهاجرون والعمال الأجانب أكباش فداء للبطالة المرتفعة والمحن الاجتماعية.

الجنس والقومية Gender and Nationalism

في حين أنّنا نعيش الآن في "العالم ككل" من بعض الجوانب، فإنّنا نعيش أيضا في عالم لا يقل – بل ربما يزيد – فيه الاختلاف والهويات السياسية المعنية أهمية عن أي وقت مضى – بل ربما تزيد. ويتجلى ذلك في انتعاش القوميات والقوميات الاثنية وظهور السياسة الدينية الإحيائية أو الأصولية على النطاق العالمي. وتدعو هذه السياسات المتصلة بالهوية إلى العودة إلى ماض متصور.

إنّ أدوار النساء وعلاقات الجنس (gender) هي عنصر أساسي في تركيبة الماضي وفي التعبئة السياسية لهذه الهويات.

القومية المجنّسة Gendered Nationalism

منذ نهاية الحرب الباردة حدثت زيادة سريعة في صراعات الهويات. فالقومية تزعزع التطابق المفترض بين الأمّة والدولة. وفي حين أنّ القومية كانت في الماضي أكثر اقترانا بالسياسة التقدمية، مثلا في القومية المناهضة للاستعمار، فإنّها اليوم مصبوبة في قوالب ضدّية، ضد "الآخر". وفي هذا الخضمّ تقع المرأة فريسة للسياسة القومية بطرق مختلفة، كما أنّ سياسة الهويات تؤثر في علاقات الجنسين (gender relations)، أيضا.

إنّ لغة القومية هي لغة أسرية – الوطن، الدم، القرابة. وكثيرا ما يتم تصور الدولة على أنّها كيان مذكّر والأمة كيان مؤنث. وكثيرا ما تمثّل الأمّة على أنّها امرأة معرّضة لخطر الانتهاك أو السيطرة بحيث إنّه يتعين على أبنائها المواطنين القتال دفاعا عن شرفها. وتتمثّل القصة النموذجية بـــ "اغتصاب الكويت" – حيث يوجد ضحية مؤنثة مع وجود شقي ذكر وبطل ذكر يتقاتلان على امتلاكها. هذه القصص تقرن الاعتداء على الحدود بالخطر الجنسي (sexual) – كما تقرن الرجولة المعطاء بالقومية والحرب. بهذه الطرق يصبح الرجال عناصر القومية الفاعلين والنساء العناصر المنفعلة أو ممتلكات وطنية، بصرف النظر عما يفعله الرجال والنساء الفعليون.

وحيث تؤنّث الأمّة يكون الرجال هم الذين يتولون مسؤولية حمايتها. لكن للنساء أيضا التزامات إزاء الأمّة، أيضا. هنا يمكننا تعقب الانتقال من الأمّة بوصفها امرأة إلى النساء بوصفهن أمهات الأمّة. إنّ هذا الاستعمال الرمزي للنساء وحصرهن ضمن أدوار الأمهات يعني الإشراف على أجسادهن وسلوكهن، لا سيّما في أزمنة الحرب أو في أوقات صراعات الهويات المتصاعدة.

النساء والقومية Women and Nationalism

ينظر إلى النساء بوصفهن المنجبات الماديات للأمة: فهن "أرحام قومية" (Enloe 1989) وهذا يجعل من الأهمية بمكان أن يكون لدى النساء الأطفال المناسبون مع الرجال المناسبين. كما ينظر إليهن باعتبارهن منجبات اجتماعيات و ناقلات للثقافة

ومربيات لأطفالهن كفلسطينيين مثلا، حتّى – أو بشكل خاص – إذا لم تكن لهن دولة خاصة بهن. كما ينظر إلى النساء بوصفهن مؤشرات للاختلاف، يحددن حدود الانتماء. لهذا السبب يولى اهتمام كبير لملابس النساء وحركاتهن، لا سيّما علاقاتهن مع من هم خارج الأمّة. وعدا عن الاستعمالات الرمزية للنساء فإنهن أيضا عناصر عاملة مستقلة في السياسة القومية أو ضدها.

من الأسهل تعبئة النساء دعما للقضايا القومية، إذا كانت هذه القضية هي في السلطة في دولتهن أو منطقتهن. فبعض النساء ينظمن أنفسهن في حركات تشكل خطرا على الآخرين، بمن في ذلك نساء أخريات. فتوجد مؤيدات عديدات وبعض الزعيمات لحركة الجناح الأيمن الهندوسية الهندية، وقد شارك بعضهن في أعمال العنف ضد النساء والأطفال المسلمين. وقد دعمت نساء صربيات كثيرات المشروع القومي الصربي الذي انطوى على عنف منظم ضد النساء، أيضا، كجزء من "التطهير العرقي".

على أنّه قامت نساء من الجماعات القومية المسيطرة في بعض البلدان بتنظيم أنفسهن لدعم نساء أخريات. فقد تظاهرت نساء اسرائيليات يرتدين الملابس السوداء دعما للنساء الفلسطينيات، كما تظاهرت نساء من الحركة النسوية في بلغراد، وهن يرتدين الملابس السوداء ضد العدوان القومي الصربي. وقد تعرّضت تلك النساء إلى الكثير من التهديدات وإلى العنف أحيانا، إذ أنّ ولاءهن يفترض أن يكون لجماعتهن، وليس للنساء، أو للناس بصفة أعم. وفي الوقت نفسه ففكرة النساء اللواتي يرتدين الملابس السوداء قد طبّقت في كثير من الدول التي تعاني من العنف القومي، وذلك كتعبير عن التضامن مع النساء عبر الخطوط القومية.

إنّ القيمة الرمزية العالية التي تقترن بالنساء في الصراعات الطائفية تجعلهن عرضة للهجوم من قبل رجالهن أنفسهم، إذا وجدوا أنّهن خائنات أو متمردات. كما تجعلهن عرضة للهجوم من قبل رجال الطرف الآخر، كطريقة للنيل من رجالهن. لذا فإنّ الاغتصاب الجماعي في الحرب وصراعات الهويات ليست مجرد أسلاب حربية. بل هي أيضا استراتيجية حربية، ترمي إلى إذلال رجال العدو بإظهارهم غير قادرين على حماية نسائهم.

إنّ للاغتصاب في الحرب تاريخا قديما مع أنّه ينظر إليه عادة بأنّه أمر سياسي. لذا رغم الأدلة على الاغتصاب الجماعي والاستعباد الجنسي (sexual) العسكري في

الحرب العالمية الثانية، فإنّ ذلك لم يحاكم كجرائم حرب. إنّ الظهور قريب العهد للعنف الجنسي كجزء من عمل الحرب، لا سيّما فيما يتعلّق بإجبار النساء في يوغسلافيا وكوريا وجنوب شرقي آسيا على العمل في المواخير العسكرية اليابانية في الحرب العالمية الثانية، يعود جزئيا إلى عمل حركة أنصار المرأة ضمن الدول في جعل الاغتصاب والعنف الآخر الذي يمارس على النساء جرائم ضد النساء، و ليس جرائم تمس شرف الرجال. وهذا علامة أيضا على عولمة قضايا الجنس (gender)، لا سيّما على شكل المطالبات بحقوق المرأة.

النقاط الرئيسية

- تتم إثارة المشاعر القومية عادة بلغة مجنّسة (gendered).
- تقع النساء في حبائل السياسة القومية جرّاء اعتبارهن أمهات الأمّة ومؤشـــرات للاختلاف.
- تساهم النساء أيضا في السياسة القومية أو يعارضنها.
- إنّ أهمية النساء الرمزية في القومية تجعلهن عرضة للعنـــف، بمـــا فـــي ذلـــك الاغتصاب في الحرب.

عولمة قضايا الجنس Globalizing Gender Issues

تصبح النساء اللواتي ينظمن انفسهن في وجه العمليات العالمية ويوثقن أثرها على النساء لاعبات في السياسة العالمية الجديدة.

إنّ تسمية العنف المتصل بالجنس (gender) والذي يمارس ضد المرأة جزء من السياسة عبر الوطنية للنساء. أما العنف الذي تتعرض له النساء في بيوتهن فهو أكثر الجرائم شيوعا في العالم. فهو لا يعترف بأي حدود، من حيث حدود الطبقة أو الثقافة أو الجنسية. وتتفاوت أنواع العنف الأخرى ضد المرأة حسب المنطقة، مثلا، أو تتّخذ أشكالا خاصة بالثقافة. فقد زادت حوادث إحراق الدوطات في الهند؛ ولا يزال يوجد في بعض الدول جرائم "الشرف" حيث يعفى الأزواج والآباء والإخوة من العقاب بعد قتل نساء تعترض أسرهن على سلوكهن؛ وكثيرا ما ينجم عن الختان موت الفتيات والنساء في بعض دول شمال إفريقيا.

الحركات النسائية المتخطية للحدود القومية

Transnational Women's Movements

تخضع النساء في بعض الدول إلى عنف جسدي عبر فرض منع الحمل أو الإجهاض كما هو الحال في سياسة الطفل الواحد المطبقة في الصين. وتواجه الكثيرات من النساء الفقيرات اللواتي ينتمين إلى عرق معين أو إلى أقليات في الدول الغربية إلى التمييز ضدهن وحرمانهن من الرعاية الصحية والخيارات الاجتماعية. وتوجد الآن **حركة دولية لصحة النساء** تناضل ضد مختلف سياسات وممارسات الدول، والآراء السائدة ضمن المنظمات النسائية غير الحكومية وخارجها، حول كيفية تأمين حقوق المرأة الجنسية والتناسلية. وتشير النساء في العالم الثالث إلى أنّ تلك الحقوق يجب أن تتجاوز حقوق الأفراد، لضمان الظروف التي تمكن من الوصول إلى الاختيار، بما في ذلك صحة الأم والطفل بصفة أعم. ولقد كان المؤتمر الدولي لعام ١٩٩٤ المعني بالسكان والتنمية والذي انعقد في القاهرة ذا أهمية حاسمة في تعبئة النساء وإقامة صلات إقليمية وعالمية. ولكن حتّى المكاسب البلاغية مهددة في هذه الأيام الارتجاعية. ولا توجد وحدة سهلة أو موقف سياسي واحد بشأن هذه القضايا بين النساء، أيضا.

مؤتمرات المرأة الدولية **International Women's Confernces**

لقد كانت المؤتمرات الدّوليّة والتحضيرات لها ذات أهمية خاصة في عولمة قضايا المرأة والشبكات والتحالفات. وقد شهد أول مؤتمرين للمرأة في ١٩٧٥ و ١٩٨٠ (انظر الحقل ٢٥ – ٢) أولويات متعارضة بين نساء العالم الأول والعالم الثالث. وفي مؤتمر نيروبي لعام ١٩٨٥ حدثت تحالفات عبر هذه الانقسامات وكذلك حدثت انقسامات أكثر وضوحا بين نساء من الدولة نفسها أو الإقليم نفسه، لا سيّما بين المنظمات النسائية التي ترعاها الدولة والنساء الأكثر راديكالية أو النساء المنفيات. لكن مؤتمر نيروبي نجح في وضع قضايا المرأة على الأجندة الدّوليّة وولّد شبكات من الاتصال بين المنظمات النسائية غير الحكومية عبر حدود الدول.

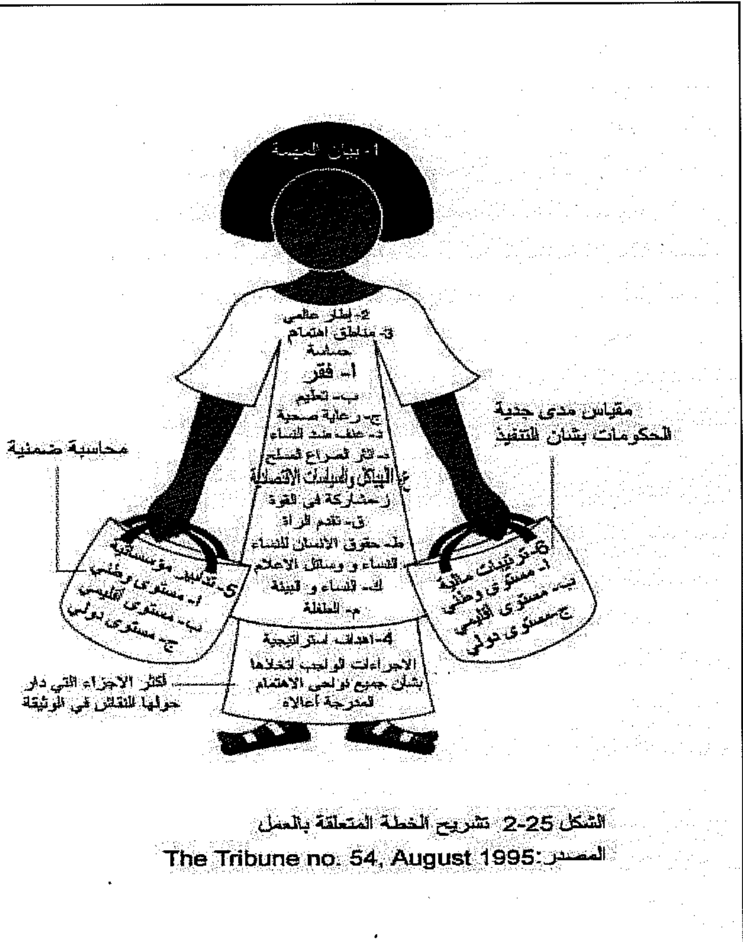
الحقل ٢٥ – ٢	عولمة قضايا الجنس (gender) عبر نظام الأمم المتحدة
١٩٤٦	اللجنة المعنية بوضع المرأة
١٩٧٥	السنة الدّوليّة للمرأة
١٩٧٥	مؤتمر المرأة المنعقد في المكسيك
١٩٧٦ – ٨٥	عقد الأمم المتّحدة الخاص بالمرأة
١٩٧٩	اتفاقية الأمم المتّحدة المعنية بإزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة
١٩٨٠	مؤتمر كوبنهاجن الخاص بالمرأة
١٩٨٥	مؤتمر نيروبي الخاص بالمرأة
١٩٩٣	مؤتمر فيينا الخاص بحقوق الإنسان
١٩٩٣	إعلان الجمعية العامة للأمم المتّحدة حول إزالة العنف ضد المرأة
١٩٩٤	مؤتمر القاهرة الدولي المعني بالسكان والتنمية
١٩٩٥	مؤتمر بكين الخاص بالمرأة

لقد أثّرت الأنشطة النسائية في السنوات قريبة العهد في أنواع أخرى من المؤتمرات الدولية. ففي مؤتمر قمة الأرض لعام ١٩٩٢، مثلا سمت النساء الجنس (gender) عنصرا يحدّد شكل العلاقات مع البيئة، بما في ذلك، مثلا، مسؤوليات المرأة الأساسية عن الوقود والماء في كثير من أجزاء العالم. وقد اعتبرن أيضا أنّ النزعة العسكرية هي سبب التدهور البيئي. وكان مؤتمر حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ أكثر أهمية أيضا في إبراز مطالبات حقوق المرأة على الصعيد الدولي. وفي التحضيرات المؤدية إلى المؤتمر أعربت سلسلة من اللجان التحضيرية المنظمات النسائية غير الحكومية الإقليمية عن الأمور التي تثير قلقها. وحدد محفل بانكوك (آسيا – باسيفيك) الإقليمي خمس **قضايا** ذات أولوية ليتم طرحها في فيينا، وهي العنف ضد المرأة، التجارة الدّوليّة بالنساء، الأصوليات الصاعدة (التي تستهدف عادة حقوق الإنسان)، الاغتصاب العسكري بصفته جريمة، وحقوق المرأة التناسلية.

لقد ساعدت الحملات السياسية العالمية على الفوز باعتماد إعلان الجمعية العامة للأمم المتّحدة ضد العنف الموجه للمرأة في ١٩٩٣. وهذا يمثل تقدما هاما في مجال

قضايا الجنس (gender) العالمية. وقد تمّ اعتبار العنف بأنّه يستند إلى الجنس (gender)، تدعمه الظروف الهيكلية التي تتضمن تبعية المرأة وتدعو الدول إلى معاقبة الذين يقومون بالعنف سواء في الأماكن العامة أو الخاصة. وترفض أن يكون الدين أو الثقافة أعذارا للإساءة إلى النساء أو التمييز ضدّهن. ولا يزال يوجد مشاكل ضخمة تتعلّق بالتنفيذ، لكن هذا الإعلان يسيس بالفعل العنف ضد المرأة ويعطي الدول مسؤولية رسمية عن أمن النساء، أيضا.

حضرت أكثر من ٣٠٠٠٠ امرأة محفل المنظمة غير الحكومية في هوايرو، والذي جاء موازيا لمؤتمر المرأة الدولي الرابع الرسمي في بكين عام ١٩٩٥. وقد جرت في كثير من الدول وفي اجتماعات إقليمية عملية مشاورات بلغت ذروتها في برنامج العمل الذي حدد ١٢ ناحية حاسمة واستراتيجيات لمتابعتها (انظر الشكل ٢٥ – ٢). وقد اعترف المؤتمر بالتكاليف غير المتناسبة لإعادة الهيكلة بالنسبة للنساء. كما شهد ردود الفعل على حقوق المرأة مما عنى انصراف الكثير من الجهد للدفاع عن مكاسب سابقة. ومن بين مواضيع المساواة والتنمية والسلام كانت الأولية للموضوع الأول، مع أنّ محفل المنظمة غير الحكومية أدرك الاتصالات المتبادلة هنا.



الشكل 2-25 تشريح الخطة المتعلقة بالعمل

المصدر: The Tribune no. 54, August 1995

النقاط الرئيسية

- توجد حركات نسائية مختلفة متخطية للحدود القومية، من أجل صحة المرأة وحقوقها التناسلية، على سبيل المثال.
- لقد كانت المؤتمرات الدولية، لا سيّما مؤتمرات المرأة، بالغة الأهمية في بناء الشبكات النسائية متخطية الحدود القومية، وفي وضع قضايا المرأة على الأجندات العالمية.
- ظهرت من جديد مطالبات حقوق المرأة مؤخرا.
- اعتبر البعض مؤتمر بكين مثالا لحركة أنصار المرأة العالمية في حالة العمل، في حين رأى آخرون أنّه يبين الصعوبات التي تواجه النضال من أجل حقوق المرأة على الصعيد العالمي.

الخاتمة

يعدّ الجنس (gender) فئة تصنيفية ذات صلة بالتحليل في السياسة العالمية وتؤثر العولمة في المرأة بشكل مختلف نوعا ما عن الرجل، مع أنّ كيفية تحقيق ذلك يعتمد أيضا في هويات المرأة الأخرى واهتماماتها. وفي الأوقات التي تتكثف فيها العولمة التي تؤثّر في كل شخص، لم تعد الدولة راغبة أو قادرة على التصرف لدعم الاستجابة العالمية.

وفي الوقت نفسه فإنّ كلا من إعادة الهيكلة العالمية وصعود سياسة هويات الجناح الأيمن تهدّدان المكاسب التي تم تحقيقها بصعوبة والتي تولد بدورها المزيد من نشاط المرأة. وتقوم النساء الآن بتنظيم أنفسهن على الصعيد الذي يتخطّى الحدود القومية ويتم من خلال ذلك عولمة قضايا الجنس (gender).

أسئلة

١. لماذا تأخّر دخول حركة أنصار المرأة في العلاقات الدولية؟
٢. ماذا يؤثّر في السياسة العالمية طرح السؤال "أين هن النساء"؟
٣. ماذا يؤثّر في خبرتك كون المرء أنثى أو ذكرا؟

٤. ماذا تفهم من كلمة gender (الجنس من حيث الذكورة/ الأنوثة)؟
٥. ماذا تعرف عن حركة أنصار المرأة؟ ماذا يمكن لمختلف أنواع حركات أنصار المرأة أن تساهم في دراستنا للعولمة؟
٦. ما هي المقاربات المختلفة التي تلخص ضمن الوصف المتمثل بالمرأة في التنمية؟
٧. ما هي آثار العولمة على المرأة وعلى علاقات الجنس (gender)؟
٨. لماذا يوجد تأنيث متزايد لليد العاملة المهاجرة وخط التجميع العالمي؟
٩. هل تعدّ الأفكار مثل تصدير النساء والتجارة العالمية بالنساء، أو الاتجار الدولي بالمرأة مفيدة من أجل تعقب بعض التدفقات العالمية؟
١٠. ابحث في العلاقات المتناقضة للمرأة بالقومية.
١١. ناقش دور المؤتمرات الدّوليّة في وضع حقوق المرأة على الأجندة العالمية.
١٢. هل يجوز لنا الحديث عن حركة عالمية لنصرة المرأة، أو عن حالة إخوة الشقيقات المتخطية للحدود القومية؟

مراجع أخرى للقراءة

Beckman, P., and D'Amico, F. (eds.), Women, Gender and World Politics: Perspectives, Policies and Prospects (Westport, Conn,: Bergin & Gervey, 1994)

هذا الكتاب يتابع السؤال "هل يهم الجنس (gender) في السياسة العالمية؟" من خلال دراسة السياسة والسياسات العالمية؟

Enloe, C. Bananas, Bases and Beaches: making Feminist sense of International Politics (London, Pinter, 1989)

هذا الكتاب يطرح السؤال "أين هن النساء؟" ويراهن في أدوار مختلفة متعددة في السياسة الوطنية، في العسكريين، في إنتاج التصدير، في البغاء وتجارة الجنس (sex)، وفي الدبلوماسية.

Nelson, B., and Chowdhury, N. (eds.), Women and Politics Worldwide (Newhaven : Yale University Press, 1944).

يبدأ هذا الكتاب المفيد بفصول تستعرض خبرات النساء المختلفة في السياسة، ثمّ يخصص عددا من الفصول لمشاركة المرأة في السياسة في بلدان مختلفة.

Peterson, V.S. and **Runyan A.S.,** Global Gender Issues, (Boulder, Col.: Westview Press, 1933).

يحلّل هذا المؤلّف الجنس (gender) في السياسة العالمية وتقسيمات السلطة المجنسة (gendered) والعنف والعمل؛ وسياسة المقاومة، بما في ذلك السياسة المتعلّقة بالنساء.

Pettman, J.J. Worlding Women: A Feminist International Politics (London: Routledge, 1996.

في هذا الكتاب أقوم باستكشاف جوانب من السياسة العالمية التي المحنا إليها بإيجاز في هذا الفصل. وهو في ثلاثة أقسام: السياسة المجنّسة (gendered) للهويات، للحرب والسلم، وللاقتصاد السياسي الدولي.

Sen, G. and **Grown, C.,** Development, Crises and Alternative Visions: Thrid World Women's Perspectives (New York: Monthly Review Press, 1987).

هذا استعراض موجز ولكنه واسع النطاق للأثر المجنّس (gendered) للدين والتبعية والاستغلال في بلدان العالم الثالث واستجابات النساء لهذه التحديات.

Tickner, A., Gender in International Relations (New York: Columbia University Press, 1992).

هو نقد دقيق لحركة أنصار المرأة لمقاربات العلاقات الدّوليّة السائدة إزاء الأمن والاقتصاد السياسي الدولي والايكولوجيا.

المراجع

References

ABEGGLEN,J. C. (1994), Sea Change: Pacific Asia as the New World Industrial Center (New York: Free Press).
ADAMS, N. B. (1993), Worlds Apart: The North—South Divide and the International System (London: Zed).
AGNEW, J. and CORBRIDGE, S. (1995), Mastering Space: Hegemony, Territory, and International Political-Economy (London: Routledge).
AHMED, A. S. (1992), Post-Modernism and Islam: Predicament and Promise (London: Routledge).
ALBROW, M. (1990), 'Introduction', in M. Albrow and Elizabeth King (eds.), Globalization, Knowledge and Society (London: Sage).
ALLISON, G., CARTER, A. B., MILLER, S. E., and ZELIKOW, P. (eds.) (1993), Cooperative Denuclearisation, CSIA Studies in International Security, 2, (Cambridge, Mass.: Harvard University Press).
ALPEROVITZ, G. (1965), Atomic Diplomacy : Hiroshima and Potsdam: The Use of the Atomic Bomb and the American Confrontation with Soviet Power (New York: Simon and Schuster).
ANDERSON, B. (1991), Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism (London: Verso).
ANGELO, 5. (1969), Machiavelli: A Dissection. (New York: Harcourt Brace).
ARCHIBUGI, D., and HELD, D. (eds.) (1995), Cosmopolitan Democracy: An Agenda for a New World Order (Cambridge: Polity Press).
AREND, A. C., and BECK, R. J. (1993), International Law and the use of Force (London: Routledge).
ASHLEY, R. K. (1984), 'The Poverty of Neorealism', International Organisation, 38 (2).

— (1987), 'The Geopolitics of Geopolitical Space: Toward a Critical Social Theory of International Politics', Alternatives, 12 (4).
— (1988), 'Untying the Sovereign State: A Double Reading of the Anarchy Problematique', Millennium, 17 (2).
BAILEY, K. C. (1991), Doomsday Weapons in the Hands of Many, (Champaign, Ill.: Illinois Press).
BALDWIN, D. (ed.) (1993), Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate (New York:
Columbia University Press).
BANKS, E. (1994), Complex Derivatives: Understanding and Managing the Risks of Exotic Options, Complex Swaps, Warrants and Other Synthetic Derivatives (Chicago: Probus).
BARAN, P. (1957), The Political Economy of Growth, (New York: Monthly Review Press).
BARBER, P. (1979), Diplomacy: The World of the Honest Spy (London: The British Library).
BARRACLOUGH, G. (ed.) (1984), The Times Atlas of World History (London: Times Books).
BARRY, B. (1989), Theories of Justice (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf).
BARTELSON, J. (1995), A Genealogy of Sovereignty (Cambridge: Cambridge University Press).
BEITZ, C. (1979), Political Theory and International Relations (Princeton: Princeton University Press).
BELLO, W. (1994), Dark Victory: The United States, Structural Adjustment and Global Poverty (London: Pluto Press).
BENNEIT, J., and George, S. (1987), The Hunger Machine (Cambridge: Polity Press). BERRIDGE, G. R. (1995), Diplomacy: Theory and Practice (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf).
BETHELL, L. (1970), The Abolition of the Brazilian Slave Trade: Britain, Brazil and the Slave Trade Question 1807—1869 (Cambridge: Cambridge University Press).
BIALER, 5. (1986), The Soviet Paradox: External Expansion, Internal Decline (New York: Knopf).

BILL, J., and SPRINGBORG, R. (1990), Politics in the Middle East (London: Scott, Foresman/Little Brown Higher Education).
BIS (1996), International Banking and Financial Market Developments (Basle: Bank for International Settlements).
BLACK, M. (1992), A Cause for our Times: Oxfam, the First 50 Years (Oxford: Oxford University Press).
BONANATE, L. (1995), 'Peace or Democracy', in D. Archibugi and D. Held (eds.), Cosmopolitan Democracy (Cambridge: Polity Press).
BOOTH,J., and WALKER, T. (1993), Understanding Central America (Boulder, Col.: Westview Press)
BOOTH, K. (1991), 'Security Emancipation', Review of International Studies, 17 (4).
— (1995a), 'Dare not to Know: International Relations Theory versus the Future', in K. Booth and S. Smith, International Relations Theory Today (Cambridge: Polity Press).
— (1995b), 'Human Wrongs and International Relations', International Affairs, 71(1): 103-26.
— and SMITH, S. (eds.) (1995), International Relations Theory Today (Cambridge: Polity Press).
BOYER, R., and DRACHE, D. (1996) (eds.), States against Markets: The Limits of Globalization (NewYork: Routledge).
BRAUDEL, F. (1975), The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II, 2 vols. (London: Fontana).
BRECHER, J., and COSTELLO, T. (1994), Global Village or Global Pillage: Economic Reconstruction from the Bottom up (Boston, Mass.: South End).
BRECHER, M., and WILKENFELD, J. (1991), 'International Crises and Global Instability: The Myth of the "Long Peace" ',in C. Kegley (ed.), The Long Postwar Peace: Contending Explanations and Projections (New York: Harper Collins).
BRENNER, R. (1977), 'The Origins of Capitalist Development: A Critique of Neo-Smithian Marxism', New Left Review, 104.
BREWER, A. (1990), Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey, 2nd edn. (London:

Routledge).
BROWN, C. (1992), International Relations Theory: New Norm ati veApproaches (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf).
BROWN, L. R. et al. (1990), State of the World 1990 (London: Unwin).
— and KANE, H. (1995), Full House: Reassessing the Earth's Population Carrying Capacity (London: Earthscan).
BROWN, S. et al. (1977), Regimes for the Ocean, Outer Space and the Weather (Washington:
Brookings Institution).
BROWNLIE, I. (ed.) (1971), Basic Documents on African Affairs (Oxford: Clarendon). (1979), Principles of Public International Law (Oxford: Clarendon).
BRUCE, D. (1995), 'Intervention without Borders:
Humanitarian Intervention in Rwanda, 1990-4', Millennium, 24 (2).
BUCHBINDER, D. (1994), Masculinities and Identities (Melbourne: Melbourne University Press). BUKHARIN, 0. (1994/5), 'Nuclear Safeguards and Security in the Former Soviet Union', Survival, 36(4).
BULL, H. (1977), The Anarchical Society A Study of Order in World Politics, (London: Macmillan).
— (ed.) (1984a), Intervention in World Politics (Oxford: Clarendon Press).
— (1984b), Justice in International Relations (Ontario: Hagey Lectures, University of Waterloo).
— and WATSON, A. (1984), The Expansion of International Society (Oxford: Clarendon Press).
BURCHILL, S., and LINKLATER, A., et al. (1996), Theories of International Relations (Basingstoke: Macmillan).
BURCKHARDT, J. (1958), The Civilization of the Renaissance in Italy, 1 (New York: Harper).
BURNHAM, P. (1994), 'Open Marxism and Vulgar International Political Economy', Review of International Political Economy 1 (2).

BURROWS, W., and WINDREM, R. (1994), Critical Mass: The Dangerous Race for Superpowers in a Fragmented World, (New York: Simon and Schuster).
BURTON, J. (1972), World Society (Cambridge: Cambridge University Press).
— (1990), 'International Relations or World Society', in J. A. Vasquez (ed.), Classics of International Relations (New Jersey: Prentice Hall).
BUTTERFIELD, H. (1951), History and Human Relations (London: Collins).
BUZAN, B. (1983), People, States and Fear (London: Harvester Wheatsheaf).
CALLAGHY, T. M. (1995), 'Africa and the World Political Economy: Still Caught between a Rock and a Hard Place', in J. W. Harbeson and D. Rothchild (eds.), Africa in World Politics: Post-Cold War Challenges (Oxford: Westview Press).
CALVERT, P. (1994), The International Politics of Latin America (Manchester: Manchester University Press).
CAMILLERI, J. A., and FALK, J. (1992), The End of Sovereignty (Aldershot: Edward Elgar).
CARDOSO, F. H., and FALETFO, E. (1979), Dependency and Development in Latin America (Berkeley:University of California Press).
CARR, E. H. (1939; 2nd edn. 1946), The Twenty Years' Crisis 1919—1939: An Introduction to the Study of International Relations (London: Macmillan).
CARSON, R. (1962), Silent Spring (Harmondsworth: Penguin).
CAVANAGH,J., WYSHAM, D., and ARRUDA, M. (eds.) (1994), Beyond Bretton Woods:Alternatives to the Global Economic Order (London: Pluto Press).
CERNY, P. (1993), 'Plurilateralism: Structural Differentiation and Functional Conflict in the Post-Cold War World Order', Millennium, 22 (1).
CHASE-DUNN, C. (1989), Global Formation: Structures of the World-Economy (Oxford: Blackwell).

— (1994), 'Technology and the Logic of World-Systems' in R. Palan and B. Gills (eds.),
Transcending the State-global Divide: A Neostructuralist Agenda in International Relations
(Boulder, Col.: Lynne Rienner).
CHIROT, D. (1982), Review of Wallerstein's 'The Modern World-System Vol. 2', Journal of Social History, 15 (3).
CLARK, I. (1989), The Hierarchy of States: Reform and Resistance in the International Order (Cambridge: Cambridge University Press).
CLAUDE, I. Jr. (1955), National Minorities: An International Problem (Cambridge, Mass.: Harvard University Press).
— (1984), Swords into Plowshares (New York: Random House).
COOPER, R. (1968), The Economics of Interdependence (New York: McGraw Hill).
CORNIA, G. A. et al. (1987), Adjustment with a Human Face (Oxford: UNICEF/Clarendon Press).
COX, M. (1995), United States Foreign Policy Since the End of the Cold War (London: Pinter and the Royal Institute of International Affairs).
COX, R. (1981), 'Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory', Millennium 10 (2).
— (1986), 'Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory', in R. Keohane (ed.), Neorealism and its Critics (New York: Columbia University Press).
— (1992), 'Towards a Post-Hegemonic' Conceptualization of World Order: Reflections on the Relevancy of Ibn Khaldun', in J. Rosenau, and E.-O. Czempiel, Governance without Government: Order and Change in World Politics (Cambridge: Cambridge University Press).
— with SINCLAIR, T. (1996), Approaches to World Order (Cambridge: Cambridge University Press).
Cox, R. W. (1994), 'Multilateralism and the Democratization of World Order', Paper for International Symposium on Sources of Innovation in Multilateralism, 26-28 May, Lausanne.

CRAWFORD, J. (ed.) (1988), The Rights of Peoples (Oxford: Clarendon Press).
CROCKATF, R. (1995), The Fifty Years War: The United States and the Soviet Union in World Politics, 1 941-1 991 (London: Routledge).
D'AMICO, F., and BECKMAN, P. (eds.) (1995), Women in World Politics (Westport, Conn.: Bergin & Garvey).
DAWISHA, K. (1990), Eastern Europe, Gorbachev and Reform: The Great Challenge (Cambridge: Cambridge University Press).
DERRIDA, J. (1976), Of Grammatology (Baltimore: Johns Hopkins University Press).
DESTEXHE, A. (1995), Rwanda and Genocide in the Twentieth Century (London: Pluto Press).
DEUTSCH, K. (1996), Nationalism and Social Communication (Cambridge, Mass.: MIT Press).
DEUTSCH, K. W. (1968), The Analysis of International Relations (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall).
DEVETAK, R. (1996a), 'Critical Theory', in Burchill, Linklater, et al., 145-78.
— (1996b), 'Postmodernism', in Burchill, Linklater, et al., 179-209.
DIBB, P. (1988), The Soviet Union: The Incomplete Superpower (London: International Institute for Strategic Studies! Macmillan).
DICKEN, P. (1992), Global Shift: The Internationalisation of Economic Activity (London: Paul Chapman).
DONELAN, M. (1990), Elements of International Political Theory (Oxford: Clarendon Press).
DONNELLY, J. (1993), International Human Rights (Boulder, Col.: Westview).
DOYLE, M. W. (1983a), 'Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs, part 1' Philosophy and Public Affairs, 12 (3).
— (1983b), 'Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs, part 2', Philosophy and Public Affairs, 12(4).
— (1995a), 'On the Democratic Peace', International Security, 19 (4).

— 'Liberalism and World Politics Revisited', in Charles W. Kegley (ed.), Controversies in International Relations Theory: Realism and the Neoliberal challenge (New York: St Martin's Press).
DREZE, J., HUSSAIN A., SEN A., (eds.) (1995), The Political Economy of Hunger (Oxford: Clarendon Press).
DROWER, G. (1992), Britain's Dependent Territories (Aldershot: Dartmouth).
DRUCKER, P. (1993), Managing in Turbulent Times (Oxford: Butterworth & Heinemann).
DUGARD, J. (1987), Recognition and the United Nations (Cambridge: Groitius Publications Ltd).
DUNN, L. A. (1991), Containing Nuclear Proliferation, Adelphi Papers 263 (London: Brassey's for IISS).
DUNNE, T. (1995), 'The Social Construction of International Society', European Journal of International Relations 1 (3).
The Ecologist(1993), 'Whose Common Future? Reclaiming the Commons' (London: Earthscan).
ECONOMIDES, S., and TAYLOR, P. (1996), 'Former Yugoslavia', in James Mayall (ed.), The New Interventionism, 1991—1 994 (Cambridge: Cambridge University Press).
EKINS, P. (1992), A 'New World Order: Grassroots Movements for Global Change (London:
Routledge).
ELSHTAIN, J. B. (1987), Women and War (New York: Basic Books).
ENLOE, C. (1989), Bananas, Beaches and Bases: Making Feminist Sense of International Politics (London: Pandora Books).
— (1992), 'Silicon Tricks and the Two Dollar Woman', New Internationalist July 1994.
— (1993), The Morning After: Sexual Politics at the End of the Cold War (Berkeley: University of California Press).
ERTEKUN, N.M. (1984), The Cyprus Dispute and the Birth of the Turkish Republic of Northern Cyprus (Rustem and Brother).

ESPOSITO, J. (ed.) (1983), Voices of Resurgent Islam (Oxford: Oxford University Press).
— (1991), The Straight Path (Oxford: Oxford University Press).
ESPOSITO, J., and PISCATORI,J. (1991), 'Democratization and Islam', Middle East Journal, Washington, 45 (3).
EVANS, G., and GRANT, B. (1995), Australia's Foreign Relations: In the World of the 1990s (Melbourne: Melbourne University Press).
GILLS, B. K. et al. (eds.) (1993), Low Intensity Democracy: Political Power in the New World Order (London: Pluto Press).
GILPIN, R. (1981), War and Change in World Politics (New York: Cambridge University Press).
— (1986), 'The Richness of the Tradition of Political Realism' in R. Keohane (ed.), Neorealism and its Critics (New York: Columbia University Press).
— (1987), The Political Economy of International Relations (Princeton: Princeton University Press).
GLASER, C. (1994/5), 'Realists as Optimists: Cooperation as Self-Help', International Security, 19 (3).
GOLDMAN, M. (1992), What Went Wrong With Perestroika (New York: Norton).
GOLDSTEIN, J. S. (1994), International Relations (New York: Harper Collins).
GOODMAN, D., and REDCLIFT, M. (1991), Refashioning Nature: Food, Ecology and Culture (London: Routledge).
GORBACHEV, M. (1988), Perestroika: New Thinking for Our Country And the World (London:
Fontana).
GRANT, R., and NEWLAND, K. (eds.) (1989), Gender and International Relations (Milton Keynes: Open University Press).
GREY,J. (1995), Enlightenment's Wake: Politics and Culture at the Close of the Modern Age (London: Routledge).
GREENWOOD, C. (1993), 'Is there a right of humanitarian intervention?', The World Today,49.
GRUBB, M., KOCH, M., MUNSON, A., SULLIVAN, F., and THOMPSON, K. (1993) The Earth Summit Agreements: A

Guide and Assessment (London: Royal Institute for International Affairs).
HAAS, E. B. (1968), 'Technology, Pluralism, and the New Europe', in J. S. Nye (ed.), International Regionalism (Boston: Little, Brown).
HAAS, R. D. (1993), 'The Corporation without Boundaries', in M. Ray and A. Rinzler (eds.), The New Paradigm in Business: Emerging Strategies for Leadership and Organizational Change (New York: Tarcher/Perigee).
HAAS, P. M., KEOHANE, R. 0., and LEVY, M. (1993) (eds.),Institutions for the Earth: Sources of Effective International Environmental Action (London: MIT Press).
HALLIDAY, F. (1983), The Making of the Second Cold War (London: Verso; 2nd edn. 1986). (1994), Rethinking International Relations (London: Macmillan).
HAM, P. VAN (1993), Managing Non-Proliferation Regimes in the 1990s (London: Royal Institute of International Affairs, Pinter Publishers).
HARDIN, G. (1968), 'The Tragedy of the Commons', Science, 162: 1243—8.
HARDING, 5. (1986), The Science Question in Feminism (Milton Keynes: Open University Press).
HARVEY, D. (1987), 'The World Systems Theory Trap', Studies in Comparative International Development, 22(1).
— (1989), The Condition of Postmodernity: An Enquiry into the Conditions of Cultural Change (Oxford: Blackwell).
HASHEMI, S. (1996), 'International society and its Islamic malcontents', The Fletcher Forum of World Affairs, 20(2).
HELD, D. (1993), 'Democracy: From City-states to a Cosmopolitan Order?', in Held (ed.), Prospects for Democracy: North, South, East, West (Cambridge: Polity Press).
— (1995), Democracy and the Global Order: From the Modern State to Cosmopolitan Governance (Cambridge: Polity Press).
HEMPEL, L. C. (1996), Environmental Governance: The Global Challenge (Washington, DC: Island Press).

HERACLIDES, A. (1990), The Self-Determination of Minorities in International Politics (London: Cass).
HERSH, S. M. (1983), The Price of Power: Kissinger in the Nixon White House (New York: Summit Books).
HERTZ, J. H. (1962), International Politics in the Atomic Age (New York: Columbia University Press).
HERZ, J. (1950), 'Idealist Internationalism and the Security Dilemma', World Politics, 2 (2).
HILL, C. (1996), 'World Opinion and the Empire of Circumstance', International Affairs, 72 (1).
HINSLEY, F. H. (1967), Power and the Pursuit of Peace (Cambridge: Cambridge University Press).
— (1973), Nationalism and the International System (London: Hodder and Stoughton).
HIRST, J. (1996), 'In Defence of Appeasement: Indonesia and Australian Foreign Policy', Quadrant, 40 (4).
HIRST, P., and Thompson, G. (1996), Globalization in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance (Cambridge: Polity Press).
HOBBES, T. (1991), Leviathan, ed. R.Tuck (Cambridge: Cambridge University Press).
HOBSBAWM, E. (1990), Nations and Nationalism Since 1780:Programme, Myth, Reality (Cambridge: Cambridge University Press).
— (1994), Age of Extremes: The Short Twentieth Century 1914—1991 (London: Michael Joseph).
— (1995), 'Pax Americana: Bosnia is its First Success', Independent, 22 Nov.
HOCKING, B., and SMITH, M. (1990), World Politics: An Introduction to International Relations (London: Harvester Wheatsheaf).
HOFFMAN, M. (1987), 'Critical Theory and the Inter-Paradigm Debate', Millennium, 16 (2).
— (1993), 'Agency, Identity and Intervention', in I. Forbes and M. Hoffman (eds.), Political Theory International Relations and

the Ethics of Intervention (Houndmills, Basingstoke: St Martin's Press).
HOFFMANN, S. (1987), Janus and Minerva: Essays on the Theory and Practice of International Politics (Boulder, Col.: Westview).
— (1995), 'The Politics and Ethics of Military Intervention', Survival, 37 (4).
HOGAN, M. (ed.) (1992), The End of the Cold War: Its Meaning and Implications (Cambridge:
Cambridge University Press).
H0LLI5, M., and SMITh, S. (1990), Explaining and Understanding International Relations (Oxford: Clarendon).
HOLSTI, K. J. (1996), War, the State, and the State of War (Cambridge: Cambridge University Press). HOLT, P. M., LAMBTON, A., and LEWIS, B. (1970), The Cambridge History of Islam, vols. 1 and 2 (Cambridge: Cambridge University Press).
HOMER-DIXON, T. F. (1994), 'Environmental Scarcities and Violent Conflict: Evidence from Cases', International Security 19 (1).
HONEYGOLD, D. (1989), International Financial Markets (Cambridge: Woodhead-Faulkner).
HORSMAN, M., and MARSHALL, A. (1994), After the Nation-State: Citizens, Tribalism and the New World Disorder (New York: Harper Collins).
HOUGH, J. (1988), Opening up the Soviet Economy (Washington, DC: Brookings Institution).
HOUGHTON, J., JENKINS, G., and EPHRAUMS, J. (1990) (eds.), Climate Change: The Ipcc Assessment (Cambridge: Cambridge University Press).
HOWLETT, D., and SIMPSON, J. (1993), 'Nuclearisation and Denuclearisation in South Africa', Survival, 35 (3).
— LEIGH-PHIPPARD, H., and SIMPSON, J. (1996), 'After the 1995 NPT Renewal Conference: Can the Treaty Survive the Outcome?', in John B. Poole and Richard Guthrie (eds.), Verification Report 1996. Arms Control, Peacekeeping and the

Environment, (Boulder, San Francisco, and Oxford: Westview Press).
HUMM, M. (1992), Feminisms: A Reader (New York: Harvester Wheatsheaf).
Hunger Project (1985), Ending Hunger: An Idea whose Time has Come (New York: Praeger).
HUNTER, S. (ed.) (1988), The Politics of Islamic Revivalism: Diversity and Unit (Bloomington, Ind.: Indiana University Press).
HUNTINGTON, S. (1993), 'The Clash of Civilizations", Foreign Affairs, 72 (3).
Huiw, D., quoted inJ. Mearsheimer (1994/5), 'The False Promise of Institutions', International Security 19 (3).
HURRELL, A. (1994), 'Regionalism in the Americas', in A. Lowenthal and G. Treverton (eds.), Latin America in a New World Order (Boulder, Col.: Westview Press).
— (1995), 'Explaining the Resurgence of Regionalism in World Politics', Review of International Studies 21 (4).
— and Kingsbury B. (eds.) (1992), The International Politics of the Environment: Actors, Interests and Institutions (Oxford: Clarendon Press).
— and WOODS, N. (1996), 'Globalization and Inequality', Millennium, 24(3): 447—70. Hurl-HUTTON, W. (1995), The State We're In (London: Jonathan Cape).
ICPF (1994), Uncommon Opportunities: An Agenda for Peace and Equitable Development (London: Zed).
IGNATIEFF, M. 'The Show that Europe Missed' Independent, 22 Nov.
JACKSON, B. (1990), Poverty and the Planet (London: Penguin).
JACKSON, R. H. (1990), Quasi-States: Sovereignty, International Relations and the Third World (Cambridge: Cambridge University Press).
JAMES, A. (1986), Sovereign Statehood: The Basis of International Society (London: Allen & Unwin).

— (1993), 'System or Society?', Review of International Studies, 19 (3).
JAYAwARDENA, K. (1986), Feminism and Nationalism in the Third World, (London: Zed Books).
JERVIS, R. (1983), The Illogic of American Nuclear Strategy (Ithaca, NY: Cornell University Press).
JOHN, I. M. W., and Garnett, J. (1972), 'International Politics at Aberystwyth 1919-1969', in
Porter, The Aberystwyth Papers: International Politics B. 1919-1 969 (London: Oxford University Press).
JONES, B. D. (1995),' "Intervention Without Borders": Humanitarian Intervention in Rwanda, 1990-94', Millennium: Journal of International Studies, 24.
JONES, P. (1994), Rights (Basingstoke: Macmillan).
JONES, R. W. (1995), '"Message in a Bottle"? Theory and Praxis in Critical Security Studies', Contemporary Security Policy, 16 (3).
KALDOR, M. (1995), 'Who Killed the Cold War?', The Bulletin of The Atomic Scientists, July/Aug.
KANT, I (1991), Political Writings, ed. Hans Reiss (Cambridge: Cambridge University Press).
KANTER, R. M. (1995), World Class: Thriving Locally in the Global Economy (New York: Simon and Schuster).
KARP, A. (1995), Ballistic Missile Proliferation: The Politics and Technics (Oxford: Oxford University Press for SIPRI).
KEGLEY, C. (ed.) (1995), Controversies in International Relations Theory: Realism and the Neoliberal Challenge (New York: St Martin's).
KENNAN, G. (1992), 'The GOP Won the Cold War? Ridiculous', New York Times, 28 Oct.
KEOHANE, R. (1984), After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy (Princeton: Princeton University Press).
— (ed.) (1989a), International Institutions and State Power: Essays in International Relations Theory (Boulder, Col.: Westview).

— (1989b), 'Theory of World Politics: Structural Realism and Beyond' in Keohane (ed.), International Institutions and State Power (Boulder, Col.: Westview).
— and MARTIN, (1995), 'The Promise of Institutionalist Theory', International Security, 20(1).
— and NYE, J. (eds.) (1972), Transnational Relations and World Politics (Cambridge, Mass.:
Harvard University Press).
— and (1977),Power and Interdependence: World Politics in Transition (Boston: Little, Brown).
—, — and HOFFMANN, S. (eds.) (1993), After the Cold War: International Institutions and State Strategies in Europe 1 989—1 991 (London: Harvard University Press).
KEYLOR, W. (1992), The Twentieth Century World: An International History (New York: Oxford University Press).
KEYNES, J. M. (1919), The Economic Consequences of the Peace (London: Macmillan).
KHOMAN, T. (1992), 'ASEAN: Conception and Evolution', in Sandhu et al. (eds.).
KIDRON, M., and Segal, R. (1995), The State of the World Atlas (London: Penguin).
KIRKPATRICK, J. (1979), 'Dictatorships and double Standards', Commentary, 68.
KISSINGER, H. A. (1977), American Foreign Policy, 3rd edn. (New York: W. W. Norton).
KLINTWORTH, G. (1989), Vietnam's Intervention in Cambodia in International Law (Canberra: AGP Press).
KNOX, P., and AGNEW, J. (1994), The Geography of the World Economy (London: Edward Arnold)
KOHLI, A. (1985), 'The Politics of Land Reform', in A. Gauhar (ed.), Third World Affairs (London Third World Foundation).
KOTSCHWAR, B. R. (1995), 'South—South Economic Cooperation: Regional Trade Agreements among Developing Countries', Cooperation South (UN Development Programme).
KRASNER, S. D. (ed.). (1983), International Regimes (Ithaca, NY: Cornell University Press).

— (1985), Structural Conflict: The Third World Against Global Liberalism (Berkeley: University of California Press).
— (1991), 'Global Communications and National Power: Life on the Pareto Frontier', World Politics, 43.
KRATOCHWIL, F. (1989), Rules, Norms, and Decisions (Cambridge: Cambridge University Press).
KRAUTHAMMER, C. (1990—1), 'The Unipolar Moment', Foreign Affairs, 70: 23-33.
— (1992), 'In Bosnia, Partition Might Do', International Herald Tribune, 9 Sept. KUPCHAN, C., and KUPCHAN, C. (1991), 'Concerts, Collective Security and the Future of Europe', International Security, 16 (1).
LAPID, Y. (1989), 'The Third Debate: On the Prospects of International Theory in a Post-Positivist Era', International Studies Quarterly, 33 (3).
LEBOW, R., and STEIN, J. (1994), 'Reagan and the Russians', Atlantic Monthly, 273 (2), Feb.
LENIN, V. I. (1966), Imperialism, the Highest Stage of Capitalism: A Popular Outline, 13th edn., (Moscow: Progress Publishers).
LEVENTHAL, P., and Alexander, Y. (eds.) (1987), Preventing Nuclear Terrorism, (Lexington, Mass., and Toronto: Lexington Books).
LEVY, M. A., YOUNG, 0. R., and ZURN, M. (1995), 'The Study of International Regimes', European Journal of International Relations, 1 (3): 267-330.
LINKLATER, A. (1990), Beyond Realism and Marxism: Critical Theory and International Relations (London: Macmillan).
LI1TLE, R. (1996), 'The Growing Relevance of Pluralism?', in S. Smith, K. Booth, and M. Zalewski (eds.), International Theory: Positivism and Beyond (Cambridge: Cambridge University Press).
LONG, D. (1996), 'The Harvard School of International Theory: A Case for Closure', Millennium, 24 (3): 489-506.

LUARD, E. (1992) (ed.), Basic Texts in International Relations (London: Macmillan).
LYONS, G. M., and MASTANDUNO, M. (eds.) (1995), Beyond Westphalia? State Sovereignty and International Intervention (Baltimore and London: John Hopkins University Press).
LYOTARD, J.-E (1984), The Postmodern Condition: A Report on Knowledge (Manchester: Manchester University Press).
MCGREW, A., LEWIS, P., et al. (1992), Global Politics (Cambridge: Polity Press).
MACHIAVELLI, N. (1965), The Art of War, ed. Neal Wood (New York: Da Capo Press).
— (1988), The Prince, ed. Q. Skinner (Cambridge: Cambridge University Press).
MCLUHAN, M. (1964), Understanding Media (London: Routledge).
MANN, M. (1986), The Sources of Social Power, I:A History of Power from the Beginning to A.D. 1760 (Cambridge: Cambridge University Press).
— (1993) The Sources of Social Power II: The Rise of Classes and Nation States, 1760—1914 (Cambridge: Cambridge University Press).
MANSBACH, R., FERGUSON, Y., and LAMPERT, D. (1976), The Web of World Politics (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall).
MARSHALL, J. (1996) (ed.), The New Interventionism 1 991—1 994 (Cambridge: Cambridge University Press).
MARTEL, G. (1986) (ed.), The Origins of the Second World War Reconsidered (London: Allen & Unwin).
MAYALL, J. (1990), Nationalism and International Society (Cambridge: Cambridge University Press).
— (1991), 'Non-Intervention, Self-Determination and the "New World Order"'.
International Affairs, 67.
MAYNARD, M. (1995), 'Beyond the 'Big Three': The Development of Feminist Theory in the 1990s', Women's History Review, 4 (3).

MEADOWS, D. H., MEADOWS, D. L., and RANDERS, J. (1972), The Limits to Growth (London: Earth Island).
— (1992), Beyond the Limits: Global Collapse or a Sustainable Future (London: Earthscan). MAZARR M. (1995), 'Virtual Nuclear Arsenals', Survival, 37 (3).
MEARSHEIMER,J. (1990), 'Back to the Future: Instability After the Cold War', International Security, 15(1).
MENDLOVITZ, S. (1975), On the Creation of a Just World Order (New York: Free Press).
MEYER, S. M. (1984), The Dynamics of Nuclear Proliferation (Chicago: University of Chicago Press)
MICHALET, C.-A. (1982), 'From International Trade to World Economy: A New Paradigm', in H. Makler et al., The New International Economy (London: Sage), 37—58.
MILLER, J. (1993), 'The Challenge of Radical Islam', Foreign Affairs, 72.
MILNER, H. V. (1988), Resisting Protectionism: Global Industries and the Politics of International Trade (Princeton: Princeton University Press).
MINEAR, L., and WEISS, T. G. (1995), Mercy Under Fire: War and the Global Humanitarian Community (Boulder, Col.: Westview Press).
MITCHELL, R. (1995), Bridled Ambition—Why Countries Constrain their Nuclear Capabilities (Washington, DC: Woodrow Wilson Center).
MITRANY, D. (1943), A Working Peace System (London: RIIA).
MODELSKI, G. (1972), Principles of World Politics (New York: Free Press).
(1988), Sea Power in Global Politics 1494—1943 (Seattle: University of Washington Press).
MOHANTY, C. et al. (eds.) (1991), Third World Women and the Politics of Feminism (Bloomington: Indiana University Press).

MOLINA, M. J., and ROWLAND, F. S. (1974), 'Stratospheric Sink for Chlorofluoromethanes: Chlorine Atom Catalysed Destruction of Ozone', Nature, 249: 810—14.
MORGENTHAU, H. J. (1978), Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace (New York: Knopf).
MORSE, E. (1976), Modernization and the Transformation of International Relations (New York: Free Press).
MUNTING, R. (1982), The Economic Development of the USSR (London: Macmillan).
MURPHY, C. N. (1994), International Organization and Industrial Change (Cambridge: Polity Press).
NAISBITT, J. (1994), Global Paradox: The Bigger the World Economy, The More Powerful Its Smallest Players (London: Brealey).
NARDIN, T. (1983), Law, Morality and the Relations of States (Princeton: Princeton University Press).
NAYA, S., and Imada, P. (1992), 'Implementing AFTA, 1992—2007', in K. S. Sandhu (ed.).
NICOLSON, H. (1954), The Evolution of Diplomatic Method (London: Constable).
NYE, J. S. (ed.) (1968), International Regionalism: Readings (Boston: Little, Brown).
OBERDORFER, D. (1992), The Turn: From the Cold War to a New Era (New York:Touchstone Books).
O'BRIEN, P. (1984), 'Europe in the World Economy', in H. Bull and A. Watson (eds.), The Expansion of International Society (Oxford: Clarendon Press).
O'BRIEN, R. (1992), Global Financial Integration: The End of Geography (London: Pinter).
OHMAE, K. (1990), The Borderless World: Power and Strategy in the Interlinked Economy (London: Fontana).
OLSON, M. (1965)The Logic of Collective Action (Cambridge: Harvard University Press).
ONUF, N. (1989), A World of our Making: Rules and Rule in Social Theory and International Relations (Columbia: University of South Carolina Press).

OSTROM, E. (1990), Governing the Commons: Evolution of Institutions for Collective Action (Cambridge: Cambridge University Press).
OWEN, R. (1992), State, power and politics in the making of the modern Middle East (London: Routledge).
OYE, K. A. (ed.) (1986), Cooperation Under Anarchy (Princeton: Princeton University Press).
PANAGARIYA, A. (1994), 'East Asia; A New Trading Bloc?' Finance and Development, March.
PAREKH, B. (1996), 'Beyond Humanitarian Intervention', in 0. Ramsbotham and
Woodhouse, Humanitarian Intervention: A T.
Reconceptualisation (Cambridge: Polity Press).
— (1997), 'Rethinking Humanitarian Intervention', International Political Science Review, 18 (1): 49—70.
PENDERGRAST, M. (1993), For God, Country and Coca-Cola: The Unauthorized History of the Great American Soft Drink and the Company that Makes It (London: Weidenfeld and Nicolson).
PETERSON, V. S. (1990), 'Whose Rights? A Critique of the "Givens" in Human Rights Discourse', Alternatives, 15.
— (1992) 'Security and Sovereign States: What is at Stake in Taking Feminism Seriously', in Peterson (ed.), Gendered States: Feminist (R e) Visions of international Relations Theory (London: Lynne Reinner).
— (1994), 'Gendered Nationalism', Peace Review, 6.
PETRELLA, R. (1996), 'Globalization and Internationalization: The Dynamics of the Emerging World Order', in Boyer and Drache.
PETTMAN, J. J. (1996), Worlding Women: A Feminist International Politics (St Leonards: Allen and Unwin).
PIPES, R. (1992), Letter to the Editor, New York Times, 6 Nov.
PISCATORI, J. (1992), 'Islam and World Politics', in John Baylis and N.J. Rengger (eds.), Dilemmas of World Politics; International Issues in a Changing World (Oxford: Oxford University Press).

POPE ATKINS, G. (1995), Latin America in the International Political System (Oxford, Westview Press). PORTER, G., and BROWN, J. W. (1991), Global Environmental Politics (Boulder, Col.: Westview Press).
PORTER, M. E. (ed.), (1986), Competition in Global Industries (Boston: Harvard Business School Press).
— (1990), The Competitive Advantage of Nations (London: Macmillan).
PORTER, T. (1993), States, Markets, and Regimes in Global Finance (London: Macmillan).
POTTER, W. (1995), 'Before the Deluge? Assessing the Threat Of Nuclear Leakage From the Post-Soviet States', Arms Control Today, Oct.
PREBISCH, R. (1964), Towards a New Trade Policy for Development (New York: United Nations).
RAFFETY, F. W. (1928), The Works of the Right Honourable Edmund Burke, vi (Oxford: Oxford University Press).
RAMSBOTHAM, O., and WOODHOUSE, T. (1996), Humanitarian Intervention: A Reconceptualisation (London: Pinter).
RAWLS, J. (1971), A Theory of Justice (Oxford: Oxford University Press).
REICH, R. B. (1991), The Work of Nations: Preparing Ourselves for 21st-Century Capitalism (New York: Simon & Schuster).
REISER, 0. L., and Davies, B. (1944), Planetary Democracy: An Introduction to Scientific Humanism and Applied Semantics (New York: Creative Age Press).
REISS, M. (1995), Bridled Ambition—Why Countries Constrain Their Nuclear Capabilities (published by the Wilson Center Press, Washington, DC: and distributed by the Johns Hopkins University Press, Baltimore).
REISS, M., and Lu1-wAK, R. (eds.) (1994), Nuclear Proliferation After the Cold War, (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press).

RENGGER, N. (1992), 'Culture, Society and Order in World Politics', in John Baylis and N. J. Rengger (eds.), Dilemmas of World Politics: International Issues in a Changing World (Oxford:
Oxford University Press).
RICHARDSON, J. L. (1994), Crisis Diplomacy: The Great Powers since the Mid-Nineteenth Century (Cambridge: Cambridge University Press).
RITRBERGER, V. (ed.) (1993), Regime Theory and International Relations (Oxford: Clarendon Press).
ROBERTS, A. (1993), 'Humanitarian War: Military Intervention and Human Rights', International Affairs, 69.
— (1996), 'The United Nations: Variants of Collective Security', in Ngaire Woods, Explaining International Relations Since 1945 (Oxford: Oxford University Press).
— and KINGSBURY, B. (1993), 'Introduction: The UN's Roles in International Society since 1945', in Roberts and Kingsbury (eds.), United Nations, Divided World (Oxford: Clarendon Press).
ROBERTS, G. (1984), Questioning Development (London: Returned Volunteer Action).
ROBERTS, S. (1994), 'Fictitious Capital, Fictitious Spaces: The- Geography of Offshore Financial Flows', in S. Corbridge et al. (eds.), Money, Power and Space (Oxford: Blackwell).
ROBERTSON, E. M. (1971) (ed.), The Origins of the Second World War: Historical Interpretations (London: Macmillan).
ROBERTSON, R. (1992), Globalization: Social Theory and Global Culture (London: Sage).
RODLEY, N. S. (ed.) (1992), To Loose the Bands of Wickedness: International Intervention in Defence of Human Rights (London: Brasseys).
RODNEY, W. (1972), How Europe Underdeveloped Africa (London: Bogle - L'OuvertUre).
RORTY, R. (1993), 'Sentimentality and Human Rights', in S. Shute and S. Hurley (eds.), On Human Rights (New York: Basic Books).

ROSENAU, J. N. (1990), Turbulence in World Politics (Princeton: Princeton University Press).
— and CZERWIER, E.-O. (1992), Governance without Government: Order and Change in World Politics (Cambridge: Cambridge University Press).
Ros'row, W. (1960), The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto (London:
Cambridge University Press).
ROUSSEAU, J.-J. (1991), 'The State of War', in S. Hoffmann and D. P. Fidler (eds.), Rousseau on International Relations (Oxford: Clarendon Press).
ROXBURGH, A. (1991), The Second Russian Revolution (London: BBC Publications).
RUGGIE, I. G. (1995), 'At Home Abroad, Abroad at Home: International Liberalisation and Domestic Stability in the New World Economy', Millennium; Journal of International Studies, 24(3).
RUPERT, M. (1995), Producing Hegemony: The Politics of Mass Production and American Global Power (Cambridge: Cambridge University Press).
RUSSETT, B. (1993), Grasping the Democratic Peace.: Principles for a Post -Cold War World (Princeton: Princeton University Press).
— (1995), 'The Democratic Peace', International Security 19 (4).
SAGAN, S. D. (1993), The Limits of Safety: Organisations, Accidents and Nuclear Weapons (Princeton: Princeton University Press).
— and Walt, K. N. (1995), The Spread of Nuclear Weapons: A Debate (New York and London: W. W. Norton and Co.).
SAID, E. W. (1993), Culture and Imperialism (London: Chatto and Windus).
— (1995), Orientalism: Western Conceptions of the Orient (London: Penguin Books).
SANDHU, K. S. (ed.) (1992), The ASEAN Reader (Singapore: Institute of South East Asian Studies).

SCHEINMAN, L. (1987), The International Atomic Energy Agency and World Nuclear Order (Washington, DC: Johns Hopkins University Press).
SCHELLING, T. C. (1960), The Strategy of Conflict (Oxford: Oxford University Press).
SCHOL1E,J. A. (1993), Intern ational Relations of Social Change (Buckingham: Open University Press). (1996), 'Globalisation and Collective Identities', in J. Krause and N. Renwick (eds.), Identities in International Relations (London: Macmillan).
(1997), Globalisation:A Critical Introduction (London: Macmillan).
SCHUMACHER, E. F. (1973), Small is Beautiful: Economics as if People Mattered (New York: Harper and Row).
SEAMAN, J. (1996), 'The International System of Humanitarian Relief in the "New World Order"', in John Harriss (ed.), The Politics of Humanitarian Intervention (London: Pinter).
SEN, A. (1981), Poverty and Famines (Oxford: Clarendon Press).
(1983), 'The Food Problem: Theory and Policy', in A. Gauhar (ed.), South-South Strategy (London: Zed).
SHAKER, M. I. (1980), The Nuclear Non-Proliferation Treaty,i-ii
(London: Oceana).
SHANNON, T. R. (1989), An Introduction to the World-System Perspective (Boulder, Col.: Westview Press).
SHARPE, A. (1996), 'Exotic Derivatives "Less Favoured" ',Financial Times, 12 Feb., 8.
SHAW, M. (1994), Global Society and International Relations (Cambridge: Polity Press).
SHUE, H. (1980), Basic Rights (Princeton: Princeton University Press).
SHUTE, S., and Hurley, S. (eds.) (1993), On Human Rights (New York: Basic Books).
SIMPSON, J., and HOWLETT, D. (eds.) (1995), The Future of the Non-Proliferation Treaty (New York: St Martin's Press)

SINCLAIR, T. J. (1994), 'Passing Judgement: Credit Rating Processes as Regulatory Mechanisms of Governance in the Emerging World Order', Review of International Political Economy, 1 (Spring).
SINGER, H., and Roy, S. (1993), Economic Progress and Prospects in the Third World (Aldershot: Edward Elgar).
SIVAN, E. (1989), 'Sunni Radicalism in the Middle East and the Iranian Revolution', International Journal of Middle Eastern Studies, 21 (1).
SKINNER, Q. (1988), 'Meaning and Understanding in the History of Ideas', in J. Tully (ed.), Meaning and Context: Quentin Skinner and his Critics (Cambridge: Polity Press).
SKOCPOL, T. (1977), 'Wallerstein's World Capitalist System: A Theoretical and Historical Critique', American Journal of Sociology, 82 (5).
SMFFH, A. (1991), National Identity (London: Penguin).
SMITH, D. (1991), The Rise of Historical Sociology (Cambridge: Polity Press).
SMITH, M. (1986), Realist Thought from Weber to Kissinger (Baton Rouge: Louisiana State University Press).
SMITH, S., BOOTH, K., and ZALEWSKI, M. (eds.) (1996), International Theory: Positivism and Beyond (Cambridge: Cambridge University Press).
SNITOW, A. (1989), 'Pages from a Gender Diary: Basic Divisions in Feminism', Dissent, 36:205—24. South Commission (1990), The Challenge to the South (Oxford: Oxford University Press).
SPECTOR, L., MCDONOUGH, M., with MEDEIR05, E. (1995), Tracking Nuclear Proliferation: A Guide to Maps and Charts, (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace).
STEIN, A. (1982), 'Coordination and Collaboration in an Anarchic World', International Organization, 36 (2): 299—324.
STOPFORD, J., and STRANGE, S. (1991), Rival States, Rival Firms: Competition for World Market Shares (Cambridge: Cambridge University Press).

STRANGE, S. (1994a), 'Wake up, Krasner! The world HAS changed', Review of International Political Economy, 1 (2).
— (1994b), States and Markets, 2nd edn. (London: Pinter).
SUGANAMI, H. (1989), The Domestic Analogy and World Order Proposals (Cambridge: Cambridge University Press).
SYLVESTER, C. (1994), Feminist Theory and International Relations in a Postmodern Era (Cambridge: Cambridge University Press).
TAYLOR, A. J. P. (1983), A Personal History (London: Hamish Hamilton).
TAYLOR, P. (1995), International Organization in the Modern World (London: Pinter).
— (1996a), The European Union since the 1990s (Oxford: Oxford University Press).
— (1996b), 'Options [1]for the Reform of the International System for Humanitarian Assistance', in J. Harriss (ed.) The Politics of Humanitarian Intervention (London: Pinter).
— and GROOM, A. J. R. (1989) (eds.), Global Issues in the United Nations Framework (Basingstoke: Macmillan)
— and — (1992), The United Nations and the Gulf War, 1990—91, RIIS discussion paper no.38.
THOMAS, A. et al. (1994), Third World Atlas, 2nd edn. (Milton Keynes: Open University Press).
THOMAS, C. (1985), New States, Sovereignty and Intervention (Aldershot: Gower).
— (1993), 'The Pragmatic Case Against Intervention', in I. Forbes and M. Hoffmann (eds.), Political Theory, International Relations and the Ethics of Intervention (Basingstoke: St Martin's Press).
THOMPSON, E. (1990), 'The Ends of Cold War', New Left Review, 182, July/Aug.
THOMAS, SIR J., and TICKELL, SIR C. (1993), The Expanding Role of the United Nations and its Implications... (London: HMSO).
THUCYDIDES (1954), History of the Peloponnesian War, trans. R. Warner (London: Penguin). TICKNER, J. A. (1988), 'Hans

Morgenthau's Principles of Political Realism: A Feminist Reformulation', Millennium, 17 (3).
TILLY, C. (1990), Coercion, Capital, and European States, AD 990—1990 (Oxford: Blackwell). TREADGOLD, A. (1993), 'Cross-Border Retailing in Europe: Present Status and Future Prospects', in H. Cox et al. (eds.), The Growth of Global Business (London: Routledge).
TUCKER, R. W. (1977) The Inequality of Nations (New York: Basic Books).
UN Centre on Transnational Corporations (1988), Transnational Corporations in World Development. Trends and Prospects (New York: United Nations).
UN Conference on Environment and Development (1992) Nations of the Earth (New York: United Nations).
UN Conference on Trade and Development, Division on Transnational Corporations and Investment (1995), World Investment Report 1995 (New York: United Nations.
UNCTAD (1996), Transnational Corporations and World Development (London: International Thomson Business Press).
UNDP (1994), Human Development Report, 1994 (New York: Oxford University Press). UNFPA/MYERS, N. (1991), Population, Resources and the Environment (NewYork: UNFPA). VAN DER WEE, H. (1987), Prosperity and Upheaval: The World Economy 1 945—1980 (Harmondsworth: Penguin).
VASQUEZ, J. A. (1993), The War Puzzle (Cambridge: Cambridge University Press).
VINCENT, R. J. (1974), Nonintervention and International Order (Princeton: Princeton University Press).
— (1981), 'The Hobbesian Tradition in Twentieth Century International Thought', M'illennium, 10 (2).
(1982), 'Realpolitik', in James Mayall (ed.), The Community of States (London: George Allen & Uriwin).
— (1986), Human Rights and International Relations (Cambrdige: Cambridge University Press).

VIOTTI, P. R., and KAUPPI, M. V. (1993), International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism (New York: Macmillan).
WAEVFR, 0. (1996), 'The Rise and Fall of the Inter-Paradigm Debate', in Smith et al., 149—85.
WAIVER, 0., BUZAN, B., KELSTRUP, M., and LEMAITRE, P. (1993), Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe (London: Pinter).
WALKER, R. B. J. (1993), Inside/Outside: International Relations as Political Theory (Cambridge: Cambridge University Press).
WALLACE, W. (ed.) (1990), The Dynamids of European Integration (London: Pinter).
WALLERSTEIN, 1. (1974), The Modern World-System, i, Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century (San Diego: Academic Press).
— (1979), The Capitalist World-Economy (Cambridge: Cambridge University Press).
— (1980), The Modem World-System, ii, Mercantilism and the Consolidation of the European World-Economy, 1600—1750 (San Diego: Academic Press).
— (1984), The Politics of the World Economy: The States, the Movements, and the Civilisations (Cambridge: Cambridge University Press).
— (1989), The Modem World-System, iii, The Second Era of Great Expansion of the Capitalist World-Economy (San Diego: Academic Press).
— (199la), Unthinking Social Science: The Limits of Nineteenth-Century Paradigms (Cambridge: Polity Press).
— (1991b), Geopolitics and Geoculture: Essays on the Changing World-System (Cambridge: Cambridge University Press).
— (1994), 'The Agonies of Liberalism—What Hope Progress?', New Left Review, 204.
— (1995), After Liberalism (New York: New Press).
— (1996), 'The Inter-State Structure of the Modern World-System', in S. Smith, K. Booth, and M. Zalewski (eds.).

WALTZ, K. (1959), Man, the State and War (New York: Columbia University Press).
— (1979), Theory of international Politics (Reading, Mass: Addison-Wesley).
— (1981), The Spread of Nuclear Weapons: More May Be Better, Adelphi Paper 171 (London: International Institute for Strategic Studies).
WALZER, M. (1977), Just And Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustration (Harmondsworth: Penguin, and New York: Basic Books).
— (1994), Thick and Thin: Moral Argument at Home and Abroad (Notre Dame: University of Notre Dame Press).
— (1995), 'The Politics of Rescue', Dissent (Winter).
WA5HBROOK, D. (1990), 'South Asia, The World System and World Capitalism', Joumal of Asian Studies, 49 (3).
WATERS, M. (1995), Globalization (London: Routledge).
WATSON, A. (1992), The Evolution of International Society (London: Routledge).
WEBER, C. (1995), Simulating Sovereignty: Intervention, the State and Symbolic Exchange (Cambridge: Cambridge University Press).
WEBSTER (1961), Webster's Third New International Dictionary of the English Language Unabridged (Springfield, Mass.: Merriam).
WEDGWOOD, C. V. (1992), The Thirty Years War (London: Pimlico).
WEISS, T. G. etal. (1994), The United Nations and Changing World Politics. (Boulder, Col.: Westview).
WENDT, A. (1992), 'Anarchy is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics,' International Organisation, 46 (2).
WENDT, A. (1994), 'Collective Identity Formation and the International State', American Political Science Review, 88 (2).
WHEELER, N. J. (1996), 'Guardian Angel or Global Gangster? A Review of the Ethical Claims of the Society of States', Political Studies, 44 (2).

WHEELER, N. J., and Boom, K. (1992), 'The Security Dilemma', in J. Baylis and N. J. Rengger (eds.), Dilemmas of World Politics: International Issues in- a Changing-World (Oxford: Oxford University Press).
WHITE, S. (1990), Gorbachev in Power (Cambridge: Cambridge University Press).
WHITWORTH, 5. (1989), 'Gender and the Inter Paradigm Debate', Millennium.
WIGHT, M. (1977), Systems of States (Leicester : Leicester University Press). (1986), Power Politics (2nd edn.) (London: Penguin).
WILLETTS, P. (ed.) (1996), 'The Conscience of the World' (London: Hurst and Co.).
WILLIAMS, P., and BLACK, S. (1994), 'Transnational Threats: Drug Trafficking and Weapons Proliferation', Contemporary Security Policy, 15 (1).
WINHAM, G. (1977), 'Negotiation as a Management Process' World Politics, 30 (1) (Oct.) as reprinted in F. S. Sondermann, D. S. McClellan, and W. C. Olsen, The Theory and Practice of International Relations (Englewood Cliffs, NY: Prentice-Hall)
WOLIN, S. (1960), Politics and Vision (Boston: Little, Brown).
World Commission on Environment and Development (1987), Our Common Future (The Brundtland Report) (Oxford: Oxford University Press).
WORSLEY, P. (1980), 'One World or Three? A Critique of the World-System Theory of Immanuel Wallerstein', Socialist Register (London: Merlin Press).
WYATF-WALTER, A. (1996). 'Adam Smith and the Liberal Tradition in International Relations', Review of International Studies, 22(1).
YUVAL-DAVIS, N., and ANTHIAS, F. (eds.) (1989), Woman Nation State (London: Macmillan).
ZACHER, M. W., with SurroN, B. A. (1996), Governing Global Networks: International Regimes for Transportation and Communications (Cambridge: Cambridge University Press).

ZALEWSKI, M. (1993a), 'Feminist Standpoint Theory Meets International Relations Theory: A Feminist Version of David and Goliath', The Fletcher Forum of World Affairs, 17 (2).
— (1993b), 'Feminist Theory and International Relations', in M. Bowker and R. Brown (eds.), From Cold War to Collapse: Theory and World Politics in the 1980s (Cambridge: Cambridge University Press).
— and ENLOE, C. (1995), 'Questions of Identity in International Relations', in K. Booth and S. Smith (eds.), International Relations Theory' Today (Cambridge: Polity Press).
ZARTMAN, I. W. (1995), Collapsed States (Boulder and London: Lynne Reinner).
ZEVIN, R. (1992), 'Are World Financial Markets More Open? If So, Why and With What Effects?', in T. Banuri and J. B. Schor (eds.), Financial Openness and National Autonomy: Opportunities arid Constraints (Oxford: Clarendon Press).

العناوين الورادة بالكتاب	
مقدمة:	
من السياسة الدّوليّة إلى السياسة العالمية	From International Politics to World Politics
العولمة والنظريات التي سبقتها	Globalization and its Precursors
العولمة: أسطورة أم حقيقة واقعة؟	Globalization: Myth or Reality?
الليبراليّة والسياسة العالمية	Liberalism and World Politics
الواقعية والسياسة العالمية	Realism and World Politics
النظريات الثلاث والعولمة	The Three Theories and Globalization
نظريات السياسة العالمية	Theories of World Politics
نظرية النظام ــ العالمي والسياسة العالمية	World-System Theory and World Politics
الفصل (١):	
ملامح العولمة	Aspects of Globalization
وكالات نظام الحكم العالمي والديمقراطية	Global Governance Agencies and Democracy
ديمقراطية السوق العالمية	Global Market Democracy?
الحركات الاجتماعية العالمية	Global Social Movements
الحركات الاجتماعية العالمية والديمقراطية	Global Social Movements and Democracy
العولمة والدولة الديمقراطية	Globalization and the Democratic State
العولمة ونظام الدول	Globalization and the States-System
العولمة: تعريف	Globalization: A Definition
الأصول التاريخية للعولمة	Historical Origins
مقدمة: عالم معولم	Introduction: A Globalizing World

Marketized Global Governance	نظام الحكم العالمي المرتكز على السوق
Post-Sovereign Governance	نظام حكم ما بعد السيادة
Qualifications	الخصائص
Substate Global Governance	نظام الحكم العالمي ما دون الدولة
Suprastate Global Governance	نظام الحكم العالمي ما فوق الدولة
The Challenge of Global Democracy	تحدي الديمقراطية العالمية
The End of Sovereignty	نهاية نظام السيادة
The Globalization of World Politics	عولمة السياسة العالمية
The Persistence of the State	استمرارية نظام الدولة
	الفصل (٢):
Ancient Greece and Renaissance Italy	بلاد الإغريق وإيطاليا عصر النهضة
European International Society	المجتمع الدولي الأوروبي
Origins and Definitions	الأصول والتعاريف
Problems of Global International Society	مشكلات المجتمع الدولي العالمي
The Evolution of International Society	تطور المجتمع الدولي
The Globalization of International Society	عولمة المجتمع الدولي
	الفصل (٣):
International History 1900—1945	التاريخ الدولي ١٩٠٠-١٩٤٥
From 'Appeasement' to War	من "الاسترضاء" إلى الحرب
Germany's Bid for World Power Status	مساعي ألمانيا لاحتلال وضع الدولة العظمى

Japan and the 'Meiji' Restoration'	اليابان و"نهضة ميجي"
Japanese Expansion in China	التوسع اليابانـــي في الصين
Peace-Making, 1919: The Versailles Settlement	صنع السلام، ١٩١٩: تسوية فيرساي
Post-War Problems	مشكلات ما بعد الحرب
President Wilson's 'Fourteen Points'	"النقاط الأربع عشرة" للرئيس ويلسون
Self-Determination: The Creation of New States	تقرير المصير: قيام دول جديدة
The Controversy over the Origins of the Second World War	الجدال حول جذور الحرب العالمية الثانية
The 'Eastern Question'	المسألة الشرقية
The Future of Germany	مستقبل ألمانيا
The Global Economic Slump, 1929—1933	الركود الاقتصادي العالمي ١٩٢٩- ١٩٣٣
The Manchurian Crisis and After	الأزمة المنشورية وما بعدها
The Origins of World War One	جذور الحرب العالمية الأولى
The Origins of World War Two in Asia and the Pacific	جذور الحرب العالمية الثانية في آسيا وحوض المحيط الهادئ
The Path to War in Europe	الطريق إلى الحرب في أوروبا
The Rise of Fascism and Nazism in Europe	ظهور الفاشية والنازية في أوروبا
'War Guilt' and Reparations	"ذنب الحرب" والتعويضات
	الفصل (٤):
1945-1953: Onset of the Cold War	١٩٤٥ ـــ ١٩٥٣ : اندلاع الحرب الباردة

1953-1969: Conflict, Confrontation, and Compromise	١٩٥٣ ــ ١٩٦٩ : الصراع والمواجهة والحل الوسط
1969-1979: The Rise and Fall of 'Détente'	١٩٦٩ ــ ١٩٧٩ : صعود "الوفاق" وسقوطه
1979-1986: 'The Second Cold War'	١٩٧٩ ــ ١٩٨٦ : "الحرب الباردة الثانية"
End of Empire	نهاية الامبراطورية
France	فرنسا
International History 1945—1990	التاريخ الدولي ١٩٤٥-١٩٩٠
Legacies and Consequences: Nationalism or Communism?	إرث وعواقب: القومية أم الشيوعية؟
Portugal	البرتغال
Rise and Fall of Detente: Fall and Rise of Arms Control	صعود الوفاق وسقوطه: سقوط الحد من التسلح وصعوده
The Bomb	القنبلة
The Cold War	الحرب الباردة
Toward the Global Battlefield	نحو ميدان المعركة العالمي
Using the Bomb in 1945	استخدام القنبلة الذرية عام ١٩٤٥
	الفصل (٥):
Conclusion: Consequences and Implications	الخاتمة: العواقب والمضامين
Debate About US Policy and the End of the Cold War	مناقشة السياسة الأمريكية ونهاية الحرب الباردة
Economic Restructuring	إعادة البناء الاقتصادي
External Factors: Relations with the United States	العوامل الخارجية: العلاقات مع الولايات المتّحدة

Glasnost and Political Restructuring	الانفتاح وإعادة التنظيم السياسي
Internal Factors: Thr Collapse of Communism in the Soviet Union	العوامل الداخلية: انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفييتي
Isolation of the Communist System from the Global Capitalist System	عزلة النظام الشيوعي عن النظام الرأسمالي العالمي
Soviet – American Diplomcy 1985 – 1991	الدبلوماسية الأمريكية ـ السوفييتية بين عامي ١٩٨٥-١٩٩١
Structural Problems in the Soviet System	مشكلات بنيوية في النظام السوفييتي
The Collapse of Communism in Eastern Europe	إنهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية
The Collapse of the Soviet Empire	انهيار الامبراطورية السوفييتية
The Effects of Gorbachev's Reforms:	نتائج إصلاحات غورباتشوف:
The End of the Cold War	نهاية الحرب الباردة
The Interaction between Internal and External Environments	التفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية
The Legacy of Protest in Eastern Europe	تراث الاحتجاجات في أوروبا الشرقية
	الفصل (٦):
Conclusion: Realism and the Globalization of World Politics	خاتمة: الواقعية وعولمة السياسة العالمية
Introduction: The Timeless Wisdom of Realism	مقدمة: الحكمة الأزلية للمذهب الواقعي
One Realism, or Many?	واقعية واحدة أم واقعيات عديدة؟
Realism	الـــواقـــعـــيـــة
Self – Help	العون الذاتي (الاعتماد على النفس)
Statism	الدّولانية

البقـــاء	Survival
الواقعية الأساسية	The Essential Realism
الفصل (٧):	
الأزمة في النظام - العالمي الحديث	Crisis in the Modern World-System
دول الأطراف -الموطن الأمثل لطبقة الكومبرادور	Peripheral States – At home with the Comprador Class
السياسة في النظام - العالمي الحديث: مصادر الاستقرار	Politics in the Modern World-System: The Sources of Stability
دول شبه -الطرف: جعل العالم مكانا آمنا للرأسمالية	Semi – peripheral states – making the World Safe for Capitalism
الدول ونظام ما بين - الدول	States and interstate System
الأزمة والمستقبل: الاشتراكية أم الهمجية؟	The Crisis and the Future: Socialism or Barbarism?
المصادر الاقتصادية للأزمة	The Economic Sources of Crisis
مصادر الإطار الثقافي العالمي للأزمة	The Geocultural Sources of Crisis
النظام -العالمي الحديث في المكان والزمان	The Modern World-System in Space and Time
جذور نظرية النظام -العالمي	The Origins of World-System Theory
المصادر السياسية للأزمة	The Political Sources of Crisis
وولرشتاين ونظرية النظام -العالمي	Wallerstein and World-System Theory
نظرية النظام العالمي	World-System Theory
نظرية النظام -العالمي والعولمة	World-System Theory and Globalization

	الفصل (٨):
Conclusion and Postscript: The Crisis of Liberalism	الخاتمة وملحق: أزمة الليبرالية
Idealism	المثالية
Liberal Institutionalism	المذهب المؤسسي الليبرالي
Liberal Internationalism	المذهب الدولي الليبرالي
Liberalism	الليبـــراليـــــة
Neo - Idealism	المثالية – الجديدة
Neo – Liberal Institutionalism	المذهب المؤسسي الليبرالي – الجديد
Neo- Liberal Internationalism	المذهب الدولي الليبرالي – الجديد
Three Liberal Responses to Globalization	ثلاث استجابات ليبرالية للعولمة
Varieties of Liberalism	تنويعات الليبرالية
	الفصل (٩):
Bridging the Gap: Social Constructivism	جسر الفجوة: المذهب التفسيري الاجتماعي
Critical Theory	النظرية النقدية
Explanatory/Constitutive Theories and Foundational/ Anti-Foundational Theories	النظريات التفسيرية / التكوينية والنظريات التأسيسية / المناهضة للتأسيسية
Feminist Theory	نظرية المساواة بين الجنسين
Historical Sociology	علم الاجتماع التاريخي
New Approaches to International Theory	مقاربات جديدة للنظرية الدولية
Normative Theory	النظرية المعيارية
Post-Modernism	ما بعد الحداثة

النظريات العقلانية: النقاش الواقعي الجديد/ الليبرالي الجديد	Rationalist Theories: The Neo-Realist/Neo-Liberal Debate
النظريات التأملية	Reflectivist Theories
الفصل (١٠):	
النظرية النقدية "التفسيرية"	'Constructivist' Critical Theory
الواقعية المشروطة	Contingent Realism
نظرية السلام الديمقراطي	Democratic Peace Theory
آراء عولمية بشأن الأمن الدولي	Globalist Views of International Security
أفكار الأمن الجماعي	Ideas of Collective Security
الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة	International Security in the Post-Cold War Era
الفرضيات الرئيسية للواقعية الجديدة	Key Neo – Realist Assumptions
المذهب المؤسسي الليبرالي	Liberal Institutionalism
الفوضى الناضجة	Mature Anarchy
آراء أنصار ما بعد الحداثة في الأمن الدولي	Post – Modernist Views on International security
التوتر المستمر بين الأمن الوطني والدولي	The Continuing Tension between National and International Security Conclusion
المصاعب التي تواجه التعاون بين الدول	The Difficulties of Co-operation between States
فرص التعاون بين الدول	The Opportunities for Co-operation between States
مسألة الغش	The Problem of Cheating
مسألة المكاسب النسبية	The Problem of Relative - Gains
معضلة الأمن	The 'Security Dilemma'

The Traditional Approach to National Security	النهج التقليدي للأمن القومي
What is Meant by the Concept of 'Security'?	ما هو المقصود بمفهوم "الأمن"؟
	الفصل (١١)
Conclusion: So what?	الخاتمة: ثمّ ماذا؟
'Domestic' and 'International'	"المحلي" و"الدولي"
Global Capital Flows	التدفقات الرأسمالية العالمية
'International' or 'Global'	"دولي" أم "عالمي"؟
International Political Economy in an Age of Globalization	الاقتصاد السياسي الدولي في عصر العولمة
International Production and the Transnational Corporation	الإنتاج الدولي والشركة التي تتخطى الحدود الوطنية
Introduction: The Significance of IPE for Globalized International Relations	مقدمة: أهمية الاقتصاد السياسي الدولي للعلاقات الدّوليّة المعولمة
IPE and the Issues of IR	الاقتصاد السياسي الدولي وقضايا العلاقات الدولية
States and the International Economy	الدول والاقتصاد الدولي
Terms, labels, and Interpretations	المصطلحات، والتصنيفات، والتفسيرات
The Core Question	المسألة الجوهرية
The Ideological Basis of the World Economy	الأساس الفكري للاقتصاد العالمي
Thinking about IPE, IR, and Globalization	التفكير بالاقتصاد السياسي الدولي، والعلاقات الدولية، والعولمة
'Uneven Globalization'	"العولمة المتفاوتة"
What is 'International' and What is 'Global'?	ما هو "الدولي" وما هو "المعولم"؟

ما هو الاقتصاد السياسي الدولي	What is IPE?
ما نوع العالم الذي صنعناه؟	What Kind of World have We made?
الكلمات والسياسة	Words and Politics
الفصل (١٢):	
تصنيف الأنظمة	Classifying Regimes
أنظمة الاتصال	Communication Regimes
النظريات المتنافسة: ١ـ النهج المؤسسي الليبرالي	Competing Theories: 1. The Liberal Institutional Approach
النظريات المتنافسة : ٢ - النهج الواقعي	Competing Theories: 2. The Realist Approach
تطوير تصور مفاهيمي للأنظمة	Conceptualizing Regimes
تعريف الأنظمة	Defining Regimes
الأنظمة الاقتصادية	Economic Regimes
الأنظمة البيئية	Environmental Regimes
العولمة والأنظمة الدولية	Globalization and International Regimes
معرقلات تشكيل الأنظمة	Impediments to Regime Formation
الأنظمـــة الـــدوليـــة	International Regimes
القوة والأنظمة	Power and Regimes
الأنظمة والتنسيق	Regimes and Co-ordination
الأنظمة الدولية	Security Regimes
تسهيل تشكيل الأنظمة	The Facilitation of Regime Formation
طبيعة الأنظمة	The Nature of Regimes
الفصل (١٣):	

جـدول الأعـمال	Agenda
دبلوماسية الحرب الباردة	Cold War Diplomacy
دبلوماسية الأزمات	Crisis Diplomacy
الدبلـوماسيـة	Diplomacy
الدبلوماسية بعد الحرب الباردة	Diplomacy After the Cold War
الدبلوماسية والسياسة الخارجية	Diplomacy and Foreign Policy
الدبلوماسية وأدوات السياسة الأخرى	Diplomacy And Other Policy Instruments
الدبلوماسية والسياسة العالمية	Diplomacy and World Politics
الدبلوماسية كأداة للسياسة	Diplomacy as Policy Instrument
الدبلوماسية الجديدة	New Diplomacy
الدبلوماسية النووية	Nuclear Diplomacy
العمليات	Processes
الدول والممثلون الآخرون – إدارة الدبلوماسية متعددة الأطراف	States and Other Actores – The Management of Multilateral Diplomacy
البنيـة	Structure
دبلوماسية القمة	Summit Diplomacy
صنع السياسة الخارجية وتنفيذها	The Making and the Implementation of Foreign policy
الدبلوماسية التقليدية	Traditional Diplomacy
ما هي الدبلوماسية؟	What is Diplomacy?
الفصل (١٤):	
تاريخ موجز عن الأمم المتحدة	A Brief History of the United Nations
تاريخ موجز عن الأمم المتحدة	A Brief History of the United Nations

تصنيف أدوار الأمم المتّحدة في تسعينيات القرن العشرين	A Typology of the Roles of the United Nations in the 1990s
ألف – السلم والأمن بين الدول	A. Peace and Security between States
باء – العدالة داخل الدول	B. Justice within States
جيم – مشاكل الحكم العالمي في تسعينيات القرن العشرين	C. The Problems of Global Governance in the 1990s
المشاكل داخل الدولة والمشاكل بين الدول	Problems within the State and Problems between States
السيادة واختصاص المنظمة الدولية	Sovereignty and the Competence of International Organization
الأمم المتّحدة والأوضاع داخل الدول	The United Nations and Conditions within States
الفصل (١٥):	
الالتباس بين المعاني المختلفة لتعبير "الدولة"	Ambiguity Between Different Meanings of a "state"
الوضعية الاستشارية للمنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة	Consultative Status at the UN for NGOs
العولمة الاقتصادية وتوسع المنظمات غير الحكومية	Economic Globalization and the Expansion of NGOs
تخطي الحدود الوطنية والسيادة	Extraterritoriality and Sovereignty
التدفقات النقدية وفقد السيادة	Financial Flows and Loss of Sovereignty
من إلغاء الضوابط التنظيمية المحلية إلى إعادة التنظيم على الصعيد العالمي	From Domestic Deregulation to Global Re-Regulation
وضع المجرمين ورجال حرب العصابات	He Significance of Criminals and Guerrillas

المنظمات الدّوليّة بوصفها هياكل للسياسة العالمية	International Organizations as Structures of Global Politics
المنظمات الدّوليّة ودورها كأنظمة	International Organizations as Systems
قضايا وأنظمة السياسات في السياسة العالمية	Issues and Policy Systems in Global Politics
المجموعات غير الشرعية وحركات التحرر بوصفها أطرافا سياسية فاعلة	Non-Legitimate Groups and Liberation Movements as Political Actors
المشاكل التي يواجهها النهج المتمحور حول الدولة	Problems with the State-Centric Approach
الموازنة التنظيمية وفقدان السيادة	Regulatory Arbitrage and loss of Sovereignty
العلاقات بين المنظمات الدّوليّة	Relationships between International Organizations
الفرق بين الدولة والأمة	The Difference between State and Nation
عولمة الاتصالات	The Globalization of Communication
أهمية الكلمات: الفرق بين تعبير "الأطراف الفاعلة من غير الدول" وتعبير "الأطراف الفاعلة المتخطية للحدود الوطنية".	The Importance of Words: From "Non – State" Actors to Transnational Actors
التمييز بين المنظمات الحكومية الدّوليّة والمنظمات غير الحكومية	The Intergovernmental Versus Non-Governmental Distinction
انعدام وجوه التشابه بين الدول	The Lack of Similarity Between Countries
انتقال المنظمات غير الحكومية من الوضع المحلي إلى الوضع العالمي	The Movement of NGOs From the local to the Global
وسائل الإعلام ودورها في العولمة	The News Media as Agents of Globalization

The Problem of Holism	مشكلة الشمولية
The UN Definition of an Acceptable NGO	تعريف الأمم المتّحدة لما هو مقبول كمنظمة غير حكومية
Transnational Actors and International Organizations in Global Politics	الأطراف المتخطية للحدود الوطنية والمنظمات الدّوليّة في السياسة العالمية
Transnational Companies as Political Actors	الشركات المتخطية للحدود الوطنية بوصفها أطرافا فاعلة سياسية
Transnational Criminals and their political Impact	المجرمون الذين يتخطون الحدود الوطنية وتأثيرهم السياسي
Transnational Guerrilla Groups and Gaining Legitimacy	مجموعات رجال حرب العصابات المتخطية للحدود الوطنية واكتساب الصفة الشرعية
Triangulation of Trade and loss of Sovereignty	التبادل التجاري عبر بلد ثالث وعلاقته بفقد السيادة
	الفصل (١٦):
Agenda 21: Promoting Sustainable Development	جدول الأعمال ٢١ : تعزيز التنمية القابلة للاستمرار
Conference Rio The	مؤتمر مدينة ريو
Environmental Issues	قضايا البيئـــة
Environmental Issues on the International Agenda: An Historical Outline	قضايا البيئة على جدول الأعمال الدولي: لمحة تاريخية
From Stockholm to Rio	من ستوكهولم إلى ريو
Introduction: International Environmental Issues	مقدمة: القضايا البيئية الدولية
Issues and Challenges in International Environmental Politics	قضايا وتحديات في السياسة البيئية الدولية

Phases of Environmental Regime Development	مراحل استحداث النظام البيئي
Preparing for Rio	الإعداد لمؤتمر ريو
Preventing the Over-Exploitation of the Commons	منع الاستغلال المفرط للممتلكات المشاعة
Regimes and Radical Agendas	الأنظمة، وجداول الأعمال المتطرفة
The Development and Implementation of Environmental Regimes	استحداث وتنفيذ الأنظمة البيئية
The Development and Implementation of the Ozone Regime	استحداث وتطبيق نظام طبقة الأوزون
The Early Years	السنوات الأولى
The Implementation and Development of the Rio Conventions	تطبيق اتفاقيات ريو وتطويرها
The Rio Conference and its Outcomes	مؤتمر ريو ونتائجه
The Stockholm Conference	مؤتمر ستوكهولم
The 'Tragedy of the Commons': An Instructive Parable	"مأساة الممتلكات المشاعة": حكاية رمزية توجيهية
	الفصل (١٧):
Early Efforts to Control Nuclear Weapons 1945-1970	المساعي المبكرة للحد من الأسلحة النووية ١٩٤٥ - ١٩٧٠
Efforts to Control Nuclear Weapons 1970-	الجهود المبذولة للحد من الأسلحة النووية ١٩٧٠-
Intentions	النوايا
More will be Better	ازديادها سيكون أفضل
More will be Worse	ازديادها سيكون أسوأ

Motivation and Acquisition Processes	الدوافع ومراحل عملية الامتلاك
Nuclear Capabilities	القدرات النووية
Nuclear Proliferation	انتشار (الأسلحة) النووية
Nuclear Weapons Effects	آثار الأسلحة النووية
The Evolution of the Global Nuclear Non-Proliferation Regime	نشأة وتطور النظام العالمي لمنع انتشار (الأسلحة) النووية
The Global Diffusion of Nuclear and Ballistic Missile Technology	انتشار التكنولوجيا الخاصة بالأسلحة النووية والصواريخ البالستية في العالم
The Increasing Sophistication of Nuclear Delivery	التقدم المطّرد في طرق إطلاق الأسلحة النووية إلى أهدافها
The Nature of Nuclear Weapons and their Effects	طبيعة الأسلحة النووية وآثارها
The Problem of Determining Motivations and Nuclear Weapon Capability	مشكلة تحديد الدوافع وقدرات الأسلحة النووية
The spread of Nuclear Technology	انتشار التكنولوجيا النووية
The Technical Basis of Nuclear Weapons	الأساس التقني للأسلحة النووية
	الفصل (١٨):
Nationalism	الـــقـــومـــيـــة
Nationalism and Globalization	القومية والعولمة
Nationalism as Ideology	القومية بوصفها ايديولوجيا
Nationalism as a Movement	القومية كحركة
Nationalism and International Relations	القومية والعلاقات الدّوليّة
Four Debates	أربع مناظرات
Justice versus Order	١ــ العدل مقابل النظام

٢ـــ التاريخ مقابل الحداثة	History versus Modernity
٣ـــ إيجابيات القومية وسلبياتها	Positive and Negative
الجهات الجديرة بالولاء الأساسي	Objects of Primary Loyalty
نحو عصر ما بعد القومية؟	Towards a Post-Nationalist Age?
الفصل (١٩):	
الصراع الثقافي في العلاقات الدولية: الغرب والإسلام	Cultural Conflict in International Relations: The West and Islam
الثقافة في الشؤون الإنسانية	Culture in Human Affairs
أهمية الثقافة في النظام الدولي	The Significance of Culture in the International System
تاريخ "الآخر"	The History of the 'Other'
العولمة والثقافة	Globalization and Culture
صدام حضارات؟	A Clash of Civilizations?
"الآخر" المسلم	The Islamic 'Other'
ردود فعل الحضارة الإسلامية تجاه الغرب	The Response of Islamic Civilization to the West
ظهور الخطاب الإسلامي النضالي	The Emergence of Militant Islamic Discourse
جاذبية الإسلام النهضوي في أوساط الجماهير	The Mass Appeal of Revivalist Islam
الصراع الثقافي بين الإسلام والغرب	The Cultural Struggle between Islam and the West
مسيرة الناشطية الإسلامية	The March of Islamic Activism
تماسك التهديد الحضاري الإسلامي للغرب	The Coherence of the Islamic Civilizational Threat to the West?

الفصل (٢٠):	
الحق المتعارف عليه للتدخل لأغراض إنسانية	A Customary Right of Humanitarian Intervention
الخلاف حول المبادئ الناظمة لحق التدخل لأغراض إنسانية	Disagreement on what Principles should Govern a right of Humanitarian Intervention
العولمة والتدخل غير القسري لأغراض إنسانية	Globalization and Non-Forcible Humanitarian Intervention
إلى أي مدى كان التدخل شرعيا؟	How Legitimate Were the Intervention?
التدخل لأغراض إنسانية وعلاقته بالسياسة الدولية	Humanitarian Intervention and World Politics
هل التدخل لأغراض إنسانية مطلوب أخلاقيا؟	Is Humanitarian Intervention Morally Required?
الاعتراضات الموجهة ضد إضفاء الشرعية على التدخل لأغراض إنسانية	Objections to Legitimizing Humanitarian Intervention
التدخل لأغراض إنسانية بعد الحرب الباردة	Post-Cold War Humanitarian Interventions
حماية حقوق الإنسان	Protection of Human Rights
اصطفائية الرد	Selectivity of Response
ممارسات الدول خلال الحرب الباردة	State Practice during the Cold War
لا يسمح للدول بالمخاطرة بأرواح جنودها على مذبح المصالح الإنسانية	States are not allowed to Risk their Soldiers' Lives on Humanitarian Crusades
الدول لا تقوم بالتدخل لأسباب إنسانية في المقام الأول	States don't Intervene for Primarily Humanitarian Reasons
الدوافع والمبررات الرسمية لتدخل كلّ من تنـــزانيا وفيتنام	The Motives and Official Justifications of the Tanzanian and Vietnamese Interventions

The Problem of Abuse	مشكلة إساءة التدخّل
The Response of International Society	استجابة المجتمع الدولي
The Role of Humanitarian Sentiments in State Decisions to Intervene	دور المشاعر الإنسانية في دفع الدول لاتخاذ قرارات التدخل
The Solidarist Case for Humanitarian Intervention	حجة التضامنيين لتبرير التدخل لأغراض إنسانية
Were the Interventions Successful?	هل كانت عمليات التدخل ناجحة؟
What is Humanitarian Intervention?	ما هو التدخل لأغراض إنسانية؟
	الفصل (٢١):
Africa	افريقيا
Defining Regionalism and Integration	تعريف الإقليمية والتكامل
Europe	أوروبا
Latin, Central, and North America	أمريكا اللاتينية والوسطى والشمالية
Regionalism and Integration	الإقليمية والتكامل
Regionalism in World Politics	الإقليمية في السياسة العالمية
Scope of the Integration Process	نطاق عملية التكامل
South East Asia	جنوب شرقي آسيا
"The European Union and the "New' Europe	الاتحاد الأوروبي وأوروبا "الجديدة
	الفصل (٢٢):
A Globalizing Economy	اقتصاد معولم
Banking Supraterritorial	الأعمال المصرفية متخطية الأقاليم

العمليات عبر الحدود	Cross-Border Transactions
الموارد المالية العالمية	Finance Global
التجارة العالمية	Global Trade
التجارة والموارد المالية العالمية	Global Trade and Finance
حدوث العولمة غير المنتظم	Irregular Incidence
حدود عولمة التجارة	Limits to the Globalization of Commerce
عمليات الحدود المفتوحة	Open-Border Transactions
الأوراق المالية متخطية الأقاليم	Supraterritorial Securities
المشتقات متخطية الأقاليم	Supraterritorial Derivatives
النقد متخطي الأقاليم	Supraterritorial Money
استمرار التنوع الثقافي	The Continuance of Cultural Diversity
استمرار الإقليم	The Persistence of Territory
استمرار بقاء الدولة	The Survival of the State
الإنتاج الذي يتخطى الحدود	Transborder Production
المنتجات التي تتخطى الحدود	Transborder Products
العمليات التي تتخطى الحدود	Transborder Transactions
الفصل (٢٣):	
تقييم بديل ناقد للنظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب	A Critical Alternative Assessment of the Post-War International Economic Order
نظرة بديلة انتقادية للتنمية	A Critical Alternative View of Development
تقييم لردود المقاربة التقليدية على نقادها	An Appraisal of the response of the Orthodox Approach to its Critics
الديمقراطية، التخويل، والتنمية	Democracy, Empowerment, and Development

Development	التنمية
Economic Liberalism and the Post-1945 International Economic Order	الليبراليّة الاقتصادية والنظام الاقتصادي الدولي لما بعد ١٩٤٥
Globalization and Hunger	الجوع والعولمة
Hunger	الجوع
Land Ownership	ملكية الأرض
Looking to the Future: Globalization, Inequality, Hunger, and Resistance	التطلع إلى المستقبل: العولمة، عدم المساواة، الجوع والمقاومة
Poverty	الفقر
The Achievements of the Post-1945 International Economic Order	منجزات النظام الاقتصادي الدولي لما بعد ١٩٤٥
The Development Orthodoxy	مبدأ التنمية التقليدي
The Entitlement, Society-Focused Explanation of Hunger	تفسير الجوع المستند إلى الاستحقاق والمرتكز على المجتمع
The Orthodox Assessment of the Post-War International Economic Order	التقييم التقليدي للنظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب
The Orthodox, Nature-Focused Explanation of Hunger	التفسير التقليدي للجوع المرتكز على الطبيعة
The Orthodoxy Incorporates Criticism	المعتقد التقليدي يجسّد الانتقادات
	الفصل (٢٤):
1948 and the Agenda of the Politics of Human Rights	١٩٤٨ وأجندة سياسة حقوق الإنسان
Back to Basics: Rights in General	العودة إلى الأساسيات: الحقوق بصفة عامة
First and Second Generation Rights and Duties	حقوق وواجبات الجيلين الأول والثاني

حقـــوق الإنسان	Human Rights
نهاية العالمية؟	The End of Universalism?
الموقف الليبرالي من حقوق الإنسان	The Liberal Position on Human Rights
الفصل (٢٥):	
اكتشاف الجنس (ذكور/ إناث)	Discovering Gender
حركات أنصار المرأة	Feminisms
السياسة الدّوليّة لمساواة الجنسين	Feminist International Politics
الجنس والقومية	Gender and Nationalism
الجنس في الاقتصاد السياسي العالمي	Gender in the Global Political Economy
قضايا الجنس	Gender Issues
"تجنيس" السياسة الدولية	Gendering International Politics
عولمة قضايا الجنس	Globalizing Gender Issues
مؤتمرات المرأة الدولية	International Women's Confernces
سياسة حركة أنصار المرأة	Politics The Feminism of
الجنس والذكورة والأنوثة	Sex and Gender
تقسيم العمل الدولي المتغير	The Cnaging International Division of Labour
تصدير النساء	The Export of Women
الحركات النسائية المتخطية للحدود القومية	Transnational Women's Movements
أين هو موقع المرأة في السياسة العالمية؟	Where are Women in Global Politics?
النساء والقومية	Women and Nationalism
المرأة في التنمية	Women in Development

نبذة عن مركز الخليج للأبحاث

هو مؤسسة بحثية مستقلة، مقرها دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تأسس في يوليو عام ٢٠٠٠، بمبادرة من رجل الأعمال السعودي عبد العزيز بن عثمان بن صقر، إدراكا منه لأهمية إنجاز أبحاث أكاديمية حول أهم القضايا الخليجية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتسارعة التي تشهدها منطقة الخليج، وذلك بهدف إشاعة المعرفة على أوسع نطاق.

ويقدم المركز الخدمات التعليمية والاستشارات المتخصصة حول منطقة الخليج. كما يسعى إلى صياغة فهم أوضح وأعمق للتحديات والفرص المستقبلية التي تواجهها المنطقة.

من أصدارات مركز الخليج للأبحاث

ترجمة ونشر :

١	الأقتصاد السياسي للعلاقات الدولية	روبرت غيلبين	ISBN 9948-400-16-X

يعالج التــفاعل بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، من جهة، واليابان والقوى الأقتصادية الناشئة من جهة أخرى، ومفاهيم الأقتصاد السياسي الدولي.

٢	تركيبة المجتمع الدولي	جيفري ستيرن	ISBN 9948-400-00-3

يهتم بموضـوع ارتقاء المجتمعات ومفهومي السيادة والدولة، ويستجلي محددات وضوابط السلوك بين الدول، ومفهوم الدبلوماسية وتطوراتها

٣	عولمة السياسة العالمية	جون بيليس + ستيف سميث	ISBN 9948-400-07-0

يستعرض السياسات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة ويتناول المجريات العالمية وأثرها على أكثر القضايا إلحاحاً في القرن الحادي والعشرين.

٤	السياسة العالمية	تشارلز دبيلو + كيغلي يوجين + آر.وتكويف	ISBN 9948-400-18-6

يعرض آخر التطورات في الحياة السياسية للأمم والصراعات التي تدور بينها، ويدفع إلى التفكير والتمعن في العلاقات الدولية في القرنين الماضي والحاضر.

٥	مدخل إلى العلاقات الدولية	جيفري ستيرن	ISBN 9948-400-12-7

مقرر دراسي يهتم بتلقين الأسس الأولية التي لا غنى عنها للطلاب في ميدان العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

٦	لماذا يتمرد البشر؟	تيد روبرت غير	ISBN : 9948-400-08-9

يمثل هذا الكتاب نزعة جديدة في التحليل النفسي للعنف المدمر، وشرح الدراسة المنهجية لظاهرة الثورة.

ترجمة ونشر :

<table>
<tr><td>٧</td><td>فهم العلاقات الدولية</td><td>كريس بروان</td><td>ISBN 9948-400-14-3</td></tr>
<tr><td colspan="4">يُركّز على العلاقة بين تطوّر النظرية وأحداث القرن العشرين من الحربين العالميتين والكساد الكبير إلى حرب الخليج والصراع في البوسنة والثورة في تكنولوجيا المعلومات.</td></tr>
<tr><td>٨</td><td>قضايا في السياسة العالمية</td><td>بريات وايت +
ريتشارد ليتل +
مايكل سميث</td><td>ISBN 9948-400-22-4</td></tr>
<tr><td colspan="4">يهدف إلى تقديم دليل تحليلي للقضايا الرئيسية للعالم المعاصر التي هي في صلب الأجندة المعاصرة، وتتبئ بالكثير عن طبيعة السياسة العالمية في بداية القرن الحادي والعشرين.</td></tr>
<tr><td>٩</td><td>قاموس بنغوين</td><td>غراهام إيفانز +
جيفري نوينهام</td><td>ISBN 9948-400-10-0</td></tr>
<tr><td colspan="4">يتضمن هذا المعجم أكثر من سبعمائة تعريف ذات علاقة بالأفكار والنظريات ومصطلحات خاصة بالتطورات الــمؤثرة على الساحة الدولية.</td></tr>
<tr><td>١٠</td><td>معجم بلاكويل</td><td>فرانك بيلي</td><td>ISBN 9948-400-04-6</td></tr>
<tr><td colspan="4">يهتم بمصطلحات العلوم السياسية، ويتضمن تعريفاً بالسياسات والحركات التي لها أهمية عامة، وفق منهج مميز.</td></tr>
</table>

اصدار ونشر :

<table>
<tr><td>١</td><td>ممرات غير آمنة</td><td>أ. عمار حسن</td><td>ISBN 9948-400-20-8</td></tr>
<tr><td colspan="4">دراسة تستعرض المخاطر المحدقة بعملية نقل النفط وتناقش دور الراديكاليين في استثارة المخاوف التي يمكن أن تضر بالأقتصاد العالمي.</td></tr>
<tr><td>٢</td><td>البعد الاستراجي للمعرفة</td><td>أ.د. سلمان رشيد
سلمان</td><td>ISBN 9948-400-21-6</td></tr>
<tr><td colspan="4">يبرز الدور المتميز الذي أصبحت المعرفة تضطلع به على مستوى تحديد موازين القوة عبر العالم، ودورها في تشكيل معالم ما يُعرف بالحرب الالكترونية القادمة.</td></tr>
</table>

سياسات عامة :

١	الاصلاح في السعودية	مركز الخليج للأبحاث	ISBN 9948-400-23-2
تتناول هذه الدراسة منطلقات الإصلاح وأهمية شموله لمختلف المجالات، وتسلط الصوء على الكيفية والوسيلة والمدى الزمني لتنفيذه.			

٢	نحو استراتيجية سياسية واقتصادية خليجية تجاه العراق	مركز الخليج للأبحاث	ISBN 9948-400-27-5
تتضمن هذه الورقة تصوراً لاستراتيجية خليجية ذات شقين سياسي واقتصادي لمواجهة التغييرات التي فرضها واقع الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق.			

٣	العلاقة السعودية الروسية	مركز الخليج للأبحاث	ISBN 9948-400-28-3
تدرس الخلفية التاريخية للعلاقة بين البلدين، وتستعرض قضايا هذه العلاقات وآفاقها ودورها في مواجهة الضغوط المتتالية التي تتعرض لها المملكة.			

دراسات :

دراسات خليجية : سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والأقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في دول مجلس التعاون الخليجي، تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

دراسات ايرانية : سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والأقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في اليمن تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

دراسات عراقية : سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والأقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في العراق تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

دراسات يمنية : سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والأقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في اليمن تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

مجلة دراسات خليجية:

فصلية محكمة تعني بالشؤون الاستراتجية والسياسية والأقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي وتصدر باللغتين العربية والانجليزية

اوراق خليجية :

تتضمن أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار" **برنامج الدراسات الخليجية** "منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، والتي يستضيف خلالها مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من أجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم أفضل لهـا، وتقـديم مجموعـة مـن التوصيات المرتبطة بها.

محاضرات :

توثيق لمجموعة من المحاضرات التي ينظمها المركز، والتي يلقيها باحثون وخبراء متخصصـون. وتغطي سلسلة المحاضرات هذه أهم الملفات والقضايا المتصلة بالشؤون الخليجية، والتي هي موضع جدل ونقاش على الصعيدين السياسي والأكاديمي سواء داخل المنطقة أو خارجها، وتصدر بـاللغتين العربية والإنجليزية.

اوراق بحثية :

١	علاقات الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس التعاون الخليجي : نقطة التحول القادمة	د. جريجوري غوز	ISBN 9948-400-36-4
٢	العلاقات بين الاتحاد الأوروبي و مجلس التعاون الخليجي : سجل الماضي و افاق المستقبل	أ.د. جاكومو لوتشياني	ISBN 9948-400-37-2

٣	علاقات دول المجلس مع إيران	أ.د. أنوشروان إحتشامي	ISBN 9948-400-41-0
٤	علاقات دول المجلس مع أستراليا	د. باترشيا برويك	ISBN 9948-400-43-7
٥	علاقات دول المجلس مع اليمن	د. عبده الشريف	ISBN 9948-400-33-x
٦	دول مجلس التعاون والصراع العربي - الإسرائيلي – 1970 2002	د. جواد الحمد	ISBN 9948-400-34-8
٧	العلاقات العسكرية والأقتصادية بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي	أ. اليزابيث ستيفينز	ISBN 9948-400-30-5
٨	النظم الدستورية في دول مجلس التعاون الخليجي	د. أحمد سيف	ISBN 9948-400-35-6
٩	علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع اليابان	أ. سونوكو سونایاما	ISBN 9948-400-31-3
١٠	دول المجلس وأمن البحر الأحمر	أ. محمد يوسف	ISBN 9948-400-29-1
١١	النظم القضائية في دول مجلس التعاون الخليجي	د. أحمد سيف (تحرير)	ISBN 9948-400-32-1



هذا الكتاب:

يتألف هذا الكتاب من خمسة وعشرين فصلاً كتب كل واحد منها أحد كبار الاختصاصيين في ميدان العولمة والسياسة العالمية. يتضمن كل فصل مناقشة للنقاط الأساسية في عولمة السياسة العالمية، ويركز اهتمامه على تقديم عرض لكيفية عمل السياسة العالمية المعاصرة. وتبحث المقدمة مفهوم العولمة وتلخص الحجج الرئيسية المؤيدة والمعارضة. ويليها أربعة أقسام تشمل ما يلي:

- الخلفية التاريخية للسياسة العالمية المعاصرة؛
- النظريات الرئيسية التي تطرح تفسيرات للسياسة العالمية؛
- تركيبات السياسة العالمية وعملياتها؛
- القضايا الرئيسية للسياسة العالمية المعاصرة.

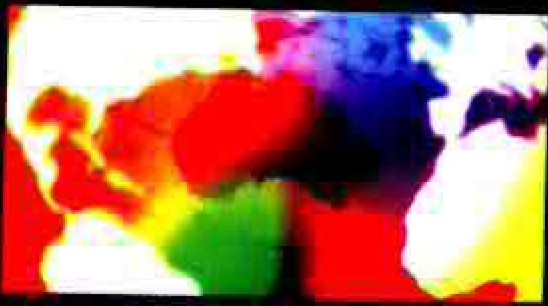
وينتقل هذا الكتاب من استعراض السياسات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة إلى تناول المجريات العالمية وأثرها على أكثر القضايا إلحاحاً في القرن الحادي والعشرين.

المحرران:

(جون بيليس John Baylis) هو أستاذ السياسة الدولية في جامعة ويلز، ابريستويث. وقد شارك مع (ان. جي. رينغر N.J.Rengger) في تحرير Dilemmas of World Politics "معضلات السياسة العالمية".

(ستيف سميث Steve Smith) هو أستاذ السياسة الدولية في جامعة ويلز، ابريستويث. وقد شارك مع (مارتن هوليس Martin Hollis) في تأليف Explaining and Understanding International Relations - "شرح وفهم العلاقات الدولية".

THE GLOBALIZATION OF WORLD POLITICS



The Globalization of World Politics

John Baylis, Steve Smith

Second Edition

ترجمة و نشر:

مركز الخليج للأبحاث،
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١،
٣٠٣ شارع الشيخ راشد،
ص.ب: ٨٠٧٥٨ دبي،
الإمارات العربية المتحدة،
هاتف: ٧٧٧٠ ٣٢٤ ٤ ٩٧١+
فاكس: ٧٧٧١ ٣٢٤ ٤ ٩٧١+
البريد الإلكتروني: www.grc.ae
www.grc.ae

ISBN 9948-400-07-0

